

الخصامة

بسم الله الرحمن الرحيم

«يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ
إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»
«قرآن كريم»

يناير وفبراير
١٩٧٣

السنة الثالثة والخمسون

العددان
الأول والثاني

الخاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

« يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله
إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون »

قرآن كريم

يناير وفبراير
١٩٧٣

السنة الثالثة والخمسون

العددان
الأول والثاني

قضاء محكمة النقض الجنائية

لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى . وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام أن باب المرافعة لا زال مفتوحاً ، ولا يسلبه نزوله عن طلب سماع الشاهد حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه مادامت المرافعة مازالت دائرة .

لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن استناداً الى اقوال الشاهد الغائب رغم أن يسم شهادته على الرقم من اصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته ، فإنه يكون قد جاء مشوباً بالأخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه وإحالة دون حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن ٨٦٣ سنة ٤٠ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسنين وطه السديق دنانه .

٢

٤ أكتوبر ١٩٧٠

(أ) تزوير : ادعاء ، اثبات ، شهادة ، خبرة .
(ب) حكم : تسييب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . دفاع .

المبادئ القانونية :

١ - أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق

٧

٤ أكتوبر ١٩٧٠

(أ) دفاع : اخلال بحقه . محاكمة ، اجراءاتها .
اثبات . شهادة . حكم . تسييب .
(ب) اثبات : شهادة . حكم ، تسييب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ، يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ، مادام أن باب المرافعة لا زال مفتوحاً ، ولا يسلبه نزوله عن طلب سماع الشاهد حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ، مادامت المرافعات مازالت دائرة .

٢ - أن الأصل في المحاكمات الجنائية ، أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، مادام سماعهم ممكناً ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

المحكمة

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠ أن الدفاع اكتفى في مستهل الجلسة بتلاوة اقوال شاهد الاثبات المغائب فأمرت المحكمة بتلاوتها ، الا أنه عاد في ختام مرافعته الى التمسك بسماع اقوال الشاهد ، وبعد ذلك حجزت المحكمة الدعوى للحكم اليوم التالي حيث اصدرت الحكم المطعون فيه .

حكمها المطعون فيه الى انه ثبت لها من الاطلاع على ذلك الايصال انه قد كتب كتابة طبيعية وانه لا خلاف في المداد بين بصمة الاصبع وبصمة الختم وانه ازاء اقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الايصال منذ الوهلة الاولى وعدم انكارها لها فانها تستخلص من ذلك صحة الايصال ، فان ذلك يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

كما ان اطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعنة واقوال شهودها وعدم اعتداده بالشكوى التي تقدمت بها الى الشرطة بعد اقامة الدعوى مستشهادة فيها بهؤلاء الشهود لتدل على انها وقعت ببصمتها على بيان على الورقة التي تحرر عليها ايصال الأمانة فهو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها مادامت الأسباب التي قام عليها استخلاصها تؤدي الى ما انتهت اليه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن على غير أساس متعين الرقض .

الطعن ١٥٤ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣

٤ أكتوبر ١٩٧٠

- (١) ضرب : بسيط ، اثبات ، شهادة ، خبرة .
اجراءات م ٢٨٩ ق ١٢ لسنة ١٩٥٧ . عقوبات م ٢٤٢ .
(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل . حكم ،
تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي ان يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق .

٢ - لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تظمن اليه من ادلة وعناصر في الدعوى مباشرة كانت او غير مباشرة ، وأن تأخذ من اى بيئة او قرينة ترتاح اليها دليلا لحكمها ، لأن تقدير الدلائل موكل لها ، ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك .

في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح اليه ، على ضوء ما تسمعه من اقوال الخصوم والشهود ، وما تشاهده بنفسها ، وهى في سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير ، متى كان الامر ثابتا لديها للاعتبارات السائغة التي اخذت بها .

٢ - اطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعنة واقوال شهودها وعدم اعتداده بالشكوى التي تقدمت بها الى الشرطة بعد اقامة الدعوى ، مستشهادة فيها بهؤلاء الشهود ، للتدليل على انها وقعت ببصمتها على بياض علم السند الذي تحرر عليه ايصال الأمانة - المدعى تزويره - من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها ، مادامت الأسباب التي قام عليها استخلاصها تؤدي الى ما انتهت اليه .

الحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به اركان جريمة التزوير التي دان الطاعنة بها وأورد على ذلك ما ينتج من جوه الأدلة المستمدة من الأوراق ، كما استعرض الأسانيد التي اعتمد عليها في اطراح دفاع الطاعنة واقوال شهودها من انها وقعت ببصمتها على بياض واستخلص في تدليل سليم صحة سند الأمانة المطعون عليه بالتزوير .

ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح اليه على ضوء ما تسمعه من اقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها وهى في سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى غير ملزمة باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى كان الامر ثابتا لديها للاعتبارات السائغة التي اخذت بها واذ كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وانتهت في

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضهيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بسماع الشاهد الغائب مما يستفاد منه التنازل الضمني عن سماعه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هي غولت على أقواله في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال المجنى عليه بقوله «وحيث ان الواقعة ثبتت ثبوتا يقينا في حق المتهم الثاني (الطاعن) من أقوال المجنى عليه محمد جاد الكريم الذي قرره أن المتهم اعتدى عليه بالضرب بشمروخ» .. « وهذا الذي أورده الحكم كافة في مجايل أيراد مؤدى شهادة المجنى عليه ويكون النعى على الحكم بالقصور غير سديد .

لما كان ماتقدم ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصم علم المواعمة والتوفيق . ولما كان ما أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بالضرب فأحدث اصابته التي بينها التقرير الطبي ، فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن اصابة واحدة أو أكثر ولم يترك بالمجنى عليه أى أثر علم الاطلاق ، ذلك بأنه لايشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون

العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرقص أو عجز ، بل يعد الفعل قريبا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالأدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الاصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، وبذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه لم يسند إلى أى من الشهود . أنه رأى الطاعن يعتدى على المجنى عليه ، ولما كان الطاعن لايمارى فيما أورده الحكم من أن هؤلاء الشهود شهدوا بحدوث تشاجر بينه وبين المجنى عليه ، فلا يعيب الحكم أن يستدل من التشاجر على حدوث الاعتداء ، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمين اليه من أدلة وعناصر في الدعوى مباشرة كانت أو غير مباشرة وأن تأخذ من أى بينة أو قرينة ترتاح اليها دليلا لحكمها ، لأن تقدير الدليل موكل لها ، ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معيب عليها في ذلك ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ماتقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرقض موضوعا .

الطن ٩٥٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤

٤ أكتوبر ١٩٧٠

قتل عمد : دفاع ، اخلاص بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . اثبات . خبرة .

المبدأ القانوني :

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمقابلة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها .

المحكمة

.. وحيث أنه بين من الاطلاع على محضر

المبدأ القانوني :

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع - بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

المحكمة

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن كافة إجراءات المحكمة حتى جلسة ٦ مايو ١٩٧٠ تمت في غيبة الطاعن . ولما كانت هذه الجلسة التي حددت لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية وفيها حضر الطاعن حيث أثبت بمحضرها أن الدفاع عنه أثار وجود خصومات سابقة بين الطاعن والضابط محرر المحضر وأن اسم الطاعن الثابت في بطاقته العائلية التي قدمها للمحكمة وهو « أحمد السيد محمد محمود » يختلف عن الاسم الوارد بالمحضر وهو « أحمد قلش » وأنه لا يطمئن إلى الأقوال التي جاءت على لسان المتهمات اللاتي ضبطن بالمنزل لأن صيغتها واحدة وأملت عليهن من محرر المحضر ، وأصر في نهاية دفاعه على طلب عرض الطاعن على هؤلاء المتهمات لأنه لم يسبق أن عرض عليهن من قبل واستدعاء محرر المحضر لمناقشته في الخصومة القائمة بينه وبين الطاعن ، فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وبعد أن أبان الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى مستعرضا ما أثبتته الضابط في محضر تحرياته وما أسفر عنه تفتيش المنزل بعد استئذان النيابة (وما اعترفت به المتهمات اللاتي ضبطن بالمنزل وأقوالهن بالنسبة للطاعن الذي لم يكن من بين من وجدوا بالمنزل وقت الضبط وانكارهن - عدا واحدة - لاعترافتهن وأقوالهن في محضر استجواب النيابة ، واستطرد

جلسة المحكمة أن الطاعن أنكر التهمة وقرأه الدافع عنه في موضوع الدعوى ثم عرج على تقرير الطبيب الشرعي مقرأ أنه لا يمكن أن تحدث رصاصة واحدة فتحتى دخول في المستعرض وفتحتى دخول في الهابط وقدم للمحكمة كتابا طبيا به صورة القولون المستعرض والقولون الهابط تليدا لوجه نظره .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذي استقر لديه ، وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الأثبات ومن التقرير الطبي الشرعي ، انتهى إلى أدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها شأنها في خصوص الدعوى المطروحة .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملتقنا كلية عن التعرض لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة حصول إصابة المجنى عليه على النحو الوارد بالتقرير الطبي ، وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة - هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحصه لتتقن على مبلغ صحتها أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ناقصا للبيان مستوجبا نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن ١١٠٢ سنة ٤٠ في بالهيئة السابعة هـ

٤ أكتوبر ١٩٧٠

محكمة استئنافية : إجراءات أمامها . محاكمة ، إجراءاتها . حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع ، احلال بعهده . دعارة . إجراءات م ٤١٢ هـ

٦

٥ أكتوبر ١٩٧٠

معارضة : جوازها . استئناف ، نظره والحكم فيه .
محكمة استئنافية ، سلطتها . محلات تجارية وصناعية .
نقض ، حالاته ، خطأ في تطبيق القانون ، إجراءات م ٤١٩

المبدأ القانوني :

ان استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم
جوازها ، يقتصر في موضوعه على هذا الحكم
وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته ، دون
أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابي
الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين .

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض
للاستئناف الذي رفعه المطعون ضده من الحكم
الصادر من محكمة اول درجة بعدم جواز
المعارضة بقوله « ان الحكم المستأنف في محله
للاسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة
فيتعين تأييده ، وحيث ان المتهم قد استخرج
الرخصة ومن ثم فترى المحكمة من ظروف
الدعوى ايقاف تنفيذ عقوبة الغلق المتضى بها
وتأييد الحكم فيها عدا ذلك » .

لما كان ذلك ، وكان استئناف الحكم الصادر
في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه
على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما
بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم
الغيابي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ،
فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل الفصل في شكل
المعارضة وتصدى الموضوع الدعوى يكون قد
أخطأ صحيح القانون اذ كان من المتعين في هذه
الحال ان ينصب قضاؤه على شكل المعارضة
فحسب اما بتأييد الحكم المستأنف او بالغائه
واعادة الدعوى الى محكمة اول درجة لنظر
موضوع المعارضة عملا بنص الفقرة الثانية من
المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر

الحكم المطعون فيه الى القول بأن الطاعن هو
بذاته المعنى بالتحريات باسم « أحمد القلش »
وعرض لما طلبه الطاعن في دفاعه بقوله « فان
هذا كاف لاقتناع المحكمة انه هو بذاته المعنى
بالتفتيش وهو بذاته المتهم المعنى في أقوال المتهمات
بمحضر جمع الاستدلالات ولا حاجة بالمحكمة بعد
ذلك ان تجيب المتهم الى طلب عرضه على
المتهمات فضلا عن أنه لم يبد هذا الطلب أمام
محكمة اول درجة .. فضلا عن أنه يقرر أنه ليس
أحمد القلش ويردف بوجود نزاع بينه وبين
الضابط بما يكشف عن أنه معروف لديه .. وحيث
ان التهمة ثابتة قبل المعارض من أقوال النسوة
اللاتى سئلن في محضر جمع الاستدلالات من أنهن
يعملن لحسابه وأنه هو الذى يحرضهن على
ارتكاب الفحشاء ويسهلها لهن وقد اعتادوا عليها
في المنزل » .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الدرجة الثانية
قد قضت في الدعوى غير مستجيبة الى ما طلبه
الطاعن بشأن عرضه على المتهمات بحجة أنه
لم يبد هذا الطلب أمام محكمة اول درجة مع
أن الثابت أنه لم يمثل أمامها ومن ثم فتكون
حجتها في هذا الشأن داحضة ، كما أنها أغفلت
الرد على ما طلبة خاضا باستدعاء محرر المحضر
لناقشته مما يصح حكمها بالقصور في التسييب
فضلا من الاخلال بحق الدفاع .

ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية
لا تجرى تحقيقا بالجلسة وانما تبنى قضاءها على
ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق
المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في هذا النطاق
مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل
ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من
قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو
بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين
كان يجب سماعهم أمام محكمة اول درجة وتستوفى
كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ، ومن ثم
فيكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما
يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث
سائر أوجه الطعن .

الطعن : المادة ٤٠٤ ق. بالهيئة السابقة ■

الطاعن مذكرة مؤرخة ١٩ من أكتوبر ١٩٦٩. ضمنها أنه - في جلسة المرافعة الأخيرة - طلب التأجيل للرد على مذكرة المدعية بالحقوق المدنية ولكنه فوجيء بحجز الدعوى للحكم دون الترخيص له بتقديم مذكرة ، وطلب إعادة الدعوى للمرافعة أو مد أجل الحكم مع التصريح بتقديم مذكرة ، ومن ثم فقد كان متعينا على محكمة الموضوع أن تجيبه الى طلبه أو ترد عليه بما يدفعه ان هي رأت الالتفات منه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٨٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٨

٥ أكتوبر ١٩٧٠

وصف التهمة : دفاع ، اخلاص بحقه . اختلاس اموال اميرية . استيلاء على اموال الدولة بغير حق . حكم ، تسبب ، عيب . مقوبات ١١٢ و ١١٣ .

المبدأ القانوني :

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد الذي دين الطاعن به .

المحكمة

.. وحيث ان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ما دام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد الذي دين الطاعن به .

في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقا سليما ، فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الطعن ١٨٤ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود النبراوي ومحمد السيد الرمعي ومصطفى الاسيوطي ومحمد ماهر حسن وحسن المغربي .

٧

٥ أكتوبر ١٩٧٠

(ا) دفاع : اخلاص بحقه .
(ب) محاكمة : اجراءاتها . دخان . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٠ .

المبادئ القانونية :

١ - على صاحب الشأن - أن ادعى ان المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

٢ - الأصل أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى .

المحكمة

.. وحيث أنه لا كان الأصل - طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، وكان من المقرر أنه على صاحب الشأن - أن ادعى ان المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات ومحاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن المدعية بالحقوق المدنية قدمت مذكرة مؤرخة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ - وهو تاريخ الجلسة الأخيرة للمرافعة - ولم يثبت دفاع شفوي للطاعن وحجزت الدعوى للحكم لجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ولم يصرح بتقديم مذكرات ، وفي خلال الأجل المحدد للحكم ، قدم المدافع عن

المجنى عليه واستبقائه بالعيادة مدة واستعداده لأجراء العملية وترقب الفرصة المواتية في غفلة من الطبيب .. وحجز المجنى عليه في حجرة بالعيادة مما يدل على اعتزاه إجراء العملية بالعين اليسرى للمجنى عليه فأجراها له مزاولا مهنة الطب دون أن يكون اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة .

وما أورده الحكم كاف في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار الذي لا يقدر في قيامه كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وهو مالم يخطئ الحكم تقديره . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ٦٦٠ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطيه ومحمود كامل عطيه والدكتور احمد محمد ابراهيم .

الشرييني .

٩

١١ أكتوبر ١٩٧٠

- (ا) سبق اصرار : ضرب أحدث عاهة . ظروف مشددة .
(ب) قاضي موضوع : سبق اصرار ، توافر شروطه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يقدر في قيام ظرف سبق الاصرار في جنائية احداث عاهة ، كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

٢ - ان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها والأدلة السائفة على ثبوتها في حقه ، استظهر توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن بقوله « وحيث ان سبق الاصرار متوافر من اتفاق المتهم مع

١٠

١١ أكتوبر ١٩٧٠

- (ا) تزوير : محرر عرفي . حكم ، تسبب ، عيب .
جريمة ، اركانها ، ضرر محتمل .
(ب) دفاع : اخلاق بحقه . شاهد ، طلب سماعة .
تحقيق ، طلب اجرائه .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، وتقدير ذلك من اطلاقات حكم الموضوع متى كان سائفا وهو مالا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

٢ - ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة
قعودها عن إجراء لم يطلبه منها .

١١

١٢ أكتوبر ١٩٧٠

المحكمة

.. وحيث أنه من المقرر أنه ليس للمتهم أن
ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه
منها .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على
محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يطلب
سماع شاهد نفى آخر غير الذي استمعت اليه
المحكمة كما لم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن
الإنذار الموجه منه الى المدعى بالحق المدني ، فان
ما يثيره من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون
له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي
تزوير محرر عرقي واستعماله للتلين دان الطاعن
بهما ، وساق في منطق سليم وبأسباب سائغة
الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤيدة الى
النتيجة التي انتهت اليها وهي اصطناع الطاعن
لعقد الإيجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية
الدعاء به أمام القضاء ، فانه غير مجد ما يثيره
الطاعن من أن واقعة الإيجار ذاتها مطابقة
للحقيقة لما هو مقرر من أن مجرد تغير الحقيقة
في محرر عرقي باحدى الطرق المنصوص عليها في
القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من
الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه
تغير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه
أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، إذ
نقدير ذلك من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان
سائغا وهو مالا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت
مدونات الحكم تشهد على توافره . لما كان ماتقدم ،
فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

الطعن ١٧١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

- (أ) تفتيش : اذن ، تنفيذه . مأمور قضائي .
- (ب) دفاع : ظاهر البطلان ، التفات المحكمة عنه .
- (ج) حكم : تسبيب ، عيب .
- (د) شاهد اثبات : سماعه
- (هـ) دفاع : اخلال بحقه ، شهود ، سماعهم .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد
مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت
إجرائه ، إذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن
بالتفتيش ثابتا بالكتابة .

٢ - لا جناح على المحكمة أن هي التفتت عن
دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل
في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال
شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند
اليه الحكم منها .

٤ - للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود
الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك
صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم
امامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي
ادلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال
مطروحة على بساط البحث .

٥ - متى كان الثابت أن المدافع عن الطاعن
قد تنازل صراحة عن سماع شهادة الشهود
فليس له أن بعد أن ينعى على المحكمة قعودها
عن سماعهم .

المحكمة

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية
جريمة احراز الجواهر المخدرة التي دان الطاعن
بها ، وأورد على ثبوتها لديه في حقه أدلة سائغة
استقناها من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير
التحليل وهي أدلة سائغة لها أصولها الثابتة في

المبادئ القانونية :

١ - استقر قضاء محكمة النقض على حساب مضي مدة الثلاثين يوما المقررة لتوقيع الحكم ، كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه ناك الحكم .

٢ - ان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد ايداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدي في نفى حصول هذا الايداع في الميعاد القانوني .

٣ - من المقرر ان تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهته منذ افتتاح الخصومة ، بحيث يتيسر للمطلع عليه ان يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون وخطاه في تطبيقه ، او موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه ، او موطن بطلان الاجراءات الذى يكون اثر فيه .

الحكمة

.. وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٧ من اكتوبر ١٩٦٩ وكانت الشهادة التى قدمها الطاعن تأييدا لوجه الطعن محررة في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على حساب مضي مدة الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذى صدر الحكم فيه .

لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة والصادرة في اليوم التاسع والعشرين لاتنفى ايداع الحكم بعد ذلك ، ولما كان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد ايداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدي في نفى حصول هذا الايداع في الميعاد القانوني ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يجب على الطاعن لى يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب ان يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب

الأوراق من شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها من نتيجة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت اجرائه ، اذ لا يشترط القانون الا ان يكون الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ، وهو مالا يجادل الطاعن في حصوله ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان تهى التفتت عن هذا الدافع القانوني الظاهر البطلان .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يعتب الحكم ان يحل في شأن شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكانت أقوال الملائم .. والنقيب .. متفقة مع أقوال المقدم .. التى أوردها الحكم وأحال اليها ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم امامها من ان تعتمد في حكمها على أقوالها التى ادلوا بها في التحقيقات ، ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهادة الشهود على ما هو ثابت من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة ، فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٧٧ سنة ٤٠ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود عباس الغراوى وانور خلفه وابراهيم الديوانى ومحمد السيد الرفاعى ومصطفى الاسيوطى .

١٢

١٢ اكتوبر ١٩٧٠

- (ا) حكم : اصداره ، توقيع . اجراءات م ٢١٢ .
- (ب) حكم : ايداعه ، نقض ، طعن .
- (ج) نقض : طعن ، اسباب .

الحكم منها ومنتجة في اكمال عقيدة المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٤ - ان المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها .

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة من شهادة ضابطي الشرطة واقوال المتهمين وتقرير العامل الكيماوية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى الى أن احراز الطاعن للمخدرات كان بقصد الاتجار الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤ (ا) من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا حين لم يعمل حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، اذ تنص المادة ٣٦ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة » ولا يعيب الحكم ما أشار اليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرافعة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سائفا أن احراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفوق بين احراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين احرازها وحيازتها بقصد التغطية أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك ، وأنه يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (ا) من

تحديد الطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطالان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذى يكون اثر فيه .

لما كان ذلك ، وكانت عبارة الوجه الثانى من الطعن مبهمة الدلول لا يدري معها أى من اسباب الحكم هو غير الصحيح ، ولا من أية جهة هو غير صحيح . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
الطعن ١٧٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٣

١٨ أكتوبر ١٩٧٠

- (ا) عقوبة : تطبيقها ، ظرف مخفف ، ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٣٦ عقوبات م ١٧ .
(ب) مخدر : قصد اتجار . احتراف . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ م ١٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ .
(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، دليل . اثبات .
(د) دفاع : اخلال بحقه ، حكم . تسبيب ، دليل ، بيان علة اطراحه .

المبادئ القانونية :

١ - لا يعيب الحكم ما أشار اليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرافعة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، مادام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين .

٢ - أنه يكفي مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ، ولو لم يتخذ الجانى الاتجار في المواد المخدرة حرفة له ، اذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة .

٣ - من المقرر أنه ليس يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمدها الحكم ينبنى على دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده

(أ) دعوى جنائية : تحريكها . نيابة عامة ، قيود ،
حقها في رفع الدعوى الجنائية . مخدر . تهريب جمركي ، ق
١٨٢ لسنة ١٩٦١ م . ٤٠ إجراءات م ١ ق ٦٦ لسنة
١٩٦٢ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

(ب) تفتيش : بطلانه . اعتراف ، اثبات .
(ج) اعتراف : تفتيش باطل ، تقدير علاقته به ، محكمة
موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من
قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة
تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية
ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا
الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من
نص الشارع .

٢ - أن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ
القانون بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة
عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ،
ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم
بجنايته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش
وجوده لديه .

٣ - أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من
المتهم أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا
الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من
شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف
لها من ظروف الدعوى .

الحكمة

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بغد أن بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة جلب مواد مخدرة إلى أراضي
الجمهورية العربية التي دان الطاعن بها عرض
للدفع المبدئ من الطاعن ببطالان إجراءات القبض
والتفتيش ورد عليه بقوله « أن المحكمة تطرح
هذا الدفع ذلك أنه علاوة على اطمئنائها على
صحة ما جاء بأقوال الشهود من أن المتهم قد أقر
قبل تفتيشه باحرازه المخدر المضبوط ، فإن
ما ذهب إليه الدفاع من إطلاق القول بعدم
الاعتداد بالاعتراف إذا ما جاء تالياً لتفتيش باطل
أنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون .

القانون المشار إليه - والتي دين الطاعن
بها - مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ،
ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه المواد حرفة له ،
أذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من أركان
هذه الجريمة .

لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لا ينازع في أن
ما حصله الحكم من أقوال ضابطي الشرطة
وأقوال كل منهم على الآخر لا يخالف الثابت في
الأوراق ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تكون
الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينسب كل دليل منها
ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ
الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها
بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بل
يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية
إلى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة في اكتمال
عقيدة المحكمة واطمئنائها إلى ما انتهت إليه .

لما كان ذلك . وكان الحكم قد عرض لدفاع
الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله
أن « الجريمة التي ارتكبها المتهمان والتي توافرت
الأدلة عليها من الأدلة السالف بيانها وشهادة
الشاهدين التي تطمئن إلى أقوالها وثبت منها
أن المتهمين ضبطا في حالة تلبس بالجريمة ، ومن
ثم يكون الدفع المبدئ من المتهمين ببطلان إجراءات
القبض والتفتيش غير سديد ويتعين رفضه » فإن
ما ينعاه الطاعن من خلو الحكم من الرد على
دفاعه يكون على غير أساس .

لما كان ذلك . وكان لا يقدر في صحة الحكم
أنه لم يرد على ما أثاره الطاعن حول تفتيش منزله دون
منزل المتهم الآخر ، لأن المحكمة ليست ملزمة
بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل
جزئية يثيرها واطمئنائها إلى الأدلة التي عولت
عليها يدل على أطرافها لجميع الاعتبارات التي
سالتها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن
تكون ملزمة ببيان علة أطرافها لها ، فإن ما ينعاه
الطاعن في هذا الصدد يكون غير سائغ . لما
كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس
واجب الرفض موضوعاً .

الطعن ٩٦١ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين نصر الدين عزام . وسعد الدين عطيه ومحمود
عطيه . والدكتور أحمد محمد إبراهيم والدكتور محمد
محمد حسنين .

الحكم بالبطلان في الإجراءات لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى. أعمالاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

الطعن ١٩٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة.

١٥

١٨ أكتوبر ١٩٧٠

دفاع : اخلاص بحقه . نقض ، طعن ، اسباب .

المبدأ القانوني :

متى كان الدفاع عن الطاعن لم يشر الى ان المجنى عليه لم يكن في استطاعته الكلام بعد اصابته ، ولم يطلب استيضاح هذا الأمر من الطبيب الشرعي ، فانه لا يجوز له ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه ان يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة امام النقض .

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله ان الطاعن لسبب بيته ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه فأحدث بها اصابة نشأت عنها عاهة مستديمة . ودلل على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة المجنى عليه وشيخ الخفراء والتقرير الطبي الشرعي .

لما كان ذلك ، وكان من البداهة ان الضرب بالة راضة على مقدم الرأس يمكن ان يحدث من ضارب في مواجهة المجنى عليه ومتماسك معه . وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه خلافاً ذلك ، فليس له ان يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم يذره او الرد على دفاع ظاهر الفساد . وكان ما حصله الحكم من اقوال المجنى عليه والتقرير الطبي مما يتلأم به فحوى الدليلين بغير تناقض ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير سند .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة

والمحكمة وهذا من شئونها ترى ان اعتراف المتهم التفضيلي في تحقيقات النيابة رغم عدوله عنه اعترافاً سليم مستقل عن التفتيش يعتد به ، وبزبدها مع سائر عناصر الاثبات يقينا بثبوت التهمة ضده .

وهذا الذي اوردته الحكم صحيح في القانون ، ذلك ان بطلان التفتيش - بقرض وقوعه - لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي استقر عليها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اخذ الطاعن باعترافه امام النيابة باعتباره دليلاً مستقلاً عن التفتيش ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم اثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون يصحى عنه سدياً .

لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى ، الحائنة ضد الطاعن ، به صفة انه حارب الى اراض الجمهورية العربية المتحدة حارب متجسراً ، حقيقياً ، دون الحصول على ترخيص كتابي ، بذلك من الجهة المختصة ، وظلت معاقبته طبقاً للحداد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . وقد دار الحكم الطاعن على مقتضى احكام هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رقم الدعوى ، الحائنة عن جريمة الحلب ام لا . فانه من الجرائم التي ارادة بها ، وهي جرائم مستقلة متميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التفتيش الحار ، المنصوص عليها في القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وكان الاصل في المقتضى المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الحائنة ان المادة العامة تختص ، دون غيرها برقم الدعوى ، الحائنة . مماثلة لها طبقاً للقانون ٤٠ . ان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الاستثنائي من نص الشارع ، فان النعنى على

المحكمة

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه عول في ادانة الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير - المطعون ضدها - بقصد منع حيازته بالقوة والزامه بالتعويض الذي قدره على سند من اصرار الطاعن على عدم ازالة البناء الذي اقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية الغير لها ودون الرجوع اليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالازالة .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لايبين عما وقع من الطامن من افعال عند دخول العقار - محل النزاع - مما يعدها القانون استعمالا للقوة او تتم بذاتها على انه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٠١٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٧

٢٥ أكتوبر ١٩٧٠

معارضة : نظرهما والحكم فيها . حكم ، تسبب ، عيب .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين أنه بالجلسة التي صدر فيها الحكم القاضي باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن ، حضر عنه من قدم شهادة طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى العسكري وأطرحها بقوله لأسباب لم تتناول العذر في ذاته ، وإنما اقتضت على الوقوف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له دون أن تقوم المحكمة بالتحقق من صدقه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

المحكمة

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور - والقاضي باعتبار معارضة الطامن كان لم تكن - وقد حضر عنه من قدم شهادة طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى

المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يشر الى أن المجنى عليه لم يكن في استطاعته الكلام بعد اصابته ولم يطلب استيضاح هذا الأمر من الطبيب الشرعي فلا يجوز له أن ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة فإن ما يثيره الطاعن من خلاف في وصفها بين ما أوردهته المحكمة في بيانها لواقعة الدعوى وبين ما انتهت اليه لدى وصفها التهمة ، لا يقدح في سلامة الحكم .

لما كان ماتقدم ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون نعيًا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والاخذ منه بما تطمئن اليه وأطراح مآعاده مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٥٦ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٦

٢٥ أكتوبر ١٩٧٠

مقار : دخوله بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة ، اركانها . حكم ، تسبب ، عيب .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة والزامه بالتعويض الذي قدره على سند من اصرار الطاعن على عدم ازالة البناء الذي اقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية الغير لها ودون الرجوع اليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالازالة ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لايبين عما وقع من الطاعن من افعال عند دخول العقار محل النزاع مما يعدها القانون استعمالا للقوة او تتم بذاتها على انه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهد عطا . . لم يقرر شيئا في محضر الشرطة بخصوص سرعة السيارة التي كان يقودها الطاعن ، كما أنه قرر في تحقيقات النيابة لدى سؤاله عن السرعة التي كانت تسير عليها السيارة وقت مشاهدته اياها « مشفتش السرعة وما أعرفش فيها بس هي انحرفت في الترععة » .

ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد سالف الذكر يخالف الثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد انطوى على خطأ في الاسناد مما يعيبه ، ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشهد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن السائق الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث بسبب انفجار إحدى إطارات السيارة دون أن يبين سنده في هذا الرأي . وكان من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية - كهذه التي واجهتها في الدعوى المطروحة - فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الى ما قد يختلف الرأي فيه ، وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن الى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون الاستعانة بالخبير الفني ، فإن حكمها يكون مشبوبا بالقصور .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال فضلا عن القصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

الطعن ١٢٢١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

العسكري واطرحها بقوله « انه لا يفوت المحكمة أن تشير الى أنه بالنسبة للشهادة التي قدمها الحاضر عن المتهم بمرضه بالمستشفى العسكري فقد جاءت خالية من خاتم يدل على أنها وردت حقيقة من تلك المستشفى الأمر الذي لا تطمئن به المحكمة اليها » .

لما كان ذلك ، وكانت تلك الأسباب لم تتناول العذر في ذاته وإنما اقتضرت على الوقوف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له ، دون أن تقوم المحكمة بالتحقيق من صدقه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٠٢٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٨

٢٥ أكتوبر ١٩٧٠

أثبات : خبرة ، حكم ، تسبيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية ، فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الى ما قد يختلف الرأي فيه .

المسألة

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أثبت توافر عنصر الخطأ في حق الطاعن من أمرين : أولهما قيادته السيارة بسرعة واستند في التدليل على ذلك - من بين ما استند اليه - على أقوال كل من شاهدي الإثبات . . ونسب اليهما أنهما قررا في تحقيقات الشرطة والنيابة أن المسارة كانت تقادeme بسرعة شديدة جدا ، وثانيهما أنه لم يكن يقظا حريصا قابضا على عجلة القيادة بكلتا يديه ، والا لاستطاع لحظة انفجار الإطار أن يتحكم في عجلة القيادة فلا تنحرف السيارة يمينا أو يسارا الى أن يبطيء حركتها مستعملا الفرامل بطريقة تدريجية يتفادى بهما وقوع الحادث .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم مما يتلأعم به فحوى الدليلين القولى والفنى بغير تناقض ، ذلك أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

ولما كان من المقرر أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له اثر فى حكمه سيما وأن الدفاع عن الطاعنين لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالتناقض بين الدليلين القولى والفنى .

لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم فى تحديد نوع السلاح — عند استخلاصه لتوافر نية القتل — لا يعيبه مادام ذلك ليس له اثر فى قيام الجريمة التى دان الطاعنين بها . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٧٥ سنة ٤٠ ق رئاسة وعسوية السادة المستشارين محمود الخراوى وانور احمد خلك وابراهيم الديوانى ومحمد السيد الرقاعى ومصطفى الاسيوطى .

٢٠

٢٦ أكتوبر ١٩٧٠

(ا) قذف : تهمة ، وضعها . محاكمة ، اجراءاتها .
نقض ، طعن ، اسباب . عقوبات مم ٣٠٨/٢٠٢ و ٣٠٦/٢٠٦
(ب) اثبات : دليل ، اقتناعه ، شهود
(د) شاهد : حكم ، تسبيب ، عيب

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائى الصادر بأدائته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى التهمة من قذف مجرد الى قذف يتضمن طعنا فى العرض كان على غلام بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائى منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه القول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز أن يبدى لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٩

٢٦ أكتوبر ١٩٧٠

(ا) اثبات : شهود ، أقوالهم ، مطابقتها للدليل الفنى .
(ب) حكم : تسبيب ، عيب .
(د) قتل عمد : نية ، توافرها .

المبادئ القانونية :

١ — ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٢ — من المقرر أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له اثر فى حكمه .

٣ — ان خطأ الحكم فى تحديد نوع السلاح النارى عند استخلاصه توافر نية القتل لايعيبه ، مادام أن ذلك ليس له اثر فى قيام الجريمة التى دان الطاعنين بها .

المحكمة

.. وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى مؤدى أقوال المجنى عليه رشاد .. أن الطاعن الأول كان فى مواجهته عندما أطلق عليه الفيار النارى . كما أورد فى مؤدى أقوال المجنى عليه مرسى .. أن الطاعن الثانى أطلق عليه مقذوفا وقت خروجه فى صباح يوم الحادث وأثناء اتجاهه الى حقله فأصابه فى فخذه الأيمن كما أورد الحكم فى مضمون التقرير الطبي الشرعى أن بالمجنى عليه رشاد .. فتحة دخول عيار نارى بين الضلع السابع والثامن من الجهة اليمنى بخائب عظمة القفص الصدرى ولا يوجد مكان خروج ، وأن بالمجنى عليه مرسى .. فتحة دخول عيار نارى بالجهة الخارجية للفخذ الأيمن ، وفتحة خروج المقذوف بالجهة الداخلية لنفس الفخذ كما أصيب بعيار نارى فى فخذه الأيسر وأن اتجاه المقذوفين فى الجسم فى الوضع الطبيعى . القائم لكل من الطرفين السفليين كل على حدة من اليسار لليمين بمستوى أفقى تقريبا مع ملاحظة أن هذين الطرفين أعضاء متحركة مما يتعين معه القطع بموقف الضارب من المضروب .

٢ — العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كل عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، اذ جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان يأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح اليها دليلاً لحكمه الا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — الأصل انه متى اخذت المحكمة بأقوال شاهد ، فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة

.. وحيث انه لما كان يبين من حكم محكمة اول درجة انه قضى بادانة الطاعن بعد ان اعتبر الواقعة المسندة اليه جريمة قذف تضمن طعنا في عرض الافراد وخذشا لسبعة العائلات بالتطبيق للمواد ٣٠٣/١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات . فاستأنف الطاعن الحكم ، ومحكمة ثانی درجة قضيت بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بأدانة على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من قذف مجرد الى قذف يتضمن طعناً في العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخط به طاملاً أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل في التهمة ، هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز أن يبدیه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من جدل حول استدلال الحكم بأقوال شهود الاثبات مع تمسكه باصطناعها وعدم مطابقتها للحقيقة مردوداً بان العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما جرى به من تحقيق في الدعوى

ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، اذ جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الاثبات وان يأخذ من أى بيعة أو قرينة يرتاح اليها دليلاً لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

والأصل انه متى اخذت المحكمة بأقوال شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض الى دفاع الطاعن في شأن عدم صحة أقوال شهود الاثبات ورد عليه رداً سائفاً مؤداه أن المحكمة اطمانت الى أقوالهم واطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم التعويل عليها فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١١٠٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

٢١

٢٦ أكتوبر ١٩٧٠

قتل عمد : قصد جنائي . اثبات . حكم ، تسيب ، عيب .

المبدأ القانوني :

متى كان المجنى عليه أصيب من العيار الناري أثناء الشجار — في فخذ الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتماً أن الجاني أنتوى ازهاق روحه ، وهو مالم يدل عليه الحكم ، فانه يكون قاصراً البيان متعيناً نقضه .

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله : « ان نية القتل متوافرة لدى المتهم من اقدامه على إطلاق عيار ناري على المجنى عليه اثر ما نشب بينهما من شجار وكان ذلك من بندقة مهيبة وهو سلاح قاتل

تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه بضم جنائية تثبت في قوله اتهام آخرين غيره في أحداث اصابات المجنى عليه هو طلب جوهرى في خصوص هذه الدعوى ، لما يترتب على ثبوته من اثر في القوة العدلية للأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في ادانة الطاعن ، مما لازمه انه كان يتعين على المحكمة ان تجيبه او ترد عليه ردا سائفا ، أما وهى لم تعرض لهذا الطلب واغفلت الرد عليه بما يسوغ اطراحه فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بالتصور .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعن والى المحكوم عليه الآخر كامل . . . والذى لم يقرر بالظعن لأن العيب الذى شاب الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
الظعن ١١٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٣

٢٦ اكتوبر ١٩٧٠

- (ا) شاهد اثبات : سماعه ، اقواله ، الاعتماد عليها في الحكم . حكم ، تسبيب ، عيب .
- (ب) حكم : تسبيب ، عيب ، رد على طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته .
- (ج) حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع متهم ، ندويه .
- (د) تحقيق : سابق على المحاكمة ، تعيين . نقض ، ظعن ، اسباب .
- (هـ) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير تقرير خير .
- (و) حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض .
- (ز) شاهد : اطراح اقواله . شاهد اثبات ، اخذ بشهادته .
- (ح) شاهد : سماعه على سبيل الاستدلال ، اقواله ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .
- (ط) شاهد : ظعن في تمييزه لأول مرة امام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - للمحكمة ان تستغنى عن سماع احد شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك دون ان يحول عدم سماعه امامها من ان تعتمد في حكمها على اقواله التى ادلى بها في التحقيقات الأولية مادامت اقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة .

٢ - الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع

بطبيعته ومن مسافة قريبة من المجنى عليه واصابة الاخير بهذا المذوف النارى يقطع انه تعمد قتله « وكان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى - أثناء الشجار في فخذة اليسر - وهذا الجزء من الجسم ليس من المفاصل وكان اطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتما أن الجانى انتوى ازهاق روحه وهو مالم يدلل عليه الحكم ، فانه يسكون قاصر البيان متعينا . نقضه .

الظعن ١١٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٢

٢٦ اكتوبر ١٩٧٠

نقض : ظعن ، نطقه ، نظره والحكم فيه . حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه .

المبدأ القانونى :

ان نقض الحكم بالنسبة للطاعن يوجب نقضه بالنسبة الى المحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالظعن ، مادام أن العيب الذى شاب الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

المحكمة

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب في بدء مرافعته « ضم الجنائية ٦٦٣٨ سنة ١٩٦٧ البدارى » ثم أشار في مرافعته الى أن المجنى عليه به اصابات متعددة وبأسلحة مختلفة وأن التحقيقات التى أجريت في القضية المطلوب ضمها هى التى توضح من أحدث هذه الاصابات اذ أن المجنى عليه كان في حالة لا يمكنه فيها التحقق من ضاربه اذ كان في مشاجرة اشترك فيها عدة اشخاص وامر الدفاع في ختام مرافعته على ضم تلك القضية .

ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابه او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

لما كان ذلك ، وكان ما طلبه الدفاع عن الطاعن

المحكمة

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها مستعدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن والمتنازعين الطبية .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهدة الغائبة وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقواله التى أدلى بها فى التحقيقات الأولية مادامت أقواله فى تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع فى مرافعته ومن ثم فإنه لا يحق للطاعن أن ينعى على الحكم المطعون فيه أخلاقه بحقه فى الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال تلك الشاهدة .

لما كان ذلك ، وكان ماينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن اجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مردودا بأنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وان تمسك بهذا الطلب الا أنه لم يفصح عن مراده منه ، ولما كان من المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان مايرمى اليه مقدمه ، فإنه لا تثير على المحكمة أن هى التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى للمناقشة مادام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من أى مطعن على التقرير الطبى المقدم فى الدعوى .

أما نعيه بخصوص خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملا فمردود بأنه لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة ، واذا كان يهمل بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة إثباته به .

باجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان مايرمى اليه مقدمه ، فإنه لا تثير على المحكمة أن هى التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى للمناقشة مادام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب ، وطالما كان دفاعه خلوا من أى مطعن على التقرير الطبى المقدم فى الدعوى .

٣ — لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة ، واذا كان يهمل بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة إثباته به .

٤ — تعيب التحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق أصاباته فلا وجه له فى النعى عليها التفاته عن هذا الأمر الذى لم يطلبه .

٥ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة الإثباتية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وما دامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلته فى ذلك .

٦ — إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية تنحصر به دعوى التناقض فى التسبيب .

٧ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تتفق بما شهدوا به ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عما تظمن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بصحتها واطمانت الى قدرته على التمييز .

٩ — متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ومتى اخذت المحكمة بشهادة شاهد فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها ان تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بمسحتها واطمأنت الى قدرتهم في التمييز وكانت المحكمة قد ركنت الى اقوال ابراهيم عبد الرازق سليمان الذي سنع على سبيل الاستدلال لبلوغه ثمانية من عمره ، ولم يدفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بأنه لا يستطيع التمييز ، فليس له ان يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه وضوعا .

الطعن ١١١٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة.

٢٤

٢٦ أكتوبر ١٩٧٠

(أ) رشوة : جريمة ، ارتكبتها . عقوبة ، تطبيقها . مسئولية جنائية . حكم ، تصويب ، عيب . عقوبات مم ١٠٦ مكررا و ١٠٤ .

(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - استهدف التشريع التوسع في مداول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أي سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوما ، والمزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتمالية (١) ، فان كان الجنائي موظفا عموما وجب توقيع عقوبة الجنائية ، والا وقعت عقوبة الجنحة .

٢ - ان تقدير الدليل موكل الى محكمة الموضوع ، ومتى اقتضت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك .

الحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه اثبت بيان

لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعن في خصوص عدم قيام النيابة بتحقيق اصابات الطاعن مردودا بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تجصل أمام المحكمة ، ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق اصاباته فلا وجه له في النعي عليها التفاتها من هذا الأمر الذي لم يطلبه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من اقوال ابراهيم عبد الرازق وسيده مدبولي أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعضا حمراء غليظة في سمك عرق الخشب برأسه كما أورد نتيجة التقرير الطبي الشرعي من أن اصابة المجنى عليه بالرأس رضية حيوية حديثة نشأ من المصادمة بجسم صلب وهي جائزة الحدوث ، من الضرب بعرق من الخشب وأن الوفاة تعزى الى الاصابة وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف وتهتك بالمخ وصدمة عصبية شديدة ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه من اعتراضات وما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ومن ثم فان ماثيره الطاعن في شأن الآلة المستعملة في الحادث لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان ماأورده الحكم من اقوال حفيد المجنى عليه لا يبين منها أن الاعتداء وقع بعد تناول المجنى عليه طعام الافطار كما جاء بأسباب الطعن ، فان قالة التناقض بين اقوال الشاهد وما ورد بتقرير الصفة التشريحية من خلو معدة المجنى عليه من الطعام على فرض صحته لا تكون ولا سند لها ، فضلا عن ايراد الحكم لأقوال الشهود وما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية تنحسر به دعوى القصور في التسبب .

أما ما يثيره الطاعن بشأن عدم أخذ الحكم بأقوال شاهد النفي واطراحه الطاعن التي وجهها لشهادة الاثبات ، فمردود بأنه من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعول على اقوال شهود

لواقعة الدعوى أن الطاعن الذي يشغل وظيفة مراجع حسابات بمديرية الإصلاح الزراعي زعم للمجنى عليه ولصهر الأخير بأن له اتصالات بالمستولين عن الحراسات وبأحد مستشاري مجلس الدولة ، وأن في امكانه استصدار قرار برفع الحراسة عن أموال أحمد على عشرين نظير تقاضيه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ثم قبض من محمد عبدالله اسماعيل محمد حامد مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها ادعى له بأنه سيضع منها مائة جنيه لمستشار مجلس الدولة مختص بشئون الحراسات لتحرير مذكرة ترفع لفوق التفتش يطلب رفع الحراسة عن أحمد على عشرين ، وقد تم ضبط المبلغ مع الطاعن اثر قبضه له بواسطة رجال المباحث بعد ان صدر امر النيابة بضبطه وتفتيشه ودل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وانتهى في تقريره واستدلالة الى ادانة الطاعن لجريمة الاتجار بالنفوذ المقامة ضده ، وهو تقرير صحيح في الواقع سديد في القانون وتتوافر به عناصر الجناية المنصوص عنها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات ، ذلك لأن الشارع قد استهدف بما نص عليه في تلك المادة ، وعلى منجز به قضاء هذه المحكمة ، التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقيلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المسألة حتى ولو كان النفوذ مزعوما .

والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فان كان الجنائي موظفا عموميا وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، والا وقعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرر من القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا بحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم - والتي لا يجادل الطاعن في معيبتها

٢٥

اول نوفمبر ١٩٧٠

(أ) حكم : وصفه . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . اجراءات م ٢٣٩ .
(ب) حكم حضوري : العبرة في وصفه بالوقائع في الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ - أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غاب عن الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، غير أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متتالية .

٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

الحكمة :

.. وحيث ان المحكمة الاستئنائية قضت في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الحضوري باعتباره بغير عذر مقبولا شكلا وسببت ذلك بقولها : « انه يبين من مطالعة الحكم المعارض فيه انه اعتبر حضوريا في حق المتهم لحضوره الجلسة الاولى وتخلفه عن حضور الجلسة الأخيرة ، ومن ثم فان الطعن عليه بطريق المعارضة لا يكون مقبولا الا اذا اثبت المتهم قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ولم يقدم المتهم هذا العذر واكتفى بالقول بان الذي منعه

٢٦

أول نوفمبر ١٩٧٠

تقضي : طعن ، مصلحة في صفة ، نيابة عامة ، حقها في الطعن في الحكم ، استئنافه ، نظره والحكم فيه ، دعوى جنائية ، حكم ، تشييب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه .

المبدأ القانوني :

النيابة العامة — وهي تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، يجيز لها أن تطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم المحكوم عليه .

المحكمة :

.. وحيث انه من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل المصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن — بل كانت المصلحة هي للمتهم المحكوم عليه — ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة ، وأن تبنى الاحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها .

ولما كان اليبين من مطالعة الحكم الغيابي الاستئنافي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على اعتبار أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره ، وكان يبين من مطالعة جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حين لفتت المحكمة نظره بجلاسة ١٩٦٩/١١/١ الى أن استئنافه جري بعد الميعاد — دفع بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي

من الحضور في يوم صدور الحكم هو وفاة والده دون أن يقدم دليلا على وفاته في ذلك اليوم ، ومن ثم فقد تعين القضاء بعدم قبول المعارضة .

وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية انه قد حدد لنظر الاستئناف المرفوع من المتهم جلوسة ١٩٦٩/١/٢٦ ثم أجل نظر الدعوى لجلوسة ١٩٦٩/٣/٢ ولأن ذلك اليوم الأخير قد صادف عطلة رسمية لموافقة اليوم الرابع من عيد الأضحى ، فقد مار تأجيل الدعوى اداريا لجلوسة ١٩٦٩/٤/١٣ حيث نظرت في غيبة المتهم وقضى فيها حضوريا اعتباريا بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلت عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، غير أنه يشترط في هذه الحال أن يكون التأجيل لجلسات متتالية فإذا انقطعت السلسلة يستتوب جلوسة منها — كما هي الحال في هذه الدعوى — فإنه يلزم اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي خدعت لنظر الدعوى .

ولما كان من المقرر أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافي الصادر على المتهم في جلوسة ١٩٦٩/٤/١٣ هو حكم غيابي تجوز المعارضة فيه ولو وصفته المحكمة — خطأ — بأنه حضوري اعتباري فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم قبول معارضة المتهم شكلا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ محكمة ثاني درجة عن نظر موضوع المعارضة الاستئنافية مما يستوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١١٢٠ لسنة ٢٠ في رئاسة ومضوية الفئادة المستشارين نصر الدين عزام ومحمود عطيه والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسنين ونظمه المصدق دنامه

الاجراءات الجنائية وانما تكمل نقصا فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

٣ — المصلحة مناط الطعن . ولا كانت محكمة النقض قد انتهت في الطعن المرفوع من الطاعن في أمر التصحيح الى عدم جواز هذا الطعن لأن المحكمة التي أجرت التصحيح لم تتجاوز حدود اختصاصها عند اصدارها الأمر المنكور ، فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الأحكام الصادرة في استئناف أمر التصحيح والتي انتهت الى عدم جواز استئناف هذا الأمر .

المحكمة :

.. وحيث ان الأمر المطعون فيه قد عرّض لبحث ما اذا كان الطلب الذي تقدمت به النيابة العامة هو مجرد طلب بتصحيح خطأ مادي وقع في بيان ترتيب الطاعن بين باقي المتهمين الذين كانوا مقدمين معه للمحاكمة بحيث تختص المحكمة بالفصل فيه في حدود ما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية أم أنه لم يشمل حكم الادانة ، وقد استعرض الأمر أوراق الدعوى وانتهى الى القول بأنه « في خصوص هذه الدعوى هناك خطأ مادي واقع على المتهم رفاعي احمد محمد ، ذلك أن المنطوق ذهب (أولا) الى معاقبة المتهمين الثلاثة الأول وفي ثانيا حين أراد أن يعاقب المتهم الرابع رفاعي احمد محمد خطأ مادي ووصفه انه المتهم الثاني ، وليس أدل على ذلك من انه أمر بغلق مقهاه لمدة شهرين والثابت في الأسباب أن المتهمين الثلاثة الأول كانوا يلعبون القمار بمقهى المتهم الرابع بمعنى أن الخلق لا بد وأن ينصرف الى مقهى المتهم الرابع وليس الثاني لأن الأخير لاعب وليس بمصاحب مقهى ، فهو فعلا من قبيل الخطأ المادي الذي تعنيه المادة ٣٣٧ اجراءات . »

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في الحكم الصادر من محكمة أول درجة — المشوب بالخطأ في اسم الطاعن — ومثل أمامها ومعه محاميه ، وترافع في موضوع الدعوى دون أن

في الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، فان دفاع المتهم المطعون ضده — يضحى دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه ، اذ لو ثبت لها صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المفارضة لرفعها من غير ذي صفة ، أما وقد قعدت عن تحقيق هذا الدفاع دون أن تقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، فلان حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في اوجه طعنها .

الطعن ١١٢١ سنة ١٩٧٠ في نيابة السابقة.

٢٧

أول نوفمبر ١٩٧٠

- (أ) حكم : تصحيحه : نقض ، طعن ، مصلحة .
مرافعات م ١٩١ .
(ب) مرافعات : مادة ١٩١ ، الرجوع اليها في حالة تجاوز المحكمة حقها في تصحيح حكم . اجراءات م ٢٢٧ .
(هـ) نقض : طعن ، مصلحة .

المبادئ القانونية :

- ١ — لم يجز قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار الصادر بتصحيح الحكم من الأخطاء المادية المبحثة كتابية كانت أم حسابية ، الا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .
- ٢ — لم يرسم قانون الاجراءات الجنائية طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدراعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ١٩١ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية التي أجازت الطعن استئنافا في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون

الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها الا بنص ، وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر مستشار الاحالة ووضع بما نص عليه في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الاجراءات قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام .

ولما كان مؤدى ما سبق أن قانون الاجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر اعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزه على استقلال في حالة رفض الطلب .

ولما كان الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات الجنائية وانما تكمل نقصا فيها تتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والاخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

ولما كان كل ذلك ، وكان مناط الطعن كما سبق القول أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية وانما اقتصر على تصحيح ما ورد من خطأ في ترتيب المحكوم عليه بين باقي المحكوم عليهم معه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره الا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح ، وهو ما لا يغير من طبيعة الأمر . كما لا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن المحكمة شددت العقوبة المحكوم بها عليه في قرار التصحيح بعدم نصها فيه على وقف تنفيذ العقوبة الذي سبق أن قضى به استثناءيا ، ذلك بأن أمر التصحيح انصب على الخطأ المادي الذي وقع فيه حكم محكمة أول درجة ولم يتعرض لما

يثير أن الحكم المعارض فيه لم يتناوله بالعقاب ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ، فاستأنف الطاعن الحكم الأخير ورفض استثنائه .

لما كان ذلك ، وكان قانون المرافعات قد نص في المادة ١٩١ منه على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة . ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال » فهو لم يجز الطعن في هذا القرار الا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه .

لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه « اذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ . ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤثر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر . ويتبع هذا الاجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه » .

ويبين من هذا النص أن المشرع حرص في قانون الاجراءات الجنائية ، كما حرص في قانون المرافعات ، على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الأخطاء المادية أمرا لا حكما .

لما كان ذلك . وكانت المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد نظمت طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — ألا في الأحكام النهائية الصادرة في

بسماع أقوال الطبيب الشرعى الذى أجرى الكشف الطبى على المجرى عليه وقام بتشريح جثته ، فإنه ليس له من بعد أن ينمى على المحكمة عدم سماعه ، ولا عليها أن هى استمعت - على سبيل الاستئناس وفى مسائل فنية بحثة - الى أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى ، لما هو مقرر من أن لها أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ترى لزوما لسماع قواله ليكشف وجه الحق فى الدعوى .

٤ - ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى ، تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

٥ - متى كان ما يثيره الطاعن لا يخرج عن كونه جدلا فى تقدير الدليل ومصادرة للمحكمة فى عقيدتها ، فإنه لا يجوز له اثاره ذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعنان بهما ، وأقام عليهما فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن التقارير الطبية ون أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى بالجلسة ، وهى أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن الأول أن يجادل فى انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التى أخذه بها الحكم ما دام قد أثبت فى حقه أنه ضرب المجرى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه وكانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات ، فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن الثانى لم يتمسك بسماع أقوال الطبيب الشرعى الذى أجرى الكشف الطبى على المجرى عليه وقام بتشريح جثته ، فإنه ليس له من بعد أن ينمى على المحكمة عدم سماعه ، ولا عليها أن هى

قضى به الحكم الاستثنائى من وقف تنفيذ العقوبة الذى ينسحب أثره على حكم محكمة أول درجة بعد تصحيحه . لما كان كل ما سبق ، فإن الطعن يكون غير جائز ..

وحيث أن هذه المحكمة - محكمة النقض - قد انتهت فى الطعن المرفوع من الطاعن فى أمر التصحيح الى عدم جواز هذا الطعن لأن المحكمة التى أجرت التصحيح لم تتجاوز حدود اختصاصها عند إصدارها الأمر المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المصلحة مناط قبول الطعن ، وقد انتفت مصلحة الطاعن من الطعن الحالى بصور حكم هذه المحكمة السابق الإشارة اليه ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الاحكام الصادرة فى استئناف الأمر بالتصحيح والتى انتهت الى عدم جواز استئناف هذا الأمر ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

الطعن ١١٢٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة.

٢٨

أول نوفمبر ١٩٧٠

- (أ) اثبات : حكم ، تسبب ، عيب .
(ب) نقض : طعن ، مصلحة . عقوبات م ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبة مبررة ، ضرب .
(ج) دفاع : اخلال بحقه . محاكمة ، إجراءاتها . اثبات ، خبرة .
(د) شاهد : أقواله ، مطابقتها لمضمون الدليل الفنى .
(هـ) نقض : طعن ، اسباب .

المبادئ القانونية :

١ - أن قول المجرى عليه أنه ضرب مرتين بالفأس على رأسه ، لا يستتبع بالضرورة أن تحدث كل ضربة اصابة مميّزة ، اذ يصح أن تقع الضربتان فى مكان واحد من الرأس .

٢ - لا يجدى الطاعن أن يجادل فى انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التى أخذه بها الحكم ، ما دام قد أثبت فى حقه أنه ضرب المجرى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التى أوقعها عليه داخلة فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

٣ - اذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك

الرد على دفاع الطاعن « بعدم التعويل على أقوال المجنى عليها التي أدلت بها عقب الحادث لأن حالتها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل » سائفاً في العقل والمنطق ، فإنه يكفي للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

٢ - أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما يوجه اليها من مطاعن ويحم حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها ، وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .

٤ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ، بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة لتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٦ - الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها ، ومن ثم لا يقيح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

استمعت - على سبيل الاستثناس وفي مسائل فنية بحتة - الى أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى لما هو مقرر من أن لها أن تستدعى وتسمع قول أى شخص ترى لزوماً لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى .

لما كان ذلك، وكان الحكم قد انتهى الى أن الطاعن الثانى هو الذى أحدث منفرداً إصابة المجنى عليه عبد الفنى أبو الملا وهى الإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أفضت الى موته ، وكان قول المجنى عليه أنه ضرب مرتين بالفأس على الرأس لا يستتبع بالضرورة أن تحدث كل ضربة إصابة متميزة إذ يصح أن تقع الضربتان في مكان واحد من الرأس ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولى والفنى تكون غير مقبولة ، وإذا كان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت وقائع الدعوى واقامت قضاءها على عناصر سائفة وأدلة مؤدية الى النتيجة التى انتهت اليها ، فإن باقى ما يثيره الطاعن لا يخرج عن كونه جدلاً في تقدير الدليل ومصادرة للمحكمة في عقيدتها وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متمعناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١٣٢٤ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٩

٢ نوفمبر ١٩٧٠

- (أ) دفاع : اخلال بحقه .
 (ب) محكمة موضوع : شاهد ، وزن أقواله .
 (ج) شاهد : أقواله في التحقيق ، اخذ المحكمة بها .
 (د) حكم : تسبيب ، عيب ، أدلة .
 (هـ) واقعة الدعوى : استخلاصها ، محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان ما أورده الحكم في معرض

الحكمة :

... وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية الجرمية التي دين بها الطاعن واورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح بالأوراق ومن شأنها ان تؤدي الى ما رقبه الحكم عليها ، عرض الى دفاع الطاعن من أن المجنى عليها لم تكن في حالة يمكن معها التعويل على أقوالها ورد عليه وفنده بقوله « ان ما ذهب اليه الدفاع من أنه لا يعول على أقوال المجنى عليها بسبب سوء حالتها وقت الادلاء بها مردود بما جاء باخطار المستشفى المبلغ للمذكور فور دخول المجنى عليها المستشفى من أنه يمكن استجوابها وبما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره قبل بدئه في سؤالها مباشرة من أن طبيب المستشفى الدكتور عزت زكي أكد له إمكان استجوابها بالقدر الذي تسمح به حالتها . هذا وقد سئلت المجنى عليها في محضر ضبط الواقعة اثر ابلاغ المستشفى بمعرفة ضابط المركز وكذا سئلت بمعرفة مأمور المركز وفي تحقيق النيابة ونوقشت في أقوالها فجاءت روايتها في مختلف هذه المراحل متنسقة مترابطة متماسكة منتظما تسلسل منطقي ينعمد بها عن شبهة الهذيان وأيدتها ماديات الدعوى على نحو ما أثبتته المعاينة وما أسفر عنه الاطلاع على الجنبه ٣٢٧٧ لسنة ١٩٦٨ ابشواى وهو ما بينته المحكمة تفصيلا فيما تقدم ما يقطع بأن المجنى عليها كانت تعي ما تقول مصدقا لما ارتآه طبيب المستشفى من أن حالتها كانت تسمح باستجوابها » وما أورده الحكم من ذلك سائغ في العقل والمنطق ويكفى للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لحكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أيضا أن لهذه المحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي

اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ماانتهت اليه ، فان ما يثيره الطاعن في شأن أقوال المجنى عليها والشاهدة كعب الخير عبد القوى وضابط المباحث والثابت من الجنبه ٣٢٧٧ لسنة ١٩٦٨ ابشواى لا يكون له محل ، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لايقبل معاودة التصدى له امام محكمة النقض .

أما ما اثاره الطاعن في شأن احتراق المجنى عليها دون أن يسكب الطاعن عليها بترولاً ، فمردود بأن الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات واذ استخلصت المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى استخلاصا سائغا استنادا الى أقوال المجنى عليها من أن الطاعن قد أطبق على رقبتها حتى خارت قواها فسكب عليها كمية من البترول من موقد كان بالغرفة وأشعل فيها النار بعود من الثقاب ثم لاذ بالفرار بعد أن أغلق الباب من الخارج ومما ثبت من المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لأبان الحادث من أن رائحة الكيروسين كانت تفوح من قطع قطن متناثرة من أريكة بالحجرة كما عثر على « بشكير » محترق مبلل بالماء وعلى موقد لاتزال به بقايا من الكيروسين ومصباحين من الصفيح بهما بقايا من الكيروسين وقد نزع منها الجزء

شأن محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .
لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى أقوال شاهدي الإثبات فيما قاله من أن « الثابت من أقوال المجنى عليه المؤيدة بأقوال الاستاذ . . المحامي ومصطفى . . أن المتهم وكله في القضية المدنية المحجوزة للحكم لتقديم مذكرة فيها ، وأنه دأب على التردد على مكتب المجنى عليه في هذا الشأن » .

ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم له أصل ثابت في الأوراق ، وقد أكدت المحكمة اقتناعها بتقديم المذكرة فعلا من المدعى المدني في القضية المدنية ، وهو استدلال سليم .

لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الطعن يكون غير سديد ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
الطعن ١١٢٤ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣١

٢ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) جريمة : اركانها . قصد جنائي . اخفاء اشياء متحصلة من جناية . اثبات . حكم ، تسبيب ، عيب .
(ب) اخفاء اشياء : متحصلة من جناية ، قصد جنائي .

المبادئ القانونية :

١ - أن ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء مسروقة ، مسألة نفسية ، لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملايساتها ، كما أن فعل الاخفاء يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المختلس ، مهما يكن سببه أو الفرض منه ، ومهما تكن ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله .

٢ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه ، بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بأن الاجولة مختلسة ، لا يتعارض مع تنفي علمه بوظيفة المختلس ، لأن العلم بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس .

الخاص « بالفتيل » ومن ثبوت إمكان غلق الباب من الخارج والعتور عليه سليما .

واذ استخلص الحكم الصورة السابقة أيضا .
بما جاء بتقرير الصفة التشريحية من إمكان وقوع الحادث وفق تصوير المجنى عليها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الباعث على الجرائم ليس ركنها فلا يقدر في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٣٢ سنة ٤٠ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمود العمراوى واثور خلف وإبراهيم الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وحسن المغربى .

٣٠

٢ نوفمبر ١٩٧٠

اثبات : شهادة ، كتابة . حكم ، تسبيب ، عيب .
محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير مانع من الحصول على دليل كتابي .

المبدأ القانوني :

يصح في العقل والقانون الاستناد الى العرف أو العادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي ، وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة الموضوع .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن بعدم جواز اثبات الوكالة بالبينة لتجاوز قيمتها حد الشهادة وذلك بقوله « أنه جرت العادة بوجود مانع مادي يحول دون حصول المحامي على توقيع موكله عندما تكون الدعوى محجوزة للحكم وانحصار مهمة الوكيل فيها على تقديم مذكرة وهو ما جرى عليه الحال في الدعوى الماثلة . ومن ثم فإنه يجوز في هذه الحالة اثبات الوكالة بالبينة والقرائن » .

وهذا الذي أوردته الحكم سائغ في العقل وسليم في القانون ، إذ يصح الاستناد الى العرف أو العادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي ، وأن تقدير توافر هذا المانع من

الحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنابة اختلاس التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، خلص إلى ثبوت ركن العلم بالاختلاس في حق الطاعن بقوله : « وحيث ان دلائل الحال تشير إلى أن المتهم كان يعمل على اخفاء المسروقات في مكان آخر بعيدا عن محله ، إذ أنه لم يتم نقلها إلا بعد أن شعر بمعرفة المشاهدين لوجود البضاعة في محله ، ولذلك فقد انكر في بادئ الأمر صلته بالمضبوطات أو انها كانت في محله عند سؤاله أولا بمعرفة الضابط المحقق وعندما واجهه الضابط بوجود آثار البودرة في محله اعترف بوجودها في المحل زاعما أنه كان يريد نقلها إلى القسم وأنه كلف الحوذي بذلك ولكن الحوذي كذبه فيما زعم مقررًا أنه طلب منه الانتظار بالقرب من مسجد طلعت بالسببية ولم يذكر له شيئا عن الرغبة في تسليمها للقسم ، كما ان دفاع المتهم لا يستقيم والسير الطبيعي للأمور ، فلو أراد حقيقة تسليم البضاعة المسروقة للشرطة لكان من الأسلم له ان يبلغ عنها وهي موجودة في محله دون ان يكلف نفسه مشقة نقلها » .

لما كان ذلك ، وكان ركن العلم مسألة نفسية لاستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للحكمة ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ، وأن فعل الاخفاء يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المختلس مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باستدلال سائغ إلى أن المضبوطات كانت بمحل الطاعن وأنه عمد إلى نقلها من محله إلى مكان آخر عندما شعر بانكشاف أمره ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لقيام وتوفر فعل الاخفاء وركن العلم في حقه ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا محل له ..

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها

ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بأن الاجولة مختلسة لا يتعارض مع نفي علمه بوظيفة المختلس لان العلم بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص أيضا يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ..

الطعن ١١٣٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٣

٢ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ .
(ب) تهمة : دفع بتلفيقها . مخدر . تفتيش

المبادئ القانونية :

١ - لا يؤثر في سلامة الحكم ان يكون قد نسب على خلاف الثابت بالاوراق ل أحد الشهود واقعة معينة ، ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في ادانة المتهم ، وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى مراقبه عليها .

٢ - متى كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر ، فإن المحكمة غير ملزمة بان ترد على ماجاء بشهادة شهود نفى المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ، مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة . استفادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

الحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجرى في أن رئيس قسم مخدرات الشرقية انتقل مع قوة من رجال القسم لتفتيش الطاعن تنفيذا للأذن الصادر له من النيابة العامة فوجده بمحله وأمر الشرطي السرى .. الذي كان برفقته بالقبض عليه وقام هو بتفتيشه فوجد يجيب الصديري الإيمن كيسا يحتوي على طرية من الخشيش وقطعة أخرى من ذات المخدر وشفرة حلاقة وجدت ملوثة بأنار

٢ - متى كان الدفاع لم يطلب من المحكمة استدعاء زوجة المجنى عليه وسماع أقوالها بل اقتصر على التحدث عن خلو التحقيقات من تكليفها بالحضور للنيابة العامة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها المجنى عليه ، فإنه لا محل لقالة الإخلال بحق الدفاع .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقص .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه التي جاءت مؤيدة بما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من حدوث عاهة مستديمة بالمجنى عليه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقص .

لما كان ما تقدم ، وكان الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تخفيف الضارب محدث العاهة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة ، وكان الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - استدعاء زوجة المجنى عليه وسماع أقوالها . بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من تكليفها بالحضور للنيابة العامة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على

الحشيش ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي السرى وتقرير معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعي ، وهي أدلة سائغة مؤدية للنتيجة التي انتهى اليها الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر ، فإن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفى المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها ، ومع ذلك فقد رد الحكم على ما أبداه المتهم من أن الاتهام ملفق عليه وانتهى الى اطراحه اطمئناناً منه الى أقوال شهودي الاثبات .

لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالاوراق لاحد الشهود واقعة معينة ، مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في ادانة المتهم ، ومادام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية الى مارتبه عليها ، وكان الحكم لم يجعل من تفتيش مسكن الطاعن اعتباراً في قضائه بالادانة ، ومن ثم فلا يؤثر في سلامته أن يكون قد أسند الى الرائد ابراهيم سعيد غانم - على غير الثابت بالاوراق - قيامه بتفتيش مسكن الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن ١١٤٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٣

٢ نوفمبر ١٩٧٠ :

(أ) دفع : بتعذر الرؤية . ضرب أحداث عاهة . عاهة . حكم ، تسبيب ، عيب .

(ب) دفاع : إخلال بحقه .

(هـ) إثبات : شهود ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . نقص ، طعن ، اسباب .

١ - الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تخفيف الضارب محدث العاهة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا ، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

زوجها المجنى عليه ، فانه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا النعى من قالة الاخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٤١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٤

٢ نوفمبر ١٩٧٠

(ا) اثبات : شهادة . حكم ، تسبيب ، عيب . امر
بالا وجه ، تسببيه . رشوة .
(ب) حكم : تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، المطعون فيه ، لم يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقى وانصراف نية المطعون ضدهما الى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالامر ، وكان لا يكفى في بيان الدليل مجرد القول بان الشاهد قرر في التحقيق — وفقا لتقديره هو — انه لا يوجد مرتشى حقيقى في الدعوى وان الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ، ما دام ان القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما انتهى اليه ، فان الامر المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

٢ — ان الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم او ببراءته منها ، صادرا في ذلك عن عقيدة حصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، اذ لا يصح في القانون — كما فعل الامر المطعون فيه — ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى اقام قضاءه عليها او بعدم صحتها حكما لسواه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الامر المطعون فيه انه اقام قضاءه استنادا الى عدم توافر اركان جريمة عرض الوساطة في الدماء

وذلك بقوله « وبما انه اذا كان ذلك وجاء الجانى فزعم انه وسيط لمرتشى فحصل على رشوة مع ان المرتشى وهمى غير حقيقى ولا وجود له وكان الجانى يبغى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه كما ثبت قطعا من التحقيق وأقوال السيد/محمد أحمد عبد الرحمن عضو الرقابة الادارية فيها حيث قرر انه لا يوجد شخص معين وحقيقى يمثل المرتشى في موضوع هذه الدعوى وانما لجأ الجانى لهذه الوسيلة ليأخذ المبلغ لنفسه مدعيا الوساطة في الرشوة واستبان بحق ان لا جريمة رشوة في الموضوع لعدم توافر الاركان الواجبة لقيامها » .

لما كان ذلك . وكان الامر لم يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقى وانصراف نية المطعون ضدهما الى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وكان لا يكفى في بيان هذا الدليل مجرد القول بان الشاهد محمد أحمد عبد الرحمن قرر في التحقيق وفقا لتقديره هو ، انه لا يوجد مرتشى معين حقيقى في الدعوى وان الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ما دام ان القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما انتهى اليه ، هذا الى ان الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم او ببراءته منها صادرا في ذلك عن عقيدة حصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون — كما فعل الامر — ان يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى اقام قضاءه عليها او بعدم صحتها حكما لسواه . لما كان ما تقدم ، فان الامر يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٢٦٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٥

٨ نوفمبر ١٩٧٠

اثبات : شهادة ، خبرة ، حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع
اخلال بصفته . ضرب . ضرب . ضرب . اقضى الى موت

المبدأ القانوني :

متى كان المدافع عن الطاعن آثار وجود تناقض بين الدليل القولي والدليل الفني ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ازالة التناقض بين الدليل القولي والدليل الفني على أساس انحاء المجنى عليه اثناء اطلاق العيار الناري عليه ، وهي واقعة لا اصل لها في الاوراق ، وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدافع عن الطاعن آثار وجود تناقض بين الدليل القولي والدليل الفني وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله « وأن ما أثاره الدفاع مردود بأن تقرير الصفة التشريحية أجاز حدوث إصابة المجنى عليه من اطلاق المتهم عيارا ناريا حسب درجة انحاء المجنى عليه بجذعة الى الامام لحظة اصابته وهو ماتعذر على التقرير أن يؤكد » .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المرددات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المجنى عليه قرر أن الطاعن انبطح على الارض وأطلق عليه العيار اثناء وقوفه ، كما شهد عبد الحليم شريف بأن المتهم كان مرتكزا على ركبته عند اطلاق العيار على المجنى عليه الذي كان واقفا .

ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عول في ازالة التناقض بين الدليل القولي والدليل الفني على أساس انحاء المجنى عليه اثناء اطلاق العيار الناري عليه ، وهي واقعة لا اصل لها في الأوراق وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن ٧١٠ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين مزام ومحمد الدين عطيه ومحمود عطيه والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسنين .

٣٦

٨ نوفمبر ١٩٧٠

استئناف : تقرير به ، ميماده ، نظره والحكم فيه . حكم ، تسبيب ، عيب . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير عذر المرض .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعدم الميعاد وكان تنقل الطاعن في حدود مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان بمكنته الانتقال منها الى بلد آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التي يجب التقرير بالاستئناف فيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والاحالة

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين ان الطاعن علل تقريره بالاستئناف بعد الميعاد بأنه كان نزول مستشفى الروضة بالقاهرة في المدة من ١٩٦٩/٥/٨ حتى ١٩٦٩/٧/٢٤ محالا اليها من جهة عمله ، قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعدم الميعاد ، ورد على دفاع الطاعن بما مفاده انه ثبت للمحكمة أن الطاعن قد مثل أمام الموثق بأمورية توثيق الزيتون لعمل توكيل بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٧ مما يقطع بكذب دعواه من أنه كان مريضا بمستشفى الروضة ولم يغادرها خلال الفترة بين ١٩٦٩/٥/٨ ، ١٩٦٩/٧/٢٤ .

وما أورده الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ولا يسيغ رفض المحكمة منحه أجلا لاثبات عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ، ذلك أن تنقل الطاعن في حدود القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان بمكنته الانتقال منها الى بلد آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التي يجب التقرير بالاستئناف فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والاحالة .

الطعن ١١٤٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٧

٨ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) رابطة سببية : قتل خطأ .

(ب) خطأ : مجنى عليه ، قطع رابطة سببية . حكم ،

تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - تتطلب رابطة السببية كركن من أركان

تعرض حياة الجمهور للخطر ولم يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليه وحدث له به الإصابات التي أثبتتها التقرير الطبي والتي أودت بحياته ومن ثم تعين عقاب المتهم تطبيقاً لمواد الاتهام .

لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، وكان من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .

ولما كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدي الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ، وإلى دفاع الطاعن - الذي بناء على أن المجنى عليه اندفع فجأة تجاه السيارة فاصطدم بها - ليثبت من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وتغيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه واثار ذلك كل بلى قيام رابطة السببية أو انتفاؤها .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ١١٤٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٨

٨ نوفمبر ١٩٧٠

حكم : تسبب ، هيب ، اثبات ، اعتراف .

المبدأ القانوني :

متى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله ، فإنه لا يقدر في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافاً ، طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة

جريمة القتل الخطأ اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر .

٢ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « وحيث أن واقعة الاتهام تخلص فيما أثبتته محقق الشرطة بمحضرة المؤرخ ١٩٦٨/٣/٦ من أنه أبلغ تليفونيا باصطدام سيارة أتوبيس بأحد المواطنين ، فانتقل الى مكان الحادث وهو عبارة عن الطريق العام الموصل بين ناحية الخطاطبة والمناشي ناحية أبو طالب أمام شونة القمح وتبين أن السيارة تحمل رقم ١١٨ أتوبيس عام تبع شركة النيل العامة وهي مربع التحرير رمسيس ، وأن جثة المجنى عليه عثمان أبو زيد على مسافة خمسة أمتار من السيارة التي وجد أن فائوسها الامامى الايمن مكسوراً وبسؤال يوسف عبد المحسن عيسى قرر أن المجنى عليه كان يقوم بنقل الاتربة في مكان الحادث عندما صدمته السيارة قيادة المتهم الذي كان مسرعاً في قيادته ولم يطلق آلة التنبيه . وبسؤال أمين على أبو حسين قرر أن قائد السيارة كان يسير بسرعة شديدة ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه . وبسؤال المتهم أنكر ما نسب اليه وقرر أنه كان يسير بسرعة بطيئة وكان يستعمل آلة التنبيه وأن المجنى عليه هو الذي اندفع تجاه السيارة فاصطدم بها واستشهد بشاهدين هما محمد عبد الرحمن عثمان وإبراهيم محمد خليفة هراً أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة بطيئة واستعمل آلة التنبيه .

وبعد أن أورد الحكم مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه خلص الى مساءلة الطاعن بجريمة القتل الخطأ بقوله . « وحيث أن التهمتين ثابتتين في حق المتهم ثبوتاً كافياً من أقوال الشاهدين يوسف عبد المحسن وأمين على حسين التي مجملها أنه كان يقود السيارة بسرعة شديدة ودون أن يستعمل آلة التنبيه وبحالة

محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف من حيث صحة اسناد التهم ماديا الى المتهم وتحقيق مآلديه من دفاع ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم جواز استئناف المتهم استنادا الى أن محكمة أول درجة حكمت بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، ولما كانت المادة ١٠٧/٤ من قانون الاجرامات الجنائية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح » . ومفاد هذا النص هو اطلاق حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ طريقه الى صحيح القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث صحة اسناد التهم ماديا اليه وتحقيق مآلديه من دفاع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

الطعن ١٣٧١ سنة ٤٠ قـ بالهيئة السابقة *

٤٠

١٥ نوفمبر ١٩٧٠

قتل عمدا : سلاح . ارتباط . عقوبة ، تطييبها . اليات ، اعتراف ، شهادة . حكم ، تبسبب ، عيب . عقوبات م ٢/٣٢

المبدأ القانوني :

أن تقدير توافر شروط المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، مادامت تقيم قضاها على ما يحمله قانونا .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من اعتراف المطعون ضده ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على

الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها أدلة سائغة مستمدة من شهادة شهود الاثبات وأقوال المتهمين .

لما كان ذلك ، فإنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذكر عند بيانه لواقعة الدعوى أنها ثابتة من أقوال شهود الاثبات الذين ذكر أسماءهم واعتراف المتهمين ، إلا أنه عند تحصيله لأقوال المتهم الأول (الطاعن الأول) قال « وحيث أن الثابت من الاوراق أن المتهم الأول قرر أن المتهمين الثاني والثالث خرجا على المجنى عليه في الطريق ومع كل منهما عصا وضربه المتهم الثالث على ذراعه الايمن فسقط على الارض وانتزع منه المظروف الذي يحوى النقود وسلمه للمتهم الثاني وهربا » .

ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله ، فإنه لا يقدر في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

الطعن ١١٥١ سنة ٤٠ قـ بالهيئة السابقة *

٣٩

٨ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) استئناف : حق النيابة العامة والمتهم في الاستئناف . اجراءات م ١/٤٠٢ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
(ب) نقض : ظعن ، خطأ في تطبيق قانون .

المبادئ القانونية :

١ - أجاز القانون لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح ومفاد هذا هو اطلاق حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة .

٢ - متى كان الثابت أن الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه وأنهى به الى القضاء بعدم جواز الاستئناف قد حجب

وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومحكمة اول درجة قضت حضورياً بجلسة ١٩٦٨/١/٢٧ بحبس المحكوم عليه أسبوعين مع الشغل وكفالة ٣٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ فاستأنف المحكوم عليه الحكم بتقرير مؤرخ ١٧ مايو ١٩٦٩ ومحكمة الجنح المستأنفة قضت حضورياً بجلسة ١٩٦٩/١٠/٢١ بعدم قبول استئنافه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة اول درجة ان المحكوم عليه لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه أياً من هذه الجلسات ، كما يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه صدر أسبابه بأن المتهم تخلف عن الحضور رغم تكليفه بذلك قانوناً فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد صدر في حقيقة الامر غيابياً وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، وهو بهذه المثابة يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة وهو الثلاثة الايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابي ، وذلك اعمالاً لنص المادة ١/٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من المفردات المضمومة ان الحكم الابتدائي لم يعلن بعد للمحكوم عليه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد المعاد يكون مخطئاً في القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

الطن ١١٧١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابعة .

٤٢

١٦ نوفمبر ١٩٧٠

اثبات : سلاح ، ظرف مشدد . محاكمة ، اجراءاتها . حكم ، تسييب ، عيب . ق ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢/٧ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

المبدأ القانوني :

متى كان الثابت من الاطلاع على المفردات

المجنى عليه من السلاح المضبوط معه وقت الحادث وانتهت في منطق سليم الى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة الى المطعون ضده قد ارتكبت لغرض واحد وبأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لايقبل التجزئة ، الامر الذي يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة القتل العمد تطبيقاً لنص المادة ٣٢ مقرة ثانية من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمراً يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضائها على ما يحمله قانونا وهو مالم يخطيء الحكم في تقديره ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطن ١١٦٢ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين سعد الدين مطية ومحمود كامل عطية والدكتور احمد محمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسين وطه الصديق دناته .

٤١

١٥ نوفمبر ١٩٧٠

حكم : وصفه . محاكمة ، اجراءاتها . معارضة ، ميعادها . استئناف ، نظره والحكم فيه . اعلان . اجراءات م ١/٤٠٦ و ٢٣٨ .

المبدأ القانوني :

لما كان الحكم الابتدائي قد صدر في حقيقة الامر غيابياً ، وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المذكور بهذه المثابة يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، وهو الثلاثة ايام التالية لاعلانه .

المحكمة :

.. وحيث ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل المحكوم عليه بأنه في يوم ١٥ يناير ١٩٦٦ بدائرة قسم شبرا تسبب خطأ في اصابة جلال الصاوي على بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن اهماله ومخالفته القوانين بأن قاد السيارة بسرعة دون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث اصابته

ما دام لذلك التاريخ أثره في قبول أو عدم قبول الاستئناف شكلا .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ من يونية ١٩٦٩ ، وأن الطاعن لم يقرر بالاستئناف الا بتاريخ ٢ من يوليو ١٩٦٩ . لما كان ذلك ، وكانت ورقة الحكم الابتدائي قد خلت من تاريخ صدوره وأنه وان كان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أنه أثبت في جدول «رول» قاضي محكمة أول درجة أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ من يونية ١٩٦٩ الا أنه أثبت في تقرير الاستئناف أن الحكم المذكور صدر بتاريخ ٢٦ من يونية ١٩٦٩ ، الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة أن تتحقق من صحة تاريخ صدور ذلك الحكم وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في الاستئناف من حيث الشكل ما دام لذلك التاريخ أثره في قبول أو عدم قبول الاستئناف شكلا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

الطن ١١٧٤ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٤

١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

- (أ) محاكمة : إجراءاتها . دفاع ، خلال بحقه .
(ب) تبديد : ضرر محتمل . جريمة ، أركانها . خيانة أمانة .
(د) ضرر : حصوله ، محكمة موضوع . نقض ، طعن ، أسباب .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فاذا لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري .

٢ - يكفي لتوافر جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصية لا يدل بذاته على

المضمومة ، أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده لم تكن تحت نظر المحكمة ، وأن المرفق بالمفردات هي ورقة الفيش والتشبيه التي لا تدل على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد ولم تقدم النيابة ما يثبت ذلك أو تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الاوراق المطروحة أمام المحكمة ، يكون صحيحا .

المحكمة :

.. ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده لم ترفق حتى الآن ، وبالتالي لم تكن تحت نظر المحكمة ، وأن المرفق بالمفردات هي ورقة الفيش والتشبيه والتي لا تدل على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ولم تقدم النيابة ما يثبت ذلك أو تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الاوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت في الاوراق ، ويكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه .

الطن ١١٣٦ سنة ٤٠ ق رئاسة ومعضوية السادة المستشارين محمود العمراوى وانور خلفوا براهيم الديوانى ومحمد السيد الرفاعى ومصطفى الاسيوطى .

٤٣

١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

استئناف : نظره والحكم فيه ، محكمة استئنافية ، نظرها الدعوى والحكم فيها .

المبدأ القانونى :

على المحكمة الاستئنافية ان تتحقق من صحة تاريخ صدور الحكم وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في الاستئناف من حيث الشكل ،

انتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الايصاء لانه هو المثبت لاحقية المدعية بالحق المدني لكامل تركه والدتها .

٣ - ان مسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

الحكمة :

.. وحيث ان الاصل ان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة ان تسمعه متى كان حاضرا ، وان لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت ان غيابه كان لعذر قهرى .

لما كان ذلك ، وكانت التهمة التى دين الطاعن بها هى جنحة خيانة امانة ، وكان الثابت بحضور الجلسة ان محاميا حضر مع الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لحضور المحامى الاصيل فأجيب الى طلبه ، وفى الجلسة التالية حضر الطاعن وحده وطلب التأجيل لحضور محاميه ، وكانت المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على انها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى ان تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بان تمنحه مهلة اخرى للحضور ، وأفادت انها لم تطمئن الى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل ، ولما كان الطاعن لم يدع ان المحكمة منعه من ابداء دفاعه ، فان الطعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع يكون على غير اساس .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة خيانة الامانة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى مارتب عليها وهى تجمل في ان الطاعن بصفته وصيا على بنت أخته المدعية بالحق المدني قد تسلم بموجب قائمة جرد منقولات من بينها سند وصية مثبت لاحقيتها في كامل تركه والدتها المتوفاة ، وأنه بالرغم من انتهاء الوصاية ومطالبة المدعية بالحق المدني له برد منقولاتها اليها وتسليمها

سند الوصية فقد امتنع عن ذلك دون سبب مقبول وعمد الى انكار المنقولات كلية كما لم يقدم سند الوصية على الرغم من تكليف المحكمة له بذلك وتعيده أمامها أكثر من مرة بتقديمه ، فان ما اثبتته الحكم من ذلك تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة خيانة الامانة .

لما كان ذلك ، وكان مايدعيه الطاعن من ان سند الوصية مودع بهلف التركة بمحكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية مردود بأن المحكمة قد اتاحت له فرصة سحبه وتقديمه أو تقديم مايدل على طلب سحبه بعد ان تعهد لها بذلك أكثر من مرة الا انه ظل على موقفه طوائ مراحل المحاكمة مما يقطع بعدم جدية دفاعه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مسدونات الحكم ان المدعية بالحق المدني قد أصابها ضرر نجم عن جريمة خيانة الامانة المسندة للطاعن ، وكان تنفيذ الوصية لا يدل بذاته على انتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الايصاء لانه هو المثبت لاحقية المدعية بالحق المدني لكامل تركه والدتها . وكان يكفى لتوافر جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، كما ان مسألة البحث في حصوله من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٧٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٥

١٦ نوفمبر ١٩٧٠.

دعوى جنائية : تحريكها . دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية . دفاع . اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . تبغ . تهريب جمركى . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . قرار وزير خزانة ٨٢ لسنة ١٩٦٥ .

المبدأ القانونى :

ان التفويض برفع الدعوى واتخاذ الاجراءات في جرائم تهريب التبغ مقصور على من يملكونه وهن بيتهم مدير جمرك القاهرة - في دائرة اختصاصه - وليس للأخير ان ينيب غيره في تقديم الطلب .

صدر من مدير جمرک القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها « مما يعد معه في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مصيرها إذ ينبى على صحته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين ، أما وهى لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة المشار إليها فيما تقدم ، فإن حكمها يكون مشوباً بالأخلال بحق الدفاع والقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ١١٧٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٦

١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

(١) حكم : بسبب ، عيب . الثبات . قتل خطأ .
إصابة خطأ . إجراءات م ٣١٠ .
(ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . طعن ،
ميعاده ، علره .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها ، فإنه يكون قاصراً .

٢ - أن الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم ، فإذا كان الطاعن قد منعه عن قهرى عن أن يطعن في الحكم ، فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل ، هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه إذا رأى عدم استعماله ، والتقدير به بشخصه .

الحكمة :

.. وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه

الحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب اقامتها هو وكيل جمرک القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب ، ورد الحكم على ذلك الدفع في قوله « بأن الدفع قائم على غير أساس إذ الثابت من الاطلاع على كتاب مصلحة الجمارك المتضمن طلب رفع الدعوى أنه صدر من مدير جمرک القاهرة . ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم القبول » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عاها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه » ونصت المادة الاولى من القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر من وزير الخزانة بتفويض بعض الاختصاصات على أنه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك والمدير العام للجمارك ووكيل المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون بها ومدير إدارة القضايا ومديرو الجمارك ومراقب جمرک أسوان كل في الاذن برفع الدعوى واتخاذ الاجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » .

ولما كان التفويض برفع الدعوى مقصور على من يملكه وهو مدير جمرک القاهرة - في دائرة اختصاصه - وليس للأخير أن ينوب غيره في تقديم الطلب . وكان الطاعن ينازع في صحة مصدر الطلب .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك والمرفق بالمفردات المضمومة ، أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة « مدير جمرک القاهرة » المطبوعة وانما الى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفى بتحقيق ما أثاره من منازعة في اسم وصفة مصدر الطلب واقتصر على القول « بأنه

وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لعذر المرض هذا وبرر قضاءه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد بقوله « وتلفت المحكمة عما قالاه من وجود عذر لديهما منعهما من التقرير بالاستئناف في الميعاد اذ كان في استطاعتها توكيل محام للتقرير بالاستئناف نيابة عنهما في الميعاد » . لما كان ذلك ، وكان الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم انفسهم فاذا كان الطاعن قد منعه عذر قهري عن أن يطعن في الحكم فان ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن لأن الطعن بواسطة وكيل هو حق خوله القانون له فلا يصح أن يؤخذ عليه اذا رأى عدم استعماله والتقرير به بشخصه .

واذن فاذا كان الظاهر من الحكم انه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما اذا كان عذرا كافيا أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف بناء على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه في الميعاد ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة للمدعى المدني الطاعن والاحالة . لما كان ماتقدم ، فان الحكمين المطعون فيهما يكونان معيين بما يستوجب نقضهما والاحالة والزام الطاعن الأول المصروفات المدنية .

الطن ١٢٢٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٧

١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

اثبات : حكم ، تسبب ، عيب ، محاكمة ، إجراءاتها .
تسول .

المبدأ القانوني :

يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه على عدم الاطمئنان الى افادة الملجأ للأسباب المار نكرها وهي أسباب سائفة في العقل والمنطق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

اقتصر على بيان واقعة الدعوى التي حصلها بقوله « حيث ان الواقعة على ماتبين للمحكمة تتحصل في أنه لدى إيقاف المتهم الثاني لسيارته الفقل بالطريق الزراعي الممتد بين بنها وميت غمر ليلا دون أن يضي غمصابيحها الخلفية أو ينتحى بها بعيدا عن الجزء المسفلت من الطريق قدمت سيارة المتهم الأول (الطاعن) بسرعة فائقة - ورغم ظهور سيارة أمامها في الاتجاه المضاد تتبادل معها الاضاءة لم يخفف من سرعتها حتى اذا مافوجيء بوقوف سيارة المتهم الثاني أمامه لم يستطع تفادي الاصطدام بها أو إيقاف سيارته بعيدا عنها فاصطدم بها من الخلف ، وترتب على ذلك وفاة . . متأثرا بالاصابات التي حدثت له واصابة كل من . . بالاصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة ، ثم خلص الى ادانة الطاعن وزميله بقوله « وحيث ان خطأ المتهمين ثابت في حقهما على النحو السابق بيانه ، وقد ساهم كل من المتهمين بخطئه هذا في وقوع الحادث فانه يتعين ادانتهم في التهمة الأولى » دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها فانه يكون قاصرا .

ذلك بأن قانون الإجراءات الجنائية اوجب في المادة ٣١ منه في كل حكم بالادانة أن يشتمل - فضلا على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان الحكم قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن ايراد الأدلة التي تساند اليها في قضائه بالادانة وبيان محواها ، فانه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر . . الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . .

وحيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٦٨/١٢/٣١ أن الطاعن قدم شهادة مرضية وتقرير علاج من مستشفى الجمهورية يدلان على أنه كان مريضا حتى تاريخ تقديم الشهادة .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التسول المستندة اليه تأسيسا على القول « ان المحكمة لا تطمئن الى ما جاء بافادة ملجأ العجزة بطنطا ، خاصة وأنها تتضمن وجود مكان واحد في جميع القضايا التي نظرتها المحكمة بجلسة اليوم » .

لما كان ذلك وكان يكفى في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصيرة وبصيرة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على عدم الاطمئنان لافادة الملجأ للأسباب المار ذكرها وهي أسباب سائغة في العقل والمنطق ومن شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها لأنها تدل على عدم جدية ما تضمنته الافادة وعدم دقة محررها في تقصى حقيقة ما تضمنته ، فمن ثم يكون ما أثير في الطعن على غير أساس لأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

الطعن ١٤٣٣ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٨

١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

اخفاء اشياء مسروقة : حكم ، تسبيب ، عيب ، جريمة ، اركانها .

المبدأ القانوني :

من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر علمه بالسرقه .

الحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في ادانة الطاعن

بقوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر ركن العلم لديه بأنه متحصل من جريمة سرقة » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر علمه بالسرقه ، وكان ما أورده الحكم قاصر البيان في استظهار ركن العلم هذا ومن ثم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .
الطعن ١٤٤٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٤٩

٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ .

(ا) مسئولية : صاحب محل ، جريمة تموين . مرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(ب) صاحب محل : مدير محل ، مسئولية . قرار وزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .

(ج) حكم : تسبيب ، عيب . اجراءات م ٣١٠ .

(د) عقوبة : تقديرها ، بحكمة موضوع ، سلطتها .

(هـ) نقض : طعن ، مصلحة .

(و) اثبات : كتابة . حكم ، تسبيب ، عيب . تموين .

المبادئ القانونية :

١ - يكفى في قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين ، أن تثبت ملكيته له .

٢ - صاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مديره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على افتراض اثرافه على المحل ، ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

٣ - متى كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد أثبت مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب ، وصرح بأنه أخذ بها وطبقها ، فان ذلك حسبته لتحقيق مراد الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من الإشارة الى نص القانون الذي

حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الاتهام التي بينها في صدره واحال اليها في اسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب .

٤ - ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير ان تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٥ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، الا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار ان المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنقضي ، لا يكون الطعن مقبولا .

٦ - متى كان الحكم لم يعول على عقد الايجار المقدم من الطاعن وانتهى الى ان هذا لعقد اصطنع لخدمة الطاعن ، فان ما اورده الحكم فيما تقدم سائق ويؤدي الى مارتبه عليه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى مارتبه عليها ، ثم اطرح دفاع الطاعن في مختلف وجوهه سنداً الى صحيح القانون ، ولم يعول الحكم على عقد الايجار المقدم من الطاعن استناداً الى ان هذا العقد وان اعطى تاريخاً سابقاً على واقعة الضبط الا انه لم يثبت تاريخه رسمياً الا بعد تلك الواقعة ، كما لم يقرر المتهم الاول وهو ابن الطاعن عند سؤاله عقب التفتيش ان والده قام بتأجير المخبز للمتهم الثاني - الخراط - وانتهى الحكم بذلك الى ان هذا العقيد اصطنع لخدمة الطاعن ، وهي قرائن سائغة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل في جرائم التمرين طبقاً للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ان تثبت ملكيته له ، وكان يؤدي نصوص المواد ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التمرين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة

٣٧ من القرار الوزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ان صاحب المحل يكون مسؤولاً مسؤولية مديره ، مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسؤوليته فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسنابه ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من سائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائفاً ومستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقات محكمة الموضوع ، مما يضحى معه هذا الوجه من النعي مجرد جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يقبل اثره لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب وصرح بأنه اخذ بها وطبقها ، فان ذلك حسبته لتحقيق مراد الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الاتهام التي بينها في صدره واحال اليها في اسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير ان تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار ان المصلحة مناط الطعن فحيث تنقضي لا يكون الطعن مقبولا ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من عدم القضاء بمصادرة الخبز ، يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان

التزوير وبالتالي على مايدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها ، اذ ان مجرد توقعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة واهماله في تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بالنسبة الى الطاعن والمتهم الآخر . . الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة والاتصال مبنى الطعن به .

الطن ١١٨٥ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٥١

٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ .

- (ا) نقض : طعن ، نطاقه ، اسبابه . ميعاده .
 (ب) نظام عام : استئناف ، نظره والحكم فيه .
 (د) حكم : بطلان . محاكمة . اجراءاتها . تقرير تلخيص . سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه . اجراءات م ٢٧١ .
 (د) استئناف : نظره والحكم فيه . محاكمة ، اجراءاتها . بطلان . اجراءات م ٢١٠ .
 (هـ) اشكال : تنفيذ . محكمة الاشكال ، سلطتها . قوة امر مقضى .

المبادئ القانونية :

١ - لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم ، او لاي اسباب اخرى ، لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

٢ - لأن كان ميعاد الاستئناف من النظام العام ، ويجوز التمسك به في اي حالة كانت عليها الدعوى ، الا ان اثاره اي دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض ، مشروط بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها المحكمة ، وان لا تقتضى تحقيقا موضوعيا ، مادام ان هذا الدفاع يهيم

الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطن ١١٨٢ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطيه ومحمود عطيه والفكتور محمد محمد حسند وطه الحديق دناته .

٥٠

٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ .

تزوير : محرر رسمي . جريمة ، اركانها . قصد جنائي . حكم ، تسبب ، عيب .

المبدأ القانوني :

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فان مجرد اهماله في تحريرها مهما تكن درجته لا يتحقق به هذا الركن .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه رد على دفاع الطاعن الذي قام على انه كان حسن النية حين وقع على محضر التصديق المزور بلوغا الى قيام القصد الجنائي في حقه ، بما حصله ان اعترف الطاعن بأنه لايعرف شخصية من وقعت على محضر التصديق يؤيد قيام الاتهام في حقه ، هو وزميله المتهم الآخر الذي شهد معه على ذلك المحضر . اذ انهما شهدا امام الموثق الرسمي بأنهما يعرفان المجنى عليها .

لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، اذ يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل ، فان مجرد اهماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمة الإسلامية على

تدوينه — أن يطلب صراحة اثباته في محضر الجلسة .

٣ — متى كان رئيس الجلسة قد تلا تقرير التلخيص ، وكان ما يتطلبه القانون من سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه ، هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته ، فإن النعى بالبطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

٤ — وان نصت المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظره ، الا أن ذلك ليس الا من قبيل الاحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها .

٥ — الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام ، ومن ثم فإذا كان قد ورد في أسباب الحكم الصادر في الاشكال المقدم من الطاعن ، وفي مقام تبرير وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، أن الاستئناف الذي اقامه الطاعن مقبول شكلا لما أبداه المستشكل من عذر المرض ، فإن ذلك لا يحوز قوة الامر المقضى في شأن شكل الاستئناف ، ولا نال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق صدوره بعدم قبول الاستئناف شكلا .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه اتلف الأشياء المينة في المحضر والمملوكة لصنية لحمى ، ووجد بحالة سكر بالامكن العامة وأحدث عمدا بحسن محمد على الاصابات المينة بالتحقيقات . وبتاريخ ٢١ من فبراير ١٩٦٧ قضت محكمة أول رجة غيايبا بمعاقبته بالحبس شهرين مع الشغل وبتهريمه ثلثمائة قرش . فعارض وقضى في المعارضة بتاريخ ٦ من يونيه ١٩٦٧ باعتبارها كأن لم تكن . فانستأنف الطاعن هذا الحكم في ١٥ من يوليو ١٩٦٩ ، فقضت المحكمة الاستئنافية في الحكم المطعون فيه بعم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبغير عذر يبرر ذلك التأخير .

لما كان ذلك وكان الطعن بالبطلان لخلو الحكم من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته قد ورد

على الحكم الابتدائي — الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى — دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب ، سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لآية اسباب أخرى لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

لما كان ذلك ، وكان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا ، واذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا ، فإن ما يثيره في هذا الشأن من عدم اعلانه بجلسة المعارضة ومن مرضه في تازيخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون غير مقبول ولا يجوز التحدى بأنه ابدى هذا الدفاع ولكنه لم يثبت في محضر الجلسة اذ كان عليه — مادام أن هذا الدفاع يهمله تدوينه — أن يطلب صراحة اثباته في محضر الجلسة .

لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن السيد رئيس الجلسة قد تلا تقرير التلخيص ، وكان ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته فإن النعى بالبطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٠ من القانون سالف الذكر وان نصت على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والجناح ، الا أن ذلك ليس الا من قبيل الاحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن قضاء محكمة الاشكال — بعد صدور الحكم

٢ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء المخبر لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وام تر هي ن جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصل في الأوراق .

٤ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

٥ — تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

٦ — الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم طالما أنه غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة .

٧ — الجدل الموضوعى في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٨ — البحث في توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجها من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف والعناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التى دان الطاعن الأول بها ، وأقام

المطعون فيه — بقبول الاستئناف شكلا مردودا بأن الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام ، فاذا كان قد ورد في اسباب الحكم الصادر في الاشكال المقدم من الطاعن ، وفي مقام تبرير وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، أن الاستئناف الذى أقامه الطاعن مقبول شكلا لما ابداه المستشكل ن عذر الرض ، كان ذلك لا يحوز قوة الامر المقضى في شأن شكل الاستئناف ، ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق صدوره في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطن ١١٨٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٥٢

٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ .

- (أ) قتل عمد : حكم ، تسبيب ، عيب ، اثبات ، خبرة .
 (ب) دفاع : اخلاص بحقه ، اثبات ، خبرة .
 (ج) حكم : تسبيب ، عيب .
 (د) اثبات : شهود . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .
 (هـ) شهود : أقوالهم ، تناقضها ، استخلاصها . محكمة موضوع .
 (و) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ في الاسناد
 (ز) نقض : طعن ، اسباب .
 (س) سبق اصرار : ترصد ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير توافره . قتل عمد .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات ، وإنما هي استندت الى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، وإذا لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء الى المجنى عليهم ولم يطلب الطاعنون تحقيقا معينا في هذا الشأن ، فانه لا جناح على الحكم أن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها في قضائه ، مادام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

البيان ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مسندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الاوراق ، وكان الحكم بعد ان سرد وقائع الدعوى عرض لدفاع الطاعن وتناوله بالتنفيذ وأورد من الاعتبارات السائغة ما يبرر اطراحه لصورة الواقعة كما رواها الطاعن ، وخلص نتيجة فهم سليم للواقع الى انه لا مبرر لاجابة الطاعن الى طلب مناقشة الطبيب الشرعي في مسار العيار حسب التصوير الذي قال به الطاعن بعد ان التفت عن هذا التصوير ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم باجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشة مدامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يفسحى غير مقبول . لما كان ماتقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا . .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان سرد وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها وأورد مؤدى نص المادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ اللتين حددتا شروط قيام التجمهر قانونا قد بين توافر عناصر التجمهر وثبوتها في حق الطاعنين بقوله « وكان الثابت من ظروف الدعوى وملابساتها ان المتهمين من الثانى الى الاخير قد وقعت في اذهانهم فكرة الانتقام من المتهم الاول وذويه عقب قيامه بقتل قريبهم المجنى عليه الاول فتجهروا حاملين فؤوس وسكاكين من شأنها احداث القتل اذا استعملت في هذا الشأن ويمموا شطرا مساكين المتهم الاول وعبد العاطى عيسى عرابى والسيد عرابى حسان على التوالي قاصدين ارتكاب تلك الجرائم فهاجموا تلك المنازل واعملوا الفؤوس في ابوابها حتى حطموها وتمكنوا من الدخول الى المنزلين الاولين ولما حاولوا دخول المنزل الثالث ولم يستطيعوا اقتحام بابه تسور المتهمون المذكورون

عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، عرض لبيان توافر نية القتل لدى الطاعن بقوله « ان نية القتل متوافرة لدى المتهم الاول من استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته وهو بندقيّة آليّة (أوتوماتيكية) سريعة الطلقات وتصويبها الى مقتل من المجنى عليه الاول وهو الراس واطلاقه عدة أعيرة نارية عليه فاصابه في مقتل منه بعيار اصابه في خلفية عنقه وهتك الاجزاء الداخلية حتى خرج من العين اليمنى الامر الذي يفيد انه عند ما أطلق تلك الأعيرة كان قاصدا قتله وازهاق روحه » فان هذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هي معرفة به في القانون . ولما كان الحكم قد استخلص توافر ظرفي التردد وسبق الاصرار في قوله « وحيث انه عن ظرفي سبق الاصرار والترصد فهما متوافران ايضا بالنسبة له ، ذلك انه للضغائن السابقة بين عائلته وعائلة المجنى عليه الاول رغم ما يربطهما من اواصر القربى والمصاهرة ونشوب مشاجرة سابقة بينهما أصيب فيها المتهم السابع بعاهة مستديمة اتهم المتهم الاول باحداثها وحصول مشاحنة بينه وبين المتهم الخامس . . في صباح يوم الحادث أطلق فيها المتهم الاول النار من بندقيته مما حدا بالمجنى عليه الاول الى ان يتقدم ضده بشكوى الى العمدة فاستدعاهما وحاول التوفيق بينهما فلم يوفق فاحللهما الى المركز وأثناء عودتهما وكان المتهم الاول قد امتلا حقدًا بالمجنى عليه فقد بيت النية على قتله وازهاق روحه تخلصا منه فآخذ يفكر في هدوء وروية وسبق العائدين بحجة اللحاق بورديته في المصنع وتوجه الى منزله واحضر بندقيته الآليّة وكمن للمجنى عليه في زراعة نرة متربصا به حتى اذا ماظفر به وهو في طريق عودته الى البلدة أطلق عليه أعيرة نارية من تلك البندقية اصابه احداها فأرداه قتيلا » .

وكان البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجها من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف والعناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . واذا لم يخطئ الحكم في تقدير هذين الظرفين ، وكان حسبه ما أورده تدليلا على توافرها ليبرا من دعوى القصور في

فارت الدماء في عروقهم واستبد بهم الغضب وتجهروا للانتقام من عائلة المتهم الاول واقاربه فتجهروا واخذوا يجدون في البحث عنه وتوجهوا اليه في منزله مزودين بالفؤوس والسكاكين وحطموا باب ذلك المنزل ، ولما لم يجدوا غرضهم منه ضرب بعضهم بنقته روحية وسهيرا بالسكاكين ، واذ شاهدوا أنه محمد عبد المعطى عبد الغنى طعنه أحدهم بالسكين — وهى أداة قاتلة بطبيعتها — طعنة قوية في ظهره مسددا هذه الطعنة الى مقتل منه وهو الظهر — ولو أن هذه الطعنة لم تنفذ الى التجويف الصدرى — فوقع على الارض ثم توجهوا الى منزل عبد العاطى عيسى حسان وحطموا بابه وصعدوا الى السطح حيث عمل بعضهم اسلحتهم القاتلة « سكاكين » فى أحمد ومختار ومحمد سامى بعدة طعنات قوية قاتلة صوبوها الى مقاتل منهم نفذت بعضها الى الراس والتجاويف الداخلية للجسم مما أحدث بهم الاصابات التى أودت بحياتهم « ثم انتهى الحكم فى بيان نية القتل الى القول بأن « ظروف الحادث وملابساته على ذلك النحو قاطعة الدلالة فى ان الغضب كان قد استبد بهؤلاء المتهمين من الثانى الى السابع فلم يكونوا يرضون بالقتل بديلا عن ثأرهم لمقتل قريبهم المجنى عليه الاول » فان هذا الذى أورده الحكم هو تدليل سائغ على توافر تلك النية بما يحمل قضاء الحكم وينون النعى عليه بالقصور غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعى بقوله « انه لما كان التقرير الطبى الشرعى قد بين اصابات كل من هؤلاء المجنى عليهم بيانا واضحا وأرجع سبب حصولها على النحو المفصل آنفا ، فان المحكمة لاتجد محلا لاجابة الدفاع الى طلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص » وكان الطاعنون لا ينازعون فى صحة ما نقله الحكم عن هذا التقرير وكانت المحكمة غير ملزمة باجابة طلب الدفاع هذا مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، فان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

لما كان ذلك ، وكان تناقض اقوال الشهود لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت

— عدا السادس — جداره وصعدوا اليه ثم نزلوا منه الى الدار ولحق بهم المتهم السادس من الباب عند فتحة لدخول نور الهادى عطية واذ ما كانت الجرائم التى ارتبها هؤلاء المتهمين من طبيعة واحدة ووقعت حالة تجمهر ولم يستقل بها أحد المتجهرين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من تجمهرهم ولم تقع تنفيذا لغرض سواه. ولم يكن الالتجاء اليها بعيدا عن المألوف وكان علمهم بهذا الغرض ثابتا ثبوتا قاطعا من تلك الظروف والملابسات ، فانه يتعين محاسبتهم عن هذه الجرائم مسئولية جماعية بصرف النظر عما اتاه كل منهم من افعال فى تنفيذها .

لما كان ذلك وكانت دلالة ما استظهره الحكم فى مدوناته على نحو ما سلف البيان كافية لبيان اركان التجمهر على ما هو معرف به فى القانون ، وما أورده من اسباب سائغة تكثيف فى مجموعها عما ينبىء بجلاء عن ثبوت عناصر التجمهر فى حق الطاعنين ويكفى لحمل قضائه ، فان ما يثرونه فى هذا الصدد ينحل الى منازعة موضوعية فى العناصر السائغة التى استقت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى ويرتد فى حقيقتها الى جدل موضوعى لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

اما النعى على الحكم انه عول على التحريات مع ان مؤداها أن النصاب المددى المطلوب لقيام التجمهر لم يكن متكاملا ، فهو مردود بأنه لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لان الأدلة فى المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعنين بقوله « ان نية القتل متوافرة فى حق المتهمين من الثانى الى السابع ، ذلك أن بعد مقتل قريبهم المجنى عليه الاول

٥٣

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠.

شيك بدون رصيد : جريمة ، اركانها . عقبات م ٣٢٧ .

المبدأ القانوني :

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر اركان الجريمة .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله ان الطاعن أعطى للمجنى عليه شيكا بمبلغ ١٤ اجنيها يصرف من بنك مصر فرع بولاق ، ولما تقدم المجنى عليه الى البنك لصرف الشيك أفاد بعدم وجود فرع له بحى بولاق ، وقد اقر الطاعن بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء شيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات .

أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر اركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي متجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحقت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

واذ كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى البيانات الشكلية

الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا لاتناقض فيه كما لايبين الخطأ في الاسناد — بفرض وجوده — طالما أنه غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — فان منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد ان بين الادلة التي رتب عليها قضاءه بادانة الطاعنين والتي استقاهما من أقوال الشهود والمتهمين ومما تبين من المعاينة وما أسفرت عنه التحريات ، ومن استعراض الكلب البوليسى وما ثبت من التقارير الطبية والشرعية ، وأورد مؤدى هذه الادلة ، أثبت ما ورد بتقرير العمل البكتريولوجى بمصلحة الطب الشرعى بما مؤداه أنه ثبت أن المطواة والسكين المضبوطتين في منزل المتهم الثانى والمطواة المضبوطة في منزل المتهم السادس والملابس المضبوطة في زراعة الذرة بها آثار دماء من دم آدمى عدا المطواة المضبوطة بمنزل المتهم السادس فقد ثبت أن بها آثار من دم لم يثبت أنه آدمى ، فان مفاد ذلك أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل ، وانما هى استندت الى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، واذ لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء الى المجنى عليهم ، ولم يطلب الطاعنون تحقيقا معينا في هذا الشأن ، فانه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

لما كان ذلك وكان باقى ما يثيره الطاعنون من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من وائع اوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطن ١٤٨١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي الذي تبني الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه أورد دفاع الطاعن في شأن عدم توافر علاقة العمل بينه وبين العاملين ، ثم خلص الى ادانته بقوله « ان المتهم دفع التهمة بأنه يترك الجراج لمحمد محمد احمد رمضان وآخر يقومان باستغلاله نظير مايتقاضاه من أجر من سكان العمارة وبسؤال محمد احمد رمضان قرر أنه يعمل طرف المتهم وأنه لا يتقاضى اجرا منه اكتفاء بما يتقاضاه من سكان العمارة هو ومن يعمل معه . ومن حيث ان علاقة العمل قائمة بين المتهم والعاملين الواردين بالمحضر فيتعين معاقبته بالنسبة للتهمة الثانية » .

لما كان ذلك ، وكان عقد العمل يتميز بخصيصتين هما التبعية والاجر ويتوافرها تكون العلاقة علاقة عمل ، وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك في دفاعه امام محكمة الموضوع على ماحصله الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بأنه لا تربطه بالعاملين محل الاتهام علاقة عمل لانهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه اجرا مما يشترط لقيام رابطة العمل ، فانه كان من واجب المحكمة ان تتقصى أمر تلك التبعية التي هي قوام عقد العمل واحد خصائصه ، وكذلك المقابلة بين المبالغ التي تعطى للعاملين من السكان لدى الطاعن للفصل فيما اذا كانت تلك المبالغ تعد اجرا مقابل عمل ، اما وان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والاجر كما هو معرف به في قانون عقد العمل باعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن بالرد الكافي ، فانه يكون قاصر البيان ، ولا يكفى في هذا الصدد أن يستند الحكم المطعون فيه الى مجرد أقوال العامل الذى شهد بأنه يعمل لدى الطاعن لان قوله في هذا الشأن انما هو مجرد تقرير لنظره هو مما لايتأتى أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .

لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور قد حجب المحكمة عن انزال حكم القانون على الواقعة فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ..

الطن ١١٦٦ سنة ٤٠ في بالهيئة السابقة .

التي يتطلبها القانون التجارى وهى اسم الساحب والمستفيد ، واسم المسحوب عليه وهو بنك مصر الذى يتمتع بالشخصية المعنوية دون فرعه والمعنى بالأمر بالصرف فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا يؤثر على قيام وتوافر هذه الجريمة الا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أثبتت بالشيك ، اذ البنك - دون فروعه - هو الذى يتمتع بالشخصية المعنوية وهو الذى يتطلب القانون ذكر اسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالصرف حتى تقبل الورقة في التداول ، وكفى ان تكون هذه الورقة بحسب ظاهرها شيكا بالمعنى القانونى بغض النظر عن حقيقة الواقع فيما ذكر فيها من بيانات شكلية خاصة بأطراف الشيك الثلاثة ليقبل في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

الطن ١١٦٤ سنة ٤٠ رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود عباس العراوى وانور خلف وابراهيم الديوانى ومحمد السيد الرفاعى وحسن المغربى .

٥٤

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

عمل : دفاع ، اخلال بحقه ، اثبات ، شهادة ، حكم ، نسبيب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف العلاقة المطروحة .

المبدأ القانونى :

اذ كان المدافع عن المتهم قد تمسك في دفاعه امام محكمة الموضوع بأنه لا تربطه بالعاملين اللذين اتهم بسببهما ، علاقة عمل ، لانهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه اجرا فانه كان من واجب المحكمة ان تتقصى أمر تلك التبعية التي هي قوام عقد العمل واحد خصائصه ، وكذلك المقابلة بين المبالغ التي تعطى للعاملين من السكان لدى المتهم ، للفصل فيما اذا كانت تلك المبالغ تعد اجرا مقابل عمل .

يتعلق بالطاعة ، والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى به وحسن سير العدالة .

الطعن ١١٩٨ سنة ٤٠ ق بالمهيئة السابقة .

٥٦

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) اعلان : استئناف ، ميعاده . محلات تجارية وصناعية . قانون ، تفسيره . اجراءات مم ٤٠٧ و ٤٠٦ ق ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) محلات تجارية وصناعية : ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ق ٢٥١ لسنة ١٩٥٦ قانون ، تفسيره .

(هـ) نقض : طعن ، مثال صناعية وتجارية .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة المظنون ضده والمتصور بالاستئناف أصلاً ، لم يعلن إليه بعد ، فإن استئناف المظنون ضده لهذا الحكم — وإن كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنافه بإعلان — يكون صحيحاً وفي دوعده القانوني ، ولا يغير من الأمر أن يكون المظنون ضده قد علم بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه .

٢ — إذ كان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمؤثرة بالصحة — المطبق على واقعة الدعوى — قد نص في المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز استئناف في الأهتمامات الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المؤقتة له ، بطريق المعارضة ، وإن كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون، لا يقبل المعارضة وأن جاز استئنافه ، فإنه يخرج من عداد الاحكام الغيابية المفصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجزائية والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ، ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإنما يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به .

٥٥

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠

مسئولية مدنية : اسباب اباحة . حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع ، اخلال بحقه . نقض ، حكم . قتل خطأ . دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها . عقوبات م ٦٣ مدني م ١٦٧ .

المبدأ القانوني :

متى كان استئناف من الطاعة قد دفع بعدم مسؤوليتها لوقوع فعل القتل — من تابعها المتهم — بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لأوامر وإجراءات ، وكان هذا انتفاع من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسؤولية الطاعة ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل واكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من تردد على ما اثاره الدفاع في صدد قيام حالة من حالات الاباحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية فيما يتعلق بالطاعة والمحكوم عليه الآخر (القوم) لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى به ولحسن سير العدالة .

الحكمة :

.. وخيث ان الثابت من مراجعة محضر جلسة ٢١ من ديسمبر ١٩٦٩ أمام المحكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعة دفع بعدم المسؤولية لوقوع فعل القتل من تابعها المتهم بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لأوامر الوظيفة ، ولما كان هذا الدفاع من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسؤولية الطاعة طبقاً لنص المادتين ٦٣ من قانون العقوبات و ١٦٧ من القانون المدني ، ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل واكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من الرد على ما اثاره الدفاع في صدد قيام حالة من حالات الاباحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية المطروحة فيما

المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة - المطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٢١ منه على انه لا يجوز الطعن في الاحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

واذ كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون لا يقبل المعارضة وان جاز استثنائه ، فانه يخرج من عداد الاحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة او من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة او الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وانما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، اذ ان كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقته لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه اطلاقا في مواد الجنيح .

لما كان ذلك ، وكان استئناف الطاعن انما يتجه اصلا الى الحكم الغيابي الصادر في الموضوع طالما ان المعارضة فيه غير جائزة اصلا دون الحكم الصادر فيها باعتبارها كأن لم تكن ، وكان يبين من الاطلاع على المنردات المضمومة ان الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بادانة المطعون ضده والمقصود بالاستئناف اصلا لم يعلن اليه بعد ، فان استئناف المطعون ضده لهذا الحكم - وان كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفي مواعيد القانون .

ولا يغير من الامر ان يكون المطعون ضده قد علم بصدر الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، اذ من المقرر انه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه او يؤدي المراد منه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه

٣ - لن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا من محكمة آخر درجة فقررت اننيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، الا ان الطعن مقبول شكلا ، لان الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه .

المحكمة :

،، وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية علم المطعون ضده لانه ادار محلا بدون ترخيص وظلت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ٢/١٨ و ١٩ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة اول درجة قضت غيابيا بتفريم المطعون ضده مائة قرش واغلاق الحل . معارض في هذا الحكم وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المطعون ضده وقضى في الاستئناف بعدم قبوله شكلا لرمعه بعد الميعاد .

لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد فرق بين الاحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الاحكام الحضرية والاحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضرى او الحكم الصادر في المعارضة او الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الاحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضرية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ذلك بان هذه الاحكام - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غيابية في حقيقتها وغاية ما هناك انها غير قابلة للمعارضة ، فوجب القانون ان يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ اعلان التهم بها .

لما كان ذلك ، وكان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٢٠١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٥٧

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ .

(أ) اثبات : شهادة . حكم ، تسبب ، عيب .

(ب) محاكمة : إجراءاتها . محكمة ثاني درجة . اثبات ، شهادة .

(ج) خطأ : ضرر ، سلبية ، محكمة موضوع . مسئولية .

(د) سببية : توافرها بين الخطأ والضرر . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - أن خطأ الحكم في تحديد نوع الصلة بين الطاعن والشاهد ومداهما ، لا يؤثر في سلامة استدلاله ، ما دامت هذه الصلة موجودة أصلاً ، يستوى في ذلك أن يكون الطاعن عم الشاهد أو يعمل لدى عمه . إذ أسند للشاهد القول بأن المتهم عمه ، في حين أنه قرر أن عمه هو صاحب السيارة ، واطرح لذلك أقواله ، لا يكون له محل .

٢ - محكمة ثاني درجة تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات ، إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، ومن ثم فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن اجابة الطاعن الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليها اعادة سماعهما يكون على غير أساس ، ما دامت لم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

٣ - أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ، مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٤ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائفاً ، مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه

بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه وهي مستمدة من المعاينة ومن أقوال الشاهدين .. ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى المعاينة وأقوال الشاهدين آنفى الذكر استظهر الحكم عنصر الخطأ وأثبتته في حق الطاعن في قوله « انه قد ثبت لدى المحكمة يقينا أن المتهم قاد سيارته في الطريق من مفاغة الى القاهرة حتى اذا ما اجتازته السيارة ٥٢٣ أجرة النيا من جهة اليسار مواصلة الطريق حاول هو استباق هذه السيارة من يسارها فلم يمكنه قائدتها من ذلك فحاول استباقها من يمين الطريق مخالفاً بذلك القواعد التي استنهاها المشرع لصيانة سلامة الأشخاص على الطرق العامة فكان أن أدت قيادته للسيارة على هذا النحو الى وقوع الحادث بما ترتب عليه من السقوط في مياه ترعة الابراهيمية ووفاة أحمد مطراوى مسعود غريقاً في مياه الترعة واصابة فتحي عبد الحكيم أبو الحسن نتيجة مباشرة لخطأ المتهم وعدم مراعاته لقانون المرور والقواعد الموضوعية على النحو السابق وكان المجنى عليهما يركبان معه في السيارة » .

وعول الحكم في ذلك على أقوال الشاهدين مؤيدة بأقوال سعد حسن اسماعيل قائد السيارة ٣٢٠ أجرة النيا التي كانت تسير على بعد من سارة الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قلة الخطأ في الاستناد مردوداً بأنه يبين أن المحكمة بعد أن أفصحت صراحة عن اطمئنائها الى أقوال شاهدي الاثبات المؤيدة بأقوال سعد حسن اسماعيل من أن الحادث لم يقع إلا بخطأ الطاعن وحده حين حاول احتياز السيارة التي تتقدمه من يمينها عرضت لأعمال المجنى عليه فتحي عبد الحكيم التي ظهرت دفاع الطاعن من أن قائد السيارة ٥٢٣ أجرة النيا هو المسئول وحده عن الحادث فاطرحتها بقولها « والمحكمة لاتعمول على أقوال فتحي عبد الحكيم التي ذهب فيها الى مظاهره دفاع المتهم والقبى تبعة الحادث على عاتق السيارة ٥٢٣ أجرة النيا للصلة بين هذا المجنى عليه

الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليها اعادة سماعهما يكون على غير اساس ما دامت لم تر من جانبها حاجة الى ذلك . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
الطعن ١٢٠٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٥٨

٢٣ نوفمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، اسباب ، استئناف ، نظره والحكم فيه . معارضة ، نظرها والحكم فيها .

المبدأ القانوني :

لا يجوز ان يوجه الطعن بطريق النقض الا الى الحكم الانتهائي الصادر من محكمة آخر درجة ، وليس للمتهم ان يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن لم يتقدم بما يثبت عذر المرض المدعى به الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة امام محكمة ثاني درجة والذي لم يتمكن بسببه كما يزعم من التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني .

١١ كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ايضا ان الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه قد صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وان هذا الحكم الاخير والحكم المطعون فيه قد صدر كلاهما باسم الامة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يندمج معه سوى الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه المار بيانه وكان لكل اسبابه المستقلة عن الحكم الابتدائي ، ومن ثم فان ما اثاره الطاعن في هذا الطعن متعلقا بالحكم الغيابي الذي اصدرته محكمة اول درجة يكون غير مقبول ، ذلك ان الطعن بطريق النقض لا يجوز ان يوجه الا الى الحكم الانتهائي الصادر من محكمة آخر درجة وانه ليس للمتهم ان يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
الطعن ١٤٣٦ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

وبين المتهم باعتبار ان المتهم عمه ما يدفعه لمحاولة درء المسؤولية عنه .

ومؤدى ذلك ان المحكمة استشفت ان هذا الشاهد على صلة بالطاعن ابعدته عن الجودة في اقواله بما لا يطمئن اليها فاطرحتها ورجحت عليها اقوال شهود الاثبات في حدود سلطتها التقديرية .

لما كان ذلك ، فان خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الطاعن بالشاهد ومداها لا يؤثر في سلامة استدلاله ما دامت هذه الصلة موجودة اصلا ، يستوى ان يكون الطاعن عم الشاهد او يعمل لدى عمه فقيام صلته بالشاهد محقق في الحالين ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا لاصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها في الاوراق ، واذا ما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى ان ركن الخطأ الذي نسبته الى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل في محاولته استباق السيارة التي امامه من يمين الطريق .

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد اقامته الحجة على ثبوت خطأ الطاعن قد استظهر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه واصابة الآخر في بيان كاف ومقبول فان جميع ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد وينحل الى جدل موضوعي في تقدير ادلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة اول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شاهدى الاثبات في الدعوى ، وكان من المقرر ان محكمة ثاني درجة انما تحكم بحسب الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه او استكمال ما كان يجب على محكمة اول درجة اجراؤه ، فان النعى على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن اجابة الطاعن

قضاء محكمة النقض المدنية

٥٩

٥ مايو ١٩٧٠

- (١) اعلان : توقيع المحضر . بطلان اجراءات . مرافعات سابق م ١٠ .
(ب) حكم : بياناته ، بطلانه . مرافعات سابق م ٢٤٩ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
(د) حادث طارىء : شرطه . اصلاح زراعى .
حكم ، تدليل ، عيب . مدنى م ٢/١٤٧ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
(د) خسارة : توزيعها بين متعاقدين ، حادث طارىء .

المبادئ القانونية :

١ - اذا كان يبين من أصل ورقة اعلان الطعن انه ورد فيها اسم المحضر الذى باشر الاعلان والمحكمة التى يتبعها ثم نيل الاعلان بتوقيع المحضر ، فقد تحقق ما قصدت اليه المادة العاشرة في قانون المرافعات السابق من بيان اسم المحضر والمحكمة التى يعمل بها في ورقة الاعلان ، ولا ينال من ذلك ان يكون خط المحضر غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا ان يكون توقيعه كذلك مادام ان المظعون عليه (المعلن اليه) لم يدع ان من قام باجراء الاعلان من غير المحضرين .

٢ - لما كان الحكم المظعون فيه قد اشتمل في نهايته على تاريخ اصداره ، وكان من المقرر ان الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق بشأن البيانات التى يجب تدوينها في الحكم ليس ترتيبيا حتميا يترتب على الاجلال به اى جزاء ، فان النعى على الحكم بالبطلان يكون على غير اساس .

٣ - يشترط في الحادث الطارىء من حيث طبيعته ان يكون حادثا استثنائيا عاما ، غير

ممكن توقعه ويخرج عن المألوف ونادر الوقوع ، ويكون الحادث الاستثنائي عاما اذا انصرف اثره الى عدد كبير من الناس ، واذا لم يتناول قانون اصلاح الزراعة ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بنصوصه التى صدر بها في ٩ من سبتمبر ١٩٥٢ امر تخفيض المساحة التى تزرع محاصيل معينة ، وكان الحكم المظعون فيه لم يبين الاسباب التى استند اليها في اعتبار تخفيض المساحة التى تزرع قصبيا حادثا استثنائيا عاما يجيز للقضاء التدخل تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين لرد الالتزام المرفق الى الحد المعقول ، فان الحكم بكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

٤ - متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون في الحادث الطارىء ، فان للقاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذى صار مرهقا الى الحد المعقول ، وهو حين يختار - في حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذى يواجهه ، لا يرقم كل خسارة عن عاتق المدين ويحملها على الدائن وحده ، لكنه يجدد من فداحة هذه الخسارة التى ستصيب المدين ، ويصل بها الى الحد المعقول بتحصيل المدين الخسارة المألوفة التى كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ، ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة على المتعاقدين ، وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من أصل ورقة اعلان الطعن للمظعون عليه الاول انه تم بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ وورد بورقة الاعلان اسم المحضر الذى

على تاريخ إصداره وهو جلسة الأربعاء ٩ من صفر ١٣٨٥ هـ الموافق ٩ من يونيو ١٩٦٥ ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترتيب الوارد في المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات السابق بشأن البيانات التي يجب تدوينها في الحكم ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به أى جزاء ، فإن النعى على الحكم بالبطلان يكون على غير أساس . .

وحيث أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه اعتبر المساحة المسموح بزراعتها مستقبلاً من القصب ذات أثر في تقدير قيمة الأرض ورد الالتزام إلى الحد المعقول وانتهى إلى أن مايزرع مستقبلاً من القصب يوازي ٤٠ ٪ وما يزرع من المحاصيل الأخرى يوازي ٥٢ ٪ ورتب الحكم على انخفاض مساحة الأرض التي تزرع قصباً تخفيض الثمن بنسبة ١٤ ٪ وأضاف هذه النسبة إلى نسبة التخفيض الناشئة عن صدور قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ سنة ١٩٥٢ ، وأثره على تخفيض قيمة الإيجار والتي قدرها بنسبة ٩ ٪ من الثمن وانتهى الحكم من ذلك كله إلى تخفيض الثمن جميعه بنسبة ٢٣ ٪ بناء على هذين الأساسين .

لما كان ذلك وكانت المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني تقضي بأنه « إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول » ، وكان مفاد هذا لنص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في الحادث الطارئ من حيث طبيعته أن يكون حادثاً استثنائياً عاماً غير ممكن توقعه ويخرج عن المألوف ونادر الوقوع ويكون الحادث الاستثنائي عاماً إذا انصرف أثره إلى عدد كبير من الناس ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في صحيفة الاستئناف ، وفي مذكرتها المقدمة لجلسة ١٩٦١/٤/٣٠ بأن انخفاض مساحة الأرض المنزرعة قصباً من أرض النزاع أو اتساعها لا صلة له بقانون الإصلاح الزراعي ولا يمكن اعتباره بذاته حادثاً

بإثر الاعلان والمحكمة التي يتبعها وهي محكمة المعادى ثم ذيل الاعلان بتوقيع المحضر الذي قام باعلان المطعون عليه الاول وبذلك فقد تحقق ماقصدت اليه المادة العاشرة من قانون المرافعات السابق من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها في ورقة الاعلان ، ولا ينال من ذلك أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحاً كافياً في خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك ، مادام أن المطعون عليه الاول لم يدع أن من قام بإجراء الاعلان من غير المحضرين . لما كان ذلك فإن الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليهما الاول والثالث يكون على غير أساس .

وحيث أن مبنى الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليه الثاني أنه لم يتم اعلانه بالطعن في الميعاد المقول بحصوله فيه بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ اذ أثبت المحضر أنه أعلنه مخاطباً مع ابن أخيه بشر التوني ونسب المحضر إلى من استلم الاعلان توقيعاً باسم « بشرى » هذا في حين أن بشرى هو ابن المطعون عليه الثاني والتوقيع المنسوب على ورقة اعلان الطعن مزور عليه وقد أجرى المحضر تصحيحاً في الاعلان بعد تمامه بجعل عبارة « وتركت له صورة » التي كان يقصد بها المطعون عليه الاول - بجعلها عبارة « وتركت لكل منهما صورة » .

وحيث أنه أياً كانت حقيقة الأمر بالنسبة لما ادعاه المطعون عليه الثاني من عدم اعلانه بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٥ بتقرير الطعن لوقوع تزوير في هذا الاعلان بالنسبة له فقد قامت الطاعنة باعلانه بتقرير الطعن بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ بعد أن فتح لها ميعاد جديد بمقتضى نص المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من اجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وفقاً لحكم المادة ٢/٣ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وبذلك أصبح اعلان المطعون عليه الثاني بالطعن اعلاناً صحيحاً بالاعلان الذي تم في ٢٥ من مايو ١٩٦٧ ويكون الدفع بالبطلان على غير أساس . .

وحيث أن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه التي أودعتها الطاعنة مع أوراق الطعن أنه قد اشتمل في نهايته

النقص في ثمن الاطيان جميعه وعلى الاساسين اللذين بينهما على ما سلف البيان دون أن يراعى الموازنة بين مصلحة الطرفين المتعاقدين على ما تقتضيه المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني وعلى ما سلف البيان ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

الطن ٥٢٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول واحمد حسن هيكل عباس حلمى عبد الجواد و ابراهيم علام .

٦٠

٥ مايو ١٩٧٠

(أ) اثبات : ورقة عرفية ، حجيتها . تزوير . مدنى م ٣٩٤ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ م ١٤ .

(ب) تزوير : معنى . حكم ، تسبيب ، عيب .

(هـ) تزوير : طرقه . عقوبات مم ٢١١ و ٢١٧ .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني - قبل الغائها والاستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الاثبات - ان حجية الورقة العرفية انما تستمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها ، وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه الا اذا بين كيفوصل امضاؤه هذا الصحيح الى الورقة التى عليها توقيعه واقام الدليل على صحة مايدعيه من ذلك .

٢ - حسب الحكم أن ينتهى الى ما خلاص اليه الخبر من أن العقد مزور استنادا الى ما أثبتته الخبر في تقريره من أن الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت في الأصل غلافحافضة موقعا عليها من المطعون عليه واستغل الطاعن ذلك لاصطناع عقد القسمة المشار اليه مستندا الى ما قارفه عليها من حذف وازدادة ، حسب الحكم ذلك دون ما حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة أو امكان سحب غلاف الحافضة من قضية بعينها .

استثنائيا عاما غير ممكن توقعه في مدلول نص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني ، وكان قانون اصلاح الزراعى ١٧٨ سنة ١٩٥٢ لم يتناول بنصوصه التى صدر بها في ٩ من سبتمبر ١٩٥٢ امر تخفيض المساحة التى تزرع من ماحصيل معينة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الاسباب التى استند اليها في اعتبار تخفيض المساحة التى تزرع قسبا حادثا استثنائيا عاما يجيز للقضاء التدخل تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين لرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ، فان الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب . .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان الحكم الابتدائي الذى ايده الحكم المطعون فيه وأحال الى اسبابه بعد ان قرر ان تأثير عامل انخفاض القيمة الايجارية بسبب صدور قانون اصلاح الزراعى ١٧٨ سنة ١٩٥٢ هو تخفيض الثمن بنسبة ٩ ٪ وان تأثير عامل انخفاض مساحة الارض التى تزرع قسبا هو تخفيض الثمن بنسبة ١٤ر٥ ٪ فتكون نسبة التخفيض في الثمن هو ٢٣ر٥ ٪ ، ولهذين الطرفين ، انتهى الحكم الى اعتبار الثمن ٢٠٣ ج و ٤٩٠ م للفدان الواحد بدلا من ٢٦٦ ج وهو الثمن المتفق عليه في التعاقد .

ولما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني وما ورد في الاعمال التحضيرية بشأنه انه متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون في الحادث الطارىء ، فان للقاضي سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذى صار مرهقا الى الحد المعقول وهو حين يختار في حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذى يواجهه لا يرفع كل خسارة عن عاتق المدين ويحملها للدائن وحده ، ولكنه يحد من فداحة هذه الخسارة التى ستصيب المدين ويصل بها الى الحد المعقول بتحصيل المدين الخسارة المألوفة التى كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين وذلك مراعاة للموازنة بين مصلحة كل منهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حمل الطاعنة مقدار

وحسب الحكم ان ينتهى الى هذه النتيجة دون حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة او تمحيص امكان سحب غلاف الحافظة من قضية بعينها لان هذا وذاك يتعلق في واقع الامر بالظروف الخارجية للملابسة التي ادت الى حصول الطاعن على الورقة المتمسك بها لا يكفي وصول الامضاء الصحيح للمطعون عليه الى هذه الورقة بالذات .

لما كان ماتقدم وكان تغيير المحررات واصطناعها يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادتين ٢١١ و ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسع لكل ماله تأثير مادي يظهر على المحرر بأى سبيل بعد تحريره سواء بازالة جزء منه بالقطع او التمزيق لرفع بعض عباراته او اضافة عبارات جديدة في الفراغ الحادث به بعد الاستغناء عن الجزء المقطوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى تزوير العقد استنادا الى ما اثبتت الخبر في تقريره من انه كتب على غلاف حافظة كان المطعون عليه موقعا عليها من قبل وأن الجزء العلوى لهذه الحافظة قد اقتطع وفصل عن نسائرها وأن محوا أضاع صقل الورقة في حيز معين منها وأن حريقا مختلا مس حواغيها وازال كتابة كانت مثبتة عليها ، واذ تعد هذه الادلة المادية كافية لحمل الحكم على ما انتهى اليه من حصول التزوير ، فانه لا يعيبه تقريره انه لاتهم طريقة المحو او وسيلته مادامت آثاره قائمة تدل عليه ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسبيب وبالفساد في الاستدلال بما يثيره الطاعن بهذا السبب على غير اساس . .

وحيث ان ما ذكره الحكم المطعون فيه من ان المتفق عليه علميا انه لا يمكن بيان عمر المداد الا اذا كان من النوع المعدنى الذى لا يستعمل في الكتابة العادية ، هو قول غير مؤثر في قضائه مادامت قد اقتنعت المحكمة بتزوير العقد للأسباب السائغة التي اوردتها على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، كما أن ماقرره الحكم من انه غير مستساغ ذكر عبارة « العدد واحد » والرقم « ١ » المشار اليهما في سبب النعى قبل توقيع الطاعن على العقد وليس في أعلاه ، وأنهما بوضعهما ذاك توحيان الى الذهن بأن الورقة كانت اصلا غلاف حافظة ، هو من قبيل الاستخلاص الموضوعي للسبب الذي يدخل في

٣ - تغيير المحررات واصطناعها يعد ضمن طرق التزوير ويتسع لكل ما له تأثير مادي يظهر على المحرر بأى سبيل بعد تحريره ، سواء بازالة جزء منه بالقطع او التمزيق لرفع بعض عباراته او اضافة عبارات جديدة في الفراغ الحادث به ، بعد الاستغناء عن الجزء المقطوع .

المحكمة :

. . وحيث انه لما كانت المادة ٣٩٤ من القانون المدنى قبل الغائها والاستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الاثبات تقضى في فقرتها الاولى بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط او امضاء او ختم او بصمة ، ولئن كان مفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان حجية الورقة العرفية انما تستمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع ، بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه الا اذا بين كيف وصل امضاؤه هذا الصحيح الى الورقة التى عليها توقيعه واقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك .

الا انه لما كان المطعون عليه قد ادعى بتزوير عقد القسمة رغم اقراره بصحة توقيعه عليه متحملا بذلك عبء اثبات مدعاه من ان العقد كان اصلا غلاف حافظة وان الطاعن استغل توقيعه عليها ، وكانت المحكمة قد نذبت احد الخبراء المتخصصين لاستجلاء حقيقة الواقع في شأن ذلك الادعاء الذى يقع على عاتق المدعون عليه اثباته باعتباره مدعيا بالتزوير ، وكان تقرير الخبير قد جاء مدعيا لقول المطعون عليه ومؤيدا له بالاسباب والقرائن التى عددها من ان الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت في الاصل غلاف حافظة موقعا عليها من المطعون عليه واستغل الطاعن ذلك لاصطناع عقد القسمة المشار اليه مستندا الى ما قارنه عليه من حذف واضافة ، فان اخذ الحكم المطعون فيه بما خلص اليه الخبير واعتماده لتقريره يحمل على انه اقتنع بما أبداه المطعون عليه من اسباب علل بها كيف وصل امضاؤه الصحيح الى العقد ،

لا يمكن أن يستشف منه موافقته عليه وأنه من الطبيعي ألا يفتن المطعون عليه الى وجوده وسط العديد من القضايا المتبادلة بين الاخوين المتخاصمين ، فان النعى بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٩٩ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٩٩

١٢ مايو ١٩٧٠

- (١) ملكية : كسبها . تقادم مكسب . حيازة .
(ب) حكم : تسبيب ، عيب .
(د) اثبات : قرينة قضائية .
(د) بينة : اثبات . حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - انه وان كانت الملكية حقا دائما لا يسقط أبدا عن المالك ، إلا أن من حق الغير كسب هذه الملكية اذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشرائط التي استلزمها القانون .

٢ - متى كان ما أورده الحكم ، فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى ، فانه لا يعيبه اغفاله نكر نصوص هذه المستندات التي اعتمد عليها في قضائه ، ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة الى المحكمة وترافع بشأنها الخصوم بما يكفي معه تقدير ما استخلصته المحكمة منها .

٣ - متى كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه تؤدي في مجموعها الى النتيجة التي انتهى اليها ، فانه لا يجوز المجادلة في احداها بمجرد ادعوى عدم كفايتها .

٤ - الاطمئنان الى صدق الشاهد مرده الى وجدان القاضي وشعوره دون معقب عليه .

الحكمة :

.. وحيث .. انه وان كانت الملكية حقا دائما لا يسقط أبدا عن المالك إلا أن من حق الغير كسب هذه الملكية اذا توافرت له الحيازة الصحيحة بالشرائط التي استلزمها القانون .

سلطة محكمة الموضوع . لما كان ذلك فان النعى على الحكم بهذا الخصوص يكون على غير أساس ..

وحيث انه لما كان البين من الاضلاع على مشروع الصلح المتقدم من الطاعن انه ينوى تقديمه في قضية محدد رقمها قائمة بين الطرفين ، فان ما خلص اليه الحكم من أن ذكر كلمة « المدعى » فوق توقيع المطعون عليه لم تكن احدى اللوازم الكتابية وانما استجابة لمركزه في القضية المراد التصالح فيها ، يعد استخلاصا سائغا لا مخالفة فيه للثابت بالاوراق ، ما دام أن مشروع الصلح لا يدل بذاته على أن المطعون عليه خلع على نفسه صفة ليست له .

اما ما يثيره الطاعن استنادا الى المذكرة التي يقول أن المطعون عليه قدمها لمحكمة أول درجة فان البين من الاوراق أنه لم يقدم لتلك المحكمة المذكرة المشار اليها ، ومن ثم يكون النعى بخصوصها عاريا عن الدليل . والنعى في شقه الثاني في غير محله لانه مع افتراض صحة ماذهب اليه الطاعن من تغيله لتعدد الثغوب بالحافطة خلافا لمذهب الخبير ، فان القرائن العديدة الاخرى التي استظهرها الخبير في تقريره واعتمدها الحكم المطعون فيه والمشار اليها في الرد على السبب الاول من أسباب الطعن ، كافية بذاتها - وعلى ما سلف تفصيله - للتدليل على تزوير العقد ، ومؤدية بمجرد حمل قضائه في هذا الخصوص ، وهي مستقلة وقائمة بذاتها في غير تساند مع القرينة المستخلصة من واقع الثغوب والمقابلة بينها ، مما يكون معه النعى على الحكم بالقصور في التسبيب بهذا الشق غير منتج ..

أن ما قرره الطاعن من أن المطعون عليه لم يدع بتزوير العقد رغم تقديمه في مواطن سابقة لا يعدو أن يكون مجرد قرينة قضائية وهي بهذه المثابة من الادلة التي لم يجعل لها القانون حجية خاصة ، بل خول لقاضي الموضوع الاخذ بالنتيجة المستخلصة منها أو عدم الاخذ بها .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وفي أسباب سائغة أن عدم طعنه على العقد في تلك المناسبات

خلال سنة ١٩٤٠ ولما عرف المستأنف عليهم بأمرها أقاموا دعوى الحيازة ١٥٤٠ لسنة ١٩٤٠ ههيا وقضت المحكمة برد حيازتهم ، فاستأنف مورث المستأنفين وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الصادر برد حيازة المستأنف عليهم وذلك بعد أن سمعت شهود الخصوم الذين أوضحوا أن المستأنف عليهم هم الذين كانوا يضعون اليد قبل واقعة التسليم « وقرر الحكم بعد ذلك في موضع ثالث أنه .. » وان كان تقرير الخبر المودع أخيراً قد أورد أن المستأنفين يضعون اليد على مساحة ٩ ط و ١٢ س من أرض النزاع ، فإن الثابت من الأوراق والقضايا المنضمة والمذكرات أن المستأنفين لم يكونوا يضعون اليد على تلك الأرض إلا من تاريخ محضر التسليم الحاصل سنة ١٩٤٠ وقبل ذلك كانت في حيازة المستأنف عليهم ، وذلك بالإضافة إلى ما أورده الخبر من أن بعض أجزاء القطعة المتنازع عليها والتي في وضع يد المستأنف عليهم تدخل ضمن عقود ملكيتهم في خلال سنة ١٩٢٢ وذلك إذا ما اقترن به أن مورث المستأنفين كان قد اشترى هذه المساحة في عام ١٩٢٢ ولم يتم تسجيله إلا في سنة ١٩٣٨ وانها لم تكن في وضع يده وقتئذ ، أما بخصوص باقى المساحة المتنازع عليها فأورد الخبر في تقريره أنها في وضع يد المستأنف عليهم على تلك القطعة طوال الفترة السابقة والتي بدأت ما بين عام ١٩٢٢ وهو تاريخ عقد ملكية المستأنف عليهم وتاريخ استلام المستأنفين للأرض بموجب محضر التسليم الحاصل في سنة ١٩٤٠ ، ثم جاءت فترة بعدئذ كانت الحيازة فيها غير مستوفاة لشروطها فلم تكن مستقرة أو هادئة وهذا جميعه يقطع بأن وضع اليد الطويل المكسب كان للمستأنف عليهم على الأرض جميعها .

واذ كان هذا الذى أورده الحكم فيه بيان لما جاء بمستندات الدعوى فإنه لا يعنيه اغفاله فكر نصوص هذه المستندات التى اعتمد عليها فى قضائه ما دام أن هذه المستندات كانت مقدمة الى المحكمة وتوافع بشأنها الخصوم بما يكفى معه تقرير ما استخلصته المحكمة منها .

لما كان ما تقدم وكانت القرائن التى سالتها الحكم المطعون فيه تدل على أن المطعون عليهم

لما كان ذلك وكان المطعون عليهم قد ردوا على دعوى الطاعنين التى يستندون فيها الى تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على العقد الصادر لمورثهم والى أن ملكية الاطيان موضوع ذلك العقد قد انتقلت اليهم من تاريخ التسجيل ، ردوا بأنهم تملكوا الاطيان بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فلا على الحكم اذا هو محص هذا الدفاع وعمد الى المقارنة بين وضع يد كل من الطاعنين والمطعون عليهم ، مبينا فى أسبابه ان هؤلاء الآخرين قد توافرت لهم شرائطه القانونية ، ثم انتهى الى رفض دعوى الطاعنين بتثبيت ملكيتهم ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون بهذا الشق على غير أساس .

وانه يبين من الحكم المطعون فيه انه استدل على وضع يد المطعون عليهم بقوله . . . « بخصوص وضع اليد فقد أشار تقرير الخبر بعد استعراضه لمراحل النزاع الى القول بأن مورث المستأنفين (الطاعنين) لم يكن له أى وضع يد لا بنفسه ولا بالوساطة على الأرض المتنازع عليها وان الباقي فى وضع يد المستأنف عليهم (المطعون عليهم) منذ مدة تزيد على العشرين سنة » ثم قرر فى موضع آخر أن « الثابت أن مورث المستأنفين اشترى أولا صفقة بعقد عرق مؤرخ ١٨ من يونيه ١٩١٩ ولم يضع اليد على القدر المشتري وهو عن قطعة أرض تخالف تلك موضوع التقاضى ، ثم بتاريخ ٢٠ من فبراير ١٩٢٢ اشترى المورث من البائع له الفدانين موضوع الخصومة بديلة من الاخرى التى تبين أنها مرهونة للغير واستمر العقد بدون اية اجراءات لاشهاره حتى تاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٣٨ ، وهذا يقطع بأن المشتري لم يكن واضعاً اليد فى هذا التاريخ خاصة وأنه فى صحيفة افتتاح دعواه يطالب بالتسليم .

ثم أجرى محاولة لوضع يده برفعه دعوى مطالبة بايجار ضد أحد الناس ولما عرف بها المستأنف عليهم سارعوا بالتدخل فيها وبعد قبولهم خصوما خشى المورث سوء العاقبة فترك الخصومة ، ثم عاود محاولته ثانية برفعه دعوى ايجار أخرى وحصل على حكم استلام الأرض

انه لما كان ان قضاء المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم المستأنف بالزام الطاعنين بالمصروفات عن درجتى التقاضى لا يعنى الا تأكيد القضاء الاول فيما ورد به بشأن مصروفات الدعوى امام محكمة اول درجة ولا يؤدي الى الزام الطاعنين بهذه المصروفات مرتين .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن . .

الطعن ١١١ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٦٢

١٢ مايو ١٩٧٠

ورقة تجارية : تظهير نام . اثبات . عبوة . سند الذى .

المبدأ القانونى :

التظهير التام ينقل ملكية الحق الثابت فى الورقة الى المظهر اليه ويظهرها من الدفع بحيث لا يجوز للمدين الاصلى فيها التمسك فى مواجهة المظهر اليه حسن النية بالدفع التى كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر . وحسن النية مفترض فى الحامل الذى يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية ، وعلى المدين اذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء نفي هذه القرينة بكل طرق الاثبات بما فيها البيينة والمقارن . ويكفى لاعتبار الحامل سىء النية اثبات مجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطيع المدين توجيهه للمظهر واو لم يثبت التواطؤ بينه وبين المظهر على حرمان المدين من الدفع .

الحكمة :

. . وحيث . . انه لما كان التظهير التام بنقل ملكية الثابت فى الورقة الى المظهر اليه ويظهرها من الدفع ، بحيث لا يجوز للمدين الاصلى فيها التمسك فى مواجهة المظهر اليه حسن النية بالدفع التى كان يستطيع التمسك بها قبل المظهر ، وكان حسن النية مفترضا فى الحامل الذى يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية ، وعلى المدين اذا ادعى سوء نية هذا الحامل عبء نقض هذه القرينة بكافة طرق الاثبات بما

هم الذين كانوا يضعون اليد على الاطيان موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وتؤدى فى مجموعها الى هذه النتيجة فانه لا يجوز المجادلة فى احداها بمجرد ادعوى عدم كفايتها ، ويكون النعى على الحكم بالقصور فى التسبب او الفساد فى الاستدلال على غير أساس . .

وحيث . . انه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان نقل عن تقرير الخبير ان الطاعنين يضعون اليد على مساحة ٩ ط و ١٢ س فحسب من الفدانين موضوع النزاع طبقا للحدود الثابتة فى عقد البيع الصادر الى مورثهم ، بينما يضع المطعون عليهم اليد على باقى الفدانين مع تعيين مقدار ما يضع كل اليد عليه ، عقب الحكم على ذلك وهو فى معرض تقدير اقوال شهود الطرفين وبعد ان اعتمد ما جاء بتقرير الخبير فى هذا الخصوص بانه « لا يعول على هذه الاقوال ولا يأخذ بما تضمنته لان كل فريق مالا من اشهده » .

ولما كان هذا الذى قرره الحكم يؤدى بمفهومه الى ان المحكمة لم تطلعن الى اقوال هؤلاء الشهود نفيا واثباتا على السواء لان شهادتهم جاءت مناقضة لما ورد بتقرير الخبير على النحو السالف بيبانه ، وكان حمل مقصود الحكم على هذا المعنى ليس من شأنه ان ينسب الى الشهود ما لم يرد على سنتهم ولا يتعارض مع ما يمكن استخلاصه منها ، وكان الاطمئنان الى صدق الشاهد مرده الى وجدان القاضى وشعوره دون معقب عليه ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالاوراق على النحو الذى يثيره الطاعنون بسبب النعى يكون على غير أساس . .

وحيث انه لما كانت محكمة اول درجة لم تقرر ان العقد المملك لمورث الطاعنين والصنادير له بتاريخ ٢٥ من فبراير ١٩٢٢ لا ينطبق على ارض النزاع ، وانما اطلقت هذا الوصف على العقد الاول المؤرخ ١٨ من يونيو ١٩١٩ والذى كان قد صدر له ابتداء ثم عدل عنه وحرر العقد الثانى بديلا عنه ، فان النعى بتناقض الاسباب بين الحكيم الابتدائى والاستئنافى يكون فى غير محله . والنعى فى شقه الثانى مردود ، ذلك

فيها البيئة والقرائن ، وكان يكفي لاعتبار الحامل سبب النية اثبات مجرد علمه وقت التظهير بوجود دفع يستطیع المدين توجيهه للمظهر ولو لم يثبت التواطؤ بينه وبين المظهر على حرمان المدين من الدفع .

لما كان ذلك وكان الثابت من مذكورة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف في ١٤/١١/١٩٦٤ والمودعة صورتها الرسمية بملف الطعن أنهما تمسكا بأن المظهر اليهما - المطعون - ضدهما الاول والثالث - سببا للنية ، وأنهما يعملان بالظروف التي حررت فيها السندات الاذنية موضوع الدعوى واستندا الى انهما اشتريا من احمد محمد قطب «المظهر» سيارة وحررا له بياقي الثمن سندات اذنية قام بتظهيرها الى بنك الجمهورية ، بتاريخ ٢٠/٧/١٩٦١ انذرهما البائع بخسوخ عقد البيع واسترداد السيارة بدعوى انهما تأخرا في الوفاء بقيمة بعض هذه السندات في مواعيد استحقاقها ، وبتاريخ ٣٠/٧/١٩٦١ وتحت تأثير التهديد تمت التسوية بينهما وبينه بوساطة محاميه - الاستاذ محمد رشدي نعمان - على الفاء السندات المظهرة الى بنك الجمهورية واستبدل بها السندات موضوع الدعوى الا ان بنك الجمهورية لجأ الى القضاء وطالبهما بقيمة السندات المظهرة اليه وقد حكم له بها واقتضى قيمتها منهما ، وبذلك اوضحت السندات الجديدة باطلة لانعدام سببها غير ان احمد .. ظهرها الى المطعون ضده الثالث الذي أوقع بها حجزا على السيارة ، ولما لفي هذا الحجز لجأ الى المطعون ضده الاول وظهر اليه السندات الثلاثة المرفوعة بها دعوى الافلاس ، كما أوعز الى المطعون ضده الثالث ان يتدخل في الاستئناف لينضم الى زميله المطعون ضده الاول في طلب شهر الافلاس بموجب مسندين من السندات التي كانت مظهرة اليه وثبت ان احما محمد قطب كان قد حصل من الطاعنين على السندات المظهرة منه الى المطعون ضدهما الاول والثالث بطريق التهديد ، وقدم من اجل ذلك للمحاكمة الجنائية وقضى بمعاقبته بالحسن في الجذعة ٢٣٣٦ سنة ١٩٦٢ الازبكية ، واشير في اسباب ذلك الحكم الى الوقائع المتقدمة ، وكان الطاعنان قد دلا على سوء نية المطعون

ضده الاول بأنه يعمل وكيلا لمكتب الاستاذ محمد .. المحامي والوكيل عن احمد .. والذي حضر عنه في تحقيقات الجنحة اشار اليها وادلى بأقواله فيها نيابة عنه ، وقدم تأييدا لذلك الى محكمة الاستئناف شهادة مستخرجة من مكتب توثيق القاهرة تفيد ان الاستاذ محمد .. قد وكان المطعون ضده الاول في مباشرة اعماله القضائية ، ودلا على سوء نية المطعون ضده الثالث بأنه سبق ان ظهرت اليه السندات موضوع جريمة التهديد ، وأنه أوقع بموجبها حجزا على السيارة وقد قضى بالغائه ، واستندا في ذلك الى الحكم الصادر في الجنحة المشار اليها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اطرح هذا الدفاع استنادا الى قوله « وأما بخصوص الدين الذي أشهر الافلاس من اجله فقد قرر الحكم المستأنف ان تظهير السند الاذني تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية وقد توافرت فيه البيانات المذكورة بالمادة ١٢٤ من القانون التجاري فيعتبر الدائن في هذه الحالة حاملاً حسن النية مالكا للقيمة الواردة به ، ولا يجوز تمسك محرر السند قبل الحامل بالدفع التي يمكن ابدائها قبل المستفيد الاول بخصوص العلاقة القانونية التي من اجلها انشئ السند فعدم سداد المدين قيمة السند للحامل وقت الاستحقاق وتحرير احتجاج عدم دفع عنه ، فان ذلك كاف لاعتبار المدين متوقفا عن الدفع ، والثابت من السندات الثلاثة المرفوعة بشأنها الدعوى المؤرخة ٣٠/٧/١٩٦١ انها ظهرت تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية للمدعى (المطعون ضده الاول) بتاريخ ٣٠/٨/١٩٦١ وقبل تواريخ استحقاقها ، ومن ثم فقد انتقلت للمدين القيمة الواردة بهذه السندات ، ولا يجوز للمدعى عليهما « الطاعنين » ان يدفعوا في مواجهة الدفع المقدم كان يمكنهما ابدائها قبل المستفيد الاول وعلى ذلك فلا تلتفت المحكمة الى ما أثاره المدعى عليهما (الطاعنان) من دفاع في هذا الخصوص ، وكان يتعين عليهما سداد قيمة هذه السندات للمدعى (المطعون ضده الاول) عقب انذارهما بالوفاء بقيمتها ، وأنه « ثابت من السندين المتقدمين من الخصم المتدخل احمد حسن علي (المطعون ضده الثالث) انهما ظهرا اليه تظهيراً كاملاً ناقلاً للملكية ، والتظهير الناقل للملكية يظهر الحق

ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة ، فالواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تبانها المنشأة ، ومن ثم يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربها حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي .

المشكلة :

.. وحيث أن مفاد نص الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - الذي يدخل في وعاء الضريبة على الأرباح العام - الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة ، وطبقاً لما نص عليه في المادتين ٣٨ و ١/٣٩ من القانون المذكور ، تحدد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة ، فالواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تبانها المنشأة ، ومن ثم يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربها حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي .

أذا كان ذلك ، وكان المطعون عليه في خلال سنة ١٩٥٠ الميلادية التي جرت فيها محاسبته على ضريبة الأرباح العام ، قد حقق ربها في أعماله التجارية - تجارة الاقطان - عند قفل حساباته في ١٩٥٠/٨/٣١ وقدرها ٤١٩٥ ج ، فإنه يتعين ادخال هذه الأرباح جميعها في وعاء ضريبة الأرباح العام عن سنة ١٩٥٠ الميلادية ، وإذا جاز الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باستبعاد مبلغ ١٣٩٨ ج من هذه الأرباح من

الثابت في الورقة من الدفوع العالقة به ، وليس في الأوراق ما يدل على وجود تواطؤ بين حاملي السندات وبين الدائن الأصلي ، ومن ثم فمهما قيل من وجود نزاع بين المستألفين (الطاعنين) وبين أحمد محمد قطب الدائن الأصلي حول الدين المبين بالسندات المظهرة فإن هذا النزاع لا يمتد أثره إلى حاملي هذه السندات بعدم أن طهرها التظهير من الدفوع « وكان ماقرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يحمل الرد على ما قدمه الطاعنان لحكمة الموضوع من أدلة على سوء نية المطعون ضدهما الأول والثالث ذلك لأن ما ذهب إليه الحكم من أنه يجب لانتفاء حسن نية الحامل أن يثبت التواطؤ بينه وبين المظهر ، ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، لأنه يكفي - وعلى ما سلف البيان - لاعتبار الحامل سيء النية إثبات مجرد علمه وقت التظهير بوجود الدفع ، وإذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه بهذا الخطأ عن الرد على دفاع الطاعنين بما يقتضيه هذا الدفاع ، الذي لو صح لكان من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون ، قد شابه قصور في التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ٥٢٦ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٦٣

١٣ مايو ١٩٧٠

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاءها . ضريبة على الأرباح العام . ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني :

يتعين لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - الذي يدخل في وعاء الضريبة على الأرباح العام - الرجوع إلى الأحكام المقررة في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء تلك الضريبة . وطبقاً لما نص عليه فتحدد الضريبة على أساس مقدار الأرباح في السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ،

المحكمة :

.. وحيث ان .. النص في المادة ٢٦ من القانون ١٩٨٠ لسنة ١٩٥٥ في الباب الرابع الخاص بصندوق التأمين على أن « يكون مبلغ التعويض الذي يؤديه الصندوق وفقا للمادة السابقة معادلا لنسبة من الاجر السنوى للعامل تختلف تبعا للسنة وذلك وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية قرارا بتعيين الاجراءات التى تتبع فى تحديد سن العامل اذا تعذر الحصول على مستند رسمى لاثباته » .

والنص فى الفقرة الاولى من المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية الصادرة لهذا القانون فى ١١ من مارس ١٩٥٦ على انه « على كل عامل أن يقدم الى صاحب العمل عند بدء اشتراكه فى صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة فى المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجا رسميا منها أو شهادة من ادارة التجنيد بتاريخ تجنيده أو اعفائه منه أو أى مستند رسمى آخر موضح فيه تاريخ الميلاد » والنص فى المادة ١٥ منها على انه « اذا تعذر على العامل اثبات تاريخ ميلاده طبقا لما هو وارد فى المادة السابقة يجب عليه اخطار صاحب العمل بذلك لاجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفق نموذجا . وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة الى المؤسسة مع الاستمارة ١ ، وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل اخطاره به ... ويكون تقدير طبيب المؤسسة فى هذه الحالة نهائيا وغير قابل للطعن حتى لو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة » يدل على ان المشرع قد حدد الطريقة التى تقدر بها سن العامل منذ بدء اشتراكه فى صندوق التأمين والادخار اذا تعذر عليه اثبات تاريخ ميلاده فى الميعاد المقرر بمسند رسمى على الوجه المبين بالمادة ١٤ من اللائحة وأن السن المقدرة بالطريق القانونى تكون فى خصوص الاستخدام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمرا مفروغا منه غير قابل لاعادة النظر فيه واجبا الاخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين . وبالرجوع الى الحكم الابتدائى — الذى احال اليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه —

وعاء الضريبة العامة على الايراد فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الموضوع صالح لفصل فيه ، ولما تقدم يتعين اضافة مبلغ ١٣٩٨ ج الى وعاء ضريبة الايراد العام للمطعون عليه فى سنة ١٩٥٠ الطعن ٢١٥ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ومهران زكريا ومحمد ابو حمزة مندور وحسن ابو الفتوح الشربيني واحمد ضياء الدين حنفى .

٦٤

١٣ مايو ١٩٧٠

- (ا) عمل : عقد . عامل ، تحديد سنه . ق ١٩ لسنة ١٩٥٥ م ٢٦ .
(ب) استئناف : أسبابه . دعوى ، طلبات . مرافعات م ٣٦٨ .
(د) عمل : عامل ، اعتراضه على صاحب العمل . مرسوم ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ م ١٠ .

المبادئ القانونية :

١. — المشرع قد حدد الطريقة التى تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه فى صندوق التأمين والادخار اذا تعذر عليه اثبات تاريخ ميلاده فى الميعاد المقرر بمسند رسمى وأن السن المقدرة بالطريق القانونى تكون فى خصوص الاستخدام أمرا مفروغا منه غير قابل لاعادة النظر فيه واجبا الاخذ به حتى لو ثبت خطؤه بيقين .

٢. — الطلب الذى اغفلت محكمة اول درجة الفصل فيه يكون باقيا على اصله معلقا امامها لم يقض فيه ، ويكون السبيل الى طلب الفصل فيه هو الرجوع الى نفس المحكمة ولا يجوز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة اول درجة بسبب اغفال الفصل فى ذلك الطلب اذ الاستئناف لا يقبل الا عن الطلبات التى فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمنا .

٣. — المشرع اجاز لاصحاب الاعمال اقراض العمال ، ووضع قيودا على طريقة الوفاء ، كما حرم تقاضى فوائد على هذا القرض ، ولم يقصد المشرع أن يقيد صاحب العمل فى استغلال نشاطه أو أن يتنازل عن أرباحه منه للعامل .

الى ما تقتضى به القوانين او اللوائح او الاتفاقات»
وهى تقارير موضوعية سائغة تواجهه دفاع
الطاعن فى شأن المستخرج المقدم من البنك بتاريخ
ميلاده وفى شهادة طبيب شركة التأمين بتقدير
سنة فى سنة ١٩٤٨ وهى امور تتعلق بتقدير
الدليل الذى يستقل به قاضى الموضوع ولا مخالفة
فيها للقانون .

اذ كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن
رفض احالته الى الطبيب المختص بمؤسسة
التأمين والادخار طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية
للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ فى حين ان البنك
يجب ان يخضع لاحكام صندوق التأمين بمقتضى
نص المادتين ٢٢ و ٣٦ من هذا القانون ، فان
الحكم المطعون فيه اذ عول فى تقدير سنة على
مستخرج رسمى بتاريخ ميلاده ولم يعتمد بما
قدرة طبيب شركة مصر للتأمين فى سنة ١٩٤٨ ،
فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون او شابه
قصور . .

وحيث ان الطلب الذى اغفلت محكمة اول
درجة الفصل فيه يكون باقيا على اصله معلق
امامها لم يقض فيه ، ويكون السبيل الى طلب
الفصل فيه هو الرجوع الى نفس المحكمة طبقا
لما تقتضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ،
ولا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - الطعن فى الحكم الصادر من محكمة
اول درجة بسبب اغفال الفصل فى ذلك الدليل ،
اذ ان الاستئناف لا يقبل الا عن الطلابات التى
فصل فيها الحكم المستأنف صراحة او ضمنا ،
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا لنظر فانه
لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . .

وحيث ان النص فى المادة العاشرة من المرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - الذى يحكم واقعة
الدعوى - على انه « لا يجوز لصاحب العمل
ان يقتطع من اجر العامل اكثر من ١٠ ٪ وانه
لما يكون قد اقترضه من مال ولا ان يتقاضى عن
هذا اية فائدة » يدل على ان المشرع اجاز
لأصحاب الاعمال اقراض العمال ، وانه فى سبيل
التوفيق بين مصلحة العامل فى قبض اجره بالكامل
وبين حق صاحب العمل فى التمسك بانقضاء
الاجر مقاصة مع القرض ، وضع قيودا على
طريقة الوفاء بما لا يرهق العامل كما حرم

يبين انه اقام قضاءه ببلوغ الطاعن سن التقاعد
على ما قرره من ان « المدعى التحق بخدمة البنك
فى اكتوبر سنة ١٩٢١ دون تحديد سنة او
مطالبته بشهادة ميلاده وانه ظل فى خدمة البنك
الى سنة ١٩٤٨ حيث رغب البنك فى تثبيته
وعمل بوليصة تأمين له فطالبه بشهادة ميلاده
فادعى انه من سواقط القيد فقدره طبيب شركة
مصر للتأمين بخمسة واربعين عاما فى سنة
١٩٤٨ ، وان البنك وشركة التأمين شكوا فى صحة
هذا التقدير فطالباه بالحضور للكشف عليه طبيا
بمعرفة طبيب البنك فرفض متمسكا بالتقدير
السابق بمعرفة طبيب شركة مصر للتأمين ،
فاضطر البنك للبحث فى دفاتر مواليد بلدة المدعى
وهى ديبى مركز رشيد على ضوء التقدير فأتضح
للبنك بان المدعى مقيد بدفاتر المواليد بتاريخ
١٨٩٧/٢/٣ وذلك حسب المستخرج المؤرخ
١٩٥٦/١/١٨ والمقدم بحافظة البنك رقم ٦ ملف
الدعوى » .

كذلك وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين
انه اورد فى هذا الصدد « ان الخبر قد باشر
مهمته وقدم تقريره المؤرخ ١٩٦٤/١١/٧ الذى
اورد فى نتيجته النهائية (اولا) ان الدكتور . .
كان يشرف صحيا على عمال وموظفى بنك مصر
من ١٩٤٧/٧/٩ ، وفى سنة ١٩٤٨ كان يتبع بنك
مصر كموظف به نظير مكافأة وكانت سن الموظفين
موكولة اليه اذا طلب منه ذلك وان تحديد السن
فى سنة ١٩٤٨ كان بصدد تطبيق نظام مكافأة
ترك الخدمة وابرام بوالص التأمين وقيام اطباء
شركة مصر للتأمين كان بقصد ابرام هذه البوالص
وليس باعتبار اطباء شركة مصر للتأمين هم
المشرفون على موظفى وعمال البنك (ثانيا)
دواعى طلب شركة التأمين من البنك شهادة ميلاد
المستأنف فى ١٩٥٥/١٢/٢٤ بعد سابقة تحديد
سنة بمعرفة طبيبها فى سنة ١٩٤٨ هى تطبيق
القانون ١٩٥٥/٤١٩ « وان « المستأنف لم يجحد
ان اسم الوالدة بالمستخرج هو اسم والدته »
وان « ما قاله مدير شئون الافراد (بالبنك) فى
ان تسنين طبيب شركة التأمين ملزم للبنك انما
يكون بخصوص البوالص التى تعقدتها هذه
الشركة ولا شأن له فى تحديد سن الموظفين
بالنسبة لعلاقتهم بالبنك ، اذ ان ذلك انما يرجع

كتابية أو حسابية ويتقاضون مرتبا من البنك عن عملهم « كما عينت العمال بأنهم » هم الذين يقومون بأعمال يدوية ويتقاضون أجرا شهريا أو يوميا من البنك عن عملهم وهم المحصلون وعمل التليفون والكهرباء « فيكون عمال التليفون بالمركز الرئيسى للبنك أو بفروعه من العمال ولا يندرجون في الموظفين ، ولا يفسر من ذلك النص في كادر العمال المثبتين على انطباقه على «عامل تليفون بالفروع ما عدا فرع الاسكندرية» لأن استثناء فرع الاسكندرية من هذا الكادر ورد بنص خاص لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه .

واذ كان الثابت بالاوراق أن الطاعن من عامل تليفون بالمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة في ١٩٢١/١٠/٣ ومنح سهما في ١٩٤٧/١/٩ لمضى خمس وعشرين سنة على تعيينه ، وأنه نقل بعد ذلك الى سلك الموظفين في ١٩٤٨/٢/٢ ، وانتهت مدة خدمته في الوظيفة في ١٩٥٧/٢/٢ ، وأن المادة ٦٢ تقضى بمنح الموظف الذى يخدم ٢٥ عاما خمسية أسهم بنك مصر ويمنح العامل سهمين فقط ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه بأن الطاعن عامل بالبنك ولم يكن موظفا لمدة خمس وعشرين سنة ، وقضى برفض طلب بمنحه ثلاثة أسهم علاوة على السهمين فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن ٢٧٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مبرى احمد ابراهيم وعثمان زكريا ومحمد ابو حمزة مندور وحسن ابو الفتوح الشربيني واحمد ضياء الدين حنفى .

٦٥

١٤ مايو ١٩٧٠

صلح : دعوى . تدخل . بطلان .

المبدأ القانوني :

للغير الذى اضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى اصلية ببطالانه أو ببدى الدفع بالبطلان بالتدخل فى الدعوى التى حصل فيها الصلح فاذا تدخل الغير فى دعوى منظورة ، مدعى أن الصلح اضر بحقوقه ، ودفع الخصم له

تقاضى فوائد على هذا القرض حماية للعامل ومنعاً من استغلاله ، ولم يقصد أن يقيد صاحب العمل فى استغلال نشاطه أو أن يتنازل عن أرباحه منه للعامل متى أقبل هو بمحض رغبته على الشراء مما ينتجه صاحب العمل ولم يكن صاحب العمل هو الذى ألزمه بالشراء . .

فاذا أقبل عامل بأحد البنوك على طلب قرض بمحض رغبته من هذا البنك ، والتزم فى العقد بالفائدة التى يتقاضاها البنك من عملائه عن القروض التى هى من صميم أعماله ، فان العامل يكون ملزماً بالفائدة التى تمثل أرباح البنك من نشاطه ، ولا يمتد اليها الحظر المقرر بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن استرداد فوائد القرض على ما قرره من أن « المستأنف حصل على مبلغ القرض المذكور وقدره ١٣٠٠ ج كسلفة بوصفه عميلاً عادياً » وأن « المستأنف وقد حرر به على نفسه سنداً مؤرخاً ١٩ يناير ١٩٥٤ يستحق فى ٥ من يناير ١٩٥٥ لأمر واذن البنك » وأن « القرض منه كان بناء المستأنف لدار له على النحو الثابت بملف خدمته وبديل تحريره سنداً اذنيا لأمر واذن البنك نص فيه على احتساب فوائد تأخرية عليه ، وفى هذا كله ما يؤكد أن اقتراض المستأنف للقرض المذكور كان باعتباره عميلاً عادياً للبنك وليس باعتباره موظفاً به وهو نفس الراى الذى قال به الخبير فى تقريره » .

ومن ذلك يبين أن الطاعن هو الذى أقبل على طلب القرض من البنك بمحض رغبته لا قامة دار له . والتزم بالفائدة فى سند الدين أسوة بالقروض مع العملاء ، واذ كان ذلك وكان الحكم قد قضى برفض طلب الطاعن استرداد قيمة الفائدة التى سددتها عن هذا القرض ، فانه لا يكون قد خالف القانون . .

وحيث . . انه بالرجوع الى اللائحة العامة لموظفى وعمل بنك مصر الصادرة فى أول يناير ١٩٥٦ يبين أنها فى الباب الاول عينت الموظفين بأنهم « هم الذين يقومون بأعمال إدارية أو

مواجهته بانتهاء الدعوى صلاحا كان في مكنته الرد على هذا الدفع ببطالان الصلح ، ولا يجوز رفض التدخل الا تأسيسا على ان الصلح قد انتهى الدعوى وهو لا يكون كذلك الا اذا كان صلاحا صحيحا ، ومن ثم فلا سبيل الى رفض طلب التدخل الا بحكم يقضي بصحة الصلح .

المحكمة :

.. وحيث ان .. للغير الذي اضر الصلح بحقوقه من طريق الغش ان يرفع دعوى أصلية بطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح ، فاذا تدخل الغير في دعوى منظورة مدعيا ان الصلح اضر بحقوقه ، ودفع الخصم في مواجهته بانتهاء الدعوى صلاحا ، كان في مكنته الرد على هذا الدفع ببطالان الصلح، ولا يجوز رفض التدخل الا تأسيسا على ان الصلح قد انتهى الدعوى ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان صلاحا صحيحا ومن ثم فلا سبيل الى رفض طلب التدخل الا بحكم يقضي بصحة الصلح .

اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فقبل تدخل الخصم الثالث في الدعوى ورفض التصديق على مخضر الصلح بناء على انه باطل لوروده على عقد بيع صوري صورية مطلقة وضر بحقوق المتدخل فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

اما ماثيره الطاعنة من ان محكمة اول درجة لم تقبل التدخل قبل البت في الصلح ، فانه مردود بان الثابت من تدوينات الحكم الابتدائي - التي لم تقدم الطاعنة ما يخالفها - ان المحكمة قبلت تدخل الخصم الثالث بالحكم التمهيدى الصادر منها بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٤ لوجود مصلحة له في الطعن بالصورية على عقدي البيع والصلح ، وبذلك يكون قبول تدخل الخصم الثالث سابقا على الحكم برفض التصديق على مخضر الصلح، وذلك ايا كان وجه الراى فيما اذا كان من المتعين ان تسلك هذا السبيل، او ان لها ايضا ان تقرض بقبول التدخل حتى تقضى فيه مع قضائها ببطالان عقد الصلح ..

وحيث ان .. الحكم الابتدائي الذي احال عليه الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بصورية عقد الطاعنة على ماقرره من ان « المحكمة استمعت لشهادة شاهدى الخصم الثالث وهما .. فشهدا بأن .. طلب منهما ان يشهدا على عقد البيع الصادر منه لزوجته فتحية شفيق ضاهر ، ولما سألاه عن موضوع العقد وعلما انه يتضمن بيع ثلاثة أفدنة لزوجته بيعا صوريا قصد به التهرب من التنفيذ عليه بديون لدائنيه رفضا الشهادة على العقد .. وحيث ان المحكمة تستخلص من شهادة الشاهدين سالفه البيان ومن ظروف الدعوى ان العقد المبرم بين .. وبين زوجته والمؤرخ ١/٩/١٩٦٢ صوري صورية مطلقة بدليل تقدم .. للشهر العقارى في يوم واحد هو ١/٩/١٩٦٢ بثلاثة طلبات هي ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ تتضمن بيعه اطيانا لزوجته بأثمان لا تتناسب مع الاثمان الحقيقية للأرض ، كما يتضح ذلك من مقارنتها بالثمن الذي اشترى به الخصم الثالث وذلك عقب صدور امر الاداء ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ضده لصالح المدعى بالزام المدعى عليه بمبلغ ٥٠٣ ج و ٣٩٠ م ، وهذه الطلبات لم يستمر السير فيها الا بالنسبة للطلب الاخير ٨٦١ ، فقد تقدم عنه المدعى عليه بالتماس في ١٣/٣/١٩٦٣ أى بعد تحريره عقد البيع للمدعى في ٤/٣/١٩٦٣ يطلب فيه تعديل المساحة المباعة الى ٣ أفدنة واعتبار الطلب خاصا بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، وأعقب ذلك تسجيل صحيفة الدعوى واعلانها في ١٦/٣/١٩٦٣ ، وهذه الاجراءات التي اتسمت بطابع السرمعة المفاجئة رغم ان الطلب مقدم في ١/٩/١٩٦٢ يقطع بتواطؤ المدعى عليه وزوجته ، وتحرير العقد موضوع الدعوى صوريا لحرمان المدعى من الحصول على ملكية القدر الذي اشتراه وذلك بتقديم عقد الصلح للتصديق عليه في اول جلسة من جلسات المرافعة ، ويؤكد هذه القرائن شهادة شاهدى الخصم الثالث على الوجه السابق بيانه وصلة الزوجية بين المدعى عليه والمدعية » .

واضاف الحكم المطعون فيه « انه يبين لهذه المحكمة من استعراض اقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة ان الخصم الثالث

محكمة الدرجة الاولى - وعلى فرض أن لها مصلحة في ذلك - لم تتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل اثره أمام هذه المحكمة ، وكان ادعاء الطاعنة بأن الحكم قد خلط بين دعوى الصورية والدعوى البوليصة لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه ، إذ التزم حدود دعوى الصورية ونطاقها وأسس قضاءه عليها وحدها . إذ كان ذلك فان النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، ويكون النعى في جميع ماتضمنته على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

الطن ١٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين ابراهيم مبر هندی نائب رئيس المحكمة وسليم راشد ابو زيد ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد سيد احمد حماد وعلى عبد الرحمن .

٦٦

١٤ مايو ١٩٧٠

دعوى : تدخل ، حكم لي طلبه . مراجعات م ١٥٥ .

المبدأ القانوني :

المشرع أراد ألا يترتب على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل في الدعوى ، وليس ما يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل أن تصدر حكمها في موضوع هذا الطلب ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تقضى في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوع هذا الطلب معا ويستوى أن يكون ذلك مع الحكم في الدعوى الاصلية أو بعد الفصل فيها متى كانت جميعها مهيأة للفصل فيها .

المحكمة :

.. وحيث أن النص في المادة ١٥٥ من قانون لرافعات على أن « تحكم المحكمة على وجه السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل ، ولا يترتب على الطلبات العارضة أو التدخل أرجاء الحكم في الدعوى الاصلية متى كانت صالحة للفصل فيها ، وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في

استشهد شاهدين شهدا بصورية العقد المبرم بين البائع وزوجته المستأنفة ولم تتقدم المستأنفة بشهود ، وقد انتهت محكمة أول درجة الى الاخذ بأقوال شاهدي الخصم الثالث ، وترى هذه المحكمة بوصفها محكمة موضوعية الاخذ بأقوال الشاهدين لأطمئنانها اليها ، ومن ثم فان كل ما يعاب على الحكم المستأنف في هذا الخصوص على غير أساس » .

وبعد أن نكر الحكم القرائن التي استند اليها الحكم المستأنف قال « وحيث أن هذه المحكمة ترى فيما ساقه الحكم المستأنف من قرائن للتدليل على صورية عقد البيع المؤرخ أول سبتمبر ١٩٦٢ أنه لا غبار عليها وتقره هذه المحكمة ، وترى فيما ساقه الحكم ما يكفي لتكوين عقيدتها من أن عقد البيع صوري ، ولا يقدح في ذلك تقديم البائع طلبات سابقة على بيع الخصم الثالث ، ذلك أن هذه الطلبات لم تستمر الا بالنسبة للطلب الاخير بعد تحرير عقد الخصم الثالث في ١٩٦٣/٣/٤ ، فضلا عن أنه من غير الطبيعي أن يتقدم البائع يطلب تعديل الطلب الى دعوى صحة ونفاذ البيع لأنها لا ترفع الا من المشتري » وهذه الأسباب سائغة ومؤدية الى ما انتهى اليه الحكم من صورية عقد البيع وعقد الصلح المبرمين بين البائع وزوجته ، ولا وجه للتحدى بالبائع على الصورية ، اذ هو ليس ركنا من أركان الدعوى ، ولا يعيب الحكم اغفاله الرد على المطامن الموجهة الى أقوال الشاهدين متى اطمأن اليها كما أن اختلاف الشاهدين في واقعة حضور الطاعنة مجلسهما مع البائع غير ذي اثر فيما انتهى اليه الحكم ، ذلك أن ما اعتبد عليه من أقوالهما مؤد الى ما انتهى اليه .

واذ كان الحكم قد رد على طلب الاحالة الى التحقيق بقوله « انه لا محل لاعادة تحقيق الدعوى بعد أن اطمأنت المحكمة واقتنعت بالدليل المستند من أقوال الشاهدين ومن القرائن سائفة البيان بصورية عقد البيع ، ولا سيما أن المستأنفة لم تحضر شهودا أمام محكمة الدرجة الاولى مع أن الباب كان مفتوحا أمامها لأحضارهم » وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب ، وكان ما تشره الطاعنة من إطلان التحقيق الذي أجرته

لعقد التخرج المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ من ان الثمن وقدره ٢٢٨٠ ج حرر به ٢٢ سندا اذنيا لصالح البائعين تسدد على أقساط شهرية ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ . اما عن تمسك المستأنف بما ورد في البند التاسع من عقد الشركة من ضرورة موازنة الشركاء على البيع ، فقول لا يقبل من المستأنف باعتبار انه طرف في العقد ملزم بتنفاذه ، فضلا عن أن الاستفادة من هذا العقد انه يسرى في حالة البيع لغير الشركاء .

وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه سائغ ومن شأنه ان يؤدي الى ما انتهى اليه من اعتبار عقد التخرج المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ عقدا تاما وليس مشروع عمدا كما يدعى الطاعن ويتفق مع ما ورد في المستندات التي يتحدى بها ذلك ان النص في العقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ على تخرج الطاعن وزميله مصطفى . . من الترخه تحارجا نهائيا لا رجوع فيه ببيعهما نصيبهما فيها الى المطعون عليه الساس وبسقيته محمد . . نظير الثمن المنصوص عليه في العقد ، صريح في ان العقد تحارج تام وليس مشروع عقد ، ولا يعبر من ذلك ان يحون قد نص في العقد على انه قد حررت بقيمه الثمن سندات ادبيه لصالح المخرجين ستحق الاداء شهريا ابتداء من اغسطس ١٩٦٣ ، ما دام انه لم ينص فيه على تعليق سداده على الوفاء بقيمة هذه السندات . كما ان رفع المطعون عليه للدعوى ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ بطلب فصل الطاعن من الشركة بعد تحرير عقد التخرج لا يغير من وصف هذا العقد بانه عقد تام ، هذا الى ان الثابت من الحكم الصادر فيها أن وكيل المطعون عليه الثاني قرر في المذكرة المقدمة منه ان التخرج تم في ١٠ يونيو ١٩٦٣ . وانه كان قد كلف برفعها قبل هذا التاريخ وأن الفرصة لم تسعنه لتدارك هذا الامر ولهذا فقد اضطر الى التقرير بالتنازل عنها بعد ان تبين حصول هذا التخرج ، كما ان النص في البند التاسع من عقد الشركة المؤرخ أول يولييه ١٩٥١ على أنه لا يجوز لاي شريك التصرف في نصيبه بالبيع او التنازل او خلاقه الا بعد عرض الامر على الشركاء ولهم حق الاولوية وعليه أن يخطرهم برغبته هذه بخطاب موصى عليه قسليا

الجات التدخل مع الدعوى الاصلية كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه « يدل على أن المشرع انما أراد الا يترتب على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل في الدعوى ، وليس في عبارة النص ما يوجب على المحكمة ان تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل ان تصدر حكمها في موضوع هذا الطلب وبالتالي فانه ليس ثمة ما يمنع المحكمة من ان تقضى في النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفي موضوع هذا الطلب معا ، ويستوى أن يكون ذلك مع الحكم في الدعوى الاصلية أو بعد الفصل فيها متى كانت جميعها مهية للفصل فيها .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف القانون او أخطأ في تطبيقه . .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه رد على ما تمسك به الطاعن من أن المحرر المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ كان مشروع عقد لم يتم بقوله « أن الثابت من الاطلاع على الصورة الشمسية للعقد المؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ المحرر بين المستأنف (الطاعن) ومصطفى . . طرف أول وبين المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) وأخيه محمد . . طرف ثان بانه عقد تخرج ، يفيد بيع الطرف الأول للطرف الثاني نصيبهما في الشركة ، وانه تخرج نهائي لا رجوع فيه شمل كافة حقوق الطرف الأول في الشركة ايا كان نوعها وذلك اعتبارا من تاريخ العقد ، وانه لم يعد للطرف الأول من حقوق الشركة أو في ذمة أي من باقي الشركاء فيها ، وأن العقد محرر من صورتين بيد كل طرف صورة ولم يعلق نفاذ العقد على شرط ومن ثم يكون الادعاء بانه مشروع عقد لا سند له ، اما من استشهد المستأنف بالدعوى ١١٢٧ سنة ١٩٦٣ فالثابت من الصورة المقدمة منه أنها رفعت من المستأنف ضده الثاني قبل المستأنف بسبب النزاع السابق على التخرج وأنها انتهت بتنازل المستأنف عليه الثاني عن الدعوى بعد أن تخرج المستأنف من الشركة ، وما ورد على لسان وكيل المستأنف عليه الثاني بجلسته ١٩٦٥/٥/٦ لا يعدو أن يكون تفسير لما ورد بالبند الإضافي

ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان زوال الحقوق بمضى المدة ، مما يقيم فارقا بين دعوى المواعيد الواردة في كل من الفصلين المشار اليهما ، واذ استهدف المشتري بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضي ومواعيد اتمامها ، إلا سقط الحق في إقامة الدعوى بعد أن يمتد السقوط إلى الحق ذاته ، وذلك بقصد اصفاء حماية على الناقل فلا يطالب بالتعويض عن الضرر اللاحق بالصناعة في وقت متأخر قد يعتمد عليه فيه إثبات قيامه بتفصيل التاتاماته ، فإن في ذلك جميعه ما يستلزمه القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التي لا تمس ، مضموع الحقوق المنازع عليها فتختصم بذلك لقانون القاضي في معنى المادة ٢٢ من القانون المدني .

٣ - تحصيل الحكم لا مرد بسند الشحن من أنه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون اجنبى ، مما يندى إلى انقضاء أو زيادة الميعاد المقررة في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى أو لا يفيد ذلك ، بعد من قيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ، ما دام قد أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أسباب تحمله .

٤ - اذا كانت الحكمة من ايجاب الاحتجاج المتصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى واعلانه هى تمكين الناقل من اعداد ادلته استعدادا لدعوى المسؤولية بعد ان يقضى المرسل اليه اقصاها جازما عن عدم ارتضاائه بالعجز أو العوار المدعى به في البضاعة المسلمة ، فإن مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم الذى يستظهره من الشهادة الجمركية - بفرض صحته - لا يعفى المرسل اليه من توجيه الاحتجاج .

٥ - تسرى احكام معاهدة بروكسل على كل سند شحن مكتوب في دولة موقعة على المعاهدة ، ومفاد هذا أن المعاهدة لا تحكم الملاقة القانونية المترتبة على النقل البحرى بين الناقل والشاحن إلا اذا كان سند الشحن محررا في دولة موقعة على المعاهدة ، وكان الناقل والشاحن

تنفيذها بسنة شهر « يفهم منه أن الحظر الوارد به مقصور على التصرف الحاصل لغير الشركاء ، بدليل النص فيه على أن تكون الاولوية لهم ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس ، ويتعين لذلك رفض الطعن .

الطعن ١٦٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٦٧

١٩ مايو ١٩٧٠

- (أ) قانون : تنازع القوانين من حيث المكان . نظام عام . دعوى . مدنى م ٢٢ .
- (ب) نقل بحرى : تصريف ، سماع دعواه . دعوى ، منع سماعها . نظام عام . قانون تجارى م ٢٧٤ و ٢٧٥ .
- (ج) نقص : طعن ، سبب واقعى : سند شحن . عقد ، تفسيره . محكمة موضوع .
- (د) نقل بحرى : بضاعة ، حجزها ، احتجاج . إثبات .
- (هـ) معاهدة بروكسل : نقل بحرى . ق ١٨ لسنة ١٩٢٤ .

المبادئ القانونية :

١ - يسرى على قواعد المرافعات ، قانون البلاد الذى تقام فيه الدعوى أو قبائى فيه الإجراءات ، وإن القضاء وظيفة مباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة في قانونها ، وإن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه الوظيفة ، شأنها في ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الأخرى حتى وإن كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة ، وإنها بهذه المثابة تعد قواعد اقليمية تسرى على كل المنازعات سواء كانت وطنية أو شملت عناصرها أو مشتتة على عنصر أو أكثر من العناصر الاجنبية .

٢ - المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى تتعلقان بالدعوى لا بالحق المراد حمايته بمقتضاها ، ذلك انهما وردتا دوز سواهما في الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرى تحت عنوان في عدم سماع الدعوى على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها ، والتي جاءت

ينتميان لاحدى الدول الموقعة عليها منذ البداية
او المتضمنة اليها فيما بعد .

المحكمة :

.. وحيث .. انه لما كان مفاد المادة ٢٢ من القانون المدنى انه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ، وكان الأساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها ، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه الوظيفة شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الأخرى حتى وان كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة ، وانها بهذه المثابة تعد قواعد اقليمية تسرى على كافة المنازعات سواء كانت وطنية فى جميع عناصرها أو مشتملة على عنصر أو أكثر من العناصر الاجنبية ، واذ يتنافر هذا الأساس مع أى أساس آخر يقوم على فكرة النظام العام لتبرير قاعدة خضوع قواعد الإجراءات لقانون القاضى ، ذلك أن تطبيق القانون الوطنى بناء على فكرة النظام العام مجاله أن يكون الاختصاص معقودا أصلا لقانون اجنبى واستبعد هذا القانون بالدفع بالنظام العام لاختلاف حكمه مع المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون .

أما حيث يكون القانون الوطنى طبقا لقاعدة الأسناد الواردة به هو صاحب الاختصاص العادى والواجب التطبيق على قواعد المرافعات باعتباره قانون القاضى ، فلا محل لاثارة النظام العام كأساس يقوم عليه تطبيقه ، وكان مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمادة ٢٢ من القانون المدنى بشأن تجديد الأساس الذى تقوم عليه قاعدة خضوع قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى لقانون القاضى بقولها « أن هذا الحكم يقوم على اتصال تلك القواعد وهذه الإجراءات بالنظام العام » إذ أن من قواعد الاختصاص وإجراءات التقاضى ما يتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها ولا يحول ذلك دون اعتبارها من قواعد المرافعات التى تخضع

لقانون القاضى أسوة بتلك التى تتعلق بالنظام العام ، وذلك أعمالا للمادة ٢٢ المشار اليها التى تنص على سريان قانون القاضى على قواعد المرافعات جميعها بغير تخصيص بتلك التى تتعلق بالنظام العام .

لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى والتى تنص أولاها على أنه « لا تسنح جميع الدعوى على القبودان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة إذا صار استلامها بدون عمل بروتستو » وتنص الثانية على أنه تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لأغية إذا لم تحصل وتعلن فى ظرف ثمان وأربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للمحكمة فى ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها » إنما تتعلقان بإجراءات الدعوى لبالحق المراد حمايته بمقتضاها . ذلك أنها وردتا دون سواهما فى الفصل الرابع عشر من قانون التجارة البحرى تحت عنوان فى عدم سماع الدعوى على خلاف المواد ٢٦٩ وما يليها والتى جاءت ضمن مواد الفصل الثالث عشر من ذلك القانون بعنوان زوال الحقوق بمضى المدة ، مما يقيم تارفا بين نوعى المواعيد الواردة فى كل من الفصلين المشار اليهما ، وكان الاستفادة من نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى المصرى آتفتى الإشارة أنهما انطوتا على إجراءات محددة ، قوامها أن يوجه المرسل اليه أو الشاحن احتجاجا الى الناقل فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخ استلام البضاعة على أن يعقب ذلك رفع الدعوى خلال واحد وثلاثين يوما من تاريخ الاحتجاج ، وأن المشرع استهدف بهاتين المادتين تنظيم إجراءات التقاضى ومواعيد انمامها ، والا سقط الحق فى اقامة الدعوى دون أن يمتد السقوط الى الحق فى ذاته ، وذلك بقصد اضعاف حماية على الناقل ، فلا يطالب بالنعويض عن الضرر اللاحق بالبضاعة فى وقت متأخر قد يتعذر عليه فيه اثبات قيامه بتنفيذ التزاماته ، فان فى ذلك جميعه ما يسبغ على القواعد المقررة بهاتين المادتين صفة الإجراءات التى لاتمس موضوع الحقوق المتنازع عليها فتخضع بذلك لقانون القاضى فى معنى المادة ٢٢ من القانون المدنى .

الشحن الى الشانون السوفيتي باعتبارها غير متعلقة بالمواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ المشار اليهما ، قد استند فيه الى اسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه ، فان النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال او بخالفة القانون بهذه الاسباب يكون على غير اساس ..

وحيث انه لما كانت المحكمة من ايجاب الاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ وإعلانه هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تمكين الناقل من اعداد ادلته استعدادا لدعوى المسؤولية بعد ان يفصح المرسل اليه انصاحا جازما عن عدم ارتضائه بالعجز او العوار المدعى به في البضاعة المسلمة ، فان مجرد علم الناقل بالعجز عند التسليم الذي يستظهره من الشهادة الجبركية — بفرض صحته — لا يعفى المرسل اليه من توجيه الاحتجاج ..

لما كان ذلك وكان احكم المطعون فيه قد انتهى الى هذا النظر الصحيح ، فلا عليه ان هو استطرد تزييدا الى ان الشهادة الجبركية ام تتضمن اى بيان عن سبب التلف ومكانه والظروف الملازمة ، لان ذلك انما جاء في معرض تقرير عدم امكان الاستعاضة بالعلم من الاحتجاج المنصوص عليه في القانون ولم يكن الحكم بحاجة الى اضافته ، ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير اساس ..

وحيث انه لما كانت المادة العاشرة من المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥ من اغسطس ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون ١٨ لسنة ١٩٢٤ تقضى بان احكام تلك المعاهدة تسرى على كل سند شحن مكتوب في دولة موقعة على المعاهدة ، فان مفاد هذا النص ان المعاهدة لا تحكم العلاقة القانونية المترتبة على النقل البحري بين الناقل والشاحن الا اذا كان سند الشحن محررا في دولة موقعة على المعاهدة ، وكان الناقل والشاحن ينتميان لاحدى الدول الموقعة عليها منذ البداية او المنضمة اليها فيما بعد ..

واذ يبين من الحكم المطعون فيه ان الشركة الناقلة تتبع في جنسيتها الاتحاد السوفيتي الذي

ولا يقدح في ذلك انه يجوز للطرفين عقد ابرام عقد النقل انقاص او زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ المشار اليهما بتحديد مواعيد اخرى به او بالاتفاق فيه على المواعيد الواردة في هذا الخصوص بقانون اجنبي ، او انه يجوز التنازل صراحة او ضمنا عن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين لدى تسلم البضاعة او بعد ذلك ، باعتبار هذه المواعيد غير متعلقة بالنظام العام طالما ان المادة ٢٢ المشار اليها قد اخضعت — وعلى ما سلف البيان — كافة قواعد المرافعات لقانون القاضي وان كانت غير متعلقة بالنظام العام ، ويجوز الاتفاق على ما يخالفها . والالتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتبر المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قواعد المرافعات التي تخضع لقانون القاضي ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ..

لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه استظهر من عبارة البند ٢٧ من سند الشحن ان الطرفين لم يتفقا على تطبيق القانون السوفيتي الا بالنسبة للمسائل الموضوعية المتعلقة بأصل الحق ، دون اجراءات الدعوى ومواعيد رفعها وذلك في قوله .. « وكان البند ٢٧ من سند الشحن ينبغي في جلاء ووضوح ان قانهن الملاحية السوفيتي يطبق في خصوص المنازعات المتعلقة بأصل الحق وقد كتبت عبارته عن هذا النظر واكدته حيثما ذكرت ان القائمين المذكورين طبقا على المسائل والمنازعات questions & disputes الموضوعية دون الدعوى و اجراءاتها . ومواعيد رفعها الا اذا طرح النزاع على محكمة في الاتحاد السوفيتي ، فان القانون الاخر يكون الواجب التطبيق باعتباره قانون البلد الذي رفعت الدعوى امام احدى محاكمها ، واذا يعد تحصيل الحكم لما ورد بسند الشحن من انه يفيد الاتفاق على تطبيق قانون اجنبي بما يؤدي اليه انقاص او زيادة المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري او لا يفيد ذلك ، يعد من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع مادام قد اقام قضاءه في هذا الخصوص على اسباب تحمله ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه من اطراح الاحالة الواردة بالبند ٢٧ من سند

خمس عشرة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧ ، فان هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة له .

٣ - اذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم وهو طلب تسليم المباني التي اقامها الطاعنون على ارض المطعون عليها في مقابل دفع قيمتها مستحقة الازالة هو موضوع قابل للتجزئة ، فان بطلان الطعن بالنسبة لاحد المطعون عليهم لا يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي .

الحكمة :

عن الطعن ١٠٠ لسنة ٣٦ ق

وحيث ان الدفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا للتقريب به بعد الميعاد مردود ، ذلك انه لما كان القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الاولى بان ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بان يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كاصل عام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٥ وطعن الطاعنون فيه بطريق النقض بالطعن ١٠٠ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٦٦ ، فان هذا الطعن يكون قد رفع في الميعاد ، ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث ان الدفع ببطلان هذا الطعن بالنسبة للمطعون عليه عثمان . . صحيح ، ذلك انه لما كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه المذكور في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهوا اليه الطعن في شخص والدته المطعون عليها على الرغم من ان صفتها كانت قد زالت في تمثيله لانتهاء الوصاية عليه ببلوغه سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه ، اذ اختصاصه الطاعنون انفسهم في شخصه بوصفه بالغاً عند رفع الاستئناف وصدر الحكم لمصلحته بهذه الصفة ، وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند اعلان الطعن اذ أعلنوه الى المطعون عليه المذكور بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٦ في شخص المطعون عليها بوصفها وصية عليه ، كما انهم لم يصححوا هذا البطلان

لم يوقع على المغادرة ولم ينضم اليها ، فانه لا محل لتطبيق احكامها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير اساس .

وحيث انه لما سلف يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٨٦ لسنة ٣٤ ق رئاسة وعضوية المسادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة واحمد حسن مكي وعباس طليع عيد الجواد وابراهيم علا ومحمد اسعد محمود .

٦٨

١٩ مايو ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، ميعاده . حكم ، طعن في الحكم . ق ٤ لسنة ١٩٦٧ في ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مرافعات سابق م ١/٣٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) نقض : طعن ، خصوم ، دعوى ، صفة . حكم ، بطلان .

(د) تجزئة : احوالها . اجراء ، بطلانه . حكم ، طعن .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الاولى بان ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوما ، ويقضى في مادته الثالثة بان يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ١/٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كاصل عام ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٥ وطعن الطاعنون فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٦ ، فان هذا الطعن يكون قد رفع في الميعاد .

٢ - اذا كان الطاعنون قد وصفوا المطعون عليه في تقرير الطعن بأنه قاصر ووجهوا اليه الطعن في شخص والدته على الرغم من ان صفتها كانت قد زالت في تمثيله لانتهاء الوصاية عليه ببلوغه سن الرشد قبل صدور الحكم المطعون فيه اذ اختصاصه الطاعنون انفسهم في شخصه بوصف كونه بالغاً عند رفع الاستئناف وصدر الحكم لمصلحته بهذه الصفة ، وكان الطاعنون لم يتداركوا هذا البطلان عند اعلان الطعن ، كما انهم لم يصححوا هذا البطلان في الميعاد الذي افتتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو

١/١٠٠٠ وذلك نتيجة المقاييس التي عملت بالمعاينة على الطبيعة بمعرفتنا وواضح عليها ما يلي (١) جزء ملون باللون الأصفر من الدائر وهو عبارة عن ٢ ط و ٢٣ دغ موضوع العقد رقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤ ، ويشمل نصفه الشرقي مدرسة الطالبة الأولية للبنين ونصفه الغربي مباني مستجدة للدكاكين وبينهما فضاء (منور) وكلاهما موضوع اليد عليه بمعرفة المدعى عليها بصفتها بدون منازعة من المدعية (المطعون عليها) التي قررت أن هذا الجزء وهو مشترى المدعى عليها من أسمايت .. بالعقد السابق الإشارة إليه على أن مسطحة ٢ ط و ١٢ س فقط ، غير أنه بالطبيعة الآن بمقدار ٢ ط و ٢٣ س (٢) ويلى ذلك بطول حده القبلي جزء ملون من الدائر باللون الأزرق يمثل الجزء المشهر منه المباني التي استجدت بعضها الحق بمدرسة الطالبة والباقي مساكن خصوصية والبعوض الآخر به أساسيات لم تتم « وخلص الخبر إلى أنه » تبين من المعاينة أن الأرض موضوع النزاع تدخل جميعها بمسطحتها وحدودها وأوضاعها في مستند ملكية المدعية - المطعون عليها - وأنها تبعد عن ملكية المدعى عليها بصفتها - الطاعنين - التي اتضح أنها تضم يدها على مسطح يزيد عما ورد في عقد ملكيتها المسجل برقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤ - وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إليه أسبابه أنه قد أن الجناح القبلي لمدرسة الطالبة يدخل في المبنى التي أقامها الطاعنون على الأرض المسماة للمطعون عليها ، واستند في ذلك إلى ما جاء بتقرير مكتب الخبراء المقدم في الدعوى الحالية ، وأثبت مكتب الخبراء في تقريره عن المعاينة التي أجراها ما يلي « المباني محل النزاع وهي المقامة على جزء من المسطح الملوك للمدعية - المطعون عليها - بمقتضى الحكم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدني مركز الجيزة والحكم المستأنف ١٥٨ سنة ١٩٥٤ مدني مستأنف الجيزة والمبين بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ المنصبة والمذكور به أن هذا المسطح يقع قبلي خط تحديد ، ومبين بالكروكي المرفق بتقرير الخبير المشار إليه وهذه المباني وجد بالمعاينة بيانها كالاتي : ... جزء من مدرسة

في الميعاد الذي انفتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القانون في ١١/٥/١٩٦٧ ، فإن هذا الطعن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليه عثمان يوسف عثمان . وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم - وهو طلب تسليم المباني التي أقامها الطاعنون على أرض المطعون عليها في مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة - هو موضوع قابل للتجزئة ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليه عثمان يوسف عثمان لا يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث أن هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لمن عدا عثمان .. من المطعون عليهم ..

وحيث .. أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعنين بأن الجناح القبلي لمدرسة الطالبة هو جزء من مبانيها المقامة على أرض مملوكة لهم بالعقد المسجل في ٢٥/٧/١٩٣٤ - رد الحكم بأنه ثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ مدني مركز الجيزة التي أقامتها المطعون عليها بطلب تثبيت ملكيتها للأرض أن الخبر قام بتطبيق عقد الطاعنين المشار إليه ومستندات المطعون عليها على الطبيعة وتبين أن جزءا من مباني هذه المدرسة يدخل في ملك المطعون عليها ، وكان يبين من تقرير هذا الخبر أنه أثبت به ما يلي « ملكية المدعى عليها بصفتها - الواردة في الدعوى عبارة عن قطعة أرض مقام على جزء منها مدرسة وعلى الجزء الآخر ملحقات من المدرسة وبعضه مبان حديثة لم تتم ومجموع مسطح الأرض عبارة عن ٥ ط و ٧ س منها ٢ ط و ١٢ س مقام عليها مدرسة وهي التي ينطبق عليها العقد المسجل برقم ٣٨١٣ سنة ١٩٣٤ بالمشتري من أسمايت هانم .. والباقي ويقع قبلي خط تحديد هذا المسطح وقدره ٢ ط و ٨ س عبارة عن جزء مقام عليه مبان حديثة وباقية فضاء وهما يكونان الجزء موضوع النزاع » ثم أضاف الخبير ما يلي « وتيسيرا للمحكمة في الاستدلال على نتيجة المعاينة وتطبيق المستندات تقدم مع هذا رسما عليها من واقع الطبيعة بمقاس

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

عن الطعن رقم ١٧٥ سنة ٣٦ ق

وحيث ان الدفع بعدم قبول هذا الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد في محله ، ذلك انه لما كان ميعاد الطعن بطريق النقض - وعلى ما سلفت بيانه - هو ستون يوما بعدا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كأصل عام ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٥ ، ولم يطعن الطاعنون فيه بالنقض بالطعن الحالي الا في ٢٤/٣/١٩٦٦ ، أي بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ صدوره ، فان هذا الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم بعدم قبوله .

الطعنان ١٠٠ و ١٧٥ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٦٩

١٩ مايو ١٩٧٠

- (أ) قانون : نزاع من حيث الزمان . قسمة مهابة . شيوخ . مدني ١/٨٤٦
(ب) ملكية : أسباب كسبها . نظام محاسب . هيازة ، وضع يد . شيوخ .
(د) هيازة : حائز ، منفعة ، نظيرها . قسمة .

المبادئ القانونية :

١ - القاعدة التي تقضي بان اذا اتفق على قسمة المهابة المكانية ولم تشترط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد، كانت مدتها سنة واحدة تتجدد اذا لم يعلن الشريك الى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر انه لا يرغب في التجديد ، هي قاعدة مستحدثة لم يكن لها نظير في التقنين المدني الملغى ، فلا يجوز اعمالها باثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم .

٢ - من المقرر في ظل القانون المدني السابق ان الحصة الشائعة يصح ان تكون محلا أن يحوزها حائز على وجه التخصيص والافراد بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي الى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست فيها في ذاتها ،

الطالبة هو الجناح القبلي لها وهو مكون من مدخل ... ، « ، وكان مفاد ما ورد في تقرير خبير دعوى تثبيت الملكية على النحو السالف بيانه ان الارض المملوكة للطاعنين يليها من الحد القبلي مسطح قدره ٨ م - ٢ ط مملوك للمطعون عليها اقيمت عليه مبان حديثة بعضها الحسب بمدرسة الطالبة ، وكان الخبير المذكور قد انتهى الى هذه النتيجة بعد ان طبق العقد المسجل الخاص بالطاعنين على الطبيعة ، وأذ ورد في تقرير مكتب الخبراء انه عاين المبانى الواقعة على الحد القبلي لارض الطاعنين ، والتي اقيمت على ارض المطعون عليها ، فوجد من بينها الجناح القبلي للمدرسة ، وانه أجرى هذه المعاينة على ضوء تقرير الخبير المتدرب في دعوى تثبيت الملكية والرسم المرفوق به والحكم الصادر في تلك الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد - وفي حدود سلطته الموضوعية - هذين التقريرين معا فصارا بذلك في نتيجهما واسبابهما جزءا مكملا لأسانه .

واذ تؤدي أسباب هذين التقريرين الى ما انتهى اليه الحكم من ان مبان الجناح القبلي للمدرسة موقوع النزاع هي التي عبر عنها خبير دعوى تثبيت الملكية بأنها المبانى الحديثة التي الحق بعضها بمدرسة الطالبة واقامت على ارض المطعون عليها في الناحية القبلية من ارض الطاعنين ، وذلك تأسيسا على ما هو ثابت من ان تقرير مكتب الخبراء ، وعلى ما تقدم ذكره مبني على تقديرات دعوى تثبيت الملكية في النتيجة التي وصل اليها . لما كان ذلك وكانت الأسباب التي استند اليها الحكم المطعون فيه سائفة وتكفي لحمله على النحو سالف البيان وتتضمن الرد على دفاع المطعون عليها من عدم ذكر الجناح القبلي للمدرسة على وجه التحديد ضمن المبانى القائمة على ارضها والتي بينتها في صحيفة دعواها ، وكان بحسب قاض الموضوع ان يقم قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله ولا عليه ان هو لم يتتبع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً . لما كان ماتقدم فان المنع على الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق يكون على غير أساس .

بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد ، هي قاعدة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين المدني الملقى ، فلا يجوز أعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم ، واذ استند الحكم المطعون فيه إلى المادة ١/٨٤٦ سائلة الذكر للقول بأن المدة المتفق عليها بالعقد قد تجددت سنة فآخرى ، ورتب على ذلك اعتبار أن وضع يد الطاعنين يستند إلى سبب وقتي معلوم وأن ذلك مما تنفي به نية التملك ، وكان من المقرر في ظل القانون المدني السابق أن الحصة الشائعة يصبح أن تكون محلا لأن يجوزها حائز علم وجهه التخصيص والانفراد بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز ببد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما ، لأن هذه المخالطة ليست عيباً في ذاتها وإنما العيب قيمياً ينشأ عنها من غموض أو إبهام فاذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة أحد شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم .

لما كان ذلك وكان يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة من حائز بسبب وقتي معلوم إلى حائز بقصد التملك إذا جابه هذا الحائز باقى الملاك المشتاعين بما يفيد قصده القاطم في التملك . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه أذ قرر أن عقد القسمة أخذ يتجدد سنة فآخرى قد حجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنين المؤسس على أن نيته قد تغيرت بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة وأصبحوا حائزين للأطيان محل النزاع بقصد التملك وجابهاوا باقى الملاك المشتاعين بما يفيد هذا القصد وأن هذه الحيازة قد استمرت مدة تزيد على العشرين عاماً بما يؤدي إلى كسبهم الملكية بالتقادم الطويل ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى في الدعوى ، فإن الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ١٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

وأما العيب قيمياً ينشأ عنها من غموض أو إبهام ، فاذا استطاع الشريك في العقار الشائع أن يحوز حصة أحد شركائه المشتاعين حيازة تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض والخفاء أو مظنة التسامح ، واستمرت هذه الحيازة دون انقطاع خمس عشرة سنة فإنه يكسب ملكيتها بالتقادم .

٣ - يجوز تغيير صفة الحائز بعد انتهاء عقد قسمة المهايأة من حائز بسبب وقتي معلوم إلى حائز بقصد التملك ، إذا جابه هذا الحائز باقى الملاك المشتاعين بما يفيد قصده القاطم في التملك .

الحكمة :

.. وحيث .. أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في خصوص ما يثيره الطاعنون قوله «أما عن استناد المستأنف عليهم (الطاعنين) إلى وضع يد مورثهم وهم من بعده على القتر موضوع الدعوى ضمن قدر أكبر اختصوا به بموجب عقد القسمة المذكور منذ سنة ١٩٣١ ويصله مستمرة حتى تاريخ رفع الدعوى المطروحة سنة ١٩٥٩ ، فإنه بالرجوع إلى عقد القسمة المذكور يبين أنه محرر بين أفراد عائلة الهلالى ومؤرخ ٢٣/١٠/١٩٣١ وقد نص في البند الثالث عشر منه على أن يسرى من تاريخه حتى نهاية سنة ١٩٣٢ ، وبالتالي فإن القسمة تتجدد سنوياً إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد وذلك أعمالاً لنص المادة ١/٨٤٦ مدنى، ومن ثم فإن وضع يد المستأنف عليهم (الطاعنين) لا يصلح سنداً لملكيتهم بالتقادم إذ أن سبب وضع يدهم هو عقد قسمة المهايأة المشار إليه وواضع اليد بسبب معلوم لا يملك بالتقادم أصلاً » .

ولما كانت القاعدة الواردة بالمادة ١/٨٤٦ من التقنين المدني القائم ، والتي تقضى بأنه إذا اتفق على قسمة المهايأة المكانية ولم تشترط لها مدة أو انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تتجدد إذا لم يعلن الشريك إلى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية

٧٠

٢٠ مايو ١٩٧٠

قانون : تنازع من حيث الزمان . عمل ، مكافأة نهاية الخدمة ، تامينات اجتماعية ، حكم ، تدليل ، قصور ، ١٩٩ لسنة ١٩٥٥ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

إذا كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد انتهى في سنة ١٩٥٧ — قبل صدور القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التامينات الاجتماعية — وبانتهائه تتحدد جميع آثاره ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن ضد المطعون عليه بطلب مكافأة نهاية الخدمة على أساس أن الملزم بها قانونا هي مؤسسة التامينات الاجتماعية طبقا لأحكام القانون المذكور الذي لم يعمل به إلا ابتداء من أول أغسطس ١٩٥٩ ، دون أن يعرض لأحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٥ الذي انتهى العقد في ظله ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

المحكمة :

... وحيث : أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي تبين الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه ، يبين أنه أقام قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على المطعون عليه في خصوص متأخر الأجر وبدل الإنذار والتعويض عن الفصل التعسفي على ما شهد به شاهدا النفي الدكتور صلاح ... من أنه يعلم علم اليقين بحكم عمله وصلته بصديقه الدكتور سيد ... أن صيدليه مرخص بها للدكتور محمد ... ويشاركة فيها محمد سامي ... « ما هو ثابت من محضر انتقال المحكمة إلى منطقة ذمنهور الطبية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ من أنه تبين من الاطلاع على سجل الصيدليات أن صيدلية ... مرخص بفتحها للدكتور محمود ... وأن جميع الأوراق الموجودة بملف الصيدلية صريحة في أن الصيدلي المذكور هو ضاخبها وما ورد في عقد الاتفاق المرقم ١٩٥٢/٥/٤ المحرر بين الصيدلي محمد ... وبين محمد سامي ... بشأن تأسيس صيدلية ... من أن محمد سامي هو المسئول وحده عن المثئون والتصرّفات والالتزامات المالية للصيدلية

وأهمها شداد الضرائب والرسوم ودفع الأيجار والمرتببات والأجور بما في ذلك مرتب المدير الفني للصيدلية « وعلى دعوى الاسترداد ١٦٨ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة المرفوعة من محمد ... ومحمد سامي ... بصفتها صاحبي صيدلية ، بطلب استرداد مقتولات محجوز عليها بالصيدلية ثم على إيصال مؤرخ ١٩٥٧/١٢/١ موقع عليه من المدعى — الطاعن — باستلامه مرتبه عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ من محمد سامي ... وخطاب مؤرخ ١٩٦١/١٢/٤ مرسل من المدعى إلى محمد سامي ... يشير فيه إلى الخطاب المؤرخ ١٩٦١/١١/١ والذي أخطره فيه بفسخ عقد العمل وأنه لا يمانع في إنهاء النزاع بينهما وديا في اليوم المتفق عليه « وما استخلصه الحكم بعد ذلك من أنه « من هذين الخطابين الآخرين المؤرخين ١٩٥٧/١١/١ و ١٩٦١/١٢/٤ الموجهين من المدعى إلى محمد سامي ... بين بحالة ودون إسناد محمد سامي ... هو صاحب صيدلية ... بإقرار المدعى نفسه بأن أشارة الدعوى في الخطاب المذكور من الرأفة اتفاقا ه بونه ١٩٥٧ المحرر بين المدعى وبين المدعى عليه — المطعون عليه — للقيام بالصيدلية المذكورة قاطعة بعلمه بأن الصيدلية ملك لمحمد سامي وإن المدعى عليه حين تعاقد معه على العمل بها بعقد ١٩٥٧/٦/٥ كان يتعاقد لحساب صاحب الصيدلية باعتباره ... ابنه وابن أخيه وأن المدعى كان يعلم بذلك ... « ... استخلاص موضوع ... سائر ما يعتمد على الدليل الكتابي الذي له أصله الثابت في الأوراق ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما خلاص إليه الحكم من أن المطعون عليه لم يكن له صاحب العمل في صيدلية السادات بشر من المسئول عن حققة الطاعن فيما يختص بمتأخر الأجر وبدل الإنذار والتعويض عن الفصل التعسفي ولا مخالفة فيه للقانون ...

وحيث أن ... ما يثيره الطاعن بعد ذلك بخصوص ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه « لم يثبت من الأوراق أن المستأنف عليه كان قد فصل المستأنف من صيدليته ، بل الراجع لدى المحكمة أن المستأنف ترك العمل هناك من تلقاء نفسه الأمر الذي ينبني عليه انتفاء وقوع فصل أو تعسف من جانب المستأنف عليه يبرر مطالبته

على صاحب الشأن الالتجاء الى وزارة الداخلية اذا هو اراد الحصول على دليل لاثبات الجنسية، ولم يستلزم لاختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية او بتقديم طلب للحصول عليها ، وهى تقضى فى دعوى الجنسية على اساس ما يقدم لها من أدلة كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه احدى حالاتها التى نص عليها قانونا الجنسية ، ولا يوجد فى نصوص القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء الى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب الغاء قرار وزير الداخلية برفض اعطاء الشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الالغاء او بعد انقضائه .

٢ - القضاء هو المختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن احكام قانون الجنسية ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ احكاما مماثلة لنص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير بصدد هذا القانون الذى جاء خاليا من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه . يؤكد ذلك ان القانون ١١٢ لسنة ١٩٢٦ والقانون ٩ لسنة ١٩٤٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى دعاوى الجنسية حتى صدور القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث ، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة امام جهات قضائية أخرى واصبحت بمقتضى احكامه من اختصاص مجلس الدولة ، وتظل امام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا عملا بالمادة الثانية من قانون الاصدار .

المحكمة :

.. وحيث ان .. النص فى المادة ١٩ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية على أن « الاقرارات واعلانات الاختيار والاورلق والطلبات المنصوص عليها فى هذا القانون يجب ان توجه الى وزير الداخلية » والنص فى المادة ٢٠ على أن « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن

بالتعويض » هذا الذى يثيره الطاعن غير منتج ولا جدوى فيه لأن سبب طلبه التعويض عن الفصل التعسفى انما هو انتهاء عقد عمله الآخر فى نهاية سنة ١٩٦١ حين كان يعمل بصيدلية .. التى لم يختصم الطاعن صاحب العمل فيها والتى ثبت ان المطعون عليه غير مسئول عنها على ما سلف بيانه ..

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه بعد ان قطع بأن المطعون عليه هو صاحب صيدلية .. وان عمل الطاعن لديه قد انتهى فى ١٩٥٧/٦/٥ ، قضى بعدم قبول دعوى الطاعن ضده بمكافأة نهاية الخدمة مستندا فى ذلك الى أن المزمع بها قانونا هو مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقا لاحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . واذ كان عقد عمل الطاعن لدى المطعون عليه قد انتهى بقول الحكم المطعون فيه منذ ١٩٥٧/٦/٥ وبانتهائه تتحدد جميع آثاره ، وعلى الرغم من ذلك أخضعه الحكم المطعون فيه لاحكام قانون لا حق هو القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى لم يعمل به الا ابتداء من أول اغسطس ١٩٥٩ دون أن يعرض لاحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى انتهى العقد فى ظله فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

الطعن ٧١ لسنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين حسين صفوت الشركى نائب رئيس المحكمة وصبرى أحمد لرجات ومحمد ابو حمزة مندور وحسن ابر الفتوح الشربيني واحمد ضياء الدين حنى .

٧١

٢٠ مايو ١٩٧٠

(ا) جنسية : شهادة الجنسية الصادرة من وزير الداخلية . اثبات . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ١٩ و ٢٠ .
(ب) اختصاص : ولائى ، جنسية ، قانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

المبادئ القانونية :

١ - الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ليس من شأنها ان تكسبه الجنسية المصرية ، وانما هى دليل ليستلذه حجية قاطعة يجوز اثبات ما يخالفها بأي طريق ، وان المشرع انما قصد أن يفرض

شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية مالم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطلبها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب « يدل على أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، وإنما هي دليل ليست له حجية قاطعة يجوز اثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق التي يراها المحكمة المختصة بالفصل في النزاع ، وأن المشرع إنما قصد أن يفرض صاحب الشأن الالتجاء الى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لاثبات الجنسية ، ولم يستلزم اختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية أو بتقديم طلب للحصول عليها ، وهي تقضى في دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة ، كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التي نص عليها قانون الجنسية ولا يهجد في نصوص القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء الى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب الغاء قرار وزارة الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الالغاء أو بعد انقضائه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن القضاء هو المختص بالفصل في المنازعات الناشئة من أحكام قانون الجنسية ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ أحكاما مماثلة لنص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير بصدد القانون الذي جاء خاليا من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، ولا يقدح في ذلك أن لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب حذفت من مشروع هذا القانون المادة التي رأت لجنتا العدل والداخلية أن تنص فيها على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في دعاوى الاعتراف بالجنسية إكتفاء بها لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص

في هذا الشأن ، لأن هذا الحذف كان نتيجة للخلاف بين مشروع الحكومة والتعديل الذي أدخلته لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ حول الجهة المختصة بالفصل في مسائل الجنسية وكان من أسبابه - وعلى ما جاء بتقرير لجنة الشئون التشريعية - أن قانون مجلس الدولة في طريق التعديل لا مكان تمثيل النيابة العامة أمام محكمة القضاء الإداري وفي هذا الضمان كل الضمان « فلا يكون من شأن هذا الحذف إلغاء اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات في الجنسية بصفة أصلية أو بصفة تبعية كمسألة أولية في نزاع مطروح عليه . يؤكد ذلك أن القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون ٩ لسنة ١٩٤٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أي منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية وأن النص في المادة ٩٩ من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أن « على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية والا كان الحكم باطلا » يدل - بالاقتضاء - على أن المحاكم هي صاحبة الاختصاص في منازعات الجنسية وأن المشرع لم يشأ أن يعدل من هذا الاختصاص بعد صدور القانون بتنظيم مجلس الدولة حتى صدر القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ونص في المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية ، وهو نص مستحدث يعمل به وفقا للمادة ٩ من قانون الإصدار بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في ٢١ فبراير ١٩٥٩ ، ولا يسرى على الدعاوى التي كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت بمقتضى أحكامه من اختصاص مجلس الدولة وتظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا عملا بنص المادة الثانية من قانون الإصدار .

وإذا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليه أقام الدعوى بطلب ثبوت الجنسية المصرية له طبقا لنص المادتين الأولى والثانية من قانون الجنسية ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الخامسة من المادة الأولى من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٠ قضت بثبوت الجنسية

١٩٦٢ صدر قرار أن من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٦٢ بما له من سلطات الجمعية العمومية غير العادية لشركة النصر للغزل والنسيج (الأهرام) ومن سلطات جماعة الشركاء لشركة مصانع الغزال المصرى ، بحل الشركتين وتعيين السيد / أحمد . . مصفيا لهما وتفويض السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة في تحديد سلطات المصفى ، الأمر الذى يتضح منه بجلاء أن الشركتين قد ادمجتا لتشكيل شركة جديدة بالصافي من رؤوس الأموال لكل منهما بعد تصنيفتها .

ومن المتفق عليه كما أجمع الفقهاء في مصر وفي فرنسا على أن حل الشركة وتصنيفها ليس لهما تأثير على الشخصية المعنوية للشركة التى تظل قائمة الى أن تنتهى التصفية وتستمر أموال الشركة مملوكة لها الى أن تنتهى التصفية وأنه تطبيقا لما تقدم لا تجوز المقاصة بين دين مستحق للبنك المستأنف في ذمة الشركة المستأنف عليها الثانية مقابل دين على البنك مستحق للشركة المستأنف عليها الاولى وتكون محكمة أول درجة عندما قضت بالزام البنك المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليه الاول مبلغ ١١٢٨٣ ج و ٨٣٩م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات قد أصابت الحقيقة ويتعين تأييد حكمها في هذا الشأن .

لما كان ذلك وكانت المادة الرابعة من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ اعتبرت الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة على الاندماج خلفا عاما للشركات المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها فانه يترتب على الاندماج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تمتحى شخصية الشركة المندمجة وتؤول الى الشركة الدامجة وحدها جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالشركة الاولى بعد انقضائها. وإذا اجتمعت في شخص الشركة الجديدة صفتا الدائن والمدين بالنسبة الى دين البنك (الطاعن) فانه ينقضى بالتقدير الذى اتحدت فيه الذمة على ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٧٠ من القانون المدني . ولما كان الحكم المطعون قد خالف هذا

المصرية للمدعى ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى لا يكون قد اخطأ في القانون أو جاوز الاختصاص المتعلق بوظيفة المحكمة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

الطعن ١٦٧ سنة ٣٧ ق بالهيئة السابقة .

٧٢

٢١ مايو ١٩٧٠

شركات : اندماجها . خلف . التزام . انقضائه . اتحاد ذمة . مدنى م ٣٧٠ قرار جمهورى ٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

المبدأ القانونى :

تعتبر الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا عاما للشركات المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيا فيما لها وما عليها ، فانه يترتب على الاندماج أن تمتحى شخصية الشركة المندمجة وتؤول الى الشركة الدامجة وحدها جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالشركة الاولى بعد انقضائها .

المحكمة :

.. وحيث .. انه يبين من الرجوع الى القرار الجمهورى رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر في فبراير ١٩٦٢ انه نص على ضم الشركتين المطعون عليهما الاولى والثانية في شركة جديدة هى شركة الغزال المصرى ، ومؤدى ذلك هو اندماج شركة الغزال المصرى وشركة النصر للغزل والنسيج في شركة جديدة هى شركة الغزال المصرى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن انتهى في أسبابه الى اعتبار القرار الجمهورى سالف الذكر دامجا لشركتى النصر للغزل والنسيج وشركة الغزال المصرى في شركة جديدة هى شركة الغزال المصرى رفض الاعتداد بالمقاصة القانونية التى اعمل بنك بورسعيد اثرها بين حسابى هاتين الشركتين الدائن والمدين على قوله « ان الثابت في هذه الدعوى انه بعد انشاء شركة الغزال المصرى التى تضم النصر للغزل والنسيج والغزال المصرى بالقرار الجمهورى ٥٢٨ في ١٢ فبراير

النظر ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه في خصوص السبب الاول .

وحيث انه عن السبب الثاني فانه موجه الى ما قضى به الحكم المطعون فيه في دعوى الضمان ، ولما كانت المحكمة قد انتهت في السبب الاول الى نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الاصلية ، وكانت دعوى الضمان قد رفعت بطلب الحكم على الضامن بما عسى أن يحكم به على الطاعن في الدعوى الاصلية ، فمن ثم فلم يعد لدعوى الضمان محل .

الطعن ٧٦ سنة ٢٦ قرطاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدي والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد سيد احمد حماد وعلى عبد الرحمن .

٧٣

٢١ مايو ١٩٧٠

تسجيل : انضالية بين المشتريين . دعوى صحة تعاقد .
صورية مطلقة . بية .

المبدأ القانوني :

لا مجال لاعمال الاسبقية في تسجيل صحيفتي دعويي صحة التعاقد اذا كان احد العقدين صوريا صورية مطلقة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن عقد الطاعن صوري صورية مطلقة ، فانه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين استنادا الى اسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بصورية عقد الطاعن على قوله « ومن حيث انه عن العقد الصادر من المستأنف ضده الاول الى المستأنف ضده الثاني والمؤرخ ١٦/١١/١٩٦٣ فان احوال شهود المستأنفين وظروف الدعوى وملايساتها وقرائن الاحوال فيها قاطعة الدلالة في انه عقد صوري صورية مطلقة وليس له وجود حقيقي ، فقد شهد عمدة الناحية وشيخها انه حرر بعد اربعين يوما من وفاة المرحوم عوض الله احمد حسين بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣ ، فمباد ذلك انه وضع له تاريخ سابق على عقد

المستأنفين بيوم واحد بقصد اخفاء الحقائق الثابتة التي اوضحتها ظروف الجبال وهي ان المستأنف ضده الثاني اراد أن يقتضى من المشتريين المستأنفين أكثر من الثمن المقبوض فلما رفضوا ثارت ثائرتة وحرر عقد المستأنف ضده الثاني ، وهو ابن اخت زوجته ، التي تعمدت أن تشهد على العقد وان تمثل امام المحكمة لتؤدي شهادة مغرضة تدعيها للعقد الذي حرره زوجها الى ابن اختها ، وليس ادل على ذلك من أنها حين سئلت عن وضع اليد على الاطيان المبيعة قررت أن ابن اختها هو الواضع اليد ثم مالبثت أن اقرت بوضع يد المستأنفين وان الارض نزعت بعد ذلك من تحت يدهم ، وقد أجمع الشهود على أن البيع الحاصل للمستأنف ضده تم بعد نزاع ثار بين البائع والمستأنفين اشترك فيه عبد الجواد عامر شقيق المستأنف ضده الثاني وعلم به الخاص والعام فليس بمعقول أن هذا الاخير يدفع المبلغ الكبير المسمى في عقده وديون أن يستلم العين المبيعة اللهم الا اذا كان مسخرا من خالة زوجة البائع ، وهو ما تراه هذه المحكمة مطمئنة الى أن عقده ليس له وجود ظاهر ولم يدفع له ثمن أخذا بقرائن الاحوال في الدعوى من أن العقد حرر كيدا للمستأنفين ولصالح من تربطه وشائج القربى بالبائع وزوجته وصدر لصالح شخص لم يكن في حالة يسر تمكنه من اداء هذا الثمن ، ولم يتسلم المبيع عقب التعاقد ، ولا يغير من هذا النظر ماقرره شهوده الذين لا تطمئن المحكمة الى اقوالهم جملة وتفصيلا ، ذلك أن كاتب العقد امير سخر للكتابة والثانية زوجة البائع التي وقعت كشاهدة على خلاف ما جرى عليه سلوك اهل الريف ، والآخر وهو قطب محمد عبد الله فليس له توقيع على العقد وقد قرر في شأن ذلك انه حضر مجلس العقد ولم يوقع لعدم وجود ختمه معه رغم أن ذلك لم يكن ليمنعه من التوقيع بالبصمة .

ثم ذكر الحكم « انه بعد ان تم التصرف بالصوري أسرع المتعاقدان الى رفع الدعوى وليس ثمة نزاع بينهما وتحديث جلسة سابقة على الجلسة المحددة لدعوى المستأنفين بيومين مع انها قدمت وأعلنت في تاريخ لاحق عليها ولما لم المستأنفون بها تدخلوا خصيا ثالثا في الدعوى

فان الحكم لم يكن في حاجة الى الرد على اسباب الحكم الابتدائي ، ويكون النعى على غير أساس . .

وحيث . . انه لما كانت الصورية نوعا من الغش وكان الحكم قد انتهى بالاسباب السائغة التي ذكرها الى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٥٢ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٧٤

٢٦ مايو ١٩٧٠

(ا) حكم : تدليل ، عيب . دعوى ، مذكرة ، تقديمها .
مرافعات سابق م ٣٤٠ .

(ب) استئناف : دفع باعتباره كان لم يكن . حكم ،
عجبة .

(د) نقض : طعن ، اسباب . إعلان في النيابة ،
مرافعات سابق م ١٠٥ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت مذكرة الطاعن (المستأنف عليه) المقدمة الى محكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم ، والتي أبدى فيها لأول مرة الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، ما كان مصرحا له بتقديمها ، فان محكمة الاستئناف تكون في مطلق حقها المخول لها عملا بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق ، عندما التفتت عن تلك المذكرة ، وحينما اعتبرت الدفع الذي تضمنته غير قائم أمامها وغير مطروح عليها ، ويكون لامحل لنسبة القصور في التسبب للحكم ، لعدم الرد على هذا الدفع .

٢ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد اورد في اسبابه المكملة للمنطوق ان الاستئناف مقبول من الناحية الشكلية ، فان محكمة الاستئناف تكون قد استنفدت ولايتها للفصل في شكل الاستئناف ، بحيث لا تملك النظر في الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن الذي اتاره الطاعن (المستأنف عليه) بعد ذلك اثناء اجراء التحقيق .

فلجأ البائع الى الطعن بالتزوير في التصرف الصادر الى المستأنفين بينما وقف الى جانب المستأنف ضده الثاني يشد أزره « ويبين من هذا الذي ذكره الحكم ان القرائن التي ساقها ليست قاصرة على تلك التي أسند الطاعن الفساد اليها ، وانما اعتمد معها على قرائن أخرى سكت الطاعن عن تعيينها .

واذ كان ذلك وكانت تلك القرائن يكمل بعضها بعضا وتصلح في مجموعها لاثبات الصورية وكان ما عابه الطاعن على بعضها في غير محله لان تهديد البائع للمتدخلين بالتصرف مرة أخرى في العقار اذا هم لم يدفعوا له أكثر من الثمن المسمى في العقد له دلالة السائفة فيها استخلصه الحكم من صورية عقد الطاعن ، ولا ينال من ذلك ماقرره شهود المتدخلين من أنهم لم يعرفوا مضمون ذلك العقد ذلك ان عدم علمهم لا ينال من دلالة التهديد باعادة البيع ، ولان الشهود قد اجمعوا على أن الارض المبيعة كانت في حيازة المتدخلين الى أن حدث شجار حول وضع البد انتهى برقع يدهم عنها ولان درجة قرابة البائع للمتدخلين وقد ثبت الخلاف بينه وبينهم لا تحول دون التصرف الصوري لقريب آخر ، ولان الطاعن لم يقدم ما يدل على يساره .

واذ كان ذلك وكان ما أسنده الحكم للشهود مطابقا لاقوالهم في التحقيق - الذي أجرته محكمة أول درجة على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لذلك التحقيق - والمقدمة من الطاعن - وكان ما استخلصه الحكم من هذه الاقوال سائعا ومؤديا الى ما انتهى اليه ، فان النعى في جملته يكون على غير أساس . .

وحيث . . أنه لا مجال لاعمال الاسبقية في تسجيل صحيفتي دعوى صحة التعاقد اذا كان احد العقدين سوريا صورية مطلقة ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى باسباب سائفة - على ما ورد في الرد على السبب الاول - الى أن عقد الطاعن صوري صورية مطلقة ، فانه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين استنادا الى اسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن . واذا كان ذلك

العنصر الواقعي قبل اصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلا ، أما وهذا لم يحصل فلا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ويكون النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس ..

وحيث .. انه لما كان الطاعن لم يقدم الدليل على أن ملف القضية كان قد أرسل إلى أحد أعضاء الهيئة عقب حجز الدعوى للحكم مباشرة وقبل انتهاء المواعيد المحددة لتبادل المذكرات والمستندات أو أنه قدم طلبا لاعادة الملف حتى تتاح له فرصة الاطلاع عليه ، وكانت اعادة الدعوى الى المرافعة من اطلاقات قاضي الموضوع ، فلا على المحكمة ان هي لم تستجيب الى ذلك الطلب الاخير وردت عليه بانتفاء الجدية فيه ، ما دامت قد استكملت دفاع الخصوم ومنحتهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات ، ويكون النعي عليها بأنها أخلت بحق الدفاع بهذا السبب على غير أساس ..

وحيث .. انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة استنادا الى قوله .. « ان المحكمة قد قضت في حكمها بالاحالة على التحقيق بجواز الاثبات بالبينة اذ اعتبرت ما ارتكب هو تزوير وليس خيانة امانة ، وذلك لان خيانة الامانة لا تكون الا عند ما تسلم الورقة الموقعة على بياض وليس بها شيء من الكتابة ، انما اذا كان مدونا بها بعض الكلمات تبين نوع الكتابة التي أعد لها السند ثم شطب بعض الكلمات وأضيفت كلمات أخرى لم يعد السند لاثباتها فان ذلك يعد تزويرا في المحرر يجوز فيه الاثبات بالبينة » .. فان مفاد هذا من الحكم انه انتهى في فهم الواقع في الدعوى الى أن أصل الورقة المحرر عليها سند المديونية كان نموذجا مطبوعا ومعدا لاثبات سداد عملاء الشركة للمبالغ المستحقة في ذمتهم وموقعا عليه من المطعون عليه لتسليمه للعميل الذي يقوم بالسداد للطاعن الذي يعمل بالشركة ، وأنه قد شطب من هذا النموذج العبارة المطبوعة الدالة على رقم الفاتورة وأثبت بدلا منها أن المبلغ سلفا للشركة وأضيفت الى النموذج عبارة أن المبلغ مستحق للسداد وقت الطلب ..

٣ - متى كان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - لعدم اعلان صحيفة الاستئناف اعلانا صحيحا خلال ثلاثين يوما يقوم على عنصر واقعي فقد كان يجب اثارته لدى محكمة الاستئناف فلا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن مجامع الطاعن - المستأنف عليه - حضر بجلستين متعاقبتين ولم يبد دفاعا رغم تكليفه بذلك ، ثم ظلت الدعوى مرددة حتى جلسة ١٥ من يناير ١٩٦٤ حين حجزتها المحكمة لاصدار الحكم فيها وجاء قرارها خلوا من التصريح بتقديم مذكرات ، وكان الثابت ان مذكرة الطاعن المقدمة في فترة حجز الدعوى للحكم والتي ابدى فيها لأول مرة الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ما كان مصرحا له بتقديمها ، فان محكمة الاستئناف تكون في مطلق حقها المخول لها عملا بالمادة ٣٤٠ من قانون المرافعات السابق عندما التفتت عن تلك المذكرة وحينما اعتبرت الدفع الذي تضمنته غير قائم امامها وغير مطروح عليها ، ويكون لا محل لنسبة القصور في التسبب للحكم الصادر في ٢٩ من يناير ١٩٦٤ لعدم الرد على هذا الدفع . لما كان ذلك وكان الحكم المشار اليه قد أورد في أسبابه المكملة للمنطوق ان الاستئناف مقبول من الناحية الشكلية فان محكمة الاستئناف تكون قد استنفذت ولايتها في الفصل في شكل الاستئناف بحيث لا تملك النظر في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن الذي اثاره الطاعن من جديد أثناء اجراء التحقيق لتعلق هذا الدفع بشكل الاستئناف الذي سبق أن فصلت فيه المحكمة ، ولأن حجية الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم المذكور تحول دون جواز التمسك أمام ذات المحكمة التي أصدرته بدفع خاص بشكل الاستئناف ، لما كان مانقدا وكان غير مقبول اثاره هذا الدفع لدى هذه المحكمة لانه يقوم على عنصر واقعي هو تقدير كفاية التحريات التي تسبق تسليم الاعلان للنيابة مما يرجع فيه لظروف كل مسألة على حدة ، وقد كان يجب اثارته لدى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا

خالية من الكتابة وأن يكتب صلب السند جميعه بخط المدين ، كما أنه وهو الذي يداين المستأنف بمبلغ ٦٣٠٠ جنيها عند ما سئل في محضر تحقيق البوليس في الشكوى رقم ٣٤٢٨ لسنة ١٩٦١ اذ ارى عابدين عن سبب عدم رفعه دعوى بعد خروجه من العمل مباشرة قرر أن السبب عدم وجود الرسوم معه وأنه بحث عن ممول يقوم بدفعها ولما وجده اقام الدعوى ، كما أنه قرر في ذات الشكوى أنه بعد أن قبض مبلغ أربعين جنيها من المستأنف قيمة أجره المحكوم له به في قضية وقت تنفيذ قرار النصل لم يرقم الدعوى ، لأنه كان محتاجا لهذا المبلغ ليقوم بالصرف منه على نفسه حتى يقبض احدى من عمله الجديد ، فخص هذا حاله لاعتق أن يقرض الغير مبلغ ٦٣٠٠ جنيها لأنه لو كان معه هذا المبلغ لما اقترضه جميعه ولابقى معه جزءا منه لينفق على نفسه .. »

ولما كان ما ساقه الحكم في هذا الخصوص بشبه في دليل سائق الى أن سند الديونية مزور على المطعون عليه ويقطع باطراح الحكم للمستندات التي قدمها الطاعن لاثبات يساره ، وكانت هذه الأسباب المشار اليها كافية لحمله ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتعقب الخصوم في جميع اوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالا ما دام أن حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله ، وكان باقى ما جاء بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فان تعيب الحكم بالتصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٤٨٤ لسنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول ومحمد ثور الدين عويس واحد حسين هيكل ومحمد اسعد محمود .

٧٥

٢٦ مايو ١٩٧٠

- (١) نقض : طعن ، ميعاده ، ق ٤٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
مرافعات سابق م ٣٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .
(ب) بيع : بالغ ، التزاماته ، طرح نهر ، تعويض .
(د) صلح : ماهيته ، تجزئته ، متى م ٥٤٩ .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ينص

ولما كان التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة على النحو السالف بيانه هو والاضافة يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، فلا على المحكمة ان هي قضت باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة .
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و اقام قضاءه برد وبطلان السند على ما أسفر عنه التحقيق الذي أمر به ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس ..

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه بعد أن بين المستندات التي قدمها الطاعن لاثبات ملائته دلل على تزوير السند موضوع الدعوى بقوله « .. أنه بالنسبة لموضوع التزوير فان المحكمة تأخذ بأقوال شهود الاثبات وقد شهد الأولان بضيق يد المستأنف ضده - الطاعن - وعدم قدرته على مداينة المستأنف بمبلغ ٦٣٠٠ جنيها وأن محاميه طلب مبلغ ٢٠٠ جنيها نظير تسليم السند ، كما شهد الأخير أن بان المستأنف - المطعون عليه - كان يسلم المستأنف ضده بونات موقعا منه عليها على بياض وهي من نفس نوع البون الذي كتب عليه سند الديونية .. كما أن ظروف الحال تقطع بتزوير السند لأن المستأنف ضده كان يعمل كاتباً عند المستأنف بأجر قدره ١٢ جنيها شهريا أي مبلغ ١٤٤ جنيها في السنة مع أن فوائد المبلغ المقرض للمستأنف بواقع ٥٪ سنويا يزيد على ٣٠٠ جنيها وهو ما يزيد على ضعف أجره في السنة ، فضلا عن أنه عندما فصله المستأنف في أول عمله لم يذكر للاستاذ المحامي أنه يداين المستأنف في هذا المبلغ الكبير كما لم يطالب به المستأنف أو يذكره بوجوده ، كما أنه لو صح ما يدعيه من دفعه مبلغ ٦٣٠٠ جنيها للمستأنف كسلفة لطلب من المستأنف أن يكتب السند بخطه جميعه وهو الملم بالقراءة والكتابة لا أن يكتبه على ورقة صغيرة عبارة عن بون من بونات الشركة المعدة لسداد الديون التي للشركة ويكتب جميع البيانات بخطه عدا التوقيع ويضطر حتى يعطيه شكل سند الديونية ان يشطب بعض العبارات المطبوعة .. وكان من حقه أن يطلب تحرير السند على ورقة

في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦ وطعن الطاعنة فيه بطريق النقض في أول مارس ١٩٦٦ فان الطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني ، ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد على غير أساس .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث . . انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه انه قرر ان عقد البيع الصادر من الطاعنة للمطعون ضده في ٨/٤/١٩٥٠ وأن تضمن شرطاً صريحاً يقضي بفسخ ذلك العقد اذا تأخر المطعون ضده في سداد الأقساط المؤجلة من الثمن عن مواعيد استحقاقها ، ولئن تأخر المطعون ضده فعلاً عن سداد هذه الأقساط ، الا أن الطاعنة قد تنازلت عن ذلك الشرط وأقالت نفسها من العقد الذي أصدرته لنصري كامل روغانيل واعتبرته معدوم الأثر وسلمت بحق المطعون ضده في صرف التعويض عن أكل النهر من مؤسسة طرح النهر وأكله .

واستدل الحكم على ذلك بما تضمنه الإنذار الذي وجهته الطاعنة للمطعون ضده في ٢٣ أغسطس ١٩٥٨ بسداد المتأخر عليه من الأقساط الوارد ذكرها في ذلك العقد ، وبأن الطاعنة بعد ان أقامت على المطعون ضده الدعوى ١٧٤/٦٠ مدني بنى مزار بطلب طرده من ١٢٩ ف و ٣ ط و ٩ س من الأرض المبيعة بالعقد المذكور أعمالاً للشرط الصريح الفاسخ فيه ، عادت وتركت تلك الدعوى للشطب ، وبأنها وجهت خطاباً لمؤسسة طرح النهر وأكله في ٢٩ مايو ١٩٦٢ وافقت فيه على صرف التعويض المستحق عن أكل النهر موضوع العقد المتقدم الذكر الى المطعون ضده واشترطت أن تحتجز لها من ذلك التعويض مبلغ ٣٥٤٧ ج و ٨٧٠ مليماً باعتبارها كل مطلوبها الباقي قبل المطعون ضده من الثمن المنصوص عليه في العقد المشار اليه ، ووجهت خطاباً للمطعون ضده في أول يناير سنة ١٩٦٣ تستحثه فيه على سداد ١٥٪ من المتأخر عليه من ثمن البيع حتى تتاح له فرصة الافادة من التيسير الذي تقدمه لعملائها ، وأقرت صراحة في المذكرة التي قدمتها لمحكمة أول درجة

في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره كأصل عام ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦ وطعن فيه الطاعنة بطريق النقض في ١ مارس ١٩٦٦ ، فان الطعن يكون قد رفع في الميعاد القانوني .

٢ - لايجدى ادعاء الطاعنة (الشركة البائعة) بأن عقد البيع (ومخله أرض أكل النهر) قد انفسخ لاستحالة تنفيذه بصدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله ، لأنه وان كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض أكلها النهر ، وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض ، الا أن ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض .

٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن المحرر قد أعوزته المقومات التي تجعل منه صلاحاً في مفهوم المادة ٥٤٩ من القانون المدني التي تقضي بأن يكون الاتفاق على الصلح بين الطرفين متضمناً نزول كل منهما على وجه التقابل عن بعض حقوقه حسبما للزاع القائم بشأنها بينهما ، فانه لايجدى الطاعنة ازاء ذلك التحدي بحكم المادة ١/٥٥٧ من القانون المدني التي تقضي بعدم تجزئة الصلح .

المحكمة :

. . وحيث ان الدفع المبدى من المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد مردود ، ذلك أنه لما كان القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ يقضى في مادته الأولى بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً ، ويقضى في مادته الثالثة بأن يعمل بالمادة السابقة من تاريخ نشر القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ في ٢٢/٧/١٩٦٥ ، وكانت المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت بدء ميعاد الطعن

ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسهيب على غير أساس ..

وحيث .. انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في شأن عقد الصلح السابق الإشارة إليه « ان هذا العقد الذي أسبغت عليه المستأنفة — الطاعنة — وصفاً عقد الصلح ليس في حقيقته كذلك ، وليس أدل على ذلك من تلك المقدمة التي قدمته بها محاولة منها ان تضي عليه تضمينه تسوية موقف قانوني مختلف عليه بين طرفيه ، بينما هو عقد من جانب واحد فرضته المستأنفة — الطاعنة — على المستأنف عليه — المطعون عليه — واضطرته للتوقيع عليه تحت تأثير ظروفه المالية السيئة التي كانت تعلمها بقصد الحصول على غرض غير مشروع وهو اقتضاؤها منه مبلغ ٥٠٠٠ جنيه دون وجه حق » ، وكان ذلك من الحكم يعنى ان المحرر المذكور قد أعوزته المقومات التي تجعل منه صلحا في مفهوم المادة ٥٤٩ من القانون المدني ، التي تقضى بأن يكون الاتفاق على الصلح بين الطرفين متضمنا نزول كل منهما على وجه التقابل عن بعض حقوقه حسما للنزاع القائم بينهما ، فانه لا يجدي الطاعنة ازاء ذلك التحدى بحكم المادة ١/٥٥٧ من القانون المدني التي تقضى بعدم تجزئة الصلح ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص على غير اساس .. والثابت ان الخطاب المؤرخ ٢٩ مايو ١٩٦٢ الذي أرسلته الشركة الطاعنة الى مؤسسة طرح النهر كان قد تمسك المطعون ضده بدلالته فيما اثر حول فسخ عقد ٨ من أبريل ١٩٥٠ ، وعرضت له الطاعنة في صحيفة استئنافها في مقام نفى هذه الدلالة بما يجعل أمره معروضا على المحكمة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال ، لأنه عول على ذلك الخطاب فيما انتهى اليه من أن الطاعنة تنازلت بموجبه عن حقها في فسخ ذلك العقد يكون في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٢٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

بجلسة ١٩٦٣/١٢/١٨ بتنازلها عن اعمال الشرط الصريح الفاسخ في عقد البيع المتقدم الذكر .

لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما تمسكت به الطاعنة من نفى استغلالها للضائقة المالية التي كانت تحيط بالمطعون ضده للتوقيع على عقد الصلح المحرر في ١٩٦٣/٣/١٨ وحصل مما ورد في المذكرة المقدمة منها لحكمة أول درجة في ١٨ ديسمبر ١٩٦٣ والسالف الإشارة اليها ان توقيعها على عقد الصلح كان استجابة منها للخطاب الذي وجهه المطعون ضده اليها في ١٥/٣/١٩٦٣ قبل ذلك الصلح يستعجلها فيه الموافقة على ما طلبته مؤسسة طرح النهر واكله بشأن التوقيع على العقد الناقل للملكية الأرض موضوع عقد ٨/٤/١٩٥٠ اليها تمهيدا لصرف التعويض المستحق عن اكل النهر الذي تضمنه ذلك العقد ، ويطلعها بموجب هذا الخطاب على ما يتهده من انهيار مالي ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من ذلك ومما أثبتته الحكم الابتدائي — على النحو السالف بيانه — من تنازل الطاعنة عن الشرط الصريح الفاسخ أنه لم يكن للطاعنة حق في الحصول على مبلغ ٥٠٠٠ ج من قيمة التعويض الذي يستحق للمطعون ضده ، لان توقيع هذا الاخير قد تم بطريق الاكراه باستغلال الطاعنة للضائقة المالية التي ألمت به ، وكان لا يجدي الطاعنة ماثيره من ان عقد ٨ ابريل ١٩٥٠ قد انفسخ لاستحالة تنفيذه لصدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر واكله ، لأنه وان كان هذا القانون قد منع تسليم أرض من طرح النهر لأصحاب أرض اكلها النهر وقصر التعويض عنها على ما يعادل قيمة الأرض ، الا ان ذلك ليس من شأنه أن يحرم المشتري من حقه في الحصول على مقابل عن هذه الأرض . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠٠ ج تأسيسا على أنها حصلت على هذا المبلغ بطريق الاكراه وبغير وجه حق ، يكون قد أصاب صحيح القانون استنادا الى أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، ويحمل الرد على وجوه الدفاع التي تمسكت بها الطاعنة والسالف الإشارة اليها ،

٧٦

٢٦ مايو ١٩٧٠

- (١) محكمة موضوع : خير ، تقدير عمله . نقض .
 طعن . اسباب ، خبرة .
 (ب) عقد : فسخه . حكم ، تدليل ، حيب ، نفاع ،
 اخلا بحقه . التزام .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير محكمة الموضوع لعمل الخبير هو
 مما يدخل في سلطتها الموضوعية ، ولها باعتبارها
 الخبير الأعلى أن تقدر رأي الخبير ولو في مسألة
 فنية دون حاجة الى الاستعانة برأي خبير آخر ،
 ودون أن يعد ذلك منها اخلاا بحق الدفاع .

٢ - اذا كان الحكم قد اقام قضاءه بفسخ
 عقد الايجار على اساس الشرط الفاسخ الضمني ،
 وكان الفسخ المبنى على هذا الشرط من لسانه
 - أن يخول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ
 بالوفاء بالدين ولو بعد انقضاء الاجل المحدد في
 العقد ، بل بعد رفع الدعوى بطلب الفسخ ،
 والى ما قبل صدور الحكم النهائي فيها ، ولما
 كان الطاعن قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به ابتدائيا
 امام محكمة الاستئناف ، وهو ما يقوم مانعا من
 اجابة طلب الفسخ ، ما لم يتبين لمحكمة الموضوع
 ان هذا الوفاء المتأخر مما يضار به الدائن ، وكان
 الحكم المطعون فيه - الذي ايد الحكم الابتدائي
 بفسخ العقد - لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم
 اعتبار وفاء الطاعن بالمتبقي من مبلغ الايجار
 المحكوم به ابتدائيا مانعا من الفسخ ، وكان ما قرره
 من اسناد المطالبة والإعانات الى الطاعن لا يعد
 بيانا للضرر في هذا الخصوص ، فان الحكم يكون
 مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في
 الاستدلال ، بما يستوجب نقضه فيما قضى به من
 فسخ العقد .

الحكمة :

.. وحيث .. انه يبين من الحكم الذي
 أصدرته محكمة أول درجة في ٥ من نوفمبر ١٩٦٣
 برد وبطلان الاتصال المؤرخ ١٧ من سبتمبر
 ١٩٦٢ انه بعد أن استعرض الاسس التي قام
 عليها كل من تقدير قسم أبحاث التزييف والتزوير
 والتقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، وأثبت

مقارنة المحكمة للأدلة التي تضمنها كل منها ،
 انتهى الى ترجيح أول هذين التقريرين على
 الثاني ، بناء على ما قام لدى المحكمة من أن
 الخبير الاستشاري لم يستطع أن يوجه الى تقرير
 قسم أبحاث التزييف والتزوير أي مطعن جدي
 ينال من سلامته ، وعلى ما استبان لها من
 مشاهدتها للتوقيع المطعون فيه بالتزوير وتوقيعات
 المضاهاة والصور الفوتوغرافية الكبيرة لهذه
 التوقيعات من وجود خلافا ظاهري وجوهري بين
 كثير من حروف التوقيع المطعون فيه ونظائرها
 في حروف توقيعات المضاهاة في القاعدة الخطية
 وطريقة تكوين هذه الحروف وطابع اليد الكامن
 فيها .

واذ أيدتها محكمة الاستئناف في ذلك ، واجابت
 على طلب الطاعن ندب خبير مرجح بين التقريرين
 بأنها لا ترى فيما أخذت به محكمة أول درجة من
 الأخذ بتقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير
 دون تقرير الخبير الاستشاري ما يخرج عن
 سلطتها في التقدير وأنه لا جناح عليها ان هي
 كونت عقيدتها بشأن الخلافا بين هذين التقريرين
 مما تبينته من أوراق الدعوى ، وكان تقدير
 محكمة الموضوع لعمل الخبير هو - وعلى
 ما جرى قضاء هذه المحكمة - مما يدخل في
 سلطتها الموضوعية وأن لها باعتبارها الخبير
 الأعلى أن تقدر رأي الخبير ولو في مسألة فنية
 دون حاجة الى الاستعانة برأي خبير آخر ،
 ما دامت هي لم تر لزوما لاتخاذ هذا الاجراء
 دون أن يعد ذلك منها اخلاا بحق الدفاع .

لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن
 التفات المحكمة عن القرائن التي ساقها لتبرير
 طلبه ندب خبير مرجح بين التقريرين المقدمين
 لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة
 المحكمة الموضوعية مما لا يصح اثارته امام محكمة
 النقض ، فان النعي على الحكم بالاخلاق بحق
 الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير
 اساس .

وحيث .. انه يبين من تدوينات الحكم الابتدائي
 الذي أيدته المحكمة المطعون فيه وأحال الى أسبابه
 انه اقام قضاءه بفسخ عقد الايجار موضوع
 النزاع على اساس الشرط الفاسخ الضمني ،

له ، واذ كان من بين هذه الموانع العجز الجنسي وهو استحالة القيام بالجماع على الوجه العادي ، ومن امثلته العنة وهي ارتداء عضو التناسل لدى الرجل بحيث يعجز عن الوصول الى الفشاء وهي على نوعين ، عضوية وتسمى العنة الثانوية وهي ضعف في الأعضاء التناسلية نتيجة مرض أو تشويه أو اختلال في الغدد ، ونفسية وتسمى العنة الابتدائية وفيها يكون عضو التناسل غير مصاب بعاهة ولكن يكون الرجل غير قادر على الجماع لأسباب نفسية مبعثها الخوف أو الرهبة أو الوسواس الداخلية وانعدام العاطفة أو الشعور بالكراهية وما الى ذلك .

ويشترط حتى يبطل الزواج بالعجز الجنسي أن يكون سابقا على الزواج ولا يرجى شفاؤه وتلك مسألة يقدرها القاضي بعد أخذ رأى أهل الخبرة والاسترشاد بمختلف الظروف ، وأن يكون بحسبها يتحقق من جرائه ضرر للطرف الآخر لا يطيقه ويقدر القاضي مدى جسامته ، وتثبت العنة العضوية بالفحص الطبى باعتبارها مرضا عضويا يمكن الجزم بوجوده ، أما العنة النفسية فيستنتج وجودها أو عدم وجودها عن طريق القرائن وما يطمئن اليه من ظروف الحال كما اذا بقيت الزوجة بكرا « وأنه » وإن قطع الطبيب الشرعى بأن المستأنف عليه خال من أسباب العنة العضوية ، إلا أنه لم يجزم بها اذا كان مصابا بعنة نفسية أم لا ، ذاكرا أنه لا يستطيع الجزم بذلك من مجرد الفحص الاكلينيكي مقتضاها الى أن هذا النوع من العنة يزول بزوال بواعثه .

واذ كان المستأنف عليه قد سلم عند مناقشته بجلسة ١١/١٢/١٩٦٥ أمام محكمة أول درجة بأنه لم يدخل بالمستأنف عليها إذ أصيب عقب الزواج بانفلونزا وبعد ثلاثة أيام انتضب ولما هم بالدخول بها صرخت ثم حاول ذلك مرة ثانية فصرخت أيضا ثم عرض نفسه على طبيب ثم طبيب آخر وكانت المستأنفة تتردد عليه مرة كل أسبوع الى أن امتنعت بعد ثلاثة أشهر ، وقال عند مناقشته أمام هذه المحكمة بجلسة ٦ مارس ١٩٦٧ أنه لما هم بالاقتراب منها صرخت فتركها حتى تهدأ ثم حاول مرة أخرى بينما كان مصابا بيزكام فاستمهلته يومين فتركها ولما جاء أهلها وسألوه عما تم إيلعهم بأنها تصرخ كلما اقترب

ولما كان الفسخ المبني على هذا الشرط من شأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يخول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين ولو بعد انتضاء الاجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بطلب الفسخ والى ما قبل صدور الحكم النهائي فيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قام بالوفاء بالمبلغ المحكوم به ابتدائيا أمام محكمة الاستئناف في جلسة ٢١ من ديسمبر ١٩٦٥ وهو ما يقوم مانعا من اجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع أن هذا الوفاء المتأخر مما يضر به الدائن .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتبار وفاء الطاعن بالمبقي من مبلغ الايجار المحكوم به ابتدائيا مانعا من الفسخ ، وكان ما قرره من اسناد الماطلة والاعينات الى الطاعن لا يعد بيانا للضرر في هذا الخصوص ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه فيما قضى به من فسخ العقد موضوع النزاع .

الطعن ١٣٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٧٧

٢٧ مايو ١٩٧٠

أحوال شخصية : المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين . بطلان الزواج للعنة .

المبدأ القانوني :

عنة الرجل السابق على الزواج مانع من موانع انعقاده في شريعة الأقباط الأرثوذكس بحكم الحق الطبيعي نفسه ، وهو مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الطرف الآخر .

المحكمة :

وحيث .. أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أسس قضاءه ببطلان عقد الزواج على ماقرره من أنه « يشترط لكي ينعقد الزواج صحيحا الا يكون هناك مانع من الموانع المبطله

تكفى لحمله ، فانه بذلك يكون قد رد ضمنا على أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن ولو لم يناقشها ويقضى برفضها صراحة ، ولا تثريب على محكمة الموضوع ، اذ هي لم تجب النيابة الى طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات عناصر العنة ، اذ هي رأت أن الأدلة القائمة في الدعوى كافية لاقتناعها بوجود العنة السابقة على الزواج وتكون قد رفضت طلب النيابة ضمنا ، ومن ثم فالنعي على حكمها بالقصور والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس ..

وحيث ان .. عنة الرجل السابقة على الزواج مانع من موانع انعقاده في شريعة الاقباط الارثوذكس بحكم الحق الطبيعي نفسه وهو مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الطرف الآخر ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على بطلان عقد الزواج رغم اقامة المطعون عليها ضد الطاعن دعوى النفقة رقم ٧٥٤ سنة ١٩٦٥ احوال شخصية مصر القديمة ، لانه لا يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن ٢٨ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صنوت السركي نائب رئيس المحكمة وصبري احمد لمحات ومحمد ابو حمزة مندور وحسن ابو الفتوح الشربيني واحمد ضياء الدين حنفي .

٧٨

٢٨ مايو ١٩٧٠

هقد : باطل . ولاية على المال . اهلية . غفلة . مدني م ١١٥ . سغه .

المبدأ القانوني :

التصرف الصادر من ذي الغفلة أو من السفه قبل تسجيل قرار الحجر ، لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال ، الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، ويقصد بالاستغلال أن يعلم الغير بسفه شخص أو بغفلة فيستغل هذه الحالة ويستصدر منسه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، اما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفه أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد الى التصرف في أمواله الى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

منها ، وطلبوا منه أن يعرض نفسه على طبيب فاستجاب لطبيهم وتبين أن لديه صديدا عولج منه خلال شهرين حاول بعدها أن يقترب منها فرفضت ثم أخذها أهلها ، ونكر أن المستأنفة مازالت بكرًا بالنسبة له اذ لم يقترب منها لامتناعها ، وكان هذا الذي قرره يؤكد أنه كان عاجزا عن الاتصال بزوجه منذ زواجه بها وان مقررته الزوجة من أنها اكتشفت عجزه الجنسي منذ الليلة الأولى كان صحيحا ومتفقا مع الحقيقة والواقع ، ومن ثم فلا نزاع في أن عجزه الجنسي كان سابقا على الزواج وقائما وقت العقد ، كما وأنه عجز لا يرجى شفاؤه ، اذ رغم علاج المستأنف عليه وبقاء المستأنفة بمنزل الزوجية من ١٩٦٤/١١/٢٢ حتى غادرته في ١٩٦٥/٥/١ كما قررت ، او في ١٩٦٥/٦/١ حسب ماجاء بصورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٤ سنة ١٩٦٥ احوال شخصية مصر القديمة واستئنافه رقم ١٣٠ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة المتقدمين من المستأنف عليه والذي يحاج بها جاء فيها ، لم يتمكن من الاتصال بها الاتصال الجنسي الطبيعي وظلت بكرًا ، واذا كان مما لاشك فيه أن عجزه الجنسي أو عدم استطاعته الاتصال بالمستأنف عليها يترتب عليه ضرر لهذه الأخيرة تعجز عن أن تطيقه ، ومن ثم يتبين أن الشروط التي تتطلبها المادة ٢٦ من مجموعة سنة ١٩٥٥ قد توافرت في هذه الدعوى .

ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى ومن اقوال الطرفين أن الطاعن مصاب بعجز جنسي سابق على الزواج ولا يرجى شفاؤه ، ورتب على ذلك بطلان عقد الزواج وفقا لأحكام شريعة الأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس ، وهو استخلاص موضوعي سائغ يؤدي الى ما انتهى اليه ومما يستقل به قاضي الدعوى ولا تجوز المجادلة فيه أمام هذه المحكمة ..

وحيث .. انه يبين مما أورده الحكم المطعون فيه .. أنه فرق بين العنة العضوية والعنة النفسية ، واعتبر أن الطاعن مصاب بهذا النوع الاخير ومن قبل الزواج استنادا الى الاسباب السائغة التي قررها ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على اسباب

الحكمة :

.. وحيث ان التصرف الصادر من ذى الغفلة أو من السفية قبل تسجيل قرار الحجر لا يكون — على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني — باطلا أو قابلا للإبطال الا اذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ، ويقصد بالاستغلال أن يعلم الغير بسفه شخص أو بغفلته فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، أما التواطؤ فيكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة الحجر عليه فيعتمد الى التصرف في أمواله الى من يتواطأ معه على ذلك يقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

ولما كان العقدان المطعون عليهما بالبطلان قد صدرأ من مورث الطاعنين في ١٩٥١/١٢/٢٨ و ١٩٥٢/٣/٥ ، وكان ماشهد به شهود الطاعنين من أن المورث كان في تاريخ التعاقد ذا غفلة وسفه ومن السهل التأثير عليه وان احمد . . ويسى . . قد استحوزا عليه واستوقعاه على عقود وسندات واحتجزاه بمنزل شاروت . . بناحية . . وأنهما كانا من الفاقة بحيث يعجزان عن سداد الثمن . ينفية احكام الطاعن الاول عن الإبلاغ عن واقعة احتجازه . وما شهد به الشاهد الاول من شهود الطاعنين والذي يعمل وكيلا لأولهم من أنه لم ير المورث بمنزل شاروت . . أو حتى ببلدته وما جاء بالحكم الصادر في دعوى النفقة ٦٥٩ سنة ١٩٥٢ أحوال نفس مغاغة المرفوعة من زوجة المطعون عليه الاول ضده من أنه قد ثبت من التحري الذي أقر شاهدهم الثاني باجرائه أن المطعون عليه الاول يملك ٧ أفدنة كما يستأجر ١٤ فداناً ويتقاضى مرتبات سنوية تبلغ ٣٧٤ ج عدا ما يملكه من مواشى ، وينفيه أيضا ما شهد به شهود المتصرف اليهما من أنهما دفعا ثمن الأرض المبيعة اذ يكسبان الكثير من عملهما وان مورث الطاعنين كان يشتري بأثمان رخيصة ويبيع بأثمان غالية ، وما دل عليه التوكيل الرسمي المؤرخ ١٩٥٣/١/١٦ من حرص المورث بقصره توكيل الطاعن الاول على الحضور عنه في القضايا وإدارة جميع أمواله واقتضاء أجرتها واعطاء المخلصات عدا .

البيع والرهن وما ثبت بالحكم الصادر في ١٩٥٢/٢/٤ في الدعوى ٧٦٨ سنة ١٩٥١ أحوال نفس مغاغة المرفوعة من المورث بضم بناته الطاعنات الثلاث الاخريات من أنهن ام يكرن فيها شيئا عن سفية وغفلته بل اقتصرن على دفع الدعوى بأنهن مقيمات مع أخيهن العاصب (الطاعن الاول) وأنه ليس لديه الحجة في ضمن اليه ما دمن مقيمات مع الاخ وبأنها دعوى كيدية اذ لم يتقدم بها المورث الا بعد أن طالبتة بالنفقة .

ولقد رفضت المحكمة الدفع الأول لأنهن لم يقدمن سنداً يبرر سلب ولاية الأب أو الحد منها وقبلت الدفع الثاني ورفضت الدعوى استنادا الى ما انتهت اليه من أن الدافع على رفعها حرص المورث على ماله الذي جمعه والذي يربو على ٢٠٠ فدان وهو البخيل به على نفسه وعلى غيره من باب أولى ، ومادل عليه الحكم الصادر في ١٩٥٢/٢/٣١ في الدعوى ٣٥٢ سنة ١٩٥٢ مفاغه بالزام المورث بتعويض عن أخلاقه بالتزامه بتسليم محل أجره للمدعين ، منها ان المورث كان يقاضى حتى تاريخ صدوره باعتباره كامل الاهلية ، وما ثبت من مدونات الحكم الصادر في ١٩٥٨/١١/١٦ برفض الدعوى ٥٢٠ سنة ١٩٥٣ كلى المنيا المرفوعة من الطاعنين ضد على ابراهيم أيوب وأخيه بطلب بطلان عقد البيع النهائي الصادر لهما من المورث أيضا والمسجل في ١٩٥٢/٧/١٩ من أن الطاعن الاول وجه في ١٩٥٣/٧/١٣ انذارا لبعض مستأجري أرض أبيه ، نبه عليهم فيه بأنه لا يقر الا الايصالات الموقع عليها منه أو من أبيه مما يقطع بأنه كان يسلم بأن والده لم يكن ذا غفلة أو سفية حتى تاريخ هذا الانذار ، واذا كان اقتراض يسى بولس من المورث ٢٠٠ قرش في ١٩٥١/٨/٣٠ وان دل على مدى حرص المورث وسلامة تقديره بحصوله على سند كتابي عن مثل هذا المبالغ التافه الا أنه لا يدل على عجز يسى عن دفع ثمن الأطيان في تاريخ التعاقد الحاصل في ١٩٥١/١٢/٢٨ ، ١٩٥٢/٣/٥ وكان تجديد التصريح الصادر من المورث الى حنا حنين في ١٩٤٨/١١/٧ بزرعة ١ ف و ٣ ط والذي تنتهي مدته في ١٩٥٢/٥/١ قد جاء غفلا من التاريخ إلا أنه لا شك سابق

أن المشتريين سددوا كامل الثمن وأن البائع وورثته من بعده قد نازعوا في بعض التزامهم بنقل الملكية ، فإن للمطعون عليهم مطالبتهم بتنفيذ ذلك الالتزام جبرا عليهم عن طريق طلب صحة العقدين ، فإنه يكون قد صدر صحيحا ، ويتعين لذلك تأييده ورفض الاستئناف مع إلزام المستأنفين (الطاعنين) بمصروفاته شاملة أتعاب المحاماة .

الطعن ٢٩٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والسيد **مكة المصطفى المصطفى** ومحمد صدقي البشبيشي ومحمد سيد احمد جاد وعلى عبد الرحمن .

٧٩

٢٨ مايو ١٩٧٠

تسجيل : طبيعة نظام التسجيل . مسئولية تقصيره .
شهر عقارى . ملكية . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

المبدأ القانونى :

التسجيل هو نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة في ذاته ، فإذا ما قامت مصلحة الشهر العقارى يبحث أصل الملكية أو الحق العيني في حدود البيانات والأوراق المؤيدة لها وانتهت بعد التحقق من صحتها الى اجراء شهر المحرر فإنها تكون قد أدت واجبها طبقا للقانون ، ولو لم يترتب على هذا التسجيل لتتسأل الحق الى طالب الشهر لعيب في سند ملكيته أو لكون المتصرف غير مالك المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب اللاحق بسند التمليك أو تشير الى وقوع تصرف سابق على ذات الحق محل الشهر .

المحكمة :

.. وحيث ان .. التسجيل — طبقا لأحكام القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى — هو نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات وليست له حجية كاملة في ذاته ، فهو لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن

على تاريخ تأشير المحضر عليه الحاصل في ١٩٥٢/٣/٦ وليس في الأوراق ما ينفى حصوله قبل صدور التصرف ، وكان الحجز المتوقع ضد كل من المتصرف اليهما في تاريخ لا حق لتاريخ الشراء ودفع باقى الثمن لا يدلان على عجزهما الفعلى عن سداد ذلك الثمن وكذا الدين المحجوز من أجله ، وكان استلام احمد حسين شبكة لبعض الأجرة لحساب المورث يتفق مع ما جاء بعقدى البيع من أنه ليس للمشتريين أن يضعوا اليد على الأتيان المبيعة الا بعد انتهاء مدة اجارتها ، ومن تعهد البائع بخصم قيمة تلك الأجرة من باقى الثمن واقراراه في المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/٩/٢١ بأحقية المشتريين لما حصله من تلك الأجرة . لما كان ذلك وكان اتفاق يسى بولس مع مورث الطاعنين على توقيع حجز صورى على زراعة سبق للطاعنين الحجز عليها وفاء للنفقة المحكوم لهم بها على المورث للحيلولة بين الطاعنين وبين اقتضاء تلك النفقة يدل على أن الهدف منه لم يكن استغلال المورث أو التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .

واذ ثبت من المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/٩/٢١ ان مبلغ الـ ٩٠٠ جنيه المدفوع من المتصرف اليهما يشمل علاوة على باقى الثمن ، ٢٠٠ جنيه أخرى كانت بايصال آخر . اذ كان ذلك كله ، فإنه يبين أن المورث كان كامل الأهلية في تاريخ التصرف وأن تصرفه في مثل القدر الذى تصرف فيه للمطعون عليه الأول ومورث باقى المطعون ضدهم رغم ضآلته بالنسبة لما يملكه من الأتيان لا يبرر القول بأن التصرف كان نتيجة تواطؤ بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب وأنه وقد خلت الأوراق مما يدل على أن التصرف الصادر من المورث لا تتعادل فيه التزاماته مع ما حصل عليه من فائدة ، فإن الدفع ببطلان عقدى البيع لصدورهما من المورث نتيجة استغلال وتواطؤ يكون على أساس .

وحيث انه وقد ثبت مما سلف ان مورث الطاعنين كان أهلا للتصرف في تاريخ صدور العقدين ، وأن تصرفه لم يكن نتيجة استغلال أو تواطؤ كما ثبت من العقدين ومن الايصال المؤرخ ١٩٥٢/٤/٤ والقرار المؤرخ ١٩٥٢/٩/٢١

٨٠

٢٨ مايو ١٧٠

- (١) رسوم : قضائية . دعوى ، نظرها . ق . ٩
لسنة ١٩٤٤ .
(ب) وكالة : مستترة . عقد ، اثره . مدنى م م
١٠٦ ، ٧١٣ .

المبادئ القانونية :

١ - على المحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها .

٢ - يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذى تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكيلًا ولكن بصفته أصيلاً وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته كغائب ، ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذى وكله فى إبرام العقد . وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف اثر العقد المبرم الى الأصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

المحكمة :

.. وحيث ان الثابت مما أورده الحكم الابتدائى ان المطعون عليها بعد أن أقامت دعواها ضد عبد الملاك .. عادت واختصمت الطاعنين وطلبت أصلياً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ الصادر لها من المدعى عليه الأول عبد الملاك عبد السيد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن المدعى عليهما الثانى والثالث والمتضمن بيعه لها العقار الموضح بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٤٠٠ ج واحتياطياً الحكم بفسخ عقد البيع ، وبين كذلك من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه أثبت تمسك المطعون عليها فى أسباب استئنافها بأن محكمة أول درجة قد أخطأت باغفالها التوكيل رقم ٣٤٦٢ سنة ١٩٥٧ توثيق الخليفة والتوكيل رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٨ توثيق القاهرة رغم صدور أولهما من الطاعنين فى ١٩٥٧/١١/٤ ومن قبل صدور عقد البيع بتحويل الوكيل عبد الملاك ببيع نصيبهما فى المنزل محل النزاع وصدر الثانى بهذا المعنى وان جاء لاحقاً لعقد البيع .

أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التى أوجبت المادة ٢٢ من القانون اشتغال طلبات الشهر عليها ، ومنها البيانات الخاصة بالتكليف إذا كان موضوع الحرر يقتضى تغييراً فى دفاتره والبيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العينى محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العينى وطريق انتقال الملكية أو الحق العينى فيه ورقم وتاريخ شهر عقد التملك ان كان قد شهِر والأوراق المؤيدة للبيانات المذكورة .

فإذا ما قامت مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العينى فى حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها ، وانتهت بعد التحقق من صحتها الى إجراء شهر الحرر ، فإنها تكون قد أدت واجبها طبقاً للقانون ولو لم يترتب على هذا التسجيل انتقال الحق الى طالب الشهر لعيب فى سند ملكيته أو لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب اللاصق بسند التملك أو تشير الى وقوع تصرف سابق على ذات الحق محل الشهر .

اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أنه يتعين على مصلحة الشهر العقارى أن تنتهى فى بحثها الى التوصل للملكية المتصرف على وجه اليقين بحيث اذا قامت بشهر العقد ولم يترتب عليه انتقال الملكية لطالب الشهر لسبق التصرف فى العقار لشخص آخر سجل عقده كانت مرتكبة لخطأ يستوجب مسئوليتها حتى ولو كانت قد تحققت من صحة البيانات والأوراق التى أوجب القانون تقديمها مع طلب الشهر ولم تجد فيها ما يشير الى التصرف السابق ، وكان الحكم قد تحجب بهذا الخطأ عن بحث ما اذا كانت المصلحة قد تحققت من أن البيانات والأوراق التى قدمها طالب الشهر تتفق مع ما أوجبه المادة ٢٢ من القانون وما اذا كان من شأن هذه البيانات والأوراق أن تكشف أو لا تكشف عن التصرف السابق فى العقار فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

العلم ٥٤١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

الذي أقيم عليه الحكم هو استخلاص موضوعي سبائغ يكفي لحمله فيما انتهى اليه من أن الطاعنين قد أصدر التوكيل رقم ٣٤٦٢، توثيق الخليفة بتاريخ ١٩٥٧/١١/٤ الى البائع عبد الملاك . . للتصرف في حصتهما في المنزل موضوع النزاع ، ولا وجه لما يثيره الطاعنان في سبب الطعن من انكار صدور هذا التوكيل منهما والتمسك بعدم صلاحية الشهادة المقدمة من المطعون عليها في اثبات صحته ، ذلك أنها لم يقدم ما يدل على سبق تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، هذا بالإضافة الى أن الحكم المطعون فيه سجل أن الطاعنين لم يطعنا على التوكيل المشار اليه بالشهادة سالفة الذكر وقصرا طعنهما على التوكيل اللاحق لعقد البيع ، ومن ثم فإن الدفاع المذكور يعتبر دفاعا جديدا لا يصح التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث أن . . النص في المادة ٧١٣ من القانون المدني على أن « تطبق المواد من ١٠٤ الى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل » وفي المادة ١٠٦ من هذا القانون على أنه إذا لم يعلن التعاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائبا فإن أثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائما أو مدنيا الا اذا كان من المفروض حتما أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الاصيل أو النائب ، يدل على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكلا ولكن بصفته أصيلا ، ذلك أن وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكالته أمار اسمه للأصيل الذي وكله في إبرام العقد وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الاصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف اثر العقد المبرم الى الاصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

اذ كان ذلك وكان الثابت أن المطعون عليها بعد أن اشترت منزل النزاع من عبد الملاك . . باعتباره أصيلا في العقد ومالكه وحده ، وبعد أن أقامت دعواها ضده بصحة ونفاذ هذا العقد حصلت على توكيل صادر له من الطاعنين يخولانه بيع نصيبهما في المنزل المذكور ،

ومفاد ذلك أن المطعون عليها قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لها من عبد الملاك . . عن نفسه وبصفته وكلا عن الطاعنين ، ومن ثم فإن القول بأن هذا الطلب قد طرح لأول مرة على محكمة الاستئناف يكون على غير أساس . .

وعلى المحكمة طبقا للمادة الثالثة عشرة من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية أن تستبعد القضية من جدول الجلسة اذا لم تسدد الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها . واذ كان الطاعنان لم يسددا الرسوم المستحقة على استئنافهما المقابل وأمرت المحكمة باستبعاده لهذا السبب ولم تفصل فيه فانه لا تكون قد خالفت القانون .

ولا وجه للنعي على الحكم بأنه تصدى لدفاع الطاعنين الذي أبدياه في مذكرتيهما المقدمتين في الاستئناف المقابل رغم التفاته عنه . ذلك بأن هاتين المذكرتين قد تضمنتا دفاع الطاعنين في الاستئناف الأصلي فكان على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وهي في مقام الفصل في الاستئناف المذكور . . بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في خصوص صحة البيع الصادر من عبد الملاك . . بصفته وكلا عن الطاعنين على ما قرره من أن « اجراءات الادعاء بالتزوير التي سلكها المستأنف ضدهما الثاني والثالثة انصبت على الصورة الشمسية للتوكيل الموثق في ٣٠/٤/١٩٥٨ رقم ١٠٥٦ وقضت محكمة أول درجة بانتهاء هذه الاجراءات لعدم تمسك المستأنفة بهذه الصورة ، أما التوكيل ٣٤٦٢ الموثق في ٤ نوفمبر ١٩٥٧ مأمورية توثيق الخليفة والمنسوب صدوره من المستأنف عليهما للمستأنف ضده الأول والذي يصريحان له فيه بأن يبيع ما يخص كل منهما في المنزل موضوع الدعوى ، فانه رغم تقديم الشهادة الدالة على صدور هذا التوكيل بجلسة ١١ يونيه ١٩٦٠ ١٨ دوسيه المفردات ، فإن المستأنف عليهما المذكورين تغافلا عنه وطعنا بتاريخ لاحق على الصورة الشمسية للتوكيل اللاحق على البيع وتركوا التوكيل المذكور مع أنه سابق عليه ، فهو إذن حجة عليهما ومأخوذان به . . وهذا

الحجر الأخير على التصرف محل المنازعة ومن ذلك يبين أن الحكم قد استخلص من الواقع في الدعوى انتفاء شيوخ حالة الجنون وأن المطعون عليها لم تكن تعلم بهذه الحالة عند التعاقد ، وهو استخلاص موضوعي سائغ يتعلق بتقدير الدليل مما يستقل به قاضي الدعوى ولا يصح الجدل فيه أمام هذه المحكمة .

الطعن ٥٨١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

٨١

٢٨ مايو ١٩٧٠

حكم : طعن (١) محل مختار (٢) بطلان (٣) اعلان (٤) مرافعات م ٢١٤ ، مرافعات سابق م ٣٨٠ .

المبدأ القانوني :

يشترط لإعلان الطعن في المحل المختار أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة اعلان الحكم ، لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية على قبول اعلانه بالطعن فيه ولو لم يصرح بذلك ولا يعد كذلك اتخاذه محلا مختارا في صحيفة الاستئناف المقابل .

المحكمة :

.. وحيث انه يشترط لإعلان الطعن في المحل المختار وفقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١٤ من القانون الحالي ، أن يكون الخصم قد اتخذ هذا المحل في ورقة اعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من قيام قرينة قانونية على قبول اعلانه بالطعن فيه ولو لم يصرح بذلك .

ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم لم يعلنوا للشركة الطاعنة بالحكم المستأنف وبالتالي لم يصفحوا عن رغبتهم في اتخاذ محل مختار لهم وكانت الشركة الطاعنة قد أعلنتهم مع ذلك بصحيفة استئنافها في مكتب المحامي الذي كان يمثلهم أمام محكمة أول درجة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم قد أعلنوا الطاعنة باستئناف مقابل بعد أن رفعت

بمختصمتها بهذه الصفة فعلا ليقضى في مواجهتهما بطلباتها بصحة ونفاذ هذا العقد وكان الحكم المطعون فيه قد استجاب لطلباتها بعد أن تحقق من توكيل الطاعنين للبائع عبد الملاك في بيع نصيبهما ، في منزل النزاع فإنه لا يكون مخالفا للقانون ، ذلك أنه وإن صدر العقد من عبد الملاك وحده كبائع أصيل وخلا من ذكر وكناته عن الطاعنين في بيع نصيبهما ، فإن هذا التصرف منه لا يعدو أن يكون تصرف وكيل مستقر ينصرف أثره إلى الطاعنين كموكلين — مادامت الوكالة ثابتة — وإلى المطعون عليها ما دامت متمسكة بها .

ولا وجه يثيره الطاعنان من أن الحكم قضى بصحة العقد على الرغم من تعليق المطعون عليها هذا الطلب على موافقة الطاعنين عليه ، ذلك أن تعليق المطعون عليها الحكم لها بصحة التعاقد على اقرار الطاعنين مردده ما أبدياه من منازعة في صدور وكالة منهما للبائع تخوله بيع نصيبهما في المنزل ، أما وقد قدمت ما يثبت هذه الوكالة وتمسكت بها ، وانتهت محكمة الموضوع إلى ثبوت قيام الوكالة التي تخول البائع بيع نصيب الطاعنين في المنزل موضوع العقد ، فإنه لا تكون هناك حاجة لتعليق اجابة طلب صحته ونفاذه على اقرار الطاعنين له .

.. انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بصحة عقد البيع لصدوره من عبد الملاك .. وهو كامل الأهلية على قوله « أن عقد البيع صدر في ١٩٥٨/٣/٥ أي قبل صدور قرار الحجر بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٦ وتسجيله بعدة سنوات ، وإذا كانت العبرة في تحري أهلية الماقد هي بحالته في الوقت الذي يعتقد فيه العقد فإن ركن الرضاء الصحيح وهو أحد أركان العقد قد صدر من البائع عن ارادة حرة غير مشوبه » وأن « المادة ١١٤ من القانون المدني والذي أبرم عقد البيع في ظله جاءت بحكم جديد لم يكن مقررا في القانون السابق ، إذ أوجبت لبطلان التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة الجنون شائعة أو أن يكون المتصرف اليه على هيئة منها ، الأمر غير المتوفر في الدعوى الحالية لانعدام الدليل على ذلك ، ومن ثم فلا تأثير لقرار

الحكمة :

.. وحيث .. انه يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به في الادعاء بالتزوير الى رد وبطلان تاريخ الاقرار المطعون فيه بالتزوير مستندا في ذلك الى ما قرره من أن « الثابت من الأوراق أن الادعاء بالتزوير كان قاصرا على تاريخ الورقة المطعون فيها وقد ثبت تزوير هذا التاريخ من تقرير أبحاث التزييف والتزوير المبني على أسباب علمية سائغة ، وبذلك يكون قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان العقد المؤرخ ١٣/٧/١٩٥٣ مقصودا به تاريخ العقد وهو قضاء سليم دون المساس بحجية الورقة والزامها بما تضمنته للمستأنف » وهذا الذي جاء بالحكم المطعون فيه صريح في أنه قصد تعديل الحكم الابتدائي الذي قضى خطأ في منطوقه برد وبطلان الورقة كلها ، مع أن الادعاء بالتزوير كان مقصورا على تاريخ تحرير هذه الورقة التي سلم الطاعن بتوقيعه عليها يوم تحرير العقد سند الدعوى ، ولا تناقض في الحكم اذ قضى برد وبطلان تاريخ الاقرار المدعى بتزويره واعتد مع ذلك بفحوى هذا الاقرار ذلك أن القضاء برد وبطلان تاريخ هذا الاقرار لا ينفي ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد المبيع الى البائع (المطعون عليه الأول) اذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجيته في اثبات هذا الأمر ..

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله « ان الثابت من تقرير الخبير ان تاريخ الورقة المدعى بتزويرها مزور وحقيقته ١٣/١/١٩٥١ وقد وضح من مراجعة أوراق الدعوى ان هذه الورقة صادرة من المستأنف عليه الأول (الطاعن) وتتضمن حق البائع في استرداد المبيع عند رد الثمن بعد مضي مدة معينة منصوص عليها فيها . ولما كان المستأنف عليه الأول لم يطعن على صلب هذه الورقة ولا على توقيعه عليها كما أن واقعة تمزيقها ليس في الأوراق ما يؤيدها ، والثابت منها أنها معاصرة لعقد البيع سند الدعوى ووازدة عليه مما يقطع بأن العقد موضوع الدعوى ليس بيعا باتا كما ورد بالعقد وإنما هو

استئنافا متخذين مكتب هذا المحامي محلا مختارا لهم ، ذلك أن اتخاذهم المحل المختار في هذه الحالة لا يتحقق به ما اشترطه الشارع بصحة اعلان الطعن من وجوب اتخاذ المحل في ورقة اعلان الحكم ، ولا يعتبر قرينة قانونية على قبول الاعلان فيه ، وإنما يدل فقط على رغبة المطعون عليهم في اعلانهم بالأوراق القضائية المتعلقة باستئنافهم المقابل في المحل المذكور .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وما استطرد اليه بعد ذلك من القول بأن المحامي الذي رفع الاستئناف المقابل عن المطعون عليهم قد أقامه من تلقاء نفسه ودون إذن منهم ، إنما هو من قبيل التزيد الذي يقوم الحكم بدونه ويكون النعي به غير منتج ولا جدوى فيه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٦٤ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٨٢

٢٨ مايو ١٩٧٠

(أ) حكم : تدليل ، عيب ، تناقض ، تزوير ، اثبات .
(ب) بيع وفاء : بطلان تصرفات ، صلح ، مدنى
٤٦٥

المبادئ القانونية :

١ - لا تناقض في الحكم اذ قضى برد وبطلان تاريخ الاقرار المدعى بتزويره واعتد مع ذلك بفحوى هذا الاقرار ، ذلك ان القضاء برد وبطلان تاريخ هذا الاقرار لا ينفي ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد المبيع الى البائع اذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجيته في اثبات هذا الأمر .

٢ - النص في عقد الصلح على اعتبار بيع الوفاء نهائيا لا رجوع فيه ، لا يعدو أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسترداد المتفق عليه عند التعاقد فهو لا يصحح البيع الذي وقع باطلا .

وهذا الذي استند اليه الحكم صحيح في القانون إذ أن الصلح الذي يتحدى به الطاعن لا ينفي ما ثبت من قبل من أن البائع قد احتفظ عند البيع بحقه في استرداد المبيع خلال مدة معينة . والنص في هذا الصلح على اعتبار البيع نهائيا لا رجوع فيه لا يعدو أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسترداد المتفق عليه عند التعاقد فهو لا يصحح البيع الذي وقع باطلا طبقا للمادة ٦٥ من القانون المدني . لما كان ذلك وكان الادعاء بتمزيق الاقرار المطعون فيه بالتزوير على فرض صحته غير مؤثر على ما انتهى اليه الحكم ، فإن ما ورد فيه بشأن هذه الواقعة يكون زائدا عن حاجة الدعوى ، ويكون النعى على الحكم في خصوصها غير منتج ولا جدوى فيه .

الطعن ١٧٠ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

في حقيقته بيع وفاء ، ومن ثم فهو باطل بطلانا مطلقا طبقا لنص المادة ٦٥ من القانون المدني ، وهذا البطلان لا تلحقه الاجازة ولا يغير من ذلك صدور حكم بين الطرفين بالحاق محضر الصلح الذي انعقد بين الطرفين بشأن هذا العقد لأن الصلح لا يصح البطلان الذي قرره القانون « وهو ما يفيد أن الحكم اعتمد في قضائه بصفة أساسية ، على ما ثبت بالاقرار الذي حرر في يوم تحرير عقد البيع — سند الدعوى ، من أن للبائع الحق في استرداد المبيع اذا رد الثمن للمشتري خلال مدة معينة وأن الصلح الذي تم بين الطرفين في الدعوى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٣ كلى قنا لا يصح هذا العقد لأنه باطل بطلانا مطلقا طبقا للمادة ٦٥ من القانون المدني .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٨٣

٧ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : تعيينه ، اقدمية . ق ١٩٢ لسنة ١٩٥٥
ق ٢١٠ سنة ١٩٥١ م ٦ ق ٢٢٦ : لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانونى :

ينشأ المركز الوظيفى بصدور قرار التعيين فى الوظيفة بالادارة القانونية ممن يملك سلطة التعيين ، ولا يكفى مجرد تسلم العمل لانعقاد رابطة التوظيف .

القضية ٥٢٣ سنة ١٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبى رئيس مجلس الدولة والدكتور احمد ثابت عويضة وسليمان محمود جاد ومحمد نهى مكرم وابو بكر محمد عطيه .

٨٤

١٣ نوفمبر ١٩٧١

(ا) تاديب : عامل مدنى . مراتب قديم م م ٢١٣ و ٢١٤ .

(ب) محكمة ادارية عليا : حكم ، بطلانه .

المبادئ القانونية :

١ - ابداء رئيس مجلس التاديب رايه مسبقا فى الدعوى التاديبية ، يفقده صلاحية الفصل فيها .

٢ - بطلان حكم المحكمة الادارية العليا لخالفته للنظام العام يخول دون تصدى المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى .

القضية ٥٠ سنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين يوسف ابراهيم الشهنوى رئيس المحكمة وحسين عوض بريلى ومحمد صلاح الدين السعيد وعلى لبيب حسن واحمد حسن العتيق .

٨٥

١٣ نوفمبر ١٩٧١

مقد ادارى : جزاء توقعه الادارة على متعاقد مقصر .

المبدأ القانونى :

توقع العقد الادارى خطأ معيناً وترتيب جزاء محدد له ، يوجب التقيد بما ورد فى العقد . فلا يجوز للمحكمة أن تقضى على غير مقتضاه .
القضية ٥٠١ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة .

٨٦

٢٧ نوفمبر ١٩٧١

مقد ادارى : تعهد بخدمة الحكومة .

المبدأ القانونى :

تعهد طالبة عند التحاقها بمدرسة مساعدة الممرضات بأن تعمل فى وظيفة مساعدة ممرضة لمدة خمس سنوات بعد تخرجها ، ثم انقطاعها عن العمل بعد تعيينها ، يعتبر نكولا عن تنفيذ الالتزام . ومطالبتها باعادتها الى العمل مرة اخرى لا تعفيها من المسؤولية .

القضية ١٢٢٦ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة .

٨٧

٢٧ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : تاديب ، فصل بغير الطريق التاديبى ، دعوى تاديبية . ق ٢٦ لسنة ١٩٦٢ م ٧٧ .

المبدأ القانونى :

الفصل بغير الطريق التاديبى ليس جزاء تاديبيا وصدوره بناء على اتهام العامل فى جريمة .

٩٠

٢٨ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : معاش . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ق ٢
لسنة ١٩٧٠ مرسوم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ق ٥٠ لسنة ١٩٦٣

المبدأ القانونى :

القانونى ٣٣ سنة ١٩٦٤ يمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل اول اكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش المعدل بالقانون ٥ لسنة ١٩٧٠ يجعل استحقاق المعاش طبقا لهذا القانون معلق على توافر الشروط المقررة فى القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية فيما عدا شرط التثبيت ومع مراعاة بعض احكام القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

القضية ٢٢٠ سنة ١٦ ق بالهيئة السابقة «

٩١

٢٨ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : مرتب ، بدل طبيعة عمل . ندب : لجنة عليا للسد العالى وهيئة السد العالى .

المبدأ القانونى :

استحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والعمال باللجنة العليا للسد العالى وهيئة السد العالى، مناطه ان يكون الموظف قائما بالعمل فعلا فى السد العالى . فندب الموظف ندبا كاملا من السد العالى للعمل بجهة اخرى لا يقطع صلته الوظيفية بوظيفته الاصلية الا أنه يحول بينه وبين القيام فعلا بأعباء الوظيفة المنتدب اليها ، وطالما ان استحقاق بدل طبيعة العمل للعاملين بالسد مرتبط بمباشرة اعمال الوظيفة مباشرة فعليه فان المنتدبين ندبا كاملا من السد العالى الى جهات اخرى لا يستحقون هذا البدل على حين يستحقه المنتدبون من هذه الجهات الى السد .

القضية ٥٠٩ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة .

معينة يحول دون محاكمته عن الجريمة ذاتها ، يجب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فى هذه الحالة . ويجوز اعادة تحريك الدعوى التأديبية اذا الفى أو سحب القرار الصادر بفصل العامل غير الطريق التأديبى .

القضية ٦١٧ سنة ١٣ ق بالهيئة السابقة .

٨٨

٢٧ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : تأديب . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قرار وزير مواصلات ٥ لسنة ١٩٦١ قرار رئيس جمهورية ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانونى :

ارتكاب العامل وقائع تعد بطبيعتها خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة ، تسوغ مواخذة العامل تأديبياً بصرف النظر عن النظام الوظيفى الذى وقعت هذه المخالفات فى ظله ، ويجب على المحكمة التأديبية أن تنزل حكم القانون الصحيح على الوقائع المطروحة امامها وان اغفلت النيابة الادارية فى تقرير الاتهام الاشارة الى مواد القانون الواجبة التطبيق .

القضية ٤٤٥ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة .

٨٩

٢٨ نوفمبر ١٩٧١

عامل مدنى : مرتب ، بدل تفرغ للمهندسين . قرار رئيس جمهورية ٦١٨ سنة ١٩٥٧ .

المبدأ القانونى :

وظيفة مفتش معاملى ليست بطبيعتها وظيفة هندسية وعملها ليس عملاً هندسياً بحتاً فلا يستحق شاغلها بدل التفرغ .

القضية ٤٩٩ سنة ١٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبى نائب رئيس مجلس الدولة والدكتور احمد ثابت عويضة وسليمان محمود جاد ومحمد عوض الله بكى وابو بكر محمد مطيه .

المبدأ القانوني :

المقرار الصادر من مصلحة التأمين بتجهيز أموال إحدى الشركات في البنوك استيفاء لديرات المصلحة أنه مستحق على الشركة لشركة أخرى خاضعة للحراسة ، هو قرار إداري يختص القضاء الإداري دون غيره بالفصل فيه

القضية ٣٧٣ سنة ١٥ ق بالهيئة السابقة .

٩٤

٥ ديسمبر ١٩٧١

(أ) جامعة : تعيين مدرس ، سمعة .
(ب) نقل مدرس : جامعة ، اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

المبادئ القانونية :

١ — التعيين في وظيفة مدرس يستلزم توافر شرط حسن السمعة ، وأن نشر وإذاعة أحاديث تنطوي على تشهير بإدارة الكلية والعاملين بها وبالسلطات الجامعية بعد خروجها على التقاليد الجامعية وامتھانا للكلية يبرر رفض التعيين .

٢ — النقل من الجامعة واليها يعتبر بمثابة التعيين ، ويختص القضاء الإداري بالنظر فيه .

القضية ١٣٢٢ سنة ١٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي نائب رئيس مجلس الدولة والدكتور أحمد ثابت عويض وسليمان محمود جاد ومحمد عوض الله مكي وأبو بكر محمد عطية .

٩٢

٤ ديسمبر ١٩٧١

(أ) إيجار أماكن : قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ سريانه .
ق ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ق ١٢٣ لسنة .
(ب) إيجار أماكن : مجلس مراجعة . قرار إداري .

المبادئ القانونية :

١ — يسري القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ويقصد بالمباني في مجال هذا القانون كل وحدة سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ولو كانت وحدات أخرى من العقار أجرت أو شغلت قبل ذلك التاريخ .

٢ — عدم إعلان المستأجر بالتظلم الذي يقدمه المالك إلى مجلس المراجعة لا يعد عيباً يعصم قرار المجلس .

القضية ١٣٥٦ سنة ١٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين يوسف إبراهيم المشاي رئيس المحكمة وحسن عوض بريقى ومحمد صلاح الدين السعيد وعلى لبيب حسن وأحمد حسن العتيق .

٩٣

٤ ديسمبر ١٩٧١

اختصاص : مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . قرار إداري . ق ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

النظر التاريخي لمهنة المحاماة

للسيد الأستاذ / ابراهيم نور الدين المحامى

١ - فى يوم الاثنين ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل الخديو توفيق بافتتاح المحاكم الاهلية وقد اقيمت حفلة افتتاح المحاكم الاهلية فى سراى عابدين بالقاهرة وخصوصا لمحكمة الاستئناف الاهلية ومحكمة مصر الابتدائية سراى ثابت باشا بشارع محمد على (مكان دار الكتب الحالية) وقد كان ناظر الحقانية وقتها فخرى باشا فألقى كلمة أمام الخديو توفيق رد عليها جنابه بكلمة قال فيها (أن من المعلوم أن أساس الممران وازدياد ثروة الاهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق والسير على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الاحكام بنصوصها حتى يصل الحق الى مستحقه ويكف المعتدى عن عدوانه ويزدجر غيره) .

وبعد أن اتم كلمته رد عليه اسماعيل باشا يسرى اول رئيس لمحكمة الاستئناف الاهلية بالشكر على ما بذله من همة وعلى الثقة به وبزملائه .

وقد تألفت اول محكمة استئناف مصر من اسماعيل باشا يسرى رئيسا وسليمان نجاشى بك وكيلًا ومن ابراهيم باشا رشدى ومسيو فيلكس ومسيو ايموس ومسيو منار ومسيو همكرى - وعبد الحميد بك مصطفى ومصطفى بك شوقى وادريس بك وابراهيم بك! حليم ومحمود بك فهمى - شفيق منصور بك - احمد بليغ بك مستشارين . وقد اقيمت اول جمعية لمحكمة استئناف مصر فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ .

أما محكمة مصر الابتدائية فتألفت من ابراهيم بك فؤاد رئيسا ومراد بك وكيلًا ومن سليمان رؤوف بك ومحمد كامل بك ومسيو اندريس ومسيو لوجريل ومحمد سعيد بك ومصالح ثابت بك وسليم كميل بك وحنا نصر الله افندى قضاة . وتألفت محاكم ابتدائية فى كل من الاسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة ولم تنشأ محاكم اهلية للوجه القبلى الا سنة ١٨٨٩ .

وبالمناسبة كان اول رؤساء النيابة هم جبرائيل كحيل بك واحمد حشمت افندى وحامد محمود افندى وأمين فكرى افندى وعبد العزيز كحيل افندى والنائب العمومى هو مستر وست .

وهكذا نجد أن المحاكم الوطنية او الاهلية كما كان يطلق عليها وقتئذ لم تنشأ الا بعد ثمان سنوات من انشاء المحاكم المختلطة التى انشأت فى ١٩٧٥/٦/٢٨ .

٢ - وبعد انشاء المحاكم الوطنية كانت المرافعة أمامها مباحة لكل قادر على الدفاع لا يشترط فيه الا أن يتقدم بشهادة تدل على حسن سيرة وسلوكه وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة ويجيد الخط وكان وكلاء الاعمال القضائية يعلنون عن مكاتبهم فى الصحف وعلى حوائط البلدة التى يمارسون فيها المهنة . ونرى أن نشر هنا بعض هذه الاعلانات نقلا عن جريدة الاهرام .

اعلان مكتب على أفندى داود وكيل أشغال بمصر

« قد تيسر لنا بفضل الله تعالى معاطاة أشغال توكيلات قضائيه عن أرباب الدعاوى أمام المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمختلطة - فمن أراد أن يشرفنا بأشغاله فمكتبنا في شارع محمد على بجوار سراى المحكمة الأهلية لملك المرحوم محرم بك .

وقد أوهبنا أنفسنا كذلك للمحاماة عن الفقراء مجاناً ابتغاء مرضاة الله تعالى وطاعة الحضرة الفخيمة التوفيقية حفظها الله أمين . »

واليك اعلان آخر أكثر طرافة من الأول :

من مكتب بولس أفندى شوقي وكيل أشغال قضائيه بطنطا

« مازلنا بعون الله وفضله مستمرين على معاطاة أشغال التوكيلات القضائية عن أرباب الدعاوى الحقوقية والجنائية أمام المحاكم الأهلية وقد اتخذنا مكتباً بقرى صلاتو الأروام القديم الكائن في أول درب الإبشيى - من جهة شارع سراى المحكمة والمديرية في أملاك الدائرة السنية بطنطا . فنرجو من الجمهور أن يشرفونا بقضاياهم فيرون ما يسرهم . وقد عزمنا الانزع غير منزع الحق والصدق ولا نسلك الا مسلك الاستقامة ومراعاة صالح اصحاب الدعاوى اذا أنسنا فيها الحق . فلا نقبل قضية الا بعد فحصها ومعرفة احقيتها ملاحظين في ذلك كله الدقة والامانة والسرعة - وقد فتحنا للفقراء باباً مجانياً وبأدرانا بنشر هذا الاعلان للمعلومية - وثقنا الله تعالى الى الخير والسلام . جريدة الاهرام في ١٣ يولية سنة ١٨٨٦ .

وفي ٤ فبراير سنة ١٨٨٦ اجتمع بعض المحامين وقر رأيهم على طلب وضع لائحة لتنظيم أحوالهم واليك ما جاء بالعدد الأول من السنة الأولى من مجلة الحقوق في هذا الشأن :

في ٤ فبراير سنة ١٨٨٦ بناء على استحسنان حضرة نائب عموم المحاكم الأهلية محتر وستة صار التثام جمعية حافلة من حضرات المحامين تحت رئاسة حضرة الوجيه العالم عزتو جبرائيل بك كحيل وبعد أن استهل حضرته الجلسة بخطاب انيق عن الغاية من ذلك الاجتماع وهو عمل لائحة تدرج فيها حقوق وواجبات هذه الصناعة المهمة كما هو جار في الممالك المتقدمة حفظاً لاعتبار المحاماة والمحامين وعن الحقوق الشعبية .

وكان لخطابه وقع جميل - وبعد أن تبادلوا الأفكار الى تلك صوت الاكثرية على انتخاب ستة أعضاء من مشهراء المحامين تحت نظارة اليك المومى اليه ليؤلفوا استمارة تقدم الى حضرة النائب العمومى المشار اليه حتى اذا حازت القبول بعد الفحص والتنقيب تلتبس لها التصديق القانونى وتصبح قاعدة يستتار بها والاعضاء المذكورين هم حضرات ديمترى بك عبده وسعد أفندى زغلول ومحمد أفندى الصدر وخليلى أفندى ابراهيم والحمد أفندى الحسينى وحسين أفندى صقر وعلى مابلغنا انهم قد نظموا لائحة من مائة بند في هذا الشأن والمأمول انها تكون موافقة لأحوال البلاد الحاضرة واساساً للائحة ثائية تقتضيها تقدم البلاد في ما بعد الاصلاح القضائى .

٣ — وكانت لغة المذكرات ونشرات البيع وأحكام المحاكم أقرب إلى اللغة الأعجمية منها إلى اللغة العربية فكان المحامون يعلنون عن بيع كراوينات خشب — وهنتور عربية وبوريهات (أى بوفيهات) — وطولات — وبوسطات افرنجى اى سجاجيد — وباشتخته وكانوا يعبرون عن :

الاستئناف بكلمة **أبوللو** ، والتماس ادارة النظر بكلمة **ريكيث سيفيل** ، ورسوم القضايا بكلمة **عوائد المجلى** ، الفوائد بكلمة **الفائظ** .

ويستعوضون عن عبارة رفض الدعوى بعبارة **بصرف النظر عن الدعوى** أو **برفض التداعى** وعن الدائرة المدنية أو التجارية بكلمة **الاوده التجارية أو المدنية** .

وعن عرائض الدعوى بعبارة **تقارير تقدم من المحامين** .

وكانت الاحكام تصدر بدون أن تكون مصدره باسم الخديوى وبدون ذكر أسماء القضاة الذين أصدروها وبدون بيان وقائع القضية ولا نمرتها . وكانوا يطبقون القانون الهمايونى ويعاقبون « العائد » فى السرقات البسيطة بنفيه وتغريبه إلى بلاد السودان .

وكثيرا ، ما كانوا يخطئون فى قواعد النحو العادية فيجمعون المفرد ويؤنثون المذكر وبالعكس ولا يفرقون بين المنصوب والمرفوع ولا بين الأسماء والصفات فيكتب (هذا المرأة) (وتلك الرجل) (وهؤلاء الشخص) (ومن حيث ليس) (وقلقة التركيب) وعبارات ينبو عنها السمع وتبعد عن العربية بعدا تاما .

وكانوا يعبرون عن المحامى المقبول أمام محكمة الاستئناف بقولهم (افوكاتوامام محكمة ابوللو) وبدلا من (صدر الحكم وتلى فى يوم كذا) يكتبون (جرى ووضع فى مجلس كذا) .

وكتب أحد المحامين يخاطب رئيس المحكمة بقوله (ونحن — دوعجيه — أى داعون لسعادتكم ماداموا على قيد الحياة) .

وكتب آخر يقول للقضاء (أعرض لاسيادى أرياب هيئة المجلس وحضرة رئيسة الشهم) . وطعن ثالث فى دعوى خصمه فوصفها بأنها دعوى (بتفعله) أى مفتعلة . . وهكذا الكثير من هذه العبارات التى تثير الضحك حاليا ولا تمت للعربية بصلة .

— وكان للنياحة والمحاكم كامل السلطة فى شطب أسماء المحامين ومنعهم من المرافعة ونشر هنا صورة قرار صدر من المرحوم ابراهيم بك فؤاد رئيس محكمة مصر تحت عنوان (اقضاء تسعة محامين) وقد نشر فى الوقائع المصرية .

« أرسل الينا قلم نيابة المحكمة الابتدائية الاهلية بمصر الحكم الآتى باقصاء تسعة أشخاص من تعاطى مهنة المحاماة لاجل ادراجه ونشره للعموم وهو كما يلى :

« قررت محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٨٨٦ طرد وعدم قبول توكيلات فى القضايا من محمد افندى بغدادى — و ابراهيم افندى عزت — ومحمد افندى كامل — واحمد افندى امين المصرى — ومحمد افندى المنصورى — ومحمد افندى مرتجى — ومحمدا امين الصيرفى افندى — ومحمد افندى توفيق — و اسماعيل افندى اسماعيل فقط تسعة اقلار » .

وكانت صورة الامر الصادر من رئيس المحكمة كالآتي :

نحن رئيس المحكمة « بما ان حضرة وكيل النائب العمومي بالمحكمة اورى على أن الاشخاص الموضح اسماءهم أعلاه لا يجوز انتمائهم بما تحقق له من سوء سلوكهم وبما أننا اقررنا على ذلك فنأمر بترحيل أسماء الاشخاص المذكورة ضمن جدول المطرودين من الوكلاء واعلان رؤساء الجلسات وقضاء التحقيق المدنى والجنائى حتى لا يقبلوا توكيلاتهم فى القضايا .

ويلاحظ هنا أن رئيس المحكمة امر بقيد اسمائهم فى جدول المطرودين لاشطاب اسمائهم من جدول المحامين اذ لم يكن هناك جدول فعلى للمحامين المقيدين .

وكان من يطرد من المهنة يعود اليها بقرار جديد اذا ما تمكن من الالتجاء الى الرجاء والوساطة وذلك دون ضوابط سليمة أو قواعد ثابتة انما طبقا للاهواء والرغبات حتى انه يذكر أن المرحوم حافظ بك ابراهيم كان يدافع امام احد قضاة المحاكم وكان تركى الاصل فى دعوى نيابة عن زميل له فقرر فى محضر الجلسة أنه يحضر عن المدعى عن فلان الوكيل الاصيل عنه فلم يعجب هذا القاضى الحاضر وقال له « أنت مش عارف بكلم ايه عن روح أنت مشطوب » .

٤ - وفى سنة ١٩١٢ وضعت « نظارة الحقانية » مشروع قانون المحاماه امام المحاكم الاهلية اطلقت فيه على نقيب المحامين اسم « رئيس مجلس المحامين » عن مجلس النقابة باسم « مجلس المحامين » وكان وزير الحقانية هو المغفور له سعد زغلول باشا أما مدير ادارة المحاكم الاهلية بها فكان المرحوم محمد حلمى عيسى بك وقد ثار خلاف حول هذه التسمية يذكر الاستاذ الكبير المغفور له عزيز بك خانكى المحامى فى كتابه عن المحاكم أنه تدخل فيه فتمكن من اقناع سعد باشا بتغيير اسم مجلس المحامين « بمجلس نقابة المحامين » واسم رئيس لجنة المحامين بكلمة « نقيب المحامين » وكان اعتراض سعد باشا مبينا على أنه لايجب أن يكون لقب نقيب المحامين مثل نقيب الشبالين ونقيب العربجية ولكنه وافق على رأى عزيز بك خانكى لما قال له « لما لا يكون كنقيب الاشراف الشيخ على يوسف ؟ » .

وقد اجتمعت اول جمعية عمومية لمحامى المحاكم الأهلية فى يوم الجمعة اول نوفمبر سنة ١٩١٢ الساعة الثالثة بعد الظهر بسراى محكمة الاستئناف « محكمة صر بباب الخلق (ميدان احمد ماهر) حاليا . ورأس عملية الانتخاب يحيى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف بمعاونة عزيز كحيل باشا المستشار واشترك فى لانتخاب ٣٣٣ محاميا وأسفرت النتيجة عن انتخاب :

١ - ابراهيم بك الهلباوى	نال من الاصوات	٣٠٧
٢ - عبد العزيز بك فهمى	نال من الاصوات	٢٦٩
٣ - احمد بك مرسى	نال من الاصوات	٢١٢
٤ - محمد بك يوسف	نال من الاصوات	٢٠٨
٥ - محمود بك ابو النصر	نال من الاصوات	١٨٤
٦ - عزيز بك خانكى	نال من الاصوات	١٧٦
٧ - أحمد بك رافت	نال من الاصوات	١٥٢
٨ - محمود بك ابو شادي	نال من الاصوات	١٤٩
٩ - نصر الدين زغلول	نال من الاصوات	١٤٩
١٠ - حسن بك صبرى	رئيس الوزارة بعد	١٤٨

- | | | |
|-----|----------------|----------------------|
| ١١٣ | نال من الاصوات | ١١ — مرقص بك حنا |
| ١٣٢ | نال من الاصوات | ١٢ — احمد بك رمزي |
| ١٢١ | نال من الاصوات | ١٣ — نجيب بك براده |
| ١١٥ | نال من الاصوات | ١٤ — اسماعيل بك زهدى |
| ١١٣ | نال من الاصوات | ١٥ — اسكندر عمون |

وانتخب ابراهيم بك الهلباوى اول نقيب للمحامين باجماع الاراء ومحمد بك يوسف — وكيلا للنقابة اما النقباء بعد ذلك فبالترتيب كانوا :

- | | |
|------------------------------|-------------------------|
| نوفمبر سنة ١٩١٢ | ١ — ابراهيم بك الهلباوى |
| ٥ ديسمبر ١٩١٣ | ٢ — عبد العزيز بك فهمى |
| ١٥ ديسمبر ١٩١٤ | ٣ — محمود بك ابو النصر |
| ٢٤ نوفمبر ١٩١٥ | ٤ — احمد بك لطفى |
| ٢٢ ديسمبر ١٩١٦ | ٥ — احمد بك لطفى |
| ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ | ٦ — عبد العزيز بك فهمى |
| ١٢ ديسمبر ١٩١٩ | ٨ — مرقص بك حنا |
| ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ | ٩ — مرقص بك حنا |
| ١٦ ديسمبر ١٩٢١ | ١٠ — مرقص بك حنا |
| ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢ | ١١ — مرقص بك حنا |
| ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ | ١٢ — مرقص بك حنا |
| ١٩٢٤/٢/٢٩ | ١٣ — محمد بك ابو شاذى |
| ١٩٢٤/١٢/٢ | ١٤ — احمد بك لطفى |
| ١٩٢٥/١٢/١٨ | ١٥ — مرقص باشا حنا |
| ١٩٢٦/١٢/١٧ | ١٦ — محمد حافظ رمضان بك |
| ١٩٢٧/١٢/٣٠ | ١٧ — محمود بسيونى |
| ١٩٢٨/١٢/١٤ | ١٨ — محمود بسيونى |
| ١٩٢٩/١٢/٢٧ | ١٩ — محمود بسيونى |
| من ١٩٣٠/١٢/٢٦ الى ١٩٣٢/١٢/٢٣ | ٢٠ — محمد نجيب الغرابلى |
| من ١٩٣٣/١٢/١٥ الى ١٩٣٤/٧/٥ | ٢١ — مكرم عبيد باشا |
| من ١٩٣٥/١/١٨ الى ١٩٣٦/١٢/٢٥ | ٢٢ — مكرم عبيد باشا |

- ٢٣- كامل صدقي بك
من ١٩٣٦/١٢/٢٥ الى ١٩٣٧/١٢/٣١
- ٢٤- محمد علي علوبه باشا
من ١٩٣٧/١٢/٣١ الى ١٩٣٨/١٢/٣٠
- ٢٥- كامل صدقي بك
من ١٩٤١/١٢/٢٦ الى ١٩٤٢/١٢/٦
- ٢٦- عبد الحميد عبد الحق
من ١٩٤٢/٤/١٠ الى ١٩٤٢/٥/٢٦
- ٢٧- كامل يوسف صالح
من ١٩٤٣/١٢/٣١ الى ١٩٤٥/١/١٠
- ٢٨- محمود فهمي جندييه
من ١٩٤٥/١/١٠ الى ١٩٤٦/١/١٧
- ٢٩- عمر عمر
من ١٩٤٦/١/١٧ الى ١٩٤٦/١٢/٢٧
- ٣٠- محمد صبرى ابو علم
من ١٩٤٦/١٢/٢٧ الى ١٩٤٧/٤/١٣
- ٣١- عمر عمر
من ١٩٤٧/٦/٢٧ الى ١٩٥٠/١٢/٢٩
- ٣٢- عبد الفتاح الشلقاني
من ١٩٥٠/١٢/٢٩ الى ١٩٥١/١٢/٧
- ٣٣- عمر عمر
من ١٩٥١/١٢/٢٨ الى ١٩٥٤/١٢/٢٣
- ٣٤- عبد الرحمن الرافعي
من سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٥٨
- ٣٥- محمد مصطفى البرادعي
من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٢
- ٣٦- عبد العزيز الشوربجي
من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٦٤
- ٣٧- محمد مصطفى البرادعي
من سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٦
- ٣٨- احمد الخواجه
من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٦٩
- ٣٩- احمد الخواجه
من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٧١ مايو
- ٤٠- محمد مصطفى البرادعي
من يونيه سنة ١٩٧١

٥ - وكما نعلم كان القضاء والتشريع في مصر فوضي لاسيما قبل انشاء المحاكم المختلطة ثم المحاكم الاهلية ، اذ كان الاجانب تابعين في التشريع لحكومات بلادهم وفي القضاء لقناصلهم فكانت القنصليات كأنها حكومات صغيرة داخل الحكومة المصرية . كذلك القضاء والتشريع بالنسبة للمصريين فكان فوضي أيضا فمثلا مجلس قوميون مصر كان مؤلفا من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضو اجنبى وآخر رومى وعضو اسرائيلى وعضو ارمنى والقوانين والشرائع المعمول بها أمام ذلك المجلس هي الموجودة بالدولة العثمانية .

إما بالنسبة للمواد التجارية فكان الامر يقضى بموجب العمل بمقتضى قانون التجارة العثمانى ، فإذا لم يوجد به نص يطبق القانون الفرنساوى (راجع المحاماه للمرحوم فتحى زغلول باشا) .

وكان الأمير يقضى ، ورؤساء الدواوين تقضى ، والسناجق تقضى ، والاغوات تقضى ، وكل موظف يقضى ويحكم حتى القواص (الحاجب) الذى كان يرافق الحاكم يقضى ويحكم ويحبس ويأمر بالافراج .

وقد ذكر المرحوم فتحى زغلول باشا فى كتابه أيضا ان المديرين كانوا هم اصحاب اليد العليا فى جميع الشئون حتى انه عندما توجه لافتتاح المحكمة الاهلية بأسبوط سنة ١٨٨٩ وكان جالسا مع المدير مع آخرين لماذا بالمدير يأمر القواص بأن يحضر له أحد قضاة مجلس الاستئناف الملقى - وكان قد تقرر نقله قاضيا بمحكمة اسبوط الجديدة - فلما حضر ذلك القاضى قال له المدير « ياغلان اذهب الى اخوانك وقل لهم المدير يأمر بأجتماعنا لنحكم فيما لدينا من القضايا وعليكم بالمهمة والاجتهاد قبل ان يبتدىء الجماعة الجداد دول فى شغلهم » فقبل الامر مهتلا ونصرف بعد ان أدى السلام بيد كادت تحف الثرى » .

وقد بلغ تسلط الادارة على القضاء درجة كبيرة حتى أن جريدة الوقائع المصرية أعطيت حق مراقبة المجالس فى أحكامها وابداء الملاحظات عليها وكان مدير المطبعة ومحرر الوقائع يعتبران من أكابر رؤساء مصالح الحكومة .

لذلك فقد جاء انشاء المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية خطوة ضخمة اوقفت جزءا كبيرا من هذه الفوضى التى كانت سائدة ووضعت حدودا لكل جهة من الجهات المعنية كان من الصعب تخطيها .

وقد تلى ذلك أن كلفت الحكومة المحامى الايطالى الاستاذ موريندو وضع القانون المدنى للمحاكم الاهلية بالاشتراك مع المرحوم محمد قدرى باشا الذى اشترك أيضا مع مسيو فاشر الذى وضع قانون العقوبات فى وضع قانون تحقيق الجنايات والقانون التجارى للمحاكم الاهلية .

وقد تم ترجمة هذه القوانين للعربية بمعرفة كل من يوسف وهبه باشا وامين فكرى باشا ومصطفى رضوان بك ومحمد عبد السميع بك وتادرس بك ابراهيم . وقد تقرر العمل بهذه القوانين وبذلك وجدت المحاكم سندا لتضائها والمحاميين أساسا لدفاعهم ودفعوهم .

٦ - تدرج قوانين المحاماه :

الواقع أن ما نأخذه على الحماية فى مصر سواء قبل تكوين المحاكم الاهلية أو فى الادوار الاولى بعد تكوينها من مأخذ يرجع الى أن الحماية لم تكن محامة بالمعنى المعروف

لنا اليوم ، ولم يكن وكلاء الدعاوى كما كانوا يسمونهم أسوأ حالا من الوسط المصرى نفسه وقتئذ بل ربما كانوا أرقى من غيرهم لمعرفة القراءة والكتابة والذي يقرره التاريخ أن القضاء الأهلى لم يكن أحسن حالا من المحاماة ، فقد كان القضاء من الحكام الإداريين أو من الدوات وكان الكثير منهم أميين .

(أ) ومع إن أول قانون للنقابة قد صدر سنة ١٩١٢ إلا أن الحقيقة أنه سبقته محاولات سابقة خاست سببا في تدرج المحاماة فبدات بأن سمح للوكلاء أن يحضروا عن الخصوم إذا كان الخصم غائبا للعدر شرعى دون أن يشترط في الوكلاء مهمات خاصة ودون أن يكون لهم قانون ينظم شئونهم أو هيئة تجمعهم واقتصرت مادة ٢٤ من لائحة ترتيب المتاكم على السماح للوكلاء بالرافعة ونصت م ٢٥ على أنه يجوز للمحكمة أن لا تقبل في التوكيل عن الخصوم من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل .

(ب) وفي ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ صدرت لائحة الاجراءات الداخلية للوكلاء ولم تتعرض الا لكيفية التوكيل ورد المستندات عند انتهاء التوكيل .

(ج) وفي ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدرت لائحة جديدة خطت بالمحاماة خطوة أخرى فنصت على مؤهلات يجب توافرها في المحامى وصفاته ولجنة الامتحان وجدول المحامين ومسائل التأديب وحقوق المحامين وواجباتهم .

(د) وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ صدرت لائحة جديدة اطلقت على المحامى لأول مرة اسم (افوكاتو) وكانت الحكومة حتى هذا الوقت تضمن على المحامى بلقب (افوكاتو) نظرا لان محامى المحاكم المختلطة اعترضوا على اللقب من قبل فأطلقت عليهم في لوائحها السابقة لقب وكلاء . واشترطت اللائحة في المحامى أن يكون حاصل على دبلوم من مدرسة الحقوق فسوت بين المحامى الأهلى والمحامى المختلط ونصت اللائحة ايضا على تكوين لجنة قبول المحامين وتنظيم الجدول ومدة التمرين وحقوق المحامين وواجباتهم والتأديب الى غير ذلك من شئون المحامين وبدى بلبس « البنش » اى الروب من سنة ١٨٩٣ ، فقط وكانت هذه اللائحة في نظرنا الدستور الاساسى للمحاماة وعلى ضوءها تنالت قوانين المحاماة .

(هـ) ثم صدر القانون ٢٦ سنة ١٩١٢ وبينت مذكرته الايضاحية الأسباب التى دعت الى سن هذا القانون وهى بنصها :

ارتقت المحاماه الاهلية بمصر ارتقاء عظيميا في خلال السنوات الاخيرة كما ارتقى غيرها من المنظمات وقد كان القسم الأكبر من وكلاء الدعاوى عند وضع اللائحة ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بتلك المهنة من الذين لم تتوفر فيهم الصفات القانونية التى اقتضتها اللائحة في كل من يريد الاشتغال بالمحاماة - لذلك وضع المحامون في ذلك الحين تحت رقابة القضاء . والآن وقد أصبح معظمهم ممن درس القوانين والشرائع درسا صحيحا فكان من مصلحة المحاماة نفسها انالتهن شيئا من الاستقلال وهذا أهم ما يرمى اليه مشروع القانون » .

ثم وضع القانون تنظيميا للنقابة وانتخاب الجمعية العمومية ليكون المجلس دائما مرآه ميول المحامين بقدر المستطاع .

وقد تمت الموافقة على هذا القانون من « مجلس الشورى وصدر في عهد حسين رشدى باشا الذي خلف سعد زغلول باشا في وزارة الحفانية » .

والملاحظ على هذا القانون أنه أنال المحاماه « شيئاً من الاستقلال » ولكن كانت تعاني رغم وجوده من صعوبات كثيرة تعترضها ولم يذلها وجود القانون المشار اليه ، إنما مع ذلك فقد أمكن للنقابة ان تؤدي خدمات قيمة للمحاماه والقضاء عامة فأنشأت مجلة المحاماة ومكتبة قانونية وقاعة للمحاضرات ورتبت اعانات الفقراء من المحامين وعائلاتهم واشتركت في بحث القوانين واللوائح الخاصة بالمحاماة ونظمت القواعد المتعلقة بامتخاب المحامين والشكاوى .. الخ .

ومن مفاخر النقابة والمحامين أنه عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ كان المحامون في طليعة المدافعين عن الوطن الملبين لنداء الحرية والكرامة والناضلين ضد الاستعمار والظلم — ولا نقول هذا اعتباطاً بل بالدليل .

(١) في الجمعية العمومية للمحامين التي انعقدت في ١٢/٢/١٩١٩ قرر المحامون الاحتجاج على التعدي الذي وقع على حقوق مصر والمصريين .. ونكروا في هذا الاجتماع أن المحاماة طائفة راقية شعارها الأخذ بيد المظلوم والتمسك بقوة الحق والقانون ولذلك تحتج على هذه المظالم الصارخة .

(ب) بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩١٩ قررت الجمعية العمومية للمحامين الاحتجاج على منع الحكومة الانكليزية سفر الزعماء المصريين (سعد زغلول وزملاءه) الذين انتدبوا للمطالبة بالاستقلال — وعلى القبض على أربعة منهم ونفيهم الى مالطة .

وقد تم هذا الاحتجاج بعمل ايجابي بالاجتماع هو الامتناع عن العمل وطلب نقل الاسم الى جدول غير المشتغلين .

ولم تتراجع الجمعية العمومية رغم التهديد الذي وصلها من نائب المستشار القضائي في ١٥/٣/١٩١٩ بل ردت عليه ردا قاسيا القمه حجرا .

(ج) بتاريخ ٤/٤/١٩١٩ ارسل مجلس نقابة المحامين احتجاجا شديدا للجهة الى اللورد اللبني ورئيس محكمة الاستئناف على تعدي بعض الجنود الانكليز على بعض حضرات المحامين في ٢/٤/١٩١٩ .

وقررت السلطة في محاولة لتهذية ثورة المحامين التحقيق مع المعتدين ومحاكمتهم .

وهكذا اثبتت المحاماة وجودها وفرضت كيانها على المجتمع لا مستغلة ولا متسلطة إنما مرشدة ورائدة تنشر الوعي بين الناس وتدفع الأذى بالحق والمنطق من المظلوم وتشهر بالظالم بشجاعة وبلا وجل .

وادت المحاماة واجب الدفاع المقدس بأكمل معانيه فدافعت عن حق الوطن وحق الفرد والحق واحد لا يتجزأ .

وهكذا ارتفعت المحاماة سلم المجد بخطى أسرع بكثير من غيرها من المهن الأخرى حتى كان الوزراء والمستشارون ورجال القضاء يلجأون اليها والفخر يكلمهم ويفضل الكثير البقاء بها عن أي منصب آخر مهما علا

وفي يوم ١٤/٦/١٩٣٣ اتمت المحاكم الأهلية سنتها الخمسين . وقررت الحكومة أن تحتفل بهذه الذكرى وتألقت لجنة بين أعضائها نقيب المحامين واحد المحامين الأهليين وقررت أن يكون الاحتفال بدار الأوبرا في ٢١/١٢/٣٣ .

وقررت النقابة من ناحيتها بجلسة ١٩٣٣/٩/٢٨ تأليف لجنة للاحتفال بالعيد الخمسيني للمحاكم الاهلية والفت لجنة قررت أن يكون الاحتفال بالعيد في هليوبليس بالاس بمصر الجديدة (دار الحكومة الاتحادية حاليا) في نفس اليوم . وكان خطباء الحفل الحكومي « احمد على باشا » وزير الحقانية « ومحمد لبيب عطيه بك » النائب العمومي « وعبد العزيز فهمي باشا » رئيس محكمة النقض . أما خطباء حفلة نقابة المحامين فكانوا النقيب المغفور له الاستاذ مكرم عبيد باشا والاستاذ فكرى ابازله والاستاذ مرقص بك فهمي .

والقى مكرم عبيد في هذا الحفل خطابا وجه فيه تحية الاخاء والاكبار الى قضاة المحاكم الاهلية وأعضاء النيابة فيها . وشرح المعاني المستفادة من محاسن هذا الاجتماع وهي الزمالة الفكرية وفكرة الحق حيث قال (أنه من دواعي الشرف أن تكون زمالتنا الفكرية مؤسسة على فكرة قدسية هي فكرة الحق ، ولا فارق في الحق بين من يدافع عنه ومن يقضى به فالحامى والقاضى كلاهما ربيب لفكرة الحق بل ومدرسة الحق) .

وجاء بخطاب المرحوم عبد العزيز فهمي موجه الكلام للملك فؤاد « انه قد آن اليوم ان نطمع فيكم بأن تجهروا بكلمتكم معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت الغاية القصوى وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بادارة العدل في ديارها بين سكانها أجمعين .

وفي ٤ مايو سنة ١٩٣٥ تم افتتاح نادى المحامين بحضور الامير السابق عمر طوسون ورؤساء الحكومات والوزراء والمستشارين والقضاة والقى النقيب مكرم عبيد كلمة أوضح فيها أن « للمحامين الاهليين غبطة بافتتاح ناديتهم قد لا تعد لها غبطة أخرى لأن فكرة تأسيس النادى أمنية للمحامين ظلت تحاورهم مدة .. الى أن أصبحت حقيقة حية . فكان لتحقيق هذه الفكرة معنى خاص يغتبط له المحامون ويعتزون به لأن السبيل قد مهد لها — ألا في خزانهم وقد غاصت ، بل في نفوسهم وقد فاضت .. فاضت نفوسهم بأسمى ما يرتقى اليه شعور الهيئات والأفراد في أى مجتمع وهو شعور التضامن والتبادل والاتحاد .

وقد سارت المهنة على الدرب بخطى سريعة وصنشرت قوانين متتالية للمهنة توالى عوامل حماية المحامى أثناء أدائه واجبه ومنع ماقد يلحقه من أذى بسببه فقد كان يحق للمحكمة أن تصدر حكمها بعقاب المحامى اذا اعتقدت أو ظنت أن فى سلوكه وأسلوبه أساس بها . كما كان فى مكتبها أن تأمر بالقبض عليه فوراً .. فأخذت القوانين المتتالية تضع قيودا وشروطا الى أن تقرر فى القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ م ٩٦ منع مثل هذه المآسى التى وقعت وكثيرا ماكان المحامى ضحيته لا باغيا ولا معتديا فنصت المادة ٩٦ من القانون أنه استنادا واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التى تقع فيها المنصوص عليها فى قانون المرافعات والاجراءات الجنائية اذا وقع من المحامى أثناء وجوده بالجلسة لاداء واجبه او بسببه اخلال بالنظام أو أى أمر يستدعى مؤاخذه تاديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله الى النيابة العامة .

وللنائب العام أن يتخذ الاجراءات الجنائية اذا كان ماوقع من المحامى جريمة يعاقب عليها فى قانون العقوبات أو أن يحيله الى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة اذا كان ماوقع منه مجرد اخلال بالواجب أو بالنظام .

« ولا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تحاكم المحامي تأديبياً . »

كما نص القانون على عدم جواز القبض على محام أو حبسه احتياطياً لما ينسب إليه من جرائم القذف أو السب أو الإهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت عنه أثناء أو بسبب ممارسة المهنة .

ثم نصت المادة ٩٧ من قانون المحاماة على أن « تجري المحاكمة في جلسة سرية ولا يجوز أن يشترك القاضي أو أحد أعضاء الهيئة التي وقع عليها الاعتداء في نظر الدعوى » .

ثم عمل القانون أيضاً على حماية المحامي من الغير فنصت م ٩٨ على عقاب من أهان محامياً بالاشارة أو بالقول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته وبسببها بالعقوبة الواردة في القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة وبذلك سوى بينه وبين القضاء أثناء تأدية واجبة .

كما حمى القانون المحامي من تعسف الجهات الإدارية فنص في المادة ١٠٠ على عدم جواز التحقيق معه أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة بشرط إخطار مجلس النقابة قبل التحقيق بوقت مناسب .

ثم منع القانون في م ١٠١ الحجز على مكتب المحامي أو اثاث مكتبه حتى يوفر له الطمأنينة في عمله ويحوطه بالكرامة والاهالة التي يجب أن تتوافر له في حيه وبين موكلية .

ويقابل ذلك واجبات المحامي وهي واجبات يجب أن يتجلى بها كل من يمارس هذه المهنة حتى يكون جديراً بالانتماء إليها . منها على سبيل المثال لا الحصر :

— أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة .

— وأن يراعى آداب المهنة وتقاليدها

— ألا يعير اسمه أو يبتاع الحقوق المتنازع عليها إذا كان هو الذي يتولى الدفاع بشأنها . .

— أن يمتنع عن إبداء أي مشورة أو مساعدة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به . . .

— أن يمتنع عن أداء الشهادة عن المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته .

— ألا يقبل دعوى ضد زميل له إلا بعد الحصول على إذن من مجلس النقابة .

وقد تعرض القضاء والمحاماة في السنوات الأخيرة لهزات لم يؤثر على صلابته وإن أثرت على معنويات الكثيرين من رجاله . إذ بعد صدور القوانين الاشتراكية في يولييه سنة ١٩٦١ تغيرت صورة المجتمع بعض الشيء وتبعاً لذلك انتقل كثير من المحامين ذوى المكاتب للعمل بالشركات أو المؤسسات التي أصبحت معروفة باسم القطاع العام وإن استمر ولاؤهم لنقابيتهم قائماً . وصفتهم كمحاميين لاصقة بهم رغم أنهم يتقاضون مرتبات من جهات تابعة للحكومة أو تحت إشرافها — ولذلك أفسح لهم قانون المحاماه مكاناً في مجالس النقابات عندما نص في م ٣/١٢ على أن يمثل المحامون

باليثبات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام والجمعيات بأربعة أعضاء بغير مساس بتمثيل الاقاليم .

اما القضاء فقد رأت السلطة التنفيذية القائمة بالأمر وقتئذ ان تصدر القرار بقانون ٨٣ سنة ٦٩ باعادة تشكيل الهيئات القضائية ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ سنة ٦٩ في ٦٩/٩/٤ باعادة تعيين رجال القضاء والنيابة الواردة اسمائهم بالكشوف المرفقة بذلك القرار وتنفيذا لاحكام القرارات السابقين اصدر وزير العدل القرار ٩٢٧ سنة ١٩٦٩ في ٦٩/٩/١٣ بانتهاء خدمة الاساتذة رجال القضاء الذين لم تشملهم كشوف اعادة التعيين .

ثم ... مرت الايام ... وتولى الامر السيد/ انور السادات فرأى اول ما رأى ان العودة الى التمسك بالقانون هو السياج الاول للوطن وابنائهم ففيه كل الضمانات وعلى ضوءه تصان الكرامات والحريات ولذلك اصدر في بداية حكمه القرار بقانون ٨٥ سنة ٧١ القاضي باعادة تعيين بعض المفصولين في مناصبهم مع حفظ حقوقهم في الترقيات والعلاوات مع حساب مدة عزلهم ضمن خدماتهم ونفاذا لهذا القرار صدر في ٧١/١٢/١٥ القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ سنة ٧١ باعادة بعض المعزولين من رجال القضاء . اما الباقيين فقد رفعوا دعاوى امام محكمة النقض . وقد قضى في اولها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ ببطالان القرار الصادر بعزلهم واعتباره كأن لم يكن . ثم توالى الاحكام لصالح هؤلاء الرجال .

وهكذا اثبتت الايام ان القانون يسود ولا يساد لانه تعبير كامل عن ارادة الشعب . وان الذين حاولوا يوما او ظنوا ان في مكتهم ان يعطوا القانون اجازة كانوا على سلال ميين . لان القانون سياج للناس يحى كل من يعيش في نطاقه ولا يخرج عن عنوده .

ولا يفوتني في هذا الصدد ان اشير الى امنية هامة تجول دائما في فكر المشتغلين بالقانون ، وهي ان تمتد ولاية القضاء على جميع المقيمين على ارض الوطن مدنيين وعسكريين مادامت الجريمة قد حدثت خارج نطاق العمل اى خارج المؤسسات حتى لا تشعر النفوس بما تشعر به الان من تفرقة لا اساس لها الا الزى والصفة الامر الذى لا مثيل له في اى بلد متمدن بل وان يمتد نطاق اختصاص محكمة النقض الى احكام المحاكم العسكرية لئلا يتمتع اولئك بمعذلة القانون كاملة ويسودهم الاطمئنان والثقة بقضائهم .

وهكذا كلما مرت الايام سبقت الحماية الزمن في تقدمها حتى غدت انبل وارقى مهنة يمتنها انسان - فالذى يدفع الاذى عن الناس ويدافع عن المظلوم ويرفع راية الحق دوما وبلا وجل يستحق بجدارة ان ينتمى الى حظيرة لها صفة من صفات الله عز وجل .

ان الله يدافع عن الذين آمنوا . . .

خواطر عن المحاماة

١ — كان اليونان القدماء يعتبرون حظيرة مقام المحامين ودائرة المحكمة من الأماكن المقدسة فإذا حان وقت العمل رشح المكان بالماء المطهر إشارة إلى أنه لا يجب أن يجرى فيه من الأعمال إلا ما كان طاهرا نقياً .

٢ — كان قدماء المصريين يفارون على الحق غيرة بلغت المغالاة حتى أنهم حجروا على المحامين أن يترافعوا في الخصومات إلا بالكتابة خوفاً من أن تؤثر نصاحتهم على القضاء فتؤذى الحق ولو بعض الشيء .

٣ — قال الأستاذ مانوزادى نقيب المحامين المختلط سنة ١٩٢٨ لزملائه .
إذا اتحدنا فنحن قوة — وإذا تفرقنا فنحن كمية مهلهلة .

٤ — اعلّموا أن الحرية هي ما تكسبون ، والحق هو ما تحققون ، والمحاماة هي ما تحمون « مكرم عبيد سنة ١٩٣٣ » .

٥ — مهما سدد بعض الحكام للروب من سهام ورصاص فسيظل كما هو عظيماً ، عنيداً ، جباراً يشمل الجميع بعدله ونزاهته وجراته وقوته ، « فكرى اباضه ١٩٣٣ » .

٦ — اتمنى لو قطع لسان كل محام يناهض الحكومة من جذوره « نابليون بونابارت » .

٧ — المحاماة هي مهنة الكفاح . . . والكرامة . . . والحرية « مصطفى مرعى »

٨ — أن شرف الذى يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف الذى يجلس للتصل بينهم « الامبراطور الرومانى فلنتيان » .

٩ — لا يوجد قضاء عظيم دون محاماة عظيمة ولا محاماة عظيمة دون قضاء عظيم « الأستاذ لابورى نقيب المحامين بفرنسا سنة ١٩٢١ » .

١٠ — أن الذين يضيقون بحرية الرأى . . . والذين لا يحسنون الاستغناء قبل الكلام لا يصلحون للحكم أبداً . . « ابراهيم نور الدين » .

مع أطيب التمنيات للمحاماة والمحامين ،

ابراهيم نور الدين
المحامى بالنقض

نظرة حول مشكلة كثرة الدعاوى وبطء الفصل فيها

للسيد المستشار أحمد جلال عبد الرازق

تترد في الصحف هذه الايام نغمة تأخذ شكل الحملة الصحفية مؤداها ان التفتيش القضائي سيرسل عيونه خلف القضاة للتفتيش على اعمالهم وبيان المتسبب منهم في تعطيل الفصل في الدعاوى .

كما طالعتنا الجرائد اليومية بأن وزير العدل اجتمع بالسادة المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية وأهاب بهم ان يحثوا القضاة على سرعة الفصل في القضايا . وقالت الصحف ان نسبة الفصل فيما يعرض على القاضي من الدعاوى ستكون محل اعتبار في الحركة القضائية المقبلة .

والحث على العمل والتقدير للمجد المنتج والردع للمتقاعس المهمل شيء جميل ومطلوب ولكن وضع الاخبار عن المشكلة بهذه الصورة يحمل مضمونا واحدا ظاهرا وهو ان القضاة يتقاعسون عن الفصل فيما يعرض عليهم من قضايا وانهم ان لم يكونوا السبب الوحيد في تعطيل الفصل في القضايا فهم على الاقل السبب الرئيسي في تفاقم المشكلة .

ولا شك ان النظرة الى المشكلة من هذه الزاوية الضيقة يضع الظلال على جوانب المشكلة الرئيسية ولا يترك الا مجالا ضئيلا للرؤيا وبالتالي لا يمكن ان تقود مثل هذه النظرة الى الحل الصحيح بل تجعل المشكلة اكثر تعقيدا بل ومستعصية الحل واقل ما توصف به هذه النظرة انها نظرة متسرعة وارتجالية وخالية من اية دراسة او بحث جدي ان لم تكن في حقيقتها نظرة خاطئة تماما بل نظرة متجنبة ، فان الثورة على الاخطاء والتخلف اذا ما خلعت من الموضوعية ومن الدراسة العلمية الجادة أضحت مجرد انطلاقة عشوائية تؤدي في النهاية الى مزيد من الفوضى والاضطراب .

ولا يتسع المجال لرد اسباب بطء التقاضي في جمهورية مصر العربية - فان الحديث فيه يطول واكتفى هنا بان اورد السبب الاساسي والسبيل لعلاجه وتقاربه وهذا السبب هو اهمال المدعين رافعي الدعاوى وسلوكهم الذي يكشف عن تخلف في الوعي يصل في كثير من الاحيان الى مواقف من التهاون لا يحملها العقل .

سلوك المتقاضين هو السبب الرئيسي في تعطيل الفصل في القضايا :

طريقة رفع الدعوى : تعتمد الخصومة بصحيفة تقدم الى قلم الكتاب بعند سداد الرسم ثم يتولى قلم المحضرين اعلانهم .

وحتى يتصدى القاضي للفصل في الدعوى يتعين ان تكون مستوفيه شكلا القانوني وتحتوي المستندات التي يقيم عليها المدعي دعواه .

ايداع المدعي لمستنداته : لما كان ايداع المدعي لمستنداته لازم للفصل في الدعوى - وحتى لا يتعطل الفصل فيها - راعى المشرع ان تعرض الدعوى على

القاضي وقد تضمنت مستندات المدعى ومذكرة شارحة لها - تقول المادة ٦٥ مرافعات على المدعى ان يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات المؤيدة لدعواه ومذكرة شارحة لها .

ولو اتبع رافع الدعوى ما يوجبه عليه القانون وسلك سلوك الشخص المعنى باموره لزال اهم سبب من اسباب تعطيل الفصل في الدعاوى .

سلوك المدعى :

غير ان العمل يكشف عن واقع مؤلم من اهمال وتراخي المدعين على نحو غير مقبول عقلًا والامثلة على ذلك كثيرة ومتباينة وتسرد فيما يلي اهمها :

١ - تحرير غير المحامين لصحف الدعاوى :

كثير من المدعين يلجأ الى غير المحامين لتحرير صحيفة افتاح الدعوى - فاذا ما دخلت اى محكمة يصادفك الكثير ممن يسألك عن حاجتك ويعرض خدماته عليك من تحريك دعوى او تقديم شكوى ويساعد عدم الوعي القضائى لدى كثير من المتقاصين ان يلجأ الى هؤلاء لتحرير صحف الدعاوى فتأتى الصحيفة مشوشة غير واضحة المعالم يبذل فيها القاضي جهدا كما يكشف عن مراد المدعى من دعواه من ناحية الوقائع فصلا عن الخطأ فى سندها القانونى مما قد يعرض صاحب الحق الى رفض دعواه ولا يقف بعض المدعين عند هذا الحد بل يقوم بعضهم بتحرير صحيفة الدعوى بنفسه فتأتى اكثر سوءا ...

وفى الاحوال التى يوجب القانون توقيع محامى على صحيفة الدعوى ليكون تقديمها مقبولا - يوقع هؤلاء بتوقيع غير مقرر تحت لفظ المحامى .

وحين تأخذ الدعوى طريقها على هذا النحو امام القاضي اما ان يتركها المدعى على ما هي عليه يتدخل فيها الحظ والصدف فى صحة مبناها واما ان يفيق الى رشده ويخشى على حقه من الضياع بسبب اهماله فيؤكل محاميا يدافع عن حقه ويبدا هذا فى بناء الدعوى من جديد واعادة تكييفها القانونى فيستأجل لتصبح شكل الدعوى ثم لادخال خصوم جدد ثم لتقديم مستندات وبالتالي يطول عمر الدعوى امام القاضي . ولو سلك المدعى السبيل الصحيح ولجأ منذ البداية الى المحامى لتفادى هذا التعطيل .

٢ - ايداع المستندات :

يوجب القانون على المدعى ان يودع مستنداته عند تقديم صحيفة دعواه - ولعله من المعروف ان هذا النص معطل - فلم ارى فيما عرض على من دعاوى على كثرتها واحد فقط اودع مستنداته عند قيد الدعوى وليته يفعل فى الجلسة الاولى ويقدم فيها مستنداته بل الغالب انه يستأجل لتقديم هذه المستندات - حتى فى ابسط الدعاوى التى يكون سند المدعى فيها مستند واحد كدعوى صحة ونفاذ عقد البيع نجد الكثير من مثل هذه الدعاوى يطلب فيها المدعى التأجيل ليقدم هذا العقد .

وهذا يؤدى بلا شك الى تعطيل الفصل فى الدعاوى وقد يتماذى المدعى فلا يقدم مستنداته فى الجلسات التالية فتوقف الدعوى جزاء المشتغلين بالقانون

في المحاكم يعلمون كثرة الدعاوى التي توقف جزاءا لعدم تنفيذ المدعى لقرارات المحكمة :

٣ - عدم متابعة المدعى لدعواه :

لا يقف اهمال المدعى عند هذا الحد بل يمتد الى مراحل الدعوى جميعها - فالمدعى يعتقد خطأ ان دوره قد انتهى بمجرد توكيل محام وتحرير صحيفة الدعوى وان لاشأن له بالدعوى بعد ذلك الا ان المحامي ليس وكيل اعمال بل ان دوره قاصر على الناحية القانونية في الدعوى ووقته لا يتسع الا لذلك اما تجهيز المستندات واعدادها فمبني عمل المدعى نفسه ومن امثلة ذلك انه قد يتطلب الحكم في الدعوى استخراج صور رسمية من تحقيقات او مستند رسمي او شهادة من جهة حكومية فتصرح المحكمة للمدعى باستخراج مثل هذه الاوراق من تلك الجهات والمدعى يعتقد ان المحامي كفيل بان يقوم بتقديم الطلب ومتابعة اجراءاته واستخراج الصور الرسمية المطلوبة وتحقيق الامر ان هذه من شئون المدعى وواجبته الاساسية وليست من عمل المحامي ولا يتسع وقته لها ولو وضع الامر في نصابه واستخرج المدعى هذه الشهادات لما لجلت الدعاوى عشرات المرات لسبب واحد .

٤ - عدم الانتباه على حضور الجلسات :

سبق القول ان بعض المدعين يباشر دعواه بنفسه دون محام وبعضهم يحضر معه المحامي دون أن يصدر له المدعى سند وكالة الامر الذي يستلزم وجود المدعى في كل جلسة ويحدث ان يتخلف المدعى عن الحضور عند نظر الدعوى فتقرر المحكمة شطبها ويعود المدعى بعد ذلك الى متابعة السير في دعواه مما يستنفذ جهداً كثيراً من اقليم الكتاب والمضربين فضلاً عن تعطيل الدعوى .

اذن فما الحل بعد كل ذلك :

ان معرفة الحقائق والثغرات التي كشف عنها التطبيق العملي على نحو واقعي وصحيح هو في حد ذاته وصول الى ثلاثة ارباع الحل الحاسم للمشكلة .

والحقيقة الاولى والاساسية في المشكلة هي تخلف الوعي القضائي لدى الغالبية العظمى من المتقاضين حتى بين الكثير من المتعلمين .

والحل يجب ان يكون نابعاً من الواقع المؤلم الذي نشأه في التقاضي وان يكون طريقاً محدود المعالم يسير فيه المدعى ولا يحيد عنه حتى لا ينحرف عن جادة الصواب ومتى وضع مثل هذا الحل فستختفي من المحاكم طائفة ليست بالقليل العدد من هواة التقاضي ولا يعرض على القاضي مثل هذا العدد الهائل من القضايا الكيدية واللاموضوعية والتي يلجأ اليها الكثيرين بغية الارهاب او ارهاق خصومهم امام المحاكم وما من سبب يدعوا لذلك الا الرغبة في النكاية فحسب وسبيل ذلك هو اتباع القانون وسد الثغرات التي كشف عنها التطبيق العملي .

اولاً : طبع صحف الدعاوى :

١ - تطبع نماذج من صحف الدعاوى يتصدرها صحيفة الاعلان ويظهرها الجزاءات المقترحة اذا لم يقدم المدعى عليه مستنداته بالجلسة الاولى يغرم ببلغ

معين هذا حتى يحاط من يوجه اليه الاعلان بما يجب ان يتبعه والجزاء المترتب عليه واذا كان الجزاء قاسيا فقد أعذر من أنذر ولا يلومن المهمل الا نفسه .

٢ - بيع صحف الدعاوى بالمحاكم :

تباع صحف الدعاوى المطبوعة في المحاكم للمحاميين المشتغلين ولا تقبل الصحيفة عند القيد الا موقعا عليه من محام ومختومة بخاتم مكتبه وذلك في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه وتباع هذه الصحيفة بسعر مناسب وبذلك نتفادى تدخل غير المحامين في رفع الدعاوى وتحرر صحفها .

٣ - اشراف المحكمة على ايداع المستندات :

يودع المدعى مستنداته قلم الكتاب عند قيد دعواه ولا يقبل قلم الكتاب قيد دعوى بدون مستندات واذا كان هناك مستندات يستلزم استخراجها يجب على المدعى ان يرفق بصحيفة دعواه طلب الى المستشار رئيس المحكمة الابتدائية بالتصريح له باستخراج هذه المستندات او ضم القضايا المطلوب ضمها ويكون ذلك الاختصاص لرئيس المحكمة الجزئية في المحاكم الجزئية .

وليس هذا عود الى نظام قاضي التحضير وانما هو تيسير للمدعى الجاد وتوضيح للسبيل الذي عليه ان يتبعه مما يحقق له سرعة اقتضاء حقه ويجعل دعواه صالحة للحكم فيها في مدى قصير والمحكمة من مثل هذا النظام المقترح انه يجعل الاشراف المباشر على تجهيز الدعوى لرئيس المحكمة وذلك يكفل اعدادها في وقت قصير لما لسيادته من رقابة على اعلام الكتاب اما القاضي فانه يغادر المحكمة فور الفراغ من عمله وليس لديه الوقت لمراقبة تنفيذ القرارات الصادرة بالجلسة فضلا عن ان في اشراف رئيس المحكمة المباشر على الدعاوى يصون لحقوق المتقاضين من التلاعب الذي يمارسه بعض ذوي النفوس الضعيفة باثلام الكتاب والمحضرين ويقضى على جزء كبير من اسباب تفاقم هذه المشكلة . .

نحو عدالة أوفى

بقلم : نجم محمد نجم
القاضي : محكمة القاهرة الابتدائية

طلع علينا مشروع قانون السلطة القضائية الجديد فرأيت أن أدلى بدلوى في الدلاء مبينا وجهة نظري فيما جاء به المشروع من أحكام سيما وأنه صادف هوى في كثير من أحكامه لآمانينا الى طالما تمنينا لها التطبيق والتحقيق . فخدمة لصالح القضاء الذي خدمت زهاء العشرين عاما بحقله باذلا كل جهدي وطاقتي نحو السمويه درجات فوق درجات أتقدم بهذا المشروع .

ولذلك سنتناول أولا : الأسس التي يجب أن يقوم عليها قضاؤنا .

ثانيا : ثم نتناول بعد ذلك أحكام المشروع بالبحث والتحصيل .

اولا : الأسس التي يجب ان يقوم عليها قضاؤنا :

١ - توحيد القضاء والنيابة .

٢ - تخصص القضاء وأعضاء النيابة والمحامين .

٣ - استقلال القضاء .

٤ - المراقبات القضائية .

١ - توحيد القضاء والنيابة

ان عيب تعدد جهات القضاء في مقر كان ولايزال وصمة عار يتم بها قضاؤنا وخلق بنا ان نذكر - والاستس ملك فؤادنا - المحن التي مرت بها نظمنا القضائية في عهدنا الحديث .

١ - تبدأ تلك الفترة بإنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ، فليقد نتج عن الفوضى التي سببتها الامتيازات الأجنبية التي كانت ترسخ تحت ارضائها بلادنا نتائج سيئة للغاية ويعجز القلم عن وصفها ففكرت الحكومة المصرية في انشاء محاكم موحدة للقضاء على تلك الفوضى ، ومفعلا عقدت تلك المحاكم اولى جلساتها في اول فبراير سنة ١٨٧٦ وكانت هذه المحاكم تختص بنظر المنازعات في المواد المدنية والتجارية بين المصريين والاجانب وبين الاجانب المختلفى الجنسية ، وينظر الدعاوى العقارية بين الاجانب ولو كانوا متحدى الجنسية والمنازعات التي تحصل بين الحكومة المصرية ومصالحها والاجانب ودوائر الملك وأعضاء أسرته . ويخرج من اختصاصها مسائل الأحوال الشخصية فظلت من اختصاص المحاكم القضائية ، وكذلك جميع المسائل الجنائية ظلت للمحاكم القنصلية اللهم الا ما يقع مباشرة على القضاة والمحلفين او المأمورين او الموظفين بتلك المحاكم لم تقف باختصاصها عند نصوص

قانون انشائها بل توسعت فيه بطرق شتى معطية نفسها ولاية تكاد تكون عامة . وفي ٧ مايو سنة ١٩٣٧ تمت اتفاقية الغاء الامتيازات ونصت / ٣ من الاتفاقية على ان يستمر بقاء تلك المحاكم لغاية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثم يؤول بعد ذلك اختصاصها للمحاكم الاهلية . ومغلا تم بحمد الله الغاؤها في التاريخ المذكور وانتقلت اختصاصاتها للمحاكم الاهلية (الوطنية) .

٢ - بعد انشاء المحاكم المختلطة سالفة الذكر فكرت الحكومة المصرية في وضع حد للقوضى القائمة بالمجالس القضائية وانشاء محاكم منظمة على غرار المحاكم المختلطة ، وقد أدت حوادث الثورة العربية والاحتلال البريطاني الى تأخير انشائها وافتتحت اولى جلساتها يوم اول يناير سنة ١٨٨٤ في الوجه البحري ، أولا - ولم يطبق نظامها في الوجه القبلي الا سنة ١٨٨٦ .

وهي المحاكم ذات الولاية العامة - وكل المحاكم الأخرى تعتبر استثنائية بالنسبة لها وهي الوارثة الطبيعية لجميع الجهات القضائية بعد الغائها جميعا عما قريب بإذن الله .

٣ - المحاكم القضائية - وكانت تختص كما سبق القول بالفصل في المسائل المدنية من الاجانب المتحدى الجنسية وفي جميع المسائل الجنائية - كما سبق القول - وجميع مسائل الأحوال الشخصية للاجانب ، وقد انتزع اختصاصها المدني والجماعي وضم للمحاكم المختلطة بمقتضى اتفاقية الغاء الامتيازات ، وأخيرا ، ألغيت بالغاء المحاكم المختلطة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وضم اختصاصها للقضاء الوطنى .

٤ - المحاكم الشرعية - نظم اختصاصها والاجراءات التى تتبع امامها قانون ويسمى بالأئحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها صدر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ وقد عدلت الأئحة عدة مرات . وكان اختصاصها يشمل مسائل الأحوال الشخصية البحتة عدا الولاية على المال وذلك بالنسبة لجميع المصريين مالم يكونوا خاضعين لمجالس الطوائف غير الاسلامية او جهات قضائية اخرى وكذلك المسائل المتعلقة بأصل الوقف واستحقاق العقارات الموقوفة وإدارة الوقف والنظر عليه واستبدال اعيانه والأذن بعمارته وتاجيرها وتشمل في ذلك جميع المصريين والاجانب ايا كانت جنسيتهم . وأخيرا وفي عهد ثورتنا الناهضة صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ وضم اختصاصها للمحاكم الوطنية ايضا ونص في / ٤ من ذلك القانون على امر تشكّل بالمحاكم الوطنية دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، نصت على انشاء دائرة للملاحمة الشخصية بمحكمة النقض يلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بها وكذلك دوائر بالاستئناف ويكون من أعضائها أحد رجال القضاء الشرعى ممن في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته . وأن يكون من أعضائها تلك الدوائر بالمحاكم الابتدائية وأحد أو اثنان من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية . كما يتولى رئاسة المحاكم الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية اجه قضاة المحاكم الشرعية .

٥ - المجالس المالية - وبعد ذلك انشاء المجالس المالية للطوائف غير الاسلامية في مصر وهى هيئات دقيقة تتولى شئونها القضائية طبقا لامتيازات منحها لها سلاطين

الولة العلية وكما يطلق عليها بطرختات بالنسبة للبطريك الرئيس الدينى للطوائف المسيحية وحاخامات بالنسبة للحاخام الرئيسى الدينى للطوائف الاسرائيلية ، وكانت اهم الطوائف غير الاسلاميه ذات المجالس المالية المعترف بها .

١ - الاقباط الارثوذكس - وينظمها القانون الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ .

٢ - الاقباط البروستانت وينظمها القانون الصادر فى اول مارس سنة ١٩٠٢ .

٣ - الاقباط الكاثوليك وينظمها القانون الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

وتختص هذه الهيئات بمسائل الاحوال الشخصية البحتة ، وكان يتبع لها الاشخاص المنتمين بحسب مذاهبهم الدينية لطوائف دينية تتبعها هذه المجالس ، وكانت تثار الخلافات وتعارض الاحكام اذا كان احد الخصمين مسلما والاخر مسيحيا او احدهما مسيحيا كاثوليكيا والاخر مسيحيا ارثوذكسيا وكان تضارب الاحكام وخلاف شراح القانون مما كان يتحتم معه علاج المسألة علجا حاسما الى ان تم انشاؤها جميعها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وضم اختصاصها للمحاكم ذات الولاية العامة كما سبق القول .

٦ - المجالس الحسبية - انشأت فى اواخر القرن / ١٩ . وعدل نظامها مرات متعددة الى ان صدر فى ١٣ / ١٠ / ١٩٢٥ لائحة المجالس الحسبية وعدلت بالمرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ وتختص بالمسائل المتعلقة بالولاية على المال وتشمل ولايتها جميع المصريين مسلمين وغير مسلمين وتشمل الاجانب بشرط الا يكونوا من الخاضعين فى مسائل الاحوال الشخصية للمحاكم الاخرى وان يكونوا متوطنين فى مصر - وكانت تشكل من قضاة المحاكم الاهلية او رجال الادارة عند غيابهم والقضاة الشرعيين او احد العلماء او عضو ملة من ملة الشخص المقضى النظر فى امره واحد الاعيان يعينه وزير الداخلية - واخيرا صدر القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص باصدار قانون المحاكم الحسبية وقد عدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . ويسرى ذلك القانون على المصريين جميعا سواء اكانوا بمصر او بالخارج وبالنسبة للاجانب يسرى عليهم ايضا فى مسائل الاجراءات وينطبق عليهم فى المسائل الموضوعة قوانين الدولة التى ينتمون اليها مالم تنص المعاهدات والقوانين بغير ذلك - وبذلك أصبحت ولاية المحاكم الحسبية ولاية عامة وضمت ايضا للمحاكم الاهلية ذات الولاية العامة .

٧ - محاكم الاخطا - انشئت سنة ١٩١٤ وكانت تختص بالنظر فى بعض المواد المدنية والجنائية الصغيرة وكانت تشكل من ٥ اعيان وكان الغرض منها تخفيف العبء عن المحاكم الجزئية - واضطر المشرع الى الغائها سنة ١٩٣٠ لما ظهرت عيوبها العديدة وضم اختصاصها للمحاكم الاهلية .

٨ - المحاكم المركزية - انشأت سنة ١٩٠٤ للنظر فى الجرائم والمسائل المدنية البسيطة ثم أصبحت قاصرة على المحاكمات وكان اختصاصها يشمل المخالفات وبعض الحنح التى يحكم فيها بالفرامة - وكانت تشكل من قاض ويمثل النيابة فيها أحد ضباط البوليس واخيرا الغيت سنة ١٩٤٩ وضم اختصاصها للمحاكم الوطنية .

٩ - مجلس الملاط - انشأ هذا المجلس بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر بوضع نظام للاسرة الملكية وتختص بمسائل الاحوال الشخصية التى يكون الطرفان

فيها أو احدهما من اميرات او امراء الاسيرة المملكة فهو يقوم باختصاص المحاكم الشرعية والحسبية بالنسبة لاميرات وامراء البيت المالك . وكان يتكون من ثمانية اعضاء نص عليهم ذلك القانون — وقد الفته ايضا حكومة الثورة بعد سقوط الاسيرة المملكة لانه لم يعد له لزوم .

١٠ — المحاكم الادارية واللجان الادارية :

المحاكم الادارية :

انشأت محاكم القضاء الادارى في مصر لأول مرة وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بانشاء مجلس الدولة وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذى حدد اختصاص محكمة القضاء الادارى بالنظر دون غيرها (بالطعون الخاصة بانتخاب الهيئات الاقليمية والبلدية والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم والطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او بالترقية او بمنح العلاوات والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات الادارية النهائية الصادرة باحالتهم الى المعاش او الاستيداع او بفصلهم من غير الطريق التأديبي . الطلبات التى يقدمها الافراد او الهيئات بالفاء القرارات الادارية النهائية — وتفصل محكمة القضاء الادارى فى طلبات التعويض عن القرارات السابقة اذا مارفعت اليها بصفة اصلية او تبعية كما نص على جواز نظرها للمنازعات الخاصة باليعقود الالتزامات والانشغال العامة وعقود التوريد الادارية التى تنشأ بين الحكومة والطرف الاخر فى العقد ، وكذلك تختص بالنظر فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى — وقد عدل قانون مجلس الدولة عادة تعديلات بالقوانين ١١٥ سنة ١٩٥٢ ، ١٠٤ سنة ١٩٥٣ ، ٥٥ سنة ١٩٥٤ ولكنه لم يمس اختصاص محكمة القضاء الادارى وفقا للقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ انشأت لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفيها فيما يتعلق بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم وبالنظر فى الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او بالترقية او بمنح العلاوات ونص على تشكيل هذه اللجان من مستشار الرأى للوزارة رئيسا وتائب من مجلس الدولة وموظف من ديوان الموظفين .

ثم عدل تشكيلا بالقانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٥٣ واخيرا عدل اختصاصها بالقانون ١٤٧ سنة ١٩٥٤ ونص على انشاء محاكم ادارية بكل وزارة تتكون من مندوب اول من مجلس الدولة رئيسا وعضوية مندوبين من ذلك المجلس ونص على اختصاصها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة وطوائف العمال والموظفين الخارجين عن الهيئة او لورثة كل منهم .

وقد صدرت عدة قوانين واخرها القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ الذى جعل مجلس الدولة يتكون من قسمين رئيسيين :

١ — القسم القضائى .

٢- القسم الاستشاري للفتوى والتشريع .

والقسم القضائي أصبح يتكون من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية ومن هيئة مفوض الدولة واصبح له الولاية الكاملة بالنظر في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الاقليمية والبلدية والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم ، والطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية او منح العلاوات والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطلبات الخاصة بالغاء القرارات الصادرة باحالتهم الى المعاش والاستيداع او فصلهم عن الطريق التأديبي والغاء القرارات الادارية النهائية ومنازعات الضرائب والرسوم واحكام ديوان المحاسبات وقراراته القطعية ومسائل الجنسية وطلبات التعويض والمنازعات الخاصة بعقود الالتزام والاشغال العامة والتوريد او بأي عقد اداري آخر وكذلك بالنظر في الطعون عن القرارات النهائية التي تصدر من جهات ادارية لها اختصاص قضائي .

واما القسم الخاص بالفتوى والتشريع جعل اختصاصه بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة واصدار الفتاوى وصياغة القوانين التي تقتضها الحكومة وكذلك مشروعات اللوائح والقرارات الادارية الى آخر ما جاء بذلك القانون مما لا داعي للاطالة فيه .

اللجان الادارية :

وهي اللجان ذات الاختصاصات القضائية ولازال منها للآن بكل اسف :

(ا) اللجنة الجمركية : ونصت عليها ٣٣ من القانون الصادر باللائحة الجمركية في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ وتتكون من امين الجمرك وثلاثة او اربعة من كبار موظفي المصلحة بهيئة لجنة جمركية وتختص بالمصادرة والتقويم ويعارض في قراراتها في خلال خمسة عشر يوما الى المحكمة التجارية ذات الاختصاص وتعتبر قرارات اللجنة صحيحة الى ان تقام الدعوى بثبوت الايضاحات المدرجة فيها .

(ب) لجان الري : نصت عليها ٣٨ من القانون الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ وتشكل من المدير والبايتمهندس او من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الراء ولا تقبل ادنى معارضة اذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز للمحكوم عليه استئناف الحكم امام لجنة تشكل من وكيل الداخلية بصفته رئيس ومن مستشار ومن مندوب من وزارة الاشغال ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية في خلال الثلاثة ايام التالية لتاريخ صدور الحكم .

(ج) لجان الضرائب : وصدر بها القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وتعديل تشكيلها عدة مرات واصبحت الآن تشكل من ثلاثة من موظفي المصلحة وتختص بنظر المنازعات التي تحصل بين المولين ومأموريات الضرائب . واذا ما صدر قرارها فانه تربط الضريبة على اساسها ولكل من الممول الطعن في قرار اللجنة امام المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية . وللطرفين الطعن في حكم تلك المحكمة وفقا للمقاع العامة .

(د) **لجان التقاديب :** وهذه اللجان كانت تنتظر المخالفات الادارية التى كانت تقع من الموظفين ماسا بوظائفهم وتوقيع الجزاءات الادارية المختلفة عليهم .

وبعد الغاء ذلك الخليط المزرى من المحاكم لم يبق امامنا الا الغاء المحاكم الادارية واللجان الادارية التى تكلمنا عنها وضم اختصاصاتها للمحاكم الوطنية ذات الولاية العامة حتى يشمل اختصاصها كافة المنازعات وتضخى تلك المحاكم ذات الولاية العامة فى جميع المسائل القضائية وبذلك تنعم بقضاء موحد . ان هذه الامنية تتردد فى نفوس رجال القضاء ولكنها لم تتحقق الى ان جاءت حكومة الثورة الرشيدة والفت عدة محاكم كما سبق الذكر ولم يبق الا ضم القضاء الادارى للقضاء العادى كما فعلنا بالنسبة للمحاكم الشرعية سواء بسواء واعنى ان تنشأ دائرة محكمة النقض تتكون من مستشارى المحكمة الادارية العليا وبنفس الاختصاصات ، ثم دوائر بالمحاكم الاستئنافية تتكون من مستشارى محكمة القضاء الادارى بنفس الاختصاصات ثم دوائر بكل محكمة كلية تتكون من قضاة المحاكم الادارية وبنفس الاختصاصات كما تنشأ بعاصمة كل محافظة بمحكمة ادارية جزئية يرأسها احد القضاة الادارين وتنتظر جميع المنازعات التى تكون الحكومة طرفا فيها مدعية او مدعى عليها او حتى مجرد دخولها خصما ثالثا فى الدعوى مع ملاحظة تعديل المادة ٥٧/ مراقبات يجعلها (فى الدعوى الجزئية التى ترفع من الحكومة او مجالس المديريات والمجالس البلدية او القروية او غيرها من الهيئات العامة او ترفع عليها يكون الاختصاص لمحكمة المواد الجزئية التى يكون فى دائرتها مقر المحكمة الابتدائية) بل ان ذلك اقرب الى العدالة لانه لا يعقل ان مواطنا من اسوان يقاضى الدولة امام محكمة القضاء الادارى بالقاهرة سيما وان نشاط الدولة قد شمل المؤسسات والقطاع العام بأكمله ، واقترب الى الديمقراطية لان مقاضاة الحكومة تصبح سهلة المنال لكل مواطن .

وان ذلك لن يكلفنا شيئا على الاطلاق من الوجهة العملية واننا ان حققنا ذلك سيصبح لنا محكمة واحدة (ذات دوائر متنوعة) هى المحكمة العربية بدلا من المحكمة الوطنية لان لفظ (وطنية) تذكرة بالقضاء المختلط البغيض بل وانها تشمل ولايتها الوطنيين دون الاجانب فى حين ان ولايتها الان عامة (الوطنيين والاجانب على السواء) وتصدر احكامها باسم الامة العربية بدلا من (باسم الامة) بعثنا لامتنا العربية المجيدة .

واما قسم الفتوى والتشريع فيضم بـ (رئاسة الوزراء) ويظل كما هو تماما وبنفس اختصاصاته مما تقدم يتضح انه ستصبح لنا محكمة واحدة بها دوائر احوال شخصية مستقلة ودوائر ادارية مستقلة بغير ان تفصل من الدوائر المدنية والدوائر الجنائية وعلى ذلك تتكون المحكمة من اربع انواع من الدوائر :

ادارية - احوال شخصية - مدنية - جزائية . .

وما قلناه بالنسبة للقضاء بقوله ايضا بالنسبة للنياحة فلدينا الان النيابة العامة وتشمل نيابة الاحوال الشخصية ، والنيابة الادارية .

والنيابة الادارية انشأت بالقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٥٩ ونص فيه على انها هيئة مستقلة تلحق برئاسة الجمهورية ، وتتكون من قسمين : قسم الرقابة وقسم التحقيق . ويتكون كل قسم من ادارات يكون لكل منها رئيس ويلحق بها عدد يكافئ من الاعضاء ويعين عدد الادارات ودوائر اختصاص كل

منها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المدير العام ، ويكون شأن أعضاء النيابة الادارية الفنيين الذين يعينون في قسم التحقيق فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة .

ونص القانون المذكور على اختصاصها فيما يتعلق باجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والادارية وفحص الشكاوى التى تحال اليها من الرؤساء المختصين او من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون او الاهمال فى اداء واجبات الوظيفة ، واجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى يكشف عنها اجراء الرقابة وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تعلقه من شكاوى الافراد والهيئات التى يثبت الفحص حديثها ، وتتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة الى آخر ما جاء فى ذلك القانون والواقع وما دامت هذه هيئة قضائية فى تكوينها وفى اختصاصاتها لماذا لا توضح فى مكانها الطبيعى وتندمج ضمن الهيئات القضائية ويظل لها اختصاصها كما نص عليه قانون انشائها ويتجدد اختصاصها بتحقيق جميع الموظفين فيما يتعلق باعمالهم جنائية او ادارية وتتولى رفع الدعوى العمومية او التأديبية بأحدهم وبذلك توسع اختصاصها وتخفف عن كاهل النيابة العامة وتحدد الاختصاصات تحديدا جامعا مانعا بدلا من تعدد الاختصاصات وعدم وضوحها وتعارضها فى اغلب الأحيان . .

بقيت كلمة بالنسبة لقضايا الحكومة وقد انشأت بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٢٦ . ونعدلت بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٣ ونص فيها على ان تكون ادارة قضايا الحكومة ادارة قائمة بذاتها وتلحق بوزارة العدل وتنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة مما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصها قضائيا . كما نص على انه لا يجوز اجراء صلح فى دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح كما يجوز لهدف الادارة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها كما نص القانون المذكور على طريقة تكوينها واعنائها واختصاصات كل منهم .

وما دامت هذه الهيئة اهم وظائفها كما سبق الذكر ان تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها او عليها قضائيا لماذا لا نطلق عليها اسم النيابة المدنية . وهذه التسمية مستقاة من نفس اختصاصها كما سبق القول وبذلك يكون لدينا اربع انواع من النيابة (نيابة جزئية ونيابة احوال شخصية ، ونيابة ادارية ، ونيابة مدنية) وهو نفس التقسيم الذى وصلنا اليه بالنسبة للقضاء . . وكل ذلك تمهيدا لتطبيق مشروع القانون المزمع مناقشته وتوحيد ايضا للجهات القضائية ومزاولة التخصص كما سيجىء بعد .

٢ - تخصص القضاة وأعضاء النيابة والمحامين

ان التخصص امر تمليه طبيعة الامور فترى الشخص اما مهندسا او طبيبنا او مدرسا وذلك لكى يتفرغ لشئون مهنته دون غيرها من المهن الاخرى ، بل ان

المهندسين متخصصون فهذا معماری وذاك ميكانيكى وثالث كهربائى ورابع كيميائى وكذلك الاطباء فهذا باطنى وذاك جراح وثالث للعيون ورابع للقلب وهكذا والمدرسون هذا مدرّس للعلوم وذاك للاداب وثالث للغات ورابع للرياضة ، فلماذا ننكر على القضاء ورجال القانون تنوع وتخصص ملموس فى كل مهنة أخرى وهل عمل المهندس او المدرس اخطر وادق من عمل القاضى ؟؟؟

لاشك ان القانون متشعب النواحي متعدد الاطراف وان الفقه بحر لاساحله وعسير على كل مشتغل بالقانون ان يسير اغواره ويقتحم اسواره ويخوض غباره ، فلا بد ان يتخصص، كل منا فى ناحية من نواحي القانون التى يميل اليها ويلذ للعمل فيها ولا شك ان التخصص سيصادف هوى فى نفس جميع المشتغلين بالقضاء لانه سيكون كل منا من اتقان مادة تخصصه اتفاقا تاما ملما بما يجرى فيها من تعديلات وتغييرات وما يصدر فيها من احكام حديثة حتى من المحاكم الاجنبية واءراء مهمة مستحدثة ليستفيد ويفيد — وهذا واجب بالنسبة لجميع المشتغلين بالحقل القضائى سواء اكانوا قضاة او اعضاء نيابة او محامون — ان جميع دول العالم تتبع هذا التخصص وحسبك ان تعلم ان نقيب محامى نيويورك الاسبق كان متخصصا فى القانون العام وفى فرع منه وهو القانون المالى وفى فرع منه وهو قانون الضرائب وفى فرع منه وهو ضرائب الشركات ، لقد ناديت بذلك منذ اثني عشر سنة على صفحات جريدة الاهرام بمقال نشر فى العدد الصادر يوم ١٤/٥/١٩٥٢ .

واذا كنا قد خلصنا فيما تقدم الى تقسيم القضاء الى اربعة دوائر :

(مدنية ، جزائية ، ادارية ، احوال شخصية) ووصلنا الى تقسيم النيابة الى نفس الاقسام — يتحتم ايضا سريان هذا التقسيم والتخصص بالنسبة للسادة المحامين .

وببدأ التخصص بالنسبة لاعضاء النيابة عند تعيينهم فيلحق بعضهم بالنسبة الادارية وبعضهم بالنيابة الجنائية (قلم قضائى) وبعضهم بالنيابة الجزائية (العامة) والبعض الآخر بنباية الاحوال الشخصية .

وبالنسبة للمحامين وبعد قضاء فترة التمرين وعند قيده امام المحاكم الجزئية يختار احد الشعب الاربع المذكورة واذا كان مزجعا انشاء معهد للمحامين يراعى فى الدراسة فيه التقسيم سالف الذكر وسنتناول ذلك عند الكلام على تنظيم مهنة المحاماة .

وياحبذا لو ان المحامى او عضو النيابة حصل بعد حصوله على الليسانس على دبلوم تخصص سيما وان الكلية (الدراسات العليا) بها نفس الاقسام (دبلوم شريعة ، دبلوم قانون خاص (مدنى) دبلوم قانون عام ودبلوم علوم جنائية ودبلوم علوم ادارية — وياحبذا لو ان الكلية تطور الدراسة فى قسم الليسانس مراعية نفس التقسيم المذكور سيما وانها الكلية الوحيدة دون كليات الجامعة جميعا ليس بها اقسام .

واما بالنسبة للسادة القضاة فقضاة الدوائر الادارية يختارون ممن قضى عشرة سنوات بالنيابة الادارية او محاميا امام المحاكم الادارية وكذلك قضاة الدوائر المدنية يختارون من قضى عشرة سنوات فى النيابة المدنية (قلم قضائى) او محاسبا مدنيا

وهكذا بالنسبة لقضاة دوائر الأحوال الشخصية والدوائر الجزائية - مع مراعاة أن يكون الثلثين من النيابة والثلث من المحامين على الأقل .

وأما بالنسبة للسادة مستشاري الاستئناف يعين بالدوائر المدنية من قضاة عشرة سنوات قاضيا بالدوائر المدنية أو عشرين سنة بالنيابة المدنية أو عشرين سنة محاميا مدنيا لشرط أن يكون مقيدا امام النقض - وهكذا بالنسبة لمستشاري الدوائر الادارية والجزائية والأحوال الشخصية وبشرط الا يزيد المعينين من غير القضاة عن الربع - ولا يقل سن المستشار عند التعيين عن ٤٠ سنة (٥٢/ المشرح) .

وبالنسبة للسادة مستشاري النقض فيعين بالدائرة المدنية من قضاة مستشارا في الدائرة المدنية الاستئنافية خمس سنوات على الأقل . . وهكذا بالنسبة لباقي الدوائر ولا يقبل سنه عند التعيين عن ٤٥ سنة وبذلك يكون قد راعينا التخصص من اول الطريق لآخره . وهذا اوعى للاتقان والأطمئنان كما تقدمت .

بقى علينا ان نتناول المادة / ١١ التي جاء بها القانون الحالي ٤٣ سنة ١٩٦٥ فيما يختص بالتخصص قبل ان نترك هذا الباب قالت المادة المذكورة (يجوز تخصص القاضي في المحاكم الجزئية بعد مضي اربع سنوات على الأقل من تعيينه في وظيفة . ويجب ان يتبع نظام التخصص بالنسبة الى المستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاة قد قضى على تعيينه ثماني سنوات .

ويصدر بالنظام الذي يتبع في التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى على ان تراعى فيه القواعد الآتية :

اولا : يكون تخصص القاضي في فرع او اكثر من الفروع التالية :

جنائي - مدني - تجاري - احوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال - مسائل مالية (ضرائب) ويجوز ان تزداد هذه الفروع بقرار من مجلس القضاء الاعلى ، (ويجوز عند الضرورة ندب القاضي المتخصص من فرع الى فرع آخر) .

ثانيا : يقرر مجلس القضاء الاعلى الفرع الذي يتخصص فيه القاضي بعد استطلاع رغبته ورأي ادارة التفتيش القضائي . . (ويجوز عند الضرورة ندب القاضي المتخصص من فرع الى آخر) .

ثالثا : عند الترقية يرقى من عليه الدور طبقا لاحكام هذا القانون ويندب للعمل الذي كان يؤديه عند الترقية اذا لم يكن له مكان آخر في الفرع المتخصص له في الدرجة التي رقى اليها وذلك الى ان يخلو له محل فيه . (وحدة الفقرة الأخيرة وان جاءت بالمشروع فقد حذفها القانون) .

ونصت المادة / ١٢ من انه لوزير العدل ان ينشأ بقرار منه بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بمنظر نوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها .

والواقع ان التقسيم الذي جاء في المشروع غير دقيق وغير عملي وكما هو معلوم ان القانون ينقسم الى قسمين كبيرين :

قانون عام ، وقانون خاص .

وان أهم فروع القانون العام الجنائي والاداري وأهم فروع القانون الخاص هي المسائل المالية Statut reelle والمسائل الشخصية Statut Personnel وعلى هذا وحسب هذا التقسيم التقليدي نرى ان كاف للتخصص لان القضايا التجارية ماهي الا معاملات مالية من تجار وبين تجار ومدنين فهي فرع من القانون المدني وكذلك بالنسبة لقضايا العمال ماهي الا علاقات مدنية من رب العمل والعامل ولو اننا وسعنا عن هذه التقسيمات الاربعة لفقه التخصص مزاياه ونخرج من النقيض الى النقيض وجد القضاة المتخصصون في فرع صغير قضايا يفصلون فيها ولا صطدمنا من الناحية العملية بأوهر العقبات .

وبذلك لا يصح ان نفرق بين وجوب التخصص بعد ثمانية سنوات وخواره بعد اربع سنوات بل يجب ٢١ يكون ذلك بالنسبة للجميع ، وكذلك لأدعى لتخصص القضاء واكثر من فرع ، ولا داعي لندب قاضي من فرع الى فرع آخر لاننا بذلك سنقتضي على مبدأ التخصص فالحكمة من التخصص كما قدمنا هو الاتفاق والدراسة والعمق والا فما جدوى التخصص اذن .

ولا داعي كذلك لنص المادة المذكورة على تأخير ترقية القاضي لحين خلو مكان له الى آخر ما جاء بالفقرة المذكورة فمن الناحية العملية سيعد سجلا خاصا لمستشاري كل فرع محكمة النقض وعند خلو مكان سيحل محله الذي عليه الدور في السجل المائل لمستشاري الاستئناف وهكذا بالنسبة للقضاء عندما يخلوا مكانا امام الاستئناف وكذلك بالنسبة لوكلاء النيابة والمحامين عندما يخلوا مكانا بالمحاكم الكلية وهكذا يتحرك كل طابور في مجاله بانتظام بشيء من التنسيق والترتيب .

ونصت المادة المذكورة على أن مجلس القضاء الاعلى يقرر الفرع الذي يتخصص فيه القاضي بعد استطلاع رغبته ورأي ادارة التفتيش القضائي ، والواقع وكما قدمنا قد رسمنا طريقة الاختيار من اول الطريق ولكن وحتى يتم التقسيم من اول الطريق يكون الاختيار في فترة الانتقال بناء على رغبة القاضي وحده لان هذا امر يتعلق برغبته وميوله — ومن الناحية العملية فان التخصص موجود فعلا بالنسبة لرجال القضاء الاداري وقضاء الاحوال الشخصية كما قدمنا نفس الترتيب فيما بين القضاء المدني والجنائيون وطبيعي ان الآخرين سيختارون من بين المعينين من المحكمة الجزئية .

ونرى جعل الجلسات الاسبوعية للقاضي المدني جلستين يتبادلها اربعة لقاضي الاحوال (شرعى وحسبى ومكى) للاحوال الشخصية وثلاثة للقاضي الجنائي والاداري ويتم الترتيب بدائرة كل محكمة ككل (الوحدة واحدة) ولا تزيد عدد قضايا الجلسة عن خمسين قضية بحال من الاحوال وان احتاج الامر الى تعيين عدد القضاء اذ لا يعقل ان ننظر القاضي ثلاثمائة قضية في جلسة واحدة ولا شك ان هذا لا يدعو الى نظر الدعوى كما يستحق من عناية واتقان . فضلا من عدم اطمئنان المتعاملين لعدالة القضاء وهذا امر خطير لابد من علاجه والا اهتر القضاء في نظر المواطنين .

وبذلك نوفق بين المادة الواردة بالقانون والراى الذى ذكرناه ونتلاشى في التطبيق ما نصت عليه / ٥٤ من المشروع والتي اشترطت على من يعين قاضيا بالمحاكم الابتدائية من وكلاء النيابة العامة أن يكون قد امضى في عمله فنى بادرة قضايا الحكومة اربع سنوات على الاقل الى آخر ما جاء بتلك المادة ولكي يطبق تلك الشروط من

الناحية العملية سنصطدم بعقبات تكاد يكون مستحيل عليها وقد الغاها القانون وحسنا فعل .

وقد نصت / ١٢ من القانون (لوزير العدل ان ينشأ بقرار منه موافقة الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية محاكم جزئية ويخصصها بنظر نوع معين من القضايا ويبين في القرار مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها) .

وكما قدمنا يكتفى بالتخصص بين القضاة ولاداعي له بالنسبة للمحاكم ، حتى ولو احتاج الامر من الناحية العملية لمثل هذا الوضع فلا داعي لقصره على المحاكم الجزئية دون المحاكم الابتدائية ولا داعي لاستصدار قانون لان ذلك من صميم عمل الجمعية العمومية فعندما يحتاج العمل الى مثل هذا التنظيم الداخلي تقوم الجمعية وحدها كتخصيص دائرة لنظر قضايا الاجازات او تخصيص دائرة لنظر قضايا العمال او تخصيص دائرة للقضايا التجارية فهذا ومن الناحية العملية يخضع للتنظيم الداخلي لكل محكمة وحسب ظروفها ويكتفى ان تكفل به الجمعيات العمومية وطبيعي فان قراراتها تخضع لمراقبة وزارة العدل .

فضلا عن ان اشتراط صدورها بقانون قد يترتب عليه التعطيل من الناحية العملية ومثار مناقشات والمجالس النيابية وغيرها ، وقد يستغنى عن تلك الدائرة لاسباب عملية فيتحتم اعادتها بقانون — لان القانون لا يلغى الا بقانون كما هو معروف — وقد يثير ذلك الصعوبات التي قدمناها — ومن الاحجى ان نترك ذلك للجمعيات العمومية — ولا داعي لمثل هذا النص في صلب القانون .

٣ — استقلال القضاء

نادى مونتشيكو وغيره من المصلحين الاجتماعيين بجعل سلطات الدولة ثلاثة تشريعية وتنفيذية وقضائية وتادوا بوجوب الفصل من هذه السلطات ضمانا لحسن سيرها واستقلال كل منها عن الاخرى وعدم تدخلها في شئونها — وهم نظرية الفصل من السلطات واستقلال القضاء وصفته لابد ان يتصف بها ولذلك حرصت اكثر دول العالم على الاحتفاظ له بهذه الصفة وتختلف الدول على مدى حرصها على ذلك الى حد النظرة كامريكا وانجلترا والى حد الاعتدال كفرنسا ولاداعي لتناول ذلك بالتفصيل في هذه المجالة .

استقلال القضاء عن السلطة التشريعية امر مفروغ منه واستقلاله عن السلطة التنفيذية اب واحب ، وذلك لانه السلطة التنفيذية تلجأ للقضاء لحمايتها في الخارج وفي قضايا المحاسنة وتعرض النقد وخلافه ، وفي الداخل لمحاكمة المشيرين وقضايا التهم والاختلاسات بل وكثيرا ما تقف السلطة التنفيذية مع الافراد مهقفة الخصومة ومطالب القضاء بانصافا ، لذلك يجب الا يكون للسلطة التنفيذية اية هيمنة عليه الا بالنقد الذي لابد لضمان حسن العلاقات بينها وسر الامور في اوضاعها الطبيعية . وقد طلع علينا المشروع الجديد وقد حقق ذلك الى حد كبير وفي نواحي عديدة منها :

اولا : استقلال ميزانية وزارة العدل :

وهذا امل طالما تمنينا تحقيقه لان القضاء لا يقل عن الهيئات الاخرى كما قالت

المذكورة الايضاحية للمشروع ص ٣ كديوان المحاسبات ومجلس الامة او الهيئات الاخرى كهيئة السكك الحديدية او البريد او خلافة ، بل ان — القضاء اولى بذلك ولاحق .

وقد نصت المادة ١٤ من المشروع « يضع وزير العدل فاذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق جاز لوزير الخزانة الاكتفاء بادراج اعتمادات العام السابق واذا زاد فلوزير الخزانة حق الاعتراض ثم يعرض الامر على رئيس الجمهورية .

والواقع وماثما اخذنا بهبدا استقلال القضاء وعدم خضوعه للسلطة التنفيذية وخضوعه لرئيس الجمهورية باعتباره الرئيس الاعلى لسائر السلطات فيجب ان نعدل تلك الفقرة من المادة المذكورة كالآتي « يضع وزير العدل ويدير وزير الخزانة المشروع كما اعده وزير العدل ، فاذا لم يوافق وزير الخزانة على المشروع عرض الامر على رئيس الجمهورية للبت فيه » اذا المفروض ان وزير العدل يمثل مرفق القضاء لدى السلطة التنفيذية لانه عضو في السلطة التنفيذية ايضا كما يمثل امام السلطة التشريعية (مجلس الامة) عند مناقشة الميزانية مثلا وعند تعديل اى قانون خاص بالقضاء .

وحسنا فعل المشروع عندما جعل وزير العدل مستقل باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية ضمانا للاستقلال ، ومن الغريب ان هذه المادة الغيت في القانون ولا تفهم لذلك تبريرا .

وخليق بالدولة ان تترك للقضاء كافة ايراداته ليسد بها مصروفاته خصوصا وان المفروض ان مرفق القضاء ليس بمصدر ايراد للدولة وكثيرا من الدول تجعله « حسبة » اى بلا مقابل لان اقامه العدل والوصول الى الحق لا يكون بثمن — ولكن نظرا لان موارد الدولة لا يمكن ان تسمح بذلك فكان منطقيا ان يستقل القضاء بايراداته على الاقل ، ولا مانع من تحميله تكاليف الهيئات التى لها اتصال به وكما قدمت النيابة الادارية نحوها ومصالحة السجون واصلاحات الاحداث ذلك لان القانون نص في المادة ٣٤ على حق النيابة العامة فى الاشراف على السجون — على ان يتبع ذلك طبعا انشاء البوليس القضائى ومأموريات التنفيذ ويرأس كل منها مأمور التنفيذ يخضع للسيد قاضى التنفيذ ليقوم بتنفيذ الاوامر والاحكام التى يصدرها القضاء والنيابة ويشرف على تنفيذ الاحكام الجزائية والمدنية وغيرها — ويمكن ان تستغنى بذلك نهائيا عن هيئات التنفيذ الاخرى كالحضرين فى المواد المدنية ورجال البوليس فى الغرامات والمواد الجنائية ولا يخفى على احد مدى مساهة هؤلاء لسلطتهم عند التنفيذ حتى اصبح ذلك مصدر شكوى دائم كذلك يتبع وزارة العدل مكاتب تدعيم الاسرة ومكاتب المصالحات المدنية على النحو الذى سنتناوله عند الكلام على اعوان القضاء .

ونذكر بالتقدير ايضا ما نص عليه المشروع من وجوب ان تشمل الميزانية على باب خاص لبناء دور المحاكم وصيانتها وترميمها وقائمتها وان يراعى فى المباني المنشأة ان يعد فيها استراحات واماكن لاقامة رجال القضاء والنيابة . . . الخ — الواقع ان بعض دور المحاكم بلغت درجة مزرية من القدم والانهيان حتى انها اصبحت عنوانا سيئا للعدالة وهذا لايرضى القائمين على امرها — ان العدالة فى رونقها ونقاؤها لا يقبل فى ذلك مظهرها عن مخبرها لان — ذلك يبعث فى نفس المتقاضين

الاحترام والاجلال ، فكيف يدخل المتقاضون ليجدوا القاضي جالسا على مكتب خليج متهالك وبجواره كراسي وكتبه قد تآثرت احشاؤها حتى ان القاضي يخجل من نفسه ومما حوله فما بالك بالمتقاضين انفسهم ولاداعي للاطناب في ذلك حرصا على كرامة القضاء فكلنا اعلم بتلك المهازل ولكن الوزارة تصم انها دائما عن كل ذلك ومن الغريب ايضا ان هذه المادة الغيت في القانون كذلك .

واما عن الاستراحات وامكن اقامة رجال القضاء والنيابة فهذا امر ليس بالضرورة بل يجب ان نكون حتميا اعنى انه مادام القانون قد نص في المادة ٧٨ على وجوب اقامة القضاء في محل عملهم فلا بد لهم من الاستراحات المناسبة ليقيموا فيها وبهذه المناسبة يجب علاج هذه المشكلة فقد يحصل ان يستقل قاضي بالاستراحة ومعه أسرته ، فلا يجد قضاة المحكمة الآخرين مكانا ينامون فيه سيما وقد بلغت زمة المساكن ذروتها فيضطروا اضطرارا الى السفر يوميا اميالا واميال الى حيث سكنهم الاصلى واما ان يقيموا في فندق اوفى ثقة غير مناسبة لراحتهم ولا لمركزهم كل هذا ليس في صالح القاضي ولاصالح المتقاضين .

والحق عندي ان تتولى وزارة العدل اما تأثيث الاستراحات (الحجرات الثلاثة) في المجمعات وتقسم على قضاة المحكمة الثلاثة لكل منهم حجرة ويخصم من مرتبه شهريا جنيهين (جنيها ونصف) نظير الايجار ونصف جنيه نظير استهلاك الاثاث اجباريا .

واذا لم تستطع الوزارة تأثيث الاستراحات ، تسلم كل قاضي حجرة من الحجر الثلاث بايجار شهري قدره جنيها ونصف كما قدمنا على ان يقوم كل قاضي بتأثيث حجرته بمعرفته ولا يعفى من ذلك الا القاضي الذي يفضل ان يقيم واسرته بسكن خاص في نفس المدينة التي بها عمله (مقر المحكمة) ويستأجر منزلا فعلا في تلك المدينة - وبذلك يتختم على القاضي ان يبيت ليلة جلساته بالاستراحة ونضمن تطبيق / ٧٨ سالفه الذكر ونكون قد رفعنا من مصلحة القضاء ومصلحة المتقاضين وسرعة الفصل في قضاياهم وفتح الجلسات في مواعيدها الرسمية ومصلحة الوزارة بتوفير مصاريف الانتقال والعدالة في توزيع ايجار الاستراحات ، واعتقد ان هذا امدل حل لهذه المشكلة . وبكل اسف فان القانون اغفل المادة / ٤١ سالفه الذكر وبذلك قضى على امل طالما تمناه جميع المواطنين لقضائهم .

ثانيا : التوسعة في اختصاصات مجلس القضاء الاعلى :

ومجلس القضاء الاعلى بصفته الهيئة العليا المشرفة على شئون القضاء يجب ان تتسع اختصاصاته لتشمل كل شئون رجال القضاء وقد راى المشروع ذلك في نواحي عديدة نذكر منها بالتقدير .

١ - الحاق التفتيش القضائي بمجلس القضاء الاعلى ، وحسنا فعل المشروع لانه في الواقع وكما قالت المذكرة الايضاحية جهاز قضائي يعد للمجلس عناصر الحركة القضائية وكذلك مع جعل رجاله جميعا من المستشارين وكذلك جاء المشروع بحسنه لابد من الثناء عليها وهى وجوب احاطة القضاء والرؤساء بالمحاكم علما بكل ما يلاحظ عليهم اذ مالفائدة في ان يظل القاضي جاهلا عيوبه والملاحظات التي ابدت عليه اذ المعروف ان التفتيش توجيه وارشاد وليس لتصيد الاخطاء ولا شك

ان التفتيش الصالح يلقي القاضي كثيرا من النصائح والمعلومات خصوصا وانه من مضو في الاسيرة القضائية أكبر واقدم واكثر تجربة ودراية فتعم الفائدة ويزداد النفع وكم من نصائح ومعلومات تلقناها من المفتشين - وعلى هذا الهدى يجب اجراء التفتيش كل سنة وليس كل سنتين كما نص المشروع ، وياحبذا لو زاد عدد المفتشين وخصص لكل مراقبة قضائية عدد وغير منهم كما سيجيء الكلام عن ذلك فيما بعد من المراقبات القضائية بل وكان المشروع على حق عندما جعل للقضاء حق الاعتراض على تقديراتهم امام لجنة تشكل من كبار رجال القضاء كما نقترح انشاء نشرة نصف سنوية بملاحظات التفتيش توزع على السادة القضاء ليتلافوا الاخطاء الذي وقع فيها زملاؤهم والوقائية خير من العلاج .

٢ - وجوب ابداء مجلس القضاء رايه في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة وجوب اخذ رايه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة / ٨٢ . ونص كذلك القانون ٨٤ على انه في الاحوال التي يكون راي المجلس فيها استشاريا يبلغ وزير العدل رئيس الجمهورية عند عرض المسائل عليه وجهة نظر مجلس القضاء فيها والاسباب التي بنى المجلس عليها رايه . . . ولاشك ان هذا وضع نلامور في نصايها ذلك لانه مادام مجلس القضاء الاعلى اصبح صاحب الولاية في شئون القضاء فيجب ان يبدى رايه في كل المسائل الخاصة بهم ومشروعات القوانين المتعلقة بهم . بل قد اوجب المشروع على وزير العدل ان يبلغ رئيس الجمهورية عند عرض المسائل الخاصة بهم وجهة نظر مجلس القضاء والاسباب التي بنى المجلس عليها رايه . . وهذا ولا شك تأكيدا لاستقلال القضاء وضمانا لحسن سير العدالة وارساء للديمقراطية الحقه ويقوم وزير العدل بدورة الطبيعي كحلقة الاتصال بين السلطين التنفيذية والقضائية .

٣ - ومنها ايضا التعديل في الهيئة التي يحلف امامها الاعضاء اليمين نقض المشروع على ان يحلف رئيس النقض ونوابه ورؤساء الاستئناف امام رئيس الجمهورية بحضور وزير العدل . . الخ . ولاشك ان هذا ادغم لجلال القضاء واستقلاله (المادة / ٨١ من المشروع) ولكن / ٧٣ من القانون عادت وجعلت الحلف امام وزير العدل لرئيس محكمة النقض ويكون حلف نواب رئيس النقض ورؤساء الاستئناف ونوابهم امام الجمعية العمومية لمحكمة النقض . . الى آخر ما جاء من المادة المذكورة .

٤ - جعل شؤن القضاء الخاصة بالتطلعات والطعون من اختصاص هيئات قضائية :

(١) حق المتظلم في قوات الدور : نص القانون ٨٦ بان يقوم وزير العدل باخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم في الترقية ولم تشملهم الحركة القضائية . . . ولهؤلاء حق التظلم الى مجلس القضاء الاعلى في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهم ، ونصت / ٨٧ على ان يكون المتظلم بعريضة تقديم الى ادارة التفتيش القضائي بوزارة العدل وعلى هذه الإدارة ارسال لتظلم وملفه البري الى مجلس القضاء الاعلى خلال خمسة ايام من تاريخ تقديم التظلم - والواقع انه مادام اصبح التفتيش القضائي ملحقا بمجلس القضاء الاعلى كما قدما فيجب ان يتم الإخطار من ادارة التفتيش القضائي ويقدم التظلم الى مجلس القضاء الاعلى مباشرة

ومجلس القضاء الاعلى يطلب الملف السرى من التفتيش القضائى ، ضمانة لسمير الامور فى اوضاعها الطبيعية ، ومجلس القضاء الاعلى صاحب الكلمة النهائية فى التظلم المذكور .

(ب) نص كذلك القانون فى / ٩٠ منه على ان تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالتفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بامحاء القرارات الجمهوريه وقرارات الوزارية المتعلقة باي تسان من شئون القضاء . . عذا التعيين والنقل والندب والترقية ثم قالت ويكون الطعن فى القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم الى مجلس القضاء الاعلى . . اما لقرارات الصادرة بالتعيين والنفس او النذب فلا يجوز الطعن باي طريق من طرق الطعن او امام اية جهة قضائية اخرى فيها باى طرق من طرق الطعن او امام اية جهة قضائية اخرى .

المادة معيبة فى صياغتها فهى تحتاج الى تنقيحها وتوضيحها بحيث يباح للطعن فى تحديد الاقدمية - فيعالج مشكلة طالما عاينا منها ولعدم وجود ارتباك ونعارض فى التطبيق العملى - ولا يصح ان يولد النص هكذا مشوه وغامض وسنفرده بحثا خاصا لذلك فيما بعد .

(ج) جعل موافقة مجلس القضاء ضرورة للاحالة الى المعاش اذا لم يستطع القاضى مباشرة اعمال وظيفته بسبب مرضه بعد انقضاء الاجازات المقررة له قانونا / ٩٨ .

(د) وكذلك جعل لمجلس النقاب النظر فى امر القضاء او الرؤساء بالمحاكم او رجال النيابة العامة الذين حصلوا او يحصلون على تقريرين متوالين بدرجة اقل من المتوسط - ويقدم المجلس بفحص حالتهم وسماح اقوالهم ، فاذا تبين صحة التقارير او صورتها نهائية قرر احالتهم الى المعاش او نقلهم الى وظيفة اخرى غير قضائية / ١٠٠ من القانون .

(هـ) جعل المشروع حق تنبيه القضاء الى ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم او مقتضيات وظيفتهم لرئيس المحكمة وللجمعية العمومية ولوزير العدل - وجعل حق الاعتراض على التنبيه امام لجنة تؤلف من رئيس محكمة النقض واحد نوابها ورئيس محكمة استئناف القاهرة والجنة المذكورة ان تجرى تحقيق عن الواقعة التى كانت محل التنبيه ولها ان تجريه بمعرفة احد اعضائها ولها ان تؤيد التنبيه او تعتبره كان لم يكن / ١٠٤ من القانون .

(و) تأديب القضاء بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس تأديب يشكل من رئيس محكمة النقض واقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف واقدم ثلاثة من مستشاريه محكمة النقض / ١٠٨ وتقام الدعوى العادية بناء على طلب وزير العدل او مجلس القضاء الاعلى والجمعية العمومية التى يتبعها القاضى / ١٠٩ ولايقدم هذا الطلب الا بعد تحقيق يتولاه رئيس محكمة استئناف بالنسبة الى المستشارين ومستشارين من ادارة التفتيش القضائى بالنسبة لرؤساء المحاكم الابتدائية وقضااتها - وجعل لمجلس النقاب اجراء ما يراه لازما من التحقيقات وله ان يندب احد اعضائه للقيام بذلك .

(ز) اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد القاضى يكون بمعرفة جهات قضائية منضت / ١٠٦ فى غير حالات التلبس بالجريمة لايحوز القبض على القاضى وحبسه احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من اللجنة المنصوص عليها فى المادة / ١٠٤ وفى حالة التلبس يرفع الامر الى اللجنة المذكورة فى مدة اربعة وعشرين ساعة التالية للقبض عليه .

ولا يجوز اتخاذ اى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى او رفع الدعوى الجزائية عليه فى جنابة او جنحه الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام / ١٠٦ - ويجوز لمجلس التأديب ان يأمر بوقف القاضى عن مباشرة اعمال وظيفته فى اثناء اجرائه التحقيق او المحاكمة عن جريمة وقعت - ولا يترتب على الوقف حرمان القاضى من مرتبه مدة الوقف مالم يقرر مجلس التأديب حرمانه منه كلية او بعضه / ١٠٧ .

٥ - النقل والندب والاعارة من اختصاص هيئات قضائية

النقل فيما يتعلق بالمستشارين نص القانون على الآتى :

١ - رؤساء محكمة استئناف القاهرة ومستشاروها لا يجوز نقلهم الى محكمة اخرى الا برضايتهم وموافقة مجلس القضاء .

٢ - مستشار محاكم الاستئناف الاخرى يكون نقلهم وفقا لما رسمه / ٥٩ . ويجوز بقاء رئيس الدائرة لمستشار فى محكمة بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء .

٣ - اختيار رؤساء محاكم الاستئناف بطريق الندب من المستشارين الذين امضوا فى درجة مستشار سنتين على الاقل ويكون النقل والندب بقرار من رئيس الجمهورية وموافقة مجلس القضاء .

٤ - لوزير العدل ندب احد مستشارى الاستئناف بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض للاشتغال مؤقتا بمحكمة النقض .

٥ - لوزير العدل ندب احد مستشارى الاستئناف للعمل فى محكمة استئناف آخر لمحاكمة الملحق بها بموافقة مجلس القضاء وعن التعديد لابد له من موافقة الجمعية العمومية .

٦ - لوزير العدل ندب احد مستشارى الاستئناف للنيابة العامة لمدة سنة وذلك بموافقة مجلس القضاء بعد اخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها .

٧ - لوزير العدل ندب احد مستشارى الاستئناف لرياسة احدي المحاكم الابتدائية وذلك بموافقة مجلس القضاء الاعلى .

٨ - لايحوز تعيين القضاة فى وظائف النيابة العامة الا بموافقة مجلس القضاء / ٦٥ .

٩ - وفيما يتعلق بنقل القضاة فقد نصت / ٦٣ من القانون يكون نقل القضاة وندبهم لغير محاكمهم لمدة تزيد على ستة اشهر .

النائب - نص المشروع على أن يكون نقيب القاضى مؤقتا لأعمال أخرى قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة الى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الاعلى بعد اخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التى يستحقها القاضى عن هذه الاعمال . ٦٨ /

الاعارة - يكون اعارة القاضى لأعمال قضائية أو قانونية بوزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو الى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى وبعد اخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى ولا يجوز أن يزيد مدة النقيب عن ثلاثة سنوات متصلة وفى حالة الضرورة القصوى يجوز أن تزيد المدة بالنسبة الى الاعارات الخارجية لدولة أخرى ويكون ذلك بقرار جمهورى بناء على عرض وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى .

٦ - حق التعديل فى الحركة القضائية :

نصت / ٨٣ من القانون (وله تعديل الحركة القضائية بأغلبية خمسة أعضاء) انه مادام التفتيش القضائى أصبح تابعا لمجلس القضاء والتفتيش كما قال المذكرة الايضاحية يعد للمجلس عناصر الحركة القضائية فمن الاليق أن يقوم مجلس القضاء ووزير العدل معا على اعداد الحركة القضائية وعلى ذلك تعدل المادة / ٥٩ كالاتى :

« يكون التعيين بمعرفة مجلس القضاء الاعلى ووزير العدل) وذلك لان مجلس القضاء هو الذى يعد الحركة كما سبق القول ووزير العدل هو الذى ينفذها ولا داعى لوضع الحركة ثم الاعتراض عليها لما فى ذلك من مضىعة للوقت ووجود خلافات لاداعى لها من أعضاء الاسرة الواحدة وذلك عند الاعتراض

والقانون اغفل طريقة تعيين رئيس محكمة النقض وان نص على طريقة تعيين النائب العام والخامى العام الاول / ١٢٥ الخ . . ووكيل وزارة العدل / ٥٢ وجعلها من اختصاص رئيس الجمهورية والواقع ووضعها للأمور فى نصابها واعطاء الحقوق لاصحابها يجب أن ينص على أن « تعيين رئيس محكمة النقض من بين نواب المحكمة والنائب العام ووكيل وزارة العدل من اختصاص رئيس الجمهورية لأنها وظائف رئاسية .

وأما الوظائف القضائية الأخرى من اختصاص مجلس القضاء ووزير العدل .

وأما الوظائف التى تقسم بالصيغة الادارية كمدير عام ادارة التشريع ومدير عام ادارة المحاكم ومدير عام مكتب الوزير وأعضاء هذه الادارات فمن اختصاص وزير العدل واختياره لحسن التعاون معه .

وقد سبق أن لحت الى طريقة تعيين رجال القضاء عندما تكلمنا على التخصص واضيف هنا انه فى مارس من كل عام يقوم التفتيش القضائى سرا بعمل جميع التحريات اللازمة من أعضاء النيابة والمحامين ممن توافرت فيهم الشروط المطلوبة وحسب تخصصهم - كما سبق ذكر ذلك كله - هذه التحريات لمجلس

القضاء الأعلى ليختار أصلهم وعقد امتحان تحريري أو شفوي للمتقدمين لاختبار أصلهم .

ثالثا : وضع كادر خاص لرجال القضاء مستقلا عن الكادر العام للدولة :

١ - لاشك ان القاضي يؤدي اسمى رسالة عرفتها البشر وهى اقامة العدل بين الناس واحقاق الحق وازهاق الباطل ولاشك ان هذا يتطلب منه الجهد والعناء للوصول الى الحقيقة ، والباحث عن الحقيقة كالباحث عن الدر في اعماق المحيطات وهذا مما يؤثر في صحته اسوأ التأثير حتى انه في سنة ١٩٦٢ وحدها قد توفى في حوالى ٤٤ من رجال القضاء ولا ننسى كذلك ازدياد الجلسات بالقضايا ازدياداً مرعباً ويتحتم عليه ارضاء الله ولضميره ولواطين سرعة الفصل فيها وكتابة اسبابها فوراً في القضايا المدنية « وهذا امر غير معقول ولا بد من تعديل تلك المادة والرجوع الى المادة القديمة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وسنتناول ذلك في حينه وخلال ثلاثين يوماً في القضايا الجنائية .. ناهيك عن الاعمال الادارية والتحقيقات الخاصة بالحكمة .. والمفروض ان يقف على القوانين الجديدة ويراجع الاحكام والمبادئ الجديدة ويدعم احكامه بالاراء البينة والسوابق القضائية وكل هذا لاشك على حساب صحة واعصابه مما يجعل صحة اغلب القضاة ونظرهم في تدهور مستمر والى العدم .

٢ - ان طبيعة عمل القاضي ليحتم عليه الابتعاد عن الناس فلا يزور ولا يزار كسائر الناس ولا يظهر في الاندية او المجتمعات او الحفلات او المفاهى حرصاً على قداسة وظيفته حتى انه ليعتبر نفسه ناسكاً في محراب العدالة المقدس وهذا ما يكفي .

٣ - التضحية بمصالحه الشخصية لعدم الاحتكاك بالناس حفظاً للكرامة الوظيفية التى يشغلها ولوادى ذلك الى ضياع كثير من حقوقه المالية ، وكم من حقوق ضحى القضاة بها حرصاً على سمعة القضاء وكرامته ولكى لا يوضعوا في موضع يسىء الى مناصبهم .

٤ - مظهر القاضي ومسكنه ومأكله يجب ان يكون بالبحد اللائق به لانه هو مظهر العدالة وسموها وفي جلالها ولا يصح ان يظهر القاضي بملابس رثة او ممزقة لان كل ذلك لا يبعث على الاحترام والاجلال المفروض لرجال القضاء وكذلك الوضع فيما يتعلق بما يسكنه وما يأكله .

٥ - ان اجادة القاضي لعمله يستوجب الا يشغل باله شغل مادي فلا يستطيع ان يعمل باتقان وهو شارد اللب لانه يريد ان يدخل زوجته المستشفى ولا يملك اجرة العلاج او يريد ان يكسو اولاده كسوة الشتاء ولا يجد ثياباً للكساء - فكيف يحكم وعقله مشتبك وليه شارد وقد قال الامام ابو حنيفة (لا تستفتوا من ليس في بيته قوت لانه لا يملك عقلاً حاضراً ليحكم الفتوى) - وحسبك تعلم انه في انجلترا يعطون القاضي دفتر شيكات يستعمله اذا طرأ له طارئ كمرض يتقاضى او خلافه ولا يملك دفع تكاليفه وقد حدث ان سحب احد القضاة ٤٠٠ جنيهاً وبسؤاله ارسلهم عن المستشفى التى عالج فيها ابنته فوجدوا فاتورة الحساب بنفس المبلغ الذى سحبه بالضبط ، وقد تم تقسيط المبلغ عليه .

کوارٹ

لذلك لا عجب اذا رأت وزارة العدل ان تضع كادرا خاصا لرجال القضاء تراعى فيه كافة الاعتبارات السالفة .

٨ - كان حسنا من المشروع أن ينص على بقاء المستشارين لسن الخامسة والستين والواقع مع تقدم الطب والدنية ووسائل العلاج والترقية أصبح سن الستين الآن ليس بالسن الذي يصح أن تركز فيه مواطنا في سلة المنسيات وهو في أسوأ حاجة عقله واصالة رأيه بل يجب أن تستفيد منه الدولة سيما وأنه سيقوم بالعمل لقاء نصف مرتب ويقوم بعمل شخص يتقاضى مرتبا كاملا نسل أن هذا هو الاتجاه في أغلب الدول الأخرى الآن - بل أو كثيرا من الهيئات في جمهورية مصر العربية كالتربية والتعليم والاعاقا والجامعات جعلت سن الاحالة الى المعاش ٦٥ سنة خصوصا وإننا الآن في دور البناء لوطننا فما اجوجنا لهذه القوى لان مصر الآن لاتسد حاجتها وحدها من رجال القضاء بل تسد حاجة شقيقاتها العربيات .

وعلى ذلك وإذا كان هذا مقبولا بالنسبة للمستشارين لما المانع من تطبيقه أيضا بالنسبة القضاء ومادام كل ذلك سيكون تحت سمع ويصر مجلس القضاء الأعلى وحسب رغبة القاضي أو المستشار وحالته الصحية وبكل أسفاً ان القانون اغفل ذلك أيضاً .

٩ - أحسن المشروع عندما نص ٧٢ أنه لا يترتب على استقالة القاضي سقوط حقه في المعاش، أو في المكافأة وفي جميع الأحوال تسوى معاش أو مكافأة القاضي على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه - وبهذه المناسبة أطالب وزارة العدل بتسوية معاشات القضاة الذين يعينون من سلك المحاماة على أساس أن تتحمل نقابة المحامين الفروق القديمة - لأنه حدث أن توفي قاضي بغد تعينه بسنتين من المحاماة فتكررت له الهيئتان ، القضاء على أساس أنه لم يعمل به سنتين ونقابة المحامين على أساس أنه تركها واشتغل بالقضاء فحتى تعم الفائدة ولا تترك فكرة ضئيلة إلا ونحقتها أرى أن كل قاضي معين من سلك المحاماة تصفى الوزارة حسابه مع النقابة سيما وأن المحامي كان يدفع اشتراكات ورسوم ودمغات للنقابة وله حق يكتسب في صندوق المعاشات بها وكثيراً ما يعين المحامي بعد أن يكون قد سلك مدة

طويلة قد تزيد على الخمسة عشر عاما بالنقابة وله حق مكتسب بذلك الصندوق اذ انه لو استمر محاميا لحصل من ذلك الصندوق على معاشه .

١٠ - وبالبیت القضاء يبادر (وقبل الهيئات الاخرى) ينطبق نظرية سير ولیم بيفردج . . . التامين الاجتماعى على رجاله ضد العجز والمرض والشيخوخة والوفاة بمعنى ان القاضى لو أصابه مرض او عجز او فقد الصلاحية يتقاضى نفس مرتبه وكذلك فى حالة شيخوخته او فى حالة وفاته ليضمن لاسرته حياة كريمة لائقة من بعده وان كان المشروع قد جاء فى المادة / ٩٨ مع الشكر والتقدير على هذا النمط الا انه يشترط قيودا كثيرة قد لا تتحقق فى كثير من الحالات فتعقد بذلك ميزتها ولنتقى ما حدث من مآسى لاسر قضاة ماتوا فى شبابهم كالزميل . . . والزميل . . . فلم تجد زوجته واولاده من بعده ما يقتاتون به .

١١ - ولا اطالب بالتامين الاجتماعى فقط بل اطالب ايضا بتسهيل تقديم جميع الخدمات الاجتماعية الاخرى لرجال القضاء كالعلاج المناسب والكتب القانونية والمراجع والمسكن المناسب وتكوين الجمعيات التعاونية لضرورات الحياة من ماكل وملبس - والجمعيات التعاونية لمساكن القضاة وتسهيل الرحلات الداخلية والخارجية والحج لمن استطاع اليه سبيلا الى غير ذلك من المسائل التى تعين للقضاة على مواجهة اعباء الحياة - بسهولة ويسر . .

٤ - المراقبات القضائية

نظرا لزيادة اعباء القضاء وزيادة الهيئات المتصلة به وكثرة عدد العاملين فى حقله زيادة مضطردة ولضرورة الاشراف عليهم اشرافا فعالا ارى انه لابد من انشاء مراقبات قضائية بدائرة كل محكمة استئنافية ، وتشرف كل مراقبة على المحاكم التابعة لدائرتها - فمثلا مراقبة طنطا القضائية تشرف على جميع محاكم وسط الدلتا (طنطا وشبين الكوم وكفر الشيخ وبنها) ومراقبة الاسكندرية القضائية (غرب الدلتا) الاسكندرية والبحيرة ومطروح والتحرير .

وتتكون المراقبات القضائية من ستة مراقبات هى :

- ١ - مراقب غرب الدلتا .
- ٢ - مراقبة وسط الدلتا .
- ٣ - مراقبة شرق الدلتا .
- ٤ - مراقبة القاهرة .
- ٥ - مراقبة الصعيد الاوسط .
- ٦ - مراقبة الصعيد الاقصى .

ويعمل بكل مراقبة المفتشين القضائيين ومفتشى النيابة ، والمفتشين الفنيين للخبراء وللطب الشرعى ، والمفتشين الاداريين ، والمراقبين الماليين ، وجهاز المراقبة المدنى .

وقد تكلمت عنه عندما تكلمنا على ضرورة ضم جميع الأجهزة القضائية الى حقل القضاء - وبهذا سنحقق رقابة فعالة وقوية على جميع موظفى السلك القضائى والعاملين فى حقله من مستشارين وقضاة واعضاء النيابة وخبراء وخلافهم - وتفتيش مالى دقيق على الايرادات والمصروفات وسنحقق بذلك اللامركزية الفعلية ، لها نخف الضغط على الوزارة بالقاهرة - لان كل مراقبة مستختص بجميع اختصاصات الوزارة ، وكذلك سنحقق للمواطنين مصلحة كثيرة فى تحقيق شكواهم والرد على مطالبهم والتماساتهم على وجه اقرب واسرع .

ويكون كل موظف او قاضى او غيره منوط بالعمل بالمراقبة التابع لها على قدر الامكان بمعنى ان ابناء الصعيد الاقصى يعملون فى محافظات اسيوط وسوهاج وقنا واسوان - وبذلك يكونون اقرب الى موطنهم ومصالحهم ، وادري بعاداتهم وتقاليدهم وسيترقب على ذلك تحقق مصالح اجتماعية عديدة وتحقيقا للعدالة - لا داعى لنص المادة رقم ٦٤ من القانون .

هذا هو قولى - اتشرف بتقديمه بالنسبة للقضاء ، وارجو ان يجد اذانا صاغية وافئدة واعية من نوى الامر الذين يقول تعالى فيهم (يسمعون القول ويتبعون احسنه) وما اريد الا اصلاح ما استطعت ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب ،

إشترك الشعب في القضاء

فلسفته وتطبيقاته

للسيد الأستاذ عمر الفاروق عبد الحليم الفاضل

تضمن القرار الذى أصدره السيد رئيس الجمهورية فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٧٠ ،
بالغاء حراسات الامن والطوارئ القائمة ، وتنظيم الالتجاء الى فرضها مستقبلا -
توجيها بان يتقدم رئيس الوزراء الى مجلس الامة بتشريع خاص يحدد ضوابط فرض
الحراسة وفق ضمانات تحمى الفرد فى اطار حمايتها للمجتمع وقيمه !! وان يكون
فرض الحراسة مستقبلا ، وفقا لاحكام هذا التشريع من سلطة محكمة قضائية
خاصة ، تضم الى جانب القضاة المتخصصين المكلفين بتطبيق احكام القانون ، عنصرا
شعبيا على غرار نظام المحلفين . تحقيقا للمشاركة الشعبية وللرقابة الشعبية فى
نفس الوقت .

وهذه الدعوة الى تشكيل محكمة قضائية يجلس فيها الى جانب القضاة
المتخصصين أفراد من عامة الشعب ممثلة لتحالف قواه العاملة تطرح ولأول مرة
فى النظام القضائى المصرى الحديث مسألة اشتراك الشعب فى القضاء من خلال
تطبيق محدد على غرار نظام المحلفين . فذلك امر جديد تماما ، لا يدخل فى نطاق أى
من التجارب التى سلفت فى مصر او التى لايزال بعضها قائما . وهو جديد كذلك على
الفكر القانونى التطبيقي بما هو خارج عن اطار النظام المعمول به بالفعل .

ولعل هذه هى المرة الاولى فى مصر ، التى تطرح فيها القيادة السياسية العليا
للدولة قضية اشتراك الشعب فى القضاء . فكرة للمناقشة والبحث . قبل أن يصدر
بها القانون بالفعل . وهى الى ذلك تطرح فكرتها بشكل محدد يبرز طبيعة المشاركة
المطلوبة من حيث هى جلوس عنصر شعبى الى جانب القاضى المتخصص ، ومجالها
من حيث أن الاشتراك يتم فى محكمة قضائية . وصورتها : على غرار نظام المحلفين .
وغايتها : تحقيق المشاركة الشعبية والرقابة الشعبية فى نفس الوقت .

والاستجابة الصحيحة لهذه المبادرة من جانب القيادة السياسية . تقتضى من
جانب فقهاء القانون والمشتغلين به ، مشاركة ايجابية ، بدراسة الموضوع وتحديد
بعض التطبيقات المختلفة له . وابداء الراى فى اصلحها للاقتداء به لتكون بين يدى
المشرع حين يأخذ فى وضع التشريع المطلوب . صورة واضحة لنظام المحلفين .
ودوره ، وتطبيقاته المختلفة فى تطبيقات الامم وتجاربها القديمة والمعاصرة .

ولقد بدأ الاستاذ الدكتور جمال العطينى ، غداة صدور القرار ، حوارا حول
الموضوع على صفحات الاهرام ، فى أكثر من تعليق ومقال ، عرض فيها لجوانب
نظام المحلفين ولبعض تطبيقاته ، فى حدود ما تتسع له صحيفة يومية . كما كان له
فضل السبق الى اثاره الموضوع والدعوة له . فى أكثر من مناسبة اخصها عرض
شامل فى مجلة المحاماة فى ابريل ومايو ١٩٦٦ .

وهذه الدراسة بدورها ، استجابة للقضية المطروحة . وراى فى الحوار المفتوح
تستهدف التعرض لموضوع اشتراك الشعب فى القضاء على غرار نظام المحلفين لبيان

سماته الرئيسية وغاياته والنظم الأساسية الأخذ به . مقدمين لذلك ببيان النظم المصرية السالفة والقائمة . التى تشته بنظم المحلفين ولكنها لا تنطبق عليه . مع التنويه منذ البداية بأننا نطلق تعبير المحلفين على معناه العام الذى يتسع للصور التى يقتصر فيها دور العنصر الشعبى فى المحكمة على ابداء الرأى فى الوقائع دون أن يشترك فى اصدار الحكم الأخير ، وهو النظام الغربى ، وللصور التى يمتد فيها دور العنصر الشعبى الى الاشتراك الكامل فى تقرير الواقع وتطبيق القانون واصدار الحكم . وهو المعمول به بصفة أساسية فى الدول الاشتراكية . والذى قد يحسن أن نطلق عليه ، نظام العدول ، باعتبار أن العدول ، وسنتعرض لهم عند الحديث عن النظام القضائى فى الشريعة الإسلامية كانوا قضاة بكل معنى الكلمة ومعالج كلامن هذه المسائل فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

الملامح العامة لنظام المحلفين وغاياته

تتفق التطبيقات المختلفة لنظام المحلفين فى تكوين المحكمة من عنصرين ، قاض متخصص فى تطبيق القانون ، متفرغ لهذه الوظيفة ، يتقاضى عنها راتبا خاصا بها . قد يكون منتخبا وقد يكون معيناً . وقد يتولاها بصفة دائمة أو مؤقتة . ولكنها تكون فى كل الاحوال عمله الأساسى ، بل الوحيد ، اثناء قيامه بها وجماعة من المحلفين يختلف عددهم من نظام الى آخر ، لا يكون تطبيق القانون هو عملهم الأساسى ولا يتفرغون له . ولا يتقاضون عليه اجرا خاصا ولا يطول جلوسهم فى المحكمة ، فى المرة الواحدة ، أكثر من أيام . غالبا ما تنتهى بانتهاك نظر الدعوى التى يشتركون فى نظرها .

عدم التفرغ للقضاء وعدم اتخاذه مهنة . وعدم الانفصال عن العمل السابق عليه ، هذه هى الملامح الرئيسية لنظام المحلفين . وهى مناط التفرقة بين عملهم وعمل القاضى . فلقد يختار القاضى فى بعض النظم كما يختار المحلفون بالانتخاب الشعبى كما فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وقد لا يشترط أن يكون القاضى من المشتغلين بالقانون أصلا - كما فى الاتحاد السوفيتى . وقد تتساوى المدة التى ينتخبان لها ، ومع ذلك تبقى تلك التفرقة واضحة قائمة . فالقاضى يتفرغ للقضاء طوال فترة انتخابه ، أما المحلفون فلا يتفرغون الا اثناء الاشتراك الفعلى فى المحاكمات ، وهم يدعون لها بالدور من بين مجموع المحلفين السابق انتخابهم امام المحكمة ، ولفترة لا تزيد ، فى الاتحاد السوفيتى مثلا ، على اسبوعين فى السنة . والقاضى يتقاضى أجره من المحكمة . أما المحلف فيحصل على أجره أو دخله من عمله الاصلى . الذى يستمر فيه بعد انتخابه الا فى الفترات التى يشترك فيها فعلا فى المحاكمات .

والمحلفون يختارون من بين المواطنين المتمتعين بحق الانتخاب ، دون شروط مسبقة . ولا يجوز التفرقة بين المواطنين امام هذا الحق بحسب السن أو الجنس أو العقيدة أو الثروة أو المركز الاجتماعى ، وان لم يكن ثمة يأس من مراعاة أى قواعد خاصة تضمن نسبة معينة لتمثيل قوى الشعب عند الاختيار ، كذلك لا يشترط فيهم اختيار محلفا ثقافة معينة أو درجة من التعليم ، وان جاز فيما نرى اشتراط هذا أدنى يسير له ، كمعرفة القراءة والكتابة مثلا .

ويجب أن يتواءم للمحلف ، فى فترة جلوسه فى المحكمة ، الاستقلال الكامل من

أي تبعية وظيفية أو سياسية في تأدية عمله . والا يخضع في ممارسته لغير ضميره وأحكام القانون . والا يتحمل بأي مسؤولية من أي نوع عن أي أراء يبدئها خلال عمله متعلقة به . وان تتوفر له سائر الضمانات والحصانة التي تقرر للقاضي سواء .

هذه السمات المتميزة هي التي تكفل صدق تمثيل الوجدان الجمعي والضمير العام للمجتمع وهو ، كما سنرى حالا ، غاية الغايات من اشتراك الشعب في القضاء لأن الغاية الرئيسية من هذا الاشتراك هي تحقيق الديمقراطية ، وتدريب الشعب على تحمل مسؤوليات الحكم . فان الاشتراك في القضاء فرع من الاشتراك في الحكم ، فكما يشترك الشعب في الوظيفة التشريعية ومن القوانين عن طريق ممثلين في السلطة التشريعية . وكما يشترك في عملية الحكم عن طريق المجالس المحلية . فانه يجب تحقيقا للديموقراطية الصحيحة أن يشترك في القضاء . لأن العدالة في النهاية انعكاس لوجدان الجماعة . ومن ماثورات الفقه الاسلامي ان الأمة لا تجتمع على باطل . على أن ثمة من يفكر أن يكون اشتراك الشعب في القضاء هو السبيل الى ديموقراطية القضاء . ويكتفى من هذه الديموقراطية بتوفير حق التقاضي للشعب دون عوائق مادية أو ادارية . قياسا على أن ديموقراطية الطب لا تعنى أن يقوم بالعلاج غير الاطباء . وان ديموقراطية الهندسة لا تعنى أن يقوم الشعب كله بتصميم المشروعات أو تنفيذها . وفيما نرى فان القياس هنا غير صحيح . لأن القضاء يختلف عن العلاج وعن اقامة المشروعات ، فان الفصل في المنازعات ، أو العقاب على الجرائم انما يعنى ، الى جانب تطبيق القانون . تحقيق العدل . وليس العدل مسألة مادية تخضع للمقاييس العلمية وحدها . ولكنه امر داخلي في الانسان يتعلق بالشعور والوجدان . ويتبع من الحس الصادق والضمير . وضمير الجماعة أصدق من ضمير الفرد مهما يتجرد الفرد ويتسامى . وتحقيق العدل لا يتعلق بطرفي الخصومة فقط . وانما يعنى مجموع الأمة كلها . يسعدنا العدل ويرضيها بقدر ما يسخطها الظلم ويؤنيها . ولذلك وجب أن تمثل المحكمة ضمير الشعب كله وذلك مالا يتحقق الا من خلال تمثيل أوسع القطاعات الشعبية وأعرسها ومختلف قواها . ويجب الا ينظر الى الامر على أنه تمثيل طبقى يفقد أهميته بتدوير الفوارق بين الطبقات فذلك غير صحيح . فان الطبقات تقسيم اقتصادى لقوى الشعب . وهو على أهميته ليس التقسيم الوحيد . والمجتمع الفائم على تحالف قوى الشعب العامل لا يخفى التمايز بين هذه القوى في داخله . بل يعترف به ويسمى الى قهينة الجو الصحي لتفاعله . فاذا تعلق الامر بالضمير والوجدان كان التمايز أقوى والتباين أظهر ووجب اظهار الصيغة الصحيحة لتمثيله . والقاضي وحده لا يمكن أن يمثل الضمير العام للجماعة لأنه بالضرورة ينتمى الى واحدة فقط من قوى الشعب . وتخصصه يعمق من انتمائه ويبعده أكثر فأكثر عن المجموع . فهو قد يصدق في رصد الضمير العام وتحريره ولكنه لبدأ لا يمثله .

واذا كان من الصحيح أن تحقيق العدل يجب أن يتم في إطار احترام أحكام القانون وسلامة تطبيقه . فان ضمان ذلك هو دور القاضي المتخصص . وهكذا تمثل المحكمة التي يشترك فيها عنصر شعبي الى جانب القاضي المتخصص أدق صيغة لتحقيق العدل كاملا ، انعكاسي ووجدان الجماعة واحترام القانون .

ولتمثيل الشعب في القضاء غايات هامة أخرى ، فان اجتماع ثقافات متعددة وخبرات متنوعة واقتناعات متباينة في هيئة المحكمة ، يحقق الفرصة لمزيد من الفحص

للاوقائع . ويوفر السبيل لدرجة عالية من التوازن . ويقلل من احتمال التسلط في توجيه البحث عن الحقيقة مما قد ينأى عن الصواب . واشتراك أفراد من الشعب لم يترسوا طويلا بالعمل المكتبي . يقلل الطريق في وجه تغلغل البيروقراطية في عملية القضاء ، وكذلك فإن هذا الاشتراك يهيئ بين الجماعة ثقافة قانونية صحيحة وعملية ويسهل على الجماهير معرفة احكام القوانين وبالتالي امكانية ربط سلوكها وتصرفاتها وأعمالها بهذه الاحكام مما يكسب النظم القانونية فعالية اكيدة وتقبلا عاما بين المواطنين . وأخيرا فإن اشتراك الشعب في القضاء هو من أكثر النظم القضائية قبولا لدى الجماهير .

المبحث الثاني

خصائص النظام المقترح ومخالفته النظم السابقة في مصر

تضمن القرار الجمهوري الصادر في ٢٩ من ديسمبر ١٩٧٠ تحديد الملامح العامة للنظام المقترح لاشتراك الشعب في القضاء ومراميه تحديدا دقيقا بعبارات وان وردت بصورة عامة للدلالة بعيدة عن التفاصيل ، إلا أنها دقيقة في تحديد الصورة وأبرز قسماتها ومراميه .

- فالاشتراك ، وفقا لهذا القرار ، أو للتشريع الذي يجب أن تتقدم به الحكومة هديا بتوجيهه ، هو اشتراك في محكمة قضائية عن طريق جلوس عنصر شعبي يختار على غرار نظام المحلفين ، الى جانب القضاة المتخصصين المنوط بهم تطبيق القوانين بهدف تحقيق المشاركة الشعبية والرقابة الشعبية في نفس الوقت .

ويكشف تحليل هذا النص عن أنه يختار للمشاركة اطار المحكمة القضائية بما لها من طبيعة قانونية خاصة ، وانتماء الى السلطة القضائية والتزام بنظر الطلبات التي تفرض عليها وفقا لقواعد المرافعات ، أو في القليل لقواعد اجرائية معينة لا تخالف المبادئ الجوهرية الكافله لحق التقاضي . وتصدر فيها احكام لها ملاحكام القضائية من خصائص قانونية معروفة بقوة لازمة . وهي محكمة مشكلة من القضاة المكلفين بتطبيق احكام القانون . بما يعنى التزامها بتطبيق القانون على الطلب والتزام احكامه وجدها . ويجلس معهم عنصر شعبي على غرار نظام المحلفين بسماته التي تناولناها فيما سبق . وأخصها الا ينفصل الشخص المختار لها عن مكانه الاصلى عن بين قوى الشعب العاملة ولا يلتحق بوظيفة القضاء الا من حيث اكتسابه حصانة القاضي . وأن يكون جلوسه في المحكمة موقوتا بمدة قصيرة ما امكن على أن تتسع أو تمتد بما يكفي للانتهاء من نظر المواد التي يشترك فيها . وأن تتم دعوته من بين باقى المحلفين طبقا لقواعد دورية وليس لمناسبة تراعى بعينه .

ومن هذه الخصائص يتبين مدى افتراق هذا النظام عن نظم كثيرة أخرى تعرض عادة عند الحديث عن القضاء الشعبي . فهو محكمة قضائية وليس لجنة ذات اختصاص قضائي . وهو محكمة مشتركة من عنصر من القضاء وعنصر من الشعب ، وليس محكمة خاصة مما ينفرد بها تميز القضاة بالقضاء .

اختلاف النظام المقترح

عن صور أخرى من مساهمة الشعب في القضاء في مصر

يحتاج اثبات هذا الخلاف أن ترجع البصر في المامة سريعة بالتظيم القضائي الحديث في مصر ، الى بواكير هذا التنظيم لتوقف عند صور من مشاركة الشعب . منها ماتوقف ومنها مالا يزال قيد التطبيق . من هذا وما لا يزال اقتراحا لم يبدأ تنفيذه لتبين أين يلتقى مع النظام المعروف وفيه يخالفه .

حتى منتصف القرن الماضي كانت المحكمة الشرعية هي جهة القضاء الأدنى ذات الولاية العامة في مصر . ولم تكن تلك المحكمة آنذاك تمثل نظام الشريعة الإسلامية وفقا لاي من المذاهب الأربعة المعروفة . وإنما كانت قد انحرفت بها سلطة الدولة العثمانية واضطراب الأحوال السياسية والاجتماعية . فكان الأدنى تركيا يرسله السلطان من الآستانة . وقليل من القضاة من كان يعرف العربية . فكان الأمر لنائبه الذي كان ان عرف اللغة عجز عن فهم اللهجة المصرية فأعطى ثقته للباشا ترجمان (١) . وكان فيها طائفة من « الشهود » هم بقية نظام المحول الذي سوف نتبينه عند دراسة نظام الشريعة الإسلامية . يعملون تحت اشراف « باشا كاتب » يقومون بقيد الدعاوى ، ويفصلون ، اذا وافق الطرفان ، في القضايا الصغيرة ، أو يحيلون الخصوم الى النائب . الذي يطالب المدعى باستصدار فتوى من مفتي الحنفية ، الذي كان يبيع الفتاوى بأجر وينحصر دور النائب في التصديق على الفتوى أو يرفع الأمر الى القاضي الذي قد يقضى بدوره وقد يجمع العلماء لاختار رأيهم في الحكم (٢) .

وفي أوائل حكم محمد علي ، وكانت الشكوى عامة من حال هذه المحكمة . عمد الوالى الى اعطاء الحكام الإداريين والعمد في القرى ، اختصاصات قضائية ، مدنية وجنائية واسعة . فكان الواحد من هؤلاء يحضر الخصوم وينظر الدعوى ويحقق ويحبس أو يفرج بحسب ما يتراءى له . ثم قد كان حبس المدين جائزا . واستمرت المحاكم الشرعية تمارس دورها فيما اليها من النزاع (٣) .

وفي مرحلة لاحقة شكلت مجالس الاحكام لتختص بولاية القضاء . وكانت على خمس درجات : (١) مجالس الدعاوى : يتركب الواحد منها من رئيس وعضوين ينتخبون من الاهالى بدون ما هية . وتختص بالفصل في الجرائم التى لا يعاقب عليها بأكثر من الحبس اربعاً وعشرين ساعة أو ثلاثة أيام في البنادر . وفي القضايا الحقوقية « المدنية » ، التى لا تزيد قيمة النزاع فيها على خمسمائة قرش (٢) مجالس مركزية يتشكل كل مجلس منها من رئيس موظف ومن أربعة أعضاء يختارون من اهالى المركز (٣) . مجالس ابتدائية عددها ثمانية في مصر كلها يتألف الواحد منها من ثلاثة قضاة (٤) ثلاثة مجالس استئنافية في مصر ووطنيا واسينوط . تصدر الاحكام فيها من خمسة قضاة . (٥) ومجلس عال واحد في مصر تصدر احكامه من سبعة قضاة . ومع انشاء هذه المجالس ظل الاختصاص القضائى للمديرين والمأمورين ولعمد القرى قائما الى جوارها (٤) .

وفي سنة ١٨٨٣ قامت المحاكم الأهلية لأول مرة نظاما كاملا من القضاة المتخصصين المتفرغين لولاية القضاء . وتحدد اختصاصها بنظر الجرائم والمنازعات المدنية . وانحصر اختصاص المحاكم الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية والوقف .

ولكن هذه المحاكم كانت قليلة العدد . لم تصل الى أعماق الريف ولم تقترب من ثم بالقدر الكافى من جمهور المتقاضين . وكانت قد صدرت تشريعات حديثة . مأخوذة عن تشريعات أوروبية غربية على روح المجتمع الريفى وحضارته وعقيدته . وكانت المحاكم الاهلية تطبق هذه القوانين . فرؤى آنذاك ايجاد نظام آخر للقضاء الى جانب المحاكم الاهلية . يحقق الاقتراب من الجماهير فى مكان عمله وفكر قضائه . فكانت محاكم الاخطاط محاكم ريفية تماما . تنشأ فى القرى ، بتقسيم كل مركز من المراكز الى خطين أو أكثر حسب عدد قراه . وتشكل بقرار من وزير الحقانية من خمسة من أعيان الخط يكون احدهم رئيسا . وكان يشترط فيمن يعين قاضى خط أن يكون مصريا لا تقل سنة عن خمسة وعشرين سنة . يحسن القراءة والكتابة . وتكون له أملاك فى الخط . ويكون معروفا فيه بالوجاهة . وكان العمل فى محاكم الاخطاط بغير أجر ، فلم يكن ليحول دون ممارسة القاضى المختار لها أي حرفة أخرى (٥) . وقد حددت المذكرة الايضاحية للقانون ١٣ لسنة ١٩١٢ بإنشاء محاكم الاخطاط الغاية من هذا النظام بتحقيق أمرين أولهما تقريب القضاة الى المتقاضين بقدر ما يسعه الامكان فيقتصد المتقاضون من وقتهم وما لهم مالا يجوز الاغضاء عنه . والثانى استبعاد تطبيق القوانين الجديدة لانه يصعب على الفلاح ، كما تقول المذكرة ادراك دقائق القوانين التى يجرى عليها القضاة المتشرعون . وان هؤلاء قلما يراعون فى قضائهم العادات المحلية التى لا تزال مرعية عند سكان القرى فى معاملات كثيرة . مثل حقوق الانتفاع بالسواقي والمواشى واجور الحرث والزراعة وغير ذلك مما لا يوجد عليه نص فى القوانين وان وجد فناقص جدا . وللفلاحين فى ذلك أصول تثبت بالعادة يراعونها فى معاملاتهم ، وهى تختلف باختلاف الاقاليم ومن مصالحتهم مراعاتها عند الفصل فى منازعاتهم وهو ما يتعذر على قضاة المحاكم الاهلية .

وكانت الاختصاصات القضائية الممنوحة لعمد القرى تزول عنهم فى دوائر اختصاص محاكم الاخطاط لتنتقل الى هذه المحاكم الى جانب اختصاصات أخرى واسعة فى المسائل المدنية والتجارية . وظلت محاكم الاخطاط تعمل حتى سنة ١٩٣٠ حيث صدر فائون الفائها وكان من الطريف ان يرد فى مذكرته الايضاحية تعليلا للالغاء أن هذه المحاكم اعتداء على سلطة المحاكم واحياء لنوع قديم عرف بمجالس الدعاوى لم يكن يشترط فيمن يجلس للقضاء فيه أي مؤهلات علمية (٦) .

ولعل هذه السياحة العاجلة فى ماضى نظامنا القضائى ان تكون قد أحاطت بما كان فيه من نظام يتشابه مع نظام اشتراك الشعب فى القضاء . وان كان شديد البعد عنه فى روحه وغاياته . فسواء فى ذلك ماكان فى المحاكم الشرعية من « شهود » أو فى مجالس الأحكام ومحاكم الاخطاط من عنصر من أفراد الشعب . فكل ذلك كان بعيدا عن الغايات التى تبنيها من اشتراك الشعب فى القضاء بمعناه الصحيح . من وجوه أهمها :

١ - أن اختيار هؤلاء الافراد لم يكن يحقق الديمقراطية الصحيحة . بل كان يتم بطريقة من شأنها أن تحجب عن الاختيار مجموع قوى الشعب العامل . ففى نظام الشهود كان الاختيار متركزا للقاضى ونوابه . وهم عثمانيون غريباء عن الشعب لاصلة لهم الا بالاستقرارية الحاكمة ومن يلوذ بها . وفى مجالس الاحكام ومحاكم الاخطاط كانت الملكية العقارية شرطا لازما . والوجاهة سمة مميزة . ولاشك أن الأغنى والأكثر ملكية كان الاولى بالاختيار فقد كان الفكر السبهاسى السائد ان الملاك العقاريين هم أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلاد .

٢ - ان اعضاء محاكم الاخطاط ومجالس الاحكام كانوا ينفردون بالجلوس في المحاكم لايشاركهم فيها قضاة متخصصون . مما يفوت الهدف من المشاركة بضمين تمثيل الرأي العام وضمير الجماعة مع حسن تطبيق القانون .

٣ - ان مرامى تلك الانظمة اقتصرت على تقريب المحكمة من جمهور المتقاضين تخفيفا لمصاريف التقاضى والى اعمال قواعد العرف والعادة دون اعتبار لتحقيق المشاركة الشعبية او الرقابة الشعبية .

(٤) ان محاكم الاخطاط استهدفت استبعاد تطبيق القوانين الحديثة بدعوى غرابتها على البيئة الريفية . في حين يستهدف اشتراك الشعب في القضاء على ماتقدم بيانه ، توسيع قاعدة الثقافة القانونية العملية بين الجماهير ، وتسهيل معرفة احكام القوانين على الجماهير لتمكن من ربط سلوكها وتصرفاتها باحكام هذه القوانين واكساب النظم القانونية فعالية اكيدة وتقبلا عاما لدى الشعب .

وفي نظامنا القضائى القائم لم تعد ثمة محاكم ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، يجلس فيها مع القضاة افراد من الشعب . ولكن مايزال ثمة تنظيمات للاشتراك تستوقف النظر . ابرزها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية . ومجالس الصلح التى افترحتها قانون المرافعات الجديد ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتى لم يبدأ العمل بها بعد مما يستوجب وقفه عند كل منهما لبيان تشكيله واختصاصه ونطاق ولايته ودور العنصر الشعبى فيه وطريقة اختياره .

اولا : لجان الفصل فى المنازعات الزراعية :

كان من بواكير اعمال ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ % اصدار قانون الاصلاح الزراعى بالمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تحقيقا لابرز اهدافها : القضاء على الاقطاع وتنويع الفوارق بين الطبقات فى الريف . وقد تضمن القانون الى جانب تحديد الملكية الزراعية . تنظيميا شاملا لعلاقة مستأجر الأرض الزراعية بمالكها . على اساس يؤكد حق الفلاح فى مقابل عادل مجز لعمله فى الأرض وتحفظ للمالك عائدا متناسبا لرأس المال . وان كان بالضرورة يقل كثيرا عما كان يستقرفه من قبل من حاصلات الفلاح المستأجر فى شتى صور الاجر المعروفة آنذاك . وأدرك مشروع الثورة بحس ثورى صائق ماسيترتب على هذا الحد الاقصى للايجار من سعى الملاك العقاريين الى انتهاء عقود الايجار وطرد الفلاحين . واسترداد الأرض من ايديهم . وتحويلهم من مزارعين مستقرين الى اجراء . فكان النص فى قانون الاصلاح الزراعى ، وفى تعديلاته المتلاحقة على امتداد عقود الايجار . وتحريم طرد المستأجر الا لأسباب محددة فى القانون . ولواجهة الزيادة الكبيرة المتوقعة فى عدد المنازعات التى لا بد وان تنشأ عن هذا الامتداد القانونى . وسعى الى سرعة الفصل فيها باجراءات سريعة ميسرة استقرارا للأوضاع فى هذا القطاع العريض من قوى الشعب العامل ، انشأ المشرع لجانا للفصل فى المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الأرض الزراعية بمتنص القانون ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ . تنعقد فى مقر المحكمة الجزئية برياسة وكيل النائب العام امامها ويشترك معه فى عضويتها طائفتان من الاعضاء ، موظفون من المتصلين بالزراعة بحكم وظائفهم ، اثنان من افراد الشعب يمثل احدهما ملاك الأرض الزراعية ويمثل الثانى مستأجرها ، تختارهما اللجنة عند أول انعقاد لها . وحدد المشرع غايته من تشكيلها بانها التخفيف عن المحاكم وعدم اثقالها بمنازعات كثيرة منوعة خاصة بتوافر شروط امتداد العقود . وحماية الامن

والنظام ودرء الجرائم قبل وقوعها بحسم النزاع على وجه السرعة . وحدد مهمتها بالفصل في النزاع بصورة وقتية بقرار يكون واجب التنفيذ . ولكنه لا يمنع الخصوم من طرح النزاع امام المحاكم بل لا يحول دون الالتجاء الى المحكمة الابتدائية . وظل العمل بهذا النظام قرابة عشر سنوات . حتى صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجنة جديدة باسم « لجنة الفصل في المنازعات الزراعية » ورثت اختصاص اللجان السابقة وضمت اليه اختصاصا آخر يشمل الفصل في كل خلاف ينشأ حول مقدار المساحة المؤجرة وما يخصها من المنافع . وحول تكاليف وأجور الري والتطهير واستعمال الآلات الميكانيكية في أعمال الزراعة . وكل خلاف ينشأ حول الالتزامات التي يتحملها كل من المالك والمستأجر في نظام الزراعة . أو حول استخدام السلف النقدية أو العينية في خدمة الأرض المؤجرة . وكانت هذه اللجان تشكل من أحد القضاة رئيسا ، ووكيلا للنائب العام ومفتش الزراعة بالمركز عضوين على أن يحضرها مندوبون ، بعضهم موظفون بحكم وظائفهم ، وبينهم واحد من غير الموظفين يمثل الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بالمركز . يشتركون في المداولة ولا يكون لهم صوت في اتخاذ القرار . واختط المشرع طريقا وسطا لتفسيح الاختصاص بين هذه اللجان وبين المحاكم ، فبقي اختصاص المحكمة بهذه المنازعات قائما . ولكن قيده بضرورة عرض النزاع على اللجنة وصدر قرارها فيه قبل الالتجاء الى المحكمة .

الى هذا الحد لم يكن ثمة مايدعو الى اعتبار هذه اللجان صورة من الصور المعروفة لاشتراك الشعب في القضاء . فالاشتراك هنا في اطار لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي وليس في محكمة قضائية . والاختصاص محدود بمسائل على سبيل الحصر . والولاية المخولة للجنة لاتزيد على الفصل في النزاع بقرار وقتي لا يحول دون عرض الأمر على القضاء العادي .

ولكن تطورا هاما دخل على تشكيل هذه اللجان وعلى اختصاصها . بل على طبيعتها وقوة احكامها . وذلك بمقتضى القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية الذي يمكن القول بانه أنشأ نوعا من القضاء الشعبي الخالص لهذا النوع من المنازعات . فقد ألغى اللجنة السابقة وأحل محلها لجنة تحمل نفس الاسم ولكنها تشكل في كل قرية من المشراف الزراعي في الجمعية التعاونية الزراعية رئيسا . ومن أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية واحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ، وصراف القرية ، أعضاء واختصت اللجنة بالفصل في سائر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية القابلة للزراعة . على أن تختص وجدها بطائفة هامة من هذه المنازعات تزيد على ماكانت تختص به اللجنة السابقة . وانحصر التظلم من قراراتها في طريق واحد هو الطعن على القرار امام لجنة استئنافية ، تشكل بدائرة المحكمة الجزئية ، من أحد القضاة رئيسا . ووكيل للنائب العام ، وأحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز ، ومندوبا عن مديرية الزراعة . واثنين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات التعاونية الزراعية بدائرة المركز يمثلان ملاك الأراضي ومستأجريها ، ومعاون مالية المركز أعضاء ، وتقررت بقوة القانون قوة الشيء المحكوم فيه لقرارات هذه اللجان فنصت المادة السابقة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه استثناء من احكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية ، لايجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من هذه اللجان أو التعويض عنها . ويحظر على المحاكم النظر في المسائل التي جعلها القانون من اختصاص

اللجنة وخذها . وقالت المذكرة الايضاحية للقانون ان اللجان التي انشأها القانون ١٤٨ سنة ١٩٦٢ كانت ماتزال بعيدة عن موقع المنازعة في القرية ، مفتقرة الى بعض العناصر التي يتوافر لديها الالمام والمعرفة بطروقات الارض المؤجرة وحقيقة العلاقة بين مؤجرها ومستأجرها . وحددت الهدف الاساسي من عمل اللجنة الجديدة بأنه تصفية المنازعة عند منبعها بطريقة أشبه ما تكون بالصلحة منها بالخصومة القضائية . على أن يكون في تشكيل اللجنة الاستئنافية ما يحقق بسط الرقابة القضائية على قرارات لجان القرى توفيراً للعدالة وتأكيداً لسيادة القانون مع إتاحة الفرصة للتأطيمات الشعبية السياسية والتعاونية لتشارك السلطة القضائية في حمل أمانة الفصل في المنازعات الزراعية .

وحتى هذه المرحلة أخيراً ، وعلى رغم ما تشير اليه عبارات المذكرة الايضاحية مما لا يلتقي كثيراً مع نصوص القانون . ومن حيث عن المشاركة بين التنظيمات الشعبية والسلطة القضائية . فما تزال الصورة بعيدة كثيراً . عن المشاركة التي شرحناها من قبل ، على غرار نظام المحلفين . فما يزال الاشتراك في لجنة وليس في محكمة قضائية . وماتزال غايات نظام المشاركة التي عرضناها بعيدة عن التحقيق .

ثانياً : مجالس الصلح :

نصت المادة ٦٤ من قانون المرفعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أن يكون حضور الخصوم في الدعاوى الجزئية التي ترفع ابتداءً ، أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم . وذلك فيما عدا الدعاوى التي لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة . ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الاداء . ويشكل مجلس الصلح برئاسة أحد وكلاء النائب العام ويعقد جلساته في مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع . وعليه أن يتم مهمته في مدى ثلاثين يوماً . فإذا تم الصلح أعد به محضراً تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ ، وإذا لم يتم الصلح في الموعود المحدد ، أحال الدعوى الى المحكمة . لنظرها في جلسة يحددها . . وان يصدر بتشكيل هذا المجلس وبيان الاجراءات التي تتبع امامه قرار من رئيس الجمهورية ، وان يحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التي تشكل مجالس الصلح بدائرتها . وقد أوردت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ، أن هذا النظام يمثل صورة من صور الإعتداد بدور المجتمع في الخصومة . ويستهدف تحقيق ديموقراطية القضاء . والحد من المنازعات التي تطرح على المحاكم وتوفير وقت وجهد القضاة والمتقاضين على السواء . وأن الرأي يتجه الى أن يتضمن القرار الجمهوري تشكيل المجلس أن تضم عضويته اثنين من اعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بالمركز بصفة أصلية وآخرين بصفة احتياطية تختارهم الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .

ومن نافلة القول أن هذه المجالس ، بحسب تسميتها واختصاصاتها ، ليست محاكم قضائية وليست من ولاية القضاء في شيء . فهي لا تملك الا عرض الصلح والتوفيق . وقرارها في النزاع هو في النهاية مجرد توثيق للصلح الذي لابد ان يقبله الطرفان . والقوة الملزمة لقرارها تقوم اساساً على اتفاق الخصوم وليس على قوة الشيء المحكوم فيه المقررة لاحكام القضاء . ومن ثم لا يكون ثمة مجال للخلط بين جلوس عنصر من الشعب في هذه المجالس وبين النظام المقترح لجلوس عنصر من الشعب الى جانب القضاة المتخصصين في محكمة قضائية ، على غرار نظام المحلفين .

وتكون التجربة المصرية كلها قد تضمنت في القديم والحديث صوراً مختلفة من مشاركة الشعب في فض المنازعات . ولكنها لم تتضمن محكمة قضائية يجلس فيها مع القاضي المتخصص المكلف بتطبيق أحكام القانون . عنصر شعبي يمثل ضمير الجماعة ووجدان الشعب ويعكس روحه وأفكاره وفكرته عن العدالة ، داخل المحكمة .

يبقى علينا بعد ذلك استكمالاً لبحث نظام المحلفين أو العدول ، أن نعرض صوراً من تطبيقاته في النظم القانونية التي تأخذ به . نختار منها ، بقصد الدراسة ، نماذج محدودة ، يمثل كل منها مدرسة فكرية قانونية مختلفة . تمثل مساهمة الشعب فيها قاعدة واسعة . وتنسب على مساحة أكبر من المنازعات . والنظم التي نعرض لها هي ، على الترتيب التاريخي النظام الإسلامي ، والنظام الإنجليزي ، ونظام الولايات المتحدة الأمريكية . ونظام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

المبحث الثالث

نظام المحلفين في تطبيقاته العملية :

أولاً : في الشريعة الإسلامية :

تعتبر ولاية القضاء في الإسلام عملاً من أعمال الخلافة ، أي السلطة العليا في الدولة ، فهي بحسب الاصطلاح الحديث من أعمال السيادة . يقول ابن خلدون أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة . كلها متدرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة . فكانها الإمام الكبير والاصل الجامع ، وهذه كلها متفرعة عنها . وداخلها فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر احوال الملة الدينية والدنيوية وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم . فالخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا ، وصاحب الشرع مقصر في الأمرين . والقضاء من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ، لأنه منصب الفصل بين الناس في الخصومات حسباً للتداعي وقطعاً للتنازع إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاه عن الكتاب والسنة . فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجا في عمومها (٧) .

وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول قاضي في الإسلام . وكان الخليفة الأول أبو بكر ، وكان عمر في صدر خلافته هو قاضي الأمة الإسلامية كلها إليه ترفع المنازعات وكلمته هي القضاء فيها . وكذلك كان ولاية الجيوش حين الفتح وولاية البلاد المفتوحة يتولون الفصل في المنازعات فرعا من ولايتهم العامة بوصف كونهم نوابا عن الخليفة . على أن قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته من بعده لم يكن بمعنى القضاء الذي نعرفه اليوم . بل كان أقرب إلى الفتوى . يأتي الخصوم مستفتين عن الحكم الذي اشتبه عليهم . فإذا بينه الرسول أو الخليفة قبلوا به وأنفذوه راضين مختارين .

ولأن القضاء كان عملاً لحكم الكتاب وسنة الرسول فيما يعرض من أمور تشبه على المسلمين فيبتازعون فيها إلى الخليفة ، ولأن السنة لم تكن قد دونت في حكم الخلفيتين الأولين ، فقد كان الخليفة إذا رفعت إليه مسألة ليس فيها حكم في الكتاب وهو لا يعرف فيها سنة ، سأل عامة المسلمين هل يعرف أيهم فيها سنة ، فإن وجد ذلك قضى بها . وإن لم يجد ، جمع خيار الناس واستشارهم وما راوه قضى به . فهو في مقام السؤال عن سنة تروى عن الرسول يسأل الناس كلهم . فكل واحد من المسلمين أهل لأن يحفظ سنة . أما حيث يحتاج الأمر إلى اجتهاد فكان يجمع خيار المستفيين . فليس كل واحد أهلاً للاجتهاد (٨) .

وهكذا ، وفي نطاق ما تتعرض له من صور اشتراك الشعب في القضاء تطالعنا في هذه الفترة المبكرة من صدر الإسلام صورة فريدة له . الخليفة بوصفه كونه قاضيا . يسأل عامة الناس هل منهم من يحفظ سنة اى قضاء ليسول في مثل المسئلة المعروضة عليه ، او يجمع خيار المسلمين ، اهل الراى والاجتهاد ويسالهم بالحكم فيما ليس له سابقة في الكتاب والسنة . وما اجتمع عليه رأيهم ، وهو فيهم ، قضى به . صورة يصعب تصنيفها تحت قسم بذاته من اقسام المشاركة . ولكن ملامحها تكشف انها لا يمكن أن تكون مجرد الاستشارة واخذ الراى . لان من يسأل عن حكم لا بد أن يشرك من يسأله فى تبين الواقعة وتمحيصها وانتحقق منها ليسهل له تكييفها وابداء الراى فيها ، أن كان السؤال عن رأى . أو اختيار الحكم الصحيح أن كان السؤال عن سنة سابقة فهى تتسع لتقرير الوقائع وتطبيق القانون معا .

فلما اتسعت دار الاسلام بما فتح الله على المسلمين من اوصار . كثرت مصالح الدولة وتشعبت اعمال الخليفة والولاة . فى وسط خلافة عمر بدأ يفصل أنواع الولايات بعضها عن بعض . فكان أن اختص القضاء بقضاة يتولونه منفردين به ، ولا يباشرون غيره ، ولا يباشرون غيرهم . الا الخليفة نفسه او الوالى الذى بقى له ، مع وجود قضاة متخصصين ولاية الفصل فيما يرفع اليه مباشرة من الخصومات ، كما بقيت له من دون القضاء ولاية المظالم وولاية المظالم تقوم فى الحدود والقصاص . او فى المنازعات بين الأفراد اذا لم ينضاعوا مختارين لحكم القاضى او حيث لا يكون النزاع عن اشتباه بل عن جحود وتغلب قوى علمه ضعيف ، او هى بعبارة الماوردي صاحب كتاب الاحكام السلطانية « قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة » (١) .

وكان قضاة هذا العصر ايضا يجمع الواحد منهم جماعة من فقهاء الصحابة وحفاظهم يعتبرون من مستشاريه . ولم يكن رجوعه اليهم تقليدا منه لهم لانه مجتهد مثلهم . وانما كان للوقوف على ما عندهم من رواية او رأى حتى لا يخالف الحكم سنة ، ويكون الاجتهاد اقرب الى الاصابة . وهكذا تستمر هذه الصورة من صور المشاركة فى القضاء على ماكانت عليه .

نظام العدول :

ذلك كان شأن اشتراك الشعب فى ولاية القضاء فى صدور الاسلام . وهو قد ارسى مبدء المشاركة . وتكفل التطور من بعد بتوسيع هذه المشاركة . وتحديدتها وتنظيم ممارستها وكانت الصورة التالية لذلك هى نظام العدول ، الذى بدأ بدوره بداية متواضعة ثم تطور على مدى القرون ليتحقق من خلاله . ليس مجرد المشاركة وانما الانفراد أحيانا . وفى المنازعات اليسيرة ، بالقضاء ذاته . فصلا كاملا فى الخصومات .

وأول العهد بنظام العدول كان حاجة القاضى لمن يزكم عنده شهود الخصوم . ذلك بان العدالة شرط للتحميل بالشهادة ولادائها ، والعدالة شرائط ، منها أن يكون ملازما للجماعة محافظا عليها لان المخلص انما يتميز من المنافق بالمحافظة عليها ، فكذا العدل من الفاسق . ومنها أن يكون معروفا بصحة المعاملة فى الدرهم والدينار . وأن يكون مؤديا للامانة غير مخون فيها . لان الشهادة امانة فيستدل على ادائها باداء سائر الامانات ومنها أن يكون صدوق اللسان قليل اللغو الهذيان ، وغيرها

شروط كثيرة . وهذه لا يتحقق منها إلا من يعرف الشاهد ويخالطه . والتحقق من العدالة شرط لقبول الشهادة فوجب على القاضي أن يتبين عدالة المشاهد قبل أن يقضى على مقتضى شهادته . وفي موضوع التحقق من عدالة الشاهد تفصيل بفتضيه المقام .

كانت رسالة الخليفة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى ، قاضية على الكوفة والتي تعد بحق أول دستور كامل للقضاء في الإسلام ، والذي تدور عليه أحكام القضاء في الإسلام وهي مستوفاة فيه . قد تضمنت أن « المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مجرياً عليه شهادة زور . أو ظنيماً في نسب أو ولاء ، فإن الله سبحانه عفا عن الإيمان . ودرأ بالبينات (١٠) » . وكان مؤدى هذا النص أن الأصل في المسلم العدالة . حتى تنقضي بسبب ما ينفخها ، وأذن فهي لا تحتاج إلى إثبات . إلا أنه روى عن عمر نفسه بعد ذلك أنه قدم عليه رجل من أهل العراق فقال له ، قد جئت بك بأمر لا رأس له ولا ثقب . قال عمر فما هو ؟ قال الرجل : شهادات الزور ظهرت في أرضنا . فقال عمر : والله لا يؤسر رجل في الإسلام بغير العدول (١١) ، والمعنى أنه لا يحبس رجل لدين امتنع عن أدائه حتى يشهد عدول بصحة الحق وانتفاء العذر في عدم الوفاء . واشتراط شهادة العدل دون شهادة المسلم باطلاق دليل على اختيار الخليفة وجوب إثبات عدالة الشاهد . وهو ما جرى به القضاء واستقر عليه . فكان نظام تركية الشهود . والتركية نوعان تركية السر وتركية العلانية . أما تركية السر فينبغي للقاضي أن يختار للمسألة عن الشهود من هو أوثق للناس وأورعهم ديانة وأعظمهم دراية وأكثرهم خبرة فيوليه المسألة ، أي السؤال عن الشهود ، لأن القاضي مأمور بالتفحص عن العدالة فيجب عليه المبالغة والاحتياط فيه . فكان يكتب أسماء الشهود ، الذين يستشهد بهم الخصوم في رقعة . ويدفع بها مع أمين إلى المذكي الذي اختاره فينظر المذكي في ذلك ويتعرف أحوال الشهود ممن يعرف حالهم فيسأل عنهم أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأهل محلاتهم . ويزد تلك الرقعة إلى القاضي في السر (١٢) .

ذلك كان مذكى السر ، فرداً من المسلمين يعرفه القاضي ويستوثق من عدالته فيعهد إليه بعمل من أخص خصائص القاضي هو الاستيثاق من عدالة الشاهد حتى تقبل شهادته ، والبيئة يوم ذاك هي أقوى الأدلة أن لم تكن الدليل الوحيد . ولم يكن مذكى السر هو العون الوحيد للقاضي ، على هذا المعنى الواسع للمعاونة . بل كان عليه أن يختار أيضاً محلفاً يبعثه لتحليف الخصوم اليمين عند لزومها ، وكان عليه أن يحضر العلناء مجلسه ، ندبا وقيل وجوبا ، أو يشاورهم أن لم يحضرهم وأن يحضر في مجلسه كذلك شهودا تكون مهمتهم حفظ اقرارات الخصوم خشية جحد الاقرار (١٣) .

وقد روى الإمام أحمد أنه لما ولي سعد بن إبراهيم قضاء المدينة كان يجلس بين القاسم وسالم يشاورهما . ولما ولي محارب بن دمار قضاء الكوفة كان يجلس بين الحكم وحماد يشاورهما . واستصوب الإمام ذلك وحيداً لأنه قد يتنبه بالمشاورة ويتذكر بالذاكرة . ولأن الإحاطة بجميع العلوم متعذرة . وقد ينتبه لأضابة الحق ومعركة الحادثة من هو دون القاضي فكيف بمن يساويه أو يزيد عليه (١٤) .

وينص الحنابلة على أن يتخذ القاضي أصحاب مسائل ، يقومون بالاستدلال على الشهود والتحقق من عدالتهم وإن لم يعرفوهم . على أن يكونوا أصحاب عفاف

وذوى عقول وأقربة ، أبرياء من الشحناء والبغض . ليسوا من أهل الأهلواء والعصبية (١٥) .

وينتكد دور هؤلاء الأعوان ، موكي السر وأصحاب المسائل ، والشهود بما في المجلس ، ومخلف اليمين ، واشترآكهم في الوظيفة القضائية على نحو يتسم عن معنى أعوان القضاء في الاصطلاح الحديث . ودورهم المستقل في الخصومة حين يمتد القضاء بينهم وبين شهود الخصوم . فإن القاضي يعذر في الشهود ، أي أنه يسأل الشهود عليه إن كان لديه ما يجرح شهود خصمه ويعذره في ذلك ، أي يمنحه الأجل المناسب له . إلا أنه لا يعذر في موكي السر ، ولا في الشهود بما في المجلس ، لا فيمن وجهه القاضي لسماع دعوم أو تحليف يمين أو حيازة ، فلا أعذار فيهم لأنه أقامهم مقام نفسه وهو لا يعذر في نفسه (١٦) .

وسار التطور بنظام الشهود إلى غاية جديدة ، ففهم البدء كان الخصم يحدد شاهده ، فيعهد القاضي لصاحب مسائل التحري عن عدالة هذا الشاهد فإن ثبت وقبل شهادته ، عاد الشاهد بعد ذلك واحداً من الناس . فلم يكن أحد يؤتمن بالشهادة أو يشار إليه بها . حتى كان عهد الخليفة العباسي المنصور ، وفيه ظهر في النظام القضائي ما يستلقت النظر وهو إيجاد جماعة من الشهود الدائمين أمام القاضي . وكان أول من فعل ذلك في مصر القاضي العمري ، قاضيا في عهد الرشيد . جمع أسماء الشهود المقبولين عنده في كتاب . وأسقط شهادة من عداهم من الناس ثم فعلت القضاة ذلك من بعده (١٧) .

ومن الشهود ، الدائمين ، نشأت بطانة القاضي ، فقد أمر القاضي لمعة ابن عيسى صاحب مسائل أن يحدد السؤال عن الشهود مرة كل ستة أشهر لعقبة على من حدث له جرحه أي وقع منه ما يظعن في عدالته ، ليستبعده من كتاب الشهود واتخذ من بين الشهود قوما جعلهم بطانة له . كانوا نجوا من ثلاثين رجلا (١٨) .

وكان القاضي إسماعيل بن عبد الواحد ، قاضي مصر سنة ٣٢١ هـ يلزم الشهود وأن يركبوا معه ، وحوالي ذلك الوقت كان الرسم أن يجلس مع القاضي عند نظره القضايا أربعة شهود اثنان عن يمينه واثنان عن شماله (١٩) . وفي القرن الرابع الهجري ، أصبح الشهود نوعا من العمال الثابتين ، وكان يتوب عن القاضي شاهد في كل محكمة من المحاكم الخمس الصغرى ، في مصر ، ليحكم فيها باعتباره قاضيا مستقلا يحكم في القضايا الصغيرة (٢٠) وقد أسلفنا في مقدمة هذه الدراسة ما نقله F. W. Lane في كتابه عن مصر عن دور الشهود في القرن التاسع عشر .

ويقول ابن خلدون عن نظام العدول أن العدالة وظيفة دينية تابعة للقضاء ، من مواد تصريفه . وحقيقة هذه الوظيفة ، القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملا عند الأشهاد وأداء عند التنازع ، وكتبا في السجلات « كتابة » تحفظ به حقوق الناس وأموالهم وسائر معاملاتهم . وشرطها الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها فيحتاج حينئذ إلى ما يتعلق بذلك من الفقه . ولاجل هذه الشروط وما يحتاج إليه من المراسم والممارسة ، اختص ذلك ببعض العدول ، وصار الصنف القائمون به كأنهم مختصون بالعدالة ، وليس كذلك ، وإنما العدالة من شروط اختصاصهم بالوظيفة . ويجب على القاضي تصحيح أحوالهم والكشف عن

سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم . ولهم في سائر الأمصار دكاكين ومجسّاطين يختصون بالجلوس عليها فيتعاهدتهم أصحاب المعاملات بالاشهاد وتقييده بالكتاب (٢١) . وهكذا كان القاضي في الإسلام ، يستغنى بفدول من المسلمين يؤدون عنه مسائل شتى هي من اختصاص الوظيفة القضائية في صميمها ويأثرون بذلك دورا مستقلا في إدارة الخصومة وتحصيل الدليل ، وتقرير الحكم ، بل يجلسون مع القاضي في مجلس القضاء ، وهو يقيلهم مقام نفسه ، بل يكون لهم أحيانا الفصل الشامل في بعض المنازعات . وتلك صورة من أجلى صور اشتراك الشعب في ولاية القضاء ، ونظام أشبه بنظام المحلفين ، حيث يجلس عنصر من أفراد الشعب مع القاضي المتخصص ، يساعدونه في إدارة الخصومة وتحقيق الأدلة واختيار الحكم . على أن ذلك كان مقصورا على نظر الخصومات المدنية . فلم يتقرر للقاضي نظر الحدود ، وهي ما نعبر عنه بالدعوى الجنائية وان كان ذلك للخليعة ولوالى الظالم .

(١) تاريخ القضاء في الإسلام : محمود عرتوس ص ١٠٥ .
Manners and Customs of Modern Egyptians : F. W. Lane, London,
1054- p. 116.

- (٢) الكتاب الذهبي للحكام الأهلية سنة ١٩٣٣ ج ٢ ص ٢ .
(٣) من مذكرات حسين باشا مقرئ : ناظر الحقائق ، إلى مجلس النظر في ١٨٨٢/١٢/٧ =
الكتاب الذهبي للحكام الأهلية ج ١ ص ١٠٧ .
(٤) المراسم المدنية والتجارية . د . عبد الحميد أبو هيف طبعة سنة ١٩٤١ ص ١٨٠ وما بعدها .
(٥) الكتاب الذهبي للحكام الأهلية ج ١ ص ١٧٢ .
(٦) مقدمة ابن خلدون . طبعة دار الشعب بالقاهرة ج ٣ ص ١٩٥ و ١٩٦ .
(٧) السلطات الثلاث في الإسلام ، الشيخ عبد الوهاب خلافة . مجلة القانون والاقتصاد أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٤٤٤ .
(٨) الشيخ عبد الوهاب خلافة : المرجع السابق ص ٤٤٦ .
(٩) نص الرسالة في : مقدمة ابن خلدون . طبعة دار الشعب بالقاهرة ج ٣ ص ١٩٧ .
(١٠) تاريخ القضاء في الإسلام : محمود عرتوس ص ١٥ .
(١١) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام : للشيخ علاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الخفني . طبعة بولاق سنة ١٣٠٠ هـ ص ٨٥ .
(١٢) حاشية العلامة الشيخ محمد بن غرغرة الدسوقي ، على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير على مختصر أبي الغنياء سيدي خليل ، المسمى : مطبعة السماد . سنة ١٩١١ ج ٢ ص ١٤٢ .
(١٣) المفتي : لأبي عبد الله محمد بن قدامة ، على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين الخرثي جزء ١٠ ص ١٣٨ .
(١٤) المفتي : لابن قدامة ج ١٠ ص ١٥١ .
(١٥) حاشية الدسوقي المرجع السابق ص ١٤٢ .
(١٦) كتاب الولاة وكتاب القضاء : الكندي ، أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب ص ٣٩٤ .
(١٧) الكندي : المرجع السابق ص ٤٣٨ .
(١٨) تاريخ الحضارة الإسلامية . آدم مئز ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة . ص ٣٧٦ .
(١٩) آدم مئز : المرجع السابق ص ٣٧٧ .
(٢٠) مقدمة ابن خلدون : دار الشعب ج ٣ ص ١٩٥ .

الأحكام القاضية بالفض عن الاعتبار

للسيد / عبد السميع سالم الهراوى

وكيل المدير العام للمحاكمة العليا

طبيعة الاعتبار الشخصى

الاعتبار هو الشخصية الادبية للانسان كما يقررها المجتمع الذى يعايشه ، فالمجتمع هو أساس تقدير الاعتبار وتكييفه من حيث الكمال أو الضعة والصحة أو الامتلال ، أما انعكاس الحالة الاعتبارية للشخص على نفسه وعلى شعوره الذاتى الباطن فمناطه الكرامة ، والضمير وحده هو القوام عليها والحسيب على قوافرها وسلامتها .

ولذلك كانت العلانية — على أى صورة وفى أى نطاق — من مقومات الاعتبار ، بمفهومه العام . فلا يكون المساس به الا فى مجتمع بشرى وعلى ملا من الناس ، ومظاهر هذا المساس افتضاح المجايب للملا أو توجيه الاهانات والمطاعن جهرا قيد السمع والبصر ، أو الانتفاص من الأهلية التى يتمتع بها الفرد فى المجتمع ويمارس بها حقوقه فيه — بما يهدر قدره ويشوه شخصيته ويضع من مكانته بين مواطنيه .

فإن لم يتوافر ركن العلانية للمهانة قولاً أو فعلاً اقتصر وقعها على الكرامة الشخصية ، فابتعدت حزاة الألم تمض الضمير والشعور بالصيفار يملأ النفس بالمرارة والحسرة وفضلاً عن الاعتداء المعنوى المباشر الذى يستهدف اعتبار الانسان وكرامته ، فإن يد القانون تمتد بالجزاء ليحيط بكل ضرر أدبى يمت برابطة السببية به بآى قول أو فعل ماذى أو غير ماذى — ينال من الاعتبار ، ولو لم يقع على ذات الشخص المضروب فى اعتباره أو يوجه اليه مباشرة ، كما لو كان التعرض بالتطاول على مواطن الشرف من الأسرة أو كان الاعتداء يتضمن معانى التشهير ويدعو الى التعريض والزراية .

وحينئذ يستوجب العدوان — فضلاً عن العقوبة الجنائية المقررة — القضاء بالتعويض المدنى رداً للاعتبار الطعين وتقويماً لما اعتل من شأنه .

حماية القانون للاعتبار الشخصى

لقد أضفى القانون الجنائى حمايته على اعتبار الأشخاص وكفل السمعة الشخصية — وهى مظهره ومبرأته — برعاية تدرا عنها العدوان بالقول أو بالفعل ، فعاقب على جرائم السب والقذف بالحبس والغرامة ، واعتبر مرتكباً لجريمة القذف من أسند الى غيره بواسطة احدى طرق العلانية أمورا لو كانت صادقة لأوجب احتقاره عند أهل وطنه .

وانما إجاز القانون هذا الاستثناء لحكمة غير خافية تتصل بالمصلحة العامة ، وضمنان مراقبة أجهزة الحكم ونقدتها نقداً موضوعياً جاداً ، توفيراً لسلامتها ودرءاً لانحرافها عن الجادة

ولقد بالغ القانون في حمايته للاعتبار الشخصي ، حتى انه لا يقبل من القائف اقامة الدليل لاثبات ما قذفت به (م ٣/٣٠٢ عقوبات) وذلك فيما عدا حالة الطعن بسلامة نية في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، ويشترط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه (م ٣٢١/٣٠٢ ، ٥٢٤٢٣/١٧١ عقوبات) .

وبالإضافة الى حماية القانون الجنائي للاعتبار الشخصي فان للقانون المدني نصيبا ملحوظا في رعايته وتقديره ، فنص على الالتزام بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي يلحق بالشخص عن قول أو فعل ، وهو ضرر معنوي خالص مناطه الاعتبار لا محالة (م ١٦٣ و ٢٢٢ مدني) .

ولقد أحيطت الصحافة بسيج من التقاليد والآداب يعصمها من الانحسار والتناول على الاعتبار الشخصية حفاظا عليها واحتراما لها .

فتمتنت لائحة آداب مهنة الصحافة المصدق عليها من وزير الارشاد في ١٩٦٤/١٠/١٨ الأعمال التي تعتبر إخلالا بالواجبات المهنية ، ونصت في المادة ٢٤ منها على أنها تخضع للجزاءات التأديبية التي ينص عليها قانون نقابة الصحفيين ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ .

ومنها استغلال وسائل النشر الصحفي للوشاية أو التشهير ، أو اتهام المواطنين بغير حق ، أو طعنهم بلا مبرر وطني أو قانوني (مادة ١٢ تحت بند ثانيا الواجبات) ونصت في المادة ١٩ تحت بند ثالثا (الآداب العامة) على أن « سمعة الأفراد والأسر مصونة ولا يجوز التعرض لها بما يسيء لأصحابها الا اذا كان ذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية بالنسبة للمجموع » .

كما نصت المادة ٢٠ من ذلك البند على أنه : لايجوز اعلان واقعة بسبب اعلانها الاحتقار لأحد المواطنين الا بالنسبة للخارجين على المجتمع .

واستكمالا لرسالة الصحافة فقد عرفت محكمة النقض النقد المباح بأنه « ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته » فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة سب أو اهانة أو قذف حسب أحوال (١) .

ويتصل بذلك أيضا حماية الأسرار الخاصة والعقاب على إفشائها ممن تضمن عليها بمقتضى صناعته أو وظيفته (م ٣١٠ و ١٥٤ عقوبات) .

وقد حرصت قوانين النقابات التي تتصل مهنتها بالأسرار الخاصة — كالطب والمحاماة — على النص على حمايتها ومجازاة من يفضيها من أعضائها — ومن هذه الأسرار — في غالب الأحيان — ما يمس الاعتبار قطعا لو قد استظهرته الجماهير ولا كتة الالسن .

(١) راجع حكم النقض الصادر في الطعن ٢٤٨ سنة ٨ قضائية بجلسة ١٩٢٨/١/١٠ — بمجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في خمسة وعشرين مجلدا — الجزء الثاني قاعدة ٨٦ صفحة ٧٢٧ .

الاخلال بالاعتبار بنص القانون :

مع ما أسلفنا من أنواع الحماية القانونية التي كفلها المشرع للاعتبار الشخصي فقد يكون الاخلال به مشروعا يجيزه القانون بل قد يوجبه في حالات نص عليها وناط بأجهزة الدولة وسلطاتها العامة والهيئات الرسمية الاشراف على انفاذه كعقوبة مستقلة يستهدفها لذاتها .

هذا ، والأحكام في مجملها ، جنائية أو مدنية أو تجارية أو حتى تأديبية ، تنطوي على ثلاثة أنواع من الجزاءات : بدنية ، أو مالية ، أو معنوية خالصة ، والشخصية الأدبية للانسان هي مناط الجزاءات المعنوية ، وهي دعاية الاعتبار الشخصي بعامتها .

والقانون حتى في القضاء بالنيل من الاعتبار والغض منه كعقوبة ، فد أحاطها بعناية خاصة ، فقدرها على درجات متفاوتة تناسب كل حالة ، سواء من حيث موضوع الدعوى وأهميته ودرجة تجريمه ، أو بالنسبة للشخص المدان نفسه ومكانته وملابسات تأثيمه ، فبينما يهدر الاعتبار اهدارا لاذعيا ومهينا في الجرائم الجنائية وبالنسبة لذوى الاعتبار المبذل ، اذ به يقضى بالمساس به على هيئة مسا رفيقا لينأ حيثما استنسب هذا الرفق ، كما هو الحال بالنسبة للمجرمين الأحداث في جرائم المخالفات ، وبالنسبة لشاغلي المناصب القيادية أو المناصب الموقرة ذات الحساسية الخاصة في الجرائم الادارية .

وان مجرد ثبوت المسؤولية الجنائية أو التقصيرية عن فعل اجترحه الشخصى — ايا كان موضوع التهمة — يصم المحكوم عليه وينال من اعتباره ، بحسبان أن حكم الادانة — على الأقل — تقرير لخطأ اقترفه في حق المجتمع بخروجه على قوانين الدولة التي ينضوى تحت لوائها ويعنو لها وترعاه . هذا بالإضافة الى ما قد يكون لطبيعة الجرم ذاته أو لطبيعة العقوبة وجسامتها من مساس بالاعتبار .

ذلك من وجهة النظر الاخلاقية البحتة ، سواء في نطاق الاخلاق العامة التي يدين بها البشر كافة ، أو في مجال الخلق الاجتماعى الذى تواضع عليه مجتمع بعينه .

ولقد هيا القانون للاحكام المختلفة عنصرا حيويا من عناصر المساس باعتبار المحكوم عليه ، باشتراط اشهار الاحكام والمنطق بها علانية حتى تصل مسامع المجتمع كافة ، وتتاح له فرصة تقدير اعتبار المحكوم عليه عن علم يقينى ، والرأى العام هو القوام على الاعتبار الاجتماعى دون ريب .

فتنص المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن « ينطق بالحكم بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ، ويكون النطق علانية والا كان باطلا » كما تنص المادة ١/٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « يصدر الحكم فى الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية » .

وذلك كله تحقيقا لما قرره المادة ١٦٩ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ، من أنه فى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

وهذا النظر فان العقوبات الجنائية جميعها تمس الاعتبار لا محالة ، بيد أن

الواقع أن هذا المساس الاجمالي يتفاوت في أهميته بتفاوت التهم وتفاوت العقوبات ، حتى ليبلغ من البساطة أحيانا مبلغا تنعدم معه آثاره الاجتماعية ، خاصة بعد أن تعددت القوانين في العصر الحاضر وتناولت مختلف المناشط البشرية ، واتسمت في معالجة المشكلات الاجتماعية والسلوك الانساني بالنفعية المادية ، واستهدفت محرد التنظيم الاداري في طائفة غير قليلة منها ، فتجاوزة نطاق المثل الاخلاقية أحيانا كثيرة ، حتى يشق على الانسان العادي تفاديها والتحرز من الاخلال بها عن غير عمد في سهولة ويسر ، مما يرهق الاعتبار - القانوني والاجتماعي - ويعنته لو قد دق الحساب وبولغ في المسئلة .

من أجل ذلك ، فقد حدد المشرع في قانون الاجراءات الجنائية ما يمس الاعتبار من العقوبات والجرائم تحديدا ، يتسق مع أهميتها وجسامتها واتصالها بالنزعة الاجرامية وأثرها على المصلحة العامة .

كما حدد القانون الاداري الجرائم التي تعتبر مخرقة بالشرف وتنتج آثارها القانونية في حق المحكوم عليهم ، وهو في هذا يأخذ في حسبان الاعتبار الاجتماعي فضلا عن الاعتبار القانوني .

والمساس بالاعتبار في هذه الحالات لا يكون عقوبة قائمة بذاتها ، وانما يكون نتيجة للحكم بعقوبات أخرى أصلية أو تبعية أو تكميلية .

بيد أن من العقوبات ما يقصد به أصالة المساس مباشرة بالاعتبار الاجتماعي للمحكوم عليه بحسبانه عقوبة في حد ذاته وليس نتيجة لعقوبة أخرى أو أثرا قانونيا يترتب على الحكم بها وهي بيت القصيد في هذا البحث .

أولا - الأحكام الجنائية القاضية بالغض من الاعتبار :

لا تقتصر العقوبات الجنائية على قصد الايلام المادي للمحكوم عليه ، سواء بإيذاته في بدنه أو في ماله ، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية أو اجتماعية تمس امتباره ، بل قد يكون الحكم قاضيا بالغض من مكانته الاجتماعية والخط من قدره والمساس باعتباره بين مواطنيه كعقوبة مستقلة قائمة بذاتها غير محمولة على عقوبة أخرى بدنية أو مالية ويقصد بالعقوبات القاضية بالمساس بالاعتبار تلك التي تنصب مباشرة على المحكوم عليه وتستهدف أساسا النيل منه وتحقيره ، والتي يقصد بها هذا المساس لذاته باعتباره جوهر العقاب ، بغض النظر عن الآثار العامة التي من شأنها أن تصيب اعتبار كل محكوم عليه نتيجة للحكم عليه بأحدى العقوبات الجنائية ليا كان نوعها .

وفيما يلي تفصيل ما يدخل في ولاية المحاكم المصرية من تلك العقوبات .

١ - التجريد من شرف المواطن

لعل أجلى صورة للعقوبات المخلة بالاعتبار وأقساها وطأة على الاطلاق عقوبة التجريد من شرف المواطن ، وهي المعروفة في فرنسا بالتجريد المدني ، وفيها يفقد المحكوم عليه اعتباره تماما بين مواطنيه بحرمانه من حقوقه المدنية والسياسية ، بل من واجباته الوطنية ومن أي نشاط انساني مشروع .

والقانون الرومانى هو أول ما اشترع من القوانين المسنونة هذا الحكم الصارم ، حيث أطلق عليه بحق اسم « الموت المدنى . » La Capitis deminutio

وينبنى عليه زوال شخصية الانسان فى حياته — الا أن النتائج القانونية المترتبة على ذلك كانت تختلف تبعاً للحالات التى يترتب عليها القانون حينذاك — الموت المدنى وزوال الشخصية — وهى حالات ثلاث :

١ — فقد الحرية لسبب غير الوقوع فى الأسر ، وينجم عنه الحرمان من الحقوق الوطنية ومن الصفة العائلية كليهما ، فيصبح الشخص عبداً رقيقاً محروماً من جميع الحقوق . وهذه أقسى حالات الموت المدنى .

٢ — فقد صفة المواطن أى الرعوية الرومانية سواء بسبب اكتساب الشخص جنسية أخرى أو نتيجة الحكم عليه بالنفى — حيث يصبح الشخص أجنبياً فى المجتمع الرومانى ، مما يحرمه من التمتع بالحقوق التى يوفرها القانون الرومانى ، للمواطنين الرومان ، الا أنه يحتفظ له بحريته الشخصية .

٣ — فقد الصفة العائلية ، كما فى حالات التبنى وزواج المرأة وخضوعها لسيادة الزوج ، حيث يفقد الشخص استقلاله الذاتى وأرادته الخاصة ويصبح تابعاً محروماً من حرية التصرف .

وهذه أبسط حالات الموت المدنى لدى الرومان وقد احتفظت موسوعة جستنيان القانونية بمبدأ الموت المدنى الا أنه كان فيها أخف وطأة وأقل عنفاً .

ولم يعرف القضاء المصرى عقوبة التجريد من شرف المواطن الا فى مبدأ عهد ثورة عام ١٩٥٢ وفى حكم فريد أصدرته محكمة الثورة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ فى القضية ٢٢ لسنة ١٩٥٣ تطبيقاً للمادتين الثانية والثالثة من الامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بشأن تشكيل محكمة الثورة وأجراءاتها .

اذ قضت بمعاقبة المتهم .. بالسجن خمس عشرة سنة مع وقف التنفيذ وتجريده من شرف المواطن — لأنه أتى أفعالا مفسدة لأداة الحكم ، وذلك أنه فى خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بوصف كونه من رجال الهيئة القضائية :

أولاً — تدخل تدخلاً مشيناً وبدون وجه حق لدى النائب العام الأسبق الأستاذ .. يقصد حفظ تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة ليجنب رجال حاشية الملك السابق المحاكمة الجنائية — واتخذ للوصول الى هدفه وسائل غير كريمة .

ثانياً — استعان بنفوذ أحد اتباع الملك السابق ذى الصلة الوثيقة به .. ليشغل وظائف عامة فى الدولة لم تؤهله لها سوى صداقته الوطيدة وعلاقته المريبة بذلك التابع .

هذا ، وقد فصلت محكمة الثورة أبعاد التجريد من شرف المواطن ووسائل تنفيذها على المحكوم عليه فى بيان تفصيلى الحقته بحكمها ، وذلك على الوجه الآتى :

أولاً — حرمانه من شرف الجهاد لنصرة الوطن ، بعدم قبول تطوعه أبداً فى الحرس الوطنى أو فى أية منظمة عسكرية أو مدنية .

ثانيا - حرمانه من تولى الوظائف العامة في الدولة ، سواء أكان ذلك مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية التعهد أو الالتزام

ثالثا - حرمانه من عضوية مجالس البرلمان والمجالس البلدية والمحلية والقروية ومجالس المديریات أو أية لجنة عمومية .

رابعا - حرمانه من حق التصويت .

خامسا - تجريدته من أجازاته العلمية ، وحرمانه من مزاولة أية مهنة كانت تؤمله لها .

سادسا - حرمانه من العضوية في أي حزب سياسي .

سابعا - حرمانه من الانتماء الى النوادي والمؤسسات والهيئات والجمعيات ، سياسية كانت أو اجتماعية أو رياضية ، مهما كان نوع نشاطها .

ثامنا - حرمانه من مباشرة كافة التصرفات المدنية العقارية ومن مزاولة الأعمال التجارية والمهن الحرة ، سواء أكان ذلك بصفة فردية أو في شركات عامة أو مؤسسات .

تاسعا - حرمانه من التحلي بأي وسام أو ميدالية .

عاشر - حرمانه من أداء الشهادة أمام المحاكم أو أية هيئة قضائية من أي نوع كانت .

حادي عشر - حرمانه من مزاولة أعمال الخبرة والشهادة في العقود .

ثاني عشر - حرمانه من مغادرة الأراضي المصرية .

ويلاحظ أن نطاق الحرمان في حكم التجريد من شرف المواطن قد فاق بكثير حالات الحرمان التي نصت عليها المادتان ٢٤ و ٢٥ من قانون العقوبات - إذ فقد المحكوم عليه أهليته القانونية تماما وامتد التجريد الى شهاداته العلمية فأهدرها ، كما حرمه مزاولة أي نشاط اجتماعي أو تعامل اقتصادي ، واخذ عليه كل سبيل لممارسة أية مهنة أو عمل يدر عليه فائدة مادية أو حتى أدبية . اكتفاء بمعاشه الذي يتقاضاه من الحكومة والذي أوضح رئيس المحكمة في بيان ايضاحي أن الحرمان لا يمتد اليه .

وقد صرح رئيس المحكمة بأنه في حالة مخالفة المحكوم عليه لما تضمنه حكم التجريد من شرف المواطن من عقوبات بمزاولة الأنشطة والحقوق المجرمة عليه ، فإنه سوف يعاد تقديمه الى محكمة الثورة لتوقيع العقوبة عليه عن هذه المخالفة ، وللمحكمة أن ترفع وقف تنفيذ الحكم الصادر بالسجن أو توقع عليه أية عقوبة أخرى .

كما أنه ليست هناك عقوبة جنائية ضد من يخالف أحكام عقوبة التجريد غير المتهم ، إلا أن هذه المخالفة تعرض أي إجراء أو تعاقد للبطلان (١) .

(١) راجع تصريح قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي رئيس محكمة الثورة التي أصدرت هذا الحكم ، والنشور بجريدة الامراء بعددها الصادر ٤ من نوفمبر ١٩٥٢ .

وانه وان كان هذا الحكم صادرا من محكمة الثورة ، وهى محكمة استثنائية ، الا أنها محكمة قانونية ولأحكامها حجيتها وأثارها القانونية الملزمة - وتعتبر الأحكام الصادرة منها بالأشغال الشاقة أو السجن مماثلة لتلك التى تصدرها محاكم الجنايات ، من حيث حرمان المحكوم عليهم من بعض الحقوق المقررة قانونا (١) .

كما أنه يلاحظ أن نص الحكم وجوهه ينصبان أصالة على سلب اعتبار المحكوم عليه والنيل من مكانته الاجتماعية ، أما تفصيل الحقوق والمزايا التى حرم منها فهى نتائج حاتمة وآثار قانونية ترتبت على اعتلال الاعتبار أو فقدانه .

هذا ومناطق تنفيذ عقوبة التجريد من شرف المواطن - الوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية التى يتصل نشاطها بموضوع التجريد بشتى عناصره ، والتى ينبغى لذلك إخطارها بمضمون الحكم بمجرد صدوره .

٢ - عقوبة التوبيخ

عقوبة التوبيخ تعتبر فى الواقع اجراء اصلاحيا أو تهييبيا Mesure de correction et d'amendement استحدثها المشرع المصرى فى قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بالنسبة للمتهمين الأحداث الذين يرتكبون جرائم المخالفات ، بديلا لعقوبة التأديب الجثمانى التى كانت مقررة من قبل ثم ألغيت : فقد كان قانون العقوبات السابق ٣ لسنة ١٩٠٤ ينص فى المادة ٦١ منه على معاقبة المتهم فى قضية مخالفة - اذا زادت سنة عن سبع سنين وقتلت عن خمس عشرة سنة كاملة بالعقوبات المقررة قانونا أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة ٦٠ ، وهى أما تسليم المجرم لوالديه أو لوصية اذا التزم الوالدان أو الوصى فى الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل وأما تأديبه جسمانيا ان كان غلاما وعذد اعادة النظر فى قانون العقوبات - لمناسبة الغاء المحاكم المختلطة بعد ابرام معاهدة مونتر و تقريرها سريان التشريع المصرى على المواطنين كافة مصريين وأجانب رأى المشرع الغاء عقوبة الجلد مجازاة للشرائع الحديثة ، والاستعاضة عنها بتوبيخ المتهم الصغير فى جرائم المخالفات اذا كان قد نشأ فى بيئة صالحة ، أما اذا كان الصغير ممن لا يجدى فيهم التوبيخ فللقاضى أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه لمراقبة سيره (٢) .

فنص فى المادة ٦٥ من قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أنه اذا ارتكب الصغير مخالفة وكانت سنة تزيد على سبع سنين وتقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة فللقاضى أن يوبخه فى الجلسة أو أن يأمر بتسليمه لوالديه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل وأما بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة فان لم يوجد أحد منهم فيجوز للقاضى أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره فى المستقبل أو الى معهد خيرى لمدة لا تزيد على اسبوع .

أما بالنسبة للصغير الذى تزيد سنة على اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة ، فقد رأى المشرع أن وسائل التوبيخ أو التسليم الى شخص مؤتمن أو الى

(١) منشور النيابة ٧٠ لسنة ١٩٥٥ وكتاب النيابة الدورى ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) انظر المذكرة الايضاحية لقرار مجلس النواب رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

ملجأ خيري لا تلائم من في هذه السن اذا ارتكب مخالفة ، وأن الانسب أن يحكم عليه بالعقوبات العادية المقررة للمخالفة ان لم يكن له والدان أو ولى على النفس حيث لا تجدى معه مجرد الاهانة والردع المعنوي (المادة ٦٧ عقوبات) .

هذا ولئن كان توبيخ الصغير وسائر الجزاءات التقويمية التي خصه بها قانون العقوبات تعتبر في واقعها اجراءات تقويمية يقصد بها التهذيب والاصلاح وليس الزجر والقصاص ، ولم يرد ذكرها بين العقوبات الأصلية والنكيلية والتبعية التي نصت عليها المادتان ٩ و ٢٤ من قانون العقوبات ، الا أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن هذه الجزاءات عقوبات حقيقية في الواقع نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة هم الأحداث ، لما ارتآه من أنها أكثر ملائمة لأحوالهم واعظم اثرا في نفوسهم ولئن كان القانون لم ينص عليها في باب العود ولم يعتبرها من السوابق التي تجيز تشديد العقوبة فان ذلك لا يفقدها صفتها المذكورة بل ان ما أراده من ذلك هو ألا تكون عقبة في مستقبل هؤلاء الأحداث (١) .

ولا مرأه أن مصرف التوبيخ ليس الجسم ولا المال وانما هو عقوبة أدبية خالصة مناطها اعتبار المحكوم عليه وكرامته الشخصية ، وقد استصوب المشرع توقيفها على المتهم في السن التي اشترع لها لجدواها كأداة للزجر والردع ، وتكون حينذاك عقوبة أصلية تقوم المحكمة بنفسها بتنفيذها في جلسة المحاكمة — اذا كان الحكم حضورياً — تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٥ من قانون العقوبات .

ويكفي لتنفيذ الحكم الغيابي بالتوبيخ اعلانه للمحكوم عليه الصغير، كما يكتفى بالاعلان كذلك اذا ما عارض فيه وحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بتأييد الحكم المعارض فيه اذا كان الحكم بالتوبيخ صادرا من محكمة استئنافية .

وكل حكم لا يعلن أو ينفذ على أساس هذه القواعد يسقط طبقاً لأحكام القانون (٢) على أن اعتبار الحكم منفذاً مجازاً في الحالات الأخيرة فيه قصور في الاجراءات يفقده أهميته وتضيع معه جدوى الجهد في المحاكمة ، وكان الأجدر أن لم تن المحكمة تنفيذه بنفسها — أن يتولاه عنها من يصلح لذلك كالنيابة العامة أو الأخصائي الاجتماعي .

٢ — شهر الاحكام الجنائية الصادرة بالادانة

لئن أجاز القانون اتمام اجراءات المحاكمة في جلسة سرية لأسباب تخضع لتقدير المحكمة وتتصل بالامن العام أو الآداب العامة ، الا أنه أوجب في جميع الحالات أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية والا كانت اجراءات المحاكمة معيبة تستوجب البطلان .

ولئن كان في مضمون هذا الاجراء التشهير بالمحكوم عليه ، بيد أن ذلك لا يكون

(١) انظر حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ١٩٢٣/١/١٦ في الطعن ٨٥٥ سنة ٣ ق مجموعة القواعد القانونية التي قررت محكمة النقض في ٢٥ عاماً الجزء الثاني قاعدة ١٠ صفحة ٨٤٨ وحكم النقض الصادر في الطعن رقم ٥٦ سنة ٨ ق بجلسته ١٩٢٧/١٢/٢٠ والمنشور في مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً الجزء الاول قاعدة رقم ١٤٨ صفحة ٢٢٦ .

(٢) كتاب النائب العام لنيابة مصر في ١٩٣١/١٢/٢٣ .

مقصودا بذاته لأن علانية النطق بالحكم كما تجب في احكام الادانة فانها تجب كذا في احكام البراءة ، حيث تتضمن حينذاك رد اعتبار المتهم وليس التشهير به ، بيد ان ثم حالات نص عليها القانون يكون اعلان الحكم فيها عقوبة خالصة وليس مجرد اجراء قضائى فحسب ، فينص عليها الحكم صراحة بقصد التشهير بالمحكوم عليه والمساس باعتباره بين مواطنيه ، وحينئذ يحدد الحكم أو موجبات مادة القانون التي طبقها المحكمة وسيلة للاعلان أمعن في التشهير وأكثر فاعلية في الاهانة والتحقير .

وقد نص القانون على صورتين لشهر الاحكام الجنائية ، وهما النشر في الصحف والتعليق في الأماكن العامة .

(١) نشر الاحكام في الصحف :

يتضمن قانون العقوبات وبعض القوانين الجنائية الخاصة طائفة من الحالات التي يقضى فيها بنشر الحكم الصادر بالادانة في الجرائد السيارة بفصد اشهاره والتنديد بالمحكوم عليه .

فتتقضى الفقرة الخامسة من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات ، الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ، بأن للمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر ، أو بالصاقه على الجدران ، أو بالأمرين معا ، على نفقة المحكوم عليه .

كما تقضى الفقرة السادسة من المادة ١٩٨ عقوبات المذكورة بأنه « اذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالى لصدور الحكم ، مالم تحدد المحكمة ميعادا أقصر من ذلك ، والا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبالفاء الجريدة » .

وفي الجرائم الخاصة باختلاس الألقاب والنياشين والوظائف والاتصاف بها دون حق والمنطبقة على المادتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون العقوبات ، تجيز المادة ١٥٩ عقوبات الحكم بنشر الاحكام الصادرة فيها في الجرائد .

وكذلك فان الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجاز فيها تجيز للمحكمة في الاحوال التي يصدر فيها الحكم بعقوبة الجنحة ، أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائى على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعيينها .

فاذا حكم نهائيا بالنشر كعقوبة تكميلية منصوص عليها في منطوق الحكم كما هو الشأن في الاحوال المنطبقة على المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٩٨/٥ عقوبات و ٣/٤٦ من قانون المخدرات ، ترسل النيابة العامة ملخصا للحكم يوضح فيه رقم القضية واسم المحكوم عليه وصناعته ومحل اقامته والتهمة الموجهة اليه ومنطوق الحكم وتاريخ صدوره الى الجريدة التي حددها الحكم للنشر أو التي عليها الدور اذا لم يحددها الحكم (١) .

(١) راجع كتب النيابة العامة الدورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٣٩ ، ١٤١ لسنة ١٩٤٠ و ٦٤ لسنة ١٩٤٣ ، ٢٢ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٩١٢ من التعليمات العامة للنيابات الجزء الاول الصادر سنة ١٩٥٨ .

وتصرف أجور النشر للجريدة بمقتضى أمر من القاضي ، وتفيد طلبا على المحكوم عليه ضمن مصاريف القضية (١) وتحصل أجور النشر من المحكوم عليه بالطريق المدني وليس ما يمتنع من اكراه المحكوم عليه أو تشغيله عن أجور النشر في حالة عجزه عن دفعها بعد أي تصرف معجلا من الخزانة (٢) .

أما في الأحوال المنطبقة على الفقرة السادسة من المادة ١٩٨ عقوبات ، فيكون النشر في الجرائد عقوبة تبعية تترتب على حكم الادانة تلقائيا ، اذ يجب على رئيس تحرير الجريدة موضوع الدعوي أو على أي شخص آخر مسئول عن النشر بها أن ينشر الحكم في صدر صحيفته من تلقاء نفسه ودون أن يصدر بالنشر حكم من المحكمة

(ب) تعليق الأحكام :

تطبيقا لبدأ اشهار الأحكام الجنائية ، قد يرى القانون أحيانا أن يتم ذلك بالصاق الأحكام على الجدران ، أما كإجراء منفرد أو بالإضافة إلى نشرها في الصحف .

ومن ذلك ما تقتضى به الفقرة الخامسة من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات — الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها — بأن للمحكمة أن تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران ، أو بالأمرين معا ، على نفقة المحكوم عليه .

كما تقتضى المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسمير الجبري وتحديد الأرباح ، بأن تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر فيها بالادانة — وذلك طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة ، بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

ويتم التصديق وتعليق الأحكام بمعرفة أقلام المحضرين (٣) .

وعلى جهة الادارة مراقبة عدم نزع هذه الملصقات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها ، وتحرير محاضر عن ذلك تنفيذا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من المرسوم بقانون المذكور .

ولقد كانت المادة ٣٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية تقتضى بنشر الحكم الصادر بالعقوبة من محكمة الجنايات ضد المتهم الغائب في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة — وبتعليق الحكم على باب قاعة الجلسة وعلى مسكن المحكوم عليه اذا كان معلوما ، وعلى باب مقر جهة الادارة التي بها مسكنه .

ثم صدر القانون ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ في ١٢/١١/١٩٥٣ بإلغاء هذه المادة ، واستندت المذكرة الايضاحية لمشروع ذلك القانون في تبرير هذا الالفاء الى انعدام الجدوى من تعليق الحكم في هذه الحالة ، لانه لا يحقق مصلحة ما ، خاصة وأنه اذا

(١) منشور النيابة ١٨ لسنة ١٩٤٥ .

(٢) كتاب النيابة العامة الدوري ١٤٣ لسنة ١٩٤٥ .

(٣) كتاب النائب العام لنيابة اسبوط الكلية رقم ٢٧ — ٢/٢ المؤرخ في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ .

محضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة فإن الحكم النهائي يبطل حتماً ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

ونحن نضيف من جانبنا إلى مبررات الإلغاء التي أوردتها المذكرة الإيضاحية - أن مؤدى نشر الحكم وتعليقه حينذاك التشهير بالمحكوم عليه دون مقتضى لأن الحكم صدر غيابياً ولم يصبح نهائياً بعد ، فضلاً عن أن النشر في ذاته عقوبة لم يقض بها الحكم ولا يجوز توقيعها إلا بناء على حكم صريح .

ثانياً - الأحكام المدنية والتجارية

القضية بالنقض من الاعتبار

١ - الحجر :

الحجر إجراء قانوني ينال من الأهلية القانونية للشخص فيصيبها بالنقص والقصور رغم بلوغه سن الرشد ، ويجعله غير أهل للثقة في معاملاته خاضعاً في تصرفاته الخاصة لولاية المقيم عليه .

فتمتضى المادة ٦٥ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال بالحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقييم المحكمة على من يحجر عليه فيما لإدارة أمواله وفقاً للأحكام المقررة في القانون .

كما نصت المادة ٦٧ من ذلك القانون على أنه يجوز للمحجور عليه للسفه أو الغفلة - باذن المحكمة - أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ، وفي الحالة تسرى عليه الأحكام التي تسرى في شأن القاصر المأذون .

حقاً أن القانون يقضى بالحجر على المحكوم عليه بعقوبة الجنائية (م ٢٥ عقوبات) وحرمانه من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأمواله مدة اعتقاله وتعيين قيم لهذه الإدارة ، بيد أن الحجر في هذه الحالة يكون عقوبة تبعية نتيجة للحكم بالعقوبة الأصلية - أما الحجر المعتبر حكماً بخادشا للاعتبار فهو ذلك المقصود بالمادة ٦٥ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .

٢ - إشهار الإفلاس :

لا يكون الإفلاس إلا بالنسبة للتاجر المتوقف عن دفع ديونه ويتم شهر حكم التفليس طبقاً للمادة ٦١٣ من القانون التجاري - تنفيذاً للحكم القاضي به من المحكمة - بمعرفة وكلاء التفليسة وذلك بنشر ملخص حكم التفليس في جريدتين من الجرائد المعدة للإعلانات القضائية تعينان لذلك في الحكم ، وكذلك لصق ملخص حكم التفليس في لوحة الإعلانات القضائية الموجودة في المحكمة التي شهرت الإفلاس ، وفي لوحة الإعلانات الموجودة في كل محكمة يملك المفلس في دائرتها محلاً تجارياً .

وبناء على المادتين ١٠ و ١١ من القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ، فإنه يجب على قلم الكتاب أن يرسل صورة من الحكم خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ صدوره الى مكتب السجل التجاري المختص للتأشير بمقتضاه في السجل .

وأنه وإن كان من أهداف اشهار الافلاس ما يرقبه الحكم من آثار مالية تتضمن تقييد حرية التاجر المفلس في مباشرة التصرفات القانونية حفاظا على حقوق الدائنين ، وذلك بغل يده عن ادارة أمواله والتصرف فيها ، إلا أنه من ناحية أخرى يقصد الى تسوية سمعته والنيل من اعتباره في الوسط التجاري بانتقاص أهليته القانونية ، وما ينبني على ذلك من فقد صلاحيته لكثير من الميزات والحقوق الاجتماعية ، لعل من أهمها من الناحية الرسمية الحرمان من بعض الحقوق المدنية والسياسية والمهنية ، كحق الانتخاب وعضوية المجالس النيابية المختلفة بيد أن ذلك كله ليس الا نتائج حاتمة لاشهار الافلاس في ذاته ، فالاشهار هو صلب الحكم وجوهره وخذش الاعتبار هو المعنى به اصالة والا لما كانت ثمة ضرورة لتعدد الجهات التي ينشر فيها الحكم ولاكتفى القاذون باخطار الدائنين الذين يعينهم الوقوف على حكم التفليس وتعتد اليهم آثاره .

وجدير بالذكر أن المشرع لم ير وجها لاصدار حكم من المحكمة الجنائية بعقوبة التشهير في جرائم الافلاس بالتدليس أو التقصير ، لأن الحكم المدني الصادر باشهار الافلاس - في جميع حالاته ، سواء انطوى على تدليس أو تقصير أو ترتب على مجرد الاعسار - يكون قد استوفى هذه العقوبة مسبقا ومن قبل احيالة الدعوى على المحكمة الجنائية للفصل فيما يقع تحت طائلة قانون العقوبات من أسباب التفليس ، ولهذا فلم يكن ثم محل للنص على عقوبة التشهير بالاشهار في المادتين ٣٢٩ و ٣٣٤ من قانون العقوبات اللتين تعالجان جريمة الافلاس بالتدليس وبالتقصير .

ثالثا - الحكم القاديسي

القاضي بالنقض من الاعتبار

عقوبة اللوم

بالإضافة الى الأحكام القضائية التي تستهدف أساسا النيل من الاعتبار ، فإن لمجالس التأديب في بعض أجهزة الدولة سلطة المساس باعتبار العاملين بها كعقوبة تأديب أصلية

وتنحصر هذه العقوبة في اللوم - وهو صورة معتدلة للتوبيخ في الأحكام الجنائية ، مقتضاها استنكار الفعل المعاقب عليه .

وبالنظر الى الصفة المعنوية الخاصة لهذه العقوبة ، فإن المشرع قد راعى فيمن يقومون تحت طائلتها أن يكونوا من فئة خاصة من المواطنين ، يشغلون وظائف قيادية أو مناصب مرموقة ملحوظ فيها وفرة الهيبة والوقار وقوامها كمال الاعتبار - اكبارا

لشأن الوظيفة والقائمين بها ، حيث يكون المساس باعتبارهم انفسى وامعن في الاثر ، لان مراكزهم من الحساسية والدقة بحيث يكفى لتحقيق معانى الزجر استشفار المهانة من توجيه اللوم اليهم ، سواء توفر ركن العلانية في نطاق الزملاء والمرؤسين او امام هيئة مجلس التدبير والرؤساء المباشرين على الاقل ، وفي كل الحالات ، فان جرح الكرامة هو القدر المتيقن من آثار اللوم حتى مع قصور ركن العلانية ، وهو يعادل في قسوته وآثاره الادبية الوازنة لدى الضمائر الحية الابية كثيراً من العقوبات المادية ان لم يسرب عليها .

واللوم والتوبيخ غير النصيحة والتوجيه اللذين نص عليهما قانون الاحكام العسكرية بالنسبة لرجال القوات المسلحة ، ذلك لان الهدف الاساسى من اللوم هو المجاسبة على اخطاء جسيمة اقترقت والجزاء عليها بالتأديب والتقريع الموجه ، بالغلظة والايذاء النفسى من مقتضياته ، على خلاف النصيحة والتوجيه اللذين يقتصران على الارشاد الى ما هو امثل واقوم ، والتبصرة بالصواب بالرفق والموعظة الحسنة .

ولقد كانت المادة ١٠١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تختص بعقوبة اللوم كجزاء تأديبى — الموظفين المعينين بمراسيم او باوامر جمهورية من درجة مدير عام فما فوق ، ولم ترد هذه العقوبة ضمن الجزاءات القادرة التى يجوز توقيعها على من عدا هؤلاء من الموظفين او المستخدمين الخارجين عن الهيئة (م ٨٤ و ١٢٨) .

فلما ان صدر القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين في الدولة ، حددت المادة ٥٧ منه من يجوز توجيه اللوم لهم كجزاء تأديبى — بالعاملين من شغل وظائف الادارة العليا والفئة الوظيفية التى يبدأ مربوطها مبلغ ٨٧٦ جنبها سنوياً — وهى تعادل الفئة الثانية ، ويلاحظ انها كلها وظائف قيادية ولقد اجاز المشرع توقيع هذه العقوبة على طائفة اخرى من الموظفين الذين يخضعون لقوانين تنظيمية خاصة استثناء من القانون العام للموظفين ، كالهيئات القضائية واعضاء هيئة التدريس بالجامعات والقوات المسلحة .

ومن بين النقابات المهنية اختص نقابة المحامين بهذا الجزاء التأديبى اسوة برجال القضاء بحسبانهم اعوانا لهم .

فتنص المادة ١٠٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية — على ان العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والعزل ، كما تقتضى المادة ١٢٨ من ذلك القانون على ان يسرى حكم هذه المادة على اعضاء النيابة ايضا ، ويصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير العدل (م ٢/١١٠) وقد كان قانون السلطة القضائية السابق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يقضى بهذه الاحكام عينها في المواد ١١٨ و ١١٩ و ١٢٦ منه .

وتنص المادة ١٢٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بان

العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي اللوم والغزل - ويصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من رئيس مجلس الدولة .

كما نص على اللوم كجزاء تأديبي يجوز توقيعها على أعضاء النيابة الإدارية (م / ٢٩ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية) .

وكذلك فإنه يجوز توقيع هذه العقوبة أيضا على أعضاء إدارة قضايا الحكومة (م / ٢٦ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة) .

وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، فإن المادة ١١٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - تنص على عقوبة اللوم كجزاء تأديبي يجوز توقيعها عليهم ، وبالمثل فإن المادة ٦٠ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء أكاديمية الفنون تنص على أن توجيه اللوم من العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس بها .

وهذا ، وتقضى المادة ٢/١١٠ من قانون السلطة القضائية بأن لا ينشر في الجريدة الرسمية قرار وزير العدل بعقوبة اللوم الصادرة ضد رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة ، كما تقضى المادة ٤ ، ١٢٠ من قانون مجلس الدولة بأن قرار رئيس مجلس الدولة ومنطوق الحكم باللوم بالنسبة لأعضاء المجلس لا ينشران في الجريدة الرسمية .

ولعل الحكمة في عدم نشر قرار اللوم أو منطوق الحكم الصادر به ملحوظة هي الاكبار من شأنه الوظيفة والقائمين بها ، حفاظا على هيئة الهيئات القضائية في المجتمع وعلى ثقته فيها ، وذلك دون ريب إجراء مستساغ لصالح العدالة ذاتها - إلا أنه كان ينبغي تعميم هذا المبدأ في جميع الحالات المماثلة التي رأى فيها المشرع تطبيق عقوبة اللوم ، خاصة وأنه مما يحد من أهمية النشر حينذاك أن العبرة من العقاب قد تحققت بالنسبة للمساس بالاعتبار أمام هيئة مجلس التأديب ولدى الزملاء والمرؤوسين على الأقل ، وهو المقصود من توقيع الجزاء .

هذا وتأخذ الأحكام العسكرية بعقوبة التكدير في المادة ١٢٠ مفره (٥) من قانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وهي بذاتها عقوبة اللوم في التشريعات المدنية ، كما تنص على عقوبة التكدير أيضا الفقرة ثلثا من المادة ١٨ من قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ٢١٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن العقوبات الانضباطية بالقوات المسلحة - كعقوبة انضباطية توقع على ضباط الصف وجبلتها نوعين بسيط وشديد .

ومن ناحية أخرى ، فإن القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحامة ينص على عقوبة اللوم كجزاء تأديبي (م / ١٤٢) وعلى أن تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى نوى الشأن والنيابة العامة ، ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار إلى المجامى صاحب الشأن بإيصال (م / ١٥٧) .

على أنه يلاحظ أن بعض القوانين الخاصة التي تعالج شئون الموظفين في بعض

الهيئات الحكومية لم تشتمل على عقوبة اللوم واستعاضت عنها بعقوبات مالية وإدارية ومن الغريب أن قانون هيئة الشرطة ١٦١ لسنة ١٩٦٤ لم يشر إلى عقوبة اللوم أو ما يعادلها من عقوبة التكدير في قانون الأحكام العسكرية ، سواء في تعداد الجزاءات التي توقع على الضباط (م ٥٩) أو الجزاءات التي توقع على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى (م ١٢٠) .

كما أن قوانين العاملين في القطاع العام والنقابات المهنية — خلا نقابة المحامين — لا تطبق هذه العقوبة التأديبية أيضا على أعضائها ، وقد تكون الحكمة من هذا التمييز ملحوظة في شدة حساسية الوظائف القضائية ومهنة المحاماة الملحق بها وكذلك في هيئات التدريس بالجامعات بينما يغلب الطابع المالي على مؤسسات القطاع العام والأنظمة السارية عليها .

وإنه وإن يكن لهذا التبرير وجاهته بالنسبة لرجال القضاء ، فإن العلة تبدو خافية بالنسبة لهيئة الشرطة ومؤسسات القطاع العام وسائر النقابات المهنية التي لا تأخذ بهذه العقوبة الأدبية .

مهنة الطب مثلا لا تختلف عن مهنة القضاء من حيث اعتمادها اعتمادا كبيرا على شخصية الطبيب وسلوكه وسمعته ومقومات اعتباره الشخصي ، وهو الأمين على أعراض الناس وحياتهم ، ولا محل كذلك للفرقة بين هيئات التدريس بالجامعات وبين سائر طوائف المدرسين ، لأن الاعتبار الشخصي ملحوظ في وظائفهم كذلك ، وهم القوامون على تمهية النشء وتكوينه ، ولا اعتبارهم الشخصي أثر جاد وفعال في نفوس تلامذتهم يهيئها للتأسيس بهم والاقبال عليهم والتقبل منهم .

ومثل ذلك يمكن أن يقال أيضا بالنسبة لرجال الشرطة في مقابل رجال القوات المسلحة ،،

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
			قضاء محكمة النقض الجنائية
١	٣	٤ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) دفاع : اخلال بحقه • محاكمة ، إجراءاتها • اثبات شهادة • حكم • تسببيه • (ب) اثبات : شهادة • حكم • تسبيب • عيب •
٢	٣	٤ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) تزوير : ادعاء • اثبات • شهادة • خبرة • (ب) حكم : تسبيب • عيب • محكمة موضوع ، سلطاتها في تقدير دليل • دفاع •
٣	٤	٤ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) ضرب : بسيط • اثبات • شهادة • خبرة • إجراءات م ٢٨٩ ق ١٣ لسنة ١٩٥٧ • عقوبات م ٢٤٢ • (ب) محكمة موضوع : سلطاتها في تقدير دليل • حكم • تسبيب • عيب •
٤	٨	٤ أكتوبر ١٩٧٠	قتل عند : دفاع ، اخلال بحقه • حكم • تسبيب • عيب • اثبات : خبرة •
٥	٦	٤ أكتوبر ١٩٧٠	محكمة استئنافية : إجراءات امامها • محاكمة ، إجراءاتها • حكم • تسبيب • عيب • دفاع ، اخلال بحقه • دعارة • إجراءات م ٤١٣ •
٦	٧	٥ أكتوبر ١٩٧٠	معارضة : جوارها • استئناف ، نظره والحكم فيه • محكمة استئنافية • سلطاتها • محلات تجارية وصناعية • نقض • حالاته • خطأ في تطبيق القانون • إجراءات م ٤١٩ •
٧	٨	٥ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) دفاع : اخلال بحقه • (ب) محاكمة : إجراءاتها • دخان • ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣ •
٨	٨	٥ أكتوبر ١٩٧٠	وصف التهمة : دفاع ، اخلال بحقه • اختلاس أموال أميرية • استيلاء على أموال الدولة بغير حق • حكم • تسبيب • عيب • عقوبات م ١١٢ و ١١٣ •
٩	٩	١١ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) سبق اصرار : ضرب أحدث عاهة • ظروف مشددة • (ب) قاضي موضوع : سبق اصرار ، توافر شروطه •
١٠	٩	١١ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) تزوير : محرر عرقى • حكم • تسبيب • عيب • جريمة ، إركانها • ضرر محتمل • (ب) دفاع : اخلال بحقه • شاهد • طلب سماعه • تحقيق ، طلب إجراءاته •
١١	١٠	١٢ أكتوبر ١٩٧٠	(أ) تفتيش : اذن ، تنفيذه • مأمور قضائي •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
			(ب) دفاع : ظاهر البطلان ، التفات المحكمة عنه . (ح) حكم : تسبيب ، عيب . (د) شاهد اثبات : سماعه . (هـ) دفاع : اخلاص بحقه ، شهود ، سماعهم .
١٢	١١	١٢ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) حكم : اصداره ، توقيعه . اجراءات م ٣١٢ . (ب) حكم : ايداعه . نقض ، طعن . (ح) نقض : طعن ، اسباب .
١٣	١٢	١٨ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) عقوبة : تطبيقها ، ظرف مخفف ، ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٣٦ عقوبات م ١٧ . (ب) مخدر : قصد اتجار ، اعتراف . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ م ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ . (ح) حكم : تسبيب ، عيب ، دليل ، اثبات . (د) دفاع : اخلاص بحقه ، حكم ، تسبيب ، دليل ، بيان علة اطراحه .
١٤	١٣	١٨ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) دعوى جنائية : تحريكها . نيابة عامة ، فيود ، حقها في رفع الدعوى الجنائية . مخدر ، تهريب جمركي ق ١٨٢ لسنة ١٩٦١ م ٤٠ اجراءات م ١ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . (ب) تفتيش : بطلانه ، اعتراف ، اثبات . (ح) اعتراف : تفتيش باطل ، تقدير علاقته به ، محكمة موضوع .
١٥	١٤	١٨ أكتوبر ١٩٧٠	دفاع : اخلاص بحقه . نقض ، طعن ، اسباب .
١٦	١٥	٢٥ أكتوبر ١٩٧٠	عقار : دخوله بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة ، اركانها . حكم ، تسبيب ، عيب .
١٧	١٥	٢٥ أكتوبر ١٩٧٠	معارضة : نظرها والحكم فيها . حكم ، تسبيب ، عيب .
١٨	١٦	٢٥ أكتوبر ١٩٧٠	اثبات : خبرة . حكم ، تسبيب ، عيب .
١٩	١٧	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) اثبات : شهود ، اقوالهم ، مطابقتها للدليل الفني . (ب) حكم : تسبيب ، عيب . (ح) قتل عمد : نية ، توافرها .
٢٠	١٧	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) قذف : تهمة ، وصفها . محاكمة ، اجراءاتها . نقض ، طعن ، اسباب . عقوبات م ٣٠٨ ، ٣٠٣ / ١ و ٢٠٦ . (ب) اثبات : دليل ، اقناعيته ، شهود .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
			(ح) شاهد : حكم ، تسبيب ، عيب .
٢١	١٨	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	قتل عمد : قصد جنائي . اثبات . حكم ، تسبيب ، عيب .
٢٢	١٩	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، نطاقه ، نظره والحكم فيه . حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلاص بحقه .
٢٣	١٩	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) شاهد اثبات : سماعه ، اقواله ، الاعتماد عليها في الحكم . حكم ، تسبيب ، عيب .
			(ب) حكم : تسبيب ، عيب ، رد على طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته .
			(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع متهم ، تدوينه .
			(د) تحقيق : سابق على المحاكمة ، تعيين . نقض ، طعن ، اسباب .
			(هـ) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير تقرير خبير .
			(و) حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض .
			(ز) شاهد : اطراح اقواله . شاهد اثبات ، اخذ بشهادته .
			(ح) شاهد : سماعه على سبيل الاستدلال ، اقواله ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها .
			(ط) شاهد طعن في تمييزه لأول مرة امام محكمة النقض .
٢٤	٢١	٢٦ أكتوبر ١٩٧٠	(ا) رشوة : جريمة ، اركانها . عقوبة ، تطبيقها . مسئولية جنائية . حكم ، تسبيب ، عيب . عفوبات م ١٠٦ مكرر ا و ١٠٤ .
			(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .
٢٥	٢٢	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) حكم : وصفة . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون اجراءات م ٢٣٩ .
			(ب) حكم حضوري : العبرة في وصفه بالوقائع في الدعوى .
٢٦	٢٢	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، مصلحة في صفة . نيابة عامة ، حقها في الطعن في الحكم . استئناف . نظره والحكم فيه . دعوى جنائية . حكم ، تسبيب ، عيب . دفاع . اخلاص بحقه .
٢٧	٢٤	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) حكم : تصحيحه . نقض ، طعن ، مصلحة . مرافعات م ١٩١ .
			(ب) مرافعات : مادة ١٩١ . الرجوع اليها في حالة تجاوز المحكمة حقها في تصحيح حكم . اجراءات م ٢٢٧ .
			(ج) نقض : طعن ، مصلحة .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
٢٨	٢٦	أول نوفمبر ١٩٧٠	(أ) اثبات : حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) نقض : طعن ، مصلحة ، عقوبات مم ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبة مبررة ، ضرب . (ح) دفاع : اخلال بحقه ، محاكمة ، إجراءاتها ، اثبات ، خبرة . (د) شاهد : اقواله ، مطابقتها لمضمون الدليل الفني . (هـ) نقض : طعن ، اسباب .
٢٩	٢٧	٢ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) دفاع : اخلال بحقه . (ب) محكمة موضوع : شاهد ، وزن أقواله . (ح) شاهد : اقواله في التحقيق ، اخذ المحكمة بها . (د) حكم : تسبيب ، عيب ، أدلة . (هـ) واقعة الدعوى : استخلاصها ، محكمة موضوع .
٣٠	٢٩	٢ نوفمبر ١٩٧٠	اثبات : شهادة ، كتابة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير مانع من الحصول على دليل كتابي .
٣١	٢٩	٢ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) جريمة : أركانها ، قصد جنائي ، اخفاء اشياء متحصلة من جناية ، اثبات ، حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) اخفاء اشياء : متحصلة من جناية ، قصد جنائي .
٣٢	٣٠	٢ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ . (ب) تهمة : دفع بتلقيها ، مخدر ، تفتيش .
٣٣	٣١	٢ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) دفع : بتعذر الرؤية ، ضرب أحدث عاهة ، عاهة ، حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) دفاع : اخلال بحقه . (ح) اثبات : شهود ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل نقض ، طعن ، اسباب .
٣٤	٣٢	٢ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) اثبات : شهادة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، أمر بالاجابة ، تسببيه ، رشوة . (ب) حكم : تسبيب ، عيب .
٣٥	٣٢	٨ نوفمبر ١٩٧٠	اثبات : شهادة ، خبرة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع اخلال بحقه ، ضرب ، ضرب أفضى الى موت .
٣٦	٣٣	٨ نوفمبر ١٩٧٠	استئناف : تقرير به ، ميعاده ، نظره والحكم فيه ، حكم تسبيب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير عذر المرض .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٣٧	٣٣	٨ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) رابطة سببية : قتل خطأ . (ب) خطأ : مجنى عليه ، قطع رابطة سببية . حكم ، تسبيب ، عيب .
٣٨	٣٤	٨ نوفمبر ١٩٧٠	حكم : تسبيب ، عيب . اثبات ، اعتراف .
٣٩	٣٥	٨ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) استئناف : حق النيابة العامة والمتهم في الاستئناف . اجراءات م ١/٤٠٢ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون .
٤٠	٣٥	١٥ نوفمبر ١٩٧٠	قتل عمد : سلاح . ارتباط . عقوبة ، تطبيقها . اثبات ، اعتراف ، شهادة . حكم ، تسبيب ، عيب . عقوبات م ٢/٣٢ .
٤١	٣٦	١٥ نوفمبر ١٩٧٠	حكم : وصفه . محاكمة ، اجراءاتها . معارضة ، ميعادها . استئناف ، نظره والحكم فيه . اعلان . اجراءات م ١/٤٠٦ و ٢٣٨ .
٤٢	٣٦	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	اثبات : سلاح . ظرف مشدد . محاكمة ، اجراءاتها . حكم ، تسبيب ، عيب . ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٣/٧ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .
٤٣	٣٧	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	استئناف : نظره والحكم فيه . محكمة استئنافية ، نظرها الدعوي والحكم فيها .
٤٤	٣٧	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) محاكمة : اجراءاتها . دفاع ، اخلال بحقه . (ب) تبديد : ضرر محتمل . جريمة ، اركانها . خيانة امانة . (ج) ضرر : حصوله ، محكمة موضوع . نقض ، طعن ، اسباب .
٤٥	٣٨	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	دعوي جنائية : تحريكها . دفع بعدم قبول الدعوي الجنائية . دفاع . اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . تبغ . تهريب جسركي . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . قرار وزير خزانة ٨٢ لسنة ١٩٦٥ .
٤٦	٣٩	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) حكم : تسبيب ، عيب . اثبات . قتل خطأ . اصابة خطأ . اجراءات م ٣١٠ . (ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون . طعن ، ميعاده ، عثره .
٤٧	٤٠	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	اثبات : حكم ، تسبيب ، عيب ، محاكمة ، اجراءاتها . تسول .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	المبيان
٤٨	٤١	١٦ نوفمبر ١٩٧٠	اخفاء اشياء مسروقة : حكم ، تسبیب ، عيب • جريمة اركانها •
٤٩	٤١	٢٢ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) مسئولية : صاحب محل ، جريمة تمويل • مرسوم ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ • (ب) صاحب محل : مدير محل ، مسئولية • قرار وزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ • (ج) حكم : تسبیب ، عيب • اجراءات م ٣١٠ • (د) عقوبة : تقديرها ، محكمة موضوع ، سلطتها • (هـ) نقض : طعن ، مصلحة • (و) اثبات : كتابة • حكم ، تسبیب ، عيب • تمويل •
٥٠	٤٢	٢٢ نوفمبر ١٩٧٠	تزوير : محرر رسمي • جريمة ، اركانها • قصد جنائي • حكم ، تسبیب ، عيب •
٥١	٤٢	٢٢ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن ، نطاقه ، اسبابه • ميعاده • (ب) نظام عام : استئناف ، نظره والحكم فيه • (ج) حكم : بطلان • محاكمة • اجراءاتها • تقرير تلخيص • سؤال المتهم عن الفعل المتسند اليه • اجراءات م ٢٧١ • (د) استئناف : نظره والحكم فيه • محاكمة ، اجراءاتها • بطلان • اجراءات م ٤١٠ • (هـ) اشكال : تنفيذ • محكمة اشكال ، سلطتها • قوة امر مقضى •
٥٢	٤٥	٢٢ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) قتل عمد : حكم ، تسبیب ، عيب • اثبات ، خبرة • (ب) دفاع : اخلال بحقه • اثبات ، خبرة • (ج) حكم : تسبیب ، عيب • (د) اثبات : شهود • محكمة موضوع ، سلطتها ، في تقدير دليل • (هـ) شهود : اقوالهم ، تناقضها ، استخلاصها • محكمة موضوع • (و) حكم : تسبیب ، عيب ، خطأ في الاستئذان • (ز) نقض : طعن ، اسباب • (ح) سبق اصرار : ترصد ، محكمة موضوع ، سلطتها • في تقدير ثوابره • قتل عمد •
٥٣	٤٨	٢٢ نوفمبر ١٩٧٠	شيك بدون رصيد : جريمة ، اركانها • عقوبات م ٣٣٧ •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٥٤	٤٩	٢٣ نوفمبر ١٩٧٠	عمل : دفاع ، اخلال بحقه ، اثبات ، شهادة ، حكم ، تسبب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف العلاقة الطروحة .
٥٥	٥٠	٢٣ نوفمبر ١٩٧٠	مسئولية مدنية : اسباب اباحة ، حكم ، تسبب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه ، نقض ، حكم ، قتل خطأ ، دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، عقوبات م ٦٣ مدني م ١٦٧ .
٥٦	٥٠	٢٣ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) اعلان : استئناف ، ميعاده ، محلات تجارية وصناعية ، قانون ، تفسيره ، اجراءات م ٤٠٦ و ٤٠٧ ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .
			(ب) محلات تجارية وصناعية : ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ق ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ قانون ، تفسيره .
			(ج) نقض : طعن ، محال صناعية وتجارية .
٥٧	٥٢	٢٣ نوفمبر ١٩٧٠	(ا) اثبات : شهادة ، حكم ، تسبب ، عيب . (ب) محاكمة : اجراءاتها ، محكمة ثاني درجة ، اثبات ، شهادة .
			(ح) خطأ : ضرر ، سلبية ، محكمة موضوع ، مسؤولية .
			(د) سببية : توافرها بين الخطأ والضرر ، محكمة موضوع .
٥٨	٥٣	٢٣ نوفمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، اسباب ، استئناف ، نظرة والحكم فيه . معارضة ، نظرها والحكم فيها .
			فضاء محكمة النقض المدنية
٥٩	٥٤	٥ مايو ١٩٧٠	(ا) اعلان : توقيع المحضر ، بطلان اجراءات ، مرافعات سابق م ١٠ .
			(ب) حكم : بياناته ، بطلانه ، مرافعات سابق م ٣٤٩ ق لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
			(ح) حادث طارئ : شرطة ، اصلاح زراعي ، حكم ، تدليل ، عيب ، مدني م ٢/١٤٧ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
			(د) خسارة : توزيعها بين متعاقدين ، حادث طارئ .
٦٠	٥٦	٥ مايو ١٩٧٠	(ا) اثبات : ورقة عرفية ، حجيتها ، تزوير ، مدني م ٣٩١ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٨ م ١٤ .
			(ب) تزوير : معنوي ، حكم ، تسبب ، عيب .
			(ح) تزوير : طرقه ، عقوبات م ٢١١ و ٢١٧ .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٦١	٥٨	١٢ مايو ١٩٧٠	(أ) ملكية : كسبها • تقادم مكسب • حيازة • (ب) حكم : تعنييب ، عيب • (ح) اثبات : فريضة قضائية • (د) بينة : إثبات • حكم ، تسبيب ، عيب •
٦٢	٦٠	١٢ مايو ١٩٧٠	ورقة تجارية : تظهير تام • اثبات • عبؤه • سند اذنى
٦٣	٦٢	١٣ مايو ١٩٧٠	ضريبة : ارباح تجارية وصناعية ، وعاؤها • ضريبة علم الايراد العام • ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ •
٦٤	٦٣	١٢ مايو ١٩٧٠	(أ) عمل : عقد • عامل ، تحديد سنه • ق ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ م ٢٦ • (ب) استثناء : اسبابه • دعوي ، طلبات • مرافعات م ٣٦٨ • (ح) عمل : عامل ، اعتراضه على صاحب العمل • مرسوم ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ م ١٠ • صلح : دعوي • تدخل • بطلان • دعوي : تدخل ، حكم فى طلبه • مرافعات م ١٥٥ •
٦٥	٦٥	١٤ مايو ١٩٧٠	(أ) قانون : تنازع القوانين من حيث المكان • نظام عام • دعوي • مدنى م ٢٢ •
٦٦	٦٧	١٤ مايو ١٩٧٠	(ب) نقل بحري : تعويض ، سماع دعواه • دعوي ، منع سماعها • نظام عام • قانون تجاري م ٢٧٤ و ٢٧٥ •
٦٧	٦٩	١٩ مايو ١٩٧٠	(ح) نقض : طعن ، سبب واقعى • سند شحن • عقد • تفسيره ، محكمة موضوع • (د) نقل بحري : بضاعة ، حجزها ، احتجاج • اثبات • (هـ) مفاهدة بروكسل : نقل بحري • ق ١٨ لسنة ١٩٤٤ •
٦٨	٧٢	١٩ مايو ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، ميعاده • حكم ، طعن فى الحكم • ق ٤ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مرافعات سابق م ١٧/٣٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ • (ب) نقض : طعن ، خصوم • دعوي • صفة • حكم ، بطلان • (ح) تجزئة : احوالها • اجراء ، بطلانه • حكم ، طعن •
٦٩	٧٤	١٩ مايو ١٩٧٠	(أ) قانون : تنازع من حيث الزمان • قسمة مهايأة • شيوخ • مدنى ١/٨٤٦ •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٧٠	٧٦	٢٠ مايو ١٩٧٠	(ب) ملكية : اسباب كسبها . تقادم مكسب حيازة ، وضع يد . شيوع . (ح) حيازة : حائز ، صفته ، تغييرها . فسخه .
٧١	٧٧	٢٠ مايو ١٩٧٠	قانون : تنازع من حيث الزمان . عمل ، مكافأة نهاية الخدمة . تأهيلات اجتماعية . حكم ، تدليل ، قصور . ق ١٩٠ . لسنة ١٩٥٥ ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
٧٢	٧٩	٢١ مايو ١٩٧٠	(ا) جنسية : شهادة الجنسية الصادرة من وزير الداخلية . اثبات . ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ١٩ و ق ٢٠ . (ب) اختصاص : ولأى ، جنسية . قانون . ق ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
٧٣	٨٠	٢١ مايو ١٩٧٠	شركات : اندماجها . خلف . التزام . انقضاؤه . اتحاد ذمة . مدنى م ٣٧٠ قرار جمهوري ٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ . تسجيل : افضلية بين المشتريين . دعوى صحة تعاقد . صورية مطلقة . بيع .
٧٤	٨١	٢١ مايو ١٩٧٠	(ا) حكم : تدليل ، عيب . دعوى ، مذكرة ، تقديمها . مرافعات سابق م ٣٤٠ . (ب) استئناف : دفع باعتباره كأن لم يكن . حكم ، حجية . (ح) نقض : طعن ، اسباب . اعلان فى النيابة ، مرافعات سابق م ٤٠٥ .
٧٥	٨٢	٢٦ مايو ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن ، ميعاده . ق ٤٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات سابق م ٢٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ . (ب) بيع : بائع ، التزاماته . طرح نهر : تعويض . (ح) صلح : ماهيته ، تجزئته . مدنى م ٥٤٩ .
٧٦	٨٦	٢٦ مايو ١٩٧٠	(ا) محكمة موضوع : خبير ، تقدير عمله . نقض . طعن . اسباب ، خبرة . (ب) عقد : فسخه . حكم ، تدليل ، عيب ، دفاع ، اخلال حقه . التزام .
٧٧	٨٧	٢٧ مايو ١٩٧٠	احوال شخصية : المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين . بطلان الزواج للجنة .
٧٨	٨٨	٢٨ مايو ١٩٧٠	عقد : باطل . ولاية على المال . اهلية . غش . مدنى م ١١٥ . فسخه .
٧٩	٩٠	٢٨ مايو ١٩٧٠	تسجيل : طبيعة نظام التسجيل . مسئولية تقصيرية . شع عقاري . ملكية . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٨٠ - ٩١	٢٨ مايو ١٩٧٠	(أ) رسوم : قضائية • دعوي ، نظرها • ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ • (ب) وكالة : مستقرة • عقد ، اثره • مدني م ١٠٦ و ٧١٣ •	
٨١ - ٩٣	٢٨ مايو ١٩٧٠	حكم : طعن • محل مختار • بطلان • اعلان • مرافعات م ٢١٤ ، مرافعات سابق م ٢٨٠ •	
٨٢ - ٩٤	٢٨ مايو ١٩٧٠	(أ) حكم : تدليل ، عيب ، تناقض • تزوير • اثبات • (ب) بيع وقاء : بطلان تصرفات • صلح • مدني م ٤٦٥ •	
قضاء المحكمة الادارية العليا			
٨٣ - ٩٦	٧ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : تعيينه ، اقدميته • ق ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٢١٠ • سنة ١٩٥١ م ٦ ق ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ •	
٨٤ - ٩٦	١٣ نوفمبر ١٩٧١	(أ) تأديب : عامل مدني • مرافعات قديم م ٢١٣ و ٢١٤ • (ب) محكمة ادارية عليا : حكم ، بطلانه •	
٨٥ - ٩٦	١٣ نوفمبر ١٩٧١	عقد اداري : جزاء توقعه الادارة على متعاقد مقصر •	
٨٦ - ٩٦	٢٧ نوفمبر ١٩٧١	عقد اداري : تعهد بخدمة الحكومة •	
٨٧ - ٩٦	٢٧ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : تأديب ، فصل بغير الطريق التأديبي ، دعوي تأديبية • ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ م ٧٧ •	
٨٨ - ٩٧	٢٧ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : تأديب • ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قرار وزير مواصلات ٥٠ لسنة ١٩٦١ قرار رئيس جمهورية ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ •	
٨٩ - ٩٧	٢٨ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : مرتب ، بدل تفرغ للمهندسين • قرار رئيس جمهورية ٦١٨ سنة ١٩٥٧ •	
٩٠ - ٩٧	٢٨ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : معاش • ق ٢٣ لسنة ١٩٦٤ ق ٢ لسنة ١٩٧٠ مرسوم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ق ٥٠ ١٩٦٣ •	
٩١ - ٩٧	٢٨ نوفمبر ١٩٧١	عامل مدني : مرتب ، بدل طبيعة عمل • ندب ، لجنة عليها • للسد العالي وهيئة السد العالي •	

فهرس الأبحاث

صفحة	
٩٩	التطور التاريخى لمهنة المحاماة للاستاذ ابراهيم نور الدين المحامى
١١٢	نظرة حول مشكلة كثرة الدعاوى وبطء الفصل فيها للسيد المستشار احمد جلال عبد الرازق
١١٦	نحو عدالة اوقى للاستاذ نجم محمد نجم القاضى .
١٣٧	اشترك الشعب فى القضاء للاستاذ عمر الفاروق عبد الحليم القاضى
١٥١	الاحكام القاضية بالفض من الاعتبار للاستاذ عبد السميع سالم الهراوى وكيل المدير العام للمحكمة العليا .

لجنة تحرير المجلة :

نقيب المحامين ورئيس التحرير	الأستاذ مصطفى البرادعى المحامى
سكرتير التحرير وعصو مجلس النقابة	دو عصمت الهواوى دو
أمين صندوق النقابة	دو محمد فكرى أغا دو
عضو مجلس النقابة	دو محمد فتحى كيانى دو
عصو مجلس النقابة	دو ابراهيم الشهاوى دو

كتب جديدة

الاعتذار بالجهل بالقانون

دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة

للسيد المستشار / محمد مهدي عبد الصمد

إضافة جديدة قيمة ، يقدمها الاستاذ المستشار وجدي عبد الصمد الى الفكر القانوني ، ومعاونة أمينه وصاحبه أثري بها المكتبة القانونية .

ان الحق ما أورده الاستاذ الدكتور عبد السلام مرسى ببيع رئيس محكمة النقض السابق في تقديمه لكتاب .. الاعتذار بالجهل بالقانون ... بأنه الكتاب الاول في العربية الذي حصر حالات الاعتذار بالجهل بالقانون ، وبحثها في سفر مستقل بذاته ، وأنه حسب القارىء أن يتابع قراءته ليقدر مدى ما يحمل اليه من فائدة ، لانه من نوع المؤلفات التي تتميز بالتسلسل الرقيق الشيق الذي ما يكاد يرتشف منه القارىء قطرة حتى يستغيبه ، فلا يتركه حتى يصل الى نهايته ، وأنه من ناحية أخرى مما يجب اقتناؤه ليكون ذخرا لكل باحث لما يتضمن من حلول لكل صعب وعسير في العديد من المسائل العلمية والعملية .

ويحتوي ذلك المؤلف على كتابين ، يشمل أولهما على احكام الشريعة الاسلامية ، مع بيان اثر الجهل بالحكم الشرعي في نطاق العبادات والمعاملات ، وفي الجرائم والحدود حيث لا يقبل من انسان ان يدفع بجهل الاحكام ولا سيما في الجرائم المعاقب عليها في جميع الأديان ، وهو ما أخذ به الاستاذ المؤلف حين حظر الاعتذار بجهل الاحكام الوضعية العقابية ، كما تضمن ذلك الكتاب ايضا بيانا وافيا بالقصد من الاحكام الشرعية والأدلة الشرعية للاحكام الشرعية واسباب الاختلاف فيها وافعال المباداة قبل بعثة الرسل ، وافعال المكلفين بعد بعثة الرسل واخيرا جهل القاضي بالاحكام سواء ما تعلق منها بالوقائع او بالاحكام الشرعية .

ويتضمن موضوع الكتاب الثاني نظرية الاعتذار بالجهل بالقانون في القوانين الوضعية ، وكما كان الجهد شاقا وعظيما ، ذلك لان طبيعة البحث قد اقتضت تناول كافة القوانين الوضعية في مجالاتها المختلفة ، بغية استخراج المسائل والموضوعات المعنية ، تناولها الاستاذ المؤلف في يقين المدقق ، وثقة الدارس ، فكا ان الكتاب ان يكون مرجعا حيا نياضا للقانون كله في الكثير من امهاته وفي كافة مجالاته .

ففي مجال القانون الدولي العام تناول الاستاذ المؤلف اهلية الدولة لايبرام المعاهدات ، ومدى التزامها بالمعاهدة التي يبرمها شخص أو جهاز غير مختص أو لم يراع في ابرامها المتطلبات الدستورية ، وحق الدولة في مشروعية معاهدة أبرمت باسمها في الدفع بالنصوص الدستورية التي تحدد الاختصاص بابرام المعاهدات ، أو بالشكل الذي صيغت فيه المعاهدة ، اذا كانت المخالفة صارخة أو كان يمكن التعرف عليها ويجوز الاستقبار .

وفي مجال القانون المدني تناول الاستاذ المؤلف اثر الغلط على العقود مقارنة بالتقنين المدني الفرنسي والالمانى وبالفقه الاسلامى كما تناول عقد الصلح ، ونقداً للفرقة بين القواعد الامرة والمقررة .

وفي تقنين الاثبات تناول الاستاذ المؤلف بياناً وافياً في سلطات القاضي في تطبيق القانون وفي الاقرار وفي اليمين وفي العرف وحالات الالتفات عن تطبيق احكام القانون الاجنبى .

وفي تقنين المرافعات عرض الاستاذ المؤلف للدفع والبطالان وبيان اوجه التفرقة والاختلاف بين البطلان والانعدام ، واثـر الغش على الاجراء الصحيح ، والاعتذار بالجهل بالقاعدة التى تحدد البطلان ونوعه وطريق التمسك به .

وفي القانون الادارى تناول الاستاذ المؤلف لخضوع السلطة الادارية للقانون والرقابة القضائية على القوانين ، وجهل الادارة بالقاعدة القانونية واثباتها عملاً بحرمه تلك القاعدة أو امتناعها عن القيام بعمل توصية وانحراف السلطة ، ومخالفة القانون في قرار السحب ، والتمييز بين الخطأ المصلحى والخطأ الشخصى ، وخطأ الادارة في تفسير القاعدة القانونية ، وخطأها في تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع ، واعمال مبدأ امتناع الاعتذار بالجهل بالقانون في الصلح في المجال الادارى في شأن الحقوق المالية التى لا تمس مراكز لائحية والصلح على الضرائب .

وفي مجال الجريمة التأديبية عرض الاستاذ المؤلف لمبدأ الشرعية في تلك الجريمة ، والخلاف حول مبدأ الشرعية في المجال التأديبى ، ومبدأ الشرعية في العقوبات التأديبية ، ودور فكرة العقاب في تحديد معنى الجريمة التأديبية ، والخطأ في تفسير القوانين واللوائح ، ودور السلطة في تحديد تلك الجريمة ، وأوجه الاختلاف بين العقوبة الجنائية والجزاء التأديبى ، والعلاقة بين الفنب التأديبى والجريمة التأديبية

وفي مجال قانون العقوبات ، تناول القاعدة الجنائية وخصائصها وأنواعها ، معدداً مصادر قانون العقوبات المباشرة وغير المباشرة ، وكذلك المصادر الموجهة أو المرشدة وفي تفسير القاعدة الجنائية ، والمخاطبين بالقاعدة القانونية وفي الجهل والغلط في الوقائع وبالتكييف بالقانون وافترض العلم بالقانون .

ان كل هذا الذي عرضنا له ، كما قال بحق الاستاذ الدكتور عبد السلام بلبح فى تقديمه - ليس الا قليلاً من كثير مما حوته متون وحواشى صفحات هذا المؤلف الغزير بمادته والحافل بالآراء والافكار ، ساقها المؤلف في تسلسل وترتيب يحفظ على القارئ تركيز ذهنه ويهديه الى متابعته في يسر وبأسلوب غاية في الوضوح والقوة والنقاء .

فلا ريب في أن ما قدمه الاستاذ المؤلف هو اضافة جديدة رائعة ، أثرت الفكر القانونى ، ومعاونة قيمة أسداها سيادته الى رجال القانون والى المكتبة القانونية .

عنيت الهوارى
الحامى

رقم الايداع ٦٠٢٠ سنة ١٩٧١

دار وهدان للطباعة ت ٩٠٥٠٣٦

المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم
« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجًا
منها قضيت ويساموا تسليما »
قرآن كريم

عدد خاص
عن
القضاة الشعبي
ومؤتمرات الاتحادات المهنية العربية

مارس وابريل
١٩٧٣

الستة الثالثة والخمسون

العددان
الثالث والرابع

المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم
«فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجًا
من قضيت ويسيئوا تسليماً»
قآه كريم

عدد خاص
عن
القضاة الشعبيين
ومؤتمر الاتحادات المهنية العربية

مارس وابريل
١٩٧٣

السنن الثلاثة والخمسون

العددان
الثالث والرابع

هَذَا الْقَرَارُ

تعددت الآراء فيما ذهب إليه نص المادة ١٧٠ من دستور جمهورية مصر العربية ، والذي مؤداه ان يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون ، فكانت - وما زالت - قضية القضاء الشعبي موضع مناقشة جادة مخلصه من ذوى الراى والفكر ، فهذا راى يؤيد الفكرة ويساندها استنادا الى ان القضاء كسلطة انما يستمد كيانه ووجوده من سلطة الشعب ، لا ينفصل عنها ، بل هو يدور في فلك واحد مع الارادة الشعبية ، كما ان القضاء الشعبي سيكون اكثر تعبيرا عن تطور المجتمع ، ذلك لان القضاء المتخصص يشترك بخبرته القانونية في تغذية افكار القاعدة الشعبية ، مما يتعين معه اطلاقه وعدم حيس الضمير القانونى للمجتمع في صومعة لا تتفاعل مع مشاكل الجماهير وحاجاتهم .

ورأى آخر يعارض الفكرة ولا يقرها ، مرتكنا فيما ارتأه الى اسانيد عديدة منها ان من شأن الاخذ بتلك الفكرة اقحام غير المتخصصين في أمور لا شأن لهم بها ، لان القضاء فن وخبرة وعلم ، يحتاج الى بصر وبصيرة حتى يمكن للقاضى تفهم واقعة النزاع على صورتها الحقيقية ، هذا بالإضافة الى ان التجربة - حتى في الدول التى اخذت بنظام المحاكم الشعبية - قد أثبتت ان غير المتخصصين كانوا عبئا على القاضى المتخصص ، وانهم في الحالات التى لم يكونوا فيها كذلك يتأثرون بصلاتهم ودوافعهم الشخصية اكثر مما يتأثر بها القاضى الذى تدرب على التزام الحيده ، وانه (اذا كان من الجائز ان تتطلب الشعبية في اجهزة الحكم السياسية وفي طريقة معالجة السلطة التنفيذية لاختصاصاتها الادارية ومعاملتها للجمهور ، فانه من غير الجائز ان تتطلب في النظام القضائى ، لان القضاء حرم مقدس لا يجوز لغير النقات من المتخصصين ولوج بابه ، ولان مهمة القضاء تحقيق العدالة بين الناس ، وان يكون هناك اكثر ظلما للناس من ان يلى القضاء غير المتخصصين ، لانهم لن يعرفوا من القضاء غير السلطة التى تجمع بالاماطة او الميل ...)

ونظرا للاهمية القصوى لتلك القضية الحيوية ، فقد حرصت لجنة المجلة ان تخصص هذين العديدين لكافة الآراء التى تناولت هذه القضية بالدراسة والمناقشة ، سواء كان الراى بالمعارضة او التأييد ، والله ولى التوفيق والسداد .

سكرتير التحرير

عصمت الهوارى

المحامى

القضاء الشعبي

للسيد الأستاذ / مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين

زملائي وابنائى

حقائق يجب أن نتأكد :

الحقيقة الاولى : لا تبهزنا الاضواء ولا النظم القائمة بالغرب أو روسيا أو الصين العمل على النقل والتقليد دون ان نفهم التاريخ والرجوع الى الاصل والاسباب ، والقضاء جزء من كيان كل بلد ومقوماته ، وتاريخه يختلف باختلاف كل فكر وحضارة ويرتبط بالانسان نفسه وبالأرض التى يعيش فيها وبيئته وظروفه .

في روسيا : حينما قامت الثورة سنة ١٩١٧ قامت على انقاض دولة لم يكن لها حضارة تخرب فى اعماق التاريخ ، دولة كان يسودها الظلم ، وتتهدها الهوة السحيقة بين الغنى والفقر وكان لابد من هدم هذا النظام ومسح الارض كلها لتبدأ دولة تبنى من جديد ، وضاع وشرذ فى سبيل ذلك الملايين ، وانقطع الماضى عن الحاضر وتركزت السلطة فى طبقة تهدم كل قديم ، تسيطر عليها النظرة المادية للحياة والتتكركل لكل عقيدة ودين والتتكركل للانسان ذاته الا ان يكون ذرة فى هذا التيار المتدفق للمجموع . ضاع تاريخ باكملة وانفصمت الروابط بين الماضى والحاضر لتقوم روابط اخرى على اساس هذه الفلسفة الجديدة وكان من مظاهر هذا التتكركل لكل قديم قضاء جديد يفرض نفسه من هذا التيار الدافق من المنتمين للحزب الجديد ، قضاء ليس بينه من يعلم شيئاً عن القانون وان علموا لا يعلمون الا القليل والعيت المحاماة بجرة قلم وجل محل المحامين الرفاق والاصدقاء .

ولبت الحال على ذلك سنين طوال حتى ظهر الدارسون للقانون من بين أعضاء الحزب فعادت المحاماة . وبدأ الركب يسير ، للمحاماة والقضاء ، فى صورته

الطبيعية اللازمة وقصره على رجال القانون المتخصصين • وبدأ الحزب الشيوعي السوفييتي يختار المرشحين لشغل وظائف القضاء من بين الأشخاص الحائزين على درجات علمية في القانون وبلغت نسبة المثقفين ثقافة قانونية ٧٤٪ وفي ولاية جورجيا ٩٣٪ ولم يعد يقبل كمحام الا الحاصل على مؤهل قانوني عالي « بعد ان كان الدفاع عن الخصوم واجبا شعبيا » •

وهذا لا يمنع ان نشير الى الانطباع العام عند اغلب الفقهاء عن القضاء في روسيا واستقلاله وهو « ان هذا الاستقلال ضئيل ان لم يكن منعدما والقانون السوفييتي يخدم السياسة السوفييتية وعلى القاضي السوفييتي وهو يطبق القانون الا ينسى انه في خدمة ايدولوجية معينة فهو لا يطبق القانون وفق ما يميله تصيره الحر ، ولكنه يطبقه في خدمة هذه الايدولوجية » •

وواجب المحامي الدفاع اولا عن مصلحة المجتمع قبل الدفاع عن موكله الفرد • وهذا التفكير قد جعل المحامين ينحرفون عن مهمتهم الاساسية لدرجة ان محاميا طلب من المحكمة حبس موكله المتهم خمس سنوات في حين انه كان بريئا وقد برأته المحكمة بالفعل •

« يراجع مذكره فتحي والي ، مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٧ ص ٣٧ » •

وفي الصين : حضارة لآلاف السنين تسير مع التاريخ وترفع من شأنه بفلسفتها وحكمتها حتى تدخل المستعمر الغربي فقوض هذا المرح العالي من صروح البشرية عابثة بين الشعب الطيب من تجارة للأفيون واتجار بالبغاء واحتكار للاموال الى حد الحرمان من الكفاف حتى بات الناس يتساقطون في الشوارع موتى من الجوع وسار امرا عاديا ومألوف ان تسير العربات في الطرقات لتجمع هؤلاء الموتى كما تجمع القمامة والكلاب ، كانوا يتساقطون بالآلاف وتجهز الفيضانات على غيرهم بالملايين •

وكان لابد للشعب ان يثور ولن يظهر « ماو » يهدم كما كان يهدم الروس ويبني كما كان يبني الروس على طريقهم وعلى هديهم ، تنكروا لماضيهم ولحضارتهم التي لم تعصمهم مما انتهوا اليه وتنكروا لحكمائهم السابقين وقد اضاعوهم وضيعوهم لا يعرفون نبيا لهم الا « ماو » •

وعلى الطريق الغيت المساماة وشرد المحامون ، وتغيز وجه القضاء وصار حقا لعامة الناس ان « الدهماء » وهذه هي التسمية الصحيحة لا نسميه اليوم بالقضاء الشعبي •

ويذكر السيد المستشار حافظ ستابق رئيس محكمة النقض السابق في تقرير له عن زيارته للصين الشعبية في نوفمبر سنة ١٩٥٨ هو وبعض رجال القضاء :

« وقد حضرنا إحدى جلسات محكمة بيكين الأساسية ، وكانت مشكلة من قاضية واثنين من القضاة المحققين أحدهما سيدة وقد نظرت المحكمة في هذه الجلسة قضية واحدة اتهمت فيها امرأة بإساءة معاملة حماها حتى ضاق به الأمر وافتخر بأن القى بنفسه في النهر فمات ، وقد سارت إجراءات المحاكمة سيراً طبيعياً وعينت المحكمة محامياً للدفاع عن المتهم ، واستوفت المتهم حقه في الدفاع كاملاً وكانت آخر من تكلم وقضت المحكمة بحبسها أربع سنين . ويلاحظ على هذا الحكم والإجراءات التي اتبعت أثناء المحاكمة وبعدها ما يلي :

١ - أنه لا يوجد قانون ينص على العقوبة التي يجوز توقيعها على المتهم وبيّن حديها الأدنى والأقصى . بل أن الأمر في ذلك كله متروك لتقدير المحكمة .

٢ - أن عدة أشخاص من جيران المتهم قاموا من بين الجمهور الحاضر بالجلسة وأبدوا معلوماتهم في القضية ورأيهم فيها دون أن يكونوا قد أعلنوا شهوداً في الدعوى .

٣ - أن عدة أشخاص قاموا كذلك من بين الجمهور الحاضر بالجلسة بعد النطق بالحكم وأبدوا رأيهم في هذا الحكم سواء من حيث الإدانة أو مقدار العقوبة .

٤ - أن رئيسة الجلسة عملاً بما تنص عليه قوانين السلطة القضائية - وقفت في آخر الأمر وخاطبت المتهم والجمهور وطلبت من كل شخص أن يحسن معاملة الآخرين وغير ذلك من العظات المناسبة للمقام .

وإذا كانت المحكمة تتبع الإجراءات المتقدم ذكرها ولا يشترط في قضائها مؤهل علمي فذلك لأنها على ما يبين من اسمها محكمة الشعب » .

ويذكر أيضاً في تقريره المذكور

« وقد ألغيت جميع القوانين التي كان معمولاً بها في الصين قبل سنة ١٩٤٩ ولم توضع بعد قوانين أخرى تحل محلها وإنما صدرت بعض قوانين متفرقة تنظم مسائل معينة كقانون الزواج - والقوانين الخاصة بتنظيم السلطة القضائية والنيابة العامة وقانون تنظيم العلاقة بين مالكي المساكن ومستأجريها الذي يحد من سلطة المالك بالإخلاء وفي المبانع في الإيجرة . وقد نبهنا المسئولين في الصين إلى وجوب المبادرة بوضع قوانين مدنية وتجارية وجنائية تبين حقوق المواطنين

واحكام المعاملات الخاصة وتحدد الجرائم وتبين اركانها وعقوباتها حتى يكون كل شخص على علم تام باحكام القانون في شأن تصرفاته المدنية والتزاماته واثار هذه التصرفات والالتزامات وان يلم كذلك بحكم القانون في الافعال التي يقارنها وهل هي تعتبر جرائم ام لا ، وما هو الحد الاقصى والادنى للعقوبات المقررة لها . ذلك لأنه لا يصح ان يترك للقاضي السلطة المطلقة في الحكم على المتهم بعقوبة غير محددة تتراوح بين الحبس لمدة بسيطة والسجن المؤبد أو الاعدام . وقد وعدوا بسرعة وضع هذه القوانين وعرضها على المؤتمر الشعبي العام لقرارها واصدارها » .

وهذه الصورة للقضاء في الصين ولقوانينه لما تكن قد تغيرت حين دعيت انا وبعض ازملاء من المحامين العرب لزيارتها في يونيو سنة ١٩٦٦ ولما يكن قد تخرج من الجامعة لديهم العدد الكافي للعمل بالقضاء أو المحاماة حتى أن الحكومة الصينية قد اضطرت في قضية جاسوسية كان متهما فيها بعض الاجانب الى أن تتدب اهم بعض اساتذة القانون بالجامعة للدفاع عنهم .

وفي الغرب : دخل نظام المحلفين الى الجزر البريطانية مع الفتح النورماندى . اذ كان الفاتحون يستطفون الاهالى عما يريدون تحقيقه بان كان الحكام المنقلبون ينتخبون من كل مركز اثني عشر رجلاً ويلقون عليهم ما شاءوا من اسئلة ثم يصدرون قرارهم .

ونقلت الثورة الفرنسية نظام لمحلفين من انجلترا وساد نظام المحلفين بعد ذلك دول أوروبا وانتقل من انجلترا الى البلاد ابوامعه تحت النفوذ الانجليزى كما سكتلاندا وايرلندا والبرتغال وكذلك الى الولايات المتحدة الامريكية .

وكان هذا النظام دعامة كبرى في كفاح الأمريكان لاستخلاص استقلالهم من الانجليز فكثيرا ما كان المحلفون يمتنعون عن اصدار قرار بالادانة في احوال مخالفة القوانين البريطانية الجائرة على الرغم من ثبوت الواقعة . وظهر انه نظام مستحدث في دول مغلوبه لما تكن قد قامت بها اى حضارة استحدثته اسباب الفتح والسياسة . وبدأت الدول التي اخذت به تلغيه ، وتقلص في انجلترا وقد بلغت نسبته الآن ٣٪ في المدن ، و ١٥٪ في الجنائي . وفي الولايات المتحدة يخضع قرار المحلفين في القضاء المدني بعكس ما كان في السابق لرقابة القاضي يستطيع ان يلغيه ويصدر حكما مخالفا او يلغيه ويأمر بمحاكمة جديدة .

والسيد المستشار عادل بونيس رئيس محكمة النقض السابق بحث قيم عن

نظام المحلفين بالقضاء الجنائي جاء به عن التعريف لهذا النظام ونشأته :

المحلفون هم طائفة من المواطنين الذين ليست لهم أى صفة عامة ، بل يدعون للجلوس فى مجلس القضاء مع رجاله لسماع الدعوى واصذار قرارهم فى وقائعها تاركين للقاضى تطبيق حكم القانون على الوقائع التى ثبتت لهم .

واطلق عليهم هذا الاسم بسبب استحقاقهم قبل مباشرة مهمتهم . ويسمى الفرد منهم *or juré* اما الهيئة ذاتها فيطلق عليها *Le jury*.

وقد حاول الباحثون تتبع تاريخ هذا النظام وتركوا لنا ذخيرة وافرة من بحوثهم فى هذا المجال غير انهم اختلفوا فى تحديد بدء نشوئه . فمن رأى انه يرجع الى العهد القديم واستدلوا على ذلك بالاشارة اليه فى شريعة موسى القاضية بأن ينتخب الشعب قضاة بواقع قاض من كل عشرة رجال ، وكانوا ينصبون مجلس القضاء عند ابواب المدينة .

واسند البعض هذا النظام الى الماضى السحيق منذ بدأت الجماعه تتشكل تحت رئاسة رئيس القبيلة وبدأ افرادها يخضعون لسلطته المطلقة ، فقد كان رئيس القبيلة يجمع فى شخصه سلطة المشرع والقاضى والحاكم ، وكان فى قضائه يطبق قانون القبيلة وعاداتها على واقعة الدعوى وظلت الحال كذلك الى أن تكاثرت عدد افراد القبيلة وتقلصت سلطات رئيسها متأثرة بنمو ونفوذ كبار رجال القبيلة ومحاربيها الأقوياء فاشتد عرق هؤلاء مع رئيس القبيلة فى ممارسة القضاء بين افرادها مشتركين معهم جميع افراد القبيلة كقضاة وقائع ، محققين لأنفسهم باعلان كلمة القانون فيما ينعقد عليه رأى افراد القبيلة - وأحيانا كانت القبيلة بأسرها هى التى تتولى المحاكمة فى جانبىها القانونى والواقعى .

ووجد البعض نواة هذا النظام فى بلاد الإغريق حيث كانت تعقد المحاكم الشعبية التى تظمها طولون وكانت تعقد جلساتها فى الساحات العامة تحت أشعة الشمس . وقد كان اعضاؤها ينتخبون سنويا بالاقتراع العام وتعد بهم قائمة من ستة آلاف مواطن وتشكل من هذه القائمة عدة محاكم وكانوا يحلفون عند نك اريدقوس قبل مباشرة مهامهم . وكان عددهم غير محدود بعدد معين فكان يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ عضو وأحيانا كان يصل الى ٢٠٠٠ عضو حسب أهمية الدعوى .

وقد تكون هذه الكثرة ضمانة لحسن سير العدالة فى ذهن أهل ذلك الزمان أو أنها قد تفسر بحرص أولئك القضاة على الحصول على الجعل الضئيل الذى كانت تصرفه الدولة لهم فى كل قضية وقضرة ثلاثة أبول « اصغر عملة يونانية

قديمة قيمة الواحدة منها سدس دراخمة » • وكان لهؤلاء القضاة ولاية الفصل في الدعاوى الجنائية فيما عدا ما اختصت به الهيئات الأخرى وقد مثل أمام هذه المحاكم سقراط وأرسيتيد وفوسييون وتولى محاكمة سقراط في تهمة اغواء الشبان والتسلط عليهم التي استندت إليه وانتهت بالحكم عليه بالموت ، ٥٠١ م حلفا ودين باغلبية ٦٠

وكانت مهمة القاضي في ظل هذه المحاكمات كمهمة رئيس الجمعيات العامة في النظام الحالي فقد كان المحلفون هم الذين يتولون الفصل في الوقائع والقانون معا ولم تكن هناك مداولة بالمعنى المعروف حاليا بل كل من كل محلف مزودا بكرتين صغيرتين أحدهما للادانة والأخرى للبراءة فإذا تساوت الآراء عند الاقتراع اعتبر القرار في صالح المدعى عليه سواء في القضايا الجنائية والمدنية وكان القرار يصدر على مرحلتين : الأولى عند التصدي للادانة أو البراءة ، والثانية عند تقدير العقوبة أو التعويض •

ورأى البعض الآخر أن هذا النظام يرجع إلى تاريخ روما القديمة حيث كانت الجمعيات الشعبية هي التي تتولى المحاكمة وقد كان هذا النظام شبيها في نشأته بالنظام الاغريقي الذي أسلفنا بيانه فكانت الجمعية الشعبية التي تتولى المحاكمة يصل مجموعها إلى ستة آلاف محلف في كل قضية ثم بدأت انتخاب المحلفين في ظل النظام الديمقراطي وتشكيل مجموعات صغيرة منهم إلى أن اختفى نظام المحلفين في ظل الامبراطورية الرومانية وأصبح القضاء من خصائص القضاة الفنيين الدائمين •

ورأى البعض أن أثر هذا النظام قد وجد في عادات أمم الشمال الذين غزوا أوروبا الشرقية في القرن الخامس فقد كانت السلطة القضائية في تلك الأمم يتولاها الرجال الأحرار في حين أن البعض الآخر يرى أن هذا النظام كان سائدا في العصور الوسطى حيث كان يجلس أخيار الناس في مجلس القضاء ، كما كانت الطبقة الوسطى تجلس في محاكم جنابات الأقاليم في القرن الثاني عشر وكان النبلاء يجلسون في محاكم الاقطاع في القضايا التي كانت تمس صواالح النبلاء •

وأخيرا صمم البعض على أن هذا النظام دخل إلى الجزر البريطانية مع الفتح النورماندى إذ كان الفاتحون يستأجرون الأهالي عما يريدون تحقيقه •

وكان هذا النظام مقصورا في الأصل على المسائل المالية ثم امتد حتى شمل سائر الدعاوى بأن كان الحكام المتنقلون ينتخبون في كل مركز اثني عشر رجلا ويلقون عليهم ما شاءوا من أسئلة ثم يصدرون قرارهم •

ونقلت، الثورة الفرنسية نظام المحلفين من إنجلترا ونصت عليه في قوانين ٢١ أغسطس و ٢٢ سبتمبر سنة ١٧٩٠، ١٦ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٧٩١ وبدأ العمل به في يناير ١٧٩٢ ثم توالى عليه التعديلات التشريعية .

وساد نظام المحلفين بعد ذلك دول أوروبا وانتقل من إنجلترا إلى البلاد الواقعة تحت النفوذ الإنجليزي كاسكتلاندا وإيرلندا والبرتغال وكذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان هذا النظام دعامة كبرى في كفاح الأمريكان لاستقلالهم من الإنجليز ف كثيرا ما كان المحلفون يتمتعون عن إصدار قرار بالادانة في أحوال مخالفة القوانين البريطانية الجائرة على الرغم من ثبوت الواقعة .

وجاء بالبحث المذكور عن تقييم نظام المحلفين أنه :

« قد اختلف في تقييم نظام المحلفين ومدى إسهامه في إرساء العدالة . وسنحاول أن نستعرض حجج القائلين ببقاء هذا النظام والمنادين بالغائه حتى إذا ما استخلصنا منها خلاصة سليمة تناولنا مستقبل هذا النظام ومدى ملاءمته للتشريع المصري .

فالذين يظهرون هذا النظام يرون فيه تحقيقا لتمثيل الشعب في تولى سلطة القضاء وضمانا لحقوق المتهم فليس أقرب للعدل من أن يحاكم الشخص بمعرفة نظرائه من أفراد الشعب . كما أن المحلفين بوصفهم من أفراد الشعب لا يتسمون بطابع التحول المهني الذي كثيرا ما يؤدي بالقضاة المحترفين إلى ارتكاب الأخطاء القضائية . كما أنهم لا يتقيدون بالروتين وهم بوصفهم من صميم الشعب أقرب إلى الرأي العام من القضاة المحترفين ولا يخضعون إلى النصوص القانونية الجامدة التي كثيرا ما تقف في سبيل إرساء العدل . واليهيهم ترجع معظم التعديلات التشريعية المتجهة إلى تفريد العقاب كإدخال نظام الظروف المخففة وتخفيض بعض العقوبات تمشيا مع الشعور العام الذين هم بضعة منه . ويذهب أصحاب هذا النظر إلى حد القول بأن هذا النظام من العمد الأصلية للنظم الديمقراطية .

غير أن أعداء هذا النظام يسوقون ضده الحجج الآتية :

أولا - أقحام غير الفنيين من أفراد الشعب في ممارسة القضاء لا يتماشى مع النظرية الوضعية المبثية على دراسة شخص المجرم والطلب له بما يناسبه من جزاء .

ثانيا - كثيرا ما يتأثر المحلفون بعوامل خارجية أو بلباقة الخصوم فيصدر قرارهم متسما بالميل وكثيرا ما يسود قراراتهم التناقض فهم يميلون إلى الرأفة في القضايا العاطفية وإلى الشدة في قضايا الاعتداء على الملكية أو القضايا العادية .

ثالثا - كثيرا ما تدق المسائل القانونية على فهم المحلفين عندما يضطرون الى مواجهتها ، ففي بعض الاحيان يختلط القضاة بالواقع « كالاوساط القانونية وصفة الفلاس في قضايا الاغلاس بالتدليس .. الخ » ومن الصعب على هؤلاء المحلفين الذين لم يتلقوا تعليما قانونيا من قبل ان يفصلوا في مثل هذه القضايا .

رابعا - لوحظ ان المحلفين لا ينتبهون كثيرا لمجريات الدعوى ولا يركزون انتباههم لما يدور في المحاكمة .

خامسا - واخيرا فان تجنيح الجنايات يعد مظهرا من مظاهر فشل نظام المحلفين ذلك ان سلب هذه الجنايات من اختصاص محاكم الجنايات واضفائها على محاكم الجنح يجعل اختصاص المحلفين مقصورا على نوع معين من الجرائم .

وقد نقد العلامة الايطالى بالما هذا النظام بقوله ان مقتضى تطبيق المبدأ القائل بوجوب محاكمة الشخص بمعرفة نظرائه هو ان يكون اختيار المحلفين من بين اللصوص والقتلة كما وصفه احد الفقهاء الاسبان بانه قضاء اليانصيب .

وكان لهجمات مناهضة نظام المحلفين اثر في جنوح الكثير من الدول الى العدول عن هذا النظام وقد عدلت ايطاليا عن نظام المحلفين والغته بالمرسوم بقانون المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣١ والمؤيد بالمرسوم الملكى المؤرخ ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٥ وحل محلهم خمسة من اعوان القضاء ويرجع سبب هذا الالغاء الى تضارب الاحكام . كما حل نظام اعوان القضاة محل المحلفين في الجزائر . وفي المانيا بمقتضى المرسوم بقانون المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٢٤ وانقصت النمسا عدد المحلفين من ١٢ الى ٦ بمرسوم ٢٤ مارس ١٩٣٣ كما الغت بلغاريا بقانون ٣ نوفمبر ١٩٢٢ نظام المحلفين وحذت حذو هايو غوسلافيا في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٢٩ . ووجه الكثير من النقد الى نظام المحلفين في اسبانيا الذى ادخل فيها سنة ١٨٧٢ ثم اوقف في سنة ١٨٧٨ واعيد تنظيمه في سنة ١٨٨٨ . ثم الغى بمرسوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٣ واعيد ثانيا بمرسوم ٢٧ ابريل ١٩٣١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣١ . وقد ادخل نظام المحلفين في سويسرا في القرن الماضى فاجذت به المقاطعات الصناعية الكبرى دون المقاطعات الزراعية وفي عام ١٨٤٨ ادخل في القضايا الجنائية التى من اختصاص القضاء الاتحادى وقد درست مسألة الغاء نظام المحلفين في سويسرا في سنة ١٩٣٤ عند اعادة النظر في قانون الاجراءات الجنائية الاتحادى وروى قصره على القضايا السياسية ، وتخلصت بعض المقاطعات من نظام المحلفين واستبدلت به نظام معاونى القضاء .

واذا دققنا النظر في النظام الانجليزى نجد ان نظام المحلفين في جوهره ليس

الاستتار أكثر منه حقيقة ذلك أن قرار المحلفين أصبح عرضة للإلغاء من محكمة الاستئناف المكونة من رجال القضاء دون غيرهم في أحوال كثيرة .

كما وأنه وإن كان دستور الولايات المتحدة الأمريكية يجعل من المحلفين نظاماً أصيلاً في المحاكمات الجنائية والمدنية « مادة ٣ قسم ٢ فقرة ٣ والتعديلات السادسة والسابعة التي وردت عليها » غير أن العمل قد جرى على جواز نزول المتهم أو المدعى عليه عن حق المحاكمة بحضور المحلفين متى وافقت الحكومة على ذلك وأقرته المحكمة . ونجد أن بعض الدول الأوروبية لم تدخل نظام المحلفين في قوانينها كالدانمارك وهولندا ولكسمبورج .

فالإتجاه التشريعى الحالى يسير كما رأينا نحو التخلي عن نظام المحلفين واستبدال نظام أعوان القضاء بهم . كما أن الآراء الحديثة تنادى بتوحيد إجراءات المحاكمة الجنائية في جميع المواد الجنائية وجعلها من اختصاص قضاة فنيين واستبعاد عنصر المحلفين منها .

وجاء به كذلك عن مدى ملائمة نظام المحلفين للتشريع المصرى « أن النظام المحلفين تطور مع الزمن في الدول التي أخذت به ولم ينجح إلا في الدول التي تأصل فيها وانسجم مع نظمها الخاصة . ومع ذلك فإن الإتجاه الحديث يرمى إلى التخلص من هذا النظام لعيوبه التي أسلفنا بيانها . وكما يقول العلامة الإيطالى فيرى في مؤلفه عن علم الاجتماع الجنائى أن نقل هذا النظام إلى تشريع لم يهيا لاستقباله يعد بمثابة التطعيم الصناعى المخالف لقوانين التطور الطبيعى .

وقد سبق أن عرف التشريع المصرى نظام المحلفين فى القضاء التجارى اخذاً بما تواضع عليه فريق من شراح القانون التجارى من أن التجار أعرف من القضاة العاديين بكنه المسائل التجارية وأكثر إحاطة منهم بالعادات التجارية المعتبرة مصدراً من مصادر التشريع ، فقد شكل محمد على مجلساً لتجار الاسكندرية اجتمع لأول مرة فى ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هجرية وكان مؤلفاً من ١٢ عضواً وفى ٢٢ شوال ١٢٦٢ صدر منشور بترتيب مجلس تجارى فى مصر على مثال مجلس تجار الاسكندرية وكانت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة الملغاة تنص على تشكيل المحاكم التجارية المختلطة من ثلاثة قضاة واثنين من المحلفين التجار احدهما وطنى والآخر اجنبى ورأيهما قطعى فى الدعوى لا استشارى . كما تضمنت اللائحة المذكورة النص على نظام المحلفين فى مواد الجنح والجنائيات « المواد ١ الى ٥ من الفصل الاول للكتاب الثانى من اللائحة المذكورة » غير أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٧ بلائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة فى فترة الاستقلال

ونصت المادة ٥ منه على انه في المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة ، بمقتضى قانون اثنان من المحلفين يكون رأيهما استشاريا • ولم يصدر هذا القانون كما خلا القضاء الجنائي من المحلفين فاصبح القضاء المختلط خلوا من المحلفين •

وقد ثبت بالتجربة ان القضاء المدنى قام خير قيام بالفصل فى انواع النزاع التجارى وان القول بضرورة وجود قضاة من التجار بجانب القضاة الفنيين قول لم يؤيده العمل كثيرا كما أن الادلة تنهض كل يوم على صحة اندماج القانونين المدنى والتجارى معا •

هذا وقد اسلفنا القول ان الآراء الحديثة تتجه الى تصفية نظام المحلفين واحلال رجال القضاء الفنيين محله • كما اجمع الفقهاء على وجوب تأهيل رجال القضاء الجنائيين وتزويدهم بدراسات عالية فى العلوم الجنائية والنفسية والسير بالقضاء نحو مبدأ التخصص •

وقد تبنى المؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات الذى عقد فى مدينة اثينا فى المدة من ٢٦ سبتمبر الى ٢ اكتوبر سنة ١٩٥٧ هذا الاتجاه فنص عليه ضمن قراراته •

وبين لنا من هذا السياق ان نظام المحلفين لا يصلح لادخاله فى التشريع المصرى بل يجيب النأى به عنه •



عرفت مصر النظام القضائى من أيام الفراعنة ويرجع ظهور التشريع بها الى القرن الخمسين قبل الميلاد •

وكما قال الاستاذ جاك بين (J. Pirenne) الاستاذ بجامعة بروكسل ومدير جمعية الآثار المصرية بالمعهد الشرقى فى محاضرة القاها فى مصر فى ١٨/٣/١٩٣٩ القوانين المصرية كلها كانت قوانينا عادلة حرة ، بلغت درجة عالية من التقدم وكانت اساسا للقوانين اليونانية ثم اساسا للقانون الرومانى الذى اقتبست منه فيما بعد القوانين الأوربية الحديثة ، كذلك يقرر العالم الفرنسى الاستاذ ريفيو (Reveillout) وهو ممن وقفوا حياتهم على دراسة القوانين عند الأمم القديمة ، ان القوانين الرومانية ترجع الى القوانين التى وضعها قدماء المصريين ، اذ قوانين الألواح الاثنى عشر الذى هو اساس القوانين الرومانية مستقى من القوانين المصرية وانه لا يتيسر معرفة كنه القوانين الرومانية الا اذا فهم الانسان اصولها التى وضعها قدماء المصريين •

وكان الملك عند قدماء المصريين هو الذي يباشر القضاء بنفسه وأما بواسطة موظفيه الدينيين أو المدنيين وكان الحكم يصدر متوجا باسم الملك ويطلق على القضاة لفظ (Sab) ومعظمهم من الكهنة المتخرجين من مدارس التشريع في معابد ننقيس وطيبه وعين شمس ممن اتسعت تجاربهم وعظمت معلوماتهم الدينية وكثرت ثقافتهم العلمية ، وقد وجد نص قديم يرجع للأسرة السادسة يفهم منه ان ملكة انهمت بالخيانة فعين الملك احد القضاة للحكم في قضيتها ولم يقض هو باعدامها بلا تحقيق أو محاكمة •

ولما دخل المقدونيون البلاد المصرية أبقوا النظام القضائي بمصر على حالته السابقة وعملوا به •

واستحدث الأغريق بمصر قاضي الصلح (Juge de paix) وعهدوا اليه بالتوفيق بين الطرفين حتما للنزاع كما نيط به القيام بمهمة الموثق للعقود • والمسيح عليه السلام ولد في عهد القيصر أوغسطس الروماني ، ولما رفع إلى السماء في عهد الامبراطور طبريوس (Tiberius) اخذ انصاره في نشر تعاليم المسيحية في كافة ارجاء الامبراطورية فدخلت مصر المسيحية على يد القديس مرقس سنة ٤٥ م وفي عهد الامبراطور ثيرون الذي اشتهر بحرق روما واضطهاد المسيحيين اعتنق المسيحية كثير من المصريين ولما جاء الامبراطور قسطنطين وكان المسيحيون في ايامه أكثر عددا من الوثنيين اعتنق المسيحية ليتجنب الى رعاياه وبذلك اصبحت المسيحية الدين الرسمي للامبراطورية سن ٣٢٣ م • وكان للمسيحية اثر بين على القانون الروماني الذي اخذت عنه معظم القوانين الحديثة •

القضاء في مصر بعد الفتح العربي :

نظم عمرو بن العاص القضاء في مصر وفق احكام الشريعة الاسلامية فعم العدل وانتشرت المساواة وضعف نفوذ العنصر الروماني بمصر وزال عنها بالتدرج واستبدلت الشريعة الاسلامية بالقوانين الرومانية •

كذلك نظم عمرو الدواوين بما في ذلك القضاء وولى امورها رجال العلم والفقهاء (القضاء في الاسلام للدكتور عطيه مشرفه)

وكانت وظيفة القضاء في الاسلام ذات خطر وشأن وكثيرا ما احجم الأئمة والفقهاء عن تولي منصب القضاء • رفضه الإمام ابو حنيفة تعظيما لجلاله ، ولما

أصر عليه الخليفة وقال « اتق الله ولا تشرك في أمانتك إلا من يخاف الله ، والله ما أنا بمأمون الرضى فكيف أكون مأمون الغضب . وإنى لا أصلح لذلك » فقال له الخليفة « كذبت أنت تصلح » فقال له أبو حنيفة « قد حكمت على نفسك فكيف يحل لك أن تولى قاضيا على أمانتك وهو كذاب » .

كما طلب من زفر الفقيه الحنفى أن يتولى القضاء فرفض ، ولما أراد الأمير أن يكرهه على ذلك اختفى مدة ، فأمر الحاكم بهدم منزله عقابا له .

ولما جاء الإسلام وأمر الله نبيه محمد بتبليغ الرسالة أمره أيضًا بالفصل في الخصومات بقوله تعالى :

« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وفي آية « فأحكم بينهم بما أنزل الله » . وصدع الرسول صلوات الله عليه بأمر ربه فنصب نفسه في المدينة ليفصل في الخصومات . ولما انتشرت الدعوة بعض الشيء أذن الرسول لبعض أصحابه بشيء من ذلك لبعد المكان وكان يعين لقضاته اجرا يناسب عصرهم .

ولم يحدث تغيير في عهد أبى بكر في نظام القضاء عما كان عليه في عهد الرسول لاشتغاله عن تنظيم القضاء بحرب الردة وإمتناع بعض المسلمين عن أداء الزكاة وغير ذلك من أمور السياسة والحكم ولعدم اتساع رقعة الدولة في عهده غير أنه يروى أنه أسند في عهده القضاء إلى عمر فظل سنين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة ولأن الناس كان فيهم من الورع والصلاح والتسامح ما يمنع وجود تخاصم ومشاحنة .

وتتابعت بعد ذلك الأمور وكثر الفتح واتسعت أعباء الحكم ونظم القضاء في صورة أعم وأوسع على هذه الأسس التي حددها كتاب الله وهى الحكم بما أنزل الله . والحكم بما أنزل الله يستلزم أن لا يولى القضاء إلا من كملت قدرته عليه فمعظم حظه من الذكاء والفتنة والعلم العزيز وأن يجمع إلى هذا ما يجب أن يتحلى به من قلب مطمئن ونفس نزيهة وخلق كريم .

وكان يحاط القاضى دائما بكل ما يضمن استقلاله وقيامه بواجبه على أكمل وجه حتى لو كانت الخصومة بين أمير المؤمنين وأى فرد عادى .

وأصبح للقضاة رى خاص يميزهم عن عامة الناس وأحيط القاضى بالمهابة وأقيم بين يديه من يمنع الناس عن التقدم في غير وقته ويحافظ على النظام كما يتبعه أعوان يحضرون له الخصوم ويعدون له نظر الدعوى وكانت تعقد الجلسات

في مجلس فسيح صحن في وسط المدينة كي لا يتأذى الناس من الجلوس فيه ،
وحددت له الايام التي ينظر فيها الخصومات بحيث لا يصح له ان ينظر في غيرها .

كان يستلزم البعض ان يكون القاضي مجتهدا والشرط في المجتهد ، فضلا عن
العقل والبلوغ والعدالة ان يكون عالما باحكام القرآن والسنة والاصول التشريعية
العامة التي قررها وان يعرف الاحكام المجمع عليها والمختلف فيها وان يعرف علل
الاحكام ومسالكها وطرق استفادتها من الادلة ووجود دلالة الالفاظ على المعاني وان
يعرف علوم اللغة بالقدر الذي يمكنه من فهم النصوص فهما صحيحا « القضاء في
الاسلام للاستاذ محمد سلام مذكور » .

ونذكر بهذه المناسبة الجدال الفقهي في شأن المفاضلة في تعيين القاضي بين
الجاهل الصالح والعالم الفاسق على افتراض انه لا يوجد غيرهما كما جرى على
ذلك فقهاء الشريعة في مناقشة كل الفروض وانه يفضل الجاهل الصالح .

فاستخلص من ذلك بعض المؤيدين للقضاء العشبي ان الشريعة بذلك تسمح به
والقاضي لا يلزم فيه العلم ويصح ان يكون جاهلا .

الحقيقة الثانية : انه لا يكفي ان نستقر على رأى لنا هنا وحدنا في مصر ونحن
جزء من الامة والوحدة املنا وسبيلنا الى النصر .

والبلاد العربية كلها لاتعرف المحكمين ولا القضاء الشعبي ولا انتخاب القاضي
وفي الفقه الاسلامي رفض قاطع لانتخاب القاضي - وقد جاء في الفتاوى الهندية
انه « اذا اجتمع اهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير
قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقد السلطنة أو عقد الخلافة يصير
خليفة وسلطانا » .

« اما نظام العدول الذي اعتقد البعض انه صورة من صور القضاء الشعبي
فيعتمد كل البعد عن هذه الفكرة وهو لا يعدو أن يكون تنظيما للأشخاص الذين
يستعين بهم القاضي لتقدير شهادة الشهود الذين يمثلون امامه » .

والحقيقة الثالثة : اننا نمر بمرحلة هي اخطر المراحل في تاريخنا وللناس
حساسية خاصة للقضاء اثارها ماكان من عدوان عليه سنة ١٩٦٧ ويجب ان نباعد
بينه وبين كل تجربة جديدة غير محققة قد يعصف به فشلها وان نباعد بين الناس وبين
كل ما يثير شكوكهم والقضاء اساسه الثقة والأطمئنان .

والحقيقة الرابعة : اننا لانشكرك من قضائنا وقد بلغوا غاية السمو في قضائهم

كفاية وعلمها - ولا من نظام قضائنا وهو خلاصة تجاربنا وتاريخنا حتى نعمل على تغييره وانما تشكو النقص في امكانياته وفي لوازمه الضرورية المادية وهو امر لا يعالج بالهدم والتغيير وانما يعالج بداهة بتوفير هذه اللوازم .



أيها الزملاء :

أنا لا أقصد بهذه المحاضرة عن هذا العنوان (القضاء الشعبي) مجرد الجدل النظري حول هذه التسمية : أصلها ، تاريخها ، فلسفتها ان كانت لها فلسفة ، فهذا أمر لا يعنيننا في ظروفنا الحاضرة - وإنما أقصد المعنى الذى يدور في أذهاننا كلنا اليوم وما اتصل بحديث السيد الرئيس يوم مجلس وزرائه في ٢٨ مارس الماضى وقد تحدث اليهم عن تأخير مصالح الشعب أمام القضاء وقال « كيف يمكن أن نسمح بأن ينظر قاض في محكمة مائه قضية في يوم واحد » أن نتيجة عدم حل هذه المشكلة أن تأخرت مصالح الشعب وتتساقط القضايا من كثرة الازهاق وهم يؤدون واجبه المقدس يجب أن نبحث عن حل لهذه المشكلة بأن نعمل على ايجاد محكمة في كل حي لتكون قريبة من أفراد الشعب » .

وقال : « اننى أطلب أن تحل هذه المشكلة بواسطة المؤسسات كلها . . مجلس الشعب ومجلس الوزراء . . ومجلس القضاء العالى وأن لا يبدأ العام القضائى المقبل الا وفد بحثنا نظام القضاء الشعبى ونظام المحلفين مع اعادة النظر في دوائر الجنايات المكونة من ثلاث مستشارين ونبحث امكان جعل مستشار واحد لها مع وجود نظام المحلفين » .

وقال : « اننى أترك بحث هذا الموضوع لمجلس الشعب ومجلس القضاء العالى وأن يقوموا بإرسال بعثات علمية في الصيف الى دول العالم التى قضت على مشكلة تكدر القضايا أمام محاكمها ، ويجب أن نقضى على هذه المشكلة نهائيا في أول اكتوبر القادم » .

وقال الرئيس يجب أن نترك هذه المشكلة ليقوم بدراستها أهل المهنة بأنفسهم ولا نفرض عليهم شيئا ولكن نيسر لهم البحث وارسال البعثات الى الخارج والهدف كله هو أن نخلص الشعب من هذه المشكلة ويكون هدفنا الاول أن نبني نظاما قضائيا جديدا يبنيه أهل المهنة أنفسهم ليحصل كل مواطن في هذا الشعب على العدالة بأسرع ما يمكن »

هذا هو المعنى الذى اقصده بهذه المحاضرة :

- تأخير مصالح الشعب أمام القضاء .

- تكدرس القضايا الى الحد الذى فاق كل معقول •
- تسافط القضية نتيجة الارهاق فى محراب العدالة •
- كيف تعالج هذه المشكلة •

— بحث نظام القضاء الشعبى ونظام المحلفين كعلاج أن كان يصلح علاجاً ،
والذى أشار اليه السيد الرئيس على سبيل المثال على أن تحل هذه المشكلة بواسطة
المؤسسات كلها ، يقوم بدراستها أهل المهنة بأنفسهم ، وقد أكد سيادته حريتهم
الناتمة فى البحث « لانفرض عليهم شيئاً ولكن نيسر لهم البحث وأرسال البعثات الى
الخارج والهدف كله هو أن نخلص الشعب من هذه المشكلة » • فليس هناك أى
توجيه أو تكليف أو غرض سياسى ، وإنما الهدف كله هو تخليص الشعب من هذه
المشكلة !! وأن نقضى عليها نهائياً فى أول اكتوبر القادم •

وأعتقد أنه لم يكن هناك محل للعجلة فى تقديم المشروع الذى تقدم به الزميل
الاستاذ الدكتور جمال العطيفى الى اللجنة التشريعية ، والموضوع خطير يستدعى
الدراسة الكاملة والبحث الدقيق ، ولما تتم بحته هذه المؤسسات التى أشار اليها
السيد الرئيس كذلك لما يتم بعد عودة البعثات العلمية المقرر ارسالها والمفروض
أن نترث فى رأى حتى تعود هذه البعثات ونعرف ما جاءت به من دراسات ،
والقضاء الشعبى تثور حوله الخلافات سنوات طوال ولا زال ، ولا تكفى عدة أيام
للبت فى فكرة أن صحت تقبلع بها نظاماً ونبنى نظاماً آخر •

ايا كان وبحثنا للقضاء الشعبى ونظام المحلفين ليس بحثاً للفكرة ذاتها كدراسة
وغاية وإنما كوسيلة وعلاج لمشكلتنا : مشكلة القضاء المرهقين ، مشكلة القضاء
الذين يتساقطون كأوراق الخريف كل يوم ، مشكلة العدالة التى اهتزت صورتها
لدى الناس ويحمل العبء كله والمسئولية كلها القضية ، لان الدولة لم تكن تفكر
فى هؤلاء القضية ولا فى الناس أصحاب القضايا ، ومتى كان لها أن تفكر ولم يكن
فى ذهنها أى اعتبار لهؤلاء الناس سنوات الضياع الطويلة التى غشناها وعاشها
الناس •

فكرة القضاء الشعبى ونظام المحلفين : هل تصح أن تكون علاجاً وهل هى
العلاج الوحيد أم انها لافائدة منها وعبء نضيفه الى اعبائنا ؟

وقبل ان نفكر فى العلاج فما هو السبب الرئيسى للمشكلة :

السبب الرئيسى والذى لاخلاف عليه نقص عدد القضاة كما يبين من
الاحصائيات القضائية المقارنة على الوجه الآتى :

الدولة	تعداد الشعب	عدد القضاة	ما يخص كل قاضى
فرنسا	٤٨ مليون تقريبا	٤٢٣٦	١٠٠٠٠ مواطن تقريبا
إيطاليا	٥٠ " "	٨٠٠٠	٦٢٥٠ " "
ألمانيا الغربية	٥٥ " "	١٦٠٠٠	٣٤٣٧ " "
إنجلترا	٥٢ " "	٢٠٠٠٠	٢٦٠٠ " "
مصر	٣٢ " "	٢٠٠٠	١٦٠٠٠ " "

وجملة القضايا من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧٠ (٤٩٤٤٩٢٠) قضيه وهذه أرقام تستلزم جهدا ينوء بحملة البشر .

وزيادة عدد القضاة باعتبارها العلاج الحتمى لنظام التقاضى عندنا ينادى به من زمن كل مشغل بالقانون من اساتذة وقضاة ومحامين ونبتهت اليه لجنة الشئون التشريعية لمجلس الامة أكثر من مرة اذ طالبت فى تقريرها عن قانون الكسب غير المشروع وفى تقريرها عن قانون المرافعات الجديد فضلا عن مناسبات أخرى عديدة بضرورة تدعيم أجهزة السلطة القضائية بزيادة عدد القضاة وأنشاء الدرجات اللازمة لوضع هذين القانونين موضع التنفيذ .

وجاء بتوصيات لجنة الخطة والميزانية فى تقريرها المؤرخ فى ١٥ يونية ١٩٦٩ « ضرورة العمل على زيادة عدد القضاة لقلته بالنسبة لعدد القضايا المطروحة مما يتعذر معه الوصول الى العدالة ويترتب عليه تكديس القضايا بدون قصد وتعطيل مصالح الجماهير » .

وجاء بتقرير آخر تقدم لوزارة العدل فى شأن بعض المشاكل المتصلة بالقضاء واقتراحات حلها ما يأتى :

« لاشك أن دراسة أسباب لشكوى من بطء اجراءات التقاضى ، لا يجب أن تغفل حقيقة يعرفها كل مشغل بالقضاء ، الا وهى زيادة عدد القضايا ، فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد القضاة بنسبة متوازنة الامر الذى ترتب عليه أرهاق القضاء والاخلال بمعنى العدالة .

وأن المواجهة الحاسمة لهذه مشكلة يتعين أن تأخذ فى اعتبارها تدعيم القضاء بالعدد الكافى الذى يمكن جهاز القضاء من أداء رسالته المقدسة .

وإذا كانت الظروف المالية التي تواجهها الدولة في الوقت الحاضر تحول دون تحقيق الدعم المطلوب ، فإن من الممكن مواجهة ذلك بما يأتي :

(أ) المبادرة الى تنفيذ التأشير الواردة بميزانية السنة المالية الحالية ٧٠/٧١ التي تجيز نقل عدد من رجال القانون العاملين بالوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة بدرجاتهم الى وظائف قضائية بوزارة العدل وذلك بالاتفاق بين كل من وزارة الخزانة ووزارة العدل والجهاز المركزي للتنظيم والادارة .
على أن يراعى في نقل الدرجات اختيار العناصر الصالحة على أسس موضوعية سليمة كما يمكن نقل عدد من الدرجات الشاغرة في هذه الجهات ولو كانت دون الدرجة المالية لوظيفة القاضى وأدماجها لتحويلها الى عدد من الدرجات تخصص لتعيين قضاة ووكلاء نيابة ونظائريهم من الهيئات القضائية الاخرى .

(ب) دعم ادنى درجات التعيين في الهيئات القضائية المختلفة بتخصص عدد من الدرجات التي تخصص لتعيين خريجي الجامعات ، وليعين بها عدد من خريجي كليات الحقوق في أدنى الدرجات على أن يتم اختيارهم بمعرفة وزارة العدل من بين هؤلاء الخريجين ، خصما على البند المخصص لذلك في ميزانية الدولة .

وتستطيع الدولة اذا نفذت هذه التأشير أن تقضى نهائيا على مشكلة القضاة وبطء التقاضى دون أية تكلفه جديده وأنا أقرر على مسئوليتي وبعد دراسات واتصالات مستمرة طوال العامين الماضيين أن لدينا بين المحامين بالمؤسسات والشركات والهيئات وعددهم ٤٥٠٠ محام تقريبا ما يزيد على الف محام يمكن نقلهم ونقل درجاتهم الى القضاء والنيابة دون أن يتأثر العمل بهذه المؤسسات والشركات في شيء نتيجة للعدد الضخم الذى تعين بها أكثر من حاجتها ، وبين هؤلاء كثيرون ممتازون يصلحون لشغل وظائف القضاء بمختلف درجاته .

ما الذى منع تنفيذ هذه التأشير وهى تتناول الحل الجذرى بغير تكلفة ؟ لا أدري الا الاهمال والتراخي في تنفيذ كل اصلاح حتى ولو كان واجبا وحتميا ونكتفى في محاولة الاصلاح دائما بالمقترحات والمناقشات ، والتشريعات احيانا لاتجد سبيلا الى تنفيذها كما حصل في شأن المادة ٦٤ مرافعات التى استحدثت « نظام مجالس الصلح » على ما به من تفاهة لان الدولة لم تجد لديها العدد الكافى من وكلاء النائب العام الذين يتولون رئاسة مجالس الصلح .

واعتقد أنه لو نفذت الدولة التأشير المذكورة بنقل الف أو اكثر من رجال القانون العاملين بالوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة الى وزارة العدل

فأنه يتعين زيادة العدد في الدرجات العليا للقضاء - وهذا لن يكلف الدولة كثيرا بالمقارنة الى تكلفة القضاء الشعبى • حتى ينفصح المجال للترفيه بين رجال القضاء فضلا عن تدعيمه بالعناصر ذات التجربة والخبرة الطويلة •

نذكر على سبيل المثال هنا النظام القائم في إيطاليا :

بلغ عدد رجال القضاء الايطالى العاملين في مختلف المناصب القضائية حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٥ •

الدرجة	العدد	المرتب
رئيس محكمة النقض	١	٤٥٠٠ جنيه
رئيس ملحق بمحكمة النقض	١	٣٨٠٠
نائب عام لدى محكمة النقض	١	٣٨٠٠
رؤساء دوائر بمحكمة النقض		
ورؤساء محاكم استئناف ونواب		
عامون لدى محاكم الاستئناف	٨٣	٣٥٠٠
مستشارون بمحكمة النقض	٤٩٣	٣٢٠٠
مستشارو استئناف	١٧٨٠	٢٥٠٠
قضاة	٤١٧٣	١٧٠٠
قضاة مستمعون	٣٥٠	١٢٠٠
المجموع	٦٨٨٢	

(نقلا عن الجدول الرسمى لرجال القضاء الصادر عن وزارة العدل الايطالية سنة ١٩٦٥) •

ويلاحظ أن عدد مستشارى النقض في الإحصاء السالف هو ٤٩٣ مستشارا • وهذا العدد لا يعمل جميعه بمحكمة النقض ، اذ أن عدد المستشارين العاملين بدوائر

المحكمة هو ١٥٧ مستشارا ، أما باقى هذا العدد فيشغل الوظائف القضائية الهامة فى الجهاز القضائى . ذلك أن النظام الايطالى يفرق بين الدرجة والوظيفة فالدرجة تمثل مرتبة رجل القضاء فى السلك القضائى من الناحيتين القضائية والمالية . اما الوظيفة فتتمثل المهمة أو العمل القضائى المعهود اليه . ويجرى تسع الوظائف القضائية المختلفة فى إيطاليا طبقا للدرجة التى تلائم أهمية الوظيفة أو العمل . فمثلا جميع رؤساء الدوائر المدنية بمحاكم الاستئناف من مستشارى النقض . وكذلك جميع رؤساء محاكم الجنايات الاستئنافية . فضلا عن الوظائف الهامة فى النيابة كالمحاميين العامين لدى محاكم الاستئناف ورؤساء النيابة لدى محكمة النقض وبعض مناصب رؤساء النيابة والمحاكم الابتدائية فى المدن الهامة كروما وميلانو ونابولى وجنوة وتورينو يشغلها مستشارون بمحكمة النقض وعلى هذا النسق ذاته يجرى النظام بالنسبة لمستشارى الاستئناف اذ يشغل الكثيرون منهم المناصب الهامة فى المحاكم الابتدائية كرؤساء الدوائر ورؤساء النيابة فى بعض البلاد ، بل أن منهم من يشغل وظيفة القاضى الجزئى فى بعض المحاكم الهامة كمحكمة احدث روما وميلانو .

والنظام الايطالى على هذه الصورة يحقق فائدتين هامتين - اولاهما : اقامة التماسق بين عدد الدرجات الكبرى والصغرى فى القضاء عن طريق زيادة تعدد الدرجات الكبرى ، وافساح سبيل الترقى امام العدد الاكبر من رجال القضاء . وثانيتهما : تحقيق المصلحة العامة وحسن سير القضاء بشغل المناصب الهامة بالدرجات القضائية التى تلائم أهميتها وتبعاتها .

وهذا النظام ليس غريبا تماما عن نظامنا المصرى فقد أخذ به نظام القضاء فى مصر بالنسبة لشغل وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية بمستشارين من محاكم الاستئناف . كما جرى العمل أخيرا على أن يتولى رؤساء المحكمة - بالمحاكم الابتدائية الكبرى - عمل القاضى الجزئى بالنسبة للقضاء المستعجل والقضاء التجارى .

اما تكاليف نظام القضاء الشعبى : فقد قدم فى شأنها الدكتور مصطفى رشدى شيخه الاستاذ بقسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية بحثا دقيقا وأجرى تحليلا مقارنا من حيث التكلفة والغائد بين هذا النظام ونظام القضاء المتخصص (رأينا أن ننشره مع بحثنا هذا بمجلة المحاماه) انتهى فيه الى ماأتى :

الميزانية التقديرية لادخال نظام القضاء الشعبى

مكافآت الاعضاء الشعبيون فى القضاء المدنى والتجارى	١٢٠٠٠ر٠٠٠	مليم جنيه
مكافآت الاعضاء الشعبيون فى القضاء الجنائى	٤٠٥٢٥ر٠٠٠	
الاجور الاضافية للموظفين المعاوين	٧٠٨ر٠٠٠	
نفقات جارية واستثمارية للموظفين المعاوين	٤٨٠٠٠ر٠٠٠	
تدريب وتثقيف قانونى للاعضاء الشعبيون	٤٠٠ر٠٠٠	
المجموع	١١٦٣٣ر٠٠٠	
احتياطى ومقابل اصابات عمل ومرضى وتعويضا للاعضاء الشعبيون	٢٠٠ر٠٠٠	
المجموع	١١٨٣٣ر٠٠٠	

وهذا يعنى ضرورة زيادة ميزانية وزارة العدل بنسبة تبلغ ١٠٠٪ من المنصرف فعلا .

نظام القضاء المتخصص :

استخدمت المعايير والمقاييس الآتية لحساب النفقات الاضافية اللازمة لتدعين مرفق القضاء المتخصص لتحقيق كفاءة مساوية لنظام القضاء الشعبى (٨٠٪ معدل كمى ونوعى) :

— دراسة نسبة الفصل فى القضايا • وتبين أن هناك عجزاً بمقدار ٤٠٪ من الهدف المنشود •

— زيادة الغنصر القضائى بمعدل ٥٠٪ ليعطى العجز ويحقق فائض بمقدار ١٠٪ (٥٠٠ وظيفة قاض ومستشار على الاقل) •

— تدعيم الموظفين المعاوين بنسبة ٣٠٪ •

— زيادة ميزانية مصلحة الخبراء بنسبة ٣٠٪ •

— زيادة ميزانية مصلحة الطب الشرعى بنسبة ٣٠٪ •

— مصروفات جارية واستثمارية للاعضاء الجدد بواقع ١٢٠٠ جنيه لكل عضو •

وعلى هذا الاساس تقدر الميزانية المقترحة بما يلي :

نفقات عناصر قضائية جديدة (تقدير متوسط)	٦٠٠ر٠٠٠ جنية
موظفين معاونين	٧٠٨ر٠٠٠ “
مصرفات جارية واستثمارية	٦٠٠ر٠٠٠ “
طب شرعى	١٠٠ر٠٠٠ “
مصلحة الخبراء	٣٠٠ر٠٠٠ “
المجموع	٢٣٠٨ر٠٠٠ جنية

(يراجع البحث المنشور فى هذا العدد صفحة ٣٤)

ويجب النظر فى تعديل الاجراءات الخاصة بقواعد قانون المرافعات التى تستلزم التقيد بقيود شكلية ومواعيد معينة وخاصة فى الدعاوى قليلة القيمة التى تنظرها المحاكم الجزئية وتصدر فيها احكاما نهائية غير قابلة للطعن وهى تمثل ٩/٧ من مجموع الدعاوى المعروضة على المحاكم الجزئية وذلك باختصار تسبب الاحكام واختصار الاجراءات فيما عدا تلك التى تتصل بالضمانات الاساسية للتقاضى كما يتعين مراجعة نظام الاستئناف يقصد تضيق دائرته وقصره على القضايا الهامة والتوسع فى الاختصاص النهائى .

ويمكن النظر فى نظام للقضاء الجزئى يحقق غايلية وسرعة ومشاركة شعبية بأن يعقد القاضى جلساته فى القرية بحيث يخصص لكل قرية يوم فى الشهر مثلا ويصبح أن يجلس مع القاضى عدد من أهل القرية يختارون بطريقة ما ويحدد القانون عددهم ويعملون كمعاونين ومستشارين له مع اباحة شهادتهم بما يعلمونه عن المنازعة وأن يدلوا برأيهم كأهل خبرة فى بعض المنازعات المتصلة بالبيئة وعلى أن لا يكون لهم حق التصويت معه عند إصدار الحكم . ويمكن النظر فى التوسع فى نظام أوامر الاداء الذى ثبت نجاحه والاوامر التى تصدر لا يطعن عليها عادة - وكما تدل عليه الاحصاءات الا فى حدود لا تتجاوز ١٠٪ من عددها ، كما أن الطعون التى تقبل لا تصل الى ١٠٪ . ويمكن النظر فى رفع النصاب النهائى للقاضى الجزئى بحيث يصل الى الدعاوى المقدرة القيمة بمبلغ ٢٥٠ جنية وهذا الرقم لا يشكل خطوره اذا قارنا قيمة النقد الحالية بقيمته السابقة ، على أن يتولى المحاكم الابتدائية اختصاصا نهائيا ايضا فى الدعاوى التى تزيد على هذا النصاب الى ١٠٠٠ جنية والنظام المخصوص عليه بالمادة ٩٤

مراشعات عن مجالس الصلح كما جاء بأحد التقارير المقدمة منه - لا يحقق فاعلية هذه المجالس في حسم المنازعات المدنية البسيطة ذلك أن مجلس الصلح في صورته القائمة في القانون يعتبر في الواقع درجة من درجات التقاضي فلا يختص بنظر النزاع الا اذا رفع امامه بعريضة دعوى يعلنها المدعى بعد دفع الرسوم القضائية، شأنه في ذلك شأن الدعوى التي ترفع امام المحكمة مباشرة مع أن المفروض أن يكون المجلس بتشكيله واختصاصه بمثابة هيئة توفيق بين الخصوم دون التقيد بأجراءات الدعوى •

ولهذا فإن المقترح أن تعدل نص المادة ٦٤ من قانون المراشعات بحيث لكل مدع في نزاع مدنى لا تتجاوز قيمته مبلغا معيناً أن يتقدم بشكوى مباشرة الى رئيس مجلس الصلح : ورئيس المجلس أن يستدعى الخصوم امامه للتوفيق بينهم ، أو أن يندب احد اعضاء المجلس للانتقال الى محل النزاع للتوفيق بين المتنازعين ، واذا لم يتم التوفيق يحال النزاع الى المحكمة المختصة بعد تكليف المدعى بدفع الرسم المقرر أو اعفائهم منه حسب الاحوال • كما يمكن أن ينظر في اعطاء مجلس الصلح اختصاصات اخرى في المنازعات المتعلقة بقضايا الاحوال الشخصية المتعلقة بالنفقة والضم والحضانة وما اليها وعرض التوفيق بين المتنازعين قبل احالة الدعوى الى المحكمة •

وفي مجال القضاء الجنائي كما جاء بأحد تقارير وزارة العدل ايضا فإنه يمكن النظر في زيادة عدد المحاكم الجزئية التي تنظر قضايا الجرح ، وخاصة الجرح المستعجلة التي تتطلب بحكم طبيعتها فصلا سريعا لتكون العقوبة رادعة •

ويلاحظ أن قانون السلطة القضائية خول لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه محاكم جزئية ويخصها بنظر نوع معين من القضايا ويحدد مقر كل محكمة ودائرة اختصاصها •

وقد صدرت عدة قرارات من وزير العدل بإنشاء محاكم للجرح والمخالفات المستعجلة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة وغيرها ، ويمكن اعادة النظر في هذه القرارات ، بقصد التوسع في هذا النوع من المحاكم وأضافة اختصاصات أخرى لها وأن تعقد جلساتها في أيام متقاربة لتفصل فيما يقدم اليها من قضايا الجرح التي تدخل في اختصاصها •

وفيما يتعلق بالمساعدة القضائية فإن الخروف أن المساعدة القضائية تقرر لمن يثبت عجزه عن دفع الرسوم والمقررة لرفع دعواه ويكون ذلك يطلب يقدمه صاحب الشأن الى المحكمة المختصة ، لتصدر قرارا بعد فحص ظروف الطالب

بأعفائه من الرسوم وندب محام عنه لمباشرة الدعوى • ولما كان أسلوب تقديم الطلب وعرضه على المحكمة يستغرق وقتا قد يطول كما أن بعض فئات الشعب قد لا تعرف الطريق الى تقديم الطلب واستيفاء اجراءاته بغير مشقة فان الامر يقتضى اعادة النظر في أسلوب المساعدة القضائية ، بحيث يحقق هذا الاسلوب انتيسير على المواطنين العاجزين عن الوصول الى القضاء للمطالبة بحقوقهم وقد يكون من الملائم دراسة امكان انشاء هيئة للمساعدة القضائية في اطار نقابة المحامين ، تتولى مباشرة الدعاوى نيابة عن ثبت عجزهم عن توكيل محام ، وذلك مقابل الحصول نسبة معينة مما يحكم به في الدعاوى على أن تنشئ النقابة صندوقا - لتمويل هذه الهيئة ، التي يمكن أن تضم عددا من المحامين يتقاضون مكافآت شهرية من النقابة •

كذلك يتعين على الدولة أن تعمل من جانبها على حسم المنازعات التي تكون طرفا فيها تحقيقا للعبء على اجهزة القضاء وللملاقاة مايلاقيه الجمهور من عنق في الخصومة التي تكون الحكومة أو احدى الهيئات أو المؤسسات والشركات العامة طرفا فيها •

ومن المعروف أن ادارة قضايا الحكومة تتولى الدفاع عن مصالح الوزارات والمصالح والهيئات وما اليها في الدعاوى التي تكون طرفا فيها في مقابل الافراد ، وتمثل هذه المنازعات عددا كبيرا من القضايا المعروضة على المحاكم ويلاحظ أن المصالح الحكومية تسارع بالالتجاء الى القضاء عن طريق تكليف ادارة قضايا الحكومة بمباشرة الدعاوى لانها لا تكلفها اتعابا واذا صدر الحكم لغير صالحها سارعت بالطعن فيه ولو على غير حق لمجرد اطالة امد الخصومة بينما أن المفروض في الحكومة أنها خصم شريف لايسغى الى الممطالة واضاعة حق المواطن •

اذك فأن المقترح أن تخول ادارة قضايا الحكومة سلطة ابداء الرأي في جدية النزاع واحتمال كسب الدعوى ، وقبول الحكم الصادر في الدعوى أو الطعن عليه كما يمكن وضع اسلوب للاقلال من عدد هذه المنازعات بوضع نظام للتحكيم الاختياري في مثل هذه المنازعات •

والسيد المستشار عبد القادر حشمت جادو رئيس محكمة القاهرة مذكرة مؤرخة ١٩٧٣/٤/٤ تضمنت عدة مقترحات قيمة اشار من بينها الى :

«الخبراء : وقد قال عنهم أنه لعل في احصاء عدد القضايا المؤجلة لورود تقارير الخبرة من مكتب الخبراء بوزارة العدل ما ينطق وحده بما يشكله هذا الامر من عقبة كؤود في سبيل عدالة في وقت مناسب ذلك بأن ما ينوف على ثمانى آلاف

قضية بمحكمة القاهرة الابتدائية وحدها تؤجل سنوات لورود تقارير الخبراء الحكوميين بل أن بعض الجلسات يصل الامر في تأجيلها برمتها أو بنسبة ٩٠٪ منها لعدم ورود هذه التقارير •

ويرى السيد المستشار أنه من المتعين اعادة تنظيم الخبرة الحكومية بحيث يحدد مكتب خبرة يتبع كل محكمة ابتدائية فيكون لرئيس المحكمة الاشراف الادارى على اعضائه ومحاسبتهم على انجاز ما لديهم من اعمال ولايدع فى اشراف القضاء على معاونيه » •

وسبق أن تقدم اقتراح فى ندوة بنادى القضاة عن قانون المرافعات فى أول ديسمبر ١٩٦٨ يرى (أن يتم انشاء العدد الكافى فى درجات الخبراء وأن تعجل الوزارة باجراء هذا الحصر ثم تقرب هؤلاء الفنيين جميعا للعمل بمكاتب الخبراء كل منهم بالمكتب الذى يعمل بدائرتة فى غير اوقات العمل الرسمية ولقاء الاتعاب التى تقدرها لهم المحاكم فحسب ، ولا مرأ فى أن هذا العلاج يوسع من امكانيات مكاتب الخبراء - دون أن يكبد الدولة أى اعباء مالية - ويعجل بانجاز القضايا المتراكمة امام هذه المكاتب ، كما أنه من ناحية اخرى يتلافى عيوب ممارسة خبراء الجدول لأمورياتهم بعيد عن أى اشراف رسمى » •

وهناك اقتراحات أخرى كثيرة تقدمت الى وزارة العدل نذكر من بينها ما يأتى :

— انشاء نيابة مدنية للدعوى امام المحاكم الابتدائية والاستئنافية تتولى قيدها وتكليف الخصوم فيها بتحضير مستنداتهم ودفاعهم واستدعائهم عن طريق البريد الموصى عليه بعلم الوصول والاكتفاء بثبوت العلم بالجلسة المحددة من غير حاجة للاعلان مما يمكن معه اختصار الوقت والجهد على أن تقوم النيابة المدنية فى هذه الدعوى بأحالتها مشفوعة بمذكرة برأيها على المحكمة التى لن يبقى امامها غير الفصل فيها • وغنى عن البيان أنه فوق ما فى ذلك النظام من توفير للوقت يعين على سرعة الفصل فان فى قيام النيابة المدنية بابداء رأيها فى هذه الدعوى ذات الاهمية ضمان آخر لحكم سديد ، فضلا عن تفرس رجال هذه النيابة على الدعوى المدنية يعينهم على الاضطلاع بمهمة القضاء وينعدهم أحسن اعداد لذلك •

— ويرى الكثيرون كذلك الغاء قضاء الإحالة فى الجنايات ومرحلته ليست لها فائدة تذكر من ناحية الواقع •

والغاء تسبيب احكام الادانة الغيابية فى الجنايات طالما كان الحكم الصادر

غيابيا فى الجناية يعتبر كأن لم يكن بمجرد القبض على المتهم ومثوله أمام محكمة الجنائيات لاعادة محاكمته حضوريا ومن ثم فلا داع لالزام محاكم الجنائيات بكتابة أسباب لهذه الاحكام الغيابية التى تستنفذ من المحكمة جهدا بغير طائل مادام الحكم يضحى كأن لم يكن بمجرد ضبط المتهم وحضوره لاعادة محاكمته .

وانشاء محكمة جنائيات من مستشار فرد فى بعض الجنائيات التى يقضى فيها بعقوبة الجنحة وبالاغلب كالجنائيات الخاصة بحيازة وأحراز السلاح والجنائيات الخاصة بأحراز أو حيازة الزخيرة وجنائيات حيازة أو احراز المواد المخدرة بقصد التعاطى وجنائيات العاهة المستديمة ... على أنه فى الحالات القليلة التى تستأهل توقيع عقوبة الجناية يتعين أن يحيل المستشار الفرد الجناية الى محكمة الجنائيات الثلاثية محددًا الجلسة التى تنتظر فيها الدعوى ويكون على هذه الاخيرة أن تفصل فيها بالعقوبة التى تراها ملائمة (سواء عقوبة الجناية أو عقوبة الجنحة) .

— الغاء قاضى التنفيذ .

— الغاء اعادة اعلان الخصم الغائب .

— معالجة الصعوبات الناشئة عن عدم معرفة صاحب الصفة فى تمثيل الجهات الحكومية المختلفة أو الهيئات الاعتبارية العامة وذلك بأدخال تعديلا على قانون المرافعات فى خصوص الاشخاص الاعتبارية العامة والجهات الحكومية بحيث يكفى لصحة الخصومة الموجهة ضدها أن يقوم الخصم بتحديد الجهة الحكومية أو العامة المراد اختصاصها فى صحيفة الدعوى أو الطعن تحديدا نافيا للجهالة دون مدعاة لالزامه بتحديد صاحب الصفة فى تمثيلها .

هذه المقترحات وكلها تحت نظر وزارة العدل وأهمها زيادة عدد القضاة بل مضاعفة العدد الحالى يجب اعمالها فورا — وهى لن تكلف الدولة شيئا ولن يعترضها العبء المالى وهى وحدها كفيلة بحل مشكلة القضاة وبطء التقاضى التى اشار اليها السيد الرئيس وذلك قبل النظر فى فكرة القضاء الشعبى والمطفيين وما يستتبعه هذا من تغيير جذرى لنظامنا القضائى والدخول فى متاهات التجارب .

يجب أن يستكمل نظامنا القائم كل مقوماته ونوفر له كل الامكانيات اللازمة قبل أن ننتهمه بالقصور والعجز ونحن الذى نضعه أمام الاستحالة المطلقة فى تأدية واجبه وفتحهم مع ذلك بالتقصير . ونظام المطفيين أو القضاء الشعبى لن يحل المشكلة بل سيزيد الأمر تعقيدا ويوجد الخلل والبليّة .

ونفس الدكتور جمال العطيفى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب

وأول المنادين بفكرة مساهمة الشعب في القضاء يذكر في حديث له بصحيفة الاهرام (١٩٧٣/٤/١٩) « اننا يجب الا نخلط بين تطبيق نظام المساهمة الشعبية في اقامة العدالة وهو مبدأ دستوري وبين علاج مشاكل نقص عدد القضاة أو كفالة سرعة الفصل في القضايا » .

ويقرر السبب في تقديم المشروع المقدم منه بأن «مبدأ اسهام الشعب في اقامة العدالة مبدأ قطع فيه وليس من السائع أن نعود لمناقشته » . وهو بذلك يريد أن يضعنا أمام الأمر الواقع خروجا بذلك عن الفكرة الاساسية التي طرحها السيد الرئيس للمناقشة وهو علاج مشكلة بطء التقاضى وتكدس القضايا .

ويستند في ذلك الى المادة ١٧٠ من الدستور والتي تنص على أنه « يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون » .

وأعتقد أنه ليس معنى هذا ادخال نظام المحلفين أو القضاء على الصورة المعرفة في الدول الشيوعية - وهذا ما لم يقصده واضعو الدستور .
المعرفة في الدول الشيوعية - وهذا ما لم يقصده واضعو الدستور .

والعدالة بوضعها الحالى لا يمكن القول بأنها منفصلة عن الشعب ونص المادة ٣ من الدستور تنص على أن « السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » . والسلطة القضائية وهو مصدرها ولذلك تصدر الاحكام بأسم الشعب والقوانين المنظمة للعدالة والقضاء وهو الذى يضعه عن طريق مؤسساته الدستورية .

والمادة ١٧٠ ليست الا تأكيدا لهذه المعانى الاصلية من الدستور بما في ذلك شفوية المرافعة وعلانية الجلسات ليكون الشعب كذلك رقيباً .

والفصل الرابع من دستور سنة ١٩٧١ عن السلطة القضائية تنص المادة ١٦٥ منه بأن « السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون » ، وطالما نص الدستور على أن القضاء سلطة - لامرفق - فإن الأثر الحتمى اذلك أن تتوافر للقضاء مقومات السلطة التي تجعلها مستقلة عن السلطتين الاخرين . فيكون تشكيل القضاء تشكيلا متميزا يتفق والطبيعة الخاصة للوظيفة التي يؤديها وهو ما يعنى أساسا التزام التخصص فلا يلى القضاء غير المتخصصين .

ويجب ان يتوافر للقضاء الاستقلال وهو ما اكدته المادة ١٦٦ من الدستور اذ نصت « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون » .

ويؤكد هذا المعنى مناقشات لجنة الدستور التي تمت في شأن المادة ١٧٠ وقد كان أصلها ... « يشترك الشعب في إقامة العدالة عن طريق المحلفين والمدعى الاشتراكي وذلك على الوجه المبين في القانون » .

وقد ثارت المناقشات معارضة للنص نذكر من بينها :

السيد الدكتور / عبد الناصر العطار

الواقع أنني أعترض على صدر المادة الذي يبدأ بعبارة « يشترك الشعب في إقامة العدالة عن طريق المحلفين » نظراً لأن السلطة القضائية جزء من الشعب يباشر نوعاً أو شطراً من سيادة الشعب ، والنص على أن « يشترك الشعب في إقامة العدالة يعني أن السلطة القضائية عندما تباشر العدالة أن الشعب غير مشترك في أقامتها وهذا وضع غير في الواقع ، فالمفروض أن الشعب بواسطة السلطة القضائية يحكم نفسه أي يشترك في إقامة العدالة باعتبار أن السلطة القضائية من الشعب وتحكم لصالح الشعب ، والنص المقترح يعني أن الشعب غير مشترك الآن في إقامة العدالة .

وبالنسبة لدعوى الأحوال الشخصية يقول الاخ محمود غانم أن هذا يتفق مع القرآن الكريم ، والواقع أن الآية تقول « وأن خفتم شقاق بينهما فأبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها أن يريدوا إصلاحاً ووفق الله بينهما » الواقع أن هذه الآية بعيدة كل البعد عن نظام المحلفين ، أذ - أن نظام المحلفين لا وجود له في القرآن بل العكس من مبادئ الشريعة الإسلامية إلا يتولى الحكم إلا أهل الامر وليس أي شخص يتولى الحكم بين الناس .

السيد الدكتور / إبراهيم درويش :

الواقع أنني أبدى وجهة نظري والامر متروك لحضراتكم ففي تصويري أن الأخذ بفكرة المحلفين أي كان التفاصيل بعد ذلك جوازي ، في خصوصية قضايا معينه كما سمعت الآن كقضايا الأحوال الشخصية أو قضايا الرأي - وهذه لها خطورتها في تصويري أن نقطة الابتداء وأقولها على لسانى أنه ليس هناك داع إطلاقاً أن نطرق لهذا النظام والواقع أن هذا النظام وجد في بعض الدول لا اعتبارات حضارية وأصبح جزءاً من الحضارة العامة لتلك الدول ومع ذلك فإنه يلقي انتقاداً كلياً في تلك الدول واقد رأيت الكثير منها العدول عنه ففي الولايات المتحدة نزعة قوية منذ عشر سنوات ويعلم هذا السيد الدكتور شتحي سرور - بشأن العدول عن النظام ولقد عدلت بالفعل عنه بعض الولايات . فهذا النظام

رغم أن بعض الدول المتقدمة مارسته لمدة قرنين من الزمان إلا أنها بدأت تعدل عنه ذلك أن النظام من أساسه يحتاج إلى رقى سياسى كبير ووعى وتقدم كبيرين - والواقع عندنا يظهر مما رواه الدكتور احمد سلامه من أنه حضر جلسة للتصالح الزراعى وحين نودى على صاحب الشكوى قام صاحبها من وسط المحلفين، لذلك أعتقد أنه بعد قرن من الزمان لايجوز لنا أن نفكر فى هذا النظام .

الواقع أنك يسيادة الرئيس قد ركزت فى تقريرك كل فكرك - وهذا شيء ليس بمستغرب على سيادتكم نظرا لحرصكم على تحصين العدالة - من اجل اقامة قضاء شامخا ولهذا فاسمحوا لى أن أقول أن نظام المحلفين يمس القضاء فى مصر وما هو الا فكرة مبتدعة خرجت من افكار مبتدعيها بغية تحطيم القضاء فى مصر وسيادتكم تعلم هذا واسمحوا لى أن اذكر حضراتكم بالاحداث الاخيرة فى نهاية عام ٦٦ وبداية عام ٦٧ ثم خروجها الى الظهور فى نهاية ١٩٦٨ وبداية عام ١٩٦٩ لذا أرى أن نتحدث بصراحة أكثر وأن نبث الفكرة ذاتها قبل أن نتطرق الى المبدأ .

السيد الدكتور / كامل ليلة :

الواقع أنه عندما نغفل النص على هذا النظام فى الدستور يجب أن نضع نصا بديلا يقضى بعدم الاخذ بهذا النص ، كضمانة من ضمانات استقلال القضاء أننى أتساءل ونحن نتكلم عن اشتراك الشعب فى القضاء لماذا لا نتكلم عن اشتراك الشعب فى السلطة التنفيذية ، ولماذا نترك الشعب فى القضاء ، يخيل الى أن هذه وسيلة لوصول الاتحاد الاشتراكى للاشتراك فى القضاء وطبيعى أن اختيار المحلفين سيثم عن طريق الاتحاد الاشتراكى .

ولقد طالبنا بالامس بضمانات للقضاء فهل هذه الضمانات ستكون مفرره أيضا للمحلفين أم لا ؟ كذلك فأننى اتساءل ماقيمة واهمية نظام المحلفين الذى نستحدثه علما بأن البلاد التى اخذت بهذا النظام قد عدت عنه وبلاد أخرى فى طريقها الى العدول عنه أيضا نظرا للشكوى المتكررة والمتوالية والمتلاحقة من هذا النظام لساوئه الكثيرة ، ومن ثم فلا داعى اذن أن نعيد تجربه ثبت فشلها ورأينا مساوئها فى المحاكم المختلطة ، والواقع أننى أؤيد بعض الزملاء فى أن نقاش المبدأ فى حد ذاته أولا وهل سنأخذ بهذا النظام أم لا ؟ هذا اذا ما انتهى الرأى الى رفضه فيجب أن تنص فى الدستور على هذا الرفض كضمانة قوية من ضمانات القضاء واستقلاله واحترامه لان القضاء من الشعب وثبت فى جميع مراحل

التاريخ أنه على مستوى المسؤولية وعلى مستوى المهمة التي وكلت إليه ، فالقضاء لا يريد أن يتدخل فيه أحد ليستمر متحملاً للمسؤولية وللعيب الملقى إلى عاتقه ، ثم ما هي أهمية محلف يجلس بجوار القاضي لينبئه أو يبصره . فبماذا سيبصره أو ينبئه وإذا كان القاضي في حاجة إلى هذا التنبيه فليستن بأهل الخبرة .

وأنتى أؤيد الرأي القائل برفض مبدأ الأخذ بهذا النظام جملة وتفصيلاً بل يجب النص في الدستور على تحريم الاقتراب من هذا النظام أو الأخذ به لأننا لو أخذنا به فستكون له عواقب بالغة الخطورة إذ سينشتر في هذه الحالة في كل جهات القضاء وعندئذ سيفسد القضاء نهائياً .

أنتى أرى أن نص في الدستور على تحريم الأخذ بهذا النظام كما قلت .



الحقيقة أنا اطلت غاية الاطالة ولكن ما كنت أستطيع أن أوجز أكثر من هذا ولو تركت نفسي لعاطفتي لما سكت ولما انهيت . والمسألة تمس حياتنا ، تاريخنا ، حضارتنا ، نظامنا ، عقائدنا ، لأنه كما قلت لحضراتكم القضاء مظهر لكل هذه الأشياء .

إذا أردنا أى تعبير ، أى فكرة ، فلنكن في منتهى الحرص والبحث الدقيق لمراجعة كل هذه الاعتبارات — لا نفند ما ثبتت صلاحيته آلاف السنين

القضاء عندنا هو الأزهر ، هو المساجد ، هو الكنائس ، هو النيل ، هو الهرم ، هو حياتنا .

أحنا كلنا وحدة واحدة نعيش في نطاق هذه الوحدة المتماصة لا آخذ صور دخيلة على — الا أن تكون هذه الصورة صورة مشرفة واضحة تؤكد هذه المعانى التى حرصنا ونحرص عليها — قضاؤنا هو حریتنا — احنا لم يصبنا ما اصابنا الا بسبب التهاون فى حریتنا .

أكتفى بهذا وشكراً للسادة الزملاء .

تحليل مقارن من حيث التكلفة والعائد

بين نظام القضاء الشعبي ونظام القضاء المختص
للسيد الدكتور مصطفى رشدي
الأستاذ بقسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة القاهرة

حضرات الأساتذة الأفاضل :

قبل ان اعرض عليكم الجوانب الفنية والنتائج الخاصة بدراسة نموذج وميزانية تقديرية مقارنة لتطبيق نظام القضاء الشعبي على مرفق العدالة ، أحب أن اذكر بعض الحقائق الأساسية التي تصادفنا عند دراسة اقتصاديات الخدمات والتي اذكرها سوف يساعد كثيرا على تفهم جوانب التحليل الاقتصادي لهذا الموضوع .

اولا - ان كثيرا من القرارات الخاصة بتصوير وتطبيق بعض التنظيمات الاجتماعية ، في البلاد المتخلفة ، وتحت تأثير اعتبارات محلية أو دولية مؤقتة ، لا تكون وليدة دراسات اقتصادية مسبقة أو مراعى فيها اعتبارات النفقة والعائد والتمويل . ويترتب عن ذلك ان تفقد هذه التنظيمات كفايتها الاقتصادية والفنية ، ويكون النتيجة ان تتحمل الطبقات العاملة ، والتي يتصور ان هذه القرارات انما اتخذت لصالحها ، عبء الأتفاق السلبي على هذه التنظيمات في مرحلة تاريخية تالية :

ان أى تنظيم أو تعديل اجتماعى وخاصة ما يتعلق منها بالخدمات ، يجب ان يحوز كفاءة اقتصادية تحقق له ان يؤدي وظائفه على الوجه الأمثل ويحقق الأهداف المرجوة منه وهو ما نعبر عنه . . بضرورة تقديم الخدمة العامة في صورة مثلى بأقل جهد ونفقة ممكنة .

ان الكفاءة الاقتصادية ، تعنى ان أى قرار يتخذ لتنظيم معين ، يتضمن اختيارا محددا بين عديد من الحلول المقارنة ، وهذا يستلزم بالضرورة ان يستند هذا الاختيار مسبقا الى حسابات اقتصادية دقيقة . ولعل هذه الحقيقة تبرر بصورة مؤكدة عندما يتعلق الأمر باقتصاد متخلف ، ذو موارد اقتصادية ضعيفة ، وغير بظروف استثنائية ، مما يستدعى التدقيق والرشاد في الاتفاق .

ثانيا - وهى حقيقة ترتبط بكبرياء السلطات السياسية ، في البلاد المتخلفة حيث تتصور هذه السلطات ان التنظيمات أو النظم التي تخلقها أو تتصورها

فكريا ، ترتبط بها عضويا ، ومن ثم فهي تتحول الى هدف في ذاتها ، بدلا من أن تكون وسيلة لهدف معين . وقد يترتب على ذلك المفهوم ان قصر السلطات السياسية على استمرار تنظيماتها بالرغم مما بها من قصور ، مما يعنى تحمل الجماعة القومية لخسائر متكررة ومضاعفة ، وهذه الحقيقة يجب ان تركز في اذهاننا ، وخاصة ان التنظيمات الاجتماعية لا تقرر لفترة محددة وانما هي تستمر لفترات معينة . كما انه من الصعب بعد فترات تاريخية من بقائها ، وبالرغم من تبين عدم كفايتها ، بأن تعدل أو تغير دون أن يؤدي ذلك الى تقلبات عنيفة في البناء الاقتصادي للمجتمع ككل .

ويزداد الأمر خطورة عندما نبحث عن الطول الوسطى أو ما يسمى بعملية التوفيق السياسية أو بمعنى آخر تطبيق جزئى وتوفيق بين نظم هي من حيث البناء الاقتصادي متنافرة . وهذا يعنى اننا نتناسى حقيقة كبرى وهي ان كل تنظيم هو كل متماسك من مجموعة اجزاء وبحيث يتحقق نجاحه عندما تكون هناك درجة من التماثل بين الأجزاء .

ولذا فان السلطة السياسية الواعية ، هي التى تسيطر على كبريائها ، عندما تقتنع في مرحلة الدراسة بخطأ تجربة أو تنظيم مقترح ، وتعيد عن هذا التنظيم ، ودون ان يعنى ذلك تهديدا لها أو هزيمة لها . فالهزيمة الحقيقية ستتحقق عندما يفشل التنظيم المقترح وعندما لا يؤدي وظائفه بصورة مثلى .

ثالثا - ان التخطيط الموضوعى السليم ، لا يبدأ بتصوير التنظيمات ، بتدر ما يبدأ بتحديد الأهداف وتصنيف واختيار الوظائف ، ثم يكمل ذلك باختيار وتخطيط التنظيمات والمنظمات القدرة بحكم بنائها ومواردها على تحقيق الأهداف المرسومة لها .

رابعا - وهي حقيقة ترتبط مباشرة بمرفق القضاء في مصر . اذ ان دراسة ميزانية هذا المرفق والتطور الاقتصادي له في السنوات العشر السابقة ، تسمح لنا بان نطلق عليه مرفق المعجزة الاقتصادية (مما قد يبدو منافيا من الناحية الخلفية) . فبالرغم من انتماء هذا المرفق الى قطاع الخدمات ، فهو يعتبر ايضا من مرافق الإيرادات . فقد بلغت هذه الإيرادات في ميزانية وزارة العدل عام ١٩٧٢/١٩٧١ - ١١٥٩٤٠٠٠ جنيه ، كما قدرت هذه الإيرادات في ميزانية عام ١٩٧٣ ، ١١٣١٢٠٠٠ جنيه (بما في ذلك رسوم الدمغة على اوراق وزارة العدل) . وان كنا لنعتمد بصحة هذا التقدير عاميا وماليا بالمقارنة بميزانية عام ١٩٧٢/٧١ ، من حيث اننا نعتقد ان الإيرادات سوف تتجاوز الأرقام الواردة

في ميزانية ١٩٧٢/٧١ بمعدل يتراوح بين: ٢٠٪ الى ٢٥٪ في عام ١٩٧٣ وفي الأعوام التالية بسبب الزيادة المطردة في عدد الخصومات ، ونظرا لزيادة السكان والمعاملات مع تعدد القوانين وتعارضها وتعقدها وغياب الوعي الاجتماعي والتنظيم السياسي في كثير من الحالات . اما من ناحية المصروفات ، فان ميزانية الوزارة تزداد بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الايرادات وكذلك بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الخصومات . واذا كانت المصروفات قد قدرت بمبلغ ١٤١٧٩٥٠٠ جنيه في ميزانية عام ١٩٧٣ بالمقارنة بمبلغ ١١٤٣٨٥٠٠ جنيه في ميزانية عام ٧٢/٧١ فان هذه الزيادة أو الطفرة لا تتقف رغبة في الاصلاح أو زيادة عفوية بقدر ماهي ناشئة من مجرد تعديلات في الاجور والمرتبات نتيجة تعديل مستويات الاجور على مستوى الدولة وما ترتب على ذلك من ضرورة تسوية رجال القضاء بموظفي الدولة .

كذلك يجب مراعاة أن المتصرف فعلا في ميزانية وزارة العدل يقل في المتوسط بنسبة ١٠٪ على الأقل عما هو مقدرا ، اذ اننا نعلم ان الميزانية توضع على اساس تقديرات متوسطة (مثال : الميزانية المقدرة عام ٧٢/٧١ ١١٤٣٨٥٠٠ جنيه ، المنصرف فعلا ١٠١٦١٤٨٢ جنيه) .

اما اذا نظرنا الى كفاءة هذا النظام ، فاننا نستطيع ان نقرر بأن القضاء المصري الحالي يمثل ايضا معجزة اجتماعية . فبالرغم من ان امكانياته المالية الضئيلة ، ومن امكانياته العضوية البسيطة « عدد الأعضاء » وبالرغم من ان هذا المرفق لا يتمتع باى امكانيات استثمارية ، بل ان التمويل الذاتي الاستثمارى الذى يدفعه المتقاضين كرسوم اضافية على الدعاوى بغرض الاستثمار وبناء محاكم لا يصرف فعلا على هذا الغرض ، ومع هذا فقد بلغت نسبة الفصل في القضايا خلال العشر السنوات السابقة كما يلى :

من ٥٠ الى ٧٠٪ في الجنايات

من ٧٠ الى ٨٠٪ في الجنح

من ٩٠٪ في المخالفات

من ٣٥ الى ٤٥٪ في القضايا المدنية والتجارية الابتدائية

من ٦٠ الى ٧٠٪ في القضايا المدنية الجزئية

وهي تبلغ في المتوسط العام للفصل في جميع انواع القضايا ٦٠٪ تقريبا .

ومن ناحية المنازعات والخصومات القضائية ، فطبقا لتقديرات السنوات العشر السابقة ، ومع استخدام متوسط احتمالى (مقدر على اساس الماضى والعناصر الاجتماعية السابقة الاشارة اليها فى المستقبل) ان ترداد سنويا بنسبة متوسطة تتراوح بين ٢٠ الى ٢٥٪ . واذا كانت المنازعات القضائية امام المحاكم قد بلغت عام ١٩٧٠ - ١٩٤٤٩٢٠ منازعة ، فمن المنتظر ان تتجاوز ٥٠٠.٠٠٠ مره خصومة فى السنوات الثلاث القادمة .

فى ضوء الحقائق السابقة يمكن ان نلخص عناصر النموذج للمشكلة الاقتصادية لتنظيم مرفق العدالة فى مصر على الوجه التالى :

الهدف :

وظيفة مرفق القضاء هو تطبيق القانون طبقا لتصور القوى الاجتماعية المصدرة للقانون باقل جهد ونفقة ممكنة وفى احسن صورة مثلى .
هذا الهدف لا يتحقق الا اذا رفعا كفاءة الفصل فى المنازعات الى ٨٠٪ كما ونوعا كحد ادنى لا يقل حدا ادنى منه .

الوسيلة :

الاختيار بين نظامين :

- ١ - نظام القضاء الشعبى بما يعنيه ذلك من مشاركة غير متخصصة فى اداء وظيفة تطبيق القانون .
- ٢ - نظام القضاء المتخصص او تدعيم مرفق القضاء الحالى .

اساس الاختيار :

دراسة وتحليل مقارن للنفقات والتمويل والكفاية الفنية لكل من النظامين وآثارها على الاقتصاد القومى ككل .

القضاء الشعبى :

من الناحية الاقتصادية يترتب على ادخال القضاء الشعبى :

- ١ - نفقات اضافية لمواجهة العناصر الانسانية المتزايدة المشاركة فى العمل القضائى بما يترتب ذلك من زيادة ساعات العمل وزيادة الأجور والمكافآت وبدلات الانتقال ونفقات تدريب .

٢ - مصروفات جارية اضافية من مستلزمات سلعية (خامات - قطع غيار - أدوات مكتبية - اثاث - مياه - نور ٠٠٠ الخ) ومستلزمات خدمية (ابحاث وتجارب ومصاريف استقبال - علاقات عامة ٠٠٠ الخ .

٢ - مصروفات استتجارية جديدة - اماكن ومبان وغيرها .

لتقدير نفقة العناصر الأسانية : استخدمنا المعايير والمقاييس والمتوسطات المتعلقة بما يلي :

- اقتصار الانفاق الاضافي على النواحي المرتبطة بميزانية المحاكم (الجزئية - الابتدائية - والاستئناف) على اساس انه النطاق الطبيعي لمشاركة العناصر الشعبية في اقامة العدالة .

- اتخذت ميزانيات ٧٠ و ٧٢/٧١ ، ١٩٧٣ اساس ومنطلق لتقدير الاحتياجات المستقبلية .

- استخراج متوسط احتمالي لعدد القضايا المحتملة مقدرة على اساس عدد الخصومات في السنوات الثلاث السابقة مع دراسة عوامل التغير السكاني وحاجة المعاملات وتعدد القوانين في المستقبل .

- تحديد عدد المشاركين في فحص الخصومة من غير القضاء المتخصص .

- تحديد عدد ساعات الفصل في الخصومة (على اساس ٥ ساعات للجنايات ، ساعة للجنح ، ساعة للقضية المدنية) .

- استبعدت المخالفات ، وكذلك استبعدت نسبة تقدر بـ ٢٠٪ تقريبا من القضايا المدنية التي لا يتصور تطبيق القضاء الشعبي عليها بسبب طبيعتها الفنية . وقد اختيرت بصفة خاصة القضايا المدنية والتجارية المتعلقة بالاحوال الشخصية - الضرائب - الأسكان - الزراعة - التصالح - العمال .

- افترض ثبات ميزانية الخبراء وميزانية الطب الشرعي وميزانية الأعضاء المتخصصين (القضاء) على اساس ان مشاركة العناصر الخارجية سوف يعوض هذا القصور .

- زيادة عدد الموظفين معاونين بنسبة ٣٠٪ لمواجهة زيادة المداوالت والمكاتبات الجديدة الناشئة عن ادخال العناصر الاضافية في القضاء .

- قدرت المكافآت والاعتاب على اساس ساعات العمل وعلى اساس

التقديرات الماثلة في بعض اللجان القضائية السابقة وعلى ما هو معمول به في نظام المكافآت الإضافية للمنتدبين على الأتريد عن ٢٪ من المرتب •

لتقدير المصروفات الجارية الاستثمارية ، استخدمت المعايير والمقاييس الآتية :

- استخدمت تقديرات المصروفات الجارية من مستلزمات ساعية وخدمة في السنوات الثلاث السابقة (٧٠ ، ٧١/٧٢ ، ١٩٧٣) كأساس للتقدير •
- عدد الخصومات المحتملة •
- عدد الأعضاء المشاركين ونصيب كل عضو •
- نصيب كل عضو من الاستثمارات اللازمة •
- قدرت المصروفات الجارية والاستثمارية على أساس ١٢٠٠ جنيه للعضو سنويا •

على هذا الأساس تكون الميزانية التقديرية لأدخال نظام القضاء الشعبي كما يلي :

١٢٠٠٠٠٠٠	مكافآت الأعضاء الشعبيون في القضاء المدني والتجاري
٤٥٢٥٠٠٠	مكافآت الأعضاء الشعبيون في القضاء الجنائي
٧٠٨٠٠٠	الأجور الإضافية للموظفين معاونين
٤٨٠٠٠٠٠	نفقات جاريه واستثمارية
٤٠٠٠٠٠	تدريب وتثقيف قانوني للأعضاء الشعبيون
١١٦٣٣٠٠٠	المجموع
٢٠٠٠٠٠	احتياطي ومقابل اصابات عمل ومرض وتعويضا للأعضاء الشعبيون
١١٨٣٣٠٠٠	

وهذا يعني ضرورة ميزانية وزارة العدل بنسبة تبلغ ١٠٠٪ من المنصرف

فعلًا

نظام القضاء المتخصص :

استخدمت المعايير والمقاييس الآتية لحساب النفقات الإضافية اللازمة لتدعيم مرفق القضاء المنحصر لتحقيق كفاءة مساوية لنظام القضاء الشعبي (٨٠٪ معدل كمي ونوعي) :

- دراسة نسبة الفصل في القضايا • وتبين ان هناك عجزا بمقدار ٤٠٪ من الهدف المنشود •
- زيادة عنصر القضايا بمعدل ٥٠٪ ليعطى العجز ويحقق فائض بمقدار ١٠٪ (٥٠٠ وظيفة قاض ومستشار على الاقل) •
- تدعيم الموظفين معاونين بنسبة ٣٠٪
- زيادة ميزانية مصلحة الخبراء بنسبة ٣٠٪
- زيادة ميزانية مصلحة الطب الشرعي بنسبة ٣٠٪
- مصروفات جارية واستثمارية للاعضاء الجدد بواقع ١٢٠٠ جنيه اكل عضو •

وعلى هذا الأساس تقدر الميزانية المقترحة بما يلي :

نفقات عناصر قضائية جديدة (تقدير متوسط)	٦٠٠ر٠٠٠٠ جنيه
موظفين معاونين	٧٠٨ر٠٠٠٠ “
مصروفات جارية واستثمارية	٦٠٠ر٠٠٠٠ “
طب شرعي	١٠٠ر٠٠٠٠ “
مصلحة الخبراء	٣٠٠ر٠٠٠٠ “
المجموع	<u>٢٣٠٨ر٠٠٠٠ جنيه</u>

نتائج مقارنة من حيث التمويل والفائد :

- في سبيل تحقيق معدل يصل الى ٨٠٪ كحد ادنى للفصل في الخصومات كمعيار لتحديد العدالة من الناحية الكمية والنوعية ، يبين لنا ان نظام القضاء الشعبي يمثل تكلفة تعادل خمسة اضعاف تكلفة تدعيم مرفق القضاء المتخصص لتحقيق نفس الغرض •

من حيث التمويل : تمويل القضاء المتخصص لا يمكن ان يتصور الا في نطاق التمويل العام (ميزانية الدولة) :

(أ) طبقا لسياسة التشغيل الشامل في الدولة ، فان نفقات العناصر الانسانية وهى تكون اكثر من ٧٠٪ من النفقات الكلية هى مجرد تحويلات اعتمادية من بند الى بند آخر في الميزانية • اى تغيير في التكوين التوزيعى للميزانية دون اى اعباء اضافية أو اعتمادات جديدة •

(ب) ان الفرق بين تقدير الميزانية (الافتراضى) والمنصرف فعلا يمكن ان يغطى النفقات الجارية والاستثمارية •

(ج) المنتظر زيادة الرسوم الإضافية على الدعاوى المخصصة لتمويل الاستثمارات في وزارة العدل بشرط ان تخصص لهذه الأغراض •

من حيث تمويل القضاء الشعبى : أمامنا ثلاث صور للتمويل :

(١) تمويل عام في الميزانية : وهذا يعنى تحمل المجتمع لاعباء اضافية جديدة وليست مجرد اعباء توزيعية • وسوف تضطر الدولة الى تغطية هذا الانفاق اما عن طريق زيادة الضرائب أو زيادة الرسوم على السلع • وفى جميع الاحوال سوف يترتب على هذا الاتفاق الاضافى زيادة فى مستوى الاسعار • كما قد يؤدي الى الانتقاص من الاعتمادات المخصصة للاستثمارات •

(ب) تمويل مختلط تشارك فيه المشروعات العامة : وسوف يترتب على هذا التمويل زيادة اعباء المشروعات الاقتصادية مما سوف ينعكس فى نفقة الإنتاج ، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات وتحمل المستهلكين بهذه الزيادة •

(ج) تمويل مختلط تشارك فيه النقابات : ولكن هذه النقابات عاجزة حتى الآن عن تمويل تأمين صحى جدى لأعضائها • فكيف تقدر على مثل هذا التمويل ؟ وحتى اذا كانت قادرة على تمويل مرفق القضاء فقد يمثل هذا خطورة من حيث خلق مراكز قوى سياسية واجتماعية جديدة تتعارض مع مبدأ سيادة وديمقراطية القانون •

(د) ان يكون العمل فى القضاء الشعبى تطوعى : ومن وجهة نظر عام الاقتصاد فقد يخشى ان يتحول التمويل هنا الى تمويل شعبى مباشر فى صورة عينية أو نقدية من الجمهور الى الأعضاء الشعبيين مما يفقد الثقة فى مرفق العدالة بأكمله •

يترتب أيضا على المقارنة بين النظامين من الناحية الاقتصادية النتائج الإضافية الآتية :

- القاضي المتخصص أكثر كفاءة من الناحية الفنية والانتاجية من القاضي الشعبي بسبب مستوى الثقافة والتعليم والتدريب والخبرة .
- ادخال عناصر اضافية شعبية في القضاء يؤدي الى مشكلة بطالة وعدم تشغيل لخريجي الكليات (كليات الحقوق) وقيامهم باعمال لا تتفق مع خبراتهم وثقافتهم مما يؤدي الى ضياع اقتصادي على المجتمع ككل .
- ادخال عناصر اضافية شعبية سوف يؤدي الى ايجاد ساعات عمل سلبية تقدر ١٤٦٥٠٠٠ ساعة عمل نتيجة انصراف هؤلاء الاعضاء عن اعمالهم الأصلية وقيامهم باعمال العدالة في اثناء أوقات عملهم الأصلية .
- تقدر ساعات الغياب التي سوف تضيع على الاقتصاد القومي بسبب عدم تمكن الاعضاء الشعبيين في بعض الحالات بحضور الجلسات بحوالي ٣٠٠٠٠٠ ساعة عمل .



ان هذه الدراسة المقارنة تقطع بغثل نظام القضاء الشعبي وتدعم من موقف ومميزات تدعيم القضاء المتخصص .

واذا اقدم هذه التقديرات مراعيًا فيها الحد الأدنى من الانفاق وعدم المبالغة وان كان هذا لا يعني امكانية تنفيذ نظام لقضاء الشعبي بتكلفة اقل . ولكن من المؤكد ان النتائج سوف تكون هزيلة . اذ ان الدقة العلمية الموضوعية هي التي تربط بين حجم الموارد ونطاق الأهداف وبغير ذلك يكون التحليل غير علمي .

رأى نقابة المحامين باسكندرية عن القضاء الشعبى

استجابة لما اعلن فى الصحف أخيرا على لسان المسئولين من الرغبة فى الاستعانة بدراسة اصحاب المهنة فى الاتجاه الى الاخذ بنظام المحلفين ، تدارس الموقعون على هذه المذكرة النظام كما هو مطبق فى بلاد مختلفة ، وناقشوا جدوى تطبيقه فى مصر ، وانتهوا الى وجهة النظر التى تجمل فى الآتى :

اولا : الحكمة من تقرير نظام المحلفين فى الدول المختلفة :

اعتبر المحلفين فى الدول المختلفة ضمانا للأفراد ضد السلطة • ففى بريطانيا مثلا ، كان المحلفون ضمانا للأفراد ضد الملك ، حتى اذا ماتقلص سلطان العرش — تقلص من بعد نظام المحلفين فاختفى تقريبا من القضاء المدنى ، كما اختفى من بعض القضايا الجنائية •

وفى فرنسا ، ارتبط نظام المحلفين بحقوق الافراد السياسية • فكما ان للفرد حق التصويت لاختيار ممثله فى المجالس النيابية ، فان له الحق فى ان يختار كمحلف متى توافرت له أهلية القيام بهذا العمل •

ثمرة البحث فى هذه المسألة أن نظام المحلفين لم ينظر فيه أبدا الى سرعة الفصل فى القضايا ، بل الى حسن الفصل فيها •

ثانيا : قواعد اختيار المحلفين :

تختلف النظرة الى اختيار المحلفين فى مختلف البلاد وفى مختلف الاوقات ، فالذين يذهبون الى ان المحلف يراعى فى اختياره الناحية السياسية ، لا يستلزمون أن يكون مستجمعا شروط العلم بالقانون • على أن رأى الذى رجح فى فرنسا وساد هو أن المحلف يؤدى وظيفة عامة ، فليس يجوز اختياره الا من فئات معينة تتمكن بحكم ماديها من علم وخبرة من الفصل فى القضايا •

ثالثا : صعوبة تطبيق المعيارين السابقين في مصر :

ليس يشكو نظام القضاء في مصر من ضغط السلطة عليه • ولا يحتاج المواطن الى محلف ليطمئن على استقلال قاضيه وحيدته •

لكن النظام القضائي يشكو من بطء سببه ضغط العمل • وهذا العيب لا يجدى نظام المحلفين في علاجه ، بل لعله يزيد الاجراءات القضائية بطئا •

من ناحية اخرى ، فان اختيار المحلفين من عناصر لديها من العلم ما يمكنها من الفصل في المنازعات سوف يصطدم بعقبة أخرى هي أن هذه الفئات لديها - في الغالب الأعم - من الاعمال الأخرى ما لا يستطيع معه ان تنفرغ لعملها في المحاكم •

نعم ، أن هذه العقبة موجودة في البلاد الأخرى ، لكن التغلب عليها هناك هين لقلة عدد القضايا الجنائية ، التي يطبق فيها نظام المحلفين • ولا كذلك الشأن في مصر حيث تكثر القضايا الى الحد الذي يقتضى من المحلف تفرغا لوقت طويل يتعارض مع عمله •

رابعا : تجارب شبيهة في مصر :

أخذت مصر بنظام شبيه بالمحلفين في محاكم الاخطا • وكان هذا النظام فاشلا ، فالغنى •

وأخذ بنظام شبيه بالمحلفين في المجالس الحسبية ، ثم الغى لفشله • وفي اللجان الضرائبية ، ولجان فض المنازعات الزراعية وغيرها كان النظام واضح الفشل •

خامسا : اقتراح الأخذ بالتحكيم في القضايا المدنية والتجارية :

قريب من نظام المحلفين ، وآمن بتحقيق سرعة الفصل في القضايا الأخذ بنظام التحكيم في القضايا المدنية والتجارية كنظام عام بحيث يقيد من يختار للتحكيم من بين رجال القانون في سجل عام تتولى تنظيمه هيئة مستقلة تحت اشراف وزارة العدل ونقابة المحامين ، ويكون له رسوم خاصة أكثر ارتفاعا من رسوم المحاكم •

هيئات التحكيم السابقة لا شك ستتولى عبء الفصل في جانب من عمل المحاكم والتي سيقبل بالتالى عملها • والخصومة بعد أمام التحكيم أقل حدة والخصوم في التحكيم أقل تحايلا وعنادا •

سادسا : زيادة عدد القضاة :

بالإضافة الى الاقتراح السابق ، لامندوحة عن زيادة عدد القضاة • وهذا
المطلب سهل التحقيق اذ كان ثابتا أن وزارة العدل لديها من الموارد ما يحقق فائضا •
وليس مرفق العدالة بالذى يجوز اعتباره موردا للدولة •

النظام القضائى فى مصر بخير من حيث هو • لكى القصور فى قلة الانفاق ،
فكان الوجه الى زيادة النفقة زيادة تسمح بتوفير العدد الكافى من القضاة والجهاز
الادارى ودور القضاء •

سابعا : لابد من زيادة النفقة حتى ان اخذ بنظام المحلفين :

يضاف الى ما تقدم ان نظام المحلفين سوف يزيد النفقة بالضرورة • فلا بد
ان يثاب المحلف بما يعوضه فى القليل عن دخله من عمله الاصلى الذى تركه لأداء
وظيفة المحلف •

فان هذا ، وكان العيب الاساسى فى مرفق القضاء هو قلة عدد القضاء لنقص
فى الدرجات المخصصة لهم • فان الاولى ان يسدد النقص فى عدد القضاة بتعيين
قضاة متفرغين ومتخصصين ، فأن نظام المحلفين فى الدول المتقدمة لم يخل من
انتقاد شديد على الرغم من القيود الصارمة المفروضة على المحلفين ، حتى لا يتصلوا
بالناس طوال فترة عملهم • وما زالت الذاكرة واعية ماحدث اخيرا فى قضية
شارون تبيت الشهيرة •

هذا ، واذا كان فرض هذه القيود على المحلفين ممكنا فى الدول التى يقل
فيها عدد القضايا ، فانها غير متصورة فى مصر حيث سيستغرق عمل المحلف فترة
طويلة ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة مثالب نظام المحلفين المقترح •

من اجل ذلك :

يؤيد الموقعون على هذا مبدأ اصلاح القضاء •

ويرون ان الاصلاح الاساسى اللازم هو زيادة عدد القضاء ومساعدتهم
وزيادة دور القضاء والعمل على حسن صيانتها

وانه لا بأس من الأخذ بنظام التحكيم فى القضايا المدنية والتجارية الى
جانب القضاء العادى •

أرأى نقابة المحامين بالمنصورة

عن

القضاء الشعبى

في الآونة الأخيرة ارتفعت اصوات تنادى بضرورة اشراك القضاء الشعبى في اقامة العدالة • وطالب هؤلاء بوضع هذا الرأى موضع التنفيذ ووضع التنظيم القانونى المناسب •

ولأن الاتجاه الذى يمثله هذا الرأى له آثار عميقة في نظامنا القضائى ولأن اى مساس بهذا النظام في عجلة وبغير بحث عميق يمكن أن يعصف بأقدس نظامنا واعرقتها شأنا •

لذلك فاننا نوجز في هذه المذكرة نقاطا اساسية برأى المحامين في هذا النظام :

١ - ان المسارعة الى تقرير اى نظام لابد وأن يستند الى ضرورة جادة تدعو اليه توصلا الى سد حاجة اجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية •

ولا نرى ضرورة قاهرة لما طرح عن فكرة انشاء القضاء الشعبى في المرحلة الحالية بل اننا نرى ان الضرورة الملحة هي في طرح فكرة تدعيم القضاء في صورته الحالية وتوفير الحيدة والاستقرار والراحة للقضاء •

٢ - لا يكفى اقرار ان الهدف من انشاء القضاء الشعبى هو ربط القضاء بواقع المجتمع لأن في ذلك تقرير لأعزال هذا القضاء عن الواقع وهو امر يخالف الحقيقة والواقع لأن قضائنا - وبلا استثناء - من صميم الشعب على اختلاف نشأته •

وبعد توحيد القضاء ، والغاء المحاكم الخاصة لم يعد هناك ضرورة لتغيير الكيان القضائى الحالى القائم على القضاء المتخصص النابع من قوى الشعب العاملة •

٣ - اذا استهدينا بالنظام القضائى في الاسلام وهو مصدر اساسى من مصادر تشريعنا وتنظيمنا القضائى ، لما وجدنا في اى عصر من العصور الاسلامية

نظاما يطبق القضاء الشعبى ، بل ان هذا النظام قام دائما على القضاء المتخصص من بين اهل الرأى •

٤ - امامنا تجارب عديدة تثبت عدم صلاحية القضاء الشعبي من خلالها •
وتم العدول عنها اخذا بالتطور وتمشياً مع فكرة العدالة القائمة على العلم
وال تخصص :

منها :

(أ) المجالس المتخصصة ومجالس الدعاوى قبل انشاء المحاكم سنة ١٨٨٣ •

(ب) العمدة والمشايخ •

(ج) المجالس الحسبية حتى سنة ١٩٤٦ •

(د) محاكم الأخطاط من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٣٠ •

(هـ) تعطيل النص الوارد في غانون الضرائب سنة ١٩٣٩ •

(و) لجان الاصلاح الزراعى ، ثبت فشلها مما ادى الى صدور قانون بالغاء
المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ • كما تقدم مشروع قانون بمجلس
الشعب لالغاء نظام لجان الفصل فى المنازعات الخاصة بعقود الايجار ••

(ز) لغاء لجان المراجعة لتقدير ايجارات الأماكن •

(ح) لغاء لجان التوفيق فى منازعات العمل •

(ط) عدم تنفيذ النص الخاص بقاضى الصلح فى قانون المرافعات الحالى •

ولما كان نظام القضاء الشعبى قد فشل فى التجربة فأن المحامين بالدقهلية
يتمسكون بنظام القضاء القائم الذى يقوم على أساس القاضى المتخصص مع
تدعيمه بزيادة عدد القضاة المتخصصين وتوفير الاستقرار لهم •

صُور مقترحة للقضاة الشعبيين
لرغم الجرازة القضاة وسرعة البت في القضايا
للسيد الأستاذ كمال حليم المحامي عضو مجلس نقابة
المستشار القانونيين لشركة الحديد والصلب

القسم الأول

امتصاص عدد كبير من القضايا من منبعه الأصلي
القضايا العمالية

نظرا لأن إحصائيات وزارة العدل تفيد أن عدد القضايا العمالية يمثل نسبة عالية من مجموع عدد القضايا المتداولة أمام مختلف المحاكم حيث ترفع بلا رسوم مسبقة •

ولما كان قيام هذه النزعة بين العاملين من جانب والهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام التي يعملون بها من جانب آخر ، أمر يتنافى مع ما توجبه قواعد الإدارة السليمة من العمل على انماء روح الانتماء والولاء للوحدة الاقتصادية لدى العامل — وأنه يترتب على وجود هذه النزعة ما يوجد لدى العامل شعورا بأن الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها أصبحت خصما حقيقيا له ، وبالتالي ينقسم ارتباطه النفسي بجهة العمل ، وهو أمر يؤثر قطعيا على نوع وكمية الانتاج — وبالتالي على مقومات الطاقة الانتاجية للبلاد كلها •

لذا — نقترح أن تطور عملية القضاء — عند الفصل في منازعة بين العامل والجهة التي يعمل بها ، وتصبح على درجة واحدة من درجات التقاضي يكون حكمها نهائيا بحيث تحال جميع النزعة العمالية المعروضة حاليا على مختلف المحاكم ، الى دوائر قضائية متخصصة تعقد في مقر الوحدات الاقتصادية في مواعيد دورية ثابتة •

وتشكل من قاض بدرجة رئيس محكمة يعاونه عضوان احدهما يمثل الوحدة الاقتصادية والثاني يمثل اللجنة النقابية بالهيئة او المؤسسة او الوحدة الاقتصادية ، وتقتصر معاونتهما له على ابراز الصور الموضوعية الحقيقية للمنازعة ويكون رأيهما استشاريا للقاضي وتكون صفتها « معاونين للقاضي »

ويصدر تبشكيل هذه الدوائر قرار من وزير العدل يتضمن أسماء السادة رؤساء المحاكم المحددين لكل قطاع من القطاعات التي تتكون منها أنشطة مؤسسات وهيئات القطاع العام وتقوم كل من هذه الجهات بتحديد ممثليها للموسم القضائي القادم ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - أصلي واحتياطي .

كما تقوم اللجنة النقاوية بتحديد ممثليها « أصلي واحتياطي » للموسم القضائي المذكور .

وتختص هذه الدوائر بالفصل نهائيا في الأنزعة العمالية - وتقوم بالإطلاع بنفسها على ملفات خدمة العاملين دون حاجة للاستعانة بجهات الخبرة الخارجية ولها سماع اقوال من ترى ساعهم من العاملين للتوصل الى اصدار احكامها .

ولما كانت الخبرة العملية قد اثبتت انه منذ انشاء القطاع العام فان عدد الأنزعة العمالية في تزايد مضطرد وان الفصل في القضية ، بعد احوالها الى مكتب الخبراء يستغرق سنين طوال تكون خلالها لدى العامل رغبة دفيئة في التراخي والسلبية في العمل .

اذا - نرى أن في الأخذ بهذا المقترح - ما يحقق عدة اهداف سامية ،
اولها - الحفاظ على مقومات الانتاج البشرية والمالية .
وثانيها - امتصاص عدد كبير من القضايا من منبعها الأصلي .

القسم الثاني

مقترحات لتدعيم الجهاز القضائي

اشارت احصائيات وزارة العدل الى ان العدد الاجمالي للقضايا يبلغ الآن ٨١٧٠٠٠ قضية تنقسم تقريبا الى الآتي :

٦٢٠ ٠٠٠ جزئي وكل « عادي ومستأنف »
١٨٠ ٠٠٠ استئناف
١٥ ٠٠٠ نقض

كما اشارت الى ان العدد الاجمالي للسادة التضاة والمستشارين هو ١٢٢٩ ينقسمون الى الفئات الآتية :

٨٩٦	مطلوب منهم الفصل في	٦٢٠٠٠٠ قضية	القضاة
٣٨٥	« « « «	١٨٠٠٠٠ قضية	المستشارون
٤٨	« « « «	١٥٠٠٠ قضية	مستشارو النقض

وعلى أساس هذه الأرقام يكون متوسط عدد القضايا التي يتعين على كل قاض أن يفصل فيه كالاتي :

القضاء	٧٥٠	قضية سنويا بمتوسط شهري ٨٠ قضية تقريبا لكل قاض
المستشارون	٤٢٠	قضية سنويا بمتوسط شهري ٥٥ قضية تقريبا لكل مستشار
القضاة	٣٠٠	قضية سنويا بمتوسط شهري ٣٥ قضية تقريبا لكل مستشار

وهذه المعدلات تعتبر اعلا المعدلات في العالم ويتعين ان يعالج هذا الوضع — بالإضافة الى ما ذكر بالقسم الأول من هذا البحث من امتصاص غالبية القضايا من منبعاها الاصلى — بتدعيم من ناحية العدد في جهاز القضاء الحالي مع مراعاة المستوى العلمى اللازم فيمن يعينون وذلك لحسن اداء مهمته المقدسة .

وعلى ضوء هذا كله :

نقترح زيادة عدد القضاة والمستشارين الى ضعف العدد الحالى ، اى ان يصبح العدد الاجمالى ٢٧٠٠ بدلا من ١٣٢٩ قاض بفتح باب التعيين للمحامين اصحاب المكاتب « حوالى ٨٠٠ » وكذلك ينقل عدد يقرب من ٥٠٠ من محامى الهيئات والمؤسسات والشركات الى وظائف القضاء طبقا لأقدمياتهم — والاستعانة بمن يتقدم منهم لترشيح نفسه لشغل وظائف ادارة قضايا الحكومة والنيابة العامة والنيابة الادارية ، على ان يوجه عدد مماثل من الاساتذة العاملين بإدارة قضايا الحكومة والنيابات الى وظائف القضاء .

وتقوم نقابة المحامين بالترشيح لهذه التعيينات وفقا لطلبات وزارة العدل من واقع جداولها التي تضم المحامين اصحاب المكاتب ومحامى الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية .

ونرى ان فى الأخذ بهذه المقترحات — ولو على سنتين قضائيتين متواليتين — ما يسهم مساهمة فعالة وأكيدة فى تنفيذ ما تهدف اليه البلاد من دعم للقضاء وحل سريع وعادل للمنازعات التي تقوم بين المواطنين .

القسم الثالث

القضاء الشعبى

ان مهمة القضاء الجالس من أشق وأدق المهام التي يباشرها الانسان وهي تشترط فيمن يولاه شروطا خاصة من ناحية الخلق المكين والمعرفة الواسعة بالإضافة الى النزاهة والحيطة المطلقة والعلم القانونى الوافى .

كما انه من اخطر الأمور على مستقبل الشعب — ان يولى القضاء من لا يتصف بهذه الصفات • ومع ماتضمنه فكرة انشاء القضاء الشعبي من تحقيق لهدف ام هو اشراك المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال قيامهم بالفصل في الأنزعة التي تثور بينهم •

الا انه يتعين وضع ضوابط موضوعية دقيقة لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ السليم بحيث يتحقق الهدف المطلوب دون ان تتأثر مجريات العدالة التي تتحقق الآن بواسطة القضاء المختص •

ولما كانت التجارب الماضية كلها تشير الى عدم نجاح فكرة القضاء الشعبي وما قد ألغيت تباعا المحاكم الحسبية والمالية — كما ألغيت قومسيونات التجارة ولجان المصالحات الزراعية — وبصورة عامة لم يثبت على مدى ربع القرن الماضي ان المواطن العادي قادر على تحمل عبء الفصل بين الناس بكفاءة وقدرة تدعو الى إعادة تحميله هذا العبء الجسيم •

ان حكم القاضي اجراء اجتماعي يترتب عليه آثار وثيقة في حياة الشعوب فهو لا يحسم نزاعا فحسب وانما يؤكد معنى العدالة — وباستمرار تأكيد هذا المعنى ترقى الشعوب وتستقر أوضاعها — كما ان في ترك هذا المعنى معرضا للاهتزاز ، ما يضيّع مقومات المجتمع وأهمها الأمن والاستقرار •

لذا — نرى قصر صورة القضاء الشعبي على ما جاء بالقسم الأول ••

رأى وزارة العدل بإسراء الشعب في إقامة العدالة

أصدر السيد وزير العدل ، في أول أبريل سنة ١٩٧٣ القرار رقم ٣٧٧ لسنة ٩٧٣ بتشكيل لجنة لدراسة اسهام الشعب في اقامة العدالة استنادا الى المادة ١٧٠ من الدستور تضم ممثلين لحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس ونقابة المحامين والمركز القومي للبحوث الجنائية .

وحدد القرار مهمة اللجنة - وعلى ما جاء بمادته الأولى - بدراسة اسهام الشعب في مختلف دول العالم وتجاربها في هذا الشأن ومدى امكان الافادة بها على هدى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتقاليد السائدة في بلادنا وبوضع تقرير بما تنتهي اليه اللجنة من دراسة .

وقد عقدت اللجنة أولى اجتماعاتها يوم ٤ أبريل سنة ١٩٧٣ بحضور السيد وزير العدل ثم انفردت بالاجتماع واختارت السيد المستشار عدلى مصطفى بغدادى مقررا لها - ثم والت اجتماعاتها في أيام ١٢ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ .

وقدم أعضاء اللجنة دراسات وابحاثا عن اسهام الشعب في اقامة العدالة في الدول المختلفة وعن التجارب التى أخذت بها جمهورية مصر العربية في هذا الصدد وقد أرغقت هذه الابحاث وتلك الدراسات بهذا التقرير وتعتبر بذلك مكمله له .

وقد نصت المادة ١٧٠ من دستور جمهورية مصر العربية - الذى وضعه شعبها في سنة ١٩٧١ على أن يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود التى بينها القانون ويدل موضع هذا النص المواد المنظمة للسلطة القضائية وعبارته على انه استثناء من الأصل العام المقرر من قيام المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص .

وغنى عن البيان ان هذا الاسهام - ايا كانت صورته - لا يمكن ان ينقص مما هو قائم للشعب في ظل القوانين المراهنة من ضمانات لصالح العدالة ، بل انه

وسيلة لتعميق جذور العدل في نفوس افراد الشعب تحقيقا لما تستهدفه المحاكم من أن تكون احكامها هي الحق النخالص جوهرها وشعارها .

وللشعب في مصر دور بارز في التحقق من حسن سير العدالة فهو الذي يضع عن طريق ممثليه في مجلس الشعب القوانين المعبرة عن مفهومه للحق ويعهد الى القضاء بتطبيقها على ما ينجم عن تنفيذها من منازعات وأبواب المحاكم مفتوحة امام سائر افراد الشعب دون تمييز يترددون عابها للوقوف على سير العدالة فيها . ولهم الحق في اخطار النيابة العامة بما يصل الى علمهم من نبا الجريمة لتتخذ ما يفرضه القانون من اجراءات التحقيق ومن ختمهم اقامة الدعاوى الجنائية بالطريق المباشر امام محاكم الجنيح والمخالفات دون توقف على اذن النيابة العامة ، وكذلك دعاوى الحسبة المقررة رعاية الصالح العام ، هذا الى المشاركة في الكثير من اللجان ذات الاختصاص القضائي في المنازعات الزراعية والعمالية ونحوها ثم ابداء الرأي عن طريق الخبرة فيما يعرض على المحاكم من مسائل تستوجب استجلاء لوجه الحق بالاستئناس بأراء ذوي الدراية من افراد الشعب ، ولذلك كان طبيعيا ان ينص الدستور على أن تصدر الأحكام باسم الشعب على أنه لا ينبغي الاعتقاد بأن ما تقضى به المحاكم خارج هذا النطاق هو بمنأى عن الشعب أو غير معبر عن مفهومه للعدالة ، ذلك ان اختيار القضاء في مصر انما يتم بمعرفة رئيس جمهوريتنا المنتخب من الشعب بالاستفتاء المباشر . والمفوض بحكم القانون في هذا الاختيار ، فالقضاء اذن — وهم ابناء هذا الشعب بمختلف فئاته مختارون من الشعب بطريق الانابة يستمدون وجودهم منه ويطبقون القانون الصادر منه على ما حولهم سلطة الفصل فيه من منازعات وجرائم .

لشعب اذن مساهم بحكم الواقع والقانون في اقامة العدالة في وطنه بل هو صاحبها منه تتبع واليه ترتد ، واثن كان من حقه مطالبة السلطة القضائية بالعمل على سرعة وصول الحقوق الى أصحابها وتيسير سبل اقتضاها الا ان عليه واجب الحفاظ على صرح شامخ مشادة الاسلاف على دعائم راسخة من حيذة القضاة وحصانتهم مما يعود نفعه على المتقاضين من افراد هذا الشعب ممثلا في طمأنينة سابقة الى سلوك القضاة وكفايتهم من قبل التجائم اليهم ومن بعد الحكم لهم او عليهم . وفي ذلك ما يفسر حرص الدساتير المصرية على تأكيد استقلال القضاة وعدم جواز عزلهم .

ولقد دلت الدراسات التي قام بها اعضاء اللجنة سواء للنظم القضائية الأجنبية في عدد من الدول الغربية والشرقية أو للتجارب المحلية التي سبقتها

جمهورية مصر العربية على أن اسهام الشعب في اقامة العدالة يختلف من دولة الى اخرى ويتناوله التعديل بين آن وآخر ، ويمكن ادراج صورة فيما يلي :

١ - اختيار القضاء بالانتخاب الشعبى .

٢ - الأخذ بنظام المحلفين .

٣ - اشتراك افراد من الشعب مع القضاة في الحكم سواء في المحاكم او في اللجان ذات الاختصاص القضائى .

٤ - انفراد اشخاص من الشعب بالنظر في بعض المنازعات .

وقد عرفت مصر من قبل لبعض هذه الصور ولا زال منها عدد يشير منه الى ما يلى :

١ - اشتراك بعض افراد من الشعب مع القضاة في نظر بعض الدعاوى العمالية في صورة هيئتي توفيق وتحكيم او في قضايا القطاع العام في صورة هيئة تحكيم .

٢ - اشتراك افراد من الشعب مع قضاة محكمة الخراصة .

٣ - انفراد اشخاص من الشعب بتشكيل لجنة الفصل في المنازعات الزراعية .

٤ - انشاء مجالس للصلح برأسها وكيل للنيابة ومعه عضوان من الشعب وان كانت لم تأخذ طريقها الى التنفيذ بعد .

٥ - ابداء الآراء الفنية التى تطلبها المحاكم من الخبراء استجلاء لوجه الحق .

والذى يمكن استخلاصه من مجموع ما سلف ان الاسهام المقصود في المادة ١٧٠ من الدستور هو الأخذ بنصيب - أيا كان قدره ومهما كانت وسيلته فيما تباشرة السلطة القضائية في اقامة العدالة وذلك دون مساس بالضمانات الاساسية التى كفلها الدستور ، والقوانين للمواطنين .

والحق في هذا الاسهام قائم لكل فرد من افراد الشعب تتوافر فيه شروط عامة مجردة ويكون من غير القضاة بالمعنى المحدد في قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة .

ولا شك في أن الجدول عن نظام مستقر الى آخر مستحدث وبخاضة في كبريات الأمور كتتظيم السلطة القضائية يستوجب ابتداء تجديد عيوب النظام

القائم وثبوت تعذر علاجه ذاتيا - ثم تحديد مزايا النظام المقترح والتعرف على مدى ملاءمته لظروف بيئتنا بمختلف العوامل المؤثرة فيها .

وترى اللجنة ان نظامنا القضائي موافق لظروف شعبنا واحتياجاته وان هذا الشعب قد وجد في قضائه - المحايد المتخصصين المتفرغين المستقلين المحصنين ضد العزل ملاذه الذي يلجأ اليه اذا ما ادلهم به الأمر في ساحته الأمن والعدالة ، ولا غرو فقضاته هم بعض أبناء عهد اليهم بولاية السلطة القضائية بعد ان أضفى عليهم من الضمانات ما وجده لازما لاحقاق الحق دون تأثر أو ميل مع العاطفة أو الهوى . وان كل ما يؤخذ على الصورة التي يجرى عليها تطبيق هذا النظام - وهو ما يمس التطبيق دون الجوهر - هو البطء في وصول الحق الى صاحبه . وعلاج ذلك واضح وميسور وهو فيما تؤكد اللجنة ينحصر في زيادة عدد القضاة الى الحد الذي يجعل المطروح على القاضي من القضايا في جلسته داخلا في نطاق قدرته على الفصل فيها - وتوفير الاجهزة المعاونة له في اظهار بعض جوانب الحقيقة لتمدة بما يطلب في اقرب وقت وتبسيط بعض اجراءات التقاضي التي وضعت اصلا لضمان عدم اغتيال حقوق الناس بالباطل ولكن أسى استعمال بعضها بما ادى الى تأخير وصول تلك الحقوق الى اصحابها .

ويوم يتيح شعب مصر عن طريق مجلس الشعب الممثل له - للسلطة القضائية وسبيل القدرة على تحمل اعباء رسالتها - وهي لحسن الحظ سبل مادية لا يصعب توفيرها - فانه يكون قد أسهم في إقامة العدالة ودعم صرحها اجل مساهمة .

ومن هذا يبين انه ليس في نظامنا القضائي ما يستعصى على الاصلاح الناجز الميسر ولا ما يدعو الى التفتيش في ثنايا تجارب غيرنا من الأمم عن بديل عنه أو تعديل له ليس فقط حفاظا على صرح كان ولا يزال وسوف يظل باذن الله شامخا وقادرا على اعلان كلمة الحق على نحو هو من مفاخر مصر التي يشيد بها السيد رئيس الجمهورية على رؤوس الاشهاد ، وهذا بذاته مبرر كاف بل وحاسم لعدم المساس بهذا النظام صونا له من الاهتزاز سواء في صورته أو في جوهره ، ولكن لان الواقع من الأمر ان النظم الأجنبية لا تفضل نظامنا في شيء بل انها فوق عدم ملاءمتها لظروفنا لا تسلم من النقد في بلادها .

فاختيار القضاة بطريق الانتخاب الشعبي نظام محفوف بالمخاطر لا يستلزمه من ان يعرض المرشح للقضاء نفسه على جمهور الشعب طالبا تركيته

له وبإذلا بطبيعة الحال في خضم المنافسة على منصب القضاء من الوعود مالا يتفق وما ينبغي لهذا المنصب من كرامة ونأى عن مواطن التسيهات وتعفف واستغناء عما في أيدي الناس بل ويتنافى وما يقوم عليه فهم شعبنا في ضوء حضارته العريقة وتقاليده السائدة من ان طالب القضاء لا يولى .

ونظام المحلفين على صورته المطبقة في بعض الدول الانجلوسكسونية انما هو نمرة ضورة تاريخية نابعة من ظروف تلك الدول التي تختلف عن بلدنا في سائر مقومات الحياة اذ ولدا ذلك النظام في ظل صراع بين الشعب وبين حكامه الذين كانوا يتخذون من سلطانهم المطلق عليه اداة لفرض احكامهم عليه عن طريق قضاة كانوا يمثلونهم في ذلك فتوصل الشعب الى اشراك ممثليه في المحاكم تعبيرا عن رأيه في العدالة وقد أخذ هذا النظام في التقلص بعد زوال الكثير من دواعيه وهو الآن محل نقد شديد لما يسببه للعدالة من بطء وما يتقل به كاهلها من نفقات ، ومن الجلى عدم اتصال هذا النظام بواقع بلدنا نشأة أو تطبيقها .

فليس قضائنا يمثلون حاكما وانما هم من صميم ابناء هذا الشعب يعرفون الأمة ويعبرون عن واقعه ويتطلعون الى تحقيق آماله ، ولا صراع في بلدنا بين حاكم ومحكوم وانما هو فريق واحد يعمل في سبيل البناء ويسهم كل فرد من افراده في ذلك بما يحسنه من عمل ، توزيعا للأعباء وارتفاعا بمستوى الاداء .

ولا شعبنا يقبل نظاما يزيد من بطء التقاضى او يضاعف من نفقاته في الوقت الذى يتطلع فيه وبحق الى عدالة سريعة ميسرة .

وأما نظام مشاركة غير القضاة للقضاء في الحكم ، فقد تبين للجنة ان ثمة تجارب محلية شتى سابقة وقائمة في هذا المجال لم تسفر عن نتائج مشجعة او محققة لصالح العدالة مما حدا بالمشرع الى العدول عنها والاتجاه اتجاها واضحا الى العودة بالقضايا الى قضائنا الاصليين تخلصا من آثار تلك التجارب التى انتزعت من صدور المتقاضين الطمأنينة الى من أسند اليهم الفصل في المنازعات التى عهد بها الى المحاكم او اللجان القضائية ذات التشكيل المختلط من القضاة وغيرهم والتى ادت على عكس ما كان مرجوا منها - الى تعويق الفصل في المنازعات ولعل في المجالس الحسبية والمحاكم التأديبية ولجان الطعون الضريبية ولجان الفصل في المنازعات الزراعية في بعض مراحلها شواهد ناطقة بذلك .

على أن امر هذه المشاركة لا يقف عند هذا الحد بل انه يجاوزه الى ما هو اعمق وخطر ذلك ان تحققها في المحاكم الجزئية المشكلة من قاض فرد - وهى لا تتحقق بداهة بأقل من عضوين من غير القضاة مع قاض من المحكمة من شأنه

ان يجعل الغلبة العددية لغير القضاة وهم بطبيعة الحال غير محصنين بعدم القابلية للعزل التي هي الركيزة الاولى في استقلال القضاء كما حرص الدستور على تأكيدها فتكون المحكمة المشكلة على هذا النحو قابلة للعزل في جملتها وفي هذا مخالفة للدستور الذي جعل من عدم قابلية القضاة للعزل ضمانا اساسية للشعب حتى تصدر الأحكام وفقا للحق دون تأثر برغبة أو رهبة وهي ضمانة لا يملك أي قانون سلبها من المواطنين وفي هذا وحده ما يغنى عن الإشارة الى ما يؤدي اليه الأخذ بهذه الفكرة في نطاق المحاكم الجزئية من الخروج بها عن صورتها المبسطة التي عنها القانون تخفيفا عن المحكمة الابتدائية التي هي محكمة الدرجة الاولى بحكم الاصل في نظامنا القضائي وذلك بتحويلها الى محكمة ثلاثية التشكيل كالمحكمة الابتدائية في ذلك سواء بسواء مع الفارق الجسيم في القدرة على الفصل بين القاضي - المتخصص المتفرغ ، وبين سواء من غير المتخصصين او المتفرغين مما يعتبر معه الأخذ بهذه الفكرة إلغاء المحاكم الجزئية بصورتها التي ترفع بها اعباء ثقيلة عن كاهل المحاكم الابتدائية والالتقاء بها كاملة على عاتق هذه الاخيرة بصورة او بأخرى مما يؤدي الى مضاعفة البطء في اجراءات التقاضي ويضير الشعب ايما اضرار هذا الى ما يؤدي اليه ذلك من استحالة اشراف المجلس الاعلى الهيئات القضائية على القضاء في اعمالهم نتيجة اعلية غير القضاء عليهم في الحكم - فتفقد السلطة القضائية بذلك ضمانا يالغ القوة والاثر في سلامة بنياتها والتزام قضاتها بالعدل مظهرا ومخيرا مما يفتح الباب لاثارة الظنون حول القضاء وفي ذلك اهدار لما يقوم عليه القضاء من اطمئنان المتقاضى الى قاضيه .

ولذلك اجتمعت كلمة اللجنة باستثناء احد اعضائها - على عدم الأخذ بفكرة المشاركة هذه في المحاكم الجزئية .

ونظرا لجسامة القضايا التي تنظرها المحاكم الابتدائية وما يليها من محاكم الاستئناف ومحكمة النقض وما يثار فيها من مسائل قانونية اجرائية وموضوعية - دقيقة مما يتعذر معه على غير المتخصص في الدراسة القانونية والممارس لتطبيقها الاحاطة بها والادلاء بقول صحيح فيها وفي وقت دعا فيه قانون السلطة القضائية الى تخصص القضاة في نطاق عملهم الاصلى وهو الفصل في المنازعات مراعاة منه لتباينها وتعدد القوانين وتشابكها ، وفي الوقت الذي يتجه فيه العالم كله الى مزيد من التعمق في بحث الأمور وعدم اسناد أي عمل الا لمن يجيده نظرا لذلك كله اجتمعت اللجنة على رفض الأخذ بنظام المشاركة آتفة الذكر في القضايا التي تنظرها المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض وما يقابلها من المحاكم الادارية بمجلس الدولة .

وأما أفراد أشخاص من الشعب بالنظر في بعض المنازعات فانه بالإضافة الى ما سلف الإشارة اليه من مظاهر اسهام شعب مصر في اقامة العدالة فان ذلك يمكن ان يتحقق باحدى صور ثلاث :

١ - المصالحة بين المتخاصمين .

٢ - المشورة للقاضي .

٣ - اصدار قرارات لها قوة الاحكام .

فأما نظام المصالحة فإنه مقرر في المادة ٦٤ من قانون المرافعات وهو وسيلة مرجوة النفع في التوفيق بين الخصوم بما يعفى المحاكم الجزئية من بعض ما يثقلها من قضايا وهو يعد سبيل لتوثيق الصلة بين الشعب وبين معاني العدالة التي يعبر عنها القضاة اذا ما تعذرت المصالحة بين المتخاصمين .

وتحقيقا للفائدة من هذا النظام ينبغي أن يسود تطبيقه سائر المحاكم الجزئية دون توقف على صدور قرار بذلك من وزير العدل مع تعديل في قاعده اختيار أعضاء مجالس الصلح التي تنقضى المادة آنفة الذكر بتسجيلها لهذا الغرض وبما يضمن توسيع قاعدة الاختيار على النحو الذي سيلى بيانه .

ويساعد نظام ابداء الشورة للقاضي الجزئي في بعض ما يعرض عليه من مشاكل على تدريب الشعب على اجراء دراسات واعية لأمور متصلة بتحقيق العدالة وتنمية شعوره تبعاً لذلك بالمسؤولية فضلاً عما يسديه للعدالة من خدمات حيث تقصر أوراق الدعوى على القاء ضوء كاف على الحقيقة مما يعتبر اسهاماً نافعا في اقامة العدالة .

ولئن كان من المفيد اثبات رأى ممثلى الشعب في المسائل التي تنقضى القوانين بعد تعديلها باستطلاع الرأى فيها إلا أنه من غير المقبول فرض هذا الرأى الاستشارى على القاضي الذى يتحمل وحده مسؤولية الحكم الذى لا محل لاشراك سواه معه في ذلك للاعتبارات التي تقدمت الإشارة اليها .

وتعتبر قضايا الأحوال الشخصية بنوعها - ولاية على النفس وعلى المال - أنسب المجالات لتطبيق نظام المشورة الشعبية بحكم اتصال هذه المسائل بالأوضاع الاجتماعية للشعب وظروف بيئته ولما تحققه هذه المشورة من معانى التكافل الاجتماعى بين أفراد الشعب في خدمة العدالة .

وترى اللجنة ان يكون الأخذ بهذا النظام في بدايته في حدود تسمح للتجربة وللدراسة بتقييمه فاما نجاح يبرر التوسيع في تطبيقه تحقيقاً لمزيد من العدل

بين المواطنين واما قصور في الأداء سواء نتيجة لتعويق الفصل في القضايا أو عدم العناية باجراء الدراسات المطلوبة في الأجل المناسب وهو ما ينبغي الحذر منه واتخاذ ما يلزم لتفاديه منذ البداية •

هذا ومن القضايا المدنية ما رأى المشرع لقلّة حظها من الأهمية — وهى التى لا تتجاوز قيمتها عشرين جنيهاً — اجازته اثبات واقعتها بطريق الاثبات جميعاً دون استلزام الكتابة أو ما يقوم مقامها كما هو الأصل فى القضايا المدنية ومن ثم كان الاثبات فى تلك الفئة من القضايا جائزاً بشهادة الشهود والقرائن المتروك تقدير دلالتها لفطنة القاضى دون تعرض منه لمسائل قانونية فى الاغلب الاعم وهى بعد داخله فى حدود النصاب الانتهائى لمحكمة المواد الجزئية •

ونقديراً من اللجنة ليسر هذه القضايا واعتماد الاثبات فيها على ادلة واقعية ومساسها بالمصالح اليومية لقطاع كبير من الشعب لايسهل عليه الالتجاء الى المحاكم واداء الرسوم القضائية التى قد تشق على الكثير من المواطنين فضلاً عن اتخاذ الاجراءات القضائية فانه يكون من الملائم استثناء هذا النوع من القضايا من القاعدة العامة التى تقوم على اختصاص القاضى بالفصل فى المنازعات وذلك باسناد الاختصاص بنظر القضايا المدنية التى يكون كل المطلوب فيها مبلغاً من النقود أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره ولايتجاوز قيمة ايها عشرين جنيهاً ولا تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالاداء — الى مجالس الصلح المشكلة طبقاً لنص المادة ٦٤ من قانون المرافعات وذلك باصدار قرارات فيها تكون لها قوة الأحكام وتكون نهائية قطعاً لدابر منازعات يسيرة لا يخفى فى الاغلب وجه الصواب فيها وذلك تخفيفاً عن القضاة والمتقاضين على السواء •

كما ترى اللجنة ان مجالس الصلح هذه — بحكم تشكيلها الذى يضم وكيل النيابة بما له من ثقافة قانونية ومُراس فى التطبيق ومكانة فى نفوس أفراد الشعب بحكم تمثيله للنياحة العامة الممثلة للشعب فى المحافظة على ارواح افراده واعراضهم واموالهم وما يتمتع به من صفات الحيدة والشعور بالمسؤولية — وكذلك عضوين تختارهما الجمعية العمومية لقضاة المحكمة الابتدائية المختصة من فئات الشعب الاعضاء فى نقاباته المهنية والعمالية وغيرها بما سيورد بيانه فيما بعد — تعتبر هذه المجالس لما تقدم أقدر من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المشكلة حالياً وفقاً لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على الفصل العادل الصحيح فى المنازعات المنوطة بهذه اللجان والمبينة فى المادة ٣٦ مكرراً من قانون الاصلاح

الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وفى المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ •

وتصدر مجالس الصلح فى هذه المسائل قرارات تكون لها قوة الاحكام وتكون واجبة النفاذ فوراً - على ان يكون التظلم من قراراتها أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال الميعاد المقرر لاستئناف الاحكام فى قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية فى هذه الحالة نهائيا غير قابل لاي طعن أمام أية جهة - وقوفنا بالخصومة عند حد ملائم •

وفى ذلك تحقيق لتيسير على أصحاب الحقوق ممن تتصل منازعاتهم بالانتفاع بالأراضى الزراعية وهم كثرة غالبية من أفراد الشعب دون اخلال بالضمانات الكاملة للمتقاضين بإجازة التظلم من قرارات تلك المجالس أمام المحكمة الابتدائية. وتضيف اللجنة الى ذلك انه من الواجب وضع ضمانات اجرائية وموضوعية فى شأن ما تصدره مجالس الصلح من قرارات فى الحالتين السابقتين ، ضمانا لعدم خروجها عن مهمتها الميسرة آنفة الذكر ، وتحقيقا للغرض المقصود منها كوسيلة لانهاء الخصومات على نحو هو اقرب الى المصالحة بين المتقاضين مما سواه - وذلك على سبيل المثال - بان لا يقتضى اصدار قرار فى المنازعة تعرضا لمسألة من مسائل الاختصاص المتعلقة بالنظام العام ، او لمسألة أولية تجاوز اختصاص المجلس أو نحو ذلك مما يخرج بالمنازعة عن نطاقها الميسرة ويوجب فى هذه الحالة ترك امر الفصل فيها برمتها الى القاضى صاحب الولاية فى الفصل فى المنازعات •

ونظرا لاختلاف طبيعة عمل مجالس الصلح فى هذه الحالة الاخيرة - اصدار قرارات لها قوة الأحكام - عن حالة المصالحة ترى اللجنة انه وان كان من المفيد استمرار عضوية العضوين المختارين فى المجلس فى حالة المصالحة لمدة السنة المقررة لاختيارهما الا انه من المصلحة الا تستمر مشاركة العضوين فى المجلس فى حالة اصداره قرارات لها قوة الاحكام لاكثر من اربعة عشر يوما فى السنة ضمانا لاقصى ما يمكن من الصيدة ونأيا بهذين العضوين عن الشبهات التى قد تثور فيما لو رسخت اقدامهما فى المجلس لمدة أطول • وتوسعة للقاعدة الشعبية التى يحق لها المساهمة فى إقامة العدالة •

ويسرى على عضوى المشورة - من حيث مدة العمل بالمحكمة - ما يسرى على عضوى مجلس الصلح فى حالة اقتصار عمله على المصالحة ، تحقيقا لمزيد من الخبرة وتعميقا للدراسة •

وقد خلصت اللجنة من مجموع ما تقدم الى ما يلي :

أولا : الأخذ بنظام المصالحة بوصفها محاولة للاستغناء بالصلح عن اصدار حكم في الدعوى وتتحقق بتطبيق حكم المادة ٦٤ من قانون المرافعات بشأن مجالس الصلح على أن يعدل نصها لتسرى بقوة القانون على كافة المحاكم الجزئية وان يعدل قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ سنة ٦٨ في شأن طريقة اختيار عضوى مجلس الصلح توسعه لقاعدة الاختيار وذلك على التفصيل المبين فيما بعد وان يكون الاختيار وبخاصة في بداية هذه التجربة لمدة سنة قابلة للتجديد بشرط منى سنة على الأقل بعد انتهاء المدة الاولى .

ثانيا : الأخذ بنظام المشورة بوصفها تدريبا للشعب على الدراسة الواعية للمسائل المتصلة بالعدالة وتنمية للشعور بالمسؤولية ، وتتحقق بادلاء اثنين من افراد الشعب يتم اختيارهما طبقا لما هو مقرر في اعضاء مجالس الصلح الى القاضي الجزئى برأييهما في المسائل التالية بعد قيامهما بدراستها وتقديم تقرير له غيها ، ويثبت رأييهما في محضر الجلسة دون ان يلتزم القاضي بالأخذ به .

(أ) قضايا نفقة الزوجة واجر الحضانة والرضاعة .

(ب) قضايا نفقة الصغير .

(ج) تثبيت الوصى المختار وتعيين الوصى على القاصر وعلى الحمل المستكن والمشف والمساعد القضائى والوكيل عن الغائب .

(د) التصديق على محضر الجرد .

ثالثا : الأخذ بنظام اصدار قرارات لها قوة الحكم وذلك تخفيفا عن المتقاضين في بعض المسائل وزيادة للضمانات لهم في مسائل اخرى مع اليسر في وصول الحق الى صاحبه .

ويتحقق ذلك بتحويل مجالس الصلح المشار اليها في المادة ٦٤ من قانون المرافعات — بعد تعديلها — الاختصاص — دون غيرها — باصدار قرارات لها قوة الأحكام في بعض ما يدخل في اختصاص المحاكم الجزئية ولجان الفصل في المنازعات الزراعية من مسائل وفقا لما يلي :

(أ) مما تختص به المحاكم الجزئية :

القضايا المدنية التى يكون كل المطلوب فيها مبلغا من النقود أو منقولا

معينا بنوعه ومقداره ولا تجاوز قيمة ايها عشرين جنيها ولا تتوافر فيه شروط
استصدار امر بالأداء .

(ب) مما تختص به لجان الفصل في المنازعات الزراعية المسائل المنصوص
عليها في المادة ٣٦ مكررا من قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
معدلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والمنصوص عليها في المادة ٣ من القانون
رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

وتوضع الضوابط الكفيلة بالتزام المجلس حدود اختصاصه بحيث اذا
اثير اثناء نظر النزاع امر خارج عن اختصاصه يتوقف اصدار قرار في النزاع
على الفصل فيه من المحكمة المختصة وجب على المجلس احالة النزاع برزمته اليها .
وتكون قرارات المجلس واجبة النفاذ فورا .

تكون قراراته في الحالة (أ) آنفة الذكر نهائية غير قابلة لاي طعن امام
اى جهة مع جواز التظلم من قراراته في الحالة (ب) امام المحكمة الابتدائية
خلال الميعاد المقرر لاستئناف الاحكام ويكون حكمها انتهايا غير قابل للطعن امام
اية جهة .

ولا يجوز ان تزيد مدة عمل العضوين في مجلس الصلح عند الفصل في هذه
المسائل عن اسبوعين في السنة .

رابعا - يتم اختيار اعضاء مجالس الصلح واعضاء المشورة بمعرفة الجمعية
العمومية لقضاة المحكمة الابتدائية التي تتبعها المحكمة المختصة وذلك من بين
الاسماء التي ترشحها النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية الزراعية
والغرف التجارية والصناعية والجمعيات ذات النفع العام من بين اعضائها .

ويصدر باعتماد هذا الاختيار قرار من وزير العدل .

خامسا - يشترط فيمن يقع عليه الاختيار :

(أ) أن يكون مصري الجنسية كامل الاهلية المدنية .

(ب) الا يقل سنة عن ثلاثين سنة .

(ج) الا يكون قد حكم عليه من المحاكم او الهيئات التأديبية لامر مغل
بالشرف ولو كان رد اليه اعتبارا .

(د) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة

- (هـ) ان يكون موطنه بدائرة المحكمة الابتدائية التي يستند اليه العمل فيها .
(و) ان يكون مجيدا للقراءة والكتابة .

سادسا - يؤدى عضوا مجلس الصلح وعضوا المشورة قبل مباشرة عملهما
يمينا امام رئيس المحكمة الابتدائية بان يحكما بين الناس بالعدل وان يحترما
القانون ويحافظا على سرية المداولة .

وتسرى على هؤلاء الاعضاء الاحكام المقررة قانونا بشأن رد القضاة وعدم
صلاحيتهم ومخاصمتهم .

ويعتبرون مكلفين بخدمة عامة في تطبيق احكام قانون العقوبات .

سابعا - ينظم وزير العدل بقرار منه المسائل المالية المترتبة على قيام هؤلاء
الاعضاء باعمالهم ، كما ينظم الاجراءات الواجبة الاتباع امام مجالس الصلح
مع مراعاة :

(ا) ان يكون الالتجاء اليها بغير رسوم قضائية .

(ب) ان يكون اعلان الخصوم امامها بكتاب مسجل بعلم وصول أو بالطريق
الادارى .

ثامنا - يكون اختيار المواطنين الثلاثة الذين يقضى القانون رقم ٣٤ لسنة ٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب بانضمامهم الى تشكيل محكمة
الحراسة من بين الشخصيات العامة الذين تتوافر في شأنهم مواصفات تسمح
لهم بالاسهام جديا في عمل هذه المحكمة المشكلة برئاسة نائب رئيس محكمة
النقض وعضوية ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف ، ودون ان يرتبط
تخصصهم بمهنة أو صناعة أو عمل المطلوب فرض الحراسة عليه ، وذلك توسعة
لقاعدة الاختيار من جهة وتفاديا من احتمال ان يقع الاختيار في بعض الحالات
على أشخاص لا يمثلون القاعدة الشعبية بمعناها الصحيح ، وعلى أن يقتصر
العدد على ثلاثة في القضية الواحدة مهما تعدد المدعى عليهم فيها ومهما تباينت
مهنهم أو صناعاتهم أو اعمالهم .

تاسعا - اعادة النظر في أسلوب اختيار المحكمين بالتطبيق لاحكام القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة بما يحقق شعبية القاعدة التي

يتم الاختيار من بينها - دون اخلال بالضمانات الواجب توافرها في المحكم من حيث ثقافته ومدى امكان مساهمته في الفصل في النزاع المطروح على هيئة يرأسها مستشار - وبما يضمن حيادهم في ابداء الرأي دون انحياز الى الجهة التي يمثلونها .

عاشرا - وجوب المبادرة الى زيادة عدد القضاة لمواجهة الزيادة المطردة في عدد القضايا ودعم أجهزة الخبرة وتوسيع نطاقها في خدمة العدالة بوصفها طريقا فعلا من طرق معاونة الشعب للقضاة في اقامة العدالة بابداء الرأي وكذلك زيادة عدد وكلاء النيابة زيادة محسوسة بما يكفل قيام مجالس الصلح باعبائها المقترحة .

تحريرا في ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٣

المستشار عدلي مصطفى بغداد ، المستشار محمد رفعت لطفى ، المستشار رفعت خفاجي ، المحامي العام فتحي عبد الصبور ، المستشار المساعد شفيق امام ، المستشار محمد داود السيد داود ، الدكتور فتحي والي ، الدكتور رؤوف صادق عبيد، الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح المحامي ، الدكتور احمد المجدوب .

رأى وزارة العدل بتبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية

عقدت اللجنة المشكلة بوزارة العدل من ممثلين لكل من :

محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابة العامة
وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس ونقابة المحامين - أربع اجتماعات ناقشت
خلالها عددا من المقترحات الرامية الى القضاء على معوقات التقاضى فى المواد
الجنائية سعيا وراء سرعة التحقيق والمحاكمة والحكم وذلك دون اخلال بالضمانات
الاساسية لجميع الخصوم .

وانتهت اللجنة الى اصدار التوصيات التالية :

(١) توصيات بتعديلات تشريعية

اولا - الفاء مرحلة الاحالة : *

ازاء ما دل عليه العمل من دقة وحيدة جهات التحقيق مما جعل الرأى قليلا
ما يتغير أمام مستشار الاحالة ورغبة فى تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل فى
الجنائيات تحقيقا لمعنى الردع بتجنب المرحلة التى يستغرقها الطعن فى أوامر
مستشار الاحالة - رأى اغلب اعضاء اللجنة الغاء نظام مستشار الاحالة واسناد
سلطة الاحالة الى النيابة العامة أو قاضى التحقيق حسب الاحوال .

هذا وقد رأى باقى اعضاء اللجنة الابقاء على نظام الاحالة باعتباره مرحلة
تمثل ضمانة هامة للمتهم وأن ما أخذ عليه من مساوىء يمكن تفاديها تعيين
رؤساء محاكم خاضعين للتفتيش الإقيام بعمل مستشار الاحالة مما يمكن فى الوقت
ذاته من الاستفادة من مستشارى الاحالة الحاليين بالعمل فى محاكم الجنائيات
لمواجهة القضايا المتزايدة خصوصا وان الشرائع التى تأثرنا بها فى وضع نظامنا
الاجرائى تعرف مرحلة الاحالة فى الجنائيات وان المؤتمرات الدولية بوجه عام
لم توافق على الغاء هذه المرحلة .

ثانيا - الحد من نظام الطعن بالمعارضة :

تأكيدا لفاعلية أثر الحكم الجنائي بالعمل على اطالة اجراءات المحاكمة في غير موجب رأيت اللجنة ان توصي بعدم اجازة المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة من المحاكم الجزئية ، ما لم يقض على المتهم فيها بغير الغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيها والمصاريف .

ثالثا : تعديل اجراءات الطعن في الاحكام الغيابية الصادرة بعقوبة الجثة من محكمة الجنائيات :

تري اللجنة توفيرا لوقت وجهد محكمة الجنائيات ان تعامل الاحكام الغيابية الصادرة بعقوبة الجثة من محكمة الجنائيات معاملة الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة (اى يكون الطعن فيها بطريق المعارضة بدلا من خضوعها حاليا لنظام السقوط التلقائي المقرر اصلا للاحكام الصادرة بعقوبة الجنائية) .

رابعا - العودة الى نظام التجنيح :

اصبح من الملائم بعد ان الغى نظام المستشار الفرد العودة الى نظام التجنيح لما ينطوى عليه من تيسير لسبل التقاضى وتحقيق الاسراع فى الفصل فى الجنائيات التى خالطتها ظروف او اعذار مخففة ترشح لتوقيع عقوبة الجثة عليها .

خامسا - الحد من نطاق الادعاء المباشر :

تري اللجنة انه يحسن الحد من النطاق الذى يجوز فيه للمدعى بالحقوق المدنية ان يحرك الدعوى الجنائية مباشرة بأعتباره استثناء على الاصل العام الذى يقصر هذا الحق على النيابة العامة وتقتصر تحقيقا لهذه الغاية :

١ - حظر الادعاء المباشر فى الجرائم التى تكون لها طبيعة خاصة يجوز معها ترك ملازمة رفع الدعوى الجنائية عنها للنياية العامة .

٢ - حظر الادعاء المباشر فى الجرائم التى بوشر التحقيق فيها حتى لايتخذ وسيلة لانتزاعه من الجهة التى تجريه .

٣ - اجازة الحكم على المدعى بغرامة لاتزيد على خمسين جنيها فى حالة القضاء بعدم قبول دعواه او عدم جواز نظرها او رفضها .

٤ - السماح للمتهم دائما للحضور بوكيل عنه حتى لايتخذ الادعاء المباشر وسيلة للتهديد أو للكيد .

سادسا - اجازة ندب المحكمة النيابة العامة للتحقيق :

توصى اللجنة بالنص على أن يعطى لمحكمة الجنايات عند نظرها الدعوى الجنائية المقامة امامها - الحق في ان تندب النيابة العامة لتحقيق واقعة معينة أو القيام بأجراء محدد قد يتعذر عليها القيام به وهو ما لا تسمح به النصوص القائمة مما يعوق سرعة الفصل في الدعوى في كثير من الصور .

سابعا - تبسيط اجراءات دعوى التزوير الفرعية :

تقترح اللجنة أن يكون التقرير بالطعن بالتزوير بتقرير في محضر الجلسة بدلا من قلم الكتاب ، مع تخويل المحكمة - اذا كان الطعن بالتزوير يدخل في اختصاصها - ان تحقق الطعن بنفسها وتفصل في صحة الورقة (على خلاف النص الحالي الذي يوجب وقف الدعوى الاصلية واحالة الطعن الى النيابة العامة كما رأت المحكمة أن الفصل في الدعوى يتوقف على صحة الورقة المطعون فيها) .

ثامنا - التوسع في نظام الاوامر الجنائية في الجرح :

استفادة من نظام الاوامر الجنائية الذي اثبت العمل نجاحه ، توصى اللجنة بالتوسع في هذا النظام بأن يرفع الحد الاقصى للغرامة التي يجوز الامر بها الى عشرين جنيها بالنسبة الى القاضي وخمسة جنيها بالنسبة الى النيابة مع اجازة القضاء بوقف تنفيذ العقوبة والبراءة للقاضي .

تاسعا - تغريم المستشكل عند رفض اشكاله :

تأكيدا لجدية الاشكالات في التنفيذ وكبحا الكيدى منها ومنعا من اتخاذها وسيلة لتعيب الاحكام بغير طرق الطعن المقررة قانونا ، تقترح اللجنة الحكم على المستشكل - عند القضاء بعدم قبول اشكاله أو بعدم جوازه أو برفضه - بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تجاوز عشرين جنيها ، وذلك باستثناء الاشكالات المرفوعة من المحكوم عليهم بعقوبة الاعدام .

(ب) توصيات بتذليل اهم المعوقات العملية :

أولا - الاعلانات :

اذا كانت اللجنة قد استعصبت عيب سيم - شريعة التي رأت انها ستساعد الى مدى كبير على سرعة الفصل في القضايا المعروضة امام المحكم وعدم بقائها أكثر من الوقت المناسب لانجازها فضلا عن الاقلال من الطعون

غير الجدية فأنها قد ناقشت أيضا المعوقات العملية التي تسهم بشكل جدى في تأخير الفصل في بعض القضايا وكانت أولى هذه المعوقات مشكلة الاعلانات ذلك ان اقالام المحضرين لا تقوم بواجبها على النحو المطلوب منها وكان من نتيجة ذلك أن أغلب الاعلانات يتم بالنسبة للمتهمين والشهود على السواء لجهة الادارة ويترتب على ذلك كثرة الاحكام الغيابية وما يؤدي اليه ذلك من اعادة نظر القضايا بسبب سقوط الاحكام الصادرة في جنائية أو في شكل معارضة في الحكم الغيابي امام محاكم الجرح والمخالفات - واذا لم يصح الاعلان فإن القضايا تتأجل لاعادة اعلان المتهمين والشهود وهو الأمر الذي ترى اللجنة عرضه على الوزارة لاتخاذ الاجراءات الحاسمة في شأنه ، وتقتصر كأجراء وقتي ان يتم اعلان الشهود والمتهمين في جميع انواع القضايا الجنائية بواسطة رجال السلطة العامة وان يتم الاعلان في محل الإقامة أو محل العمل ذلك ان محل الإقامة قد يتغير ويبقى الاستقرار محل العمل ، يؤك دفاعلية هذا الاقتراح ما هو ملاحظ من ان رجال السلطة العامة يقومون بالقبض على المحكوم عليهم غيابيا من محاكم الجنائيات يوم صدور الحكم أو في اليوم التالي على الاكثر .

ويتصل بمشكلة الاعلان عدم حضور المجندين من متهمين وشهود وقد نص القانون على ان يكون اعلانهم عن طريق الجيش وتضمنت تعليمات النائب العام وجوب اجراء الاعلان بواسطته عن طريق ادارة القضاء العسكرى والملاحظ عمليا ان اكثر من ٩٠ ٪ من الاعلانات لا يتم رغم طول الفترة التي تحددها المحاكم ، كما ان اغلب القضايا الباقية بغير فصل من السنوات السابقة يرجع السبب في عدم الفصل فيها الى عدم اعلان المتهمين أو الشهود من المجندين أو الى استبعاد القضايا من الرول بسبب تعذر الاعلان - الامر الذي يوجب تدخل الوزارة للاتصال بوزارة الحربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعلان هؤلاء في المواعيد المحددة وتمكينهم من حضور جلسات المحاكمة ثم مراجعة تعليمات النائب العام والغاء ما يوجب اتمام الاعلان عن طريق مكتبه اذ يكفى ان يتم عن طريق رئيس النيابة المختص .

ثانيا - عدم حضور ضباط الشرطة والموظفين :

لقد اتضح للجنة ان قضايا الجنائيات يتأخر اعدادها للتصرف لفترة تمتد الى سنة أو أكثر بسبب تخلف ضباط الشرطة عن الحضور في جلسات التحقيق وذلك بالرغم من انهم في اغلب القضايا وعلى الاخص قضايا احرار المواد المخدرة شهود الاثبات فيها ولا يقتصر الامر عليهم وانما امتد الى اعوانهم من الشرطة

السريين وغيرهم من الموظفين الحكوميين وموظفى القطاع العام .

وبالمثل فأن هؤلاء لا يحضرون جلسات المحاكمة الا فى النادر وان القضايا تؤجل أمام المحاكم اكثر من مرة بسبب تخلفهم عن الحضور وهذا يترتب تأخير الفصل فى بعض القضايا لتمسك الدفاع بسماع شهادتهم .

والامر لا يتصل بالاجراءات القانونية التى يمكن اتخاذها فى هذا الشأن بقدر ما هو يتصل بوجوب الالتزام بالمواعيد المحددة والرغبة فى عدم تأخير الفصل فى القضايا وقد يكون لبعضها من الخطر على الامن العام ما يوجب سرعة البت فيها .

ويرتبط بهذا الموضوع عدم حضور المتهمين المحبوسين احتياطيا اذ يحدث فى احيان كثيرة ان يتخلف هؤلاء عن الحضور فى المواعيد المحددة لنظر قضاياهم مما يترتب عليه تأجيل القضايا وبالتالي تأخير الفصل فيها .

وليس هذا فحسب بل أن السمة الظاهرة بالنسبة للمتهمين المحبوسين هي حضورهم الى المحكمة فى وقت متأخر يمتد احيانا الى منتصف النهار وانه لا يمكن تصور ان تبدأ محكمة الجنايات أو محكمة امن الدولة العليا فى نظر تلك القضايا واغلبها تكون له اهميته بعد ان يكون النهار قد انتصف ، والامر لا يتصل بالمحكمة وحدها ووجوب الاعداد الكامل لفتح الجلسات فى الموعد المحدد وانما يرتبط بالسادة المحامين وانشغالهم فى اكثر من محكمة وان عدم حضور المسجونين فى الوقت المحدد يجعل المحامى مضطرا الى الانصراف لمباشرة القضايا الاخرى وان يطلب التأجيل لجلسة اخرى ويكون ذلك بطبيعة الحال على حساب وقت المحكمة وقضايا اليوم الذى ستؤجل اليه القضية .

هذا الى أنه من غير المقبول ان تبقى محكمة الجنايات أو محكمة امن الدولة العليا فى غرفة المداولة فى انتظار المتهمين المحبوسين ساعات وساعات ، ظاهرة تؤثر كثيرا على نظام المحاكمات وما يجب ان يكون عليه حتى ينتج اثره ، كما انها تتصل بهيئة المحكمة وما يجب ان يوفر لها شكلا وموضوعا .

والغريب فى هذا الشأن ان العلة التى تتردد لتبرير هذه الظاهرة تتصل بقلّة عدد السيارات المخصصة لنقل المسجونين والثابت مما أسفر عنه بحث الشكاوى التى قدمت فى هذا الخصوص ان سيارة واحدة مخصصة لمحاكم القاهرة والجيزة وانها ذات السيارة التى تحضر المحبوسين بالقناطر الخيرية وغيرها من المناطق النائية ثم تقوم بتوزيعهم على مختلف المحاكم والنيابات .

ثالثا — نظام النسخ :

لقد عمت الشكوى — في جميع محاكم الاستئناف — من نظام نسخ القضايا الجنائية ذلك ان النسخ :

(أ) غير ظاهر — الامر الذي يؤدي الى صعوبة الاطلاع ورجوب الرجوع الى الاصل في الاغلب الاعم من القضايا وقد يترتب على ذلك تأجيل الفصل في القضايا •

(ب) لا يشمل جميع اوراق الدعوى وعلى الاخص في قضايا الاختلاس اذ يقتصر النسخ على تحقيق النيابة دون المرفقات من تقارير وتحقيق ادارى وهى عماد الدعوى وهذا يؤدي الى طلب التأجيل من جانب الدفاع للاطلاع على ما لم ينسخ أو إعادة القضية الى قلم النسخ لاستكمال نسخها مما يترتب عليه تأخير الفصل فيها •

(ج) ان القضايا لا تنسخ في الوقت المناسب اذ كثيرا ما ينقضى موعد الجلسات دون نسخ القضايا مما يترتب عليه استبعاد القضايا من الرول وكثيرا ما تصل القضايا الى المستشارين في صباح يوم الجلسة المحددة أو في اليوم السابق ويتعذر بذلك الاطلاع عليها سواء من المحكمة أو من المحامين ويصبح من المتعين تأجيلها لاتمام الاطلاع •

والتأجيل لهذا السبب قد يترتب عليه التأجيل مرة أخرى لتخلف الشهود الذين حضروا في الجلسة الاولى لاسباب قد تكون مقبولة •

والامر يجب ان يركز وكأساس على وجوب استظهار اوراق الدعوى استظهارا كاملا وهو ما لا يتأتى الا بدراستها قبل موعد نظرها بوقت كاف ومن ثم كان وصول القضايا في يوم الجلسة أو في اليوم السابق انما يتسم بالشكوية المحضة ويقصد نقل مسئولية تأخير الفصل في الدعوى الى المحكمة وقد وصلتها نسخ القضايا فعلا •

وبالرغم من ان هذه الظاهرة تتكرر شهريا وبانتظام وبالنسبة لجميع الدوائر بلا استثناء وبالرغم من الشكوى المتكررة فإن الوضع باق على ما هو عليه بل ويزداد سوءا من شهر الى آخر حتى أصبح من الواضح أن حل تلك المشكلة لا يكون الا بتدخل الوزارة لمعرفة الاسباب ومواجهتها •

رابعا — عدم تحديد المحامين المتبينين :

ان الثابت من مراجعة الكثير من القضايا التي تعرض على محاكم الجنايات

هى أن جهة الاحالة - النيابة أو مستشار الاحالة - تغفل عن ندب محام للحضور مع المتهم امام محكمة الجنايات وهى ان فعلت فلا تحدده بالاسم وبالتالى فإن قرارها لاينفذ وتضطر المحكمة الى تأجيل القضية والاتصال بالنيابة لندب احد حضرات المحامين •

ونسخة القضية لاترسل الى المحامى المنتدب المحدد بالاسم الامر الذى يترتب عليه تأجيل الفصل فى الدعوى حتى يتم الاطلاع •

خامسا - تعذر مواجهة اعداء المستشارين :

قد يعتذر المستشار فى محكمة امن الدولة العالما اثناء الدور لمرض أو عذر طارئ ودلت المشاهدات العملية على ان محاكم الاستئناف لاتستطيع - فى حدود امكانياتها - مواجهة هذه الاعذار من بين مستشارى المحكمة ومن ثم فانها تلجأ الى ندب رؤساء محاكم لاستكمال التشكيل ويترتب على ذلك تأجيل جميع قضايا امن الدولة لان رئيس المحكمة غير صالح للفصل فى هذا النوع من القضايا •

وتقترح اللجنة لمواجهة هذه الصورة :

- (أ) ندب جميع المستشارين ورؤساء المحاكم الذين يعملون بالادارات المختلفة بالوزارة للجلوس بجميع محاكم امن الدولة العليا على مستوى الجمهورية •
- (ب) ندب جميع رؤساء المحاكم والمستشار رئيس المحكمة الابتدائية للجلوس بمحكمة امن الدولة العليا على مستوى المحافظة •
- (ج) اتمام الندب بالنسبة للفقرتين أ ، ب وبالنسبة لجميع مستشارى محاكم الاستئناف بحيث تصدر القرارات مع قرارات الحركة القضائية حتى لا يترتب على تأخير قرارات الندب تأجيل قضايا امن الدولة التى تحدد لادوار شهرى اكتوبر ونوفمبر من كل سنة •

سادسا - الخبراء :

يتصل بوجوب سرعة الفصل فى القضايا ضرورة استكمال الأجهزة المعاونة ومن ذلك اقسام الطب الشرعى ومكاتب الخبراء التابعة لوزارة العدل اذ كثيرا ما تؤجل القضايا فى مرحلتى التحقيق والحكم بسبب عدم اعداد التقارير المطلوبة أو عدم ارسالها فى الوقت المناسب ووجوب الاطلاع عليها من جانب هيئة الدفاع بعد ورودها والمرجع فى ذلك قلة العدد فى القوعين وعدم القدرة - فى نطاق العدد الحالى - على مواجهة المطلوب فى القضايا العديدة التى تعرض على اقسام الطب

الشرعى ومكاتب الخبراء كما ان الاطباء الشرعيين كثيرا ما يستدعون للمناقشة اما المحاكم ويتعذر حضورهم لصعوبة التوفيق بين العمل وبين الحضور للمناقشة واغلب الاقسام لايعمل به حاليا سوى طبيب واحد .

ومن المعلوم ان اغلب قضايا الاختلاس التى تعرض على المحاكم تحال الى مكاتب خبراء وزارة العدل بسبب ما يشوب اجراءات اللجان التى تشكلها الجهات المختصة من قصور وما تواجه به من مطاعن ويتوقف الفصل فى هذه القضايا حتى تقدم المكاتب التقارير المطلوبة وقد تطول المدة اللازمة لانجازها الى سنوات وسنوات اذا بقيت الصورة فى مكاتب الخبراء على ما هى عليه الآن .

سابعاً - انشاء معهد لمعاونى النيابة :

ليس من خلاف فى أن مهمة النيابة كمهمة القاضى مهمة جليلة عظيمة الشأن لها اثرها ويتوقف على اجادتها وحسن استخدامها تحقيق العدل وتوفير الطمأنينة للمتهمين فضلا عن الحفاظ على المصلحة العامة استقرارا للامن واستعلاء لكلمة الحق .

ومن المعلوم ان العمل فى النيابة قوامه التوعية والارشاد اولا ثم الخبرة والتجربة ثانيا ، ومن المعلوم ايضا ان قلة عدد أعضاء النيابة وكثرة عدد القضايا لم يعد يسمح فى كثير من الحالات بأثاحة الفرصة للقدامى من الاعضاء بتوجيه الجدد منهم وارشادهم الى السبيل القويم والطريق السديد والاسلوب السليم فى تحقيق القضايا وكيفية التصرف فيها فضلا عن ان القدامى انفسهم يحتاجون الى المزيد من الخبرة وتنمية لما اكتسبوه وتعميقا لما حصلوه اذ ليس يكفى ان تتوافر المعلومات نظريا وانما المهم ان يجيد المحقق السبيل الى الوصول الى الحقيقة عن طريق التطبيق العملى .

لما كان ما تقدم وكان أعضاء النيابة هم قضاء المستقبل فقد اصبح من المتعين ان يحاطوا بالرعاية المطلوبة وان يوجهوا منذ البداية التوجيه السليم وان يدرسوا الأسلوب العلمى فى تحقيق القضايا وكيفية التصرف فيها وذلك بإنشاء معهد لمعاونى النيابة يتم إلحاقهم به من وقت تعيينهم بحيث يتوقف تثبيتهم أو ترقيتهم الى درجة مساعد نيابة على الحصول على أجازة المعهد وعلى ان تكون الدراسة به لمدة ستة اشهر تتجدد بالنسبة لمن لم يستطع الحصول على الاجازة ستة اشهر اخرى بعدها بحيث اذا فاته الحظ ولم يوفق يعين أو ينقل الى وظيفة اخرى .

وتوصى اللجنة ان يكون ذلك المعهد نواه لدراسات اعم واشمل بالنسبة للقضاء .

ويتصل بالموضوع اتصالا وثيقا وجوب اتخاذ الخطوات التنفيذية لنظام تخصص القضاء الذى نص عليه قانون السلطة القضائية فى المادة ١٢ منه تحقيقا للفائدة المرجوه من تطبيقه .

عن محكمة النقض : السيد المستشار سعد الدين عطية

عن محاكم الاستئناف : السيد المستشار محمد رفعت لطفى

عن المحاكم الابتدائية : السيد المستشار احمد رفعت خفاجى

عن النيابة العامة : السيد المحامى العام احمد محمد غنيم

عن جامعة القاهرة : السيد الاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى

عن جامعة عين شمس : السيد الاستاذ الدكتور رؤوف صادق عبيد

عن نقابة المحامين : السيد الاستاذ كمال هليم المحامى

رأى محكمة استئناف القاهرة

باسهام الشعب في إقامة العدالة

بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٧٣ انعقدت الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة وقررت تشكيل لجنة لتقديم تقرير خلال شهر واحد عن كيفية أسهام الشعب في إقامة العدالة أعمالاً لنص المادة ١٧٠ من الدستور ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير اللجنة التي شكلتها وزارة العدل لأداء مثل هذه المهمة .

وقد اختارت الجمعية العمومية خمسة من مستشاريها للقيام بذلك وهم السادة / محمد نصر الدين كامل ، عبد الخالق أحمد رجب ، عبد الغفار حسنى ، مصطفى أنيس بهاء الدين ، أحمد سيف الدين سابق .

وبعد أن عقدت اللجنة عدة جلسات للدراسة والفحص انتهت الى رأى المبين في القسم الثانى من هذا التقرير . أما القسم الاول من التقرير فيتضمن تلخيصاً لأهم الآراء التي نادت بها لجنة وزارة العدل في هذا الموضوع .

القسم الأول — رأى اللجنة التي شكلتها وزارة العدل :

بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٣ شكلت وزارة العدل لجنة لدراسة أسهام الشعب في إقامة العدالة استناداً للمادة ١٧٠ من الدستور . وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً انتهت فيه الى اقتراح ما يأتى :

أولاً — أنه لا يجوز اشراك أفراد من الشعب مع القضاة في الحكم سواء في المحاكم الجزئية ، أو الكلية أو محاكم الاستئناف أو محكمة النقض أو محاكم جهة القضاء الادارى .

ثانياً — الموافقة على الاخذ بفكرة مجالس الصلح المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمشكلة برئاسة وكيل نيابة وعضوية اثنين من أفراد الشعب لأداء مهمة الصلح المنصوص عليها في تلك المادة مع توسيع النطاق المكانى لهذا النظام ليشمل أرجاء الجمهورية كلها ، ومع وضع ضوابط لاختيار عضوى المجلس .

ثالثاً — تخويل تلك المجالس — بتشكيلها سالف الذكر — ولاية إصدار أحكام نهائية غير قابلة للطعن — في المنازعات التي لا تزيد قيمتها على عشرين جنيهاً ،

وولاية إصدار أحكام قابلة للطعن أمام المحاكم الكلية - في منازعات زراعية مما تختص به حاليا لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنصوص عاينها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

رابعا - الاخذ بنظام المشورة الشعبية في بعض القضايا الجزئية المتعلقة بالاحوال الشخصية والولاية على النفس والمال ، وذلك بادلاء اثنين من أفراد الشعب يتم اختيارهما طبقا لما هو مقرر في أعضاء مجالس الصلح الى القاضي الجزئي برأيهما الاستشاري غير الملزم في قضايا معينه هي : نفقة الزوجه وأجر الحضانه والرضاعة ، ونفقة الصغير ، وتثبيت الوصى المختار ، وتعيين الوصى على القاصر وعلى الحمل المستكن ، والمشرف والمساعد القضائي والوكيل عن الغائب ، والتصديق على محضر الجرد .

القسم الثاني - رأينا في معنى اسهام الشعب في اقامة العدالة :

أولا - اسهام الشعب في اقامة العدالة لا يكون بالاشتراك في ولاية إصدار الحكم:

نص الدستور في المادة ١٧٠ منه على أن « يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون » ونعتقد أن المساهمة المقصودة في هذه المادة هي المعاونة في المرحلة السابقة لصدور الحكم أو التالية لصدوره دون مرحلة إصدار الحكم ذاتها . أو بمعنى آخر فإن الدستور قصد بتلك المادة ان أن يستعان بأفراد الشعب « كمعاونين للقضاة » كالتشأن في غيرهم من معاوني القضاء ، لا أن يثبتعان بهم « كقضاة » عند إصدار الحكم .

وهذا ونحده - فيما نرى - هو التفسير الذي يتسق مع نصوص الدستور الاخرى ، وذلك للحجج الآتية :

(أ) اذا جعلنا من بعض افراد الشعب « قضاة » يشتركون في إصدار الحكم نكون قد اغينا المادة ١٦٨ من الدستور أتى بنص على أن « القضاء غير قابلين للعزل ... » وكذلك المادة ١٦٦ منه التي تنادى بان « القضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون » .

(ب) كذلك فإن السماح بإشراك بعض افراد الشعب في ولاية إصدار الحكم يتضارب تضاربا بينا مع بعض مواد الدستور الاخرى ... فقد نص

الدستور في المادة ٦٨ منه على أن « . . لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي » . وواضح أن هذا النص قد قصد أن يحدد هذا القاضي تحديدا لا لبس فيه ، فوصفه بأنه القاضي « الطبيعي » وليس من جدل في أن القاضي « الطبيعي » هو بداهة القاضي الخاضع للتنظيمات والضوابط القضائية المعروفة . والخطاب في المادة المذكورة موجه من الدستور إلى المشرع بمعنى أن المشرع حين يسن تشريعا بإنشاء محكمة من المحاكم يكون من المتعين عليه - وجوبا - ألا يسند ولاية القضاء فيها لغير القاضي « الطبيعي » ، لأنه إن فعل يكون قد خالف الأمر الموجه له في المادة ٦٨ وخسرम المواطن من الالتجاء إلى قاضية « الطبيعي » ولذلك فإنا نرى أنه منذ العمل بالدستور الجديد أصبح محرما على المشرع ما كان يفعله في الماضي من إنشاء محاكم مشكلة من أشخاص غير قضائيين منفردين أو مشتركين في القضائيين حتى ولو أطلق على هذه المحاكم اسم « لجنة » أو « مجلس » أو « هيئة » وفق تفصيل سنشير إليه بعد قليل .

وبدهى أن الدستور حين وضع هذه الضمانة قد قصد منها أولا وقبل كل شيء حماية حقوق وحریات افراد الشعب . بان أشرط - بطريق اللزوم - عدم جواز حرمانهم بأي نص تشريعي من الالتجاء إلى قاضيهم « الطبيعي » لأن هذا القاضي « الطبيعي » هو الذي يتوافر فيه الاستقلال والحصانة والكفيلان بصيانة حقوق وحریات المواطنين . ولذلك نجد الدستور نفسه يشير إلى ذلك صراحة في المادة ٦٥ بقوله أن « . . . استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحریات . . . » .

(ج) ان الدستور حين قصد اسباغ ولاية القضاء على اشخاص غير قضائيين بالنسبة لبعض أنواع المحاكم اضطر لأن يورد نصا خاصا صريحا لا لبس فيه ومقصورا على تلك المحاكم ، وهو المادة ١٧١ منه التي تنص على أن « ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها » . ولو كان من الممكن تشكيل أي محكمة أخرى من اشخاص غير قضائيين لما كان بالدستور من حاجة لأن يورد هذا النص الخاص بمحاكم أمن الدولة ، ولا فسخى وروده في الدستور تزييدا ، وهو ما يتعين ان يبتزّه عنه المشرع .

وكل هذه الاسانيد واضحة في الدلالة ، على ان اسهام الشعب في اقامة العدالة المنصوص عليه في المادة ١٧٠ من الدستور لا يمكن ان يكون مقصودا منه اسباغ ولاية القضاء عليهم أو اشراكهم في اصدار الحكم .

ولا شك أن اعتبارات موضوعية متعددة واثار خطيرة تمس العدالة هي التي اهابت بالدستور ان يعتنق هذا النظر ، ومن هذه الاعتبارات الواضحة ما يأتي :

(أ) ان القاضى الشعبى لن يحيط بوقائع الدعوى ووثائقها - حتى في جوانبها الموضوعية - احاطة كافية كأحاطة القاضى « الطبيعى » صاحب المراس والتجربة في هذا المجال . ذلك ان المراس والتجربة بالنسبة للقاضى « الطبيعى » يمكنانه من أستخلاص الوقائع الصادقة وسط خضم الاكاذيب التي تتعرض لها الخصومات ، ويمكنانه من سرعة أستخلاص ما تحمله مستندات الطرفين ومن تعرف وجه الصدق في أقوال الشهود أو الخصوم وذلك بحكم تدربه على ذلك خلال سنى عمله . وهى تجربة ومراس يكتسبها القاضى - حتى في المسائل الموضوعية - قطرة قطرة بمرور السنين في العمل في هذا الحقل .

وهذه الأمور جميعا غير متوافرة في القاضى غير القضائى بما يجعل اشراك الاثنين معا في الاستخلاص واصدار الحكم مؤد حتما الى تضارب في التفكير والاستخلاص لغير صالح العدل ، فضلا عما يترتب عليه من تعطيل في سير الدعوى وتعقيد لاوضاعها في الوقت الذى تبذل الجهود المكثفة للاسراع في ايفال الحقوق لاربابها وازالة التعقيدات من طريق دعاوى .

(ب) ان العالم يتجه في كافة فروع المعرفة نحو التخصص ومعروف ان التخصص يؤدي حتما الى السرعة والى الاتقان وبدهى ان التخصص يقتضى ان يناط الحكم بالقاضى « الطبيعى » الذى سلخ حياته العملية في هذا المجال . بل ان الفقه المتقدم يلح في المناداه بالامعان في التخصص حتى بين القضاة « الطبيعيين » بأن تقتصر مهمة القاضى الطبيعى على نزع من الفروع فى القانون .

(ح) أنه اذا كان امر ولاية القضاء عسيرا على القاضى الشعبى في الجانب الموضوعى من الدعوى فناهيك بالجوانب القانونية والاجرائية لها، في زمن تشابكت فيه المعاملات وتعددت القوانين حتى اصبح عبؤها يثقل كاهل دارس القانون اثقالا يحتاج معه الى التخصص الفرعى على الوجه السابق ايضاحه في الفقرة السابقة .

(د) ان القاضى « الطبيعى » انما يكتسب بمرور الزمن تقاليد قضائية معينة ويلتزم في تصرفاته بالتزامات يتناقلها الخلف عن السلف تحصنه بالحيدة والبعد عن التأثير والاستقلال في رأى وغير ذلك من الامور اللازمة في القاضى حتى يكون أهلا لما علقه عليه الدستور من آمال تجعله ضمانا لحماية الحقوق والحريات التى تشير اليها المادة ٦٥ منه .

(هـ) ان الحالات التى شُكلت فيها محاكم من غير القضاة ، او بالاشتراك معهم قد انتهت الى فشل واضح فى التطبيق العملى — سواء فى الماضى أو الحاضر والامثلة على ذلك عديدة • فقد حدث ذلك قديما بالنسبة لمحاكم الاخطاط والمجالس الحسبية التى الغيت وحل محلها القضاء « الطبيعى » وحدث ذلك ايضا فى مرحلة تالية بالنسبة للجان الطعن الضرائبية ، ويحدث ذلك اخيرا بالنسبة للجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ والتى ضج المتقاضون مما يجرى فيها الى حشد دفع بعض اعضاء مجلس الشعب المتصلين بهذا المجال أن يتقدموا بمشروع قانون عرض على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب يتضمن الغاء القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر والعودة بالاختصاص فى تلك المنازعات الى القضاء « الطبيعى » •

هذه بعض الاعتبارات التى كانت ولاشك ماثلة فى الذهن عندما أوجب الدستور فى المادة ٦٨ منه ان لا يحرم المواطن من اللجوء الى قاضيه « الطبيعى » ويترتب على ذلك — فيما نرى — النتائج الآتية :

(١) أنه لا يجوز اشراك غير القضاة مع القضاة فى ولاية اصدار الحكم فى القضايا • يستوى فى ذلك أن تكون القضايا جنائية أو مدنية (بالمعنى الواسع) ، أو ادارية • ويستوى فى ذلك أيضا أن تكون القضايا بسيطة أم كبيرة لأن بساطة الدعوى أمر نسبي وما يكون بسيطاً بالنسبة لبعض المواطنين قد يكون هو كل ما يملكه مواطن آخر من حطام الدنيا • ويستوى فى ذلك أخيراً أن يكون اشراك غير القضاة • ولاية الحكم قد أتخذ صورة تنصيبه قاضياً فى الدعوى أو أتخذ صورة تعيينه « محلفاً » فيها ، لان « المحلف » اذ يشترك فى المداولة فى الجوانب الموضوعية أو القانونية للقضية برأى ملزم فقد أضحى فى الواقع من الامة رقاضياً من قضائتها وتسميته « محلفاً » لاتغير شيئاً من هذه الحقيقة • والعبرة دائماً بالمعنى لا بالالفاظ •

(ب) واذا كان لا يجوز — وفق ما تقدم — أن يشترك غير القضاة مع القضاة فى ولاية اصدار الاحكام ، فإنه لا يتأتى — من باب أولى — أن ينفرد غير القضاة بتلك الولاية فى بعض المنازعات — لان ذلك معناه إنشاء محكمة بقضاة غير القضاة « الطبيعيين » وهو ما حصره الدستور على المشرع حتى ولو اطلق على هذه المحكمة تسمية أخرى كاسم « اجنة » أو « هيئة » أو « مجلس » ••• ألخ لان العبرة — كما أوضحنا — بالمعنى لا بالالفاظ •

وبهذه المناسبة يعيننا ان نوضح فى هذا المجال مسألة تدق على الكثيرين

وهى أن هناك « هيئات » أو « مجالس » أو « لجان » كانت تتركز عليها التشريعات المختلفة الصادرة قبل العمل بالدستور الحالى ويسند اليها ولاية اصدار « قرارات قضائية » أى احكام فى المنازعات التى يوكل اليها نظرها - ومن جهة أخرى فهناك تشريعات مختلفة تنشئ « هيئات » أو « مجالس » أو « لجان » يسند اليها سلطة اصدار قرارات « ادارية » وليست « قضائية » .

والفصيلة الاولى من تلك « الهيئات » أو « المجالس » أو « اللجان » - أى تلك التى تصدر قرارات قضائية - تعتبر فى الواقع من الامر « محاكم » لأنها تفصل فى منازعات بقرارات قضائية أى باحكام بالرغم من ان المشرع سماها « لجنة » أو « مجلس » أو « هيئة » ولم يسمها « محكمة » ومثال ذلك اللجنة الخاصة باموال اسرة محمد على التى انشأها القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، واللجنة القضائية للاصلاح الزراعى ، ولجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ومجلس النقائم . فهذه كلها تعتبر فى الواقع من الامر « محاكم » لأنها تصدر قرارات قضائية .

أما الفصيلة الثانية من « الهيئات » أو « المجالس » أو « اللجان » - أى التى تصدر قرارات قضائية - فتعتبر مجرد « لجان ادارية » حتى ولو أطلق عليها المشرع اسم « لجنة ادارية ذات اختصاص وقضائى » وعلة اعتبارها مجرد « لجان ادارية » هى أنها لا تفصل فى منازعة بقرار قضائى بل تصدر مجرد قرارات ادارية . ومثل ذلك هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، ولجان الطعون المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ بفرض مقابل تحسين المقاررات التى يطربأ عليها التصيين ، ومجالس المراجعة المنصوص عليها فى قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٩٥٤/٥٦ الخ ونرى - بعد العمل بالدستور الحالى - أنه لم يعد من الجائز للمشرع انشاء الفصيلة الاولى من تلك الهيئات أو المجالس أو اللجان وأسناد ولاية القضاء فيها الى قضاء غير قضائين كما كن يحدث فى بعض التشريعات السابقة على العمل بهذا الدستور لأن المشرع اذا فعل ذلك الان فمعناه أنه نشأ فى الواقع من الامر « محكمة » وأسند ولاية القضاء فيها الى غير القاضى « الطبيعى » وبالتالى يكون قد خرج فعلا على المادة ٦٨ من الدستور التى تلزمه - وجوبا - أن يمكن كل مواطن من حق الالتجاء الى قاضيه « الطبيعى » .

أما الفصيلة الثالثة من تلك « الهيئات » أو « المجالس » أو « اللجان » فى وحدها التى يجوز ان تشكل من غير قضائين يستوي فى ذلك أن تكون « لجنة ادارية » بحتة

أهم « لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي » لأن القرار الصادر من هذه كالقرار الصادر من تلك كلاهما قرار « إداري » وليس قرارا « قضائيا » . (راجع نص الفقرة ثامنا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) .

ثانيا - اسهام الشعب في اقامة العدالة يكون بالمعاونة في المرحلة السابقة على صدور الحكم أو التالية لصدوره :

بعد ان اوضحنا فيما سبق ان ولاية اصدار الحكم لا يجوز ان تمنح لغير القضائيين فإنه ينبغي فيما يلي ان نوضح كيف يساهم الشعب اذن في اقامة العدالة ؟ أو بمعنى آخر كيف يطبق نص المادة ١٧٠ من الدستور ؟

والاجابة على ذلك هي أن اسهام الشعب يمكن ان يتحقق بتقديم العون للقاضي « الطبيعي » في المرحلة السابقة لاصدار الحكم أو في المرحلة التالية لصدوره بمعنى أن ينحصر اسهامهم في صيروتهم من « اعوان القضاء » كالشأن في غيرهم من اعوان القضاء . وهذا وحده هو النطاق الذي يمكن للأفراد ان يقدموا من خلاله مساهمة للعدالة تكون مجدية ، وغير معوقة ومتفقة مع قدراتهم ، وبالقدر الذي تسمح به هذه القدرات . وفق التفسير الصحيح لمواد الدستور وبدهى ان تقديم العون المذكور انما يكون - كما هو معروف - بصفة استشارية غير ملزمة للقاضي .

ويمكن ان يتحقق ذلك في العمل بأن يتولى القائمون على سن التشريع استعراض المنازعات المختلفة ثم يقفون عند النوع أو الانواع التي يتضح أن فئة معينة من الشعب يمكن ان تقدم عونها الاستشاري فيه للقاضي - فعندئذ يتولى المشرع تنظيم كيفية تقديم هذا العون الاستشاري ووضع الضمانات والضوابط التي تجعل منه عوناً مجدياً .

وبدهى اننا في هذا التقرير لن يتيسر لنا ان نتقصى كافة المناحي التي يستعان فيها ببعض افراد الشعب كمعاونين استشاريين للقاضي ، ولكن من المتيسر لنا ايراد بعض الامثلة في هذا المجال .

(أ) فمثلا بالنسبة للمنازعات الزراعية المنصوص عليها في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ نلاحظ ان القانون المذكور قد عمد الى اسناد ولاية القضاء في بعض المنازعات الزراعية الى لجنة مشكلة من المشرف الزراعي ، واحد اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي في القرية ، واحد اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية . وهو وضع من المتيسر تعديله باسناد هذا الاختصاص الى القاضي الجزئي (مع زيادة عدد القضاة في المحاكم بحيث يتيسر انعقادها

حسب حاجة العمل قريبا ما امكن من المتقاضين) ، واعداد كشوف في المحكمة باسماء معاونين من الشعب الذين يمكن الاستعانة الاستشارية بهم في هذا الحقل ولا بأس ان يكون بعضهم ممن ورد ذكرهم فيما سبق كالمشرف الزراعى والصراف وعضو الجمعية التعاونية الزراعية مثلا (وذلك بعد تحديد الضوابط وكيفية ادراج اسمائهم وضمانات حسن اختيارهم ودقة ادائهم لعمليهم ، وعندما ينظر القاضى الجزئى هذه الدعوى فيمكنه ان يندب احد هؤلاء معاونين أو بعضهم لاداء مهمة أو اخرى حسب مقتضيات الدعوى ويقدم الشخص المنتدب تقريرا في خلال ايام بهذه المهمة ويعرض التقرير على المحكمة لتكون رأيها في شأنه بعد سماع ملاحظات الخصوم عليه الخ •

(ب) ويمكن ايضا بالنسبة لبعض القضايا العمالية الاستعانة باشخاص تكون لهم دراية في المجال الذى يجرى الاستعانة بهم فيما كاشخاص من الغرف التجارية أو المهن العمالية . . . الخ وادراجهم في كشوف كما سبق ايضا حتى يتييسر للمحكمة العمالية — حسب ظروف الدعوى — ندب من ترى الاستعانة بخدماته لتقديم التقرير اللازم فى المسألة المندوب لها •

(ج) ومن المتيسر ايضا اسهام الشعب في اقامة العدالة في المرحلة التالية لصدور الحكم كمرحلة تنفيذ ، كاستعانه بفئات من الشعب من اهل القرية أو الاتحاد الاشتراكى أو ما شابه في الارشاد عن مواطن المتهمين الهاربين أو الارشاد عن اموال المحكوم عليهم لكن يتييسر تنفيذ الحكم عليها . . الى غير ذلك من وسائل المعاونة المجدية بعد الحكم والتي من شأنها الاسهام فى العدالة بطبيعة الحال بالمعاونة على ضبط الهاربين أو المساعدة على تنفيذ الاحكام المالية على المحكوم عليهم الخ •

وفى جميع هذه الحالات يتعين ان توضع الانظمة والضوابط الكفيلة بحسن اختيار هؤلاء معاونين الاستشاريين ، وحسن تفريدهم حسب تخصصاتهم أو خبراتهم ، وضوابط الالتجاء اليهم ، وما الى ذلك من الامور التى تجعل معاونتهم (اى اسهامهم) مجديا لاقامة العدالة •

المستشارون :

محمد نصر الدين كامل — عبد الخالق احمد رجب — عبد الغفار حسنى
— مصطفى انيس بهاء الدين — احمد سيف الدين سابق •

رأى محكمة استئناف القاهرة بشأن تبسيط إجراءات التقاضى

بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٧٣ أنعقدت الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة وقررت تشكيل لجنة لتقديم تقرير خلال شهر واحد عن الاقتراحات التى من شأنها تبسيط إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى الدعاوى .

وقد أختارت الجمعية العمومية خمسة من مستشاريها للقيام بذلك وهم السادة محمد نصر الدين كامل ، عبد الخالق أحمد رجب ، عبد الغفار حسنى ، مصطفى أنيس بهاء الدين ، أحمد سيف الدين سابق ، كما أسند الى هذه اللجنة أيضا دراسة كيفية أسهام الشعب فى إقامة العدالة وفق نص المادة ١٧٠ من الدستور ، وقامت اللجنة بأداء هذه المهمة بشقيها ، وأفردت تقريراً مستقلاً للشق الأخير من مهمتها وفيما يلى ما أنتهت اليه اللجنة من اقتراحات عاجلة فى شأن تبسيط إجراءات التقاضى :

١ - إلغاء قضاء الاحالة فى الجنايات :

لاشك أن سرعة الفصل فى القضايا الجنائية - وعلى الاخص الجنايات له أثره فى مكافحة الاجرام ، إذ له فاعليته الاكيدة فى الردع والزجر . والمشاهد حاليا أن العديد من الجنايات تسلخ فترة زمنية غير قصيرة بين تاريخ وقوعها وتاريخ الفصل فيها ، ومن بين عوامل هذا التأخير مرور الجناية بمرحلة قضاء الاحالة اذ كثيرا ما تمكث فى هذه المرحلة وحدها قرابة العام ، مع أنها مرحلة ليست لها فائدة تذكر من ناحية الواقع ، ويمكن الاستغناء عنها بغير اضرار بالعدالة وذلك بأن تتولى النيابة العامة احوالة الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات وهو ما يحدث فعلا منذ سنوات طويلة فى شأن بعض الجنايات (كجنايات أمن الدولة) دون أن يتأذى سير العدالة ، وترتبطا على ذلك فإن اللجنة تقترح إلغاء مرحلة قضاء الاحالة وتطبيق هذا الاقتراح من شأنه أن يساعد - من جهة - على سرعة تقديم القضية الى المحكمة بغير تأخير وأن يوفر - من جهة أخرى - عددا من المستشارين يمكن الاستعانة بهم فى زيادة الدوائر التى تفصل فى القضايا .

٢ - إلغاء تسبب أحكام الادانة الغيابية في الجنايات :

المقرر قانونا أن الحكم الصادر غيابيا في الجناية يعتبر كأن لم يكن بمجرد القبض على المتهم ومثوله أمام محكمة الجنايات لاعادة محاكمته حضوريا ، ومن ثم فلا داعى لالزام محاكم الجنايات بكتابة أسباب لهذه الاحكام الغيابية التى تستنفذ من المحكمة جهدا بغير طائل ما دام الحكم يضحى كأن لم يكن بمجرد ضبط المتهم وحضوره لاعادة محاكمته - واذا كانت العلة تدور مع المألوف وجودا وعدما فان هذا الاقتراح بالاعفاء من كتابة الاسباب يكون مقصورا على الاحكام الغيابية التى تصدر في الجناية بالادانة ، دون تلك التى يصدر بالبراءة بمعنى أن محكمة الجنايات يتعين أن تكتب أسبابا للاحكام التى تصدرها غيابيا بالبراءة .

٣ - إلغاء الاحكام التى تصدرها محكمة الجنايات بأعتبار الحكم الغيابى قائما :

المقرر قانونا أن الحكم الغيابى الصادر في الجناية يعتبر كأن لم يكن اذا ضبط المتهم ومثل أمام محكمة الجنايات لمحاكمته حضوريا . أما اذا لم يمثل أمامها (في حالات الافراج عنه بعد ضبطه) فإنها تقضى بأعتبار الحكم الغيابى قائما . وفى كثير من الأحيان يتكرر ضبط المتهم المحكوم عليه غيابيا ويتكرر الافراج عنه وعدم مثوله أمام المحكمة وبالتالي يتكرر القضاء بأعتبار الحكم الغيابى قائما بعد أن تكون المحكمة قد بذلت في كل مرة من هذه المرات جهدا ضائعا في مطالعة القضية ودراستها .

ومن هنا فإن اللجنة تقترح النص في قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا ما تقرر الافراج لسبب من الاسباب عن المتهم المقبوض عليه على ذمة أعادة اجراءات المحاكمة في جناية فإنه يتعين على الفور تحديد جلسة لنظر تلك الجناية وأخطاره بها مع الحصول على توقيعه بالعلم بتاريخها ، وبعدئذ يصبح الحكم الذى يصدر في تلك الجلسة حضوريا بالنسبة له ولو تغيب عن المثل أمام المحكمة .

٤ - انشاء محكمة جنايات من مستشار فرد في بعض الجنايات التى يقضى فيها بعقوبة الجثة :

كشف العمل عن وجود أنواع من الجنايات يندر أن يقضى فيها بعقوبة الجناية وإنما يقضى فيها في الاغلب الاعم بعقوبة الجثة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات كالجنايات الخاصة بحيازة وأحراز السلاح المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر (في غير الحالات الواردة

في الفقرات ب ، ج ، د ، هـ من المادة السابعة من ذلك القانون) ، والجنايات الخاصة بحيازة أو احراز الذخيرة (حتى في الحالات المنصوص عليها في الفقرات ب ، ج ، د ، هـ من المادة السابعة سالفه الذكر) وجنايات حيازة أو احراز الجواهر المخدرة بقصد التعاطي أو بغير قصد الاتجار أو التعاطي ، وجنايات العاهات المستديمة ، وجنايات السرقات بعود ، والجنايات الخاصة بغرض الرشوة اذا لم يقبلها الموظف ، وجنايات التزوير في المحررات الرسمية غير المصحوبة بجناية أخرى وبالرغم من أن هذه الجنايات يقضى فيها - غالبا - بعقوبة الجنحة فأنها تعرض على محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين فتشغل وقت ثلاثتهم مع ايلولة الامر في النهاية الى توقيع عقوبة الجنحة . ومن هنا كان من المفيد أن يشكل لنظر هذه الجنايات محكمة جنايات من مستشار واحد يقضى فيها بعقوبة الجنحة اعمالا لنص المادة ١ من قانون العقوبات على أنه في الحالات القليلة التي يجد فيها هذا المستشار أن الواقعة بحسب ظروفها تستأهل توقيع عقوبة الجناية فيتعين عليه أن يحيل الجناية الى محكمة الجنايات الثلاثية محددًا الجاسة التي تنظر فيها الدعوى ويكون على هذه الأخيرة - عندئذ - أن تفصل فيها بالعقوبة التي تراها ملائمة (سواء عقوبة الجناية ، أو عقوبة الجنحة) .

ولا شك أن تطبيق هذا النظام يحقق مزايا متعددة منها :

(أ) أنه يجعل محكمة الجنايات الثلاثية متفرغة للقضايا التي تستوجب توقيع عقوبة الجناية فلا يتبدد جهد مستشاريها الثلاثة في قضايا تؤول في النهاية الى توقيع عقوبة الجنحة .

(ب) أن توزيع هذه الجنايات البسيطة - وهي كثيرة - على مستشار واحد مؤد حتمًا الى الفصل في أكبر عدد منها وبنسبة تزيد عن الوضع القائم حاليا لأن القضية ستشغل مستشارا واحدا بعد أن كانت تشغل ثلاثة رغم أنها بحكم نوعيتها لا تستوجب جهد ثلاثة من المستشارين .

(ج) أنه لا ضرر على العدالة من افرا د مستشار واحد بالبت في هذه الجنايات ، لانه لن يوقع الا عقوبة الجنحة فأن رأى أن ظروف الدعوى تستأهل توقيع عقوبة الجناية يتعين عليه - كما أوضحنا - أن يحيلها الى محكمة الجنايات الثلاثية .

ازاء هذه المزايا العديدة نرى اعادة نظام المستشار الفردي الذي أُلغى قبيل أن تتاح الفرصة الكافية لجنى مزاياه ، خصوصا بعد ادخال تعديل جوهري على

وصفه السابق باشتراط الا يتجاوز فى أحكامه القضاء بعتوبة الجنحة اعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات .

٥ - تخويل المحاكم الجنائية حق ندب النيابة العامة لاستكمال التحقيق :

من الامور التى تؤخر الفصل فى بعض القضايا الجنائية ما قد تحتاجه من استكمال فى اجراءات التحقيق كسماع شهود أو اجراء معاينات سواء عن وقائع سابقة على أحالة الدعوى للمحكمة أو تالية لذلك ووفقا للاوضاع القائمة يتعين أن يتم ذلك بمعرفة المحكمة ذاتها سواء بكامل هيئتها أو بمعرفة أحد أعضائها . ولعله مما يبسط الاجراءات أمام تلك المحاكم أن تخول الحق فى ندب النيابة العامة لاستكمال ما يفتقر من تحقيق بسماع ما قد يقتضى المقام سماعهم من شهود أو اجراء ما يلزم من معاينات بدلا من اجراء هذه الامور بمعرفة المحكمة ذاتها وقد يكون مقر الشهود بعيدا عن مقر المحكمة أو تكون المعاينة فى أماكن نائية .

٦ - انشاء النيابة المدنية :

لوحظ فى العمل أن الكثير من القضايا يسلم أمام المحاكم (الكلية أو محاكم ، الاستئناف) فترة طويلة من الزمان فى الاعداد والتحضير واستكمال عناصر القضية الاخرى ، اذ تظل القضية تؤجل أمام المحكمة من جلسة الى أخرى اما لاعداد المستندات أو تحضيرها ، واما لتقديم المذكرات ، واما لاستكمال بعض عناصر الدليل منها بالاحالة الى التحقيق أو اجراء المعاينة أو ندب الخبراء . وبعد هذه المراحل الطويلة تصبح القضية أخيرا صالحة للحكم فيها . ولا شك أنه من المتيسر تجنب هذه المراحل الطويلة وهذا التعقيد أمام المحاكم اذا أنشأنا نظام النيابة المدنية (فى المحاكم الكلية ومحاكم الاستئناف) بحيث تتولى النيابة المذكورة أداء هذه الامور جميعا ثم تحيل الدعوى الى المحكمة بعد الاستعداد للحكم مشفوعة بمذكرة برأيها . ومثل هذا النظام يحقق مزايا عديدة أهمها :

(أ) ان تحضير مستندات القضية ومذكراتها واستكمال عناصر التحقيق والمعاينة والخبرة فيها بمعرفة النيابة المدنية التى تباشر عملها يوميا فيه سرعة ومرونة لا يتحقق من المحكمة التى تقتضى طبيعة عملها أن تنعقد فى أيام معينة من الاسبوع .

(ب) أن تطبيق هذا النظام يؤدى الى تدريب رجال النيابة المدنية على العمل فى القضايا المدنية مما يكون له أثره فى حسن أداء مهمتهم عند توليهم القضاء .

(ج) أن تطبيق هذا النظام يساعد على تعديل تشكيل المحاكم الكلية وجعلها من قاض فرد بدلا من ثلاثة قضاة ، أذ سيكون لدينا — كما أوضحنا في الفقرة السابقة — ، العدد الكافي من رجال النيابة المدربين على العمل في المسائل المدنية منذ بدء حياتهم العملية بما يطمئن الى أسناد مهمة القاضى الفرد لهم عند ترقيتهم الى وظيفة القاضى .

ولا شك أن توزيع القضايا الكلية على قاض فرد يتمكن — على الوجه السابق بيانه — مؤد حتما الى الفصل فى أكبر عدد منها وبنسبة تزيد كثيرا على الوضع فى التشكيل الحالى للمحاكم الكلية ، لان القضية ستشغل قاضيا واحدا بعد أن كانت تشغل ثلاثة منهم فضلا عما يصحب تعدد القضاة عادة من معوقات فى حالة تغيب أحدهم لمرض أو نقل أو أى عارض من العوارض التى تمنع اشتراكه فى المداولة .

وغنى عن البيان أن تطبيق نظام القاضى الفرد يكون فى المحكمة الكلية عند انعقادها كمحكمة أول درجة أما المحكمة الكلية كدرجة ثانية من درجات التقاضى فتشكل بطبيعة الحال من ثلاثة من القضاة أو الرؤساء بالمحاكم .

(د) أن المحكمة — فى ظل هذا النظام — تتفرغ لمهمتها الاساسية وهى الحكم فى القضايا فلا يضيع وقتها فى أعداد الدعوى واستكمال عناصرها مما يوفر جهدا لمهمتها الحقيقية الاصلية يدل ان يتعثر هذا الجهد فى أعمال لا تستأهلها .

(هـ) أن تطبيق هذا النظام يساعد على الوصول الى الحلم الذى راود المشتغلين بالقانون وهو التخصص فى القضاء . أذ أن وجود النيابة المدنية جنبا الى جنب مع النيابة العامة يساعد على خلق التخصص القضائى عند المنبع بأن يبدأ وكيل النيابة العامة عمله فى المسائل الجنائية وعند ما يصل الى درجة القاضى يجلس قاضيا جنائيا ثم مستشارا فى محكمة الجنائيات وهكذا . بينما يسلك زميله وكيل النيابة المدنية سبيل المحاكم المدنية ثم محاكم الاستئناف المدنية ، وهكذا ، وبدهى أن الوصول الى هذه الغاية يساعد على سرعة البت فى المنازعات وأتقان الفصل فيها بحسبانه من اللزوميات التى تصاحب التخصص ، والتخصص هو السمة الواضحة فى هذا العصر لكافة فروع المعرفة .

٧ — إلغاء قاضى التنفيذ :

أنشأ قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ نظام قاضى التنفيذ وقد كشف العمل عن فشل هذا النظام فشلا ادى الى شكوى مستفيضة من المتقاضين

والمحامين مع تأخير واضح في الفصل في منازعات التنفيذ المستعجلة برغم أنها بطبيعتها لا تحتل التأجيل ، لذلك نرى الغاء هذا النظام والعودة الى الوضع الذى كان مقررا قبل العمل به .

٨ - تخويل رئيس المحكمة الابتدائية الاشراف الادارى على مكتب الخبراء الحكوميين التابع لمحكمة :

الملاحظ أن الكثير من القضايا المدنية التى تؤجل أمام المحاكم انما تعرقل بسبب عدم انجاز تقارير الخبرة المحالة من المحكمة الى مكتب الخبراء الحكوميين ، بل ان بعضها يؤجل لسنوات طويلة حتى يقدم الخبر تقريره ، وقد أشار السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية في تقرير قدمه للمجلس الاعلى للهيئات القضائية الى ان حوالى ثمانى الاف قضية تؤجل أمام محكمة القاهرة الابتدائية وحدها لعدم ورود تقارير الخبراء الحكوميين بل أن بعض الجلسات تؤجل برمتها أو بنسبة ٩٠٪ لهذا السبب ، واقترح سيادته لعلاج الامر إعادة تنظيم الخبرة الحكومية بحيث يحدد مكتب خبرة يتبع كل محكمة ابتدائية من الناحية الادارية ويكون لرئيس المحكمة الابتدائية الاشراف من الناحية الادارية على أعضاء مكتب الخبرة التابع للمحكمة ومحاسبيتهم على التراخى في انجاز القضايا المحالة عليهم وذلك بمحاسبتهم من معاونى القضاء الذين يتعين أن يخضعوا في اشرافهم الادارى للمحكمة التى يتبعونها ، وهذا الاقتراح وجيه ولو أخذ به فسوف يؤدى الى انجاز كثير من القضايا المتأخرة .

٩ - استمرار رجل القضاء في عمله الى نهاية العام القضائى اذا بلغ سن التقاعد اثنائه :

نص قانون السلطة القضائية الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن يترك رجل القضاء منصبه بمجرد بلوغه سن الستين ، ولو بلغها أثناء العام القضائى - وقد أدى تطبيق هذا النص في العام القضائى الحالى الى اضطراب سير العمل في عديد من المحاكم . أذ شغرت عدة مناصب قضائية في بعض المحاكم ببلاوغ شاغلينها سن الستين أثناء العام القضائى ولم يتيسر شغل تلك المناصب الى الآن مما مؤداه - بطبيعة الحال - أن ينسر العمل بطريقة عرجاء في الدوائر التى أعترأها النقص . ولذلك نقترح العودة الى الوضع الذى كان مقررا في مرحلة سابقة والذي كان يقضى بأن رجل القضاء يستمر في اداء عمله الى نهاية العام القضائى اذا بلغ سن الستين خلال ذلك العام .

١٠ - الغاء اعادة اعلان الخصم الفائت :

أوجب القانون اعادة اعلان الخصم الذى يتخلف عن الحضور لى يصبح الحكم حضوريا بالنسبة له (وذلك فيما عدا الحالة التى يسلم فيها الاعلان لشخصه) * وقد ترتب على ذلك تأجيل كثير من الدعاوى لاعادة اعلان الخصم العائب ، أذ درج الخصوم على تعدد التغيب عن الحضور الجلسة الاولى حتى يضطر خصمهم الى اعادة اعلانهم ، بل أن بعضهم يعتمد عدم مثوله أمام القاضى بالرغم من وجود فى قاعة الجلسة بغية الوصول الى هذا التأجيل .

ولذلك نقترح الغاء هذا الاجراء والاكتفاء بأعلان الخصم للحضور فى الدعوى أعلننا صحيحا دون حاجة لاعادة اعلانه ، خصوصا بعد أن ألغى القانون الطعن بالمعارضة فى الأحكام الغيابية فزال أهم وجه للفرقة بين الأحكام الحضرية والأحكام الغيابية ، وخصوصا بعد أن وضع قانون المرافعات من الضوابط ما يطمئن الى علم المعلن اليه بالاعلان الاول ولو لم يسلم لشخصه ، أذ أوجب إرسال خطاب موصى عليه الى المعلن اليه فى جميع الحالات التى تسلم فيها ورقة الاعلان لغير شخصه .

١١ - معالجة الصعوبات الناشئة عن عدم معرفة صاحب الصفة فى تمثيل الجهات الحكومية المختلفة أو الهيئات الاعتبارية العامة :

من الامور التى أصبحت عسيرة فى العمل تحديد صاحب الصفة فى تمثيل الجهات الحكومية المختلفة أو الشخص الاعتبارى العام وذلك بسبب تعدد التشريعات التى تعالج هذه الامور وكثرة ما يعتبرها من تعديل أو بتعديل تناول هذه الجهات بالادماج فى غيرها أو بتغيير صاحب الصفة فى تمثيلها * وكثيرا ما ينتج عن ذلك صدور أحكام بعدم قبول تلك الخصومات أو بأنقطاع سيرها أو بطلان اجراءاتها بالرغم من أن صاحب الشأن قد حدد فى خصومته الجهة المراد اختصاصها تحديدا دقيقا نافيا للجهالة واقتصر التجهيل او الخطأ فى تحديد من يمثل تلك الجهة ، ولكى نرفع عن المواطنين هذا الحرج ونمنع ضياع خصوماتهم أو تعثرها نقترح إدخال تعديلات على قانون المرافعات فى خصوص الاشخاص الاعتبارية العامة والجهات الحكومية بحيث يكفى لصحة الخصومة الموجهة ضدها ولاستمرار سيرها فى طريقها دون أنقطاع أن يقوم الخصم بتحديد الجهة الحكومية أو العامة المراد اختصاصها فى صحيفة الدعوى أو الطعن تحديدا نافيا للجهالة دون مدعاة لزامه بتحديد صاحب الصفة فى تمثيلها .

١٢ - الاكتفاء باستصدار أوامر ولائية في شأن بعض مواد الأحوال الشخصية :

تفرق المادة ١٠١٨ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية بين القرارات التي تصدر في مسائل اولاية على المال في مواد الحجر والمساعدة القضائية والولاية والغيبة والحساب والاذن بالتصرف سواء منها ما يتعلق بالصغير أو المحجور عليه أو الغائب وما يتعلق بالغائبين عن هؤلاء وكذلك القرارات الصادرة بالاذن للغائب أو الوكيل بالتصرف والقرارات الصادرة وفقا للمادة ٩٨٥ وبين القرارات الاخرى فأشترطت تسبيب القرارات المذكورة في المادة على سبيل الحصر ورأت الاكتفاء في تلك القرارات الاخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها •

ومن المناسب أن يكون صدور القرار في المواد التي تكتفى المادة سالفه الذكر بأبائها في محضر الجلسة بأمر على عريضة لما في ذلك من سرعة الفصل فيها فضلا عن أن العناصر اللازمة للفصل في تلك المواد تكون عادة تحت نظر المحكمة في ملف الدعوى فاذا رأى القاضى عدم إصدار الامر حدد جلسة أمام المحكمة لنظر المادة ويكون ذلك اذا كانت عناصر الفصل في المادة غير مستوفاة أمام القاضى أو يتبين له وجود نزاع بين ذوى الشأن يقتضى الاستماع لوجهات نظرهم كما يحصل في تعيين شخص الوصى اذا كان محل نزاع •

رأى محكمة استئناف الاسكندرية بشأن إسهام الشعب في إقامة العدالة وتبسيط إجراءات التقاضى

انعقدت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف الاسكندرية وقررت تكوين لجنة من السادة المستشارين عيسى حلمى ومصطفى عابد ويونس ثابت ومحمد قطب أبو العينين ومحمد رضا تكون مهمتها تقديم تقرير يتضمن كيفية إسهام الشعب في إقامة العدالة اعمالاً لنص المادة ١٧٠ من الدستور كما يتضمن الاقتراحات التى من شأنها تبسيط اجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى الدعاوى .

وقد عقدت اللجنة المذكورة عدة جلسات بحثت فيها الموضوعين كما اطلعت على التقرير المقدم من اللجنة التى شكلتها وزارة العدل لهذا الغرض والتقارير المرفقة بها والاقتراحات المقدمة من السيد المستشار محمود طه زكى لسرعة الفصل فى القضايا والاقتراح المقدم من الدكتور جمال العطينى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بمشروع قانون بشأن مساهمة الشعب فى إقامة العدالة . واختارت مقرراً لها السيد المستشار محمد قطب أبو العينين .

وتفرد اللجنة بمبحثاً مستقلاً لكل من الموضوعين :

المبحث الاول - فى إسهام الشعب فى إقامة العدالة

اولاً - أن فى مصر قضاة :

ليس هناك من ينكر ان القضاء فى مصر صرح شامخ وبناء ضخم شاده القضاء على مر الاجيال والعصور بما ارسوا له من تقاليد ووضعوا له من قواعد واحكام - وهذا هو الميثاق يعلن ان القضاة صمام الامن فى وطننا وان فى مصر قضاة مدعاة لفخرنا . كما ان سيادة رئيس الجمهورية قد اشاد بالقضاء فى أكثر من مناسبة الامر الذى يعتر به القضاء دائماً - وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتسجل بالفخر قوله لشيخ القضاء ورئيس محكمة النقض السابق السيد المستشار احمد حسن قالها فى نادى القضاء فى حفل حضره السيد رئيس مجلس قيادة الثورة وبعض السادة من اعضائه « اذا كان الجيش يحافظ على امن الدولة فى الخارج فان القضاء يحافظ على أمنها فى الداخل » - اما ثقة الشعب فى قضائه فقد تمثلت فى ألمه الذى بدأ حينما صدر القرار الجمهورى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بوقف العمل

بقانون السلطة القضائية واخراج بعض القضاة ثم ابتهاجه بصدور قرار السيد رئيس الجمهورية الذى اعقبه صدور قانون بعودتهم الى اماكنهم ثانية، وتبادر اللجنة بهذه المناسبة الى تسجيل اعتراضها بتلك الاحكام التى اصدرتها محكمة النقض بانعدام القرار الجمهورى المذكور وبذا انصف القضاء القضاة الذين لم يخرجوا عن كونهم ابناء هذا الشعب لجأوا الى قضائهم لانصافهم فانصفهم انصافه لكافة أفراد الشعب على انصافهم وفى كل العصور — وتقف اللجنة هنا قليلا لتقرر أن قضاة محكمة النقض كشأن القضاة جميعا هم قضاة متخصصون مستقلون غير قابلين للعزل فهم محصنون ومصونون •

ولم تقتصر سمعة القضاء المصرى على داخل البلاد فمكانته فى المجال الدولى تبلغ السماكين • ومن زار من القضاة بلادا اجنبية احس بمدى الاحبار والاحلال من كل من يقابله • وحسبه فخرا ان يسمع من الجميع ان لمصر ان تزهو اذ كان من بين ابنائها نائب لرئيس محكمة العدل الدولية وهو المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي •

والقضاة حريصون أشد الحرص على هذه السمعة الداخلية والمكانة الدولية •

ثانياً — تفسير المادة ١٧٠ من الدستور :

تنص المادة ١٧٠ من دستور جمهورية مصر العربية على أن يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون •

والمادة بهذه الصيغة لاتفيد بذاتها ان الشعب واضع الدستور قد قصد الى أن يشترك بعض افراده مع القضاة المتخصصين فى الفصل فى الخصومات واصدار الاحكام والا لنص على ذلك صراحة ولأعلن ان تكون المساهمة باشتراك قضاة من الشعب مع القضاة الطبيعيين المتخصصين فى اصدار الاحكام — ولما اكتفى بعبارة المساهمة فى اقامة العدالة ذلك ان مفهوم المساهمة فى اقامة العدالة هو تقديم يد العون والمساعدة ويؤكد هذا النظر ان المواد المنظمة للسلطة القضائية فى الدستور قد خلت مما يفيد الرغبة فى اشراك بعض افراد الشعب مع القضاة فى اصدار الاحكام بل على العكس من ذلك فانها قد تضمنت أن القضاة غير قابلين للعزل كما تضمنت أن لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى والقاضى الطبيعى هو ذلك القاضى الذى لاسلطان لأحد عليه والذى يحكم ولايته قانون السلطة القضائية والنص الاخير مستحدث لم يكن موجودا بدستور سنة ١٩٦٤ الامر الذى يفهم منه حرص الدستور على أن يكون قاضى الشعب هو القاضى الطبيعى ولا أحد غيره ، كما يؤكد ان الاتجاه العام بين أفراد الشعب وقت وضع

الدستور والمناخ الذى ولد فيه الدستور القائم هو الوصول بالنزاع الى القاضى الطبيعى فقد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر قبل الدستور مجالس المراجعة التى كان يرأسها قاض وجعل الطعن على قرارات لجان تقدير الايجارات من اختصاص المحاكم اى القاضى الطبيعى - كما ان الشكوى قد علت من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية حتى وصلت الى مجلس الشعب وهى لجان غير قضائية تفصل فى منازعات قضائية - واخيرا فان أحدا لم يقدم اى مطعن على النظام القضائى الحالى حتى يمكن القول بان نية واضع الدستور قد اتجهت الى ان يستبدل بنظام ثبت نجاحه نظام آخر يشترك فيه افراد من الشعب مع القضاء فى إصدار الأحكام .

هذا والنظام المقترح تطبيقه قد جرب فى بلادنا والنقى لثبوت فشله كمحاكم الاخطاء والمجالس الحسبية ومجالس المراجعة ولجان الطعون الضرائبية . اما لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فالشكاوى منها غير خافية .

كما انه موضع شديد فى البلاد الاجنبية التى يطبق فيها وعلى سبيل المثال فان الصحف فى أمريكا تنادى بالغاء قضاء الصلح وهم غير مؤهلين قانونا لفشلهم ولأنه دلالة على تأخر البلاد لا على تقدمها . اما نظام المحلفين فكثير من افراد الشعب الأمريكى يطالب بالغاءه ومن يرى الابقاء عليه منهم انما يجد فيه ضمانا لحيدة القضاء وهم منتخبون وقد حملتهم الاحزاب السياسية الى مقاعد القضاء بسبب ميولهم السياسية وقام بالانفاق على حملاتهم الانتخابية كبار الرأسماليين . كما ان كثيرا من الفقهاء الفرنسيين ينادون ايضا بالغاء هذا النظام الاخير .

والقضاء فن وخبرة وعلم يحتاج الى بصر وبصيرة حتى يمكن للقاضى تفهم واقعة النزاع على صورتها الحقيقية وانزال الحكم القانونى الصحيح عليها . والاتجاه فى العالم الآن الى تخصص القضاء بأنواع معينة من القضية حتى يمكنهم ذلك من الفصل فيما يعرض عليهم بدقة ويسر وسرعة . وهذا ما نص عليه قانون السلطة القضائية . واذا فليس يقبل أن ينادى بتولية القضاء غير المؤهلين فى الوقت الذى ينادى فيه المشرع بتخصص القضاة المتخصصين .

وتسارع اللجنة الى التنبيه الى أنه توجد بوزارة العدل ادارة هى ادارة المفتيش القضائى تقوم بالتفتيش على اعمال القضاة وتوجيههم وارشادهم ومحاسبتهم وهى من عمد وزارة العدل وتعلم الوزارة بأن الادارة المذكورة كانت تقف عاجزة عن متابعة أعمال القضاة حينما كان يشترك معهم بعض افراد الشعب فى لجان قضائية كمجالس المراجعة ولجان الفصل فى المنازعات الزراعية السابقة

ذلك انه لا يمكن نسبة صدور قرارات اللجان المذكورة الى القضاء وحدهم ولأن مداولات هذه اللجان كالمداولات فى القضايا سرية لايجوز افشاؤها .

نتيجة لما تقدم ترى اللجنة انه لامحل لاشراك افراد من الشعب مع القضاة المتخصصين للفصل فى الخصومات واصدار احكام ملزمة فيها ، فالاحكام الملزمة يجب أن تكون من عمل القضاة وحدهم .

ثالثا - مدى تطبيق المادة ١٧٠ من الدستور :

استخلاصا مما تقدم واستلهاما من اتجاه المشرع ترى اللجنة ان يكون اسهام الشعب فى اقامة العدالة فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من قانون المرافعات التى تقضى بتشكيل مجالس صلح تتولى التوفيق بين الخصوم قبل عرض النزاع على القضاء وهى تشكل من وكيل نيابة رئيسا وعضوية اثنين من المواطنين الصالحين طبقا للقرار الجمهورى رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٨ ولا ترى اللجنة مانعا من أن تعرض على هذه المجالس جميع القضايا الجزئية بلا استثناء دون أن يكون لها ولاية الفصل فى الخصومات وبحيث يشمل اختصاصها جميع انحاء الجمهورية مع وضع ضوابط لاختيار عضوى المجلس ، فالصلح خير اذ انه يئد المنازعات فى دهرها ويحل الوثام محل الخصام وهى امور يسعى اليها مجتمع ينشد التعاون بين افراده كما انها هدف يشجعه القضاة انفسهم باعتبار انهم من افراد الشعب .

وتأمل اللجنة نجاح هذه التجربة التى لم تر النور حتى الآن سيما وان المادة ٧١ من قانون المرافعات تقضى برد كامل الرسم المسدد اذا انتهى النزاع صلحا امام مجالس الصلح هذه . وبذلك يمكن تعميمها تدريجيا بعد تقويم التجربة فتطبق على المنازعات الكلية العمالية والضرائبية والاحوال الشخصية .

والاسلام يعطينا تطبيقا عمليا لمساهمة افراد من الشعب فى الصلح بين المتنازعة فالله سبحانه وتعالى يقول فى كتابه الكريم « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا » .

وترى اللجنة امكان التوسع فى التجربة الخاصة باجان توجيه الاسرة والتى تقوم على محاولة التوفيق بين المتخاصمين فى قضايا الاحوال الشخصية وذلك بتنظيمها على النحو الوارد بالمادة ٦٤ من قانون المرافعات المنوه عنها .

كما ترى اللجنة بحث امكان تقديم تقرير من هيئة شعبية عن حالة المتهم

بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وقبل صدور الحكم فيها للاحاطة بظروفه وتقديرها عند اصدار الحكم •

ولا يفوتها ان تشير الى ان تقارير الاخصائيين الاجتماعيين في قضايا الاحداث ليست الا نوعا من مساهمة الشعب في اقامة العدالة •

وترى اللجنة اخيرا بحث امكان الاستعانة ببعض افراد الشعب لتركبة الشهود سيما بعد ان كثرت شهادة الزور وأصبح البعض يتخذ من شهادة الزور حرفة له • كما ترى تشجيع اداء الشهادة حسبة فيما يتعلق بحقوق الله توصلا الى معرفة الحقيقة واقامة العدل •

خاتمة :

ان خير ما تختتم به اللجنة هذا المبحث تلك الرسالة التي ارسلها سيدنا علي بن ابي طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه الى الاشر النخعي لما ولاه على مصر فهي مناسبة للمقام ولا تحتاج الى تعقيب لانها ابرز من كل تعقيب اذ قال فيها « ثم اختر للحكم بين الناس افضل رعيته في نفسك ممن لا تضيق به الامور ولا يحكمه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر من الفئ الى الحق اذا عرفه ولا يشرف نفسه على طمع ولا يكتفى بأدنى فهم دون اقصاه وواقفهم في الشبهات واخذهم بالحجج واقلهم ثبرما بمراجعة الخصوم وأصبرهم على تكشف الامور واصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزد هبه اطراء ولا يستمليه اغراء وأولئك قليل ثم اكثر تعهد قضائه (ويقابله الآن التفتيش القضائي) وأفسح له في البذل ما يزيل غلته وتقل معه حاجته الى الناس وأعطه من المنزلة لاديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك » (نهج البلاغة الجزء الأول طبعة كتاب الشعب ص ٣٣٩) •

المبحث الثاني — في الاقتراحات التي من شأنها تبسيط اجراءات

التقاضى وسرعة الفصل في الدعاوى

ان هذا الموضوع يحتاج في بحثه الى لجان متخصصة متأنية تقوم باستقراء اسباب زيادة عدد القضايا ووصف العلاج الصحيح لسرعة الفصل فيها • ولذا فان تكوين وزارة العدل لجنتين تقوم احدهما ببحث تبسيط الاجراءات المدنية وتقوم الاخرى ببحث تبسيط الاجراءات الجنائية لهو الاتجاه الصحيح في البحث — على ان اللجنة ترى بنظرة الطائر المحلق أن تعرض المقترحات الآتية :

أولا — صياغة القوانين : انه ما من شك في أن زيادة عدد القضايا مرجعه زيادة عدد السكان وكثرة القوانين التي صدرت اخيرا بهدف رفع الظلم الاجتماعى عن بعض الفئات كالقوانين العمالية والتأمينات الاجتماعية وقوانين الاصلاح الزراعى وتنظيم علاقة المؤجر بالمستأجر وغيرها ، وترى اللجنة انه من المستحسن ان يشترك القضاة في صياغة القوانين ذلك ان خبرتهم بمواطن الغموض تمنعهم من الواقع فيها كما ان ممارستهم العملية تجعل الصياغة في عبارات واضحة وألفاظ سلسلة فتقل المنازعات التي كثيرا مايكون سببها غموض الصياغة وإبهامها .

ثانيا — عدد القضاة : ان المشاهد ان زيادة عدد القضاة لم تكن بنسبة زيادة القضايا ويكفى الرجوع الى احصائية بذلك منذ عشرين عاما والآن . لذا فان اللجنة تقترح زيادة عدد القضاة .

كما ان العمل على تخصص القضاة بأنواع معينة من القضايا حسبما نص على ذلك قانون السلطة القضائية سيكون ذا اثر فعال في سرعة الفصل في القضايا .

ثالثا — قاضى الحى : يخصص قاض بكل حى يعرف باسم قاضى الحى يعقد جلساته يوميا ويقوم بالفصل في القضايا المدنية التى لا تزيد قيمتها عن عشرين جنيها وفي المخالفات والجناح التى لا تزيد عقوبة الحبس فيها عن ثلاثة أشهر أو الغرامة التى لا تزيد عن عشرة جنيها . ويعفى من كتابة اسباب الاحكام التى يصدرها في القضايا المدنية اما في القضايا الجنائية فيعفى كذلك من كتابة اسباب احكامها الا اذا استؤنفت تلك الاحكام سواء بالبراءة أو الادانة فانه يطلب اليه كتابة اسبابها خلال اسبوع من تاريخ استئنافها كما يحرر اسبابا للاحكام الجنائية اذا تضمنت قضاء بالتعويض المدنى .

رابعا — الغاء مستشار الاحالة :

خامسا : لوحظ ان ضم المفردات للقضايا الاستئنافية يستغرق وقتا طويلا ولا اشراف عليه كما أن بعض قرارات المحاكم لا تنفذ في حينها ولذا فان اللجنة تقترح ان يكون من بين اعمال احد موظفى المحاكم الاشراف على ضم المفردات وتنفيذ قرارات المحكمة .

سادسا : بحث إمكان تقديم المستأنف عليه مذكرة بالرد على اسباب الاستئناف قبل نظر المحكمة الاستئنافية للدعوى حتى تكون مهياة الفصل فيها دون تأجيل .

سابعاً : عدم تحرير اسباب في احكام الجنائيات الغيابية عدا ما صدر منها بالبراءة •

ثامناً — اعوان القضاء :

(أ) الخبراء والاطباء الشرعيون — لوحظ تراكم القضايا بمكاتب الخبراء بالطب الشرعى ويمكن الحل في زيادة عدد الخبراء والاطباء الشرعيين •

(ب) موظفو المحاكم : من المشاهد عملاً ان موظفى المحاكم مرهقون جداً ولذا فان كثيراً من قرارات المحاكم لا تنفذ الامر الذى يؤدى الى تأجيل نظر القضايا وتترى اللجنة (أولاً) العمل على زيادة عدد موظفى المحاكم بما يتناسب مع حجم الاعمال المعهودة اليهم (ثانياً) ان يقتصر فى التعيين فى وظائف المحاكم على حملة دبلوم معهد اعداد الفنيين (الشعبة القانونية) ولا يقبل المعهد المذكور الا حملة الثانوية العامة وتدرس فيه مواد القانون على ان تشترك وزارة العدل مع وزارة التعليم العالى المشرفة عليه فى وضع برامجه على ان يكون من بينها التدريب على الاعمال التى سيقومون بها فى مختلف ادارات المحاكم • واخيراً — فان اللجنة ترى ان تقوم ادارة المحاكم بوضع وطبع تعليمات شبيهة بتعليمات النائب العام تكون مرشداً ودليلاً لموظفى المحاكم فيما يتعلق بالاعمال التى يقومون بها فقد لوحظ ان بعضهم لا يعرف من امر الوظيفة التى يشغلها شيئاً حين بدء شغله لها رغم انه عمل بالمحاكم مدة طويلة وذلك لانه لا يجد تحت يده الدليل الذى يرشده الى واجبات وظيفته وجزاء الاخلال بها •

ثاسماً : اعادة نظام المستشار الفرد للفصل فى الجنائيات الآتية :

١ — احرار وحيازة السلاح بأنواعه فيما عدا حالات التغليظ التى يعاقب فيها القانون بالاشغال الشاقة •

٢ — احرار وحيازة الذخيرة •

٣ — احرار وحيازة المخدرات بقصد التعاطى او بغير قصد الاتجار أو التعاطى •

٤ — العاهات •

٥ — السرقات بعود •

والله ولى التوفيق

مجلس الجمعية العمومية

لمحاكم شمال وجنوب القاهرة والسويس الابتدائية

بشأن إسهام الشعب في إقامة العدالة

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الاستاذ المستشار رئيس محاكم شمال وجنوب القاهرة الابتدائيتين والسويس الابتدائية الى السادة الرؤساء والقضاة بالمحاكم لعقد الجمعية العمومية الساعة الثانية عشرة ظهر يوم السبت ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٣ الموافق ٢٢ جماد الأولى سنة ١٣٩٣ هجرية لبحث تقرير اللجنة التي شكلت بوزارة العدل لدراسة إسهام الشعب في إقامة العدالة ، والاقتراح بمشروع القانون المقدم من السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في هذا الشأن .

وبعد توجيه الدعوة الى النيابة العامة .

انعقدت الجمعية العمومية للسادة الأساتذة الرؤساء والقضاة بمحاكم شمال وجنوب القاهرة والسويس الابتدائية في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم السبت ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٣ .

تحت رئاسة السيد الاستاذ المستشار / عبد القادر حشمت جادو - رئيس محاكم شمال وجنوب القاهرة والسويس الابتدائية .

وبحضور السادة الأساتذة :

الرؤساء بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية :

عبد المطلب حسن منبري - آلفى بقطر حبشى - زكى الشعراوى - صبحى
رزق داوود - محمد الشاذلى - محمد النقادى - زهير جلال - أحمد ضياء
عبد الرازق - حسين نجم - محمود يونس أبو خليل - مراد خبيصه - عادل
حسن رزق - أحمد شلبى - حسن حسين البسيونى .

القضاة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية :

رفعت شاكر - ابراهيم عبد الحميد زغو - محمود شحاته عمر - سعد
زغلول محمد - ماهر قلاده - وحيد محمود ابراهيم - محمد لطفى السيد -
أحمد فهمى الشبراخيتى - محمد صلاح البرجى - أحمد حسن ناصر - سمير
السلوى - ابراهيم عبد الجواد .

الرؤساء بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية :

جلال أحمد إبراهيم - على محمد على - عبد الرحمن الوكيل - محمد سالم الغراب - جلال أنس - الفونس رياض - يوسف كمال أبو زيد - محمد سعد الدين - عبيد سنبيل - البرت ت كلا - عبد القادر عبد الغنى - عزت حنوره - حليم يئى - مدحت شلبى - عبد الغنى نور الدين - أحمد محمد أبو زيد - مصطفى عبد الرازق - عماد الدين محمود .

القضاة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية :

محمود محمد العدلى - سيف النصر أبو زيد - حسنى عبد العال محمد - حامد أحمد حسان - عبد الوارث عبد الحليم - محمد نجيب صالح - محمد حسن مأمون - محمد أمين طوم - مصطفى النحاس زعزوع - مصطفى محبوب - إيب عبد الجواد مبروك - محمد المرسى البنا - لطفى محمد الجمل - عبد المنعم أحمد منصور - محمد السعيد عوز - أحمد السيد يحيى - محمود رضوان الخولى - أحمد زكى حسين - مصطفى عبد العزيز حلمى - السيد مصطفى زين الدين - فتحى عبد القادر خليفة - محمد عبد القادر سمير - محمود أحمد منصور - محمد رشوان خليفه - محمد رفعت عمر .

وبذلك يكون عدد الحاضرين ٦٩ الأمر الذى يتوافق معه النصاب القانونى لعقد الجمعية العمومية .

وبحضور السادة الأساتذة :

أحمد حلمى - ممثلا لنيابة شرق القاهرة ، أحمد جمال - ممثلا لنيابة شمال القاهرة ، أحمد إبراهيم - ممثلا لنيابة جنوب القاهرة ، لطفى الطاهر - ممثلا لنيابة وسط القاهرة .

وبحضور السيدين : خميس على خميس ، جورج ذكرى (مديري مكتبي المستشار لحكمتى شمال وجنوب القاهرة الابتدائيتين) .

وقد افتتح السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة الجمعية العمومية بالكلمة التالية :

« حضرات السادة الزملاء » :

« أخيكم أطيب تحية ، وانتهاز هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص الشكر وعظيم التقدير على ما بذلتم من جهد طوال هذا العام القضائى خدمة للعدالة والقانون ، والله نسأل لكم دوام التوفيق والهداد » .

اخـوانى :

« أخالنى مبالغا اذا قلت ان الأمر الذى نجتمع له اليوم من أهم ما مر - بتاريخ القضاء المصرى من أحداث وأبحاث ، ان لم يكن أهمها وأخطرها شأن جميعا » .

« ولا أعدو الواقع اذا قلت أنه الشغل الشاغل لفكر القضاة والصفوة من المفكرين وعامة الشعب فى هذا البلد العريق .. فلا عجب اذا شغل فكر القضاة القائمين فى محرابه .. فليس أحق منهم أحد فى العمل بحفاظا على كيانه وتعميق أسسه وأركانه » .

« ولا عجب اذا شغل فكر الصفوة .. فليس أقدر منهم أحد على تفهم عظيم رسالته وأثرها البعيد صونا لكيان هذا البلد ومقدساته » .

« ولا عجب اذا شغل فكر عامة الشعب .. فهم بوجودانهم أعرف الناس به ملاذا لأنفسهم وحرىاتهم وحقوقهم » .

لهذا كان الحرص على تدارس الأمر فى أناة وبصر ، وانا اذ نجتمع اليوم فى ضوء هذه الدراسة لبحث ما انتهى اليه رأى اللجنة المشكلة من بعض السادة رجال القضاء والمحاماه والجامعة والمشروع المقدم من السيد رئيس اللجنة التشريعية ، نستلهم تلك المبادئ متخذينها نبراسا نسأله تعالى أن يضىء بها طريقنا الى الحق والصالح » .

اخـوانى :

« ينص الدستور - فى المادة ١٧٠ منه - على أن يسبهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون » .

« وقد أصدر السيد وزير العدل - فى أول ابريل سنة ١٩٧٣ - القرار رقم ٣٧٧ سنة ١٩٧٣ بتشكيل لجنة لدراسة أسهام الشعب فى اقامة العدالة استنادا الى نص هذه المادة من الدستور ، تضم ممثلين لمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ، والنيابة العامة ومجلس الدولة ، وادارة قنايا الحكومة ، وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس ، ونقابة المحامين ، والمركز القومى للبحوث ، وقدمت تقريرها الذى بين أيديكم » .

« كما ورد من الوزارة صورة من الاقتراح بمشروع قانون مقدم من السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بشأن تلك المساهمة - وقد ورد هذان التقريران رفقا بكتاب السيد وزير العدل المؤرخ ١٩٧٣/٥/٧ - للمعرض مع الدراسات المرفقة بهما على الجمعية العامة للمحكمة لبدء الرأى والافادة » .

« ويقوم مشروع اللجنة المشكلة بقرار السيد وزير العدل ومشروع السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب على فكرة مشاركة أفراد من الشعب غير متخصصين في ولاية القضاء - وإن اختلف المدى بينهم - فهو على قدر في مشروع اللجنة بينما انفتح الباب على مصراعيه في مشروع السيد رئيس اللجنة التشريعية لتمتد المشاركة الى مجالات غير محددة في نواحي القضاء المختلفة » .

« وثمت رأى في الجانب الآخر يرى أن التجربة في الماضي والحاضر قد أغنت عن بيان مثالب هذه المشاركة وخطورتها على حسن سير العدالة وسلامتها مما لا حاجة لترديده أو حصره . وأنه فوق ما تقدم فثمت بون شاسع بين تلك المشاركة التي نادى بها المشروعان وبين المساهمة التي أوردها نص المادة ١٧٠ من الدستور ، ذلك بأن ولاية القضاء قاصرة على السلطة القضائية وحدها بنص المادة ١٦٥ من الدستور » .

« وقد تولي قانونها رقم ١٩٧٢/٤٦ بالتطبيق لنص المادة ١٦٧ من الدستور بيانها وتنظيمها وبيان شرائط من يولى القضاء ونظم تعيينه وترقيته ونقله وبين واجباته ونص على عدم قابليته للعزل وما الى غير ذلك من الأحكام التي لا تحتمل انطباقها على غير القضاة المتخصصين . ومن ثم فإنه طبقاً لهذا الرأى يكون من غير المتصور أن المساهمة الشعبية التي أوردها الدستور بنص المادة ١٧٠ منه البديل لنظام السلطة القضائية القائم والذي يستمد أصوله الراسخة من الدستور . ويكون تفسير تلك المساهمة بالمشاركة الشعبية في ولاية القضاء تطبيقاً متبايناً لأحكام الدستور فيه من التعارض والتناقض ما تبرأ منه الأصول التشريعية السليمة » .

« لكل هذا كان لزاماً أن يتجه التصور للمساهمة الشعبية الواردة بنص المادة ١٧٠ من الدستور ، وجهة أخرى بعيدة عن فكرة المشاركة في ولاية القضاء رداً لمثل هذا التخطئ والتناقض ، فتبقى للسلطة القضائية وحدها ولاية القضاء كما ورد بالفصل الرابع من الدستور ، ونظمها قانون السلطة القضائية ، ويكون للمساهمة الشعبية دوراً غير متعارض ولا متباين . وليس ادعى لهذا التصور وأوفى بالغرض من التماس تلك المساهمة في خبرة فئات معينة من الشعب لها درايات خاصة في أنواع محددة من الدعاوى تسديدها للقضاء رأياً استشارياً يعينه على الفصل في هذا النوع من القضايا ويبقى له وحده الحكم فيها بما يمليه عليه اعتقاده وضميره .. » .

حضر الزملاء :

« يهمنى في هذا المجال أن أضيف حصيلة موجزة للمهمة التي قمت بها مع لفيف من زملائي رجال القضاء للاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية لمعاينة هذه التجربة عن كثب ، وتخلص في أن النظام القضائي في البلدين واحد ، وأن المبدأ المطبق فيهما هو انتخاب القضاة المتخصصين والمعاونين الشعبيين على حد سواء ، وأن هذه المحاكم — كما قالوا — هيئة من هيئات الدولة الاشتراكية مكلفة من قبل الشعب لوظائف القضاء الاشتراكي ، فهو نظام متكامل مع الوضع الاجتماعي والسياسي السائد في هذين البلدين » .

حضر الزملاء :

« انى أطرح الأمر وقد تدارستموه — عليكم — لبدء الرأي والله نسأل التوفيق والسداد » .



ثم ألقى السيد الأستاذ حسن حسين البسيوني — الرئيس بمحكمة شمال القاهرة — كلمة قال فيها :

« أن ما ورد بالمادة ١٧٠ لا يقتضى بالضرورة أن يكون هناك قضاء شعبيا وان نظام المصالحة التي أشارت اليه اللجنة سيجعل من مرحلة الصلح مرحلة ثالثة تطيل أمد النزاع ، وأن نظام المشورة الذي أشارت اليه اللجنة لا يحقق فائدة ولا يخلو من الضرر ، وعارض تخويل مجلس الصلح اصدار قرارات في قوة الأحكام ورأى أن يكون رأى الأعضاء الشعبيين اختياريا وأن يكون للدولة حق استئناف قرار المجلس أمام المحكمة ، وعارض توسيع دائرة الاختيار في نظام المحكمين طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، وعارض اقتراح اللجنة في اطلاق اختيار المحلفين دون قيد ، ولم ير حاجة للتعليق على مشروع السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب مقرر من باب أولى أنه واجب الرفض » .

وقدم سيادته مذكرة في هذا الشأن .

ثم ألقى السيد الأستاذ عزت حنوره الرئيس بمحكمة جنوب القاهرة كلمة قال فيها :

« ان لجنة مراجعة مشروع الدستور اعترضت على نص المشروع الذي كان يقضى باتخاذ نظام القضاء الشعبى والمحلفين ، فاعترضت اللجنة على النص المذكور واستبدلت به النص الحالي الذي ينص على مجرد اسهام الشعب في اقامة

العدالة وهذا يدل على أن النص بوضعه الحالى يغير ما كان معروضاً بالنص
المعترض عليه» .

وانقضى الاجتماع حيث كانت الساعة الثانية بعد الظهر حيث قررت الجمعية
استمرار الجلسة الى يوم الاثنين الموافق ٢٥ يونية سنة ١٩٧٣ الساعة ١٢ ظهرا .

* * *

انعقدت الجمعية العمومية للسادة الأساتذة الرؤساء والقضاة بمحاكم شمال
وجنوب القاهرة والسويس الابتدائية في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الاثنين
٢٥ يونية ١٩٧٢ م الموافق ٢٤ جماد الأولى سنة ١٣٩٣ هجرية تحت رئاسة السيد
الأستاذ المستشار عبد القادر حشمت جادو رئيس محاكم شمال وجنوب القاهرة
والسويس الابتدائية .

وبحضور السادة الأساتذة :

الرؤساء بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية :

عبد المطلب حسن صبرى — ألقى بقطر حبشى — صبحى رزق داوود — أنور
حامد خليفه — محمد على النقادى — زهير جلال صادق — أحمد علي عبد الرحمن
— محمد زكى محرز — أحمد صبرى أسعد — سعد الأزهرى — عبد المجيد دخيل —
محمود يونس أبو جليل — محمد عبد الوهاب قرطام — شديد أحمد حمزه — محمد
حفظى — محمد مختار محمد منصور — أحمد ابراهيم شلتبى — حسن حسين
البتسيونى — مصطفى محمد كفاى .

القضاة بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية :

رفعت شاكر — بشرى لوقيا — ابراهيم عبيد الحميد زغو — محمد ماضى
أبو الليل — ماهر قلاده واصف — محمد محفوظ هدهد — فاروق عبد العليم —
صلاح حسنين محروس — محمد لطفي السيد — ملك مينا — محمد لييب الخضرى
— أحمد فهمى الشبراخيتى — محمد فتدوى محمد نجيب — محمد صلاح البرجنى
— كمال جاد الله — سمير السلاوى — صلاح عبد البارى — اسماعيل عبد الكريم
— مصطفى بركات .

الرؤساء بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية :

جلال أحمد ابراهيم — يحيى محمد عطية — سمير بديع صليب — سعيد
محمد ضيف — عبد الرحمن الوكيل — عاصم أحمد المراغى — عبد الرحمن البرقوقي
— ابراهيم على عزت — محمد على سالم الغراب — جلال الدين أنيس — يوسف
كمال أبو زيد — البرت تكللا — عبد القادر مصطفى — ابراهيم حسنين رضوان

— محمد جلال الدين حسين — حليم يبنى القمص — عبد المنعم محمد خالد — يحيى محمود الباجا — أنور متولى جبالى — محمود عبد الحافظ هريدى — عماد الدين محمود

القضاة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية :

محمود جلال الدين سنجر — محمود محمد العدلى — سيف النصر محمد — أبو زيد — حسنى عبد العال — أحمد محمد بكار — حامد أحمد حسان — عبد الوارث عبد الحليم — محمد نجيب صالح — محمد أمين طهوم — مصطفى النحاس زعزوع — رشاد بيومى المليجى — السيد عبد المجيد عوض — لبيب عبد الجواد مبروك — محمد المرسى البنا — محمد حسن العفيفى — زكريا على خضر — عادل زكى اندراوس — أحمد السيد يحيى — محمود رضوان الخولى — أحمد زكى حسين — مصطفى عبد العزيز حلمى — حنفى على رزق — فتحي عبد القادر خليفة — نبيل ضبع عبد المسيح — حسين برهان الدين — محمود احمد منصور — محمد أحمد رشوان خليفة — فضل الحسينى زهران *

القضاة بمحكمة السويس الابتدائية :

ماهر يرسوم — محمد المنير موسى — أحمد عبد العزيز دومة *

وبذلك يكون عدد السادة الأساتذة الحاضرين ٩٠ *

وبحضور السادة الأساتذة : أحمد حلمى — ممثلا لنيابة شرق القاهرة ، أحمد جمال — ممثلا لنيابة شمال القاهرة ، أحمد ابراهيم — ممثلا لنيابة جنوب القاهرة ، لطفى الطاهر — ممثلا لنيابة وسط القاهرة *

وبحضور السبدين : خميس على خميس — جورج ذكرى مديرى مكتبى المستشار لحكمتى شمال وجنوب القاهرة *

وقد حيا السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة السادة الزملاء الحاضرين ، ثم عرض تلخيصا لما سبق أن القاه سيادته بالجلسة السابقة *

ثم ألقى السيد الأستاذ محمود عبد الحافظ هريدى — الرئيس بمحكمة جنوب القاهرة كلمة قال فيها :

« ان القضاء فى مصر قد أدى رسالته وقد شهد له السيد رئيس الجمهورية

بذلك » *

ثم ألقى السيد الأستاذ عبد الرحمن الوكيل — الرئيس بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — كلمة قال فيها :

« ان دواعى نظام الأخذ بنظام المحلفين في البلاد الأخرى منتقبة في مصر وان الاتجاه هو التخلص منها في غيرها .. » .

ثم القى السيد الأستاذ ابراهيم زغو القاضى بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية كلمة قال فيها :

« ان ما يخص لنفاذ فكرة (القضاء الشعبى) يتعين تعزيز المفاصل القضائية به » .

وتلاه السيد الأستاذ محمد عبد الوهاب قرطام - الرئيس بمحكمة شمال القاهرة - بكلمة قال فيها :

« ان مساهمة الشعب في اقامة العدالة تقوم حاليا في الرسوم التى يدفعها المتقاضون » .

ثم عرض السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة تلخيصا للموضوع محل البحث في قوله :

« ان الأمر يتبلور في تفسير المساهمة الشعبية في اقامة العدالة حسبما ورد بنص المادة ١٧٠ من الدستور ، فبينما اتجه قرار اللجنة المشكلة بقرار السيد وزير العدل ومشروع السيد رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب الى تفسيرها بأنها مشاركة غير المتخصصين في ولاية القضاء ، وان اختلف المدى بينهما ، فإن رأى المعارض يفسر تلك المساهمة بأنها معونة شعبية تقدم في صورة مشورة من فئات متخصصة من أفراد الشعب في دعاوى خاصة اذا ما طلبها القاضى الذى له وحده ولاية الحكم .. » .

ثم عرض السيد المستشار على السادة الحاضرين ابداء رأى ، فلجتمع الحاضرون على رفض ما جاء بقرار اللجنة والمشروع المقدم من السيد رئيس اللجنة التشريعية .

ووافقوا بالاجماع على القرار التالى :

« ان روح الدستور والقوانين المطبقة له في شأن نظام القضاء واستقلاله ، وأن دواعى العمل ومقتضياته ، كل هذا يوجب أن تكون ولاية القضاء للقاضى المتخصص دون غيره أما مساهمة الشعب في اقامة العدالة ، فيمكن تصورهما في شكل مشورة ، للقاضى تلمسها لدى فئة متخصصة في أفراد الشعب تقدمها للقاضى اذا طلبها ويكون له وحده الحكم في الدعوى حسبما يميله عليه ضميره واعتقاده » .

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة ١٣٠٠ بعد الظهر .

القضاء الشعبي

للسيد الأستاذ المستشار عبد القادر جادو
رئيس محكمة شحات وجبوت بالقاهرة

ان انطلاقة القضاء غير مثقل بقيود تعوقه دون تحقيق ما تهفو اليه النفوس من سرعة الفصل وايصال الحقوق لاربابها في وقت مناسب ، أمل ما أجله في النفوس وأبلغه من الأفتدة ثم هو بغية المتقاضين ، وما أظماً الناس الى مثلها •

من أجل هذا كانت تلك الدعوة الكريمة للإصلاح ، وفي ظل هذا الشعور فكرت في هذا التيسير • واذا كنت مع هذا العمل منذ أعوام طوال ، فلم أجد غير الواجب على أن أعرض ما أعددت منه •

١ - القضاء الشعبي

ان هذا النظام اذا وضع في مكانه الحقيقي وتضافرت الجهود على انجازه كل ملاذا لجماهير المتقاضين في مشاكلهم العديدة وان قلت قيمتها ، اذ هم أعرف ما يكونون عن نظام ينقل باجراءاته ويند عن تحصيل الحق القليل القدر بطولها • فاذما ما فتح لهم هذا الطريق أقبلوا عليه اذا ما خلاص من تعقيد لا يتناسب والقدر المتنازع عليه وقدرة صاحبه ويكون فوق ذلك عوناً للقضاء العادي في التخفيف عن كاهله فينصرف بجهد لا يتبدد ، لمواجهة ما هو أكبر وأجدر به •

في ظل هذا الرأي تكون صورته على النحو التالي :

التشكيل : وكيل النائب العام وعضوان من التمثيل الشعبي •

الاختصاص في المواد المدنية : الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها عشرين جنيها •

في المواد الجنائية : جنح الضرب ، وجنح الاعتداء على المال البسيط المتلبس بها وغيرها من الجنح القليلة الأهمية والمخالفات •

ويكون الحكم فيها للمجلس بالحبس الذي لا يتجاوز الستة أشهر والغرامة ويستأنف الحكم اذا ما قضى بالحبس أو بغرامة تزيد على خمسة جنيها • ويكون ذلك أمام محكمة الجنح المستأنفة • واذا رأى المجلس أن الجريمة تستأهل عقوبة أشد أحال المتهم الى محكمة الجنح الجزئية •

الانعقاد : يوميا بديوان شرطة الحى فينتلقى المجلس الطلب المدنى ويباشر بحثه والقضاء فيه على الفور بقدر الامكان ويكون الاستدعاء عن طريق جهة •

الادارة في حالة طلب شهود أو مدعى عليه • كما يعرض على المجلس ما انتهى اليه قسم الشرطة من تحقيق في الجنح والمخالفات المذكورة فور الانتهاء منها مع المتهمين والشهود ليقتضى فيها وليتحقق بذلك الزجر والردع وانهاء الخصومات •

ولا يقدر في ذلك ما قد يبين من بعد أن الجريمة تجاوزت اختصاص المجلس بأن كانت جنائية عاهة أو سرقة بعود مثلاً إذ في هذه الحالة تولى النيابة من بعد التحقيق وإحالة المتهمين لمحكمة الجنايات لتقتضى فيها آخذة في الاعتبار ما قضاه المحكوم عليه من عقوبة سابقة •

ونرى أخذاً في اعتبار بأحوال الهيئة وما كشف عنه العمل في أحوال مماثلة ،
الافادة من نظام المشاركة الشعبية مع تجنب اضراره بجعل رأيها استشارياً •

٢ - نظام المحلفين

أنه إذا كان من المسلمات أن التشريع السليم هو ما استجاب الى حاجيات الأفراد وطبيعتهم وبيئتهم وهي لا شك مختلفة باختلاف البلاد في عادات أهلها وظروف بيئتها وأوضاعهم الاجتماعية - فإنه لاخير من الافادة بتجارب الآخرين مع الأخذ في الاعتبار بهذه الأوضاع المتغيرة ليجيء التشريع وافياً بالغرض محققاً للإصلاح المنشود ، ودعامة ذلك الملائمة وليس في نجاح نظام أو تشريع ببلاد دلالة على امكان نجاحه وازدهاره في غيره بل أساس التشريع السليم هو ملائمة لبيئة المجتمع المراد تطبيقه فيه • ويجدر الإشارة بادىء ذي بدء الى ما كشف عنه العمل من أن هؤلاء الممثلين الشعبيين تشدهم صوالحهم وشواغلهم فتحول دون انتظامهم في الحضور ، ليس ثمة ما يحملهم عليه • فإذا لم تذلل هذه العقبة فلسوف يكون نتيجة ادخال هذا النظام ان يشل العمل القضائي وينقلب الأمل في النفع الى ضرر مؤكد • مع ملاحظة أن البحث في تطبيق أى نظام لا يقتضى الأخذ بحذاقيره بل يؤخذ منه مايفيد ويتلائم مع أحوال المجتمع وي طرح ما لا يتفق معها • ومن ثم فلا خير من الأخذ بهذا النظام - المحلفين - في الأنواع المحددة من القضايا على نحو ما يلى على أن يكون رأيهم استشارياً يفيد القاضى بالخبرة التى يعرضونها ويستقل وحده في الحكم بما يملى عليه ضميره واعتقاده •

وعلى هدى ذلك أرى امكان الأخذ بنظام المحلفين في الدعاوى التجارية بعد أن بلغت الغرف التجارية من الانتظام والاستقرار ما يؤهلها القيام بهذا الدور الذى حال دون الاضطلاع به عند وضع القانون نقلاً عن القانون الفرنسى عدم قيامها حينئذ وعدم بلوغ الوعى لدى التجار المبلغ الذى بلغته هذه الغرف حالياً • وان في نيام هذا النظام ما يدعو الى الأمل في سرعة الفصل في تلك القضايا التجارية لتوافر

عنصر الخبرة الذى يغنى فى بعض الأحيان عن اللجوء الى مكتب الخبراء وعدم اطالة أمد التقاضى تبعاً لذلك .

كما يمكن الأخذ بنظام المحلفين فى قضايا منازعات العمال مع أرباب العمل باختيار محلفين من نقابات الفريقين فيكون فى اجتماعهم ما يقرب ثقة الخلاف ويدعو لتفاهم أجدى من موقف الخصام المتباعد حالياً به مجلس القضاء فضلاً عن توافر لعنصر الخبرة يفيد فى سرعة الفصل فى هذا النوع من القضايا وسلامتها .

ويمكن الأخذ بنظام المحلفين فى القضايا الضريبية فيمثل الممولين محفون من نقابة مهنتهم أو غرفتهم التجارية ويمثل الخزائن مختصون ، ويكون فى اجتماعهم على هذا النحو ما يعين على تفهم عناصر الخلاف وتقريب الثقة فى غير ما حاجة لاطالة النزاع بسبب ندب خبراء تنوء كواهلهم بالعديد من هذه القضايا وغيرها .

أما قضايا الأحوال الشخصية فالأمر جد مختلف ذاك بأنه اذا ما وصل أمر هذا الخلاف الشخصى بين الزوجين الى المحكمة لم يكن ثمة جدوى لحكم بجوار القاضى يعينه فى ازالة أسباب الخلاف أو الفصل به . والأصوب أن يعرض الأمر بداءة على مجلس بشكل خاص من تمثيل شعبى يحضره شاهد من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة يعمل على فض الخلاف وحسمه فإذا عجز أحيى النزاع على القضاء . وكان شرط قبوله أمامه سبق عرضه على المجلس المذكور .

أما قضايا الجنايات فاحسبنى فى غير حاجة لبيان عدم ملائمة الأخذ بنظام المحلفين بل وخطورته على العدالة والأمن فى المجتمع المصرى على حد سواء . ذلك بأن البيئة فى ريفه ومدنه تحكمها روابط اجتماعية وأسرية ذات صبغة مغايرة للبلاد الآخذة بنظام المحلفين لا يتوافر معها حيادهم . وليس غلوا فى القول أنه فوق فقدان الشعور بالعدالة والاطمئنان الى محاكمة سليمة فى ظله سوف تكون مشاركة محلفين فى الحكم من أهل القرية أو المدينة مجلبة لآمن وخصومات يختل بسببها الأمن وتستعر العداوات ويستفحل نطاقها .

٣ - الخبراء

لعل فى احصاء عدد القضايا المؤجلة لورود تقارير الخبرة من مكتب الخبراء بوزارة العدل ما ينطق وحده بما يشكله هذا الأمر من عقبة فى سبيل عدالة فى وقت مناسب ذلك بأن ما ينوف على ثمانى آلاف قضية بمحكمة القاهرة الابتدائية وحدها تؤجل سنوياً لورود تقارير الخبراء الحكوميين . بل ان بعض الجلسات يصل الأمر فى تأجيلها بزميتها أو بنسبة ٩٠ ٪ منها لعدم ورود هذه التقارير .

والرأى عندي أنه من المتعين قبل تلمس أى حل لأية مشكلة سلوك سبيل التنظيم وبذل الجهد المطلوب بداءه ومن هذا المنطلق أجد من المتعين إعادة تنظيم الخبرة الحكومية بحيث يحدد مكتب خبرة يتبع كل محكمة ابتدائية فيكون لرئيس المحكمة الاشراف على أعضائه ومحاسبتهم على انجاز ما لديهم من أعمال ولا بدع في اشراف القضاء على معاونيه .

٤ - النيابة المدنية

أن من أبرز أسباب الفصل في الدعاوى المدنية ما ترسّف فيه من اجراءات الاعلان واعادته والاعداد للدفاع واستكمال عناصره .

وأرى في انشاء نيابة مدنية للدعاوى أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية تتولى قيدها وتكليف الخصوم فيها بتحضير مستنداتهم ودفعاتهم واستدعائهم عن طريق البريد الموصى عليه بعلم الوصول والاكتفاء بثبوت العلم بالجلسة المحددة في غير حاجة للاعلان مما يمكن معه اختصار الوقت والجهد على أن تقوم النيابة المدنية في هذه الدعاوى باخالتها مشفوعة بمذكرة برأيها على المحكمة التي لن يبق أمامها غير الفصل فيها .

وغنى عن البيان أنه فوق ما في ذلك النظام من توفير الوقت يعين على سرعة الفصل ، فان قيام النيابة المدنية بابداء رأيها في هذه الدعاوى ذات الأهمية ضمان آخر احكم سديد فضلا عن تمرس رجال هذه النيابة على الدعاوى المدنية يعينهم على اضطلاع بمهمة القضاء ويعدّهم احسن اعداد لذلك .

٥ - عقوبات في طريق القضاء الجنائي

أما بالنسبة للقضاء الجنائي فيتعين ازالة العقوبات من طريقه وتخليصه من القيود التي تثقل حركته توصلنا الى سرعة الفصل في القضايا الجنائية لما في ذلك من أهمية بالغة في تحقيق ما يبتغيه الشارع من معاني الزجر والردع اذا نزل العقاب بالمجرم في حينه لئلا يكون التراخي في ذلك سببا لعدم الوصول الى هذه المعاني وتحقيقها فضلا عما تقتضيه دواعي العدالة من وجوب حسم الموقف بالنسبة للبريء ، لما في استتالنها لاجراءات في شأنه من أثر بالغ على كيان المادى والمعنوى وليس أوفى لتحقيق هذه الأهداف من تبسيط في اجراءات لا تدعو اليها حاجة ومن تخفف من قيود تثقل في غير فائدة ومن الغاء أوضاع هي أقرب الى العقبات منها الى تحقيق أى ضمان ولكل هذا نقترح على ضوء ما تقدم الآتى :

أولا - عدم الاثقال على قاضى الجرح والمخالفات بتحرير أسباب حكم

لا يجوز الطعن فيه ما دام الشارع لا يشترط كما هو الحال فى المواد المدنية النطق بالحكم بعد تحرير أسبابه فليس ثمة جدوى من تحرير أسباب هذا الحكم من بعد النطق به وهو فوق كل هذا غير قابل للطعن فيه .

ثانياً — عدم جواز الطعن بالمعارضة فى الحكم الغيابى الصادر فى الجنحة أو المخالفة اكتفاء بحق المحكوم عليه فى استئناف الحكم فلا يتصور أن يكون نظر الجنحة أو المخالفة يستغرق من المراحل ما يفوق نظر الجناية إذ الحكم الغيابى فى الأخيرة يسقط عند ضبط المحكوم عليه وتعاد محاكمته فقط مرة ثانية بينما يكون للمحكوم عليه غيابياً فى جنحة أو مخالفة فرصة المعارضة ثم الطعن من بعد بالاستئناف .

ثالثاً — إلغاء مرحلة الاحالة فليس لها ما يبررها ولم يثبت العمل إلا أنها مرحلة تعويق نظر الجناية ، تلك لأن الأمر بالنسبة لها لا يتصور إلا أن يمر فى مرحلة الاتهام تقوم بها النيابة العامة فإذا ما ثبت لديها توافر الأدلة فى حق المتهم إحالته الى جهة الحكم وهى محكمة الجنايات . أما استحداث مرحلة بين هاتين المرحلتين اللتين تتفقان مع طبيعة تطور الدعوى انشاء ونهاية فوضع شاذ ليس له ما يبرره . وما يثار من اعتبارات نظرية يدحضه ما أثبتته العمل من عدم جدوى هذه المرحلة بل ضررها باعتبارها من المعوقات فضلاً عن تعطيل قوى عاملة يمكن الاستفادة منها للفصل فى هذه القضايا كجهات حكم .

رابعاً — يتعين فى حالة نقض الحكم أن تتصدى محكمة النقض بالفصل فى الموضوع ذلك بأن القضية وقد بلغت هذا الحد من استواء تحقيقاً ودفاعاً وحكما لا يتصور أن يحدث من بعد ذلك تدخل عن الحكم فى موضوعها ومن واقع الأوراق اكتفاء بكل ما تم فيها من جهد . وقد أثبت العمل أن من أهم أسباب تراخى الفصل فى الجنايات وتداولها بين الجهات هو نظام النقض والاحالة . ولعل أبرزها ما يعاب على هذا النظام أنه فوق ما تقدم يستهلك من الوقت ما يكون معه إحالة الجناية من بعد ذلك الى دائرة أخرى لتحقيقها والفصل فيها ، غير مجد لما فى فوات الوقت من أثر على جدوى التحقيق وسماع الشهود بعد كل هذه المراحل .

والأمثلة على عيوب النظام الحالى صارخة . فكيف يتصور أن ينقض حكم لتببيب معيب كعدم الرد على دفاع أو طلب أو عدم بيان ركن من أركان الجريمة ثم يحال الى دائرة أخرى لتقوم ما أعوج فى الحكم . ليست محكمة النقض أقدر بعد أن وصل بحثها فى الأمر الى هذا الحد على إجراء هذا التصحيح ، وعدم اطالة

اجراءات المحاكمة في غير ما دأع ؟ مع تعلق المحكوم عليهم بوجه مستفاد من نقض الحكم وقد لا يستلزم الأمر أكثر من استيفاء شكل فات الحكم الصادر بيانه كرد على دفاع ببطالان التفتيش مثلا أو بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى أو قصور في بيان نية القتل • ان قيام محكمة النقض بالتصدي لموضوع والفصل فيه عند نقض الحكم أمر تبرره حالة القضية وما بلغت من هذا القدر من الاستواء والقول بغير ذلك مضيعة للوقت والجهد والمال فوق ما يسببه من تراكم القضايا الجنائية وعدم حسنها وفي ذلك من الأثر السيء على أطراف النزاع ما فيه •

خلاصة التقرير المقدم من السيد المستشار

عبد القادر حشمت جادو

رئيس محكمة القاهرة الاستوائية
عن مشاهداته في رحلته الى المانيا الغربية والاركار الويتي
في شأن القضاء الشعبي

١ - بذلت الجهات المختصة في المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي جهدا ملحوظا في تقديم عناصر البحث ومعينة التجربة على الطبيعة وتمثل اهتمامها الكبير في بعثة مرافقة والمشكلة من مختصين على مستوى عال بوزارة العدل في كل من البلدين وفي لقاءات شتى بمختلف الجهات القضائية والقانونية والتشريعية أتاحته الفرصة للقاء مع كبار رجال القضاء والمهتمين بالتشريع ، فضلا عن وزير العدل ونائبيه وهيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى . وقد بدت جليا الأهمية التي تعلقها هذه الجهات على الصلات في ميدان القانون والقضاء بين هذين البلدين وجمهورية مصر العربية . ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نوصي بأهمية دعوة تقدمها وزارة العدل المصرية الى رجال القانون والقضاء بهذين البلدين تدعيما لهذه الصلات .

٢ - ان هذه الزيارة المحدودة المدة وان قصرت عن استيعاب نظرة عميقة تفصيلية لنواحي التجربة ، وما قد يوجد من اجراءات مبسطة للنقاضي - لم تحل دون تحصيل مشاهدات ولحاحات للتجربة تستوعب في الإجمال اطارها العام . وقد حرصت في صلب التقرير أن يأتي تصويرا واقعيا لتلك المقابلات والمشاهدات يمكن من خلالها استجلاء هذا الاطار العام .

٣ - ان النظام القضائي في الاتحاد السوفيتي وجمهورية المانيا الشرقية واحد ، يستند الى تشكيل المحاكم على مختلف المستويات من قاض متخصص ومعاونين شعبيين عند نظر القضايا كمحكمة درجة أولى . وثمة محاكم شعبية في المصانع والتجمعات السكانية تشكل من أفراد الشعب للفصل في النزاعات البسيطة باتخاذ قرارات اصلاحية فيها لا تصل الى درجة العقوبة الجنائية . . . وكل من القاضي المتخصص والمعاون الشعبي يباشر ولاية القضاء عن طريق الانتخاب ، وكثيرا ما يكون الأول عضوا في الحزب .

ولا يقتصر عمل القاضي المتخصص على الفصل في القضايا ، بل يتعين عليه تقديم مشورته القانونية لأفراد الجمهور الذي يلتبسها بمقر المحكمة في أوقات محددة ويشاركه في هذا الواجب الاشتراكي المحامون .

والقضاء بهذا الوضع في هذين البلدين قضاء على المنازعات أكثر منه قضاء فيها ، ويتضح ذلك جليا في قلة القضايا التي تنتظرها المحاكم ، قد تكفل نظام الدولة الاشتراكي من جهة أخرى بإزالة أسباب قيام الكثير مما هو سائد في المجتمعات الأخرى ، وما بقي منها يجرى علاجه في المحاكم عن طريق المشورة التي يقدمها القاضي للجمهور والتي يسعى إلى إسدائها بمواقع العمل تيسيرا بحكم القانون في شأنها ، وما بقي بعد ذلك هو القليل المعروض على القضاء للفصل فيه .

وعليه يمكن وصف المحاكم بالاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية في ضوء تشكيلها والعمل فيها ، بأنها هيئة من هيئات الدولة الاشتراكية مكلفة من قبل الشعب بوظائف القضاء الاشتراكي . انه نظام متكامل مع الوضع الاجتماعي والسياسي القائم فيهما ، لا يمكن بحثه على استقلال أو تصوره بعيدا عن هذا الأساس الذي يستند إليه .

٤ — ونرى — في ضوء أوضاعنا السياسية والاجتماعية القائمة — امكان الأخذ بالمساهمة الشعبية في صورة مشورة تقدمها فئات معينة من الشعب ، عند نظر دعاوى محددة ، للقاضي اذا طلبها رأيا استشاريا يعينه على الفصل في تلك الدعاوى التي له وحده سلطة الحكم فيها بما يمليه عليه ضميره واعتقاده .

كما يمكن الأخذ بفكرة مساهمة الشعب بطريق مباشر في وضع القوانين بأبداء الرأي عليها على النحو الذي بدأ في لقاء أعضاء شعبة التشريع بهيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وذلك بنشر مشروع القانون المزمع إصداره في الصحف لتلقي آراء المواطنين فيه وإعادة النظر في التشريع على ضوءها ، بعد تجميعها قبل إقراره . وفي ذلك من توعية الشعب والافادة بملاحظات الفئات المعنية ما يعين على تعميق الفكرة الديمقراطية الصحيحة ، فضلا عن تجنب البعد عن واقع الجماهير في الكثير من التشريعات .

المساهمة الشعبية في إدارة العدالة الجنائية

للسيد الدكتور جمال العطيفي
وكيل مجلس الشعب ورئيس اللجنة التشريعية

تحديد نطاق البحث :

يتمتع تحديد نطاق البحث من ناحيتين :

- أ- تحديد المقصود بإدارة العدالة الجنائية •
- ب- تحديد المقصود بالمساهمة الشعبية •

فيقصد بإدارة العدالة الجنائية في هذا البحث ما يتعلق بمرحلة المحاكمة دون مرحلة التحقيق الابتدائي أو الاستدلال أو مرحلة التنفيذ ، إذ من المتفق عليه أن الاعتبارات التي تدعو إلى اشتراك الشعب في إدارة العدالة الجنائية لا تتناول المرحلة السابقة على المحاكمة ، أو اللاحقة لصدور الحكم •

كذلك فإن إدارة العدالة الجنائية لا تتناول المجالس القضائية التي تختص بالإشراف على المحاكم ، مثل مجلس القضاء الأعلى ، حتى لو كان بعض أعضاء هذه المجالس ممن يجرى اختياره بطريق الانتخاب عن المجالس الشعبية أو التمثيلية مثل ما هو حاصل في تشكيل مجلس القضاء الأعلى في كل من فرنسا وإيطاليا •

كذلك فليس المقصود بالمساهمة الشعبية مجرد الرقابة الديمقراطية التي يمارسها الشعب عن طريق علانية الجلسات أو عن طريق حق نقد أعمال السلطة القضائية باعتبارها من الأعمال العامة التي تتعلق بمصالح الجمهور أو رقابة تحريك الدعوى مباشرة أمام القضاء •

كذلك لا يعدو من قبيل المساهمة الشعبية مجرد اشتراك أشخاص من غير المتخصصين في القانون في إصدار الأحكام • مثل ما هو مقرر فعلا في القانون المصري مثلا من اشتراك ممثلين عن وزارتي الصناعة والعمل في هيئات التحكيم العمالية ومن اشتراك بعض مندوبي الوزارات والهيئات المعنية في لجان نزع

(١) نشر ضمن أبحاث الحلقة التي نظمتها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الاتفاق

الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية مايو ١٩٧٠ •

الملكية وغيرها من لجان التعويضات ومثل تشكيل بعض المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة من ضباط في الظروف الاستثنائية •

كما لا يعد منها مجرد قيام الهيئات النيابية بإجراء تحقيقات أو محاكمات مثل ذلك ما هو مقرر في معظم التشريعات من أن تكون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء أمام محكمة خاصة تشكل من أعضاء من المجلس النيابي ومن أعضاء من المحكمة العليا ، أو ما تجيزه بعض النظم الدستورية من أن يكون للبرلمان الحق في تشكيل تحقيق • بل ان المعنى أعمق من ذلك أنه يعنى اشتراك الشعب عن طريق ممثليه ، في ادارة العدالة ومباشرة القضاء • الشعب بقاعدته العريضة بعماله وفلاحيه ومثقفيه وسائر قواه العاملة ، الشعب برجاله ونسائه •

وتتحقق المساهمة الشعبية في ادارة العدالة الجنائية بطريقة غير مباشرة عن طريق انتخاب المواطنين للقضاة الذين يجلسون للفصل في الدعاوى الجنائية كما تتحقق بطريقة مباشرة عن طريق اشتراك مواطنين من الشعب في نظير الدعاوى الجنائية •

المساهمة الشعبية بطريقة غير مباشرة :

يعتبر اختيار القضاة بطريق انتخابهم من الشعب ، وسيلة ديمقراطية لاشتراك الشعوب في القضاء بطريقة غير مباشرة •

ويعتبر هذا النظام تطبيقا لبدأ حكم الشعب • فحكم الشعب لا يتمثل فقط في اختيار ممثليه في المجالس التشريعية بل ان تحقيق المبدأ على نطاق واسع يقتضى أيضا أن يكون للشعب اختيار قضاة ، فلا يكل ذلك الى السلطة التنفيذية •

وان كانت معظم النظم القضائية الغربية لا تتبع نظام الانتخاب ، الا أن هذا النظام قد استقر في سويسرا وفي معظم الولايات الامريكية • كما أن هذا النظام هو السائد في النظم القضائية الاشتراكية •

ففي الولايات المتحدة الامريكية نجد أنه في بعض الولايات ينتخب القضاة بمعرفة المجالس التشريعية ، وفي ولايات أخرى ينتخب القضاة مباشرة من الشعب بطريق الاقتراع العام •• غير أنه قد بدأ اتجاه في بعض الولايات الى اختيار القضاة بطريق التعيين •• وهو النظام المتبع في المحاكم الاتحادية ومنها المحكمة العليا التي يتم تعيين قضاةها بقرار من رئيس الدولة بعد موافقة مجلس الشيوخ •

وكلا النظامين في أمريكا ، سواء نظام انتخاب القضاة أو تعيينهم بمعرفة رئيس الجمهورية ، قد استهدف للنقد . فمن الملاحظ أن الأحزاب السياسية هي التي ترشح لمناصب القضاء ، كما ترشح للمناصب السياسية ، حتى أصبح انتخاب القضاة يجري على أساس حزبي ، كما أن تعيين رئيس الجمهورية للقضاة المحاكم الاتحادية ، يجعله أميل الى اختيارهم من أعضاء الحزب الذي ينتمي اليه . وقد سبق للرئيس جيفرسون أن اتهم قضاة المحكمة العليا برغبتهم في اغتصاب السلطة ومؤسسيها وأنهم يستخدمون منصة القضاء للدعاية السياسية .

وتتبع البلاد الاشتراكية أيضا نظام انتخاب القضاة . ففي الاتحاد السوفيتي كمثال للنظام المطبق في البلاد الاشتراكية ، يختار قضاة محكمة الشعب ، وهي أقل مستويات المحاكم ، بطريق الاقتراع العام المباشر السري من مجموع الناخبين في المدينة أو الحي . أما قضاة محاكم الاقاليم فينتخبون بطريق غير مباشر عن طريق سوفييتات الاقاليم . وكذلك ينتخب قضاة المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي عن طريق مجالس السوفييت الاعلى وجميع القضاة ينتخبون لمدة خمس سنوات . ولا يشترط فيمن يرشح نفسه للقضاء الا شرط واحد ، أن تبلغ سنه خمسا وعشرين عاما وألا يكون محروما من حقوقه الانتخابية . ومع ذلك فلا ينتخب عادة للقضاء الا من كانت له دراية بالقانون . وتدل الاحصاءات الاخيرة على أن ٧٤ في المائة من قضاة محاكم الشعب من المثقفين ثقافة قانونية عالية ، بل انه في بعض الولايات مثل جورجيا تصل نسبة هؤلاء الى ٩٣ ٪ . ويجب ألا تصدمنا كثيرا فكرة أن يكون القاضي مواطنا عاديا من الشعب . فليست هذه الفكرة مقصورة على البلاد الاشتراكية بل أنه في دولة عريقة في تاريخها القضائي مثل انجلترا يعين قضاة الصلح Justices of peace من المواطنين العاديين : فلا يشترط فيهم توافر الخبرة القانونية . ذلك أن هؤلاء ينظرون في المنازعات البسيطة التي يمكن للفرد العادي أن يصل فيها الى الحكم الصحيح الذي يتفق والعدالة والشعور الطبيعي لدى الانسان بما هو حق .

والقاضي المنتخب يعبد وكيلا عن الناخبين شأنه شأن أعضاء المجالس النيابية . وهو يخضع بذلك لرقابة الشعب من جملة نواح . فمن ناحية يتعين على قاضي محكمة الشعب أن يقدم حسابا الى ناخبيه عما أدته محكمته خلال العام . فهو يبين لهم عدد القضايا التي فصل فيها ونسبتها من مجموع القضايا المحالة على المحكمة ، ويبين نوع الاحكام التي صدرت ونوع القضايا والنتائج التي يستخلصها من القضايا التي عرضت عليه . ومثل هذا الحساب تقدمه جميع المحاكم بجميع مستوياتها الى الجهة التي قامت بانتخابها ، ومن ذلك أن المحكمة العليا تقدم تقريرها

الى مجلس السوفيت الاعلى • وتتحقق رقابة الشعب من ناحية أخرى عن طريق ما هو مقرر لتناخبين من حق في عزل القاضى المنتخب قبل نهاية مدة صلاحيته فان كان الدستور ينص على استقلال القاضى السوفيتى وأنه لا يخضع لغير حكم القانون ، الا أن ذلك لا يعنى أن يكون منعزلا عن رقابة الشعب •

ويلاحظ أن حق الشعب أو ممثليه في عزل القاضى أمر مقرر في كثير من النظم ، حتى تلك التى لا تأخذ بنظام انتخاب القضاة • ففى إنجلترا يجوز للبرلمان محاكمة القاضى وعزله • وفى باكستان يعزل قاضى المحكمة العليا بموافقة المجلس الوطنى بأغلبية خاصة • ولكن عزل القضاة عن طريق البرلمان قصد به في الواقع توفير أكبر ضمانات لاستقلال القضاة حتى لا تعصف بهم السلطة التنفيذية •

وفى بعض البلاد الغربية تشترك المجالس الشعبية في تعيين القضاة • ففى بلجيكا مثلا يختار الملك قضاة النقض والاستئناف من كشفى مرشحين تقدم أحدهما الهيئة القضائية التى يراد التعيين فيها ، والآخر تقدمه الهيئات الانتخابية المحلية • وفى النمسا يعد مجلس الشيوخ قائمة تتضمن مثلى العدد المطلوب من القضاة وتختار من بينهم الحكومة من تراه صالحا • أما البلاد العربية ، فليس فيها ما يعرف بنظام انتخاب القضاة • بل أنهم يختارون بالتعيين • وكل ما هنالك أن المشرع يعمل لتحقيق ضمانات لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية •

ولكن الواقع أن فكرة انتخاب القضاة أعمق جذورا من مجرد تحقيق استقلالهم عن السلطة التنفيذية ، فهى تقوم على تأكيد سيادة الشعب وجعله مصدرا حقيقيا للسلطات • فلا قيمة لان تصدر الاحكام باسم الشعب أو الامة إذا كان الشعب لا يشترك في اختيار القضاة الذين يصدرون باسمه هذه الاحكام •

ومع ذلك فلا يمكن الحكم على نظام انتخاب القضاة من خلال الدراسة النظرية وحدها • بل ان نجاح مثل هذا النظام يتوقف على الظروف الاجتماعية ومستوى الوعى لدى الشعب في بلد معين •

كما أنه يمكن اشتراك الشعب في القضاء دون حاجة الى انتخاب القضاة المتخصصين كما سنرى عند بحثنا لاشتراك الشعب مباشرة في ادارة العدالة •

ويلاحظ أن بعض البلاد التى لا تأخذ بنظام انتخاب القضاة من الشعب •

مثل فرنسا وإيطاليا ، قد حققت مع ذلك نوعا من اشتراك الشعب في الاشراف على شئون القضاء ، فمجلس القضاء الاعلى سواء في فرنسا أو إيطاليا ، يضم ممثلين شعبيين ، ففي فرنسا يضم مجلس القضاء الاعلى أعضاء ينتخبهم المجلس الوطنى ، وفي إيطاليا ينتخب البرلمان بعض أعضاء مجلس القضاء الاعلى من أساتذة القانون والمحامين .

اشتراك الشعب مباشرة في القضاء :

ان الديمقراطية الحققة لا تعنى مجرد تقرير حق الشعب في رقابة ممثليه ولذلك فانه من المعروف أن الديمقراطية المباشرة التى ترمى الى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه هى أسمى صور الديمقراطية . كذلك لا يكفى لتحقيق ديمقراطية القضاء أن يكون للشعب الحق في مراقبة قضائته أو حتى اختيارهم — بل أن الديمقراطية السليمة تقتضى اشتراكا ايجابيا من الشعب في أعمال القضاء .

ووفى التجربة الديمقراطية لجمهورية مصر العربية ما يعكس هذه النظرة الشاملة . فنحن لم نكتف بديمقراطية الرقابة في تنظيم أجهزة الدولة الاخرى . فقد نص الميثاق على نقل سلطة الدولة تدريجيا الى المجالس الشعبية المنتخبة التى لا يقتصر دورها على الرقابة ، بل تشترك اشتراكا ايجابيا في الحكم . وهناك تجربتان توضحان ذلك تماما أولاها : تجربة الحكم المحلى . فنظام الادارة المحلية قد أشرك ممثلى الشعب في ادارة شئون الحكم ذاتها ، اذ أن مجالس المحافظات والمدن والقرى تضم الى جانب الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم ، أعضاء يختارون من بين الاعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكى كما تضم أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا . وهذه الاختصاصات تتناول جانباً هاماً من سلطة الوزارات المركزية ، فهى تتناول شئون التعليم والصحة والشئون البلدية والاجتماعية والعمالية والزراعية والتموينية وشئون المواصلات والامن .

وأما التجربة الثانية ، فهى تجربة اشتراك العمال في ادارة وحدات الانتاج التى يعملون فيها فمجالس ادارة الشركات أصبحت تضم عنصرا منتخبا يمثل العاملين . بل أن هناك اتجاها الى توسيع هذا التمثيل الديمقراطى يضم رئيس اللجنة النقابية وأمين وحدة الاتحاد الاشتراكى الى مجلس ادارة الشركة .

فاذا كان هذا هو الفهم العميق لميثاقنا للديمقراطية فهل يكفى في تحقيق ديمقراطية القضاء أن يباشر الشعب رقابته على أعمال المحاكم بالطريقة المحدودة التى تحققها علانية جلسات المحاكم أو ممارسة الصحافة لحقها في النقد ؟ أم أن الديمقراطية السليمة تقتضى اشتراكا ايجابيا من الشعب في أعمال القضاء ؟

المحلفون أم العدول : ان أمامنا في هذا الشأن ، تجربتين • تجربة تجرى عليها معظم البلاد العربية وهي تجربة المحلفين ، وهم عبارة عن اثني عشر شخصا لا يشترط فيهم التخصص ، يجلسون مع القاضي في المحاكمات الجنائية بوجبه خاص ، ويسألهم القاضي رأيهم في ثبوت الادانة أو عدم ثبوتها ، ويجب أن يصدر قرارهم في ذلك بالاجماع ، فإذا أصدروه استقل القاضي بالاجماع وخذة بتطبيق القانون وتقدير العقوبة وان عجزوا عن الوصول الى قرار بالاجماع أعيدت الاجراءات والمحاكمة من جديد ودعيت هيئة محلفين جديدة للاشتراك في المحاكمة •

أما التجربة الاخرى ، فهي تجربة الدول الاشتراكية وبعض الدول الغربية مثل المانيا والفرويج والسويد • وهي اشتراك قضاة من عامة الشعب يسمون العدول Assessors مع القاضى المتخصص • ولهم نفس حقوق القاضي المتخصص وعليهم واجباته • فهم يختلفون عن المحلفين في أنهم يشتركون مع القاضي في تقدير ثبوت الوقائع وفي تقدير العقوبة أيضا ويجلس هؤلاء العدول مع القضاة المتخصصين في جميع المحاكم حتى المحاكم العليا ما دامت تتعقد كمحكمة أول درجة • أما المحاكم الاستثنائية فانها تشكل جميعا من قضاة متخصصين • ولا تزيد مدة خدمة قاضى الشعب (أى العدل) على أسبوعين في العام • فلقاضى الشعب وظيفة أخرى • فهو ليس متخصصا للقضاء بل قد يكون عاملا أو جنديا أو مهندسا أو أستاذا في الجامعة أو ربة بيت • ويتقاضى مدة قيامه بعمله في المحكمة مرتبه الاصلى من وظيفته • فاذا لم تكن له وظيفة منح مقابلا ماديا لاشتراكه في الجلسات وجميع القضاة سواء المتخصصون منهم أو العدول ، يختارون في الدول الاشتراكية بالانتخاب •

وقد اتسعت تجربة اشتراك الشعب في القضاء في الدول الاشتراكية فانشئت بعض المحاكم المسماة محاكم الرفاق داخل المصانع والمزارع الجماعية وفي أحياء المدن والقرى • وبعد أن كان اختصاصها قاصرا على الفصل في منازعات العمل • أو النظر في سلوك الرفاق ، وكانت لا تصدر أحكاما جنائية بل تأديبية ، امتد اختصاصها ليشمل بعض الجرائم البسيطة مثل جرائم الاعتداء البسيط أو السب أو الاتلاف اليسير ، ومثل منازعات الاسرة ومنازعات الملكية المشتركة في المنزل أو المزرعة • وينعقد لها الاختصاص اذا كان المتنازغان ينتميان الى مركز عمل أو محل إقامة واحد •

وقضاة هذه المحاكم ينتخبهم العاملون في مركز الانتاج أو سكان الاحياء من بين زملائهم وجيرانهم •

ومن هذا العرض السريع ، نتبين أن اشتراك الشعب في القضاء ليس سمة البلاد الاشتراكية وحدها • ومع ذلك فاننا يجب أن نلاحظ الفارق الاساسى في فلسفة كل من النظامين •

فلسفة شعبية القضاء : نظام المحلفين في النظم الغربية لا يعدو أن يكون أحد ضمانات الحرية الفردية • وهو ثمرة تطور تاريخى • فقد كان المحلفون في بادىء الامر في عهد ملوك الفرنك أقرب الى الشهود الذين يأخذ الملك أقوالهم بعد حلف اليمين ، لكى يعرف ما على جاره من ضرائب • ثم بدأ بالاستعانة بمثل هؤلاء الجيران كشهود لمعرفة معلوماتهم بشأن أى نزاع مطروح على القضاء وانتقل هذا النظام بعد ذلك الى انجلترا والبلاد الانجلوسكسونية • وتطورت وظيفة المحلفين من مجرد شهود الى قضاة • واعتبر هذا النظام ضمانا للحرية ضد طغيان القضاة المعيّنين من التاج • وهذه النظرة الى اشتراك الشعب في القضاء كمجرد ضمان للحرية الفردية ، أدت الى أنه أصبح مجرد حق للمتهم يجوز له أن يتنازل عنه وأن يتطلب محاكمته أمام قاض متخصص بغير محلفين •

كذلك فان نظام انتخاب القضاة في بعض البلاد الغربية مثل الولايات المتحدة الامريكية ، يستمد فلسفته من نظرية فصل السلطات التى تسود الديمقراطية الغربية التقليدية • ومع ذلك فان المحكمة العليا الامريكية وهى أعلى وأخطر سلطة قضائية في أمريكا ، لا يختار أعضاؤها بالانتخاب ، بل يعينهم رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الكونجرس •

أما اشتراك الشعب في القضاء في البلاد الاشتراكية ، سواء كان مباشرا عن طريق اشتراك أفراد من الشعب في القضاء ، أو كان غير مباشر عن طريق انتخاب القضاة فإنه تطبيق لممارسة الشعب سلطته ولوجوب نقل سلطة الدولة تدريجيا الى الشعب •

وإذك فبينما نلاحظ أن نظام المحلفين قد بدأ في الافول في كثير من البلاد الرأسمالية ، إذ بنظام القضاء الشعبى قد أم بح من الاصول الدستورية الجوهرية في الدول الاشتراكية ، فلم يخل دستور من دساتيرها من النص على القضاء الشعبى •

فالنظرة الى اشتراك الشعب في القضاء على أنه مجرد ضمان للحرية ، قد

تبعها انكماش هذا الاشتراك بعد أن أصبح القضاء المتخصص مستقلاً • ففى انجلترا ، حيث ترعرع نظام المحلفين ، نلاحظ أن القضايا المدنية التى لازالت تنتظر بواسطة المحلفين ، أصبحت محدودة لا تتجاوز ٣ فى المائة من مجموع القضايا • كذلك فإن ٨٥ فى المائة من الجرائم التى كان يجب أن تنتظر بواسطة المحلفين أصبحت تنتظر أمام القاضى وحده •

والواقع أن نظام المحلفين فى نشأته وتطوره كان مرتبطاً بطبقات المجتمع الرأسمالى • فقد كان يشترط فى المحلف دواما أن يكون من طبقة الملاك • الى حد أن بعض الوثائق القديمة فى انجلترا كانت تتطلب فى المحلف أن يقطن فى منزل لا يقل عدد نوافذه عن خمس عشرة نافذة ! وكان بعضها يتطلب فى المحلف أن يكون ممن يجوز تلقيبهم بالسيد المحترم Esquire وكذلك كان النظام الأمريكى يشترط فى المحلف أن يكون من دافعى الضرائب •

وحتى بعد أن تطور هذا النظام ، أصبح المحلفون يمثلون الطبقة المتوسطة فهم لا يمثلون مجموع طبقات المجتمع • فمن الأشخاص الذين تقرر استثناءهم من الجلوس كمحلفين ، أعضاء البرلمان ورجال الدين والمحامون والأطباء ورجال الجيش والبوليس ومن اليهم • فهذه الاستثناءات كانت تستبعد من المحلفين تمثيل الطبقة العليا • كما أن الشروط التى يتعين توافرها فى المحلف من أن يكون مالكا أو من دافعى الضرائب ، كانت تستبعد الطبقة الكادحة • ومن هذا يمكن القول أن نظام المحلفين نظام مرتبط بنشأة البورجوازية وسيطرتها على مقدرات المجتمعات الرأسمالية •

كذلك يخضع اختيار جماعة المحلفين Panel فى معظم البلاد الرأسمالية لسيطرة السلطة التنفيذية ، مما يجعل التمثيل الشعبى السليم مشكوكا فى توافرها •

وقد اقترن نظام المحلفين الذى قصد به حماية الحريات البورجوازية بذكريات اليمه عند الطبقة الكادحة التى كانت محرومة من الانتماء الى هيئة المحلفين • ونجد ذلك واضحا فى روسيا القيصرية على لسان بوشكين ، وتولستوى ودوستيوفيسكى ، وتشيكوف ، ومكسيم جوركى وغيرهم من شعراء روسيا وكتابها الذين رسموا بأقلامهم صورة هذا القضاء •

وبصرف النظر عن الاعتبارات الفلسفية المذهبية فقد انتقد نظام المحلفين فى البلاد الرأسمالية التى تطبقه ، بأنه معقد الاجراءات باهظ التكاليف • كما انتقد نظام انتخاب القضاة بأن التجربة العملية قد أثبتت أنه لا يصلح الى منصب

القضاء الا مرشحون الاحزاب السياسية ، وأن هذا قد أدى الى انغماسهم في السياسة الحزبية كما سبق أن أوضحنا .

والواقع أن هذا الانتقاد ليس موجها الى فكرة انتخاب القضاة ذاتها ، بقدر ما هو موجه الى الديمقراطية السياسية في المجتمع الرأسمالي التي انفصلت عن الديمقراطية الاجتماعية .

وكما أن عضو البرلمان لا يستطيع في هذه المجتمعات أن يحصل على مقعده الا بمساندة حزب سياسي أو تفوذ رأسمالي ، فمن الطبيعي أن تكون هذه النتيجة محتمة أيضا بالنسبة الى القضاء .

أما شعبية القضاء في مجتمع اشتراكي ، فانها تطبيق ، كما أسلفنا ، لوضع السلطة كلها في يد الشعب .

والعدالة وهي غاية القضاء يجب أن تكون انعكاسا لوجدان الشعب .

واشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين يقى القضاء خطر التخلف والانعزال عن الشعب وعما يحس أنه العدل . وهو يجعل تطبيق القضاء للتشريعات مرتبطا بحقائق الحياة فهو يخلص القضاة المتخصصين من المرض الذي يتعرض له معظم رجال العلم ، وهو اقامة هالة حولهم تحجب عنهم تفكير الشخص العادي . وهو يجعل تفسير القضاء للقانون متفقا مع غايات المجتمع .

اننا نتوقع بلا شك من قضائنا المتخصصين أن يكونوا حراسا لمبادئ المجتمع الجديد . ونتوقع منهم أن يرحبوا بعنصر جديد يتعلم منهم احترام القانون وتقدير المهنة الجليلة التي يؤديها القضاء . فاشتراك المواطنين مع القاضي المتخصص ، يدعم ثقتهم بالقضاء ويعلمهم احترام القانون . وتصبح بذلك المحكمة منبر للثقافة القانونية . ويشعر كل مواطن باعتزاز ، وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك في حراسة المجتمع باسم القانون .

القضاء الشعبي في تراثنا القومي : واذا كنا اليوم ندعو الى اشتراك الشعب في القضاء ، فإن في تراثنا القومي آثار هذه الفكرة ، فقد وجدت وظيفة العدول الى جانب القاضي المتخصص منذ حكم الرشيد . فكان القاضي يجد نفسه محتاجا الى رأى أشخاص من عامة الناس يتميزون بالعدل والخبرة بالناس . وكان القاضي اذا اتخذ مجلسه للقضاء اجلس هؤلاء العدول الى جانبه . بل لقد نظمت مهنة « العدول » الى حد أن أصبح لهم جدول يقيدون فيه . وكان أول قاض دون أسماء العدول في ديوانه بمصر هو «مالك أبو نعيم اسحاق بن الفرات » وكانت ولايته في عهد الرشيد .

كذلك عرفت مصر نظام القضاء الشعبى فى صورة ما ، بصرف النظر عن الظروف الاجتماعية وقتذاك ، حينما نشأت محاكم الاخطاط عام ١٩١٣ • وكان الغرض من انشائها تقريب القضاء من المتقاضين فى الاقاليم فى المواد المدنية والجنايئة البسيطة • وكان القضاة فى محاكم الاخطاط يختارون من الاعيان ولم يكن هناك نظام لانتخابهم • ولكن علينا أن نذكر أن البلاد لم تكن تعرف فى هذا العهد أبسط حقوقها السياسية والاجتماعية •

كذلك يمكن القول بأن ما يقوم به العمدة من فض المنازعات البسيطة فى الاقاليم ، هو نوع من القضاء الشعبى •• بل ان مئات المنازعات الصغيرة فى الريف لا تصل الى المحاكم اذا كان العمدة موضع ثقة واحترام أهل قريته •

وكانت المحاكم التجارية المختلطة تضم الى جانب القضاة المتخصصين ، قضاة من التجار ، وكان نصف هؤلاء العدول يختارون من التجار المصريين اذا كان أحد المصريين بين الخصوم • بل لقد عرفت محاكم الجنايات المختلطة نظام المحلفين ، وكان نصفهم يختار من المصريين اذا كان أحد المتهمين مصرياً • بل ان المجالس الحسبية والمحلية الملتاعة كانت تضم عضواً شعبياً ، وان كان هذا العضو يختار من الاعيان •

الطريق المناسب لاشتراك الشعب فى القضاء :

تبيننا مما تقدم أنه الى جانب وسائل الرقابة التى يملكها الشعب على أعمال القضاء ، فان معظم النظم القضائية تقرر له مزيداً من الاشتراك فى شئون العدالة وهذا الاشتراك قد يتم بطريقة غير مباشرة بانتخاب القضاة ، وقد يتم بطريقة مباشرة باشتراك أفراد الشعب مع القاضى المتخصص فى اصدار الاحكام سواء كمحلفين أو عدول •

فأما عن نظام انتخاب القضاة المتخصصين فانه وان كان يعد الوسيلة الديمقراطية السليمة لاختيار القضاة : الا أنه نظام مخوف بالمخاطر ما لم تتطور الظروف الاجتماعية والثقافية الى الحد الذى يحقق معه هذا النظام تمثيلاً حقيقياً لارادة الشعب المتطلع الى العدالة • ولهذا فانه لا أدعو فى هذا الحديث - وفى الظروف الحالية لبلادنا - الى الاخذ بنظام انتخاب القضاة المتخصصين • ومع ذلك فان تحقيق الديمقراطية فى محيط القضاء المتخصص يقتضى أن يكون تعيين القضاة بمسابقة عامة • وأن يكون اختيار رؤساء المحاكم ووكلائها بالانتخاب يشترك فيه قضاة المحكمة • كما يقتضى أن يضم الى مجلس القضاء الاعلى ممثلون من المجالس الشعبى يختارون من رجال القانون وهى التجربة التى تعرفها فرنسا وإيطاليا كما أسلفنا •

وأما عن اشتراك الشعب في القضاء مباشرة ، سواء عن طريق المحلفين أو العدول ، فهو ما ندعو اليه تحقيقا لديموقراطية القضاء وهو يعد أمرا لازما لضمان الحريات خصوصا في الدعاوى الجنائية والجرائم السياسية وجرائم الصحافة منها بوجه خاص . ولذلك فان بعض البلاد ، مثل النمسا والدانمرك واليونان ، تقصر نظام المحلفين على نظر الجرائم السياسية وجرائم الصحافة .

وأما عن المفاضلة بين نظام المحلفين والعدول ، فاني أميل الى نظام العدول الذي يشترك فيه قضاة من الشعب مع القاضى المتخصص فى اصدار الاحكام ويقتصر على محاكم أول درجة دون المحاكم الاستئنافية ودون محاكم القانون كمحكمة النقض (التمييز) . فنظام المحلفين لا يخلو من تعقيد يؤدي الى بقاء التقاضى ، وهو ينطوى على انعزال المحلفين عن القاضى ، فللمحلفين ميدان الوقائع وللقاضى ميدان القانون . ونحن نعلم أن الفصل بين الوقائع والقانون كثيرا ما يكون أمرا معتذرا .

ولذلك فاني أدعو رجال القانون الى دراسة فكرة ضم عنصر شعبى يتم اختياره بطريق الانتخاب الى جانب القاضى المتخصص .

وبطبيعة الحال يقتضى الحذر فى تطبيق هذه الفكرة ، التدرج فى التطبيق فيمكن أن نبدأ التجربة فى المحاكم الجزئية الجنائية وفى قضايا العمل والاحوال الشخصية . كما علينا أن نعننى بتنظيم انتخاب القضاة الشعبيين على نحو يكفل التحقق من صلاحيتهم وعدلهم .

كذلك يمكن التفكير فى انشاء نوع من المحاكم الاجتماعية فى الاحياء ووحدات الانتاج ، يجلس فيها المواطنون وينظرون فى المنازعات والجرائم البسيطة ويتعلمون منها أن القضاء قد أصبح ملكا للشعب ، وأن احترام القانون وحراسة النظام الذى ارتضاه المجتمع ، قد أصبح مسئولية كل مواطن .

مجالس الصالح المقترحة هل تتحول الى قضاء شعبى ؟

ينشئ قانون المرافعات الجديد مجلسا للصالح فى مقر محكمة المواد الجزئية يرأسه أحد وكلاء النيابة ويضم اثنين من أعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بالمرکز وهو اتجاه نحو الاخذ بنظام القضاء الشعبى .

غير أننا نلاحظ أن قانون المرافعات يجعل اختصاص هذه المجلس قاصرا على التوفيق بين الخصوم للصالح ، ولكنه لا يخولها سلطة القضاء . فهو على هذا النحو لا يحقق الفكرة من القضاء الشعبى ، كما أن قصر اختصاص هذه المجالس

على التوفيق يؤدي الى تعقيد اجراءات التقاضى واطالتها بدل تبسيطها وحسمها ، شأن ذلك شأن لجان التوفيق المشكلة طبقا لقانون العمل التى انتهت بها الامر الى أن تصبح مجرد مرحلة شكلية يعبرها الخصوم الى المحكمة دون أن تحقق أية فائدة ، فلا يترتب عليها الا اضاءة الوقت وإطالة الاجراءات • لذلك فاننى مازلت أدعو الى تحويل هذه المجالس المقترحة الى نوع من القضاء بالانتخاب •

كذلك فان اختيار عضوى مجلس الصلح عن طريق لجان الاتحاد الاشتراكى اجراء أشبه بالتعيين ، ولا تتحقق به الحكمة من القضاء الشعبى الذى يقوم على أساس انتخاب القضاة الشعبيين ، فضلا عما فيه من خلط بين طبيعة التنظيم السياسى وبين سلطة الدولة •

بعض المشكلات التى تثيرها المساهمة الشعبية فى ادارة العدالة الجنائية :

يثير اشتراك الشعب مباشرة فى القضاء عن طريق اختيار قضاة من عامة الشعب يشتركون مع القضاة المتخصصين فى نظر الدعوى الجنائية بعض المشكلات التى تدعو الى التأمل وتدعو الى النقاش حول كيفية معالجتها •

١ - وأهم هذه المشكلات هو بحث مدى امكان التوفيق بين هذه المشاركة الشعبية ، وبين الاتجاهات الحديثة فى ادارة العدالة الجنائية التى ترمز الى الاعتداد بشخصية المجرم واجراء فحص نفسى واجتماعى فيه وتصنيفه وفق خطورته الاجرامية ، بحيث يصبح توقيع العقوبة أو اتخاذ تدابير أخرى ضد المجرم مسألة علمية وذلك وفقا للاتجاهات الحديثة فى نظرية الدفاع الاجتماعى •

ووفقا لهذا الاعتراض قد يقال ان العدالة الجنائية أصبحت تحتاج الى خبراء لا قضاة من عامة الشعب • وهذا الاعتراض يمكن مواجهته بأحد طريقتين :

(أ) أنه وفقا لبعض الآراء فان بحث شخصية المجرم يمكن أن يكون فى مرحلة تالية للمحاكمة ، أى عند التنفيذ •

(ب) أنه يمكن أن يقتصر اشتراك القضاة الشعبيين بوصفهم عدولا مع القضاة المتخصصين على الحكم بالادانة ، وان ينفرد القاضى المتخصص بتوقيع العقوبة وفقا للمعايير القانونية والعلمية وبعد دراسة الملف الشخصى للمجرم •

وأنه بذلك يمكن التوفيق بين ما ينطوى عليه اشتراك مواطنين من الشعب فى اصدار الاحكام الجنائية من تأكيد للوظيفة الاجتماعية للقضاء - وبين ما يفترض

الآخذ بالأساليب العلمية الحديثة في تقدير العقوبة وفق درجة الخطورة الإجرامية ووفق ما يدل عليه فحص المجرم نفسيا واجتماعيا

٢ - وبالمثل فإن من بين الاعتراضات التي قد يثيرها اشتراك مواطنين من الشعب في إصدار الأحكام الجنائية ، أن ذلك قد يكون متعارضا مع مبدأ تخصص القاضي الجنائي ، وهو مبدأ ينظر اليه كنتيجة منطقية للآخذ بنظرية تفريد المعاملة الجنائية .

والواقع أن اشتراك قضاة من عامة الشعب مع القضاة المتخصصين • لا يهدم مبدأ التخصص ، إذا راعينا أن القضاة الشعبيين يقتصر دورهم على مرحلة الادانة دون توقيع العقوبة ، أو إذا تقرر اجراء التفريد في مرحلة التنفيذ .

٣ - كذلك يثور اعتراض حول مدى امكان التزام القاضي الشعبي بالمحافظة على سرية مداولات المحاكم ، وكيفية ضمان عدم خضوعه لاي تأثير خارجي .

وهذا الاعتراض يمكن أن يثور أيضا حتى بالنسبة للقضاة المتخصصين ، فمن المعروف أن القاضي قد يتعرض للتأثير وقد يفشى سرية مداولات المحاكم ، وما يجرى على القاضي المتخصص يجرى على القاضي الشعبي • ومع التسليم بأن وقوع التأثير على القاضي أو افشائه سر المداولة ، أكثر احتمالا بالنسبة للقاضي الشعبي ، إلا أن الأمر في النهاية يتوقف على درجة الوعي والنضج العام •

وليس من المقبول أن نفترض في القاضي الشعبي الائتلاف فيه النزاهة التي نفترضها في الخبير الذي تنتدبه المحكمة مثلا ، أو معاوني القضاء •

وعلاج هذه المشكلة يتوقف في النهاية على طريقة اختيارهم وعلى كيفية دعوتهم الى المساهمة في نظر الدعوى •

فمن المقرر في البلاد التي تأخذ بهذا النظام ، ان قائمة تعد لدى رئيس كل محكمة تتضمن أسماء القضاة الشعبيين المنتخبين في دائرته • وأنه يتولى اختيار القضاة الشعبيين من هذه القائمة ، ثم يتم اختيار الخبراء من جدول الخبراء لدى المحاكم ، وان القضية اذا تقرر تأجيلها ، استتبع ذلك تخيير القاضي الشعبي حتى يسد الباب أمام احتمال التأثير ، في فترة تأجيل الدعوى •

الخلاصة :

أثنا نرى أن تشمل المناقشة النقاط الآتية :

- ١ - مبدأ مساهمة الشعب في إدارة العدالة الجنائية .
- ٢ - طريقة هذه المساهمة .
- ٣ - الضمانات التي يتعين توافرها لكي تؤدي هذه المساهمة الى خدمة العدالة .
- ٤ - امكانية التوفيق بين هذه المساهمة وبين مبدأ تفريد العقاب في ضوء الفحص النفسى والاجتماعى ومبدأ تخصص القاضى الجنائى (١) .

(١) قررت الحلقة الدراسية التي عقدت لبحث الاتفاق الحديثة لتنظيم العدالة الجنائية التي قدم اليها هذا البحث ما يأتى : ما دام القاضى الشعبى قد سجل فعالية في تحقيق العدالة الجنائية في الدول الأخرى ، فان الدعوة الى المساهمة في إدارة العدالة الجنائية في مصر تستحق التقدير والدراسة .

القضاء الشعبي في مصر

للسيد الدكتور محمد عبد الخالق عمرو
أستاذ مساعد قانون الرافعات المدنية والتجارية
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

مقدمة

١ - احتل القضاء الشعبي جانبا كبيرا من اهتمام الرأي العام في مصر في السنوات الاخيرة ، واحتدم النقاش بشأنه ما بين مؤيد ومعارض حتى كتب له الانتصار أخيرا في دستور جمهورية مصر العربية في المادة ١٧٠ التي تنص على أن : « يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون » .

والغرض من هذا البحث تقديم مساهمة نحو تحديد شكل القضاء الشعبي في مصر وصياغة مقترحات محددة لتكون تحت نظر المشرع عندما يبدأ في وضع المبدأ الدستوري المشار اليه موضع التنفيذ .

٢ - وبطبيعة الحال ، ينبغي أولا تحديد معنى القضاء الشعبي ، اذ كثيرا ما يخلط الباحثون بين القضاء الشعبي وصور أخرى من القضاء لا تمت له بصلة . ومن الخطأ أن نحاول اقامة قضاء شعبي في مصر دون دراسة تجاربنا الماضية ، سواء في فترة الشريعة الاسلامية أو في عصر القوانين الوضعية . فمثل هذه الدراسة توضح لنا الكثير من النتائج والدروس التي يتعين استيعابها بتمعن وتفهم . وأخيرا ، يجب أن نستعين ، عند تحديد أسس القضاء الشعبي عندنا ، بتجارب الشعوب الاخرى . ولكن مهما كانت أهمية وفائدة القانون المقارن ، فإن موضوع القضاء الشعبي يجب بحثه بالدرجة الاولى في اطار ظروفنا الذاتية ، ويجب أن يتحدد شكل هذا القضاء والقواعد التي تحكمه على ضوء متطلباتنا الخاصة والظروف الراهنة التي تمر بها عملية اعادة بناء المجتمع المصري .

٣ - والقضاء الشعبي له مجال في المواد الجنائية والمواد المدنية . وسنقصر هذا البحث على القضاء الشعبي في المواد المدنية . ذلك أن القضاء الشعبي في المواد الجنائية يثير بعض المشاكل الخاصة ، كمشكلة مدى سلطة القاضي في تحديد العقوبة ، ومشكلة مدى نجاح القضاء الشعبي في منع الاجرام وردع المنحرفين اجتماعيا ، وهي مشاكل تجد مكانها المناسب في نطاق القانون الجنائي والعلوم المرتبطة به .

الفصل الأول

الخصائص المميزة لفكرة القضاء الشعبي

لا يتصور قضاء شعبي الا مع وجود متخصصين في القانون :

٤ - أول ما يتبادر الى الذهن أن القضاء الشعبي هو القضاء الذي يقوم به الشعب • والقضاء الشعبي بهذا المعنى هو أقدم صور القضاء • فالجماعة البدائية كلها كانت تشترك في القضاء • وأقدم المحاكم هي المحاكم المكونة من كل أفراد الجماعة • وهذه المحاكم الشعبية كانت تحكم وفقا لضميرها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها ، وهي أمور لم يكن من الصعب الاطّلاع بها لدى كل فرد (١) •

ولكن تعقد الحياة الاجتماعية جعل من المستحيل الاستمرار على وجه مرض في اقامة العدالة على هذا النحو الشعبي • ولم يعد من السهل على كل فرد أن يعين الحكم الواجب في القضايا العارضة • فتخصص بعض الافراد في دراسة تلك القواعد المعقدة التي نسميها القواعد القانونية • وبمرور الزمن ظهرت طائفة من الناس متخصصة في معرفة القانون وفي تطبيقه • وانتهى الامر الى أن يصبح القضاء قاصرا بصفة أساسية على المتخصصين في القانون (٢) •

٥ - ولكن التخصص ، على الرغم من ضرورته الحتمية ومزاياه الواضحة له أيضا عيوبه ، فالمتخصصون في فن أو علم أو عمل معين يميلون الى الانغلاق على أنفسهم وإلى التفكير بطريقة متميزة وإلى استعمال كلمات غريبة كمصطلحات خاصة بهم أو الى اضافة معان خاصة على الكلمات العادية • وهذا قد يؤدي الى انقطاع صلاتهم المباشرة بالمجتمع الذي يعيشون فيه وبمشاكله وبالاتجاهات العامة لتطوره (٣) • ومن هنا بدت الحاجة الى ايجاد صلات بين ذوى التخصصات المختلفة وإلى اشراك غير المتخصصين معهم بطريقة أو بأخرى • وهذه الحاجة انسانية بالدرجة الاولى ، شعرت بها واستجابت لها كل المجتمعات بلا استثناء • ومساهما

(١) انظر : G. DUBY, La justice et le juge aux temps féodaux, in La Justice, P. U. F. 1961, p. 217.

(٢) انظر : M. ROUSSELET, Histoire de la magistrature française t. I. Plon, 1957, p. 5 et p. 13-17.

(٣) جمال الدين المطبى ، العدالة الاشتراكية ، ملحق الامرام الاقتصادى ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٢١ •

غير المتخصصين في ممارسة وظيفة القضاء تعد تصحيحا ضروريا للتطور نحو التخصص الدقيق للقضاء . وهذه المساهمة هي التي نطلق عليها القضاء الشعبي (١) .

٦ - والقضاء الشعبي على هذا النحو هو مقابل القضاء المتخصص . وفي المرحلة التاريخية التي لا يوجد فيها قضاء متخصص لا يتصور وجود قضاء شعبي بالمعنى الذي نقصده . ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن القضاء الشعبي يظهر بالضرورة في مرحلة لاحقة على القضاء المتخصص . ففي القانون الانجليزي وجد القضاء الشعبي منذ البداية جنبا الى جنب مع القضاء المتخصص (٢) . ونفس الأمر في القانون السوفييتي فقد قام بأعباء القضاء السوفييتي منذ بداية ثورة أكتوبر قضاة متخصصون الى جانب قضاة شعبيين (٣) . ويختلف الأمر عندنا بعض الشيء . فاذا رجعنا الى تطور القضاء في بلادنا لوجدنا القضاء الشعبي لاحقا في التطور . ففي بدء الدولة الاسلامية كان القضاة يختارون من أفراد الشعب دون اشتراط التخصص في الفقه وعلوم القضاء ، ثم عندما تعقدت تنظيمات المجتمع الاسلامي وأصبح الفقه صناعة ، ظهر العدول الى جانب القاضي لمعاونته في تقدير قيمة شهادة الشهود ، ووجد الفقهاء انفسهم مضطرين لمعالجة مشكلة شرط العلم في القاضي ، فقال بعضهم يجوز تولية العامي والجاهل وقال البعض الآخر بأنه ينبغي تقليد العالم (٤) . وهذا التطور أيضا مر به القضاء المصري منذ انشاء الدولة المصرية الحديثة سنة ١٨٠٥ فالحاكم النظامية - غير المحاكم الشرعية - التي انشئت في القرن التاسع عشر لم يكن أعضاؤها من القانونيين المتخصصين ، ولكنها اتجهت نحو ذلك بالتدرج الى أن أصبح القضاء الشعبي بعد ذلك سنة ١٩١٢ في صورة محاكم الاخطا ، وقد استمرت هذه الصورة من القضاء الشعبي قائمة الى أن ألغيت سنة ١٩٣٠ (٥) .

القضاء بواسطة أشخاص ذوي خبرة فنية ليس قضاء شعبيا :

٧ - من الظواهر العامة في كل النظم القضائية اشتراك أشخاص ذوي خبرة فنية ومهنية معينة في القضاء المختص بنظر المنازعات المتعلقة بفنهم أو

B. LESNODORKI, Juges professionnels et élément populaire (١)
Rev. Int. Dr. Comp. 1968, p. 287 spéc. p. 303.

R. M JACKSON, The Machinery of Justice in England, Cambridge University Press, 5th edit., 1967, p. 1. (٢)

وانظر ما يلي رقم ٤٢ ، ٤٤ .

(٣) كوليكوف ، تطور النظام القضائي السوفييتي ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة والثلاثون ص ٨٠٩ .

(٤) انظر ما يلي رقم ١٤ - ١٧ .

(٥) انظر ما يلي ، رقم ٢٩ .

مهنتهم (١) • ومثل ذلك في انجلترا محكمة الاجراءات التجارية المقيدة (٢) المنشأة بمقتضى قانون صدر سنة ١٩٥٦ • وتشكل هذه المحكمة من عدد لا يزيد على خمسة عشر عضوا : خمسة قضاة متخصصين وعشرة من غير المتخصصين في القانون يعينون بناء على توصية من اللورد الحاجب بمراعاة علمهم وخبرتهم في الصناعة أو التجارة أو المسائل العامة • وتختص هذه المحكمة : (أ) باجراء تحقيقات قضائية في الاتفاقات المقيدة لحرية التجارة وتسجيل هذه الاتفاقات • (ب) حظر الاتفاقات المقيدة اذا كانت ضارة بالمصلحة العامة • (ج) حظر التنفيذ الجماعي للشروط المنظمة لأسعار اعادة بيع البضائع ، والتنفيذ الفردي لهذه الشروط اذا كانت محققة المصلحة العامة • ويجوز للمحكمة أن تجلس كمحكمة واحدة أو في دائرتين أو أكثر وأن تجلس علنا أو في سرية • لا يجوز أن يقبل عدد أعضاء الدائرة عن ثلاثة : قاض متخصص وتكون له الرئاسة ، وعضوين من الأعضاء غير المتخصصين • وللقاض المتخصص الكلمة النهائية فيما يتعلق بالمسائل القانونية ، أما بالنسبة للمسائل الأخرى ، فالعبرة فيها برأى الأغلبية (٣) • ومن الأمثلة على ذلك في فرنسا المحاكم المتساوية للإيجارات الزراعية (٤) التي أنشئت في عهد نظام فيشي واحتفظت بها الحكومة المؤقتة ولا تزال قائمة الى الآن (٥) ، وتتكون من عدد متساو من المؤجرين والمستأجرين يختارون بالانتخاب ويرأسها قاض متخصص (٦) • ومثال ذلك في مصر لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ •

J. VINCENT, Procédure Civile, Dalloz, 14e :dit., 1970, No. 102, (١)
p. 110 ; R. MOREL, Traité élémentaire de procédure civile,
2ème édit. 1949, Sirey, No. 127, p. 125.

Restrictive Practices Court. (٢)

JACKSON, op. cit., p. 82 ; H. G. HANBURY and D. C. M. (٣)
YARDLEY, English Courts of Justice, Oxford University
Press, 4th edit., 1967, p. 121.

Les tribunaux paritaires des baux ruraux. (٤)

H. SOLUS et R. PERROT, Droit judiciaire privé, Sirey, 1961, (٥)
T. 1, No. 658 p. 585.

VINCENT, op. cit., No. 144, p. 135. (٦)

وينتقد سوليس وير تشكيل المحاكم المتساوية للإيجارات الزراعية من ممثلين للمؤجرين والمستأجرين ، على أساس أن هؤلاء الممثلين ليسيت لهم خبرة فنية خاصة تبرر اختيارهم وعلى أساس أن تفسر مقصود الاجارات مسألة قانونية تحتاج الى خبرة قانونية لا تتوافر فيهم .

SOLUS et PERROT, op. cit. Uo. 513, p. 513 et No. 660 p. 586.

وتتكون اللجنة في كل قرية من المشرف الزراعي في الجمعية التعاونية رئيسا ، وعضوية كل من : أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية ، أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ، صراف القرية . ويكون اجتماع اللجنة صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل من بينهم المشرف الزراعي وممثل الاتحاد الاشتراكي العربي . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص « م ١ » وتبرر المذكرة الايضاحية للقانون هذا التشكيل بقولها : « وقد راعى المشرع في تشكيل تلك اللجان الجمع بين التنظيمات الشعبية والتعاونية على مستوى القرية وبين التنظيمات الادارية فيها . والهدف الاساسي من تشكيل اللجان على هذا النحو هو تصفية المنازعة عند منبعاها بطريقة أشبه ما تكون الى المصالحة منها الى الخصومة القضائية ، خاصة وقد تضمن التشكيل العناصر التي سبقتوا فيها الالمام والمعرفة بظروف المنازعة ، الأمر الذي يمكن اللجنة من سرعة حسم هذه المنازعات . ويجوز التظلم من قرارات لجنة الفصل في المنازعات الزراعية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها للطرفين بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أمام لجنة استئنافية بدائرة كل مركز على الوجه التالي : قابض يندبه وزير العدل وتكون له الرئاسة ، وعضوية كل من : عضو نيابة يندبه النائب العام ، أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز تختاره اللجنة ، مندوب من وزارة الزراعة يختاره مدير الزراعة بالمحافظة ، اثنين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات التعاونية الزراعية بدائرة المركز يمثلان ملاك الأرض ومستأجريها يندبهما أمين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة ، معاون المالية بالمركز . ويصدر بتشكيل اللجنة الاستئنافية قرار من المحافظ المختص ، ويعين المحافظ العدد الكافي من الموظفين للقيام بالأعمال الادارية والكتابية للجنة « م ٥ » . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور أربعة من أعضائها على الأقل يكون من بينهم : القاضى وعضو النيابة وممثل الاتحاد الاشتراكي العربي .

٨ - في هذه الأمثلة من الخطأ أن نعتبر مساهمة غير المتخصصين في القضاء نوعا من القضاء الشعبي . لأن هذه المساهمة المقصود بها رفع الكفاءة الفنية للمحكمة التي تقصل في المنازعة أو ضمان تمثيل متساو لوجهات نظر أطراف النزاع . ومثل هذا النوع من المساهمة في نمو مستمر وقد أثبتت التجربة نجاحه (١) . والمعيار المميز في نظرنا لاعتبار مساهمة غير المتخصص في اقامة العدالة قضاء شعبيا أن يكون اختيار غير المتخصص قد روعى فيه نزاهته وحسن

H. STREET, Justice in the Welfare State, Stevens & Sons, 1968, (١) p. 5-11 ; MOREL, op. cit., No. 127, p. 125.

تقديره للأمور دون اعتبار لكونه خيرا بمسألة فنية معينة ودون اعتبار لكونه ممثلا أو مدافعا عن مصالح أو وجهات نظر فئة أو مهنة أو مجموعة بذاتها (١) . فمثلا بدخل في تشكيل هيئة التحكيم في قانون العمل المصري « م ١٩٨ » مندوب عن وزارة القوى العاملة يندبه وزيرها من كبار موظفي الوزارة ومندوب عن وزارة الصناعة أو وزارة الاقتصاد حسب الحال يندبه لذلك وزيرها من كبار موظفي الوزارة الى جانب احدى دوائر محكمة الاستئناف المؤلفة من ثلاثة مستشارين . ان مندوبى وزارة القوى العاملة ووزارة الاقتصاد أو وزارة الصناعة قد روعى في ادخالهما في التشكيل الاستفادة من خبرتهما في مسائل الانتاج والاقتصاد وهى مسائل وثيقة الصلة بالمنازعات العمالية الجماعية . ولا يشترك في هيئة التحكيم ممثلون عن العمال وأصحاب الأعمال . وكل ما فعله المشرع المصرى هو أنه أجاز لصاحب العمل ونقابة العمال أن يختارا مندوبين عنهما على أن يكون مندوب صاحب العمل شخصا لا علاقة له بالنزاع ومندوب النقابة من نقابة أخرى لا علاقة مباشرة لها بالنزاع . ويجب على هيئة التحكيم قبل المداولة وأصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل ونقابة العمال ، وإذا صدر قرار التحكيم على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به « م ٢٠٣/٢ من قانون العمل المصرى » .

(١) وهذه التفرقة واضحة عند موريل . ولكنه مع تأييده للقضاة الفنيين يعترض على ادخال القضاة غير المتخصصين في تشكيل المحاكم العادية لأنه ليس لديهم الكفاءة القانونية اللازمة . MOREL, op. et loc cit.

ويفرق سوليس وبيرو بين حالتين : حالة ما اذا كان اختيار القاضى غير المتخصص على أساس انتمائه الى مهنة معينة كمهنة التجار أو العمال ، وحالة ما اذا كان اختيار القاضى غير المتخصص على أساس انتمائه الى طائفة اجتماعية كطائفة المؤجرين أو المستأجرين الزراعيين . ويرى الأستاذان أنه في الحالة الاولى توجب فائدة لاشراك غير المتخصص في القضاء ، لأنه بحكم مهنته يعرف العادات والاعراف والقواعد القانونية التى يجب عليه أن يطبقها كقاض ، أما في الحالة الثانية فإن غير المتخصص ليست لديه المعرفة القانونية اللازمة للفصل في المنازعات الناشئة عن عقد ايجار الأرض الزراعية . ويلاحظ الأستاذان أنه اذا كان صحيحا فيها مضمون افتراض معرفة التجار والعمال وأصحاب الأعمال بالقوانين التى تحكم التجارة والعمل ، فإن هذا الافتراض يتناقض صحتة يوما بعد يوم نظرا للتزايد المستمر للتشريعات التى تكون اليوم المصدر الاساسى للقانون التجارى وقانون العمل :

SOLUS et PERROT, op. cit., No. 553, p. 512-513.

وكنا نعتقد أن التفرقة بين المهنة والطائفة الاجتماعية تفرقة صعبة : فالعمال ينتمون الى طائفة اجتماعية أكثر من انتمائهم الى مهنة . فهن العمال متعددة متنوعة ، والمؤجرون والمستأجرون الزراعيون ينتمون الى مهنة هي مهنة الزراعة أكثر من انتمائهم الى طائفة اجتماعية

القضاء الذاتي ليس قضاء شعبياً :

٩ - تعتبر المحاكم الذاتية domestic tribunals شائع الاستعمال في الفقه الانجليزي ، ويقصد به المحاكم الخاصة بطائفة أو مهنة أو مجموعة معينة والمحكمين الذين يختارهم الأفراد للفصل في منازعتهم (١) . والمحاكم الذاتية تطلق عليها هذه التسمية لأنها خاصة بمجموعة معينة تباشر وظيفتها في داخلها . وقد يتم اختيار أعضاء هذه المحاكم بالانتخاب ، ومن المتصور أن يتم الاختيار بالتعيين . ولا يشترط في قضاة المحاكم الذاتية أن يكونوا متخصصين في القانون ، وإن كان يراعى في بعض الأحيان ادخال قاض متخصص في تشكيلها الى جانب القضاة غير المتخصصين .

١٠ - ومن أهم أمثلة القضاء الذاتي في مصر السلطات القضائية التي تمارسها النقابات المهنية على أعضائها (٢) . وفي فرنسا يعتبر القضاء التجاري مثالاً للقضاء الذاتي فالتجار ينتخبون القضاة الذين يفصلون في المنازعات التجارية (٣) . وكان القضاء المصري المختلط يأخذ بنظام العدول غير المتخصصين في القانون ويدخلهم في تشكيل المحاكم التجارية الى جانب القضاة المتخصصين . فكانت المحكمة التجارية المختلطة تتكون من ثلاثة قضاة ومن اثنين من العدول لكل منهما صوت مع القضاة في المداولات ، واحد أجنبى والآخر مصري (٤) . وكان العدول يعينون بالانتخاب لمدة سنة كاملة تبدأ في أول فبراير وتنتهى في ٣١ يناير من العام التالي ، ويجرى الانتخاب في المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية

G. S. BOWER and A.K. TURNER, The Doctrine of Res Judicata, Butterworth, 1969, par. 26, p. 27 (١)

وانظر في النظريات المختلفة حول طبيعة التحكيم وفي تجميع الطبيعة القضائية للتحكيم : فتحي والى ، قانون القضاء المدني ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، رقم ٢٩ ، ص ٨٢ - ٨٩ .

(٢) انظر كمال : السلطة التأديبية لنقابة الصحفيين التي انتهى راي المحكمة الادارية العليا الى انها سلطة قضائية والى أن قرارات التأديب قرارات قضائية . جمال الدين العطفي ، حزية الصحافة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٥ .

J. VINGENT, op. cit., No. 127, p. 125.

(٣) المادة الثانية من القسم الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ونصها كالآتي :

Dans les affaires commerciales, le tribunal s'adjoindra deux négociants, un indigène et un étranger, ayant voix délibérative et choisis par voie d'élection.

SOLUS et PERROT, op. cit., No. 553, p. 512-513.

(٤)

المختلطة ، أى الاسكندرية والقاهرة والمنصورة ، بواسطة طائفة أعيان التجارة الواردة أسماؤهم بكشوف الانتخابات تحت اشراف رئيس الهيئة القنصلية المختصة . وبالنسبة لاختيار العدول المصريين كان الأمر متروكا للحكومة المصرية التى لها أن تضع القواعد التى تتبع فى هذا الشأن (١) . ويبدو أن نظام العدول فى المحاكم التجارية المختلطة كان محلا للشكوى من الأفراد والهيئات بما فيها محكمة الاستئناف المختلطة ، ولذلك قدمت الحكومة المصرية مشروعها بتنظيم المحاكم المختلطة فى الفترة الانتقالية خاليا من النص عليهم (٢) وعندما تساءل الوفد النرويجي فى مفاوضات مونترو عن سبب ذلك أجاب الوفد المصرى بأن الحكومة المصرية ستحافظ على الوضع القائم ، ولكن على أن يكون للعدلين رأى استشاري فقط . وأشار الوفد الايطالى الى أن الحكومة المصرية بإمكانها أن تنظم هذه المسألة بالطريقة التى تراها فى قانون المرافعات . واعترض الوفد الفرنسى قائلا أنه لا يجوز أن يتضمن قانون المرافعات نصا يخالف نصا آمرا فى لائحة التنظيم القضائي . وأجاب الوفد المصرى موضحا أن النص المقترح لا يرمى الى تحديد تشكيل المحكمة بقدر ما يرمى الى تحديد الأشخاص الذين يصدرون الأحكام وأن العدول لن يشتركوا مع القضاة فى تحرير الأحكام ولن يكون لهم سوى رأى استشاري « وأنه على هذا الأساس لن يوجد تعارض بين النص المقترح وبين احتمال صدور قانون مصرى يرخص للقضاة فى المواد التجارية أو يضموا اليهم عدلين لهما رأى استشاري » . وقبلت اللجنة وجهة النظر المصرية وأضافت فقرة الى المادة الخامسة من لائحة التنظيم المختلط وهذا نصها :

« وفى المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة ، بمقتضى قانون اثنان من العدول يكون رأيهما استشاريا (٣) » .

١١ — ومن الواضح أنه يوجد تداخل بين القضاء الفنى والقضاء الذاتى : فالقضاة الفنيون يقضون فى منازعات الجماعة أو المهنة التى ينتمون اليها وهذا التدخل متحقق فى مثال القضاء التجارى فى فرنسا . ولكن القاضى الفنى ليس بالضرورة قاضيا ذاتيا : فمندوبا وزارة القوى العاملة ووزارة الصناعة أو الاقتصاد يشتركان فى هيئة التحكيم فى منازعات العمل الجماعية باعتبار معلوماتهما الفنية

(١) محمد المشاوى ، قواعد المرافعات فى القانون الاهلى والمختلط ، الجزء الاول : القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٩٢ .

(٢) محمد حامد فهمي ، المرافعات الفنية والتجارية ، القاهرة ١٩٢٠ ، ص ٢٥٦ .

(٣) A. ASSABGHY, Les travaux de la conférence de Montreux. Gazette des tribunaux mixtes, 1937 (Supplement), p. 17.

في هذه المسائل ، واشتراكهما على هذا النحو يجعلهما قاضيين فنيين ولكنه لا يجعلهما قاضيين ذاتيين لأن المندوبين ليسا من العمال أو أصحاب الأعمال ، وليس المفروض فيهما أن يمثلوا وجهة نظر العمال أو وجهة نظر أصحاب الأعمال .

وفي بعض الأحيان قد يكون القاضي الفني أو القاضي الذاتي متخصصا في القانون ، وإذا حدث ذلك فإنه يتم في الغالب بطريقة عفوية ، كأن أحد أعضاء لجنة الفصل في المنازعات الزراعية حاصلا على ليسانس في الحقوق بل قد يكون محاميا يمارس مهنة المحاماة ، ومع ذلك تبقى للقاضي صفته كفاح ذاتي أو فني . وفي بعض الأحيان لا يتصور في القاضي الذاتي إلا أن يكون قانونيا متخصصا ، ومثال ذلك لجنة تقدير أتعاب المحامين في نقابة المحامين فإنها تتكون من أعضاء من مجلس النقابة ، وهم بالضرورة قانونيون متخصصون . كذلك لا يشترط في المحكم أن يكون متخصصا في القانون ، ولكن قد يفضل الأفراد أحالة منازعتهم إلى محكمين حاصلين على مؤهلات علمية في القانون . ومع ذلك يبقى المحكم قاضيا ذاتيا على الرغم من اتجاه قصيد المتنازعين إلى اختياره من بين رجال القانون .

ومن ناحية أخرى فإن القاضي الذاتي في الغالب قاض فني : ومثال ذلك القاضي التجاري في فرنسا . ولكن في بعض الأحيان من المتصور أن يكون القاضي الذاتي غير فني ، فقد يتفق الطرفان على اختيار محكم بمراعاة أخلاقه ونزاهته وليس على أساس خبرة فنية معينة (١) .

ومن الممكن أن يضم التشكيل الواحد وإحدا أو أكثر من أنواع القضاء المتخصص أو الفني أو الذاتي أو الشعبي . ومثل ذلك لجان الفصل في المنازعات الزراعية الاستئنافية فإنها تضم عضوين متخصصين في القانون (القاضي وعضو النيابة) وعضوا شعبيا (عضو لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المركز) وعضوين فنيين (مندوب وزارة الزراعة ومعاون المالية بالمركز وعضوين فنيين ذاتيين) عضوين من الاتحاد الاشتراكي العربي والجمعيات التعاونية الزراعية يمثلان ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية) .

(١) فني وإلى ، قانون القضاء الفني ، رقم ٢٦ : ص ٨٠ .

الفصل الثاني

دروس تجربة القضاء الشعبي في مصر

١٢ - ينقسم تاريخ القضاء المصري إلى فترتين أساسيتين ، الفترة السابقة على قوانين الإصلاح القضائي ، وتتخذ لها كيداية الفتح العربي الاسلامي ثم الفترة التالية لقوانين الإصلاح القضائي الى الوقت الحاضر . وبين الفترتين فترة انتقالية تبدأ من عهد محمد علي وتنتهي بحركة الإصلاح القضائي في سنتي ١٨٧٥ - ١٨٨٣ .

القضاء الشعبي في الفقه الاسلامي :

١٣ - لم يكن القضاء المسلمون في العهود الاسلامية الاولى متخصصين في الفقه بالمعنى الذي نعطيه اليوم لاصطلاح التخصص . ولم يوجد قضاء متخصص الا بعد نشأة المذاهب وتدوينها ودراسة الفقه دراسة علمية في الجامعات الاسلامية الكبرى في بغداد وقرطبة والقاهرة . وعندئذ واجه الفقه الاسلامي مشكلة شرط التخصص في تولية القاضي ، واختلفوا فيما اذا كان يجوز تولية الجاهل أو المقلد أم يجب أن يكون القاضي مجتهدا . وانقسموا الى رأيين : لاول ، أنه يجوز تولية غير العالم وهو رأي بعض الحنفية والمالكية ، الثاني ، أنه لا يجوز تولية غير العالم ، وهو رأي الشافعي وفريق من الحنفية ومعظم المالكية .

الرأي الاول - جواز تولية غير المتخصص :

١٤ - يرجع الرأي القائل بجواز تولية غير العالم الى الامام أبي حنيفة الذي قال أنه يجوز تولية العامي . وأيده في ذلك من المالكية ابن رشد (١) ومن

(١) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ص ٢٨٤ ، ويقول العالم الاندلسي أبو الحسن النباهي (من علماء القرن الثامن الهجري) : « نقل عن مالك ابن أنس رحمه الله انه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء الا بها : لا أراها اليوم تجتمع في أحد ، فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع ، قدم . قال مبد الملك ابن حبيب في كتابه : وأن لم يكن علم فعقل وورع . فبالعقل يسأل وبه تحصل خصال الخير كلها ، وبالورع يعف ، وان طلب العلم وجدده ، وان طلب العقل ، اذا لم يكن عنده ، لم يجدده ، وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود - رضى الله عنه . وإنما العلم نور يضيئه الله في القلوب » ص ٢ في كتابه عن تاريخ قضاة الاندلس الذي اسماه : المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، حققه وقبضه ليفي بروقنسال Levy Provençal ونشرته دار

الشافعية الغزالي • وقد نظر الغزالي الى الأمر نظرة وضعية محضة فقال أن الوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وأن كان جاهلا غاسقا (١) •

١٥ — وعبر الفقهاء عن جواز تولية العامي بطرق مختلفة • فيقول صاحب البداية : « أهلية الاجتهاد شرط الأولوية في الصحيح ، وأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا خلافا للشافعي وفي حدد الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه ، وحاصله أن يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار ، أو صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يستعمل القياس في المنصوص عليه — وأن يكون صاحب قريحة يضبط بها عادات الناس » • ويقول الكاساني في البدائع • « وأما العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام فليس بشرط لجواز التقليد عندنا ، ولكنه شرط الكمال » • وفي فتاوى قاضيخان نجد تفضيلا لتقوى القاضي على علمه ، فبعد أن اشترطت في القاضي « أن يكون عالما ورعا بحيث » ان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل ، لا ينبغي أن يقلد ولا يتقلد » لم تستبعد كلية امكان تولية الجاهل فقالت « والجاهل التقي أولى بالقضاء من العالم الفاسق » • وفي الكافي شرح الوافي أن « الاجتهاد شرط الأولوية في الصحيح ، حتى يصح تقليد الجاهل للقضاء عندنا » • وفي الفتاوى الظاهرية أن « كون القاضي عالما أو مجتهدا ليس بشرط حتى أن الجاهل لو استقصى يصير قاضيا » • وفي مجتمع البحرين أنه « يفضل تولية المجتهد ويجوز تولية الجاهل (٢) » • وفي الفتاوى الهندية « أنه يشترط في القاضي أن يكون من أهل الاجتهاد ، والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز (٣) » • وقد اعترض البعض بأنه من غير المتصور أن يحكم القاضي بفتوى غيره لاختلاف وظيفة القاضي عن وظيفة المفتي ، فالمفتي يحكم بالديانة والقاضي يحكم بالظاهر • وهذا الاعتراض مردود بأن المفتي عندما يستفتيه القاضي العامي ينبغي أن يبين له حكم القضاء لا حكم الديانة • ويقول ابن عابدين في بيان ذلك : « اذا قال رجل قلت لزوجتي أنت طالق قاصدا بذلك الاخبار كاذبا فان المفتي يفتيه بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوع لأنه يحكم بالظاهر • فاذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في غير ذلك ، فدل على أنه لا يمكنه القضاء بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر ، فان القاضي اذا

(١) مشار إليه في محمود بن عرنوس ، تاريخ القضاء في الإسلام ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ٧٩ .

(٢) هذه الأقوال مذكورة في كتاب الفتاوى الطرطوسية أو أنفع الوسائل الى تحرير المسائل للامام نجم الدين الطرطوسي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ ، طبعة القاهرة ١٩٢٦ ، ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٣) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢١٢ .

سأله المفتى عن هذه الحادثة لا يفتيه بعدم الوقوع لأنه إنما سأله عما يحكم به ، فلا بد أن يبين له حكم القضاء (١) . ويستحب للقاضي الجاهل أن يقعد معه أهل الفقه والكرامة لمشاورتهم (٢) . وفي البزازية أنه يشاورهم عند الخصومة (٣) . ويرى المالكية المجيزون لتولية الجاهل أنه يجب عليه مشاورة العلماء ، فما حكم به من غير مشاورة ينقض ، وما شاور فيه يتعقب (٤) .

الرأى الثانى — عدم جواز تولية غير المتخصص :

١٦ — ذهب عدد كبير من الفقهاء الى وجوب أن يكون القاضي عالماً . ففى الفواكه البدرية بقول العالم الحنفى المصرى محمد بن محمد المعروف بابن الغرس : « العامى المحض ليس بأهل للقضاء ، وهذا هو الذى ينبغى أن يفهم من الأئمة المتقدمين ، وبيانه أن المسائل الخلافية يعرف المراد بالحكم فيها من الذى بازائه ، وبضدها تتبين الأشياء ، وإذا نظرنا الى موضع الخلاف بيننا وبين الشافعية ظهر ما قلت . ذلك أنهم يشترطون فى أهلية القضاء الاجتهاد المطلق ونحن لا نشترط وإذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التلبس بالعلم والفكر والتأهل فى الجملة . ويشهد لهذا المعنى مسألة وهى أنهم قالوا العالم اذا تعين للقضاء وجب عليه قبوله وتقلده واذا تركه اثم ، وما لم يتعين فالترك أفضل . وليت شعري اذا حمل كلام علمائنا فى أهلية القضاء على ظاهره وهو أن الجاهل أهل ، ففى أى صورة يتعين القاضي حتى يجب عليه الدخول فى القضاء ، فاتجه حينئذ الحمل فى الأهلية على ما ذكر ، فلا بد من التأهل فى العلم والفهم وأقله أن يحسن تعقل الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والصدار فى الوقائع والحجج وتوابع ذلك ولوازمه وأن يكون له فى نفسه تحشم وموقع فى النفوس . والا فلا ينبغى أن ينسب الى مجتهد من السلف فضلاً عن امام الأئمة تجويز ولاية القضاء التى هى أشرف مناصب الاسلام بعد منصب الامام بعض السوقة الذين لا يعقلون صغار الأمور المعيشية فضلاً عن كباثرها . ويقول صاحب معين الحكام أن القاضي مأمور بالحكم الحق . وانما يمكن الحكم بالحق اذا كان عالماً بالكتاب والسنة واجتهاد الرأى . لأن الحوادث غير

(١) حاشية ابن عابدين ، الجزء الرابع ، طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ ، ص ٢١٨ — ٢٢٠ .

(٢) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٠ .

(٣) مذكور فى الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٠ .

(٤) حاشية الدسوقي ، الجزء الرابع ، طبعة القاهرة ١٣٥٣ هـ ، ص ١٢٩ — ١٣١ و ص ١٥٢ .

محدودة والنصوص معدودة فلا يجد القاضي في كل حادثة ، نصا يفصل به الخصومة ، فيحتاج الى استنباط المعنى من النصوص عليه . وانما يكون ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد (١) . ومشهور المذهب المالكي اشتراط العلم في صحة تولية القاضي وجواز تولية المقلد مع وجود المجتهد ، والجاهل اذا ولى تنقض أحكامه مطلقا . أما غير الجاهل ، ان كان مشاورا فلا يتعقب ، وان كان غير مشاور تعقب ، فينقض منه الخطأ ويمضى ما كان صوابا (٢) .

٢٧ — وقد أبدى الفقهاء المسلمون اهتماما كبيرا بعلم القاضي . ومن مظاهر هذا الاهتمام ما نقرؤه في الفتاوى الهندية نقلا عن النهاية : « ومن حق السلطان أن ينظر الى هذا القاضي اذا مضى عليه حول فيقول لافساد فيك ، ولكن أخشى عليك أن تنسى العلم منه ، وادرس العلم ثم عد اليها حتى نلذك ثانيا (٣) » . وهم الى جانب اهتمامهم بالعلم لم يغفلوا أهمية المران العملى على ممارسة القضاء . وفي ذلك نجد بعضهم يقول : « الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الأخص والأعم » . ففقه القضاء أعم لأنه العلم بالأحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ، ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير إفريقية استفتى أسد بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له ولهن غائتاه بالجواز لأنهن ملكه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جاز له النظر اليهن ولهن النظر اليه لم يجز لهن نظر بعضهن لبعض ، فأهمل أسد أعمال النظر في هذه الجزئية فلم يعتبرها لهن واعتبرها أبو محرز ، والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الثنيا ، ففقه الفتيا هو العلم بالأحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الأحكام مع ترتيبها على النوازل . ولما ولى الفقيه الصالح أبو عبد الله ابن شعيب قضاء القيروان ومفل تحصيله في الفقه وأصوله شهير ، فلما جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا ، فقالت له زوجته وما شأنك ، فقال لها عسر على علم القضاء . فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كمستفتين سألأك ، فاعتبرت ذلك فسهل على (٤) » .

(١) مذكور في محمود بن عرنوس ، تاريخ القضاء في الاسلام ، القاهرة ١٩٢٤ ، د ٧٦ — ٨٠ .

(٢) حاشية الدسوقي ، المرجع السابق ، نفس المكان .

(٣) الفتاوى الهندية ، ص ٢١٨ .

(٤) اتحاف الابصار والبصائر غريب كتاب الاشياء والنظائر العلامة الشيخ محمد أبو الفتح

الحنفى ، ص ٢٢٨ .

نظام العدول في الفقه الاسلامي :

١٨ - العدول أشخاص يستعين بهم القاضي لتقدير شهادة الشهود الذين يمثلون أمامه . وفي بداية الأمر لم يكن التعديل قاصرا على طائفة معينة ، ولكنه بمضى الزمن أصبح حرفة لأناس معينين . وأول من قصر التعديل على أشخاص معينين بيغداد هو القاضي اسماعيل المالكى . وبرر ذلك بأن الناس قد فسدوا ولا سبيل الى ضبط الشهادة الا بهذا . وأصبح التقليد فيما بعد أن كل من يريد أن يحترف حرفة العدول يذهب الى القاضي ويخبره برغبته ، فاذا ما تحقق من أنه عدل شرعا قيده في ديوان العدول ، وأول قاض في مصر أجلس العدول حواله هو أبو عبد الرحمن محمد بن مسروق المولى من قبل الرشيد سنة ١٧٧ هجرية وأول قاض دون أسماء العدول في ديوانه هو مالك أبو نعيم اسحاق بن الفرات المولى من قبل الرشيد .

ولم يكن نظام العدول بعيدا عن التبعات حتى قال البعض « كانت الشهادة شائعة بين المسلمين ، ولم تكن مقصورة على أناس معروفين ، حتى اتخذوها جمالة ونصبوها شركا ومحالة » . ومن المأثور عن سفيان الثوري قوله « الناس عدول الا العدول (١) » .

١٩ - وقد اعتقد البعض أن نظام العدول كما عرفه القضاء الاسلامي يعتبر من صور القضاء الشعبي (٢) ، ولا شك أنه كان كذلك في مراحل تطوره الأولى ، فالقاضي كان يختار من يثق بهم لسؤالهم عن عدالة الشهود ، وبهذه الطريقة كانوا يشتركون معه في تقدير أدلة الدعوى ، ولكن الأمر اختلف كثيرا عندما أصبحت العدالة حرفة ، وانفصل العدول المحترفون عن بقية أفراد الشعب .

٢٠ - والفكرة التي يقوم عليها نظام العدول قريبة الشبه من الفكرة التي يقوم عليها نظام المحلفين في القانون الانجليزي . فالعدول يساعدون القاضي على تقدير شهادة الشهود والمحلفون يساعدون القاضي على اثبات الوقائع . ويجب على العدول أن يدلي برأيه بناء على معلوماته الشخصية ، وهكذا كان الأمر بالنسبة للمحلف في المراحل الأولى لتطور نظام المحلفين ، فانه كان يبدى رأيه بناء على معلوماته الشخصية . وقد اختلف الأمر فيما بعد ، عندما أصبح مخطورا على المحلف

(١) محمود بن عرنوس ، المرجع السابق ، ص ١٣١ - ١٢٤ .

(٢) جمال الدين العفيفي ، العدالة الاشتراكية ، ص ٢١ ، فؤاد أمين ، القضاء الشعبي ، حول فكرة نظام المحلفين في الاسلام ، المحاماة ، السنة التاسعة والاربعون (١٩٦٩) ، العدد الثاني ، ص ٤٩ .

أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية وأصبحت وظيفته قاصرة على تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى (١) . وقد نجح نظام المحلفين في انجلترا وفشل نظام العدول عندنا . ولا يجب أن يعزى النجاح أو الفشل الى مزايا النظام الأول أو عيوب النظام الثانى ، بقدر ما يجب أن يعزى الى عوامل سياسية واجتماعية . وفشل نظام العدول كمعاونين للقاضى كان نتيجة طبيعية لتدهور أحوال المجتمعات الاسلامية (٢) . وقد ظهرت علامات هذا التدهور على القضاء أيضا ، وأصبح فساد القضاة وارتكابهم للرüşوة من الأمور المعتادة . وكان من الطبيعى لنفسه وهو يلحظ انحدار القضاة الى الهاوية أن يبدى استياءه واستنكاره وأن يعبر عن كراهة الدخول فى القضاء . ويكفى لاعطاء صورة عن ذلك أن ننقل الفقرة التالية من الفتاوى الهندية :

« أورد الخصاص فى أدب القاضى أحاديث فى كراهة الدخول فى القضاء وفى الرخصة فيه . قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون وترك الدخول أمثل وأسلم وأصلح فى الدين . وهذا فصل اختلف فيه المشايخ أن بعد اجتماع شرائط القضاء فى شخص هل يجوز له تقلد القضاء ؟ قال بعضهم يكره له التقليد لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح بغير سكين . وروى عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى أنه استقضى فلم يقبل وكان كل من يدخل عليه يخذش وجهه ويمزق ثيابه فجأة واحد من أصحابه عند رأس الكوة فقال يا أبا عبد الله لو قبلت القضاء وعدلت كان خيرا فقال يا هذا أو عقلك هذا ، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : القضاة يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الأنبياء . والمشهور أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كلف القضاء فأبى حتى ضرب تسعين سوطا ، فلما خاف على نفسه شاور أصحابه فسوغ له أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لتقلدت أنفعت الناس ، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكأنى بك قاضيا ، فنكس رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك . ودعى محمد رحمه الله تعالى الى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد . قال الكرخى والخصاف وعلماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه . قال مشايخ ديارنا لا بأس بقبوله لمن كان صالحا يأمن نفسه من الجور ، والامتناع لغيره أولى ،

A. T. CARTER, A History of the English Courts, 1935 p. 141 ; (١)

Fleming JAMES Jr., Civil procedure 1965, Little, Brown and Co., Boston, Toronto, 7, 2., p. 238-239.

(٢) فتاوى امين ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

فان الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره • وكره التقليد لمن يخاف الحيف فيه ، وان أمن لا يكره » (١) •

هذه الفقرة تبين أثر اختلاف أحوال الناس على النظم القانونية • غفى عهد الرسول والصحابة والتابعين كان مستوى الأخلاق عاليا وكانت الأمة الإسلامية في ذروة مجدها الدينى ، وما كان القضاء لتحيط به الشبهات حتى يصبح وظيفة مكروهة ولكن عندما تبدلت أحوال الناس في العصر العباسى كره الحريصون على دينهم الدخول في القضاء • ولكن آخرين في العصر العباسى وفي عصور لاحقة أكثر منه انحطاطا غلبوا منطق الضرورة على رفاهية الاحساس الدينى • وقد استجمع أبو يوسف شجاعته وجاهر أستاذة أبا حنيفة برأيه في قبول القضاء لنفع الناس • واستقر فقهاء العصور المتأخرة على أنه لا كراهية في قبول القضاء لمن يكون واثقا من نفسه • ان القضاء وظيفته ضرورية ، ولم يكن فساد القضاة في يوم من الأيام سببا لالغاء القضاء كلية • وعندما جاء العصر الحديث عملت الحكومات الإسلامية على اصلاح حال القضاة ، وقد تم ذلك بنجاح كبير ، ولم يكن ذلك عملا خارقا أو أمرا مستحيلا ، لأنه تم في اطار اصلاح اجتماعى شامل قضى على جذور وأسباب فساد القضاة • وكذلك الأمر بالنسبة للعدول ، فان اشتهار فسادهم ليس معناه فشل النظام في ذاته ، وانما كان ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية عامة • واذا ما عواجت أسباب فساد العدول فان النظام من الممكن أن يؤدي أجل الخدمات • وليس معنى ذلك أننا ننادى بارجاع نظام العدول كما عرفه القضاء الإسلامى ، فاننا نعتقد أن هذا النظام لم يعد مناسباً للظروف الحاضرة ، وانما نرى أن الفشل العملى لنظام العدول ليس معناه فشل أية صورة أخرى لمساهمة الشعب في القضاء

القضاء الشعبى في القرن التاسع عشر قبل قوانين الاصلاح القضائى :

٢١ - ظل القضاء في مصر خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية وحدها الى أن جاء محمد على باشا الذى أدخل في إدارة البلاد نظاما مقتبسة من الدول الأوروبية ومن بينها بعض أنواع المحاكم التى كانت تتسمى بأسماء مختلفة في عهده وعهد خلفائه على التفصيل الآتى (٢) : في سنة ١٢٢٠ هـ أنشئ ديوان الوالى ، وبعد بضع سنين أطلق عليه الديوان الخديوى • وفي سنة ١٢٣٤ هـ تخصص بعض

(١) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢١٤ ، وانظر في نفس المعنى وفي القائمة الطويلة للعلماء الاندلسيين الذين رفضوا تولى القضاء :

أبو الحسن النباهى ، المرقبة العليا ، السابق الإشارة اليه ، ص ١ ، وما بعدها .

(٢) القوانين والوامر الخاصة بتطور النظام القضائى المصرى في هذه الفترة قام بتجميعها ونشرها احمد فتحى زغلول كملحقات لكتابة المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ .

رجال الديوان فى نظر المسائل المتعلقة بالحكومة وأطلق عليهم اسم مجلس المشورة سنة ١٢٥٣ هـ أطلق على الديوان الخديوى الشورى ثم شورى المعاونة ثم فى سنة ١٢٥٨ هـ أطلق عليه الجمعية السنية وصدرت فى ٣ محرم ١٢٥٨ هـ ارادة الى شورى المعاونة بتشكيل مجلس يسمى مجلس الجمعية الحقانية أو الجمعية الحقانية • ويرى فتحى زغول أن تشكيل هذا المجلس كان « أول خطوة فى طريق تقدم الأفكار القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا » • وكانت الجمعية الحقانية تتألف من رئيس وستة أعضاء : اثنين من ذوات الجهادية ، واثنين من ذوات البحرية واثنين من ضباط الملكية • ويجب أن يكون الكل غير موظف فى أحد الدواوين • وكانت الجمعية تختص بنظر جميع القضايا المتعلقة بالعسكرية أو بالأهالى أو بالدواوين وبإعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولى النعم بنظرها ثانية • وفى ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية مجلس الأحكام • وكان يتكون من تسعة أعضاء من الكبار ومن عالين أحدهما حنفى والثانى شافعى ، وفى ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ صدر أمر عال بتشكيل مجالس فى الأقاليم للنظر فى منازعات الأهالى وكانت خمسة مجالس : مجلس طنطا ، مجلس سمند ، مجلس الفشن ، مجلس جرجا ، مجلس الخرطوم • وكان كل مجلس يتكون من رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب الا مجلس سمند فانه كان يتكون من رئيس وعضوين • وتقرر أن يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم أعضاء بالمناوبة • كذلك عين لكل مجلس مفتيان من العلماء أحدهما حنفى والآخر شافعى • وفى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١ ألغى مجلس الأحكام ، ثم أعيد فى أول ربيع الأول سنة ١٢٧٣ بتشكيل جديد من ١١ عضوا من الأهالى و٩ أعضاء من الذوات • وعندما نما الى الخديوى أن رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فى إحدى القضايا أصدر أمرا بالغائه فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ • ولكن ضرورات العمل فرضت نفسها فأعيد المجلس فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ • وظل المجلس قائما الى أن ألغى بمقتضى قوانين الإصلاح القضائى • أما مجالس الأقاليم فقد جعلت مجلسان فقط أحدهما بطنطا وينظر فى خصومات الوجه البحرى كله والآخر فى أسيوط لينظر دعاوى الوجه القبلى بأكمله •

٢٢ — وعندما انعقد مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ أبدى رغبته الى الحكومة بإنشاء مجالس بالإخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة • واستجابت الحكومة لهذه الرغبة وصدر الأمر العالى لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جمادى سنة ١٢٨٨ بإنشاء المجالس المركزية • ويمقتضى لائحة هذه المجالس رتب فى كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس مشيخة البلد ويختص بأمور الادارة والثانى مجلس دعاوى البلد لنظر دعاوى الأهالى • ويرأس الأول رئيس المشيخة والثانى

رئيس دعاوى • وكان مع كل رئيس عضوان من المزارعين • وتستأنف أحكام مجلس دعاوى البلد أمام مجلس دعاوى المركز • وكان يرأس هذا المجلس موظف رسمي يختار من بين أعيان البلاد وعمدها • وكان أعضاؤه أربعة يختارون أيضا من بين الأعيان والعمد ، وقد أعادت الحكومة تنظيم المجالس المركزية بلائحة نشرت في الوقائع المصرية في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ بمقصد تأكيد استقلالها في مواجهة الإدارة • ولكن أحداث الثورة العراقية حالت دون السير في هذا الطريق • وعندما استقر النظام من جديد أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ •

ومنذ سنة ١٢٦١ هـ اختص بنظر المنازعات التجارية بين الأوروبيين والأهالي وبين الأهالي بعضهم مع بعض مجلس تجارى يتكون من ١٢ عضوا : رئيس ومعاون وباشكاتب وكاتب يعرف العربية والايطالية • وثمانية من عمدة التجار : خمسة من الوطنيين ، وثلاثة من الأوروبيين • وقد أنشئ المجلس التجارى لأول مرة في الاسكندرية • وقد أنشئ مجلس تجارى في مصر (القاهرة) في ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ • وفي ١٢ شعبان سنة ١٩٧٢ أنشئ مجلس استئناف في المسائل التجارية •

٢٣ — ولم تكن هذه المحاكم تؤدي وظيفتها على وجه مرض ، ويرجع ذلك الى أن اختصاصاتها لم تكن معروفة بالضبط « لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة الكاملة والنظر في مصالح الناس كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية أو ارتبطت بالمنفعة العمومية » (١) و « كان المديرون هم أصحاب اليد العليا وذوو الكلمة النافذة في جميع الشؤون وانى يأمرهم • هذه كانت الحال في الزمن الاول ، وهى لم تتغير كثيرا في عهد اسماعيل باشا ، فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى الداخلية وهى تعمل بما تشاء • وكلنا يعلم أن المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس وأعضاءها في العمليات ومباشرة جسور النيل أيام الفيضان وتحصيل الضرائب وغير ذلك (٢) • وقد تغير الوضع بعض الشيء بعد تأسيس ديوان الحقانية سنة ١٢٨٠ هـ اذ « كان يعمل على استخلاص استقلال المجالس في مواجهة الادارة وفي تزويد المجالس بالتعليمات والارشادات ، وكان يرجع في أغلب فتاويه للقوانين الفرنسية (٣) •

(١) احمد فتحي زغلول ، المجلة ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .

(٢) احمد فتحي زغلول ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣) احمد فتحي زغلول ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

٢٤ - ولم يكن يشترط فى أعضاء هذه المحاكم أن يكونوا حاصلين على مؤهل قانونى ، وكان معظمهم غير متخصص فى القانون (١) . ولما كانت هذه المحاكم لم تخلف وراءها أى ذكرى طيبة ، فقد اقترن ذلك فى الازدهان بأن القضاة غير المتخصصين غير أهل لولاية القضاء . ولا شك أنه اذا كان كل القضاة أو معظمهم غير متخصصين ، وكان العلم القانونى فى البلاد لا يزال فى مرحلة الطفولة (٢) ، وكان معظم رجال الحكم والادارة من الاتراك والجرس الذين كانوا يعتبرون أنفسهم متميزين عن بقية الشعب ، فانه لم يكن لينتظر أن يكون القضاء على قدر معقول من الكفاءة والنزاهة .

القضاء الشعبى بعد قوانين الاصلاح القضائى :

٢٥ - أعادت قوانين ١٨٧٥ - ١٨٨٣ تنظيم القضاء فى مصر بمختلف أنواعه وأوجدت ثلاث جهات قضائية : القضاء المختلط للحكم فى المنازعات بين الاجانب أو بين الاجانب المتمازين والمصريين ، والمحاكم الاهلية للحكم فى المنازعات بين المصريين فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية ، والمحاكم الشرعية للحكم فى مسائل الاحوال الشخصية للمسلمين . وإلى جانب هذه الجهات الرئيسية كانت توجد جهات أخرى . كالمحاكم القنصلية والمجالس المالية (٣) . وكان قضاة المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية قضاة متخصصون . ولكن لم يكن كذلك قضاة المحاكم القنصلية والمجالس المالية وكان القضاة غير المتخصصين يدخلون فى تشكيل محاكم المناطق الصحراوية ومحاكم الاخطاط والمجالس الحسبية والمحاكم التجارية المختلطة والمحاكم الجنائية المختلطة . وهذه الاخيرة كانت تأخذ بنظام المحلفين .

(١) كان عدد المبعوثين الذين ارسلهم محمد على الى فرنسا لدراسة القانون محدودا ومنهم عبدى شكرى باشا وأرتين بك واسطفان بك وعبد الله بك السيد . وقد وصل هذا الاخير الى منصب رئيس المحكمة التجارية بالاسكندرية وعين مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة عند انشائها سنة ١٨٧٥ . انظر : عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على : الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .

(٢) انشئت مدرسة الحقوق فى عهد اسماعيل باسم مدرسة الادارة والالسن سنة ١٨٦٨ وقد حلت محل مدرسة الالسن التى انشئت سنة ١٨٣٦ فى عهد محمد على واتقلت بعد ذلك فى عهد عباس الاول . وفى سنة ١٨٨٦ غير اسم المدرسة الى مدرسة الحقوق . وكان اول ناظر لمدرسة الحقوق المسيو فيسبال باشا الذى ظل يتولى نظارتها لمدة اربعة وعشرين سنة . ولا شك انه بفضل هذه المدرسة تم امداد البلاد بحاجتها من رجال القانون المتخصصين . انظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٢٨ ، ص ١٩٨ .

(٣) WADIE FARAG, Le rôle des tribunaux mixtes et indigènes d'Egypte en matière de statut personnel, L.G.D.J. 1926, p. 1

القضاء الشعبي في المناطق الصحراوية :

٢٦ — تتركز الغالبية العظمى من سكان مصر على ضفاف النيل حيث الارض الخصيبة والماء الوفير • وتقتن أعداد قليلة من السكان السواحل والدواخل الصحراوية • وبعض هؤلاء السكان رحل ينتشرون من مكان لآخر وراء المرعى والآبار ، وبعضهم الآخر مستقر في الواحات المتعددة الموجودة في قلب صحراء مصر الغربية وفي سيناء • وقد رأى أنه ليس من المناسب تطبيق قوانين الإصلاح القضائي دون مراعاة ذلك • ووضع المشرع نظاما خاصا في كل منطقة وكان يعد له بما يتناسب مع ما بلغته المنطقة من تطور • وكانت المحاكم الخاصة بهذه المناطق يدخل في تكوينها أعضاء غير متخصصين من بين أعيان الاهالي والقائمين بالادارة من ضباط مصلحة الحدود • وكانت تطبق العرف المحلي والعادات المحلية التي لا تتعارض مع العدالة والحقوق الطبيعية •

٢٧ — وقد دافع الكثيرون عن هذا النظام باعتباره « أصلح نظام يلائم عرب الصحراء لتناسبه مع حالتهم المعيشية المخالفة في جوهرها لحالة غيرهم من سكان الحضر ولاحتفاظه بعاداتهم التي يحرصون على التمسك بها والتي يترقب على مراعاتها في التقاضي انقطاع خصوماتهم وانقطاع أسباب النزاع بينهم (١) • ولكن هاجمه البعض الآخر مهاجمة شديدة لأسباب متعددة • فالتضاء في المناطق الصحراوية والواحات يشترك فيه رجال الادارة وبذلك لا يراعى مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات • وأعضاء المحاكم غير المتخصصين ليس لديهم المام بالقوانين ومبادئ القانون العامة ، فيفتقدون الاداة اللازمة لحسن أداء وظيفتهم القضائية (٢) • وليس في طبيعة البدو أو الحياة البدوية ما يتنافر مع تطبيق القوانين العانية والتقاضى أمام المحاكم العادية ، والدليل على ذلك أن البدو في الشرقية والبحيرة والفيوم وغيرها قد خضعوا قبل ذلك للمحاكم الاهلية دون أن يؤدي ذلك الى أية صعوبات حقيقية • وأخيرا فان تطبيق نظام خاص على بعض السكان يجعلهم في عزلة عن باقي الشعب ، في حين أنه من الواجب دمج البدو في بقية السكان والاخذ بيدهم نحو التقدم والرقى (٣) •

٢٨ — وقد استجاب المشرع لهذه الانتقادات ، فألغى النظام القضائي بمناطق الحدود بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ الذي صار نافذا منذ ١٥ سبتمبر

(١) تقرير الاستاذ توفيق خليل المقدم لوزير الحقانية سنة ١٩٢٦. أشار اليه في محمد العشماوى ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ •

(٢) محمد العشماوى ، ص ١٦٧ •

(٣) محمد العشماوى ، ص ١٦٧ •

سنة ١٩٤٦ ، والحق هذا القانون مختلف جهات الحدود بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية القريبة منها • ونص القانون على أن تطبق المحاكم فى مناطق الحدود ، التوائين العامة للبلاد ، مع مراعاة العرف المحلى ، وعادات السكان ، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام تلك القوانين (١) •

محاكم الاخطا ط :

٢٩ — أنشئت محاكم الاخطا ط بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ • وقد ... فى انشاء هذه المحاكم تقريب القضاء من الفلاح كى لا يترك الزراعة طويلا ولا يتكبد المشاق فى الذهاب الى مراكز المحاكم الجزئية كما أريد بها تيسير الاجراءات والاقبال من النفقات (٢) •

وتصدر بتشكيل محاكم الاخطا ط قرارات وزير الحقانية ، وتتكون من قضاة لا يتناضون مرتبا ولم يدرسوا القانون (٣) • وتؤلف كل محكمة خط من خمسة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا • وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس • وقرار وزير الحقانية هو الذى يعين الاعضاء الثلاثة المندوبين الحكم • وتنتهى مدة المحكمة فى ٣١ ديسمبر من كل سنة • ولكى تستمر لابد من صدور قرار بتجديد مدتها من وزير الحقانية • واذا لم يصدر قرار التجديد يبطل العمل بقانون محاكم الاخطا ط ويقوم القاضى الجزئى بجميع الاعمال القضائية فى مركزه (٤) •

ولا يشترط فى عضو محكمة الاخطا ط أن يكون متخدما فى القانون ، ولكن يشترط فيه : ١ — أن يكون بالغا من العمر ٢٥ سنة كاداة ٢ — أن يحسن القراءة والكتابة ٣ — أن تكون له أملاك فى الخط ٤ — أن يكون معروفا فى الخط بالنزاهة والرجاهة ٥ — ألا يكون موظفا فى الحكومة ولا ضابطا فى الجيش العامل ولا مأذونا ويجزو بصحة استثنائية ادراج العمد والمشايخ فى قوائم المرشحين لقضاء الاخطا ط ٦ — ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تقالس (٥) •

(١) محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى ، قواعد المرافعات فى التشريع المصرى والمقارن ، الجزء الاول : القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٢٥ — ١٢٦ •

(٢) عبد الحميد أبو هيف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ •

(٣) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ •

(٤) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ •

(٥) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ •

ويؤدى قضاة محاكم الاخطاء اليمين القانونية قبل بدء عملهم أمام رئيس المحكمة الابتدائية الاهلية الداخل في دائرتها اختصاص محكمة الخط (١) •

وتعين دوائر اختصاص محاكم الاخطاء بقرار يصدره وزير الحقانية بالاتفاق مع وزير الداخلية • ويقسم لهذا الغرض كل مركز من مراكز المديريات الى خطين قضائيين أو أكثر • ولكن لا يطبق قانون محاكم الاخطاء في المحافظات ولا في عواصم المديريات (٢) •

ومحاكم الاخطاء اختصاص في المصالحات واختصاص بالفصل في المنازعات • واختصاصها في المصالحات يشمل جميع المنازعات المدنية والتجارية بما فيها تلك التي تدخل ضمن اختصاص القاضى الجزئى (٣) • وإذا ما نجحت المحكمة في الصلح حررت بذلك محضرا • وقد رأى البعض في اختصاص المحكمة بالصلح عبثا ثقيلًا جدا لا يتناسب مع ضآلة نتائجه العملية (٤) •

وقد جعل القانون لمحاكم الاخطاء اختصاصا نهائيا في المسائل الآتية (٥) :

١ — الدعاوى الخاصة بأموال منقولة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ٥٠٠ قرش •

٢ — الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الانفار والصناعة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ١٠٠ قرش •

٣ — الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في أراضى الزراعة أو الثمار أو في الحاصلات سواء كان يفعل انسان أو حيوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن ١٠٠٠ قرش •

٤ — الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن والاراضى اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ١٠٠٠ قرش وكانت الاجرة السنوية لا تزيد عن ١٠٠٠ قرش •

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ •

(٢) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ •

(٣) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٢ •

(٤) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٣ •

(٥) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٣ •

٥ - الدعاوى المتعلقة بملكية أو إيجار أو استعمال المواشى التى لا تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠ قرش • •

٦ - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعية اذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ٣٠٠٠ قرش •

٧ - كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتفصل فيها بحكم انتهائى •

٨ - الفصل فى المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساقى الرى والمصارف الخصوصية باعادة الشئ الى أصله ، ثم تحيل النظر فى الموضوع الى الجهة المختصة •

ولحاكم الاخطاء اختصاص ابتدائى بحيث يجوز الطعن فى حكمها أمام المحاكم الجزئية فى المسائل الآتية (١) :

١ - الدعاوى العينية التى لا تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ قرش •

٢ - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعية اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ٣٠٠٠ قرش ولا تتجاوز ٦٠٠٠ قرش •

٣ - الدعاوى المتعلقة بملكية السواقى أو الانتفاع بها مهما كانت قيمة المدعى به فيها •

٤ - الدعاوى المتعلقة باعادة وضع اليد على العقار (استرداد الحيازة) متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى •

وتتبع محاكم الاخطاء قواعد اجرائية مبسطة نص عليها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ •

وتطبق القوانين المصرية مراعية فى ذلك العادات المحلية الثابتة التى لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعى (٢) •

٣٠ - وقد اختلف رأى بخصوص الابقاء على محاكم الاخطاء أو الغائها فيقول فى تأييدها عبد الحميد أبو هيف : « ان هذه المحاكم استمرت الى وقتنا

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٤ •

(٢) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٥ •

الحاضر (سنة ١٩٢١) وليس ما يشعر يقرب زوالها ، وقد أدت خدمات جلية رغم الصعوبات العملية التي يمكن أن تقوّم بخصوص تنفيذ أحكامها وبخصوص أحكام النظام فيها بسبب حالة قضاتها (١) . وفي سنة ١٩٢٥ كتب الأستاذان أحمد قنممة وعبد الفتاح السيد : « الا أنه من المفهوم الى الآن أن هذه المحاكم لم تحقق الآمال المرجوة منها ، فان الحكومة تصادف صعوبات جمة في انتخاب الاعضاء اللازمين لها حتى اذا ما تيسر لها ذلك بعد غناء نشأت أمامها صعوبات عملية أخرى أساسها فقدان الوسائل الفعالة التي تستطيع بها ارغام الاعضاء على المثابرة في أعمالهم وتنفيذ القانون تنفيذا مرضيا والسير مع ذلك بسنخاكم الاخطاط في سبيل الترقى على أن المرجو أن انتشار التعليم وارتتماع درجة المعارف مما يساعد كثيرا على تحسين حال هذه المحاكم ورفع شأنها الى المستوى اللائق بها حتى تؤدي أحسن الخدمات (٢) » .

وقد طأب البعض الآخر بالغائها ، فيقول محمد العشماوى في سنة ١٩٢٧ :

« ورأى وجوب المبادرة بالغاء هذه المحاكم لانه لا معنى لان يعهد بوظيفة القضاء لأشخاص ليس لهم عام بأصوله أو قواعده وتقتصرهم الدراية القضائية والعلم بالقانون . كما أن الواجب ان يقوم بهذه الوظيفة أشخاص بعيدون عن الاختلاط بالاهالى والاستتباك بمصالحهم ليأمن المتناضون نتائج التحيز وشهوات الانتقام وليكون القضاء موضع الثقة والاحترام . ولا يقال بأن هذه المحاكم تقضى في منازعات تافهة ، فان من بين المسائل التي تقضى فيها نهائيا ما يتجاوز اختصاص القاضى الجزئى النهائى (٣) » .

وقد تغلب فى النهاية رأى المعارضين لمحاكم الاخطاط ، غلبت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ (٤) .

المجالس الحسبية :

٣١ - كانت المجالس الحسبية هى الجهة المختصة بنظر الولاية على أموال القصر والمحجوز عليهم والغائبين وذهب البعض الى أنه « ليس للمجالس الحسبية وظيفة قضائية بالمعنى الاصطلاحي للكلمة ، وكل سلطاتها ولائقية تقصود بها تمكينها من حماية أموال عديمي الاهلية ودين في حكمهم . فان تمام نزاع قضائى وجب

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ .

(٢) احمد قنممة وعبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٢٦٢ .

(٣) محمد العشماوى ، ص ١٥٦ .

(٤) احمد مسلم ، أصول المرافعات ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٩٣ ، هامش ٢ .

الرجوع فيه لرأى القضاء العادى المختص (١) « وتذهب البهتان الآخر الى أن « من القرارات التى تصدرها المجالس الحسبية ما تكون له حكمة الأحكام النصائية ، مثل توقيع انحجز واستمرار الوصاية على التماس وسبب سلامة الرأى الشرعى أو الحد منها ، ومثل منع التناصر من التصرفات الادارية التى يميزها القانون له متى بلغ سن الثامنة عشرة ، فان هذه القرارات تصدر بناء على اجراءات تتخذ شكل الخصومة وتسمع فيها أقوال صاحب الشأن ، ويجوز انتظامها فيما بطريق الاستئناف . أما القرارات المتعلقة بتعيين الاوصياء والامانة والوكلاء أو عزلهم أو محاسبتهم أو الاشراف على تصرفاتهم ففى من قبيل الاعمال الولائية البحتة (٢) » .

ويرجع انشاء المجالس الحسبية الى لائحة صدرت فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ٧ ديسمبر ١٨٧٣ م ، ثم صدر أمر عالى باعادة تنظيمها فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٦ (٣) وتعاقبت القوانين المعدلة لنظام المجالس الحسبية الى أن ألغيت بالثانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الذى أنشأ المحاكم الحسبية . وهذه المحاكم لم تكن فى حقيقتها سوى دوائر من المحاكم الوطنية ، وبذلك لم يكن لتسمية المحاكم الحسبية « مبرر كاف من تنوع التنظيم القضائى » وتسد عمل المشرع عن هذه التسمية عندما أصدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية (م ٢/٤ من مواد الاصدار) (٤) .

وكانت المجالس الحسبية على درجاتها المختلطة (مجلس حسبى المركز ومجلس حسبى المديرية أو مجلس حسبى المحافظة والمجلس الحسبى العالى) تتكون من قضاة متخصصين وقضاة غير متخصصين يختارون من الاعيان أو الموظفين الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين . وكان هذا التشكيل مدعاة للسكوى ومن أسباب اصلاح سنة ١٩٤٧ (٤) .

(١) محمد العشماوى ، ص ٢٢٤ .

(٢) محمد حامد فهمى ، ص ٢٠١ .

(٣) محمد العشماوى ، ص ٢١٢ ، هاشم محمد مهنا ، الموسوعة الحسبية - شرح قانون المحاكم الحسبية وملحقاته ، مكتبة مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٤٨ ، رقم ٢٩ ، ص ١٧ ورقم ٢٦ ، ص ٢٠ .

(٤) احمد مسلم ، ص ٨٥ .

(٥) انظر : هاشم محمد مهنا ، المرجع السابق ، رقم ٤٦ ، ص ٢٥ .

العدول والمخلفون في المحاكم الجنائية المختلطة :

٣٢ - كان القضاء الجنائي المختلط يأخذ بنظام العدول ونظام المحلفين في المحاكم الجنائية (١) . وقد ألغى النظامان في قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٣٧ لينطبق على المحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية .

العدول :

٣٣ - وفقا لللائحة ترتيب المحاكم المختلطة كانت محكمة الجناح تتكون من ثلاثة قضاة (قاض مصرى وقاضيين أجنيين) ، وأربعة عدول أجانب إذا كان المتهم أجنبيا . ويكون نصف العدول من المصريين إذا كان المتهم مصريا أو إذا كانت الاجراءات موجهة ضد مصريين وأجانب . ويكون نصف العدول من جنسية المتهم إذا ما طلب ذلك . وإذا كانت قائمة العدول من جنسية المتهم غير كافية فمن حقه أن يبين الجنسية التى يختار منها العدول لتكملة العدد المطلوب . وإذا تعدد المتهمون ، فمن جق كل منهم أن يطلب عدولا من جنسيته ، ولكن بشرط ألا يزيد عدد العدول الذى يحدده القانون ، وتعين القرعة المتهمين الذين بسبب هذا التحديد لا يستطيعون ممارسة هذا الحق . وتحدد قائمة العدول بواسطة الهيئات القنصلية . ولا يجوز أن يقل عدد العدول عن ستة ولا يزيد عن اثني عشر بالنسبة لكل جنسية . ويعاقب العدل الذى يتخلف عن الحضور بدون عذر مشروع بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ قرش ولا يزيد عن ٤٠٠٠ قرش . (أنظر لائحة التنظيم القضائى ، القسم الثانى ، مادة ٣ وما بعدها ، وم ١٠ و م ٣٢ وما بعدها) .

والعدول لهم صوت معدود فى المداولات ، ويصدر الحكم وفقا لرأى الاغلبية (م ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات المختلط) .

المخلفون

٣٤ - كانت محكمة الجنايات المختلطة تتكون من ثلاثة مستشارين ، مستشار مصرى ومستشارين أجنيين يصدرون حكمهم بناء على قرار من هيئة محلفين مكونة من اثني عشر عضوا . ويختار المخلفون من قوائم تعدها الهيئات القنصلية التى يتبعها الاجانب . ويصدر قرار المحكمين ، بالاغلبية وليس بالاجماع (أنظر لائحة التنظيم القضائى ، القسم الثانى ، مواد ٤ وما بعدها ومواد ٩ و ٢٩ و ٣٠ وما بعدها وقانون تحقيق الجنايات المختلط مواد ١٨٣ - ١٩٦ و ٢٠٢ و ٢٠٥ - ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٢٨ - ٢٣٩) .

(١) بالنسبة للعدول فى المحاكم التجارية المختلطة : انظر ما سبق ، رقم ١٠ .

المناقشات المعاصرة حول القضاء الشعبى :

٣٥ - عندما أثيرت مسألة تنظيم القضاء الشعبى بمناسبة اعداد قانون مرافعات جديد يحل محل قانون سنة ١٩٤٩ اعترض الكثيرون على ذلك . وكانت نتيجة هذا الاعتراض أن صدر القانون الجديد سنة ١٩٦٨ (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) خلوا من أى تنظيم للقضاء الشعبى . ويبدو أن المشرع أراد أن يرضى بعض الشئ أنصار القضاء الشعبى فنظم فى المادة ٦٤ من القانون الجديد مجالس للصلح تتكون برئاسة أحد وكلاء النائب العام على أن يصدر بتنظيم هذا المجلس والاجراءات التى تتبع أمامه قرار من رئيس الجمهورية (١) . وقد صدر بالفعل هذا القرار (القرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٨) فى ٢٥ يوليو ١٩٦٨ ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ (٢) . ونعتقد أن المشرع لم يكن موفقا فى المادة ٦٤ لأنها من

(١) وفيما يلى نص المادة ٦٤ : يكون حضور الخصوم فى الدعاوى الجزئية التى ترفع ابتداء فى يوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى امام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم وذلك فيما عدا الدعاوى التى لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الاداء .

ويشكل مجلس الصلح المشار اليه برياسة أحد وكلاء النائب العام ، ويعقد جلساته فى مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه أن ينتهى من مهمته فى مدى ثلاثين يوما لا يجوز مدها الا باتفاق الطرفين ولمدة لا تجاوز ثلاثين يوما أخرى ، فإذا تم الصلح فى هذا الاجل ، أعد بذلك محضرا تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ ، وإذا لم يتم الصلح فى الاجل المذكور أhal الدعوى الى المحكمة لنظرها فى جلسة يحددها .

ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التى تتبع أمامه قرار من رئيس الجمهورية ، ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التى تشكل مجالس الصلح بدائلتها .

وإذا عرضت الدعاوى المشار اليها فى الفقرة الاولى على محكمة شكل مجلس صلح بدائلتها قبل عرضها على هذا المجلس وجب على المحكمة إحالتها اليه .

(٢) تنص المادة الاولى من القرار على أنه يشكل بقرار من وزير العدل بمقر محكمة المواد الجزئية مجلس للصلح أو أكثر يؤلف من رئيس ومضوين على النحو التالى :

١ - أحد وكلاء النيابة العامة ... رئيسا .

٢ - اثنين من المواطنين الصالحين بصفة أصلية واثنين بصفة اختياطية يختارهم كل سنتين لجان الاتحاد الاشتراكى العربى فى المراكز والأقسام والمدن والبلدات التى تشملها دائرة اختصاص المحكمة الجزئية .

الناحية العملية لن ينتج عنها سوى تعطيل الفصل في الخصومات بما تفرضه من محاولة صلح سابقة على إحالة الدعوى إلى المحكمة ، وهي نادرا ما تجدى (١) .

حجج المعارضين للقضاء الشعبي :

٣٦ — ويستند المعارضون للقضاء الشعبي إلى حجج متنوعة ، بعضها مستمد من نتائج تجاربنا وبعضها مستمد من نتائج تجارب الشعوب الأخرى وبعضها مبنية على المنطق الصرف .

فالمعارضون يرون أن تجربة محاكم الأخطاء قد فشلت ، كما فشل نظام المعدول في المحاكم التجارية المختلطة وكما فشلت المجالس الحسبية ، والسبب في هذا الفشل لا يَحتمل إلا تفسيراً واحداً وهو أن غير المتخصصين في القانون لا يصلحون للاشتراك في أداء القضاء (٢) .

ويرد المعارضون على نجاح القضاء الشعبي في بلاد أجنبية بأن ظروفنا تختلف عن ظروف هذه البلاد . ففي رأي البعض أن القضاء في الاتحاد السوفييتي ليست له المكانة الرفيعة التي تتمتع بها السلطة القضائية عندنا (٣) . ويرى البعض الآخر أنه ليس في تقاليدنا القانونية ما يقر مبدأ القاضي غير المتخصص ، في حين

(١) ومن القوانين التي تأخذ بنظام مجالس الصلح الشعبية القانون النرويجي . ويوجد في النرويج مجلس صلح Forlikssrad في نطاق كل بلدية ، وينتخب أعضاؤه لمدة أربع سنوات بواسطة المجالس البلدية . ويجب عرض المنازعات على مجلس الصلح قبل رفعها إلى المحكمة باستثناء بعض أنواع المنازعات التي يجب عرضها على المحاكم مباشرة مثل منازعات الزوجية والابوة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية . وإذا فشل مجلس الصلح في إنهاء المنازعة صلحا فإنه يحيلها للمحكمة . وإذا نجح المجلس في مهمته فإن الاتفاق بين الطرفين يكون له آثار الحكم انقضائي وإذا اتفق الطرفان على إنهاء النزاع بينهما بواسطة مجلس الصلح أو إذا تغيب أحد الطرفين عن الحضور أمام مجلس الصلح ، فإن المجلس يصدر حكما ملزما لهما ، وكل قرارات مجلس الصلح يجوز استئنافها أمام المحاكم .

Law and Judicial Systems of Nations, 1963, world Peace through Law Center, Washington, Title NORWAY, p 6.

(٢) انظر مذكرة الدكتور عبد الحميد متولى عن السلطة القضائية المقدمة إلى لجنة نظام الحكم المتفرعة عن اللجنة العامة للدستور ، منشورة تحت عنوان على هامش الدستور المصري الجديد ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٤٨ ، يحيى الرفاعي ، في البدء كانت محاكم الأخطاء ، مجلة القضاة ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ١٧٠ و ١٧٦ ، محمد عصفور ، استقلال السلطة القضائية ، مجلة القضاة ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ٣٢٢ .

(٣) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

أن القاضي الشعبي في القانون السوفييتي يعتبر امتدادا للقضاء غير المتخصص الذي كان موجودا في روسيا قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ (١) . وبالنسبة لنظام المحلفين في البلاد الغربية ، فإن المعارضين للقضاء الشعبي يشيرون الى تقلص هذا النظام في المواد المدنية ، والى تكاليفه انبهاظة وأخطائه في المواد الجنائية (٢) .

والمعارضون للقضاء الشعبي يبنون رأيهم على أسانيد منطقية بحتة ، فلا حاجة الى قاض شعبي لان القاضي المتخصص هو أيضا من الشعب . والقضاء الشعبي ليس مظهرا حقيقيا للديمقراطية ، فكم من مظاهر الاستبداد يسندها مرتكبوها الى مبدأ سيادة الشعب . وأستراك شخص غير متخصص مع القاضي المتخصص لا حاجة اليه لمساعدة القاضي في فهم مسائل الواقع المعقدة ، فهذه مهمة يمكن أن تتم بواسطة الخبراء ، وتتم بواسطة الخبير على أحسن وجه ، ولا حاجة اليه لفهم القضايا للتطورات الاجتماعية والسياسية ، فهذا أمر يمكن أن يتم عن طريق التحقيق السياسي للقضاة ، وهو تحقيق سيكون لازما أيضا بالنسبة للأشخاص غير المتخصصين الذين يشتركون في القضاء (٣) . ويؤكد البعض الآخر ان العصر الحديث هو عصر التخصص ، فكيف نسمح بالقاضي غير المتخصص ؟ اننا اذا سمحنا بذلك فيجب أيضا أن نسمح باشتراك الشعب مع الاطباء في اجراء الجراحات ومع المهندسين في تسيير الآلات أو اصلاحها ، وهو ما لا يجرؤ أحد على المطالبة به (٤) .

(١) فتى والى ، قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفييتي ، مجلة لقانون والاقتصاد ، السنة ٢٧ (١٩٦٧) ، ص ٢٨٤ .

(٢) انظر : فتى والى ، نظام المحلفين في القضايا المدنية في الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثلاثون (١٩٦٠) ، ص ٨٨٥ و ص ٨٨٧ .

(٣) فتى والى ، قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفييتي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ، محمد عصفور ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، عبد الفقار حسنى ، خواطر قضائية ، مجلة القضاة ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، يولية ١٩٦٩ ، ص ١٧١ .

(٤) رمزي سيف ، في الكلمة التي القاها في الندوة العالمية لقانون المرافعات في نادي القضاة ، في اول ديسمبر ١٩٦٨ . ومنتشرة في مجلة القضاة ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، يولية ١٩٦٩ ، ص ٢٦٤ ، احمد أبو الوفا ، المستند في قانون المرافعات الجديد وقانون الاثبات ، منشأة المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠٧ . وقد قيل بحجة : ان إنجلترا للمطالبة بالقضاء السلام الذي يقوم به قضاة غير متخصصين ، ولكنها لم تلق قبولا لدى أغلبية رجال القانون ، والنتيجة أن قضاء السلام غير المتخصص أكثر قوة في الوقت الحاضر مما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية :

JACKSON, op. cit., p. 178 and p. 180.

حجج المؤيدين للقضاء الشعبي :

٣٧ — ذهبت قلة من الفقه المصري الى تأييد القضاء الشعبي • وهم في تأييدهم لا يقسون في أحكامهم على نتائج تجزئة القضاء الشعبي في مصر ، كما أنهم لا يغفلون نجاح القضاء الشعبي في الدول الاخرى ، وخاصة الدول الاشتراكية ، وأخيرا فانهم يدعمون تأييدهم بحجج منطقية •

فالبعض يرى أنه اذا كانت محاكم الاخطاء قد فشلت ، فلا يلزم من ذلك الكف عن كل محاولة اصلاحية في هذا السبيل (١) •

ويرى المؤيدون للقضاء الشعبي أنه يوجد قضاء شعبيون في الدول الاشتراكية كما يوجد قضاء شعبيون ومحلفون في الدول الغربية • واذا كان القضاء الشعبي لم يحقق الغرض منه في الدول الغربية فهو راجع الى طبيعة النظام الرأسمالي وليس الى عيب في فكرة القضاء الشعبي (٢) •

ومن الناحية المنطقية البحتة يرى البعض أنه يجب أن يوجد في نظامنا القضائي من يتولى حسم المنازعات البسيطة العاجلة التي لا تحتل اجراءات ولا مواعيد (٣) ويرى البعض الآخر أن القضاء الشعبي يعتبر تطبيقا لوضع السلطة كلها في يد الشعب (٤) ، وان اشتراك الشعب في القضاء « يقى القضاة المتخصصين خطر التخلف والانعزال عن الشعب وعما يحس أنه العدل ، ويخلص القضاة المتخصصين من المرض الذي يتعرض له معظم رجال العلم وهو اقامة هالة حولهم تحجب عنهم تفكير الشخص العادي • وهذا يؤدي الى تدعيم ثقة المواطنين بالقضاء ويعلمهم احترام القانون ، وتصبح بذلك المحكمة منبرا للثقافة القانونية ، ويشعر كل مواطن باعتزاز وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك في حراسة المجتمع باسم القانون (٥) » •

(١) احمد مسلم ، ص ١٥٩ •

(٢) جمال الدين العطفى ، العدالة الاشتراكية ، المرجع السابق ص ٢٠ •

(٣) احمد مسلم ، ص ١٥٩ •

(٤) جمال الدين العطفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ١٩ •

(٥) جمال الدين العطفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ٢١ •

مناقشة حجج المعارضين والمؤيدين :

٣٨ — ونعتقد أن القضاء الشعبى قد أصبح فى الوقت الحاضر ضرورة لا غنى عنها تطبيقاً لبدأ المشاركة الشعبية فى سلطات الدولة المختلفة (١) ومن الممكن الرد على جميع الاعتراضات ضد فكرة القضاء الشعبى .

فمن الناحية التاريخية ، اشترك الشعب فى ممارسة القضاء بصورة أو بأخرى فى عهد القضاء الاسلامى . وفى القرن التاسع عشر كانت البلاد فى حالة تخلف شديد ، وكان تخلف القضاء من مظاهر هذا التخلف العام ونتيجة له . ولم تكن العلوم القانونية الحديثة قد أصبحت دراستها متاحة بالقدر الكافى لرجال الحكم والادارة . واذا كانت قوانين اصلاح القضائى الصادرة فى نهاية القرن هى نقطة البدء نحو الاخذ بمبدأ تخصص القضاء ، فإن الانتقال لم يكن فورياً ، وظل يشغل مناصب القضاء لسنوات عديدة قضاة لم يحصلوا على مؤهلات عالية متخصصة فى القانون . وعندما ازداد عدد خريجي مدرسة الحقوق بمرور السنين أصبح القضاة والمحامون كلهم من رجال القانون المتخصصين الحاصلين على مؤهل عال فى القانون . ومن الطبيعى ، من الناحية النفسية ، أن يكون رد الفعل لدى المتخصصين قويا ضد غير المتخصصين . وقد كان من الصدف أن اكتمل البناء المتخصص للقضاء المصرى فى نفس فترة وجود محاكم الاخطا . فوجدها القضاء المتخصصون هدفاً سهلاً ، فأجهزوا عليها سنة ١٩٣٠ . وقد استنفد رد الفعل هذا قوته ليفسح المجال أمام رد فعل مخالف ، بعد أن ازداد عدد الحاصلين على مؤهلات قانونية عالية زيادة هائلة وحقق العلم القانونى تقدماً ملحوظاً فى جميع المجالات نحو اشتراك غير المتخصصين فى وظيفة القضاء .

(١) انظر :

CHARLES, K. JOINER, Civil Justice and the Jury, Prentice - Hall, Inc., New Jersey, 1962, p. 24-25.

The jury is a vestige of nonprofessional government, an institution in which nongovernmental people play a significant part in the governmental process. Here private citizens on an ad hoc basis exercise part of the dispute resolution responsibility of government minimizing any biases of governmental bureaucracy. It is popular because it gives private citizens broad participation in government. The jury provides for citizen participation in government unequalled elsewhere.

ومن ناحية دروس القانون المقارن ، فلا شك أن القضاء الشعبي قد نجح في البلاد الاشتراكية وفي البلاد الرأسمالية على حد سواء • وليس من المحتمل إلغاء كل صور القضاء الشعبي في هذه البلاد •

ومن الناحية المنطقية يمكن تبرير اشراك الشعب بالقضاء بأنه من تطبيقات اشراك الشعب في السلطة وبأنه من وسائل ايجاد صلة مباشرة بين العقليّة العادية والعقليّة القانونية المتخصصة • وإذا كان نظام المحلفين تصادفه عقبات مادية في الأخذ به على نطاق واسع في المنازعات المدنية ، فإنه يجب ألا يغيب عن البال أن نظام المحلفين ليس هو الصورة الوحيدة لاشتراك الشعب في القضاء • ففي القانون السويدي فلا يشترك الشعب في القضاء على نطاق واسع في صورة تختلف عن نظام المحلفين • والنظام السويدي يطلق عليه Namnd وهو في أصوله الاولى تابع من الجمعية الشعبية ting التي كان يدخل في اختصاصها الفصل في الخصومات • وبمرور الزمن انفصلت عن الجمعية الشعبية مجموعة خاصة Namnd من اثني عشر شخصا اقتضرت وظيفتها على الفصل في المنازعات (١) • وقد أصبح من الأمور المستقرة في القانون السويدي اشتراك الاعضاء الشعبيين namndeman في المحاكم الاقليمية haradsratter التي تعتبر محاكم أول درجة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة •

(قانون المرافعات Rattegångsbalk, 1:4 المعمول به من أول يناير ١٩٤٨) (٢) وتتكون المحكمة الاقليمية من سبعة أعضاء شعبيين على الأقل أو تسعة على الأكثر ويرأسها قاض متخصص (٣) • وإذا اختلف القاضي في الرأي مع الاعضاء الشعبيين ، فإن رأي القاضي هو الذي يؤخذ به ، الا اذا أجمع سبعة على الأقل من الاعضاء الشعبيين على مخالفة رأي القاضي المتخصص ، فعندئذ يؤخذ برأي الاعضاء الشعبيين (٤) •

٣٩ - لقد ارتبط في أذهان البعض في مصر أن الدعوة الى اشتراك الشعب في القضاء دعوة ذات صبغة سياسية ، واعتقدوا أن القضاء الشعبي لا يوجد الا في

(١) RUTH GINSBURG, The Jury and Namnd: Some Observations on Judicial Control of Law Triers in Civil Proceedings in the United States and Sweeden, Cornell Law Quarterly 48 (1962) p. 253, at p. 256.

GINSBURG, op. cit., p. 257.

(٢)

GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٣)

GINSBURG, op. cit., p. 267.

(٤)

البلاد الاشتراكية الشرقية (١). والصحيح أن مبدأ اشتراك الشعب في القضاء تأخذه كثير من بلاد العالم في الشرق والغرب سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية ، ولنفس الاسباب . وخير دليل على ذلك أن الكاتب الفرنسي de Tocqueville قد أشاد بالوظيفة التعليمية لاشتراك المحلفين (٢) قبل الكتاب الاشتراكيين بمدق طويلة (٣) . والمشكلة الحقيقية ليست في التسليم بمبدأ اشتراك الشعب في القضاء ، ولكن في كيفية تنظيم هذا الاشتراك (٤) . وهذا ما سنحاول بيانه فيما يلي .

الفصل الثالث

نظيم القضاء الشعبي

٤٠ — يرتبط تنظيم القضاء الشعبي بأهداف النظام القضائي والفلسفة القانونية السائدة . ولتنظيم القضاء الشعبي على صورة معينة لابد من اتخاذ موقف من بعض الاعتبارات والاسس الرئيسية .

ارتباط التنظيم بالاهداف :

٤١ — يرتبط تنظيم القضاء الشعبي على نحو معين بالاهداف التي يرمى الى تحقيقها النظام القضائي ككل . ففي مصر نظمت محاكم الاخطا لتيسير على الفلاحين في المنازعات القليلة الاهمية نسبيا . ونظمت محاكم الحدود بطريقة تتلاءم

(١) محمد مسفور ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢

(٢) Alexis de TOCQUEVILLE, Democracy in America, Vol. 1, 2nd ed. 1863, Cambridge Mass., Sever and Francis, reprinted in JOINER, op. cit., p. 112-113.

(٣) انظر كمال للكتاب الاشتراكيين :

LESNODOSKI, op. cit., p. 305.

(٤) فبعض من يهاجم نظام المحلفين في إنجلترا ، نراه ينادى بتعيين قضاة شعبيين كاعضاء في المحكمة : « اعتقد أنه يوجد الكثير مما يمكن قوله لاحتلال الاعضاء الشعبيين محل المحلفين ، فالاعضاء الشعبيون من الممكن اختيارهم من هيئة معينة خصيصا لذلك مكونة من رجال ونساء ، بنفس طريقة قضاة السلام تقريبا ، ولكن أكثر عددا . وهؤلاء الاعضاء يجلسون على منصة القضاة مع القاضى المتخصص أو الرئيس وينسحبون معه . ويختص القاضى بالفصل في جميع مسائل القانون والاجراءات ، ولكن المحكمة كلها تشترك في إصدار القرار وتحدد التعويض أو العقوبة في القضية الجنائية . وعدد الاعضاء الشعبيين قد يكون أربعة أو ستة ، وبطبيعة الحال توجد صعوبات ، ولكن نظامنا للمحلفين له أيضا صعوباته . أن السؤال الذي يجب أن نطرحه حول هذه المسألة ، وحول الكثير في نظامنا القانوني ، إذا ما اردنا أن نبدا من جديد ، هو ما إذا كنا نختار قصدا أن تكون لدينا محكمة بواسطة محلفين :

JACKSON, op. cit., p. 318.

مع عادات وتقاليد وأعراف البدو وسكان الواحات • ومبدأ مساهمة الشعب في القضاء في دستور جمهورية مصر العربية يقوم على فكرة مشاركة الشعب في سلطات الدولة ومرافقتها وأجهزتها ، ويجب مراعاة ذلك عند تنظيم القضاء الشعبي المصري •

وولتوضيح ارتباط التنظيم بالأهداف ندرس ، كأمثلة ، القضاء الشعبي في القانون السوفييتي والقانون الانجليزي والقانون السويدي •

٤٢ - ففي الاتحاد السوفييتي يرتبط اشتراك الشعب في القضاء بفلسفة النظام الشيوعي التي ترى وجوب اختفاء الدولة واحلال المنظمات الجماهيرية مكانها • وإذ ذلك فالقضاة في الاتحاد السوفييتي يختارون في جميع المستويات بطريق الانتخاب ، ولا يشترط لانتخابهم أن يكونوا متخصصين في القانون • ولا يقتصر الامر على ذلك ، بل يوجد الى جانب هؤلاء القضاة « الرسميين » قضاة شعبيون • والغرض من اشراك الاعضاء الشعبيين في القضاء هو تأكيد دور المحكمة كأداة لتعليم الشعب روح الاخلاق الشيوعية • والعضو الشعبي الذي يشترك في أعمال المحكمة تتاح له الفرصة ليراقب عن كثب كيفية تطبيق القوانين السوفييتية ، وهو في نفس الوقت يتعلم كيف يجب أن يكون احترام القانون (١) • والدور التعليمي للقضاء يتضح على وجه الخصوص في مستويات المحاكم الدنيا : المحاكم الشعبية (٢) ومحاكم الرفاق (٣) ، ويوجد سبب عملي لعدم اشتراط أن يكون القاضي متخصصا

(١) انظر : جمال الدين العطفي ، العدالة الاشتراكية ، ص ١٣ - ١٨ وانظر ايضا :

R. DAVID ; Les grands systèmes de droit contemporain, Précis Dalloz, 1ère éd, 1964, p. 224 et s.

وبلاحظ ان محكمة اول درجة Volost في العصر السابق على الثورة كانت محكمة تابعة لوزارة الداخلية وتتكون من قضاة منتخبين غير متخصصين . وبصفة عامة كانت التقاليد القانونية ضعيفة وقت قيام ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . فالمحاماة المتخصصة والقضاء المتخصص لا يرجع تاريخهما الى ابعد من سنة ١٨٦٤ ، وهي سنة صدور قوانين اصلاح القضائي انظر :

DAVID, op. cit., p. 170-171.

ونظرا لان أعضاء هذه المحكمة كانوا ينتخبون من التجار وأغنياء المزارعين وملاك الارض ، فقد كان رد الفعل الطبيعي عند قيام الثورة ، ان ينتخب أعضاء المحكمة من العمال والفلاحين . انظر : انتهى والى ، قانون القضاء المدني في الاتحاد السوفييتي ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٧ (١٩٦٧) ص ٢٨٣

(٢) انظر في المحاكم الشعبية :

SHEININ, People's Courts in the U.S.S.R., Moscow,

(٣) انظر في محاكم الرفاق :

G.G. MORGAN, People's Justice :

The Anti-Parasite Laws, People's Volunteer Militia and Comrades' Courts, in Law in Eastern Europe Vol. Sythoff — Leyden,

1936, p. 57.

DAVID, op. cit., p. 224.

في القانون . ففي السنوات الاولى من الثورة كان من الصعب ايجاد العدد الكافي من القضاة المؤمنين بالشيوعية من بين رجال القانون . وقد زال هذا الاعتبار العملي في الوقت الحاضر ، وبدأ الحزب الشيوعي السوفيتي يختار المرشحين لشغل وظائف القضاء من بين الاشخاص الحائزين على درجات علمية في القانون أو الاشخاص ذوي الخبرة العملية في القانون (١) .

والقاضي الشعبي في القانون السوفيتي قاض عرضي ، فهو يختار بالقرعة من بين قوائم منتخبة بواسطة الجمعيات العمومية للعمال والمستخدمين والفلاحين بالنسبة للمحاكم الشعبية ، وبواسطة سوفيات المستويات المختلفة بالنسبة للمحاكم الاخرى . ويعين القاضي الشعبي لمدة سنتين ، ولكن لا يجوز أن يشترك في العمل القضائي أكثر من عشرة أيام في السنة . وخلال اشتراكهم في الاعمال القضائية يتوقفون عن القيام بأعمالهم الاصلية (٢) .

٤٣ - وفي إنجلترا يعتبر قضاء السلام مظهرا أساسيا لاشتراك الشعب في القضاء (٣) . ولا يقلل من الطابع الشعبي لهذا القضاء أن قضاة السلام يختارون من الفرسان والسادة والاعيان . وفي سنة ١٤٣٩ اشتراط في القاضي أن يكون له دخل سنوي من الارض لا يقل عن عشرين جنيها . وفي سنة ١٧٣٢ اشتراط الا يقل دخل الشخص الذي يعين قاضيا عن مائة جنيه سنويا . ولكن انتشار الاسكار الديموقراطية والاشتراكية أدى الى إلغاء أى شرط متعلق بالملكية أو الدخل ، ومنذ القرن التاسع عشر أصبح قضاء السلام يختارون مع جميع طبقات الشعب (٤) .

وبنشأة قضاء السلام في إنجلترا مرتبطة بمتطلبات الحكم المحلي . فمن المعروف أن الملكية النورماندية التي حلت محل الملكية الانجلو سكسونية في حكم إنجلترا كانت ملكية قوية حققت لأول مرة في التاريخ الاقطاعي لدول غرب أوروبا وحدة وتماسك أقاليم المملكة . ومنذ عهد هنري الثاني كان يمثل الملك في الاقليم حاكم الاقليم Sheriff . ولما خشي الملك استبداد الحاكم بالامر بما يضعف السيادة الملكية ، عين الى جانب الحاكم ممثلا شخصيا له يرعى مصالحه في الاقليم،

DAVID, op. cit., p. 224.

(١)

DAVID, op. cit., p. 225.

(٢)

F.T. GILES, The Magistrates' Courts, Stevens and Sons, 1963, p. VII ; CARTER, op. cit., p. 1.

(٣)

HANBURY, op. cit., p. 110 ; JACKSON, op. cit., p. 180

(٤)

Sir Willian HOLDSWORTH, A History of English Law,

(٥)

Methuen and Co., Vol. 1, 7th edit. 1956, p. 289.

ولذلك أطلق على هذا الموظف اسم ممثل التاج Coroner . ولكن هذه الوسيلة أيضا لم تتجح في تحقيق الغرض ، اذ لوحظ اتفاق الـ Sheriff والـ Coroner في كثير من الاحيان دون اهتمام بالمصالح الملكية وخاصة بعد أن أصبح اختيار الكورونر يتم بالانتخاب ، وعندئذ لجأ الملك الى تكليف أشخاص معينين بمأموريات ادارية وقضائية محددة في كل اقليم . وهؤلاء الاشخاص هم الذين أطلق عليهم فيما بعد ، في منتصف القرن الرابع عشر تقريبا - اسم قضاة السلام Justices of the peace (١) وقد استمر هؤلاء القضاة لسنوات طويلة يقومون بأعمال الادارة المحلية الى جانب مهامهم القضائية ولكن أعمالهم الادارية تضاعفت تدريجيا وعهد بها الى المجالس المحلية المنتخبة بحيث لم يبق لهم في الوقت الحاضر سوى الضئيل من الاختصاصات الادارية وفي نفس الوقت نمت وتأكدت القضائية (٢) . وقد كان لتدريب قضاة السلام في أعمال الادارة والقضاء أثر كبير في امداد البرلمان الانجليزى بأعضاء أكفاء ساهموا في تأكيد سيادة البرلمان في الدولة (٣) .

ويقوم قضاة السلام بأكثر من ٩٥ ٪ من العمل القضائي في إنجلترا ، وهذا يتيح لقضاة المحاكم العليا فرصة ابتقان عملهم في القضايا المهمة كما يجعل من الممكن الابقاء على عدد قضاة المحاكم العليا محدودا . ومن الناحية التاريخية كان لقلة عدد قضاة المحاكم العليا فضل كبير في خلق وتطوير القانون المشترك الانجليزى بطريقة منطقية ومنظمة . وبغير نظام قضاة السلام ، كان يتعين زيادة عدد قضاة المحاكم العليا زيادة هائلة مما كان بلا شك سيؤثر تأثيرا سيئا على أهم مزية في القانون المشترك ، وهي كونه قانونا من صنع القضاة judge-made law

ومنذ البداية لم يكن يشترط في قضاة السلام أن يكونوا متخصصين في القانون ، واستمر الامر كذلك الى الوقت الحاضر (٤) . ويغوض قاضي السلام نقص معرفته المتخصصة في القانون باستشارته لكاتب المحكمة الذي يشترط فيه أن يكون مؤهلا في القانون (٥) . وقد حدث تطوران هامان بالنسبة لعدم تخصص قضاة السلام : فمن ناحية اشترط في قضاة السلام في لندن وبعض المدن الاخرى . أن يكونوا قانونيين متخصصين ، واستتبع ذلك منحهم راتبا ، وذلك على خلاف

HOLDSWORTH, op. cit., p. 286

(١)

HANBURY, op. cit., p. 109 - 110.

(٢)

HOLDSWORTH, op. cit., p. 292.

(٣)

HOLDSWORTH, op. cit., p. 290.

(٤)

JACKSON, op. cit., p. 192.

(٥)

قضاة السلام غير المتخصصين ، الذين لا يتقاضون راتباً (١) . ومن ناحية أخرى اهتم اللورد الحاجب (٢) بتنظيم دورات تدريبية لقضاة السلام غير المتخصصين لأمدادهم بالثقافة القانونية اللازمة لاداء أعمالهم (٣) .

٤٤ - والمحكمة بواسطة محلفين تعتبر المظهر الاساسى الثانى لاشتراك الشعب فى القضاء فى انجلترا . وترجع الاصول التاريخية لنظام المحلفين الى العهد الفرنكى فى فرنسا ، حيث كان الملك الفرنكى يرسل مبعوثيه فى الاقاليم لجمع المعلومات اللازمة لضبط ادارة الدولة ، وفى سبيل جمع هذه المعلومات كان المبعوث الملكى يجمع أهالى كل قرية ويطلب منهم الادلاء بالمعلومات عن الموضوعات التى يسألهم عنها بعد أن يحلفوا يمينا على ألا يقولوا بسوى الحقيقة . وقد انتقل هذا النظام الى انجلترا ضمن النظم التى نقلها وليام الفاتح اليها عند غزوه لها . وبعد استخدامه وليام نفسه لجمع المعلومات عن انجلترا ودون هذه المعلومات فى كتاب Domesday book (٤) . وقد ظهرت الحاجة الى استخدام المحلفين فى المحاكمات بعد الغاء الامتحان الالهى كوسيلة للاثبات بمقتضى قرارات مجمع اللائران المقدس سنة ١٢١٦ . وكان المتهم يضع نفسه على بلده put himself upon the pais أى يترك لاهالى بلده الحكم عليه وفقا لمعلوماتهم الخاصة (٥) . وتقرر منذ السنة الرابعة لعهد الملك جون أن المحلفين يختصون بالوقائع ولا يختصون بالقانون Pertinet ad eos de jure discernere (٦) وفى مبدأ الامر لم يكن من الضروري أن يتفق المحلفون . ويقول Fleta أنه اذا تعذر وصول المحلفين الى اجماع ، فمن الجائز ارغامهم على الاتفاق بتجوييعهم . ومن حق القاضي أن يأخذ برأى الاغلبية ex dicto maioris partis juratorum.

JACKSON, op. cit., p. 196.

(١).

(٢) اللورد الحاجب Lord Chancellor هو صاحب أعلى وظيفة قضائية فى انجلترا . وهو فى نفس الوقت يرأس مجلس تشريعى وهو أيضا عضو فى الوزارة . وكلمة Clancellor أصلها اللاتينية الفرنسية Chancelier وهذه بدورها مستمدة من الكلمة اللاتينية Cancellarius المشتقة من الكلمة اللاتينية Cancelli بمعنى حجاب أو ساتر . وقاموس اكسفورد المختصر The Concise Oxford Dictionary ذكر صراحة أن Cancellarius معناها usher أى حاجب ، ويذكر السير ويليام هولدنسورث أن كلمة chancellor مشتقة من cancelli بمعنى الحجاب الذى كانت تؤدي خلفه أعمال السكرتيرين فى مقر الإقامة الملكية :

TOLDSWORTH, op. cit., p. 37

JACKSON, op. cit., p. 184.

(٣).

HANBURY, op. cit., p. 86. Sir patrick DEVLIN, Trial by Jury, (٤)

Etevens and Sons, 1956, p. 6,

CARTER, op. cit., p. 130-133,

(٥).

CARTER, op. cit., p. 141.

(٦).

ولكن في النصف الثاني من القرن الرابع عشر أصبح من المقرر وجنوب اتفاق
الاثنى عشر محلفا (١) . وقد عدت هذه القاعدة في المحاكمات الجنائية سنة ١٩٦٧
وفي المحاكمات المدنية سنة ١٩٧١ ، وهكذا فان قرار المحلفين يصدر الآن في جميع
المواد بالاغلبية (٢) وقد استخدمت المحاكم بواسطة محلفين في القضايا المدنية
والجنائية على حد سواء .

ويرى الكثيرون أن المحاكمة بواسطة محلفين تعتبر من ضمانات الحرية
الفردية بما تمثله من محاكمة للشخص بواسطة أقرانه . وهذه الفكرة تعتبر صحيحة
الى حد كبير ولكن في أوقات الاضطرابات السياسية كان المحلفون يتحيزون ضد
خصومهم السياسيين . وفي تاريخ القضاء الانجليزي لا يقل طغيان المحلفين في
هذه الاوقات عن طغيان أسوأ محكمة عرفت انجلترا وهي محكمة غرفة النجم
The Star Chamber

والمحلفون يختارون من بين المواطنين العاديين المدرجين في قوائم خاصة
لهذا الغرض (٤) . وفي الوقت الحاضر تضاعف الالتجاء اليهم في المحاكمات
المدنية (٥) . وفي تأييد نظام المحلفين يقول البعض « قد يكون قرار المحلفين غريبا
أو خاطئا ، ولكن حتى لو لم يكن خاضعا للرقابة ، فاننا ندفع ثمنا قليلا للثقة التي
تولدت لدينا بسبب الاشتراك المستمر للناس العاديين في أداء القضاء (٦) » .

CARTER, op. cit., p. 141

(١)

Gordon BORRIE, The Courts Act, 1971, New Law Journal,

(٢)

Vol. 121, p. 505, 506.

CARTER, op. cit. p. 135.

(٣)

JACKSON, op. cit., p. 305 et seq. ; DEVLIN, op. cit., p. 130.

(٤)

(٥) انظر :

حيث يذكر الاحصائية الآتية :

السنة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
دائرة الملكة				
قاض بمفرده	٩٢٦	٩٣٥	٧٢١	٧٢
قاض مع المحلفين	٢٨	٢٧	٢٦	٣٥
الجانب المدني لمحاكم الجلسات				
قاض بمفرده	١٢٧٢	١٥١١	١٧٠٢	١٧٠٨
قاض مع المحلفين	٩	٦	٥	٧

(٦) : CARTER, op. cit., p. 1 ; Fleming JAMES, Jr., op. cit., p. 240 :

"To a certain extent judges have represented the government, juries
the people ; judges the theoretical law and its national implications,
juries the layman's common sense and also the more or less personal
elements in our nature".

وقد انتقل نظام المحلفين من إنجلترا الى الولايات المتحدة الامريكية حيث لاقى نجاحا كبيرا ، ولا يزال الى اليوم أحد السمات المميزة للنظام القضائى الأمريكى . ويحرص الأمريكيون على المحاكمة بواسطة محلفين باعتبارها من الحقوق الدستورية ، وهم فى العادة يجرضون على التمسك بهذه الحقوق (١) .

٤٥ — واشتراك الشعب فى القضاء فى القانون السويدى يختلف اختلافا جوهريا عن نظام المحلفين . وان المحكمة الشعبية السويدية فى الوقت الحاضر تعتبر نتيجة لتطور مستمر لم ينقطع منذ كان الشعب السويدى قبائل بدائية متفرقة .

ونظرا للانعزال النسبى للقبائل السويدية ، فانهم لم يتأثروا تأثرا قويا بالعوامل الثقافية والحضارية التى حكمت تطور النظم القضائية فى القارة الاوربية (٢) . ومن المتفق عليه بين علماء تاريخ القانون أن قوانين الشعوب الجرمانية البدائية كان يوجد بينها تشابه قوى ، أيا كان موطن هذه الشعوب (٣) ، أى أن التشابه كان موجودا بين قوانين الجرمان فى موطنهم الاصلية فى المانيا واسكندنافيا كما كان موجودا بين قوانينهم فى موطنهم التى نزحوا اليها فى بريطانيا (إنجلترا) أو الغال (فرنسا) أو اسبانيا (مملكة القوط الغربيين) أو شمال ايطاليا (لو مبادريا) . وفى جميع هذه المجتمعات البدائية كان يتولى الفصل فى المنازعات جمعية شعبية تضم الرجال الاحرار جميعا ، وكان يطلق على هذه الجمعية الشعبية MOLLUM فى مملكة الفرنك (فرنسا) (٤) ، وكان يطلق عليها فى اسكندنافيا ting (٥) وفى المانيا Thing (٦) ، وكانت توجد أيضا فى إنجلترا

(١) فتحى والى ، نظام المحلفين فى القضايا المدنية فى الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٠ (١٩٦٠) ، ص ٨٨٥ .

(٢) DAVID, Les grands systèmes de droit contemporain, No. 36, p. 51.

(٣) Stig JORGENSEN, Les traits principaux de l'évolution des sources de droit danois, Rev. Int. de dr. comparé, 1971 p. 66 ; BESNIER Cours d'histoire des institutions et des faits sociaux, les Cours de droit, 1955 - 1956, p. 1248.

انظر مع ذلك ملاحظات DAVID فى المرجع السابق الاشارة اليه ، رقم ٤٢ ، ص ٥٧ .

(٤) M. ROUSSELET, Histoire de la justice, P. U. F., 1960, p. 22.

(٥) GINSBURG, op. cit., p. 256.

(٦) William FORSYTH, History of Trial by Jury (New edition, James Appleton Morgan) New York : James Crockcroft & Co., 1875, reprinted in JOINER, op. cit., p. 167.

تحت اسم Shire moot (محكمة المقاطعة) (١) أو hand red moot (محكمة المركز) (٢) .

ويصور ويليام فورسيث W. Forsyth الاختفاء التدريجي للمحاكم الشعبية الجرمانية على النحو الآتي : « عندما أصبحت أمور الحياة المدنية أكثر تعقيدا ، والقوانين أكثر دقة وتنوعا ، فانه من الواضح أنه من المستحيل على (الاعضاء الشعبيين) أن تكون لهم الكفاءة لمعالجة المسائل القانونية . أن القانون يصبح علما يتطلب دراسة جادة لفهمه ، وبغير مجموعة من الرجال مدربة على هذا العمل وقادرة على القيام به فان حقوق الجميع تصبح عائمة على بحر واسع من القرارات التحكيمية المتذبذبة والمتناقضة . ومن هنا وجد أنه من الضروري ، في هذه المحاكم الشعبية ، تعيين أشخاص متخصصين في القانون لكي يعاونوا ينصائحهم في المسائل القانونية الاعضاء الشعبيين غير المتخصصين في القانون . ولما كانت لا توجد وسيلة لفصل مسائل القانون عن مسائل الواقع ، فان الاعضاء غير المتخصصين وجدوا أنفسهم أكثر فأكثر عاجزين عن الفصل في القضايا المعروضة عليهم ، وأصبحوا أكثر فأكثر عاجزين عن الفصل في القضايا المعروضة عليهم ، وأصبحوا مضطرين بصفة دائمة إلى الرجوع إلى الموظف القانوني الذي أصبحت له الرئاسة ، وبقدر ما زادت سلطته ، ضعفت سلطة الاعضاء الآخرين للمحكمة ، وقلت أهميتهم ، إلى أن رأى أنه من الممكن الاستغناء عن حضورهم تماما دون أن يسبب ذلك أي ضرر محسوس . وبطبيعة الحال شجع التاج هذا التغيير ، حيث أصبح قادرا ، عن طريق ما ينشئه من محاكم ، على التصرف في حياة وحرية رعاياه تحت ستار الاشكال القانونية . وهكذا نشأ في أوروبا على أنقاض المحاكم الشعبية القديمة ، نظام القاضي الواحد المعين بواسطة الملك والمختص بجميع مسائل الواقع والقانون واقتصر ذلك بنتيجة مقبولة هي الخصومة السرية والتحقيقات التفتيشية . ولم يكن من الممكن تفادي ذلك . أن المحاكم القديمة في سكاندينافيا وألمانيا كانت تحمل في تكوينها عنصر تدميرها ، وهذا العنصر يتمثل في أن السلطة القضائية بأكملها كانت في أيدي أشخاص ليست لديهم مؤهلات خاصة لوظائفهم » .

وعلى الرغم من أن فورسيث يشير إلى أنه « لم يكن من الممكن تفادي ذلك » فانه بالفعل قد أمكن تفادي ذلك في القانون السويدي . وتفصيل ذلك ، أنه ابتداء من القرن الثالث عشر ، بدأ يجري العمل على عرض المنازعات على اثني عشر شخصا من أعضاء الجمعية الشعبية ، ستة ينتخبهم المدعى ،

(١) F. W. MAITLAND The constitutional History of England,

Cambridge, the University Press, 14th impression, 1961 p. 39 .

MAITLAND, op. cit., p. 45.

(٢)

وستة ينتخبهم المدعى عليه • وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصاً يعرضون على الجمعية الشعبية نتائج تحقيقهم في القضية • وبمرور الزمن أصبحت المحكمة الشعبية محكمة دائمة تتكون من أشخاص يختارون من بين أعضاء الجمعية الشعبية دوزيا • وكان يرأس هذه المحكمة رئيس الجمعية الشعبية وهو قاض متخصص • وكان من الضروري في البداية أن تصدق الجمعية الشعبية على قرار المحكمة الشعبية التي يرأسها قاض هو في نفس الوقت رئيس الجمعية الشعبية • وفي بداية القرن السابع عشر ، أصبحت المحكمة الشعبية محكمة مستقلة تماماً تقوم بكل الوظيفة القضائية التي كانت تقوم بها الجمعية الشعبية (١) • وهكذا ، فإنه قبل توطد النظم الديمقراطي في المملكة السويدية ، كان اشتراك الشعب في القضاء ضمانة ضد استبداد السلطة الملكية المتمثل في قسدرتها على الضغط والتأثير على القضاة المعيّنين من قبلها (٢) •

أسس مساهمة الشعب في القضاء :

٤٦ — اشتراك الشعب في القضاء ليس معناه التجرد من القانون أو من مبدأ الشرعية الذي يجب أن يحكم كل أفعال وتصرفات الدولة • ولذلك يجب دائماً ضمان التطبيق السليم للقانون • وهذا غير ممكن إلا بواسطة القانونيين المتخصصين (٣) • وعلى ضوء هذا الاعتبار الأساس يجب أن يكون أي تنظيم للقضاء الشعبي • وتوجد وسائل وقواعد مختلفة لتنظيم القضاء الشعبي • وليس من اليسير تفضيل وسيلة على أخرى • ولكن لما كان من الواجب اختيار البعض واستبعاد البعض الآخر ، فمن الضروري أن يكون الاختيار على ضوء ظروف واحتياجات المجتمع المصري وبما يتناسب مع المعطيات والمبادئ الأساسية في النظام القانوني المصري •

٤٧ — وأول سؤال يطرحه تنظيم القضاء الشعبي هو معرفة مدى الاستعانة بالخاصة الشعبيين ، فهل تكون لهم الكلمة العليا أم تكون الكلمة العليا للقضاة المتخصصين؟ ويرتبط بذلك تحديد المنازعات التي يشترك في نظرها القضاة الشعبيون : فهل يشتركون في نظر كل المنازعات أم يشتركون فقط في بعض المنازعات دون البعض الآخر ؟ ثم تأتي بعد ذلك مشكلة اختيار القضاة الشعبيين : هل يختارون بالانتخاب أم

GINSBURG, op. cit., p. 256-257

(١)

GINSBURG, op. cit., p. 253.

(٢)

(٣) وهذا الاعتبار يجب أيضاً احترامه بالنسبة للهيئات القضائية الفنية ، ولذلك فإن تشكيل اللجنة الابتدائية للفصل في المنازعات الزراعية دون أي عنصر قانون متخصص أمر منقذ ، ذلك أن قانون الإصلاح الزراعي الذي طبقته اللجنة ليس قانوناً بحتاً أو قانوناً سياسياً صرفاً • انظر : أحمد سلامة ، القانون الزراعي ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٩ • وانظر في نقد مماثل للمحاكم المتساوية للإجراءات الزراعية في فرنسا •

بطريق التعيين ، وما هي الشروط الواجب توافرها فيهم ؟ وإذا ما تم اختيار القاضي الشعبي ، فكيف يؤدي وظيفته : هل يعين لمدة محدودة أو لقضية أو قضايا محددة ، أم يعين بصفة دائمة ؟ وهل يتفرغ القاضي الشعبي لعمله ، أم يظل محتفظا بعمله الأصلي ؟ وهل يتقاضى القاضي الشعبي أجرا أو مكافأة عن اشتراكه في القضاء ، أم يكون اشتراكه تطوعا بلا مقابل ؟

التوازن بين العنصر الشعبي والعنصر المتخصص :

٤٨ - لا ينبغي أن يكون اشتراك الشعب في القضاء اشتراكا رمزيا ، بل ينبغي أن يكون اشتراكا حقيقيا وفعليا . وهذا يقتضي تمثيل العنصر الشعبي بقدر كاف في تشكيل دوائر المحاكم . ونرى ، تحقيقا لذلك ، أن تتكون المحكمة الجزئية من قاض متخصص وعضوين شعبيين ، وتتكون الرئاسة للقاضي المتخصص (١) . أما المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض ، فانه من الأفضل أن تبقى محتفظة بتشكيلها القضائي المتخصص (٢) . ونشير في هذا المجال الى وجوب التوسع في الاستعانة بالعناصر الفنية في المنازعات التي يغلب عليها طابع فني معين .

فمثلا نرى اضافة عضوين مختصين بشئون العمال والتأمين الاجتماعي الى دوائر المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف التي تنظر في منازعات قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية (٣) .

(١) ويلاحظ أن عدد المحلفين في العادة اثنا عشر محلفا . ويرى البعض أن العدد ١٢ ليس سعريا وأنه قد يكون من الأفضل تخفيضه الى ٦ . (JOINER, op. cit, p. 82) وفي القانون السويدي يبلغ عدد الاعضاء الشعبيين سبعة على الأقل وتسعة على الأكثر (ما سبق رقم ٢٨) وفي القانون الفنلندي يتراوح عدد الاعضاء الشعبيين من ٥ الى ١٢ .

Law and Judicial Systems of Nations, 1968, World Peace through Law Center, Washington, D.C., FINLAND, p. 6.

القانون والنظم القضائية للأمم ، فنلندا ، ص ٦

وفي القانون النرويجي تتكون محكمة أول درجة من قاض متخصص وعضوين شعبيين Domsmen القانون والنظم القضائية للأمم ، النرويج ، ص ٥

(٢) قارن القانون النرويجي الذي يجيز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة الاقليمية Lagmansrettere التي تلظر الطعن في حكم صادر من محكمة أول درجة (محكمة المركز او محكمة المدينة Herrads-og Byrettere جلوس اثنين أو أربعة اعضاء شعبيين الى جانب الثلاثة قضاة المتخصصين الذين تتكون منهم المحكمة : القانون والنظم القضائية للأمم ، النرويج ، ص ٤

(٣) انظر ما سبق ، رقم ٧

ونعتقد أن مثال هذا التنظيم يحقق اعتبارات اشتراك الشعب في القضاء ، فهو يعطيه الكلمة الأخيرة في حدود الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي ، ومن ناحية أخرى يوفر الضمانات الكافية لمراعاة مقتضيات التخصص القانوني ، ففي حدود الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي ، لرئيس المحكمة ، - وهو قاض متخصص - فرصة كبيرة في العمل على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً (١) . ولا شك أن المداولات بين أعضاء المحكمة ستكون ذات فائدة متبادلة للقاضي المتخصص والعضوين الشعبيين . فهي تنقل إلى القاضي مباشرة وجهة نظر الرجل العادي ، وتبين للعضوين الشعبيين كيفية الفصل في المنازعة وفقاً للقانون .

تحديد اختصاص القضاء الشعبي :

٤٩ - يرى البعض (٢) تحديد اختصاص القضاء الشعبي ببعض المنازعات، مثل المنازعات العمالية (٣) ومنازعات الأحوال الشخصية ، ومن الممكن أن نضيف إلى ذلك منازعات إيجار المساكن (٤) . ومن الناحية العملية قد يكون من الصعب تعيين العدد الكافي من القضاة الشعبيين للنظر في كل القضايا الجزئية ، ولذلك يجب ، في المراحل الأولى لتطبيق النظام على الأقل ، تحديد المنازعات التي ينظرها القضاة الشعبيون (٥) .

(١) وهذا هو نفس الحال في القانون النرويجي : القانون والمنظم القضائي للأمم ، النرويج ، ص ٤ . والامر يختلف في القانون السويدي ، حيث لابد من إجماع القضاة الشعبيين namnd man ليتغلب رأي القاضي المتخصص . انظر ما سبق ، رقم ٣٨ .

وفي نظام المحلفين ، للمحلفين الكلمة النهائية فيما يتعلق بالوقائع ، وللقاضي الكلمة النهائية فيما يتعلق بالقانون . كما أن للقاضي أن يلغي قرارات المحلفين غير المعقولة أو التي لا تدعمها أدلة كافية . ذلك أنه في العصور الوسطى كان المحلفون الذين يرتكبون خطأ عرضة للحكم عليهم بالسجن ، ورؤى بعد ذلك أن هذا الجزاء بالغ القسوة ، فألغى ، وكضمان ضروري ، أعطى القاضي سلطة إلغاء قرار المحلفين الخاطئ : JOINER, op. cit., p. 19.

(٢) جمال الدين العطيفي ، ص ٢١ .

(٣) وإن كانت المنازعات العمالية تحتاج إلى تنظيم خاص ، والأعضاء الفنيون أنسب لمعالجتها من الأعضاء الشعبيين .

(٤) انظر في وصف محكمة الإيجارات وعملها في القانون الإنجليزي : STREET, op. cit., p. 33 et seq.

(٥) قارن القانون النرويجي : لتكون من قاض متخصص وقاضيين شعبيين في منازعات حدود الأراضي ، وحقوق الملكية العقارية ، والمسائل البحرية والتجارية . وفيما عدا ذلك يجوز للقاضي أن يضم عضوين شعبيين ، كما يجوز للخصوم أن يطلبوا ضم عضوين شعبيين : القانون والنظم القضائية للأمم ، النرويج ، ص ٥ .

اختيار القضاة الشعبيين :

٥٠ — يرى البعض اختيار القضاة الشعبيين بالانتخاب (١) • والمناقشة حول مزايا اختيار القضاة بالتعيين أو بالانتخابات مناقشة قديمة ومعروفة (٢) • ومن البلاد التي تأخذ بنظام انتخاب القضاة الاتحاد السوفييتي (٣) وبعض الولايات الأمريكية وبعض الولايات السويسرية (٤) • وفي القانون السويدي (٥) والقانون الفرويجي (٦) ينتخب الاعضاء الشعبيون بواسطة المجالس المحلية • ونرى أن انتخاب القضاة لا يتفق مع التقاليد التاريخية للقضاء المصري • فنجد في الفقه الاسلامي رفضا قاطعا لانتخاب القاضي : « اذا اجتمع أهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ، ولو اجتمعوا على رجال وعقدوا معه عقد السلطنة أو عقد الخلافة يصير خليفة وسلطانا (٧) » • وأضاف ابن عابدين أن الضرورة وحدها هي التي تبيح اختيار القاضي بواسطة أهل البلدة (٨) • ويلاحظ أنه بالنسبة للقضاء الذاتي والقضاء الفني يوجد مجال كبير لاختيار القضاة بالانتخاب : فالأفراد هم الذين يختارون المحكمين وأعضاء النقابات هم الذين ينتخبون أعضاء المجالس التأديبية القضائية والمجالس الأخرى ذات الاختصاصات القضائية مثل مجالس النقابات الفرعية للمحامين التي عهد اليها القانون بأن تعمل كلجنة تقدير لاتعاب المحامين • وكان أعضاء المجالس المالية الملغاة ينتخبون بواسطة أعضاء الطائفة أو الملة (٩) • وكان العدول في المحاكم التجارية المختلطة ينتخبون بواسطة أعيان التجار الواردة أسماؤهم بكشوف الانتخاب المحررة في كل قنصلية (١٠) • وأعضاء المحاكم التجارية في فرنسا يختارون أيضا بانتخابهم بواسطة التجار (١١) • وينتخب العمال والمستخدمون وأصحاب الأعمال أعضاء مجالس الحكماء *Les conseils de prud'hommes* (١٢) • وبالنسبة للمحاكم المتساوية للإجراءات الزراعية

(١) جمال الدين العطفي ، ص ٢٢.

(٢) انظر : رمزي سيف ، الوسيط في المرافعات المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، الطبعة السابعة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧ ، فتحى والى ، قانون القضاء المدني ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، رقم ١٢٤ ، ص ٢١٦ .

(٣) ما سبق ، رقم ١٢ ، فتحى والى ، المرجع السابق ، رقم ١٢٤ ، ص ٢١٦ .

(٤) رمزي سيف ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٥) GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٦) القانون والنظم القضائية للأمم ، الفرويج ، ص ٥ .

(٧) الفتاوى الهندية ، ص ٢١٧ .

(٨) حاشية ابن عابدين ، ص ٢٢٠ .

(٩) انظر : محمد العشماوى ، ص ٢٤٨ وما بعدها .

(١٠) انظر ما سبق ، رقم ١٠ .

(١١) VINCENT, op. cit., p. 122.

(١٢) VINCENT, op. cit., p. 128.

ينتخب المقيمون في دائرة اختصاصها أعضاءها من المؤجرين والمستأجرين الزراعيين (١) •

ومن الناحية الموضوعية تختلف ظروف القضاء الفنى والقضاء الذاتى عن ظروف القضاء الشعبى • ونظام انتخاب القضاة الشعبيين انتخابا مباشرا بواسطة الشعب ، أو انتخابا غير مباشر بواسطة المجالس المحلية أو الشعبية قد لا يضمن بطريقة أكيدة توافر الشروط الاخلاقية والعقلية اللازمة فى القاضى الشعبى (٢) • وإذا ما سلمنا بأن اختيار القضاة الشعبيين يكون بطريق التعيين ، فإنه يبقى أن تحدد من يقوم بهذا التعيين وكيف ؟

نرى أن سلطة التعيين يجب أن يعهد بها الى وزير العدل بعد استشارة الهيئات والمنظمات الجماهيرية والنقابية والمهنية • والتعيين بواسطة وزير العدل هو الذى يوفر وحدة مسئولية وزارة العدل عن حسن أداء العدالة فى البلاد (٣) •

الشروط الواجب توافرها فى القاضى :

٥١ - يجب أن يتوافر فى القاضى الشعبى عدة شروط ليكن قادرا على القيام بوظيفته على أحسن وجه :

شرط السن : يجب تحديد سن القاضى الشعبى بحيث يكون له النضج اللازم لتقدير الأمور تقديرا سليما • وفى القانون السوفيتى والقانون السويدى تحدد السن بخمسة وعشرين عاما (٤) • ونرى أن تكون هذه السن ثلاثين سنة على الأقل • وهى على أى حال السن المشترطة لتعيين القاضى الابتدائى فى القانون المصرى (٥) • ومما يبرر تحديد هذه السن للقاضى الشعبى أن الفصل فى المنازعات وظيفة دقيقة بالنسبة للمتخصص وهى كذلك من باب أولى بالنسبة لغير المتخصص ويحسن أن تتوفر للقاضى الشعبى مقابل نقص تخصصه القانونى ، جسيمة معقولة من تجارب الحياة •

شرط النزاهة : يجب بطبيعة الحال أن يكون القاضى الشعبى محمود الأخلاق ولم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف •

VINCENT, op. cit., p. 135

(١)

(٢) فتحى والى ، قانون القضاء المدنى ، رقم ١٢٤ ، ص ٢١٨

(٣) وفى إنجلترا يتم اختيار قضاة السلام بالتعيين لا بالانتخاب • والذى يعينهم هو اللورد الحاجب JACKSON, op. cit., p. 180.

GINSBORG, op. cit., p. 260.

(٤) جمال الدين العطفى ، ص ١٢ •

(٥) رمزى سيف ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ، فتحى والى ، المرجع السابق ، رقم ١٢٦ •

شروط الكفاءة : يجب أن يكون لدى القاضي الشعبي القدرة على القيام بواجباته • وعلى وجه الخصوص يجب أن يجيد القراءة والكتابة وأن يكون حسن الادراك للأمور • ومن الناحية النظرية يمكن القول أن قدرة الشخص العقلية على الفهم والتصور والتدقيق والتفكير وابداء الرأي في المسائل وحسمها لا يتوقف على الشهادات العلمية أو الدراسية الحاصل عليها • ولكننا نرى — باعتبار المستوى العام للتعليم في مصر — أن يشترط في القاضي الشعبي أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية عالية أو ما يعادلها • ولتعويض نقص الثقافة القانونية لدى القضاة الشعبيين يجب على وزارة العدل أن تنظم لهم برنامجًا تدريبيًا مناسبًا لمدادهم بالمعلومات القانونية والقضائية الأساسية •

مدة تعيين القاضي الشعبي :

٥٢ — تجعل بعض القوانين القاضي الشعبي قاضيا دائما • أى يمارس وظيفته طيلة حياته العاملة • وهذا هو الحل الذى يأخذ به القانون الانجليزى بالنسبة لقضاة السلام (١) • وفى قوانين أخرى تعتبر وظيفة القاضي الشعبي وظيفة عرضية ، فمدة وظيفته مؤقتة ، ولا يقوم فعلا بأعباء القضاء الا خلال مدة محددة • وهذا هو الحل الذى يأخذ به القانون السوفييتى حيث تتحدد مدة وظيفة القاضي الشعبي بسنتين (٢) ، والقانون السويدى الذى يحدد مدة القاضي الشعبى بست سنوات (٣) والقانون النرويجى الذى يجعل المدة أربع سنوات (٤) • ونرى فى مصر أن يكون تعيين القاضي الشعبى لمدة معينة ، سنة أو سنتين مثلا ، وأن تكون قابلة للتجديد لمدة أو مدتين أخريين (٥) • ومن الأفضل أن يتم التجديد بطريق القرعة ، لأن تركه فى يد وزير العدل قد يمثل انتقاصا لاستقلال القاضي الشعبى • ومن الأفضل أن يراعى عند توزيع العمل على القضاة الشعبيين ، ألا تزيد مدة جلوسهم للقضاء عن شهر أو شهرين فى السنة الواحدة (٦) •

عدم تفرغ القاضي الشعبى :

٥٣ — ليس من المصلحة أن يتفرغ القاضي الشعبى للقضاء أثناء مدة

JACKSON, op. cit., p. 185

(١)

DAVID, op. cit., p. 225.

(٢)

GINSBURG, op. cit., p. 260

(٣)

(٤) القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٥

(٥) قارن : فى القانون السويدى يجوز تجديد انتخاب القاضي الشعبى بدون أى قيد ، وليس من النادر احتفاظ بعض القضاة الشعبيين بوظيفتهم لمدة تزيد على عشرين عاما :

GINSBURG, op. cit., p. 260

(٦) قارن : فى القانون السوفييتى لا يجوز ان يشترك الاعضاء الشعبيون فى العمل القضائى أكثر من عشرة أيام فى السنة :

DAVID, op. cit., p. 225

وظيفته ، بل يجب أن يستمر فى وظيفته أو مهنته العادية التى كان يزاولها قبل اختياره قاضيا . وعدم التفرغ هو الذى يضمن تحقيق هدف القضاء الشعبى وهو اشراك العقليّة العادية مع العقليّة القانونية المختصة فى الفصل فى المنازعات ، لان القاضى الشعبى اذا ماتفرغ ، فإنه بمضى المدة سيكتسب الطابع المهني المتخصص (١) . وعدم التفرغ له ميزة أيضا بالنسبة للقضاة الشعبيين ، اذ لا يمنعهم من سزاولة وظائفهم أو مهنتهم الاصلية وبذلك لا يصادفون الصعوبة التى كان من المحتمل أن يواجهوها فى حالة الأخذ بنظام التفرغ ، وهى صعوبة العودة الى عملهم الاصلى . وأخيرا فإن عدم التفرغ يوفر فى المصاريف ، اذ لا توجد حاجة الى تخصيص أية مبالغ كمرتبات للمتفرغين .

والمساهمة فى القضاء وان كانت حقا لأفراد الشعب الشرفاء الكفاء ، فإنها فى نفس الوقت نعتبر واجبا عليهم . ويجب أن يؤدى هذا الواجب بلا مقابل (٢) . ولكن هذا لا يمنع من وضع نظام لتعويض القضاة الشعبيين عن المصروفات التى يتحملونها نتيجة استدعائهم لنظر القضايا ، كتعويضهم عن مصاريف الانتقال والمبيت والاقامة مثلا ، وبالنسبة للمشتغلين بالأعمال الحرة ، أو العاملين الذين يجرمون من أجورهم من جهات عملهم الاصلية نتيجة لغيابهم ، فإنه يحسن وضع نظام يمنحون بموجبه تعويضا جزائيا عن مقدمهم لدخلهم (٣) .

(١) ويشير البعض الى فائدة عرضية قضاء المحلفين ، فى أن الحلف يكون أقل تأثرا بالأفكار المسبقة والتحيزية من القاضى المتخصص « فالقاضى الذى يجلس يوما بعد يوم ليفصل فى قضايا حوادث السيارات قد يكون أكثر تحيزا بالنسبة لتلك القضايا ، وهكذا يتحيز بعض القضاة الى جانب المدعين والبعض الآخر الى جانب المدعى عليهم . أما الحلف ، فهو غير متخصص ، وهو لا يسمع مجموعة متشابهة من القضايا كل يوم ، بل هو يفصل فى قضية واحدة فقط أو على أكثر تقدير فى عدد قليل من القضايا المتشابهة ولأنه يفصل فى عدد قليل من القضايا فإنه يظل محتفظا باهتمامه ، ولا يقول « آه ، ان هذه القضية مماثلة تماما للقضية التى نظرتها أول أمس » ، بل يحاول أن يقدر الوقائع . ولهذا اعتقد أن الحلف من هذه الناحية أقل تحيزا من القاضى » :

JOINER, op. cit., p. 66.

(٢) كان قضاء السلام فى إنجلترا يتقاضون مقابلا لأعمالهم يبلغ أربعة شلنات فى اليوم . ولكن تدهور قيمة النقد أدى الى عدم حصولهم على هذا المقابل ، وهم الآن يؤدون أعمالهم بلا أى مقابل :

JACKSON, op. cit., p. 180.

(٣) فى القانون الانجليزى لم يكن المحلفون يمنحون أى مقابل أو تعويض عن اشتراكهم فى المحاكمات . وكان هذا يصيب المحلفين بضرر شديد اذا استمرت المحاكمة وقتا طويلا . وقد أجاز قانون المحلفين لسنة ١٩٤٩ وقانون المحلفين لسنة ١٩٥٤ دفع تعويضات للمحلفين عن مقدمهم لدخولهم الى جانب بدلائهم سفر واقامة ومصروفات وذلك فى حدود ٣٢٥ قرشا يوميا تضاعف الى ٦٥٠ قرشا بعد عشرة أيام الاى :

JACKSON, op. cit., p. 309.

خاتمة

٥٤ — ان اشتراك الشعب في القضاء يؤدي وظيفتين أساسيتين لا غنى عنهما :

الوظيفة الأولى : ايجاد الارتباط الوثيق بين عقلية الرجل العادى وعقلية القاضى المتخصص ، حتى لا يكون القانون الذى يطبقه المتخصصون منقطع الصلة بالمفاهيم والأفكار السائدة •

الوظيفة الثانية : تدريب المواطنين العاديين الذين يدعون للاشتراك في القضاء على مسئوليات اتخاذ القرارات وغرس روح الخدمة العامة فيهم •

وهاتان الوظيفتان يتفق عليهما الكتاب الاشتراكيون والكتاب في الدول الرأسمالية • وهذا الاتفاق دليل على أن اشتراك الشعب في القضاء لا يرتبط بالضرورة بنظام سياسى أو اجتماعى معين ، بل هو يعبر عن مبدأ سليم من مبادئ التنظيم القضائى ، بغض النظر عن أى اعتبار آخر •

٥٥ — ان كثيرا من الانتقادات الموجهة الى القضاء الشعبى تستهدف صورة معينة من القضاء الشعبى وهى نظام المحلفين أو طريقة معينة لتنظيم القضاء الشعبى ، وهى انتخاب القضاة الشعبيين • وبعض الانتقادات مبنى على مخاوف من الممكن تفاديها لو أحسن اختيار وسيلة تنظيم اشتراك الشعب في القضاء •

ورقة عمل

مقدمة من الدكتور جمال العطيفي رئيس اللجنة التشريعية بشأن
مساهمة الشعب في إقامة العدالة

- افضلية ضم قضاة شعبيين الى هيئة المحكمة على نظام المحلفين •
- تطبيق المساهمة الشعبية في محاكم الحراسات (القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١) •
- أهمية التدرج في التطبيق •

المواد التي يطبق فيها النظام :

١ — مواد لا تسمح بطبيعتها بنظام المساهمة الشعبية :

- (أ) طعون النقض •
- (ب) طعون الادارية العليا •
- (ج) تحكيم القطاع العام •
- (د) طعون الضرائب •
- (هـ) القضاء العسكري •

٢ — مواد يحسن الا يؤخذ فيها بنظام المساهمة الشعبية :

- (أ) القضاء الاستثنائي •
- (ب) القضاء المدني والتجاري (فيما عدا ما يلي) •
- (ج) قضاء أمن الدولة •
- (د) المخالفات •

٣ — مواد يحسن الأخذ فيها بنظام المساهمة الشعبية :

- (أ) القضاء الجنائي (فيما عدا مرحلة الرقابة على التحقيق — غرفة المشورة ومرحلة الاحالة) •
- (ب) القضاء العمالي •
- (ج) القضاء التأديبي •
- (د) الاصلاح الزراعي •
- (هـ) ايجار الأماكن •
- (و) قضاء الأحوال الشخصية •

دور مجالس الصلح في المنازعات المدنية الصغيرة •

٤ — القاضي يستقبل وحده بالفصل في الدفع وفي أوجه الدفاع
القانونية •

٥ — كيفية اختيار القضاة الشعبيين :

(أ) الفارق بين المساهمة الشعبية وبين المساهمة
الادارية •

(لجان نزع الملكية — لجان التعويضات —
المشرف الزراعى) •

(ب) تجربة اختيار أعضاء الاتحاد الاشتراكي في بعض
اللجان •

(ج) تجربة محاكم الحراسات •

(د) ترشيح المنظمات الجماهيرية •

(النقابات العمالية والمهنية — الجمعيات
والاتحادات — الغرف التجارية — الغرف الصناعية —
الجمعيات التعاونية الزراعية) •

(هـ) التعيين بقرار من وزير العدل •

٦ — ضمانات استقلال القاضي الشعبي :

(أ) جداول فرعية معدة سلفا لكل عام في دائرة كل محكمة تحت

إشراف وزارة العدل •

(ب) الاختيار بالدور •

(ج) أداء اليمين •

(د) مدة عمل القاضي الشعبي •

مؤتمر الاتحادات المهنية العربية

القاهرة من ٢-٦/٥/١٩٧٣

انعقد بالقاهرة مؤتمر الاتحادات المهنية العربية في الفترة من الثاني حتى

السادس من شهر مايو ١٩٧٣ •

وقد اناب السيد الرئيس محمد انور السادات رئيس الجمهورية السيد

الدكتور محمد حافظ غانم الامين العام للاتحاد الاشتراكي لافتتاح المؤتمر والقاء

كلمة سيادته •

وبعد دراسة وبحث الموضوعات المطروحة في المؤتمر اصدر عدة توصيات •

وقد رأت لجنة المجلة أن تنشر كلمة السيد رئيس الجمهورية وكلمة السيد

رئيس المؤتمر الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين وكذا التوصيات

التي انتهت اليها المؤتمر •

الشيخ السيد محمد نور السائر

رئيس جمهورية مصر العربية
يلقبها: السيد الدكتور محمد حافظ غانم
الأمانة العامة للجنة المركزية

الاخوة اعضاء مؤتمر الاتحادات المهنية العربية

تحية من القلب اوجهها الى هذه النخبة الممتازة التي تلتقي اليوم في القاهرة مدركة مسؤوليتها في اللحظات التاريخية التي تمر بها امتنا لتعلن امام العالم اجمع أن العرب قادرون على الوقوف في مواجهة العدوان صفا واحدا قويا وقادرا .

ان اجتماعكم اليوم مظهر ايجابي لحيوية امتنا العظيمة ولقدرتها على مواجهة العدوان مواجهة شاملة ، انكم تجتمعون لتتدارسوا دور الشعب العربي في معركة المصير . فقد وضحت اطماع اسرائيل ونوايا الولايات المتحدة الامريكية فالعدو لا يتربص بشعب عربي بمفرده بل هو يتربص بالامة العربية كلها وبالمستقبل العربي كله . والمعركة ليست معركة الجيوش فقط بل هي معركة شاملة يساهم فيها كل مواطن على قدر طاقته .

ايها الاخوة :

ان عيون الامة العربية بل عيون العالم كله بما في ذلك اعداؤكم تراقب عملكم هنا . فاعلنوها مدوية ان ابناء المهن على امتداد امتنا يتحملون مسؤوليتهم كاملة في مرحلة المواجهة الشاملة امام الله وامام الوطن وامام التاريخ من أجل التحرير ومن أجل البناء ومن أجل تحقيق آمال امتهم في مستقبل مشرق يجدد سالف مجدها .

ان ما اعلنتموه من جدول اعمال لمؤتمركم يتصل بدراسة المصالح الامريكية في المنطقة وتوجيه الموارد العربية للمعركة وتهيئة الشعب العربي للقتال يجعلنا ننظر بالامل والثقة بالامل في ان كل مواطن عربي سيعرف دوره الكامل في المعركة في اطار برنامج مدروس وجاد ، والثقة في انكم ستؤدون دوركم كاملا في تنفيذ البرنامج .

أيها الأخوة :

ان امتنا قادرة احيها من طاقات ضخمة ومتنوعة على مواجهة التحديات ومجابهة الاخطار بالمعرفة الصحيحة والوعى السليم وبالارادة القوية ، وهى تؤمن ان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة ، وهى مطالبة اليوم بأن تحشد طاقاتها البشرية والمادية لى تحرر ارضها وتحمى حقوقها وتدافع عن مصيرها • واللقاءات النقابية والمهنية المتعددة التى تتم على صعيد الوطن العربى فى الوقت الحالى تؤكد عزم المواطن العربى على الاستمرار فى الكفاح وفى التضحية حتى النصر •

ان الاممة العربية قاتلت دائما دفاعا عن حقوقها وعن حضارتها وعن مستقبلها ، وهى حريصة على التعاون الدولى من أجل الرخاء ولكنها لا تردد فى ضرب مصالح من يعتدون عليها بكل ماتملك من قوة ومن ايمان •

از الولايات المتحدة الامريكية تؤكد فى كل يوم دعمها السياسى والعسكرى والاقتصادى المطلق لاسرائيل وتحديها الكامل لحقوق العرب ولشاعرهم ولقرارات الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولى ، وهو امر سيكون موضع دراستكم فى اجتماعكم هذا •

أيها الأخوة :

اننا نستعرض اكبر خطر عرفته الاممة العربية ، ولكن هذا الخطر يحمل فى طياته وعيا قوميا جديدا وبناء عربيا عصريا وانطلاقا لأمتنا فى كافة المجالات •

وان ينصركم الله فلا غالب لكم

والسلام عليكم ورحمة الله •

كلمة السيد الأستاذ
مصطفى محمد البرادعي
نقيب المحامين ورئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

المثقفون العرب يقدرّون للسيد رئيس الجمهورية ، المجاهد الناصر ، جهده
وجهاده ، ويعتزون بتفضله بانابة السيد الامين العام لأفتتاح المؤتمر بخطابه هذا
الجامع الذي يرون فيه كل التكريم لفكرهم وعملهم .

نتلاقى اليوم في مؤتمرنا هذا للمهنيين العرب ، تجمعنا المهنة والعروبة ،
يتلاقى ايمان بايمان ، ايماننا بمهنتنا ، وايماننا بقوميتنا ، مهنتنا التي نعتز بها كل
الاعتزاز ، وعروبتنا التي تسمو بأصالتها فوق كل القوميات .

نجتمع اليوم باسم الامة العربية ممثلون عن فكرها وعملها ، يحددون لها
الطريق الذي انحرفت عنه ، تُضيّع في انحرافها مجدها ، ومكنت غيرها من
مقدراتها ، يحددون للشعب العربي الطريق الذي يفرض به ارادته ويستعيد به
مجده ويؤكد وجوده في الوجود .

أن البلاد العربية تصنع اليوم مصيرها بعزيمتها وتصميمها ، وُغاية هذا
المؤتمر ، باسم الفكر العربي ، التحضير للمؤتمر القادم الموسع ليضع الحكام العرب
والواطنين العرب كلهم في وقت واحد في الطريق الصحيح .

ايها الزملاء :

كانت للعرب دولة كبرى انبثقت منها حضارة اشرقت على العالم كله بنورها
ودانت لها الدنيا كلها تنهل من خيرها . ولكن العرب لم يستطيعوا أن يحافظوا على
تراثهم وغيروا ما بأنفسهم فغير الله من حالهم ، فعبثت بهم الأهواء حتى انتهت
بهم الحال الى هذا الضياع الذي نعيشه ونعانيه .

لا نستطيع ان نواجه اسرائيل ، رغم عددنا واتساع أرضنا وضخامة طاقاتها
وقدراتنا وامكانياتنا ، ورغم ماتوارثناه من عقائد وحضارات وفلسفات شنتتها
جميعا بفرقتنا وخلافاتنا .

وكان لابد للفكر العربي ان يتحرك وقد تجاوز الأمر كل معقول :

« كان لابد ان يضع حدا لهذه الفرقة وهذا التناقض والا يقتصر الامر فيما بيننا على الدعاية وتسجيل المواقف ، يسيطر على فكرنا السياسى الهوى والسطحية » .

« كان لابد ان يبحث عن الانسان العربى الحر ليستيقظ ، وقد ضيعته الاحداث . حكم مطلق فى كثير من اجزاء الوطن العربى طال واستطال لا حرية ولا رأى بل تسلط واستداد حتى ضاعت الثقة بين الحاكم وبين الناس وانفصمت الروابط التى تربطهم بوطنهم وامتهم ووصلنا الى اسوأ حال من العيث والانحلال » .

« كان لابد ان تتجمع الطاقات الهائلة للأمة العربية كلها لتسير فى مسار واحد تواجه به عدوها فى عزم وتصميم » .

« كان لابد أن يعلم كل عربى ان اطماع اسرائيل لن تقف عند حد فلسطين وسيناء والجولان ، ومخططها القديم يمتد الى اغوار بعيدة عميقة فى الوطن العربى ، والهدف البعيد هو الحضارة العربية » .

« كان لابد ان يعرف الشعب العربى من هو العدو ومن هو الصديق فى صراحة وفى وضوح » .

« كان لابد للشعب العربى ان يعرف متى سيحارب وكيف يحارب وموقف كل حكومة من الحكومات ، والشعب هو الذى سيخوض الكفاح ويقدم التضحيات » .

« كان لابد ان يعرف الشعب العربى قدراته وطاقاته التى يستغلها الغرب وامريكا بالذات ، وكيف تستخدم من اجل المعركة ، هذه القدرات وهذه الطاقات قدرات ضخمة يجب ان تحدد له بالحساب والأرقام » .

١ - للبلاد العربية رصيد ضخم من الموجودات المالية فى الاسواق النقدية يتراوح بين ١٢ الف ، ١٥ الف مليون دولار ويتوقع الخبراء ان تصل هذه الموجودات العربية المالية سنة ١٩٧٥ الى ٢٠ الف مليون دولار .

٢ - مجموع رصيد الأموال العربية المستثمرة فى بنوك وشركات أمريكا يزيد على ٢٠٠٠ مليون دولار .

٣ - تملك الشركات الامريكية حوالى ٦٠ ٪ من موارد البترول العربى وهى تسترد قيمة استثماراتها مرة كل عام بل وربما فى أقل من عام .

٤ - صافى ارباح شركات البترول الامريكية بعد خصم جميع المصاريف تصل حوالى ٢٩٧٠ مليون دولار سنويا .

• - مجموع الاستثمارات الأمريكية في صناعة البترول العربية ٢٠٠٠ مليون دولار بخلاف ٤٠٠٠ مليون دولار أخرى في مجالات ناقلات البترول ومعامل التكرير وعمليات التوزيع والتسويق في أوروبا الغربية .

نصدر الولايات المتحدة حاليا سلعا مصنوعة تتراوح قيمتها بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ مليون دولار سنويا الى البلاد العربية .

هناك استثمارات أمريكية في بعض البنوك العربية وفي عدد من الصناعات مثل صناعة التعدين في المغرب ، وفي لبنان وحده توجد ٧٠ شركة أمريكية تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والمال .

هذه بعض الطاقات الضخمة للوطن العربي تستغلها أمريكا تعود على إسرائيل نفسها في صورة مساعدات ، وأموال العالم العربي بذلك هي التي تتسلح بها إسرائيل لضرب العرب .

هذه الأسباب كلها دفعت المهنيين من خلال نقاباتهم واتحاداتهم الى التفكير في الدعوة الى « مؤتمر شعبي » تشارك فيه كل النقابات المهنية ، والانحادات العمالية ، والمقاومة الفلسطينية ، والقوى السياسية في الوطن العربي ، يكون من هدفه تحريك الفكر العربي وتجميع « المتقنين العرب » وتوحيد طاقات القوى العربية بما تملكه من امكانيات مادية ومعنوية - وفق مخطط علمي منسق لمواجهة التحديات العدوانية الاسرائيلية والاستعمارية ويضع امام الحكومات العربية وجوب الالتزام بمقرراته وتنفيذها بكل ما اوتيت من قوى وامكانية ، ويطالب بالغاء كل صور القمع والفهر المتخذة أو التي تتخذ في أي قطر عربي بحق المناضلين ضد الاستعمار والصهيونية والتجزئية ويؤكد على حق الانسان العربي في حياة بحرية كريمة .

واليوم نجتمع للتخصير لهذا المؤتمر الموسع ولدراسة كافة المسائل المتعلقة بانعقاده واعداد البحوث والتوصيات اللازمة لعرضها عليه في موعد يحدد باذن الله ليتخذ مايراه في شأنها من قرارات نعتقد انها ستكون أملا فويا على الطريق الصحيح .

((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

ويجب الانفس اننا نواجه صراعا بين حضارتين حضارة تقوم على خير مافي الديانات الكبرى وعلى خير مافي الثقافة الانسانية ، وحضارة لا تعنى الا بالمسائل والمادة والقوة ولا يسمع فيها الا دوى المدافع وازيز الطائرات .

وتتفكم الله وايدكم بنصره .

تقرير

عن مؤتمر الاتحادات المهنية العربية

(الجامعة العربية ٢ - ٦/٥/١٩٧٣)

تمر امتنا العربية بمرحلة حاسمة في تاريخها هي ادق مراحلها واصعبها فان اطماع اسرائيل ومؤامرات الولايات المتحدة الامريكية واضحة - ان العدو لا يتربص بالشعب العربي في قطر من اقطاره وانما يتربص بالامة العربية كلها من خليجها الى محيطها . فقد احتل العدو بتخطيط ومساعدة الامبريالية العالمية جزءا من فلسطين العربية سنة ١٩٤٨ واحتل باقى فلسطين واحتل القدس والجولان وسيئاء عام ١٩٦٧ . كل ذلك والولايات المتحدة الامريكية تمده بالسلاح والعتاد بلا حدود وتسانده في المحافل الدولية ، وتمنع اتخاذ أى قرار بادانته ، وتمنحه من عائدات البترول ما يضرب به العرب ، فيعمل على تثبيت اقدامه في الارض العربية المحتلة والتوسع ليبنى دولته التي يتوهمها من النيل الى الفرات ، كما يعلن وتعلن معه امريكا نيته في السيطرة على مصادر البترول في السعودية والخليج العربي وتتعاون ايران مع الاستعمار الامريكى في محاولة طمس عروبة الخليج واحتلال الجزر العربية بغية السيطرة على البترول العربى .

ان المخابرات المركزية الامريكية تعمل مع اسرائيل والعملاء على تصفية الثورة الفلسطينية طليعة الحركة الثورية العربية والنواة الرئيسية لتحرير فلسطين .

والامة العربية مع كل هذه التحديات لاتقف من اسرائيل وقفة واحدة وتتفاوت صلاتها بالعدو الاول الولايات المتحدة الامريكية فقد زادت علاقاتها وتجاريتها واستغلالتها للبترول العربى بعد عام ١٩٦٧ مما زاد غرور اسرائيل وتحدياتها للعرب والعالم .

ان المعركة حتمية وفورية وهى معركة كل قطر عربى . بل وكل فرد عربى وامتنا العربية قادرة بما لديها من طاقات ضخمة ومتنوعة على مواجهة التحديات ومجابهة الاخطار بالمعرفة الصحيحة والوعى السليم والادارة القوية والاستمرار في الكفاح والتضحيات حتى يتحقق النصر .

ومن أجل ذلك دعا المهنيون العرب الى عقد مؤتمر بالقاهرة في ٢ - ٦/٥/١٩٧٣ لدراسة دور الشعب العربى في المعركة واعتبار دراساته وتوصياته تمهيدا لعقد

مؤتمر شعبي كبير يضم كل الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية والنسائية •

كما يضم كل القوى السياسية الوطنية في الوطن العربي لحشد الشعب للمعركة المصرية •

وبعد توزيع مؤتمر الاتحادات المهنية العربية الى لجان وبحث الموضوعات المعروضة في المؤتمر انتهى الى التوصيات التالية :

أولاً - في مجال المصالح الامريكية في المنطقة العربية يقرر المؤتمر ما يأتي :

(١) فيما يخص البترول :

١ - استخدام النفط كسلاح فعال في معركتنا مع الصهيونية والامبريالية العالمية وتثقيف الجماهير حول أهمية هذا السلاح •

٢ - وضع شعار «نفط العرب للعرب» موضع التنفيذ كمبدأ اساسي لامتلاك الشعب العربي لثرواته الطبيعية مع وضع اكثر من حل واحد ليؤمن نجاح التنفيذ ومرونة الخطوة •

٣ - استغلال فترة ازمة الطاقة في امريكا لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ •

٤ - تقوية الجبهات الداخلية للاقطار العربية كخطوة نحو وحدة الشعب العربي لتمكينه من الدفاع عن مصالح الجماهير ومكتسباتها •

٥ - انشاء معامل لتكرير النفط داخل البلاد العربية وتصدير المنتجات النفطية بدلا من النفط الخام على المدى البعيد مع دراسة امكانية قيام الصناعات البتروكيماوية والعمل السريع لتكوين اسطول لنقل النفط العربي •

٦ - دراسة قيام التكامل الاقتصادي والصناعي العربي والتخطيط للمشاريع العربية المشتركة •

٧ - انشاء وتدعيم شركة استثمارات عربية لتنمية وسحب الارض من بنوك الدول الاجنبية، استثمارها في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية والانشائية العربية •

٨ - اسهام عائدات النفط في بناء جيش عربي قادر على تحرير فلسطين والاراضي المحتلة والدفاع عن ابار النفط وريثما تتم هذه الخطوة المتقدمة فمن الضروري ان تساهم الدول العربية التي لها عائدات مناسبة من النفط في ميزانيات دول المواجهة العسكرية كحد ادنى من واجباتها القومية للمعركة •

٩ - معاملة الدول الاوربية التي وقفت الى جانب الحق العربى معاملة متميزة لكسب الاصدقاء للقضية العربية *

١٠ - ضرورة رفض الاقتراح الامريكى للجنة العشرين المشكلة من قبل صندوق النقد الدولى نظرا لان القبول يعنى تجميد الاموال العربية لفترة طويلة فى المصارف الاجنبية مع التوعية بأهمية الموضوع *

١١ - تشكيل لجنة لدراسة موضوع النفط العربى كسلاح فى المعركة من الدكتور طاهر الحديدى والسيد حسن الدمهورى على ان تضم اليها من الفنيين العرب ، وتقدم الدراسة للمؤتمر الشعبى المنوى عقده *

١٢ - اظهاراً لمشاعر الشعب العربى ضد جرائم اسرائيل وما تتلقاه من دعم سياسى واقتصادى وعسكرى من الولايات المتحدة الامريكية يوصى المؤتمر :
(أ) مقاطعة المصالح الامريكية والامبريالية ، وقف ضخ النفط يوم ١٥/٥/١٩٧٣ *

(ب) سفر وفد الى المملكة العربية السعودية والكويت وبعض الدول العربية الاخرى تدعيماً للتنفيذ *

(ج) تتولى جميع النقابات والاتحادات المختلفة اتخاذ الاسلوب الملائم لتنفيذ هذا القرار واعلانها فى الوقت المناسب *

(ب) وفى القواعد العسكرية قرر المؤتمر :

١ - مطالبة الدول العربية التى توجد فيها القواعد العسكرية الامريكية والبريطانية بتصفية تلك القواعد *

٢ - تثقيف الجماهير العربية وتوعيتها بخطورة وجود هذه القواعد والعمل على تصفيتها *

٣ - ان عمل القواعد العسكرية فى المناطق المجاورة للوطن العربى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقواعد العسكرية فى الوطن العربى لهذا يجب على الحكومات العربية ان تتحرك دبلوماسياً لدى هذه الدول من اجل تصفية هذه القواعد ومساندة الشعوب فى نضالها من اجل التخلص من القواعد العسكرية *

٤ - يطالب المؤتمر الحكومات العربية برفض استضافة الاسطول الامريكى السادس بالموانئ العربية *

توصي اللجنة الجهات المختصة بتقديم دراسة الى المؤتمر الشعبي حول هذه التواعد العسكرية الامريكية والبريطانية في الوطن العربي .

(ج) وفي العلاقات الثقافية أوصى المؤتمر :

١ — وضع الجامعات والمراكز الامريكية في الوطن العربي تحت السيطرة العربية .

٢ — السيطرة على دور النشر الامريكية في الوطن العربي .

٣ — افساح المجال امام الكتاب العربي والصحف العربية ليسهل تداولها في كافة الاقطار العربية .

٤ — تشديد الرقابة على الافلام الامريكية واستبعاد الافلام التي تتعارض اساساً مع اهداف الامة العربية في المجتمع الموحد المتطور ذي الشخصية المتماسكة والقادرة على الوقوف بوجه التحديات الاستعمارية .

تدعو اللجنة الوزارات المعنية بالثقافة في الوطن العربي الى منع انتاج افلام سينمائية أو تلفزيونية محلية تقلد الافلام الامريكية الاستعمارية وتنتشر اخبارها .

(د) المصالح التجارية :

دعوة الشعب العربي لمقاطعة السلع والخدمات الامريكية وتشكيل لجنة لدراسة مقاطعة المصالح الاقتصادية الامريكية في الوطن العربي وتقديمها للمؤتمر الشعبي .
وتقوم كل نقابة من النقابات المهنية بطبع ونوزيع كافة توصيات وقرارات هذا المؤتمر على كافة اعضائها .

ثانياً — وفي مجال تعبئة الشعب العربي للمعركة :

— يؤكد اعضاء المؤتمر ايمانهم الذي لا يتزعزع بأن المعركة التي تخوضها الامة العربية ضد الامبريالية العالمية والصهيونية كل لا يتجزأ .

— ويؤكد المؤتمر انه لا تحرير ولا عودة لشعب فلسطين وانه لا تحرير للاراضي العربية الا بالحرب الشاملة ويؤكد المؤتمر ضرورة التمسك الدائم بالهدف النهائي للنضال الفلسطيني والعربي وهو التحرير الكامل للاراضي العربية المحتلة ، والتحرير الكامل لتراب فلسطين من اجل اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية .

— ويطالب المؤتمر بحق الثورة الفلسطينية بالتواجد الكامل فوق الارض العربية وعلى امتداد جميع جبهاتها للانطلاق منها باتجاه العدو الصهيوني .

— ويطالب المؤتمر بتمكين الجماهير العربية في الانخراط في حركة المقاومة الفلسطينية ويدين القوى المتآمرة في لبنان ويعتبر المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة حلقة في المخطط الامبريالي الصهيوني وتنفيذا مؤديا لمقررات مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران التي نصت في بندها الاول على ضرورة تصفية « الارهاب » الفلسطيني في المنطقة .

— ويعتبر المؤتمر النظام الاردني القائم رديفاً مكملًا للوجود الصهيوني واداة يستخدمها العدو لآبادة الشعب الفلسطيني وتهديد الجماهير والانظمة المناضلة ضد الاستعمار .

— ويشجب المؤتمر محاولات الاردن في عقد صلح مع العدو الصهيوني ويندد بالمفاوضات والاتصالات السرية التي يقوم بها النظام الاردني والعدو الصهيوني لاقتصاص التراب الفلسطيني . ويؤمن المؤتمر بان وحدة العمل الفدائي وتعميق هذه الوحدة أول ضمانات النضال الطويل من اجل النصر ويطالب الحكومات العربية بعدم المساس بوحدة العمل الفدائي وحرية .

— ويشجب المؤتمر كافة المؤامرات التي تقوم بها الامبريالية الامريكية أو الرجعية في البلاد العربية لاسقاط النظم الوطنية العربية ويدعو المؤتمر الجماهير العربية الى اليقظة الوطنية والثورية لاحباط تلك المؤامرات لحماية الوحدة الوطنية .

— ويعلن المؤتمر شجب المؤامرات الرامية الى طمس عروبة الخليج ويدعو الى التصدي للغزو الايراني . كما يدعو الى مجابهة احتلال ايران لجزر الخليج ومحاولات السيطرة على سلطات الحكم العربي ويعلن قلقه البالغ للتسلل الايراني الهائل الذي لا يعنى سوى تهديد العراق والدول العربية وتكملة الدور الذي تقوم به اسرائيل في تهديد كيان ومصالح الامة العربية .

— ويرى المؤتمر أن الحريات الشخصية والعامّة للمواطنين هي الدعامة الاساسية للانتصار في معارك التحرير والبناء وضخامة التعبئة الوطنية الشاملة .

— ويحيي المؤتمر صمود النقابيين الوطنيين المعتقلين في سجون العدو والانظمة الرجعية المرتبطة معه ويؤكد وقوف جماهير الشعب العربي الى جانبهم حتى ينالوا حريتهم ويواصلوا نضالهم .

— ويدعو المؤتمر الى اطلاق الجريات النقابية والصحفية في الاقطار العربية

وافساح المجال امام القطاعات الشعبية للتعبير عن ارادتها الوطنية والتصدي للعدو وتحطيم المصالح الاستعمارية والوقوف في وجه القوانين والاجراءات الرجعية والتعسفية ويطالب بالسماح للصحف الوطنية بالتعبير عن آرائها وعدم مراقبتها ومصادرتها •

— كما يدعو المؤتمر الى الفضال من اجل حق انشاء النقابات المهنية والعمالية في الاقطار العربية التي لا يزال انشاء النقابات فيها محظور تحت طائلة العقاب ويدعو الى الغاء كافة القوانين الاستثنائية التي تستهين بحرية الافراد وتعرضهم لمحاكمات غير اصولية •

— ويكلف المؤتمر الاتحادات والنقابات المهنية بتقديم دراسة للمؤتمر الشعبي المقرر عقده عن الضمانات الواجبة لتحقيق حريات المواطنين وحقوقهم في المحاكمة العادلة امام القاضي الطبيعي وحرية الصحافة والرأى والتعبير •

— دعوة بعض المغتربين العرب للمشاركة في المؤتمر الشعبي القادم •

— دعوة الجماهير العربية في الاقطار المتحررة للضغط على حكوماتها للقيام بالعمل الجدى والاسراع لتحقيق الوحدة بين هذه الاقطار •

— يرى المؤتمر رفع كفاءة التعبئة الشعبية بشحذ الطاقات الروحية والدينية الهائلة في ضمير الشعب العربى لمواجهة التحدى الحضارى الذى تجسده الصهيونية وذلك عن طريق احياء وتعميق التراث العربى الوطنى النضالى •

— ان في هجرة العلماء والمثقفين العرب الى الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلاد خسارة كبيرة على الوطن العربى في الوقت الذى تحتاج فيه بلادهم الى خدماتهم ولذلك يوصى المؤتمر بأن يعمل الوطن الام على استعادة هؤلاء العلماء والمثقفين بكافة الوسائل وتهيئة الظروف الملائمة في بلادهم لكى يؤدوا دورهم العلمى والثقافى •

— هناك هجرات لبعض الخبرات العربية الى الخارج وبخاصة في افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية وهى تقوم بخدمات جليلة في هذه البلاد الصديقة ومن الخير ان تظل هذه الخبرات وتتزايد على ان تقام صلات منظمة بينها وبين الوطن الام لربطها به باستمرار ويمكن ان تسهم النقابات المهنية في هذه العملية وبذلك تستغل هذه الخبرة كمورد وقوة كامنة للوطن العربى •

— يطالب المؤتمر بدعوة المنظمات العربية لقبول المغتربين العرب كاعضاء شرف في هذه المنظمات وان تقوم هذه المنظمات على حل مشكلاتهم وتشجيعهم

على الترابط والعمل على التأثير في المنظمات المناظرة في البلاد التي يعملون بها
لخدمة القضايا العربية •

— يوصى المؤتمر بأن تعمل كافة المنظمات الشعبية والمهنية العربية من أجل
مساعدة الشعب العربي في الاقطار التي لم تنتظم الجماهير بها في منظمات شعبية
ومهنية •

— يوصى المؤتمر ان تزيد الحكومات العربية من تخصيصاتها المالية لاغراض
التعبئة العسكرية الشعبية بما يتناسب وجدية المعركة •

ثالثا — وفي مجال الموارد العربية وتوجيهها للمعركة قرر المؤتمر ما ياتى :

١ — ان الانسان العربي هو القاعدة والنواة والاداة للنصر في المعركة
المصرية ، فيجب امان النظر في ظروفه وتكوينه الفكرى ليكون قادرا على مواجهة
عالم اليوم بتقديمه ومشكلاته •

٢ — ان الموارد العربية المتمثلة في الكفاءات العلمية ضرورة قومية يجب
صيانتها والحفاظ عليها واستعادة ما تم نهبه منها لغير صالح هذه الامة •

٣ — ان الموارد البشرية التى تتكون منها القوات المسلحة يجب ان تكون
التخصصات العلمية هى الغالبة فيها لتستطيع ان تواجه حداثة المعيدات بحداثة
العقل •

٤ — دعوة وسائل الاعلام العربية الى بذل المزيد من الجهود في تعريف كل
جزء من اجزاء الشعب العربى ببقية الاجزاء الاخرى مع تطوير وسائلها الاعلامية •

٥ — دعوة الجامعات العربية بالتركيز على وضع البرامج التربوية والثقافية
التي تساهم في خلق المواطن ليستطيع ان يسير في ركب الحضارة العصرية الحديثة •

٦ — دعوة الدول العربية الى توحيد جهدها العسكرية تحت قيادة واحدة •

٧ — يسجل المؤتمر امان النظر في الانفاق العربى •• ويؤكد عدم كفاية
هذا الانفاق اذا قيس بالانفاق الحربى الاسرائيلى •• ويؤكد توزيع هذا الانفاق
بعدالة بين مواطنى الاقطار العربية •

٨ — يؤكد المؤتمر جدوى استخدام الفوائض المالية العربية كوسيلة وسلاح
في الضغط على الدول المعادية لاعادة النظر في سياستها العالمية وتوجيهها للحق
العربى •

٩ - يؤكد المؤتمر أن التقلبات التي أضرت بالفوائض العربية تعتبر برهاناً على ضرورة عودة الفوائض إلى الوطن العربي .. ويرى أن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وسيلة فعالة تمكن من تمويل المشروعات العربية في تحقيق التنمية •

١٠ - ترشيد الشعب العربي إلى تغيير النمط الاستهلاكي بحيث يعتمد على المنتجات العربية •

رابعاً - وفي مجال المؤتمر الشعبي الكبير .. يوصى المؤتمر بما يأتي :

١ - يدعو للمؤتمر ممثلين للفئات الآتية :

(أ) أعضاء هذا المؤتمر « ممثلوا الاتحادات والنقابات المهنية »

(ب) رجال الدين •

(ج) العمال والفلاحون والفنانون والادباء •

(د) المنظمات السياسية الوطنية في الوطن العربي •

(هـ) الشبيبة والاتحادات الطلابية والنسائية •

(و) الحرفيون والرأسمالية الوطنية •

(ز) المنظمات التشريعية « البرلمانات ومجالس الشعب وغيرها » •

(ح) اتحاد الاذاعات العربية والتليفزيونية •

(ط) الثورة الفلسطينية •

على ان تدعو اللجنة التحضيرية ممثلين عن كافة الاقطار العربية •

٢ - يعقد المؤتمر خلال شهرين من تاريخه .. وذلك لاهمية الاسراع في

عقده لمواجهة التحدي الاستعماري للامة العربية •

٣ - يعقد المؤتمر في القاهرة •

٤ - تتحمل كل منظمة نفقات انتقال واقامة اعضائها .. وتتحمل النقابات

والاتحادات في مصر تكاليف المدعوين ومن غير أعضاء المنظمات •

٥ - يكون تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر من ممثلين عن الفئات التالية :

(أ) الاقطار العربية .. ممثل لكل قطر تختاره اللجنة التحضيرية

الفرعية للقطر •

- (ب) النقابات المصرية « وممثليها النقباء والسكرتيريون » •
- (ج) الاتحادات العربية بأنواعها المختلفة « المهنية والعمالية والنسائية الى آخره » •

(د) الثورة الفلسطينية •

(هـ) نقابات عمال البترول •

(و) لجنة القوى المساعدة للثورة الفلسطينية •

(ز) من تختاره اللجنة من الشخصيات ذوى القدرة على العمل الفنى والتنظيمى ويضم اللجنة الوفد المصرى الذى سافر الى سوريا ولبنان سنة ١٩٧٢ من الاساتذة مصطفى البرادعى واحمد يحيى وعبد الرازق عبد الفتاح والمعتز بالله مبارك ويوسف كامل عبد العزيز •

٦ - تشكيل لجنة متابعة تتابع قرارات المؤتمر الحالى لحين تشكيل اللجنة التحضيرية من الاساتذة احمد يحيى ، الدكتور محمد سيد درويش والمهندس أسامة زكى •

على ان تكون نقابة المحامين مقرا للجنة المتابعة • • وتتصل بالاتحادات فوراً لاختيار ممثليها خلال اسبوع •

٧ - يدعو المؤتمر الى اختيار مسئول اتصال عن كل قطر • • ولجنة تحضيرية فى كل قطر وينتهى عمل مسئول الاتصال بانعقاد اللجنة التحضيرية الفرعية وبعد قيامها بانتخاب رئيس ومقرر وامين سر •

ولقد رشحت الوفود البنادة الآتية اسمائهم :

— العراق : السيد / سعد قاسم حمودى — نقيب الصحفيين

— سوريا : السيد / مظهر العنبرى — نقيب المحامين

— لبنان : السيد / رياض طه — نقيب الصحفيين

— ليبيا : السيد / ابراهيم السمانى — نقيب المعلمين

— المغرب : السيد / ادريس المراكشى — نقيب المحامين بالرباط •

— الجزائر : السيد / عمار بن تومى — نقيب المحامين بالجزائر •

- تونس : السيد / محمد بن شقرون
- الكويت : السيد / سامي المنيسى — رئيس جمعية الصحفيين •
- اليمن الجنوبية : السيد / عبد الله عبد الوهاب العباسي — نقيب المحامين •
- السودان
- الامارات
- اليمن الشمالية
- لم تحدد الاسماء بعد
- فلسطين : السيد / جمال الصوراني — ممثل القدوة الفلسطينية •
- على ان يترك اللجنة المتابعة استكمال الاتصالات لتحديد ممثل الاقطار للجنة التحضيرية ان توفد من تراه للدعوة لتشكيل اللجان الفرعية في بعض الدول اذا دعت الحاجة •
- كما يوصى المؤتمر بضرورة الدعوة له اعلاميا منذ الآن على كافة المستويات العربية •
- ٨ — يدرس المؤتمر الشعبى الكبير •• ما يعرضه عليه هذا المؤتمر كأساس لبحثه وكذلك ما تضيفه اللجنة التحضيرية من دراسات •
- وفق الله امتنا العربية لتطهير الارض وتحقيق النصر في الوقت القريب ••• وعلى الله قصد السبيل •

رئيس المؤتمر

مصطفى محمد البرادعى

الامين العام للمؤتمر

احمد عبد الحميد عنارة

فهرس

صفحة

هذا العدد

٣

القضاء الشعبى : محاضرة السيد الاستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين ٥

تحليل مقارن من حيث الكثافة والعائد ، بين نظام القضاء الشعبى
ونظام القضاء المتخصص للسيد الدكتور مصطفى رشدى
الاستاذ بقسم الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

٣٤

رأى نقابة المحامين بالاسكندرية

٤٣

رأى نقابة المحامين بالمنصورة

٤٦

صور مقترحة للقضاء الشعبى لدعم الجهاز القضائى وسرعة
البت فى القضايا ، للسيد الاستاذ كمال طيمى المحامى عضو
عضو مجلس النقابة المستشار القانونى لشركة الحديد والصلب

٤٨

رأى وزارة العدل باسهام الشعب فى اقامة العدالة

٥٢

رأى وزارة العدل بتبسيط اجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية

٦٥

رأى محكمة استئناف القاهرة باسهام الشعب فى اقامة العدالة

٧٤

رأى محكمة استئناف القاهرة بشأن تبسيط اجراءات التقاضى

٨٢

رأى محكمة استئناف الاسكندرية بشأن اسهام الشعب فى اقامة
العدالة وتبسيط اجراءات التقاضى

٩٠

محضر الجمعية العمومية لمحاكم شمال وجنوب القاهرة والسويس
الابتدائية بشأن اسهام الشعب فى اقامة العدالة

٩٧

القضاء الشعبى للسيد الاستاذ المستشار عبد القادر جادو رئيس
محكمة شمال وجنوب القاهرة

١٠٥

خلاصة التقرير المقدم من السيد المستشار عبد القادر حشمت جادو
رئيس محكمة القاهرة الابتدائية عن مشاهداته في رحلته الى
المانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى في شأن القضاء الشعبى

١١١

المساهمة الشعبية في ادارة العدالة الجنائية للسيد الدكتور جمال العطيفى
وكيل مجلس الشعب ورئيس اللجنة التشريعية

١١٣

القضاء الشعبى في مصر للسيد الدكتور محمد عبد الخالق عمر ، استاذ
مساعد قانون المرافعات المدنية والتجارية بكلية الحقوق -
جامعة القاهرة

١٢٧

رقم الإيداع دار الكتب ٦٠٢٠ سنة ١٩٧١

دار ومكان للطباعة والنشر ٩٠٥٠٣٦

المحاضرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ، تُوَفِّيُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .
« قُرْآنٌ كَرِيمٌ »

مايو ويونيه
١٩٧٣

السنَّة الثالثة والخمسون

المسددان
الخامس والسادس

الحكمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ
أَلِيمٍ ، تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .
« قُرْآنُكَرِيمٍ »

مايو ويونيه
١٩٧٣

السَّيِّمَةُ الثَّالِثَةُ وَالْخَمْسُونَ

القُدَدَانِ
الخَامِسُ وَالسَّادِسُ

هذا العدد ..

سبحانك ربى العظيم ...

نقد شاء القدر أن يكتب على هذا العدد أن يتأخر عن موعد صدوره أشهراً معدودات ، وما كان مرد ذلك التأخير تراخياً ما أو تقصيراً ، وإنما كان مرجعه أولاً وأخيراً ، تلك الازمة الضارية التي يعاني منها الصالح أجمع ، والمائلة في نقص كميات الورق نقصاناً بيناً ملحوظاً ، وكلنا أمل ورجاء أن تزول أسبابها في وقت نرجو أن يكون قريباً ..

ولئن كان مقدرنا لهذا العدد أن يتأخر عن مواعده ، فقد كان مقدرنا له أيضاً ، وفي الوقت ذاته ، أن يصدر في رحاب النصر المؤزر الذي حققته قواتنا المسلحة الباسلة ، يقودها الرئيس المناضل محمد أنور السادات ، في يوم العبور الخالد ، في السادس من أكتوبر المجيد ، فتعلن للعالم بأسرها نبأ التحرير العظيم ، وتذكر قلاع العدو وتحصيناته ، وتخوض أضخم معارك في التاريخ ، في تلاحم كامل مع شقيقته القوات المسلحة السورية ، فتعيد إلى الوطن العربي شموخه بعد ضياع ، وإلى الإنسان العربي قوته بعد ضعف ، وإلى الإرادة العربية قدرتها وصلابتها بعد تحلل وتمزق وانحيار ..

وتبدأ مرحلة جهاد جديد أكبر ، جهاد مع النفس والذات ، وجهاد من أجل التشييد والتعمير والبناء ، وجهاد لتحقيق التقدم الحضارى وخلق الإنسان المصرى الجديد .. ومن ثم فقد كان لزاماً أن نتحدد - وبوضوح كامل - معالم طريقنا بعد السادس من أكتوبر المجيد ، ونلك مسؤولية لا تقل شأنًا عن مسؤولية التحرير ذاتها ، وكان ذلك موضوع محاضرة الأستاذ الفقيـب مصطفى محمد البرادعى التي ألقاها بدار النقابة ، وهى المحاضرة التى تضمها صفحات هذا العدد .

ويحتوى العدد - فيما يحتوى - على الأبواب الثابتة من أشهر المبادئ التى أرساها القضاء على اختلاف درجاته ، كما يضم أبحاثاً فى الموضوعات الآتية :

✳ القانون المستضعف للزميل الاستاذ سعد أبو السعود المحامى .

✳ نظرية الاثراء على حساب الغير فى الفكر القسانونى التقليدى للزميل الاستاذ عبد العزيز بيومى المحامى .

✳ هد السرقة فى الشريعة الاسلامية للسيد الاستاذ صلاح الدين عبد الله وكيل النيابة الادارية بالاسكندرية .

✳ المدى الزمنى لسريان القاعدة القانونية التأهيلية للسيد الاستاذ مغاورى محمد شاهين رئيس المحكمة .

كما يتضمن هذا العدد بابا جديدا تستقبل المجلة على صفحاته ، زملاء
أعزاء ، نتطلع اليهم المحاماه أملا مرتقبا ، وفكرا يثريها ، على طريق الحق
والحرية والشرف .

زميلى العزيز :

هذا هو العدد الذى بين يديك ، وتلك هى المواد والموضوعات والابواب
التي يضمها ويحويها ، والله نسأله التوفيق والتسداد ..

سكرتير التحرير

صحت الموارى

المحامى

قضاء محكمة النقض الجنائية

الطبي الشرعى انه تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديمة هي فقد ابصار هذه العين .

١

٦ ديسمبر ١٩٧٠

وبعد ان اورد القرار الادلة على ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضدها على هذه الصورة ، خاص الى اعتبارها جنحة احداث اصابة خطأ بقوله « ومن حيث ان الواقعة على هذا التصوير لا تكون جريمة احداث الجرح العمى التى من جرائمها حدثت العاهة بل أن المتهمه وهى تستعمل حقها فى تأديب الطالب المشاغب بمعاقبته قد تطاير من المسطرة احدى الشظايا الخشبية واصابت عين المجنى عليه دون عمد مما جعل حدوث الاصابة نتيجة اهمال وعدم تحرز من المتهمه مما يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة ينطبق عليها نص المادة ٢٤٤ ع » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم الابتدائى (الذى حدثت الواقعة فى ظله) تنص على أن « العقوبات البدنية ممنوعة » فانه لا يحق للمطعون ضدها أن تؤدب أحدا بالضرب لما نعتت كان فعلها مؤثما وتسال عن نتائجها .

لما كان ذلك وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص فى أن المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطاير جزء من آلة الاعتداء واصاب عين المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الاصابة عاهة مستديمة هي فقد ابصار العين ، فان ركن العمد يكون متوافرا ، ذلك انه من المقرر أن الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ما هية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا القصد لأنه انما قصد الضرب وتعمدته . والعمد يكون باعتبار الجانى وليس باعتبار المجنى عليه .

ضرب : احدث عاهة . جريمة ، اركانها . قصد جنائى . عمد . تعليم . مستشار اهالة ، نظره الدعوى الجنائية . دعوى جنائية . نظرها بمعرفة مستشار الاحالة . نقص ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . ق ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ م ١٨ عقوبات م ٢٤٥ . عقوبات م م ٢٤٠ / ١ و ٢٤٤ .

المبدأ القانوني :

ينص على أن (العقوبات البدنية ممنوعة) ومن ثم فانه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها أن يؤدب أحدا بالضرب ، فان فعلت كان فعلها مؤثما وتسال عن نتائجها . واذ كانت المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطاير جزء من آلة الاعتداء واصاب عين المجنى عليه فان ركن العمد يكون متوافرا .

الحكمة :

.. وحيث ان القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله : « من حيث أن الواقعة تخلص حسبما تبين من مطالعة الأوراق فى أنه بينما كانت المتهمه تقوم بشرح الدروس على الفصل الذى من بين تلاميذه المجنى عليه فى المدرسة التى تقوم بالتدريس بهنا ، اذ سمعت صياحا منه من جراء اعتداء أحد الأطفال الآخرين عليه ، فذهبت تستطلع الأمر فشكا اليها المجنى عليه اعتداء زميله عليه وفغلا قامت بأخذ احدى المساطر الموضوعة أمام التلاميذ وعاقبت المعتدى بأن ضربته بها جملة ضربات واذ ذاك تطاير جزء من المسطرة فاستقر فى عين المجنى عليه وترتب على ذلك حدوث اصابة فى عينه التى اثبت التقرير

بالحق المدني ، ومن ثم تكون جريمة التبديد المنسوبة الى المتهمين في غير محلها ويتعين براءتهم منها . أما عن جريمة النصب التي نسبتها المدعية بالحق المدني الى المتهمين فهي غير متوافرة الأركان ، وذلك أنه عند ما اشترت السيارة من المتهم الأول وآخر كانت له صفة الوكالة فضلا عن أن هذه الصفة ثابتة من الدعوى المدنية التي لم يدفع فيها بعدم وجود هذه الصفة ومن ثم تكون هذه التهمة أيضا في غير محلها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنة لم توقع أي حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبديد ، وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استثمروا في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولييه ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبديد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وسمه إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستثمروا في التصرف كملاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متاعها ، فإن ذلك ينشأ عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تحييص الدعوى والأحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والأحالة مع الزام المطعون

لما كان ما تقدم فإن الواقعة المسندة للمطعون ضدها تكون جناية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ولما كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فيتعين نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة للسفر فيها على هذا الأساس .

الطعن ٢٤١ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين سعد الدين عطية ومحمود كامل عطية والدكتور احمد ابراهيم والدكتور محمد محمد حسين وطه دنانه .

٢

٦ ديسمبر ١٩٧٠

حكم : تسبيب ، عيب ، تبديد ، نصب ، دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها . تأميم .

المبدأ القانوني :

إن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

الحكمة :

... وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية : « وحيث أنه يبين مما تقدم أنه رغم استلام المدعية بالحق المدني من البائعين احتفظوا بالملكية بعقد البيع حتى الوفاء بثمنها وأنه قد تم توقيع العديد من محاضر الحجز عليها وتعين عليها في كل مرة حارس غير الحارس السابق ، والملاحظ أن الحجز الذي توقع من قبل المدعية بالحق المدني تحت يد المتهمين على السيارة كانت صالحة للاستعمال في حين أن العكس هو الصحيح إذ تبين أن السيارة غير صالحة للاستعمال عند ما توقع الحجز على السيارة تحت يد المدعية

الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولما كان الأمر — موضوع للطلب — يحقق التنازع السلبي بين مستشار الاحالة — الذى تخلى عن نظر الدعوى — (بوصفه جهة تحقيق) وبين محكمة الأحداث (بوصفها جهة حكم) والتي ستتقضى حتما بعد اختصاصها بنظر الدعوى . اذا ما رفعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتعين اجابة النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة بمحكمة دمنهور للفصل فيها .

الطعن ١١٢٤ لسنة ٤٠ ق برئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام ومحمود عطيه ، والدكتور احمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه دنلة .

٤

٦ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) اعلان غيابي ، قرينة قاطعة ، غير قاطعة ، نقص ، طعن ، اسباب . اجراءات م ٢٩٨ مرافعات م ١٠ .
(ب) معارضة : نظرها ، حكم فيها . نقص ، طعن ، نطاقة .

المبادئ القانونية :

١ — اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه ، فان ذلك يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي ، اما اذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا ، بل تسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ، ولكنها قرينة غير قاطعة .

٢ — لا يقبل من الطاعن في الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلا ارفعها بعد الميعاد ، التعرض في طعنه للحكم الغيابي الاستثنائي .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الاوراق أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على أن الحكم

ضدهم بالمصروفات المدنية وما يقابل اتعاب المحاماة .

الطعن ٩٦٢ سنة ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين .

٣

٦ ديسمبر ١٩٧٠

اختصاص ثلث سلبي . مستشار احالة . محكمة أحداث

المبدأ القانوني :

متى كان الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة أن المتهم حدث — تبعاً الى السن التي قدرها له — قد جاء مخطئاً نظراً لما ثبت من أن المتهم المذكور — استناداً الى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعى — لا يدخل في زمرة الأحداث ، وكان قرار مستشار الاحالة وان كان في ظاهره قراراً غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السلبي بين مستشار الاحالة — الذى تخلى عن نظر الدعوى (بوصف كونه جهة تحقيق) وبين محكمة الأحداث (بوصف كونها جهة حكم) والتي ستتقضى حتما بعد اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رفعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتعين اجابة النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة بمحكمة دمنهور للفصل فيها .

الحكمة :

.. وحيث أن الأمر الصادر من مستشار الاحالة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣ بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بقوله أن المتهم حدث — تبعاً الى السن الذى قدره له — قد جاء مخطئاً نظراً لما ثبت من أن المتهم المذكور — استناداً الى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعى — لا يدخل في زمرة الأحداث ، لما كان ذلك ، وكان قرار مستشار الاحالة وان كان في ظاهره قراراً غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة

الموضوع يسقط حقه امام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد قد صدر سلبها متلقا وصحيح القانون ، ومن ثم فان هذا الوجه من النعى يكون غير سليم .

لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ، فانه لا يقبل من الطاعن التعرض في طعنه للحكم الغيابي الاستثنائي ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن بالنسبة لهذا الحكم في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق الهيئة السابقة .

٥

٦ ديسمبر ١٩٧٠

جريمة : أركانها . فك اختام . عقوبة ، تطبيقها . حكم تسبب ، عيب . عقوبات م م ١٤٧ و ١٥٠

المبدأ القانوني :

إذا كانت الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم - ان المظنون ضده قد فك الاختام الموضوعة على حاسوبه بغير إذن ، وحالة كونه حارسا عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تجريم الفعل المسند الى المظنون ضده واخذه بوصف كونه حارسا على الاختام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس ، واذا قضى الحكم بعقوبة الغرامة فلانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون .

المحكمة :

.. وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده بوصف انه فك الاختام الموضوعة على الجانوت المبين بالحضر بدون تصريح من الجهة التي امرت باغلاقه مع كونه حارسا عليها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادتين ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات ، ومحكمة اول درجة قضت بمعاقبته بالحبس شهرا مع

الغيابي الاستثنائي المعارض فيه ، الصادر في ١٩٦٩/٦/٢٥ اعلان للمعارض في ١٩٦٩/٨/١١ وانه لم يقرر بالمعارضة الا في ١٩٦٩/٩/٢٢ بعد فوات الميعاد المقرر للمعارضة قانونا ، ولم يقدم عفرا مقبولا يبرر عدم تقريره بالمعارضة في الميعاد .

ولما كان من المقرر قانونا ان الاصل في اعلان الأوراق طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه او في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل في خدمته او انه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وكانت المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية وان نصت على انه « اذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان ، والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة » فان الاستفادة من هذا النص انه اذا حصل الاعلان للشخص المحكوم عليه فان ذلك يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي ، اما اذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته وصلت اليه ، ولكنها قرينة غير قاطعة ، اذ يجوز للمحكوم عليه ان يدحضها باثبات العكس .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن اعلن بالحكم الغيابي الاستثنائي في ١٩٦٩/٨/١١ مع صهره .. المقيم معه لغيابه ، وكان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية ان المحكوم عليه لم يحضر ولم يثر أي دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه باعلان الحكم ، على ما ورد بالطعن ، وكان الطاعن لم يتمسك بذلك امام محكمة الموضوع ولم يبدأ امامها الدليل المعتبر على ما يتمسك به من أوجه الدفاع الموضوعية أو المختلطة بالواقع ، فان اهماله فيما كان يسعه ان يبديه امام محكمة

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضدها بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس في الجريمة المسندة اليها ، واذا عارضت قضت المحكمة في ١٥/٥/١٩٦٦ باعتبار معارضتها كأنها لم تكن ، وفي ٢/٦/١٩٦٦ استأنفت المطعون ضدها فقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٠/٣/١٩٦٨ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، ولما عارضت في ذلك الحكم قضت المحكمة الاستئنافية في ٢٣/١٢/١٩٦٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبرائة المتهم — المطعون ضدها — مما أسند اليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه لم يقض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع ، فان المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فان رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، وان رأت أنه خاطيء الغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة . اما ان هي الفت الحكم وقضت بالبراءة متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى ، كما هو الشأن في الدعوى الماثلة فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه ، ويتعين مع نقض الحكم اعادة القضية الى المحكمة التي اصدرته بهيئة أخرى لنظر المعارضة فيه من جديد .

الطعن ١٢١٠ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٧

٦ ديسمبر ١٩٧٠

دفاع : اخلاص بحقه : اثبات ، حكم ، تسبيب ، عيب ، محاكمة اجراءاتها ، تحقيق ، اجراءاته ، مسئولية جنائية .

المبدأ القانوني :

ان ما اثاره الدفاع عن الطاعن من أن المذكور ليس هو المعنى بالاتهام ، وقدم تأييدا له صورة عليها اقرار منسوب صدوره الى شاهد الاثبات يفيد ان الطاعن ليس هو المتهم المنسوب اليه

الشغل تأسيسا على ما ثبت لها من صحة الاتهام المسند اليه وبالتطبيق لحكم المادتين ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات . فاستأنف المطعون ضده ، ومحكمة ثان درجة قضت بحكمها المطعون فيه — وبعد اعتناقها لأسباب الحكم المستأنف تعديله والاكتفاء بتفريجه خمسمائة قرش .

لما كان ذلك ، وكانت الواقعة — كما صارت اثباتها في الحكم — أن المطعون ضده قد فك الاختام الموضوعة على حانوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أنتهى الى تجريم الفعل المسند الى المطعون ضده واخذة بوصفه حارسا على الاختتام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ و ٢/١٥٠ من قانون العقوبات ، واذا قضى الحكم بعقوبة الغرامة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة شهر مع الشغل .

الطعن ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق برباسة ومغوية السادة المستشارين نصر الدين مرام وسعد الدين عطية ، ومحمود عطية والدكتور احمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد عبد السلام .

٦

٦ ديسمبر ١٩٧٠

استئناف : نظره والحكم فيه . معارضة ، نظرها والحكم

فيها .

المبدأ القانوني :

مضى كان الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه لم يقض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع ، فان المحكمة يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فان رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، وان رأت أنه خاطيء الغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة .

ارتكاب الحادث ، يعد دفاعا هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئوليته الجنائية وجودا أو عدما ، مما كان يضمن معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا ، وأن تمحص عناصره وترد عليه بما يدفعه ، ان رأت اطراحه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن انكر التهمة وأثار المدافع عنه ان الطاعن المائل أمام المحكمة ليس هو المقصود بالاتهام ، ودلل على ذلك بتناقض الشهود في تحديد اوصاف الجاني وبأن الطاعن لم يعرض على أى منهم — بما في ذلك المجنى عليه — عرضا قانونيا حتى يتعرفوا عليه ، وقدم صورة فوتوغرافية له عليها اقرار منسوب صدوره للشاهد محمد رياض شاهين مفاده ان صاحب الصورة أى الطاعن ليس هو مرتكب الجرائم موضوع المحاكمة .

لما كان ذلك ، وكان اليمين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بعد أن بين الواقعة على النحو الذى استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير انتهى الى ادانة الطاعن دون أن تورد المحكمة دفاعه وما ساقه من أوجه لها شأن في خصوص الدعوى المطروحة مكتفية بالقول بأنها لا تقيم وزنا لانكاره التهمة بعد أن اطمأن وجدانها لأدلة الثبوت التى أوردتها .

لما كان ما تقدم ، وكان ما اثاره الدفاع عن الطاعن من أنه ليس هو المعنى بالاتهام والذى قدم تأييدا له صورة عليها اقرار منسوب صدوره الى شاهد الاثبات الرئيسى محمد رياض شاهين يعد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئوليته الجنائية وجودا أو عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه خاصة وقد تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعرض عرضا قانونيا على أى من شهود الاثبات طوال مراحل التحقيق والمحاكمة ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتكبت تحقيق ما اذا كان

المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادرا حقيقة من الشاهد المذكور وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بها يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق برئاسة وعضوية السادة المستشارين سعد الدين عطية ومحمود عطية ، والدكتور احمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه الصديق دنانه .

٨

٦ ديسمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، محكمة جنايات ، نظرها الدعوى والحكم فيها . دعوى منفية ، نظرها والحكم فيها .

المبدأ القانوني :

يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .

المحكمة :

.. من حيث انسه يبين من الأوراق ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم باخفاء أموال متحصلة من جناية اختلاس ، وادعى الطاعن مدنيا ضدهم . وقد قررت محكمة الجنايات فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة لعدم استيفائها اجراءاتها الشكلية ومنعا من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم فقرر المدعى المدنى بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المدعى المدنى طرفا فيه ، فانه يتعين الحكم بعدم

قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة مع الزام الطاعن المصاريف .

الطعن ١٥٥١ لسنة ٤٠ ق برئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام ، ومحمد الدين عطية ، ومحمود مطيفة والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وطه الصديق دنانه .

٩

٧ ديسمبر ١٩٧٠

دعوى جنائية : رفعها ، قبوله ، انتفاؤها بالتقادم .
تقادم ، قطعه . إجراءات . حكم ، تسبيب ، عيب . موظف عام ، مستخدم عام ، شخص اعتباري . تأميم . بطلان . إجراءات م ٦٣ .

المبدأ القانوني :

أن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين والمستخدمين العامين ومن في حكمهم ، دون غيرهم من موظفي الشركات العامة ، سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في ما لها بنصيب ، إذ أن المشروعات المؤممة التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية ، لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . وإذا كان اليمين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة عن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة في الدعوى وما تلاها من إجراءات المحاكمة التي تمت خلال السنوات الخمس التي انقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى تاريخ المحاكمة ، دون أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام في المتهم المطعون ضده الذي بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعها ، مع أنه لو قبل بانتفاء هذه الصفة في حقه ، لصحت إجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة قبله في البدء ، منفردا ، وكذلك إجراءات المحاكمة التي اتخذت في مواجهته وانتهت بصدر الحكم الأول في ٢٩ من يناير ١٩٦٤ بعدم

قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، وبالتالي أنتجت أثرها في قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل كلية أثر الحكم الابتدائي الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وتقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم ، وكذلك الحكم الاستئنافي الصادر في ٢٦ من أغسطس ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف ، وهي إجراءات صدرت صحيحة في ذاتها على التوالي - قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والآخر - من جهة مختصة بإصدارها ، فتعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية ، بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بقوله « وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة خاطبت المتهم بالجرائم الأربعة المبينة بالقيود والوصف أعلاه وطلبت عقابه طبقا لمواد الاتهام وبجلسة ٢٩ من يناير ١٩٦٤ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إذ لم يأذن رئيس النيابة ولا المحامي العام ولا النائب العام برفعها وصرار هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه بيد أن السيد وكيل النائب العام عاد ثانية فقدم المتهم للمحاكمة عن الجرائم الأربعة المذكورة دون أن يأذن أحد ممن ذكروا برفع الدعوى فقضت المحكمة بجلسته ٢٢ من يناير ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بجلسته ٢٩ من يناير ١٩٦٤ ولم تقبل النيابة العسامة الحكم الصادر بجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ وطعنت عليه بالاستئناف بيد أن محكمة الجنح المستأنفة قضت بتأييده بجلسته ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ فعادت النيابة وبعد أن استصدرت أذنا من السيد رئيس النيابة إلى تقديم المتهم للمحاكمة عن الجرائم الأربعة وأعلنته في ٢ من يناير ١٩٦٨

لجلسة ٢٢ من يناير ١٩٦٩، وفيها مثل المتهم ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية لضي أكثر من ثلاث سنوات من يوم وقوع الحادث في ٧ من فبراير ١٩٦٣ حتى يوم اعلانه بالمحاكمة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقدم مذكرة شارحة لدفعه .

وحيث انه يبين من شرح الوقائع على نحو ما تقدم أن الحادث وقع في ٧ من فبراير ١٩٦٣ وأن المتهم منذ ذلك التاريخ وحتى ٢ من نوفمبر ١٩٦٨ لم يتخذ في مواجهته اجراء صحيح قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية ذلك لأن الاجراءات التي اتخذت من قبل اتخاذها السيد وكيل النائب العام وهو لا يملكها قانونا ويشترط في الاجراءات الخاصة بالاتهام والتحقيق والمحاكمة لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة سواء من حيث الشخص القائم بها وصفته في اجرائها فاذا كان الاجراء باطلا لمعيب في الشكل أو لعدم الولاية أو لعدم شرط من شروطه الجوهرية فلا أثر له على التقادم ومن ثم فكل ما سبق من اجراءات سواء أكانت اعلانا أو محاكمة عن الجرائم المخاطب بها المتهم قبل يوم ٧ من مارس ١٩٦٣ غير قاطع التقادم الأمر الذي أصبح معه الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية على أساس ما سلف بيانه صحيحا في القانون متعين القبول .

واذ كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين العموميين والمستخدمين العمامين ومن في حكمهم ، دون غيرهم من موظفي الشركات العامة سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو احدى الهيئات العامة في مالها ينصيب إذ أن المشروعات المؤممة التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للنأيم ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة عن الجرائم المسندة الى المطعون ضده على بطلان كافة اجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة في الدعوى وما تلاها من اجراءات المحاكمة التي تمت خلال السنوات الخمس التي انقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى تاريخ المحاكمة دون

أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام في المتهم المطعون ضده الذي بوشرت قبله تلك الاجراءات بنوعها ، مع أنه لو قيل بانتفاء هذه الصفة في حقه لصحت اجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة قبله في البدء منفردا وكذلك اجراءات المحاكمة التي اتخذت في مواجهته وانتهت بصدر الحكم الأول في ٢٩ من يناير ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبالتالي انبجث أثرها في قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل كلية أثر الحكم الابتدائي الصادر في ٢٢ من يناير ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ونقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم وكذلك الحكم الاستئنافي الصادر في ٢٦ من أغسطس ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف وهي اجراءات صدرت صحيحة في ذاتها على التولى قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والأخرى من جهة مختصة باصدارها فتعد من الاجراءات القاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بصرف النظر عن بطلان اجراءات اعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والاحالة.

الطعن ١٢٢٠ لسنة ٤٠ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود المرادى ، وأبور خلف ، وإبراهيم النديواني ، ومصطفى الاسيوطى ومحمد ماهر حسن .

١٠

٧ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) معارضة : نظرها والحكم فيها . استئناف ، نظره والحكم فيه ، اجراءاتها . بطلان . بطلان حكم . حالا الطعن . الخطأ في تطبيق القانون .
- (ب) حكم : تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق القانون .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية ، أن المطعون ضده لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذورا في تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الاستئنافي الحضورى

١٩٦٧ وقدم شهادة مرضية تفيد بأنه كان مريضا يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن وحتى ١٠/٥/١٩٦٧ فقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف ، وسلم هذا الحكم في مدوناته بقيام عذر المطعون ضده وهو المرض الذي أقعده عن حضور جلسة المعارضة الابتدائية ولذلك قضى بقبول الاستئناف المقدم منه شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلاص الى أن تخلف المطعون ضده عن جلسة المعارضة كان لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى ، بقضائها في موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة للمعارضة .

الطعن ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

١١

٧ ديسمبر ١٩٧٠

مخدر . اسباب اباحة ، موانع العقاب ، عقوبة ، اعفاء منها ، حكم ، تسبيب ، عيب ، نقض ، طعن ، نظره والحكم فيه ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٨ .

المبدأ القانونى :

القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات ، للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها .

الاعتبارى المعارض فيه ، ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها ، بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورتب على ذلك الحكم في موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافية قد خلاص الى أن تخلف المطعون ضده عن جلسة المعارضة كان لعذر قهرى ، هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى ، بقضائها في موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة للمعارضة .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المطعون ضده لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الاستئنافية الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورتب على ذلك الحكم في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قضت غيابيا بادانة المطعون ضده فعارض في هذا الحكم وقضى في ٢٦/٤/١٩٦٧ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنف الحكم بتاريخ ١١ مايو

الحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز الجواهر المخدرة بقصد الاتجار ، وأورد الأدلة على ثبوتها في حق المطعون ضده عاد وقضى ببراعته منهما استنادا الى توافر موجب اعفائه من العقاب بقوله « وحيث انه لما كان الثابت في محضر ضبط الواقعة ومما شهد به الملازم اول .. أن المتهم اثر ضبطه اعترف بشرائه المواد المخدرة المضبوطة معه من أحد تجار المخدرات بغرب البياضين التابعة لمركز بلبيس يدعى سليم وقد شهد السيد رئيس مكتب مخدرات بلبيس أنه يوجد شخص يحمل هذا الاسم بالبلدة التي عينها المتهم من تجار المخدرات ، الأمر الذي يدل على أن بلاغ المتهم عن هذا التاجر الذي باع اليه المواد المخدرة بلاغا جديا يستحق به المتهم الاعفاء من العقاب — اعمالا لنص المادة ٢/٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — ولا يقدح في ذلك أن المتهم عدل في تحقيق النيابة عن أقواله ما دام أنه قد ادلى فعلا في محضر الشرطة وتم الإبلاغ عن البائع له ولا يؤثر في ذلك قعود رجال الشرطة عن تعقب الشخص الذي أبلغ عنه المتهم وضبطه ويكفي أنه قد زود رجال الشرطة بمعلومات عن مساهمة هذا الشخص في جريمة الاتجار بالمواد المخدرة ، ومن ثم يتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه .

وما أورده الحكم فيما تقدم لا يتفق وصحيح القانون، ذلك بأن مفاد نص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة الا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه أسهما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونته السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فاذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيم ، فلا يستحق صاحبه الاعفاء .

واذ كان الثابت من الاوراق أن اعتراف المطعون ضده — بعد ضبطه محرزا للجواهر المخدرة — بشرائها من سليم حسن لم يوصل الى أى دليل قبل هذا الاخير ولم يؤد الى تمكين رجال السلطة العامة من ضبطه محرزا أو حائزا المخدر بعد تفتيش مسكنه على ما يبين من شهادة رئيس مكتب المخدرات بمحضر جلسة المحاكمة بل لم يتعد هذا الاعتراف مجرد ادماء وقول مرسل عار عن الجدية وغير منتج ، إذ لم يسهم في ضبط مهربي المخدرات أو يساعد في الكشف عن الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون ، فان ذلك الابلاغ لا يتحقق به موجب الاعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باعفاء المطعون ضده من العقاب قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى الى ثبوت جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار في حق المطعون ضده محل التهمة ، فانه يتعين تصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة في القانون دون ما حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع .

المن ١٤٣٧ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٣

١٣ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) دعوى جنائية : تحريكها ، قيوده ، نظرها والحكم فيها ، تحقيق ، اجراءاته ، محاكمة ، اجراءاتها ، قرار وزاري . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ م ٤ .
(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تفسير اوراق دعوى .
تبغ ، دخان .

المبادئ القانونية :

١ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في شأن تهريب التبغ أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه .
فاذا انتفت صفة مصدر الطلب وقعت الاجراءات باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام .

٢ — متى كان الحكم في تفسيره للمعنى المقصود من كتاب مدير جمرات بورسعيد الى مأمور بندر المنصورة ، قد ذهب الى أن عبارات ذلك الكتاب

الدعوى في الجنحة المذكورة هذا التعويض كما توجد بالأوراق افادة من مدير جمرک بور سعيد بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٠ موجهة الى مأمور بندر المنصورة بالتنبيه باتخاذ اللازم نحو السير في اجراءات القضية ، وهذه الافادة بفرض صدورها من المدير الأعلى للجمرک لا تمثل معنى الاذن المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فهي افادة مرسلة الى قسم الشرطة قد تحمل معنى التنبيه بارسال الأوراق الى النيابة للتصرف على النحو الذي تراه ، وهو شك يفسر لصلحة المتهم .

أما بالنسبة للكتابين المؤرخين ٣٠ من اكتوبر ١٩٦٥ ، ١٩٦٦/٢/١٣ الصادرين من مدير جمرک بور سعيد السيد عبد الله شاكوش فلا خلاف أن سيادته هو وكيل الجمرک وكان قد حل محل المدير لغيابه في أعمال مصلحة وقد افادت بذلك الكتب المرسلة من تفتيش انتاج المنصورة ، ومن المقرر أن التفويض الصادر من وزير الخزانة بمقتضى أقرار ٨٣ لسنة ١٩٦٥ صريح في أن الاذن يصدر من مديري الجمارك دون النص على وكلائهم ولا يكون وكيل الجمرک مديرا للجمرک بالنيابة الا اذا ندب كتابة من الوزير لشغل تلك الوظيفة عند غياب الأصل وهو الأمر الذي خلت الأوراق من دليل عليه أما ان تغيب المدير لأمر عارض بضعة أيام فيضفى الوكيل على نفسه صفة المدير ويتصرف في أمور يختص فيها المدير وحده فان تصرفه يكون باطلا ولو قصد الوزير تفويض الوكلاء عند غياب المديرين لنص على ذلك صراحة ، فالتفويض يجب أن تؤخذ نصوصه بدون توسع أو تأويل ، خاصة وأننا أمام دعوى ترفع استثناء من الأصل المقرر لرفع الدعوى الجنائية .

وما سبق بيانه ينطبق في شأن الاذن الصادر من السيد عبد الله شاكوش بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٢ في الجنحة ٧٥٦١ لسنة ١٩٦٥ وينطبق في شأن الاذنين الصادرين من مدير عام شئون الانتاج في ١٩٦٥/٨/٢٨ ، ١٩٦٥/٨/٢٩ في الجنحة ٧٣٢ لسنة ١٩٦٦ « لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تنص على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات في الجرائم

لا تمثل معنى الاذن وأنها لا تحمل أكثر من معنى التنبيه بارسال الأوراق الى النيابة العامة للتصرف فيها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن تلك العبارات غير قاطعة الدلالة في معناها ، ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى ، فان الحكم لا يكون قد خرج في تفسيره لعبارات ذلك الكتاب عما تحتمله من معنى .

الحكمة :

.. وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من المطعون ضدهم بعدم قبول الدعوى الجنائية لانتفاء صفة مصدر الاذن برفع الدعوى ، فقبله وبرر قضاءه بقوله « انه بالنسبة لهذا النوع من الجرائم وهو التهريب - ويعتبر غش الدخان أو خلطه تهريبا فان الدعوى الجنائية لا ترفع الا بناء على طلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه طبقا للمادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ النافذ المعمول ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٣ .

وفي مجال انابة وزير الخزانة غيره في الاذن برفع الدعوى صدر القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من ١٩٦٥/٢/٢٢ وفيه يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك في الاذن برفع الدعوى واتخاذ الاجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، كما يفوض المديرين العاملين بالمصلحة كل في دائرة اختصاصه في الجرائم التي لا يجاوز التعويض فيها ٥٠٠ جنيه كذا مديرو الجمارك في القضايا التي لا يجاوز التعويض فيها ٢٠٠ ج والقرار ٨٥ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من ١٩٦٥/٩/٣ وفيه يفوض وكيل وزارة الخزانة وآخرين منهم المديرون العاملون بالوزارة ومديرو الجمارك في الاذن برفع الدعوى العمومية في جرائم القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للجنحة ٧٢١١ سنة ١٩٦٥ قسم اول المنصورة يوجد اثن بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٩ صادر من مدير عام شئون الانتاج وهو اذن صدر ممن لا يملكه لأنه صدر في ظل القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذي كان يفوض المديرين العاملين في وزارة الخزانة باصدار الاذن في رفع الدعوى في الدعوى التي لا يجاوز التعويض فيها ٥٠٠ ج وقد تجاوزت

معنى . لما كان ما تقدم ، فان المطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعنة المحروفات .

الطعن ١١١٥ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ندر الدين حسن عزام وسعد الدين عطية ومحمود كادل عطيفه والدكتور محمد ابراهيم وطه دنانه .

١٣

١٣ ديسمبر ١٩٧٠

شيك بدون رصيد : أسباب اباحة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ، تسبب ، عيب . جريمة ، أركانها . عقوبات م ٦٠ . تجارة م ١٤٨ .

المبدأ القانوني :

الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانونا كالحاصل بالنقود سواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، الا أن ثمة قيودا يرد على هذا الأصل ، فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . كما يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالاتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته .

المحكمة :

.. وحيث انه من المقرر أنه وان كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء قانونا كالحاصل بالنقود سواء بسواء ، بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، الا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأنه لا يقبل المعارضة في دفع الكمبيالة الا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء كما أنه من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة ، والحصول على الورقة بطريق التهديد ،

المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه .

ومؤدى ذلك عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من يملكه فاذا انتفت صفة مصدر الطلب وقعت الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاقتضائه بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى أن الطلبات المقدمة من مدير عام شئون الانتاج والمؤرخة .. قد صدرت في ظل القرار الوزاري ٨٣ لسنة ١٩٦٥ في دعاوى تجاوزت قيمة التعويض المطالب به ٥٠٠ ج وأن الطلبات المؤرخة ١٩٦٥/١٠/٣٠ ، ١٩٦٥/٢/١٢ ، ١٩٦٥/٢/١٣ قد صدرت من وكيل الجمرات وهو ممن لم يخولهم القرار الوزاري ٨٥ لسنة ١٩٦٥ حق اصدار الاذن برفع الدعوى ، ورتب الحكم على ذلك بطلان تلك الطلبات ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ولا محل للتحدى بأن وكيل الجمرات مصدر تلك الأذون كان يقوم بعمل مدير الجمرات في تاريخ اصداره لها ما دام أن وزير الخزانة - في مجال تحديده أولئك الذين فوضهم في طلب رفع الدعوى الجنائية - قد سمى مديري الجمرات دون وكلائهم ، ومادام لم يثبت أن قرارا صدر بنبذ وكيل الجمرات مصدر الاذن للقيام بأعمال مديره ، أو أن هناك لائحة منظمة لحلول وكيل الجمرات محل مديره في مباشرة اختصاصاته أثناء غيابه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم في تفسيره للمعنى المقصود من كتاب مدير جمرات بور سعيد المؤرخ ٢٠ من نوفمبر ١٩٦٥ الى مأمور بندر المنصورة قد ذهب الى أن عبارات ذلك الكتاب لا تمثل معنى الاذن المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وأنها لا تحمل أكثر من معنى التنبيه بارسال الأوراق الى النيابة العامة للتصرف فيها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن تلك العبارات غير قاطعة الدلالة في معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى ، فان الحكم لا يكون قد خرج في تفسيره لعبارات ذلك الكتاب عما تحتله من

حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المتهم مثل امام المحكمة بجلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ وقررت التاجيل لجلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ لتقديم مستندات ونهت عليه ثم حضر بهذه الجلسة الأخيرة وقدم مخالصة بالسداد وردت اليه وطلبت النيابة التأييد فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتقرير به بعد الميعاد واوردت في أسبابه أن الحكم المستأنف الذي قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد صدر في ١٩٦٩/٥/٧ وأن المتهم قرر بالاستئناف في ١٩٦٩/٥/٣١ فيكون قد أقام استئنافه بعد الميعاد القانوني ويتعين لذلك الحكم بعدم قبوله شكلا عملا بالمادة ٤٠٦ أ ج .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى .

ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ، ولا يصلح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده .

لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ، ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى تسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم . واذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما

وحالتي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة الى محكمة ثاني درجة أن تحرير الشيك كان نتيجة غش وتدليس صاحب تحريره ، وأنه كان نتيجة جريمة نصب ، وأنه أقام دعوى ببطلان الشيك قيدت برقم ٤٠ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة ، وأنه يتقدم بأشرطة صوتية تثبت وقوع ذلك الغش كما اثار أنه قدم أمام محكمة أول درجة ما يدل على ان المدعى بالحق المدني قد توقف عن الدفع وأنه تحرر ضده عدة احتجاجات عدم دفع (بروتستو) خلال المدة من أول يناير ١٩٦٥ حتى آخر ديسمبر ١٩٦٦ ، فان الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، واذا لم تظن المحكمة الى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر منه ، بل سكتت عنه ايرادا له وردا عليه ، فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن ١١٨٨ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٤

١٣ ديسمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، مصلحة ، نيابة عامة ، حقها في الطعن في الاحكام ، حكم ، طعن .

المبدأ القانوني :

للمنيابة العامة أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فان طعنها لا يقبل . والنيابة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون

النصب ، أن يستعين المتهم في تأييد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه ، ونشره عن فتح حساب في أحد البنوك تودع به الأموال التي يساهم بها في مشروعه ، واسباغه أهمية ضخمة على الشركة التي أنشأها ويتولى إدارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها واعداد مقر فخم لها .

٢ — أن جريمة النصب تتوافر ، ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ، ما دامت نيته قد انصرفت في الحقيقة الى الاستيلاء على مال المجنى عليهم ، دون القيام بما وعد به .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى وسرد أقوال شهود الإثبات ومستندات الطاعن وأورد دفاعه ثم شرح أركان جريمة النصب وانتهى الى توافر هذه الجريمة في حق الطاعن في قوله : « ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المتهم بدأ جريمته بإنشاء شركة النيل العامة للتجارة الدولية وشركة توصية بسيطة بين المتهم بوصفه مديرا متضامنا وبين ولديه القاصرين أشرف ومزيم بعقد عرفي مؤرخ ١٩٦٦/٩/٢٩ نص فيه على أن سمة الشركة التجارية شركة النيل التجارية الدولية وغرضها الاتجار في جميع أنواع وماركات وموديلات السيارات الملاكى والتاكسى والنقل والميكروباص والجيب الجديدة والمستعملة منها والديزل وكذلك جميع محركاتها وقطع غيارها واطاراتها الداخلية والخارجية .

وكذلك الجرارات وماكينات الري والحرث وجميع الماكينات والموتورات والآلات اللازمة للصناعات وكذلك المحركات والمولدات الكهربائية بجميع أنواعها . وكذلك الآلات الكاتبة والحاسبة وآلات تسجيل النقد والرونيو ، وكذلك جميع الأدوات الكهربائية والآلات الدقيقة والصناعات والثلاجات والغسالات والسخانات والبوتاجازات والرادسيوهات والتلفزيونات والريكوردات وماكينات وأجهزة التكيف ومنتجات الخزف والصيني والاثاث المعدنية والخشبية وكافة السلع . وكذلك تصدير جميع الحاصلات الزراعية

يوحى بانتفاء مصلحته فيه ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على غير أساس ويتعين رفضه .
الطعن ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٥

١٣ ديسمبر ١٩٧٠

حكم : بياناته ، بطلانه ، انعدامه . بطلان . انعدام حكم . حكم معدوم .

المبدأ القانوني :

ان خلو الحكم من توقيع القاضي يجعله في حكم المعدوم ، وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي — الخالي من توقيع القاضي — لأسبابه ، فإنه يعتبر كأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه ، فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .
الطعن ١٥١٠ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٦

١٣ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) نصب : جريمة ، أركانها ، حكم ، تسبب ، عيب . طرق احتيالية . عقوبات م ٣٣٦ .
(ب) قصد جنائي : نصب ، نية ، استيلاء على مال المجنى عليه .

المبادئ القانونية :

١ — انه يعد من الطرق الاحتيالية في جريمة

من عيوب قانونية قضت عليها من حيث القانون شكلا ومضمونا - وان أعطت لها من حيث الواقع كيانا قائما حماية لمصالح المتعاملين معها - هو جزء من المخطط الإجرامي الذي انتواه المتهم ابتداء ورسبه بفكائه .

ومن حيث ان النصب المتعلق بالشركات تتعدد صورته نظرا لتشعب الحياة الاقتصادية وافتتان المحتالين في ضروب الغش وايهام الجماهير وفي العمل يشاهد هذا النصب ما ادعاه قيام شركة لا وجود لها . وهذه الشركة الوهمية لا شك انها مشروع كاذب برمته وفي العلانية التي يذيعها المتهم بطرق مختلفة تنشر في الصحف واعلانات توزع وتلصق وانشاء مكتب ووضع لوحة باسم الشركة وسعام بالباب وعامل تليفون وما اليه ، كل ذلك يحون الطرق الاحتيالية ناطقة ملموسة وهذا الحظر من انشاء الشركات التي ليس لها الشروط المستوفاة من حيث الاجراءات القانونية كلها أو أغلبها . ولكن التوى القصد لدى مديرها واضح من اسدال الجدية على مظهرها ، ولكن اذا نزع هذا الستار الخارجى نجد ان هذه الادعاءات صورية ، فرأس المال لم يكتتب به في الواقع والضمانات وهمية وميزانياتها وحساباتها كاذبة وتخضع هذه الصورة للعقاب تحت نص المادة ٣٣٦ عقوبات ويتسع النص لها .

ومن حيث انه على نحو ما سلف فان انشاء هذه الشركة ما كان يحقق للمتهم باعنا جديا في تجارة السيارات بالنقد والتسيط وأن ما وسعه من بيان اغراضها واتصالها بدروب مختلفة ينهض ايضا دليلا على عدم جدتها اذ ان قيام شركة بنشاط ما يقتضى تخصصا وخبرة في مجال ما حتى يمكن ان تحقق اغراضها وتجنن ربحا تهدف اليه ، ومن ثم فان انشاء هذه الشركة ابتداء ما كان يخدم الا اغراضا التوى عليها قصد المتهم من انشائها .

ومن حيث ان المتهم ما فرغ من اعداد الشركة وقيدها بالسجل التجارى في نهاية سنة ١٩٦٨ حتى بدأ برسم مشروعه . مشروع التاكسيات الجماعية التي طالع الجماهير بحملة صحفية عنه بدأت في ١٩٦٨/٢/١٨ بجريدة الأهرام ثم توالى النشر عنه بجريدتى الأهرام والأخبار طوال الفترة من ١٩٦٨/٢/١٨ حتى ١٩٦٩/٣/٢٤ معلنا عن افراضه وانها تحقق ربحا ٢٥٪ وأن الاشتراك

والنباتية أو الحيوانية والصناعية ومنتجاتها ومشتقاتها ، ومخلفاتها وجميع منتجات خان الخليلي وكذلك الزايدات والعطاءات الحكومية وغيرها والوكالة بالعمولة .

وان رأس مال الشركة مبلغ ٢٥٠٠٠ ج يمتلك كل من الشريكين الموصيين النصف أما المتهم فشارك بالمجهود وله وحده الادارة والتوقيع وتوزيع الأرباح خمسة في المائة للشريك المتضامن والباقي مناصفة بين الشريكين الموصيين ، ولم يشهر العقد سالف البيان ، وان قيده في السجل التجارى . واثبت مقرا لها بلغ حدا من الروعة والفخامة كما يبدو في الصور التي التقطتها شعبة البحث الجنائي (٢٥ دوسيه) وما اقر المتهم ذاته ان تكاليف تأسيسه ٢٢٥٠٠ ج وهو مالا يتناسب مع الغرض من الشركة التجارية العادية من ناحية ، وما تبين من مراجعة أعمال الشركة انها انحصرت في بيع السيارات خلال الفترة من انشائها حتى مارس ١٩٦٩ . سواء بالنقد أو التسيط مما يجعل المتهم أصلا في موضع الوسيط أو السمسار وهو عمل ما كان يقتضى بالضرورة مثل هذه الشركة الا اذا اتجهت نية المتهم أصالة وابتداء الى أهداف لم تظهر في العقد المكتوب .

ومن حيث ان ذلك الأمر يتأكد من ان رأس مال الشركة وقدره ٢٥٠٠٠ ج لم يقدم المتهم ما يفيد قيامه فضلا عن انه وهو الشريك المتضامن لم يثبت له مال ظاهر يغطى مسؤوليات الشركة قبله اذ اقتضى الأمر . ومن ثم فان أمر الشركة لا يعدو ان يكون كغيرها من الشركات التي ابتدعها العمل وتباشر أعمالها دون ان تتخذ الشكل القانونى المقرر ، ويظهر فيها كشريك متضامن لا مال له ، وهى شركات لا ضمانات لها ولا يستقيم كيانها ، ومن حيث ان ذلك الأمر يتأكد مرة أخرى من عدم انتظام محاسبات الشركة وعدم وجود دفاتر منتظمة لها أو جهاز قادر على ادارتها ، كما ان ذلك يتخذ صورته الأكيدة في اتخاذ المتهم سمة تجارية لشركة قائمة وأشار في اعلاناته انها أمنت لتحقيق ثقة ليست موجودة في الواقع لشركته ، ومن ثم فان انشاء هذه الشركة وفقا لما يستبين للمحكمة بما اعتورها

وهي وسيلة ذكية رسمها المتهم واستغلها وكان لها بلا جدال اثرها القوي في بيع الطمأنينة وتوليد الثقة لدى المشتركين في المشروع ، وقد ثبت كل ذلك في اقوال المجنى عليهم حيث سئلوا في التحقيقات .

ومن حيث ان مؤدى ذلك جميعه ان المتهم رسم بنكاء مشروعا استغل فيه ما هو شائع بذاته عنه من كسب عريض فكان بذلك سهل الوصول الى اقناع الجماهير ، واستغل لذلك الاقتناع وسائل فعالة في خداع الجماهير من انشاء شركة ما كانت تدعو الحاجة بالنسبة لنشاطه كوسيط في بيع السيارات الى انشائها ، وما كان ذلك النشاط وحده يستدعى تأنيثها بل كان عاملا أساسيا في خداع المشتركين الذين ترددوا عليه ، ثم عمد بعد ذلك الى حملة اعلانية واسعة بجريدين صباحيتين واسعتى الانتشار ، وتكررت الحملة بشكل ضاغط على افكار الجماهير حتى اجتذبت اليه عددا كبيرا من المساهمين واستغل في ترويج تلك الحملة ما عباها من ضمانات كان اكثرها بعا للثقة والاطمئنان الزج باسم بنك الاسكندرية فيها . وكان ذلك مقصود المتهم من هذه الوسيلة الذي تأيد بقيامه عقب فتح الحساب سحب المبالغ التي اودعها حين فتحه ، وما اذاعه عن نفسه من حملات اخبارية تتحدث عن هو عمر عبد العزيز الامام ، وهي كلها وبذاتها من الاعمال الخارجية التي ابتدعها المتهم لتأييد الادعاءات المكذوبة وترقى الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب .

ومن حيث انه مما لا جدال فيه ان غاية تلك الوسائل الاحتيالية التي استعملها كانت تهدف الى اقناع الجماهير ببيع وهمى ومشروع وهمى ويتأكد عدم جدية المشروع ان المتهم لم يوفر له ضمانات العمل الجاد الذي يقوم عليها مشروع مجد ، فقد ثبت من تفتيش مكاتب الشركة ان المتهم لم يكن يمسك لها دفاتر نظامية فضلا عن انه لم يعد لهذا المشروع تلك الدفاتر المنظمة وفقا لاحكام القانون ، ولم يشتغل المتهم دفاتر ايصالات منتظمة ومبسطة ، ولم يعد لهذا المشروع دفاتر خاصة منظمة أو يفيد الايداعات في دفاتر سلسلة بل ثبت من تعدد الدفاتر المستعملة وتعدد ارقامها ان العملية لم تكن تسير على تنظيم محدد جاد ، بل

من ٥٠ الى ٥٠٠ ج تودع في بنك الاسكندرية وان السيارات مؤمن عليها تأمينا شاملا ضد الحوادث والأخطار وكان النشر تحت عناوين مثيرة : فكرة سعيدة ، وللإشتراك في المشروع قبل غلق الباب لاقبال الجماهير - فكرة رابحة - التأمين الشامل لضمان رأس المال . الربح الصافي الشهري بعد شهر تقبض الربح الحلال نقودك متضاعفة . ربح حلال ٢٥ ٪ سنويا كل ١٠٠ تكسب ٢ ج شهريا الى آخر ما تضمنته الحملة الصحفية . ومن حيث انه مما لا جدال فيه ان النشر بما يحققه من علانية وما يذيعه على الناس من اقوال من شأنه ان يحمل كثيرا من القراء على تصديقها فالعلانية وحدها تبعد مخاوف الناس وتدعوهم الى الاطمئنان الى اقوال الجاني والانخداع فيها بشأن المشروعات التي يذاع أمرها على الناس وتروج لها الصحف .

ومن ثم جرت المحاكم ازاء هذا الخطر على اعتبار النشر ظرفا خارجيا كافيا لتعزيز اقوال الجاني ولو كان النشر من الجاني نفسه مادامت ظروف النشر والاذاعة تحمل الجمهور على تصديقها ، ومن ثم فمتى توافرت للنشر هذه الشرائط فانه يعتبر بلا جدال الطرق الاحتيالية . ومن حيث ان الثابت من استقرار الحملة الدعائية التي قام بها المتهم انه راعى فيها أمرين بقصد جذب الجماهير وبث الثقة والاطمئنان لديها هما : ١ - انتقاء أكبر جريدين يوميتين استقر اسم احدهما في ذهن الجماهير بالصدق والتفعل هي جريدة الأهرام وقد قوى هذه الثقة ما اورده الجريدة من بعض الاعلانات قد نشرته يقول ان الاعلان بالخبر يتسم بالصدق في الأهرام ، ٢ - ملء هذه الاعلانات باكثر من وسيلة اغراء واكثر من وسيلة ضمان في ذهن الجماهير التي تطالع هذه الحملة ، فبالنسبة للمعامل الأول انتقى المتهم مشروعا اتسم في ذهن الجماهير بالكسب المحقق الوفير وهو التاكسي والثاني هو التأمين الشامل على السيارات ضمانا لاستمرارها واستمرار بقاء رأس المال .

والإشتراك عن طريق بنك الاسكندرية الذي ولدى المشتركين احساسا بالضمان والاطمئنان واعتقادا في ذهن البعض الآخر ان البنك ضمان للمشروع وبالتالي بجدية المشروع واستقراره .

يبادر أولاً بأول الى سحب المبالغ المودعة ولم يثبت لذلك مقتضى من العمل الجاد للمشروع » وقد أضاف الى ذلك الحكم الاستثنائي قوله « ان المتهم قرر فور ضبطه وعند سؤاله في التحقيق بالنيابة انه لا يعرف عدد السيارات التي تم شراؤها ولا المبالغ التي تم سحبها فضلاً عن عدم وجود أي دفاتر خاصة بالشركة مما يقطع ان المتهم كان يسحب المبالغ المودعة فور ايداعها للصرف منها على شئونه الخاصة وشئون شركته الغير قانونية من شراء سيارات وخلافه بغض النظر عن أن هذه الأموال خاصة بمشروع معين ، والا لكان المتهم بوصفه المهيمن الوحيد على الشركة على علم بعدد السيارات المشتراه لحساب المشروع فإذا ماقرر أنه لايعرف عدد السيارات المشتراه ثم عاد وجمع السيارات التي تحت يده والمشتراه باسمه وباسم شركته وقرر أنها خاصة بمشروع التاكسيات الجماعية فانما يكون قد ذكر تغطية لموقفه بعد ضبطه وانكشاف أمره ودفاعاً عن نفسه عن التهمة المسندة اليه وكان في مكنته ان يجد مخرجاً لشراء هذه السيارات باسماء اصحاب الأموال المستثمرة لو لم يكن قد بيت النية وعقد العزم على اغتيال هذه الاموال . . . » .

وان ماخلص اليه الحكم فيما تقدم سائغ تتوافر به اركان جريمة النصب التي دين بها الطاعن كما هي معرفة به في القانون ، ذلك بأنه بعد من الطرق الاحتمالية أن يستعين المتهم في تأييد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب في أحد البنوك تودع به الأموال التي يساهم بها في مشروعه . واستباغه أهمية ضخمة على الشركة التي انشأها ويتولى ادارتها وذلك بتعدد أوجه نشاطها واعداد مقرر خم لها . لأن مثل هذه المظاهرة هي مما يؤثر في عقلية الجمهور ثم ان جريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدار الجاني أن يحقق ما ادعاه مادامت نيته قد انصرفت في الحقيقة الى الاستيلاء على مال المجنى عليهم دون القيام بما وعد . لما كان ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن في طعنه لايعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

الطعن ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابعة .

ان الهدف هو مجرد الحصول على نقود المساهمين وبالتالي فان أي دفتر يتواجد لحظة وصول المستغل وسداده لقيمة ما يساهم به تحت يد مدير الشركة فانه يصح لأداء الغرض وهو مجرد اعطاء الصيقل أي ايصال يوفّر له لذات اللحظة . الضمان الشكلي وقد ترتب على ذلك انه لم يمكن من دفاتر الشركة وحساباتها حصر عدد المتعاملين معها ومقدار ما أودعوه وقرر المتهم في تلك التحقيقات أن كشوف البنك هي التي ستحكم العملية وهي واقعة تكشف بذاتها عن عدم جدية المتهم وعدم صحة المشروع ، اذ لو كان عملاً جاداً منظماً لوجب أن تتطابق الكشوف ، وأن تكشف أوراق الشركة ودفاترها عن حقيقته وتنظيمه ، فضلاً عن أنه لم يتوافر للمشروع الجهاز الفني القادر على ادارته ، اذ تبين أن الموجودين بالشركة بعض الميكانيكية والموظفين الذين لا يعرفون شيئاً . ويتأكد ذلك أكثر من عدم انتظام عملية الايداع في البنك من ناحية اذ ثبت أن المتهم تلقى مبالغ من المساهمين في الشركة واثبت أنه قام بايداعها بالبنك ، بينما لم تثبت في كشوف البنك . وقد ووجه المتهم بذلك في التحقيقات وأجاب بشأنه أنه يجب ايداع أية مبالغ بالبنك وما قرره سونيا شرف وثبت بالايصال المقدم منها ومن ناحية أخرى من قيام المتهم أولاً بأول بسحب الودائع من البنك دون مقتض من عمل المشروع حيث أنه في ١٩٦٩/٤/٥ لم يكن يوجد بالبنك ما يقى بمبلغ ١٨٠٠ ج قيمة الشيك المسحوب لصالح عبد الحليم محمود حبيب .

ومن حيث أنه ليس هذا فقط بل ثبت في الأوراق واقعة تناقض شروط الاشتراك في المشروع كما أعلن عنها المتهم اذ أوضح في اعلاناته عن المشروع أن الاشتراك يبدأ من ٥٠ ج الى ٥٠٠ ج بينما تثبت الأوراق أن سعد محروس صاحب اشتراك بمبلغ ٢٥ ج وهو ما يثبت بجلاء أن الأمر لم يكن أمر مشروع جدي بل مجرد الحصول على أكبر قدر من المال .

ومن حيث أن هذا الذي تقدم يكشف بذاته وبالطبيعة عن القصد الجنائي الخاص لدى المتهم وهو نية اغتيال أموال المشتركين اذ لم يمسك دفاتر منتظمة أو ايصالات منتظمة على نحو ما تقدم ولم يعين جهازاً قسيساً قادراً على ادارته وكان

١٧

١٤ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) محكمة ثانية درجة : إجراءاتها ، محاكمة . إجراءاتها ، دفاع اخلال بحقه ، استئناف ، نظره والحكم فيه . حكم ، نسبي عيب .
- (ب) شهود : سماعهم ، استغناء . إجراءات م ٢٨٩ . في ١١٢ لسنة ١٩٥٧ اثبات .

المبادئ القانونية :

١ - محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وان ابدى طلب سماع اقوال المحضر امام المحكمة الاستئنافية فانه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة .

٢ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ، يستوى في ذلك ان يكون القبول صريحا او ضمنيا بتصرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه .

المحكمة :

، ، وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة انها قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله الطاعن ترفع في موضوع الدعوى ولم يطلب سماع احد من الشهود ، ويبين ، من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المدافع عن الطاعن طلب التأجيل لاعلان شاهد الاثبات فالتفتت المحكمة عن اجابة هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك ان يكون القبول صريحا او ضمنيا بتعرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه ، فان المحكمة لا تكون مخطئة اذا عولت على اقوال الشاهد في التحقيقات دون سماعه ما دامت اقواله كانت مطروحة على بساط البحث في

الجلسة ، هذا الى ان محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وان ابدى طلب سماع اقوال المحضر امام المحكمة الاستئنافية ، فانه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعيضا رفضه موضوعا .

الطعن ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق رئاسة ومضوية السادة المستشارين محمود العمراوى ، وانور احمد خلف ، ومحمود السيد الرفاعى ، ومصطفى الاسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

١٨

٢٠ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) استجواب : محاكمة ، إجراءاتها ، استجواب المتهم . تحقيق بمعرفة المحكمة . بطلان . إجراءات م ٧٤ ١/٢ .
- (ب) حكم : نسبي عيب ، أدلة نفى ، اطرافها . مخدر اثبات .
- (ج) شاهد : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة انما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله ان ينزل عن هذا الحق صراحة او ضمنا بعدم اعتراضه هو او المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة اليه .

٢ - لا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة النفى ، لأن مؤدى هذا السكوت ان المحكمة اطرحتها اطمئنانا لاقوال شهود الاثبات . ولما كان الحكم المظنون فيه قد خلص في اسباب سائغة الى ان احرار الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فان ذلك يعد اطرافا لدفاعه بان الاحراز كان بغير قصد الاتجار او التعاطى والاستعمار الشخصى .

٣ - وزن اقوال الشاهد وتقدير الظرف الذى يؤدي فيه شهادته والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه

في الاجراءات . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين : نصر الدين عزام ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور احمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين .

١٩

٢٠ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) مستشار احالة : اصدار قراره ، تسببه .
(ب) تفتيش : مأمور ضبط قضائي ، سلطته ، اذن ، تنفيذه
سلاح ، مخدر ، تلبس .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن مستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مدانا، فان من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره ان يمحس الدعوى وادلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة او عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه محس الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة .

٢ - لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والخيرة فيه ، فاذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

الحكمة :

.. وحيث ان الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله انها (تخلص فيما قرره الرائد رئيس المباحث من أن تحرياته السرية دلت على أن المتهم يحرز أسلحة وذخائر ، فاستأذن النيابة في تفتيش منزله ضمن ١٤ شخصا آخرين ، وانتقل صحبة أحد رجال الشرطة لتنفيذ الاذن بالنسبة له ، فعثر الشرطي المرافق له على علبه صغيرة من

الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رنبه عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من التبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها، وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأن يؤدي قضاء المحكمة بادانة الطاعن استنادا الى أقوال الضابط هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، ولا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة النفي لأن يؤدي هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا لأقوال شهود الاثبات ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص في أسباب سائفة الى أن احرار الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فان ذلك يعد اطراحا لدفاعه بأن احرار كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي والاستعمال الشخصي .

لما كان ذلك ، وكان الاستجواب المحضور قانونا في طور المحاكمة طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل من هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالاجابة على الاستئلة الموجهة اليه ، ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيا منهما قد اعترض على هذا الاجراء . فان ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضر بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان

(ب) أدلة : كفايتها ، مستشار احالة . اجراءات ٢/١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
(ج) دعوى مدنية : نظرها والحكم فيها . دعوى ، عدم وجود وجه لاقامتها .

(د) محكمة نقض : مدع بالحقوق المدنية ، قرار مستشار الاحالة برفض طعنه ، خضوعه لرقابتها ، اجراءات م ١٩٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الاحالة صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان الا في الأحكام . وقضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

٢ - أن مستشار الاحالة الذي خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق احوالها الى محكمة الجنايات يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات اذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما ان رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بان لا وجه لاقامة الدعوى وفي الحالتين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته .

٣ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بتأييد الأمر المستأنف والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ، هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحق المدني .

٤ - القرار الصادر من مستشار الاحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

مادة البلاستيك الشفاف بها مادة داكنة اشقبه في أن تكون أفيون) وانتهى الأمر المطعون فيه الى بطلان التفتيش واستند في ذلك الى (أن المستقر عليه أن الاذن لا يخول المتدوب به الا ماورد فيه صراحة والثابت من الوقائع على النحو المتقدم أنه لا يمكن أن تخفى الأسلحة والذخيرة داخل العلبة التي حدد الرائد حجمها بـ ٥ x ٣ سم والتي وجد بداخلها المادة المضبوطة) .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مدانا ، فان من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره ان يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة او عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل امره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة .

لما كان ذلك ، وكان لأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه فان كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فانه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش ، واذ كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره شاهدا الاثبات ، كما جاء بمدونات الأمر من أن العلبة كانت تشف عما بداخلها ، فانه يكون قد قرر بطلان التفتيش دون أن يحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة ، وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى التي مستشار الاحالة للسير في الدعوى على هذا الأساس .
الطعن ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٠

٢١ ديسمبر ١٩٧٠

(١) مستشار احالة : قراره ، تسميته ، صدره باسم الأمة . اعلان دستوري سنة ١٩٦٤ م ١٥٥ ق ٤٢ لسنة

وليس كافي للاحالة المطعون ضدها للمحاكمة ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل اثره امام هذه المحكمة .

لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه القرار من تأييد الامر المستأنف الصادر من النيابة العامة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من الطاعنة مما لا يقبل اثره امام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

الطعن ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السيادة المستشارين : محمود عباس العمراوى ، وانور أحمد خلف ، وابراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربى .

٢١

٢١ ديسمبر ١٩٧٠

(١) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، حكم لا يجوز الطعن فيه . تأمينات اجتماعية . عمل . ارتباط . عقوبات م ٢/٢٢ .

(ب) ارتباط : جريمة تأمين على عمال ، جريمة احتفاظ بدفاتر وسجلات . ارتباط .

المبادئ القانونية :

١ - انه وان كانت تهمة عدم التأمين على العمال تعتبر مخالفة طبقا للقانون ، الا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة الجنحة موضوع التهمة الثانية وهى عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنها وهى عقوبة الجنحة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صادرا في جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة .

المحكمة :

.. وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي

المحكمة :

.. وحيث أنه لما كانت المادة ١٥٥ من الاعلان الدستوري الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » وهو ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أيضا وكان قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق ، وليس جزءا من قضاء الحكم ، فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان الا في الأحكام .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا وفقا لل مواد ٣/١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الاحالة الذى خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التى تطلب سلطة التحقيق احالتها الى محكمة الجنايات يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات اذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما ان رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، وفي الحالتين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان مستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مدانا ، فان من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يمحض الدعوى وانلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته .

والقرار الصادر منه برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد أعمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ووازن بين أدلتها وخلص في تقدير سائغ له مسنده من المفردات المضمومة الى أن الأدلة يحيطها الشك

٢ - من المقرر أن ضابط الشرطة أثناء التحقيق الذي تجريه النيابة لا يعيب إجراءاته ولا يزيل الأثر القانوني المترتب على ما ثبت فيه متى أطمأنت المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع .

٣ - من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي فوجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

٤ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما يصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصرا عن عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ويكون للمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

٥ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق .

٦ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن ويحم حوله من التنبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٧ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم تفصيلات معينة من أقوال للشهود ما يفيد اطراحها .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة

عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما بالتطبيق للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات تأسيسا على قيام الارتباط بينهما ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأن هاتين الجريمتين غير مرتبطتين ولم تقعا لغرض واحد بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى إلى أن الجريمتين اللتين دين بهما المطعون ضده لاتجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده عن كل جريمة على حدة بما يقتضى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في التهمة الأولى ، وتغريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمة الثانية .

الطعن ١٤٧١ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٢

٢١ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) اثبات : شهود ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . تحقيق .

(ب) تحقيق : بمعرفة النيابة ، إجراءاته .

(ج) مأمور ضبط قضائي : اختصاصه .

(د) تحقيق نيابة : مأمور ضبط قضائي ، حضوره . إجراءات م ٢٤ . حكم ، تسبيب ، عيب .

(هـ) شهود : أقوالهم ، مطابقتها لمضمون الدليل الفنى .

(و) اثبات : شهود ، خبرة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

(ز) حكم : تسبيب ، عيب ، شاهد ، اطراح أقواله .

المبادئ القانونية :

١ - أن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال ، متى أطمأنت المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

بنفسها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يقتضى تعود مأموري الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم اداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما يصل اليه بحثهم ترسل الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، ويكون للمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة ، هذا الى أنه من المقرر أن حضور ضباط الشرطة أثناء التحقيق الذي تجريه النيابة لا يعيب اجراءاته ولا يزيل الأثر القانوني المترتب على ما ثبت فيه متى اطأنت المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

أما القول بتجاوز مأمور الضبط اختصاصه المكاني فمردود - بفرض صحته - بأنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاصه فوجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة الى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وان اختلفت الجهات التي يقيمون بها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن التناقض بين الدليلين انفي والقولني ورد عليه وفنده بقوله « أن أقوال الشهود جميعها في تصوير الحادث قد تايدت بالتقرير الطبي الشرعي إذ كان المتهم على يسار الجنى عليه ولا يفصل ما سورة البندقية عن جسم المجنى عليه الا سنتيمترات معدودة ، وقد جاء في التقرير الطبي أن المقذوف أصاب المجنى عليه في اتجاه من اليسار الى اليمين وعلى مسافة لا تتجاوز النصف متر لوجود آثار احتراق بارود وفي وضع أفقى ، إذ الثابت من الأوراق أن المتهم صوب فوهة البندقية نحو صدغ المجنى عليه فلا غرابة أن يكون الاطلاق في وضع أفقى » .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما نقله الحكم عن الشهود والتقرير الطبي له معينه

الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومنهم .. وضابط الشرطة وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط وما دلت عليه المعاينة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مرتب عليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن ببطلان أقوال الشاهد .. بالتحقيقات لصدورها تحت تأثير الاكراه المدعى به بالاقرار المقدم منه ، ورد عليه وفنده بما مفاده أنه اصطنع لخدمة موقف الطاعن في الدعوى وأن ما ورد به لم يتأيد بأى دليل في التحقيقات وانتهى تأسيسا على ذلك الى أن هذا الاقرار لا يغير من سلامة شهادته في التحقيقات .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

ومتى اخذت المحكمة بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وأن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال متى اطأنت المحكمة الى صدقها ومطابقتها للواقع ، ولها في سبيل تكويل عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم ايراد الحكم تفصيلات معينة من أقوال الشهود ما يفيد اطراحها .

واذ كان البين من الحكم أن المحكمة قد خلصت في استدلال سائق الى سلامة الدليل المستمد من أقوال الشاهد .. بالتحقيقات والى صدورها عنه اختيارا وبنيت عليها قضاءها من بين عناصر الإثبات التي بنتها فلا معقب عليها في ذلك ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

وكان قيام النيابة العامة باجراء التحقيق

٣ - وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها ، مهها وجه اليها من مطاعن ، مرجعه الى محكمة الموضوع ، دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - لمحكمة الموضوع ان تعول على أقوال شهود الإثبات ، وتعرض عن قالة شهود النفي ، دون ان تكون ملزمة ببيان العلة .

٥ - لا يشترط لصحة تسبيب الحكم ان يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى ان يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملازمة والتوفيق .

٦ - ان المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى ، لأن هذا الرد يستفاد ضمنا من قضائها بادانته استنادا الى أدلة الثبوت .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كان خطاب الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية من انعقاد جلسات محاكم الأحداث فى غرفة المشورة يتجه أصلا - وبطريق الاستثناء من الأصل العام - الى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم التى يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ما دام الاختصاص قد انعقد لها قانونا ، وكانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات باعتبارها المختصة طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لتجاوز سن المتهم الثالث الحدث لاثنتى عشرة سنة فانه يجب أن تكون جلساتها علنية ارتدادا الى الأصل العام ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان من بطلان الإجراءات العلنية بالجلسة لا يكون له محل ، فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة اذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى الى

الصحيح فى الأوراق ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان ما دونه الحكم بتلازم بما إقال به الشهود وما جاء بالتقرير الطبى الشرعى من أن الطاعن كان على يسار المجنى عليه ولا يفصل ما سورة البندقية عن جسم الأخير الا ستنهترات معدودة وأن المقذوف أصاب صدغ المجنى عليه فى اتجاه من اليسار الى اليمين وفى وضع أفقى ، فان النعى بالتناقض بين الدليلين الفنى والقولى يكون لا سند له وفى غير محله .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٣

٢١ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) محاكمة : إجراءاتها ، جلسة . علانيتها ، محكمة أحداث . إجراءاتها . إجراءات م ٢٥٢ ، محكمة جنايات ، إجراءاتها ، علانيتها إجراءات م ٢٦٨ .
- (ب) بطلان : إجراءات محاكمة ، نقص ، طعن ، مصلحة .
- (ج) محكمة موضوع : سلطتها فى تقدير دليل .
- (د) اثبات : شهادة ، خبرة ، حكم ، تسبيب ، عيب .
- (هـ) دليل قولى : دليل فنى ، تطابق مؤداهما .
- (و) دفاع : اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

١ - أن خطاب الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، من انعقاد جلسات محاكم الأحداث فى غرفة المشورة يتجه أصلا - وبطريق الاستثناء من الأصل العام - الى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم ، التى يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ، ما دام الاختصاص قد انعقد لها قانونا .

٢ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة ، اذا كان سبب البطلان غير متعلق به ، بل بغيره من المتهمين .

الأخرى ، فان هذا الوجه من النعى يكون في غير محله ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٤

٢٧ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) إسقاط حبلى : عمدا ، جريمة ، اركانها ، اجهاض .
 (ب) جريمة : اركانها ، حامل ، رضاها بالإسقاط .
 (ج) ضرب : أفضى الى الموت ، مسئولية مدنية ، تعويض .
 (د) اشتراك : اتفاق ، تحريض ، قاضى الموضوع ، استدلاله على قيامها .
 (هـ) اثبات : خبرة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .
 (و) حكم : تسبيب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط ، ولكن ذلك لاينفى قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الاوان واو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .

٢ - ان رضاء الحامل بالإسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة .

٣ - كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى الى وفاة المجنى عليها يكون مسؤولا عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .

٤ - للقاضى الجنائى اذا لم يقم على الاتفاق او التحريض دليل مباشر ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه ولا حرج عليه من ان يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .

٥ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه منها واخراج ما عداه ، لتعلق هذا الامر بسلطتها في تقدير الدليل ، كما ان لها ان تجزم بما يجزم به الخير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له .

ما رتبته عليها وتحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله .

« وحيث ان المحكمة ترى في خصوص نية القتل والقصد الاحتمالى ان اطلاق المتهم الأول النار على المجنى عليه من سلاح نارى قاتل بطبيعته وهو البندقية الخرطوش التى كان يحملها وصوبها نحو المجنى عليه من مسانة تقرب من المترين ونصف فأصابه في مقتل من عنقه ، الأمر الذى كان ينوى به ازهاق روح المجنى عليه ظنا منه ان المجنى عليه كان ممسكا بابن أخيه المتهم الثانى وأراد ان يتخلص من المجنى عليه على ما وعد المتهمين من قبل ليلوذ ابن أخيه بالفرار وبذلك كانت جريمة الشروع في القتل نتيجة محتملة لجريمة الشروع في السرقة المنطبقة على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات وعليه يسال المتهمان الثانى والثالث عن الشروع في القتل » .

وما قاله الحكم في هذا الشأن سائغا في استخلاص نية القتل وصحيح في القانون ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد غير تسديد .

لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع دون معتب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليه وأقوال الشاهدين الآخرين ، وأخذت بها ، وكان لمحكمة الموضوع ان تعمل على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن قتالة شهود النفى دون ان تكون ملزمة ببيان العلة ، فان ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لصحة تسبيب الحكم ان يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه يل يكفى ان يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الظاهر من مدونات الحكم ان سباق الدليلين كما أوردتهما لا تعارض بينهما .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى لأن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا الى أدلة الثبوت

٦ - من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة المدعى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن كل الوقائع التي نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه في خصوصها ، الخطأ في الاسناد لها مأخذ صحيح في الأوراق ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة المدعى وأورد الأدلة عليها ومن بينها التقرير الطبي الشرعي التكميلي المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٦ وأثبت أن التقرير أشار إلى أنه لو فرض أن تدخلا جراحيا أجرى للمجنى عليها قبل حضورها إلى عيادة المتهم الأول فإن مثل هذا التدخل وما تطلبه من تخدير ومع ما نجم عنه من نزيف دموي غزير مصحوب بصدمة عصبية ، فإن كل ذلك يجعل المذكورة في حالة صحية سيئة يتعذر معها أن تنتقل بمفردها إلى حيث عيادة الطبيب إلا بمعاونة جدية من الغير محمولة . كما أشار أيضا إلى ثبوت عدم تلوث الملابس التي وجدت معلقة بالعيادة بالدم وأن هذا ممكن حدوثه على أحد احتمالين : (أولهما) أن المجنى عليها حضرت إلى العيادة وهي في حالة صحية عادية تمكنها من الانتقال بمفردها وتكون خلعت هي بنفسها ملابسها التي ظلت نظيفة وفي هذه الحالة يتعين أن يكون ما قد أجرى لها من تدخل جراحى قد أجرى لها في عيادة الطبيب المتهم الأول .. (وثانيهما) أن تكون المذكورة قد حضرت إلى عيادة المتهم الأول وقد توقف نزفها لغزارة ماسبق أن نزفت من الدم عقب التدخل الجراحى الذى سبق إجراؤه لها بعيدا عن عيادته ويتعين في هذه الحالة أن يؤتى بها إلى العيادة محمولة بواسطة الغير لا أن تأتى هي بنفسها ، ثم أورد

الحكم أن الطبيب الشرعى ذكر عند مثوله أمام المحكمة بجلسة ١٩٦٨/٥/١٥ لمناقشته في إجابته عن المدة التي مضت من وقت الاجهاض إلى يوم الوفاة « أن الاجهاض والوفاة حصلا في خلال ٢٤ ساعة » وعزل ضيق فتحة عنق الرحم بأنه « لابد أن تكون المتوفاة قد حقنت بمادة لمنع النزيف . وعندما سئل عما إذا كان الرحم بحجم الرمانة يتسع للجنين بحجمه الطبيعى أجاب أنه يتسع طبعاً وذكر أن النزيف الذى ماتت به هو نزيف أولى » .

ثم عرض الحكم لدفاع المحكوم عليه الأول والتقرير الاستشارى المقدم منه وحصله ورد عليه في قوله « وحيث أن المتهم الأول أنكر مانسب إليه وذكر أن المتوفاة حضرت إليه ومعها المتهم الثالث وكانت في حالة اعياء تام ونزيف والدماء تلوث ملابسها ، ولم يوقع الكشف عليها إلا من ناحية الضغط الذى وجده منخفضا بطريقة غير عادية ومن ناحية النبض فوجده محسوسا فحاول إسعافها بشتى الطرق ولكنها توفيت بعد حوالى عشرة دقائق من حضورها .

وتقدم الدفاع عنه بتقرير طبي شرعى استشارى جاء به (١) أن وجود فتحة عنق الرحم بشكل مستدير وغير ممتدة ولا تسمح إلا بادخال طرف الأصبع الخنصر رغم أن الجنين قد قطعت أطرافه السفلية اليمنى بآلة حادة مما يستلزم توسيع الفتحة بحيث تسمح بادخال الآلة القاطعة التى بترت فخذ الجنين يدل على أن عملية الاجهاض وقطع الطرف السفلى للجنين قد تمت قبل مدة من الوفاة لا تقل عن بضعة أيام قد تصل إلى أسبوع أو عشرة أيام ولا يمكن أن تكون هذه العملية قد أجريت في نفس يوم الوفاة والا لوجدت فتحة عنق الرحم متسعة ومستعرضة الشكل وتسمح بادخال أصبعين اثنين على الأقل (٢) وأن وجود الرحم بحجم الرمانة رغم أنه يحتوى على جنين في الشهر السادس من الحمل يدل على أن هذا الرحم قد مضى على اجهاضه مدة تصل إلى أسبوع أو عشرة أيام قبل الوفاة والا لوجد حجم الرحم مثل حجم البطيخة وانتهى التقرير في نتيجته إلى أنه لا يمكن أن يكون الطبيب المتهم قد أجرى عملية الاجهاض في نفس يوم الوفاة .

عليه ويستتبعه موت الجنين داخل الرحم وتعطنه في حين أن الجنين وجد عند إجراء الصفة التشريحية في حالة عادية دون أى عطن ، ويضاف الى ذلك أنه من المعروف أن اقفال عنق الرحم قد ينتج نتيجة امتداد حدوث حلقة انقباضية تلقائية أو عقب تعاطى مواد قابضة لعضلات الرحم عن طريق الحقن العضلى أو الوريدي أو حتى الموضعى كالارجوت أو مشتقاته بالإضافة الى تأثير التيبس الرمى على العضلات (٢) كانت ابعاد الرحم عند تشريح الجثة ١٣×١٨ سم وقاعدته تصل تقريبا حتى مستوى السرة وهو المستوى الذى يصل اليه قاعدة الرحم في نهاية حمل ستة اشهر . ولعل وجود عضلة الرحم في حالة انقباض نتيجة التيبس الرمى جعلت الرحم يبدو أصغر حجما .

واذ كانت هذه الأدلة التى اعتمد عليها الحكم من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فان كل مجادلة في هذا الشأن تعد مجادلة موضوعية مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقرير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والاخذ بما ترتاح اليه منها واطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، كما أن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .

كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من أن ما ذكره الطبيب الشرعى عن حالة الرحم كان من باب الاستنتاج وعن تحديد الحكم لزمان ومكان ارتكاب الجريمة يكون غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دلل على اشتراك الطاعن في الجريمة بقوله « وحيث إن

وحيث أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم المذكور وترى أن ماذهب اليه في دفاعه لا يتفق والماديات الثابتة في الدعوى فليس من المتصور عقلا أن تأتى المتوفاه الى العيادة بالحالة التى وصفها المتهم من أنها كانت في حالة اعياء شديد ومصابة بنزيف وأنها كانت غارقة في الدماء وترتدى ملابس الخروج العادية ، ثم يتضح من المعاينة أن الملابس التى كانت ترتديها سواء منها الداخلية أو الخارجية وكذلك الجوارب والحذاء كلها خالية من أية تلوثات دموية وأنها رغم اعيائها الشديد استطاعت الحضور بمفردها الى العيادة . كما استطاعت خلع ملابسها وارتداء قميص النوم الأمر الذى تقطع معه المحكمة بأن المتوفاه في حالة تسمح لها بالوصول الى العيادة وقد حضرت خصيصا لذلك واستعدت بملابس خروج وقميص نوم ، وأنها كانت تستطيع خلع ملابسها وارتداء قميص النوم الذى وجد على الجثة في العيادة ولا شيء خلافا على الجثة وبالتالي تكون حالة النزيف قد أصابتها عقب إجراء عملية أجهاضها مما أدى الى وفاتها .

ومما يؤيد هذا النظر ما جاء على لسان المتهم الثانى من أن المتهم الثالث أبلغه بوفاة الجنى عليها عقب إجراء عملية أجهاض لها بعيادة المتهم الأول ، فضلا عن محاولة الأخير انكار سابق معرفته بالمتوفاه رغم ما ذكره المتهمان الثانى والثالث عن سابقة تعرفه عليها وتأخيرته في التبليغ عن وقوع الحادث عدة ساعات اذ لم يبلغ الا في الساعة التاسعة صباحا رغم ماقرره من أن الوفاة حدثت بعد الساعة الواحدة صباحا، وكذلك استفساره عما اذا كان في امكانه اصدار شهادة وفاة لها من عدمه على الوجه الذى جاء على لسان الدكتور محمد شوقى عبد المنعم ، كما سلفت الاشارة ، كل هذه قرائن تعمل متساندة ضد المتهم الأول .

أما ما تضمنه التقرير الاستشارى فقد تكفل بالنرد عليه الطبيب الشرعى بمذكرة شرعية مؤرخة ١٩٦٨/٦/٩ تضمنت الرد على الوجه التالى (١) لو أن التداخل الحاد بداخل الرحم قد دام منذ بضعة أيام الى عشرين يوما قبل الوفاة — حكما على أن الرحم مغلق العنق تقريبا — فان قطع الحبل السرى يترتب

وقت اجراء العملية وليرشدها الى مكان العيادة ثم عاد للمتهم الثانى فى منزله حيث انتظر لمنتصف الليل ثم عاد للعيادة حيث كانت العملية قد اجريت وحدثت الوفاة .

وحيث ان الأدلة والقرائن سالفه البيان واضحة الدلالة فى ان المتهم الثانى وهو الذى حملت منه المتوفاة سفاحا قد اتفق مع المتهم الاول وهو الطبيب الخاص بمصانعه على ان يجرى لها عملية اجهاض ، وقام المتهم الثالث العامل بمصانعه ايضا بمرافقتها الى العيادة ليرشدها الى مكانها حيث تجرى لها العملية .

وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ فى التدليل على توافر عناصر الاشتراك فى حق الطاعن ، ذلك بأن الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبرات الصدور ودخائل النفس التى لا تقع عادة تحت الحس وليس لها امارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات او شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللقاضى الجنائى اذا لم يطمع على الاتفاق والتحريض دليل مباشر ان يستدل عليها بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقدم لديه ولا حرج عليه من ان يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لتوافر اركان الجريمة فحصل رأى الدفاع ورد عليه فى قوله « وأثار الدفاع أن تهمة الاشتراك فى جناية الاسقاط العمد غير متوفرة لأن واقعة الدعوى لا تكون جريمة اسقاط بالنسبة للمتهم الأول . وأن ما تم لا يعدو أن يكون شروعا فى اسقاط . لأن الجنين لم يخرج من الرحم لوفاة الأم ، وأن القانون لا يعاقب على الشروع فى الاسقاط . »

الا ان هذا الدفاع مردود بأن المفهوم فى القانون أنه لا يشترط فى جريمة الاسقاط أن يكون الجنين حيا فيعتبر الاسقاط جنائيا ولو ارتكب قبل ان يتشكل الجنين أو تدب فيه الحركة ، ويعتبر كذلك ولو مات الجنين اثناء العملية قبل اخراجه عمدا . وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ، فالاسقاط هو تعمد اثناء حالة الحمل قبل الأوان ،

المتهم الثانى وان كان قد اعترف بصلته بالمجنى عليها وسابقة اتصاله بها جنسيا ، الا أنه أنكر علمه باجراء عملية الاجهاض مقررًا أن صلته انقطعت بها منذ شهرين سابقين على وقوع الحادث ، وبعد وضع أمواله تحت الحراسة . . وهذا غير صحيح ذلك لأن قيام المتهم الثالث الذى يعمل بمصانع . . بمرافقتها الى عيادة المتهم الاول وهو الطبيب الخاص لنفس المصانع ثم تكليف المتهم الثانى لسائق سيارته . . وبصحبه . . مدير المصانع بالذهاب الى الاسكندرية لاحضار والدتها بحجة مرض المتوفاة ، كل ذلك قاطع فى الدلالة على أن صلته بها لم تنقطع وأنه كان على اتفاق معها ومع المتهم الاول على التخلص من الجنين ، فطلب من المتهم الاول الذى تربطه به صلة الصداقة فوق صلة العمل أن يقوم بتلك العملية كما أنه طلب من المتهم الثالث مرافقتها عند ذهابها الى العيادة ، هذا بالاضافة الى ما قرره . . البوهيجى بالشارع الذى تقيم به المتوفاة والذى كان يخدمها أحيانا من أنه رأى المتهم الثانى قبل أسبوع من الحادث منتظرا اياها بسيارته وانها ركبت معه ، وما قرره البواب . . وزميله . . فى أقوالهما من أن أولهما شاهد المتهم الثانى بمنزل المتوفاة ، منذ ثلاثة أيام أو أربعة سابقة على وقوع الحادث ، وكذلك ما قرره السيدة . . والدة المتوفاة من أن ابنتها اخبرتها من حوالى شهر بأنها حامل من المتهم الثانى وأنه سيتزوج منها وسيبنى لها فيلا بمصر الجديدة وقالت انها لاحظت انتفاخ بطنها بوضوح . . وحيث انه بالاضافة الى الأدلة القائمة فى حق المتهمين الثلاثة . . فان التحريات التى اجراها النقيب . . بمباحث شرق القاهرة قد دلت على ان المتهم الثانى اتفق مع المتهم الاول الطبيب الخاص لمصانعه على اجراء عملية اجهاض بعيادته بحكم صلة الصداقة التى تربط بينهما وصلة العمل ايضا وذلك سترًا للفضيحة خصوصا وأن له اولادا من زوجة سابقة كما دلت على أن المتوفاة خرجت من منزلها فى الساعة التاسعة مساء يوم ١٩٦٣/٦/٢٢ مرتدية ملابسها وهى فستان بنى اللون ، واشاعت بين سكان المنزل أنها ستتغيب ثلاثة أيام عن مسكنها ثم توجهت الى عيادة المتهم الاول صاحبة المتهم الثالث لمرافقتها

لنظر معارضته راجعا لأسباب لا دخل لارادته فيها . لما كان ذلك ، وكان الحرص اللازم توافره في الرجل العادي من شأنه أن يحتم على الطاعن ازاء علمه سلفا بأن ثمة قضية أخرى منظورة له بذات الجلسة ، أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة ، ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن ما ساقه من قول مرسل بأنه ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستثنائية أن الطاعن حضر بجللسة ١٩٦٩/٩/٣ التي طلب فيها محاميه التأجيل للاطلاع فأجيب الى طلبه وأجلت الدعوى لجللسة ١٩٦٩/١١/٥ التي غاب فيها الطاعن على الرغم من التنبيه عليه بالجللسة السابقة . هذا الى أن الطاعن لا يجادل في أسباب طعنه في علمه بالجللسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه بل أثبت هذا العلم بقوله أنه كان ماثلا في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ذاتها وفي اليوم ذاته المحدد لنظر المعارضة وإن مثوله في تلك القضية الأخرى وانصرافه بعد الحكم فيها هو الذي حال دون مثوله أمام المحكمة عند نظر المعارضة في القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه .

ولما كان من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجللسة التي خدعت لنظر معارضته راجعا لأسباب لا دخل لارادته فيها ، ولما كان الحرص اللازم توافره لدى الرجل العادي من شأنه أن يحتم على الطاعن ازاء علمه سلفا بأن ثمة قضية أخرى منظورة بذات الجلسة أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة ولا يجديه ما ساقه من قول مرسل بأن ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته .

لما كان ذلك ، فإن الاعتقاد الخاطئ الذي يدميه الطاعن على النحو السالف بيانه لا يتوافر به العذر القهرى الذي يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع أسبابه لا يفتتح الا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن علما رسميا

ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها . وليس في استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم — في مثل هذه الحالة — ركن من أركان الجريمة . ذلك بأنه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الاسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الاسقاط ، ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .

لما كان ما تقدم ، وكان رضاء الحامل بالاسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة . كما أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالاباحة ، فإن ذهاب المجنى عليها برضاها الى المحكوم عليه الأول ليجرى لها عملية الاسقاط ووفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور ، وليس في مسلك المجنى عليها ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة المجنى عليها . ومن ثم فإن كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح الممعدى الذى أفضى الى وفاة المجنى عليها يكون مسئولا عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

الطعن ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام ، ومحمود عطيه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطبته دناته .

٢٥

٢٧ ديسمبر ١٩٧٠

معارضة : نظرها والحكم فيها ، محاكمة ، إجراءاتها . حكم ، طعن ميعاده . نقض ، طعن ، ميعاده ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المبدأ القانوني :

ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة ، يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجللسة التي خدعت

الحكمة :

.. وحيث ان الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعنة بوصف أنها سهلت للمتهمين الثانية والثالثة ارتكاب الدعارة وقضت محكمة أول درجة بادانتها بعد أن اعتبرت الواقعة المسندة اليها شروعا في تسهيل الدعارة طبقا للمادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ، فأسست الطاعنة وقضت محكمة ثانية درجة حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

لما كان ذلك ، فان تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون أن تنبه الطاعنة أو المدافع عنها لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دامت قد علمت بهذا التعديل وأبدى محاميها دفاعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية ، فضلا عن أن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس ناهيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم طالما أن الواقعة المبينة بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعنة شرعت في تسهيل دعارة الغير وهي ذاتها الواقعة التي تضمنتها ورقة التكاليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة فان المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحال بتنبية المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف القانوني ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث انه .. يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنة عرض لوقف المتهمين الثانية والثالثة في تهمة ممارسة البغاء المسندة اليهما وللتكليف القانوني للفعل الذي قارفته الطاعنة فقال « وحيث ان جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تعني أن المتهمه اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، وحيث ان المادة ٥٤ ع تنص على أن « الشروع

بصدور الحكم المطعون فيه بل يبدأ من تاريخ صدوره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٩/١١/٥ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه الا بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ أي بعد انقضاء ميعاد الاربعين يوما من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فان الطعن يكون غير مقبول شكلا دون حاجة الى بحث باقى ما أثر فيه .
الطعن ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٦

٢٧ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) دعارة : جريمة ، أركانها ، ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١ .
(ب) بغاء : تسهيل ، شروع . مقوبات م ٤٥ .
(ج) تهمة : وصفها ، تعديله .
(د) وصف تهمة : تقيد المحكمة بها .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو استغلال ارتكاب الفجور أو الدعارة ، اقتراف الفحشاء بالفعل .

٢ - القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ، أن يكون بطريقة معينة ، إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق ، بحيث يتناول ثقی صور التسهيل .

٣ - ان تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بالنسبة للطاعنة من تسهيل ارتكاب الفجور والدعارة للغير ، الى شروع في ذلك ، دون أن تنبه الطاعنة أو المدافع عنها ، لا يعيب الحكم المطعون فيه ، ما دامت الطاعنة قد علمت بهذا التعديل وأبدى محاميها دفاعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية .

٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، طالما أن الواقعة المبينة بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

ومن ثم فلا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المهتمتين الثانية والثالثة لعدم اقترانهما الفحشاء وعدم توافر ركان جريمة ممارسة الدعارة في حقها ، وبين ما انتهى اليه من ادائه الطاعة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الفيرازاء ما ثبت لديه من أن الطاعة قد توسطت بين هاتين المرأتين وطلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته اذ القضاء ببراءة هاتين المرأتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقهما لا يستتبع براءة الطاعة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الاولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة وانما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل . لما كان ذلك وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن الطاعة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في مسكنها بارشاد من قواد وتوسطت بينهم وبين امرأتين قدمتهما اليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، الا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهم قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فان هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعة بها ويكون ما تثيره في هذا الصدد على غير اساس . لما كان ما تقدم جميعه ، فان الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه .

الطعن ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٧

٢٨ ديسمبر ١٩٧٠

اختلاس اموال جمعية ذات نفع عام . جريمة ، اركانها ، حكم ، تسبب ، عيب ، عقوبات م ١١٢ مكرر .

المبدأ القانوني :

فرض القانون العقاب على عبث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه

هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دلائل لإرادة الفاعل فيها ، ولا يعتبر شروعا في الجنائية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك « وحيث انه اعمالا للمبادئ والقواعد سالفة الذكر تكون التهمة المستندة الى المتهمتين الثانية والثالثة — حسب أقوال الشهود — انهما خرجتا معهم لارتكاب الفحشاء الا أن فحشاء لم ترتكب وأن ذلك كان منهما مجرد عزم على ارتكاب الجريمة أو عمل تحضيرى لها ، وعلى ذلك لا تتوافر في حقهما أركان جريمة ممارسة الدعارة ويتعين لذلك القضاء ببراءتهما مما أسند اليهما ، وحيث انه ترتيبا على ما تقدم فان التهمة المسندة الى المتهمة الاولى (أى الطاعة) لا تعتبر أنها سهلت لهما ممارسة الدعارة لأن الفحشاء لم ترتكب ولذلك ففعلهما يعد شروعا والشروع معاقب عليه وفقا للمادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك فان المحكمة تعدل وصف التهمة المسندة الى المتهمة الاولى الى أنها شرعت في تسهيل الدعارة للمتهمتين الثانية والثالثة ، وحيث ان التهمة بالوصف الذي تراه المحكمة على النحو سالف الذكر ثابتة قبل التهمة الاولى مما جاء بمحضر الضبط وأقوال شهود الاثبات ومن ثم يتعين عقابها وفقا للمواد ١/١ و ١٥٧ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

وما انتهى اليه الحكم غيما تقدم لا تناقض فيه كما أنه سديد في القانون لأن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى على أن « كل من حرّض شخصا ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالعقوبة المقررة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى ثلثمائة جنيه » ونص في المادة السابعة منه على أن « يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها » ودل بذلك على أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال ، اقتراف الفحشاء بالفعل .

٢٨

٢٨ ديسمبر ١٩٧٠

قانون : أصلح ، تموين ، نقض ، طعن ، الخطأ في تطبيق
قانون . عدس . قرار وزير التموين ١٥١ لسنة ١٩٦٨ و ٤٠
لسنة ١٩٦٨ عقوبات م ٢/٥

المبدأ القانوني :

أصبح نقل العدس خارج المحافظات دون
موافقة الجهة المختصة فعلا غير مؤتم ، مما كان
يتعين معه على المحكمة أعمال أحكام القرار
الجديد الذي يعتبر قانونا أصلح اذ صدر بعد
وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذي
يتبع دون غيره .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر في
١٩٧٠/١/٢٠ ودان المتهم بالتطبيق لأحكام قرار
وزير التموين ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يحظر
نقل العدس خارج المحافظات خلال الفترة من ٢٥
من مارس ١٩٦٨ حتى نهاية أغسطس ١٩٦٨
بغير ترخيص من الجهة المختصة ، ولما كان قد
صدر قرار آخر في ١٩٦٨/٥/١٩ من وزير التموين
١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص في مادته الأولى على إلغاء
القرار السابق وبهذا الإلغاء أصبح نقل العدس
خارج المحافظات دون موافقة الجهة المختصة
فعلا غير مؤتم ، مما كان يتعين معه على المحكمة
— طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة
من قانون العقوبات — أعمال أحكام القرار
الجديد الذي يعتبر قانونا أصلح اذ صدر بعد
وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذي
دون غيره ، أما وهي لم تفعل فان حكمها المطعون
فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه
نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من
عقوبة وبراءة المطعون ضدهما .

الطعن ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابعة .

بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره
حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك
له وهو معنى مركب من فعل بمادى هو التصرف
في المال ومن عامل معنوى يقتضون به وهو نية
اضاعة المال على ربه .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة
الدعوى بما مفاده ان الطاعن قد اختلس لنفسه
مقدار الكسب الذي اثبت على خلاف الحقيقة
الى المزارعين وهو ما يبلغ ٣٧٤ كيلو جراما
قيمتها مبلغ ٨٦٢ ر { جنيه وأن هذا المبلغ كان
من بين المبالغ التي قام المتهم بسدادها للبنك
طبقا لتقرير اللجنة .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب
في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على
عبث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه
مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف
نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على
اعتبارا أنه مملوك له، وهو معنى مركب من فعل
مادى هو التصرف في المال ومن عامل معنوى
يقتضون به وهو نية اضاعة المال على ربه .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى
تقرير اللجنة الذي أشار اليه والميعاد الذي
قام فيه الطاعن بالسداد وما اذا كان تصرفه في
كمية الكسب يشكل تصرفا في الشيء المسلم اليه
لغير مستحقه مع سداد ثمنه فلا يعد اختلاسا
ما دام أن هذا التصرف لم يكن على أساس
أن الجاني يتصرف فيما يملك وبنية اضاعة المال
على صاحبه أم يشكل اختلاسا قام الطاعن
بسداد قيمته بعد اكتشاف الجريمة الامر الذي
يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون
تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها
في الحكم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد
شابه القصور في البيان بما يستوجب نقضه
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ١٥٠٣ لسنة ٤٠ ق برئاسة وعضوية السادة
المستشارين أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد
السيد الرفاعى ، ومصطفى الاسبولى ، وحسن الغربى .

الى ادانة الطاعن اعتمادا على اقوال المجنى عليه ومعاون مكتب بريد ملوى واعتراف المتهم الأول بأنه سلم المتهم الثانى الحوالة وكلفه بصرفها اعتراف الأخير باستلامه للحوالة لصرف قيمتها .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ان المدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته عندما ضمن المجهول الذى زور امضاء المجنى عليه بالحوالة وثوقا منه فى المتهم الأول الذى كلفه بذلك وكان القصد الجنائى فى جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجانى تغيير الحقيقة فى محرر باثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها فى المحرر .

واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس ادانة الطاعن فى الاشتراك فى التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية المجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٩

٢٧ ديسمبر ١٩٧٠

تزوير : ورقة رسمية . جريمة ، أركانها . قصد جنائى . اثبات . حكم . تسببت ، عيب ، اشتراك .

المبدأ القانونى :

ان القصد الجنائى فى جريمة التزوير ، لا يتحقق الا اذا قصد الجانى تغيير الحقيقة فى محرر ، باثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها فى المحرر .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن .. أرسل لوالده المقيم ببلدة الأشمونين مركز ملوى خطابا مسجلا به حوالة بريدية بمبلغ ثلاثة جنيهات ، وتبين ان المتهم الأول .. وكيل مكتب بريد أهلى الأشمونين اختلس الخطاب والحوالة التى به واشترك والطاعن وثالث مجهول فى صرف قيمة الحوالة بأن تقدم المجهول الى .. معاون مكتب بريد ملوى وتسمى المجهول باسم صاحب الحوالة وصرف قيمتها بعد أن ضمنه الطاعن ، وخلص الحكم

قضاء محكمة النقض المدنية

٣٠

٢ يونيه ١٩٧٠

(أ) نقض : سلطة محكمة نقض . عقد ، تكييفه . محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف عقد .
(ب) ارتفاق : حقه . ملكية ، قيودها .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان التعرف على ماعناه الطرفان من الحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك ، فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وانزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

٢ - حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي إنما ينشأ بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين للعقارين منذ أن أصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين ، فيخرج حق الارتفاق الى الوجود بعد انقضاء ملكية المالك الأصلي ويبقى ثابتاً لمصلحة العقار المرتفق ، ولا ينفيه إلا أن يتضمن السند ، الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطاً صريحاً مخالفاً لبقاء الارتفاق .

الحكمة :

.. وحيث ، أنه وإن كان التعرف على ماعناه الطرفان من الحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك ، فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وانزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

ولما كانت عبارة الحرر موضوع الدعوى يجرى نصها « أنا الموقعة أدناه الست زينب .. أتعهد لابنة أخى الست بهجة .. بازالة الجمالون المقام في الممر الفضاء خلف العمارة ملكى .. عند زوال القوانين العسكرية ولها الحق في فتح شبابيك على ذلك الممر في حالة قيامها ببناء عمارة على الأرض ملكها » ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله « أنه يبين من مطالعة الأوراق أن أرض النزاع تقع ضمن العقار رقم ٦ شارع الجلاء وأنها تدخل ضمن ما اختصت به المستأنفة - المطعون عليها - في عقد القسمة الأول ولا علاقة لها بما اختصت به المستأنف عليها - الطاعنة - في عقد القسمة الثانى وتقع في الحد القبلى لما اختصت به المستأنف عليها وأنها ليست بمثابة ممر بين العقارات المملوكة أصلاً لرب الأسرة ولم يكن الفرض منها خدمة العقارات ، بدليل أن عقدى القسمة لم يذكر فيهما ما يدل على أنها ممر وعلى أن لاي من المتعاقدين حقاً عليها وإنما هي أرض فضاء ضمن الـ ٨٤٢ و ٤٣٧ متراً التى اختصت بها المستأنفة » كما قرر « أما ما تمسك به المستأنف ضدها من أن عبارة الممر قد وردت في الورقة سالفة الذكر فإن هذه القسمة لا تضى على أرض النزاع صفة ليست ثابتة لها في الأصل » .. ثم خلص الى « أن الورقة المطلوب الحكم بصحة ونفاذ الالتزام الوارد بها لا تعتبر مقررة لحق ارتفاق ثابت من عهد رب الأسرة وإنما تعتبر منشئة لهذا الحق » ورتب الحكم على ذلك أن « الورقة وقد خلّت من مقابل للالتزام ، فيعتبر حق الارتفاق بغير عوض أو على سبيل التبرع أو الهبة ،

لما كان ما تقدم وكان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين مع نقض الحكم تحديد جلسة لنظر الموضوع.

الطعن ٥١٦ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول ومحمد نور الدين عويس وعيسى حلمى عبد الجواد وإبراهيم علام .

٣١

٢ يونيو ١٩٧٠

(أ) قانون : الغاؤه .

(ب) رسم : بلدية الاسكندرية . ق ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ - الغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام قانونى جديد ، وان ترتب عليه نسخ القواعد القديمة حتى تلك التى لا تتعارض مع النظام القانونى الجديد ، الا ان ما صدر من لوائح الادارة العامة تنفيذا للقانون القديم ، وبالنسبة للنصوص الواردة فيها التى تتوافق مع القانون الجديد ، فانها تبقى نافذة المفعول الى ما بعد صدور القانون الجديد ما لم ينص صراحة على الغاء مثل هذه اللوائح .

٢ - اذ كان القانون الجديد لبلدية الاسكندرية ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد استبقى لبلدية الاسكندرية شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها في تفسير النظام المالى للبلدية وحققها في تحصيل الإيرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات عامة للجماهير والاتفاق على المرافق العامة المنوط بها ادارتها والجهاز الادارى للمدينة ، فان الغاء الأمر العالى الصادر في سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدية مدينة الاسكندرية بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يستتبع الغاء لوائح الادارة العامة السابق صدورها في ظل الأمر العالى الملغى ، ومنها القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمر في ١٠/٢١/١٩٤٢ اذ لا تنطوى أحكام القرار المشار اليه على الغاء ما لا يتوافق مع أحكام القانون الجديد ، وإنما يبقى

وهبة الحقوق العينية العقارية لا تصح طبقا للمادة ٨٨ من القانون المدنى الا اذا تمت بورقة رسمية ما لم تتم تحت شعار عقد آخر .

وكان مفاد هذا الذى اثبته الحكم أنه استند في نفى حق الارتفاق بالمطل لمصلحة الطاعنة الى أن أرض النزاع تقع ضمن ما اختصت به المطعون عليها طبقا لعقدى القسمة ، والى أنه لم يرد بهذين العقدين ما يدل على وجود حق الارتفاق .

لما كان ذلك وكان حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي إنما ينشأ بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين للعقارين منذ أن أصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين ، فيخرج حق الارتفاق الى الوجود بعد انقضاء ملكية المالك الأصلي ويبقى ثابتا لمصلحة العقار المرتفق ، ولا ينفى الا أن يتضمن السند الذى ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا مخالفا لبقاء الارتفاق ، واذ اتخذ الحكم - وعلى ما سلف البيان - من واقعتى ملكية المطعون عليها لأرض النزاع بموجب القسمة وخوا عقد القسمة مما يدل على وجود حق الارتفاق دعائيتين أساسيتين لقضائه ، مع أن ملكية المطعون عليها لأرض النزاع لا تصلح أساسا لنفى حق الارتفاق بالمطل بتخصيص المالك الأصلي الذى تنتمسك به الطاعنة ، مع أن الأصل هو وجود هذا الحق ما دامت هناك علامات ظاهرة تكشف عنه ولم يوجد شرط صريح يخالف بقاءه ، وكان ما قرره الحكم من أن كلمة « ممر » الواردة بالمحرر المطلوب الحكم بصحته ونفاذه لا تضى على أرض النزاع صفة ليست لها ، هو من الحكم قول لا تؤدي اليه عبارة هذا المحرر ولا يصح أساسا للتكييف الذى انتهى اليه من اعتبارها منشئة لحق ارتفاق بالمطل بغير عوض ، وكان الحكم قد حجب نفسه بذلك عن تحقيق دفاع الطاعنة من أن أرض النزاع كانت مخصصة بمعرفة المالك الأصلي لخدمة عقاراته التى اختصت هى باحداها واختصت عمته المطعون عليها بباقيها ، فانه يكون قد خالف القانون وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

هذا القرار قائما حتى صدور قرار جديد بتعديله أو إلغائه .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من نص المادة ١٥ من الأمر
العالي الصادر بتاريخ ٥ من يناير ١٨٩٠ المعدل
بالقانون ١ لسنة ١٩٣٥ — بتشكيل قوميون
بلدية مدينة الاسكندرية — انها اوضحت
اختصاصات القومسيون البلدى وهى تشمل ادارة
المرافق والخدمات العامة المبينة فيها كما يختص
القومسيون أيضا باصدار ميزانية المدينة وتنص
المادة ٣١ منه على « للقومسيون البلدى أن يتداول
في الميزانية والايرادات والمصروفات الاعتيادية وغير
الاعتيادية وعلى العموم في جميع المسائل التى
تتعلق ببلدية المدينة ولا يجوز له بأى صفة كانت
احداث رسوم جديدة ولا تعديل الرسوم المقررة
.. وللمجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه
فيما يعرض عليه من هذا القبيل .. ومع ذلك
فلا حاجة لهذا الاقرار فيما يختص بالرسوم على
المواد الآتية .. القهاوى والخمارات وقهاوى
الملاهى والمراقص » .

ولما كان مفاد هذين النصين أن المشرع قد فوض
القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية مناقشة ميزانية
بلدية المدينة والتداول فيها واقرارها وأنه من أجل
تسيير النظام المالى لهذه البلدية وتهيئة الموارد
المالية اللازمة لسير العمل فيها والاتفاق على
ما تديره وتشرف عليه من مرافق عامة ومواجهة
الأعباء المالية المترتبة على الادارة وأداء الخدمات
العامة المنوط بالبلدية اداؤها للجماهير ، فوض
المشرع ضمن ما فوضه للقومسيون البلدى لمدينة
الاسكندرية أن يفرض رسوما على محال بيع
الخمور وغيرها من المحال مما نصت عليه المادة
٣١ سالفه البيان ، وكان رئيس القومسيون
الادارى لمجلس بلدى الاسكندرية قد أصدر بثناء
على هذا التفويض قرارا فى ٢١ اكتوبر بتعديل
القرار الصادر فى البلدية فى أول يناير ١٩٣٣ بشأن
الرسوم المقررة على المحال التى تباع فيها اشربة
روحية بالاسكندرية ، وورد فى ديباجة هذا القرار
أنه صدر بعد الاطلاع على الأمر العالى سالف
البيان وعلى ما قرره القومسيون الادارى وموافقة
وزارة الداخلية عليه وعلى قرار مجلس الوزراء فى

٢٤ من أغسطس ١٩٤٢ ، وبمقتضى هذا القرار
خضعت محال بيع الخمور المبينة فيه لرسم سنوى
يعادل ١٠ ٪ من قيمة الايجار المقدرة للمكان الذى
يشغله المحل ، وذلك فضلا عن رسم اضافى ثابت
قدره ٣٠ ج ونص فى هذا القرار على أن يعمل به
اعتبارا من أول يناير ١٩٤٣ ، وكان هذا القرار يعد
بهذه المثابة من لوائح الادارة العامة ، واذا صدر
بعد ذلك القانون ٩٨ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ — بشأن المجلس البلدى
لمدينة الاسكندرية — وقضى فى المادة الأولى منه
على أن يشكل لمدينة الاسكندرية مجلس بلدى وفقا
للنظام المقرر بهذا القانون ، ونصت المادة ٢٠ منه
على اختصاص هذا المجلس بمناقشة مشروع
ميزانية السنة المالية وتحصيل ايرادات المجلس
أيا كان نوعها ، كما نصت على ادارة المجلس
لرافق المدينة المبينة بهذه المادة وادارة أموال
المجلس والاشراف عليها وأداء الخدمات المبينة
بها للجماهير ، وأجيز للمجلس بمقتضى المادة ٢١
فرض رسوم مستقلة أو مضافة بنسبة مئوية معينة
الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية ، ونصت
المادة ٤٠ على ما تتكون منه ايرادات المجلس
البلدى وورد فى البند الثانى عشر منها أن من بينها
جميع الموارد الأخرى المرخص بها ، وقضت المادة
٥٢ بالغاء الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير ١٨٩٠
المعدل بالقانون ١ سنة ١٩٣٥ السالف البيان ،
وكان الغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام
قانونى جديد وأن ترتب عليه نسخ القواعد القديمة
حتى تلك التى لا تتعارض مع النظام القانونى
الجديد ، الا أن ما صدر من لوائح الادارة العامة
تنفيذا للقانون القديم وبالنسبة للنصوص الواردة
فيها التى تتوافق مع القانون الجديد ، فانها تبقى
نافذة المفعول الى ما بعد صدور القانون الجديد.
ما لم ينص صراحة على الغاء مثل هذه اللوائح .

لما كان ما تقدم وكان القانون الجديد لبلدية
الاسكندرية ٩٨ لسنة ١٩٥٠ — وعلى ما سلف
البيان — قد استبقى لبلدية الاسكندرية
شخصيتها الاعتبارية العامة واختصاصها فى
تسيير النظام المالى للبلدية وحققها فى تحصيل
الايرادات لمواجهة ما تؤديه من خدمات عامة
للمجماهير والاتفاق على المرافق العامة المنوط بها
ادارتها والجهاز الادارى للمدينة ، فإن الغاء الأمر

ببطلان ذلك العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما وقعا في غلط في العين المباعة ، واذ كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن الطاعن قد اعترض أمام محكمة الاستئناف على قضاء محكمة أول درجة في هذا الخصوص ، فإن في ذلك ما يسقط حقه في ابداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

٣ — يجوز القضاء ببطلان العقد اذا اثبت أحد المتعاقدين أنه كان وقعا في غلط ثم اثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء ببطلان العقد أن يحكم بالتعويض اذا ترتب عليه اضرار بأحد المتعاقدين ، ويكون ذلك لا على اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية ، متى توافرت شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذي تسبب بخطئه في هذا الإبطال .

٤ — اذا كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق ائارة الدفاع الذي يخالطه واقع امام محكمة الموضوع ، فإن التمس به يكون غير مقبول .

المحكمة :

.. وحيث .. انه لما كان للخصوم ما وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين لما ينته ، ما دام الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن محكمة أول درجة لم ترخص في تقديم مذكرات في الدعوى في أجل معين ، بل الثابت من مطالعة الصورة الرسمية من المذكرة المقدمة لجلسة ١٦ من أبريل ١٩٦٢ أمام محكمة أول درجة من المطعون ضدهما والمودعة بحافظة الطاعن أنها قدمت للجلسة المشار اليها والتي كانت محددة للنطق بالحكم في الدعوى، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهما في طلب ابطال العقد على ما قرره من أن « المذكرة التي تضمنت تعديل الطلبات قدمت لجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ وسلمت صورتها لوكيل المستأنف — الطاعن — بتاريخ ٤ من

العالى الصادر في سنة ١٨٩٠ بالقانون ٩٨ سنة ١٩٥٠ والمعدل بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يستتبع الغاء لوائح الادارة العامة السابق صدورها في ظل الأمر العالى الملغى ، ومنها القرار الصادر بفرض رسوم بلدية على محال بيع الخمور الصادر في ٢١ من اكتوبر ١٩٤٢ اذ لا تنطوى أحكام القرار المشار اليه — وعلى ما سلف البيان — على الغاء ما لا يتوافق مع أحكام القانون الجديد ، وانما يبقى هذا القرار قائما حتى صدور قرار جديد بتعديله أو الغائه .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك القضاء برد الرسوم البلدية السابق دفعها من مورث المطعون عليهما تنفيذا لهذا القرار ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى .

الطعن ٥٢٢ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة .

٣٢

٢ يونيه ١٩٧٠

- (أ) دعوى : موضوعها ، طلبات ، تعديلها .
(ب) نقض : طعن . عقد ، بطلان . بيع .
(ج) عقد : رضا ، عيوبه . مسئولية تقصيرية .
(د) نقض : طعن ، اسباب .

المبادئ القانونية :

١ — للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وأثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين لما ينته ، مادام الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها .

٢ — لئن كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى ، وكان الثابت أن المطعون ضدهما قد طلبا الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن (البائع) باعهما أرضا مملوكة للغير الا ان المحكمة أسست قضاءها

لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه أنه أسس قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض بناء على ما قرره من أن الطاعن « باع الأرض على أساس أنها تطل على شارع مفتوح هو شارع السلخانة وأن هذا الشارع طريق عام ، فإذا ما اتضح أنه ليس كذلك وأنه جزء من السلخانة التابعة للبلدية وأن هذه سدت هذا الطريق، فإنه يكون من حق المدعين - المطعون ضدهما - إبطال العقد على أساس الغلط الذي وقع فيه حينما اتفقا مع المدعى - الطاعن - على شراء هذه الأرض باعتبارها ذات واجهة مطلّة على طريق عام .. ومن ثم يتعين الحكم بإبطال العقد المذكور .. وأنه عن التعويض فإن المحكمة ترى أن المدعى عليه مسئول عن إقامة المدعين لبناء لا يطل على طريق عام ولا يوصله اليه أى سبيل ، فالمدعى عليه مسئول عن إقامة المبنى على هذا الطريق المغلق وبالتالي يلزم بتعويضها عن هذا البناء الذي صار حبيسا ، لا سيما وأن المحكمة قد انتهت الى إبطال البيع » الى ان قال في شأن مسئولية الطاعن عن إقامة البناء « فمرجعها الى أن المدعى عليه قد أوقع المدعين في غلط اثر رضائهما اذ باع لهما أرضا ذكر في العقد صراحة أنها تطل على شارع عام بينما هي جنيئة تطل على ملك خاص بالبلدية أغلقته » ، وكان هذا الذي قرره الحكم من مساعلة الطاعن عن الضرر الذي لحق بالمطعون ضدهما لم يكن على أساس العقد وإنما على أساس الواقعة القانونية التي تتمثل في خطأ الطاعن عند التعاقد ، اذ قرر أنه يبيعها أرضا معدة للبناء وتطل على طريق عام ثم ظهر أنها محبوسة عنه ، هو قضاء صحيح في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس ..

وحيث .. أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - أنه انتهى بناء على ما استخلصه مما أثبتته خبر الدعوى في تقريره من أن الأرض موضوع النزاع محبوسة عن الطريق بما يفقدها صلاحيتها للبناء الذي روى المطعون ضدهما من شرائها الى اقامته عليها ، وأن الطاعن أوقع

أبريل ١٩٦٢ وليست في نوفمبر ١٩٦٤ كما يدعى المستأنف ، وبذلك ينهار الدفع بسقوط حق المستأنف عليهما - المطعون ضدهما - في طلب إبطال العقد بالتقادم ، اذ يكون قد قدم خلال الثلاث سنوات من تاريخ علم المستأنف عليهما بقرار الازالة الصادر في ١٢/٢/١٩٥٩ « وكان هذا الذي قرره الحكم من الاعتداد بالذاكرة المشار اليها باعتبار أنها قد قدمت تقديمها صحيحا هو مما يتفق وحكم القانون على النحو الذي سلف بيانه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس ..

وحيث .. أنه وان كانت محكمة الموضوع لا تملك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تغيير سبب الدعوى ، ولئن كان الثابت في المطعون ضدهما قد عدلا طلباتهما أمام محكمة أول درجة في المذكرة المقدمة منهما لها لجلسة ١٦ من أبريل ١٩٦٢ - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع للطعن - الى طلب الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على أن الطاعن باعها بذلك العقد أرضا مملوكة للغير ثم رردا هذا الطلب في مذكرتهما المقدمة للمحكمة لجلسة ٢٩ من أبريل ١٩٦٣ ، وأن المحكمة أسست قضاءها بإعلان ذلك العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما وقعا في غلط في العين المباعة ، الا أنه لما كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن الطاعن قد اعترض أمام محكمة الاستئناف على قضاء محكمة أول درجة في هذا الخصوص ، فإن في ذلك ما يسقط حقه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في إبداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير مقبول ..

وحيث .. أنه لما كان يجوز القضاء بإعلان العقد اذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقعا في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الغلط لما أقدم على التعاقد ، ويجوز مع القضاء بإعلان العقد أن يحكم بالتعويض اذا ترتب عليه اضرار بأحد المتعاقدين ، ويكون ذلك لاعلى اعتبار أنه عقد بل باعتباره واقعة مادية متى توافرت عند تكوينه شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذي تسبب بخطئه في هذا الإبطال .

٣٣

٢ يونيه ١٩٧٠

نقض : طعن ، وكالة ، توكيل في النقض .

المبدأ القانوني :

اذ كان التوكيل المقدم غير صادر من الطاعن الى المحامي المقرر بالطعن بل صدر الى هذا الأخير من وكيل الطاعن ، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن فانه يتعين الحكم بهزم قبول الطعن .

المحكمة :

... وحيث ان هذا الدفع في محله ، ذلك انه لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ان الأستاذ محمود عبد اللطيف المحامي هو الذي قرر بالطعن باعتباره وكيلًا عن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على اولاده القصر بالتوكيل الخاص رقم ٦٥ ج ٢ لسنة ١٩٦٦ مكتب توثيق القاهرة الصادر في ٢٠ من مارس ١٩٦٦ ، واذ يبين من مراجعة هذا التوكيل المقدم بملف الطعن انه غير صادر من الطاعن الى المحامي المقرر بالطعن بل صدر الى هذا الأخير من الأستاذ عبد المؤمن نور الدين المحامي ليصفته وكيلًا عن الطاعن بالتوكيل رقم ٣٨١٣ لسنة ١٩٦٢ ، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع هذه المحكمة التعرف على حدود وكالة الأستاذ عبد المؤمن نور الدين عن الطاعن بصفتيه ، وما اذا كانت تشمل الاذن له في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الاذن . لما كان ذلك فان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذي صفة يكون في محله ويتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن .

الطعن ١٣٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

المطعون ضدهما في غلط بما صرح به في عقد البيع الصادر منه لهما بأن هذه الأرض تطبل على طريق عام ، وأنه لولا هذا الغلط لما أقدم المطعون ضدهما على شرائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهما في طلب ابطال العقد للغلط ، ورد عليه بما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع من أسباب الطعن ، فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على أساس الدفع بسقوط الحق في ابطال العقد لوجود عيب في البيع يكون على غير أساس . .

وحيث . . انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اورد في هذا الخصوص قوله «بالرجوع الى الحكم الصادر في الجئة ٣٦٦٩ لسنة ٥٩ بندر المحلة الكبرى . . يتضح ان موضوع الدعوى الجنائية يختلف عن الدعوى الماثلة وموضوعها خطأ المستأنف - الطاعن - في بيع قطعة ارض غير متصلة بطريق أو مر وغير صالحة للبناء ، وأما الحكم الثاني رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ جنح بندر المحلة الكبرى ، فانه خاص بأشخاص غير ممثلين في الدعوى الحالية » .

ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى طبقا للحكمين الجنائيين المشار اليهما يختلف عن موضوعها في الدعوى الماثلة والذي يتعلق بأرض النزاع من حيث كونها مطلة أو غير مطلة على الطريق العام ، وهو ما لم يثر نزاع بشأنه بالنسبة لأرض النزاع بالذات ولم يفصل فيه بهذين الحكمين ، فان استناد الطاعن الى هذين الحكمين بما يثريه بسبب النعى يكون على غير أساس . والنعى في شقة الثاني مردود ، ذلك أن اتصال العين المبيعة من الجهة الشرقية بباقي ملك الطاعن لا يفيد بذاته اتصال هذه الأرض بطريق عام بحيث ينتفى عنها العيب الذي أقام الحكم المطعون فيه على أساسه قضاءه ببطالان عقد البيع . واذ لم يقدم الطاعن ما يفيد سبق اثاره هذا الدفاع الذي يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فان النعى به يكون غير مقبول .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٢٤ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٣٤

٣ يونيه ١٩٧٠

تأمينات اجتماعية : عامل ، مكافأته . عمل ، ق ٩٢
لسنة ١٩٥٩ م ١/٦٣ .

المبدأ القانوني :

المشرع نقل التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل الى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، وبين الناتج من الاشتراكات التي أداها صاحب العمل للمؤسسة .

المحكمة :

.. وحيث أن .. النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى على أن « يحل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الادخار المشار اليه محل المكافأة التي تستحق للمؤمن عليه في نهاية الخدمة والتي تحتسب على الوجه المبين بالمادة ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، فإذا قل الناتج المذكور عما يستحق للمؤمن عليه من مكافأة وجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق الى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به والا استحققت عليه فوائد تأخير بسعر ٦٪ سنوياً تسوى اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه » يدل على أن المشرع نقل التزام دفع المكافأة من عاتق صاحب العمل الى عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، على أن تعود على صاحب العمل بالفرق بين المكافأة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقود العمل الفردية

أو المشتركة أو اللوائح أو النظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكيم أيهما أكبر ، وبين الناتج من الاشتراكات التي أداها صاحب العمل للمؤسسة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنظر وجرى في قضائه على أن الزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالدفع « لا يتأتى إلا بعد ثبوت التزام رب العمل بدفع المكافأة ، فرب العمل هو الملزم أصلاً بدفع المكافأة » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن ٤١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ومبرى أحمد نرحات ومحمد أبو حمزة سندور وحسن أبو الفتوح الشربيني واحمد ضياء الدين حنفي .

٣٥

٣ يونيه ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، طلبات ، تحديدها .

(ب) حكم : تدليل ، عيب ، اثبات ، نقض .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت أن الطاعن قد طلب في تقريره طعنه قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون ، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن وهو الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض وهو في ذاته كاف للافصاح عن قصده .

٢ - يجب أن تكون الأحكام مبنية على أسباب واضحة وجلية ، وعلى محكمة الاستئناف إذا هي الفت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل قضاءها .

المحكمة :

.. وحيث .. أنه متى كان الثابت أن الطاعن قد طلب في تقرير طعنه قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون ، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن وهو الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لدى

الفصل فيه وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ومن ثم يجوز الطعن فيها بالنقض ولو كان الطاعن قد سكت عن اثارها أمام محكمة الموضوع لتعلقها بالنظام العام .

٢ - علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءاً متما ل عقد العمل - وذلك قبل الفائها بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ من أغسطس ١٩٦٦ ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية .

المحكمة :

.. وحيث .. أنه وفقاً للمادة الثانية من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ - الذي يحكم اجراءات الطعن - يجوز بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية وذلك اذا كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله وكانت صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

وبالرجوع الى تقرير الطعن يبين أن مبناءه في السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة المطعون عليها وهي من شركات القطاع العام التي يخضع العاملون فيها لقواعد التقييم والتسكين المنصوص عليها في لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائي لا يجوز الطعن فيه ولا تملك المحكمة ولاية الفصل فيه ، وهذه أمور تتصل بولاية المحكمة ويجوز الطعن فيها بطريق النقض ، ولو كان الطاعن قد سكت عن اثارها أمام محكمة الموضوع لتعلقها بالنظام العام ومن ثم يتعين رفض الدفع ..

محكمة النقض وهو في ذاته كانت للانصاح عن تمسده ..

وحيث أن .. الأحكام يجب أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية ، وعلى محكمة الاستئناف إذا هي ألغت حكم محكمة أول درجة أن تبين الأسباب التي تحمل قضاءها ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ألغى حكم محكمة أول درجة مستنداً في ذلك على ما قرره من أن « المحكمة لا تسير محكمة أول درجة فيما انتهت اليه من اطراحها لشهادة شهود الشركة المستأنفة والذين شهدوا بما يؤيد الواقعة المستندة للمستأنف عليه » واقتصر على إيراد القرائن التي اعتمد عليها في تعييب حكم محكمة أول درجة في اطراحها لشهادة شهود الشركة دون أن يبين ماهية هذه الأتوال أو مؤداها ، وهي أسباب فاصرة من شأنها أن تعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ٢٦٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

٣٦

٣ يونيو ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، حالاته . اختصاص ولائي . عمل . شركات . قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ (ب) شركة : تابعة لمؤسسة عامة ، عاملون ، طبيعة العلاقة بينهم . قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . مرافعات م ٤٦ .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان مبنى الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه صادر بتحديد مرتب للطاعن عن عمله بالشركة المطعون عليها وهي من شركات القطاع العام التي يخضع العاملون فيها لقواعد التقييم والتسكين المنصوص عليها في لائحة الشركات ، وأن المنازعة في التقييم من اختصاص لجنة التظلمات بالشركة وقرارها نهائي لا يجوز الطعن فيه ، ولا تملك المحكمة ولاية

هذه اللجان إنما تصدر في نطاق العلاقة الناشئة عن عقد العمل ، ولا يعتبر القرار الصادر من اللجنة أو رئيس مجلس إدارة الشركة من قبيل القرارات الإدارية .

ولا وجه للقول بأن منح العاملين مرتبات تزيد على مرتبات وظائفهم يترتب عليه الإخلال بتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول الذي يصدر باعتماده قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة كما يفرض على الجهة الإدارية استصدار القرار الخاص بتعيينه في وظيفة تعادل المرتب الزائد ، لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ الواردة في الأحكام الانتقالية والختامية بهذه اللائحة تقضى بأن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه يمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى على أساس المرتب المستحق للمطعون عليه عن عقد العمل المبرم مع الشركة الطاعنة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في الاختصاص المتعلق بولاية المحكمة ، ويكون النعى عليه بالوجهين الثانى والثالث على غير أساس .

الطعن ٨٢ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٣٧

٤ يونيه ١٩٧٠

- (أ) تأميم : بنوك ، نقد ، تصدير ، استيراد . ق ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .
(ب) مسؤولية عقدية : بنك ، حكم ، تسبيب ، سبب زائد . نقد . ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
(ج) نقد : استيراده ، تصديره .

المبادئ القانونية :

١ — مع تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى ، فقد أبقي المشرع على شخصية المشروع المؤلم لمباشرة العمليات المصرفية العادية وفيها تصدير النقود واستيرادها .

٢ — متى كان الحكم قد أقام مسؤولية البنك

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه — وفقا لنص المادة الثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لا يجوز الطعن وبالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذا كان هذا الوجه مبناه الطعن في الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة القاهرة الجزئية لشئون العمال لمخالفته نص المادة ٤٦ من قانون المرافعات وهو أمر يتعلق بالاختصاص النوعى لا بولاية المحكمة فإن الطعن بهذا الوجه يكون غير جائز .

.. أن النص بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لعهق العمل » والنص في المادة الثانية على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما للعقد المبرم بين الشركة والعامل » يدل على أن علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كما تخضع لأحكام هذه اللائحة باعتبارها جزءا متما لعهق العمل ، وذلك قبل الغائها بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ من أغسطس ١٩٦٦ ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة تشكيل لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في كل شركة بقرار من مجلس إدارتها تختص بالتعيين وبغيره من الشئون والمشاكل الخاصة بالعاملين بها طبقا للمبادئ الثلاثة والرابعة من هذه اللائحة ، لأن قرارات

تخضع لها البنوك التجارية وفقاً لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، واختصته المادة السادسة عشرة بكل الأصول والخصوم القائمة وقت العمل بتنفيذ القانون بعد استبعاد ما يؤول منها إلى البنك المركزي ، فإن ذلك يدل على أن المشرع وإن هدف إلى تأمين البنك الأهلي ليُجعل منه مؤسسة عامة تملكها الدولة ، إلا أنه أبقى على شخصية المشروع المأمم لمباشرة ذات النشاط واختصه بما يتضمنه العمليات المصرفية العادية لمباشرتها فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بالأصول والخصوم التي بقيت له بعد استبعاد ما آل منها إلى البنك المركزي .

لما كان ذلك وكانت عملية تصدير النقود واستيرادها تعتبر من العمليات المصرفية العادية على ما نص عليه القرار الوزاري ٥١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنفيذ القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد مما يدخل في نطاق النشاط الذي اختص به البنك الطاعن ، وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدوى فإنه لا يكون مخالفاً للقانون . .

وحيث أن . . الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسألة الطاعن على قوله « أن الذي تستخلصه المحكمة من استقرار دفاع طرف الخصومة أن الخطأ كان واقعاً على عاتق البنك الأهلي المصري تجاه عميله الذي لم يقدم إليه الخدمة المطلوبة وفقاً لما يقتضيه سير الأمور العادية في حينها على الرغم من صدور قرار من إدارة النقد بجواز تصدير المبلغ المضبوط واستبداله عن طريق أحد المصارف ، إذ أن البنك المذكور وعلى الرغم من قبوله القيام بهذه العملية لحساب المدعى إلا أنه وقف عن تنفيذها معقفاً سلبياً دون مبرر مقبول ، إذ أنه كان لزاماً عليه فور تسلمه المبلغ المضبوط من مصلحة الحمارك أن يقوم بتقديم الاستمارة المتعلقة بهذه العملية وهي الاستمارة ص ١٠ ب إلى الإدارة العامة للنقد ولكنه بدلاً من وضوح الطرفة أمامه أثر دون ما سند الالتجاء إلى طريق المكاتبات مع إدارة النقد ليستفتيها فيما لا يتطلب الفتوى ، ولو تقدم بالاستمارة ص ١٠ ب فور تسلمه أمر عميله المدعى إلى إدارة النقد وترأخت تلك

أسبابنا على ما وقع منه من خطأ نحو عميله ، بإهماله أداء الخدمة التي تعهد بقيامه بها وهي تصدير المبلغ المضبوط وأن هذا الإهمال هو الذي جعل أمر أداء هذه الخدمة يتراخى حتى أدركه قانون الغاء تداول أوراق النقد موضوع هذه الخدمة ، وأن البنك لو سار في أداء ما تعهد به - وفق سير الأمور العادية - لآدى ذلك إلى تفادي الغاء هذه الأوراق ، ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفي لحمل قضائه ، فإن النعى على ما تزيد فيه بعد ذلك بتقرير مسئولية البنك عن عدم استبدال أوراق النقد بأخرى قبل انتهاء المهلة التي حددها القانون يكون غير منتج .

٣ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على القول بأن إدارة النقد إذا كانت لا تعطى موافقتها على تصدير أي مبلغ إلا بعد استيفاء صاحب الشأن إجراءات معينة ، فإن صدور موافقتها قبل اتخاذ هذه الإجراءات يرفع عنه هذا التقييد مما كان يوجب على البنك أن يتخذ بنفسه هذه الإجراءات سواء قدم صاحب الشأن الطلب بنفسه أو بوكيل أم لم يقدم شيئاً ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

المحكمة :

. وحيث أنه وإن كانت المادة الأولى من القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على اعتبار البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنتقل ملكيتها إلى الدولة ، إلا أن المادة السادسة منه قد نصت على أن يظل البنك الأهلي المصري هو البنك المركزي للدولة وإن يستمر في مباشرة الاختصاصات كافة المخولة بمقتضى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ الصادر بإنشاء البنك المركزي قد نصت على أن تؤول إليه الأصول والخصوم المبينة بهذه المادة وأن يحل البنك المركزي محل البنك الأهلي المصري فيما له من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بهذه الأصول والخصوم ، وكانت المادة الخامسة عشرة منه قد نصت على أن يزاول البنك الأهلي المصري دون أي قيد جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط والصنود ذاتها التي

الاجراءات المؤدية الى تصدير أوراق النقد موضوع الدعوى وأن ما اتخذته من مراسلات وطلب الفتوى كان في غير موجب وأن ذلك كان هو السبب في تأخير اجراءات تصدير أوراق النقد حتى أدركها قانون الغائها ، مما يسأل معه البنك عن الضرر الذي لحق بالمطعون عليه من جراء هذا التأخير ، ولا مخالفة في هذا الذي قرره الحكم للقانون ، لأن الحكم إنما هدف الى القول بأن ادارة النقد اذا كانت لا تعطى موافقتها على تصدير أى مبلغ الا بعد استيفاء صاحب الشأن اجراءات معينة ، فان صدور موافقتها قبل اتخاذ هذه الاجراءات يرفع عنه هذا القيد ، مما كان يوجب على البنك أن يتخذ بنفسه هذه الاجراءات سواء قدم صاحب الشأن بنفسه أو بوكيل أم لم يقدم شيئاً ومن ثم يكون النعى على غير أساس . .

وحيث . . انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه الدفع ببطلان الحكم الابتدائي على ما قرره من أن ورقة اعلان هـ من فبراير ١٩٦٣ التي اختصم فيها المطعون ضده الأول البنك المركزي في الدعوى امام محكمة اول درجة احتوت على الطلبات الموجهة الى البنك المركزي وهي أن يسمع الحكم وآخرين بالطلبات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى بالزامهم متضامين فيما بينهم بأن يدفعوا للمدعى « المطعون ضده الاول » ١٩٠ ج والى أن ما ورد بصلب هذا الاعلان من أن القضية مؤجلة لتصحيح شكل الدعوى باعلان السيد المعلن اليه « رئيس مجلس ادارة البنك المركزي » بدلا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي ، إنما ورد في صدد تنفيذ قرار المحكمة الصادر في جلسة ٣١ من ديسمبر ١٩٦٢ وأن ذلك مجرد خطأ مادي من المعلن لم يقصد به المعنى الذي استخلصه الطاعن بدليل الطلبات الموجهة الى البنك المركزي ، وكان هذا الذي قرره الحكم تقدير موضوعي سائغ ويمكن أن يؤدي الى ما انتهى اليه ، فان النعى عليه يصبح جدلا موضوعيا فيما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل اثرته أمام محكمة النقض . والنعى في وجهه الثاني مردود بما قرره الحكم المطعون فيه على ما جاء بالرد على السبب الثاني من أن البنك الطاعن قد تراخى في اعادة تصدير النقود بما لا يتفق مع سير الأمور المعادي الى أن صدر القانون ٩٤

الادارة في الاستجابة لطلبه لكان لدفاعه في هذا الخصوص شأن آخر ، وقد كان هذا التراخي من جانب البنك الأهلي المصري في أداء ما طلب منه هو السبب فيما لحق المدعى من أضرار تمثل في فقدان قيمة أوراق النقد المضبوطة من فئة المائة جنيه والخمسين جنيتها بعد الغائها ، وهذا فضلا عن أنه على الرغم من ابلاغه بكتاب مصلحة الجمارك رقم ٥٦٦٥ في ١٩٥٩/٤/٢٣ بفرض احراز المبالغ المضبوطة على ذمة قضائيا وابدال أوراق النقد من الفئات الكبيرة بالفئات الصغيرة ، الا أنه لم يقم بهذا الاجراء حتى انتهت المهلة القانونية « ، وهو ما يبين منه أن الحكم أقام مسؤولية البنك أساسا على ما وقع منه من خطأ نحو عميله باهماله اداء الخدمة التي تعهد بقيامه بها وهي تصدير المبلغ المضبوط ، وأن هذا الاهمال هو الذي جعل أمر أداء هذه الخدمة بتراخي حتى أدركه قانون الغاء تداول أوراق النقد موضوع هذه الخدمة ، وأن البنك لو سار في أداء ما تعهد به وفق سير الأمور المعادي لادى ذلك الى تفادى الغاء هذه الأوراق .

ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفي لحمل قضائه فان النعى على ما تزيد فيه بعد ذلك بتقرير مسؤولية البنك عن عدم استبدال أوراق النقد بأخرى قبل انتهاء المهلة التي حددها القانون يكون غير منتج ، ولا يعيب الحكم الخطأ فيه ، كما لا يجدى الطاعن نعيه على الحكم خطأه في الاسناد بقوله ان ما قرره الحكم من أن ادارة النقد كانت قد أصدرت قرارها بتكليف البنك استبدال أوراق النقد المضبوطة لا أصل له في الأوراق ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يتخذ من هذا الأمر — وعلى ما سلف بيانه — أساسا لمساءلة البنك بل عرض له تزييدا ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد طرح هذه الواقعة من أسانيده في مساءلة البنك وبذلك يكون النعى في جملته على غير أساس . .

وحيث . . انه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني أقام قضائه على دعامة أساسها أن البنك كان ملزما — بعد صدور قرار مراقبة النقد باعادة تصدير المبلغ — باتخاذ كافة

المحكمة :

.. وحيث .. الحكم المطعون فيه أورد في خصوص ما يثيره الطاعنون قوله « من المقرر قانوناً أن عقد القسمة ينفذ في حق المتقاسمين ولكن لا يحتج به على الغير إلا إذا كان منجلاً ، ومن ثم فهو لا ينقل للمالك المشتاع نصيباً مفرزاً أمام الغير إلا إذا انتقلت إليه ملكية هذا النصيب مفرزاً بنسب من أسباب الملك . متى كان ذلك وكان كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة يعتبر بذاته سبباً قانونياً مستقلاً للملك ، وكان الحكم المستأنف قد استظهر بأسباب سليمة تقره عليها هذه المحكمة أن المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) وضعوا يدهم على أطيان النزاع التي اختصوا بها بموجب عقد القسمة غير المسجل المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وذلك بنية الملك وفي هدوء وظهور واستمرار مدة ١٥ سنة ، فإن هذا وحده يكفي لا كتسابهم ملكية هذه الأطيان مفرزة والاحتجاج بذلك أمام الكافة » .

ولما كان يبين مما قرره الحكم على النحو المتقدم ذكره أنه أقام قضاءه بتملك المطعون ضدهم الثلاثة الأول للأطيان التي قضى بملكيتهم لها لا على أساس أنهم كسبوا هذه الملكية بعقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ وإنما على أساس أنهم استقلوا بوضع يدهم عليها حتى كسبوا ملكيتها بالتقادم الطويل الذي اكتملت مدته والذي يعتبر بذاته — ومستقلاً عن عقد القسمة — سبباً قانونياً لتمامه في حدود الحيابة التي قام على أساسها ، وكان الحكم لم يستند إلى عقد القسمة إلا كقرينة على وضع يد المطعون ضدهم الثلاثة الأول على تلك الأطيان وضع يد صاحبها لأن يكون أساساً لا كنساب الملكية بالتقادم إذا ما توافرت شروطه ، وهو أساس قانوني صحيح ولم يجعل الحكم لعقد القسمة المشار إليه أثراً لاكتساب ملكية مفرزة ، فإن النعى على الحكم بتجهيله بالأساس القانوني لقضائه أو بالتناقض فيما قرره بشأن عقد القسمة يكون على غير أساس ..

وحيث .. أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه .. أنه أقام قضاءه على أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد استقلوا بوضع يدهم على

و ٩٥ سنة ١٩٥٩ وانعدمت قيمتها بانتهاء المهلة المحددة منهما لاستبدالها ، وهو بهذا يكون قد استظهر المسؤولية الموجبة للتعويض . والنعى مردود في الوجه الثالث بما جاء بالرد على السبب الثاني والوجه السابق ، ولم يكن الحكم في حاجة إلى بحث إمكان تسليم النقود للمطعون عليه ومن ثم لا يعيبه عدم التحدث عنه .

الطعن ٣٥٧ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدى والسيد عبد المتعم الصراف ومحمد صدقى البشبيشى وعلى عبد الرحمن .

٣٨

٩ يونيه ١٩٧٠

(أ) حيازة : حصة شائعة . شيوخ . ملكية . تقادم

بكسب .

(ب) تقادم : مكسب ، ملكية . حيازة النائب .

المبادئ القانونية :

١ — الحصة الشائعة كالنصيب المفرز يصح كلاهما أن يكون محلاً لأن يحوزه حائز على وجه التخصيص والانفراد ولا فارق بينهما إلا من حيث أن الحائز للنصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة . أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوخ تخالط يد غيره من المشتاعين . وليست هذه المخالطة عيباً في ذاتها . وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وابهام . فإذا انتفت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقى المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالاً لشبهة الغموض أو مظنة التسامح ، فإن الحيازة تصلح عندئذ لأن تكون أساساً لتمام الحصة الشائعة بالتقادم .

٢ — حيازة النائب تصير حيازة لأصيل . فلهذا أن يستند إليها عند الحاجة . فمتى ثبت وضع اليد الفعلى للمستأجر ، فإن المؤجر يعتبر مستمراً في وضع يده بالحيازة التي لمستأجره . ويتم التقادم لمصلحته إذا كان من شأن هذا الحيازة أن تؤدي إليه . والحيازة على هذا النحو ظاهرة لاخفاء فيها ولا غموض .

رقم ٤٦ تأسيسا على أن أجزاء من هاتين القطعتين قد تصرف اليهم فيها بعض الشركاء الموقعين على عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ أما الباقي فانه لم يرد في عقد القسمة المذكور ، فذلك مردود بما أورده الخبير في تقريره تفصيلا وتقرره عليه هذه المحكمة من أنه ثبت له من معاينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها وأقوال شهود طالبي الملكية أن أطيان النزاع كلها بما فيها هاتين القطعتين في وضع يد المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) بوصفهم المالكين لها وقد أجروها بعقود ايجار متتالية الى توفيق عبد الكريم عبد المجيد وأخيه منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ .

ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ومما أحال اليه من أسباب الحكم الابتدائي أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول قد وضعوا يدهم على جميع أرض النزاع لمدة تزيد على خمس عشرة سنة وأنهم ظهروا عليها خلال هذه المدة بمظهر المالكين للأرض كلها باستغلالها لحسابهم وحدهم وذلك بطريق تأجيرها للغير دون أن يظهر أى أثر للطاعنين خلال هذه المدة الطويلة من الزمن وأن وضع يدهم قد خلا من الغموض ، واذ استدل الحكم على ذلك بما ورد في تقرير الخبير من أنه توصل الى هذه النتيجة من عدة أدلة مجتمعة استخلصها من أقوال الشهود الذين سمعهم في التحقيق الذي أجراه ومن انتقله الى العين موضوع النزاع ومن تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد أثبت توافر شروط الحيابة لكسب المطعون ضدهم الثلاثة الأول الملكية بالتقادم الطويل .

ولا يجدى الطاعنين ما يثرونه من أن الثابت من عقود الإيجار أن مدة الحيابة لم تكن متصلة بل تخللها فترة انقطاع ما دام أن الحكم عول في حدود سلطته الموضوعية على ما أورده الخبير في تقريره من أن حيابة المطعون ضدهم الثلاثة الأول لأطيان النزاع استمرت أكثر من خمسة عشر عاما استنادا الى عدة أدلة من بينها أقوال الشهود .

أما ما ينعاه الطاعنون من أن بعض الأطيان المتنازع عليها لم تدخل في عقد القسمة فقد رد

الأطيان محل النزاع حتى كسبوا ملكيتها بالتقادم الطويل ، ولم يستند الحكم الى عقد القسمة المؤرخ ١٩٣٦/٧/٢٦ باعتباره قسمة مهايأة انقلبت الى قسمة نهائية بعد مضي خمس عشرة سنة ، وإنما استند اليه كقرينة على وضع يد المطعون ضدهم الثلاثة الأول على الأطيان المشار اليها ، وكانت الحصة الشائعة كالنصيب المفرز يصح كلاهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون محلا لأن يحوز حائز على وجه التخصيص والافراد ولا فارق بينهما الا من حيث ان الحائز للنصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين وليست هذه المخالطة عيبا في ذاتها ، وإنما العيب بما ينشأ عنها من غموض وابهام فاذا انتفت واستقرت الحيابة على مناهضة حق باقى المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح ، فان الحيابة تصلح عندئذ لأن تكون أساسا لتملك الحصة الشائعة بالتقادم .

لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه حصل من واقع الدعوى وأدلتها وفي حدود سلطته في التقدير أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول وضعوا يدهم على الأطيان محل النزاع ابتداء من تاريخ عقد القسمة المحرر في ١٩٣٦/٧/٢٦ وان وضع يدهم كان بنية التملك وتوافرت فيه شرائطه القانونية بما يرفع شبهة الغموض وينفى مظنة التسامح عنه ، وكان الحكم قد اتخذ من هذه الحيابة أساسا لقضائه بتملك المطعون ضدهم المذكورين للأطيان موضوع النزاع ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا الشق على غير أساس .

وحيث ان . . ما أورده الحكم المطعون فيه فيما يلى « ما يقوله المستأنفون (الطاعنون) من أن المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) لا يملك القطعتين الأولى والرابعة من المساحات الموضحة بصحيفة الدعوى الأولى مساحتها ٩ ف و ١٢ ط بحوض حسين باشا الغربى رقم ٢٢ والرابعة مساحتها ٤ ف و ٤ ط بحوض بحر سليم

المطعون ضدهم الثلاثة الأول للأطيان محل النزاع على ما استخلصته في هذا الخصوص من تقرير خبير الدعوى الذي ندبته لتحقيق وضع اليد ومن أقوال الشهود الذين سمعوا أمام هذا الخبير ، ويكون النعى . . انه لما كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول كسبوا ملكية الأطيان محل النزاع بالتقادم الطويل ، وكان كسب الملكية بهذا الطريق يعتبر بذاته — وعلى ما سلف البيان — سببا قانونيا مستقلا للتملك فلا على الحكم أن هو لم يوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى القسمة بين الشركاء المشتاعين .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٢٢ سنة ١٩٦٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغول ومحمد نور الدين عويس واحمد حسن هيكل و ابراهيم علام .

٣٩

٩ يونيه ١٩٧٠

(أ) حيازة: دعوى الحيازة . نقض ، حكم . طعن في الحكم .
في ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ق ٧٤ لسنة ١٩٦٢ .

(ب) دعوى : تكييفها . حكم . طعن . نقض ، سلطة محكمة النقض .

(ج) دعوى : منعه تعرض . اصلاح زراعى ، استيلاء ، قرار . في ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م ١٥ ق ٢ لسنة ١٩٦٥ .

(د) لجنة قضائية : قرار استيلاء .

المبادئ القانونية :

١ — مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٢ ، هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم محل الطعن من دعاوى الحيازة التي كان القاضي الجزئي يختص بنظرها طبقا للفقرة (١) من المادة ٧ من قانون المرافعات السابق ، فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة سائلة البيان .

الحكم المطعون فيه على ذلك بما يلي « وهذا القول مردود بما أورده الخبير في تقريره تفصيلا وتقرره عليه هذه المحكمة من أنه ثبت له من معاينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها وأقوال شهود طالبي الملكية أن أطيان النزاع كلها بما فيها القطعتين الأولى والرابعة من المساحات الموضحة بصحيفة الدعوى في وضع يد المستأنف عليهم (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) بوصفهم المالكين لها وقد أجروها بعقود ايجار متتالية الى توفيق عبد الكريم عبد المجيد وأخيه منذ سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٣ » . ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم ، ومما سبق الرد به على السبب الأول ، أن الحكم استند في قضائه للمطعون ضدهم الثلاثة الأول بثبوت ملكيتهم للأطيان موضوع النزاع الى أنهم كانوا يضعون اليد عليها جميعا المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإنه لا يجدى الطاعنين بعد ذلك التمسك بأن بعض هذه الأطيان لم تدخل في عقد القسمة . والنعى على الحكم بالوجه السادس مردود ، وذلك أنه لا تعارض بين أن تكون الحيازة للمطعون ضده الرابع وبين ما أثبتته الخبير في محاضر أعماله من أنه وجد عند معاينته لأرض النزاع زراعة على أجزاء منها لأشخاص غيره ، طالما أن ذلك مرجعه — وعلى ما صرح به الخبير في تقريره الذي اعتمدته محكمة الموضوع — أن هؤلاء الأشخاص انما كانوا يستغلون تلك الأجزاء لحساب المطعون ضده الرابع . والنعى على الحكم بالوجه السابع مردود بأن حيازة النائب تعتبر حيازة للأصيل فلماذا أن يستند اليها عند الحاجة ، فمتى ثبت وضع اليد الفعلي للمستأجر فإن المؤجر يعتبر مستمرا في وضع يده مدة الحيازة التي لمستأجره ويتم التقادم لمصلحته اذا كان من شأن هذه الحيازة أن تؤدي اليه ، والحيازة على هذا النحو ظاهرة لاختفاء فيها ولا غموض كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه . . يسكون على غير أساس . .

وحيث انه لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات ، فإنه لا تثريب على المحكمة ان هي أقامت قضاها يتركها يتركها

الفصل في جواز الطعن أو عدم جوازه في هذه الحالة إنما يتوقف على التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن لحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى ، وأن تعطى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح غير متقيدة في ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف، إذ أن الأخذ بهذا التكييف - على علته - قد يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن بالنقض في حالة خطأ محكمة الاستئناف في تكييف الدعوى واعتبارها من دعاوى الحيازة .

ولما كان الثابت من الأوراق أن وزارة الإصلاح الزراعي - الطاعنة - أصدرت طبقاً للمادة الثالثة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - في شأن الإصلاح الزراعي - قراراً بالاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانوناً لدى كل من عبد الرحيم راغب درويش وجلال راغب درويش ويدخل ضمن هذا القدر الأتيان موضوع النزاع الحالي ، ولما شرعت الطاعنة في تنفيذ قرار الاستيلاء أقام المطعون عليهم السبعة الأول ومورثتهم المرحومة نفيسه سيد بدير الدعوى الحالية بمنع تعرض وزارة الإصلاح الزراعي لهم في وضع يدهم ، فإن الاعتراض على تنفيذ مثل هذا القرار لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه ، وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لصحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية اللذين صدر في ظلها الحكمان المطعون فيهما .

وإذ تنص المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانونين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ « بأن تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو من مجلس الدولة ومنسوب عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومنسوب عن الشهر العقاري

٢ - الفصل في جواز الطعن أو عدم جوازه - في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة - إنما يتوقف على التكييف الصحيح للدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولحكمة النقض في سبيل الفصل في هذه المسألة الأولية أن تراقب محكمة الاستئناف في تكييفها للدعوى ، وأن تعطى ما ترى أنه وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبغته عليها محكمة الاستئناف ، إذ أن الأخذ بهذا التكييف على علته قد يؤدي إلى حرمان المحكوم عليه من حقه في الطعن بالنقض في حالة خطأ محكمة الاستئناف في تكييف الدعوى واعتبارها من دعاوى الحيازة .

٣ - الاعتراض على تنفيذ القرار الصادر من وزارة الإصلاح الزراعي بالاستيلاء على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانوناً - لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع تنفيذه .

٤ - لا يكون لمن يدعى أن تعرضاً وقع عليه من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء أن يلجأ إلى جهة القضاء العادي أو الإداري لوقف تنفيذ هذا القرار ، وله أن يلجأ إلى اللجنة القضائية للفصل في طلب ملكية العقار أن كان لذلك وجه .

الحكمة :

.. وحيث أن الحكمين المطعون فيهما قد رصفا بأنهما صادران في استئناف عن حكم صادر في دعوى حيازة بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢ . ولما كان مناط عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديله في أغسطس ١٩٦٢ بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، هو أن تكون الدعوى التي صدر فيها الحكم مجل الطعن من دعاوى الحيازة التي كان القاضي الجزئي يختص بنظرها طبقاً للفقرة (١) من المادة ٤٧ من قانون المرافعات السابق ، فإذا لم تكن الدعوى في حقيقتها من تلك الدعاوى ، فإن قضاء محكمة الاستئناف في استئناف الحكم الصادر فيها لا يرد عليه الحظر من الطعن الوارد في المادة الخامسة سالفة البيان ، وكان

الذي أبدته للطاعة بعدم الاختصاص والحكم الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بمنع تعرض الطاعة للمطعون عليهم ، قد خالف القانون بما يستوجب نقضها .

وحيث انه لما تقدم ولأن الموضوع صالحي للفصل فيه ، فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة بندر بسيوط ولائيا بنظر الدعوى .

الطعن ١٢٨ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة :

٤٠

٩ يونيو ١٩٧٠

(أ) اثبات : أحالة التحقيق . محكمة موضوع ، سلطتها في إجراءات الإثبات . خبرة .

(ب) إيجار : عقد إيجار زراعي ، امتداده . اصلاح زراعي . ربع . في ١٩٧ سنة ١٩٥٣ .

المبادئ القانونية :

١ - يحق للمحكمة رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى الى التحقيق لسماع شهوده طالما ان من حقها في حدود سلطتها الموضوعية وفي سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى ان تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير .

٢ - عقود الإيجار - الخاصة بالأرض الزراعية - لا تمتد بشروطها بحكم القانون إلا اذا تمسك المستأجر بها لأن هذا الامتداد مقرر لمصلحته ، وله أن ينزل عنه متى شاء .

الحكمة :

.. وحيث .. انه لما كان بين من مدونات الحكم الابتدائي أن الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لمعاينة الأرض موضوع النزاع وتحقيق وضع اليد عليها وتطبيق مستندات من تنازعوا ملكيتها على الطبيعة والذي اعتمدت المحكمة تقريره ، قد أدى عمله طبقا للمأمورية التي رسمتها له المحكمة وخلص الخبير الى أنه في ٢٦ من يولييه ١٩٣٦ حرر عقد قسمة عن ٢٣٤ ف ٢٠ ط بين ورثة المرحوم وهيبه مؤمنة خن المرحوم علي وهيبه مؤمنة (مؤرث المطعون

وآخر من مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها . واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء الصادرة من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي واستثناء من احكام قانون نظام القضاء يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من المالك تطبيقا لهذا القانون » ، فان مفاد هذا النص ان لا يكون لمن يدعى أن تعرضا وقع عليه من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء ان يلجأ الى جهة القضاء العادي أو الإداري لوقف تنفيذ هذا القرار ، وله ان يلجأ الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي سبالة البيان للفصل في طلب ملكيته للمعقار ان كان لذلك وجه .

لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليهم تهدف الى منع تنفيذ وزارة الإصلاح الزراعي - الطاعة - لقرار الاستيلاء الصادر منها بناء على المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي ضد كل من عبد الرحيم . . على القدر الزائد عن المسموح بتملكه قانونا ، فان الدعوى المذكورة تخرج قطعا عن ولاية الحاكم وبالتالي فلا تكون من دعاوى الجبازة التي يختص بنظرها القاضي الجزئي طبقا للمادة ٧ فقرة (أ) من قانون المرافعات السابق . وترتبطا على ما تقدم فان الحكيم المطعون فيهما الصباشرين من محكمة استئناف بسيوط في استئناف الحكم الصادر من محكمة بندر بسيوط لا ينطبق عليهما الحظر من الطعن الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، وبالتالي يكون الطعن فيهما بالنقض جائزا أخذا بالأصل العام باعتبار أنهما حكمان صادران من محاكم الاستئناف .

وحيث ان .. دعوى المطعون عليهم بالصورة التي رفعت بها تخرج عن ولاية المحاكم عموما ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٥ من يونيو ١٩٦٣ والذي قضى برفض التمسع

انتهى اليها ، واذ لا تعارض بين هذه النتيجة التي انتهى اليها الخبير في تقريره وبين ما أثبتته في محاضر أعماله من أنه وجد أشخاصاً غير الطاعن يضعون اليد على أجزاء من أرض النزاع ، ما دام أن الخبير قد أثبت أن الطاعن هو واضع اليد على الأرض جميعها وأن وضع يد هؤلاء كان يقوم على استغلالهم لهذه الأجزاء لحساب الطاعن ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف البيان يتضمن الرد على المستندات التي قدمها الطاعن من أنها لا تدل على أنه تخلّى عن أرض النزاع منذ سنة ١٩٥٣ وأنها تتعلق بالنزاع حول ملكية الأرض موضوع الدعوى بين المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وباقي المطعون ضدهم من ناحية وبين أولئك وبين الطاعن من ناحية أخرى ، فإن النعى على الحكم بما يثيره الطاعن يكون على غير أساس .

وحيث . . أنه لما كانت عقود الإيجار لا تمتد بشروطها بحكم القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عملاً بالمادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٣ إلا إذا تمسك المستأجر بها ، لأن هذا الامتداد مقرر لمصلحته له أن ينزل عنه متى شاء ، وكان الثابت أن الطاعن أنذر المطعون ضدهم الثلاثة الأولين في ٥ من مارس ١٩٥٢ بعدم رغبته في تجديد الإيجار الصادر له منهم عن الأرض موضوع النزاع وأنه ظل واضعاً اليد عليها على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني مما يفيد عدم تمسكه بالإيجار بعد أن انتهت مدته ، وهو ما يعد معه غاصباً ويحق تبعا لذلك مطالبته ببيع هذه الأرض دون التقيد بالفئة الإيجارية المحددة في قانون الإصلاح الزراعي ، واذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام الطاعن ببيع الأرض موضوع النزاع عن المدة اللاحقة على مدة استجاره لها من المطعون ضدهم الثلاثة الأولين ولم يلزمه بالفئة الإيجارية المشار إليها ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث . أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

الطعن ١٣٩ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

ضدهم الثلاثة الأولين) فيها بموجبه ٣٨ ف و ٢٠ ط وأن عقد القسمة المشار إليه قد تنفذ بوضع يد كل من المتقاسمين على نصيبه في الأعيان الواردة به وأنه تمت بالنسبة لأرض النزاع تصرفات بسوء نية بين الطاعن وبعض المطعون ضدهم وفيما بين هؤلاء الآخرين بقصد الإضرار بالمطعون ضدهم الثلاثة الأولين ، وانتهى الخبير بعد سماع الشهود الذين أشهدهم بعض المطعون ضدهم إلى أنه وإن كان الطاعن يضع اليد على أرض النزاع بوصفه مستأجراً لها من المطعون ضدهم الثلاثة الأولين ابتداء من سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٢ ، فقد امتد وضع يده عليها بعد ذلك حتى وقت أدائه لمأموريته في سنة ١٩٦٣ ، واذ أخذ الحكم الابتدائي بهذا الذي قرره الخبير وخلص منه إلى أن الطاعن هو المسئول عن ربيع أرض النزاع عن الفترة اللاحقة على سنة ١٩٥٣ بعد انتهاء عقود الإيجار الصادرة له من المطعون ضده الأول عن هذه الأرض ، وكان ما عرض له الحكم من أن وضع يد بعض المطعون ضدهم على أرض النزاع غير مستقرم يكن إلا من قبيل الفرض الجدلي في مقام حسم ما ثار من نزاع بين المطعون ضدهم الثلاثة الأولين وباقي المطعون ضدهم حول ملكية هذه الأرض ، وليس في مقام التدليل على وضع يد الطاعن عليها منذ سنة ١٩٥٣ وانتهاء عقود الإيجار الصادرة له من المطعون ضده الأول ، وكان لا تعارض بين هذه النتيجة وبين ما أثبتته الخبير في محاضر أعماله من أنه وجد عند معاينته لأرض النزاع زراعة في أجزاء منها لأشخاص غير الطاعن طالما أن ذلك مرجعه وعلى ما صرح به الخبير في تقريره الذي اعتمدته محكمة الموضوع ، أن هؤلاء الأشخاص إنما كانوا يستغلون تلك الأجزاء لحساب الطاعن . لما كان ذلك فلا على المحكمة أن هي رفضت طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهوده طالما أن من حقها في حدود سلطتها الموضوعية ، وفي سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى ، أن تعول على نتيجة التحقيق الذي أجراه الخبير ، ويكون الزام الطاعن ببيع الأرض موضوع النزاع على هذا الأساس يقوم على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى وتحمل النتيجة التي

أنه بعد أن أورد أقوال شاهدي المطعون عليهم اللذين سمعتهما محكمة أول درجة ، قرر في شأن توافر الاكراه في حق الطاعن ما يلي « ان هذه المحكمة تستبين من أقوال الشاهدين على الوجه المتقدم ذكره حصول اكراه أثر في رضاء البائعات ويبين ذلك من كون المستأنف ضده - الطاعن - له من الشوكة والنفوذ الأدبي بوصفه شيخ بلد وقتئذ وله سلطة في البلدة بالاضافة الى ما قام به من الاكرام والتهديد الذي يتمثل في تهديدن بحرمانهن من حقهن في الميراث بل وفي وضع يده على أعيان التركة جميعها ، ولقد تأيد ذلك من محضر حصر التركة وعدم تمكينهن من وضع يدهن ومحاولة البائعات دون جدوى الوصول الى حقوقهن ، اذ قام بتعطيل صدور الاعلام الشرعى بوراثتهن بل وفي المنازعة في صفاتهن كورثة وتعطيله سير دعوى الوراثة بأن كان يحرض البعض على الوقوف في وجوههن كي يشهدوا بأنهن لسن وارثات للمورث لكي لا يتمكن من الوصول الى اثبات صفاتهن ، بل وفي اطلاق الأعيان النارية اثناء قياس الأرض للصلح ، وان كان الأمر قد أبلغ للنقطة التي أنهت الموضوع وديا ، وترى المحكمة في ذلك كله ومع مراعاة أن هذا الاكراه قد وقع على البائعات وهن سيدات قرويات غير مثقفات وضعيفات ومعوذات ومع ظروف اقامتهن بالريف والى جوار المستأنف ضده وهو شيخ بلد ذو شوكة ونفوذ أدبي ، ترى من هذه الظروف والملابسات أن ما حصل من اكراه كافة ومؤثر في جسامته هذا الاكراه ، ، الأمر الذي يبطل هذا العقد » ، وكان الواضح من هذا الذي أورده الحكم أنه في سبيل اثبات توافر الاكراه قد بين أن الطاعن الى جانب نفوذه الأدبي ، كشيخ بلد استعمل وسائل اكراه غير مشروعة لا كراه البائعات على التوقيع على عقد البيع موضوع الدعوى دون أن يدفع فيه ثمنا بقصد الحصول على نصيب في تركة المورث يزيد عما يستحقه شرعا .

وإن تتمثل وسائل الاكراه غير المشروعة التي حصلها الحكم في تهديد الطاعن للبائعات بالحرمان من الحصول على نصيبهن في الميراث وتسخير الشهود كي يشهدوا بأنهن لسن وارثات خلافا للحقيقة ، وفي وضع يده على جميع أعيان التركة

٤١

٩ يونيه ١٩٧٠

(أ) عقد : عيوب الرضا . يمتلأن التصرفات . تهديد . خطر جسيم . نفوذ أدبي . اكراه .
(ب) اكراه : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره . عذر .

المبادئ القانونية :

١ - الاكراه المبطل للرضا يتحقق بتهديد التعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله ، أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا ، والنفوذ الأدبي إذا اقترن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير مشروع، يعتبر كافيا لإبطال العقد .

٢ - تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع ، مراعى في ذلك جنس من وقعت عليه، وسنه وحالته الاجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الاكراه .

المحكمة :

.. وحيث .. انه لما كان الاكراه المبطل للرضا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتهديد التعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحملها على الإقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا ، وكان النفوذ الأدبي إذا اقترن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير مشروع يعتبر كافيا لإبطال العقد ، وكان تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع مراعى في ذلك جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الاكراه .

لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه

القانون واستمر الى ما بعد العمل به ، فان مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرّة أو من النظام العام هو الذى يحكم مالم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذى انتهى فى ظله .

المحكمة :

.. وحيث ان .. الحكم المطعون فيه قضى بالمكافأة عن مدة عمل مورث المطعون ضدهم كاملة رغم أنه كان عاملاً زراعياً ، وكان جزء من مدة عمله قد انقضى قبل العمل بالرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى الذى استحدث استحقاق العمال الزراعيين لمكافأة نهاية الخدمة .

وحيث ان .. النص فى المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن « اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل فى العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدى الى العامل مكافأة عن مدة خدمته على الوجه الآتى : (ا) للعمال المعيّنين بالماهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة على أجر سنة ونصف . (ب) للعمال الآخرين أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تتجاوز المكافأة أجر سنة . ويستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها فى العمل » يدل على أنه اذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا القانون واستمر الى ما بعد العمل به ، فإن مكافأة نهاية الخدمة السابقة عليه تستحق عن مدة الخدمة كاملة وعلى أساس القواعد المنصوص عليها فيه ، لأن ما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرّة أو من النظام العام هو الذى يحكم ما لم يكن قد تم واكتمل من آثار العقد الذى انتهى فى ظله . اذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا

رغم أنه ابن أخ المورث ولا يستحق شرعاً سوى نصيب ضئيل فيها ، وفى اطلاق أعيرة نارية أثناء قياس الأرض قبل التوقيع على العقد ، وكانت وسائل الاكراه التى استعملها الطاعن والغرض الذى اراد الوصول اليه كلاهما - وعلى النحو السالف بيانه - غير مشروع ، وكان يبين من اقوال شاهدى المطعون عليهم التى أوردها الحكم المطعون فيه أن الشاهد الأول قرر أن الأعيرة النارية أطلقها أشخاص تابعون للطاعن كانوا موجودين فى زراعته .

وقد أخذ الحكم فى حدود سلطته التقديرية بأقوال هذا الشاهد ورأى أن الطاعن استعان بهذه الوسيلة الغير مشروعة لتهديد البائعات حتى يوقعن على عقد البيع دون أن يدفع لهن ثمناً ، وكان الحكم قد قدر فى حدود سلطته الموضوعية مدى جسامه وسائل الاكراه التى استعملها الطاعن مع البائعات ومدى تأثيرها عليهن ، وخلص الى أنها أوقعت فى نفوسهن رهبة هى التى حملتهن على التوقيع له على عقد البيع دون أن يقبضن ثمناً ، واذ راعى الحكم فى ذلك حالة البائعات الاجتماعية وعلاقتهن بالطاعن والظروف التى أحاطت بهن من حيث اقامتهن فى الريف الى جوار الطاعن وهو شيخ بلد له نفوذه الأدبى ، وكان هذا الذى قرره الحكم وانتهى اليه يكفى لتحقيق الاكراه ، ويحمل الرد على ما يتحدى به الطاعن فى نفيه الاكراه من أن البيع تم نتيجة صلح ، وأن آخرين اشتركوا نيابة عنهن فى اجراءات هذا الصلح أو أن الخطر الذى هددهن ليس جسيماً ومحدداً لأنهن رفعن دعاوى أمام القضاء ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ١٤٢ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٢

١٠ يونيو ١٩٧٠

عمل : مكافأة نهاية الخدمة . قانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانونى :

اذا كان عقد العمل قد أبرم قبل صدور هذا

٣ - متى كان عقد الصلح كاشفا للحق الذي تناوله ولا يعتبر ناقلا له ، فإنه لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ، ولا يمنع من استرداد غير المستحق فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول على عقد الصلح في قضائه برفض دعوى الطاعن باسترداد ما دفعه بغير حق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

.. وخيث أن .. الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعن استرداد ما دفعه للمطعون عليه من المبلغ المحكوم به في الدعوى ٣٢٧ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الفيوم والذي تأيد بالحكم الصادر في الاستئناف ٣١٦ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ، مستندا في ذلك الى أن الطاعن تنازل عن الطعن بالنقض الذى كان قد رفعه عن ذلك الحكم بموجب عقد الصلح المحرر بين الطرفين في ١٩٥٧/١/٢٧ وهو ما يستتبع نزوله عن الحكم الذى صدر لصالحه من محكمة النقض وأنه إذ أخفى عقد الصلح عن محكمة النقض أثناء نظرها للطعن فلا يصح له أن يستفيد من حكمها بسبب الغش الذى وقع منه ، كما أن الصلح يعتبر سببا للوفاء بالمبلغ الذى دفعه للمطعون ضده ويمنعه من استرداده ، وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاء غير صحيح في القانون ، ذلك أن عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التى تناولها ويفرض على كل منهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه ، إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين ، يجوز له أن يمتسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا .

فإذا لم يتم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ، ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حثا صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذى استقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج

النظر وقضى بمكافأة نهاية خدمة مورث المطعون عليهم وفق نصوص المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن ١٥١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسن صفوت السركى نائب رئيس المحكمة ومبرى احمد فرحات ومندان زكريا وحسن أبو الفتح الشربيني واحمد ضياء الدين خلى .

٤٣

١١ يونيه ١٩٧٠

- (أ) صلح : دفع بالقضاء المنازعة بالصلح . دعوى : حكم حجية ، قوة أمر مقضى .
- (ب) حكم : نقض ، طعن ، التماس إعادة نظر ، غش .
- (ج) التزام : مصادرة ، دفع غير المستحق .

المبادئ القانونية :

١ - الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين ، يجوز له أن يمتسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا ، فإذا لم يتم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذى استقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذى كان يجوز له تقديمه في المنازعة التى صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد اليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقضى .

٢ - الغش لا يعتبر سببا لالغاء الأحكام الانتهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة ، وإنما هو سبب لالتماس إعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل في أحكام محكمة النقض التى لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهى نهائية المظاف في الخصومة .

لما كان ما تقدم وكان حكم النقض في الطعن المشار اليه قد فصل في الحق المتصالح فيه برفض دعوى المطعون عليه ، وكان عقد الصلح كاشفا للحق الذي تناوله ولا يعتبر ناقلا له فانه لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ولا يمنع من استرداد غير المستحق ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ عول على عقد الصلح في قضائه برفض دعوى الطاعن باسترداد مادفعه بغير حق قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب في الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

الطعان ٢٩٠ و ٣٠٣ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقى البشبيشى ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عبد الرحمن .

٤٤

١١ يونيه ١٩٧٠

- (أ) تقادم : مسقط ، أوراق تجارية . أوراق مستحقة الدفع عند الاطلاع . سند أدنى . قانون التجارة م ١٩٤ .
(ب) التزام : انقضاءه . دين ، تجديده .
(ج) نقض : طعن ، اسباب متعلقة بالنظام العام . نظام عام .

المبادئ القانونية :

١ - المقصود بيوم حلول الدفع هو الوقت الذى يستطيع فيه الدائن المطالبة بدينه . واذ كان الدائن في الأوراق المستحقة الدفع عند الاطلاع يستطيع المطالبة بالدين من يوم انشائها الذى يعتبر تاريخ استحقاقها الفعلى ، فان مدة تقادم الدعوى المتعلقة بتلك الأوراق تبدأ من اليوم التالى لانشائها .

٢ - السند الذى يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم ، هو ذلك الصك الكتابي المستقل عن الورقة التجارية الذى يعترف فيه المدين بالدين ويكون كاملا وكافيا بذاته لتعيين عناصر الالتزام الذى يتضمنه بغير حاجة الى الاستعانة بالورقة التجارية التى حل محلها ،

باعتد الصلح الذى كان يجوز له تقديمه في المنازعة التى صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد اليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذى حاز قوة الأمر المقتضى ، ولما كان الثابت من حكم النقض ٣٨١ سنة ٢٦ ق المودعة صورته الرسمية بالأوراق أن الطاعن كان قد قرر بذلك الطعن في ١٩٥٦/٧/٣١ ، وأصدرت دائرة فحص الطعون في ١٩٦٠/١٢/٢٧ قرارها بالاحالة الى الدائرة المدنية ، وأعلن المطعون عليه بتقرير الطعن في ١٩٦١/١/١ وحرر قلم كتاب المحكمة محضر عدم قبول أوراق المطعون عليه في ١٩٦١/٢/٢ ونقضت محكمة النقض في ١٩٦٢/١/٢٥ الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف ٣١٦ سنة ٧٢ ق ، وحكمت في موضوع هذا الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليه وفي الدعوى الفرعية بالزامه بأن يدفع للطاعن ١٠٥ ج و ١٣٢ مليما .

وكان الثابت باعتد الصلح المحرر بين الطرفين في ١٩٥٧/١/٢٧ أن الطاعن تنازل فيه عن طعنه بالنقض الذى كان قد رفعه ، وكان يبين من ذلك أن الطاعن استمر بعد الصلح في السير في طعنه السابق ، ولم يقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد المحدد قانونا فانه يكون قد أسقط حقه في التمسك بالصلح ، ولا يجوز له أن يعود الى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها في الطعن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الصلح قائما ، وأعمل أثره بما يخول المطعون عليه حق الاحتفاظ بالمبلغ المدفوع بمقتضاه ، فانه يكون مخطئا في القانون . ولا وجه للقول بأن اخفاء عقد الصلح عن محكمة النقض يعتبر غشا من جانب الطاعن يجرمه من الافادة من حكمها ، لانه فضلا عن أن المطعون عليه هو الذى أسقط حقه في الدفع بالصلح على نحو ما تقدم ، فان الغش بفرض وقوعه لا يعتبر سببا لالغاء الاحكام الانتهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو في صورة دفع لدعوى مبتدأة ، وانما هو سبب لالتماس اعادة النظر فيها ، وهذا الطريق لا يقبل في احكام محكمة النقض التى لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهى نهاية المطاف في الخصومة .

في ١٤/١/١٩٦٤ ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

.. ان السند الذي يترتب عليه تجديد الدين وتغيير نوع التقادم هو ذلك الصك الكتابي المستقل عن الورقة التجارية الذي يعترف فيه المدين بالدين ويكون كاملاً وكافياً بذاته لتعيين عناصر الالتزام الذي يتضمنه بغير حاجة الى الاستعانة بالورقة التجارية التي حل محلها ، بحيث يترتب عليه تجديد الدين ويصح معه اعتبار المدين ملتزماً بمقتضاه وحده ، وعلى أن يكون لاحقاً ليعاد استحقاق الورقة التجارية حتى يمكن أن يترتب عليه قطع التقادم الذي يبدأ من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق ، اذ كان ذلك وكان الثابت من الاقرار الذي يستند اليه الطاعن أنه تحرر في ١٤/١/١٩٥٩ وأقر فيه المطعون عليه بمديونته للطاعن في المبلغ المبين بالسندات الاذنية السبعة وتعهده بعدم التصرف في المركب المملوكة له والمشار اليها فيه الا بعد سداد الدين موضوع السندات للطاعن والا كان تصرفه باطلاً ، وكان ما استخلصته محكمة الموضوع من أن ذلك الاقرار لا يصلح لأن يكون سنداً منفرداً يترتب عليه تجديد الدين وتغيير طبيعة التقادم لصدوره في ذات التاريخ الذي صدرت فيه سندات المديونية وأنه لم يقصد بتحريره تجديد الدين بل تعهد المطعون عليه بعدم التصرف في المركب المملوكة له الى أن يتم سداد الدين موضوع تلك السندات وكان استخلاصها سائفاً ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير اساس ..

وحيث .. انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من الالمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجهه ، فاذا تبين أن هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتجدي بهذا السبب .

ولما كان الدين المطالب به مؤسسياً على سندات اذنية نص فيها أن القيمة ثمن بضاعة ،

بحيث يترتب عليه تجديد الدين ويصح معه اعتبار المدين ملتزماً بمقتضاه وحده على أن يكون لاحقاً ليعاد استحقاق الورقة التجارية حتى يمكن أن يترتب عليه قطع التقادم الذي يبدأ من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق .

٣ - يشترط لجواز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ، أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من الالمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجهه ، فاذا تبين أن هذه العناصر تنقصها فلا سبيل للتجدي بهذا السبب .

المحكمة :

.. وحيث ان .. المادة ١٩٤ من قانون التجارة قد نصت على أن « كل دعوى متعلقة بالكبيالات وبالسندات تحت الاذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مراعاة بالحكمة ان لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد .. » .

والمقصود بيوم حلول الدفع المنصوص عنه في هذه المادة هو الوقت الذي يستطيع فيه الدائن المطالبة بدينه ، واذ كان الدائن في الأوراق المستحقة الدفع عند الاطلاع يستطيع المطالبة بالدين من يوم انشائها الذي يعتبر تاريخ استحقاقها الفعلي فان مهلة تقادم الدعوى المتعلقة بتلك الأوراق تبدأ من اليوم التالي لانشائها ، اذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد استند في المطالبة بدينه الى سبعة سندات اذنية صدرت من المطعون عليه بتاريخ ١٤/١/١٩٥٩ وتستحق الدفع وقت الطلب ، فان لازم ذلك أن الطاعن يستطيع مطالبة المطعون عليه بالدين موضوع تلك السندات من تاريخ انشائها في ١٤/١/١٩٥٩ كما تبدأ مدة تقادم الدعوى المتعلقة بها من ١٥/١/١٩٥٩ وتكتمل

في حقيقة العلاقة بين الطرفين وأحالت لذلك الدعوى الى التحقيق ثم قطعت في أسباب حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين فقررت أن المطعون عليه يضع يده على الأطيان المتنازع عليها باعتبارها دائنا مرتتها ، واذ كان ذلك فان الحكم المذكور يكون قد حسم النزاع بين الطاعن والمطعون عليه في خصوص سبب وضع يد الأخير على الأرض المتنازع عليها وقطع بأن العلاقة بين الطرفين هي علاقة دائن مرتتهن بمدينه ، ولما كان ذلك لازما للفصل في تلك الدعوى فان الحكم السابق وهو حكم نهائي يحوز قوة الأمر المقضى في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين ويمنعهما من التنازع في تلك المسألة بالدعوى الثانية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم السابق ويكون الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وذلك عملا بالمادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ واذ كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فانه يكون مقبولا شكلا .

وحيث انه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه لما سلف بيانه من صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

الطعن ١٦٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٦

١١ يونيو ١٩٧٠

رى : مسقاة خاصة . لائحة نزع وجسور . ملكية .

المبدأ القانوني :

تعتبر مسقاة كل قناة أو مجرى معدة لرى أراضي بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض لملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو كانت المسقاة في زمام عدة بلاد وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنفعون بها هم المكلفون بتطهيرها وصيانتها ،

وكان المطعون عليه قد دفع بسقوط دعوى الطاعن بمضى خمس سنين لتعلقها بسندات اذنية تعتبر عملا تجاريا ، ونازعه الطاعن في تاريخ بدء مدة هذا التقادم ، وتمسك بتجديد الدين وبتغيير جوهر التقادم من تقادم صرفي الى تقادم عادي بالاقرار الصادر من المطعون عليه دون ان يتمسك بأن تحرير السندات كان مترقبا على عملية مدنية ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على مدنية الدين ولم يكن في وسع محكمة الموضوع أن تتبين السبب الذي يتمسك به الطاعن فان هذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٢٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٥

١١ يونيو ١٩٧٠

قوة امر مقضى : حكم ، هبة ، نقض ، طعن ، حالته .
مقد . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ .

المبدأ القانوني :

اذا كان الثابت أن الحكم الصادر في دعوى الريع قد حسم النزاع بين الطرفين في خصوص وضع يد المطعون عليه على الأرض المتنازع عليها ، وقطع في أن العلاقة بينهما علاقة دائن مرتتهن بمدينه ، وكان ذلك لازما للفصل في الدعوى فان هذا الحكم - وهو حكم نهائي - يحوز قوة الأمر المقضى في شأن تكييف العلاقة بين الطرفين ويمنعهما من التنازع في تلك المسألة بدعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم يكون صدور حكم آخر في هذه المسألة على خلاف الحكم السابق جائزا الطعن فيه بالنقض ولو كان قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

المحكمة :

وحيث أن الثابت في الأوراق أنه كان من بين ما اثاره المطعون عليه في الدعوى السابقة أنه مالك للأرض المتنازع عليها وليس غاصبا لها ، لماقتضى الفصل في تلك الدعوى أن تبحث المحكمة

ويجوز للحكومة عند التأخير في تطهيرها أن تطورها
على نفقة هؤلاء المتفعين .

الحكمة :

.. وحيث أن .. الحكم المطعون فيه قد بنى
قضائه على مسؤولية مصلحة الطرق على ماقرره
من أنه « بالنسبة لما ذهب اليه الخسر في شأن
ما حمله لمصلحة الطرق من مسؤولية قدرها ١٠ ٪
بمقولة أنها وضعت ماسورة يزيد قطرها عن القدر
المقرر مما يترتب عليه سرعة تسرب المياه الى داخل
الثبونة ، فإنه اذا كان الثابت أن هذه الماسورة
هي السبب في الغرق وأن المدعى على ما ثبت من
هذا التقرير قد قصر في اتخاذ اجراءات الأمن
المتعلقة بهذه الماسورة بعدم وضعه صماما لها
يكفل غلقها عند ارتفاع المياه الى فتحتها بصورة
تهدد المصنع ، وكان الثابت من الترخيص المعطى
للمدعى من المصلحة والرفق بالأوراق أنه خاص
بتركيب ماسورة قطرها ٣٥٥ بوصة لا ٧٥٥ بوصة
على ما أثبتته التقرير وكانت هذه الماسورة خاصة
بالمصنع لا بمتعلقات الري ، فإنه لا يمكن تصديق
المدعى فيما ذهب اليه من أن مصلحة الطرق هي
المسئولة عن هذه المخالفة وما تترتب عليها من
أضرار ، خصوصا وأن المدعى لم يثبت من أى
طريق كان أن المصلحة هي التي قامت بتركيب
الماسورة لا هو ، وهو صاحب المصلحة في تركيبها »
ومفاد هذا الذي ذكره الحكم أن محكمة الاستئناف
قد استخلصت في نطاق سلطتها الموضوعية أن
الطاعن هو الذي قام بتركيب الماسورة باتساع
مخالفا لما صدر به الترخيص .

واذ كان ذلك وكان ما يدعيه الطاعن من فساد
هذا الاستخلاص لمخالفته لما هو ثابت من شهادة
مندوبى مصلحة الطرق في محضرى أعمال الخبير
لادلل عليه اذ هو لم يقدم تدعيما لطعنه صورة
رسمية من ذلك التقرير ، وكان من المقرر أن
لمحكمة الموضوع أن تطرح بعض ما جاء بتقرير
الخبير اذا هي لم تطمئن اليه ، واذا كان ذلك
فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون أو خالف الثابت في الأوراق ..

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه قد حصل النتيجة

التي انتهى اليها الخبير بقوله « .. وانتهى الخبير
في تقريره الى أن الجناحية موضوع النزاع تعتبر
مسقى خاصة ، وأن العامل الأساسى في الحادث
يرجع الى وجود سد ترابى يعترض هذه الجناحية
وهذا السد المسئول عنه المدعى لأنه يفصل
جزء الجناحية المستعمل للرى عن جزئها المستعمل
لتلقى عادم المصنع ، وأن عدم عناية المدعى بهذا
السد هو الذى ترتب عليه طغيان مياه الري على
هذا الجزء الأخير ونفوذها الى المصنع عن طريق
ماسورة العادم وأن المدعى يتحمل ٩٠ ٪ من
الضرر الذى وقع ، وأما العشرة في المائة الباقية
فتتحمل بها مصلحة الطرق والكبارى لأنها وضعت
ماسورة العادم تزيد فتحتها عن المقرر مما ساعد
على سرعة نفوذ المياه منها الى داخل الثبونة »
وانتهى الحكم الى تقرير ان تبعة الحادث تقع على
الطاعن وحده وذلك بقوله « وحيث أنه بالنسبة
للموضوع فإن الثابت من تقرير الخبير أن العامل
الأساسى في الحادث هو ضعف وتآكل السد
الترابى المسئول عنه المدعى للأسباب السائغة
التي بنى عليها » .

ولما كان ذلك وكان الخبير قد قدر مسؤولية
مصلحة الطرق عن الحادث بنسبة ١٠ ٪ اعتمادا
منه على أنها هي التي ركبت ماسورة العادم
باتساع ٧٥٥ بوصة ، وكان الحكم قد نفى ذلك
حسبما هو وارد في الرد على السبب الأول
والقى تبعة الحادث على الطاعن لما ثبت من
اهماله في صيانة السد الترابى ، وكان قول
الطاعن أن الخبير قرر أن عمال مصلحة الطرق
قد اشتركوا في اضعاف السد الترابى قولاً عارياً
عن الدليل اذ هو لم يقدم صورة رسمية من
تقرير ذلك الخبير . لما كان ذلك فإن النعى يكون
على غير أساس ..

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه أثبت نقص
عن تقرير الخبير أن « الجناحية موضوع النزاع هي
جناحية السكة الحديد الكائنة بناحية الجديدة مركز
منيا القمح التي تستمد مياهها من فرع ترعة
السطح بواسطة فتحة ذات بوابة حديدية
بقلاوظ ، بجانبها قطع ثبت أنه كان يحتوى على
فتحة ذات برميل تقرأها مصلحة الري كمساعد
للمأخذ السابق ، وعلى بعد ٢٥١٥ كيلوا مترا

٤٧

١٦ يونيه ١٩٧٠

(أ) موظفون : مرشد بميناء الاسكندرية . عقد . قانون
١٢ لسنة ١٩٤٨ . مدنى م ٢/١٧٤ .

(ب) قرار ادارى : مرشد . اجره . تقديره . اختصاص
ولاى .

المبادئ القانونية :

١ - ان كان المرشد يجبر على ارشاد السفن
في منطقة ميناء الاسكندرية كما تجبر السفن على
قبول الارشاد منه ضمانا لسلامة الملاحة في
الميناء ولحسن سير العمل فيها ، كما يجبر المرشد
على تقديم المساعدة اولا للسفينة التى في خطر ،
ولئن رتب المشرع على تخلف المرشد عن اداء
عمله بالارشاد او بالمساعدة الحكم عليه بعقوبة
جنائية ، الا ان ذلك لا يغير من ان المرشد يعتبر
اثناء قيامه بعمله بارشاد السفينة تابعا للمجهز
لانه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ،
ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد اجباريا .
كما ان المرشد في ميناء الاسكندرية لا يعتبر موظفا
عموميا ولا تربطه بالدولة علاقة الوظيفة العامة ،
ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومى ، واذ
كان مايتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينة التى
في خطر هو اجر خاص ، فان مفاد ذلك كله قيام
علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد
والسفينة التى يقوم بمساعدتها في حالة الخطر ،
منشؤها قيام المرشد بهذه المساعدة .

٢ - اذ كان القرار الادارى الذى لا تختص
جهة القضاء العادى بالغائه او تاويله او تعديله ،
هو الذى تفصح به الادارة عن ارادتها الملزمة
بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك
بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا
وحائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ،
فان القرار الذى اصدره مدير عام مصلحة الموانئ
والنائر بتقدير الاجر الذى يستحقه الطاعن -
المرشد - لا يعد قرارا اداريا يباشر به عملا من
اعمال السلطة العامة وليس من شأنه انشاء
مركز قانونى ، وكل ما يهدف اليه المشرع من تخويل

يوجد هدار تخفيف منسوب مسطحه ٩١٢ و٩١٢ متر به
بدالة لتوصيل المياه من امام الهدار الى خلفه . .
وعلى بعد ١٠٠ متر بحرى هذا الهدار يوجد سد
ترابى تنتهى به الجنبية المستعملة للرى وتبدأ به
الجنبية التى تستعمل كمصرف لعادم المصنع
وان جنبية السكة الحديد هى مسقى خاصة ،
ولا ينفى ذلك ان لها فتحة على فرع ترعة السطح ،
او اقامة الهدار عليها لان الترعة غير معدلة
الفتحات ومخصصة لرى اطيان مجموعة من
الاهالى في بلد واحد وتظهر على حساب هؤلاء
الاهالى على ما ثبت من مستندات مصلحة الرى
التى اطلع عليها . وان الهدار ما انشئ لتنظيم
الرى في هذه الترعة وانما انشئ بمناسبة انشاء
مصرف منيا القمح سنة ١٩٤٦ .

ويبين من هذا الذى ذكره الحكم ان تقرير الخير
قد قطع بأن الجنبية التى فاضت منها المياه على
مصنع الطاعن هى جنبية خاصة ، واذ كان
ذلك وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على ان الخير
لم يقطع بهذا الراى ، فانه لا يكون ثمة تعارض
بين اسباب الحكم المطعون فيه وبين تقرير
الخبر الذى اتخذه الحكم اساسا لما قضى به . .

وحيث . . انه - وفقا للمادة الثانية من لائحة
الترع والجسور الصادرة بالامر العالى المؤرخ
٢٢ من فبراير ١٨٩٤ والتى تحكم النزاع - تعتبر
مسقاة كل قناة او مجرى معدة لرى اراضى بلد
واحد او بلدين او لرى ارض لملك واحد او لعائلة
مشتركة ولو كانت المسقاة في زمام عدة بلاد ،
وتعتبر المساقى جميعها املاكاً خصوصية
والمنتفعون بها هم المكلفون بانشائها وصيانتها ،
ويجوز للحكومة عند التأخير في تطهيرها ان تطهرها
على نفقة هؤلاء المنتفعين ، واذ كان ذلك وكان
الخبر قد التزم في الاسباب التى اعتمد عليها
ليبان ان الجنبية المجاورة لمصنع الطاعن هى
مسقاة خاصة ذات المعيار القانونى الذى وضعته
لائحة الترع والجسور مسالفة الفكر ، وكان
الطاعن لم يقدم ما ينفي تلك الاسباب ، فان الحكم
اذ اخذ بما انتهى اليه الخير في هذا الخصوص
لا يكون مشوباً بالقصور .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٢٠١ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

ولحسن سير العمل فيهما كما يجبر المرشد على تقديم المساعدة أولا للسفينة التي في خطر ، ولئن رتب المشرع على تخلف المرشد عن أداء عمله بالارشاد أو بالمساعدة الحكم عليه بعقوبة جنائية طبقا لما تقضى به المادة الثانية عشرة من القانون ١٣٠ سنة ١٩٤٨ سالف البيان ، الا أن ذلك لا يغير من أن المرشد يعتبر أثناء قيامه بعمله بارشاد السفينة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تابعا للمجهز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد اجباريا .

وليس في هذا خروج عن الاحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسئولية المتبوع ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ، ومجهز السفينة يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ريانها ، كما أن المرشد في ميناء الاسكندرية ، وأخذا مما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون ١٣٠ سنة ١٩٤٨ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر موظفا عموميا ولا تربطه بالدولة علاقة الوظيفة العامة ، وليس في تحصيل الدولة لرسوم الارشاد المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ سالف البيان ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومي بل أن تحصيل رسوم الارشاد بمعرفة مصلحة الموانئ والمناظر هو إجراء مقرر لتيسير تحصيلها وكفالة هذا التحصيل ، بدليل أنها بعد تحصيلها تدفعها لهيئة الارشاد وهي هيئة لها شخصيتها الاعتبارية الخاصة بها ، وذلك بعد خصم المصروفات التي انفقتها هذه المصلحة طبقا لما تقضى به المادة الحادية عشرة من القانون ١٣٠ سنة ١٩٤٨ سالف البيان ، واذ كان ما يتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينة التي في خطر هو وبصريح نص المادة الرابعة أجر خاص ، فإن مفاد ذلك وعلى ضوء ما سلف بيانه سواء في تكليف مركز المرشد وعدم اعتباره موظفا عموميا أو في صلته بالسفينة من ناحية التبعية للمجهز أو استحقيقه رسوم الارشاد ، أن مفاد ذلك كله قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة

مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر إصدار هذا القرار هو مجرد اقامته وسيطا بين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما في علاقة من علاقات القانون الخاص . واذ تختص جهة القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر بتقدير أجر الطاعن — المرشد — عن مساعدة السفينة قرارا اداريا ورتب على ذلك ، القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

.. وحيث أن .. المادة الثالثة من القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٨ بتنظيم الارشاد في ميناء الاسكندرية المنطبق على الدعوى اذ تنص « على كل سفينة خاضعة للترام الارشاد تدخل منطقة الارشاد أو تخرج منها أن ترفع على ساريتها الاشارة الخاصة بطلب المرشد » وتنص المادة الرابعة « على المرشد أن يجيب طلب السفينة بمجرد الاشارة المذكورة وأن يقدم خدماته للسفينة التي تتقدم أولا أو التي يكون قد عهد اليه بها بصفة خاصة . ومع ذلك عليه أن يقدم مساعدته أولا للسفينة التي تكون في خطر ولو لم يطلب اليه ذلك متى تبين له الخطر المحدث بها ، وفي هذه الحالة يكون للمرشد الحق في أجر خاص يحدده المدير العام لمصلحة الموانئ والمناظر . » وتنص المادة الخامسة على أنه « يجب لممارسة مهنة الارشاد الحصول على اجازة بذلك من مصلحة الموانئ والمناظر ولا تتحمل الحكومة أية مسئولية عما يحدث من هلاك أو ضرر بسبب استخدام أحد المرشدين الحاملين لهذه الاجازة » وتنص المادة السادسة على أن « تبقى السفينة مسئولة قبل الغير عن كل هلاك أو ضرر ولو كان ناشئا بسبب خطأ المرشد » .

فقد افادت هذه النصوص مترابطة بأنه وان كان المرشد يجبر على ارشاد السفن في منطقة ميناء الاسكندرية كما تجبر السفن على قبول الارشاد منه ضمانا لسلامة الملاحة في الميناء

٤٨

١٦ يونيو ١٩٧٠

(أ) اعلان : بياناته ، نقض ، طعن ، اعلان .

(ب) اثبات : قرينة قضائية . محكمة موضوع . وصية .

(ج) وصية : عقد ، تكليفه . سورية . مدنى م ١١٧ .

(د) عقد : تكليفه . وصية ، بيع . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

المبادئ القانونية :

١ — اذ كانت الورقة — المقول بأنها صورة اعلان تقرير الطعن — قد خلت مما يشير الى انها هى التى قام المحضر بتسليمها للمطعون عليها ، اذ جاءت مجردة من أى كتابة محررة بخط يد المحضر يمكن ان تتخذ أساسا للبحث فيما اذا كانت هى صورة اصل الاعلان ، فان المحكمة لا تعول على هذه الورقة فى انها هى الصورة التى سلمت فعلا للمطعون عليها . واذ يبين من اصل ورقة اعلان الطعن انه اشتمل على جميع البيانات التى يستوجبها القانون لصحته وانه تم اعلانها فى الميعاد ، فان الدفع ببطالان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه .

٢ — لا اثر يرب على محكمة الموضوع ان هى استخلصت — ضمن الأدلة التى اعتمدت عليها — نية الايحاء من تصرفات المورث الأخرى بما لها من سلطة موضوعية فى استنباط القرائن التى تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها .

٣ — القرينة التى تضمنتها المادة ٩١٧ من القانون المدنى لا تقوم الا باجتماع شرطين (أولهما) هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها (وثانيهما) احتفاظه بحقه فى الانتفاع بها ، على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقافى الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه ، وذلك فى ضوء ظروف الدعوى التى أحاطت به ، ما دام قد برر قوله فى هذا الخصوص بما يؤدى اليه .

٤ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار التصرف وصية ، فان هذه الوصية

التى يقوم بمساعدتها فى حالة الخطر منشؤها قيام المرشد بهذه المساعدة .

لما كان ذلك وكان القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بالغاءه أو تأويله أو تعديله هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عنده مصلحة عامة ، وكانت دعوى الطاعن انما تدور حول علاقة من علاقات القانون الخاص بينه وبين المطعون عليها بشأن ما يستحقه من أجر مقابل المساعدة التى يقوم بتقديمها للسفينة (ستيلفيو) فان القرار الذى أصدره مدير عام مصلحة الموانى والنائر بتقدير الاجر الذى يستحقه الطاعن عن هذه العلاقة لا يعد قرارا اداريا يباشر به عملا من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه انشاء مركز قانونى ، وكل ما يهدف اليه المشرع من تخويل مدير عام مصلحة الموانى والنائر اصدار هذا القرار هو مجرد اقامته وسيطا بين المرشد والسفينة لتبشير فض النزاع بينهما فى علاقة من علاقات القانون الخاص .

لما كان ذلك فان قرار مدير عام مصلحة النائر بتقدير أجر الطاعن عن تلك المساعدة التى يقول بها لايعتبر قرارا اداريا ، واذ تختص جهة القضاء العادى بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التى يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها ، وكانت المنازعة فى الدعوى الحالية هى مما يدخل فى علاقة من علاقات القانون الخاص على النحو السالف بيانه ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانى والنائر بتقدير أجر الطاعن عن مساعدة السفينة (ستيلفيو) قرارا اداريا ، ورتب على ذلك القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ١٧ لسنة ٣٦ رناسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ويطرس زغلل ووحيد نور الدين عويس وإبراهيم علام ومحمد أسعد محمود .

الطاعنون ، وكان الاستفادة من الحكم حسبما قرره الشاهد المذكور في التحقيق المشار اليه والمقدمة صورته بملف الطعن وما ورد بعقود الايجار سالف الذكر أن بعض هذه الايصالات تخص العقار موضوع التصرف في الدعوى الحالية ، وكان الحكم قد استدل فوق ما تقدم على أن النية لم تتجه الى البيع ، بأنه لم يثبت أن الطاعنين كان لديهم من المال ما يمكنهم من دفع الثمن وقدره ألفا جنيه وبأن القرائن التي استند اليها على النحو سالف البيان ترجح الأخذ بأقوال شاهدي المطعون عليهن الخمس الاوليات من أن التصرف المطعون فيه ليس جديا ، وكان يبين من مراجعة أقوال هذين الشاهدين في التحقيق أمام محكمة أول درجة أنها قررا أن الطاعنين لم يكن لديهم مال يدفعون منه الثمن ، وأن المورث ظل واضعا اليد على العقار موضوع النزاع ويحصل الأجرة من المستأجرين حتى وفاته ، وكان الحكم فيما استخلصه من هذه الأقوال من أن التصرف المطعون فيه ليس جديا لم يخرج فيه عما يؤدي اليه مدلولها .

لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن القرينة التي تضمنها لا تقوم الا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحياسة العين المتصرف فيها ، وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون احتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به ما دام قد برر قوله في هذا الخصوص بما يؤدي اليه ، واذ تبرر الأدلة والقرائن التي استند اليها الحكم على النحو سالف الذكر النتيجة التي انتهت اليها من أن نية المورث قد انصرفت الى الوصية لا الى البيع المنجز ، فإن النعنى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ وصية ، فإن هذه الوصية

تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير أجازة الورثة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة :

.. وحيث .. أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار التصرف موضوع النزاع ليس منجزا وأنه يخفى وصية الى أن المورث تصرف في المنزل موضوع الدعوى الحالية الى الطاعنين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٠ ، ثم تصرف بعد يومين في منزله الثاني الى أولاده الثلاثة الذكور الآخرين بعقد مؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وأنه اثبت في العقدين تمنا واحدا رغم اختلاف مساحة المنزلين ووقوعهما في شارع واحد وذلك خلافا لما هو متبع في حالة البيع من محاولة المتعاقدين تقييم المبيع تقييما حقيقيا ، وكان هذا البيان الذي أورده الحكم عن العقد الآخر كافيا في معرض التدليل على التكييف الذي انتهى اليه ، وكان الحكم قد أضاف الى ذلك أن كل فريق من المشتريين لم يحضر في دعوى الفريق الآخر ولم يطعن على الحكم الصادر فيها ، وأن هذا يستفاد منه أن الفريقين رضيا من التصرفين المطعون فيهما - وهى قرينة استخلصها الحكم بماله من سلطة موضوعية في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، وكان لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى استخلصت - ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها - نية الايصاء من تصرفات المورث الأخرى ، وكان الحكم في سبيل التدليل على أن المورث استمر مدى حياته محتفظا بحياسة العقار الذي تصرف فيه لحساب نفسه وبحقه في الانتفاع به قد ذكر أن المطعون عليهن الخمس الاوليات قدمن في الدعوى الخاصة بالعقد الثاني المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ خمسة ايصالات موقعة من المورث تفيد استلامه الأجرة من مستأجرين لمحات كائنة بالعقار موضوع النزاع في مدة لاحقة على تاريخ عقد البيع ، وأن هذه الايصالات تأيدت بأقوال الشاهد الأول لهؤلاء المطعون عليهن في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وبالعقود الايجار التي قدمنها

منشآت ثابتة أخرى ، وذلك ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها . . ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته . وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسليم العمل . . فقد أفاد هذا الحكم الوارد في هاتين المادتين أن التزام المقاول هو التزام بنتيجة ، هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً ومتميناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد اثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذي يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ، ولو لم تنكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد انقضاء هذه المدة .

ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٢ من فبراير ١٩٥٢ وقام بالمعاينة قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ عقد المقالة أن هذا الخبير انتهى إلى أن الدور العلوى بالمبنى الرئيسى الذى أنشأه مورث المطعون عليهم حدثت به عدة شروخ وتصدعات مبينة تفصيلاً في التقرير وذلك نتيجة عيب في البناء وعدم مراعاة الأصول الفنية عند إنشائه ، إذ كان على المقاول أن يقوم بتقوية أسقف الدور الأرضى الحاملة لحوائط الدور العلوى وأن هذا العيب تنتج عنه شروخ شعيرية بسيطة عقب البناء تستمر في الاتساع فيما بعد وتظهر بوضوح بعد فترة من الزمن ، وأن هذه التصدعات خطيرة ويخشى من تركها على حالها ، وأثبت الحكم أن الخبير الذى ندبته محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٠ من مايو ١٩٥٩ انتهى إلى وجود تصدعات وشروخ وترميمات في المبنى ، وأن المنزل بحالته هذه لا يجدى فيه الإصلاح ويلزم هدمه حتى سطح الأرض ، كما أثبت الحكم ما ورد بتقرير الخبير الذى أعيدت إليه المأمورية بناء على حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٢ من مايو ١٩٦٤ من أن الدور العلوى هدم وأن الدور الأرضى بالمبنى الرئيسى ما زال بحاجة إلى تقوية أسقفه رغم إصلاحه .

تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير اجازة الورثة وذلك بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذها كلية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص . ولما كان الفصل في الدعوى على الأساس المتقدم يستلزم الإحاطة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول ، وكان الحكم المطعون فيه والأوراق الأخرى في الدعوى قد خلت من هذا البيان ، فإنه يتعين بعد نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف .

الطعن ١٨١ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٩

٣٢ يونيه ١٩٧٠

مقالة : بناء ، عيوب ، ضمانها . التزام بنتيجة . مسئولية . مدنى م ٦٥١ . بيان . مدنى سابق م ٤٠٩ خطأ ، اثباته .

المبدأ القانونى :

التزام المقاول هو التزام بنتيجة ، هي بقاء البناء الذى يشيده سليماً ومتميناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ، وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد اثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذى يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو تنكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد انقضاء هذه المدة .

الحكمة :

.. وحيث المادة ٤٠٩ من القانون المدنى السابق إذ تنص على أن « المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض » وتنص المادة ٦٥١ من القانون المدنى الحالى المقابلة للمادة السابقة البيان على أن « يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من

العلوى ترجع إلى تراخي الطاعن في إجراء الإصلاحات فيه والتي أشار إليها الخبير الأول ، وكان هذا الذي قرره الحكم وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لا يصلح رداً على دفاع الطاعن بشأن ما أثاره عن الضرر الذي أصابه نتيجة لتلف مباني الدور الأرضي وبقاء البناء شاغراً مدة تسع سنوات ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال أيضاً بها يستوجب نقضه .

الطعن ٤١ سنة ٣٦ ق. بالهيئة السابقة .

٥٠

٢٥ يونيو ١٩٧٠

(أ) أفلاس : توقف عن الدفع ، نظام في ميعاده . معارضة .
في تجارة م م ٣٩٠ و ٣٩٢ .
(ب) توقف عن الدفع : معارضة في تاريخها . معارضة .

المبادئ القانونية :

١ - التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع إنما يكون بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .

٢ - المشرع بعد أن جعل لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت إتمام الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى الدائنين الذين يهدفون إلى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحهم مع مصلحة تلك الجماعة بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطاً بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضي بانقضائها ، يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

المحكمة :

.. وحيث أن .. التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع إنما يكون وفقاً للمبادئ

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم تحقق الضمان قبل مورث المطعون عليهم على أن ما ثبت من تقرير الخبير الذي صدر الحكم بنديه في ١٠ من مايو ١٩٢٩ من أن المنزل بحالته التي شاهده عليها لا يجدي فيه الإصلاح ويتعين هدمه حتى سطح الأرض ، قد أجرى الخبير معاينته بعد انقضاء الفترة المقررة قانوناً لضمان المأول لسلامة المباني وهي عشر سنوات ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه قد حجب عنه بحث الوقت الذي ظهر فيه وجود العيب في المباني قبل تفاقمه وظهور الحالة التي وجدت عليها المباني وقت حصول المعاينة المشار إليها ، وعن تحقيق ذلك على ضوء ما أثبتته هذا الخبير نفسه أو ما أثبتته خبير محكمة أول درجة السابق عليه وما أثبتته خبير محكمة الاستئناف اللاحق له على النحو السالف بيانه ، وما قد تحمله هذه التقارير الثلاثة أو غيرها من دلالة على أن هذا العيب قد وجد خلال المدة المقررة قانوناً لضمان المأول لسلامة المباني أو بعدها ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن من عناصر الضرر الذي أصابه نتيجة خطأ مورث المطعون عليهم في إقامة المباني المعيبة ، فضلاً عما في هذه المباني من عيوب تهدد مباني الدور الأرضي القديم الذي كان سليماً بالإنهيار نتيجة خطأ مورث المطعون عليهم في إنشاء مباني الدور العلوي بطريقة غير غنية ، وطلب أن يكون التعويض شاملاً تكاليف إقامة مبنى آخر مماثل للمبنى القديم الذي تسبب مورث المطعون عليهم في تصدعه ، وماضاج عليه بسبب عدم استغلال المبنى طوابع تسع سنوات نتيجة لما فيه من عيوب وأنه بذلك يكون دائئاً لمورث المطعون عليهم لا مدينياً له ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، بأن معاينة الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف قد حصلت بعد فوات عشر سنوات من تاريخ تسليم المباني المعيبة ، وإلى أنه لم يثبت أن خلافاً آخر قد طرأ خلال مدة العشر سنوات خلافاً ما أظهره خبير محكمة أول درجة ، وأن التصدعات التي جُمِعت بعد ذلك في بناء الد.

٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطريق المعارضة لبطريق الدعوى مبتدأة .

و . . النص في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الإفلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الإفلاس يجوز المعارضة فيها من المفلس في ظرف ثمانية أيام ومن حر دى حتى غيره في ظرف ثلاثين يوماً ، ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلمصق الاعلانات ونشرها وفي المادة ٢٦٣ من هذا القانون على انه « يجوز للمدائنين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تعين في الحكم لإشهار إفلاسه أو في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها لم تنقض ، ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدائنين مقرراً على ما هو عليه بدون امكن تغيير فيه » يدل على أن المشرع بعد أن جعل بمقتضى المادة ٣٩٠ لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلمصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحهم مع مصلحة تلك الجماعة وأفرادهم حكماً خاصاً أورده في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطاً بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانتقضائها ، يستوى في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

وإذا كان الثابت من صحيفة الدعوى التى رفعها الطاعن بطلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع أنها تضمنت اعتراض وكيل الدائنين على تاريخ الوقوف عن الدفع المعين في حكم الإفلاس في الدعوى ٥٣٨ سنة ١٩٦٢ إفلاس القاهرة ، وأنه تبين له من خلال اجراءات تحقيق الديون وتأييدها أن التاريخ الحقيقى لوقوف المفلس عن دفع ديونه

هو يوم ١٩ يولييه ١٩٦١ وأنه لذلك يطلب تعديل التاريخ المعين في حكم الإفلاس وأرجاعه الى يوم ١٩ من يولييه ١٩٦١ ، وهى بيانات كافية للقول بوصف هذه الدعوى بأنها معارضة مرفوعة من وكيل الدائنين تخضع للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٣ من قانون التجارة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر معارضة وكيل الدائنين دعوى مبتدأة ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبولها ثم قرر أنه بفرض اعتبارها معارضة فإنها تكون غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد استناداً الى ما ذهب اليه من أن ميعاد هذه المعارضة هو اقصر الميعادين المنصوص عليهما في المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن ٣٩٨ سنة ٣٥ قرئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم غبر هدى نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدى والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد سيد احمد حباد وعلى عبد الرحمن .

٥١

٢٥ يونيه ١٩٧٠

- (أ) حكم : نقض ، ميعاده . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م م ٣٠ / ١ و ٢٠ .
- (ب) نقض : طعن ، طلبات .
- (ج) اثبات : اجراءاته ، احالة الى التحقيق ، معكبة موضوع ، سلطتها .

المبادئ القانونية :

١ — اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو الشهور أو السنين فلا يحتسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، ووفقاً لهذا فان يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحتسب ضمن ميعاد الطعن في الحكم ، ولم يغير القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من هذه القاعدة وان غير الواقعة التى يبدأ بها سريان ميعاد الطعن فبدلاً من أن يبدأ احتساب الميعاد من وقت اعلان الحكم جعل ذلك

الدعوى أو إعادة القضية الى دائرة أخرى لتتضمن فيه من جديد ، فان المحكمة تنظر في ذلك من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص وهو ما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث ان الطعن حاز اوضاعه الشكلية ..

وحيث ان .. الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بصحة السند ورفض الادعاء بتزويره معنويا على ما قرره من أن الثابت من تقرير الخبراء الثلاثة الذين ندبتهم محكمة الاستئناف أن توقيع الطاعن على سند المديونية وقرار التخالص - المقدم في الدعوى الأخرى - صحيحان ، وأن صلب موضوع السند تحرر طبيعيا دون تحشير أو تداخل أو فواصل بين الكلمات والعبارات حتى تنتهي العبارة فسوق التوقيع مباشرة دون دليل على الافتعال فيها ، وعلى أن الثابت أن التاريخ ٢ من يناير ١٩٦٠ المذيل به السند وضع بخط الطاعن بما يقطع بأن هذا السند تحرر في تاريخ لاحق لتقديم الطاعن طلبه الى الشهر العقاري في ٢٦ من ديسمبر ١٩٥٩ والذي تسلمه من الشهر مختوما بختم صالح للشهر في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ طبقا لما جاء بالشهادة الرسمية المقدمة منه وهم ما يجعل سند الدين منقطع الصلة بهذا الطلب ، وأن اقرار التخالص في الدعوى الأخرى الذي يحمل توقيع الطاعن محتوى على اقراره بأنه مدين بمبلغ ١٢ ألفا من الجنيهات ثابتة مسند مستقل ، وقد ثبت صحة توقيع الطاعن على هذا الاقرار ورفض طعنه بتزويره ، لما كان ذلك وكان هذا الذي قام عليه الحكم المطعون فيه كافيا لحمل قضائه وكائنت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الاحالة الى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها ، فان عدم اجابة الطاعن الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق لإثبات اختلاس توقيعيه ، لا يعيب الحكم ، كما أن ما أخذ به الحكم يتضمن الرد على ما ساقه الطاعن من قرائن ، والتحدى بهذه القرائن لا يعدو أن يكون جدلا متعلقا بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا جدوى مما قرره الطاعن في شأن ما أخذته عليه محكمة اول درجة من تخلفه عن حضور الاستكتاب عند

يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون أن يمس كيفية احتساب هذا الميعاد وهو ما قرره المادة ٢٠ من قانون المرافعات التي تحكم كافة المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بما في ذلك الطعن بطريق النقض على ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - الطلب الأساسي أمام محكمة النقض هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا ، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية الى دائرة أخرى لتتضمن فيها من جديد ، فان المحكمة تنظر في ذلك من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص .

٣ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الاحالة الى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها .

المحكمة :

.. وحيث ان المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت في فقرتها الأولى على أنه « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو الشهور أو السنين فلا يحتسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد » ووفقا لهذا النص الصريح فان يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحتسب ضمن ميعاد الطعن في الحكم ، ولم يغير القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ من هذه القاعدة وان غير الواقعة التي يبدأ بها سريان ميعاد الطعن فبدلاً من احتساب الميعاد من وقت اعلان الحكم ، جعله يبدأ من تاريخ النطق بالحكم دون أن يمس كيفية احتساب هذا الميعاد ، وهو ما قرره المادة ٢٠ من قانون المرافعات التي تحكم كافة المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بما في ذلك الطعن بطريقة النقض على ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، مما يتعين معه رفض هذا الدفع ..

وحيث ان .. الطلب الأساسي أمام محكمة النقض هو نقض الحكم بعد قبول الطعن شكلا ، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع

عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليون ، واذ لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلا عقدهما فانهما يفضلان عليه .

الحكمة :

.. وحيث أن .. العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا ، واذن فمتى كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من محمد علي محمود هلالى الذى كان قد اشترها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم اقام المطعون عليه الأول الدعوى بطلب صحة ونفاذ البيع الصادر له من بائعه وسجل صحيفتها بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٩ دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن هذين البائعين قد باعا جزءا من هذه الأرض الى الطاعنين ، عدل طلباته في ٣١ من مايو ١٩٦٠ بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبائعه دون أن يسجل صحيفة التعديل بينها سجل الطاعنان في أول أكتوبر ١٩٥٩ عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ، ومن ثم فانه لايجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين ، لاختلاف المتصرف في البيعين ، وانما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة والتي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليون . واذ كان المطعون عليه الأول لم يسجل صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلا عقدهما فانهما يفضلان عليه .

اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد بأسبقية تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليه الأول التى لم يكن قد طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد الصادر لبائعه ، وفضلها على عقد الطاعنين ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ٥٧١ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة .

جلسات ، ومن أن الذى يوقع على البيانات المساحية في طلبات الشهر العقارى هو الموظف المختص وليس مقدم الطلب طالما أن الحكم المطعون فيه وان أخذ بأسباب الحكم المستأنف ، الا انه اقام قضاؤه برفض الادعاء باختلاس التوقيع على أسباب أخرى كافية لحمله .

أما النعى على الحكم المطعون فيه اعتباره الاقرار الصادر من المطعون عليه الأول في الدعوى ٥٩٩ سنة ١٩٦١ مدنى بندر سوهاج اقرارا غير قضائى غير ملزم للمقر في الدعوى الماثلة ، فهو نعى على غير أساس ذلك أن ما قرره الحكم في هذا الصدد صحيح في القانون .

الطعن ٥٥٨ سنة ٣٥ ق بالهيئة السابقة .

٥٢

٢٥ يونيه ١٩٧٠

تسجيل : مفاضلة بين المشتريين . شهر عقارى . بيع . دعوى صحة التعاقد .

المبدأ القانونى :

العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا ، فاذا كان المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشترها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم اقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بائعه وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعا جزءا من هذه الأرض ، عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبائعه دون أن يسجل صحيفة التعديل ، بينما سجل الطاعنان - المشتريان الآخرا - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ، ومن ثم فانه لايجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين لاختلاف المتصرف في البيعين ، وانما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التى طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه ، وبين

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠ بمبلغ ٥٧٨٦ ج و ١٣٠ مليماً،
أما إذا أجرى الحساب بغير إضافة فوائد إلى
متجهد الفوائد فإن رصيد القرض يكون مديناً بمبلغ
٢٩١ ج و ١٤١ م ، وقام المدعى بسداد هذا المبلغ
أثناء سير الدعوى وطلب الحكم ببراءة ذمته من
الدين الناشئ عن القرض ، وبتاريخ ٢٨ من مايو
١٩٦٢ قضت له المحكمة بطلباته . استأنف بنك
الأرضى هذا الحكم أمام محكمة استئناف
الاسكندرية ، وقيد الاستئناف برقم ٥٣٨ سنة
١٨ ق وبتاريخ ٢٢ من إبريل ١٩٦٣ قضت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف ، وقرر البنك بالطعن في هذا
الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة
بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣ مذكرة طلبت فيها إلى دائرة
فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية
والتجارية للقضاء بنقض الحكم . وبعد صدور
القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة
القضائية - والذي ألغى دائرة فحص الطعون -
وقضى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه بأن
تتبع الإجراءات التي كان معمولاً بها قبل إنشاء
دوائر فحص الطعون . قام بنك الأرضى بإعلان
تقرير الطعن إلى المطعون عليه الأول (المدعى)
في بلدة كفر الشيخ سليم مركز طنطا فأجاب شيخ
البلدة أن المطلوب إعلانه ترك الإقامة فيها من مدة
طويلة ولا يعرف عنوانه فأعاد بنك الأرضى
إعلان المطعون عليه الأول (المدعى) في النيابة
وورد في هذا الإعلان أنه وجه إليه في النيابة
لعدم معرفة عنوان المعلن إليه بعد مغادرته محل
إقامته الأصلي بناحية كفر الشيخ سليم .
وقدمت النيابة العامة مذكرة بعد صدور القانون
٤٣ سنة ١٩٦٥ انتهت فيما إلى أنه وقد خلا
الحكم الابتدائي من بيان موطن المطعون عليه
الأول (المدعى) كما خلا الحكم المطعون فيه من
بيان موطنه أيضاً فإن توجيهه إعلان تقرير
الطعن إلى المطعون عليه الأول المذكور في النيابة
بعد سابقة توجيه الإعلان في بلدة كفر الشيخ
سليم يكون إعلاناً صحيحاً بتقرير الطعن ، وانتهى
رأى النيابة إلى قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم
المطعون فيه ، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦٨
قضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه
وأحالة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية
تأسيساً على أن هذا الحكم استبعد الفوائد

٥٣

٣٠ يونيه ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن في حكم النقض . حكم ، طعن في الأحكام .
بطلان الأحكام . قضاة ، عدم صلاحية . مزاعمات ١٤٦ و ١٤٧
و ٢٧٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مدنى م ٢٣٢ .
(ب) اعلان : نيابة ، نقض ، طعن ، اعلان . محكمة موضوع .

المبادئ القانونية :

١ - محكمة النقض هي خاتمة المطاف في
مراحل التقاضى ، وأحكامها باقية ، ولا سبيل إلى
الطعن فيها ، وأن المشروع أغتنى عن النص على
منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق
الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصوير
الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن
المشرع من ذلك الأصل إلا جواز الطعن ببطلان
الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة
الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية .

٢ - تقدير كفاية التحريات التي تسبق إعلان
الخصم في النيابة إنما يرجع إلى ظروف كل واقعة
على حدة ، وتمارس محكمة النقض وهي بصفتها
بحث كفاية التحريات السابقة على إعلان تقرير
الطعن في النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرية ،
شأنها في ذلك شأن محكمة الموضوع .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الاطلاع على الطعن ٢٧٩
سنة ٣٣ ق أن المدعى بصفته حارساً قضائياً على
تركة المرحوم . أقام الدعوى ١٥٠٠ سنة ١٩٥٦
مدنى كلى الاسكندرية ضد بنك الأرضى وفي
مواجهة بنك الائتمان العقارى ووزارة الخزانة ،
وقال بياناً لها أن المرحوم الشناوى محمد اسكندر
أقترض من بنك الأرضى مبلغ ٧٥٠٠ ج في سنة
١٩٢٨ ورهن تأميناً لهذا الدين ٨٠ ألف و ٨ ط و ١٣
س بموجب العقد رقم ٥٠٢٤ ، وطلب تقديم حساب
عن الأقساط المسددة من القرض والأساس الذى
احتسب عليه كل قسط ، ولما قدم بنك الأرضى
كشف الحساب بنيت المحكمة خيراً لبيان الأقساط
المسددة من القرض وتصفية الحساب ، وقدم
الخبر تقريراً انتهى فيه إلى أنه بإضافة الفوائد
إلى متجهد فوائد القرض يكون الرصيد مديناً في

وكانت هذه المحكمة سبق أن استخلصت بحق من الوقائع المقدمة كفاية هذه التحريات ، فإنه لا يمكن مجازاة المدعى في القول بأن اعلانه بالطعن كان غير صحيح ولم تنعقد به الخصومة .

الطعن ٢١٦ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية للسادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول ومحمد نور الدين عويس وإبراهيم علام ومحمد أسعد محمود .

٥٤

٢٧ أكتوبر ١٩٧٠

شفعة : أيجار . شفع ، ملكية . مدنى م ٩٣٦ .

المبدأ القانونى :

حق المستاجر على المبنى التى انشأها على العين المؤجرة لا يعدو أن يكون حقا مصيره الحتمى الى الزوال بانتهاء الايجار اذ لا يكتسب عليها حقا بوصف كونها مالا ثابتا الا لفترة محدودة ، فلا يجوز له أن يحصل بموجب هذا الوضع على حق دائم على ملك الغير بأخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره جارا مالكا .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى الطاعنة استنادا الى قوله « ان ما تستند اليه الشركة المستأففة (الطاعنة) فى احقيتها فى الاخذ بالشفعة على اعتبار أنها جار مالك طبقا لنص المادة ٩٣٦ مدنى غير سديد ، ذلك أنها لا تعتبر جارا مالكا اذ هي بحكم عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ والمبرم بينها وبين مورث المستأف عليها الاولى (المطعون عليها الاولى) يبين أنها مستأجرة لجزء من العقار المبيع ، وقد صرح لها المالك بانشاء محطة بنزين وتشحيم لخدمة السيارات واقامة مبان اثناء مدة الايجار التى تحددت بتسع سنوات تجدد الى ستة ثم خمس سنوات والى نهاية مدة الايجار تصبح منشآت المبنى كالمسور والمكتب ملكا للمؤجر (البند الحادى عشر من عقد الاتفاق) وأما باقى المنشآت القابلة للرفع ، كالخزانات الارضية وطلنجات البنزين وطلنجات الهواء وروافع التشحيم

المستحقة على متجهد الفوائد وهو مما يخالف التفسير الصحيح الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض بشأن عجز المادة ٢٣٢ من القانون المدنى . ولما كانت المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن » فقد أفادت بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة النقض هى خاتمة المطاف فى مراحل التقاضى ، وأحكامها بائنة ولا سبيل الى الطعن فيها ، وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن فى أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الاصل الا ما أورده فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض اذا قام بأحد القضائه الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ من هذا القانون ، وذلك زيادة فى الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء . لما كان ما تقدم وكان الطالب لا يستند فى دعواه الى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سائلة البيان ، فان دعواه تكون غير مقبولة .

هذا وتشير المحكمة الى أنه لما كان تقدير كفاية التحريات التى تسبق اعلان الخصم فى النيابة انما يرجع به الى ظروف كل واقعة على حدة ، وكان الثابت من أوراق الطعن ١٧٩ ستة ٣٣ ق أن اعلان المطعون عليه الاول (المدعى) بتقرير الطعن فى النيابة لم يكن منه بد اذ ليس فى أوراق الطعن ما يستدل منه على أن الطاعن « بنك الاراضى » كان فى استطاعته أن يبذل جهدا مثمرا فى سبيل معرفة محل اقامة المطعون عليه الاول - المدعى - بعد أن وجهه اليه اعلان الطعن فى ناحية كفر الشيخ سليم مركز طنطا وأجيب المحضر بأنه غادرها ولا يعرف له محل اقامة ، واذ تمارس محكمة النقض وهى بصدد بحث كفاية التحريات السابقة على اعلان تقرير الطعن فى النيابة أو عدم كفايتها سلطة تقديرية شأنها فى ذلك شأن محكمة الموضوع ،

٥٥

٢٨ أكتوبر ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، حالاته . اختصاص ولائى . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ .

(ب) عمل : اختصاص ولائى . هيئة تحكيم ، اختصاصها .

المبادئ القانونية :

١ - وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - والذي يحكم هذا الطعن - للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية ، وذلك اذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . اذا كان الحكم صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

٢ - اذا كان بين أن كلا من المطعون عليهم (العاملين بينك الاسكندرية) قد أقام دعواه ضد الطاعن (بنك الاسكندرية) بطلب الزامة بمبلغ معين مقابل بدل التوقيع عنه مع استمرار صرف أجره مضافا اليه هذا البديل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البديل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردى قوامه حق ذاتى لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

المحكمة :

.. وحيث انه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - والذي يحكم هذا الطعن - للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية ، وذلك اذا كانت الأحكام المطعون فيها مبنية على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله اذا كان الحكم صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ، وبالرجوع الى الأوراق - وفى هذا النطاق - بين أن كلا من المطعون عليهم قد أقام دعواه ضد

وغيرها فإن للشركة المستأنفة (الطاعنة) الحق فى رفعها فى نهاية مدة الايجار » وأذ ينص البند الثانى من عقد الايجار المؤرخ ١٩٥٦/٦/٢٧ المعقود بين الطاعنة ومورث المطعون عليها الأولى على « أجر المالك للشركة التى قبلت بذلك قطعة ارض مسطحها ١٢٠٠ متر مربع كأرض قضاء بعد هدم جميع المباني القائمة عليها لاستعمالها لاقامة وتشغيل محطة بنزين وتشحيم للسيارات مع انشاء الممرات اللازمة لذلك واقامة الصهاريج الارضية للتخزين وأية مهمات أخرى ، وللشركة مزاولة جميع الاعمال المتعلقة بتلك المحطة سواء كان بمعرفتها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنها أو مندوبى بيع » . ونص البند الحادى عشر على « عند انتهاء الاجارة أو الغائها يكون للشركة الحق فى رفع آلاتها ومهمات المستعملة فى التشحيم وتوريد البنزين كطلمبات البنزين والخزانات الارضية وطلمبات الهواء وروافع التشحيم وغيرها اى جميع مهمات محطة تموين وخدمة السيارات عموما القابلة للتفكيك . أما المنشآت من المباني كالسور والمكتب فتصبح ملكا للمؤجر » فقد افاد هذان النصفان وعلى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه أن المباني التى تقيمها الطاعنة على العين المؤجرة تصبح ملكا للمؤجر عند انتهاء مدة الايجار .

لما كان ذلك ، وكان حق المستأجر على هذه المباني التى انشاها لا يعنى أن يكون حقا مصره الحتمى الى الزوال بانتهاء الايجار اذ لا يكتسب عليها حقا بوصفها مالا ثابتا الا لفترة محدودة ، فإنه لا يجوز له أن يحصل بموجب هذا الوضع على حق دائم على ملك الغير بأخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره جارا مالكا .

لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون اذ قرر أن الشركة الطاعنة ليست جارا مالكا فى حكم المادة ٩٣٦ هـ من القانون المدنى ، ورتب على ذلك عدم أحقيتها فى اخذ العقار المبيع بالشفعة ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون وبالفساد فى الاستدلال على غير أساس ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة بباقى أسباب الطعن لا يضاف محلا .

الطعن ١٨٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابعة .

المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فإنه لا يكون ند خالف القانون أو خطأ في تطبيقه في هذا الخصوص .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٦٦ سنة ٣٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين
صبري أحمد فرحات ومحمد نور الدين موسى وعثمان زكريا
ومحمد أبو حمزة مندور وحسن أبو الفتوح الشربيني .

انطاعن بطلب الزامه بمبلغ معين مقابل بـدن التوقيع عنه ، مع استمرار صرف أجره مضاعفاً اليه هذا البـدل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البـدل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردي قوامه حق ذاتي لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فالدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه ، واذا التزم الحكم

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٥٦

٥ ديسمبر ١٩٧١

م ، حجية امر مقضى ، قرار مجلس وزراء

٣ ديسمبر ١٩٥٠

المبدأ القانوني :

شرط اتحاد المحل في الدعويين يتوافر اذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب يزيد على المرتب الذى اعتدت به جهة الادارة في هذا التثبيت ، ولا يحول دون توافر هذا الشرط اختلاف مبلغ المرتب المطلوب التثبيت على اساسه في كل من الدعويين .

المحكمة :

ان الثابت من الأوراق ان المدعية سبق ان رفعت الدعوى ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ضد الوزارة لطاعة تطلب فيها تسوية حالتها بتثبيت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لها على أساس راتب قدره ١.٢ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها . وقد قضى فيها بتاريخ ٣ من يولييه ١٩٦٥ برفضها ثم عادت فأقامت الدعوى الراهنة تطلب فيها تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها على راتب قدره ١ جنيها اعتبارا من تاريخ تعيينها .

وواضح مما تقدم ان الحق المدعى به في الدعويين قد توفرت فيه الشروط الثلاثة التى تجعل للحكم الصادر في الدعوى الاولى ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية (المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم) حجية الأمر المقضى به في الدعوى الراهنة وهذه الشروط الثلاثة هي اتحاد الخصوم والمحل والسبب فلا جدال في اتحاد الخصوم في الدعويين ، وقيد رفعت

الدعوى الراهنة بالمحل ذاته الذى سبق طلبه في الدعوى الاولى وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على أساس مرتب شهري ازيد من مبلغ ٧٥٠٠ جنيها ولا يهم ان تكون المدعية قد طلبت في الدعوى الاولى تثبيت هذه الاعانة على أساس مرتب شهري قدره ١٠ جنيها اذ القاعدة في معرفة ما اذا كان محل الدعويين متحدا ان تتحقق المحكمة من ان قضاءها في الدعوى الجديدة لا يعدو ان يكون مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا تكون هناك فائدة منه وهو امر محقق في الدعوى الراهنة كما ان السبب متحد في الدعويين مادام المصدر القانوني للحق المدعى به فيهما واحدا ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة .

وتأسيسا على ما تقدم تكون الدعوى الراهنة في حقيقتها ترديدا للدعوى التى سبق أن رفعتها المدعية وقضى برفضها مما يعد طرخا للنزاع من جديد وهو امر غير جائز احتراما لحجية الأمر المتضى فيه .

القضية ٣٦٨ سنة ١٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي نائب رئيس مجلس الدولة والدكتور احمد ثابت عويضة وسليمان محمود جواد ومحمد عوض الله مكر وأبو بكر محمد عطيه

٥٧

٥ ديسمبر ١٩٧١

- (أ) مؤسسة عامة : بنك هقارى زراعى مصرى
(ب) عامل مدنى : ضم مدة خدمة سابقة ، مؤسسات عامة ، الأشخاص الادارية العاملة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة .
قرار رئيس جمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧
(ج) عامل مدنى : ضم مدة خدمة سابقة .

المبادئ القانونية :

١ - البنك العقاري الزراعى المصرى ، يعتبر مؤسسة عامة .

٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرق في حكم حساب مدد العمل السابقة بين المدد التى قضيت في المؤسسات العامة والمدد التى قضيت في الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة ، ويقصد بالأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة في تطبيق هذا القرار المؤسسات العامة الوثيقة الصلة بالدولة في حين يقصد بالمؤسسات العامة ماعدا ذلك من المؤسسات العامة .

٣ - مدد الخدمة التى تقضى بدون اجر لا يجوز ضمها .

الحكمة :

يبين من استظهار نصوص القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم الصادرة في شأن البنك العقارى الزراعى المصرى منذ انشائه في يولييه ١٩٣٤ ، انه يقوم على مرفق عام هو صيانة الثروة العقارية بالبلاد عن طريق تقديم قروض عقارية من مال الدولة لصغار الملاك الزراعيين بشروط ميسرة ، والقيام عن المدينين منهم بدفع ديونهم والحلول محل الدائنين تنفيذا للتدابير التى تتخذ في شأن تسوية الديون العقارية انقاذا لصغار المالك من برائن المرابين وانه منح شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وخول استخدام بعض أساليب السلطة العامة في سبيل تحقيق أهدافه وللدولة عليه اشراف قهرى سواء في الادارة او في رقابة حساباته او في تعيين أعضائها الهيئات المشرفة على ادارته ، أى انه قد توفرت له كل مقومات المؤسسات العامة .

ان اعتبار البنك العقارى الزراعى المصرى مؤسسة عامة لا يثير خلافا وافما يثور الخلاف حول ما اذا كان البنك المذكور بهذا الاعتبار يندرج ضمن الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت أم اقليمية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩

لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة التى نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر بحساب مدد العمل السابقة التى تقضى بها كاملة ، أم أنه يندرج ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها قوانين أومراسيم أوقرارات جمهورية » المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية السابق الاشارة اليه التى نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه بحساب ثلاثة ارباع مدد العمل السابقة التى تقضى بها في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة .

ويتعين لحسم هذا الخلاف الالمسام بأساليب التنظيم الادارى للوقوف على جدول عبارة « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت أم اقليمية »

ويبين من وراثة هذه الأساليب أن الدول تأخذ في ادارة مرافقها العامة بأحد أسلوبين : المركزية الادارية او اللامركزية الادارية ، والدول التى تتبع الاسلوب الاول تقوم فيها سلطة ادارية واحدة بادارة جميع مرافقها العامة ، أما الدول التى تتبع الاسلوب الثانى فتقوم على ادارة مرافقها الى جانب السلطة الادارية المركزية عدة أشخاص ادارية عامة وقد تنشأ هذه الأشخاص في جزء محدد من أرض الدولة فتسمى أشخاصا ادارية عامة محلية أو اقليمية ، وقد تنشأ لادارة مرفق معين فتسمى أشخاصا ادارية عامة مرفقية ، أو مصلحة ، ويطلق على هذه الأشخاص اصطلاحا اسم « المؤسسات العامة » .

وقد يقال أنه من مقتضى ما تقدم أن تدرج المؤسسات العامة ضمن « الأشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة او المستقلة مصلحة كانت أم اقليمية » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة كما تدرج في ذات الوقت ضمن « المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات والشركات المساهمة المصرية الصادر بتشكيلها

النوع من المؤسسات العامة فيطبق عليه اذن -
حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قرار
رئيس الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر
بحساب ثلاثة ارباع مدة الخدمة السابقة .

ان من بين الشروط الواجب توفرها لضم مدد
الخدمة السابقة ان تكون المدة المضمومة قد قضيت
في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف
بها ، والأمر ليس كذلك بالنسبة الى المدة التي
تقضى بدون أجر كما أنه لاوجه للتمسك بما تقضى
به الفقرة الثانية من المادة الثانية من قرار رئيس
الجمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن ضم مدد
التمرين التي تقضى القوانين واللوائح بضرورة
تمضيها بعد الحصول على المؤهل العلمي ، ذلك
ان مدة التمرين التي تقضى بالبنك العتسارى
الزراعى المصرى ليست من قبيل مدد التمرين التي
تقضى القوانين واللوائح بضرورة تمضيها بعد
الحصول على المؤهل العلمى .

انقضيتان ٢٨٥ و ٨٦٧ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة

٥٨

٥ ديسمبر ١٩٧١

(١) جامعة : تعيين استاذ مساعد ، مدرس ، ق ١٨٤ لسنة
١٩٥٨ ق ١٥٩ لسنة ١٩٦٢

(ب) لجنة علمية : تقريرها ، نظره ، جامعة .

(ج) جامعة : رئيس القسم ، اشتراكه في مناقشة تقرير
اللجنة العلمية

(د) مجلس كلية : توصياته ، مجلس جامعة ، وزير تعليم ،
تاثيرها .

المبادئ القانونية :

١ - تشكيل لجنة علمية لفحص الانتساج
العلمى للمرشح لوظيفة استاذ مساعد أو مدرس ،
واخذ رأى القسم المختص في تشكيل هذه اللجنة
يعتبر ضمانا أساسيا كفله القانون ، ولكن استحالة
اتخاذ هذا الاجراء بسبب الخلافات الشديدة بين
اعضاء القسم تعتبر ضرورة ملحة تدبر اغفاله .

٢ - عدم توجيه الدعوة الى اعضاء القسم
المختص للنظر في تقرير اللجنة العلمية قبل الاجتماع

قوانين أو مراسيم أو قرارات جمهورية» المنصوص
عليها في الفقرة الثامنة من المادة الاولى من قرار
رئيس الجمهورية سالف الذكر ، اى ان المشرع
يكون قد نص في القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على
حكمين مختلفين بالنسبة الى حساب مدد العمل
السابقة التي تقضى في المؤسسات العامة على نحو
« اتوضح فيها تقدم وهو تناقض يجب ان ينزله عنه
المشرع . بيد انه متى روعى ان المشرع لم يضع
- حسبما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون ٢٢
لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة -
تعريفا جامدا للمؤسسات العامة نظرا لما ترتب
على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظمها
وأحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة فأصبحت
تشمل أنواعا عديدة من المؤسسات مما يجعل من
المستحسن ان يترك تعريف المؤسسة العامة
للفقه والقضاء حتى يكون الباب مفتوحا لما قد
ينشأ من أنواع جديدة من المؤسسات العامة مما
يقضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام
شأنها متى روعى ذلك فإنه لا يكون ثمة تناقض
قد انطوى عليه قرار رئيس الجمهورية ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ حين نص على حكمين مختلفين بالنسبة
الى حساب مدد العمل السابقة التي تقضى في
المؤسسات العامة ، اذ تخصص المؤسسات
العامة التي يطبق عليها حكم الفقرة الاولى من
المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية سالف
الذكر ، بحساب مدة الخدمة السابقة بأكملها
بالمخصص الوارد بالفقرة الثانية من المادة الاولى من
القرار المذكور فهى المؤسسات العامة الوثيقة الصلة
بالدولة التي تتوافر فيها مقومات « الأشخاص
الادارية العامة ذات الميوانيات الملحقه او المستقلة
مثل المؤسسات العامة الادارية او التقليدية
والمؤسسات العامة الاقتصادية او ذات الطابع
الاقتصادى ومن ثم ينصرف النص على
« المؤسسات العامة » الوارد في الفقرة الثامنة
من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم
١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينصرف هذا النص الى ما عدا
ذلك من مؤسسات عامة ، وواضح ان مدلول عبارة
« الأشخاص الادارية العامة المصلحية ذات الميزانيات
الملحقه او المستقلة » الواردة بالفقرة الثانية من المادة
الاولى من القرار المشار اليه لا يقع على هذا

ان مشاركة رئيس القسم في المناقشات على الرغم من أنه عضو في اللجنة العلمية ليس من شأنه أن يعيب قرار التعيين ذلك ان اشتراك الأساتذة في اللجان العلمية لا ينزع صفتهم كأعضاء في مجلس القسم ولا يخل بصلاحياتهم للاشتراك في مناقشاته مادام المطلوب منهم في كل الأحوال مجرد ابداء الرأي الذي يخضع في النهاية لتعقيب مجلس الجامعة المنوط به اجراء التعيين ولذلك كانت هذه المشاركة أمراً مألوفاً في الأوساط الجامعية تملئها الروابط العلمية وضرورة الاستعانة بالأساتذة المتخصصين في الفروع المختلفة ، والا أدى الاحجام عن اشراكهم الى صعوبة تشكيل اللجان العلمية في كثير من الأحيان .

ان توجيهات مجلس الكلية ليس من شأنها تقييد سلطة مجلس الجامعة ولا وزير التعليم العالي في اجراء التعيين .

القضية ١٤٢٤ سنة ١٣ ق بالهيئة السابقة

٥٩

١١ ديسمبر ١٩٧١

(أ) عامل بالقطاع العام : تاديب

(ب) عامل بشركة : قطاع عام ، اختصاص مجلس دولة
بهيئة قضاء إداري ، اختصاص محاكم تاديبية . قرار ادراي
ق ٦١ لسنة ١٩٧١

المبادئ القانونية :

١ - تنزيل فئة العامل وخفض مرتبه نتيجة
تقدير كفايته في تقريرين متتاليين بدرجة ضعيف ،
ليس جزاء تاديبيا . قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩
لسنة ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .

٢ - انتفاء صفة الموظف العام عن العاملين
بشركات القطاع العام ، من شأنه أن يخضع
منازعاتهم غير التاديبية لاختصاص المحاكم العادية
دون المحاكم الادارية ، ولا يغير من ذلك تصديق
رئيس مجلس ادارة المؤسسة على القرار الصادر
من الشركة .

الحكمة :

ان الشركة لم تصدر قرارها بتنزيل فئة المدعى

بوقت كاف لا يترتب عليه بطلان ما دام جميع
أعضاء القسم قد حضروا وتعددت اجتماعاتهم .

٣ - اشتراك رئيس القسم في مناقشة تقرير
اللجنة العلمية رغم انه أحد أعضائها لا يعيب
قرار التعيين .

٤ - ان توجيهات مجلس الكلية لا تقييد سلطة
مجلس الجامعة أو وزير التعليم العالي في اجراء
التعيين .

الحكمة :

يستفاد من نص المادة ٥٥ من القانون ١٨٤
لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قبل
تعديله بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٣ انه عند التعيين
في وظيفة استاذ مساعد أو مدرس تشكل اللجنة
العلمية (لفحص الانتاج العلمي للمرشح) بعد أخذ
رأي مجلس القسم المختص ومجلس الكلية وان
يكن رأي أيهما في هذا الخصوص استشاريا غير
ملزم لمجلس الجامعة الا انه بلا ريب اجراء يشكل
ضمانة أساسية كفلها القانون لاعتبارات قدرها
المشرع تحقيقا للصالح العام . وأنه ولئن كان
الأمر كذلك الا انه الثابت من الأوراق أن أخذ رأي
القسم المختص في تشكيل اللجنة العلمية - في
الحالة المعروضة - كان من المستحيل اجراؤه
فبل صدور قرار تشكيلها بسبب الخلافات
الشديدة التي كانت محتدمة بين مايقرب من
نصف أعضاء القسم وبين رئيسه ، ومن ثم فانه
لامحل للبطلان في هذه الحالة فان الضرورة الملجئة
لتفادي هذا الوضع الشاذ تبيح المحذور ، فلا
جرم أن يستوفي قرار تشكيل اللجنة العلمية شكله
القانوني في هذه الحالة بالاكتماء بأخذ رأي مجلس
الكلية وموافقة مجلس الجامعة .

انه ان صح أن رئيس القسم لم يوجه الدعوة
الى الأعضاء عند النظر في تقرير اللجنة العلمية
قبل الاجتماع بوقت كاف ، فالثابت أن عدم كفاية
الميعاد لم يؤثر في القرار من حيث الموضوع مادام
الهدف من الدعوة قد تحقق فعلا فلم يتخلف عضو
عن الاجتماع ومادامت الفرصة قد أتيحت للأعضاء
لاعداد أنفسهم لمناقشة التقرير ، فان المجلس لم
يعقد اجتماعا واحدا وانما عقد عدة اجتماعات
ومن ثم فلا محل للبطلان .

قانون اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر التى تقضى بأن تسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص خاص فى هذا القانون . ولا ينال من ذلك نص سدق رئيس مجلس ادارة المؤسسة على القرار المطعون فيه لأنه ليس من شأنه هذا التصديق أن يحيل قرار الشركة الصادر منها فى حدود الاختصاص المقرر لها فى شأن أحد العاملين بها الى قرار ادارى صادر فى شأن الأفراد أو الهيئات مما يختص القضاء الادارى بالفصل فيه .

القضية ١٨١ لسنة ١٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين يوسف ابراهيم الشناوى رئيس المحكمة وخسين عوض بربقى ومحمد صلاح الدين السعيد وعلى كبيب حسنى واحمد حسن العتيق

٦٠

١٨ ديسمبر ١٩٧١

عقد ادارى : تنفيذه ، دفع بعدم التنفيذ

المبدأ القانونى :

الأصل أنه لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة فى العقود الادارية أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ ولكن يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجاً على هذا الأصل .

المحكمة :

الأصل أن الدفع بعدم التنفيذ لا يجوز أن يتمسك به المتعاقد مع الإدارة فى العقود الادارية وذلك ضماناً لحسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، إلا أنه يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجاً على هذا الأصل . وفى هذه الحالة يجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ وبالتالي لا يحق للإدارة أن توقع عليه غرامات تأخير مادامت قد تراخت فى تنفيذ التزاماتها قبله مما أعجزه عن تنفيذ التزامه قبلها .

القضية ٧٦ لسنة ١١ ق بالهيئة السابقة

من الخامسة الى السادسة وبتخفيض مرتبة ، بوصفها سلطة تأديبية بالتطبيق لأحكام المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من الفصل العاشر من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام معدلاً بقرار رئيس الجمهورية ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وإنما أصدرته بسلطتها المخولة لها فى شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير كفاية العاملين بالتطبيق لأحكام الفصل الثالث منه الخاص بلجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية فلم ينسب القرار الى المدعى مخالفة تأديبية معينة تستوجب العقاب التأديبى وإنما انصحت ضياعته عن صدوره بمناسبة تقدير كفايته بدرجة ضعيف . ومن ثم تكون الشركة — فى اصدار قرارها المطعون فيه — قد أعملت سلطاتها المخولة لها فى المادة ٢٤ من القرار الجمهورى سالف الذكر والتي تجيز لها دون حاجة الى تصديق سلطة عليا تنزيل العامل اذ قدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف الى وظيفة من فئة أدنى مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع . ولم يخرج نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ على حكم هذه التفرقة وذلك على ما بين من نص المادة ١٧ منه التى تقابل المادة ٢٤ سالف الذكر والمواد ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من الفصل الثامن التى تقابل المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من القرار الجمهورى آنف الذكر .

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ قد اقتصر على تخويل المحاكم التأديبية سلطة الفصل فى بعض القرارات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٤٩ منه دون ثمة نص آخر على تحديد المحاكم المختصة بنظر منازعات العاملين الأخرى ، بما مفاده الإبقاء على اختصاص المحاكم على ما هو عليه دون تعديل الا فى الحدود التى نص عليها هذا القانون .

ولما كان المدعى وهو من العاملين فى شركات القطاع العام لا يندرج فى حكم الموظفين العموميين ، وهو بهذه الصفة — وكأصل عام — يخضع فى كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الادارية ، بالتطبيق لأحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل واعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من

نصها بعبارة « تجوز ترقية » يكون قد أوضح قصده في منح جهة الادارة سلطة تقديرية في اجراء ترقية الكونسابل الممتاز الى رتبة ملازم ثان في ضوء ماتتبيته من صلاحيته لتولى الوظيفة المذكورة بمعنى أن توفر شروط الترقية في الكونسابل الممتاز لا يلزم جهة الادارة بترقيته اذا رأت انه لا يصلح لها وبؤيد ذلك أن المشرع قد اوجب اخذ رأي المجلس الأعلى للبوليس في هذه الترقية ، وليس في ايجاب هذا الاجراء من علة الا أن يكون المشرع قد قصد أن يقول المجلس المذكور كلمته فيمن يراه صالحا للترقية بما يحقق اختيار افضل العناصر من بين الذين تتوفر فيهم شروط الترقية ، والمشرع في ذلك كله انما يهدف الى رعاية مرفق الشرطة باعتباره من المرافق الحيوية المتصلة بالامن العام ومصالح الجماهير مما يقتضى الدقة في اختيار القائمين عليه وهو ملايتأتى بالوقوف عند توفر شروط الترقية ، فان توفر هذه الشروط ليس بمانع من عدم الصلاحية للترقية لسبق صدور جزاءات على المرشح تدل بتعددتها وبنوع ما ارتكبه على انه غير اهل لهذه الترقية فلا جرم أن تخول جهة الادارة في هذا الصدد سلطة تقديرية فترخص في اختيار من هو اهل لهذه الترقية من بين المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٣ سالفه البيان مع مراعاة الاقدمية .

القضية ١٨٧ سنة ١٣ قرئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد مختار العزبي نائب رئيس مجلس الدولة والدكتور أحمد ثابت هويضة وسليمان محمود جاد ومحمد عوض الله مكي وأبو بكر محمد عطية

٦٣

١٩ ديسمبر ١٩٧١

- (أ) عامل مننى : مؤهل دراسي . معادلة دراسية
(ب) معادلة دراسية : ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ٢٧١ لسنة ١٩٥٣
(ج) ترقية عامل مننى . قرار اداري . ركن النيه

المبادئ القانونية :

١ — دبلوم الهندسة التطبيقية العليا لا يعتبر من المؤهلات الجامعية او الشهادات العالية .

٦١

١٨ ديسمبر ١٩٧١

دعوى : الغاء ، اجراءات سابقة على رفعها . نظام وجوبى . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩

المبدأ القانوني :

الشكوى التى تقدم الى وكيل النيابة الادارية لا تعتبر تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انها لم تصل الى علم الجهة الادارية التى أصدرت القرار او الهيئات الرئيسية .

المحكمة :

ان الشكوى المقدمة الى وكيل النيابة الادارية لا يمكن اعتبارها تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انه لم يثبت من الأوراق انها وصلت الى علم الجهة الادارية التى أصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وذلك طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الخاص ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه .

القضية ٤٧٢ سنة ١٤ ق بالهيئة السابقة

٦٢

١٩ ديسمبر ١٩٧١

هيئة الشرطة : ترقية . ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ق ١٢٦ لسنة ١٩٦٠

المبدأ القانوني :

ترقية الكونسابل الممتاز الى رتبة ملازم ثان جوازية لجهة الادارة — تترخص في تقدير صلاحية المرشح رغم توفر شروط الترقية فيه .

المحكمة :

يبين من استعراض نص المادة ١٠٣ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة بعد تعديلها بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٦٠ ان المشرع اذ استهل

إذا كانت جهة الإدارة قد حددت من قبل نيتها فيمن تتجه اليه هذه النية بأحداث الاثر القانوني ، فاشتترطت في المرقى ان ترجع اقدميته في الدرجة المرقى منها الى تاريخ معين ، وكان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لاصدار القرار بتعيين الأشخاص المرقين بذواتهم فلا يعدو قرار الترقية والحالة هذه ان يكون اجراء تطبيقيا لنية من قبل ، ومن ثم فاذا رقى شخص بدون حق على فهم أنه يتوافر فيه شرط الأقدمية بينما هو فاقده فان قرار الترقية بالنسبة اليه يكون في الواقع من الأمر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو غابت الميعاد المحدد للطعن فيه بالالغاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في أى وقت .

القضية ٨٢٠ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة

٦٤

٢٥ ديسمبر ١٩٧١

فتوى : تقادما : عقد ادارى ، مدنى م ٦٥٤

المبدأ القانوني :

ضمان المقاول والمهندس لما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم فيما شيدوه من مبان ومنشآت ، سقوط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب . هذه المدة هي مدة تقادم مسقط لا تسقط به الدعوى تلقائيا ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

المحكمة :

ان مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدنى هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا ، وانما يسوغ ان تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذى شأن أساسه المصلحة في إثارة هذا الدفع ، وبغير أن يدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون قصديها لاستسقاط

٢ - الحكم الوارد في المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون نظام موظفى الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو اللاحقة له .

٣ - اتجاه نية جهة الإدارة الى ترقية من ترجع اقدميته الى تاريخ معين ، ثم ترقية عامل على فهم انه يتوافر فيه هذا الشرط بينما هو فاقده يجعل قرار الترقية معدوما لتخلف ركن النية فيه .

المحكمة :

ان دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العالية ، وانما هو من المؤهلات العلمية الأقل التى قدر لحامياها في قواعد الانصاف عند التعيين الدرجة السادسة المخفضة بهرتب شهرى قدره ٥٠٠ مليم . اجينه .

ان المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية التى تعطى لحملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية على اصحاب المؤهلات الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة هو في واقع الأمر - كما سبق ان قضت هذه المحكمة - حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون موظفى الدولة أو اللاحقة لنفاذه ، لان هذه الموازنة قد قصد بها استقرار الاوضاع والمراكز القانونية في هذا الخصوص بين هاتين الفئتين استقراراً دائماً ولم يغيب ذلك عن واضع المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها عند التعيين في وظائف الكادرات المختلفة المنشور في ١٠ من أغسطس ١٩٥٣ عقب نفاذ قانون المعادلات بأيام معدودات ، اذ نص في مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » وهما المادتان اللتان كفلتا الموازنة بين فئات من حملة المؤهلات الذين تجمعهم درجة واحدة في الكادر ذاته ولكن مؤهلاتهم تختلف في مستواها .

الدعوى بالقضاء بعدم قبولهم من تلقاء نفسها مخالفاً للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني المشار اليها ، ويؤكد هذا التفسير لنص المادة ما ورد من تعليقات بالذاكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني حيث يقول « وقد ترتب على عدم وجود نص في التقنين الحالى (نقصد التقنين المدنى السابق) أن محكمة الاستئناف المختلطة قررت ان دعوى المسؤولية قبل المداول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط يجوز رفعها بعد مضي عشر السنين المقررة بالنص ولا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشرة سنة من يوم وقوع الحادث ، ويترتب على ذلك أنه لو حدث الخلل في السنة العاشرة ، فان

الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ تسلم العمل . . على أن هذه النتيجة تتعارض تماماً مع ما رأيناه من ميل التقنيات الحديثة إلى تقصير المدة التي يكون فيها كل من المداول والمهندس مسئولاً . لذلك يكتفى المشروع بتحديد مدة . . وحاصل ذلك ومفهومه أن الاتجاه عند استحداث هذا النص لم يكن الى تغيير طبيعة التقادم والخروج به الى السقوط وانما كان القصد هو جعل التقادم قصيراً في مدته فحسب ،

القضية ٤٤٤ سنة ١٤١٢ رئاسة وعضوية السادة المستشارين يوسف ابراهيم الشناوى رئيس المحكمة وحسين عوض بربق ومحمد صلاح الدين السعيد وأحمد حسن العتيق وأبو بكر محمد عطيه

طريقنا بعد ٦ أكتوبر

للسيد الأستاذ / مصطفى محمد البرادعي
نقيب المحامين

سادتي وابتائي المحامين :

في الواقع حديثي اليوم ليس « بمحاضرة » بالمعنى المفهوم المعروف وإنما هو مجموع خواطر أردتها مع ابتائي المحامين تحت التمرين أمل المستقبل ورجاؤنا على الطريق .

وقد أثار هذه الخواطر في نفسي ما يكون بجلسات مجلس نقابة المحامين من لقاء مع ابتائي هؤلاء حيث يتعين عليهم قبل مزاولتهم لعملهم بالتطبيق لحكم المادة ٦١ من قانون المحاماة أن يحلفوا أمام المجلس يمينا بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالامانة والشرف وأن احافظ على سر مهنة المحاماة وأن احترم قوانينها وتقاليدها »

وكان يؤلنى أن الكثيرين بنسبة قد تصل الى أكثر من النصف يخطئون في تلاوة اليمين رغم تشكيكه ولعل من أسباب هذا الخطأ أنهم يواجهون لأول مرة مجموعة من أسأتذتهم وتأخذهم رهبة الحضور وجلال الرسالة وأن كنت لا اخلى الجامعة ونظام التعليم عندنا من المسؤولية عن هذا الضعف وعن ضرورة تمرين طالب الحقوق طوال مدة الدراسة على النقاش ومواجهة المواقف . والمفروض فيه أن يكون محاميا يعتمد على البيان والجرأة . . . وشكواى هذه شكوى قديمة اذكر أنى قد اثرتها في محاضرة لى عن قانون المحاماة هنا بدار النقابة سنة ١٩٦٠ ، حيث لاحظت ضعف المستوى في اللغة العربية عند ابتائي المحامين تحت التمرين ، كنا نكلفنا إحداهم بكتابة خطاب الى مستأجر ، خطاب بالأجلاء فلا يستطيعون كتابته بلغة عربية سليمة .

هذا اليمين ليس التزاما فقط من جانب المحامى وإنما يقابله واجب أيضا من قبل المجتمع ، المجتمع الذى يتعين عليه أن يهيئ الظروف الملائمة للمحامى ليستطيع أن يؤدي أعماله بالامانة والشرف وأن يحافظ على سر مهنة المحاماة وأن يحترم قوانينها وتقاليدها .

وأستطيع أن أقول في غير مبالغة أن المحاماة في انطلاقتها ونموها أو ضعفها وكتبها هي النتيجة الحتمية لحال مجتمعنا الذى تعيش فيه هي الصورة المعبرة له حتى يمكنك اذا أردت أن تحكم على أمة من الأمم في نظرة فاحصة سريعة أن تتردد على دواء القضاء لتراها وتثرى القضاء والمتقاضين وترى المحامين وثق أن حكما على ما تراه

وتسمعه وما يجرى بهذه الدور وما يدور سيتفق تماما مع نتيجة المراجعة الدقيقة والفحص الشامل والاحصائيات المتعددة التي قد تستغرق أشهرا أو سنتين .

والظروف التي يتعين أن يهيئها المجتمع للمهام تتناول أمورا متعددة :
مادية واجتماعية وسياسية سنحاول بيانها في سلسلة هذه المحاضرات التي نبداها اليوم والتي أرجو أن تتصل طامسا بقيت هذه الدار وبقيت الرسالة .

وأول هذه الظروف التي يجب أن يهيئها المجتمع للمهام « الجو الذي يستطيع فيه أن يتنفس » . والمحاماة شأنها شأن كل كائن حي لا يستطيع أن يعيش أن كتمت أنفاسه ، الكلمة الحرة هي المحاماة قحيا بها وتسدثر باندثارها ، كيف يستطيع المهامي أن يؤدي عمله بالامانة والشرف اذا كان لا يملك أن يتكلم وأن يسمع وأن يسمع الله اعلم ما يكون وما يجرى .

ولعل الكثيرين من أبنائنا لا يدركون حقيقة هذا الحال على الصورة التي عشناها وجربناها نحن القدامى لسنوات طويلة .

كان جزاء الكلمة الحرة الاعتقال والتعذيب والحراسة والتأميم وخراب البيوت هذا اذا كانت هناك كلمة تنشر أو تسمع وقد كتمت الصحافة وخرست وسائل الاعلان ، آلاف المعتقلين بغير ما سبب معلوم وبعضهم لا يدري مصيره ، وانواع التعذيب في صور تفوق ما كنا نسمعه في القصص وكتب التاريخ حكم مطلق استمر لسنوات طوال أهدرت فيه القيم ودك صرح القضاء وجرى في شأنه كذلك ماجرى للناس وشرب المحامون من نفس الكأس .

استشرى الفساد وتزعزع الايمان وصار حال من الانفصال بين الحاكم والمحكوم حتى انتهى بنا الى ما كان في يونيه ١٩٦٧ .

واكرز هنا ما سبق أن ذكرته بهذه الدار في ١٦ مايو سنة ١٩٧٢ وصفا لهذا الحال « تضاعفت الأمور الى البغي على الناس مفرضت الحراسات والاعتقالات وشثقت الجسامات وذلت النقابات ودك صرح القضاء وصاحب ذلك بطبيعة الحال الارهاب والتهديد والتعذيب ، لا رداع ولا قانون حتى تزعزع ايمان الناس وضاعمت القيم والمعاني . وانتشر الفساد وتجمعت كل هذه الأسباب لينتهي بنا الحال الى ما كان في يونيو سنة ١٩٦٧ ، كانت لدينا المعدات وكان لدينا الطائرات وكانت لدينا الدبابات ولكننا كنا نفتقد الانسان ولا رجاء الا في أن نتأكد معاني الحرية للناس ، والحرية هي الحرية لافلسفة فيها ولا لف ولا دوران » .

عشنا هذه الفترة المرة في حيرة قاسية ضياع . احتلال من أسوأ الامم واحطهم قدرا ، من اسرائيل . أمة تزيد عن المائة وعشرين مليون يذلها ويخضعها ثلاثة ملايين . طاقة الأمة العربية لا حد لها ، تمتد كما نقول من الخليج الى المحيط تسيطر على البحر الابيض وعلى البحر الاحمر ، تقع في وسط الدنيا ، تحدد كل الاتجاهات منذ بدء التاريخ . طاقة مادية أبعد من كل خيال ، ولعلكم اطلعتم منذ يومين على ما نشرته صحيفة الاهرام انه سنة ١٩٨٠ يبلغ دخل الأمة العربية من البترول في مجموع هذه السنوات ٨٠٠ مليون دولار ، الموجود حاليا في الاسواق الاجنبية من أموال الأمة العربية مائة بليون دولار تستفيد بها أمريكا وانجلترا وفرنسا وما يتبعهم من البلاد الغربية ، وتسليح اسرائيل من أموالنا هذه فكانها نحن الذين ندفع لاسرائيل ثمن السلاح ، في أي منطق يجرى مثل هذا والتوازن معدوم بيننا وبين

اسرائيل ، الا أن يكون مرد ذلك أن المائة مليون وعشرين ليس بينهم كما نقول الإنسان العربي الحر .

لمكان لا بد أن يوجد هذا الإنسان ليصح تعدادده وليستطيع أن يرفع هذا الذي لم يسبق له مثيل من الذلة والانكسار ، كان لا بد أن يتحرك . ومصر هنا تتحمل أعباء مسئولياتها عن كل هذا التخلف، الخلف والفرقة بين أبناء الأمة العربية ، مصر تحمل المسئولية . الاموال المودعة في البنوك الأجنبية اموال العرب ، التي يتهدها الآن التجميد انشأت لجنة البنك الدولي سميت لجنة العشرين ، وقد رأى الغرب أن في سحب هذه الاموال أو في تنقلها ما يهدد مصيره فشككت هذه اللجنة لتعمل على تجميد هذه الاموال لا أقل من عشر سنين أو ضياعها بالمعنى الأرجح ، مصر هي التي تحمل المسئولية عن ضياع هذه الاموال ، حراسات ، تأميمات . ضياع الثقة هرب كل هذه الاموال . لتتكلم اليوم بصراحة وبمنتهى الصراحة حتى لا يتكرر هذا الخطأ . . . ونعود الى ما كنا فيه وما كان . . .

صورة بسيطة لعلمكم جميعا تفكرونها ، الدراسة على الملك فيصل اقامة فندق شيرتون مكان أرض كان يملكها الملك ما معنى هذا الا اننا نهدم أنفسنا ، نهدم هذه الحضارة العربية المتصلة . . . وانتهى حالنا الى ما كنا عليه في سنة ١٩٦٧ كان لا بد أن يتبدد كل هذا أن ترد للإنسان العربي حريته وكرامته ، أن يثق بنفسه وبحضارته الاصلية وبمعتقداته وتقاليده . وليست العبرة بالكلام وانما بالايان والاطمئنان والثقة واراد الله أن نصحيح الطريق وجاء ٦ أكتوبر وكان الإنسان العربي قد استرد كرامته واسترد عزته وتعلق بايمانه وزالت الهوة السحيقة بينه وبين الحاكم ، الهوة السابقة وحارب وهو شاعر بذاته مطمئن الى نفسه يدافع عن حضارته يكبر باسم الله في تداء كالرعد كان أقوى من صوت المدافع ، حقق البطولات لم تقف في سبيله أية عوائق . وكما يقولون عبر المستحيل في يسر وبساطة . ولعل أحسن تعبير لهذا الحال ولتصحيح الطريق ما كان في بيان الحكومة الأخير أمام مجلس الشعب بعد هذه الانتصارات بعد ١٠ رمضان بعد ٦ أكتوبر في خطاب السيد عبد القادر حاتم وكان يعبر عن رأينا جميعا لا عن رأى الحكومة وحدها عن رأى كل عربي ، كانت عبارته « كانت الحرية وسيادة القانون طريقا الى السادس من أكتوبر كما كان السادس من أكتوبر تدعيا للحرية وسيادة القانون » .

تحدد طريقنا في وضوح بهذا الواقع انتصرنا لأننا آمنّا بالله وناديننا باسمه في قتالنا . والله أكبر تحمل كل المعاني .

الحرية والعدالة وسيادة القانون تحمل تقاليدنا وتاريخنا وحضارتنا . البيت الحرام والمسجد الأقصى كنيسة والأزهر مساجدنا وكنائسنا وقرائنا كله وإيماننا العميق بالله الممتد لآلاف السنين . .

كان تراثنا هذا وإيماننا هذا هو الصدى لهذا النداء « الله أكبر » وعرفنا أنها ليست حريا بيننا وبين اسرائيل ، بين الثلاثة ملايين وبين المائة مليون وانما هو صراع بين حضارتين ، حضارتنا بقيمتها وعقائدها وبين هذه الحضارة الوثنية الموروثة عن الحضارة الرومانية بمادياتها وشبهواتها وقسوتها حضارة القبيلة اللرية التي القيت على هيروشيما ونجازاكي لتقتل الملايين وكانت الصورة الحقيقية لهذه الحضارة التي تحاول أن تصرعنا وتصرع البشرية . .

كان هذا النداء « الله أكبر » يدوى في العالم كله سمعه العرب فاستيقظوا وهبوا ينادون أيضا الله أكبر توحدت كلمتهم بعد طول الفرقة والشقاق وشارك الكل في المعركة لم يتخلف أحد والحرب حربية والقتال قتاله وسمعه الغرب فعبسرفوا أن العملاق العربي قد استيقظ وأن حضارتنا لا تزال باقية مزدهرة لم تنته كما انتهت الحضارة الرومانية ولم تندثر كما اندثرت الحضارة الرومانية فخشعوا وطأطأوا الرؤوس وعرفوا معنى « الله أكبر » تغيرت نظرتهم وتغيرت سياستهم .

بدأنا الطريق الصحيح ونرجو ألا نتكبه فنضل كما ضلنا وننتهى إلى أسوأ حال يجب أن نحاسب أنفسنا حتى لا تنحرف نحاسب أنفسنا عن الماضي وعن الحاضر وعن المستقبل عن الماضي ليكون عبرة وعن الحاضر حتى يستقيم الطريق وعن المستقبل حتى لا يفسد التخطيط .

أما عن الماضي فله حساب طويل ليس شأنه اليوم على الأقل في هذه المحاضرة وسيكشف التاريخ القريب عن كل الحقائق وأما الحاضر والمستقبل فلا يتسع الحديث اليوم إلا لجانب منه وهو الحرية وسيادة القانون وهل يسيرا في طريقهما الصحيح . حقيقة لبثنا في صراع سنين مع الطغاة والبغاة ومراكز القوى والنفوذ حتى اهتدينا وهدانا الله ووفق السيد الرئيس أنور السادات إلى التصحيح أو الطريق الصحيح: طريق العلم والإيمان وسيادة القانون وهو طريق لا يسير فيه إلا الشرفاء الأحرار رفعت الحراسات — بطلت الاعتقالات — عاد القضاة وتأكدت دستورية القانون .

إلا أن الطريق لا زال شاقا وطويلا : لا تزال هناك حراسات ومخلفات من العهد القديم ، بطلت الاعتقالات ولكن قامت قوانين تضيف الشرعية على الاعتقالات ، رفعت الرقابة عن الصحف ولكنه لم يتم تحريرها التحرير الكامل ، لا زال هناك الكثيرون يفكرون بعقلية ما قبل ٦ أكتوبر . كانوا قد فقدوا الأمل في تقاليدنا وأصالة حضارتنا وتصدر التشريعات على هذا الأساس . المحكمة العليا على سبيل المثال التي أكدت دستورية القانون لا تزال بغير ضمان .

لعلكم قرأتم اليوم في صحيفة الاهرام عن الحراسات أنه لن تفرض حراسات ولن يجرى تأمين على المستثمرين الأجانب . « والله بشرة خير » — بشرة خير ولكنها اعتراف بالواقع ونحن نسير في الطريق الصحيح . نريد أن نطمئن الناس المستثمرين أجانب أو مصريين إلى أنه لن يجرى تأمين ولن تحصل الحراسات وأن الخراب الذي عانىناه والبلايين التي ضاعت من العرب كانت نتيجة تصرفاتنا ، وقصر نظرنا بفرض الحراسات والتأمينات وأرجو أن يصدر قريبا بيان ، وانها على سبيل التعميم أنه لن تفرض إطلاقا حراسات على المصريين وعلى الأجانب على السواء . الحراسة لم يعرفها إلا موسوليني في نظامه الفاشيستي ، كانت سيفاً يهدد به رقاب الناس وحين انتهى أمره وانتهى أمر النظام الفاشيستي كان نص الدستور في إيطاليا أنه لا يجوز فرض حراسة على أى إيطالى على الإطلاق .

حقيقة بعد ثورة التصحيح رفعت الحراسات لا كل الحراسات وصدر قانونا بتنظيمها . وكانت ملاحظتى على هذا القانون في مايو سنة ١٩٧٢ وكنا في بدء الطريق « أن حرية المواطن العربى هى حرية المجتمع كله لا يصح المساس بها لى سبب أو ذريعة ويستتبع هذا الكلام عن الحراسات . حقيقة قد صفت ورفعت ولكن القانون الأخير بفرضها يجب أيضا أن يعدل وهو يجيز فرض الحراسة اذا قامت دلائل جديّة على أنه اتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو المصالح الاقتصادية

أو افساد الحياة السياسية وهى أسباب عامة وعبارات عامة يجب أن تحدد كما تحدد الأفعال المؤثمة فى قانون العقوبات والحراسة فيها اهدار لآدمية الإنسان . يجب الا تفرض الا لأفعال محددة خطيرة وليكن مفهوما أن التحول الاشتراكى ليس معناه اغفال قيمة الفرد ولا يستلزم الأمر ذلك وحسبنا خير مثل شريعتنا الإسلامية وهى أوسع مدى فى عدالتها من أية نظرية اشتراكية وقد رفعت من شأن الفرد فساوته بالمجتمع كله (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنها قتل الناس جميعا ومن أحيأها فكأنها أحيأ الناس جميعا) .

قانون العقوبات عندنا فيه كل شئ فيه المصادرة حيث يصبح أن تحصل المصادرة وإنما فيه كل ضمان وأملنا وقد أهلت علينا الصحف اليوم بأنه لن تفرض الحراسة على أى مستثمر مصرى أن نسمع قريبا أنه لن تفرض الحراسة على أى مصرى مستثمر ، وكفى أحكام قانون العقوبات ، والحراسات رغم ما طالعناه اليوم لا تزال باقية ، بموجب الأمرين الصادرين من رئيس الجمهورية رقمى ١٣٨ و ٤٠ سنة ١٩٦٠ فرضت الحراسة على ١١٢٤ عائلة مكونة من ١٥٥٨٨ شخص زائد ٦٦٢ منشأة ، فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى برفع الحراسات المذكورة وتسمى حراسات الطوارئ مع إيلولة أموال أصحابها الى الدولة نظير تعويضهم عن صافي هذه الأموال بما لا يزيد عن ٣٠ ألف جنيه للعائلة على أن يؤدى هذا التعويض فى صورة سندات على الدولة بفائدة قدرها ٤٪ سنويا تصل بعد الخصومات حوالى ٢٪ فقط ، بصدر هذا القانون خفضت النفقات التى كانت تصرف للخاضعين الى ٧٠ جنيه شهريا كحد أقصى للعائلة وتشمل العائلة الخاضع الأصلى وزوجته وأولاده البالغ والقصر وذلك لحين تسليم السندات لصرف ريع كوبوناتهما . بعد ثورة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ تقدم الدكتور جمال العطيفى الى السيد وزير الدولة بسؤال عن موضوع الحراسات وبعد الاجابة والتعقيبات قرر المجلس احالة السؤال والاجابة والتعقيبات الى لجنة الاقتراحات والعرائض لتجرى عليه جلسات استماع ومواجهة . قامت اللجنة المذكورة وهى برئاسة الاستاذ محمود أبو وافية المحامى لعقد عديد من الجلسات وتقدمت بتقرير انتهت فيه الى اقتراح الغاء القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ورد الأموال التى خضعت للحراسة الى أصحابه مع شئ من الاستثناء ولكن أصواتا قامت تعارض هذا الاتجاه وتتهم أصحابه بالرجعية والانتكاس وفوجئنا فى أكتوبر سنة ١٩٧٢ بانقلاب فى الاتجاه وإذا بالحكومة برئاسة الدكتور عزيز صدقى تستصدر قرارا بقانون فى غيبة مجلس الشعب وهو القرار بقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى جاء أسوأ من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اذ قضى بمصادرة سندات التعويض لصالح بنك ناصر وباعتبار ريعها الضئيل معاشا يعطى لأصحابها وللجيل الأول من الورثة ثم ينقطع ولم يعرض هذا القرار بقانون حتى الآن على مجلس الشعب وأن كان فى بعض منازعات قاضى الأمور المستعجلة اعتبره منعذما ، تقريره فى قضية فى هيئة المفوضين كذلك اشارة الى أنه منعذم ، وإنما يغنيا تقرير لجنة الاستماع هذه ، لأنه فى الواقع بعد عدة جلسات استماع يومية استمرت ١٥ يوما ، استمعت اللجنة فيها الى عدد كبير من المواطنين وانتهت فيه الى ضرورة رفع هذه الحراسات أو رد الأموال لأصحابها، واثبتت فى تقريرها « أن اللجنة قبل أن تعرض مآلديها ، تبادر الى ضرورة التأكيد على أن المكاسب الاشتراكية التى تمت وفقا للقوانين الاشتراكية وتطبيقا لها هى حق للشعب المصرى نعمل جميعا على حمايتها والتمسك بها ، ولا شك أن حمايتها واجب على كل مصرى آمن بحق

هذا الوطن ومستقبله كما آمن بثورة الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وبإنجازاتها العظيمة من أجل التطور والتقدم والازدهار والاشتراكية كما حددها الميثاق كفاية وعدلا ، ليست كفاية فقط وليست عدلا فقط بل هي كفاية وعدل في وقت واحد فإذا غابت إحدى هاتين الدعامين عد هذا الأمر خروجاً على روح الاشتراكية ومجافاة لمفهومها ، وإذا كانت الكفاية تعني زيادة الانتاج بكل ما يعنيه زيادة الانتاج من مقدرة على التقدم والتطور ورفع مستوى المعيشة والنهوض بالامة فإن المعدل يعني سيادة القانون ، ويعني العيش في مجتمع حضارى متمدين لا مكان فيه للمهجية وأسلوب الغابة .

وأشارت اللجنة الى وقائع متعددة عن هذه المهجية وأسلوب الغاب وقالت أن فرض الحراسة أو رفعها لم يكن يستند الى أى مبررات لا من الواقع ولا من القانون .

مجموعة من المواطنين ضم أسمائهم كثفاً واحد فرضت عليهم الحراسة وبعد فترة من الزمن رفعت عنهم الحراسة . لماذا فرضت الحراسة ! لماذا رفعت ! غير معروف السبب . بل إن الأمر تجاوز كل حد حيث كانت تفرض الحراسة في كثير من الأحيان تليفونيا بل كثيراً ما فرضت الحراسة على مواطنين لجرد تشابه الأسماء ، يقول أحد المواطنين (بعض النماذج) في سنة ١٩٦٥ فرضت الحراسة عليه وابنه بقرار جمهوري وبعد أيام فرضت حراسة أخرى بالتليفون من عبد المحسن أبو النور على بقية أفراد الأسرة وقد امتد اثر الحراسة الى ما يقرب من ٥٠ أسرة من الفلاحين الذين لا تزيد ملكية كل منهم عن نصفاً فدان بعد ضم الأطيان لينطبق عليها الحد الأقصى للملكية وتقدم الفلاحون بتظلمات لازال منظوراً منها خمسة وعشرين تظلماً والباقي لم يستطع أن ينفق على السير في التظلمات ففوضوا أمرهم الى الله وقد رفع التظلم الى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فأمر برفع الحراسة بقرار جمهوري مع تسليم الأموال والممتلكات وكان قد سبق ذلك صدور أمر برفع الحراسة بكتاب من سامي شرف مع اعتبار الأرض مبيعة للإصلاح الزراعي غير أنه بالتظلم من هذا القرار صدر قرار رئيس الجمهورية المشار اليه برفع الحراسة وتسليم الأموال والممتلكات الى أصحابها وقد طالبت هذه الأسرة بتنفيذ هذا القرار الجمهوري فأخطرت بأن قرار سامي شرف هو الذي سينفذ ولا عبرة بقرار رئيس الجمهورية وقالوا لهم توجهوا الى رئاسة الجمهورية وقد ترتب على ذلك أن توفي الخاضع بعد أن أخذ عبد المحسن أبو النور موقفاً صلباً مستهدفاً القضاء على الأسرة بأكملها ، وقد توجهت الأسرة الى مكتب عبد المحسن أبو النور وسألته عن الموقف بالنسبة لهم فقال لن تسلم لكم الأرض لأن لنا وجهة نظر في ذلك وطلبوا منه مرتبة نفقة « فقال لا أستطيع لأنكم غير خاضعين للحراسة . مواطن آخر فرضت عليه الحراسة سنة ١٩٦١ وتقررت نفقة ٢٩٨ قرشاً لكل ولد من أولاده السبعة وزوجته وأمام ضالة النفقة فقد استأجر أطياناً هو وأولاده سنة ١٩٦٥ وشجرها موز فإذا بلجنة تصفية الاقطاع تفرض حراسة أخرى على الأرض المؤجرة بدعوى أنها مهربة بالرغم من أنها مؤجرة من حارس قضائي من الجدول واعتقل أولاده الأكبر سنه ٢٠ سنة والثاني سنة ١٦ سنة بعد أن تقرر أن يكون الأول سنه خمسين سنة والثاني ٤٥ سنة وقد شكا الى الرئيس جمال عبد الناصر فأمر بالتحقيق ولمسا ثبت صحة شكواه أمر برفع الحراسة عن الأرض المؤجرة غير أن الإصلاح الزراعي رفض التنفيذ .

ويقول مواطن آخر أنه في عام ١٩٦٥ صدر قرار بوضع تحت الحراسة بسبب موضوع عرض على النيابة وحفظته بقرار منها وقد تظلم من قرار الحراسة فشككت لجنة

تحقيق انتهت الى براءته وتظلم الى رئيس الجمهورية سنة ١٩٦٨. فصدر قرار برفع الحراسة ثم فوجيء في ١٤/٧/١٩٧٠ بقرار فرض الحراسة مرة أخرى . ويقول مواطن آخر انه كان يتعامل مع احدى الشركات حيث اشترى مادة تستعمل في مصنع صفيح يملكه وقد فرضت الحراسة على الشركة ووجد اسمه كعميل لها حيث كان تقدم لشراء هذه المادة فاعتبر من اصحاب هذه الشركة رغم انه تعامل كعميل فقط وقد تظلم دون جدوى .

وفي الحقيقة صور مؤلة ومؤسفة اثبتتها لجنة تقدر المسؤولية واتكلمت اللجنة على حساباته الخراسية : الحاجة التي بعشرة يبقى ثمنها واحد والحاجة التي ايجارها الباقى ثمنها اثنين ، يعنى حوسب واحد عن ايراد عشرين فدان في مدة ٦ سنوات كاملة بمبلغ ٤٢ جنيه العشرين فدان بأكملها بينما مجموع الايجار ٣٦٠٠ جنيه - واحد يقول ان الحراسة تسلمت منه حصان ضمن ما تسلمته طالبته عند رفع الحراسة بمبلغ ٤٢ جنيهه مصاريف علاج هذا الحصان مع اخطاره بأن الحصان قد نفق . ويقول مواطن آخر ان الحراسة اضافت على حسابها ثمانية جنيهات شهرية عبارة عن اجرة كلاف حمار واحد . مع العلم بأن قيمة الحمار لا تتجاوز هذا المبلغ . اعتقد أن السيد الرئيس حين ترفع اليه هذه الصورة وهذه الحقائق كاملة لا بد أن يضع حدا لهذا العبث . لا اعتقالات ، تحقيقى السيد الرئيس وضع هذا للاعتقالات وسرنا في الطريق الصحيح كما ذكرت لحضراتكم وانما نريد أن نسير باستقامة تامه . السيد المدعى الاشتراكى وقانون الحراسات والتحفظ واحنا بنعترض على الحراسات اطلاقا . الحراسات وطريقة رفعها من المدعى الاشتراكى وتقديمها للمحكمة ، محكمة مشكلة تشكيلا في تصوري وتصور الكثيرين مخالف للدستور ، الدستور حدد جهات القضاء المتعددة قانون السلطة القضائية مبيئة فيه وانما هذه محكمة من نوع خاص يرأسها نائب رئيس محكمة النقض ومعه ثلاثة مستشارون وثلاثة من نفس المهنة المتى يشتغل بها المتحفظ عليه والمطلوب فرض الحراسة عليه ايا كان ودى مسألة سنتكلم فيها فيما بعد ، وانما اعطت للمدعى الاشتراكى سلطات تفوق سلطات النيابة العامة بل تفوق سلطات السيد رئيس الجمهورية . كان المفروض من الفهم المعادى لقانون الحراسات انه يتحفظ على من يطلب عليه فرض الحراسة فقد يخشى خطره ولكن تجاوز الأمر فيتحفظ دون أن يكون هناك طلب بفرض الحراسة ويتحفظ ستة اشهر الى خمسة سنوات وتنظر المنظمات من هذا التحفظ الى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب . والغريب في الأمر ان التحفظ عادة أو كما جرى في كل القضايا التي طلب فيها التحفظ يكون منسوب الى المتهم تهم يعاقب عليها قانون العقوبات بنص نلقى انهم بيجرى التحفظ بسببها دون أن يجرى بشأنها تحقيق في النيابة العامة ويجرى التحقيق في مكتب المدعى الاشتراكى ويتم التحفظ على أساس قيام هذه التهم في حين أنه لو كان قدم للنيابة وقدم للمحاكمة الجنائية قد يصدر الحكم ببراءته وينعدم التحفظ يعنى يحصل ازدواج كيفه أن النيابة بتسبب المتهم ولا تقيم الدعوى العمومية عليه ولا تقوم هى بالتحقيق في هذا الاتهام مع أنه واجبها ، التي بيحصل انه يتم التحفظ ولا يجرى التحقيق في هذه التهم الجنائية والمتهم يطلب التحقيق لأن النائب العمومى قد يحفظ الدعوى أو اذا قدم للمحاكمة قد تحكم المحكمة ببراءته وتكون النتيجة انه يستمر التحفظ عليه ستة واثنين وثلاثة الى خمس سنوات في نفس الوقت قد يكون بريئا وقد لا تزيد العقوبة عن ستة اشهر أو غرامة .

هذا الازدواج نتيجة الخلط في صياغة القانون . احنا كنا مقتدنا نعتنا في انظمتنا

فقدنا ثقتنا في أنفسنا ومعزورين . الحال التي كنا عايشين فيها كثيرين اعتقدوا أن نظامنا أصبح لا يصلح لا نظامنا الاجتماعي ولا الاقتصادي ولا السياسي فلا بد من تغيير كل هذه الأنظمة . نغيرها أياها! نجيب نظم مستحدثة من دول أخرى سواء اشتراكية شرقية غربية أي كان انظمتنا لاننا فقدنا الأمل فيها ويئسنا منها فبنستورد زى ما استوردنا الحراسات واستوردنا التأمينات واستوردنا أنظمة مختلفة على أنها أنظمة اشتراكية وهى لا اشتراكية ولا رأسمالية أفسدنا حياتنا الاقتصادية برضه استوردنا أنظمة أفسدنا بها حياتنا الاجتماعية . فى حاجة اسمها المدعى الاشتراكي فى البلاد الاشتراكية وانما هو النائب العمومى مافيش حاجة اسمه المدعى الاشتراكي وحاجة ثانية النائب العمومى واللى نقل بكل أسف افتر أن المدعى الاشتراكي ده حاجة مستقلة لوحدها يبقى يدخل نظام المدعى الاشتراكي مع بقاء نظام النائب العمومى وكانت النتيجة الازدواج اللى احنا بنعانيه . يستطيع المدعى الاشتراكي ان يتحفظ على أي شخص اذا قامت الدلائل على « أنه أتى أفعالا من شأنها الأضرار بأمن البلاد وإفساد الحياة السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر » . كلام عام هذا لا يستقيم مع ضمانات الحرية ولا مع سيادة القانون ومع احترامى التزم لأحكام محكمة الحراسة فى التحفظات التى جرت ، احنا تعودنا فى قانون العقوبات جريمة محددة ووقائع محددة أدلة قاطعة تنتهى الى البراءة أو السجن ، انما دلائل على أنه أتى أفعالا من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الداخل والخارج وإفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر وتكون هذه كل أسباب التحفظ ، فهذه أحكام سياسية ونحن نريد أن ننأى بقضائنا عن الدخول فى أمثال هذه المسائل ، الدولة تحفظت على شخص لا بد أن يكون لهذا التحفظ سبب . طبعاً احنا بشر عاوزين الدولة تسير فى طريقها مثل عاوزين تتعثر دا منطق مثل عاوزين السياسة بتاعة دولتنا تتعطل . لا بد أن عندها من الأسباب ما يستدعى التحفظ عليه . دخلنا فى السياسة ..

برضه سيقولون احنا بنمر فى فترة عصيبة حرب وما بعد الحرب ، حساسية كل واحد منا مثل عاوز أي تعثر فى الطريق ستكون النتيجة ضمانات الحرية بالذات تحت هذه المؤثرات أو هذه الفلسفات تضع وتكون النتيجة أن الحكم تقوم أسبابه مع الاحترام التام لزملائنا القضاة على سبب عام . على سبيل المثال أدى سبب لحكم من الأحكام . وحيث أنه يبين من التحقيقات انه قامت دلائل جديدة ضد فلان على أنه أتى أفعالا من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الداخل والخارج وتعريض الوحدة الوطنية مما يتعين معه القضاء باستمرار تنفيذ أمر التحفظ لدرء خطره عن المجتمع ، وترى المحكمة أن يكون ذلك لمدة سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم .. » . دى مثل الأحكام الجنائية اللى عهدناها واللى عرفناها مافيش حاجة اسمها قامت دلائل جديدة ، قامت دلائل جديدة دا كلام الراجل السياسى ، دلائل جديدة لازم تتحدد بالدليل واحد والأفعال اللى من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الداخل وتعريض الوحدة الوطنية للخطر أية الأفعال دى ؟ واية الوحدة الوطنية للخطر دى ؟ احنا زى ما قلت لحضراتكم اننا كنا قد فقدنا الأمل فى انظمتنا ، فقدنا الأمل فى أنفسنا وأصبح كل واحد منا مثار للشك فى نظر الشرطة وفى نظر المخابرات وفى نظر الحاكم وكان مصر لا تحمل على أرضها مصريين حقيقيين ، القبطى عاوز يطفش المسلمين والمسلم عاوز يفتال الاقباط والاخوان المسلمين عاوزين يغيروا النظام والشيوعيين عاوزين يربطوا البلد بالدعوة الماركسية ، عشنا فى هذا الجو ، القبطى متهم ، المسلم متهم ، الشيوعى متهم ، الاخوان المسلمين متهمين ، المحامين متهمين ، المحامى لما يترافع ويتكلم عن سيادة القانون كنا متهمين ، هذه الأوضاع انتهت وفى يقينى أن قانون الوحدة الوطنية بصرف النظر عن الهالة والألفاظ

التي صدر بها كان قبل ٦ أكتوبر قبل أن تتضح الحقيقة ويعرف العالم أنه حين حارب الجندي المصري لم يكن هناك فارق بين المسلم والمسيحي بين الشيوعي والخوان ، لم يكن هناك فارق إطلاقا والبطولات التي تحققت ، البطولات التي بنفقت بها حتى اليوم لم تكن تعرف هذه التفرقة ، هذا المصري لا يستحق أمثال هذه التشريعات . ولزم تغير فكرنا نصدر تشريعاتنا على أساس من الواقع بالذات ليس على أرض مصر من يعمل ضد الوحدة الوطنية .

الرقابة على الصحف : السيد الرئيس مشكورا رفع الرقابة على الصحف ولكن هل حقيقة عادت حرية الصحافة ، صحافة تابعة للاتحاد الاشتراكي ، يجب أن تتغير هذه التبعية ، فيه اقتراحات متعددة إنما لا بد أن يكون هناك ضمان ، الضمان المطلق ، واذكر أنه في ديسمبر سنة ١٩٦١ ارتفع صوتي الضعيف والقوى بصوت المحامين في اللجنة التحضيرية اشكو من هذا الذي لا زال مستمرا حتى الآن ، واسمحوا أن أكرر هذه العبارة .

« يجب أن يشعر الناس جميعا أنهم مطمئنون ، أنهم يحكمون حكما حرا وان لكل مخلص أن يتكلم وأن يبرر رأيه كما يشاء ويجب أن تتسع الصحافة لهذه الآراء المخلصة الحق ، أننا لا نريد الحرية لراي عن هوى ولا رأي عن غرض ولا رأي عن عبث وإنما نريد الحرية للرجل الأبي النزية .

ان الناس يشكون من الصحافة لا عندنا وحسبنا بل في كل البلاد . فالمفروض في الصحافة هي التي تحمي الحرية ولكن الذي حدث في معظم بلاد العالم جميعا أن نفذت الاهواء الى الصحافة وتحكمت فيها رؤوس الاموال ولقد شكلت في إنجلترا وأمريكا والهند لجان مختلفة للعمل على تلافى هذا الخطأ . تحكمت رؤوس الاموال في الصحافة ولم تعد هي المعبرة عن الحرية بل كانت حربا عليها وقد فرضت تلك اللجان في تقاريرها المختلفة وجوب وضع قيود على تدخل رأس المال وفشلت هذه التقارير وكان للصحافة الخاضعة لرأس المال من القوة ما أوقف هذه التقارير الحق وهذه الآراء السليمة وقد شكونا من نفس الحال هنا ، فكان لابد من وضع حد لذلك خاصة ونحن يتهددنا الاستعمار والرجعية . لقد أصبحت الصحافة ملكا للشعب وتلك فكرة حققة في ذاتها ومصادرة عن رأي حق ولكن هل حققت الصحافة فعلا حرية الرأي . هذا ما لا اعتقد ويجب أن يعاد النظر في تعديل هذا النظام فيجب أن يعمل الاتحاد (وكان في ذلك الوقت الاتحاد القومي بدل الاتحاد الاشتراكي) . يجب أن يعمل الاتحاد القومي بكافة الطرق على أن يؤمن الصحافة ويشعر الصحفي بأنه ليس موظفا تابعا للحكومة وإنما يعمل عند الشعب ويعمل في صحافة هي ملك الشعب حقا كما أريد لها ، فلا تزال هذه الدعوة قائمة .

الاتحاد الاشتراكي يمثل مجموع الشعب ، وإنما التجربة الماضية لم تؤكد هذه المعاني واعتقد فيه اقترح من السيد الرئيس على تشكيل لجنة تضم بعض كبار الشخصيات من رجال القانون والفكر يستطيعون هم الاشراف على الصحافة ، وإنما بالوضع الحالي لم تتحرر الصحف ، ممكن عزل رئيس التحرير أو احبب المحررين ما بين يوم وليلة وبمناسبة أو غير مناسبة .

تقوم تشريعاتنا على أساس الهوة السحيقة التي كانت قائمة بين الحكام والمحكوم ، على أساس سوء الظن بالناس ، فيه قبطي ومسلم وشيوعي الى آخرين هذه الالفاظ ، قانون الاتحاد الاشتراكي نفسه قائم على هذه الفكرة ، فيه نص بسيط

من كلمتين يستطيع انه يعزل أى شخص من العضوية العاملة بالاتحاد الاشتراكي . النتيجة المترتبة على هذا انه لا يستطيع أن يبقى في نقابة المحامين ولا في أى نقابة من النقابات . وكذلك في مجلس الشعب ما أعرفش قانون مجلس الشعب انعدل واذ لنا ما زال على ما اعلم انه لو سقطت عضوية أحد أعضائه من الاتحاد الاشتراكي سقطت بالتالى من مجلس الشعب ، في نقابة الصحفيين لا يستطيع أن يكون عضواً في النقابة ولا أن يشتغل في الصحافة . يعنى يتخرب بيته وينقطع عيشه ، انا افهم أن كل حزب أو هيئة من حقها أن تحاكم أحد أعضائها وتفصله ، حاجة طبيعية ، لكن أن يمتد أثر هذا الانفصال إلى حياته كلها ذا غير مستساغ وغير مقبول ، الاتحاد الاشتراكي عاوز يحاكم عضو ويفصله ما حدش يقدر يتدخل في هذا لكن يمتد هذا الفصل إلى نقابة الأطباء إذا كان طبيب وإلى نقابة المحامين إذا كان محامياً ، إلى نقابة المهندسين إذا كان مهندساً يمتنع عليه العمل في الصحافة ، طبيب ونقابة المحامين بتعمل إيه ما هى لها الاشراف على أعضائها ، مجلس الشعب العضو اللي فصله الاتحاد الاشتراكي يقف هذا الفصل عند حد الاتحاد الاشتراكي ويحكم في مجلس الشعب دا كانت بتجرى مناقشات حرة في الاتحاد الاشتراكي بشأن هذا النص ويطالب بالفائه من زمن وكنت من المطالبين بالفائه ، وفي تصورى انه اهدار لآدمية الانسان ، وضربت مثل بابو حنيفة ، أبو حنيفة لا يجيز انحجر بالسفاهة اللي هو حاجة بسيطة ، لسبب بسيط وهو اهدار آدميته يعنى أنا لما يحجز على لانى صرفت الفلوس بتوعى يعتقد أنى خلاص أهدرت آدميتى ما أقدرش اتصرف في أموالي ، لكن أنت بتجردنى من كيانى ومن حياتى وبرضه عاوز أقول انه احنا ماننساش في سياستنا اننا جزء من الامة العربية . حياة الامة العربية لأبد أن تكون وحدة كاملة لا تنصوروا اننا نستطيع أن نتغلب على اسرائيل وحدنا ، ولكن حين اتفقت كلمتنا واتفقت كلمة العرب استطعنا ان ننصر ، استطعنا ان نسترد ايماننا بعقائدنا وتقاليدها ومظهرها هذه العبارة البسيطة « الله أكبر » ، الله أكبر دى مسانيها اوسع من كل ما يتصور ، الله أكبر يعنى إيه ، يعنى ايمان بالله من عهد اخفائون من سبعة الاف سنة ، عند الفراعنة وعند المسيحيين وعند المسلمين ، الله أكبر يعنى إيه يعنى الامة العربية كلها بتنادى الله أكبر ، معناها إيه معناها قوتنا الذاتية لا اعتماد على الغرب ولا على الشرق لان الله أكبر الله أكبر هنا هى إيه ، معناها ايماننا بعقائدنا . وعقائدنا تقوم على الحرية وسيادة القانون والعدالة ، فالرباط اتلى جمعنا كلنا هو هذه العبارة البسيطة واطن انكم سمعتم مدى اثر هذا النداء ، كان بيدوى لانه كان منبعث عن ايمان حتى قيل والله أعلم انه كان بيفاجأ به الاسرائيلى غينادى في غير معنى الله أكبر ، واحنا هنا في مصر قلب الامة العربية منحرف ضعبا وضعبات الامة العربية ، في قوانيننا في تشريعاتنا وفي تصرفاتنا في نظمنا لأبد أن تظل الرابطة بيننا وبين الامة العربية قائمة قوية على أساس ان احنا القدوة والمثل ، وفي خصوصية مثل هذا القانون بالاتحاد الاشتراكي فيه قوانين للاتحاد الاشتراكي في الدول العربية كلها ، مافيهاش مثل هذا النص ، مفيش داعى له ، محامى وجدت بالاتحاد اشتراكي انك كنت عاوز تفصله من عندك . بعد التحقيق معه أفصله وبعدين نقابة المحامين تعرف فصلها معاه وتنظر في امره واحنا كلنا مصريون يعنى مش حانقول ان الاتحاد الاشتراكي مصريون واحنا مش مصريين كلنا مصريون وكلنا بشعمل للمصلحة العامة ولا بد وان يقوم هذا الاساس بكوننا كل واحد منا لا يفكر الا في المصلحة العامة ، تستقيم الامور ومنقاش مختلفين عن البلاد العربية الأخرى بانظمة شاذة مختلفة لا تستسيغها امتنا العربية ، وارجو الا يفهم أن هذا في خصوصية أمر معين وأنا هنسا اتحدث عن الفكرة

ذاتها : بعض اخواننا المحامين فصلوا من الاتحاد الاشتراكي ، قانون الاتحاد الاشتراكي ينص على أن يجرى تحقيق وعلى ضوء هذا التحقيق يصدر القرار ، نفوجنا بفصل عدد من المحامين قرأنا في الصحف والصحافة يعنى في المسائل التي دى بتطيل وتريد كما يقال ووصتهم بالانحراف والخيانة . وهذه ليست مسائل بسيطة سهلة بهذه الصورة هو منحرف ، طيب يا اخوانا هو الانحراف ده جرى بشأنه تحقيق . لا ، بل سمعت اقوال . لا . عندهم تقارير الله اعلم بصحة هذه التقارير ، قد تكون صحيحة لكن فيه ضمانات وفيه قواعد ، مافيش انسان في الدنيا ولا في أى شرع من الشرائع يحاكم بهذه الصورة . سماع الاقوال ، التحقيق والدفاع مسألة اولية . ونفس قانون الاتحاد الاشتراكي ينص على ضرورة التحقيق وسماع الاقوال فطبعا القرارات دى منعقدة زى مايقول احدا المحامين ، قرار منعقد قائم على غير اساس ، تظلموا منه ، وارجو الا يفهم في حديثنا هذا الي انه يتعلق بخصوصيات أو بافراد ، كلنا جميعا مداء للبلاد وانما انت لا قيمة لك اذا كنت لا تدعو الى الحق وسيادة القانون برضه هذا الصوت ارجو أن يرتفع من النقابة الي السيد الرئيس وهو في سبيل تصحيح كل الاوضاع ، نريد استقامة عامة للامور أي ثورة بسيطة هنتكس .

برضه فكرة انعدام الثقة ونظامنا وراثنا ووصلنا الى سنة ١٩٦٧ بهذا الحال ، هزيمية لم تحصل من قبل ، الانحساب نفسه مجزرة ، مذبحة لاولادنا ، الحالة المالية الضيق اللام بتعاقبه الداد ، الانحلال الخلقى الذى دايم يتابع الحكم المطلق ، الاستهتار ، الفساد ، الرشوة كل دى حقائق متصلة بعضها ما يكفى انك تفصل دى من دى ابدأ ، انعدام الثقة بين الناس وانعدمت الثقة في نظامنا كذلك ، وهنا فرحو اننا ما نخرجش عن نطاق الحرية وسيادة القانون زى ما انا قلت اننا سنحصر هذا الحديث في كل ما يتعلق بالقانون ، انعدام الثقة حمل بعض المفكرين والقضاة عندما تمش ، قضائيات اكبت ، تحولات طويلة لسنين طويلة ، يبقى لازم عيب في نظامنا القضائي ، عيب في نظامنا القضائي ، يبقى لازم نستورد ، نستورد مقين ، الدول الشقيقة ، الدول العربية ، القضاء الشعبى من الدول الشرقية والمخلفين من الدول الغربية .

انا سمعت ان تكلمت في محاضرة سابقة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٣ حديث طويل ما احبش ان اكويه ، ويكاف أسفت قارب العام وعدد المحاماة اللي كان مقروض انه بشم وقتها ، تأخر بسبب أزمة الورق الي استمرت لغاية الآن ، ونهاية هذا الخلاص ، لا اشر امره بسبب حصر في النقابة ، في الجمعيات العمومية للمحاكم وبين رجال القانون عموما وفي جامعة الاسكندرية وسافر بعض المبعوثين من رجال القضاء ومجلس الشعب وعادوا وكانت تقارب الجميع أن هذه الانظمة لا تتفق مع نظامنا هنا في بلدنا دى انظمة ومعالجة بنظام كل بلد هناك . وانما انتهت هذه التقارير بالاخذ برأي البعض في انه مافيش ما نهم انه بقى فيه حاجة اسمها « لجنة فض المنازعات » ، فض المنازعات دى لجنة تشكل في دوائر المحكمة الجزئية برئاسة اجد وكلاء النيابة وعضوية اثنين من افراد الشعب ويشترط في عضوية اللجنة ان يكون محمود السيرة حسن السيرة ، والا يقل سنة عن ثلاثين سنة وان يكون حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية على الاقل ، ولا يجوز ان تزيد مدة عمل عضو المجلس على شهر واحد في السنة ضمانا للحيدة ، شهر في السنة ، ولافساح المجال لغيره من المواطنين ، والاختصاص نهائى في المنازعات المدنية والتجارية البسيطة التي يكون موضوعها المطالبة بمبلغ نقدي لا يزيد عن عشرين جنيه ، والفصل في بعض المنازعات المتعلقة

بالاحوال الشخصية كنفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع انواعها اذا لم يزد ما يطلب الحكم فيه في نوع على مائة قرش في الشكر . ومسائل المهر والجهاز اذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد عن عشرين جنيتها ، والفصل ابتدائيا في المنازعات الزراعية المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون اصلاح الزراعى والفصل في طلبات وقف تنفيذ فصل العامل على اساس انه نوع من التحكيم الاجبارى والاجراءات ان يكون الالتجاء الى المجلس بغير رسوم قضائية ويجوز رفع الدعوى مبسطة كتابة او شفاهة ويصدر المجلس قراره في النزاع بعد سماعه من دفاع الطرفين وعدد اللجان ٩٤٠ للجمهورية جميعها تحتاج الى ٩٤٠ وكيل نيابة .

كان لى اقتراح بشأن بحث القضاء الشعبى ان السبب الاساسى لكل شكوانا نقص عدد القضاة ، يعنى القاضى المصرى هنا يحمل العبء ما يزيد عن خمس اضعاف او عشر اضعاف ما يحمله القاضى فى انجلترا او فرنسا او امريكا من اعباء لقتلنا بلاش يحمل خمس اعباء او عشر اعباء خليه يحمل نصف اللى يحمله ، عندنا فى الميزانية ممكن نقل الدرجات من الادارات القانونية فى المؤسسات وشركات القطاع الصناعى والتحقيقات فى الوزارات المختلفة بنفس الدرجات بنودها وزارة العدل ، نستطيع ان نأخذ من المؤسسات او الشركات او الوزارات الف او الفين بالراحة ، وقلت على اساس مسئولتى انه فى خلال الفترة الطويلة . دى وانا هنا فى النقابة كنت اتحقق من أمور كثيرة بينها ، ان شركة من الشركات يبقى ادارة القضايا فيها بها عشر اشخاص اللى قائم بالعمل فيها ثلاثة بس من غير مبرر او خمسة بس ، فعلى الاقل ممكن نأخذ من الخمس ست الاف اللى فى القطاع العام دول ممكن نأخذ منهم الف كل بدرجة ، وفيهم القدامى وفيهم المتوسطين وفيهم الشباب ، نوزعهم وتنتهى المشكلة ونفعلا السيد وزير العدل وعد بتنفيذ هذا الاقتراح .

ونفهمنا انهم حياخدوا الـ ٩٤٠ وكيل نيابة من المؤسسات والشركات لانه ما فيش ميزانية ، وكان حصل فى الاتحاد الاشتراكى اننا اجتمعنا مع السيد وزير العدل اعضاء النقابة والنقابات الفرعية وتناقشنا فى هذا الموضوع فانا كنت معترض على هذه الفكرة من ناحية واحدة قلت ما فيش مانع ان القاضى اللى هو وكيل نيابة ينتقل الى الارياف . فه فى الريف محتاجين لوجود القاضى بينهم وانما العضوين رايعهم استشارى ، قاضى معلا اثنين من القرية يصح يسألهم يأخذ رأيهم غير مقيد بهذا الراى وذلك حتى لا نخرج عن فكرة القاضى المتخصص ، والقضاء ولاية ، وده عرفناه من عهد فرعون ، وآخر عهدنا آيات القرآن فى شأن القضاء « فأحكم بينهم بما أنزل الله » ، « أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها » ، « اذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والى الرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا » . الحكم بما انزل الله وبالعدل وان يزد الامر الى الله والرسول معنى هذا انه كان لا يلى القضاء الا العلماء ، وايام الفراعنة كان اللى يقوم بالقضاء كبار الكهنة والفلاسفة ، والمسيح كان يبحثكم اليه الناس فكان لا يستطيع ان يقضى بين الشعب كله فاختر له قضاة ، انما الاصل يصدر الحكم من عيسى ، الرسول امر بان يحكم بين الناس فكان اول من قضى فى الاسلام والدولة اتسعت فعهد الى ابي بكر ثم الى عمر ثم الى غيره . ولاية القضاء لا تكون الى غير العالم ، حتى قيل فى العصور الاخيرة انه يجب ان يكون مجتهدا ، حضراتكم عارفين المجتهد يعنى آية ، يعنى الذى رزى جالوتيا المقلد ده فى ظنهم لا يصلح للقضاء .

واحدنا لما بنتكلم بنتكلم عن البلاد العربية كلها مانجيش نظام من روسيا ولا من امريكا وندخله في السعودية ، واحدنا القدوة ، أو في الكويت أو في الخليج تتمرق هذه الوحدة . ولاية القضاء لا يليها الا العلماء ، العلماء عندنا هم المتخصصون ثم ايه الضرر انه يكون العضو رايه استشاري هيمتنع الخرج ويمتنع التأثير بعوامل خارجية ، وحنضطر نديهم مكافآت ، واللى بيحصل انهم بيعقدوا جلسات قض المنازعات في اللجان الزراعية بيعقدوا تاييهين ومش عارفين ايه الحكاية ، اللى حاصل كده ، وما تنسوش انه احنا لازلنا نعاني من الاستهتار وعدم الاهتمام في كل شيء وما تتصوروش انه عاشان نعود الى وضعنا الطبيعي وتنتهى حالة الانحلال والاستهتار عاوزين سنين طويلة زى العشرين سنة الماضية عاوزين عشرين سنة ثانية يعنى لسه المرحلة ما جتش ، وبرضه . ونهتم بعقيدتنا لان الله اكبر دى هي الوحدة هي الرباط اللى بيمسكنا ، بيقلوا في الفتاوى الهندية (اذا اجتمع اهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه السلطنة او عقد الخلافة يصير خليفة وسلطانا لانه ده له شروط واحكام وكان اهم سند لانشاء هذه اللجان « لجان قض المنازعات » انها صورة مخففة لفكرة القضاء الشعبى وعلى سبيل التجربة وانا قلت انه دا حيبقى زى الميكروب بكل اسف وانا ما زلت مصر على هذا التعبير اخشى ان يكون مثل الميكروب يخش عندنا في جسمنا ونبدأ في لجنة قض المنازعات وبعدين يبقى في محاكم الجنايات . والقول ان هناك فلسفة للقضاء الشعبى كلام فارغ ، القضاء الشعبى في روسيا او في الصين او اى جهة ثانية دا كان نتيجة الظروف اللى حصلت في روسيا وفي الصين ونظام المحلفين في انجلترا وامريكا كلهم بيتخلصوا منه فمَنظام المحلفين في انجلترا تقلص الى ٣٪ في المدنى و ١٥٪ في الجنائى والنتيجة ان الانظمة اللى بيتخلصوا منها نيجى نستوردها احنا عندنا زى ما حصل في محكمة النقض لما جابوا دائرة فحص الطعون استوردوها من فرنسا بعد ما كان قد تحقق فسادها وابطلوها ، فرنسا كانت خلصت من دائرة فحص الطعون واحنا ادخلناها عندنا في نظامنا وقعدنا فيه كذا سنة وبعدين بطلناه ، فيه عامل مهم جدا لو كانت هناك فلسفة للقضاء الشعبى كما يقولون فعاوز وعى اجتماعى معين . نسيت أقول القضاء الشعبى احد اساتذة كلية الحقوق في اسكندرية استاذ الاقتصاد عمل حساب لتكلفته تبين انها حوالى ١١ مليون جنيه وشويه يعنى هيبقى له ميزانية اكبر من وزارة العدل .

فيه عيب اساسى بكل اسف احنا كلنا هنا بنهدره وما نفكرش فيه الامية المتفشية في البلاد ، نسبة الامية ٧٥٪ والامية يعنى اللى بيعرف يفك الخط اى لما تحسب الامية على حقيقتها هتبقى ٩٩٪ . في الندوة اللى حصلت في الاتحاد الاشتراكي انا اثرت هذه المسألة وقلت ان التناقضات الموجودة في البلد دى من حراسات وتأميمات واضطرابات والسياسات المختلفة والحكم المطلق تناقضات من الامية مافيش وعى مافيش شعب بيتكلم بصراحة انت عاوز ترتفع بالشعب بتاعنا ترفع هذه التناقضات ، مش مجرد قوانين تصدرها وتشريعات وانما برفع وعى هذا الشعب وقلت بكل اسف الامية كانت سنة ١٩٥٢ برضه ٧٥٪ فكانت الثورة فين وكنا بنعمل ايه فين الثورة من عشرين سنة كانت النسبة ٧٥٪ و ٧٥٪ سنة ١٩٧٤ ، كان عندنا سنة ١٩٥٢ يمكن اقل من ٢٠ مليون في الوقت اللى بقينا فيه ٣٧ أو ٣٦ مليون الآن يعنى صحيح النسبة ٧٥٪ انها تضاعف عدد الاميين فعاوز ترفع كل التناقضات فكر في الامية اولا وكفى ما كان ، وهذا الراى نقوله اليوم يتردد في نقابة

المحامين منذ أكثر من عشر سنين قليت مثل هذا الكلام سنة ١٩٦١ ويمكن الرجوع اليه في عدد المحاماة « عدد خاص باليثاق » ١٩٦١ تكلمت في اللجنة التحضيرية وفي عدة اجتماعات وفي المؤتمر القومي وفي النقابة هنا وفي نقابة الاطباء تحدد الطريق الذي يجب أن نسير فيه الحق لله فارق كبير دلوقت يستمع لكلامي هذا واعتقد انه يتمشى مع سياسة الدولة الاخيرة والحمد لله اللى وصلنا الى هذه النتيجة انما الكلام سنة ١٩٦١ وهو يمكن لا يخرج عن كلامنا اليوم كان محل نظر نسال الله الا يتزعزع ايماننا بحضارتنا ودائما نكرر هذه العبارة لانه فارق كبير بين الشعب الاصيل العريق وبين شعب لا حضارة له ، قلت لحضراتكم انه فيه صراع بين حضارتين : بين القيم والمثل العقائدية ، وده طريق لا بد أن يتناقض مع القوة المادية والقبيلة الذرية وسبق أن كررت في المحاضرة السابقة لاعطى صورة عن القضاء الشعبى انه الفلاح البسيط عندنا اللى قاعد على التربة فى بساطته وطيبته وايمانه اجدى على البشرية والانسانية من اللى اخترع القبيلة الذرية ولذلك حربنا مع اسرائيل صراع بين حضارتين حقيقة ولازم ننتبه الى هذا وسيستمر هذا التناقض وقد شعر الأمريكان الآن وشعر الغرب الآن بقوة هذا الصراع . فحديث نيكسون من قريب يقول أن القوتين الاعظميين دلوقت ماقالش روسيا وامريكا وقال البلاد العربية وامريكا الآن لان طاقتنا اجنا البلاد العربية طاقتنا المادية طاقتنا البشرية ووحدة كلمتنا رفعتنا الى هذه المنزلة ولو سرنا على هذه السياسة لا بد ان نفتصر ، الحضارة القديمة باصالتها وعقائدها وفلسفتها على الوثنية كما هو الشأن دائما في تاريخ البشرية . ولا يفوتنى أن اذكركم بأن اسرائيل تعرف هذه الحقائق من زمن وتقدر أثر العقيدة على الشعوب ومسار الانسانية ولذلك حرصت حين قامت دولتها أن تكون فى فلسطين أرض الميعاد لا فى البرازيل ولا فى كندا ولا فى استراليا ، ولم تضع لها دستورا اكتفاء بالتوراة الذى يحكم كل قوانينها وتقديس كل معتقداتها حتى مالا يستقيم مع منطق الناس كمنع العمل وكل الحركة يوم السبت . وفي معاركها الاخيرة كلها سنة ١٩٥٦ ، سنة ١٩٦٧ ، سنة ١٩٧٣ كان التوراة على كل دبابة وعلى رأس كل كتيبه . . رجل دين يحارب مع المقاتلين ويذكرهم بالجنة والنار . كما كان من أمر المسلمين فى صدر الاسلام ، وعممت العبرية وصارت اللغة الرسمية واستطاعت بكل ذلك أن تجمع شتات هؤلاء المهاجرين من أرجاء العالم فى وحدة واحدة وان تنظم اخزابهم المختلفة والتي لا تقل عن ثلاثة عشر بتنظيمهم عقيدة واحدة .

ابنائى المحامين تحت التمريض ..

أهم حاجة الدراسة . العلم . لاتستطيع - مش عاوز اقول انك تنجح فى حياتك عاوز انه يكون مدى تفكيرك ابعد من هذا لا تستطيع ان تخدم بلدك العربى وتحقق أمل الامة العربية وتضع حد لهذه التناقضات الا أن تكون من العلماء « شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولى العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم » . هذه منزلة العلم وانتم ابنائى شباب المحامين « فلتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » وهذه رسالة المحاماة

شكرا لكم والسلام عليكم .

القانون المستضعف

للسيد الأستاذ / سعد أبو السعود

المحامى

(١)

يعانى المحامون مما يلاقيه مرفق العدالة من صعوبات تحول بينه وبين أداء رسالته على وجه مرض . ولا غرابة في ضيق المحامين بهذه الصعوبات ، فهم عنصر فعال واساسى في الجهاز القضائى يتأثر بما يصادفه المرفق من متاعب ويناله الخير اذ يتقدم المرفق ويحسن اداؤه .

اهم الصعوبات التى تحول بين مرفق القضاء وتحقيق رسالته هى قصور الوسيلة ، والوسيلة قاصرة لأن عدد القضاة اقل من المطلوب ، ولأن دور القضاء دون المستوى ، ولأن اجراءات القاضى غير مناسبة وغير مستقرة .

فأما قلة عدد القضاة فه مشكلة يحار العقل في تصور وجودها في بلد يزيد عدد خريجي كليات الحقوق فيها عن ان تستوعبهم الاعمال القانونية بشتى انواعها حتى ليشغل جانب منهم كبير بغير الاعمال القانونية — افي مثل هذا البلد يشتكى من نقص القضاة ؟ نعم ، اذا نظر الى العدالة على انها مهنة تؤديها الدولة فتنكسب من ورائها ، ولكن هل كان العدل سلعة يتجر بها قصد الربح ، أو حرفة تؤدي قصد جنى المال ؟ !

وأما ضيق وقذارة دور القضاء فه مشكلة سببها — بالاضافة الى ما قدمنا من أن الحكومة المصرية تبتغى الربح من وراء اقامة المحاكم وادارتها — أن وزارة العدل لا تحترم أو لا تحب المهنة التى تنكسب بها ، فهى تباثرها بأقل النفقات زاهدة في الانفاق عليها مزيدا من المال حتى أن كان المال الميزد يزيد الكسب . وذلك هو الشأن لدى كل صاحب حرفة ينفر من حرفته ولا يوجد بمزاولته أياها الا ما قد تدره عليه من المال . أفرايت الى صاحب الحرفة الذى يذر محله قفرا وأدواته قديمة صدأة ، ويقشى هذا المحل مضطرا متاثلا ليؤدي ما يؤمن له قوته ثم يهرب الى حيث يحب من الاماكن ، فذلك من يتعاطى الحرفة مضطرا . وكذلك وزارة العدل في مصر تتعاطى العدالة مضطرة فتؤدي واجبها في أضيق الاماكن وبأقل الادوات وأحقرها ... حتى اليوم ما يزال نظام « الدوبيا » يزاوّل في المحاكم لكتابة الاحكام ، وما زالت الكتابة الخطية هى النظام المسائد في كل وراقها ، وما زالت الاجور منخفضة الى درجة ملحوظة والملفات متناثرة والمستندات معرضة للاهمال والضياع !!

بقيت اجراءات التقاضى ، وهى الموضوع الاساسى في هذا المقال ، وهذا هو الجانب المستضعف لدى وزارة العدل ، فكلما اشتكى الشاكون من بطء الفصل في القضايا أو من عدم كفاية جهاز التنفيذ أو من أى عيب شاب عمل المحاكم — سارعت وزارة العدل الى تعديل قانون المرافعات وراحت تبشر الناس بأن شكواهم قد ازيلت انسبابها ، وأن العدل السريع — والعدل من شيمته الابطاء — قد تحقق في مصر دون بلاد العالم بما استحدث من تعديل ...

كان الله في عون قانون المرافعات ، وكان الله في عون المشتغلين به !!

بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة وتوحيد القضاء في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أعد المشرع قانون مرافعات جديد هنيء له من أسباب الدراسة ما ظن معه المشتغلون بالقانون أنه سيكون محققا أهداف قوانين الإجراءات من انضباط وكفاية إذ توفر على بحثه وصياغته أئمة فقهاء المرافعات في مصر ، وخرج القانون لذلك مرضيا رجال الفقة ورجال العمل على حد سواء - على أن آفة السرعة في الحكم على الاشياء لحقته فما أسرع ما امتدت اليه يد التعديله وما أكثر ما كان هذا التعديل ، وما أخطر . . في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ صدر القانون ٥٧ بالتعديل الأول ، وفي ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ القانون ١٢٦ بتعديل ثان ، وفي ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون ١١٧ بتعديل ثالث ، ثم توالى بعد ذلك التعديلات في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - قانون ٣٥٤ ، وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ - قانون ٢٦٤ ، وفي ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ قانون ١٠٤ ، وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ قانون ٣٠٦ ، وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ قانون رقم ٥٧ ، وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٦٢ قانون رقم ١٠٠ ، وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ قانون ١٠٦ .

بعد كل هذه التعديلات التي كان بعضها جوهريا كالقانون رقم ١٠٠ - وجد المشرع أن هدفه من سرعة الفصل في القضايا ومن تبسيط الإجراءات لم يتحقق ، فأصدر قانونا جديدا للمرافعات هو القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي لا يعدو أن يكون تعديلا للقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، لأنه مع كونه قانونا شاملا إلا أنه احتفظ ببعض نصوص القانون القديم حتى لقد قالت المادة الأولى من قانون إصداره أنه يحتفظ بالباب السابع من الكتاب الأول من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، وبالفصل الثاني من الباب الثاني عشر المتعلقة بالأحوال الشخصية - ثم أن هذا القانون لم يخالف كثيرا من أحكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بل نقل معظمها بنصوصها القديمة دون تعديل حتى في الصياغة .

على أن القانون الجديد لم يسلم ولن يسلم من التعديل ، فقد عدل فعلا بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧١ المنشور في ١٩٧١/٥/٢٠ . وستتوالى تعديلات عليه بلا شك ، مادام نظر المشرع إلى أن سبيل تحقيق العدالة الوحيد أو حتى الأهم هو تعديل قانون الإجراءات حتى « تمتاز نصوصه بالدقة والشمول والمرونة لتتيح للقاضي من وضوح الرؤية ما يمكنه من انزال حكم القانون على الروابط القانونية على نحو يجعل الحقيقة القضائية التي يعلنها في أحكامه أقرب ما تكون إلى الحقيقة الواقعية ، وليفسيح مجال الاستفادة منه للقوانين الإجرائية الأخرى ، وليكون مضمونا قريبا من إدراك كل مواطن فلا يتخذ سلعة لاستغلاله أو وسيلة لضيق حقه » . كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ - نقول ، ستتوالى بلا شك التعديلات على قانون المرافعات ما دام المشرع يظن أن هذه الأهداف الكبيرة تتحقق بمجرد تعديل القانون ، لأن القانون بعد التعديل سيظل كما كان قبل التعديل قاصرا عن تحقيق هذه الأهداف ، وسيعود المشرع ينحو باللوم عليه مرة أخرى وتجرى فيه يد التعديل مرة ومرات ، إلى أن ينصر المشرع موطن الداء ويحاول إصلاحه . . . هنالك ترتفع يد التعديل عن هذا القانون المستضعف ، وتجرى يد الإصلاح حيث يجب أن تجرى ، ويتحقق من درجات الإصلاح ما يتناسب مع ما أصاب المصلح من توفيق

ما منع الحقيقة القضائية من أن تكون مطابقة للحقيقة الواقعية نص في قانون المرافعات في أي وقت مضى ، ولن يطابق ما بين الحقيقتين نص في التعديل الجديد -

لكن المتطابق بين الحقيقتين يتم حيث يكون جهاز العدالة كفوًا للرسالة المنوط به تحقيقها ، ولن يكون هذا الجهاز على هذا القدر من الكفاية الا ان يكون مرفق العدالة سلطه مستقلة استقلالاً حقيقياً وكاملاً ، والا ان يوجد من القضاة عدد كاف لحسن الدرس ودقته ، والا ان يكون هؤلاء القضاة مرتاحي النفوس بما هيىء لهم من خفض الرزق ، والا ان يكون لديهم من حوافز حسن الدرس والبحث ما يدفعهم الى كثرة الاطلاع ، والا ان تكون دور القضاء على قدر من السعة وحسن الصياغة والنظايف بحيث تعطى لهذا المرفق ما هو اهل له من احترام وهيبة في نفوس المشتغلين فيه واللائين به ، والا ان يكون الجهاز الادارى على قدر مناسب من الكفاية عدداً ومقتدره .

فلك هي الحقيقة الناصعة يراها كل من يتصل بالقضاء برابطة عمل او مصلحة ، ولكن لا تراها ، او لا تريد ان تراها ، وزارة العدل . وكم من الحقائق غابت عن الناظرين اليها . وكم من منكر للحقيقة تسطع امامه ويكاد ان يلمسها باليدين !!

بيد ان سبيل الاصلاح الوحيد في اى مجال وكل مجال ان يتبين المرء موطن العلة وان يعترف بها ، ثم يحاول ان يعالج هذه العلة بأسلوب مدروس وفق طاقته وموارده . لا عيب في ان يقف المرء عاجزاً عن استئصال شأفة الداء مرة واحدة ، فمن الادواء ما لا يستطيع بتره بجراحة ، فتكون مداوانه المثدة اقمن بذى الحجب . لا ، بل لا عيب في ان يقف المرء عاجزاً عجزاً كاملاً امام داء لا يرجى برؤه ان قصرت به الوسيلة ، فذلك قضاء يجب تقبله — لكن العيب ان ينكر المرء مرضاً يسرى في اعضائه ويحس بتباريح اوجاعه ، ويلقى اللوم على ما ليس بملوم ، فذلك تصرف قد يضر من استئراء العلة من ناحية ، وهو من ناحية اخرى يبدد جهداً فيما لا غناء فيه .

في تعديلات قانون المرافعات امثلة واضحة على ما نقول ، نكتفى منها بثلاثة نخبرها على سبيل التمثيل في هذا المقال .

اولها — خاص بنظام قاضى التحضير .

وثانيها — خاص بقتد الدعوى .

وثالثها — خاص باجراءات الطعن بالنقض في المواد المدنية .

ففى الامثلة المتقدمة تكاثرت التعديلات وتنوعت ولم يؤد اى نظام من النظم المخلدة الى الغاية المتغاة منه بما يقطع فى الدلالة على ان العلة ليست فى الاجراء القانونى نفسه ، بل فى موطن آخر تحاشى المشرع مجابهته ، على ما سيلي من المصياة .

المبحث الاول

نظام التحضير

لنظام التحضير فى مصر تاريخ طويل ذو دلالة خاصة فى موضوع البحث الخالى . فقد تقرر نظام التحضير امام المحاكم الابتدائية عند اصدار قانون المرافعات سنة ١٨٨٢ . وورئى بعد فترة وجيزة انه يعطل الفصل فى الدعوى ما لم يمدد منه يستأنف من

اصدار قانون المرافعات ، لكن الغاء التحضير أظهر من العيوب الخطيرة في طريق نظر الدعاوى والفصل فيها ما جعل المشرع يعود الى تقريره بعد تسع سنوات اخرى من الغائه !

وعلى الرغم من وجود هذه التجربة العملية تحت ناظري المشرع ، فقد عاد الى الغاء نظام التحضير بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وعادت الآثار السيئة واضحة الآن ، مما يجعلنا نطالب بإعادته . والعجيب ان ما قيل في تبرير الغاء نظام قاضي التحضير سنة ١٩٦٢ هو نفس الذي قيل عند الغائه سنة ١٨٩٢ ، وان السبب في طلبنا إعادته الآن سنة ١٩٧٢ هو نفس السبب الذي قال به المشرع سنة ١٩١٠ .

اذك فأننا نقسم القول في هذا الجزء من البحث اقساماً ثلاثة :

نتكلم في اولها عن تاريخ نظام التحضير في مصر .

وفي ثانيها عن تقدير هذا النظام .

وفي ثالثها عن النظام المقترح لتحضير الدعاوى .

١ - تاريخ نظام التحضير في مصر :

عندما صدر أول قانون للمرافعات في مصر سنة ١٨٨٣ كان يحتوي نصوص المواد من ٥١ - ٦٨ تنظيم اختصاصات « قاضي التحقيق » وهو نفس قاضي التحضير الذي كان له سلطة كاملة في نظر الدعوى حتى تهية للحكم فيها فيحيلها الى الدائرة المختصة - ولم يكتب لهذا النظام ان يطبق طويلا اذ لوحظ ان من شأن العمل به تعطيل سير القضايا ومنع انجازها بالسرعة المرغوب فيها ، فالقى نظام قاضي التحقيق والغيث المواد الخاصة به بالأمر العالي الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وصارت القضايا منذ ذاك التاريخ تقدم الى المحكمة مباشرة ، وتنظر كل دائرة بأعضائها الثلاث طلبات التأجيل وتحقق صفات الخصوم وحضورهم وغيابهم وما الى ذلك من الامور الفرعية التي لا تحتاج الى روية في نظرها ولا تحمل تداول بين اكثر من قاض للبت فيها .

حدث من بعد ما كان لابد من حدوثه من ازدياد عدد القضايا امام الدوائر وازدياد دور القضاء بها ، وتبديد وقت القضاة فيما يعتبر في الامور الشكلية من معالجة مسائل القانون وتحقيق العدالة ، فأدرك هنالك المشرع غلطة بتسرع في الغاء نظام التحضير ، واعادة سنده ١٩١٠ مقيدا من اختصاصات قاضي التحضير بالقانون الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ وكان هذا النظام قاصرا على المحاكم الابتدائية فلم يتناول التحضير امام محاكم الاستئناف .

واذ اثبت نظام التحضير صلاحه وكفايته في أداء الغرض المطلوب منه ، فقد عم امام المحاكم الابتدائية والاستئنافية بالقانون رقم ٦٣ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ . واستمر هذا النظام مطبقا حتى بعد صدور القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، واستمر بالتالى مؤديا وظيفته في حجب الامور الاجرائية التافهة عن الدائرة بأعضائها الثلاثة ولحب (١)

الدعوى عن عناصر ثانوية تعلق بها حتى تستقر أمام قاضيتها خالصة بجوهرها فيتونر القاضى على درس هذا الجوهر ، ولا يضيع من الوقت والجهد ما ليس بمنع للفصل فيها .

كان هذا النظر واضحا امام واضعى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فلم يكتفوا بابقاء نظام التحضير على حاله الذى تقرر به بقانون سنة ١٩٣٣ بل زادوا الى ذلك توسعه فى سلطاته حتى لقد اباحوا له الحكم فى بعض الدفوع التى لم يروا انها تحتاج الى طويل اجتهاد والرجوع الى الدائرة لتقرير وجه الراى فيها فأبيح له « الحكم فى الدفوع بعدم الاختصاص وبطلان صحيفة الدعوى وعدم القبول وانقضاء الحق فى اقامة الدعوى بضى المدة وسقوط الخصومة » وفى الطلبات العارضة وطلب الاحالة الخ . . . » وقيل فى تقرير ذلك أنه « رضى بحق ان من التعالى فى توخى الضمانات ان يمنع القاضى المنتدب للتحضير من الحكم فيما يقدم اليه من الدفوع كالدفع بعدم القبول او بانهاء الحق فى الدعوى لمضى المدة وان يلتزم كلما قدم اليه دفع من مثل ذلك — وجبها او تافها — بالرجوع الى المحكمة ليشغلها بالحكم بقبوله او برفضه فى حين أن فى مقدوره الفصل فى هذه المسائل مع توفير الوقت والجهد . وحسب الخصوم ضمانا ان لهم الحق فى استئناف حكمه مع الحكم فى الموضوع ، وانه ان كان الحكم فى موضوع الدعوى غير جائز استئنافه ، فلا يكون للقاضى سلطة الحكم فى ذلك الا اذا اتفق الخصوم امامه على الحكم (١) » .

وجهة النظر السابقة واضحة السلامة ، اذ هي تزيد فى فرصة تنقية الدعوى من المسائل الفرعية التى غالبا ما تتصل بها وتجعل الدائرة المختصة بالحكم اكثر توفرا عنى الفصل فى المسائل الموضوعية والقانونية المتصلة بجوهر النزاع — وفى هذا جمع مستحسن بين نظام القاضى الفرد والدائرة ، اذ يتاح للقاضى المنتدب للتحضير فرصة تهيئة الدعوى للحكم ويخول من السلطات ما يرقى الى مستوى الحكم فى الامور الفرعية ، ويسند الى المحكمة بمقضاتها الثلاثة الفصل فى موضوع الدعوى على ضوء ما أسفر عنه تحضيرها وبعد التخلص مما اثير حواليتها من أمور عارضة او دفوع .

صحيح ان العمل لم يسفر عن حسن تطبيق للنص السابق ، فلم يكن قاضى التحضير يفصل فى الدفوع الا فى حالات استثنائية لا يقاس عليها ، وصحيح ان بعض القضايا كانت لا تستوفى حقها فى التحضير ، فتحال الى المرافعة وثمة مسائل تقتضى استكمال البحث حتى تنهى الدعوى للحكم فيها ، فتضطر الدائرة اما الى تحضيرها امامها واما الى اعادة الى التحضير مرة أخرى كل هذا وقع فى العمل فعلا ، وهو عيب يجب اصلاحه بعد بمعرفة مصدره ولم يكن هذا المصدر عيب التشريع ابدا ، فالتشريع سليم بغير مرأ . لكن مصدره الحقيقى هو النظام الذى اتبعته وزارة العدل فى وقت ما (ونرجو الا يكون ما زال متبعا !) من محاسبة القاضى على نسبة الفصل فى القضايا — فقد أغرى نظام النسبة هذا القضاة باحالة القضايا الى المرافعة بسرعة حتى يدركوا نسبة أعلى وفرصا أوفر للترقى !! وكانت تلك مأساة .

سواء اكان نظام التحضير ام لم يكن ، فان نظام النسبة كان سيؤدى الى اهدار لأسس العدالة ، وكان الناس سيجأرون بالشكوى فى كل حال . لكن الذى حدث عندما جار الناس بالشكوى ان انصرف نظر الوزارة الى القانون المستضعف ، قانون

المرافعات ، ولم يوجه هذا النظر الى سبب الحقيقي لاداء المشتكى منه . ففيل أن نظام التحضير هو السبب أو هو البليل أحد أسباب الشكوى ، وهو مما اتهم به براء .

في سنة ١٩٥٩ لم بلغ نظام التحضير وحده ، بل الغى نظام الدوائر ، ونصب القاضي الفرد بديلا عنها ، اذ صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قاضيا في مادته الثانية بأن « تصدر الأحكام من قاض واحد في درجة رئيس في المحاكم الابتدائية وذلك في القضايا المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، ويجوز عند الضرورة أن يقوم بالحكم فيها قاض » . وكان لهذا القانون دواعيه السياسية التي غلبت دواعي صنة القضاء ، فشالت أمام المشرع كفة العدالة في سبيل تحقيق أهداف أخرى رآها أولى بالرعاية ، على أنه — مع ذلك — لم يجد في مذكرة القانون الايضاحية ما يسبب به عدوله عن نظام الدوائر الى نظام القاضي الفرد الا أن يقول أن في ذلك « تيسيرا لسرعة الفصل في القضايا » ، وكان هذا السبب يبدى على هذه الصورة المجلة المهمة هو الأساس الوحيد الذي تضمنته المذكرة الايضاحية لتغيير نظام استقر في البلاد وكان موضع رضا العاملين به والمتعاملين معه .

فلما انقضت الظروف السياسية التي دعت الى الأخذ بنظام القاضي الفرد، عدل المشرع عنه الى النظام السابق عليه — نظام القضاة المتعددين ، ولعل المشرع اقتنع مع قصر التجربة بفشلها ورأى صحة ماقله من قديم انصار تعدد القضاة من أنه « يكفل اجراء تحقيق الدعاوى والحكم فيها على الوجه الأقرب للكمال والصواب ، بالنظر الى أن القضاة المتعددين يشتركون في فحص القضايا ويراقب بعضهم بعضا ويتبادلون الرأي فيتبعون أحسنه ، ومن أن التعدد يحفظ للقضاة تمام استقلالهم ويشجع كل واحد منهم على ابداء رايه غير متأثر بميول الرأي العام أو رضاء الخصوم من أصحاب النفوذ أو رغبة رجال السلطة ، مادام رأى كل قاض بذاته يبقى مجهولا وموقفه من الحكم الصادر يبقى مستورا بالعمل المنسوب الى الجماعة . أما القاضي الفرد فإنه يظهر بذاته ويتحمل وحده مسئولياتها ، وقد يتأثر بذلك استقلاله (١) .

عاد المشرع الى نظام التعدد في القضاة ، ولكنه نبذ نظام التحضير ، اذ قرر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن « نظام التحضير لم يحقق الغاية المرجوة منه وهي سرعة تهيئة القضايا للمرافعة ، بل على العكس من ذلك عطل سيرها ، وكان الكثير من الاجراءات التي تتم أمامه تعاد في غالب الأحوال أمام المحكمة كاملة أو يقضى ببطلانها لعدم عرضها عليه ، أو بسبب عدم كتابة تقريره أو عدم تلاوته » . ولذلك فقد قرر واضعو القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن يكون تحضير الدعوى بطريقة أخرى « يرجى أن تكون أكثر فاعلية وانتاجا » ، وهي الزام المدعى أن يرفق بصحيفة الدعوى جميع المستندات التي تؤيدها (كذا ١٤) .

موطن الخطأ في هذا النظر أوضح من أن يحتمل البيان الطويل . فإن ظهور عيب في تطبيق نظام التحضير لا يقتضى في المنطق السليم إلغاء هذا النظام ، بل يقتضى

(١) محمد حامد فهمي في المرافعات سنة ١٩٩٢٨ ص ٤٢ بند ٤٤

وجارسونيه — الجزء الاول بند ٣٦ ص ٦٩ وقد اضطر المشرع الفرنسي الى تقرير نظام القاضي الفرد عقب الحرب العالمية الثانية . فقرر الامر الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٤٥ أنه يمكن أن يصدر الحكم من قاض واحد من قضاة المحاكم الابتدائية — فترك لرؤساء المحاكم حق تعيين قاض بديلا من لائحة نظرا للمجهول في عدد القضاة في أعقاب الحرب — لكن النظام الموقت الغى سنة ١٩٤٩ ليزوال علة

استقصاء سبب العيب في التطبيق واستثنائه . فان قيل ان بعض الأحكام كان يقضى بطلانها لأن القضية احيلت الى المرافعة دون كتابة تقرير تلخيص أو دون تلاوته ، فقد وجب ان ينبه القضاة الى هذا ، وهم لا شك منتبهون ، حتى يراعوا تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً وسليماً . وذلك هو الشأن في كل قاعدة — موضوعية أو إجرائية يترتب البطلان على اغفالها ، فلا يصح في الأذهان ان يطالب أحد بإلغاء تسبيب الأحكام مثلاً لمحض ان بعض الأحكام يقضى بطلانها لقصور الأسباب أو تناقضها ، ولا يصح في الأذهان ان يطالب أحد بإلغاء قواعد اعلان أوراق المرافعات أو مواعيدها لأن الكثير منها لا يتم على وجه صحيح فيقضى بطلانها وبطلان ما أسس عليها من أحكام . . . لا ، ليس هذا بسليم في المنطق انما الصحيح ان تعالج عيوب التطبيق حتى يقضى على أسباب البطلان أو تحصر في أضيق دائرة . وهيهات ان يستطيع المشرع في أي بلد وفي أي وقت ان يقضى على كل صور مخالفة القانون . ذلك كمال لا يتحقق ، فكان واجب المشرع الزكي ان يرتضى القاعدة التي يحسن تطبيقها في الاغلب من الحالات ، ويكون عدم تطبيقها استثناء ، أو مردوداً الى عيب في الجهاز الذي يطبقها فيمكن التغلب على سيوء التطبيق بتحسين هذا الجهاز . واننا لنحسب ان نظام التحضير كانت له هذه الميزة ، فالأحكام التي ابطلت لعدم تلاوة تقرير التلخيص أو عدم كتابته كانت استثناء على الأصل العام — والحالات التي كانت المحكمة ترى فيها نفسها مضطرة الى إعادة بعض اجراءات التحضير كانت فساداً في التطبيق مردة الى قاعدة النسبة التي اتبعتها وزارة العدل وكانت ثراً مستطيراً .

الا ان قانون المرافعات هو القانون المستضعف كما قدمنا ، غفاب عن ناظرى وزارة العدل ما في التطبيق من سوء وضربوا جام غضبهم على القانون نفسه . وراوا ان الاصلاح لا يكون الا بتعديل في قواعده دون بحث ودون ترو !!

من المؤسف بعد ذلك الا يكون هذا الموضوع محل تقدير من واضعى قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، فلا يحدث في نظام قاضى التحضير ويكتفى المشرع بتقرير المادتين ٩٧، ٩٨ التي تقضى اولاهما بأنه يجب على المدعى عند قيد الدعوى تقديم الصحيفة وحافطة مستندات ومذكرة شارحة ، وتقضى المادة ٩٧ بان المرافعة تجرى في الجلسة الاولى وان للمحكمة ان تقضى بغرامة على الخصم الذي يتأخر عن تقديم مستند في موعده . . .

والبين من هذين النصين ومن نص المادة ١٠٨ مرافعات في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ان واضعى القانونيين تصوروا انه من الممكن ان يترافع الخصوم في الدعوى في الجلسة الاولى المحددة لنظرها دون سبق تحضيرها لا امام قاضى التحضير ولا بقلم الكتاب . . . على ان واضعى القانونيين عادوا فشكوا في امكان تحقيق هذا الهدف ، فانصحوا في القانونيين عن ان هذه المواعيد تنظيمية ، وبينوا انه كلما رأى القاضى منع أجل للخصوم حتى يعدوا مستنداتهم او مذكرات دفاعهم فعل دون تخرج ، فان المشرع لم يرد الى منع خصم من ابداء دفاعه ، والا لم تتحقق العدالة — وضع ذلك على صورة جلية في تقرير اللجنة التشريعية تعليقا على المادة ٩٨ من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ التي تقرر انها « رأت ان هذه المادة (٩٨) تنظيمية لا تترتب جزاءات على مخالفتها ، ولكن المراد منها حث القضاة والخصوم على تلافي تأجيل الدعوى بغير مبرر . ولا تثريب على القاضى مع هذا النص ان هو افسح الأجل أو كرر التأجيل حين يرى مبرراً لذلك ، ولكن يبقى الأصل في حدود ما استحسنه النص » .

أما ما وقع في العمل فقد كان مناقضا لما أراده المشرع — وما كان يمكن أن يكون إلا على هذا التناقض — إذ ندر أن يتقدم مدع بحافظة مستندات ومذكرة شارحة لدعواه عند قيد الدعوى ندرة تكاد تلحق بالعدم ، وندر أن تمت المرافعة في دعوى لدى نظرها بالجلسة الأولى ، بل تأجلت القضايا وتعطل الفصل فيها من حيث أريد لها الانجاز السريع .

سنعالج سبب فشل التشريع في الجزء التالي من هذا البحث ، بيد أنه يعنينا الآن استكمالا لتاريخ التحضير أن نذكر في اقتضاب تجربة أخرى لجأ إليها المشرع لتحضير الدعاوى بالاستئناف ، وهي تجربة فاشلة هي الأخرى .

تجربة القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ :

في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ أي بعد تطبيق قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأمد جز قصير ، رأى المشرع أن ثم شكوى من ببطء التقاضي . وكعادته لم يحفل بالأسباب الحقيقية لهذه الشكوى ، بل سارع الى تعديل التشريع بحيث تحضر قضايا الاستئناف في قلم الكتاب كالنظام المتبع في طعون النقض ، وكشف المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر عن مراده من هذا التعديل بأن قرر أن ثم تفرقة يجب حسابها بين القضايا الابتدائية وتلك الاستئنافية ، لأن صدور الحكم في الدعوى من محكمة الدرجة الأولى « يجعل القضية مستوفاة الى حد كبير سواء بالنسبة لحصر الطلبات أو قصر النزاع على اطرافه » ومقتضى هذا أن « الفصل في الدعوى استئنافيا يجب أن يتم في وقت لا يطول أمده » .

من ناحية أخرى اوضحت المذكرة الايضاحية أن نظام مستشار التحضير يؤدي الى البطء لأن « القانون ترك للقاضي تحديد مواعيد تقديم المذكرات والمستندات من الخصم وتبادل الاطلاع عليها دون قيد ، فاستغل الماطلون متهم هذه الرخصة لاطالة أمد التقاضي كسبا للوقت وكيدا لخصومهم ، ولم تردعهم الغرامات المتكررة المحكوم بها عليهم والتي يراعى فيها غالبا جانب الرأفة بهم — فأصبح الأمر يستدعى علاجا عاجلا » .

ما أسرع ما تبين فساد هذا العلاج ، فاستمرت القضايا معطلة في قلم الكتاب سنوات قبل تحديد جلسة لنظرها ، لأن عدد القضايا كان أكثر من قدرة القضاة على الفصل ، فنقل التكدس من جلسات المحاكم الى أقلام الكتاب ، واستمر الداء حيث هو واستمرت من ثم الشكوى !

من ناحية أخرى ، فقد تبين أنه من المستحيل أن يفصل في كل القضايا في أول جلسة لنظرها بعد تحضيرها بقلم الكتاب . إذ أن هناك طعونا موضوعية كانت توجه ويستلزم تحقيقها فترة من الوقت تقطعه القضية في المرافعة — فقد يظهر لأحد الخصوم مستند جديد لم يتمكن من تقديمه في فترة تحضير الدعوى ، ولا تملك المحكمة إلا أن تتقبله وتحققه حتى تقف على وجه الحق في الدعوى ، وقد يدعى أحد الخصوم بالتزوير فيحقق ، وقد تنتدب المحكمة خبرا لبحث جانب فني في النزاع وتستمر الدعوى مرددة أمامها حتى ينتهي الخبير من أداء مهمته ويقدم تقريراً يكون محل تعليق من الخصوم وتعقيب يقدم في جلسات متتالية أمام المحكمة .

من ناحية ثالثة ، ظهر في العمل التحضير في قلم الكتاب لا يفضي على خيل الماطلين

الذين كانوا يتلبثون بدفاعهم لا يبدونه طوال فترة التحضير حتى اذا حدد للقضية جلسة ابتدأوا في ابدائه بمنكرات يقدمونها أو مستندات يودعونها ... هنالك لم تجد المحاكم بدا من الاستماع الى ما ابدوا من نفوع ودفاع والى بحث ما قدموا من مستندات حتى وان انت بعد المواعيد المحددة بالقانون ، لأن تلك المواعيد تنظيمية من ناحية ، ولأن شعور العدالة الغلاب على القضاة يمنعهم من استبعاد دفاع قد يكون صحيحاً لا لشيء الا لأنه لم يبد في وقت حدده القانون لابدائه .

من اجل هذه الاعتبارات كلها تبين للمشتغلين بالقانون وللشرع ان نظام التحضير في قلم الكتاب غير مجد فطالبوا بالعدول عنه ، وعُدل عنه فعلاً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى الغى نظام التحضير كله — فهل كان هذا القانون موفقاً ؟ !

بل كان — على ما اشرنا آنفاً — بعيداً عن التوفيق . فلا بد من التحضير لحسن دراسة القضية ، ولسرعة الفصل فيها على السواء على ما سيلى في القسم التالى .

٢ — تقدير نظام التحضير :

قدمنا ان التشريع في مصر عرف نظام التحضير منذ انشائه ، اذ لم يتصور المشرع ان تقدم الدعوى الى جلسة المرافعة دون ان يسبق ذلك مرورها بمرحلة اعداد تستكمل فيها الاجراءات الأولية اللازمة للاعلان ، ويودع بملفها من المستندات ويقدم من المذكرات ما يلزم لجلاء اساس الدعوى وادلة الثبوت فيها .

ثم انه اذا نظر الى دور القاضى على انه ذو جانب ايجابى بحيث يملك ادخال خصم واستجوابه ، أو الأمر بضم دعوى أو طلب أوراق من تلقاء نفسه دون طلب من الخصوم — اذا نظر الى دور القاضى من هذه الزاوية ، فان التحضير يكون واجب حتى تستوى الدعوى أركاناً وتستكمل ما ينقصها من عناصر سواء بناء على طلب الخصوم أو طلب المحكمة قبل أن تحال الى دور المرافعة وينتهى فيها الخصوم الى طلباتهم الأخيرة ثم تستمع المحكمة الى مرافعاتهم الشفهية بعد أن تكون قد استوعبت ما قدموا من حجج واحاطت بما اودعوا من مستندات ووقفت على ما اثير من دفوع وما تم في كل منها .

من ناحية ثالثة ، فانه من الغريب على النظر القانونى ان تتم المرافعة في الدعوى دون تحضير يسبقها ، تبنى ذلك العدالة التى توجب ان يكون كل خصم على بيئته من وجهة نظر خصمه ، وان يمكن من الرد عليها في الاجل المناسب . فان كان الرد بضم أوراق أو ادخال خصم أو تعديل الطلبات ، فقد وجب أن يمكن الخصم من كل ذلك تمهيداً لنظر الدعوى بعد أن تطرح على المحكمة كافة حجج الخصوم وكافة مآلديهم من مستندات ، وتوزن بميزان العدالة الدقيق .

هذا النهج الذى التزمه المشرع المصرى فيما قبل سنة ١٩٥٩ متبع باطراد في تشريعات البلاد المتحضرة . اذ لم يستتبع المشرع في أى مجتمع متحضر ان يكلف القاضى بالفصل في القضية قبل اعدادها من جانب أطرافها . لا ولم يستتبع المشرع في المجتمعات المتحضرة أن يهدر وقت القاضى في تسلم أوراق أو في اتخاذ اجراءات روتينية رئيسية يمكن أن تتخذ تلقائياً دون تدخل من الغير ، أو تتخذ تحت رقابة قلم الكتاب دون أن تعقد جلسة تحضرها دائرة مكونة من ثلاثة قضاة — ذلك اهدار للوقت وتضييع للجهد وارهاق للقضاة وأعوانهم وللمتقاضين ..

في نظام المرافعات المتبع في إنجلترا على سبيل المثال تمر الدعوى بمرحلة التحضير قبل نظرها ، حتى اذا ما قدم الخصوم مستنداتهم وعينوا شهودهم قفل باب المرافعة فلم يعد لاي خصم ان يخرج عما أبدى من ادلة وشهود ، ثم استمعت المحكمة الى الشهود وناقشتهم واستمعت الى المحامين — وهناك يتولى القاضي تلخيص كل ماتم من الاجراءات وحصر المواضع التي يطلب فيها من المحلفين الراى وتتم بعد ذلك المداولة (١) .

(١) تبدأ الاجراءات في النظام الانجليزي باصدار ورقة اعلان وهي تصدر بتسجيلها في مكتب خاص ووضعها في ملف ، ويكون ورقة الاعلان نافذة لمدة ١٢ شهرا من تاريخ اصدارها ، في خلال هذا الابد يجب ان يتم اعلان المدعى عليه ، ويسمى الاعلان service of the writ — فاذا ماتم الاعلان يجب على الخصم ان يخطر مكتب التسجيل في خلال ٨ ايام انه سيجضر الجلسة فيكون الحكم لذلك حضوريا ، والا اعتبر متخلفا عن الحضور ، ثم يتبادل الطرفان اوراقا تحتوي وقائع النزاع فحسب دون بيان لا لادلتها ولا للحجج القانونية التي يستندون اليها ، وتسمى هذه الاوراق pleadings ، وتعرف بما نصه : every pleading must contain, and contain only, a statement in a summary form of the material facts on which the party pleading relies for his claim or defence, as the case may be, but not the evidence by which those facts are to be proved.

فاذا تعلقت الدعوى بتنفيذ او فسخ عقد مثلا ، كان على المدعى ان يذكر العقد وتاريخه واطرافه ومحل انعقاده ، والشروط او الشروط التي يدعى انها خولفت — اما المدعى عليه فاما ان يقر بالواقعة admit او ينكرها reverse ، او يعترف بالواقعة من حيث هي ولكنه يذكر من الواقع ما يعفيه من المسؤولية pleas in confession & avoidance او ينكر الاساس القانوني object in point of law وللمدعى والمدعى عليه ان يعدلا في المذكرات الواقعية خلال مدة تبادلها .

ويقفل باب تبادل هذه المذكرات الواقعية بعد انقضاء الاجل المحدد لها . (١٤ يوما من تاريخ اعلان الخصم رده على الدعوى الاصلية او الفرعية ايهما ابعد) ثم تحل المرحلة الثانية من مراحل تحضير الدعوى وهي الخاصة بتقديم وفحص المستندات discovery and inspection of documents ، ففي خلال ١٤ يوما تلى قفل باب تبادل المذكرات الواقعية يكون على المدعى ان يعلن خصمه ببيان للمستندات التي تؤيد دماعه ، وعليه ان يقسم هذا البيان اقساما ثلاثة :

الاول : خاص بالمستندات التي تحت يده ولا يعارض في تقديمها .

الثاني : خاص بالمستندات التي تحت يده ويعارض في تقديمها .

والثالث : خاص بالمستندات التي تعيد في اثبات الدعوى ولكنها ليست تحت يده .

وعلى الخصم كذلك ان يحدد لخصمه المكان والزمان الذي يتمكن فيهما من فحص المستندات المذكورة بالبيان السابق — ويتضمن الفحص حق الخصوم في استلام صورة من كل مستند .

ومن قبيل استجلاء البيانات كذلك يباح للخصوم ان يوجهوا لبعضهم البعض — بعد استئذان القاضي — اسئلة interrogatories ، يجيب عليها المسؤولون بعد حلف اليمين بلى ذلك مرحلة توجيه صحيفة الدعوى summons for directions وتتضمن صحيفة الدعوى وقائعها وبيانا بادلة الثبوت ومكان المحاكمة الخ . ثم تدور المحاكمة بعد ذلك في الموعد المحدد بسماع الشهود وناقشتهم . والشهادة في النظام الانجليزي يعلق عليها أهمية كبرى ، وتبين المستندات ، ثم يتلو القاضي تلخيصا للاجراءات وموضوع الدعوى وادلتها ، ويحصر فقط الخلاف وجهة نظر كل من الطرفين وادلته ، ويطلب من المحلفين الفصل في القضية . وفي الاتجاه الحديث للقضاء يضع القاضي للمحلفين النقاط التي يجب عليهم الفصل فيها في صورة اسئلة .

اعتمدنا في هذا التلخيص للاجراءات على كتاب الاستاذين

(R.J. WALKER & M.G. WALKER: The English Legal System 2nd. Ed.

1970.

والمستفاد من الاجراءات المقررة في هذا القانون أن الدعوى لا تتم فيها المرافعة الا بعد أن يبين موضوعها من وجهة نظر كل طرف بياناً كافياً ، ثم تنكر الادلة ويتبادلها الخصوم في آراء كافية . فان رأى الخصم أن يركن الى سؤال خصمه استجوبه وطنب اليه الرد بعد حلف اليمين ، ويوضع مثل هذا الرد كمستند في الدعوى في مرحلة تحضيرها ، ثم يقدم المدعى دعواه في اطارها القانوني موضحاً ادلته ، وسنده القانوني على ما يطلب في صحيفة يعلنها للخصم ، الذي يمكن من الرد عليها في امد كاف .

فاما أن استكمل ملف الدعوى كافة هذه العناصر ، وصار واضحاً من مطالعته كل واقعة ودليلاً ، وكل حجة وسندها — فقد اعتبرت الدعوى مهينة للفصل فيها وقدمت القضية للمرافعة ، دون أن يباح للخصوم أن يثيروا جديداً من واقع أو دليل ، أو من دفاع أو دفع .

انك لترى من هذا النظام كم يولى التحضير عناية ، حتى ليحق لنا القول انه نظام من الاجراءات تصفى فيها عوارض الخصومة ، وتحدد فيها وتحصر المواضيع التي ينتهي من المطالبة القضائية أن تحققه من حسم للمنازعات التي تدور بين أطراف الدعوى — حتى اذا ماعرضت القضية بعد هذا التحضير الطويل الدقيق على المحكمة ، توجهت المحكمة الى اللباب ، ولم تنفق من الوقت شيئاً في مراجعة الاجراءات ، لا ، بل تنفق وقتاً حتى في الفصل فيما يكون قد اتصل بالخصومة من مسائل فرعية عارضة .

يقرر هذا في نظام لا تتكون فيه المحكمة من أكثر من قاض ، بل بفصل في الدعوى قاض لرد ، فكيف ان كانت المحكمة من ثلاثة قضاة أو ثلاثة مستشارين ؟ !

التحضير نظام متبع كذلك في قانون المرافعات الفرنسي :

كان هذا التحضير يتم بواسطة تبادل الخصوم مستنداتهم ومذكراتهم حتى تنهيا الدعوى للمرافعة فتحال اليها .

وفي ٤ ايلول سنة ١٩٤٤ صدر تعديل لقانون المرافعات الفرنسي جعل التحضير يتم تحت اشراف قاض يختص بمتابعة الاجراءات Le juge chargé du suivre la procédure بعينه رئيس المحكمة بعد ان يتم قيد الدعوى . ويكون على هذا القاضي أن يشرف على ايداع المذكرات التمهيدية التي يعدها ويقدمها في فرنسا وكلاء دعاوى Les avoués في مواعيدها ، كما يكون له أن يسمى لمحاولة التوفيق بين الخصوم وفض المنازعة صلحاً — ويكون له أن يتخذ كافة الاجراءات لجمع المعلومات ، فله حق إجراء تحقيق أو معاينة أو انتداب خبير ، بناء على طلب أي من الخصوم وذلك دون أن يبدي رأياً في الدعوى ودون أن يعتبر حكمه باتخاذ أي من هذه الاجراءات حكماً تمهيدياً ، بل يشبه اختصاصه في هذه الحال باختصاص قاضي الامور المستعجلة (١) .

(١) م ٨١ من قانون المرافعات الفرنسي الذي يقرر : « في جميع الاحوال وفي أي حال كانت عليه الدعوى يكون للقاضي المكلف بمتابعة الاجراءات — بناء على طلب أحد الاطراف أو من تلقاء نفسه — أن يأمر بعد سماع الخصامين أو استدعائهم باتخاذ كافة اجراءات جمع المعلومات دون الاخلال بتلك الاجراءات التي يكون للمحكمة الحق في اتخاذها فيما بعد » .

“Dans tous les cas, et en tout état de cause, les avocats des parties entendus ou appelés, le juge chargé de suivre la procédure, pourra sur la demande de l'une des parties ou même d'office, ordonner toute mesures d'information sans préjudice de celles auxquelles pourra recourir ultérieurement le tribunal.

وأخيرا فإن من حق قاضى التحضير فى فرنسا أن يفصل فى الدفعين المحددين بالمادتين ١٦٦ و ١٨٨ من قانون المرافعات الفرنسى ، وأولهما خاص بالزام المدعين الاجانب بتقديم كفالة لدفع المصروفات والتعويضات التى قد يحكم بها فيما لو رفضت دعواهم — والثانى خاص بالزام الخصم بتقديم ورقة استشهد بها ضده فى خلال ثلاثة الايام التالية على اعلانه بها .

قد يكون مفيدا أن نذكر أن القضايا فى فرنسا تحضر على مرحلتين ، مرحلة أولى ينولها وكلاء الدعاوى وتكون المذكرات فيها مقتضبة وغير كافية — ثم مرحلة ثانية يجب على الخصوم فيها تبادل المذكرات النهائية والمستندات — فإذا ماتمت الاجراءات المقدمة جميعا كان على قاضى التحضير أن يعد تقريرا يتناول فيه كل الاجراءات وتلخيص طابات الخصوم وحججهم ، ويجب أن يكون هذا التقرير مكتوبا ، وأن يودع ملف الدعوى ، وأن يتلى قبل جلسة المرافعة ، والا كانت الاجراءات باطلة (م ٨٢) .

المراجع لنظام التحضير الفرنسى بعد تعديله الاخير يجد الشبه قويا بينه وبين النظام الذى قرره المشرع المصرى فى قانون سنة ١٩٤٩ ، وإن كان لا يصح القول بأن المشرع المصرى قد اقتبس نظام قاضى التحضير من القانون الفرنسى ، لأن نظام التحضير بواسطة قاض يشرف على الاجراءات كان كما أسلفنا — موجودا فى التشريع المصرى قبل أن يعرفه التشريع الفرنسى الصادر سنة ١٩٤٤ لذلك لم يشر المشرع فى المذكرة الايضاحية للقانون الى القانون الفرنسى كمصدر للتشريع ، بل اكتفى بأن بين العلة من نظام قاضى التحضير مقررنا أنه « خليف بالشارع أن يضع نظاما يشبه نظام طبيب الاستقبال فى المستشفيات الذى يفحص الواردين للمستشفى ليرد عنه كل من ام يكن جديرا بالنزول فيه » . وبأن « القانون عنى بتجهيز القضايا بطريقة فعالة منتجة فوسع فى اختصاص قاضى التحضير وسلطته توسعة يرجى أن يكون لها أثر طيب » .

ونحسب أن نظام قاضى التحضير — بهذه المثابة — نظام ليس مفيدا فحسب ، بل لازما لحسن العدالة . لم يتبع فى مصر وحدها ، بل أتبع بصورة ما — فى تشريعات الدول المتحضرة جميعا .

كل موضوع يحتاج الى موازنة الراى وترجيح الحجة يحتاج من قبل ذلك الى حسن الدراسة . وحسن الدراسة يحتاج الى أعداد سابق . وما يكون الاعداد الا بعد أن يقف كل طرف على وجهة نظر خصمه وما تحت يده من مستندات .

المدعى يعد دعواه قبل رفعها . ولكنه يحتاج مع ذلك الى وقت آخر بعد أن يقيم الدعوى حتى يلم بما قدمه المدعى عليه من أوراق وما بسطه من أوجه دفاع وما أثاره من دفوع . والمدعى عليه يحتاج الى وقت من باب أولى . والمحكمة لا تستطيع أن تقطع برأى فيما أشتجر فى ساحتها من نزاع بين المتخاصمين الا بعد بحث كلا الرايين وتقييم كلنا الحجتين . . . وهذا كله يمنع الفصل فى الدعوى بالجلسة الاولى ، فلا يحسن بالقضاء الفصل فى الدعوى الا بعد اتهام تبادل المستندات والمذكرات .

وحرام أن يضيع وقت القضاء فى مراقبة هذا التبادل للادعاءات فيما يقدم من مذكرات أو فى استلام المستندات من الخصوم ورافقتها بملف الدعوى .

وحرام من باب أولى - أن يضيع وقت القضاء في مراقبة الأعمال النهيية لاستقامة الدعوى كإتمام الاعلان والاعذار وادخال خصوم وتوجيه طلبات فرعية ...

من أجل ذلك كان التحضير لازما في رأينا لحسن الفصل في الدعوى .

ومن أجل نفس الاعتبار ، كان هذا التحضير لازما لحسن تنظيم مرفق العدل وجعل القضاة متوفرين على البحث الجدى في جوهر النزاع بعيدا عما يكتنفه من عوارض أو يلابسه من أمور فرعية .

فلا غنى عن التحضير اذا اريد للقضاء أن يجرى العدالة في اطارها السليم ، وأريد إلى حسن تنظيم هذا المرفق الضخم الاساسى من مرافق المجتمع ، ولا معدى لذلك من إعادة نظام التحضير .

ولكن هل يعود في نفس الاطار القديم الذى قرره القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ أم يخلق أن يعدل من نصوص هذا القانون ؟

ذلك ما نبينه في القسم الاخير من هذا البحث .



٣ - النظام المقترح للتحضير :

متى انتهينا الى أن نظام التحضير واجب وأن الغاءه غير سليم ، فقد وجب الخيارين ثلاثة طرق للتحضير - تحضير الدعوى أمام قلم الكتاب دون تدخل من قاض يتابع الاجراءات - وتحضيرها بالجلسات تحت إشراف قاض ويحضور الخصمين كما كان متبعها في ظل قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - وتحضيرها وفق النظام الذى وضعه التشريع الفرنسى الصادر سنة ١٩٤٤ حيث تتم بعض الاجراءات دون تدخل قاض وينم البعض الآخر امامه وتحفت إشرافه .

فأما النظام الاول ، وهو تحضير الدعوى بقلم الكتاب بواسطة الخصوم فلا نراه مناسبا للعمل في مصر - وقد أثبت هذا النظام فشله فعلا عندما طبق في تحضير قضايا الاستئناف بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ . إذ تبين أن كثيرا من الخصوم - مستأنفين ومستأنف عليهم - لا يتقدمون بمستنداتهم ومذكراتهم في المواعيد المحددة بالقانون ، وكانوا ينتظرون حتى تنظر القضية فيقدمون مالدتهم من دفوع وأوجه دفاع ، لا يسمع المحكمة - وهى حريصة على تحرى العدالة - إلا أن تقبلها ثم تمكن الخصم من الاطلاع عليها والزد ، فتعاد من ثم اجراءات التحضير أمام المحكمة ولا يكون الوقت الذى ضاع في تحضير الدعوى أمام قلم الكتاب مثمرا ، أو لا يكون في القليل مكتمل الثمرة .

وأما النظام الثانى ، وهو تحضير الدعوى بالجلسات تحت إشراف قاضى التحضير ، فلا شك في جذواه ، إذ كان القاضى يراقب الخصوم ويشرف على الاجراءات ولا يمنع الخصوم من الآجال الا ما كان مناسبا لاتمام اجراء واجب اتخاذه ، أو لدراسة أمر لامعدى عن حسن درسه لتهيئة القضية للحكم فيها .

على أن تحضير الدعوى تحت إشراف قاض يكون أكثر تحقيقا للفائدة المرجوة منه ، لو اقتبس من النظام الفرنسى بعض أحكامه ، بحيث يقسم التحضير قسمين ، قسما يقصد به استتمام شكل الدعوى وبيان أركانها الاساسية - ويتم هذا قبل نظر الدعوى - وقسما يقصد به اعداد الدعوى للحكم بعد استتمام الشكل ويحضر أمام قاضى التحضير .

في اللوجه الاول من وجوه التحضير يتم الاعلان بواسطة الخصم وتحت رعايته وحده، بحيث يكلف الخصم بهر لبعثته ، فان لم يكن تاما او شابيه عيب ، يكون له حق اعادته او تصحيحه — ثم يكلف المدعى عليه بتقديم مذكرة في خلال امد قصير يذكر فيها رده على الدعوى اقرارا او انكارا ، واتخاذ موطن مختار له — فان لم يفعل أعذر ومنح اجلا آخر اقصر يقدم فيه المذكرة مسابقة البيان ، فان لم يفعل صحح الحكم في غيبته . ثم تبال الدعوى الى قاضى التحضير ، الذى يكون له في الجلسة الاولى ان يحكم بصحة الاعلان او بطلانه ، وتسقط الاجراءات ان تبين ان بالاعلان بطلان لم يصحح في الفترة الاولى .

اما اذا ارد المدعى عليه وبين موطن مختارا ، فان الدعوى تنظر امام قاضى التحضير ويتبادل الخصوم مذكراتهم ومستنداتهم بعد ان يعلن كل خصمه بها في موطنه المختار ، ولا تقبل مذكرة او حافظة مستندات مالم تكن معلنة للخصم ، الذى يكون له حق تسليم صورة منها وصورة من كل مستند فاذا لم يعين الخصم موطن مختارا اودعت الاوراق قلم الكتاب .

ميزة هذه الطريقة التى نقترحها توفير كثير من الوقت ، لا للقضاء وحدهم بل كذلك للخصوم ولاقلام الكتاب . فليس يخفى ان كثيرا من الوقت يضيع في الاطلاع على مستندات الخصوم دون مقتضى . ولو الزام كل خصم بتسليم خصمه صورة مما يتقدم به من مستندات لكان ذلك اتمن بتيسير الاجراءات ، والظن انه سيكون ادعى الى سرعة الفصل في الدعوى . وليس نسخ صورة من المستند بعد بالامر العسير ، وليس الخصم الجاد بالذى يؤوده ان يفعل ذلك — بل اننا لنظن ان في اجبار الخصوم على التعامل فيما بينهم بهذه الطريقة دعوة لهم الى التخفف من بعض العنت واللدد الذى نجدها سائدين في كثير من الخصومات ، وتخفيف هذا اللدد يقلل من شعور العداء بين المتنازعين ، ويزيد بالتالى من فرص التسامح والمصالحة . . . كم اتمنى — ويتمنى كثيرون من المشتغلين بالقانون — ان تكون الخصومة شريفة ، وان يدخل الطرفان المتنازعان الى دور القضاء فيحسان حقا انهما في محراب ، فلا يخفى احد عن خصمه شيئا ، ولا تخشى احد من خصمه ان يأتى امرا اذا — فان تعود الخصمان ان يتبادلا مالدبيهما من اوراق ومستندات على النحو المقترح ، فأنهما فيما نحسب ، يكونان قد طرقا سبيل المنازعة الشريفة وهما مع استمرار السير في هذا السبيل الخير ، واصلان الى الغاية من شرف الخصومة ومن ارتفاع عن سفاسف وحماقات تشكو منها دور القضاء ، والرأى واحدا على ان تخلوا منهيما .

لنينا نطن بعد ذلك ان اختصاص قاضى التحضير كما كان محدد بالمادة ١١١ من قانون المرافعات الصادر في سنة ١٩٢٩ تحتاج الى تعديل ، بل نعتقد ان هذا الاختصاص واف بالعرض كما نعتقد ان تقرير التلخيص واجب الكتابة ، واجب التلاوة في الجلسة قبل المرافعة .

ولنا بعد ان ننبه الى ان نظام قاضى التحضير — وحده — لن يؤدي الى حسن سير العدالة ، فالأفة كما قدمنا في صدر هذا البحث من قلة العدد ، وعدم مناسبة دور القضاء . لكن اعادة نظام قاضى التحضير فيه توفير للوقت ، وفيه ضمانه لحسن دراسة الدعوى ، وفيه اعداد حسن للدعوى فهو واحد من عهد الإصلاح ولكنه ليس العباد الوحيد .

المبحث الثانى

قييد الدعوى

النظام الذى استقر فى قانون المرافعات المصرى حتى تاريخ صدور قانون سنة ١٩٦٨ كان يقضى بأن تعلن صحيفة الدعوى أولا ثم تقيد — وكان النظر السائد أنه حتى يتم هذا الاعلان لا تكون الدعوى مرفوعة قانونا ، « فرمى الدعوى فى عرف القانون — كما تقول محكمة النقض — أنها يكون باعلان الخصم بورقتها وباطل القول ان رفع الدعوى انها يحصل بتقديم ورقتها لقلم المحضرين لاعلانها دون اشتراط حصول الاعلان بالفعل » (١) .

على أن مذهب قانون المرافعات كان محل شكوى من بعض المتقاضين — ولا بد من الشكوى من أفراد أو هيئات فان قانوننا لا يستطيع أن يرضى الكافة ! — اذ زعم هؤلاء أن تقديمهم لصحيفة الدعوى لقلم المحضرين لاعلانها يجب أن ينتج أثره فى قطع التقادم ، ووجهة نظرهم تجعل فى أنه متى قدم المدعى أوراقه للاعلان فقد انقطعت صسلته بها ، وأبى يجوز أن يحاسب عن تراخى قلم المحضرين فى إجراء الاعلان

لسنا نشك فى وجوب عدم مؤاخذه المدعى عن تقصير قلم المحضرين ، لا ولا نناقش فى وجود هذا التقصير فى حالات كثيرة . وكنا نأمل أن يعالج الامر ملاجه الصحيح بحيث ينظم قلم المحضرين نظاما يمنع التراخى فى الاعلان خاصة اذا ماكان التأخير فى اعلان صحيفة الدعوى يؤثر فى حقوق المدعى — الا أن المشرع درج على مذهبه فى تفسادى الحلول العملية التى تقتضى مجهودا جديا أو مالا ، وتوجه الى القانون المستضعف معيلا فيه يد التعديل بما رأى أنه يتوقى العيب أو يخفف منه وهو فى الحقيقة يخلق عيوباً اقبح أثرا ، فاصدر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى جعل المطالبة القضائية تنتج أثرها فى قطع التقادم بمجرد تسليم أصل الصحيفة الى قلم المحضرين .

وكم كان هذا التعديل سقيما مختل المنطق !

انيجوز فى منطق ان ينقطع التقادم بأجراء لا يعلن به من يجرى التقادم لصالحه ؟ ! انيجوز أن يترك المشتري مثلاً على جهل بموقفه من الشفيع ، فلا يعلم — رغم فوات ميعاد الشفعة — اذا كان الشفيع قد رفع الدعوى بطلب الشفعة أم لم يفعل ؟ ! وحتى المدين العاوى ، هل يجوز أن يترك غير عالم بما اذا كان دينه قد انقضى بالسقوط أم مازال عالقاً بذمته ؟ !

بل كان ذلك غريباً على المنطق والفكر القانونى السوى ، لكن المشرع قرر هذا النظر الشاذ وترك أصحاب الحقوق مزلقى المراكز ، فإدى تعديل التشريع الى اضطراب المعاملات ، والفرض ان القانون أنها يصدر لتقرير الحقوق ويباعد ما بين أصحابها وبين اضطراب الرأى وقلقلة المراكز .

ما أسرع ماتبين أن التعديل المقرر بالقانون ١٠٠ لم يقض على أسباب الشكوى من تصور قلم المحضرين ومن تقصيره ، فما زالت أوراق المرافعات يتأخر اعلانها ، وما زالت

حقوق الناس تضيق من جراء هذا التأخير . . . فقد مرة أخرى ناقوس الداء داعيا وزارة العدل الى اصلاح جهاز المحضرين ، وتزويده بالعدد الكافي والمال اللازم حتى يستطيع ان يؤدي ما يطلب اليه في سرعة وكفاية . . . الا ان الناقوس المدوي لم يكن مسموعا لسدى وزارة العدل ، لأن صوته يفيض يستدعى اتفاقا من وزارة قريسد الى ضغط المصروفات - فلم يلتفت الى موطن الداء الذي تمكن حتى أصبح وطيد المكانة صعب المراس ، والتفت الى الكائن المستضعف الذي تقتحمه الاعين وتعبث به الايدي في كل مناسبة ، وحيانا بغير مناسبة - نعم ، فقد هرولت الوزارة الى قانون المرافعات تحمله كل انذنب ، وتزعم - مخطئة - ان تعديل نصوصه كاف للقضاء على ما يشتكى منه من نقص في قدرة المحضرين أو سوء تنظيم . . . وصدر بناء على ذلك القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي تضمن أغرب تعديل يمكن أن يشمله قانون اجراءات في باب اعلان أوراق المرافعات . .

في التعديل الجديد رأى المشرع ان تقيد الدعوى في نفس يوم تقديم صحيفةها ، ثم يسلم قلم الكتاب هذه الصحيفة الى قلم المحضرين في اليوم التالي على الاكثر ، وعلى قلم المحضرين ان يقوم باعلان الصحيفة في خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ استلامها يأتي الشذوذ في هذا النظام من ناحيتين :

اولاهما : انه ابقى على القاعدة التي قررها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وهي اعتبار المطالبة القضائية قاطعة للتقادم دون اعلان الخصم ، الأمر الذي بينا خلله وما يشيره من عدم استقرار الحقوق .

وثانيهما : انه افترض في قلمي المحضرين والكتاب من حسن التنظيم ودقته ، ماهما عاطلان منه ، فلم ينط بالخصم سحب الورقة من قلم الكتاب وتقديمها لقلم المحضرين ، بل جعل ذلك من اختصاص قلم الكتاب وعمله ، ولم يتح للخصم حق موالاة اجراءات الاعلان مع قلم المحضرين ، بعد ان بات وصول الأوراق الى قلم المحضرين يتم بعيدا عن صاحب الشأن ، وبات الاعلان واجبا على المحضرين وحدهم يقومون به مستقلين ، وليس الخصم الا أن ينتظر تمام الاعلان ورد الأوراق حتى يتبين اذا كان المحضرون قد تلقوا الأوراق في وقت مناسب ، وقاموا باعلانها في الأجل المحدد وبالصورة القانونية أم لا ! !

يقرر هذا في وزارة تشكو من قلة ونقص كفاية قلم الكتاب ، ومن قصور وتقصير اقلام المحضرين ! ويقرر هذا علاجاً لعيب القصور والتقصير ، أو اداة قلة العدد ونقص الكفاية ! !

لك ان تضحك أو تصمت . ولكنك في الحالين لا تملك الا ان تشعر بمرارة تخامرك وتكاد تعصر نفسك أسى على هذا القانون المستضعف ، قانسون المرافعات المدنية والتجارية !!

في العمل نشأت مأس كثيرة من هذا التعديل الأخير . فما أكثر ما قدم المدعي ورقة الدعوى لقلم الكتاب ، فقيدها وأرسلها الى قلم المحضرين لاعلانها ، فلم يتم الاعلان ، أو تم باطلا ، ولم تعد الورقة الى قلم الكتاب الا عند نظر الجلسة ، ففوجيء المدعي بأن الورقة لم يتم اعلانها ، وفوجيء بأن حقه قد سقط - أو بأن اجراءات الخصومة قد طالت دون مقتضى . . .

وما أكثر ما تساءل المتقاضون ، وما أكثر ما تساءلنا نحن العاملين بالقانون معهم ، لم كان هذا التعديل ؟ لم يغير النظام الذي كان يمكن صاحب الشأن من متابعة الاعلان

خطوة خطوة حتى أن كان هناك نقص في بيان عنوان المطلوب اعلانه ، بادر صاحب الشأن باستكماله ، أو كان هناك خطأ تولى تصحيحه — و ثم هذا الاستكمال والتصحيح في اقرب وقت وبأيسر سبيل ، وسارت من بعد اجراءات التقاضى ذلولة سريعة ؟ !

لم يحمل المثلث بالعمل اعمالا جديدة ، فيكون على المحضرين عبا فوق ما عليهم من اعباء ، ويضاف الى الكتاب من الواجبات ما يقتضى منهم وقتا هو لديهم ضنين ، وجهدا هو عندهم مستنفد ، وتنظيما دقيقا هم منه عاطلون ؟ !

وليت الأمر وقف عند هذا الحد اختلالا في التنظيم ، وفسادا في التشريع . بل زاد بما قضت به المادة ٧٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٨ من أن عدم اعلان صحيفة الدعوى بعد قيدها بثلاثة أشهر مفض الى اعتبار الدعوى كأن لم تكن — وبذلك لم يكتف المشرع بأن حجب المدعى عن موالاة اجراءات الاعلان ، بل الزمه بوزر تقصير قلم الكتاب وقلم المحضرين في الاعلان ! !

ومن العجيب حقا أن تقرا في الاعمال التحضيرية تاريخ هذا النص وعلته ، فتجد أنه اسقط من مشروع الحكومة ، واعادته اللجنة التشريعية « وذلك حتى لا تترك الدعوى قائمة ومنتجة لآثارها في حق المدعى عليه مدة طويلة ، وحتى يقوم التوازن بين مصلحة المدعى ومصلحة المدعى عليه » . نقول ، ان هذا التعليل عجيب حقا ، لأنه اخر المدعى من حيث أراد افادته واضر المدعى عليه من حيث أراد حمايته من عنت المادة ٦٧ التى تجعل الدعوى منتجة لآثارها بمجرد تقديم صحيفة لقلم الكتاب بعد سداد الرسوم عليها — وليس يكشف هذا التناقض شيئا قدر كشفه لعيوب السرعة في التشريع ، وعدم النظر الى المسائل التى ينظمها القانون نظرة شاملة ودقيقة . .

نعم ، لقد حمى نص المادة ٧٠ المدعى عليه من استئطالة الاجل الذى يمر عليه قبل اعلانه بصحيفة الدعوى ، ولكنه خلق موقفا آخر غرابا وشذوذا — اذ لا يستطيع المدعى عليه ان يطمئن الى استقرار حقه لا الى الفترة التى تقيد فيها الدعوى فحسب ، بل الى الفترة التى يصدر فيها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن — وواضح ان صدور الحكم قد لا يتم الا بعد شهور عديدة . فان عدنا الى مثل المشتري الذى يريد ان يعرف موقف الشفيع ويطمئن بالتالى على استقرار حقه فى الصفقة ، فأنه لن يملك هذا الاستقرار خلال ثلاثة اشهر تلى انقضاء اجل رفع دعوى الشفعة حتى اذا ما انقضت الشهور الثلاثة وأذن الاضطراب بأن ينتهى أعلن بصحيفة الدعوى ، فيخلل قلقا حتى يصدر الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن !!

أما المدعى ، فقد يكون خصما جادا حقا ، قدم صحيفة الدعوى فى الميعاد وذكر عنوانا صحيحا للمدعى ، عليه ، فلما توجه المحضر الى هذا العنوان ، لم يستطع أن يستدل على المطلوب اعلانه ، فأعاد ورقة المرافعات دون اعلانها ، ثم تركت الورقة اياما بقلم المحضرين حتى أعيدت لقلم الكتاب . . . والمدعى يسعى ويسأل كل يوم حتى يغلم عن أخبار الاجراء وما تم فيه ، مترددا بين قلمي المحضرين والكتاب ، فنكفنه من أمره عسرا ، وقد تهدد حقوقه التى يطالب بها فى دعواه ، فضلا عن اهدار ما انفق من مال فى سبيل رفع الدعوى !!

كل من اتصل بالقضاء أو عمل به جالسا أو واقفا فى خلال الفترة التى تلت تطبيق — قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٦٨ لس مقدار الجور واختلال المنطق الذى ينطوى عليه هذا النص ، ونحن لذلك ندعو الى الغائه ، وتعديل النصوص بأعادة نظام رفع

الدعوى الى ما كان عليه في قانون سنة ١٩٤٩ والقوانين السابقة ، بحيث يتم رفعها بإعلان الصحيفة الى الخصم ثم قيدها . فذلك هو النظام المنطقي ، وهو بعد النظام الاكثر مناسبة لاجوال محاكمنا وما هي عليه من نقص في العدد وفي الكفاية الادارية .

المبحث الثالث

حالات الطعن بالنقض المدني واجراءاته

نال الطعن بالنقض من اضطراب التشريع نصيب . فعدل التشريع اكثر من مرة ، ورجع المشرع عن التعديل ، ثم عاد الى تعديل جديد . فاهتزت قواعد النقض كما اهتزت قواعد الاجراءات الاخرى ، وصار الناس حياله على حال من الاضطراب لم يكن لها من مبرر ، وليس يصح ان تستمر .

في باب النقض ، كما في سائر الابواب ، كان الحافز على التعديل رغبة المشرع في الاصلاح ، وكان عيب التعديل هو قصور النظر عن رؤية الحقيقة واستكناه الداء ، فصرف الجهد الى ادوية لا تتعلق بالمرض الكامن ، فظل المرض على حاله ، وظلت الشكوى منه عالية الصوت ومتكاثرة ، وزاد اليها ما ترتب على تعديل التشريع من عدم استقرار احكام القانون . . . والداء المراد علاجه في النقض هو بطء الاجراءات ، ولا سبيل لعلاجه الا بتهيئة عدد كاف من القضاة ولا يغنى غناء هذه الزيادة في القضاة أي تعديل في التشريع ، سواء تناول هذا التعديل حالات الطعن أم اجراءاته . . . الا ان المشرع في هذا الموضع لم يبصر العلة أو لم يرد الى ابصارها ربما بسبب تكاليفها - وراح يعدل قانون النقض عدة مرات تعديلات لم تكن متوقعة ، ولم تجسد فتيلا في تحقيق الغرض المبغى من ورائها .

في النسبة لحالات الطعن :

كان قانون النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ يحصرها في احكام محاكم الاستئناف ويضيف اليها الاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية اذا تعلقت بمسألة من مسائل الاختصاص الوظيفي أو النوعي ، أو تعلقت بنزاع حول وضع اليد .

ولما كان هذا الحصر مراعى فيه « الا تزحم محكمة النقض منذ اول عهدها بعدد كبير من القضايا » كما تقول المذكرة الايضاحية للقانون ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، فقد رأى المشرع في القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ان الوقت قد حان لأن يشمل اختصاص المحكمة العليا كل حكم نهائي ولو صدر من محكمة ابتدائية متى شاب عيب البطلان سواء كان هذا البطلان في الحكم نفسه أو في الاجراءات وأثر في الحكم ، ولذلك تضمن القانون توسعة لاختصاص محكمة النقض في هذا المعنى . . . ولا شك في ان مذهب قانون سنة ١٩٤٩ كان محمودا ومنطقيا ، لأنه يتمشى مع سياسة بسط العدالة على مدى اوسع من ناحية ، وهو من ناحية اخرى يتيح فرصة اكبر لوضع قواعد القانون وضعها الصحيح امام مختلف درجات القضاء . . . هذا الى انه من الطبيعي ان يتسع مدى اختصاص النقض مع تقدم الزمن ، فان هذا الاختصاص ما انشأ ضيقا الا حرصا من المشرع على عدم ازدحام المحكمة غب انشائها ، فلما ان استوت واستقرت على سوقها ، فقد انتفت الخشية من اضطلاعها بالعبء كاملا ، فلا جرم ان يزيد عملها ويعظم اختصاصها .

ما ان ابتدأت المحكمة تبائر اختصاصها الجديد حتى بدا انها محتاجة الى عدد جديد من القضاة لأن زيادة عملها الناشئة عن التعديل كانت زيادة بالغة ، فلما لم يزد العدد ، تراكمت القضايا وتأجل دور نظرها على صورة أثارت شكوى المتقاضين . . على ان وزارة العدل ابت أن تلتفت الى المشكلة في هذا الاطار ، وراحت تستعين بباعها الذي لا يجارى في تعديل التشريع فأصدرت القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الاختصاص الجديد الذى منح لمحكمة النقض واعادة اختصاصها الى ما كان عليه بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٣١ . وكان هذا التعديل مخيبا لآمال المشتغلين بالقانون ، فعلق الاستاذ العشماوى عليه بالقول : « ويؤسفنا أن نقول ان هذا التضييق جاء بمثابة نكسة للنمو الطبيعى لنطاق هيمنة محكمة النقض ، وجاء غير متجاوب مع ما قررته المذكرة الايضاحية التى صاحبت قانون انشاء محكمة النقض لسنة ١٩٣١ عندما رأت التدرج في توسيع نطاق النقض والتريث لحين تثبيت اركانها وتستقر مبادئها » . ثم يقول « وكان يمكن الالتجاء لعلاج آخر غير تضييق دائرة الاحكام التى يجوز الطعن فيها بالنقض من طريق زيادة الدوائر المدنية او زيادة جلسات الدائرة القائمة بدل العصف بضمانات تكفل بصلحة الخصوم ورعاية القانون باصلاح الاحكام الجائرة !! (١) » .

على أن هذه الردة عن الاصلاح لم تقف عند هذا الحد ، بل زادت الى الغاء اختصاص المحكمة بالنسبة لدعاوى الحيازة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وقيل في تقرير هذا الالغاء ان الغرض منه « هو الحد من كثرة الطعون بالنقض خصوصا وانه لم يعد لهذه الدعاوى من الاهمية والخطر ما يقتضى الابتاء على فتح باب الطعن بالنقض في الاحكام التى تصدر فيها » .

فلما صدر القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ الغى ايضا اختصاص محكمة النقض بالنسبة لمسائل الاختصاص المتعلق بالوظيفة بسبب مآرأه المشرع من أن عدم اختصاص المحكمة وظيفيا يستتبع احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة .

ونتساءل بعد هذه الردة في الاصلاح ، هل أثبت الردة آثارها بتقليل عدد الطعون وسرعة الفصل فيما هو مطروح منها ؟ !

لا ، بل ظلت الطعون متكاثرة ، وظل الفصل بطيئا بالتسالى ، بل يزداد بطئا مع تقدم الزمن وأن تقصلت احوال اختصاص محكمة النقض . فنحن ننتظر اليوم خمس سنوات حتى تحدد جلسة لنظر الطعن ، وكنا من سنوات قلائل ننتظر أربع سنوات ، ومع تقدم الوقت ستزداد أمد انتظارنا ، ما لم يبصر القائمون على ادارة مرفق العدل العيب الحقيقى ، ويبادروا الى اصلاحه بزيادة عدد قضاة النقض بدلا من تعديل قانونه .

فان كان هذا هو العيب الحقيقى ، فثم سؤال آخر مترتب على السؤال الاول ، هو : ألم يأن الاوان للنظر الى النقض بمعيار آخر غير معيار زيادة عدد الطعون وقلتها ، فيباح الطعن لتحقيق العدالة ، ولارساء القواعد القانونية الصحيحة وأن تكاثرت الطعون وازداد عددها ؟ !

ذلك واجب بلا شك . ووجوبه يستدعى العودة الى سبيل الاصلاح الذى ابتداه قانون سنة ١٩٤٩ وإباحة الطعن في الاحكام الانتهائية متى تضمنت بطلانا أو خالفت القوانين .

وأما إجراءات الطعن :

فقد تداولتها يد التعديل هي الأخرى وكان التعديل متناقضا وشاذا .
 انشئت دائرة لفحص الطعون في نفس السنة التي الغيت فيها مثيلتها في فرنسا !
 ثم الغيت دائرة فحص الطعون بعد أن ثبت عدم جدواها ، ولم يمض عا انشائها سوى عشر سنين ، إذ انشئت بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ والغيت بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقد ترتب على إلغاء دائرة الفحص أن باثت كثير من الطعون معرضة للسقوط ، فاضطر المشرع الى تدارك ذلك بإصدار القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ الذي يمد مواعيد ايداع المذكرات بالنسبة للطعون التي كانت مرفوعة في ظل القانون القديم !

واعفى الطاعن من تقديم صور رسمية للمستندات والأوراق التي يتمسك بها وأوجب القانون على قلم الكتاب إحالة ملف الدعوى الى محكمة النقض ، ثم الغى هذا النص وعادت الاجراءات الى ما كانت عليه ، ثم أعيد النص الملغى فالزم قلم الكتاب بضم الملف بمقتضى نص المادة ٢٥٥ من القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

والحق أن ضم الملف فيه تفويت لحقوق ، وهو بعد إجراء غير منطقي .

فأما أنه يفوت حقوقا فلأنه يؤدي الى خروج الملف من المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، فيصعب على من صدر لصالحه الحكم أن ينفذه ما لم يبادر الى أخذ صورته التنفيذية قبل إرسال الملف الى محكمة النقض — ومع قصور قلم الكتاب ، ومع وجسود كثير من الخصوم اللدودين في خصوماتهم فإن كثيرا من الحقوق تضيع بسبب ضم الملف الى قلم كتاب النقض ، حتى لقد غدا الخصوم يتبارون في السعى قصد إرسال الملف أو إبقائه !!

وأما أن ضم الملف غير منطقي ، فلأن محكمة النقض محكمة قانون ، حسبها أن تراجع الحكم وما ينعى عليه من مطاعن ، ولا ترجع الى ما يمتلأ به الملف من مسائل الواقع التي تخرج عن اختصاصها ويشتغل بها وينفرد قاضي الموضوع ، ومؤدى هذا ألا يراجع من أوراق الدعوى الا التذر اليسير الذي يسهل استخراج صورته ، ولا يكون منطقيا ضم الملف كله في سبيل مراجعته .

على أننا بعد لسنا في مقام انتقاد الاحكام الموضوعية للاجراءات ، بل نكتفى بالإشارة الى أن التعديل لم يكن سايما ولم يكن مجديا في تحقيق الهدف منه . واولى بالمشرع أن يعود عنه الى نصوص قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ ، ويعترف بالعيب الحقيقي ، ويحاول اصلاحه في جرة الحازم وبحصافة المجرى .

كلمة أخيرة :

في الامثلة الثلاثة التي عرضناها ما يكفي لبيان ما قصدنا اليه من هذا المقال ، وهو أن التعديلات الكثيرة التي طرأت على قانون المرافعات الصادر سنة ١٩٤٩ لم يكن لها من سبب سوى تجاهل القائمين على ادارة مرفق العدل لما يحتاج اليه هذا المرفق من حسن التنظيم — ولو قد عنوا حقا بهذا التنظيم الحسن ، لما كان هناك سبب يدعوهم الى التدخل بتعديل القوانين ، فانه واف بالغرض من حيث ما تضمن من قواعد حسن الصياغة فيما اشتمل عليه من نصوص .

والتعديل بغرض على نفس رجل القانون ، لأن من سمة القانون الاستقرار والثبات ، فإن أريد للأجراءات أن تكون بسيطة يعرفها الكافة ، وأريد لها أن تحمي الحقوق فعلا ولا تكون منزلقا يجب أن يتجمل المرء بالحذر حتى لا يقع في مهاويها — فقد وجب أن تظل القواعد الإجرائية ثابتة أكبر وقت ممكن حتى يعلمها الكافة ، وحتى يصقلها التطبيق .

حتى لو كان بالأجراءات عيب ، فإن التطبيق الطويل كئيل بتلافى آثاره ، فكيف والإجراءات كما صدر بها القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بعيدة عن التضييق ، حقيقة بالتقدير ؟ !

الوجه أن نحسن تشخيص الأداء وهو محصور في التطبيق ، وإن نحزم امرنا على استئصاله .

« يتبع »

حَدِّ السَّرِقَةِ فِي الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ

بالمقارنة بالأنظمة الأخرى

للسيد الأستاذ / صلاح الدين عبد الله - وكيل النيابة الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا » .

تقديم :

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، الذي رأى من آيات ربه الكبرى ، وعلى آله وأصحابه أئمة الدين ، الرافعين لقواعده ، الذين عزروه ونصروه ، واتبعوا النور الذي أنزل معه ، ونشروا مبادئ الحق والعدل والمساواة ، حتى كانت كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى ، وكان الدين كله لله . وكانت أحكام الشريعة السبحة ، التي تعتبر أسس درجات التطور الاجتماعي .

قال الله تعالى : « والاسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله . والله عزيز حكيم . فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يقوب عليه » ، ان الله غفور رحيم » (المائدة ٣١ ، ٣٩) .

هذا عرض لحكم السرقة في الشريعة الإسلامية الفراء ، مع مقارنتها بأحكام القانون الروماني ، وهو المصدر للأعم الاغلب للأنظمة القانونية التي ورثتها المذنبية الحديثة . فضلا عن مقارنتها بالقانون الوضعي الحديث ، مع الإشارة الى حكمها في اليهودية ، والمسيحية ، وعصر الجاهلية .

وعرضت لآثار التوبة في الشريعة الإسلامية على حصد قطع يد السارق ، وهل تستط التوبة هذا الحصد ؟

ولما كان موضوع قطع يد السارق ، هو موضوع الساعة ، فقد عرضت لفكرة مدى جواز تطبيق حد قطع يد السارق في العصر الحديث .

ولقد سلكت طريق الإيجاز ، بما لا يخل بجوهر الموضوع ، مراعاة للمقام ، وكى لا تطفى الجزئيات على الكلليات .

فإن قد بلغت الأرب ، فإنه الفتح من عند الله . وإن تكن الأخرى ، فلا يضار كاتب ولا شهيد . وحسبي صدق النية لله تعالى . وأقول : ربنا آتينا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا ، انك أنت الوهاب .

صلاح الدين عبد الله

مقدمات أساسية:

قبل عرض حد السرقة ، يجب أن نشير الى تعريف الجريمة والعقوبة ، ونظرية العقوبة في الفقه الاسلامي ، وأنواع أفعال المكلفين ، بإيجاز كالآتي :

تعريف الجريمة : هي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير . والحد أو التعزير هي العقوبة المقررة شرعا (١) .

والعقوبة : في ذاتها؛ أذى ينزل بالجاني زجرا له ، شرعت لدفع المفسد . وهذا الدفع في ذاته مصلحة .

وعند تقدير العقوبة : فلا بد من اعتبار ثلاثة أمور : أولها : هي مقدار الأذى الذي ينزل بالمعتدى عليه ، وثانيها : الفزع العام الذي تحدثه الجريمة على المجتمع ، وثالثها : مقدار ما فيها من هتك لحمى الفضيلة الإسلامية . والعقوبة رغم كونها أذى لمن ينزل به ، إلا أنها في أثرها رحمة بالمجتمع ، ومن لا يرحم الناس لا يرحم . وقال الرسول (ص) : « ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .

ومؤدى نظرية العقوبة في الفقه الاسلامي : ان الشريعة تعمل على منع الجريمة بتهديب النفس ، وتكوين رأى عام على خلق وفضل ، لا شرميه ولا عوج . والغاية من العقاب ، حماية الفضيلة والمجتمع من أن يتردى في منحدر الرذيلة . فضلا عن تحقيق النفع العام . « وقد ثبت بالاستقراء أنه ما من حكم في الاسلام الا كان فيه مصلحة للناس . والمصلحة التي يحميها الاسلام هي المصلحة الحقيقية المشروعة (٢) » .

وأفعال المكلفين التي شرع الله لها الاحكام الشرعية أربعة أنواع :

- ١ - حقوق خالصة لله تعالى (وتشمل العبادات ، وبعض العقوبات كحد السرقة) .
- ٢ - حقوق خالصة للعباد (ومنها المعاملات المالية) .
- ٣ - أفعال اجتمع فيها الحقان وحق الله غالب (وتشمل بعض الحدود ومنها حد القذف) .
- ٤ - أفعال اجتمع فيها الحقان وحق العبد غالب (مثل القصاص من القاتل) .

تقسيم :

الباب الأول : السرقة في الشريعة الإسلامية .

الباب الثاني : السرقة قبل الاسلام (في اليهودية ، والمسيحية ، والقبائل الروماني ، والجاهلية) .

الباب الثالث : السرقة في القانون الوضعي الحديث .

الباب الرابع : مدى جواز تطبيق حد قطع يد السارق في العصر الحديث .

(١) الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي « العقوبة » فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٧ ، ٣٦ ، ٣٩ .

الباب الأول

« السرقعة في الشريعة الإسلامية »

تقسيم : معنى السرقعة ، وأسانيدها ، وحكمها ، وأركانها ، وكيفية القطع (مكان القطع ، وتعدد القطع) وطرق إثباتها ، وحكم اجتماع القطع والضمان وأثر التوبة في الحد . نتائج مستخلصة .

الفصل الأول

تعريف السرقعة ، وأسانيدها ، وحكمها

المبحث الأول

معنى السرقعة

عند اللغويين : هي أخذ الشيء من الغير على وجه الخفى . ومن هذا التعريف استراق السمع ، لأن من يسترق السمع ، يسمع كلام المتكلم على غرة منه ، أى سماع مستخفيا . ومن هذا التعريف استراق النظرة فيقال هو يسارق النظر إليه إذا اهتبل غفاته لينظر إليه .

وعند الشرعيين : هي أخذ المكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ بلا شبهة .

شرح التعريف : المكلف : البالغ العاقل (فبخرج المصبي والمجنون) . وخفية : لامن يأخذ المال جهرة لا يسمى سارقا (فيخرج المنتهب الذى ينتهب الناس ويأخذ أموالهم) والمختلس الذى يأخذ الشيء بخفة ومهارة وسرعة جهرة) . مقدار عشرة دراهم مضروبة : فان سرق شخص قطعة من الفضة غير مضروبة ووزنها عشرة دراهم أو أكثر ، أو قيمتها أقل من عشرة ومضروبة فلا تعد سرقة . ومعنى محرزة بمكان : المكان الذى أعده صاحب المال لحفظ ماله عادة كالخزائن ، أو حافظ أى عليه حارس ، فهذا المكان هو الحرز بالحافظ . ومعنى بلا شبهة : أى تكون سرقة بعدوان ، فالسرقة من سارق لسارق مثله ، أو السرقة من ذى رحم محرم أو من أحد الزوجين على الآخر ، توجد شبهة الشراكة ، ومن المقرر شرعا أن الحدود تدرا بالشبهات (١) .

المبحث الثانى

أسانيد السرقعة

١ — قال الله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .

٢ — عن عائشة (ر) أن أسامة كلم الرسول (ص) فى امرأة قد سرقته ، فقال

(١) فضيلة الدكتور الشيخ محمد نصار — محاضرات فى الحدود وأحكامها سنة ١٩٧٣ .

(ص) : « إنما ضل من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف نبيهم اقاموا عليه الحد ، وأيم الله ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » رواه البخاري .

٣ - عن ابن عمر (ر) أن النبي (ص) قطع في « مجن » ثمنه ثلاثة دراهم - رواه الجماعة .

٤ - قالت عائشة (ر) : كان الرسول (ص) يقطع في ربع دينار فصاعدا - رواه الجماعة وابن ماجه .

٥ - قال (ص) « لا قطع فيما دون عشرة دراهم » . - رواه عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده - .

٦ - قال (ص) : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل منتقطع يده » . رواه ابو هريرة (١) .

المبحث الثالث

حكم السرقة

في هذه النصوص حكمان شرعيان :

الأول : وجوب قطع يد السارق : لأن في قوله تعالى (فاقطعوا) ، أمر . وكل أمر للوجوب ، ما لم يوجد صارف أو صارفة . بل وجد ما يؤكد الوجوب ، وهو غضب الرسول (ص) من أسامة ، حين جاءه يشفع في المرأة التي سرقت . وأمر بتنفيذ قطع يدها .

الثاني : حرمة ترك هذا القطع : فان ترك الواجب حرام ، يعاقب تاركه ، بدلالة قوله (ص) : « إنما ضل من كان قبلكم ... » . فترتب الضلال على ترك هذه العقوبة دليل واضح على وجوب تنفيذها وحرمة تركها . ولا خلاف بين الفقهاء من الصحابة والتابعين في أن قطع يد السارق واجب ، لا يقبل فيه شفاعاة لاسقاطها . بهما بلغت منزلته من الحاكم (٢) .

الفصل الثاني

أركان جريمة السرقة

ثلاثة : سارق ، ومسروق ، والأخذ خفية .

المبحث الأول

السارق

الركن الأول : السارق ، ويشترط فيه التكليف ، أي الشخص البالغ العاقل .

(١) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٣٦ .

(٢) فضيلة الدكتور محمد نصار .

وقال (ص) : « رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ » . وقد تلى الإمام على (ك) هذا الحديث على ، عمر (ر) عندما أراد أن يقيم حد الزنا على امرأة مجنونة قد زنت ، وقد خلى عنها عمر (ر) .

في هذا الحديث دلالة صريحة على رفع القلم ، ومعنى رفع القلم ، رفع التكليف . وقول الرسول (ص) رفع القلم في الصد ، أى رفع العقاب عن هؤلاء ، وعن أية جريمة اقترفوها ومنها السرقة .

ولذلك فقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن السارق لا تقطع يده إلا إذا كان بالغاً عاقلاً (١) .

المبحث الثاني

الشيء المسروق

والركن الثاني : المسروق : ومن أهم شروطه أن يكون نصيباً ، أى مقداراً معيناً شرعاً . هو « المجن » أو الترس وهو ما يتقى به المحارب ضربات العدو (٢) . وفي اللغة : جن بمعنى ستر . قال تعالى « فلما جن عليه الليل رأى كوكبا . . . » .

١ — عن عائدة (ر) قالت : قال (ص) « تقطع اليد في ربع دينار قصاعدا » .

٢ — وروى عنها (ر) أن الرسول (ص) قال : « لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن » وقالت ثمنه ربع دينار . رواه أحمد . — وكان ربع الدينار ثلاثة دراهم ، أى الدينار اثني عشر درهماً .

وجه الدلالة لهذه السنة الكريمة . . لا تقطع يد السارق إلا إذا بلغ قيمة الشيء المسروق ربع دينار ، ولا تقطع يده فيما أقل من ذلك .

موقف الفقهاء :

الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين : إلى أن يد السارق لا تقطع إلا إذا بلغت قيمة المسروق ربع دينار أو ثلاثة دراهم (على رأى ابن عمر) ، أو خمسة دراهم (على رأى عمر) ، وقد قال عمر (ر) : « لا تقطع الخمس إلا في خمس » . أو عشرة دراهم (على رأى ابن عباس) (٣) .

الثاني : وذهب الحسن البصري ، وداود الظاهري والحوارج وبعض المتكلمين : إلى أن القطع يكون في القليل والكثير على السواء .

ودلائل القول الأول : الروايات السابقة ذكرها .

ودليل القول الثاني : الكتاب والسنة .

١ — الكتاب الكريم : قال تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .

(١) المرجع السابق .

(٢) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٤٧ .

(٣) أنجام لأحكام القرآن — القرطبي — ٦٥ ص ١٦١ .

ووجه الدلالة : في هذه الآية على ما ذهبوا إليه ، أنها بعمومها لم تفرق بين قليل المروق وكثيره .

٢ - والسنة الشريفة : قوله (ص) : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » .

ووجه الدلالة : ان الله قد لعن سارق البيضة والحبل ، واللعن والطرود من رحمة الله ، وهي عقوبة شديدة لا تكون الا على ارتكاب المحرم . وقد لا تبلغ قيمة البيضة او الحبل ربع دينار .

وقد اجاب الجمهور على ذلك :

١ - بأن الآية مطلقة في السرقة ، وتميذتها السنة بالأحاديث المنكورة .

٢ - وأم المقصود بالبيضة : هي بيضة الحديد ، بدليل ان الامام على (ك) قطع يد السارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار . وأن المراد بالحبل هو ما يزيد قيمته على ثلاثة دراهم (ربع دينار) كحبال السفن . **والراجع** : هو رأى الجمهور لأنه لا بد من ان يكون المال محترماً لا قليلاً ، ولأن سرقة المال القليل فيه شبهة عدم الجنابة (١) ،

موقف الشاعر ابي العلاء المعري :

وذكر أن ابا العلاء المعري ، اشتهر عنه انه اورد أشكالا على الفقهاء في جعلهم نصاب السرقة ربع دينار ، ونظم في ذلك شعرا دل على جهله ، كما في تفسير ابن كثير ، فقال :

يد بخميس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار
تناقض ما لنا الا السكوت له وأن نعوذ بمولانا من النار

ولما اشتهر عنه ذلك تطلبه الفقهاء ، فهرب منهم .

١ - وقد رد عليه القاضي عبد الوهاب المالكي ، فقال : لما كانت امينة كانت ثينة ، ولما خانت هانت .

٢ - وقد رد عليه آخرون فقالوا : في الجنابات ، المناسب ان ترتفع قيمة اليسر بخمسمائة دينار لئلا يجنى عليها ، وفي باب السرقة المناسب أن يكون القدر ربع دينار لئلا يتسارع الناس الى السرقة (٢) .

ومن شروط الشيء المروق الى جانب شرط النصاب :

١ - أن يكون كامل الملكية ومتقوما لا شعبة فيه ، وبالتالي لا قطع في مال سباح .

٢ - ويجب أن يكون المال محترماً ، فان كان غير مشروع كالخمر والخنزير أو غير محترم مثل آلات اللهو كالناي والمزامير ، فلا قطع .

(١) فضيلة الدكتور محمد نصار :

(٢) تفسير القرآن العظيم - للحافظ ابن كثير - المجلد الثاني - العدد ١٥ كتاب الشعب ص ١٠٢

- ٣ - والا يكون من بيت المال ، فإن كان كذلك فلا قطع . فقد قال (ص) عندما جىء إليه بعبد قد سرق من الخمس المخصص لبيت المال من الغنائم : « مال الله سرق بعضه بعضا » . وقد قال على (ك) : « ليس على من سرق بيمين بيت المال قطع » ، ولأن له في المال حقا ، فيكون شبهة تمنع القطع ، كما لو سرق من مال شريكه . ذلك لأن كل مسلم له حق في بيت المال ، فيكون له فيه شبهة الملك .
- وعندى ، أن دلالة الحديث هي رفع القطع فقط ، وإن كان عليه عقوبة التعزير يقدرها الحاكم ، مثل السجن ، أو أية عقوبة أخرى غير القطع .
- ٤ - والا يكون المال مما يتسارع إليه الفساد كاللحم واللبن (١) .

المبحث الثالث

الأخذ خفية من حرز

الركن الثالث: أن يؤخذ المسروق خفية من حرز : فلا بد من الأخذ عن طريق الاختفاء ، وأن يتحقق الأخذ بالفعل . فضلا عن احراز السارق الشيء المسروق ، وأن ينقله لمكان آخر .

وسنعرض لبيان معنى الحرز ، وهل الثمر المعلق يعتبر حرزا ؟ وحجية الحرز في القطع . وبعض أحكام جزئية في الحرز وتشمل : (الاشتراك في السرقة ، وحكم المنباش ، والطرار ، وسباق المسجد ، والسرقة بين الأقارب ، والأزواج ، ووقت الحرب) .

المطلب الأول

معنى الحرز

المعنى اللغوي : الحرز هو الموضع الحصين . يقال هذا حرز خريز . ويقال ثحرر أو احترز منه أى ثوقاه (٢) .

والمعنى الشرعي : مطابق للمعنى اللغوي ، فيجب على صاحب المال حفظه وصونه ولا يعرضه باهماله للضياع ، فإن تركه في مكان خال من العمران ، فلا يعتد بحفاظته له .

وقد تشدد الفقهاء في اشتراط الحرز ، حتى أنهم منعوا قطع يد الضيف إذا سرق من مضيفه (٣) ، وإن كان عليه عقوبة تعزيرية شديدة (٤) .

(١) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٤٢ وما بعدها ،

(٢) مختار الصحاح ص ١٣ ،

(٣) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٤٢ ،

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٠

المطلب الثاني

هل الثمر المعلق يعتبر حرزا ؟

مسئل الرسول (ص) عن الثمر المعلق على الشجر فقال (ص) :

« من أصاب منه بغية من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه . ومن خرج بشئ فعليه غرامة مالية والعقوبة . ومن سرق من الثمر المعلق منه شيئا بعد أن يؤممه الجرين ، فبلغ ثمن المجن ، فعليه القطع » . رواه النسائي .

المفردات : خبنة : يقال خبن الطعام إذا أخفاه لوقت الشدة .

جرين : هو موضع تجفيف الثمر ، والخبطة (أى الشعر) . ويقال : أجرن فلان القمح ، أى وضعه وجمعه في الجرن .

فقه السنة :

في هذا الحديث دلالة واضحة على أن يسد السارق لا تقطع إلا إذا أخذ المال من حرزه ومكانه الذى يحفظه فيه .

والرسول (ص) يبين ثلاث حالات :

١ - شخص يأخذ من هذا الثمر المعلق ليسد حاجته ويزيل مخمسته (أى جوعه الشديد) من غير خبنة (أى ادخاره زيادة عن الحاجة) ، هنا لا تقطع يد السارق ولا عقاب عليه .

٢ - شخص يأخذ من الثمر المعلق من غير حاجة أو مخمسة ، فلا تقطع يده ، وعليه ضمان مثلى ما أخذ ، وعقوبة أخرى يقدرها الحاكم .

٣ - شخص يأخذ من الثمر بعد أن يحفظه صاحبه في الجرن ، وهو مكان حصين ، زيادة عن حاجته وخفية ، فالسرقة هنا توجب القطع أن بلغ النصاب أو ثمن المجن (١) .

المطلب الثالث

حجية الحرز في القطع

١ - ذهب أكثر أهل العلم من فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة : إلى القول باتشراط الحرز في قطع يد السارق .

(١) فضيلة الشيخ محمد نصار .

٢ - وذهب الخوارج والظاهرية وطائفة من أهل السنة : الى عدم اشتراط الحرز في القطع دليل القول الأول :

١ - الحديث السابق دال على اشتراط الحرز .

٢ - سئل الرسول (ص) عن الحريسة التي تؤخذ من مراتعها (والحريسة الشاة التي يدركها الليل وقت رعيها) . فقال (ص) : فيها ثمنها مرتين وضرب نكال . وما أخذ من عطنه (أى الشاة التي أخذت من مريضها) ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن .

ووجه الدلالة :

١ - أنه لو أخذها انسان لا تقطع يده لأنه أخذها من غير حرز ، وإنما عليه ضمان ثمنها مرتين ، وتأديب بالضرب .

٢ - وان أخذها من حرز (وهو عطنه أى مريضها) فهو سارق يجب قطع يده ، لأنه أخذها من حرزها اذا بلغت قيمتها ثمن المجن .

دليل القول الثانى :

١ - قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . فلم تفرق الآية بين سارق من حرز ، أو غير حرز . فالحرز ليس بشرط .

٢ - قطع الرسول (ص) سارق الخيمصة كان صاحبها نائماً عليها بالمسجد . فهذا لا يشترط الحرز لأن المسجد لم يعد للحفظ ، وإنما للعبادة . (والخيمصة هى كساء اسود مربع له علامتان) .

رد الجمهور :

١ - الآية وان كانت عامة ، الا ان احاديث اقامت القطع على من يسرق من حرز .

٢ - الخيمصة قد أصبحت محرزة بتوهم صاحبها عليها . (لان الحفظ توهم تحتفظ بالمكان ، وحفظ بالحافظ ، أى وجود حارس علم الشيء ، ووضع الخيمصة تحت رأسه تعتبر حرزاً بالحافظ .

والراجع : هو اشتراط الحرز . وقوة أدلة القائلين به (١)

المطلب الرابع

بعض احكام جزئية للحرز

توجد حالات من السرقة تحتاج لبحثها ، وما اذا كانت تستوجب القطع من عدمه . واعنى بذلك الاشتراك في السرقة ، وسرقة النباش الذى ينبش القبور ويسرق محتواها

من اقمشة وغيرها ، وسرقة الطرار أي النشال ، وسارق المسجد ، والسرقة بين ذوى الارحام ، والازواج ، ووقت الحرب . ويلاحظ انه في حالات عدم اقامة حد القطع قد يكون العقوبة التعزير ، وهي الزجر والردع ، يقدرها الحاكم .

أولاً : الاشتراك في السرقة

وهي حالة ما اذا اشترك أكثر من شخص في اخراج الشيء المسروق من حرزه ، فالراجع في الفقه الاسلامي ، وهو مذهب الحنيفة والشافعية ، بأن يقطع المشتركون ، بشرط أن يتوافر نصاب السرقة عند كل واحد منهم على حدة (١) .

ثانياً : سرقة النباش

أغلبية الفقهاء : يقطع النباش .

أبو حنيفة : لا يقطع لعدم وجود الملكية ، فلا مالك . احتوى القبر من قماش وغيره . والراجع في الفقه الاسلامي : عدم الحد ، لأن الملكية موضع شبهة ، والحدود تدرا بالشبهات (٢) .

ثالثاً : الطراز

الطراز هو النشال الذي يسرق المال خفية ومن حرز ، وهو جيب صاحب المال ، بعد أن يغافله ، فهو يسارق قسوى خفى خطر . يقطع على القول الراجح في الفقه الاسلامي (٣) . لأن معنى السرقة متحقق فيه وزيادة ، لأنه يسارق الاعين اليقظة ، بينما السارق العادي ، يسارق الاعين الغافلة . فهو اخطر منه ، وكان أولى بالقطع من السارق العادي (٤) .

رابعاً : سارق المسجد

اختلفت الفقة ما بين مؤيد ومعارض للقطع . والراجع للقطع (٥) . وعندى ، انه يقطع بطريق الأولى من غيره من السراق ، لأنه يسرق بيت من بيوت الله ، أذن الله أن يرفع ويذكر فيه اسمه .

خامساً : السرقة بين ذوى الارحام

١ - سرقة الأبوان : اجتمعت كلمة الفقهاء قاطبة على انها لا يقطعان في سرقة مال ابنهما ، لوجود شبهة لهما في المال . لقوله (ص) : « أنت ومالك لأبيك » .

(١) القرطبي ص ١٦٢ .

(٢) فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة ص ١٥١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٥٢ ، والقرطبي ص ١٧١ .

(٤) اصول الفقه - فضيلة الشيخ بدران ابو العثيمين بدران ص ٦٩ من ١٧٢ .

(٥) القرطبي ص ١٦٥ .

٢ - سرقة الابناء : رأى يقطع الابن في سرقة مال أبويه لعدم وجود شبهة له في المال .

ورأى آخر : لا يقطع ، لأن الابن عادة يعيش في مال أبيه . وهو الراجح .

٣ - سرقة الجد : قال مالك : لا يقطع . ورأى آخر : يقطع . والاصلح رأي مالك لأنه يعتبر أباً (١) . وفي الذكر الحكيم « واتبعت ملة آبائي » .

٤ - السرقة بين الأزواج :

ذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية والشافعي في أحد قوليه : بأنه لا يقطع لوجود نوع من الشركة بينهما ولأن الحرز غير كامل في هذه الحالة .

وذهب مالك ورواية عن أحمد وقول للشافعي : يقطع (٢) .

وعندى ، المذهب الأول هو الراجح ، لوجود شبهة الشركة كما تقدم ، والحدود تدرا بالشبهات .

سادساً - السرقة وقت الحرب

يرى مالك : إقامة الحدود ، ويرى أبو حنيفة : أنها لا تقام . وقال (ص) : لا تقطع الايدي في الغزو (٣) .

ولم يقيم الرسول حداً قط في غزوة من الغزوات . أو في القليل لم يعرف أنه (ص) أقام في غزوة حداً . وكذلك كان الصحابة من بعده . وروى أن عمر (ر) قد نهى عن إقامة الحدود وقت الغزو . وبالتالي يمكن القول أن ترك إقامة الحدود وقت الغزو «سنة عملية بالترك» ، سواء اثناء الحرب ، أم بعد أن تضع الحرب أوزارها (٤) والراجح ، أنها لا تقام . كي لا يلتحق السارق بصفوف الأعداء هرباً من الحد . والسند في ذلك السنة ، وأفعال الصحابة ، والمصلحة العامة .

الفصل الثالث

كيفية القطع

تقسيم : سأتناول تحديد مكان القطع، وتعدد مكان القطع بتعدد السرقة ، ووقايد السارق من الهلاك بعد القطع .

(١) القرطبي ص ١٧٠ .

(٢) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٤٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٧ . والقرطبي ص ١٧١ .

(٤) فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

المبحث الأول

مكان القطع

١ - قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . وقرا عبد الله بن مسعود « فاقطعوا أيماهما » . وهي قراءة شاذة .

٢ - قطع الرسول (ص) يد سارق من مفصل الكف .

نفى هذه الآية الكريمة دلالة واضحة على أنه يجب قطع يد السارق اليمنى . (كما في قراءة عبد الله بن مسعود) . وفي السنة المباركة ما يحدد موضع القطع وهو مفصل الكف ويسمى لغة الكوع .

موقف الفقهاء

١ - لا خلاف بين أهل العلم بين فقهاء الصحابة والتابعين ، في أن أول ما يقطع من السارق في أول سرقة هي يده اليمنى من مفصل الكف ، (استنادا إلى قراءة عبد الله بن مسعود والسنة النبوية) . وما روى عن أبي بكر وعمر (ر) أنهما قالا : إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع (أي الرسغ) ، ولم يخالفهما أحد من الصحابة ، فكان ذلك إجماعا .

٢ - وذهب الخوارج ، إلى القول بأن محل القطع من الأبط ، لأن حقيقة اليد لغة من الأبط حتى الأطراف . وهذا القول مردود عليه ، بما تقدم من النصوص المحدودة لمكان القطع .

٣ - وقد روى الإمامية ، عن علي (ك) أن موضع القطع من أول الأصابع ، محتجين بأن هذا القدر أقل ما يسمى يدا .

وقد رد عليهم ، بأن مقطوع الأصابع لا يسمى مقطوع اليد ، لا لغة ، ولا شرعا ، ولا عرفا . وإنما يقال له مقطوع الأصابع .

٤ - والراجح في الفقة الإسلامي ، هو أن مكان القطع من الرسغ في اليد اليمنى (١) .

المبحث الثاني

تعدد القطع بتعدد السرقة

يقال (ص) في السارق : أن سرق فاقطعوا يده ، ثم أن سرق فاقطعوا رجله ، ثم أن سرق فاقطعوا يده ، ثم أن سرق فاقطعوا رجله . (رواه أبو هريرة) .

فقه الحديث

يوجد بيان لنظام القطع اذا تعددت السرقة : فالسرقة الاولى ، القطع من اليد اليمنى من مفصل الكف ، والثانية تقطع رجله اليسرى ، والثالثة تقطع يده اليسرى ، والرابعة تقطع رجله اليمنى (١) .

مكان قطع الرجل : قال الكافة : من المفصل . وقال على (ك) من شطر القدم ، ويترك له المقب « مؤخر القدم » (٢)

موقف الفقهاء

(١) لا خلاف بين الفقهاء في وجوب قطع يد السارق اليمنى في المرة الاولى ، وقطع رجله اليسرى في المرة الثانية .

(ب) انما الخلاف بينهم في السرقة الثالثة : هل يقطع أم لا يقطع ؟

١ - فذهب الحنفية : الى ان السارق يحبس في المرة الثالثة ولا يقطع . مستنديين الى حديث على (ك) انه قال بعد ان جرى اليه بسارق في المرة الثالثة : « بآى شيء يتمسح ؟ وبآى شيء يأكل ؟ وعلي أي شيء يمشي ؟ انى لأستحي من الله » . ثم ضربه وخلده في السجن .

٢ - وذهب مالك والشافعي : الى ان السارق في الثالثة تقطع يده اليسرى ، وفي الرابعة تقطع رجله اليمنى . استنادا الى حديث أبى هريرة . وناقشوا ما استدل به أبو حنيفة بأنه رأى في مقابلة النص ، وهذا لا يجوز .
فان قال الحنفية : ان حديث أبى هريرة ضعيف .

يرد عليهم : بان رواية الحديث ، قد رويت من عدة طرق ، وارتفعت الرواية من الضعف الى القوة .

٣ - والراجح في الفقه الاسلامى ، قوة ما استدل به الشافعية والمالكية ، وهو قطع الأطراف الأربعة . ويقولون بأن القطع للأطراف الأربعة فدفعه كل من أبى بكر وعمر (ر) ، وقد قال (ص) : « اقتدوا باللذين من بعدي أبى بكر وعمر » (٣) .

٤ - وعندي ، انه في المرة الثالثة يخلد في السجن كما ذهب على (ك) .

حكم السرقة الخامسة : من المتصور فعل السرقة الخامسة من مقطوع الأطراف الأربعة . وحكمها القتل . فقد أمر الرسول (ص) بقتل سارق في الخامسة . وكذلك فعل أبو بكر (٤) .

(١) فضيلة الدكتور محمد نصار .

(٢) القرطبي ص ١٧١ .

(٣) فضيلة الدكتور محمد نصار .

(٤) القرطبي ص ١٧٢ .

المبحث الثالث

وقاية السارق من الهلاك بعد القطع

قال الرسول (ص) عن سارق: «أذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه...». وجسم يد السارق هو (كيها بالنار)، أو وضعها في الزيت المغلي بعد قطعها، لتفسد العروق ويضمهر الجرح).

في هذا الحديث دلالة على أن جسم يد السارق بعد قطعها واجب، لأن قوله (ص) ثم احسموه، أمر، وكل أمر للوجوب، ما لم يوجد صارف يصرفه عن ذلك. ولا خلاف بين الفقهاء في القول وجوب جسم يد السارق بعد القطع (١).

الفصل الرابع

طرق اثبات السرقة

تثبت بالاقرار، والبينة.

المبحث الأول

الاقسار

١ - الحديث: قال (ص) للمص جيء به الهه، وقد اعترف اقراراً: ما اهلك سرقت؟ فقال: بلى يا رسول الله. فاعاد الرسول (ص) عليه القول مرتين أو ثلاث، فاعترف في كل مرة، فامر به بقطع.

٢ - فقه الحديث: في هذا الحديث دلالة واضحة على أن جريمة السرقة تثبت على السارق باقراره. ولما كانت السرقة من الحدود التي يتطلع الشرع الى درئها، أراد الرسول (ص) أن يتأكد من المقر بالسرقة عليه يأتي بشبهة تسقط عنه الحد. فقال له (ص): ما اهلك سرقت، أي ما أظنك سرقت، ويكرر عليه ذلك مرتين أو ثلاث.

٣ - موقف الفقهاء: وقد اجتمعت كلمة الفقهاء على أن الاقرار من أقوى الطرق لاثبات هذه الجريمة على المقر فقط دون غيره.

والخلاصة: على ما إذا كان المقر تقطع يده بالاقرار مرة واحدة، أو لا بد من الاقرار مرتين أو ثلاث؟ والراجع في الفقه الإسلامي، أنه يمكن الاقرار مرة واحدة (١).

المبحث الثاني

البينة «الشهود»

١ - قال تعالى: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان...».

(١) فضيلة الشيخ محمد ناصر

(٢) المرجع السابق.

٢ - قضت السنة النبوية من لدن الرسول (ص) ، والخليفين (ر) من بعده على أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود والدماء .

٣ - اجمع العلماء على أن السارق تقطع يده بشهادة شاهدين حرين مسلمين .

فقه الكتاب والسنة

في هذه الآية الكريمة دلالة على أن شهادة الرجال في الحقوق المالية هي الأصل . وأن شهادة النساء هي الفرع . فلا تقبل شهادة النساء إلا إذا لم يوجد رجلين . وقد جاءت السنة النبوية الشريفة تنادي بعدم قبول شهادة النساء في أثبات الحدود .

وقد اجمع العلماء ، على أن لسرقة لا تثبت إلا بشهادة رجلين .

موقف الفقهاء

١ - لا خلاف بين الفقهاء من الصحابة والتابعين ، في أن السرقة لا تثبت إلا بشهادة رجلين متط .

٢ - وفي مذهب الشافعي ، أنه يكفي في الشهادة على المال والعقود المالية شهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

٣ - وفي عقوبة الله تعالى ، كحد الشرب ، وقطع الطريق ، أو لادمي كالقصاص رجلان .

الفصل الخامس

حكم اجتماع القطع والضمان

هل يلتزم السارق برد الشيء المسروق أو قيمته ؟

قال الرسول (ص) : « لا يغرم السارق إذا أقيم عليه الحد » .

ففي هذا الحديث دلالة صريحة على أن السارق لا يضمن المسروق إذا أقيم عليه الحد . (سواء كان المسروق هالكا أو قائما في يده) .

آراء الفقهاء

١ - لا خلاف بين الفقهاء أن كان المسروق قائما ، يوجب رده إلى صاحبه .

٢ - وإنما الخلاف فيما إذا كان المسروق هالكا :

(١) فذهب الإمامان الشافعي وأحمد ، إلى جواز اجتماع القطع والضمان ، مستنديين إلى الآتي :

١ - قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .
والسارق يأكل مال الغير بالباطل .

٢ - السنة : قال (ص) : « لا يحل مال امرئ مسلم بطيبة من نفسه » .
والسارق يأخذ المال بدون إذن صاحبه .

٣ - المعقول : العين المسروقة اجتمع فيها حقان : حق الله ، هو القطع ، وحق
العباد ، هو الضمان أو الرد ،

(ب) وذهب الامام أبو حنيفة والثوري ، الى عدم اجتماع القطع والضمان
مستثنين الى حديث الرسول (ص) : (لا يغرم السارق) . فلا يجتمع
القطع مع الضمان .

(ج) وذهب مالك وأصحابه ، بالتفرقة : فان كان موسرا عليه الضمان ، وان
كان معسرا فلا ضمان .

(د) الترجيح ، هو القول الأول لقوة دليله ، فضلا عن ان في اجتماع القطع مع
الضمان زجر وردع وهو مناسب لحكمة التشريع .

الفصل السادس

التوبة وأثرها في حد السرقة

من المقرر ان الحدود هي حقوق خالصة لله تعالى كما تقدم ، ومن المقرر شرعا ،
ان حقوق الله تعالى قابلة للصنع والمغفران ، وان الله غفور رحيم .

ولا شك ان التوبة تجب ما قبلها بالنسبة لتلك الحقوق . وان الله يغفر ما يكون
في حالة الكفر ، اذا انتهى الكافرون الى الايمان . قال تعالى : « وقل للذين كفروا ان
ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » (١) .

هل التوبة تسقط الحد ؟

موقف الفقهاء :

(١) قال الحنابلة والظاهرية وراى عند الشافعية : انها تسقطه .

(ب) وقال الحنفية والمالكية وراى في مذهب الشافعي : انها لا تسقطه . وانما اثرها
اخرى لا دنيوى (٢) .

دليل القول الأول :

١ - قد بين الشافعي اصل حد الله تعالى في كتابة « الأم » : قوله تعالى « انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع

(١) فضيلة الشيخ ابو زهرة ص ٢٧١

(٢) القرطبي ص ١٧٤

أيديهم وأرجلهم من خلافاً أو يتفوا من الأرض . . . الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم » . فذل ذلك على أن التوبة تسقط حد جريمة الحرابة أي قطع الطريق ، وهي أشد لجرائم فتكا بالمجتمع ، فتسقط التوبة حد السرقة ، بطريق الأولى (١) .

٢ - قوله تعالى بعد ذكر القطع (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه ، إن الله غفور رحيم » . وفكر التوبة ، عقب حكم القطع مباشرة ، يكون بمثابة الاستثناء المذكور في آية الحرابة . ولو أنه على غير صيغة الاستثناء (فمن تاب) ، ومن الأصول المقررة ثبوتاً أنه إذا تعارض نصان في ظاهرهما ، وكانا متقارنين في الزمان يكون أحدهما مخصصاً للعموم الآخر . فتكون الآية (فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح) ، مخصصة للآية (فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) (٢) . إذن هذه التوبة قبل القدرة استثناء من وجوب اقامة الحد ، ويجب حمل جميع الحدود على هذا الاستثناء (٣) .

٣ - في قوله تعالى « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح ، فإن الله يتوب عليه ، إن الله غفور رحيم » فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح ، شرط ، وجواب الشرط ، فإن الله يتوب عليه . ومعنى من بعد ظلمه ، من بعد السرقة ، فإن الله يتجاوز عنه (٤) .

٤ - ورد في الأثر ، أن الرسول (ص) قال : « النائب من الذنب كمن لا ذنب له » (٥) .

دليل القول الثاني :

١ - الأمر بالقطع

وإن اسقاط التوبة من الحد

الواردة في الآية ، بعد اقرار . . .

٢ - قال الرسول (ص) في امرأة أقام عليها الحد : « لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم » . وأقام الرسول الحد على الذين جاءوا لتطهير أنفسهم باقامة الحد عليهم .

٣ - قياس السرقة على جريمة الحرابة ، قياس مع الفارق . لأن جريمة الحرابة مجاهرة بالمعصيان ، وانتقاص على الدولة . فإن تابوا قبل القدرة عليهم ، فقد ذهبت الجريمة وانقطع السر فيها . لأنها جريمة مستمرة تنتهي بالانقطاع عنها ، والعقاب على جريمة الحرابة على الاستمرار فيها . أما العقوبة في السرقة فهي على أمر وقع وثم ، ويتممه استحقاق العقاب (٦) .

والرأي عسدي ، أن التوبة تسقط حد السرقة ، على أن تكون قبل أن يتمكن أولوا الأمر منه ، أو قبل أن يعلموا به كفاً للسرقة . فهذا تكون التوبة جادة

(١) فضيلة الشيخ أبو زهرة ص ٢٧٤

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٥

(٣) القرطبي ص ١٧٤ .

(٤) المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥) فضيلة الشيخ أبو زهرة ص ٢٧٥

(٦) فضيلة الشيخ أبو زهرة ص ٢٧٦

وخالصة لله تعالى . وقد قال الله عز وجل « ان الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن كثير » . خاصة وأن الدين الاسلامي ، دين السماحة والرحمة ، والعفو عن الآثام ، بدلالة آيات التوبة . وقد روى ابن عمر (ر) أن الرسول (ص) أمر بقطع امرأة سرقت جاءه بها ، فقالت : هل من توبة ؟ فقال الرسول (ص) : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك . وقال : فأنزل الله تعالى « فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه » (١) .

كيفية التوبة المستقطعة للحد

من المقررات أن التوبة التي يقبلها الله تعالى لها أركان ثلاثة :

- الاول : الاعتراف والندم على ما وقع .
- الثاني : العزم المؤكد على ألا يقع .
- الثالث : الامتناع عنه بالفعل (٢) .

اثنان منها ما وقر في القلب ، والثالث هو ما صدقه العمل .

فالتوبة النصوح ، لا تكون من الشخص الذي يتكرر منه الفعل في الغالب ، وانما تكون لمن يرتكب الفعل بجهالة .

قال تعالى : « انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب » (٣) ، وان تكون قبل القدرة ، وهي رد المال الى صاحبه ، فهذا دليل مادي على الندم . وأمارات التوبة ، وهي قوله واستغفاره الظاهري (٤) .

وخالصة القول :

أن السارق اذا تاب قبل القدرة عنه ، سقط الحد عليه (٥) .

خاتمة الباب

ويستخلص مما تقدم نتائج لا يمكن غرض الطرف عنها :

أولها : أن الفقهاء ضيقوا دائرة السرقات الموجبة للقطع ، صيانة لجسم الانسان من التشويه ما أمكن ، فتوجد حالات نادرة تقطع فيها الأيدي ومع النذرة يكون رغم ذلك الترويع للسارقين ويحفظ أمن الأمنين .

وثانيها : أن القطع لا يكون الا في موضع اجماع الفقهاء ، والا توجد شبهة ، والحدود تسقط بالشبهات .

وثالثها : العبرة بالقطع بالترويع وافزع السارقين بقطع النظر عن كثرة الاثام أو قلتها .

ورابعها : أن عدد القطع قليل ، اذا ما تورن بعدد السرقات المصاحبة بالحد .

(١) ابن كثير ص ١٠٢ .

(٢) فضيلة الشيخ ابو زهرة ص ٢٨٠ ، ص ١٧٩ .

(٣) فضيلة الشيخ ابو زهرة ص ١٥٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٩ .

(٤) المرجع السابق ص ١٥٢ .

الباب الثاني

السرقه قبل الاسلام

الحق يقال ، أنه كان من الواجب بسط هذا الباب قبل الباب الأول ، نزولا من الاعتبار التاريخية ، ولكن أمام اعتبار تفسير الآية الكريمة ، رأيت أحداث هذا التقديم والتأخير .

ونستطيع القول بأن كافة الأديان السماوية ، قد حرمت السرقة ، وجعلتها أفعالا مذمومة ، لأنها تنجس إلى نشر العدالة ، وحماية الفضيلة والأخلاق (١) .
وسأشير إلى موقف اليهودية ، والمسيحية ، والقائسون الروماني ، وعصر الجاهلية ، من جريمة السرقة .

الفصل الأول

السرقه في اليهودية

جاءت التوراة بمعقوبة القصاص . وبذلك يكون القصاص هو الأساس في الجرائم التي تقع على الناس . وهو المساواة بين الجريمة وعقوبتها (٢) .

قال الله تعالى مشيرا إلى ما جاء في التوراة : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والاتف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الظالمون ، وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم ، مصدقا لما بين يديه من التوراة ، وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين » (٣) .

حكم السرقة في شريعة موسى : نجد النهي عن السرقة ضمن الوصايا العشر (٤) :
(لا تسرق ..) .

١ - فإذا سرق انسان ثورا أو شاة فذبجه أو باعه : يعوض عن الثور بخمسة ثيران ، وعن الشاة بأربعة من الغنم .

٢ - وإذا سرق العبري ماشية وذبجها ، أو أى شيء واستهلكه : ولم يكن في يده ما يعوض به صاحبه ، يباع السارق (٥) أى يسترق .

٣ - وإذا وجد السارق ليلا ، وهو ينقب بقصد السرقة ، فمضرب ومات ، فليس له دم . ولكن إذا أشرقت الشمس عليه ، فله دم (٦) .

(١) الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٩ .

(٤) مقارنة الأديان ج ١ اليهودية . الأستاذ الدكتور أحمد شلبي ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٤ . وفيه إشارة إلى سفر الخروج ، وسفر التكوين الأصحاح ٢٠/٢١ وما بعدها .

(٦) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

وقصارى القول ، نجد حكم السرقة في التوراة أن يعاقب السارق بالغرامة ، أربعة أو خمسة أضعاف قيمة الشيء المسروق وأن السارق يضمن ذلك في نفسه ، بمعنى أنه يباع للاسترقاق لسداد قيمة الغرامة للمعتدي عليه . وأن كانت السرقة ليلاً ، وضرب حتى الموت ، فلا دية له .

الفصل الثاني

السرقة في المسيحية

نشأ الدين المسيحي في زمان ومكان مزدحم بالشرائع والقوانين والنصوص ، من شريعة موسى وشريعة الرومان . فلم تكن الحاجة اليه ليأتي بمزيد من القواعد القانونية . من أجل ذلك ترك الدين المسيحي مجال القانون ، ولم يتعرض لقواعده القائمة بالتعديل أو الإلغاء ، حيث قال السيد المسيح عليه السلام قولته المشهورة : (لا تظنوا أني جئت لأتقض الناموس أو الأنبياء ، ما جئت لأتقض بل لأكمل) (١) . وكل ما اهتم به السيد المسيح هو الوعظ والوصية والتسامح (٢) .

ومع ذلك نجد النهي عن السرقة ، في إنجيل متى ، ومرقص ، ولوقا ، ورسائل الرسل . مثال ذلك قول المسيح لشاب ثري : (احفظ الوصايا المتعلقة بالله . . . والانسان ، لا تقتل ، لا تزن ، لا تسرق ، لا تشهد لزور ، اكرم أباك وأمك وحب قريبك لنفسك (٣) .

أما العقاب : فلم تتعرض المسيحية لأحكام العقوبات والمعاملات ، وقد قال السيد المسيح عليه السلام : (دع ما ليقيم لقيصر ، وما لله لله) . لأن المسيحية جاءت لترويض النفوس والضمائر ، والعلاقة بين الانسان والله . وقد قال علي السلام : (فان اعثرت يدك أو رجلك فاقطعها والثما عنك . خير لك أن تدخل الحياة أعرج أو أقطع من أن تلقى في النار الأبدية ولك يدان أو رجلان (٤)

الفصل الثالث

السرقة في الجاهلية

كانت الأمة العربية قبل الاسلام ، أمة أمية لا حضارة لها ولا علم (٥) ، قال تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) (٦) .

(١) المدخل للعلوم القانونية الاستاذ الدكتور حسن كيرة ص ٢٠٦ وفيه الإشارة الى عبقرية المسلمين للعقاد ص ١٢٢ .

(٢) مقارنة الأديان ج ٢ المسيحية الاستاذ الدكتور أحمد شلبي ص ١٧١ وما بعدها .

(٣) إنجيل متى الاصحاح ١٨/١٩ - القديس مرقس ١٩/١٠ - لوقا ٢٠/١٨ . رسائل الرسل ٩/١٣

(٤) إنجيل متى الاصحاح الثامن عشر/ ٨ ، ٩

(٥) المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي فضيلة الشيخ محمد مصطفى شلبي ص ٢٤ .

(٦) سورة الجمعة - ٢ -

وليس معنى هذا أنهم تجردوا من كل فضل . بل كان لهم نصيب من ذلك وإن اختلط فيه الطيب بالخبيث (١) . ولم يكن لهم تشريع وضعى صادر عن الدولة . وكانوا يحكمون العرف والعادة (٢) .

ويقول الشاطبى فى موافقاته : (وكان لعقلائهم اعتناء بمكارم الأخلاق ، واتصاف بمحاسن الشيم ، فصحت الشريعة منها ما هو صحيح ، وزادت عليه ، وأبطلت ما هو باطل ، وبينت منافع ومضار ما يضر منه) (٣) .

النهى عن السرقة : وكان عندهم الإمام ببعض الضوابط الفقهية التى يفصلون بها فى خصوماتهم ، منها النهى عن السرقة . وجعلوا جزاء السرقة هو قطع يد السارق . وأول من حكم بالقطع فى الجاهلية هو الوليد بن المغيرة (٤) . وأول سارق قطع فى هذا العصر يسمى (دويك) . كان قد سرق كنز الكعبة . ويقال أنه أودع عنده (٥) .

غير أن تطبيق حكم السرقة ينحرف عن قصده حيناً ، ويلغى حيناً آخر (٦) . وكانوا يسقطون حد السرقة على الشريف ، ويقيمونه على الضعيف . فقد رأينا أن الرسول (ص) قال عندما تشفع أسامة لديه فى امرأة سرقت «أما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» . ولما جاء الإسلام أقر تلك المبادئ بعد أن هذبها ، ونسوى بين الناس ، لا فرق بين غنى وفقير (٧) .

وقد قال الرسول (ص) : « وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها »

الفصل الرابع

السرقة فى القانون الرومانى

القانون الرومانى هو أحكام النظم القانونية التى كانت سائدة فى المجتمع الرومانى منذ عهد إنشاء مدينة روما عام ٧٥٤ ق م . الى وفاة امبراطور الشرق جستنيان عام ٥٢٥ م (٨) .

ويعرف القانون الرومانى : بأنه مجموعة قواعد العدل والنفع العام ، التى تهدف الى تنظيم السلطة العامة للدولة ، والروابط الاجتماعية بين افراد المجتمع .

(١) المرجع السابق ص ٢٤ .

(٢) الشريعة الاسلامية - تاريخها وبعض نظرياتها العامة فضيلة الشيخ بدران ابو العنين بدران

ص ١٩ .

(٣) فضيلة الشيخ محمد مصطفى شلبى ص ٢٥ .

(٤) ابن كثير ص ١٠٠ .

(٥) القرطبي ج ٦ ص ١٦٠ .

(٦) المدخل فى التعريف بالفقه الاسلامى ص ٢٧ .

(٧) المرجع السابق ص ٢٧ .

(٨) القانون الرومانى الأستاذ الدكتور عمر متوج مصطفى الطبعة السادسة ص ٣ .

ويشمل فرعين من القانون :

١ - القانون العام :

ويحتوى على الآتى : قانون الحكام : وينظم قواعد انتخاب الهيئات التشريعية .
قانون العبادة : ويبين قواعد الشعائر الدينية والمعابد .

القانون الجنائى : ويتناول الجرائم التى تمس الصالح العام ، وتتولى الدولة لعقاب بشأنها .

٢ - القانون الخاص : وينظم علاقات الأفراد فيما بينهم (المسائل المدنية والتجارية) (١) .

وينقسم الى ثلاثة عصور :

- (أ) عصر القانون القديم : ويبدأ بتأسيس مدينة روما حتى عام ١٣٠ ق م .
(ب) العصر العلمى : ويبدأ منذ عام ١٣٠ ق م . حتى ٢٨٤ م .
(ج) عصر الامبراطورية السفلى : ويبدأ منذ عام ٢٨٤ م . حتى انتهاء حكم جستنيان عام ٥٦٥ م (٢) وعلى هذا سنشير الى حكم السرقة في هذه العصور الثلاثة :

المبحث الأول

السرقة في عصر القانون القديم

تعريفها : كانت السرقة مقصورة على فعل الاختلاس ، أى نقل السارق الشيء من حيازة مالكه ، دون رضاه ، الى حيازته بقصد اضافته الى ملكه (٣) .

عقابها : يختلف العقاب بين حالة التلبس ، وغير حالة التلبس .

أولا : فى حالة التلبس : التلبس هو القبض على السارق حال ارتكابه السرقة او ضبطه اثناء هروبه ويبدى الشيء المسروق .

(١) فان اقترنت السرقة بظروف مشددة (كالليل والسلاح) : فالمجنى عليه الانتقام من الجانى دون تدخل القضاء . (وله قتله) ، وان كان عليه ان يشهد الجيران على ذلك .

(ب) وان كانت غير مقترنة بظروف مشددة : فلا يحق الانتقام الفردى . كالاتى :

١ - كان السارق حرا بالغا : حكم البريتور (وهو الحاكم القضائى) بجلده ، ثم الحاقه بالمجنى عليه (أى استرقاقه) .

(١) المرجع السابق ص ١٢ .

(٢) القانون الرومانى للأستاذ الدكتور عبد المنعم بدر والاستاذ الدكتور عبد المنعم البدر اوى سنة ١٩٤٩ .

(٣) الاستاذ الدكتور مبر مندوح مصطفى ص ٢٩ .

٢ - وان كان غير بالغ : يكتفى بجلده .

٣ - وان كان عبدا : للمجنى عليه جلده ، واعدامه بالمقائه من اعلى صخرة في
"بينة روما (١) .

ثانيا : في غير حالة التلبس :

١ - للمجنى عليه رفع دعوى على السارق ، او شركائه أيضا بغرامة مقدارها
تسعة مئة المسروق .

٢ - ان كان التجاني تابعا لغيره ، وتخلى عنه رب الاسرة ، فلمجنى عليه الانتقام
الشخصي من السارق .

ثالثا : اخفاء الاشياء المسروقة : للمجنى عليه رفع دعوى بثلاثة امثال القيمة على
من يخفى الشيء المسروق .

اثباتها : عند هروب السارق ، على المجنى عليه ان يتعقبه لمنزله ، ومعه اقربائه
وأصدقائه حاملا معه (طبقا) ، وخالعا عن نفسه ملابسه ، فيما عدا ما يستتر به
عورته ، ويدخل وراءه ليلقى القبض عليه ، فاذا وجد الشيء المسروق ، اعتبر من وجد
ليه في حكم السارق المتلبس . وتعليل هذه الاجراءات البدائية هو انها ترجع الى
عادات سحرية انتقلت للقانون الروماني (٢) .

المبحث الثاني

السرقه في العصر العلمى

تعريفها : توسع معناها واصبح ، تملك منقول مملوك للغير ، او التصرف فيه
بطريق الغش بقصد الكسب .

اركانها : ثلاثة اركان :

١ - الاستيلاء على مال الغير بطريق الغش ، ويشمل السرقة ، والنصب ،
ونهبه الامانة .

٢ - قصد السرقة ، بأن يكون عالما بأنه يسرق مال الغير ، وأن يقصد الكسب
من وراء ذلك .

٣ - ان يكون المالك غير راض ، او لا يعلم (٣) .

عقابها : للمجنى عليه ان يرفع ضد السارق دعاوى جنائية خاصة ، ومدنية
لاسترداد الشيء المسروق أو قيمته .

(١) المرجع السابق ص ٢١

(٢) المرجع السابق ص ٢٠

(٣) المرجع السابق ص ٢٢

١ - الدعاوى الجنائية الخاصة :

- (أ) في غير حالة التلبس : الدعوى بضعف القيمة .
 (ب) في حالة التلبس : الدعوى بأربعة أمثال القيمة ، ولا يجوز قتل السارق الا في حالة الدفاع الشرعى .
 (ج) في حالة الاكراه : الدعوى بأربعة أمثال القيمة . (دعوى الاموال المنهوبة بالقوة) .

٢ - الدعاوى المدنية : أهمها الآتى :

- (أ) دعوى استرداد الشيء المسروق .
 (ب) دعوى التعويض عن المال المسروق (١) .

المبحث الثالث

السرقة في عصر الامبراطورية السفلى

أصبحت السرقة جريمة عامة . واذا كانت مقترنة بظروف مشددة ، للمجنى عليه رفع دعاوى عامة ضد السارق ، تؤدي الى الحكم عليه بعقوبات بدنية . وفي حالات السرقة بالسلاح ، وسرقة الاشياء المقدسة ، أو العامة ، وقطع الطريق ، والسرقة مع الكسر ، يعطى للمجنى عليه الخيار بين رفع الدعوى العمومية ، وبين رفع الدعوى الجنائية بطلب الغرامة (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٤٣٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٢٨ .

الباب الثالث

السرقه في القانون الوضعي الحديث

رأينا أن الأديان السماوية ، والشرائع كافة ، قد حرمت السرقة . ولما كان البغى والتعدى من طبع النفوس ، وكانت الجريمة تمثل أسوأ درجات الخسة . كان لابد من التشريع الوضعي ، وهو القانون الجنائي ليكفل صيانة حد أدنى للخلق المقيم ، كي يعيش المجتمع في أمان وسلام (١) . ومن هنا نظم القانون الوضعي الحديث السلوك المتضمن تعدى الإنسان على أخيه الإنسان ، ومنه السرقة .

والنظرة الحديثة للجريمة ، هي الوقوف على أسبابها ، باعتبار أنها مرض اجتماعي يتعين علاجه ، وقطع دابره .

تقسيم : وعلى هذا ساعرض الجريمة في معناها الحديث ، وحكم السرقة في القانون الوضعي المصري .

الفصل الأول

الجريمة في معناها الحديث

سأشير إلى نظرية التجريم ، ثم النظرة الحديثة للجريمة ، بإيجاز :

المبحث الأول

نظرية التجريم في القانون الجنائي

نظرية التجريم : هي جزء من نظرية أعم وأشمل هي نظرية التأثيم . والتأثيم هو إضفاء صفة الإثم على سلوك يأتيه شخص ما . وهو إما أن يكون دينيا ، فيكون مصدره قانونا سماويا ، وإما أن يكون قانونيا ، فيكون مصدره قانونا وضعيا (٢) .

ومؤدى التأثيم الدينى : أن يكون العقاب هو الوخز الداخلى للضمير ، والعذاب فى الآخرة . وينظم علاقة الإنسان بنفسه وغيره ، ويستهدف التسامى بطبائع البشر ، ليترفقوا ويتراحموا بعضهم بعضاً .

والتأثيم القانونى : مصدره القانون الوضعي ، يتمثل فى قهر مادي ، مصدره خارج الإنسان ، يخضع له الشخص الآثم . وتتولاه الدولة بوصفها التنظيم القانوني للجماعة (٣) .

(١) النظرية العامة للقانون الجنائي - الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام سنة ٧١ ص ٧

(٢ ، ٣) نظرية التجريم في القانون الجنائي - معيار سلطة العقاب تشريعا وتطبيقا - الأستاذ الدكتور رمسيس بهنام ص ٥ .

ومن هنا قال الشاعر :

١٧٢٠ - ولد الاخاه ج ا الاستاذ الدكتور رمسيس بهنام هي ١٧

فينظر الى الجريمة على انها حقيقة واقعية ، لا قانونية ، هي ان الشخص المجرم قد أصبح مارقا عن المجتمع ، مغلبا الأثرة على الايثار ، وبالتالي فان فعله يعتبر شذوذا لا يأتية الرجل العادي لو وجد في ذات ظروف الفاعل .

فالجريمة الدن : سلوك شاذ بالنظر الى السلوك المعتاد للناس ، هو انعدام التوازن في نفسية المجرم بين الاقدام على الجريمة ، وبين الاحجام عنها ، وانتصار الدافع اليها في نفسه ، بسبب شعوره بحاجة غريزية لا يحققها الشخص العادي ، وضعف في التقوى والورع . هذه الحقيقة الواقعية هي موضوع علم الاجرام (١) .

وينقسم علم الاجرام الى فروع : منها علم طبائع المجرم ، الذي يدرس اسباب الجريمة . وعلم الاجتماع الجنائي ، ويدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية عامة . وعلم السياسة الجنائية ، ومن فروعه علم العقاب اى علم تقويم المجرم ، ومعاملة كل مجرم حسب تكوينه (٢) وضرورة الايمان بقابليته للتقويم (٣) .

مصادر الجريمة : واسباب الجريمة خسيما انتهى اليه علماء الاجرام هي الوراثة (انتقال خصائص الأصل الى الفرع بطريق التناسل) ، والسلالة (وراثة عامة لجماعة لها مميزات خاصة بها) ، فضلا عن عوامل داخلية مهيئة للجريمة مثل الجنس ، والسن ، وبعض الأمراض ، والخمر ، والمخدرات ، والخلل في الافرازات الداخلية للغدد ، تؤثر كل هذه العوامل على الجهاز العصبى بما يؤثر بدوره على طبائع المجرم ، فتحدث نوعا من الاجرام (مثل السرقة الكيبتومانيه ، وهى الرغبة الملحة نحو السرقة دون حاجة) .

فضلا عن العوامل الخارجية المهيئة للجريمة ، وهى المحيط الطبيعى ، مثل الجو وتقلباته ، ودرجة الحرارة ، والمسكن ، والمحيط الاجتماعى مثل الأسرة والمدرسة ، والحالة الاقتصادية (وقد قيل ان البؤس هو مصدر الجريمة (٤) ، ووسائل الاعلام والترفيه كلها تسهم في الجريمة (٥) .

الفصل الثانى

حكم السرقة فى القانون الوضعى الحديث

القانون المصرى

تناول القانون رقم ٥٨ لسنة ٣٧ باصدار قانون العقوبات ، جريمة السرقة فى الباب الثامن من الكتاب الثالث . وسنعرض أركانها ، وحكمها ، بإيجاز على النحو الآتى :

(١) المرجع السابق ص ١٩ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٤١

(٣) علم الاجرام ج ٢ و ٢ ص ٤١٥ .

(٤) علم الاجرام ج ٢ و ٢ ص ٩

(٥) علم الاجرام ج ١ ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ وما بعدها .

المبحث الأول

أركان السرقة

نصت المادة ٣١١ ع على أن « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق » .
ومن هذا يتبين أن السرقة ثلاثة أركان : اختلاس ، مال منقول مملوك للغير ، والقصد الجنائي .

أولا : الاختلاس : هو الاستيلاء على الحيازة كاملة للمال الغير ، بدون رضا جرم من ماله أو حائزه .

وشروط الاختلاس : « اخراج المال من حيازة المجنى عليه ، وانعدام رضاه » .

ثانيا : موضوع السرقة : هو مال منقول مملوك للغير .

وشروط المال : (له قيمة مالية ، ممكن تملكه وحيازته ونقله ، ولو لم يكن له حيزا ماديا أو غير قليل للوزن ، كالتيار الكهربى) .

ثالثا : القصد الجنائي : هو أن يعلم السارق بأنه اختلس المنقول المملوك لغيره من غير رضا ماله بنية تملكه .

المبحث الثانى

عقوبة السرقة

١ - إذا أوقفت الجريمة عند حد الشروع ، استحق السارق العقاب المقرر قانونا . وقد عرفت المادة ٤٥ ع الشروع بأنه : « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها » .

٢ - وإذا تمت الجريمة ، بتوافر أركانها ، استحق الفاعل العقوبة المقررة قانونا . وتتم جريمة السرقة إذا خرج المال من حوزة واضع اليد عليه ، ودخل في حوزة الجاني (١) . وكانت الحيازة هادئة .

والعقوبة المقررة للسرقة كالآتى :

المطلب الأول

السرقة الموصوفة بظروف مشددة

أولا : جنح السرقة : يعاقب السارق بالحبس الى ثلاث سنوات طبقا للمادة ٣١٧ ع :

(١) المرجع السابق ص ٢٨ وفيه إشارة الى حكم النفس في ١٢/١٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية

مثل السرقة التي تحدث في مكان مسكون ، أو معد للسكنى ، أو بطريقة استعمال مفاتيح مصطنعة ، أو كسر الاختام ، والتي تحدث ليلا ، أو من شخصين فاكتر (١) .

ثانيا : جنائية السرقة : يعاقب السارق بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة كالاتى :

امثلة : ١ — السرقة بالاكراه : تنص المادة ٣١٤ ع على ان العقوبة اشغال شاقة مؤقتة ، وان ترك أثر جروح ، تعتبر اشغال شاقة مؤبدة أو مؤقتة (٢) .

٢ — السطو على الأماكن المسكونة أو المعدة للسكنى : تنص المادة ٣١٣ ع على ان العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، بالشروط الآتية :

(١) حدوثها ليلا (ب) ومن شخصين فاكتر (ج) وجود أسلحة مع احدهم ظاهرة أو مخبأة (د) دخول المكان بطريق التسور أو الكسر أو بمفاتيح مصطنعة أو غير ذلك . . . (هـ) ان تكون بطريق الاكراه .

٣ — السرقة ليلا من شخصين فاكتر : وان يكون احدهم حاملا سلاحا ظاهرا او مخبأ (٣) .

وتنص المادة ٣١٦ ع على ان العقوبة اشغال شاقة مؤقتة . والشروط : (الليل ، التعدد ، السلاح) (٤) .

المطلب الثانى

السرقة البسيطة

هى السرقات التى لا يتوفر فيها الظروف المشددة السابقة وعقوبتها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين (مادة ٣١٨ ع) . مثل العبث على شئ مفقود وحبسه بقصد امتلاكه بطريق الغش (٥) .

المطلب الثالث

السرقة الموصوفة بظروف مخففة

هى السرقات المنصبة على انغال ، والحاصلات الأخرى ، غير المنفصلة عن الارض ، وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا . وحددت عقوبتها المادة ٣١٩ ع بنحو ان ابدال العقوبة من الحبس المبين فى المادتين السابقتين (الحبس مع الشغل ، والحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين) ، بالغرامة التى لا تتجاوز جنيه (٦) .

(١ — ٥) المرجع السابق ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٦) جرائم المال ص ٥٧

المطلب الرابع

بعض أحكام جزئية للسُّرقة

أولاً : الاشتراك في السُّرقة :-

الاشتراك عامة ، هو المساهمة في الجريمة ، سواء بالتحريض على ارتكابها ، أو الاتفاق ، أو تقديم أدوات تستعمل في الجريمة ، أو المساعدة على الأعمال المجهزة أو المنسلة أو المتمة لارتكابها (م ١٠ ع) وعقوبة الاشتراك : هي أنه من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى قانوننا بنص خاص (م ١١ ع) وهذه الاستثناءات قد ترجع الى ظروف شخصية تتعلق بالفاعل ، وترجع الى الشريك ، فقد يعاقب الأخير رغم أن الفاعل قد منع من العقاب مطلقاً لسبب من أسباب الإباحة ، أو لعدم وجود القصد الجنائي . وقد تكون عقوبته أشد من عقوبة الفاعل ، أن كانت هناك ظروف مخففة للأخير ، مثل صغر السن (١) .

ثانياً : السُّرقة بين الأصول والفروع والازواج :

فلا يجوز محاكمة من يرتكب السُّرقة في هزم الحالة إلا بناء على طلب المجنى عليه . (م ٣١٢ ع) . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى . كما وله أن يوقف تنفيذ الحكم على الجاني في أي وقت شاء (٢) ، وذلك رعاية للاستقرار العائلي . وهذا الحكم استثنائي بالنسبة للمجنى عليه ، خروجاً عن القاعدة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . إذ أن العقاب حق للمجتمع ، ولا يجوز للمجنى عليه أن يتنازل عنه .

ثالثاً : سرقة القيسور :

قضت محكمة النقض في حكم حديث لها باعتبار الاستيلاء على الاكفان والحلى جريمة سرقة . لأنها تعتبر مملوكة للورثة ، لا وقر في نفوسهم وضمائرهم من وجوب اكرام ذويهم في أجدائهم (٣) .

رابعاً : التزام السارق بالتعويض :

كقاعدة عامة أن من لحقه ضرر من الجريمة ، أن يدعى بالحق المدني أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية (م ١/٢٥١ ج) وبالتالي يلتزم السارق بتعويض المجنى عليه عما لحقه من ضرر تعويضاً مدنياً (٤) .

خامساً : السُّرقة للضرورة :

إذا كانت السُّرقة لدفع غائلة الجوع والهلاك المحدث ، ولا يوجد من سبيل

(١) الأحكام العامة في قانون العقوبات الأستاذ الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٣٩٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٢

(٢) جرائم المال ص ٢٢ - قانون العقوبات الأستاذ محمود منصور ص ٢٧٤ .

(٣) جرائم المال ص ٢٠

(٤) مبادئ الاجراءات الجنائية الأستاذ الدكتور رؤوف عبيد ط ٦ ص ١٤٧ و ١٤٨

سواها ، فلا عقاب . تطبيقاً للقاعدة العامة المعفية من العقاب . وقد نصت المادة ٦١ ع انه لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره . . . (١) .

الفصل الثالث

السرقه بين الشريعة الاسلاميه والنظم الاخرى

نستخلص مما سبق ان عقوبة السرقة في الشريعة الاسلاميه ، تتميز عن غيرها من النظم من الواجه الآتية :

١ - انها حق من حقوق الله تعالى : فيقام جد القطع ولو تنازل المجنى عليه عن حقه . وقد نعل ذلك صفوان صاحب الخميصة (الرداء) التي سرقت منه بالمسجد وقت نومه عليها ، وقد طلب من الرسول (ص) العفو عن السارق ، فقال له الرسول (ص) : « فهل كان قبل أن تأتيه به » (٢) . في حين أن السرقة في اليهودية حق للمعتدى عليه الذي يأخذ تعويضاً قد يصل الى خمسة أضعاف القيمة المسروقة ، والا يباع السارق لاستيفاء تلك القيمة . ونجد المسيحية قد فصلت بين الدين والدولة ولم تتعرض للعقوبة . كما نرى القانون الروماني يجعل طابع العقوبة هو الانتقام الشخصي ، وللمجنى عليه قتل السارق أو استرقاقه أو رفع دعاوى ضده ، كما سبق . وفي الجاهلية ، طابعها الانتقام الفردي كذلك ، رغم انها قضت بالقطع ، بدليل أنهم كانوا يتركون الشريف ، ويقيمون الحد على الضعيف . وجاء الاسلام بمبدأ المساواة بين الناس ، لا فرق بين غني وفقير . قال تعالى « أفحكم الجاهلية يبغون ؟ » هنا استفهام الكاري ، بمعنى ليس أحد أعدل حكماً من الله . على حين أننا رأينا أن القانون الروماني يفرق بين السيد والعبد ، فالأخير يلقي من أعلى صخرة في مدينة روما . ويفرق بين رب الأسرة والابن فعند التخلي عن الابن ، للمجنى عليه الانتقام منه . وبذلك نجد أن عقوبة القطع أخف وطأة من عقوبة القتل أو الاسترقاق . وفي القانون الوضعي الحديث العقوبة حق للمجتمع ، فلا يملك المجنى عليه العفو عن الجاني ، الا إذا استثنى القانون ذلك كما رأينا في حالة السرقة بين الأصول والفروع والأزواج .

٢ - خصرت الشريعة الاسلاميه عقوبة القطع في أضيق الحدود ، وتتشوف نحو اسقاط الحد بأدنى شبهة ، عملاً بقاعدة الحدود تدراً بالشبهات . وجعلت من شروطه أن تكون السرقة لعدم الحاجة ، ومن حرز ، وقد تشدد الفقهاء في الحرز ، كما تقدم . وفي حالة عدم اقامة القطع توجد عقوبات تغزيرية مثل الضرب والسجن . في حين أن القانون الروماني ، توسع في معنى السرقة في العصر العلمي وجعلها تشمل مجرد تغيير نية الحيازة بقصد التملك بطريق الغش . وفي القانون الوضعي الحديث ، تتراوح العقوبة حسب الظروف المصاحبة للجريمة من الغرامة الى الأشغال الشاقة المؤبدة . وقد توسع في معنى السرقة ، فتشمل كل ما يمكن نقله ولو لم يكن له حيزاً مادياً ، مثل

(١) في هذا المعنى - الأستاذ الدكتور رئيسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائي، ص ٢٢٢

وما بعدها .

(٢) محاضرات في الحدود وأحكامها - المرجع السابق .

سرقة التيار الكهربى ، كما أن جريمة السرقة مستقلة عن جريمة النصب وخيانة الأمانة .

٣ - في الشريعة الإسلامية ، على السارق الضمان ، على القول الراجح وأيضا عرفت الشريعة الغرامة كمقوبة تعزيزية . أما في اليهودية والقانون الرومانى ، فإنه عليه رد أربعة أو خمسة اضعاف القيمة .

٤ - إذا كانت السرقة لدفع الهلاك ، فلا عقاب في الشريعة الإسلامية ، لأن المقرر سُرعا أن الضرورات تبيح المحظورات . وكذلك الأمر في القانون الوضعى .

٥ - اتفق القانون الوضعى الحديث مع الشريعة الإسلامية ، على أن العقوبة زجر وردع للجانبى ، فضلا عن تقويمه . واصلاح النفس ، وتكوين المجتمع تكوينا صالحا على خلق ، وحمايته من الرذيلة .

٦ - أركان جريمة السرقة في الشريعة الإسلامية ، والقانون الرومانى والقانون الوضعى الحديث ، تكاد تكون في فحواها متحدة . فيما عدا ركن القصد الجنائى ، فهو بارز كركن في القانون الرومانى ، والقانون الوضعى الحديث . أما في الشريعة الإسلامية فركن النية هو القاعدة العامة في شتى العبادات والمعاملات والحدود . وقد قال الرسول (ص) « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .

٧ - الشريعة الإسلامية تتطلب في اثبات الاتهام شهادة رجلين أو الإقرار ، ولا تعرف الشكليات . في حين أننا رأينا أن القانون الرومانى في العصر الاول يوجب على المجنى عليه أن يتعقب السارق لمنزله ومعه أقربائه ، وأصدقائه ، حاملا معه (طبقا) وخالعا عن نفسه ملابسه الا مايستر به عورته ، ويدخل وراءه ليلقى القبض عليه . وتوجد حقيقة يجب أن نمد البصر اليها دائما ، وهى أن قواعد الشكليات في القانون الرومانى هى المهيمنة عليه في شتى موضوعاته . وتظهر تلك القواعد بجلاء في المعاملات المالية (١) . ومن البديهي فان القانون الوضعى الحديث لا يلجأ لتلك الشكليات كقاعدة عامة ، باستثناء حالات تقتضيها الضرورة مثل الحصول على إذن مسبق بالتفتيش لمسكن المتهم من النيابة العامة . وفي الواقع ليس ذلك من دروب الشكليات ، وإنما هو من شروط التفتيش (طبقا للمادتين ٩١ ، ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية) وتطبيقا للمبدأ الدستورى الذى يجرى على حرمة المساكن وعدم جواز دخولها . ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون (م ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية عام ١٩٧١) (٢) .

٨ - أن تعريف الجريمة في الفقه الإسلامى ، ينتهى الى ما يقارب تعريف علماء القانون الوضعا للجريمة (٣) ،

(١) على سبيل المثال اجراءات انتقال الملكية ، وانعقاد العقود . الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم بد ، الأستاذ الدكتور عبد المنعم البدرأوى - القانون الرومانى ج ١ ص ٢١٩ ط ١٩٤٩ .

(٢) أصول الاجراءات الجنائية سنة ٧٢ الأستاذ الدكتور حسن المرصفاوى ص ٥٨ إلى ٤٦٢

(٣) الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى - الجريمة فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٠

نظرية الاثراء على حساب الغير في الفكر القانوني التقليدي

للسيد الأستاذ / عبد العزيز بيومي
المحامي

تتخلص الأفكار الأساسية لنظرية الاثراء على حساب الغير في القانون المدني المصري الحالي — على حد تعبير السنهوري — في انه « اذا استولى شخص على ملك الغير دون ان يكون لهذا الاستيلاء سبب قانوني ، واطافة الى ملكه ولو بنية حسنة ، يكون قد اثرى على حساب الغير دون سبب قانوني ، ومن ثم يلزم برد اقل القيمتين ... قيمة ما اثرى به هو ، وقيمة ما افترقه به الغير » (١) .

ويقول (جيرار) « ان نظرية الاثراء على حساب الغير ، تعتبر من أولى قواعد القانون ، حيث تمتد جذورها مباشرة الى قواعد العدالة والقانون الطبيعي . وهي بذلك في غير حاجة الى تبرير . اذ انها تحصل في طبيعتها ما يبررها ، بل لعلها اول مصدر للالتزام ظهر في فجر التاريخ . وهذا ما يفسر مبلغ حظها من البداية القانونية (٢) .

ومع ذلك فان المتتبع للمسار الذي سلكه التطور التاريخي لهذه النظرية ، يستطيع ان يلمس للوهلة الاولى انها كانت تعامل بقدر كبير من الحذر واللامبالاه ، بل والمعاداه الشرسة ، من جانب الاجهزة الرسمية وشبه الرسمية في الفكر القانوني التقليدي . على الفكر القانوني الاوروبي القديم لم يتح لها على الاطلاق ان ترى النور الا في بضعة تطبيقات استثنائية محدودة ومتناثرة ، فضلا عن عدم السماح لتلك التطبيقات بتجاوز نطاق دائرة العلاقات التعاقدية .

وقد عبّر (ريبير) عن الجانب الاول من هذه الحالة بكلمات أدبية اخاذة ، وفي نفس الوقت مفعمة بالمرارة والاسى ، فقال (ان مبدء الاثراء على حساب الغير كان يبدو كالنهر الجوفي ، تنبع منه عيون متفرقة على سطح الأرض تدل على وجوده في جوفها ، ولكنه يبقى كامنا فيها ، ولا يظهر ابدا على السطح » .

Comme un fleuve Souterrain, il alimente des regles precise

que en revelent l'existence, mais il ne sort jamais au jours. (٣)

كما علق البعض على الجانب الآخر من تلك الحالة فقال « ان تلك التطبيقات لم تشمل قط الحالات التي لا يوجد فيها تعاقدا أصلا » (٤) .

(١) د - السنهوري - الوسيط - الجزء الاول ص ١١٠٢

(٢) جيرار - القانون الروماني - باريس ١٩٢٤ ص ٦٤٢

(٣) ريبير - القاعدة الفلجية في الالتزامات المدنية - الطبعة الثالثة - باريس ١٩٢٥ بند ١٣٣ .

(٤) د - سليمان مرقص - شرح القانون المدني في الالتزامات ص ٤٤٨ .

وعلى سبيل المثال برزت هذه التطبيقات في القانون الروماني وفي المرحلة الأولى من القانون الفرنسي القديم وفي القوانين الجرمانية القديمة في مجموعة دعاوى « استرداد مادمع دون سبب » (*Condictio sine Causa*) ومجموعة دعاوى « الإثراء دون سبب » (*actio de in rem verso*) ، كما برزت أيضا في الفقه الإسلامي في حالي « دفع غير المستحق » وعمل الفصولي الذي يتم على سبيل الإضطرار ، وفي القانون الإنجليزي في حالة « دفع غير المستحق » .

ولا يصحح ما سبق نرى أنه من المفيد أن نقوم بتقديم عرض سريع للتطبيقات المختلفة لنظرية الإثراء على حساب الغير في كل من القانون الروماني والفقه الإسلامي .

أولا - التطبيقات المختلفة للنظرية في القانون الروماني :

عرف القانون الروماني في عصره العلمي (٢٠٠ ق م - ٢٨٤ م) عدة وسائل للحيلولة دون إثراء الشخص على حساب الغير بلا وجه حق . ومن هذه الوسائل الأوامر بالرد (*in integrum restitutio*) التي كان (البريتور) يصدرها لكي يتمكن في بعض الأحوال من تعطيل حكم القانون المدني الجامد وذلك بهدف إعادة المتعاقدين إلى حالتها قبل التعاقد بها يترتب على ذلك من رد لما حصل عليه كل منهما من الآخر إذا كان مقدهما قد وقع فيه تدليس أو اكراه أو غبن (بالنسبة للقاصر) ،

ويرجع ذلك إلى أن قواعد القانون المدني الروماني لم تكن تقضي ببطلان العقد في هذه الأحوال ، ومن ناحية أخرى لم يكن من سلطة (البريتور) أن يقوم بتغيير حكم القانون المدني . ومن ثم لجأ إلى استخدام وسيلة غير مباشرة من الوسائل التي يملكها باعتباره حاكما من حكام الشعب لكي يتمكن من تفرغ العقد من مضمونه مع عدم التعرض لإظهاره الخارجي الشكل الذي تم وفقا للقانون المدني .

ومن تلك الوسائل أيضا ما ابتكره (البريتور) من دعاوى واقعية (*in foetum*) ودفع ، بهدف تحقيق أغراض مشابهة .

ومع ذلك فإن كثيرا من الفقهاء يرون أنه لا يمكن البحث عن الأصول التاريخية لمبدأ عدم جواز الإثراء على حساب الغير في القانون الروماني في نطاق الوسائل الإجرائية البريتورية المشار إليها فيما سبق (٥) . وإنما يجب حصر هذا البحث في تتبع أحكام دعاوى استرداد ما دفع دون سبب *Conditiones sine causa* وكذا في دعاوى استرداد الإثراء الحاصل بلا سبب (*actio de in rem verso*) .

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل دعوى من هاتين الدعويتين .

(١) دعاوى استرداد ما دفع دون سبب :

كانت دعاوى الاسترداد غير المسببة (*Condictio sine causa*) في

بداية الأمر دعوى وإخدة مجردة (أي ذات استعمالات متعددة دون حاجة الى تغيير اسمها بحسب أساس الاسترداد) . وقد استخدمها الفقهاء الرومان كوسيلة للوصول الى مجارية الاثراء على حساب الغير في مجال العقود ، وذلك على أساس أن من يتلقى أو يحوز بلا حق مالا مملوكا للغير ، يلتزم وفقا لمبادئ العدالة برده الى صاحبه .

ولكن هذه الدعوى ما لبثت أن ظهرت فيما بعد في موسوعه (جوستينيان) في صورة دعاوى متعددة ذات أسماء محددة ، ويعني كل اسم من تلك الأسماء تحديد نطاق خاص لتطبيق الدعوى .

ويمكن حصر تلك الدعاوى فيما يلي :

١ - دعوى استرداد ما ولى به لسبب مشروع لم يتحقق :

Condictio causa data, Causa non secuta

وكانت هذه الدعوى تستخدم في حالة الوفاء بالتزام قائم وصحيح ولكن سبب الالتزام (بمعنى المقابل) لم يتحقق ، وذلك بهدف استرداد الشيء الذي سلمه الموفى وفاء لالتزامه ولم يحصل على مقابله ، أو لاسترداد مقابل الأعمال التي قام بها بسبب امتناع من تمت لمصلحته عن تعويضه عنها ، وهذه الصياغة العامة لتلك الدعوى بما يجعلها وسيلة لاسترداد الاثراء حتى في حالة تقديم خدمات دون الحصول على مقابلها لم تتطور تماما الا في العهود المتأخرة للقانون الروماني ، حيث لم يكن الاسترداد ممكنا في العصور الاولى الا اذا كان من قام بالوفاء قد نقل ملكية شيء الى آخر انتظارا لتلقى حق مقابل .

وكانت هذه الدعوى تستخدم على وجه الخصوص في مجال العقود غير المسماة كعقد المقايضة حيث لم يكن القانون الروماني يلزم المتعاقدين بتنفيذ هذه العقود . ومن ثم كان المقايض الذي يبادر الى تسليم الشيء اذى يقايض به يستطيع بموجب هذه الدعوى ان يطالب باسترداده اذا لم يقم الطرف الآخر بالوفاء .

٢ - دعوى استرداد ما دفع لمنع شخص من عمل غير مشروع :

Condictio ob turpem Causa

وكانت هذه الدعوى تستخدم للاسترداد اذا كان القصد من الوفاء بالتزام معينا الى شخص آخر هو حمله على القيام بعمل أو امتناع يهدف الى تحقيق غرض غير مشروع أو منافي للأخلاق كما هو الحال في دفع مبلغ من المال لشخص كمقابل لامتناعه عن ارتكاب جريمة أو لحمله على رد شيء مسروق فهي اذن دعوى تفترض حصول الوفاء لغرض من شأنه ان يلوث المتلقى . ويلاحظ ان الاسترداد كان يمتنع اذا كان التلوث حاصل من الجانبين معا أو كان من جانب الموفى وحده . ومن هنا ظهر المبدأ القائل بأنه لا يمكن أن تسمع شكوى ممن يستند فيها الى تلوثه .

٣ - دعوى استرداد الافتقار الذي ولى به خلافا لاحكام القانون :

Condicti ob injustum Causa

وكانت هذه الدعوى تستخدم كوسيلة للاسترداد اذا كان المثرى قد استفاد استفادة مخالفة للقانون على حساب الغير ، كما لو كان المثرى قد حصل من قرض اعطاه للمفترق على فوائد تجاوز القدر المسموح به قانونا .

٤ - دعوى الاسترداد ما دفع دون وجه حق (بالمعنى الضيق)

Condictio sine causa

وكانت هذه الدعوى تستخدم للاسترداد في أحوال معينة محددة ، وذلك اذا كان السبب غير موجود أو كان لم يتحقق أو كان قد اختفى بعد وجوده . ولم تكن هذه الدعوى تستخدم على الإطلاق في كل الصور التي لا تستخدم فيها الدعاوى الأخرى وذلك على خلاف ما يوحى به اسمها من اتجاه نحو العمومية . وهذا يؤكد أن مبدأ الاثراء الحاصل على حساب الغير دون سبب لم يتقرر كمبدأ عام في القانون الروماني .

٥ - دعوى استرداد ما دفع وفاء لدين عن غلط :

Condictio indebiti

وكانت هذه الدعوى تعطى لمن يوفى بما يعتقد أنه ملتزم به وذلك على خلاف الحقيقة والواقع ، الحق في المطالبة باسترداد ما أوفى به . وكان يلزم لاستخدام هذه الدعوى أن يكون الغلط متوفراً في جانب كل من الموفى والموفى له .

هذا ويلاحظ أن استخدام كل الدعاوى السابقة لاسترداد الاثراء الحاصل دون وجه حق كان بمثابة وسيلة لتجنب النتائج الظالمة التي كانت ترتبط بنظام شكاية العقود في القانون الروماني . حيث كان العقد يعتبر صحيحاً وتنشأ به الالتزامات على عاتق أطرافه لجرد أنه قند تم إفراغه في الشكل اللازم لإبرامه وفقاً لأحكام القانون وذلك بصرف النظر عن سببه (الباعث الدافع) ، أي ولو كان هذا السبب غير ممكن أو غير مشروع . وعلى سبيل المثال كانت الملكية تنتقل بمجرد اتمام الإجراءات الشكلية اللازمة لذلك ، بغض النظر عن عدم حصول البائع على مقابل نزوله عن ملكيته إلى المكتسب ، حيث كان نظام الفسخ غير معروف في القانون الروماني حتى عصر متأخر . ومن ثم كانت الوسيلة الممكنة للتغلب على مساوئ الشكلية في العقود الرومانية تتمثل في تلك الدعاوى التي تتجه مباشرة إلى إثار الوفاء بما لا ينطوي على المنازعة أصلاً في صحة التصرف نفسه وإنما العمل على تعديل الآثار المترتبة عليه ، وذلك على نحو يؤدي إلى تفريغ التصرف من مضمونه - تحقيقاً للعدالة - مع التسليم بصحته من الناحية النظرية وفقاً لأحكام القانون المدني الروماني .

ولذا يقول الفقيه الفرنسي كاييتان « ان فكرة الغاية قد دخلت الى نطاق الأنظمة القانونية الرومانية عن طريق أوامر الاسترداد المشار إليها ، لا كعنصر أو كشرط في العقد وإنما كأساس لتسوية المراكز الناتجة عن العقد أو تنفيذه واقعياً بما يتفق مع ما يقتضيه أعمال هذه الفكرة من الحيولة دون ترتيب آثاره بصورة تخالف مقصد المتعاقدين أو الآداب (٦) .

كما يلاحظ أيضاً أن دعاوى الاسترداد المشار إليها كانت جميعها تستخدم في حالات تقوم فيها علاقة عقدية بين المفتقر والمثري .

كما يلاحظ أخيراً أنه بالإضافة إلى ما تقدم كان يشترط في هذه الدعاوى أن يكون الاثراء مباشراً أي ناتجاً عن انتقاله من ذمة المفتقر إلى ذمة المثري مباشرة دون أي تدخل من شخص آخر .

(ب) دعوى الاثراء بلا سبب :

in rem verso

كانت هذه الدعوى تستخدم في حالة ما اذا كان الاثراء قد تم عن طريق تدخّل شخص آخر غير المثرى والمفتقر وكان ظهورها في القانون الروماني ناشئاً عن أن هذا القانون لم يكن يسمح بنيابة شخص عن آخر في اجراء التصرفات القانونية ، ومن ثم كانت الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد تقترب لمصلحة او على عاتق من يشارك فعلاً بإرادته في ابرام العقد دون أي شخص آخر .

ومع اتساع نطاق المجتمع الروماني وتطوره من المرحلة الزراعية المغلقة الى المرحلة التجارية المنفتحة على الخارج ، بدت الحاجة ملحة بالنسبة لرب الأسرة أو السيد الى الاستعانة ببعض الخاضعين لسلطته مثل أبنائه أو الأرقاء المملوكين له في تدبير أعماله التجارية ، وبالتالي بدت الحاجة ملحة بالنسبة للمتعاملين مع هؤلاء الأبناء أو الأرقاء الى التوصل الى وسيلة قانونية لالزام رب الأسرة أو السيد بآثار التصرفات الصادرة من الخاضعين لسلطته ، وذلك في ظل سريان قاعدة عدم جواز النيابة في اجراء التصرفات القانونية .

ولذا تدخل (البريتور) لمعالجة هذا الموضع ، عن طريق منح المتعاملين مع الخاضعين لسلطة رب الأسرة أو السيد - فيما يتعلق بالحقوق الناشئة لهم من هذا التعامل - دعاوى تمكنهم من الرجوع بحقوقهم مباشرة على رب الأسرة أو السيد . وكانت من بين تلك الدعاوى دعوى الاثراء بلا سبب . وذلك تأسيساً على فكرة أن اثراء رب الأسرة أو السيد من أعمال ابنه أو العبد المملوك له نتيجة لاقتدار الغير من شأنه أن يبرر رجوع هذا الغير عليه في حدود هذا الاثراء ؛ أي بما لا يجاوز القدر الذي حصل عليه رب الأسرة من منفعة بسبب فعل الخاضع لسلطته .

وقد كانت هذه الدعاوى تستخدم في بداية الامر في نطاق ضيق ومحدود جداً لا يتجاوز الحالة المشار اليها فيما سبق ، ثم مالبت أن امتد استخدامها بعد ذلك الى حاله الاثراء الذي يستفيد به شخص من تعاقد بين شخصين آخرين ولو لم يكن أحدهما خاضعاً لسلطته . وقد وجدت ثمة نصوص تقضى بجواز استخدام هذه الدعوى في حاله ماله استفاد شريك من عقد أبرمه شريك آخر مع الغير دون أن يكون في وسع هذا الغير الرجوع بحقوقه على الشركة ، ومن ثم كان يحق له أن يرجع على الشركاء الآخرين في حدود استفادتهم من العقد . وعلى الرغم من أن بعض الدساتير الامبراطورية قد قضت بالزام كل من أثرى نتيجة لعقد أبرمه شخصان آخران برد هذا الاثراء ، إلا أن الفقه يؤكد أنه حتى آخر عهود القانون الروماني لم تنشأ قاعدة هامة تقضى بالزام كل من يثرى على حساب الغير برد هذا الاثراء .

وقد اختلف شراح القانون الروماني في تعليل ظاهرة عدم الأخذ بمبدأ عدم جواز الاثراء على حساب الغير في القانون الروماني الا في تطبيقات محدودة ومتناثرة فضلاً عن عدم السماح لتلك التطبيقات بتجاوز نطاق دائرة العلاقات التعاقدية .

يقول (جيرار) ان مبدأ عدم جواز اثراء شخص على حساب شخص آخر كان مبدأ معروفاً في القانون الروماني منذ أقدم العصور ، وان حصر استخدام الدعاوى السابقة في أحوال معينة لم ينشأ الا بسبب تعيين نطاق ضيق لكل دعوى ، مع الاختصار

في تطبيق المبدأ على دائرة الروابط العقدية وحدها فقط ، وانتهى (جيرار) الى القول بأنه لم يكن ثمة مبرر منطقي لذلك . وقد اعترض على (جيرار) بأنه قد قام بتقرير الحالة الواقعية للمشكلة دون أن يقدم أى تفسير لوجودها وأضاف « كيك » الى هذا الاعتراض ان مبدأ عدم جواز الاثراء على حساب الغير الذى أشار اليه جيرار لم يرد في كتابات الفقهاء الرومان الا باعتباره مبدأ خلقيا أو مثاليا لا باعتباره مبدأ قانونيا وانهم كانوا متأثرين في ذلك بالثقافة اليونانية وعلى وجه الخصوص ماورد في كتاب الأخلاق الأرسطو .

وينسر « جيفار » قصر استخدام دعاوى الاسترداد على حالات الروابط التعاقدية وحدها فقط ، بأن هذه الدعاوى قد وجدت في البداية كوسيلة للزام المقرض برده المقرض الذى كان يتم بالتراضى *mutum* حيث لم تكن تنشأ عنه في القانون الرومانى دعوى خاصة كما كان عليه الحال بالنسبة للمقرض الشكلى *nexum* . ولذا استخدمت دعاوى الاسترداد غير معنية بالسبب لكى تقوم مقام الدعوى الخاصة بعقده القرض الشكلى (٧) .

وواضح بطبيعة الحال ان هذه التفسيرات لم تحاول ان تتغلغل الى أعماق المشكلة من جوانبها وزواياها المختلفة لكى تصل الى تقديم تشخيص سليم للأزمة التى كان يعانيها مبدأ عدم جواز الاثراء على حساب الغير في القانون الرومانى حيث يوجد ثمة تناقض حاد بين فكرة العمومية الشاملة المقررة للمبدأ في مجال الأخلاق وقواعد العدالة والقانون الطبيعى وبين التطبيق المحدود المتناثر المسموح به له في المجال القانونى بما يمكن أن يجعل هذا القانون غير قادر على تحقيق العدالة على الوجه الأكمل .

ثانياً - التطبيقات المختلفة للنظرية في الفقه الإسلامى :

يذهب البعض الى أن نظرية الاثراء على حساب الغير ليس لها تطبيق شامل في الفقه الإسلامى شأنها في ذلك شأن حالها في القانون الرومانى (٨) . وقد أخذ السنهورى بهذا الرأي حيث قال ان الفقه الإسلامى لا يعترف بالاثراء بلا سبب كمصدر للالتزام « الا في حدود هي أضيق بكثير من المدى الذى وصل اليه القانون الرومانى والقوانين اللاتينية والجرمانية التى اشتقت منه » ويستطرد السنهورى قائلاً ، أن أوسع ما يعترف به الفقه الإسلامى في ذلك هو دفع غير المستحق وعمل الفضولى الذى يتم على سبيل الاضطراب .

ومن ناحية أخرى يذهب البعض (٩) الى أنه وان كان مبدأ الاثراء بلا سبب لم يوضع كأساس للالتزام بشكل عام في الفقه الإسلامى الا أنه ليس في جوهر الشريعة

(٧) كورى (Coré) - الاثراء بلا سبب على حساب الغير - باريس سنة ١٩٤٩ فقرة ١٤ وأشار اليه د . جميل الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٢٧
(٨) د . شفيق شعاعه - النظرية العامة للالتزامات في الشريعة الإسلامية - القاهرة سنة ١٩٣٦ - ص ١٨٣ وما بعدها

(٩) ميمى ميمصاتى - النظرية العامة للعقود والموجبات في الشريعة الإسلامية - بيروت سنة ١٩٤٨ - ص ١ - ص ٩٣ و ٩٤ - وأشار اليه د . جميل الشرقاوى في المرجع السابق ص ٤٧ عن د. سليمان مرقس - الاثراء على حساب الغير في تقنينات البلاد العربية - القاهرة سنة ١٩٧١ - ص ١ - ص ٢٢ وما بعدها .

الإسلامية ما يمنع من تبني هذا المبدأ سيما وأنه يتناسب القاعدة العامة الواردة في المادة/٩٧ من المجلة العدلية وهي أنه «لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي» فضلا عن أن المبدأ موافق بمعناه ومبناه للآية الكريمة (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ).

كما ذهب البعض الآخر (١٠) إلى أن التسليم بمبدأ الالتزام برد الأثراء في الشريعة الإسلامية لا يقوم فقط على مجرد إضافة هذا المبدأ إلى أحكامها أو تبنيها له ، وإنما يقوم في حقيقة الأمر على أساس أن الشريعة الإسلامية قد انجبت في عصرها الأول ، وذلك استنادا إلى الآيات القرآنية التي تنهى عن أكل الأموال بالباطل ، وإلى ما جاء بنص المادة/٩٧ من المجلة العدلية الذي أشار إليه الرأي السابق ، وأخيراً إلى المصيغة الخلقية التي تتميز بها روح الفقه الإسلامي بشكل عام ، وذلك كله بما يفرض الأخذ بهذا المبدأ باعتباره من مقتضيات العدالة الأولية .

وقد وجد د . سليمان مرقس أن القطع في الخلاف القائم بين الاتجاهين السابقين يقتضى تحليل الحلول التي قال بها أئمة الفقه الإسلامي في مختلف المسائل ، ومحاولة ردها أو أكثرها إلى المبدأ العام الذي تقوم عليه ، مع جعل أحكام القلة بمثابة استثناءات على هذا المبدأ .

وقد قام د . مرقس بهذا العمل بالنسبة لما ورد من حلول في الفقه الحنفى مقسماً المسائل التي تناولها هذه الحلول إلى الأقسام الآتية : (١١)

الأول : ما يحدث فيه الأثراء دون سبب قضاء وقدر أو بفعل أجنبي .

الثاني : ما يحدث فيه الأثراء بفعل المثرى .

الثالث : ما يحدث فيه الأثراء بفعل المفتقر نفسه .

وذهب د . مرقس إلى أنه فيما يتعلق بالقسمين الأول والثاني ، فلا شبهة في أن الحلول التي أوردها فقهاء الحنفية تقضى جميعها - إلا ما ندر - برد الأثراء للحاصل على حساب الغير . أما بالنسبة للقسم الثالث - وتدخل فيه أعمال الفضولي بالمعنى المتعارف عليه في الفقه الإسلامي . (وهو من تدخل في شئون غيره ولو لم يكن تدخله ضروريا لمصلحة ذلك الغير) ، وكذلك حالات دفع ما لا يجب ، وحالات قضاء دين الغير بأذنه أو دون أذنه ، وغير ذلك من الحالات التي يقوم فيها الشخص بعمل مفقر لنفسه ، ولكن يعود من ورائه نفع لغيره - بالنسبة لهذا القسم فقد مال د . مرقس إلى القول بأن فقهاء الشريعة وإن كانوا قد انتهوا إلى اعتبار أن الأصل هو عدم التزام المثرى برد الأثراء الحاصل على حساب الغير والاستثناء هو التزامه بالرد ، إلا أنهم في حقيقة الأمر قد صدروا في حلولهم التي قدموها في هذا الصدد عن المبدأ ذاته - أي مبدأ الالتزام برد الأثراء على حساب الغير .

ويرجع ذلك إلى أنهم قد افترضوا وجود نية التبرع لدى المفتقر بالنسبة للفعل المفتقر الصادر من جانبه ، ومن ثم لم يجعلوا له الرجوع على من أثرى من هذا الفعل .

(١٠) صلاح الناهي - الكسب دون سبب والفضالة كمصدرين للالتزام - القاهرة - ١٩٥٩ ص ٢٩ وما بعدها - وأشار إليه في جميل الشرقاوى - المرجع السابق ص ٢٨ نقلا عن سليمان مرقس - المرجع السابق - ص ٢٨ وما بعدها

(١١) د . جميل الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٢٨ عن سليمان مرقس - المرجع السابق - ص ٢٨ وما بعدها .

الا إذا ثبت من قول المفتقر أو فعله أو الظروف المحيطة به وقت صدور فعله أنه لم يقصد التبرع ، فيكون له حينئذ أن يرجع على المثرى بطلب رد الأثر .

ويستطرد د . مرقس قائلا أن هذا يعني أن حرمان المفتقر من الرجوع على المثرى في الصور التي يقال فيها بهذا الحرمان ليس قائما على عدم وجود مبدأ الالتزام برد الأثر في الفقه الإسلامي ، بل على توافر قصد التبرع لدى المفتقر ، صريحا كان أو ضمنا أو افتراضا والدليل على ذلك أن ثبوت انتقال هذا القصد يؤدي إلى إباحة الرجوع على المثرى .

ومن كل ما تقدم ، يلوح أن د . مرقس يأخذ بالرأي القائل بأن الفقه الإسلامي يتضمن مبدأ الالتزام برد الأثر كقاعدة عامة لا كمجرد حلول وتطبيقات متناثرة ومحددة على سبيل الحصر كما هو الحال في القانون الروماني . وينضم د . جميل الشرقاوي إلى د . مرقس في هذا الاتجاه ، حيث يقول (١٢) « ونحن نعتقد أن هذا الرأي تعبير صادق عن موقف الفقه الإسلامي من مبدأ رد الأثر . ذلك أن الأحوال التي يقول فيها هذا الفقه بامتناع الرد ، أو عدم الزام المثرى به ، تنطوي على افتراض قيام التبرع لدى المفتقر . ونسبه قصد التبرع إلى المفتقر تبرر عدم الزامه بالرد وفقا لقواعد الأثر نفسها لأن التبرع يكون سببا لكل من الافتقار والأثر »

ومع تقديرنا التام للجهد الكبير الذي بذله الدكتوران مرقس والشرقاوي من أجل التعرف على حقيقة موقف الفقه الإسلامي بالنسبة لمبدأ الالتزام برد الأثر الحاصل على حساب الغير ، بما انتهى بهما إلى القول بأن هذا الفقه قد أخذ بالمبدأ كقاعدة عامة ، وليس فقط كمجرد حلول وتطبيقات متناثرة . إلا أننا نرى أن موقف الفقه الإسلامي — وبصفة خاصة الجانب السائد فيه — بالنسبة لمبدأ رد الأثر الحاصل على حساب الغير ، كان متسما بقدر كبير من التحفظ والحذر ، بما لا يعبر تمام عن روح الشرع الإسلامي الحنيف ، لا سيما في عصر النبوة والخلفاء الراشدين ، فلم يقم هذا الفقه بتقديم صياغة عامة للمبدأ ، وإنما اكتفى فقط بمعالجة بعض القضايا المتناثرة هنا وهناك ، فضلا عن أنه فيما وصل إليه من حلول في هذا الصدد ، قد قام بأهدار القيمة العملية للمبدأ ، وذلك بالتوسيع في افتراض وجود نية التبرع لدى المفتقر ، كل هذا مما جدا بفقهاء جليل مثل السنيهوري إلى القول بأن هذا الفقه لا يعترف بالأثر بلا سبب كمصدر للالتزام « إلا في حدود هي أضيق بكثير من المدى الذي وصل إليه القانون الروماني والقوانين الجرمانية التي اشتقت منه » . ومما جدا أيضا بأصحاب الرأي المعارض لرأي السنيهوري إلى القول بأنه « وإن كان مبدأ الأثر بلا سبب لم يوضع كأساس للالتزام بشكل عام في الفقه الإسلامي ، إلا أنه ليس في جوهر الشريعة الإسلامية ما يمنع من تبني هذا المبدأ ، سيما وأنه يناسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٩٧ من المجلة العدلية ، فضلا عن أن المبدأ موافق لمعناه ومبناه للكية الكريمة (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

وثمة مجالات أخرى لم يدرجها الفقهاء ضمن التطبيقات الخاصة بنظرية الأثر على حساب الغير ، وإن كانت في واقع الأمر ترتبط ارتباطا وثيقا بالمضمون الجوهرى للنظرية ، حيث ترمى هذه المجالات أساسا إلى العمل على إعادة التوازن في العلاقات التعاقدية عندما يصاب هذا التوازن بشيء من الاختلال — وفي مقدمة هذه

المحالات الأخذ بنظام الفبن في العقود . وعلى سبيل المثال اتجه القانون الروماني الى حماية البائع من الفبن اذا ما قل ثمن البيع عن نصف الثمن الحقيقي ، كما اتجه الفقه الاسلامي ايضا الى حماية المتعاقد من الفبن اليسير في عدة صور استثنائية واردة على سبيل الحصر ، وكذا من الفبن الفاحش اذا كان مصحوبا بتفجير من جانب المتعاقد الآخر ، او اذا كان قد وقع تحت تأثير الضرورة الملحة ، او بسبب انعدام الخبرة في المعاملات (١٣) . ثم ما لبث ان تبلور الامر في الفقه المدني الفرنسي خلال القرن السابع عشر ، وعلى وجه الخصوص عند (بوتييه) في تقديم ما يشبه نظرية عامة للفبن بالنسبة لكل عقود المعاوضة تنطوي على الأخذ بالفبن كقاعدة عامة في هذه العقود بالم يوجد نص استثنائي خاص يقضي صراحة باستيفاده .

ومع ذلك ، فان كثرة النصوص الاستثنائية الخاصة التي اوردها (بوتييه) في هذا الصدد ، تد ادت الى اهتزاز فكرة العمومية التي حاول ان يخلعها على فكرة الفبن .

وبالاستمرار في تتبع المسار التاريخي الذي سلكته نظرية الاثراء على حساب الغير ، يمكن ان نلاحظ ان الفكر القانوني الليبرالي قد تصاعد بازمة النظرية الى قمة الاحترام . ففي المرحلة الاخيرة من القانون الفرنسي القديم تم تجميد نشاط النظرية في مجال العقود وذلك على اثر ازدهار مبدأ سلطان الارادة وظهور نظرية السبب في العقد ، حيث اغنى بطلان العقود لانعدام السبب ولعدم مشروعيته عن الالتجاء الى دعاوى الاسترداد الرومانية القديمة ، ثم تأكد هذا التجميد عن طريق العمل على خلق نظرية الفبن الوليدة التي قام (بوتييه) كما سبق ان اوضحنا - بتحرير شهادة ميلادها في القرن السابع عشر . فقد اتجه الراي فيما بعد الى قصر الطعن بالفبن على حالتى البيع العقاري والقسمه فقط ، وذلك بهدف العمل - فيما يبدو بحسب وجهة نظرنا - على قطع الطريق تماما على أية محاولة من جانب نظرية الاثراء على حساب الغير للتسلل الى مجال العقود متخفية في ثياب فكرة الفبن عند وجود اختلال في التوازن والتعادل بين الاداءات المتقابلة في عقود المعاوضة . وبذلك لم يبق من التطبيقات السابقة لنظرية الاثراء على حساب الغير سوى حالتى الفضالة ودفع غير المستحق .

وفي التشريع المدني الفرنسي الحالي تم تنويع هذا الاتجاه بصورة نهائية مع تنويع نابليون بونابرت امبراطورا على عرش الثورة الفرنسية المرصع بعبارة « الحرية والاخاء والمساواة » . فمن ناحية لم يتضمن هذا التشريع اى نص بشأن قاعدة الالتزام برد الاثراء الحاصل على حساب الغير ، وانما اكتفى فقط بالإشارة الى بعض تطبيقات متفرقة لها في شأن البناء والغراس ، ونظام الاشتراك المالى للزوجين ، وغير ذلك من الموضوعات الهزيلة الموجودة على هامش الصور الاجتماعية الجديدة لاثراء الانسان على حساب اخيه الانسان في التنظيم الرأسمالي القائم على فلسفة الحرية الفردية .

ومن ناحية اخرى ، قام التشريع البونابرتي بتشديد الخناق حول عنق نظرية الفبن ، على نحو لم يحدث له مثيل من قبل ، وذلك تحت شعار مبدأ حرية التعاقد الذي يقتضى بأن المتعاقدين هما اولى الناس برعاية مصالحهما ، وبالتالي لا ينبغي

السماح للقضاء بالتدخل لاجراء اية تعديلات في العقود مهما بدا فيها من ظلم بين على احد الطرفين لصالح الطرف الآخر . فلم يكتف هذا التشريع بقصر الطعن بالغبن على حالتى البيع العقارى والقسمة فقط وفقا لما انتهى اليه الحال فى القانون الفرنسى القديم قبيل الثورة الفرنسية ، وانما قام ايضا بتضييق نطاق الطعن بالغبن فى مجال البيع العقارى ، حيث قصر الحق فى الطعن على البائع دون المشتري ، فضلا عن عدم اجازة الطعن بالنسبة لبعض البيوع العقارية مثل البيوع التى لا يمكن ان تتم الا بواسطة السلطة القضائية (١٤) . كما قام اخرا بوضع قيود شديدة على مباشرة دعوى الغبن ، حيث اشترط ان يصل الغبن الى نسبة قدرها ٧/١٢ من قيمة العقار المبيع وان ترفع الدعوى خلال سنتين من تاريخ البيع ، فضلا عن ضرورة اتباع طرق معقدة فى الاثبات من شأنها ان تثبط همة البائعين المغبونين وتقعدهم عن مباشرة الدعوى (١٥) ..

وفى القانون المدنى المصرى السابق سار الوضع تقريبا بالنسبة لنظرية الاثراء على حساب الغير على نسق ماجاء بالقانون الفرنسى ، فضلا عن الاتجاه الى معالجة الغبن بصورة أكثر سوءا مما انتهى اليه القانسون الفرنسى بشأنها ، حيث انحصر الطعن بالغبن فى حالة بيع عقار القاصر فقط بالاضافة الى اشتراط وصول الغبن الى ما يجاوز ١/٥ قيمة العقار وقت البيع فى هذه الحالة . وهو امر لم يبلغه القانسون الفرنسى فى اقصى تحركاته نحو اليمين ، حيث لم يشترط اى نسبة للغبن على الاطلاق فى حالة بيع عقار القاصر ، مكتفيا بمجرد الغبن اليسير (١٦) .

والحق يقال ان ضمير الفقه والقضاء فى فرنسا ومصر فى ذلك الوقت لم يستطع ان يحتمل الاستمرار فى مجازاة المشرع فى موقفه المتسم بالقصور واللامبالاه حيال نظرية الاثراء على حساب الغير . فقد بدأ الفقه الفرنسى وفى مقدمته الفقيهان الكبيران « اوبرى » و « رو » فى تجبيع الاثلاء المتأثرة للنظرية من بين انقاض التراث القانونى الرومانى ، وانتهى فيها الأمر الى تقديمها فى صياغة عامة كمصدر مبستل وقائم بذاته من مصادر الالتزام . ومع ذلك فاننا نلاحظ ان « اوبرى » و « رو » قد اوردا قتيدين على جانب كبير من الخطورة على دعوى المطالبة برد الاثراء وهما :

١ - انها دعوى احتياطية ، بمعنى انها لا تستخدم للاسترداد الا اذا لم يتوافر لرافعها طريق آخر للرجوع على المثرى على اساس عقد او شبه عقد او شبه جريمة .

٢ - ضرورة بقاء الاثراء قائما حتى وقت رفع الدعوى ، وان يتم تقدير قيمة الاثراء فى هذا الوقت على وجه التحديد .

وقد بدأت محكمة النقض الفرنسية فى اول الامر تميل الى الأخذ بفكرة الاثراء بلاسبب الى جانب فكرة الفضالة الناقصة التى كانت سائدة من قبل كأساس لرد الاثراء ، وذلك فى حكم صدرته دائرة العرائض فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٠ ، ثم ما لبثت

(١٤) المادة / ١٦٨٤ مدنى فرنسى .

(١٥) المادة / ١٦٧٧ مدنى فرنسى .

(١٦) المادة / ١٢٠٧ مدنى فرنسى .

المحكمة أن استغنت — بعد عامين من ذلك التاريخ — عن الاستناد الى فكرة الفضالة الناقصة ، وقضت في حكمها الصادر في قضية الاسمدة الشهيرة بتاريخ ١٥/٦/١٨٩٢ ، ان للمدعى دعوى خاصه تقوم على اساس قاعدة العدالة التي تنهى عن الاثراء على حساب الغير ، متبنيه بذلك بعض الافكار الاساسيه « لأوبرى » و « رو » بشأن نظرية الاثراء . ولم تنف المحكمة عند هذا الحد فقط ، بل ذهبت الى القول بأن دعوى الاثراء ليست مقيدة بأية شروط ، متجاوزة بذلك ما كان قد انتهى اليه « أوبرى » و « رو » في هذا الصدد . وقد كان هذا الحكم بمثابة قفزة ضخمة الى الامام في اتجاه اقامة بناء متكامل للنظرية على ارضية جديدة ذات آفاق وابعاد واسعة وموغة في العمق ، بما لم يعرف له مثيل من قبل ، بل ولا جئى من بعد ، في مجرى التطور التاريخى للنظرية في الفكر القانونى التقليدى . ويبدو ذلك واضحا تهما من تعليق د . سليمان مرقس على الحكم ، حيث يقول « ان الاعتراف بدعوى الاثراء على هذا النحو دون أى شرط أو قيد وبلاستناد فقط الى مجرد ثبوت الافتقار والاثراء ، كان من شأنه ان يجعل هذه الدعوى تطفى على ما عداها من الدعاوى ، فضلا عن تعطيل بعض الانظمة القانونية المستقرة مثل التقادم المكتسب ، والتقادم المستقط ، واتفاقات الاعفاء من المسؤولية « واتفاقات تحديد المسؤولية » (١٧) .

وعلى الفور امتدت الايدى الخشنة صاحبة المصلحة الاساسية في استمرار بقاء الانظمة القانونية التي تحمى عمليات الاثراء الحاصل على حساب الغير ، امتدت هذه الايدى لاختاد تلك الشعلة المقدسة التي اضاعت الطريق لفترة وجيزة من الزمن امام البشرية الكادحة في نضالها البطولى من اجل اعلاء راية الحق والعدل .

وبالفعل عدلت محكمة النقض الفرنسية عن هذا الاتجاه الثورى المتقدم ، واستدارت على عقيبتها مرتدة مرة اخرى الى المواقع التي وقف عندها « أوبرى » و « رو » ، وذلك في حكمها الصادر في ١٢/٥/١٩١٤ ، حيث اشترطت ان يكون الاثراء غير مستند الى سبب مشروع ، والا يكون للمفتقر دعوى اخرى يستطيع عن طريقها الوصول الى حقه ، سواء اكانت تلك الدعوى الاخرى ناشئة عن عقد او شبه عقد ، او من جنحة او شبه جنحة ، او عن القانون . كما ان محكمة استئناف باريس ، وللمستئناف ليون ، قد قامتا باكمال حلقة القيود الواردة في فقه « أوبرى » و « رو » وذلك باشتراط بقاء الاثراء قائما حتى وقت رفع الدعوى ، وتقدير قيمة الاثراء في هذا التاريخ ، بحيث لو ثبت ان ما تحقق من اثراء قد زال قبل رفع الدعوى ، كانت الدعوى خالية بالرفض .

ومع ذلك ، فسيظل حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٥/٦/١٨٩٢ بمثابة علامة على الطريق يهتدى بها الفقه الثورى المعاصر في محاولاته المستمرة ، من اجل الاندفاع بالنظرية نحو ابعاد وآفاق جديدة في المستقبل .

هذا وقد استمرت جهود الفكر القانونى التقليدى في تشديد الحصار حول نظرية الاثراء على حساب الغير بهدف الحيلولة دون تسللها الى مجال العقود ، والانظمة القانونية المختلفة والابقاء عليها قابعة في موقعها الجديد على هامش نظرية الالتزامات خلف العقد والفعل الضار والقانون ، وذلك عن طريق تقديم فكرة جديدة متشعبة بالرداء

القانونى بدلا من فكرة الصفة الاحتياطية للدعوى التى كانت غير مقبولة من جانب غالبية الفقه ، لما تتسم به من مظاهر التحكم المصطنع .

وتمثل ذلك فى القول بأن المقصود بالسبب فى خصوص نظرية الاثراء ، هو السبب القانونى اى المنشئ ، مثل العقد والفعل الضار والفعل النافع والقانون ، وليس السبب بمعنى المقابل او المعادل على نحو ما كان ينادى به البعض ، وبذلك يصبح من غير الممكن الالتجاء الى نظرية الاثراء على حساب الغير اذا ما كان الاثراء مستندا الى اى سبب من الاسباب القانونية او المنشئة الاخرى ، وهى كما سبق ان قلنا ، العقد والفعل الضار والقانون .

ونحن اذا ما ادخلنا فى اعتبارنا ما قاله فقيه مثل « فوييه » من اقطاب النظرية الارادية التقليدية ، من ان النظام التعاقدى فى المجتمعات الحديثة قد اصبح يملأ تسعة اعشار قوانيننا ، وانه سينتهى يوما الى ان يسود القانون كله من ادلة الى آخره (١٨) ، واذا ما ادخلنا فى اعتبارنا ايضا ما يوجد فى التشريعات المختلفة من أنظمة قانونية عديدة تجيز الاثراء على حساب الغير دون اى مقابل على نحو ما اثار اليه د . سليمان مرقس بالنسبة للتقادم المكسب ، والتقادم المقسط ، واتفاقات الاعفاء من المسؤولية ، واتفاقات تحديد المسؤولية ... اذا ما ادخلنا فى اعتبارنا كل ذلك بالاضافة الى القيود والشروط التى كبلت بها دعوى استرداد الاثراء خلال احتضان الفقه والقضاء لها ، لأدركنا تماما مدى هزال ، وضيق وضجالة الابعاد التى سمح بها لنظرية الاثراء على حساب الغير فى ذلك الوقت سواء فى القانون المدنى الفرنسى او فى القانون المدنى المصرى القديم .

ومع ذلك فان المفهوم الجديد لفكرة السبب فى خصوص نظرية الاثراء لم يمر فى الفكر القانونى التقليدى دون مقاومة او اعتراض (١٩) ، فقد ذهب البعض الى ان تحديد معنى السبب فى الاثراء لا يمكن ان يحصر فى نطاق المعانى القانونية ، وانما يجب ان يلمس هذا التحديد فى فكرة العدالة نفسها ، وذلك على اساس ان دور السبب هو منع الالتزام برد الاثراء فى كل حالة لا يبدو فيها انتقال قيمة من ذمة الى اخرى انتقالا غير عادل Injuste

وعلى سبيل المثال يرى (ريبير) (٢٠) انه يجب ان يترك للقضاء ان يقرر فى كل حالة على حدة ، ووفقا لظروفها ، وباحساس القاضى بالحكم العادل فيها ، ما اذا كان الاثراء له ، او ليس له سبب ، ويلاحظ (ريبير) ان القضاء بالفعل يتبع هذا المسلك فى احكامه ، بدليل ان التحديدات الفقهية لمعنى السبب ، لم تستطع ضم او تفسير كل الحالات التى يقرر فيها القضاء رد الاثراء . وينضم (بونكاز) الى (ريبير) فى ذلك فيقول ان انعدام السبب يعنى عدم وجود مبرر للخسارة او انتقال قيمة من عناصر ذمة الى ذمة اخرى ومن ثم « يترك للقاضى ان يقدر فى كل حالة على حدة - على اساس المنطق والواقع معا - ان كان من الملائم ان يباح استرداد الاثراء ام لا » (٢١) .

(١٨) فوييه - العلم الاجتماعى .

(١٩) راجع بالتفصيل اراء المعارضين فيجيتل الشرقاوى - المرجع السابق - ص ٩٨ وما بعدها .

(٢٠) ريبير فى مؤلفه عن القاعدة الخلقية - فقرة ١٤٧ - اشار اليه الشرقاوى فى المرجع السابق .

(٢١) بونكاز - تكملة بودري - ٢٥ - فقرة ١٧٦ وما بعدها - اشار اليه الشرقاوى فى المرجع السابق .

ولكن فقهاء آخرين من المناهضين لفكرة السبب القانوني أو المنشئ الجديدة ، لم يروا من المناسب ان يتركوا معنى السبب بغير تحديد ، ومن ثم ادلوا بدلوهم في هذه المعضلة رغم احساسهم بوعورة الطريق . وهم في جملتهم ، ينظرون الى السبب على انه العنصر الذي يحقق وجود عوض *Compensations* للاثراء او الافتقار ومن ثم فهو بهذا المفهوم يعنى المقابل *Contre partie* ، بحيث اذا كان للاثراء او الافتقار مقابل فلا يكون ثمة وجه للاسترداد ، ولكن طبيعة هذا المقابل لاتحدد تحديدا متفقا عليه بين افراد هذه المجموعة . فمري (موري) ان سبب الاثراء هو اما : البديل المقدم من المثرى (في نطاق المعاملات الاقتصادية) ، واما الحق الادبي او المعنوي المخول للمثرى . وينتهي (موري) الى ان الرد يكون واجبا اذا حدث اثراء لشخص نتيجة افتقار للغير ، ولم يبرر هذا الاثراء لا ببديل قدم (من المثرى) ، ولا بحق معنوي لهذا المثرى قبل الافتقار (٢٢) . بينما يرى (رواست) انه ينبغي البحث عن تحديد لفكرة السبب داخل اطار المجال القانوني دون الخروج الى المجال الاقتصادي . ومن ثم يرى استبدال (فكرة المقابل *Contre-partie* الواسعة النطاق المتعارف عليها في المجال القانوني ، بفكرة البديل *Equivalent* التي اشار اليها (موري) لما تنطوي عليه هذه الاخيرة من ملامح ذات طبيعة اقتصادية . ويستطرد (رواست) قائلا ان المقابل القانوني سواء للاثراء او الافتقار هو توقع عوض *Contre prestation* يتمثل في ميزة او مصلحة او باعث معنوي تعتبر نظريا للاثراء او الافتقار (٢٣) وواضح من ذلك ان (رواست) يعود بفكرة المقابل الى المقاهات المحيطة بفكرة السبب القصدى التقليدي ، الامر الذي حدا به (ديوج) — وهو واحد من اقطاب هذه المجموعة — الى القول بعدم وجود ضرورة لتحديد معنى السبب في الاثراء ، وذلك على اساس ان البحث في هذا الصدد لا يدور حول كشف سبب قانوني لاثراء شخص ، بل عن السبب الذي يبرر احتفاظه بما اثنى به ، ويجعل هذا الاحتفاظ مفضلا على حق المفقّر في المطالبة بالاسترداد ، مما يظهر ان المسألة — في واقع الامر — هي مسألة تقدير وقياس وحصافة (٢٤) .

وبخلاصة اراء مجموعة المعارضين لفكرة السبب القانوني او المنشئ كما تقدم يمكن اجمالها بشكل عام في ان الاثراء اذا ما حدث دون ان يكون له مقابل او معادل فهو اثراء بلا سبب ، ويجب على المثرى رده . ولم يتم لهذه الراء بطبيعة الحال — وبصفة خاصة راي « موري » — ان تأخذ جانب الغلبة في الفكر القانوني التقليدي ولكنها — على أي حال — تعتبر علامة جديدة من جانب الفقه على الطريق المؤدى الى تحقيق البعث العظيم لنظرية الاثراء على حساب الغير وذلك جنبا الى جنب مع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٥/٦/١٨٩٢ .

هذا وقد بادر المشرع المعاصر بالإعتراف بنظرية الاثراء على حساب الغير كمصدر عام ومستقل للالتزام ، كما قام بتصحيح وضعها السابق المقلوب ، حيث جعل الفضالة ودفع غير المستحق بمثابة تطبيقين خاصين من تطبيقاتها العديدة ،

(٢٢) موري — رسالة عن فكرة التعادل في القانون المدني — ٢ / ٢ — ص ٢٥٢ — اشار اليه الشرقاوى في المرجع السابق .

(٢٣) د . جميل الشرقاوى — المرجع السابق — ص ٩٩ .

(٢٤) ديوج في مؤلفه عن الالتزامات ١ ج ٣ فقرة ١٦١ — وأشار اليه جميل الشرقاوى في المرجع السابق — ص ٩٩ .

بعد ان كان ينظر اليها هي - فيما مضي - كفكرة منقرفة عن الفضالة ويطلق عليها اسم الفضالة الناقصة او الشاذة . كما انه قد قام اخيرا بخيريرها من بعض القيود والاغلان التي كانت تكبلها . على سبيل المثال ، تم العدول نهائيا عن فكرة الصفة الاحتياطية لدعوى الاثر ، وكذلك عن فكرة ضرورة بقاء الاثر قائما الى وقت رفع الدعوى ، ومن ثم قال البعض ان المشرع المعاصر قد خطا بالنظرية الى الامام نحو ابتعاد جديدة اكثر اتساعا عن ذي قبل . وهذا القول صحيح الى حد ما من الناحية المظهرية فقط . اذ اننا نلاحظ ان هذا الاتساع المزعوم قد تم في اطار الدائرة الضيقة التي رسمها الفكر القانوني التقليدي للنظرية حتى في ازهى واحسن حالاته وذلك من حيث تحديد مكانها خلف المصادر الثلاث لنظرية الالتزامات وهي العقد ، والعمل الضار ، والقانون ، بما يعنى عدم جواز الالتجاء الى النظرية - كما سبق ان اوضحنا - اذا كان الاثر مستندا الى مصدر من هذه المصادر الثلاث .

ويبدو هذا النظر واضحاً من كون المشرع المعاصر قد انتهى الى حسم الخلاف الدائر حول مفهوم السبب في النظرية لصالح الاتجاه الذي يعتنق فكرة السبب القانوني او المنشئ ، وذلك في مواجهة الاتجاه الآخر الذي يعتنق فكرة السبب بمعنى المقابل او المعادل .

وقد تم ذلك الحسم في القانون المصري - على سبيل المثال - من خلال عبارة « بدون سبب مشروع الواردة صراحة في نص المادة/١٧٩ .

وقد عبر البعض عن هذا المعنى بقوله « اما تفسير السبب في نطاق الاثر بأنه المصدر القانوني الذي يخول المثرى الحق في الاثر ، فقد أصبح لا يدع مجالاً للبحث فيما اذا كانت دعوى الاثر دعوى اصيلة ام دعوى احتياطية ، وذلك انه اذا وجد هذا السبب فانه يتعين على المدعى ان يستعمل الدعوى التي تتوافر له بناء على هذا السبب مثل دعوى العقد ، او دعوى العمل غير المشروع . ومن ثم فلا يستطيع المدعى ان يلجأ الى دعوى الاثر الا اذا لم توجد امامه دعوى اخرى . فاذا ماتوافر سبب قانوني للاثر بالمعنى الذي قدمناه ، امتنع على المدعى ان يستعمل دعوى الاثر .

وبديهي ان عبارة « دون سبب مشروع » المشار فيها سبق وما توحى به من الاتجاه الى الآخذ بفكرة السبب القانوني او المنشئ ، لا يمكن في حد ذاتها ان تنطوي على اى مدلول سئ او مستهجن بالنسبة لنظرية الاثر على حساب الغير . ويؤكد هذا المعنى ان وجود هذه العبارة بشكل او بآخر في تشريعات البلدان الاشتراكية امر لا غبار عليه ولا يثير اية هواجس او مخاوف بشأن تضيق نطاق تطبيق النظرية . وذلك لان تلك التشريعات تقوم - اساساً - على رفض اى مظهر من مظاهر استغلال الانسان لآخيه الانسان ومن ثم لا تحتوي على اية انظمة قانونية تبيح الاثر على حساب الغير .

ولكن الوضع مختلف تماماً بالنسبة للتشريعات ذات الملامح الاقطاعية والراسمالية ، حيث يسمح بوجود انواع عديدة من عمليات الاثر بالاستناد الى العقد في مجال التبادل مع حرمان المتعاقدين المتقرب من المظن بالفن في اغلب الاحوال لاعادة التوازن الى العقد الذي لحقه الاختلال ، وكذا بالاستناد الى بعض الانظمة القانونية الموروثة عن الاوضاع الاجتماعية البائدة مثل نظام الملكية الخاصة لوسائل

وادوات الافتاح بما يسمح للمالك الاقطاعى او الراسمالى بتحقيق ريع او ربح ناتج من عمل الغير ، ومثل نظام التقادم المكسب او المسقط بما يسمح لواضع اليد بالمدة القانونية الطويلة المقررة لاكتساب الملكية بالاثراء على حساب الغير دون اى مقابل وبما يسمح للمدين بالاثراء على حساب الدائن بمجرد عدم قيام هذا الاخير بالمطالبة بحقه خلال المدة القانونية المقررة لسقوط الحق الشخصى وغير ذلك مما يضيق به المقام الآن ويحتاج فى المستقبل الى عملية جرد واسعة النطاق لروكية الفكر القانونى التقليدى المنحدر الى هاوية الافلاس فى ظل المتغيرات الاجتماعية المعاصرة .

ومن المفيد جدا فى هذا الصدد ان نتعرف على نوعية القوى الاجتماعية التى كانت تقف وراء صياغة النص المصرى على النحو الذى انتهى به الى عبارة « بدون سبب مشروع » بدلا من عبارة « بدون سبب » فقط مما كان له اكبر الاثر فى انتصار فكرة السبب القانونى او المنشئ فى مواجهة فكرة السبب بمعنى المقابل او المعادل فى النزاع الذى كان مستعرا حول تحديد مفهوم السبب فى نطاق نظرية الاثراء ، بحيث اصبحنا - فى ظل اوضاع ما قبل يوليو عام ١٩٥٢ بل وفى اوضاع ما قبل يوليو ١٩٦٢ ، وبشكل جزئى الى حد ما بعد ذلك - امام مفارقة صارخة قائمة على التناقض والتضارب بين فكرة المشروعية وفكرتى العدل والاخلاق .

فبالرجوع الى الوثائق الخاصة بالاعمال التحضيرية للنص نجد ان المشروع التمهيدى الذى اشرف على وضعه عبيد الفتة المصرى الدكتور السنهورى قد اورد تلك العبارة بالاختصار على لفظى « دون سبب » فقط وقد مرت هذه الصيغة دون اى تعديل من لجنة المراجعة ومن مجلس النواب ثم بدأت تتعثر اخيرا فى مجلس الشيوخ حيث اصررت غالبية اعضائه على اضافة لفظ « مشروع » اليها بحيث اصبحت كما هى عليه حاليا « دون سبب مشروع » ، الامر الذى ادى الى قطع الطريق تماما على اية محاولة للاتجاه بالنص نحو فكرة السبب بمعنى المقابل او المعادل .

ومن العجيب اننا نجد هذا المجلس نفسه يتخذ موقفا مماثلا بالنسبة لنظرية الاستغلال (الغبن) التى تعتبر بحق - كما سبق ان قلنا - المنفذ الاساس لنظرية الاثراء على حساب الغير فى مجال العقود ، حيث انتهى الى الموافقة عليها بعد تفريغها من اهم عنصر من عناصرها وذلك بحذف الجزء الخاص بحالة استغلال الحاجة والاقتصار على حالتى استغلال الطيش البين والهوى الجامح .

وبذلك يبدو واضحا تماما امام اعيننا ان ابعاد نظريتى الاثراء على حساب الغير والاستغلال التوامين قد تم تحديدها فى قانوننا المدنى اساسا وفقا لمصالح اعضاء مجلس الشيوخ من ممثلى كبار ملاك الارض ومضاربى البورصة وتجار السوق السوداء وليس وفقا لما اتجه اليه فكر جهابذة الفقه والتشريع الذين قاموا بصياغة المشروع التمهيدى .

ولعل هذا البيان المختضب الذى يكشف لنا عن بعض اسرار التحركات التطبيقية التى تشتمل بين جدران المطبخ التشريعى ، يدعونا الى البحث والتقصي عن اسباب تلك الازمة الطاحنة التى حاقت بنظريتى الاثراء على حساب الغير والغبن فى الفكر القانونى التقليدى - يدعونا الى البحث عن تلك الاسباب من خلال التوغل فى اعماق الصراع الاجتماعى الذى كان محتما خلال المراحل المتتالية التى مر بها المجتمع البشرى وذلك منذ مرحلة العبودية حتى مرحلة الرأسمالية مروراً بمرحلة الاقطاع .

فمنذ أن تركبت الجماعات العشائرية البدائية حياة الصيد والرعى التي كانت تقوم إلى حد كبير فيما بين كل منها على أساس علاقات اجتماعية أخوية تضامنية وبدأت هذه الجماعات بعد ذلك في ممارسة الزراعة حول مصبات الأنهار . عند ذلك بدأ رؤساء وفرسان هذه الجماعات يعدلون عن القيام بقتل أسرى الحروب ويتجهون إلى تحويلهم إلى عبيد أرقاء للعمل في استصلاح الأرض وزراعتها وذلك مقابل حقنه من الطعام لا تكاد تكفى لرد غائلة الموت جوعاً . وإلى جانب الحروب والغزوات تكفلت أسواق النخاسة فضلاً عن عمليات استرقاق المدينين الفلسطينيين من أبناء الجماعة العشائرية نفسها — بخلق مصدر مستمر لإمداد السادة الملاك بالمزيد من العبيد ، وبذلك تمكن هؤلاء السادة من استصلاح المزيد من الأرض وتحقيق المزيد من فائض الانتاج الزراعى . وعلى هذه الأرضية الاستغلالية نشأت الأشكال الأولى لأجهزة الدول العبودية القديمة ذات الفرق المسلحة المتخصصة في ممارسة عمليات القمع والقهر والقسر لصالح الملوك والأمراء والنبلاء وسائر الأعيان ضد مجموعات العبيد وعامة الأحرار من المزارعين والحرفيين وصغار التجار وكذا ضد سكان البلدان الأخرى التي يتم غزوها والاستيلاء عليها وذلك بهدف اخضاع كل هؤلاء التعساء لا بشع أنواع الاستغلال والسلب وتسخير العبيد والاقنان في اغتصاب الأرض بوضع اليد المدعم بقوة السلاح وتسخير العبيد والاقنان في استصلاحها وزراعتها وفرض الضرائب والأتاوات المتعددة الأشكال والألوان على صغار الملاك والمزارعين والحرفيين والتجار والحصول على المزيد من العبيد والأرض والمخاضيل والغنلثم من البلدان التي يتم غزوها والاستيلاء عليها .

وهذا كله هو ما يفسر إلى حد كبير ظهور نظرية الأثراء على حساب الغير المستوحاة من فكرة العدالة بمظهر العمومية والشمول في تصورات وأحلام معظم الفلاسفة ورجال الدين وعلماء الأخلاق وفقهاء القانون الطبيعي وذلك كنوع من التعبير عن الاستياء البالغ حيال تلك الأساليب الشرسة المتبعة بالإنانية والفردية والملاخلاقية والتكرار لروح العدل والمساواة والتضامن التي كانت سائدة من قبل بين أعضاء الجماعة العشائرية البدائية . وهو ما يفسر من ناحية أخرى اتجاه الفكر القانونى القديم المعبر في اتجاهه العام عن مصالح الطبقات الحاكمة والمالكة إلى قصر نشاط النظرية على بعض التطبيقات المحدودة المتأثرة فضلاً عن انحصار تلك التطبيقات في مجال المعاملات المالية التعاقدية التي كانت تتم أساساً — فيما بين هؤلاء الأمراء والنبلاء والملوك الأثرياء . ومن المؤكد أن ذلك الاتجاه قد تجدد بومى كامل من أجل عدم السماح للانعكاسات المختلفة المنبثقة عن النظرية بالتسرب إلى مجالات الانتاج والتوزيع حيث يقوم المظهر الأساسى لعمليات الأثراء على حساب الغير التي كانت تمارسها الطبقة العليا المالكة بالاستئثار إلى منطلق القمع والقهر والقسر ضد العبيد والاقنان وسائر الطبقات الشعبية الفقيرة .

وبمتابعة المسار الذى اتجه إليه خط التطور بعد ذلك يمكن أن نلاحظ أن العناصر الأولى للبورجوازية قد بدأت تبرز من بين سكان المدن الذين يعملون أساساً في التجارة والحرف والصنائع اليدوية ثم كان اكتشاف أمريكا والطريق البحرى الذى يدور حول الشواطئ الأفريقية ثم اختراع افران الصهر فى القرن الخامس عشر وأخيراً اكتشاف البخار فيما بعد ، كان كل ذلك بمثابة خطوات هائلة على الطريق الطويل الذى أدى إلى قيام الثورة الصناعية الحديثة .

وعلى هذه الأرضية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بدأت نيران الثورة

البورجوازية الكبرى تندلع في كل مكان على الساحة الاوربية وبصفة خاصة خلال الثورة الفرنسية والحروب البونابرتية مقوضة بذلك اركان علاقات الانتاج القطاعية البطيركية المعوقة لنمو الصناعة الالية الجديدة والتجارة العريضة التي نشأت على اكتافها وذلك تحت شمرات عديدة منها ما هو اقتصادى مثل (دعه يعمل) و (دعه يمر) ومنها ما هو سياسى مثل « الحرية والاخاء والمساواة » ومن ثم وجدت البورجوازية نفسها في المجال القانونى مضطرة الى استخدام العقدة كوسيلة فنية لممارسة الاستغلال الرأسمالى وذلك في عمليتي الانتاج والتوزيع الى جانب عملية التبادل بعد ان اصبح من العسير عليها ان تستمر - بشكل اساسى - في تبني الوسائل البالية المستندة الى منطق القمع والقهر والقسر على نسق ما كان يحدث من عمل من جانب ملاك العبيد ونبلاء الاقطاع لتكوين الملكيات العقارية المفضية .

وهذا ما يفسر الى حد كبير اتجاه الفكر القانونى الليبرالى الى فتح الطريق امام الارادة الفردية الحرة المطلقة من كل قيد لكى تتربع على عرش السلطنة في دولة التصرفات القانونية بل وفي النظام القانونى بأكمله بما عرف في التشريعات التي صدرت بعد الثورة الفرنسية بمبدأ سلطان الارادة ومن ناحية اخرى الى تجميد نشاط نظرية الاثراء على حساب الغير تماما في مجال العقود والحيولة دون تسلسلها الى هذا المجال من خلال اى منفذ جانبى آخر وذلك بأحكام الخناق حول عنق نظرية الغبن الوليدة التي صاغها (بوتييه) على النحو الذى اشرنا اليه من قبل .

وبالاستمرار في متابعة المسار الذى اتجه اليه خط التطور بعد ذلك يمكن ان نلاحظ اخيرا ان ماحدث بعد وصول البورجوازية الى السلطة من تحولات اقتصادية واجتماعية وفلسفية يحكى لنا قصة ازمة الرأسمالية المعاصرة وذلك ابتداء من تمرد القوى المتجهة الحديثة على علاقات الانتاج الرأسمالية حيث انحدر العمال الاجراء من تحت وطأة الاستغلال الرأسمالى البشع المستند الى عقود العمل الحديثة - الى هاربة البؤس والفاقة والبطالة ، الى قيام ازمات تكس الانتاج الدورية التي كانت تجعل المجتمع بأسره يتردى في حالة مريرة من الشلل والفوضى والهمجية ، ثم انتقال الرأسمالية بعد ذلك من مرحلة المنافسة الحرة الى مرحلتى الاحتكار والامبريالية ، كل ذلك قد طرح امام بعض مفكرى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عدة قضايا اجتماعية جديدة تقوم على فكرة التضامن الاجتماعى او على فكرة الانتقال الى المجتمع الاشتراكى .

وقد انعكست هذه الازمة التي حاقت بالرأسمالية الى حد ما على بعض الانظمة القانونية التي تضمنتها التشريعات التي صدرت منذ بداية القرن الحالى وفي مقدمة هذه الانظمة القانونية نظرية الاثراء على حساب الغير والغبن حيث قام المشرع بتقديم تنازلات لاباس بها بالنسبة لهما ، وقد تمثل ذلك بصورة اساسية في الاعتراف بهاتين النظريتين على اساس عام وشامل وان كان ذلك قد تم كما سبق ان اوضحنا في اطار دائرة ضيقة محدودة . ومع ذلك فهي خطوة الى الامام ستنتهى دون شك باستلام وتهاوى البقية الباقية من قلاع الفكر القانونى التقليدى التي لا تزال الى الآن ضاربة بجذورها في بعض التشريعات المعاصرة .

وهكذا يبدو واضحا امامنا ايضا مثلما اتضح لنا فيما سبق بالنسبة لموقف مجلس الشيوخ المصرى حيال نظريتي الاثراء على حساب الغير والاستغلال (الغبن) يبدو

واضحاً امامنا ان المبادئ والاصياف والتخريجات التي كانت سائدة في الفكر القانوني التقليدي بأكمله كانت تدور وتتحرك بالنسبة لهاتين النظريتين التوأمين — بمسورة اساسية — مع دورة وحركة مصالح الطبقات المالكة المستغلة سبواء منهم ملاك العبيد او نبلاء الاقطاع او الراسماليين من كبار التجار واصحاب المصانع الآلية الحديثة .

ومن ناحية اخرى فان اي تحسن نسبي قد حدث في وضع هاتين النظريتين في اية مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع البشري يعبر الى حد كبير عن حقيقة الحجم الذي بلغته حركة الفقراء الكادحين المستغلين في الكفاح من اجل اقامة ميزان العدالة ، مما يؤكد لنا أنه مع استمرار تزايد وتعظيم هذا الحجم بحيث يصبح قاتلاً على التأثير بدرجة ملحوظة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فان الطريق عندئذ سيكون اكثر انفتاحاً امام نظرية الاثراء على حسب الفهم في الفكر القانوني المعاصر .

المدرى الرسمى لشران القاعدة القانونية التأديبية

للمستيد الأستاذ / مغاوري محمد شاهين

رئيس المحكمة

عنومية

القانون التأديبي — مضمونه :

كان من مقتضى التنظيم القانونى لعلاقات العمل ، ان كفل المشرع للعامل حقوقا ، احاطها بسياج من الضمانات ، حرصا عليه ، وابتغاء مصلحته ، ومابل ذلك القى على عاتقه واجبات ، كما حظر عليه امورا فدة ، وكان من الطبيعى ان مجاوزة ذلك النطاق ، او تعدى حدود تلك الواجبات ومخالفتها ، وانتهاك مناطق الحظر التى حرم منها ، كان من الطبيعى — من مقتضى ذلك — ان يرسي المشرع قواعد تحكم ما يقارنه العامل من مخالفات ، تكون هى الضمانة الفعالة فى احترام ما وجبه عليه فعله ، والابتعاد عما نهى عنه ، والا كان معرضا للجزاء الذى يحقّق النتائج الاكيدة فى صلاح العامل وحسن سير العمل ، ونظرا لخطورة هذا النوع من التأديب فقد احاطه المشرع بضمانات ، تحميه من عسف الادارة ومن اساءة استعمال السلطة ، منظورا فيه الى اقامة توازن بين مقتضيات الضمان وبين فاعلية الادارة ، اذ ان النظام التأديبي لا يستهدف العقاب ذاته ، بل ضمان حسن سير المرفق ، بانتظام واطراد .

وتقوم وتقوم نظرية التأديب على عناصر متعددة ، تستند أساسا الى ارادة المشرع الذى يحدد الاسس الكبرى التى يقوم عليها نظام التأديب ، بما يضمنه ما يصدر فى هذا الخصوص من قوانين او لوائح ، كما تستند الى الفلسفة العامة الاجتماعية التى تعتنقها الدولة ، اشتراكية كانت أم رأسمالية ، ثم الى تقاليد الوظيفة والعمل الجارى تنظيمه ، ومهما اختلفت النظم التأديبية من جماعة الى اخرى ومن مجال لآخر فلا شك ان النظرية العامة للتأديب واحدة ، ولا تكمن الخلافات الا فى التفاصيل .

والتأديب فى الاصل ، هو مظهر من مظاهر الرئاسة الادارية التى تفرضها طبيعة التنظيم الادارى ، بل انه تابع فيها ومتفرع منها ، حتى ولو كانت الولاية فيه قد عهد بها الى هيئة قضائية متخصصة .

وهو نظام متميز عن عديد من النظم القانونية الاخرى بشخصية مزدوجة ، بمعنى انه وان كان نظاما طائفيا فى مجاله الشخصى ، الا انه فى نفس الوقت نظام عقاب فى ماهيته وطبيعته الجوهرية واسلوبه ، بما اوجد تشابها بين النظام التأديبي والنظام الجنائى .

غير ان التقارب بين التأديب والنظام الجنائي لم يتمثل فحسب في استعارة بعض الضوابط الاجرائية المتصلة بالمحاكمات الجنائية ، وانما كان الامر امر انفعال في نظام التأديب كله بافكار قانون العقوبات ، وما اقتصر هذا الانفعال على رسم اطار للشرعية يتمثل في الزام سلطة التأديب بضوابط لا تشبه في طبيعتها الجنائية ، وانما تغفل هذا الانفعال في عنصرى التأديب الاساسيين ، وهما الخطأ والجزاء ، فقامت لديه منه ضوابط منها خضوع فكرة الخطأ والعقوبة لمبدأ الشرعية ، ومبدأ توحيد العقوبة ، بحيث لا توقع أكثر من عقوبة عن ذات الفعل ، ومبدأ تفريد العقوبة ، بما يعنى مراعاة التناسب بين الجزاء والفعل ، والاعتداد بالعناصر الشخصية في توقيع الجزاء المناسب (١)

الا أنه بالرغم من هذا التقارب ، فإنه يتعذر القول بوجود تطابق بين النظامين ، لوجود فوارق اساسية تؤدي للمغايرة بينهما ، ولان ثمة سمة للعقاب التأديبي سوف تفرده دائما وتخصصه ، وهو انه عقاب لافراد طائفة معينة ، هم العاملين في قطاع معين ، وعن مخالفات يجمع بينها طابع مشترك ، هو كونها متصلة بالعمل ، كما انه عقاب لا يعرف الا جزاءات يجمع بينها كونها لا تصيب العامل الا في حياته الوظيفية ادبها او ماديا (٢) .

التأديب وأهميته :

ويقوم النظام التأديبي ، بوجه عام ، على فكرة النهوض بمصالح المنشآت والهيئات العامة والخاصة والمهن ، عن طريق مجازاة من يحيد من عملها عن جادة الصواب ، أو من يخل بالنظام فيها ، فهو الجزاء المقرر لحق الإدارة والاشرافا المنوط بتلك الهيئات ، بمقتضى القوانين المنظمة لها على عملها ، ضمانا لحسن قيامهم بواجباتهم ، وتأكيدا لنظام العمل بها ، الا ان القانون حرص على ان تكون ممارسة هذا الحق وفقا لقواعد واحكام مقررة . على أن المشرع يخص بعض طوائف من العاملين في مجال التأديب بنظام خاصة ، مراعاة منه لطبيعة نشاطها ، الذي يقتضى المغايرة بالنسبة اليهم ، سواء فيما يتعلق بطبيعة الجريمة التأديبية او اجراءات التأديب او نوع الجزاء ، فهناك قواعد ونظم خاصة لتأديب اعضاء مجلس الدولة ورجال القضاء والنيابة وهيئات التدريس بالجامعات ، وهناك نظم لتأديب اعضاء المهن كالمحاماه والصحافة والهندسة وغيرها ، اذ التأديب فكرة عامة شاملة تطبق في المراكز التنظيمية والتعاقدية ، وفي نطاق القانونين العام والخاص ، وفي دائرة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وهذه العمومية في فكرة التأديب نسجت بين الانظمة المختلفة خيوطا ربطت بين شقائهما ، كما ان التأديب اذا كان يقوم — ايا كان نظامه — على فكرة المجازاة عن خطأ ، فهذه الروح المشتركة كانت مصدرا لكثير من القواعد الموضوعية والشكلية لكافة المجالات ، ايا كان جوهرها ، وفضلا عن ذلك فقد كان للقضاء الادارى دوره في التقريب بين هذه الانظمة والقواعد التى تربط بينها ، فقرر ان هناك قواعد في التأديب تطبق دائما ولو لم يرد بها نص صريح ، باعتبارها وليدة مبادئ قانونية عامة تكمل النص المكتوب (٣) ، كما ان ثمة قدرا من الضمانات

(١) التأديب والعقاب للدكتور مصطفى ص ٦٧ .

(٢) التأديب في الوظيفة العامة عبد الفتاح حسن ص ٢٤ .

(٣) التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ١٨ .

الجوهرية يجب ان نتوافر كحد أدنى في كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والإصول العامة في المحاكمات ، وأن لم يرد عليه نص ، يستلهم من المبادئ الأولية المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية (١)

اتصال النظام التأديبي بالقانون العام والخاص — التأديب العام والخاص :

تساءل البعض عن مدى تبعية نظام التأديب ، وما اذا كان ينتمى الى القانون الخاص أو القانون العام ، انسياقا وراء تقسيم القانون الى فرعين عام وخاص ، وقد قيل في هذا الشأن بتقسيم نظم التأديب الى طائفتي التأديب العام والتأديب الخاص .

ويقصد بالتأديب العام ، ذلك الذى يقوم في كنف الوظيفة العامة ، اى في كنف القانون الادارى ويحمى المصالح التى يكفلها القانون العام ، في حين يقصد بنظام التأديب الخاص ، ذلك الذى يقوم في كنف قواعد القانون الخاص ، ويحمى المصالح التى تكفلها هذه القواعد ، وتنصرف اساسا الى التأديب في نطاق قانون العمل والقوانين المنظمة للأنشطة الخاصة .

وقد تفرق الراى في الفقه الفرنسى في استظهار القواعد التى يقوم عليها النظام التأديبي ، فذهب البعض الى القول بأن نظام التأديب يأخذ طابع المصلحة التى يحميها ، وهو لا يقوم الا حيث يتعلق الامر بكفالة حسن اداء الوظيفة العامة ، اوبالاقبل اتمام نشاط يمارس لمصلحة عامة ، وذهب رأى آخر الى رد نظامى التأديب العام والخاص الى اساس تعاقدى ، وقياس علاقات التأديب التى تقوم بين الدولة وبين العاملين بها ، على علاقات التأديب التى تقوم بين رب العمل واجرائه ، الا أن ذلك قد انتقد اعتبارا بأنه اذا كان من الخطأ اقامة تفرقة تحكمية بين نظم التأديب العامة والخاصة على اساس ما يسمى بطبيعة المصلحة ، فانه لا يقل عن ذلك خطأ محاولة اقامة مماثلة تحكمية بين نظم التأديب المختلفة ، يرد نظامى التأديب الخاص والعام الى اساس عقدي ، اذ فضلا عن تشوية هذه الفكرة العقدية لطبيعة المركز اللائحى للموظف العام ، فان هذا التصوير العقدي لم يعد يسلم به حتى كاساس لنظام التأديب الخاص ، ولذلك فانه اولى ان ينبذ في نطاق التأديب العام ، بما ينتهى معه القول بأن هناك تقارب كبير بين اوضاع التأديبين العام والخاص ، وان بلغ في بعض النواحي حد التطابق .

اما في مصر ، فحتى سنة ١٩٥٩ كان يقوم حد فاصل في نطاق علاقات العمل بين نظامين قانونيين هما نظاما القانونين العام والخاص ، ففي ناحية ، نظام القانون الخاص ، بمحاكمه العادية (العمالية) ، وقانونه الخاص ، وهو قانون العمل الذى يحكم الجزء الاكبر من علاقات العمال العادية ، بين المشروعات الخاصة والعاملين فيها ، وفي الناحية الاخرى ، كان نظام القانون العام ، بمحاكمه المتميزة (القضاء الادارى) ، وقانونه المتميز وهو قانون الوظيفة العامة وتوابعه القانونية ، يحكم علاقات الوظيفة العامة ، وكان يخضع لكل من النظامين طائفة متميزة .

غير انه يتوالى التشريعات العمالية ، وما تضمنته من قواعد تأديبية لعدد من

طوائف العمال ، منها القانون ١٩ سنة ٥٩ ، والقرار الجمهوري ٣٥٤٦ سنة ٦٢ ، والقرار الجمهوري ٣٣٠٩ سنة ٦٦ ، والقرار ٨٠٢ سنة ٦٧ ، وأخيرا القانون ٦١ لسنة ٧١ ، بما غدا معه معمولا بثلاثة نظم أساسية للتأديب ، هي نظام تأديب العمال والمشروعات الخاصة وفقا لاحكام قانون العمل ، ونظام تأديب الموظفين العمامين وفقا لاحكام القانون ١١٧ سنة ٥٨ الخاص بتنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية والقانون ٤٦ سنة ١٩٦٤ والقانون ٥٨ سنة ٧١ ، ونظام تأديب العاملين بالقطاع العام وفقا للقانون ١٩ لسنة ٥٩ والقرار ٣٣٠٩ سنة ٦٦ ومن بعده القانون ٦١ سنة ٧١ ، الا أن المبادئ ان هناك تقريبا فيما بين نظام التأديب العمالي في المشروعات الخاصة والموظفين العمامين ، وبوجه خاص في الأصول العامة التي فرضها المشرع في نطاق قانون العمل ، مستميرا اياها من نظام التأديب العام ، بل لقد نفذت كثير من المبادئ الأساسية التي تحكم التأديب العام الى مجال التأديب الخاص ، فيما عدا بعض التفاوت في القواعد الاجرائية المتصلة بالتأديب ، نجد في التأديبين العام والخاص نفس المشكلات المتصلة بالنظام القانوني للجريمة التأديبية ، وضمانات التأديب والجزاءات التأديبية ، وانه وان لم توجد في النظامين نفس الحلول لهذه المشكلات ، الا انه توجد لها فيهما حلولاً متماثلة أو متقاربة .

اما بالنسبة لنظام تأديب العاملين بالقطاع العام، فقد اعتوره بداءة التردد ما بين النظامين العام والخاص ، الا انه بعد التطور التشريعي ، خلص الامر الى اسباغ طابع التأديب العام على العاملين في القطاع العام (١) .

القواعد الاجرائية التي تطبق في المجال التأديبي :

لما كانت القواعد الاجرائية في المجال التأديبي لم تنظمها نصوص شاملة ، ومن ثم فقد حرص القضاء على أن يكمل ما فيها من نقص أو غموض ، وذلك بالاستناد الى المبادئ العامة في اجراءات التقاضي بصفة عامة ، وفي استعارة الاحكام التي ترد في قانون المرافعات المدنية والاجراءات الجنائية ، مع مراعاة المبادئ التي تحكم تأديب العاملين ، وطبقا للقواعد الخاصة بها ، والتي يتردد في اصداؤها اعتباران هامان هما منطلق القانون والرعاية بالنسبة للعاملين ومقتضى ماعلية العمل الاداري ، مع تغليب منطلق الضمان في المجال الاجرائي ، وهو ما حرص القضاة على ابرازه بقوله ، انه وان كانت نصوص القوانين الخاصة بالتأديب ، لا تشمل على احكام تفصيلية لسير الدعاوى التأديبية ونظام المحاكمات والشرائط التي تتوافر في الهيئات التي تتولى الفصل ، الا انه ليس معنى ذلك ان الامر يجري بغير اصول أو ضوابط ، بل يجب استلزام هذه الضوابط وتقريرها في كنف قاعدة أساسية كلية ، تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاصيل ، وهي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوي الشأن (٢) ، بما ترتب عليه ان القضاء صار يتشدد في مراقبة سلامة الاجراءات التأديبية ، ولا يتردد في الغاء القرار أو الحكم التأديبي اذا ما استشعر ان العامل لم تنح له الفرصة المعقولة للدفاع عن وجهة نظره سواء نص القانون على ذلك أم لم ينص (٣) .

(١) تأديب العاملين في القطاع العام للدكتور منصور ص ٧ وما بعدها .

(٢) محكمة القضاء الاداري في ١٢/٤/٥١ سنة ٥ ص ٨٥٢ .

(٣) قضاء التأديب للدكتور الطماوي ص ٥٢٠ .

على أن النقص في النصوص المنظمة للإجراءات التأديبية قد جعل القضاء ينحى إلى استثناء القواعد التكميلية مما تضمنته أحكام قانونى المرافعات والإجراءات الجنائية ، استنادا إلى ما نص عليه في المادة الثالثة من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ ، والتي تقضى بتطبيق قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، كما تضمنت المادة ٧ من القانون ١١٧ سنة ١٩٥٨ ، حيث تنص على أن تسرى على الشهود الأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فقد التجأ القضاء إلى أحكام قانون المرافعات ، في المجال الذي اعتبرها فيها مجرد تقنين للقواعد العامة التي تنظم العدالة ، بغض النظر عن موضوع النزاع ، ومما قالت المحكمة العليا أنه بتقصي المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأديبية ، يبين أن القانون ... لم يورد نصبا يتضمن الإجابة على التساؤل محل النزاع ، لذلك كان لا محيص من الاستهداء بما جاء في قانون المرافعات المدنية من نصوص ... ذلك أن هذه النصوص ... وإن كانت قد وردت في قانون المرافعات المدنية ، بيد أن المحكمة ترى تطبيق أحكامها ، باعتبارها من المسلمات في الأصول العامة ، بحسبان أن قواعد وأحكام قانون المرافعات ... تطبق أمام القضاء الإداري وفي نطاق المنازعات الإدارية في ما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ... وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به (١) .

أما بالنسبة لقواعد قانون الإجراءات الجنائية فإنه يلجأ إليها أيضا ، في كل ما لم يرد بشأنه نص في مجال التأديب ، وذلك لأن الإجراءات المدنية وضعت لصالح خاص ، أما إجراءات المحاكمة التأديبية ، - وهي أقرب إلى المحاكمة الجنائية - فقد انظمت للصالح العام وروعى فيها سير المرفق العام (٢) إلا أنه لا يصح الالتجاء إليها كلية في حالة النقص اعتبارا بالقول بوجود تماثل فيما بين المحاكمة الجنائية والمحاكمة التأديبية ، إذ كلاهما تطبق شريعة عقاب ، بل أنه من المتعين على القاضي التأديبي أن يرجع إلى كل من القانونين ، في كل حالة يرى أن الحكم الوارد بهما ينسجم مع طبيعة النظام التأديبي وأهدافه ، وله ألا يتقيد بهما إذا ما وجد أن الحكم المقرر بهما لا يستقيم مع النظام التأديبي .

(١) الإدارية العليا في ٢٧/٢/٦٥ س ١٠ ص ٦٣٤ مجموعة العشر سنوات ص ١٨ ، وقد قضى أن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، فلا تطبق وجوبا على روابط القانون العام ، إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد ، فلا يلزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وإن كان له أن يقتبس من تلك القواعد ما يتلائم مع طبيعة روابط القانون العام ، كما له أن ينسقها ويطورها وفقا لاحتياجات سير المرافق العامة ، والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الأفراد ، وللقضاء الإداري حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة ، في قيامها على المرافق العامة ، وبين الأفراد ، وله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلائم معها ، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يجددها بما يحقق هذا التلائم ، ولذلك يتميز القضاء الإداري بأنه قضاء انشائي ، على الأغلب - ولا مندوحة له من خلق الحلول المناسبة ، ولهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والموازنة وبين ذلك المصالح الفردية (محكمة القضاء الإداري - الدائرة الاستئنافية في ١٣/١/٧١ قضايا الحكومة سنة ١٦ ج ٤ ص ١١٣٤ ، والإدارية العليا في ٢٤/١٢/٦٦ رقم ١١٩ سنة ١٠ ق) .

(٢) الإدارية العليا في ٢٥/١/٦٤ المحاملة سنة ٤٥ غ ٥ ، ٦ ص ٦١٦ ، ٢٥/١/٦٥ س ١٠ ص ٤٩٦ .

مدخل

مجال اعمال القاعدة القانونية التأديبية :

يعرض عند تطبيق القاعدة القانونية وجوب تعيين نطاق هذا التطبيق ، بتحديد المدى الذى يبلغه سريانها ، ومدى سريان القاعدة القانونية انما يتحدد بالنظر الى امور ثلاثة :

١ - تحديد هذا المدى بالنسبة الى المخاطبين بأحكام القاعدة القانونية وهو ما يطلق عليه بالنطاق الشخصى .

٢ - تحديد هذا المدى من حيث المكان الذى تسوى فيه القاعدة القانونية ، وذلك بالتساؤل عما اذا كان مكان سريانها هو الاقليم الصادر والنواذة فيه ، أم محل وجود الاشخاص الموضوعات من اجلهم هذه القاعدة ، سواء كان هو هذا الاقليم او خارجه ، وهو ما يطلق عليه بالنطاق المكانى ، او اقليمه القانونى .

٣ - تحديد هذا المدى من حيث الزمان الذى تسرى فيه القاعدة القانونية ، وذلك بالتساؤل عن كيفية وتاريخ بدء وانتهاء سريانها ، وطريقة حل التنازع الناشئ عن تعاقب القواعد القانونية فى الزمان ، وهو ما يطلق عليه بالنطاق الزمنى للقانون .

على انه بالنسبة لتطبيق القانون التأديبى من حيث المكان ، فانه لا خلاف فى ان القانون التأديبى الخاص بطائفة معينة يلاحق افرادها حتى خارج الاقليم ، فيسرى عليهم اذا ما ارتكبوا مخالفات حالة وجودهم فى بلد اجنبى ، كالمخالفات التى يرتكبها العامل المكلف بمهمة رسمية فى الخارج ، وهذه المسألة لا تثير خلافا او منازعة فى مجال المدى السريانى للقاعدة القانونية التأديبية ، بما تخرج معه من نطاق المسألة محل البحث ، بيد ان المنازعة فى المدى الزمنى للقاعدة التأديبية لا تثار الا فى المجال الشخصى والمجال الزمنى ، اذ فيهما تظهر المسائل والمشكلات مردها مدى اعمال القاعدة القانونية على نحو او على آخر ، ولما كان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال العامل بواجبات وظيفته او اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، او ينسلك سلوكا ينطوى على اهمال او تقصير فى القيام بواجباته ، او خروج على مقتضيات الوظيفة او اخلال بكرامتها ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ لجهة الادارة المختصة تأديبية (١) وكان من القواعد القانونية المسلمة ان المسؤولية - تأديبية او جنائية - لا تنهض الا من تاريخ سريان التشريع على المسئول عنه والملتزم به ، الامر الذى تتبدى معه ضرورة ملحة لاستبانة الحل السليم المتفق مع صحيح القانون ، فى شأن مدى مطابقة القاعدة التأديبية من حيث زمان سريانها ، وهى - القاعدة التأديبية - متى صدرت فهل يمتد نطاق سريانها الزمنى ليحكم تصرفات العامل قبل دخوله فى دائرة اعمالها او بعد تركه لتلك الدائرة ، اى قبل اكتساب صفة العامل او فقدانه لها ، وعموما مدى اعمال الحكم التأديبى فى حالة انعقاد الرابطة العمالية او انفصالها او اضطرابها ، وهى بعد ، مناط السلطة التأديبية ومجال اعمالها لاتصالها وارتباطها وجودا وعدما ، وهو ما يتصل بالمدى الزمنى لاعمال القاعدة القانونية التأديبية ، بما بعد حريا معه بحث المجالين الزمنى والشخصى للقاعدة التأديبية ، فى معرض تحديد السريان الزمانى للقاعدة القانونية التأديبية

الباب الأول

المجال الشخصي للقاعدة التأديبية

لما كان حق التأديب يستمد وجوده وسببه من وجود السلطة الرئاسية، فإنه يتعين على سلطة التأديب ، مهما كان الشكل الذي تتبدى فيه ، أن تتأكد من أن من يقدم إليها للمساءلة هو شخص يخضع للنظام القانوني الذي تحميه ، ثم تتحقق من الخطأ التأديبي ، في ضوء النظام القانوني الذي يسخر النظام التأديبي لحمايته ، ويتفرع عنه أن ممارسة السلطة التأديبية إنما هو رهين بقيام العلاقة الوظيفية من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن العامل يظل خاضعاً لهذه السلطة ، طالما كان قائماً بالخدمة ، وعلى ذلك فإن مناط خضوع الشخص لنظام التأديب ، هو اكتسابه لصفة العامل ، وفقاً للنظام القانوني الذي يحكمه ، والمسلم به ، أن المركز الوظيفي للعامل يبدأ من لحظة صدور القرار بتعيينه من الجهة المختصة ، ويظل هذا المركز قائماً ومنتجاً لآثاره قبل العامل حتى تنتهى العلاقة الوظيفية ، باحدى الطرق المشروعة ، وفي خلال هذه الفترة الزمنية ، يكون العامل خاضعاً لنظام التأديب ، ومسئولاً عن أخطائه الوظيفية ، إذ الأصل في التأديب ارتباطه بالوظيفة أو العمل ، ومناط السلطة التأديبية كقاعدة عامة هو قيام الرابطة الوظيفية أو العمالية وجوداً أو عدماً (١)

ويترتب على هذا التحديد عدة مسائل - في مجال المدى الزمني لأعمال القاعدة التأديبية - تعرض لها فيما يلي :

المبحث الأول

مدى مسئولية الشخص عن أفعاله السابقة على التحاقه بالعمل

القاعدة العامة :

لما كان الأصل هو ارتباط فكرة الخطأ بالعلاقة العمالية ، بحيث تبدأ ببدايتها وتنتهى معها ، ومن ثم فإن مناط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة العمالية وجوداً وعدماً ، بما يترتب عليه عدم إمكان مساءلة العامل تأديبياً عن أفعاله السابقة على التحاقه بالعمل ، لأن هذه الأعمال لم تصدر منه وهو عامل ، خاضع لأحكام العمل ، بل في فترة سابقة ، لم يكن فيها خاضعاً لهذه الأحكام ، أو ملتزماً بواجباتها ، أو مشمولاً بنطاقها ، ومن ثم فإن أفعاله إبان هذه الفترة تخرج عن النطاق الزمني لسريان تلك الأحكام عليه ، أعمالاً لقاعدة عدم رجعية القوانين بصفة عامة ، وتلك التي تتضمن عقوبة بصفة خاصة ، فضلاً عن أنه مبدأ أخلاقي توجبه العدالة واستقرار الأوضاع (٢) .

(١) الإدارية العليا في ٦٦/١/١ من ١١ ص ١٢٠ و ٦٠/١١/٢٦ رقم ٢٩٥ سنة ٥ .

(٢) قضاء التأديب للدكتور الطماوى ص ٦٤ ، المسئولية التأديبية للمستشار البندارى ص ٢٥ ، التأديب في الوظيفة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ٨٠ ، وتطبيقاً له قضت المحاكم التأديبية بأن الأصل في المسئولية التأديبية أنها تقوم على أساس الخطأ الوظيفي أى ، إخلال الموظف بواجب من واجبات وظيفته أو مقتضياتها

تصرفات العامل الخاطئة قبل التعيين والمتعلقة به :

ان تعيين العامل ، يقتضى ، لسلامته ، توافر بعض الشروط المتعلقة بالسن والصحة والثقافة والجنسية ... الخ ، وقد يحدث أن يرتكب الشخص تصرفات خاطئة ، لتيسير اجراءات تعيينه ، فتمتد يده بالعبث بتلك الشروط أو مسوؤلات التعيين أيا كانت الصورة التى يتبدى خطؤه فيها ، بما يثور معه التساؤل عن مدى تخطئته عنها ومحاسبته عليها ، والحال لا تجلو من أحد أمرين ، فاما أن تكون الادارة قد علمت به قبل تعيينه ، أو علمت به بعند ذلك ، وفى الحالة الاولى فمن المفترض انها قامت بتقديره ، ولم تر فيه سببا يفقد العامل اهليته للتعيين ، فان كان على العكس من ذلك ، وكان يفقد هذه الاهلية ، كما لو كان جنائيا عوقبا من اجلها ، أو كان من شأنه ان يؤثر فى حسن سمعته وسيرته ، كان على الادارة أن تمتنع عن تعيينه ، وفى هذه الحالة لا يعتبر عدم تعيينه جزاء ، بل يعتبر اثر لفقدانه الاهلية لتقلد وظيفته أو شغل عمله ، . وفى الحالة الثانية ، بأن تراخى علمها بالتصرفات الخاطيء الى ما بعد التعيين ، فانه لا يجوز لها مجازاته من اجله ، اذ وقع منه قبل سريان نظام العمل عليه ، وخضوعه لسلطانها الرئاسية ، وانما يجوز لها تقدير ذلك الفعل واثره على بقاء العامل فى وظيفته ، فان كان مما يفقده اهلية التعيين فى العمل ويتعارض مع بقاءه فى الخدمة كان لها أن تقرر فصله ، . وفى هذه الحالة لا يعتبر الفصل تأديبيا وجزاء على ما آتاه من فعل ، وانما هو فصل غير تأديبي ، يقوم على ما اتضح من انعدام اهليته ابتداء وقت التعيين (١) . اما اذا كانت الواقعة التى اخفاها العامل لا تؤثر فى صحة قرار التعيين ، فان الادارة لا تستطيع أن تسائل العامل عنها تأديبيا ، اللهم الا اذا اتبع اجراءات ملتوية وتتضح بعدم السلامة ، فحينئذ تملك جهة الادارة تأديبية ، على سلوكه الشاذ خلال اجراءات التعيين ، اذ ما كان يلىق به ان يخفى عنها وضعه الحقيقى كعامل بوظيفته فى جهة اخرى - ومدة خدمته السابقة ، اذ انها ربما لو عرفت فى حينه حقيقة أمره لما قبلت اصلا ترشيحه لديها (٢) .

مدى محاسبة العامل عن غشبه وتدليس عند التحاقه بالعمل الخاص اذا

ما اصبحت من عمال القطاع العام :

وقد ثار البحث عما يرتكبه الشخص من غش وتدليس فى سبيل تقلده العمل أو التحاقه به ، ومن المقرر فى دائرة الوظيفة العامة أن الغش الذى يترتب عليه تقلد الموظف وظيفة ، فانه عيب يشوب قرار التعيين ويبطله ، ويجيز للادارة سحبه فى أى وقت ، ولا يعتبر القرار الساحب قرارا تأديبيا ، يخضع لاجراءات التأديب وضماناته ،

وبالتالى فلا تمتد السلطة التأديبية الى تصرفات الشخص التى بدرت منه قبل انعقاد رابطة التوظيف وصورته موظفا ، لان الخطأ التأديبي قوامه صدور الفعل من الشخص وهو موظف ، ولما كانت الاعمال المنسوبة الى المتهمين قد صدرت من كليهما قبل ان تنعقد لهما رابطة التوظيف ، فانهما لا يساءل عن أى من هذه الاعمال كخطأ وظيفي أو بصفتهم موظفين ، لانهما لم يكونا آنذاك داخل نطاق الوظيفة أو التأديبية للصحة رقم ١٢٢ لسنة ١١ فى ٦٩/١٢/٩ مشار اليه بالبندارى ص ٢٦) .

(١) تأديب العاملين بالجهاز الادارى والقطاع العام لعمود حلمى مجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ١٢ ع ٢

يونيو ٦٩ ص ٢٦٨ .

(٢) التأديب لمعد الفلاح حسن ص ٨٢ .

والمسلم به أن الغش يفسد كل شيء ولا يستقر معه القرار الإداري مهما طالته المدة (١) وفي دائرة القطاع العام فلا إدارة أن تقرر فصل هذا العامل ، ويعتبر فصله غير تأديبي ، يقوم على ما اتضح من بطلان قرار تعيينه لما شابته من غش ودليس . بيد أنه في دائرة القطاع الخاص فإنه من مقتضى المادة ١/٧٦ عمل ، أنه يجوز لصاحب العمل فسخ عقد العامل إذا انتحل العامل شخصية غير صحيحة ، أو قدم شهادات أو توصيات مزورة ، ويعتبر السكوت عمداً عن واقعة أو ملازمة تدليس ، هذه المسائل تؤدي إلى بطلان العقد وتجزئ لصاحب العمل فسخه متى كانت هذه الشهادات والتوصيات هي التي دفعت صاحب العمل إلى إبرام العقد . أما إذا كان المقصود من الشهادات هو رفع الأجر فإن هذا لا يمكن أن يقال عنه أنه كان دافعا إلى التعاقد ، أو داخلا ضمن اعتبارات صاحب العمل في إبرام العقد ، وإن كانت تؤدي إلى منع إبرام العقد خشية الأجر المرتفع بما يترتب عليه بطلان العقد ذاته (٢) .

غير أن هذا الغش والتدليس ، المبطل لعقد عمل العامل بالقطاع الخاص ، والذي يجيز فسخ عقده ، لا يمكن اعتباره ذنباً إدارياً تجوز محاسبة العامل عنه ومساءلته تأديبياً ، إذا ما تأم ذات المشروع ، وغداً إحدى الشركات القطاع العام ، وصيرورة ذلك الشخص أحد العاملين فيه ، إذ أن العلاقة التي ربطت العامل بشركته ، كانت من روابط القانون الخاص ، حيث يتمخض الوضع عن علاقة عامل برب عمل . وحيث يثبت لرب العمل حق الفسخ بسبب الغش أو التدليس ، عند انشاء رابطة العمل أثناء اشتغاله عنده ، وهذه وتلك ، بعيدة عن نطاق التأديب عن طريق المحاكمة التأديبية ، بتحويل الشركة الخاصة إلى شركة من شركات القطاع العام تقوم فيها رابطة مبتدئة من نوع جديد بين الشركة والعامل في مجال التأديب ولا يكون ثمة مجال للخلافة فيها بين الشخص الاعتباري العام الجدد وسلفه ، ولا يمتد اختصاص المحاكم التأديبية الذي يصاحب تحويل الشركة إلى القطاع العام إلى الخطايا التي تكون قد وقعت وتمت قبل تاريخ مولد هذا التحويل ، إذ ينحصر اختصاص المحكمة التأديبية عن الأحداث التي جرت قبل التأميم ، وتنكمش دائرة الاتهام فلا يتجاوز فترة ما بعد التأميم (٣) . بيد أن المحكمة العليا لم تمنع في تأييم أفعال العامل الحاصلة أثناء اشتغاله بالقطاع الخاص ، إلى القول بأنه لا يمكن محاكمة عامل بأحدى شركات القطاع العام عن مخالفة ارتكبها ، متى كان يعمل بأحدى شركات القطاع الخاص قبل تأميمها ، لأن المادة ٦٦ من قانون العمل تحظر اتهام العامل في مخالفة مضى على اكتشافها أكثر من ١٥ يوماً وأنه بعد انقضاء هذه المدة لا تملك النيابة الإدارية ، بعد تأميم الشركة أحياء مثل هذا الاتهام ، بعد أن انقضى أصل الحق فيه (٤) .

وقد جاء بالحكم المشار إليه أن الثابت من استظهار أدلة الاتهام أن قوامها أفعالا وتصرفات صدرت كلها عن المتهم خلال الفترة السابقة على التأميم للشركة ، إذ ليس من بينها فعل أو تصرف أو دليل واحد مبناه عمل إيجابي من المتهم وقع بعد التأميم . « سواء منها ما كان عن طريق الجهر بالقول الزور أو الركون إلى القول المستور (وأنه وإن كان قد رُسخ في يقين المفوض أن المتهم مهندس حاصل على الدرجة العملية التي تؤهله

(١) النظرية العامة للقرارات الإدارية للطحاوي .

(٢) القاهرة الابتدائية رقم ٣٨٤ سنة ٥٤ في ١٦/١١/٥٧ مدونة الفقهائي د ١ مجلد ٣ ص ١٦٢

(٣) الإدارية العليا في ١٩/١٢/٧٠ رقم ١٢/١٢٠٥ في مجلة العلوم الإدارية سنة ١٢ ج ١ ص ٢٨٤

(٤) الإدارية العليا في ٢/١٢/٦٧ من ١٢ ص ١٥٧ القضاء الإداري للطحاوي ص ٦٩

لحمل هذا اللقب وكان يخاطبه على هذا الأساس ، إلا أن كافة أوراق الدعوى خلت من أى دليل عن فعل أو تصرف صدر عن المتهم نفسه في فترة مابعد التأميم لتزكية هذا الظن الذي قام لدى المفوض كصدي لأوضاع نشأت قبل التأميم ، بما يكون معه قد ثبت أن الطاعن لم يرتكب خلال الفترة التالية للتأميم أى فعل أو تصرف ايجابي مما يكن اعتباره ذنباً ادارياً موجباً لمجازاته .

المبحث الثاني

مدى مساءلة العامل عن تصرفاته الحاصلة منه

اثناء العمل وبعد انتهاء خدمته

من المقرر أن مناط السلطة التأديبية ، هو قيام الرابطة العمالية ، ومرد ذلك الى الأصل العام الذي يحكم التأديب بصفة عامة ، وهو أن التأديب مرتبط بالعمل ، بحيث اذا ايقضت الرابطة العمالية لم يعد للتأديب مجال (١) ومن ثم ، فلا يجوز مساءلة العامل تأديبياً بعد انتهاء علاقته بالوحدة عن تصرفاته الحاصلة منه حال خدمته . . إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة في مجال العاملين المدنيين ، ما قضت به المادة ٦٧ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة ٦٤ من القانون ٥٨ سنة ١٩٧١ الذي حل محل نظام العاملين سالف الذكر ، أنه لا يمنع ترك العامل للخدمة ، لاي سبب من الأسباب ، من الاستمرار في المحاكمة التأديبية اذا كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته ، ويجوز في هذه الحالة وقف بعض المعاش أو المكافأة ، بما لا يجاوز الربع بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، الى حين انتهاء المحاكمة ، ويجوز في المخالفات المالية ، التي يترتب عليها ضياع حق الخزائنة ، اقامة الدعوى التأديبية ، ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء الخدمة ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها .

هذا ولم يتضمن نظام العاملين بالقطاع العام نصاً يقابل نص الحكم الذي تضمنه نظام العاملين المدنيين بالدولة ، والذي يجيز محاكمة من يترك الخدمة من العاملين لاي سبب من الأسباب ، او حتى مجرد الاستمرار في المحاكمة ، التي يكون قد بدىء فيها اثناء الخدمة ، ولم يتضمن جواز توقيع عقوبات على من يترك الخدمة من العاملين بالقطاع العام ، ويعنى هذا الرجوع الى الأصل العام في هذا الشأن ، الذي يقضى بعدم جواز ممارسة التأديب ، على غير العاملين في المنظمة ، اعتباراً بأن السلطة التأديبية سلطة داخلية لا تمارس باوضاعها المقررة ، الا على الافراد المنضمين لها دون غيرهم ، ولا تمارس ضد العامل ، الا بسبب تبعيته للجهة عن طريق شغله احدى وظائفها ، فإذا انتهت علاقته بها لم يعد خاضعاً لسلطانها التأديبية ، ومن ثم فإن الاستمرار في محاكمة العامل بعد تركه للخدمة وتأديبه ، خروج على الأصل العام لا يجوز اعماله بغير نص صريح الذي خلا منه قانون العاملين بالقطاع العام (١) وترتباً على ذلك اذا انتهت خدمة العامل بالقطاع العام ، لاي سبب من الاسباب ، كالأستقالة او بلوغ

(١) التأديبية للمواضعات في ١٧/٢/٧٠ - ٥٢ سنة ١١ ، العليا في ٩٧/٤/٨ س ١٢ ص ٨٦٩ ن ٩٢ المشار

السن ، او غيرهما ، فلا تجوز اقامة الدعوى بشأنه اما اذا انقضت خدمته ، لاي من هذه الاسباب ، بعد اقامة الدعوى التأديبية ، فانه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى .

ولكن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى ، قد اجتهدت لمواجهة هذا النقض جزئيا ، فذهبت الى انه اذا التحق العامل بخدمة شركة عامة ثانية ، بعد انقطاع صلته بالشركة الاولى ، فانه يمكن في هذه الحالة محاكمته تأديبيا عن الاخطاء التى ارتكبها في الشركة الاولى ، الا ان مساعلة العامل في هذه الحالة ، قد اصبحت حقا من حقوق الدولة ، وتمس مصلحتها مباشرة ، ومن ثم فانها تستطيع ممارسة هذا الحق في مواجهة العامل ، لان تركه الخدمة بالجهة الاولى ، ليس من شأنه ان يسبغ المشروعية على ما ارتكبه من مخالفات في تلك الجهة ، وكل ذلك مشروط - بطبيعة الحال - بالاتكون المخالفة قد تقادمت بمرور المدة المحددة تشريعا (١) . وايا كان الامر في شأن منع المسائلة التأديبية ، فان ذلك لا يمنع من مطالبة من يترك الخدمة من العاملين بالقطاع العام برد ما حصل عليه بغير حق ، او بتعويض الادارة عن خطئه ، عن المخالفات المالية ، التى يترتب عليها ضياع حق مالى للجهة التى كان يعمل بها ، وفقا للقواعد المدنية العامة (٢) .

بحث الثالث

مسئولية الشخص عن اعماله التالية لترك العمل

لما كان الاصل فى التأديب انه مرتبط بالعمل ، بحيث اذا انقضت رابطة او انقضت عقده ، لم يعد للتأديب مجال ، اذ تنحصر عن العامل صفته كعامل ، وبالتالي فلا تنهض في حقه او تنسب اليه جريمة تأديبية ، ومن ثم فلا تعتبر جريمة تأديبية الافعال الصادرة من الشخص بعد انتهاء علاقته العمالية ، مالم ينص المشرع على خلاف ذلك بنص خاص .

ولما كانت الجريمة التأديبية هى كل اخلال بواجب وظيفى او الخروج على مقتضياتها ، وكان من مقتضى المادة ١/٤٥ من القانون ٦١ لسنة ٧١ انه يحظر على العامل ان يفشى الامور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كانت سرية بطبيعتها او بموجب تعليمات تقضى بذلك ، ويظل هذا الالتزام قائما ولو بعد ترك العامل الخدمة ، بيد انه لا يدخل في دائرة الاخطاء التأديبية ، لكون الفعل المكون له صادرا من فرد عادى وليس بعامل ، ولا يتمتع بحقوق الوظيفة او يلتزم بواجباتها ، والعامل وان كان ملتزما بها أثناء الخدمة ، انما كان التزامه وظيفيا يرتب المسؤولية التأديبية ، اما بعد انتهاء الخدمة فقد اصبحت التزامه التزاما قانونيا ، لا يمكن ان يكون محلا للمساعلة التأديبية ، لكون القانون ٦١ سحنة ٧١ والقرار ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ من قبله ، لم يتضمن حكما مماثلا لذلك الذى تضمنه قانون العاملين المدنيين بالدولة والذى يبيح المساعلة التأديبية بعد ترك الخدمة ، بالحدود وفى الاحوال التى نظمتها المادة ٦٧ ق ، ٦٤ من النظام الجديد وعلى نحو ما سلفناه ، وان كان من الجائز مساعلة العامل

(١) فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى ١٧/٢/٦٧ ملف ٢٨/١/٢٨ مشار اليه بالقضاء الادارى للبطاوى ص ٦٩ .

(٢) بحث محمود حلمى سائف الذكر ص ٢٢٣ .

مدنيا أو جنائيا اذا ترتب على هذا الانشاء ضرر ، أو اذا تضمن جريمة جنائية يعاقب على مقترعها القانون العام (١) .

المبحث الرابع

مدى مساءلة العامل عن أخطائه خلال قيام الرابطة العمالية

قلنا ان الاصل في التأديب ارتباطه بالعمل ، فتقوم السلطة التأديبية بقيام الرابطة العمالية وترتبط بها وجودا وعدما ، ويترتب عليه ان العامل يسأل عن أخطائه الوظيفية الحاصلة منه اثناء قيام الرابطة ، غير ان الامر يحتاج الى ايضاح في حالة ما اذا اعتور الوظيفة عارض أو تعطيل المركز الوظيفي أو حالة الموظف الفعلى ، فان اعمال القاعدة التأديبية على العامل في هذه الاحوال محل نظر على التفصيل الآتى :

المطلب الاول

مدى اعمال القاعدة التأديبية على العامل اذا لايس عمله ظروف خاصة

العامل الذى عين بقرار باطل يسأل عن أخطائه الوظيفية ، مادام قرار تعيينه لم يُلغ حتى ولو طعن في قرار تعيينه .

كما ان قيام العامل بعمل غير عمل وظيفته الاصلية التى يشغلها لا يبرر اعفائه من العقاب التأديبي ، اذ لا اثر لكون العامل الذى وقع منه الاخلال مستوف شروط شغل الوظيفة أم لا ، مادام قائما بعملها فعلا كأصيل أو منتدب ، ولا يبيح الاخلال بهذا الواجب عدم اتصاله في العمل الذى نيظت به اختصاصاته (٢) . وتطوع العامل للقيام بعمل عام آخر لايعفيه من المسؤولية عن أخطائه ، وذلك ان المسؤولية الادارية انما ترتبط بالاخلال بالواجب وتتولد عنه ، فتتحقق بوقوع الاهمال بوصفه السبب المنشئ ، ولا يتوقف كيانها وجودا أو عدما متى توفرت اركانها المادية والقانونية ، وقيام العامل بعمل زميله طواعية واختيارا يلحق عليه تبعات هذا العمل ومسئوليته كاملة ولا يحله من التزامه بالعناية به (٣) .

(١) ومما يجدر التنويه اليه ، انه عند انتهاء الخدمة بإرادة العامل يفترق الامر في القطامين العام والخاص بالنسبة لما يكون العامل قد ارتكبه من أخطاء تأديبية اثناء العمل ، ففى حين انه اذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية من القطاع العام فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدفوى بغير عقوبة الفصل حتى اذا ما صدر الحكم بجزاء تأديبي ، أمكن تنفيذه عليه ، بغير هروب منه ، أما اذا صدر الحكم بالفصل فان الاستقالة تكون غير ذات موضوع ، لانتهاء خدمته بصدر الحكم ، ويستوى الامر ان يكون العامل محالا الى المحاكمة التأديبية ، ويكون الحكم من باب اولى اذا لم تكن قد اكتسبت الأخطاء حتى قبول الاستقالة ، غير انه في القطاع الخاص فان الوضع مختلف ، فليس في القانون نص مانع مثل ذلك الذى تضمنه نص المادة ٧/٨٧ من القرار ٣٣٠٩ سنة ٦٦ . ولك المقابل له في القانون ٦١ سنة ٧١ ، ومن ثم يجوز للعامل ان يفلت من العقاب التأديبي بانتهاء علاقته العمالية بإرادته المنردة ، وفي أى وقت مناسب يراه .

(٢) الادارية العليا في ٦٢/١١/٢ سنة ٨ ص ١٥

(٣) الادارية العليا في ٦٨/١/٢٧ ص ١٤ من ١ الطباوى ص ٧٠

المطلب الثاني

مدى اعمال القاعدة التأديبية على العامل في حالة تعطيل مركزه الوظيفي

ففي حالة الاحالة للاستيداع ، وهو تنحيه العامل عن وظيفته مؤقتا ، تفقده حقوقها ومزاياها خلال مدة معينة ، يكون مركزه فيها مؤقت غير مستقر ، ويمر بمرحلة وسط بين مرحلة العلاقة الوظيفية المكتملة ، وبين مرحلة انفصام هذه العلاقة وانقضائها ، وتنتهي باعادة العامل الى وظيفته واما بانهاء خدمته ، وهو خلالها لا يؤدي عملا ، ولا يخضع للقواعد المنظمة للعمل ، ومن ثم فلا يمكن محاسبته تأديبيا عن الاعمال التي لا يجوز له مقارنتها وهو عامل .

وفي حالة الاجازات ، فلا اثر لهما على حياة العامل الوظيفية ، واعماله خلالها صحيحة ومنتجة لاثارها ، وبالتالي فان مسؤوليته التأديبية عنها كاملة .

وفي حالة الوقف عن العمل ، وهو اسقاط ولاية الوظيفة عن العمل اسقاطا مؤقتا ، فلا يتولى خلاله سلطة ولا يباشر لوظيفته عملا ، خلال فترة الايقاف ، ولكنه يحتفظ بوضعه الوظيفي ، بحقوقه وواجباته ، الا فيما يتعلق بالمرتب ، ولذا فان العامل الموقوف يلتزم بمراعاة واجباته الوظيفية غير المتعلقة بممارسة عمله الموقوف ، ومن ثم ، فانه اذا ارتكب خطأ مسلكيا في حياته الخاصة او حتى كمارس عملا على خلاف احكام الوقف ، فانه يمكن مساءلته تأديبيا اللهم الا اذا انتهى الوقف بالفصل ، فيرجع تاريخ الفصل الى تاريخ الوقف ، وينجلي الاثر الكاشف لهذه الرجعية ، عن ان الشخص لم يكن عاملا وقت ارتكاب الخطأ ، بما لا يمكن معه مساءلته عنه .

المطلب الثالث

مدى اعمال القاعدة التأديبية في حالة العامل الفعلي

ونظرية الموظف الفعلي لا تقوم الا في الاحوال الاستثنائية البحتة ، تحت الحاج الحاجة الى الاستعانة بمن ينهضون بشير دولا ب العمل في بعض الوظائف ، ضمانا لانتظام المرافق العامة ، وحرصا على تأدية خدماتها للمنتفعين بها باطراد ودون توقف وتحتم الظروف غير العادية ان تقضي جهة الادارة ، عند تصدى هؤلاء الموظفين للخدمة العامة اذ لا يتسع امامها الوقت لاتباع احكام الوظيفة في شأنهم . . ونتيجة لذلك لا يحق لمن يتصدى لامور الوظيفة ، في ظل هذا النظام ، طلب تطبيق احكام الوظيفة ، كما لا يحق لهم الافادة من مزاياها ، لانهم لم يخضعوا لاحكامها ، ولم يعينوا وفقا لاصول التعيين فيها (١) وترتيبنا على ذلك ، لا يخضع العامل

الفعلى (١) لنظام التأديب (٢) المقررة ، سيما وان الجزاءات التأديبية المقررة لا تصلح جميعها للتطبيق فى هذه الحالة ، ولا تخرج عن ذلك عقوبة الفصل ، اذ لا يتصور فصل شخص لم يعين أصلا ، الا أن عدم خضوع العامل الفعلى للنظام التأديبى ، لا يمنع من تعرضه فى بعض الحالات لجزاء جنائى ، متى توافرت أركانه ، ومن ناحية أخرى ، فإن الجزاءات التى تكون قد وقعت فعلا على العامل الفعلى قبل اكتشاف امره تظل منتجة لاثرها ، كالخضوع أو الوقف عن العمل (٣) .

على ان الامر يفترق فى حالة العامل الفعلى الذى يعمل فى الظروف العادية ، كالعامل الذى يستمر فى ممارسة واجبات وظيفته بعد بلوغه سن التقاعد ، وبالنسبة ان يفوض تفويضاً باطلا (٤) وفى هذه الاحوال يخضع العامل الفعلى خضوعاً كاملاً لاحكام التأديب واعمال القاعدة التأديبية (٥)

المطلب الرابع

هل يمكن مساءلة العامل عن أخطائه الحاصلة

فى المدة ما بين فصله والغاء قرار فصله

ان الغاء قرار الفصل يجعل الرابطة الوظيفية لاتزال قائمة بين الإدارة والعامل بكافة أثارها ، وقد يحدث ان يكون العامل قد ارتكب بعد فصله - وهو خارج الخدمة - بعض الجرائم التى لا تصل الى حد جعله غير صالح ليشغل وظيفته الأصلية ، التى يعاد اليها ، طبقاً للحكم الصادر بالغاء قرار الفصل ، فهل يجوز مساءلته تأديبياً ومجازاته ، اذ الغرض انه من الناحية القانونية يعتبر وكأنه لم يغادر الخدمة والجزاء التأديبى أنها تهدف الى ضمان القيام بواجبات الوظيفة ، والعامل ، هو خارج الخدمة ، مدة الفصل ، كان واجبه غير واضح وغير محدد المعالم فهو اذ يتصرف حينئذ لم يكن يعتقد أنه عامل وانه سيعود ويعتبر عاملاً بأثر رجعى ، بل

(١) وتظهر هذه الحالة ايضا فى صورة ما اذا شغل عامل وظيفة معينة ، دون ان تتبع اصلا الاجراءات القانونية اللازمة ، ويقاس على ذلك حالة الغاء قرار التعيين بحكم لاحق أو سحبه فى الاحوال التى تجيزه أو ان يظل العامل قائماً باعباء وظيفته حالة كون خدمته قد انتهت فعلا بقوة القانون لسبب أو لآخر دون ان تنتبه الجهة الادارية الى ذلك وهو ما قد يحدث عند انتهاء الخدمة لبلوغ السن .

(٢) غير انه وان كانت قد انتهت مسئولية العامل التأديبية عن الافعال التى اتاها من خلال ممارسته لوظيفته كعامل فعلى ، الا أن ذلك لا يمس مسئولية الادارة عنها بالنسبة للغير ، كما لا يؤثر على مسئولية العامل المدنية والجنائية (القضاء الادارى لمصطفى ابو زيد ط ٦٦ - ص ٨٢٤ رقم ١٠٠٠) .

(٣) التأديب لعبد الفتاح حسن ص ٨٦ أما بالنسبة للجرائم التأديبية التى لم يتم العقاب عليها ، فلا شك ان الدعاوى الخاصة بها تسقط نتيجة حتمية لانحسار الصفة الوظيفية عنه ، اعتباراً بأنه لم يدخل الوظيفة ابداً ، وبالتالي تترك هذه الجرائم دون عقاب (مصطفى ابو زيد المرجع السابق) .

(٤) ولا شك ان الاعمال التى زاولها العامل فى الوظيفة التى رقى اليها وذلك فى الفترة ما بين ممارسته لاجمال هذه الوظيفة وصدر الحكم بالغاء قرار تعيينه هذه الاعمال تظل باقية صحيحة منتجة لاثارها فحكم الالغاء لا يؤدى الى ابطال هذه الاعمال وتلك التصرفات او بضم قرارات اللجان التى كان هذا العامل عضواً فيها - قبل الحكم بالالغاء بالبطان تطبيقاً لنظرية العامل الفعلى كما أن قراراته ولو انها قد اصبحت صادرة من فرد عادى لا تعد اغتصاباً للسلطة ولا تعد مشوية بعيب عدم الاختصاص .

(٥) القضاء الادارى للطحاوى ص ٧٢ .

واقع الحال انه لم يكن منوطا به القيام بالواجبات التي تقوم عليها اكلاف الوظيفة ، او مأمورا بالامتناع على اتيان ما تنهى عنه اعتباراتها ، ومن ثم فمن غير المتصور ان يعاقب مثل هذا العامل على الاخلاق بأمر لم يكن واقعا تحت طائلته فعلا ، وهذه من الامور التي تقتضيها فكرة التأديب والسلطة الرئاسية . .

الباب الثاني

الفصل الاول

المجال الزمنى لعمال القاعدة القانونية

المبحث الاول

مشكلة التنازع الزماني للقاعدة القانونية

من القواعد المقررة ، انه اذا الغيت قاعدة قانونية وحلت اخرى محلها ، فان القاعدة الجديدة تسرى ابتداء من يوم نفاذها ، بينما يقف سريان القاعدة القديمة من يوم الغائها ، ويفدو كل ما تكون من مراكز او ترتب من آثار ، مخكوما بالقاعدة التي حدثت في ظلها ، اما اذا كانت المراكز القانونية والاثار المترتبة لم تحدث دفعة واحدة ، بل تراخت لتتداخل في نطاق القاعدة التالية للقاعدة التي حدثت في ظلها ، فهنا تثار مشكلة التنازع الزماني للقاعدة القانونية ، وهي مشكلة عامة تثار في صدد كل القواعد القانونية المتعاقبة ، ايا كان مصدرها ، بما يثار بعد التساؤل عن كيفية الفصل الى تحديد المدى الزمني لسريان كل من القواعد القانونية المتنازعة .

وتعتبر مشكلة التنازع الزماني بين القوانين من اعقد المشاكل القانونية التي واجهت الفقه ، لذلك كانت محلا لاجتهاد كثير من الفقهاء ، في سبيل التماس اصول لحلها ، فظهرت بذلك نظريات عديدة لارساء هذه الاصول ، منها النظرية التقليدية التي تقوم على التفرقة بين الحق المكتسب ومجرد الاصل ، ونظرية دي جي التي قامت على اساس التفرقة بين المراكز القانونية الشخصية والموضوعية ، ثم اخيرا النظرية الحديثة التي تفرق بين الاثر الرجعي والاثار المباشرة للقاعدة القانونية ، والقضاء في هذا ينظر - في تغليب احدى القاعدتين على الاخرى - الى ما يحقق التوازن بين ما تقتضيه مصلحة الجماعة من تطبيق القانون الجديد ، وبين ما يقتضيه استقرار المعاملات من تطبيق القانون القديم ، وهو يعتقد في ذلك بقصد المشرع الضمني وبطبيعة القوانين المتنازعة ، وبالظروف الخاصة بكل حالة مطروحة امامه .

القاعدة العامة في المجال الزمنى لتطبيق القانون

انه ليس للقانون الجديد اثر رجعي ، يملك بمقتضاه ، اعادة النظر فيما تم قبل نفاذه من تكوين او انقضاء المراكز القانونية ، او من توابع بعض مناصر هذا التكوين او الانقضاء ، او فيما ترتب فعلا قبل هذا النفاذ من آثار قانونية ، وللقانون الجديد اثر مباشر ، يخصم لسلطانه المراكز القانونية التي لا تزال في دور التكوين او

الانقضاء ، ولكن دون المساس بما توافر في الماضي من عناصر هذا التكوين أو الانقضاء ، وكذلك الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الماضية ، والقانون القديم اثر مستمر في شأن الآثار المستقبلية للمقود المبرمة في ظله ، الا اذا كان القانون الجديد متعلقا بالنظام العام والاداب ، فيسترد القانون الجديد سلطانه المباشر في حكمها ، والمشرع يملك ، على كل حال ، بنص صريح منه الخروج على تلك الاصول ، فيقرر رجعية القانون الجديد أو استمرار سريان القانون القديم (١) .

البحث الثاني

الحلول الوضعية في المتنازع الزمني لبعض القوانين

عنى المشرع بوضع حلول عامة لبعض مشاكل المتنازع الزماني الهامة ، أوردها بمختلف مناحي القوانين ، نوجزها فيما يلي :

المطلب الاول

في القانون المدني

الاهلية : تقضى المادة السادسة بأن النصوص المتعلقة بالاهلية تسرى على جميع الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص ، ومن ثم ، فان المشرع يأخذ بالاثار المباشرة للقانون الجديد ، في شأن تحديد المركز القانوني للشخص ، من حيث اهليته عند تغير القانون المتعلق بذلك ، اما بالنسبة لتصرفات الشخص المبرمة في ظل قانون ما فلا يسرى عليها القانون الجديد ، تطبيقا لمبدأ عدم الرجعية .

التقادم : لا يملك القانون الجديد المساس بما توافر في ظل القانون القديم من عناصر متعلقة بتكوين مركز التقادم ، كالعناصر المتعلقة ببذئه ووقفه وانقطاعه (م ٢/٧ مدنى) ، كما أنه من مقتضى اعمال الاثر المباشر للقانون الجديد ، ان تسرى احكامه المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل (م ١/٧ مدنى) كما يسرى القانون الجديد المعدل لشروط التقادم سريانا مباشرا على كل تقادم جار ، كما يخضع التقادم الجارى للمدة الجديدة دون القديمة ، متى كان فيها اطالة لمدة التقادم ، وفي حالة تقصير مدته فانه يجب الاخذ بالمدة القصيرة على كل تقادم جار لم يكتمل (م ١/٨ مدنى) .

الاثبات : تسرى في شأن الادلة التي تعد مقدما ، النصوص المعمول بها في الوقت الذى اعد فيه الدليل ، أو في الوقت الذى كان ينبغى فيه اعداده (م ٩ مدنى) ، ومن ثم فان القانون الذى يتم في ظله تكوين المركز القانوني ، هو الذى يجب ان يحكم اثباته بالدليل المهيأ ، بما لا يكون معه للقانون الجديد سلطان على مثل هذا النوع من الإثبات أو الدليل لانعدام اثره الرجعى ، مثل نصاب الاثبات بالبينة ، وهو ما يصدق على القرائن القانونية ، كذلك التى تضمنتها المادة ٩١٧ مدنى ، وهذا

القول متعلق بالدليل المطلوب قبل الخصومة القضائية ، أما الاثبات الواجب اثناء سير الخصومة ، فانه يخضع بداهة لكل تغيير يحدثه القانون في شأنه ، بما يخضه معه للسلطان المباشر للقانون الجديد .

المطلب الثانى

الانتازع فى قانون المرافعات

الاصل فى قوانين المرافعات انها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه (١) من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها (م ١/١ مرافعات) ، وهذه القاعدة هى من الاحوال المسلمة ، اذ ان القوانين المنظمة لاصول التقاضى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والنقض ، هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها لتعديل والتغيير من جانب المشرع ، دون ان يرمى عمله برجمية الاثر ، بيد ان كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ، ولا تمتد القواعد الجديدة على ما سبق من اجراءات ، التى تظل خاضعة للقانون الذى تمت فى ظله ، من حيث الصحة والبطالان والاثر القانونى لها ، ما لم ينص القانون على غير ذلك ، اذ ان اعمال القانون الجديد ، وابطل ما تم صحيحا منها فى ظل القانون القديم ، انما يعتبر سحبا للقانون الجديد على الماضى ، واعمالا لاثره الرجعى بغير نص يقرره ، وهو مالا يجوز ، وتاكيدا له لا يجزى ما يستحدث من مواعيد المسقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها (م ٢/٢ مرافعات) ، غير ان المشرع قد خرج على قاعدة الاثر المباشر لقانون المرافعات ليسرى القانون القديم فى احوال ثلاث :

١ - لا تسرى القوانين المعدلة للاختصاص على الدعاوى التى اقبل فيها باب المرافعة (٢) ، لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة الخصوم انفسهم من عدم اعادة النظر فى نزاع قد استكمل تمحيصه ، واصبح صالحا للحكم فيه ، اذ يصبح فى مرتبة الحق الذى لا يصح المساس به الا بنص .

٢ - لا تسرى القوانين المعدلة لواعيد المرافعات على ما بدأ قبل نفاذها من مواعيد ، بل يستمر الميعاد فى جريانه حتى ينتهى وفقا للقانون القديم الذى بدأ فى ظله ، كيلا يتبعض الميعاد او يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه ، خلافا لمسدد التقدم كما سبق القول .

(١) وسريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها يكفى فى مجال تطبيقه صدور حكم فى موضوع الدعوى ولو لم يكن نهائيا (نقض ٢٥/١٠/٦٧ ص ١٨ ح ١٩٥٢) .

(٢) المقصود بالقوانين المعدلة للاختصاص تلك التى تغير الولاية القضائية او الاختصاص النوعى او القيمى او المحلى دون القوانين التى تلغى محكمة او تزيل جهة قضاء ، اذ تسرى هذه القوانين باثر فوري حتى على الدعاوى التى قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بها ما دامت لم يفصل فيها قبل ذلك (العشماوى ١٩٥٠ أبو الوفا ١٣٥) ولا يعد باب المرافعة مقفولا فى حالة الترخيص للخصوم بتقديم مذكرات فى فترة حجز الدعوى للحكم ، الا بانتهاء الاجل الذى حددته المحكمة لتقديم المذكرات فيه (نقض ٢٤/٢/٦٦ سنة ١٧ ص ٤٦٧) .

٣ — لا تسرى القوانين المنشئة أو الملغية لطرق الطعن على الاحكام الصادرة قبل نفاذها ، لانه من المساس بالحقوق المكتسبة ان تسرى القوانين الجديدة على الاحكام الصادرة قبل العمل بها (١) .

المطلب الثالث

التنازع في قانون العقوبات

ان القاعدة التى تحكم سريان القانون من حيث الزمان ، بوجهيها ذى الاثر المباشر وعدم الرجعية ، مؤداها ان القانون يحكم الوقائع والمراكز التى تقع فى ظله ، ولا اثر له على ما يقع قبله ، وهذا الاصل يقيد القاضى ولكنه لا يقيد المشرع الذى يستطيع ان يخالف هذه القاعدة بتضمين التشريع الجديد نصا يقتضى سريانه فى الماضى ، بيد ان هذه الحرية ليست مطلقة فى المسائل الجنائية ، فلا يملك المشرع — حتى بنص صريح منه — الخروج عليه ، وينص فى قانون ينشئ جريمة او يشدد عقوبة على سريان هذا القانون ، على الوقائع او العقوبات التى تمت او وقعت قبل صدوره ، وهو ما حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة ، وتقنين العقوبات المصرى ، على النص عليه وذلك كفالة للحرية الفردية ، ومنعا من التوصل الى العقاب على افعال كانت مباحة وقت ارتكابها . .

الا انه يستثنى من هذا الاصل قاعدة القانون الاصلح للمتهم ، الذى يكون للمتهم ، بمقتضى هذه القاعدة ، الاستفادة من القوانين التى تصدر بعد ارتكاب الجريمة ، اذا كانت اصلح له من القوانين التى ارتكبت الجريمة فى ظلها ، اذ يقتضى الصالح العام — هو الذى تتكيف به الجريمة والعقوبة على السواء — بعدم اخذ المتهمين بجرائم ، وقد غدت معتبرة افعالا مباحة ، او بعقوبات قد ظهرت شذوها ، فانتهى الامر الى تخفيفها ، وهو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، الذى يقتضى اعمالها نص التفرقة بين امرين :

— اذا صدر قانون جديد ينص على عقوبة اخف من العقوبة المقررة فى القانون القديم ، فيسرى القانون الجديد على الجرائم التى ارتكبت فى ظل القانون القديم ، مادام لم يصدر حكم نهائى بشأنها ، اما اذا اصبح الحكم نهائيا فلا يستفيد المحكوم عليه من النص المقرر لعقوبة مخففة ، اذ ان اعمال التخفيف يقتضى حكما جديدا

«(١) وهذا الحكم قاصر على تنظيم الحق فى الطعن ، أما اجراءات الطعن واثاره فتخضع للقانون الذى تتخذ فى ظله .»

ولا يثير الامر ثمة صعوبة بالنسبة للاحكام النهائية او التى صارت كذلك ، فلا يسرى المنشئ بطريق جديد من طرق الطعن ، لتام تكوين المركز القانونى ، فى ظل القانون القديم ، اما اذا تعلق الامر باحكام غير نهائية ، او لم تعد يعد نهائية قبل نفاذ قانون جديد ملغ الطريق من طرق الطعن كان موجودا ، فيقتضى الاثر المباشر تقرير سريانه على مثل هذه الاحكام ، لان المركز القانونى مازال جاريا لم يبلغ بعد تمام تكوينه ، ويذهب البعض الى اعتبار سريان القانون الجديد المنشئ او الملغى لطريق من طرق الطعن على الاحكام الصادرة قبل نفاذه — نهائية كانت او غير نهائية — هو سريان رجعى ، وان منع هذا السريان هو مخصص تطبيق مبدأ عدم الرجعية (راجع حسن كبره المدخل الى القانون ص ٢٩١ هـ ٢)

يقرره ، كما أن أعمال التخفيف قد باتت مستحيلا أمام ما للحكم النهائي بالعقاب من قوة الأمر المقضى ، تعلو على اعتبارات النظام العام .

— وصدر قانون يبيح فعلا مؤثما ، أو يوجد مانعا من موانع العقاب عليه ، فيستفيد منه كل شخص قارف هذا الفعل في ظل القانون الملغى ، حتى ولو كان قد صدر ضده حكم نهائي بالعقاب ، بما يؤدي في حالة الحكم بالعقوبة الى وقف تنفيذها ، وانتهاء كل آثار الحكم الجنائية ، وبغير حاجة الى صدور حكم قضائي جديد يقرره (١) . غير أن الافادة من القانون الجديد ، في هذه الحالة ، لا تقتصر الى قوانين العقوبات المؤقتة فانتهاء فترة سريانها ، لا يحول دون ملاحقة من خالفها او المضى في تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، طبقا لها ، عملا بالمادة ٤/٥ ع

المطلب الرابع

التنازع في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

لما كانت قواعد قانون العمل ذات صفة آمرة ، مما تسرى معه قواعد العمل الجديدة ، بآثر حال مباشر على ما تدركه جاريا من العقود ، فتخضع لحكمها الآثار المستقبلية للعقود المبرمة قبل نفاذها ، ويمتنع لذلك من هذا النفاذ اعمال الشروط الواردة في هذه العقود ، والمخالفة لتلك القواعد ، بما ينتقص مما يقرره للعمل من حقوق و ضمانات ، على ما ضمنه المشرع في المادة السادسة من قانون العمل ، اذ يكون من الطبيعي الاستمسك بالسريان المباشر للقانون الجديد ، حينما يتعلق الامر — في شأن الآثار المستقبلية للعقود الماضية — بقواعد قانونية موحدة ، يمتنع امامها الخلاف والتعدد الذي هو الاصل في المراكز والآثار العقدية (٢) .

ونفس الحكم يسرى على قانون التأمينات الاجتماعية ، اذ تسرى ما تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة او من النظام العام ، على ما لم يستقر او يتحدد او يكتمل من آثار العقد الى تاريخ العمل به (٣) .

المبحث الثالث

التنازع في مجال القانون التأديبي

لما كانت السلطة التأديبية تستند في وجودها واصل تشخيصاتها الى السلطة الرئاسية ، وكانت هذه الاخيرة لا تمارس — بغير نزاع — الا على العاملين القائمين بالخدمة ، وطوال وجودهم بها ، وبعبارة أخرى ، فان ممارسة هذه السلطة رهين بقيام العلاقة الوظيفية من ناحية ، ولسبب نشأ اثناء قيام هذه العلاقة الوظيفية من

(١) المدخل الى القانون ، حسن كيرة ص ٢٩٢ ، نظرية القانون لعبد الفتاح عبد الباقي ص ٢٣٧ .

(٢) اصول قانون العمل لحسن كيرة ص ٧٢ وجمال الدين زكي ف ٢٥ واسماعيل غانم ص ٤٢ .

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٤ سنة ١٨ ص ٤٣ ...

ناحية أخرى مما اقتضى معه ، ونحن في صدد بحث المدى الزمنى لأعمال القاعدة القانونية التأديبية بحث المجال الشخصى للقاعدة القانونية ، لا يمكن تحديد مدى انطباق ، أو أعمال اثر قاعدة قانونية معينة على فعل ماصدر من شخص ما ، من حيث التجريم والعقاب ، اذ قد يصدق هذا الاثر على فعل ما ، متى كان من صدر منه قد صدق في حقه وصف العامل ، أو قبل ذلك أو بعده ، وقد لا ينخلع على فعله وصف التائيم فيها لو انحسر عنه وصف العامل ، فتكون القاعدة القانونية سارية منتجة في وقت ما وقد لا تكون ، حسبما يتوافر وصف العامل على من قارب الفعل وعلى النحو الذى المعنا اليه فيما سلف .

ومن ناحية أخرى ، فلما كانت القاعدة العامة ، التى تحكم القاعدة القانونية الجديدة ، انها تسرى باثر حال ومباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تحصل في ظلها ، ودون اثر رجعى على ما سبقها فان مؤدى تطبيق القاعدة العامة ، في سريان القانون بوجهيها ، ذى الاثر المباشر وعدم الرجعية ، ان القانون الجديد انما يسرى على المخالفات والجزاءات التأديبية التى تقع أو تصدر في ظله ، ولا اثر له على تلك الحاصلة قبل العمل به ، والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة الاصولية في تطبيق القانون .

على ان استظهار المدى الزمنى للقاعدة القانونية ، وان كان مفهومها حينما تكون القاعدة واضحة الحدود والمضمون ، وعلى الاخص في المجال الجنائى الذى يجرى في آفاقه مبدأ هاما ، هو احد القواعد الاساسية المقررة في التشريع ، قوامه الا جريمة ولا عقوبة الا بنص تشريعى ، وبناء عليه كانت الجرائم الجنائية محددة حصرا ، وكذلك العقوبة المقررة لكل ، بما لا يجوز معه للقاضى ان يوقع عقوبة غير منصوص عليها أصلا ، أو غير محددة لنوع الجريمة موضوع المحاكمة ، ما في المجال التأديبى بالامر فيه على خلاف ، ذلك انه لما كان من المقرر ان يجوز لمن يملك قانونا سلطة التأديب ان يري في عمل ايجابى أو سلبى يقع من العامل عند ممارسته لأعمال وظيفته ذنبا تأديبيا ، اذا كان ذلك لا يتفق وواجبات وظيفته ، ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية ، لذلك قيل ان الافعال المكونة للذنوب الادارى ليست محددة حصرا ونوعا ، وانما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وهذا هو سبب القرار التأديبى ، فكل فعل أو مسلك من جانب العامل راجع الى ارادته ايجابا أو سلبا ، تتحقق به المخالفة لواجبات الوظيفة ، أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها ، أو الاخلال بالنهى عن الاعمال المحرمة عليه ، انما يعد ذنبا اداريا لا يسوغ مواخذته تأديبيا ، ولو كان المجال الذى ارتكب فيه خارج نطاق العمل الوظيفى ، مادام هذا العمل يكون في ذاته سلوكا معيبا ، ينعكس اثره على سلامة الوظيفة ، وينمس اعتبار شأغلها ، بما يقتل من هيبتها ، ويزعزع الاطمئنان الى استقامة القائم بأعبائها ، أو يشكك في نزاهته أو نقاء سيرته ، أو يلقي على خلقه أو ذمته ظلاما مريب ، يتنافى مع ما ينبغى أن يتحلى به من كرم الخصال (١) .

وقد ذهب القول بهذا التعريف وغيره — للجريمة التأديبية ، نظرا لان المشرع لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى ، في حصر الاعمال المؤثمة ،

(١) الادارية العليا في ٦٩/٢/٢٢ و ٦٤/١/٤ مشار اليه بالبتدارى من ٢٣ ، الادارية العليا في

١٩٧١/٦/١٢ قضائها الحكومة س ١٦ ج ٤ من ١١٢٤ .

وتحديد أركانها ، ونوع العقوبة المقررة لكل منها ، ومقارنها ، وإنما سرد في نظم العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أمثلة من الواجبات والمحظورات ، التي يترتب على الإخلال بها أو إتيانها ما يشكل ذنباً إدارياً ، يستأهل المساءلة التأديبية . بما سادت معه أوصافاً عامة ومرنة للجرائم التأديبية ، واثبتت معها معايير مرنة - بدورها تساعد على ضبط فكرة الجريمة التأديبية دون أن تحددها ، وبهذا لم تجد قاعدة الجريمة الإدارية ، مجالاً في نظام التأديب الإداري ، بعد أن ساد فيه مبدأ عدم شرعية الجريمة التأديبية .

على أن هذا النهج ، وإن اعتبر مزية للنظام التأديبي ، لأنه يخفف من حدة مبدأ الشرعية ويقيه الجمود ، إلا أنه من ناحية أخرى ، يحمل التهديد ويبعث القلق في نفوس العاملين ، مناهة السلطة التقديرية الواسعة المعطاه للسلطات التأديبية في تجريم الفعل أو تأثيمه ، بل وسلطة مشرعة في إسباغ وصف المخالفة على الفعل ، حسبما تراه السلطة المختصة ، بما بدت معه الحاجة الملحة إلى ضمانه تحدد من إطلاقه وإثارة السيئة تكفلت بها رقابة القضاء للقرار التأديبي الصادر من الإدارة - في تكييفه للأفعال المؤثمة - ومشاركة القضاء للإدارة في ممارسة السلطة التأديبية .

إلا أن القول بانفصال الجريمة التأديبية عن مبدأ الشرعية قد انتقد ، بمقوله أن الركن الشرعي متوافر في الجريمة التأديبية ، آيته ما ضمنه المشرع النص على بعض أنواع الجرائم التأديبية ، ثم النص العام الذي قضى فيه باعتبار مخالفة كل خروج عن الواجبات الوظيفية أو على مقتضاها ، وكذلك اللوائح التي تضعها الإدارة - بتفويض من المشرع - متضمنة أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها ، وتعتبر معه جزءاً من النظام القانوني للعاملين ، بما أمكن منه القول بأن الركن الشرعي للجريمة التأديبية وإن كان من عمل المشرع وإرادته إلا أنه بسط للسلطة التأديبية مجال بحث ووزن الوقائع التي تعتبر مخالفة له (١) ، وغداً الأمر وقد ضاقت رقعة أعمال مبدأ عدم شرعية الجريمة وأنحصر أثره في تلك الحدود ، بيد أنه لا يتبدى معه ، وبالرغم منه ، وفي هذا المقام ، وجود ثمة أثر لمبدأ التنازع الزمئي للقانون التأديبي ، اللهم إلا إذا نص المشرع على تجريم فعل مباح أو استباحة فعل مؤثم ، بالنص الصريح ، وهو ما لم يحصل في التشريعات الخالية .

أما بالنسبة للجزاء التأديبي ، فإنه إذا كان مبدأ شرعية العقوبة ، يفرض على سلطة التأديب أن لا تقضي بعقوبة ، إلا إذا كان منصوص عليها صراحة في قاعدة قانونية ملزمة ، طبقاً للنظام القانوني الذي يتم التأديب في ظله ولا يجوز توقيع أكثر من عقوبة على الذنب الواحد ، فإن أصلاً من أصول النظام التأديبي ، يكفل لسلطة التأديب المتمتع باستقلال كبير في أن تختار من بين مراتب العقوبات التأديبية متفاوتة ، أكثر العقوبات ملائمة ، بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب المقرر قانوناً (٢) ، ودون حاجة لأعمال أدوات القياس

(١) الجرائم التأديبية للبنداري ص ٤٤ .

(٢) على أن السلطة الإدارية المختصة بتوقيع الجزاء مفيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها في اللائحة - التي وضعتها - بما تنحصر معه عنها السلطة التقديرية المسلم بها في اختيار الجزاء المناسب ، وإن كانت هذه اللائحة لا تقيد المحكمة التأديبية فيما يتعلق بتقدير العقوبة ووزنها ، إذ يقتصر وجه التزامها في هذا الخصوص على الجهة الإدارية (فتوى الجمعية العمومية في ٢٠/١٢/٦٩ ملف ١٣٢/٢/٨٦ ، البنداري ص ٧) التأديبية للمواصلات في ٧/٤/٧٠ رقم ٢٥٤ ص ١١ ق .

لاستنباط عقوبات تأديبية غير منصوص عليها (١) ، الأمر الذي يثير تساؤلا في هذا النطاق — عن القانون الواجب التطبيق اذا ما وقعت الجريمة التأديبية في ظل قانون يحدد عقوبات معينة ، ثم تغير القانون ، بعد وقوع المخالفة ، وقبل الفصل فيها ، وما يتفرع عن ذلك من تساؤلات .

وفي خصوص سلطة توقيع الجزاء ، فانه من المقرر ان انشاء سلطة تأديبية لا يكون الا من عمل المشرع او بتفويض منه ، وقد توزع الاختصاص التأديبي بين سلطات إدارية وأخرى قضائية ، تباشر كل منها اختصاصها في حدود نصاب مقرر ، بما بات مقرر ان السلطة المختصة لتوقيع الجزاء انما يحكمها مبدأ الشرعية ، فلا يمكن توقيع عقوبة تأديبية معينة على أحد العاملين الا من قبل السلطة التي عينها المشرع ، كما انه اذا تحددت عقوبة معينة بجريمة تأديبية معينة في حالة لائحة الجزاءات فلا يمكن لسلطة تأديبية أخرى — غير المحددة — ان تنصدي لذات المخالفة التأديبية المقتنة ، وان توقع على مرتكبها عقوبة مما يدخل في اختصاصها ، وفي هذا النطاق ، يثور التساؤل عن السلطة المختصة بتأديب العامل عن نذب معين ، اذا ما تعاقبت القواعد القانونية المحددة للسلطات التأديبية ، خاصة اذا ما تضمنت هذه القواعد اعادة توزيع الاختصاص او تناونت منح او منع الاختصاص في التأديب ، على نحو او على آخر ، كما ان الاحكام او القرارات الصادرة بالعقاب هل يحكم على شرعيتها وفقا للقوانين السارية وقت صدورها او وقت وقوع المخالفة التأديبية ، وهذه وتلك — الجزاء وسلطة توقيعه — هي مجال الصعوبة التي يثيرها المدى الزمني للقانون التأديبي بما يقتضي معه بحث مجال اعمال القاعدة القانونية التأديبية ، في وجهيها الشخصي والزمني ، وصولا الى توضيح التنازع الزمني للقانون التأديبي ، وهو مجال البحث الحالي .

على ان مرد الصعوبة ، او الذي خلقها ، هو توالى التشريعات الصادرة في شأن العاملين ، وعلى الاخص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام والمغايرة في الاحكام المتعاقبة ، سواء بتحديد العقوبات او السلطة المختصة بتوقيعها وغيرها من الاحكام التأديبية ، فبعد صدور القوانين الاشتراكية لم يمد القانون ١٩ سنة ١٩٥٩ هو القانون الاساسي المهيمن على نظام التأديب والمحدد لولايتي التأديب العام والخاص ، وانما غير من الصورة العامة ، صدور اللوائح المتعاقبة في القطاع العام ، والتي استحدثت احكاما تفصيلية جديدة للتأديب من ناحية ، ومتنافرة مع ما سبقها من ناحية أخرى ، فصدر القرار الجمهوري ١٥٢٨ سنة ١٩٧١ ، الذي احوال في تأديب العاملين بالمؤسسات العامة الى قوانين النيابة الادارية ، وصدر القرار ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ الذي احوال في تأديب العاملين في الشركات العامة لقانون العمل والنيابة الادارية ، ثم صدر القرار ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ في شأن العاملين بالشركات ومدت احكامه للعاملين بالمؤسسات العامة بالقرار ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ ، وقد تأثرت احكام التأديب فيه باحكام التأديب بالوظيفة العامة ، مع تأثرها وخضوعها لاحكام القانون ١٩ سنة ١٩٥٩ وقانون العمل فيما هو اكثر سخاء للعاملين ، ثم صدر القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للعاملين بالشركات والمؤسسات ، متضمنا احكاما في التأديب تكاد تكون متطابقة مع احكام تأديب العاملين المدنيين ، مع بعض التعديلات ، واستبعدت من نطاقه احكام قانون العمل ، ثم سارت في ظله مشروعية المادة ٦٠ من اللائحة المتضمنة سلطات الجيزاء

وكيفية التظلم ، بما أوجد مناقشة حول الجزاءات التي توقعت ومدى صحتها
وكيانها ، بعد أن صدر القانون ٦١ سنة ٧١ مقررًا أحكام اللائحة السابقة
بقانون ، والأمر يقتضى ، من بعد ، بيان الجزاءات المختلفة في تلك التشريعات
والسلطة المخولة في توقيعها .

المطلب الأول

الجزاءات التأديبية بالتشريعات المتعاقبة للعاملين بالقطاع العام

بينما اقتصر القرار الجمهوري ١٥٢٨ سنة ١٩٦١ على تضمين المادة ٢٨ منه
حكمًا مؤداه ، أنه مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في قوانين النيابة الإدارية
يضع مجلس إدارة كل مؤسسة النظام الخاص بتأديب الموظفين والمستخدمين
والعمال ونظام التحقيق والشكاوى والمخالفات الفنية والمالية والإدارية ، إلا أن
القرار ١٥٩٨ سنة ٦١ ضمن المادة ٤١ الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين
والعمال ، وهي :

- ١ - الإنذار .
 - ٢ - الخصم من المرتب .
 - ٣ - الوقف عن العمل بدون مرتب .
 - ٤ - الحرمان من العلاوات والترقى أو تأجيل العلاوات والترقى .
 - ٥ - الفصل من الخدمة مع صرف المكافأة كلها أو بعضها أو الحرمان منها .
- ويضع مجلس إدارة الشركة لائحة للجزاءات وشروط توقيعها تفتبر جزءًا متما
لهذه اللائحة ، كما يحدد السلطات المختصة بتوقيعها بالنسبة إلى المستويات
المختلفة ، وذلك مع مراعاة قوانين النيابة الإدارية وقانون العمل .
- وقد أورد القرار ٣٥٤٦ سنة ٦٢ في مادته ٥٤ ذات الجزاءات ماعدا
الجزاء الخامس فجاء مبدلاً إلى الفصل من الخدمة مع صرف المكافأة كلها وحذف
منها جزاء الحرمان منها كلها أو بعضها ..
- وجاء القرار الجمهوري ٨٠٠ سنة ٦٣ ملغياً لأحكام القرار ١٥٢٨ سنة ٦١
مع النص على سريان أحكام القرار ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات
العامّة ، وكان القانون ١٩ سنة ١٩٥٩ يقضى بالمادة السادسة منه بتعداد الجزاءات
الجبائز توقيعها وهي :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين (٣) خفض
المرتب .
- (٤) تنزيل الوظيفة (٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش
أو المكافأة أو الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة .

وجاء القرار ٣٣٠٩ سنة ٦٦ ونص في المادة ٥٩ منه على الجزاءات التأديبية وهي :

- (١) الإنذار (٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة (٣) الوقف

عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر (٤) الحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (٥) خفض المرتب (٦) خفض الفئة (٧) خفض الفئة والمرتب معا (٨) الفصل من الخدمة

وقد أعاد المشروع تعداد هذه الجزاءات بالمادة ٤٨ من القانون ٦١ سنة ١٩٧١

وبهذا يبين مدى الاختلاف بين قائمة الجزاءات التى أوردها القانون ١٩ سنة ٥٩ وتلك التى وردت بالقرار ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وأخيرا ما تضمنه القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ وزدده القانون ٦١ سنة ٧١ ، الأمر الذى يفتح بابا للمناقشة فى المنافذ والمغى منها ، بالنظر الى التنازع الزمنى للقاعدة القانونية التى قررت كل هذه الجزاءات فى مجال أعمالها (١) .

المطلب الثانى

سلطات توقيع الجزاء بالتشريعات المتعاقبة

أولا : فى القانون ١٩ سنة ١٩٥٩ :

يبين من استقراء المواد ٦٠٥، ٤٠٢، ٦٠٥، ٤٠٢ من القانون أن المشرع يفرق بين طائفتين من العاملين :

١ - العاملون الذين لا يزيد مرتب أجرهم عن ١٥ ج . م شهريا ، وهؤلاء تملك المؤسسة أو الهيئة أو الشركة التى يتبعها العامل أن توقع عليه أيا من الجزاءات المقررة قانونا ، حتى الفصل من الخدمة ، ويحدد قرار الإدارة المختص بتوقيع الجزاء التأديبى ، ولم يفصح المشرع عن قائمة الجزاءات التى يمكن توقيعها ، وهل هى ذات الجزاءات المقررة للمحكمة التأديبية أن توقعها ، أم تلك المقررة فى نطاق قانون العمل .

٢ - العاملون الذين يجاوز مرتب كل منهم ١٥ ج . م شهريا وهؤلاء لا تملك الجهة التى يتبعونها أن توقع على أى منهم العقوبة الانذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ١٥ يوما (٢) ولا تملك توقيع غير ذلك من العقوبات ، والتى

(١) ولا يدخل فى مجال التنازع العقوبات التأديبية المقررة ، التى قد تصدر بها قرارات من الإدارة ، تعتبر مشروعة ولا سلطان للقضاء فى التعقيب عليها ، إلا إذا اكتشفت نية الإدارة القاطعة فى توقيع عقوبة على العامل ، دون اتباع الإجراءات التأديبية ، اذ لا يلزم لى يعتبر القرار بمثابة الجزاء التأديبى المقع أن يكون متضمنا عقوبة من العقوبات التأديبية المعنية ، والا لكان جزاء تأديبيا مريحا وانما يكفى أن تتبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها أن نية الإدارة اتجهت الى عقاب العامل ، ولكن بغير اتباع الإجراءات والأوضاع المقررة لذلك فانجرفت بسلطانها فى القرار ، لتحقيق هذا الغرض (الادارية العليا فى ٥٦/٦/٢٣ س ١ ص ٩٢٤) .

(٢) وقد أوجبت المادة الثانية تحديد المختص بممارسة سلطة التأديب الرئاسية ، وذلك فى المخالفات التى ترى فيها النيابة الادارية حفظ الأوراق ، أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوما .

تختص المحكمة التأديبية أن توقعها عليهم (١) .

ثانيا : في القرار ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ :

تناولت المادة ٥٤ من القرار ، الجزاءات التي يجوز توقيعها على العامل ، دون ان تبين السلطة المختصة بتوقيع هذه الجزاءات ، ثم خولت المادة ٥٥ من ذات القرار مجلس الإدارة في وضع لائحة للجزاءات ، تبين شروط توقيعها ، وتحديد السلطة المختصة التي تملك توقيع هذه الجزاءات ، بالنسبة للمستويات المختلفة ، مع عدم الإخلال بأحكام قانون النيابة الإدارية في العمل .

ثالثا في القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ .

المستفاد من احكام المادة ٦٠ من القرار معدلة بالقرار ٨٠٢ سنة ٦٧ أن الاختصاص التأديبي بالنسبة للعاملين بالقطاع العام قد رتب على النحو التالي :

١ - بالنسبة لجزاءات الانذار ، أو الخصم من المرتب ، أو الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب ، أو الحرمان من العلاوات ، أو تأجيل موعد استحقاقها ، فإن لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها ، على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة ، وله كذلك سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها ، على أن يصدق عليها من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الأحوال ، ويكون التظلم من هذا الجزاء أمام الجهة الإدارية المختصة .

٢ - بالنسبة لسائر الجزاءات الأخرى ، عدا الفصل يكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة السابعة ، وله كذلك سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة حتى الثالثة ، وعلى أن يصدق عليها من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الأحوال (٢) ، ويكون التظلم من الجزاء أمام المحكمة التأديبية ، ويكون لهذه الأخيرة سلطة توقيع هذه الجزاءات على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها .

٣ - بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة ، يكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة السابعة ، ويكون للمحكمة التأديبية نظر الطعن في هذا الجزاء وكذا سلطة توقيع هذا الجزاء على

(١) وقد حاولت بعض جهات القطاع العام بعد صدور القانون ١٩ لسنة ٥٩ أن تثبت بنظامها التأديبي الخاص ، بمقولة أنها تملك إحالة العاملين لديها إلى المحكمة التأديبية الإدارية ، أمام مجالس التأديب الخاصة بها طالما أنها هي التي أجرت التحقيق بمفرقتها دون النيابة الإدارية ، إلا أن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفنوى والتشريع قد انتهت إلى أنه لا يشترط - لممارسة المحاكم التأديبية اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون ١٩ سنة ٥٩ وهي التي تتبع بها دون غيرها - أن تكون النيابة الإدارية هي التي تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى في ذلك أن تكون قد تولته النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية المختصة (فتوى الجمعية رقم ٩٧٤ في ١/٩/٦٦ ملف ٩٠٨/٦/٨٦ تأديب العاملين لعصفور ص ٦١) .

(٢) وسلطة الإدارة في التصديق على قرار الجزاء طبقا للمادة ٦٠ من القرار هي سلطة وصائية لا تخول الرئيس المختص الحق في إلغاء القرار أو تعديله ، وإنما يكون له اعتماد قرار الجزاء كما هو أو اعادته إلى الجهة التي أصدرته دون اعتماده (فتوى الجمعية العمومية في ١٢/٢٠ ٦٩) ملف ١٢٢/٢/٨٦) بالفضاء الإداري للطحاري ص ٤٦٥ ج ٢ .

العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة وما يعلوها .

٤ - وفي جميع الاحوال تكون القرارات الصادرة بالثبت في التظلم ، وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية ، وغير قابلة لأي طعن ، ما عدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة السادسة وما يعلوها ، فيجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

رابعاً : في القانون ٦١ سنة ١٩٧١ :

ضمن المشرع المادة ٤٩ من القانون المشار اليه ذات الاحكام التي كانت تتضمنها المادة ٦٠ من القرار ٣٣٠٩ سنة ٦٦ سالف الذكر . .

بسطنا فيما تقدم الجزاءات التأديبية وسلطات توقيع الجزاء ، وذلك في التشريعات المتعاقبة الاخيرة المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام ، وهذه الاحكام هي مما يثور في مجالها غالبية مشاكل التنازع الزمني للقواعد القانونية المتتالية ، فضلا عما تضمنته التشريعات من احكام اخرى ، يبدو فيها مظهراً لهذا التنازع ، الامر الذي يقتضى معه بحث القاعدة العامة في سريان القانون التأديبي ، واعمال تلك القاعدة في شتى مخاضى هذا القانون ، وما تثار في شأنه من مشكلات ، ثم نتبعه ببحث آخر عن علاقة القانون التأديبي بالقانون الجنائي ، الذي انفعل ببعض احكامه ، لاستثانة ما اذا كانت القوانين التأديبية ، تخضع ، بسبب طابعها العقابي ، للاحكام المتعلقة بسريان القوانين الجنائية .

زَمَانَةٌ جَدِيدَةٌ ...

أيها الزميل العزيز

على طريق الحق والعدل والشرف ...
تستقبلك المحاماة أملاً يثريها ...
وعلى طريق النضال دفاعاً عن الحق ...
تتطلع إليك المحاماة فكرياً يغيثها ...
فأهلاً بك في رحاب أقدس رسالة

جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٣

الاستاذة دميانه ابراهيم بحر نصر الله
الاستاذة دولت عبد العليم احمد اسماعيل
الاستاذة راوية امام كامل الصيرفي
الاستاذ ربيع جمعه محمد عبد الجواد
الاستاذ رجب احمد محمد الشرقاوي
الاستاذ رشدي شاكر عياد الصيرفي
الاستاذة رفاهية فتحي على السبكي
الاستاذة روحية عبد الرحمن ابراهيم رجب
الاستاذة زينب عبد النبي يوسف
الاستاذ سامي بشر عبد السلام عبد القادر جمعه
الاستاذة سامية محمد عبد المقصود شاهين
الاستاذة سعاد محمد مفتاح
الاستاذة سعدية أبو بكر طاهر مؤمن
الاستاذة سلوى عبد الخالق علما
الاستاذ سليم ابراهيم سليم الشوربجي
الاستاذ سليمان احمد سليمان صوان
الاستاذ سليمان حسن علي أبو زيد
الاستاذ سمير محمد علي احمد
الاستاذة سميرة عبد الحميد احمد العطار
الاستاذة سهر خليل جيد مشرقى
الاستاذة سهر محمد محمد سلامة
الاستاذة شادية علي محمد مبارك
الاستاذ شفيق يؤانس شاروبيم

الاستاذ ابراهيم احمد على المنجى
الاستاذ ابراهيم الدسوقي سيد محمد
الاستاذ ابراهيم محمد اسماعيل السيد يوسف
الاستاذ احمد احمد على المشد
الاستاذ احمد السيد عبده السيد
الاستاذ احمد عبد الرحمن الزعبلوى
الاستاذ احمد عبد الرحمن على
الاستاذ اسامة ابو العلا محمود
الاستاذ اسامة عبد الوهاب الدسوقي
الاستاذ اسماعيل محمود رضوان
(قيد مع الاستئناف)
الاستاذة اسمهان محمد عبد المتعم حمدي
الاستاذ الالفى محمد محمد شاهين
الاستاذ السيد بدوى حميده العتر
الاستاذ مصطفى محمد أبو يوسف
الاستاذة انتصار سعد زغلول عابدين
الاستاذ أنور سيد أحمد عبد المجيد
الاستاذ بدره بطرس شنودة جرجس
الاستاذة برت بطرس لبيب
الاستاذ بشير بشير مندور
الاستاذ حسن زكى احمد حسن عبد الوهاب
الاستاذ حسن عرفه علي محمد قاسم
الاستاذ حمدي محمد سيد احمد الفقى

الاستاذ شوقي محمد افندى فرج عفيفي
الاستاذة صفية محمد فريد العطار
الاستاذ صلاح الدين محمد ابو النجا
الاستاذ صلاح الدين محمد احمد الجوهري
الاستاذ طه محمد ابراهيم القاضي
الاستاذ عبد الحليم عبد الصمد سيد احمد
الاستاذ عبد الحليم عبد الهادي سليمان الازعر
الاستاذ عبد العزيز ابراهيم عيسوى ابو الخير
الاستاذ عبد العزيز السيد بدوى
الاستاذ عبد العزيز سعد الدين طلبه مرسى
الاستاذ عبد العزيز محمد ابراهيم ابو السعود
الاستاذ عبد العليم على السيد ابراهيم
الاستاذ عبد الله خليل محمد آدم
الاستاذ عبد المعبود محمد راشد
الاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف محمد تكررورى
(فلسطينى)

الاستاذ عدلى مسعد جاد غبريال
الاستاذة عزة حسن محمد الشهاوى
الاستاذ عصام محمد فائق احمد
الاستاذة عفاف عبد المنعم سلطان
الاستاذ على حلمى محمد على سنيد
الاستاذ على منير على الالفى
الاستاذ غالب لطفى عطا الله جرجس
الاستاذ فؤاد طه محمد مرسى
الاستاذة كريمان فؤاد محمود البستار
الاستاذ كمال حسن صالح
الاستاذة لبنه محمد احمد ميت كيس
الاستاذ مجدى على محمود على
الاستاذ محسن حسين احمد حامد
الاستاذ محمد احمد شعبان
الاستاذ محمد احمد عبد الفتاح الاوون
الاستاذ محمد السعيد عبد الونيس محمد الحبرونى
الاستاذ محمد السيد احمد عبد الرحمن الفراجى
الاستاذ محمد السيد بدوى
الاستاذ محمد حمزة شلبى الكيال
الاستاذ محمد خالد محمد لبيب السرس
الاستاذ محمد زهران صادق

الاستاذ محمد سامح حسن محمد مصطفى
الاستاذ محمد عادل عبده عوض عرنسة
الاستاذ محمد عبد الحميد فتحى
الاستاذ محمد عبد الرحمن سيد احمد الجوهري
الاستاذ محمد عبد الوهاب محمد حسن
الاستاذ محمد عبده عبده العياشى
الاستاذ محمد عصام سيف النصر عثمان اباطة
الاستاذ محمد عطا مصطفى ثابت محمد
الاستاذ محمد على حسن سوسة
الاستاذ محمد على حسين خليل الشافعى
الاستاذ محمد على عبد الملا نصر
الاستاذ محمد محمود عبد الجواد
الاستاذ محمد ناجى ابراهيم محمد على
الاستاذ محمد ابراهيم الامير
الاستاذ محمود حسن الاشمونى
الاستاذ محمود خيرى حمدي عبد الجواد
الاستاذة مديحة محمد درويش مصطفى
الاستاذ مصطفى محمد حسنين على
(دكتور) قيد مع الاستئناف
الاستاذ ممدوح سليم رضوان مؤمن
الاستاذ منير ساويرس سلوانس بطرس
قيد مع الاستئناف
الاستاذة ناجية محمد السعيد محمود جاد
الاستاذة نادية مندى محمد مراد
الاستاذة نبوية مصطفى كمال
الاستاذ نبيل زكى عياد
الاستاذة نبيله مصطفى ابو حسنين
الاستاذة نجوى حسن محمود امين
الاستاذة نفيسة محمد كامل جاد الله
الاستاذ هانى سعيد غانم
الاستاذ هانى محمد ابراهيم خليل
الاستاذ وفاق لوقا فرج
الاستاذ يحيى محمد ايوب الجندى
الاستاذة يسرية محمد سعيد فريد
الاستاذ يونان نخنوخ سليمان
الاستاذ محسن محمد احمد غالى
الاستاذ رضوان لطفى طاهر سباهى

فهرس الابحات

صفحة

- طريقنا بعد ٦ أكتوبر للسيد الاستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين ٨١
- القانون المستضعف للسيد الاستاذ سعد أبو السعود المحامى ٩٥
- حد السرقة فى الشريعة الإسلامية بالمقارنة بالانظمة الأخرى للسيد الاستاذ
صلاح الدين عبدالله وكيل النيابة الادارية ١١٤
- نظرية الاثراء على حساب الغير فى الفكر القانونى التقليدى للسيد الاستاذ
عبد العزيز بيومى المحامى ١٥٠
- المدى الزمنى لسريان القاعدة القانونية التأديبية للسيد الاستاذ مغاورى محمد
شاهين رئيس المحكمة ١٦٤
- زمالة جديدة ١٩٠

رقم الصفحة الحكم	رقم	التاريخ	الموضوع
٣	١	٦ ديسمبر ١٩٧٠	قضاء محكمة النقض الجنائية
٤	٢	٦ ديسمبر ١٩٧٠	ضرب : أحداث عاهة جريمة ، أركانها ، قصود جنائي ، عمد ، تعليم ، مستشار إحالة ، نظره الدعوى الجنائية ، دعوى جنائية ، نظرها بمعرفة مستشار الإحالة ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ م ١٨ عقوبات م ٢٤٥ . عقوبات م ١/٢٤٠ و ٢٤٤
٥	٣	٦ ديسمبر ١٩٧٠	حكم : تسبیب ، عیب ، تبديد ، نصب ، دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها ، تأميم
٥	٤	٦ ديسمبر ١٩٧٠	اختصاص : تنازع سلبي ، مستشار إحالة ، محاكمة أحداث
٦	٥	٦ ديسمبر ١٩٧٠	(١) إعلان : حكم غيابي ، قرينة قاطعة ، غير قاطعة . نقض ، طعن ، أسباب ، إجراءات م ٣٩٨ مرافعات م ١٠ (ب) معارضة : نظرها ، حكم فيها ، نقض ، طعن ، نطاقه
٧	٦	٦ ديسمبر ١٩٧٠	جريمة : أركانها ، فك اختتام ، عقوبة ، تطبيقها ، حكم تسبیب ، متغيب ، عقوبات م ١٢٧ و ١٥٠
٧	٧	٦ ديسمبر ١٩٧٠	استئناف : نظره والحكم فيه ، معارضة ، نظرها والحكم فيها
٨	٨	٦ ديسمبر ١٩٧٠	دفاع : اختلال بحقه ، اثبات ، حكم ، تسبیب ، عیب محاكمة إجراءاتها ، تحقيق ، إجراءاته ، مسؤولية جنائية
٩	٩	٧ ديسمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، محكمة جنائيات ، نظرها الدعوى والحكم فيها ، دعوى مدنية ، نظرها والحكم فيها
٩	٩	٧ ديسمبر ١٩٧٠	دعوى جنائية : رفعها ، قيوده ، انتضاؤها بالتقادم ، تقادم ، قطعية ، إجراءات ، حكم ، تسبیب ، عیب ، موظف عام ، تستخدم عام ، شخص اعتباري ، تأميم ، بطلان ، إجراءات م ٦٣
١٠	١٠	٧ ديسمبر ١٩٧٠	(٢) معارضة : نظرها والحكم فيها ، استئناف ، نظره والحكم فيه محاكمة ، إجراءاتها ، بطلان ، بطلان حكم ، حالات الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون . (ب) حكم : تسبیب ، عیب ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق القانون ،

البيان	التاريخ	رقم الصفحة الحكم	رقم
مخدر . اسباب ابلحة ، موانع العقاب ، عقوبة ، اعفاء منها . حكم ، تسبب ، عيب نقض ، طعن ، نظره والحكم فيه ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٨ .	٧ ديسمبر ١٩٧٠	١١	١١
(ا) دعوى جنائية : تحريكها ، قيوده ، نظرها والحكم فيها ، تحقيق ، اجراءاته ، محاكمة ، اجراءاتها ، تسرار وراري . ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ م ٤ . (ب) محكمة موضوع : سلطتها في تفسير اوراق دعوى . تبخ . دخان .	١٣ ديسمبر ١٩٧٠	١٢	١٢
شيك بدون رصيد : اسباب ابلحة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ، تسبب ، عيب . جريمة ، اركانها . عقوبات م ٦٠ تجارة م ١٤٨	١٣ ديسمبر ١٩٧٠	١٣	١٤
نقض : طعن ، مصلحة ، نيابة عامة ، حقها في الطعن في الاحكام ، حكم ، طعن .	١٣ ديسمبر ١٩٧٠	١٤	١٥
حكم : بياناته ، بطلانه ، انعدامه . بطلان . انعدام حكم . حكم معدوم .	١٣ ديسمبر ١٩٧٠	١٥	١٦
(ا) نصب : جريمة ، اركانها ، حكم ، تسبب ، عيب . طرق احتيالية . عقوبات م ٣٣٦ (ب) قصد جنائي : نصب ، نية ، استيلاء على مال المجنى عليه .	١٣ ديسمبر ١٩٧٠	١٦	١٦
(ا) محكمة ثاني درجة : اجراءاتها ، محاكمة ، اجراءاتها ، دفاع ، اخلال بحقه . استئناف ، نظره والحكم فيه . حكم ، تسبب عيب . (ب) شهود : سماعهم ، استثناء ، اجراءات م ٢٨٩ . ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ اثبات .	١٤ ديسمبر ١٩٧٠	١٧	٢٠
(ا) استجواب : محاكمة ، اجراءاتها ، استجواب المتهم ، تحقيق بمعرفة المحكمة . بطلان . اجراءات م ١/٢٧٤ (ب) حكم : تسبب ، عيب ، ادلة ج اطرانفي . مخدر اثبات .	٢٠ ديسمبر ١٩٧٠	١٨	٢٠
(ج) شاهد : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . (ا) مستشار احالة : اصدار قراره ، تسببيه . (ب) تفتيش : مأمور ضبط قضائي ، سلطته : اذن ، تنفيذ سلاح . مخدر ، تلبس	٢٠ ديسمبر ١٩٧٠	١٩	٢١

رقم الصفحة الحكم	رقم	التاريخ	الموضوع
٢٢	٢٠	٢١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) مستشار احالة : قراره ، تسببيه ، صدوره باسم الامة اعلان دستوري سنة ٦٤ م ١٥٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . (ب) ادلة : كفايتها ، مستشار احالة . اجراءات ٣/١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨ ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (ج) دعوى مدنية : نظرها والحكم فيها . دعوى ، عدم وجود وجه لاقامتها (و) محكمة نقض : مدع بالحقوق المدنية ، قرار مستشار الاحالة برفض طعنه ، خضوعه لرقابتها ، اجراءات م ١٩٥ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٢٣	٢١	٢١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، حكم لايجوز الطعن فيه . تأمينات اجتماعية . عمل . ارتباط . عقوبات م ٢/٣٢ (ب) ارتباط : جريمة تأمين على عمال ، جريمة احتفاظ بدفاتر وسجلات . ارتباط .
٢٤	٢٢	٢١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) اثبات : شهود ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل ، تحقيق . (ب) تحقيق : بمعرفة النيابة ، اجراءاته . (ج) مأمور ضبط قضائي : اختصاصه . (د) تحقيق نيابة : مأمور ضبط قضائي ، حضوره اجراءات م ٢٤ . حكم ، تسبيب ، عيب . (هـ) شهود : اقوالهم ، تطابقها لضمون الدليل الفني . (و) اثبات : شهود ، خبرة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . (ز) حكم : تسبيب ، عيب ، شاهد ، اطراح اقواله .
٢٦	٢٣	٢١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) محاكمة : اجراءاتها ، جلسة . علانيتها ، محكمة احداث . اجراءاتها . اجراءات م ٣٥٢ ، محكمة جنايات ، اجراءاتها ، علانيتها اجراءات م ٢٦٨ . (ب) بطلان : اجراءات محاكمة ، نقض ، طعن ، مصلحة (ج) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل . (د) اثبات : شهادة ، خبرة ، حكم ، تسبيب ، عيب (هـ) دليل قولي : دليل غني ، تطابق مؤداهما (و) دفاع : اخلال بحقه .
٢٧	٢٤	٢٧ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) اسقاط حبلى : عمداً . جريمة ، اركانها . اجهاض . (ب) جريمة : اركانها ، حامل ، رضاها بالاسقاط

البيان	التاريخ	رقم الصفحة الحكم	رقم
(ج) ضرب : افضى الى الموت . مسئولية مدنية ، تعويض . (د) اشتراك : اتفاق ، تحريض ، قاضي الموضوع ، استدلاله على قيامها . (هـ) اثبات : خبرة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . (و) حكم : تسبيب ، عيب ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .			
معارضة : نظرها والحكم فيها ، محاكمة ، اجراءاتها ، حكم ، طعن ، ميعاده نقض ، طعن ، ميعاده ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩	٢٧ ديسمبر ١٩٧٠	٢٥	٣١
(ا) دعارة : جريمة ، اركانها ، ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١ (ب) بغاء : تسهيله ، شروع . عقوبات م ٤٥ (ج) تهمة : وصفها ، تعديله . (د) وصف تهمة : تقيد المحكمة بها .	٢٧ ديسمبر ١٩٧٠	٢٦	٣٢
اختلاس : اموال جمعية ذات نفع عام . جريمة ، اركانها . حكم . تسبيب ، عيب . عقوبات م ١١٣ مكرر .	٢٨ ديسمبر ١٩٧٠	٢٧	٣٣
قانون : اصلح . تموين . نقض ، طعن ، الخطأ في تطبيق قانون . عدس ، قرار وزير التموين ١٥١ لسنة ١٩٦٨ و ٤ لسنة ١٩٦٨ عقوبات م ٢/٥	٢٨ ديسمبر ١٩٧٠	٢٨	٣٤
تزوير : ورقة رسمية . جريمة ، اركانها . قصد جنائي اثبات . حكم . تسبيب ، عيب ، اشتراك .	٢٨ ديسمبر ١٩٧٠	٢٩	٣٥
قضاء محكمة النقض المدنية			
(ا) نقض : سلطة محكمة نقض . عقد ، تكييفه . محكمة موضوع ، سلطتها في تكييف عقد (ب) ارتفاق : حقه . ملكية ، قيودها (ا) قانون : الفاؤه . (ب) رسم : بلدية الاسكندرية ، ق ٩٨ لسنة ١٩٥٠ ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٦	٢ يونيو ١٩٧٠	٣١	٣٧
(ا) دعوى : موضوعها ، طلبات ، تعديلها (ب) نقض : طعن ، عقد ، بطلان . بيع (ج) عقد : رضا ، عيوبه . مسئولية تقصيرية (د) نقض : طعن ، اسباب	٢ يونيو ١٩٧٠	٣٢	٣٩

رقم الصفحة الحكم	رقم	التاريخ	البيان
٤١	٣٣	٢ يونيه ١٩٧٠	نقض : طعن ، وكالة ، توكيل في النقض
٤٢	٣٤	٣ يونيه ١٩٧٠	تأمينات اجتماعية : عامل ، مكافاته . عمل ، ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ م ١/٦٣
٤٢	٣٥	٣ يونيه ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن ، طلبات ، تحديدها (ب) حكم : تدليل ، عيب . اثبات . نقض
٤٣	٣٦	٣ يونيه ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن ، حالاته . اختصاص ولائي . عمل . شركات . قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ (ب) شركة : تابعة لمؤسسة عامة ، عاملون ، طبوغة العلاقة بينهم . قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . مرافعات م ٤٦
٤٤	٣٧	٤ يونيه ١٩٧٠	(ا) تأميم : بنوك ، نقد ، تصدير ، استيراد . ق ٤٠ لسنة ١٩٦٠ ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ق ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ (ب) مسئولية عقدية : بنك ، حكم ، تسبيب ، سبب زائد . نقد . ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ (ج) نقد : استيراده ، تصديره
٤٧	٣٨	٩ يونيه ١٩٧٠	(ا) حيازة : حصة شائعة . شيوخ . ملكية . تقادم مكسب . (ب) تقادم : مكسب ، ملكية . حيازة النائب
٤٩	٣٩	٩ يونيه ١٩٧٠	(ا) حيازة : دعوى الحيازة . نقض ، حكم . طعن في الحكم . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ق ٧٤ لسنة ١٩٦٣ (ب) دعوى : تكييفها . حكم . طعن . نقض ، سلطة محكمة النقض (ج) دعوى : منع تعرض . اصلاح زراعي ، استيلاء ، قرار . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ م ١٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (د) لجنة قضائية : قرار استيلاء
٥١	٤٠	٩ يونيه ١٩٧٠	(ا) اثبات : احالة للتحقيق . محكمة موضوع ، سلطتها في اجراءات الاثبات . خبرة (ب) ايجار : عقد ايجار زراعي ، امتداده . اصلاح زراعي . ريع . ق ١٧ لسنة ١٩٥٣
٥٣	٤١	٩ يونيه ١٩٧٠	(ا) عقد : عيوب الرضا . بطلان التصرفات . تهديد . خطر جسيم . نفوذ ادبي . اكراه (ب) اكراه : محكمة موضوع : سلطاتها في تقديره . مقرر

البيان	التاريخ	رقم الصفحة الحكم	رقم
عمل : مكافأة نهاية الخدمة . قانون . ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢	١٠ يونيه ١٩٧٠	٤٢	٥٤
(أ) صلح : دفع بانقضاء المنازعة بالصلح . دعوى . حكم . حجية ، قوة امر مقضى	١١ يونيه ١٩٧٠	٤٣	٥٥
(ب) حكم : نقض ، طعن ، التماس اعساده نظر . غش			
(ج) التزام : مصادره ، دفع غير المستحق			
(أ) تقادم : مسقط . اوراق تجارية . اوراق مستحقة الدفع عند الاطلاع . سند اننى . قانون التجارة م ١٩٤	١١ يونيه ١٩٧٠	٤٤	٥٦
(ب) التزام : انقضاؤم . دين ، تجديده			
(ج) نقض : طعن ، اسباب متعلقة بالنظام العام . نظام عام .			
قوة امر مقضى : حكم ، حجية . نقض ، طعن ، حالاته . عقد . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣	١١ يونيه ١٩٧٠	٤٥	٥٨
رئ : مستقاة خاصة . لائحة ترع وجسور . ملكية	١١ يونيه ١٩٧٠	٤٦	٥٨
(أ) . وظفون : مرشد ببناء الاسكندرية . عقد . قانون ١٣ لسنة ١٩٤٨ مدنى م ٢/١٧٤	١٦ يونيه ١٩٧٠	٤٧	٦٠
(ب) قرار ادارى : مرشد . اجره . تقديره . اختصاص ولائى .			
(أ) اعلان : بياناته . نقض ، طعن ، اعلان	١٦ يونيه ١٩٧٠	٤٨	٦٢
(ب) اثبات : قرينة قضائية . محكمة موضوع . وصية			
(ج) وصية : عقد ، تكييفه . صورية . مدنى م ١١٧			
(د) عقد : تكييفه . وصية ، بيع . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦			
مقاوله : بناء ، عيوب ، ضمانها . التزام بنتيجة . مسئولية مدنى م ٦٥١ . مبان . مدنى سابق م ٤٠٩ خطأ ، اثباته	٢٣ يونيه ١٩٧٠	٤٩	٦٤
(أ) افلاس : توقف عن الدفع ، تظلم فى ميعاده . معارضة . ق تجارة م ٣٩٠ و ٣٩٣	٢٥ يونيه ١٩٧٠	٥٠	٦٥
(ب) توقف عن الدفع : معارضة فى تاريخها . معارضة			
(أ) حكم : نقض ، ميعاده . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م ٢٠ و ١/٣٠	٢٥ يونيه ١٩٧٠	٥١	٦٦
(ب) نقض : طعن ، طلبات			
(ج) اثبات : اجراءاته : احواله الى التحقيق : محكمة موضوع ، سلطتها			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٦٨	٥٢	٢٥ يونيه ١٩٧٠	تسجيل : مفاضلة بين المشتريين . شهر عقارى . بيع . دعوى صحة التعاقد
٦٩	٥٣	٣٠ يونيه ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن فى حكم النقض . حكم ، طعن فى الاحكام . بطلان الاحكام . قضاة ، عدم صلاحية . مرافعات ١٤٦ و ١٤٧ و ٢٧٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مدنى م ٢٣٢ . (ب) اعلان نيابة . نقض ، طعن ، اعلان . محكمة موضوع
٧٠	٥٤	٢٧ اكتوبر ١٩٧٠	شفعة : ايجار . شفيع ، ملكية . مدنى م ١٣٦
٧١	٥٥	٢٨ اكتوبر ١٩٧٠	(ا) نقض : طعن ، حالته . اختصاص ولائى . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢ . (ب) عمل : اختصاص ولائى . هيئة تحكيم ، اختصاصها
			قضاء المحكمة الادارية العليا
٧٢	٥٦	٥ ديسمبر ١٩٧١	دعوى : حكم ، حجية امر مقضى . قرار مجلس وزراء ٣ ديسمبر ١٩٥٠
٧٣	٥٧	٥ ديسمبر ١٩٧١	(ا) مؤسسة عامة : بنك عقارى زراعى مصرى . (ب) عامل مدنى : ضم مدة خدمة سابقة ، مؤسسات عامة ، الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقه او المستقلة . قرار رئيس جمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ق ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . (ج) عامل مدنى : ضم مدة خدمة سابقة ،
٧٥	٥٨	٥ ديسمبر ١٩٧١	(ا) جامعة : تعيين استاذ مساعد ، مدرس . ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ق ١٥٩ لسنة ١٩٦٢ . (ب) لجنة علمية : تقريرها ، نظره ، جامعة . (ج) جامعة : رئيس القسم ، اشتراكه فى مناقشة تقرير اللجنة العلمية . (د) مجلس كلية : توجيهاته ، مجلس جامعة ، وزير تعليم ، تأثرهما
٧٦	٥٩	١١ ديسمبر ١٩٧١	(ا) عامل بالقطاع العام : تأديب . (ب) عامل بشركة : قطاع عام ، اختصاص مجلس دولة بهيئة قضاء ادارى ، اختصاص محاكم تأديبية . قرار ادارى . ق ٦١ لسنة ١٩٧١
٧٧	٦٠	١٨ ديسمبر ١٩٧١	عقد ادارى : تنفيذه ، دفع بعدم التنفيذ

البيان	التاريخ	رقم الصفحة الحكم	رقم
دموى : الغاء ، اجراءات سابقة على رفعها . تنظيم وجوبى . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩	١٨ ديسمبر ١٩٧١	٦١	٧٨
هيئة الشرطة : ترقية . ق ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ق ١٢٦ لسنة ١٩٦٠	١٩ ديسمبر ١٩٧١	٦٢	٧٨
(أ) عامل مدنى : مؤهل دراسى . معادلة دراسية (ب) معادلة دراسية : ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٣	١٩ ديسمبر ١٩٧١	٦٣	٧٨
(ج) ترقية : عامل مدنى . قرار ادارى . ركن النية تتوى : تقادما . عقد ادارى . مدنى م ٦٥٤	٢٥ ديسمبر ١٩٧١	٦٤	٧٩

رقم الايداع ٦٠٢٠٠ سنة ١٩٧١

دار وهذان للطباعة — ت ٩٠٥٠٣٦

المحاسبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي
. قَارِئُكُمْ .

سبتمبر وأكتوبر
١٩٧٣

السنة الثالثة والخمسون

العددان
السابع والثامن

الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي
قِرَانِكُمْ.

سبتمبر وأكتوبر
١٩٧٣

السنة الثالثة والخمسون

العددان
السابع والثامن

هذا العدد ..

مرة أخرى نعتذر عن تأخير صدور هذا العدد عن مواعده ... لما كان سبب ذلك التأخير ما يتصل بجهد أو طاقة ، وإنما مرده ومرجه ما هو خارج عن إرادتنا ومتجاوز حدودها ...

مرة أخرى نعتذر ونأسف عن ذلك التأخير ، ونأمل في الوقت ذاته أن ينتظم صدور المجلة في مواعييدها المحددة ...

لقد عانينا خلال الفترة الماضية من أزمة الورق معاناة يلمسها الجميع ، ولم نترك باباً واحداً إلا وقد طرقلناه ، نستصرخ صاحبه بأن المجلة التي تحمل الفكر القانوني الحر في البلاد مهددة بالتوقف .. فلقاءات مستمرة مع وزير التموين ومع كل مسئول بتلك الوزارة .. ومقابلات مع رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للورق .. واتصالات لا تنقطع مع الهيئة العامة للكتاب المهيمنة على توزيع حصص الورق ... وبرقيات نرسلها إلى كل مسئول في البلاد نطالب فيها بإجراء تحقيق فوري عن أسباب عدم تسليم مجلة المحاماة حصتها من الورق ...

والجميع يشاركنا الأسف والاعتذار ، ويعدنا خيراً في المستقبل القريب .. ونأمل أن يكون قريباً .

وفي ظل هذه الصعاب يصدر هذا العدد بعد أن تسلمت المجلة حصتها ، شاملاً - بالإضافة إلى أبوابه الثابتة - أبحاثاً في أمور ومسائل قانونية شتى ، منها :

● الجزء الأول من المحاضرة القيمة التي القاها السيد/الأستاذ الدكتور وحيد رافت المحامي في موضوع (الاتجاهات الدستورية المعاصرة) بدار النقابة بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢١ ، وسوف نوالى نشر الجزئين الباقيين من هذه المحاضرة بالعدين التاليين باذن الله .

● بحث في موضوع (العدالة الإدارية) للسيد/الأستاذ الدكتور مصطفى كما وصفي المستشار بمجلس النوبة .

● تكملة بحث (القانون المستضعف) للسيد/الزميل الأستاذ سعد أبو السعود المحامي .

هذا ويضم ذلك العدد باباً جديداً هو (سجل الخالدين - من دواشع المرافعات) ، ويتضمن هذا الباب الجديد أشهر مرافعات ملوك المجامعة وأمرائها ، وأصحاب التيجان في هذا الفن الرفيع ، فنبدأ بنشر مرافعة أحد أقطاب المجامعة في مصر ، هو المرحوم الأستاذ مرقص فهمي دفاعاً عن زملائه المحامين في مجلس التأديب الذي انعقد بسبب ما نسب اليهم من اعتداء على هيئة المحكمة خلال أدائهم الواجب المقدس .

كما يشمل هذا العدد باب (إلزماله الجديدة) ، وهو الباب الذي تستقبل فيه مجلة المجامعة زملاء أعزاء جدد ، وتطلع اليهم المجامعة أملاً يشريها .

والله نسأله التوفيق والسداد .

سكرتير التحرير
عميمت الهوارى
الحامى

قضاء المحكمة العليا

١

أول أبريل ١٩٧٢

رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٩
بالغاء قرارات مجالس إدارة الشركات التابعة
للمؤسسات المصرية العامة لاستصلاح الأراضي ،
في شأن منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالمركز
الرئيسي لهذه الشركات ، الصادرة استنادا الى
القرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، عن المدة
السابقة على العمل بهذا القانون ، وانه لا يجوز
المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة
السابقة على العمل بهذا القانون استنادا الى
القرارات المشار اليها ، ولا ينطوي على حظر
التقاضى ، بل هو تقرير لعدم احقية العاملين في
المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة
السابقة على تاريخ العمل بالقانون ، اى تطبيق
بأثر رجعى على الماضى لقانون وافق مجلس الأمة
على اصداره بالأغلبية الخاصة .

٥ - المقصود بالمساواة التى نص عليها
الدستور هو عدم التمييز بين افراد الطائفة
الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . واذا كان
منع المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة
السابقة على العمل بالقانون عاما بالنسبة للعاملين
بالشركات المحددة بالقانون ، ولم يستثن سوى
من صدرت لهم احكام قضائية نهائية ، فانه
لا يكون ثمة اخلال بمبدأ المساواة .

المحكمة :

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

ومن حيث ان مبنى هذا الدفع ان ولاية المحكمة
العليا لا تتناول التشريع المطعون فيه . لأنه
صدر فى تاريخ سابق على انشائها .

ومن حيث ان .. رقابة دستورية القوانين

(ا) اختصاص : محكمة عليا ، تشريع سابق على
انشائها . رقابة دستورية . قانون .

(ب) دستورية قانون : دفع امام محكمة غير مختصة
بتظر دعوى محكمة موضوع ، انفرادها بالفصل فى دفع عدم
اختصاصها .

(ج) حالة غرورة : قرار بقانون : مجلس شعب ، اقراره
دستور ١٩٦٤ م ١١٩ قرار رئيس جمهورية بفسان ٢٠
لسنة ١٩٦٩ .

(د) تقاض : حظر لحقه . قانون ، تطبيقه ، اثر رجعى
دستور ١٩٦٤ م ١٦٣ . قرار جمهورى ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١
دستور لائم م ١٧٨ .

(هـ) مبدأ المساواة : اخلال به . دستور ١٩٦٤ م ١٢٤
دستور لائم م ٤٠ .

المبادئ القانونية :

١ - تختص المحكمة العليا برقابة دستورية
القوانين السابقة على انشائها ، كما تختص برقابة
دستورية القوانين اللاحقة على انشائها سواء .

٢ - محكمة الموضوع هي الجهة المختصة
بالفصل فيما يقدم اليها من دفوع بعدم
اختصاصها ، وليست المحكمة العليا جهة طعن
بالنسبة اليها .

٣ - تقدير حالة الضرورة الملجئة لاصدار قرار
بقانون مرده الى السلطة التنفيذية تقلده تحت
رقابة السلطة التشريعية ، فاذا اقترته فلا معقب
عليها فيما تراه بشأن قيام حالة الضرورة .

٤ - نص المادتين الثانية والاولى من قرار

انعقاد مجلس الأمة أو فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الأمة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما وفي أول اجتماع له في حالة الجلس ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض .

وبين من هذا النص أن المشرع الدستوري خول رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون لمواجهة حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير والتي تطرأ بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو فترة حله وترك له تقدير هذه الحالات ومن ثم تقدير ملاءمة أو عدم ملاءمة استعمال تلك الرخصة التشريعية الاستثنائية المخولة له على أن يكون استعمالها تحت رقابة مجلس الشعب على النحو الوارد بالنص المشار اليه .

ومن حيث انه يبين من المستندات التي قدمتها الحكومة ان القرار بقانون المطعون فيه قد عرض على مجلس الأمة في أول اجتماع له من دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني المنعقد في ٢٨ من يناير ١٩٦٩ فأقره ، ومن ثم تكون السلطة التشريعية قد أقرت رئيس الجمهورية على قيام حالة الضرورة التي اقتضت اصداره .

ولما كان تقدير حالة الضرورة الملحة لاصدار قرارات بقوانين عملا بنص هذه المادة مرده الى السلطة التنفيذية تقدره تحت رقابة السلطة التشريعية بحسب الظروف والملابسات القائمة في كل حالة ، فإذا ما عرض القرار بقانون على السلطة التشريعية وأقرته فلا معقب عليها فيما تراه بشأن قيام حالة الضرورة التي ألجأت السلطة التنفيذية الى اصداره في غيبة السلطة التشريعية .

ومن حيث انه عن السبب الثاني فان القرار بقانون المشار اليه ينص في مادته الاولى على أن «تلقى قرارات مجالس ادارة الشركات التابعة

تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتبار أن نصوص هذا الدستور تمثل دائما القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها واهدار ما يخالفها من التشريعات ، باعتبارها أسس القواعد الآمرة ، يستوى في ذلك ما كان من هذه التشريعات سابقا على انشاء المحكمة أو لاحقا على انشائها ، وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

عن الدفع بعدم الاختصاص :

ومن حيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استفادا الى أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا أن تكون المحكمة التي أثير أمامها الدفع بعدم الدستورية أثناء نظر إحدى الدعاوى مختصة بنظر هذه الدعوى . ولما كانت محكمة القاهرة الابتدائية غير مختصة بنظر الدعوى التي أثير فيها هذا الدفع لأنها تتعلق بمنازعة بين إحدى شركات القطاع العام وبين بعض العاملين فيها مما يختص بنظرة مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون جهات القضاء العادي فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

ومن حيث ان .. الدعوى الدستورية قائمة بذاتها وتختلف موضوعا عن الدعوى الأصلية ، ومحاكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بالفصل فيما يقدم اليها من دفوع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وليست المحكمة العليا جهة طعن بالنسبة اليها ولا تعرض لموضوع الاختصاص الا حين يقوم تنازع على الاختصاص بين الجهات القضائية ويرفع الأمر اليها لتعيين الجهة المختصة تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا .

عن الموضوع :

ومن حيث انه عن السبب الأول من الأسباب التي أقيمت عليها الدعوى فانه يبين من ديباجة قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٩ انه صدر استنادا الى المادة ١١٩ من دستور ١٩٦٤ التي تنص على انه « اذا حدث فيما بين أدوار

الماضي وهو ما تبينه المادة ١٦٣ من دستور سنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه «لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية اعضاء مجلس الأمة وقد رددت هذا الحكم المادة ١٨٧ من الدستور القائم .

ولما كان مجلس الأمة قد أقر هذا التشريع بالأغلبية الخاصة سالفة الذكر على ما يبين من الأوراق ، فإن هذا السبب يكون أيضا على غير أساس .

ومن حيث أن ما يثيره المدعون في السبب الثالث من أن التشريع المطعون فيه قد أخل بمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور فإنه مردود بأن المقصود بالمساواة التي نصت عليها المادة ١٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ ومن بعده المادة ٤٠ من الدستور الحالي هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ولم يتضمن التشريع المشار اليه أي تمييز بين من تنطبق عليهم احكامه ممن تماثلت مراكزهم القانونية اذ جاء النص على عدم جواز المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على العمل بالقانون عاما بالنسبة الى كافة العاملين بالشركات المحددة في المادة الأولى ولم يستثن التشريع من ذلك سوى من صدرت لهم أحكام قضائية نهائية وهو ما يمليه وجوب احترام حجية هذه الأحكام .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم ان الدعوى لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

القضية ١١ سنة ١ ق « عدم دستورية رئاسة ومعضوية السادة المستشارين بدوي ابراهيم حموده رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف نائب رئيس المحكمة وحسن حسين قاسم وحسين زكي واحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبة وحضور السيد المستشار عادل عزيز زخاري نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .

٢

أول ابريل ١٩٧٢

محكمة عليا : دعوى ، قبولها ، ميماد . دستورية قانون . دفع . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤ .

للمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى فى شأن منح بدل طبيعية عمل للعاملين بالمراكز الرئيسية لهذه الشركات والصادرة استنادا الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات « وينص فى مادته الثانية على أنه مع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين بالشركات المحددة فى المادة السابقة المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون استنادا الى القرارات المشار اليها » .

ومن حيث أنه من المبادئ الدستورية المقررة أن للحكومة سلطة مراقبة أعمال الوزارات والمصالح والهيئات التابعة لها ، ولها أن تلغى أو تعدل قراراتها التي ترى انها غير ملائمة على الوجه المبين بالقانون ، وتلك هي الرقابة الادارية الذاتية - كما أن لمجلس الشعب الحق فى رقابة أعمال السلطة التنفيذية رقابة سياسية تستند الى أساسها الى مبدأ مسئولية الوزراء أمام هذا المجلس فاذا ما أسفرت هذه الرقابة بشقيها - رقابة السلطة التنفيذية على الجهات التابعة لها ، ورقابة مجلس الشعب على أعمال السلطة التنفيذية عن ضرورة الغاء قرارات مجالس ادارة الشركات المشار اليها أما لمخالفتها للقانون أو لعدم ملائمتها فلكل منها أن يلغىها فى حدود اختصاصه ، فتلغىها السلطة التنفيذية بقرارات تنظيمية عامة ، ويلغىها مجلس الشعب بقانون ، وحقه فى هذا الصدد مطلق بوصفه صاحب الاختصاص الاصيل فى التشريع بحيث يستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مقيد فى ذلك الا بأحكام الدستور ، ولا تمتد ولاية المحكمة الى مناقشة ملائمة التشريع أو البواعث التي حملت السلطة التشريعية على قراره ، لان ذلك كله مما يدخل فى صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقديرها المطلق .

أما ما ينهاه الطاعنون على التشريع المطعون فيه من أنه ينطوى على حظر لصق التقاضى استنادا الى ما تنص عليه المادة الثانية منه من أنه لا يجوز للعاملين المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على العمل بالقانون ، فهو مردود بأن نص هذه المادة لا ينطوى على ذلك الحظر ، بل هو تقرير لعدم أحقية العاملين فى المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ، أى تطبيق لحكم القانون بأثر رجعى على

المبدأ القانوني :

إذا كانت محكمة الموضوع التي أثير أمامها الدفع بعدم دستورية القرار بقانون قد حددت في حكمها الصادر في الثامن من مارس ١٩٧٠ ، أجلا لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا مقداره ثلاثة وخمسون يوما ، وكان العمل في المحكمة قد بدأ فعلا في اليوم الثالث من مايو ١٩٧٠ ، فإن الاجل ، إذا أضيف له أقصى ميعاد للمسافة وهو أربعة أيام ، ينتهي حتما في الثامن والعشرين من يونية ١٩٧٠ .

المحكمة :

• • • ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه : « تختص المحكمة العليا بما يأتي : (١) - الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، وبوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

ويبين من هذا النص أن المشرع قارن بين طريقة رفع الدعوى الدستورية ، وميعاد رفعها ، فأوجب على محكمة الموضوع إذا رأت ضرورة الفصل في دستورية التشريع قبل الفصل في موضوع الدعوى ، أن تقر وقف الفصل في الدعوى الأصلية ، وأن تحدد ميعادا لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا ، وهذا التلازم بين الأمرين يدل على أن المشرع اعتبرها من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بطريق الدفع ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الاجل المحدد لرفعها . وقد رتب المشرع على عدم رفع الدعوى في هذا الاجل - اعتبار الدفع كأن لم يكن - ويقع هذا الجزاء بقوة القانون ، دون حاجة إلى حكم به .

ومتي اعتبر الدفع كأن لم يكن - على هذا النحو - سقطت الوسيلة الوحيدة لرفع الدعوى الدستورية ، فإذا أقيمت ، سواء خلال الميعاد ، أو بعد انقضائه ، فإن المحكمة العليا - دون محكمة الموضوع - تكون هي المختصة بالفصل في قبولها أو عدم قبولها ، بعد التحقق من رفعها في الاجل المحدد أو بعد انقضائه .

ومن حيث أن المدعين عللا تقديم عريضة الدعوى إلى المحكمة العليا بعد انقضاء الميعاد الذي حددته محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكمها الصادر في الثامن من مارس سنة ١٩٧٠ - بأنه ينتهي في آخر ابريل سنة ١٩٧٠ - بأن المحكمة لم تباشر عملها فعلا إلا في شهر يوليو سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن تبدأ المحكمة العليا عملها في أول نوفمبر ١٩٦٩ - وقد صدر قرار تعيين رئيسها وأعضائها في السابع من فبراير ١٩٧٠ ونشر بالجريدة الرسمية في الثاني عشر من الشهر المذكور ، ثم استكملت جهازها الإداري والكتابي وبدأ العمل بها فعلا في اليوم الثالث من شهر مايو ١٩٧٠ ، ومن ثم يتعين حساب ميعاد رفع الدعوى ابتداء من هذا التاريخ .

ومن حيث أن محكمة الموضوع - التي أثير أمامها الدفع بعدم دستورية القرار بقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٩ - حددت للمستأنفين في حكمها الصادر في الثامن من مارس ١٩٧٠ - أجلا لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا مقداره ثلاثة وخمسون يوما ، ينتهي في آخر أبريل ١٩٧٠ . ولما كان العمل في المحكمة قد بدأ فعلا في اليوم الثالث من شهر مايو ١٩٧٠ على النحو السابق بيانه فإن الاجل محسوبا من هذا التاريخ ينتهي في الرابع والعشرين من شهر يونية ١٩٧٠ ، وإذا أضيف إليه أقصى ميعاد للمسافة - وهو أربعة أيام - فإنه ينتهي حتما في الثامن والعشرين من شهر يونية ١٩٧٠ ، ولما كانت الدعوى قد رفعت في أول يوليو ١٩٧٠ - أي بعد هذا التاريخ ، فإنها تكون قد رفعت بعد الاجل المحدد لرفعها ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها .

القضية ٧ سنة ١ ق « دستورية » بالهيئة السابقة .

٣

٦ مايو ١٩٧٢

(أ) محكمة عليا : اختصاص - قرار وزير صناعة ١٨ لسنة ١٩٦٩ - ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤ .
(ب) محكمة عليا : دعوى قبولها ، ميعاد - ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤ .

يفسره بقرار آخر وفقا للقواعد العامة في التفسير التشريعي .

٦ - القرار التفسيري الصادر من سلطة مختصة بإصداره ، لا ينشئ حكما جديدا بل انه يعتبر جزءا من التشريع الاصل ، فيسرى من وقت نفاذ هذا التشريع ، واذ كان التشريع الاصل بالمعنى الذي تضمنه قرار التفسير التشريعي هو الواجب التطبيق من وقت نفاذه ، فان هذا لا ينطوي على اجراء لاثر رجعي لهذا القرار ولا يعتبر سريان قرار التفسير على الوقائع التي تحدث في الفترة بين صدور التشريع الاصل والتشريع المفسر له ، الا حيث تكون قد صدرت بشأنها احكام قضائية نهائية .

٧ - قرار وزير الصناعة ١٨ لسنة ١٩٦٩ قرار تفسيري يسرى من تاريخ القرار المفسر ولا يعد ذلك تنفيذا للقرار باثر رجعي ، فلم يمس احكاما قضائية نهائية ، ولم يتضمن اعتداء على استقلال القضاء او حق القاضي .

٨ - تتحقق المساواة الدستورية بتوافر شرطي العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ، ولكنها ليست مساواة حسابية .

المحكمة :

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى : ومن حيث أن المدعى عليها ، والحكومة ، دعتها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن اختصاصها بنظر الدعاوى الدستورية رهين بأن يكون التشريع المطعون فيه قانونا بالمعنى الشكلي - أي صادرا من السلطة التشريعية ، ولما كان الطعن بعدم الدستورية المطروح على المحكمة غير موجه الى قانون بهذا المعنى ، بل الى قرار من وزير الصناعة فان ولاية المحكمة العليا لا تتناول .

ومن حيث أن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات التي تتولاها المحكمة العليا طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها - وعلى ما استقر عليه قضاؤها - تنبسط على كافة التشريعات على اختلاف أنواعها ومراتبها ، سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التشريعية ، أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها الدستوري ، ذلك أن مظنة

(ج) محكمة موضوع : انفرادها بالفصل في دفع بعدم اختصاصها ، محكمة عليا ، دعوى ، قبولها .

(د) دعوى دستورية ، رفعها ، وسيلته

(هـ) نص تفسيري : قرار لاثني ، تفسيره . قرار وزير صناعة ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ .

(و) اثر رجعي : قرار تفسيري ، سريانه من وقت نفاذ تشريع أصلي .

(ز) قرار تفسيري : سريانه من تاريخ القرار المفسر اثر رجعي دستور ١٩٦٤ م ١٦٣ دستور قائم م ١٨٧

(ح) مبدأ مساواة : اخلال بحقه . دستور قائم م .

المبادئ القانونية :

١ - الرقابة القضائية على دستورية التشريعات التي تتولاها المحكمة العليا تنبسط على التشريعات كافة على اختلاف أنواعها ومراتبها ، سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التشريعية ، أم نوعية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها الدستوري .

٢ - اذا كانت محكمة الموضوع التي أثير أمامها الدفع بعدم دستورية قرار الوزير حدثت في حكمها أجلا مقداره تسعة وستون يوما في آخر يناير ١٩٧٠ لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا ، وكان العمل في المحكمة قد بدأ في ٣ من مايو ١٩٧٠ ، فان الأجل المحدد محسوبا من التاريخ المذكور ، ينتهي في أول يوليو ١٩٧٠

٣ - محكمة الموضوع ، دون المحكمة العليا هي صاحبة الولاية في الفصل في الدفع بعدم اختصاصها .

٤ - ولاية المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ، وحددت المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا .

٥ - النص في المادة الأولى من قرار وزير الصناعة ١٨ لسنة ١٩٦٩ على أن المقصود بشركة مساهمة البحيرة ، الواردة في الكشف المرافق للقرار ١٧٩٣ لسنة ١٩٦١ ، هو الورش الانتاجية التابعة لتلك الشركة ، لا يعدو أن يكون نصا تفسيريا . والمختص بإصدار قرار لاغى يملك أن

السابق بيانه - فان الاجل المحدد محسوبا من التاريخ المذكور ينتهى بعد أول يوليو ١٩٧٠ - وهو تاريخ رفع الدعوى ، ومن ثم تكون الدعوى قد رفعت فى الاجل المحدد لرفعها ويكون الدفع غير قائم على أساس متعينا رفضه .

عن الدفع بعد قبول الدعوى لعدم اختصاص محكمة الموضوع ولائيا بنظرها :

ومن حيث أن مبنى هذا الدفع أن محكمة الموضوع - وهى إحدى محاكم القضاء العادى - غير مختصة بنظر الدعوى المطروحة عليها لان المدعين يعتبرون موظفين عموميين ممن يختص مجلس الدولة بنظر منازعاتهم ، وانه يتعين لقبول اندعوى الدستورية أن تكون محكمة الموضوع مختصة ولائيا بنظر ما يعرض عليها ، واذ كانت قواعد الاختصاص الولائى من النظام العام ، فانه يكون على المحكمة العليا - وهى بصدد الفصل فى الدعوى الدستورية - أن تتصدى لمسألة الاختصاص ولو من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن الشركة المدعى عليها - دفعت فى الدعوى ١٥١٧ لسنة ١٩٦٨ - عمال جزئى الاسكندرية - بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وقد قضت المحكمة الجزئية فى حكمها الصادر فى الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٨ برفض هذا الدفع ، ولما استؤنف الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فى الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٩ بتأييده .

ولما كانت المحكمة العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بطريق الدفع الذى يثار أمام محكمة الموضوع ، الا أنها متى رفعت الى المحكمة العليا فانها تستقل عن دعوى الموضوع ، لانها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الاصلية الذى يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع - دون المحكمة العليا - صاحبة الولاية فى الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء ويطلب اليها تعيين

الخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا ، بل ان هذه المنظمة أقوى فى التشريعات الفرعية منها فى التشريعات الأصلية - التى يتوافر لها من الدراسة والبحث والتمحيص فى جميع مراحل اعدادها ما لا يتوافر للتشريعات الفرعية التى تمثل الكثرة بين التشريعات - يؤيد هذا النظر أن التشريعات الفرعية (كالأوامر) تعتبر قوانين من حيث الموضوع ، وان لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من السلطة التنفيذية ، ولو انجسرت ولاية المحكمة العليا عن رقابة التشريعات الفرعية لعاد أمرها كما كان الى المحاكم تقضى فى الدفوع التى تقدم اليها بعدم دستوريتهما بأحكام غير ملزمة يناقض بعضها بعضا ، ولأهدرت الحكمة التى تغيهاها المشرع بانشاء المحكمة العليا كى تحمل دون سواها رسالة الفصل فى دستورية القوانين .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد :

.. ومن حيث أنه وان كانت المسادة الرابعة من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أن تبدأ المحكمة العليا عملها فى أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، الا أنها لم تستكمل عناصر وجودها الفعلى الا بعد هذا الميعاد ، فقد صدر قرار تعيين رئيسها وأعضائها فى السابع من فبراير ١٩٧٠ ونشر بالجريدة الرسمية فى الثانى عشر من الشهر المذكور ، ثم استكملت جهازها الادارى والكتابى ، وبدأ العمل بها فى اليوم الثالث من شهر مايو ١٩٧٠ (تراجع شهادة قلم كتاب المحكمة المرافقة لاوراق الدعوى فى هذا الخصوص) ومن ثم يتعين حساب الاجل المحدد لرفع الدعوى ابتداء من هذا التاريخ اذ استحال رفعها قبله .

ومن حيث أن محكمة الموضوع - التى أثير أمامها الدفع بعدم دستورية قرار وزير الصناعة ١٨ لسنة ١٩٦٩ حذبت فى حكمها المشار اليه أجلا مقدراه تسعة وستون يوما ينتهى فى آخر يناير ١٩٧٠ - لرفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا - ولما كان العمل فى المحكمة قد بدأ بوجه رسمى فى اليوم الثالث من مايو ١٩٧٠ على النحو

من أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - لا يجوز للمؤسسات الصناعية - التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصناعة المركزي - تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الاسبوع» ونص في مادته الثانية على أنه : «لا يجوز للعامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة واحدة ، كما لا يجوز للمؤسسات - المشار إليها - ان تشغل العامل وقتاً اضافياً ، أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت الا باذن من وزير الصناعة المركزي» .

وتنفيذاً لاحكام هذا القرار بقانون اصدر وزير الصناعة المركزي القرار ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - بتطبيق القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ على بعض المؤسسات والشركات ونص في مادته الأولى على أن : «تحدد ساعات العمل في المؤسسات الموضحة بالكشف المرفق بسبع ساعات يومياً ، أو ٤٢ ساعة في الاسبوع .» على ألا يترتب على ذلك خفض في أجور عمال هذه المؤسسات» . وقد ورد اسم «شركة مساهمة البحيرة» في الكشف المشار اليه .

وفي التاسع والعشرين من يناير ١٩٦٩ - اصدر وزير الصناعة القرار ١٨ لسنة ١٩٦٩ باعتبار الورش الانتاجية التابعة لشركة مساهمة البحيرة هي المقصودة بشركة مساهمة البحيرة الواردة في الكشف المرفق بالقرار ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - وباستبعاد الشركة المذكورة من القرار ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - ونص في مادته الأولى على أن : «المقصود بشركة مساهمة البحيرة الواردة في الكشف المرفق بالقرار الوزاري ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - المشار اليه - الورش الانتاجية التابعة للشركة المذكورة» . ونص في مادته الثانية على أن : «تستبعد شركة مساهمة البحيرة من الكشف المرفق بالقرار الوزاري ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ - المشار اليه » . ونص في المادة الثالثة منه على أن «ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بمادته الأولى من تاريخ صدور القرار الوزاري ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ ، وبمادته الثانية من تاريخ النشر» .

ومن حيث أنه بالنسبة الى السببين الأول والثاني - من أسباب الطعن ، فإنه يبين من نصوص القرار بقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ان هدف المشرع من اصداره هو تهيئة فرص العمل ، لا أكبر

الجهة المختصة بنظر النزاع تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع غير سديد متعيناً رفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى النقابة العامة لعمال الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة :

ومن حيث أن هذا الدفع يقوم على أن هذه النقابة لم تكن طرفاً في دعوى الموضوع التي أثير فيها الدفع بعدم الدستورية ، وان الدعوى أمام المحكمة العليا هي امتداد للخصومة الأصلية فلا يمثل فيها الا الخصوم في دعوى الموضوع .

ومن حيث أن الدعوى الدستورية ترفع الى المحاكم باحدى وسيلتين :

الأولى : وسيلة الدعوى الأصلية التي ترفع مباشرة طعناً في دستورية التشريعات ، **والثانية :** وسيلة الدفع بعدم الدستورية أثناء نظر الدعوى أمام جهات القضاء ، وقد اختار المشرع المصري هذه الوسيلة الأخيرة ، دون الوسيلة الأولى ، اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على أن : « تختص المحكمة العليا بما يأتي : (١) الفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم ، وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميغاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . . . »

ومن حيث أن ولاية المحكمة العليا في الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً - على النحو المتقدم - ولما كان الطلب المقدم من النقابة المشار اليها لم يقدم الى المحكمة طبقاً لهذه الأوضاع ، وانما رفع مباشرة بطريق الدعوى الأصلية والتي أ طرحها المشرع وآثر عليها طريقة الدفع سيالفة الذكر ، فمن ثم تكون دعواها غير مقبولة .

عن الموضوع .

ومن حيث ان القرار بقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية - نص في مادته الأولى على أنه : «استثناء

لهذا القرار . ولا يمتنع سريان قرار التفسير على الوقائع التي تحدث في الفترة بين صدور التشريع الأصلي والتشريع المفسر له ، إلا حيث تكون قد صدرت بشأنها أحكام قضائية نهائية احتراماً لمبدأ حجبتها .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لا مخالفة للدستور فيما تضمنه نص المادة الأولى من القرار المطعون فيه ، أو تقريره سريان حكمها من وقت نفاذ قرار وزير الصناعة المركزي ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن استبعاد شركة مساهمة البحيرة من الكشف المرافق للقرار الوزاري ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ بمقتضى المادة الثانية من القرار المطعون فيه ، ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار ، فإنه إن جاز أن يكون أساساً للطعن في القرار المذكور بعدم المشروعية لمخالفة القانون الذي صدر استناداً إليه - إذا توافرت لهذا الطعن مقوماته فإنه لا يصلح أساساً للطعن فيه بعدم الدستورية .

ومن حيث أن النعي في السبب الثالث على القرار المطعون فيه بأنه أهدر الأحكام القضائية واعتدى على استقلال القضاء أو حظر التقاضي ، فإنه مردود بأن هذا القرار قرار تفسيري يسرى من تاريخ القرار المفسر ولا يعد ذلك تنفيذاً للقرار بأثر رجعي في مفهوم المادتين ١٦٣ و ١٨٧ من الدستور فلم يمس أحكاماً قضائية نهائية ولم يتضمن اعتداء على استقلال القضاء أو حظراً للتقاضي .

ومن حيث أن السبب الرابع - القائم على مخالفة القرار المطعون فيه للدستور لاختلاله بمبدأ المساواة ، مردود بأن المساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور العالي - والتي رددت أحكام الدساتير السابقة - تتحقق بتوافر شرطي العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها ليست مساواة حسابية - ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام ، وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد ، وجبة أعمال المساواة بينهم لتمائل ظروفهم ومراكزهم القانونية ، وإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط في البعض دون البعض

عدد من العمال ، إذ حظر على العامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة ، كما منع المؤسسات - التي تسرى عليها أحكامه - من تشغيل العامل وقتاً إضافياً ، أو أن توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت إلا بأذن من وزير الصناعة - ومن ثم فإن الاختصاص المخول لوزير الصناعة - في المادة الأولى من القرار بقانون المشار إليه - مشروط بأن تكون المؤسسات صناعية - أي ذات نشاط صناعي - فيخضع منها لأحكام القرار بقانون المذكور بحسب سلطته التقديرية - غير المقيدة إلا بالقيود المتقدم ذكره ، ومن ثم فليس لوزير الصناعة - طبقاً لهذا القرار بقانون أن يخضع لأحكامه أي نشاط غير صناعي .

ولما كان المستبعد من الأوراق أن شركة مساهمة البحيرة تمارس أوجه نشاط مختلفة - منها نشاط صناعي - فلا يجوز أن يخضع الجانب غير الصناعي من نشاطها لأحكام القرار بقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ - وإذا كان اسم هذه الشركة قد ورد في الكشف المرافق للقانون الوزاري ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ ، فلا شك في أنه لم يقصد بذلك مخالفة أحكام القرار بقانون المشار إليه - باختصاص النشاط غير الصناعي لتلك الأحكام .

ومن ثم فإن النص في المادة الأولى من القرار ١٨ لسنة ١٩٦٩ على أن المقصود بشركة مساهمة البحيرة الواردة في الكشف المرافق للقرار ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ هو الورش الانتاجية التابعة لهذه الشركة ، لا يبدو أن يكون نصاً تفسيرياً أفصح به الوزير عن حقيقة المقصود بإيراد اسم شركة مساهمة البحيرة في ذلك الكشف وهو إخضاع النشاط الصناعي الذي تمارسه هذه الشركة في ورشها الانتاجية - دون سواه - لأحكام القرار بقانون المتقدم ذكره . وغنى عن البيان أن المختص بإصدار قرار لاثني يملك أن يفسره بقرار آخر وفقاً للقواعد العامة في التفسير التشريعي .

ومن حيث أن القرار المفسر الصادر من سلطة مختصة بإصداره ، لا ينشئ حكماً جديداً ، بل أنه يعتبر جزءاً من التشريع الأصلي الذي فسره ، فيسرى من وقت نفاذ هذا التشريع ، وإذا كان التشريع الأصلي - بالمعنى الذي تضمنه قرار التفسير التشريعي هو الواجب التطبيق من وقت نفاذه ، فإن هذا لا ينطوي على إجراء لاثري رجعي

الرسمية فأصبح ملزماً لجميع جهات القضاء ،
فانه لم يعد للمدعية مصلحة في الدعوى .

٢ - تلزم الشركة المدعية التي أثارَت هذه
المنازعة بالمصروفات ، إذا كانت هي التي فصلت
عاملها استناداً الى المادة ٦٠ ، فلما قضت
المحكمة التأديبية به بإلغاء هذا الجزاء طعنت الشركة
في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا مستندة الى
علم دستورية المادة ٦٠ .

٣ - لا محل لمصادرة الكفالة إذا لم يقض
برفض الدعوى أو بعدم قبولها .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطعن بعدم
دستورية المادة السابعة من القانون ٣٢ لسنة
١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام التي تنص على أن « لرئيس
الجمهورية أن يصدر قراراً بتنظيم أوضاع
العاملين في المؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها » فإن المدعية تستند في
ذلك الشطر من دعواها الى أن هذه المادة
لا تتضمن تفويض رئيس الجمهورية في اصدار
قرارات لها قوة القانون ، ولو صح أنها
تنطوي على هذا التفويض فانه يكون غير مستكمل
شروطه المقررة في الدستور سواء من ناحية
مدته أو حدوده أو الأسس التي يقوم عليها .

ومن حيث أن المدعية إنما تستهدف من الطعن
بعدم دستورية المادة السابعة من القانون ٣٢
لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر اتخاذ أساساً للطعن
بعدم دستورية المادة ٦٠ من نظام العاملين
بالقطاع العام المشار اليها ، وذلك فيما تضمنته
من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء
استناداً الى أن هذا التعديل قد تم بقرار من
رئيس الجمهورية دون تفويض من الهيئة
التشريعية أو بتفويض غير مستوف شرائطه
الدستورية فهو مخالف لأحكام المادة ١٥٣ من
دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر النص المطعون
بعدم دستوريته في ظله وكذلك المادة ١٦٧ من
الدستور الدائم إذ يوجب كلا النصين أن يكون
ترتيب جهات القضاء بقانون ومن ثم فلا يصح
اجراؤه بأداة أدنى .

الآخر ، انتفى مناط التسوية بينهم ، وكان لن
توافرت قیهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا
الحقوق التي كفلها المشرع لهم ، ولما كان القرار
المطعون فيه لم يمس حقوقاً تقررت بأحكام نهائية
وكان ما يثار بشأن أعمال مبدأ المساواة هو
التسوية بين من صدرت لهم أحكام نهائية
ومن لم تصدر لهم مثل هذه الأحكام ، فإن النعي
على القرار المطعون فيه بالاختلال بمبدأ المساواة
يكون غير سديد لاختلاف المراكز القانونية لكل
من الفريقين .

ومن حيث أن السبب الأخير من أسباب
الطعن مردود أيضاً بأنه لما كان القرار الوزاري
٣٩٣ لسنة ١٩٦٦ بالمعنى الذي قصده مصدره
وأفصح عنه بقراره المطعون فيه ، لا يرتب حقوقاً
للمدعى الأول ، ومن ثم فلا محل للنعي عليه بأنه
أبرأ ذمة الشركة من أية حقوق له لأنها لم تنشأ
أصلاً .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون دعوى المدعى الأول
على غير أساس متعيناً رفضها .

القضية ٨ سنة ١ ق « دستورية بالهيئة السابقة .

٤

٦ مايو ١٩٧٢

(أ) دعوى : مصلحة . قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ و ٨٠٢ لسنة ١٩٧٧ . لائحة نظام العاملين
م ٦٠ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ٣١

(ب) مصروفات : دعوى

(ج) كفالة : مصادرتها . ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ٣٤

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان ما تستهدفه المدعية من الطعن
بعدم دستورية المادة السابعة من القانون
٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، هو اتخاذ أساساً للطعن
بعدم دستورية المادة ٦٠ من قرار رئيس
الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته
من تعديل اختصاص جهات القضاء ، ولما كانت
المحكمة العليا قد حكمت في ٣ من يوليو ١٩٧١
بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين
بالقطاع العام ، وقد نشر حكمها بالجريدة

والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، وعلى مقتضى ذلك يتعين إلزام الشركة المدعية المصروفات .

واذ لم يقض برفض الدعوى ولا بعدم قبولها فلا محل لمصادرة الكفالة وذلك تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

القضية ١ سنة ٢ ق « دستورية » بالهيئة السابقة .

٥

٦ مايو ١٩٧٢

هيئة تحكيم : حكم ، وقف تنفيذ . ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧٥

المبدأ القانوني :

المشرع اذ استحدث في قانون المحكمة العليا طريق وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام ، اشترط أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، أو الاخلال بسير المرافق العامة .

المحكمة :

• • • ومن حيث أن المشرع - اذ استحدث في قانون المحكمة العليا طريق وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام ، لم يطلقه ، بل قيده بشرطين هما : أن يكون من شأن تنفيذ الحكم الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، أو الاخلال بسير المرافق العامة . وهذا الطريق لا يعتبر طريقاً للطعن في تلك الأحكام فلا زالت نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، تطبيقاً للمادة ٧٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - الذي صدر في ظله الحكم موضوع هذا الطلب .

ومن حيث أن دفاع الشركة القائم على أن إلزام توكيل أسوان للملاحة - التابع لها - بسداد المبالغ المحجوز من أجلها يؤدي إلى نقص في أمواله ويهدد

ومن حيث أن ما تستهدفه الشركة من وراء الطعن بعدم دستورية المادة السابعة المشار إليها قد تحقق بعد رفع هذه الدعوى بصدر حكم المحكمة العليا في ٣ من يوليو ١٩٧١ في الدعوى ٤ لسنة ١ انقضائية بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ٢٩ من يوليو ١٩٧١ فأصبح ملزماً لجميع جهات القضاء من هذا التاريخ اعمالاً للمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فلم يعد للمدعية مصلحة في الدعوى بعد صدور هذا الحكم ونشره ويتعين لذلك الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى مصروفات الدعوى فإنه يبين من الوقائع سالفة الذكر أن رئيس مجلس إدارة الشركة المدعية أصدر قرار فصل المدعى عليه الذي أثار هذه المنازعة وذلك استناداً إلى ما تضمنته المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام من تعديل لاختصاص جهات القضاء التأديبي مخالف لأحكام الدستور على نحو ما انتهت إليه هذه المحكمة في حكمها المتقدم ذكره ، ولما طعن المدعى عليه في هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية قضت بالغائه فطعنَت الشركة المدعية في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالبة الغاء والقضاء أصلياً بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واحتياطياً بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد واستندت في طعنها إلى عدم دستورية المادة السابعة من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة والمادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام وهي التي كانت سسند المدعية في فصل المدعى عليه بقرار من رئيس مجلس الإدارة بعد تعديلها الذي خول رئيس مجلس الإدارة ، على خلاف حكم الدستور ، سلطة فصل المدعى رغم أنه عامل من الفئة السابعة (٢٤٠ - ٤٨٠ جنيه سنوياً) وكانت الجهة المختصة بفصله هي المحكمة التأديبية وفقاً لأحكام القرار بقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة

١٧ من قانون السلطة القضائية ، الخاصة بالنزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين متعارضين ، أن يكون الحكمان نهائيين ، يناقض أحدهما الآخر بحيث يمتنع التوفيق بينهما ، ويتعذر من ثم تنفيذهما .

المحكمة :

• • ومن حيث أنه بالنسبة الى تنازع الاختصاص بالفصل فى الدعوى بين جهة القضاء وبين لجنة فض المنازعات الزراعية ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على « أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا تطبيقاً للمادة ١٧ فقرة أولى من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى أحالت اليها المادة الرابعة فقرة رابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها ، وشرط انطباقها بالنسبة الى التنازع الإيجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الأمر الى المحكمة العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وقد رقت المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية على رفع دعوى التنازع على الاختصاص ، وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة ، أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين فلا يكون ثمة مبرر لطلب تعيين المحكمة المختصة اذ تكون هذه الجهة قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها بصدور الحكم النهائى منها .

ومن حيث أن جهة القضاء المستعجل كانت قد فصلت نهائياً فى دعوى الطرد مشار النزاع بين الطرفين ، وذلك قبل رفع هذه الدعوى ، فلم يعد ثمة تنازع على الاختصاص بينها وبين لجنة فض المنازعات الزراعية .

ومن حيث أن ما يشير المدعون من قيام تعارض بين الحكم الصادر من القضاء المستعجل والقرار الصادر من لجنة فض المنازعات الزراعية

نشاطه مما يضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ويخل بسير المرافق العامة هذا الدفاع مردود بما جاء فى كتاب وزير التخطيط رقم ٣٢٢٧ المؤرخ فى ١٧ من ديسمبر ١٩٧٠ - رداً على النائب العام من أن موارد الشركة تسمح بسداد ذلك المبلغ وأن تنفيذ الحكم رقم ٢٣٠٦ لسنة ١٩٦٩ - تحكيم - ليس من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة - يؤيد ذلك أن الشركة لم تقدم ما يدل على أنها تنوء بالوفاء بالمبلغ المحجوز من أجله ومقداره ٦٦١ جنيهاً و ٩٩١ مليماً أو أن وفاءها به يؤدي الى الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو يخل بسير مرفق الملاحة .

ومن حيث أن الأسباب الأخرى التى استندت اليها الشركة الطالبة لا تعدو أن تكون أوجه طعن فى حكم هيئة التحكيم - وهو غير قابل للطعن فى تخرج عن ولاية المحكمة ولا تصلح أساساً لطلب وقف التنفيذ .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطلب على غير أساس متعيناً رفضه .

القضية ١٥ سنة ١ ق « تحكيم » بالهيئة السابقة .

٦

٦ مايو ١٩٧٢

(أ) تنازع اختصاص : جهة قضاء ، لجنة فض منازعات زراعية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١/١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤
(ب) تعارض حكمين : حكم قضاء مستعجل ، قرار لجنة فض منازعات زراعية استئنافية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢/١٧

المبادئ القانونية :

١ - أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى ، وأمام جهة القضاء الإدارى أو أى جهة أخرى ذات اختصاص قضائى ، ولا تتخلى أحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها . أما اذا صدر حكم نهائى فى الخصومة من إحدى الجهتين ، فلا يكون ثمة مسوغ لطلب تعيين المحكمة المختصة .

٢ - يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة

أمام جهة القضاء العادى ، وأمام جهة قضاء ادارى
أو أى جهة أخرى ذات اختصاص قضائى . فإذا
صدر الحكمان من جهة واحدة هي القضاء
العادى ، تعين لذلك عدم قبولها .

٢ - ولاية الفصل فى دستورية القوانين
لا تنعقد للمحكمة العليا الا باجراءات تبدأ
بالدفع بعدم دستورية قانون يراد تطبيقه فى
دعوى منظورة أمام احدى المحاكم ، فإذا رأت جديده
الدفع حددت لمن أثاره ميعادا لرفع الدعوى بذلك
أمام المحكمة العليا ، وبوقف الفصل فى الدعوى
الأصلية .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الدعوى أن القانون
١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة قد منع
المحاكم المدنية من نظر دعاوى التعويض المرفوعة
من أفراد القوات المسلحة كما أنه لم ينشأ بعد
محاكم عسكرية لنظر هذه الدعاوى اذ لا تختص
المحاكم العسكرية الحالية الا بنظر الدعاوى
الجنائية وحدها ومن ثم فقد تعين الالتجاء الى هذه
المحكمة كى تتولى تعيين المحكمة المختصة بنظر
دعوى التعويض مثار النزاع بين المدعى ومدير
مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك
وزير الحربية .

ومن حيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى
تنازع الاختصاص طبقا للمادة ١٧ من القانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى
أحالت اليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة
من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١
لسنة ١٩٦٩ أن ترفع دعوى عن موضوع واحد
أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الادارى
أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولا
تتخلى أحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها ،
ومفهوم هذا النص أن يثور تنازع الاختصاص بين
جهات قضائية مختلفة .

ومن حيث أنه تبين . . أن الحكامين الصادرين
فى ذلك النزاع قد صدرا أحدهما من محكمة
العمال الجزئية بمداينة الاسكندرية ، وصدر
الآخر من محكمة العطارين الجزئية وكليهما
تتبعان جهة قضائية واحدة هي القضاء العادى

الاستثنائية مردود بأنه يشترط لتطبيق الفقرة
الثانية من المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية
الخاصة بالنزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
متعارضين أن يكون الحكمان نهائيين يناقض
أحدهما الآخر بحيث يمتنع التوفيق بينهما ويتعذر
من ثم تنفيذهما معا .

ولما كان الحكم والقرار المشار اليهما قد
صدر أولهما من جهة القضاء العادى بطرد المدعين
من الأرض المتنازع عليها وتسليمها الى المدعى
عليهم ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وتم تنفيذه
فعلا - وصدر الثانى من لجنة قض المنازعات
الزراعية الاستثنائية قاضيا باختصاص لجنة قض
المنازعات الزراعية بالفصل فى طلب المدعى عليه
تحرير عقد ايجار عن الأرض المتنازع عليها وإحالة
الطلب اليها للفصل فيه على هدى ما يسفر عنه
التحقيق والتحرى ولما تفصل اللجنة فى هذا
الطلب بعد ومن ثم فلم يصدر عنها قرار فى
الخصومة ابتدائى ولا نهائى .

ولما كان الأمر كذلك - فإنه لا يكون ثمة
حكمان نهائيان متعارضان مما يعنيه المشرع فى
الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون السلطة
القضائية السالف ذكرها . بل حكم نهائى واحد
وهو الحكم الصادر من محكمة شبين الكوم
الابتدائية تأييدا للحكم المستعجل الصادر
من محكمتها الجزئية .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الدعوى
بشروطها غير مقبولة .

القضية رقم ١ لسنة ٢ ق « تنازع » بالهيئة السابقة .

٧

٦ مايو ١٩٧٢

(١) تنازع اختصاص : حكم محكمة عمال جزئية ،
حكم محكمة جزئية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١
لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤ .

(ب) دستورية قانون : محكمة عليا ، ولايتها . ق ٨١
لسنة ١٩٦٩ م ١/٤

المبادئ القانونية :

١ - مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع
الاختصاص ، أن ترفع دعوى عن موضوع واحد

مادى ، وتخرج عن القرارات الادارية التى يختص القضاء الادارى بتعويض الأضرار المترتبة عليها .
كما تخرج عن المنازعات التى يختص القضاء الادارى بالفصل فيها . ويكون القضاء العادى هو الجهة المختصة بنظر الدعوى .

المحكمة :

• • ومن حيث أن المدعين يستندون فى طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى الى قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الادارى اذ تخلت كلتاها عن نظر الدعوى التى طرحت عليهما . وهى عن موضوع واحد .

ومن حيث أن مناط قبول طلب الفصل ف تنازع الاختصاص السلبي أمام المحكمة العليا طبقا للمادة ١٧ من قانون اوسلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٥٦ التى أحالت اليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الادارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وتتخلى كلتاها عنها .

ومن حيث أنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها أن المدعين رفعوا دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الادارى ضد المدعى عليهما يطلبون الحكم لهم بتعويض مقداره ثلاثة آلاف من الجنيهات عن الضرر المادى والأدبى الذى أصابهم بوفاة مورثهم أثناء العمل وبسبب خطأ جسيم من جانب جهة الادارة أو لم تتخذ الوسائل التى تكفل أمن العمال وسلامتهم أثناء قيامهم بالعمل فوق أبراج الكهرباء مما أسفر عن وقوع الحادث وقد تخلت كلتا الجهتين القضائيتين المشار اليهما عن نظر الدعوى اذ قضت محكمة شبرا الخيمة الجزئية والمحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات العامة بعد اختصاصها بنظر الدعوى ومن ثم فقد توافر مناط طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعوى ، وأما إعادة عرض النزاع مرة أخرى على جهة القضاء العادى بعد إحالته الى محكمة القاهرة الابتدائية بموجب الحكم الصادر من

ومن ثم يتخلف شرط اختلاف الجهات القضائية التى تتنازع الاختصاص بنظر الدعوى أو تتخلى جميعها عن نظرها ويتعين لذلك عدم قبول الدعوى .

ومن حيث أن ما أثاره المدعى فى صحيفة الدعوى بشأن عدل دستورية القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر مردود بأن ولاية الفصل فى دستورية القوانين لا تنعقد لهذه المحكمة طبقا للمادة ٤ فقرة أولى من قانون انشائها الا بإجراءات خاصة رسمها المشرع تبدأ بالدفع بعدم دستورية قانون يراد تطبيقه فى دعوى منظورة أمام احدى المحاكم فاذا رأت جدية الدفع حددت لمن أثاره ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وبوقف الفصل فى الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع .

ومن حيث أن المدعى لم يسلك هذا الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية ومن ثم تكون دعواه فى هذا الصدد غير مقبولة .
القضية ١ سنة ٣ ق « تنازع » بالهيئة السابقة .

٨

٣ يونيه ١٩٧٢

(١) اختصاص : تنازع سلبي ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤

(ب) دعوى تعويض : اختصاص . ضرر ، خطأ ، عمل مادى ، مسئولية ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٨ ثانيا . قرار ادارى

المبادئ القانونية :

١ - مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبي أمام المحكمة العليا ، أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى ، وأمام جهة القضاء الادارى أو أى هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ، وتتخلى عنها كلتاها .

٢ - دعوى التعويض عن ضرر أصاب المدعين بوفاة مورثهم أثناء عمله وبسبب خطأ يدعون وقوعه من جانب جهة الادارة يتمثل فى إهمالها اتخاذ التدابير الواقية التى تكفل أمن العاملين لديها وسلامتهم ، تقوم فيها المسئولية على عمل

١٢ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن الدعوى مشار التنازع على
الاختصاص هي دعوى تعويض عن ضرر أصاب
المدعين بوفاة مورثهم أثناء عمله وبسبب خطأ
يدعون وقوعه من جانب جهة الادارة يتمثل في
اهمالها في اتخاذ التدابير الوقائية التي تكفل
الأمن والسلامة للعاملين لديها أثناء عملهم ومن
ثم فان دعوى المسؤولية تقوم في هذه الحالة
على عمل مادي وتخرج بطبيعتها عن نطاق القرارات
الادارية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء
اداري بالفصل في طلبات الغائها والتعويض عن
الأضرار التي تترتب عليها كما تخرج بطبيعتها
عن نطاق المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات
والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم
اتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري
بالفصل فيها طبقا للفقرة « ثانيا » من المادة
الثامنة من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القضاء
العادي دون انقضاء الاداري هو الجهة المختصة
بنظر الدعوى التي ثار بشأنها التنازع السلبي
على الاختصاص بين هاتين الجهتين .
القضية ٧ سنة ٢ ق « تنازع » بالهيئة السابقة .

المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات
والهيئات العامة وصدر حكم محكمة القاهرة
الابتدائية بوقف الدعوى حتى تفصل المحكمة
العليا في التنازع على الاختصاص ، فأيا كان وجه
الرأى في هذا الحكم فانه لا اثر له في قيام التنازع
السلبي على الاختصاص بصدر الحكيم في
جهتي انقضاء بالتخلي عن نظر النزاع .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تعيين الجهة
القضائية المختصة بنظر دعوى التعويض التي
ثار بشأنها التنازع السلبي على الاختصاص فانه
يستفاد من نصوص المادتين ٨ و ٩ من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري
بالفصل في طلبات التعويض عن الأضرار منوط
بأن يكون الضرر مترتبا على قرار اداري مما يختص
المجلس بالفصل في طلب الغائه وقد حددت المادة
الثامنة هذه القرارات وتلتها المادة التاسعة
مقررة اختصاص المجلس بهيئة قضاء اداري
بالفصل في طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة
على القرارات المذكورة أما ما عدا ذلك من طلبات
التعويض فانه يدخل في اختصاص القضاء
العادي الا ما استثنى بنص خاص ، طبقا للمادة

على القاضي الا يكون حكيما لحسب ، بل يجب أن يكون قويا ايضا ، فعليك ان تتجنب
الجلوس على كرسى القضاة الا اذا كنت قويا في النفس لتهلك على الجور ، وثلا تخاف
وجه القوى وتكون سببا في الفضيحة .

« من حكم سليمان الحكيم »

قضاء محكمة النفس الجنائية

٩

٣ يناير ١٩٧١

(أ) البات : قرينة ، دماء آدمية ،

(ب) جريمة : دمن جوهري . اعتداء . ذلته ، خطأ الحكم
لها .

(ج) دعوى : واقعيتها ، استخلاصها ، محكمة موضوع .
حكم ، تسبيب ، عيب .

(د) دليل : تقديره ، محكمة موضوع .

(هـ) شاهد : أقواله ، تعويل عليها ، عدوله .

(و) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل :

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين مما أورده الحكم انه انما
استند الى وجود دماء آدمية بملابس الطاعن ،
قرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، ولم
يتخذ منه دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل
الطاعنين ، فإن النعي على الحكم استنادا الى « أن
الدماء لم تعرف فصيلتها وبالتالي فإن عجز الطاعن
عن تعليل وجودها لا يؤدي الى القول بانها من
دماء المجنى عليه ولا يسوغ الاستدلال بها » يكون
غير مقبول .

٢ - ان آلة الاعتداء ليست من الأركان
الجوهرية في الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقدح
في صحة الحكم ، أن يكون قد نسب الى
الطاعنين - دون سند من قالة شاهد الرؤية -
أنهما استعملتا مع العصي سكيناً في الإجهاز على
المجنى عليها ، ما دام قد ثبت في حقهما بما
لا يقبل الشك ، وجودهما على مسرح الجريمة
ومساهمتهما في الاعتداء على المجنى عليها مع

توافر ظرف سبق الاصرار والترصد في حقهما
بما يجعلهما مسئولين عن نتيجة الاعتداء .

٣ - لمحكمة الموضوع ان تستبين الصورة

الصحيحة التي وقع بها الحادث اخذاً من كل
ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا الى المنطق
والعقل .

٤ - تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم ، هو
من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي
حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك
الأدلة ، واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعلم
اطمئنانها بالنسبة الى ذات الأدلة بالنسبة الى
متهم آخر ، كما ان لها ان تزن أقوال الشهود
فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد
المتهمين ، وتطرح مالا تطمئن اليه منها في حق
متهم آخر ، دون أن يكون هذا تناقضا يعيب
حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد
صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في
شطر منها ، وما دام تقدير الدليل موكولا الى
اقتناعها وحدها .

٥ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير
الأدلة ، ان تأخذ بما ترتاح اليه منها ، وان تعول
على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل
الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .

٦ - لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تورد في
حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه
قضاءها ، وفي عدم تعرضها لشق من أقوال
بعض من سئلوا في التحقيقات ما يفيد اطراحها
لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي أوردها
الحكم .

المحكمة :

وحيث انه لما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى ذات الأدلة بالنسبة الى متهم آخر ، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، وما دام تقدير الدليل موكولاً الى اقتناعها وحدها ، فإن القضاء ببراءة المتهم الرابع لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شاهد الاثبات في حقه لا يتناقض مع ما انتهى اليه الحكم من ادانة الطاعنين أخذاً بأقوال الشاهد المذكور في حقهما التي تأيدت بالأدلة الأخرى التي ساقتها المحكمة ووثقت بها ، ويكون ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قالة التناقض في التسبب في غير محله ..

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مضمون أقوال شاهد الرؤية في التحقيقات من أن المتهم الأول - الذي قضت المحكمة بإتقصاء الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته - كان يحمل فأساً وأن كلا من الطاعنين كان يحمل عصاً انهماك بها ضربا على المجنى عليها ، عرض لقالة الدفاع بقيام التعارض بين الدليلين القولي والفني ورد عليها في قوله : « .. كما لا تعتد المحكمة بما تبين من التقرير الطبي الشرعي من أن بالمجنى عليها جرحين قطعيين يحدثان من جسم صلب حاد كسكين ومن أنه لم يرد بهذا التقرير ما يفيد استعمال الفأس في الاعتداء على المجنى عليها - ذلك أن الظروف التي لازمت وقوع الحادث من مفاجأة وعجلة وليل لم تلحقه إضاءة ، كل ذلك لا يدع للشاهد سبيلاً للتحقق من بعض جزئيات الحادث كالألة المستعملة فيه ، ولا ينال عدم تحققه منها من الاعتداد بأقواله عن الاسناد بعامة دعامة من دعائم الاتهام وركيزة من ركائزه » ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من ظروف الدعوى وأدلتها كافة واستناداً الى المنطق والعقل ، وكانت آلة الاعتداء

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من شهادة شهود الاثبات ومن أقوال الطاعنين ومن التقرير الطبي الشرعي وتقرير العامل الكيماوية - عرض لأقوال زوج المجنى عليها في جلستى المحاكمة التي عدل فيها عن اتهام الطاعنين وأطرحها في قوله : « ولا تعتد المحكمة بعد ذلك بتردد الشاهد الأول في جلسة ١١/٥/١٩٦٨ في اتهام المتهمين بزعمه حين مناقشته تفصيلاً أمام محكمة الجنايات أنه لم يتحقق من شخصية الجناة ، كما لا تعتد المحكمة بعدول هذا الشاهد كلية بجلستى ١١/١/١٩٧٠ عن اتهام المتهمين الأربعة بمقولة أنه لم يتحقق البتة من قاتلي زوجته لأن ما تدرج به من انتشار الظلام حيث الحادث لا ينفي إمكان رؤية المرء لمن يتماسك معه أو لمن هو على مسافة خطوتين منه على ما قرر به هذا الشاهد ذاته - الأمر الذي تطمئن معه المحكمة الى أن هذا العدول وذلك التردد من قبل الشاهد إنما مرجعهما رغبة في استنقاذ المتهمين من برائن التهمة لكونهم أولاد عميلة جامعة ماسة سيما بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب الحادث وهي فترة كافية لأن يرضخ فيها الشاهد للرجاء الملح بالا يضحى بعبثيته النفسية من جراء زوجه غريبة عنه وعن بلدته ولم يطل مكثها معه عن بعض هام ..

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراج اليه منها وأن تقول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الشاهد في التحقيقات للأسباب السائغة التي أوردتها فان ما يشير به الطاعنان في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مضادة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون منعي الطاعنين على الحكم في هذا الصدد غير سديد ..

الوجه من الطعن ورد عليه في قوله : « ان ما أثاره الدفاع من أن الحادث لم يقع بالمكان المشار اليه بالأوراق يدحضه العثور على طرحة المجنى عليها وفردة حذائها بذلك المكان ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على منازعة الطاعنين في مكان الحادث سائغا وله سند الصحيح من أوراق الدعوى ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذا بأدلة الثبوت التي وثقت بها واطمأنت اليها مما تستقل به بغير معقب ولا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١١٣٠ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية ومحمود عطيفة والدكتور أحمد محمد إبراهيم والدكتور محمد محمد حسنين .

١٠

٣ يناير ١٩٧١

بناء : وصف التهمة . محكمة ثاني درجة ، اجراءاتها .
نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٢

المبدأ القانوني :

واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون ليست مستقلة عن واقعة اقامته بدون ترخيص . اكتفاء المحكمة الاستثنائية بالقضاء بالفرامة وأداء رسوم الترخيص مضاعفة وتقديم الرسومات الهندسية استنادا الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية . خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

.. وحيث ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه أقام بناء بدون ترخيص من السلطة الادارية المختصة ، وطلبت معاقبته طبقا لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٢ ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا في ١٩٦٨/٦/١ بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات والزامه بأداء رسوم الترخيص مضاعفة وتقديم الرسومات الهندسية .

ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة فانه لا يقدح في صحة الحكم أن يكون قد نسب الى الطاعنين - دون سند من قالة شاهد الرؤية - أنهما استعملا مع العصي سكينًا في الاجهاز على المجنى عليها ما دام قد أثبت في حقهما بما لا يقبل الشك وجودهما على مسرح الجريمة ومساهمتهما في الاعتداء على المجنى عليها مع توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حقهما مما يجعلهما مسئولين عن نتيجة الاعتداء . ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذه الخصوصية غير سديد .

وحيث انه من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وفي عدم تعرضها لشق من أقوال بعض من سئلوا في التحقيقات ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له وجه .

وحيث أنه بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أقوال شاهد الرؤية التي كانت ركيزة قضائه بالإدانة سرد أقوال الخفيرين النظاميين بما حصله أنهما انطلقا للبحث عن الطاعنين وبينما هما يتجهان صوب جسر طراد النيل اذ بالطاعنين يظهران وقد تلطخت ملابس ثانيهما كلها بالدماء وكان الطاعن الأول يسير برفقته فتوجه اليه أولهما بالسؤال عما فعلاه بالمجنى عليها فعاوده بالاعتراف بأنهما تخلصا منها بالقائها في النيل فقبضا عليهما واقتاداهما الى شيخ البلدة . ثم أشار الحكم الى أنه قد عثر بعد ذلك على جثة المجنى عليها طافية في النيل وثبت من التحليل أن الدماء التي وجدت عالقة بملابس الطاعن الثاني دماء آدمية على عكس ما قرره في التحقيقات من أنها دماء حيوان له ذبحة من يومين سابقين . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم مما سبق بياثه أنه انما استند الى وجود دماء آدمية بملابس الطاعن الثاني كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، ولم يتخذ منه دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعنين فان النعي على الحكم في هذه الخصوصية لا يكون مقبولا .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه عرض لما ساقه الدفاع عن الطاعنين في هذا

المبدأ القانوني :

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه . واذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر حصوريا اعتباريا من المحكمة الاستئنافية قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته ، وكان من المقرر ان توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه ، فاذا تخلف هذا التوقيع ، فإن الحكم يعتبر معلوماً . واذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده فإن بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن بالنقض مرفوعاً عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة في هذا الحكم الباطل كان لم تكن ، فإنه يكون متعيناً نقضه والاحالة .

المحكمة :

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه صدر مشوباً بالبطلان لانه قضي باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن في الحكم الحضورى الاعتبارى الذى خلا من توقيع رئيس المحكمة التى أصدرته .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر حصوريا اعتباريا من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٩ قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التى أصدرته ، وكان من المقرر ان توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه فاذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معلوماً . واذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فإن بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن بالنقض مرفوعاً عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة في هذا الحكم الباطل كان لم تكن ، فإنه يكون متعيناً نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن ١٥٢٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، كما عارض فيه المتهم وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كان لم تكن وقضت محكمة ثانى درجة بقبول استئناف النيابة شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المسأنف . وأسست قضاءها على أن النيابة العامة لم تطرح على محكمة أول درجة الا تهمة اقامة البناء بدون رخصة ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى في تهمة جديدة حتى لا تفوت على المتهم درجة من درجتي التقاضى .

وحيث انه لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن محضر ضبط الواقعة الواقعة المحرر في ١٩٦٨/١/٢٧ بمعرفة مهندس التنظيم ، أن المطعون ضده أقام بناء بدون ترخيص وأنه لا توجد اضاءة بالغرفة التى حددها بمحضره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن اقامة البناء ذاته بدون ترخيص اذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني مما كان يتعين معه على محكمة ثانى درجة أن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً ، وهى اذ اكتفت بالقضاء بالغرامة وأداء رسوم الترخيص مضاعفة وتقديم الرسوم الهندسية استناداً الى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ، فإن حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى مخالفة البناء لنقانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الطعن ١٥١٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١١

٣ يناير ١٩٧١

معارضة : نظرهما ، الحكم فيها . نقض ، طعن ، نطاه حكم ، إصداره ، توقيع ، بطلانه ، بطلان حكم .

لم تكن . الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة
مساء بعد انتهاء الجلسة .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من الخطأ والبطلان ، وكان لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار معارضة المطعون ضده في الحكم الغيابي الاستثنائي كان لم تكن ، يكون باطلا لا بتناؤه على اجراءات باطلة ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

الطن ١٦٩١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٣

٤ يناير ١٩٧١

اختلاس : أشياء محجوزة . جريمة وقتية . دعوى جنائية ،
انقضاءها بمضي المدة . دفاع ، اخلال بحقه . حكم ،
تسبيب ، عيب . دفع بالنقض دعوى جنائية . تبديد .

المبادئ القانونية :

اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخًا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ

١٢

٣ يناير ١٩٧١

(أ) معارضة : نظرها ، حكم فيها . نيابة ، حقها في الطعن . حكم ، طعن .

(ب) عذر قهري : تقديره . معارضة ، حضور .

المبادئ القانونية :

١ - النيابة العامة وهي تمثل المصلحة العامة وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية - وهي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه . ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح ، وكان لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، واذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فإن الحكم يكون للنيابة حق الطعن فيه .

٢ - ان محل نظر العذر القهري - المانع من حضور جلسة المعارضة - وتقديره يكون عند استئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

الحكمة :

من حيث ان المحكوم عليه وان قرر بالطعن على الحكم المطعون فيه ، الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون . .

وحيث انه يبين من مذكرة نيابة الجيزة الكلية المرفقة أن المطعون ضده محمد كامل مرزوق كان مسجونًا بسجن أسبوط اعتبارًا من ١٩٧٠/٣/٤ حتى ١٩٧٠/٤/١٤ تنفيذًا للحكم الصادر ضده في الجنحة ٤٠٧ لسنة ١٩٦٧ الدرب الأحمر ، وأنه أحضر من السجن في يوم ١٩٧٠/٣/٢٨ الذي تحدد لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي وصدر فيها الحكم باعتبارها كان

طعن ، استئناف . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٢
عقوبات م م ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢

(ب) اثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع ، سلطتها ،
نقض ، طعن ، اسباب .

المبادئ القانونية :

١ - الواقعة المسندة الى المطعون ضده وهي
انه « عد مشتبه فيها اذ اشتهر عنه لأسباب
مقبولة اعتياده على الاتجار بالمواد المخدرة » تعتبر
جنحة وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر
فيها مما يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

٢ - متى كان مفساد ما أورده الحكم ، ان
المحكمة لم تظن الى أدلة الثبوت التي قيمتها
النيابة العامة في الدعوى ، ولم تقتنع بها ورائها
غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ،
فان هذا مما يدخل في مطلق سلطتها بغير
معقب عليها في ذلك من محكمة النقض .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان القانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذي
صدر في ١٥ من أغسطس ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،
أضاف مادة جديدة برقم ٤٨ مكررا نصها الآتي:
« تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد
التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه
أكثر من مرة ، أو اتهم لأسباب جدية أكثر من
مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في
هذا القانون (١) الايداع في إحدى مؤسسات
العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية (٢)
تخديد الإقامة في جهة معينة (٣) منع الإقامة
في جهة معينة (٤) الاعادة الى الوطن الأصلي
(٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة (٦)
الخرمان من ممارسة مهنة حرفة معينة .
ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن
سنة ولا أن تزيد على عشر سنوات وفي حالة
مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به ، يحكم
على المخالف بالحبس .

لما كان ذلك ، وكان الشارع الجنائي لم يعمد
الى ضياع تعريف عام للجريمة وانما جاء في
المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات

سابق ، وأنه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن
اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وان
الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها
أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها
النتيجة التي تقتضيها .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد في
مدوناته أن الطاعن دفع بسقوط الدعوى بمضي
المدة تأسيسا على أنه تصرف في المحجوزات في
عام ١٩٦٢ ولم ترفع الدعوى عليه الا في سنة
١٩٦٩ واقتصر الحكم في رده عليه بأنه لم يقدّم
عليه دليل وترتب على ذلك أن تاريخ الجريمة
هو يوم ظهور الاختلاس وهو اليوم الذي حدد
أخيرا للبيع في ٢٧ من أبريل ١٩٦٩ . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن اختلاس الأشياء
المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع
فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة
سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار
يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله ألا
يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ،
وأنه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس
المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى
العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق
هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة
التي تقتضيها .

واذا كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر
تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة
من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع
المحجوزات من أنها حاضلات وراعية من محصول
سنة ١٩٦٢ التي وقع فيها الحجز يشهد بجدية
هذا الدفع - في خصوص هذه الدعوى - فإن
حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع
مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى
بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن ١٥٢٣ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمود المرادى ومحمد السيد الرفاعي
ومصطفى الاسيوطى ومحمد ماهر حسن وحسن المغربي .

١٤

٤ يناير ١٩٧١

(١) مخدر : عقوبة ، انواعها . جريمة ، انواعها . حكم .

١٥

١ يناير ١٩٧١

(أ) شيك بدون رصيد : البات • استدالات • حكم •
تسبيب • عيب • دفاع • اخلال بحقه •

(ب) دفاع : اخلال بحقه • محضر جلسة • حكم •
بطلانه • معارضة • بطلانها • نقض • طعن • أسباب • عذر
المرض •

المبادئ القانونية :

١ - عدم تقديم الشيك للمحكمة ، لا ينفي
وقوع الجريمة ، وللمحكمة ان تكون عقيدتها
في ذلك بكل طرق الاثبات •

٢ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من
اثبات دفاع المتهم ولما كان الطاعن لم يقدم دليلا
على قيام عذر المرض ، فان ما ينعاه ، لا يكون
له محل •

المحكمة :

• • • وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به كل العناصر القانونية
للجريمة التي دان لطاعن بها واورد على ثبوتها
أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب
الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم
اذ كان عليه أن كان يهمة تدوينه أن يطلب
صراحة اثباته في المحضر ، وكان الطاعن لم يقدم
لهذه المحكمة دليلا على قيام عذر المرض ، فان
ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من دعوى البطلان
لا يكون له محل •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم تقديم
الشيك للمحكمة لا ينفي وقوع الجريمة وللمحكمة
أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ،
وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي
التقاضى من طلب ضم الشيك ، وكان الحكم
المستأنف قد أقام قضاءه بالادانة على ما استخلصه
من بيانات الشيك المثبتة بمحضر جمع
الاستدلالات ، فان ما يشيره الطاعن في هذا الصدد
يكون غير سديد • لما كان ما تقدم ، فان الطعن
برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك
رفضه •

الطعن ١٥٢٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة •

ببيان أنواع الجرائم بصفة عامة وهي الجنائيات
والجنح والمخالفات ثم عرف كلا منها على حدة
وجعل مقياس جسامة الجريمة بمقدار جسامة
العقوبة المقررة لها وباستقراء هذه العقوبات يبين
أنها اما أن ترد على الجسم وهي عقوبة الاعدام
واما أن ترد على الحرية بسلبها أو تقييدها وهي
عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة
والسجن والحبس وما يلحق بها كالمراقبة وتقييد
الاقامة ، ومنها ما يرد على المال وهي الغرامة
والمصادرة •

واذ كانت التدابير التي نصت عليها المادة
٤٨ مكررا من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهي
قيود تحد من حرية المحكوم عليه ويغلب الايلام
فيها على العلاج بما يجعلها تدبيرا تحفظيا
لا علاجيا ومن ثم فهي عقوبات جنائية بالمفهوم
القانوني وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها
ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، ما دامت
القوانين العقابية قد قضت بها لصنف خاص
من الجناة جعلت من خطورتهم الاجرامية جريمة
في ذاتها رغم أنها لم تفرض بعد الى جريمة
بالفعل ورتبت لها جزاء يقيد من حرية الجاني •
واذ كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهي
عقوبة جنحة ، ومن ثم فان الواقعة المسندة الى
المطعون ضده تعتبر جنحة وبالتالي يكون الحكم
الابتدائي الصادر فيها مما يجوز الطعن عليه
بالاستئناف ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول
الاستئناف شكلا يكون متفقا وصحيح القانون
ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير سديد •

لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم
المطعون فيه • • أنه قضى ببراءة المتهم مما نسب
اليه • • واذا خلت الأوراق من الدليل على أن
المتهم اعتاد على الاتجار في المخدرات فان التهمة
المسندة اليه تكون على غير أساس ولا دليل
عليها من الأوراق • وهذا الذي أورده الحكم
مفاده أن المحكمة لم تطمئن الى أدلة الثبوت التي
قدمتها النيابة العامة في الدعوى ولم تقتنع بها
ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت
الاتهام وهو ما يدخل في مطلق سلطتها بغير
معقب عليها في ذلك من محكمة النقض • لما
كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس
متعيينا رفضه موضوعا •

الطعن ١٥٢٦ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة •

١٦

٤ يناير ١٩٧١

(١) اثبات : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل ، تقرير خبير .

(ب) حكم : تسبب ، عيب ، نقض ، طعن ، اسباب ، دعوى ، استخلاص واقعتها ، قتل خطأ ، اصابة خطأ ، شهود ، أقوالهم .

المبادئ القانونية :

١ - ان اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - للأسباب السائغة التي أوردتها - أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ولا معقب عليها في ذلك .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

المحكمة :

... وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن لم يلزم الجانب الأيمن للطريق وانحرف بالسيارة النقل قيادته الى أقصى اليسار واستمر في سيره بها في هذا الاتجاه دون أى ضرورة لهذا المسار مما أدى مباشرة الى تصادمه بسيارة الجيش التي كانت مقبلة في عكس اتجاهه وتلتزم يمينها والتي كان بها المجنى عليهما اللذين أصيبا بسبب تلك المصادمة بالاصابات الممينة بالتقرير الطبي والتي أدت الى وفاة أوهما ، واستدل الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة بأقوال شهود الاثبات ومنهم رجلا الشرطة اللذان لا علاقة لهما بالجيش وبالرسم التخطيطي لمكان الحادث .

ثم عرض الحكم المطعون فيه للتصوير الذي قال به المهندس الفني في تقريره - والذي تمسك به الطاعن في دفاعه ويشير بوجه الطعن - من أن سيارة الجيش التي كان بها المجنى عليهما كانت تسير بسرعة وانحرفت الى أقصى يسارها عند دخولها الى الطريق الرئيسي الذي كان الطاعن

يسير فيه في عكس اتجاهها ثم عادت الى أقصى يمينها مما أدى الى ارتباك الطاعن وانحرافه الى يسار طريق فصادم بها ، واطرح الحكم هذا التصوير استنادا منه الى أنه ليس له ما يسانده من الواقع ، وأنه بنى على مجرد استنتاجات من واضعه ورجح عليه التصوير الأول الذي قال به شهود الاثبات والرؤية وتأيد بالرسم التخطيطي لمكان الحادث .

لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما أن اطراحها لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - للأسباب السائغة التي أوردتها أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقته الى اطمئنانها هي .

لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن في شأن اطراح الحكم للتصوير الذي قال به الخبير لا يكون له محل إذ لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٦٠ سنة ٤٠ ق يالهيئة السابقة .

١٧

٤ يناير ١٩٧١

قانون : الغاؤه ، تعديله ، خبز ، دقيق ، تموين ، قرار وزير تموين ١١٦ لسنة ١٩٦٧ ، قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ، قرار وزير تموين ٨٩ لسنة ١٩٥٧

المبدأ القانوني :

التشريع لا يلغى أو يعدل الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

المحكمة :

(ب) نصب : هتك عرض بالقوة ، جريمة أركانها ، اكراه ، هتك عرض .

(ج) عقوبة : مبرة . نقص . طعن ، مصلحة . عقوبات

٣٢ م

المبادئ القانونية :

١ - متى كان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن بعد أن أدخل في روع المجنى عليهن قدرته على معالجتهن من العقم عن طريق الاستعانة بالجن ، أنزل عن المجنى عليها الأولى سروالها ووضع يده في فرجها ، وتحسس بطن الثانية وثدييها ، وأمسك بطن الثالثة ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم ، كاف وسائغ لقيام جريمة هتك العرض بالقوة ، ولتوافر القصد الجنائي فيها .

٢ - أن لكل من جريمة هتك العرض بالقوة وجريمة النصب ، أركانها المستقلة تماما عن الأخرى ، ومن ثم فإن القول بأن انتفاء أحدهما يحول دون قيام الأخرى ، يكون على غير أساس .

٣ - متى كان الحكم قد دان الطاعن بجريمتي هتك العرض بالقوة والنصب وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يشيره بصدد انتفاء جريمة النصب .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من مطابقة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة هتك العرض بالاكراه التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتجه من وجوه الأدلة ، ومؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن بعد أن أدخل في روع المجنى عليهن قدرته على معالجتهن من العقم عن طريق الاستعانة بالجن أنزل عن المجنى عليها الأولى سروالها ووضع يده في فرجها وتحسس بطن الثانية وثدييها وأمسك بطن الثالثة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ لقيام جريمة هتك العرض بالقوة ولتوافر القصد الجنائي فيها ذلك بأن كل ما يتطلبه القانون لتوافر هذا القصد هو أن تتجه إرادة الجاني

.. وحيث أنه يبين من المادة ٢٤ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة أنها حددت وزن الرغيف من الخبز البلدي بأوزان معينة بالنسبة إلى كل جهة من الجهات الواردة بها ومن ضمنها محافظة القاهرة محل الواقعة ، كما أنه يبين من قرار التموين ١١٦ لسنة ١٩٦٧ انصادر في ٤ من يونيه ١٩٦٧ والمعمول به من تاريخ نشره الحاصل في هذا التاريخ أنه رفع نسبة استخراج دقيق القمح الصافي المنصوص عليها بالقرارين ٨٩ لسنة ١٩٥٧ و ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من ٩٠٪ إلى ٩٣,٣٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح ولم يتعرض إلى أوزان للخبز المصنوع منه .

لما كان ذلك وكان التشريع لا يلغى أو يعدل إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وكان القرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان م يتناول بالالغاء الصريح أو الضمني أوزان الخبز البلدي التي حددتها المادة ٢٤ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، فإن هذه الأوزان تكون باقية وسارية المفعول في شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافي استخراج ٩٣,٣٪ حتى بعد تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ . لما كان ما تقدم ، فإن حكم المعارضة الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة انتاج الخبز البلدي ناقص الوزن تأسيسا على أن هذا الفعل غير معاقب عليه قانونا لانغاء النص المحدد لوزنه قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع انقضاء الإحالة .

الطعن ١٦٩٤ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٨

٤ يناير ١٩٧١

(أ) هتك عرض : بالقوة . حكم ، تسبيب ، عيب .
قصد جنائي .

فيه الذي قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى ما أثاره الطاعن .

الطعن ١٥٣١ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية ومحمود عطيفة والدكتور محمد محمد حسنين وطه دنانة .

٢٠

١١ يناير ١٩٧١

(أ) تزوير : اوراق رسمية . قصد جنائي . ضرر .

(ب) قصد جنائي : حكم ، تسبيب ، عيب .

(ج) ضرر : حكم ، تسبيب ، عيب .

(د) دليل : حكم ، تسبيب ، عيب .

(هـ) شهود : سماعهم ، استغناء المحكمة عنهم . اجراءات

٢٨٩ م

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاته في حدود اختصاصه .

٢ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعمد الجنائي تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه . وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد اورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

٣ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .

الى ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مخل بالحياة العرضى لمن وقع عليه مهما كان الباعث الذي حمله الى ذلك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد دان الطاعن بجريمتي هتك العرض والنصب وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بصدد جريمة النصب ، لما كان ما تقدم ، وكان لكل من الجريمتين المذكورتين أركانها المستقلة تماما عن الأخرى ، فإن ما يقرره الطاعن من أن انتفاء احدهما يحول دون قيام الأخرى على غير أساس ويضحى الطعن برمته في غير محله متعيينا رفضه موضوعاً .

الطعن ١٦٩٧ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

١٩

١٠ يناير ١٩٧١

حكم : بياناته . بطلان . استئناف ، نظره والحكم فيه . معسر جلسة .

المبدأ القانوني :

لما كان خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته ، يؤدي الى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان . فإن الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من البيانات والأسماء التي أشار اليها الطاعن في طعنه بشأن تعيين المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته وان كان محضر الجلسة قد استوفى بيان الهيئة التي أصدرت الحكم دون بيان اسم المحكمة التي أصدرته .

لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وهو ما يمتد أثره الى الحكم المطعون

٤ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولا عليها ان هي التفتت عن أى دليل آخر من الأوراق .

٥ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، دون أن يحول ذلك من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة الاشتراك في تزوير المحررات الرسمية التي دان الطاعن بها ، وهي اصطناع شهادات ميلاد أثبتت بها بيانات خاصة بتواريخ ميلاد أصحابها على خلاف الحقيقة ووقع عليها بامضاءات مزورة نسبت للموظفين العموميين المختصين بتحريرها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الواقعة ومن تقرير الطب الشرعي قسم أبحاث التزييف والتزوير ومن الاطلاع على دفاتر المواليد ، ثم رد دفاع الطاعن بشأن عدم توافر صفة الرسمية للمحررات موضوع الاتهام وتوافر ركن الضرر في قوله « انه يكفي لقيام التزوير في الأوراق الرسمية أن تعطى الأوراق الرسمية شكل تلك الأوراق ومظهرها وان انتقصت توقيعها أو بياناً طاملاً أنها تحتوي من البيانات ما يوهم برسميتها بحيث يتوافر لها في المظهر الرسمي ما يكفي أن ينخدع به الناس » .

وأما عن القول بأن ضرراً ما تم يلحق بأحد فردود بأنه بالنسبة لتزوير الأوراق الرسمية لا يشترط توافر الضرر لأنه يفترض فيها . اذ التغير بها ينتج حتماً عنه احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة اذ يترتب على العبث بالأوراق الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور . وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون وتتوافر به الأركان القانونية كافة لجريمة الاشتراك في تزوير المحررات الرسمية بطريق الاصطناع التي دان الطاعن بها ، ذلك بأنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف

المختص بتحريرها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذباً الى موظف عام للإيهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه، ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه . كما لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث صراحة عن ركني الضرر ما دام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن ولا محل له .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اكتفى بتلاوة أقوال الشهود فأمرت المحكمة بتلاوتها ، وكان للمحكمة - وعلى ما نصت عليه المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول ذلك من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع الشهود .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها ان هي التفتت عن أى دليل آخر من الأوراق لأن في عدم ايرادها له أو التحدث عنه ما يفيد اطراحه وعدم التعويل عليه . ومن ثم فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١٨١١ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود عباس المراوي وأنور أحمد خلف وإبراهيم الديواني ومصطفى الاسيوطي ومحمد ماهر حسن .

باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق
طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد
تحقيقها بالجلسة .

المحكمة :

.. وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي
المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه انه بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية
كافة لجريمة اصدار شيك بدون رصيد التي
دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه
أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه
مستمدة من أقوال المدعى بالحق المدني وما تبين
من الاطلاع على الشيك وافادة البنك المتضمنة
عدم وجود أرصيد للطاعن . لما كان ذلك ، وكان
المبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن الشيك
موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا هو
١٩٦٧/٩/٣٠ . وأنه مستوف لجميع شرائطه
الشكلية والموضوعية ، وكان من المقرر أن جريمة
اصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء
الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود
مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ،
اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنعطف
عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على
الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجرى
مجري النقود في المعاملات .

ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق
الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما أنه
لا يحمل الا تاريخا واحدا اذ أن تأخير تاريخ
الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير
من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول
واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد
الاطلاع ، وكان عدم تقديم الشيك في الميعاد
المنصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون
التجاري لا يترتب عليه زوال صفته ، وكان مراد
الشارع من العقاب في هذه الجريمة هو حماية
الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على
أساس أنه يجري مجرى النقود .

ولا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك
الى اصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام
المسؤولية الجنائية التي لا تتأثر بالسبب أو
الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، اذ سوء

٢١

١٧ يناير ١٩٧١

(أ) شيك : بدون رصيد . جريمة . اركانها .

(ب) شيك : تقديمه ، ميعاده . تجاري م ١٩١ .

(ج) سوء نية : شيك بدون رصيد ، سبب اصداره .

(د) مسئولية جنائية : شيك ، استرداده من المستفيد

(هـ) دفاع : اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب .

(و) محكمة ثاني درجة : اجراءاتها ، تحقيق ، لزوم
اجرائه .

(ز) مراعاة : طلب فتح بابها .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد تتم
بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع
علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في
تاريخ الاستحقاق .

٢ - ان عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص
عليه في المادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب
عليه زوال صفته .

٣ - لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب
الشيك الى اصداره لأنها دوافع لا أثر لها على
قيام المسؤولية الجنائية التي لا تتأثر بالسبب
أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، اذ سوء
النية انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم
وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

٤ - لا يجزى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى
بجزء من قيمة الشيك الى المدعى بالحق المدني
ما دام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .

٥ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه
الدفاع القانونية الظاهرة البطلان ، ولا يعتبر
سكوته عنها اخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في
حكمها .

٦ - الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم
على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات
الا ما ترى لزوما لاجرائه .

٧ - لا تلتزم المحكمة بعد سماع الدعوى
واقفال باب المرافعة وحجز القضية لاصدار الحكم

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٥٥٧ سنة ٤٠ ق. رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية ومحمود عطيفة والدكتور محمد محمد حسنين وطه دنانة .

٢٢

١٨ يناير ١٩٧١

(أ) نقض : طعن النيابة ، قصره على الدعوى الجنائية .
(ب) حكم : بياناته ، تاريخ صدوره ، بطلانه .

المبادئ القانونية :

١ - ان نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها يكون مقصورا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

٢ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلا من تاريخ صدوره ، وكان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه ، وكان الحكم الاستثنائي اذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلا من تاريخ صدوره ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه ، وكان الحكم الاستثنائي اذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى . واذا كان نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فإنه يكون قاصرا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

الطعن ١٥٨٧ سنة ٤٠ ق. رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود العمراوى وأنور خلف وإبراهيم الديوانى ومحمد السيد الرفاعى ومصطفى الاسيوطى .

النية إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء فى تاريخ انسحب - وهو ما لم يجادل فيه الطاعن ، وكان لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيك الى المدعى بالحق المدنى ما دام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .

ولما كانت أوجه الدفاع المبينة بوجه الطعن إنما هي من أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان مما لا تلتزم محكمة الموضوع أصلا بالرد عليها ولا يعتبر سكوتها عنها اخلا لا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد ناظرت الشيك فلم تثبت به أية آثار لكتابة أو لمحو على ظهره فالتفتت بذلك عن طلب الطاعن نذب خبير ، ولما قرر الطاعن بالطعن بالتزوير أمام محكمة الدرجة الثانية أمرت المحكمة بوقف الدعوى لتحقيق هذا الطعن وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى خلو ظهر الشيك من كل أثر لمحو ، ثم اعترف الطاعن بالتهمة وترافع المدافع عنه واستوفى مرافعته انشغافية دون أن يتمسك فيها بنذب خبير آخر أو استدعاء الخبير الذى قام بفحص الشيك لمناقشته ثم حجت المحكمة الدعوى وصرحت بتقديم مذكرات فقدم الطاعن مذكرة ضمنها طلبا احتياطيا هو نذب خبير آخر أو استدعاء الخبير الذى قام بفحص الشيك لمناقشته .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى مع التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وكانت المحكمة بعد سماع الدعوى واقبال باب المرافعة رحجت القضية لاصدار الحكم غير ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما يثيره الطاعن من اخلا لا يحقه فى الدفاع يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه صدر بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، فإن دعوى الطاعن بطلان الحكم لصدوره دون مداولة لا يكون له محل .

٣٣

١٨ يناير ١٩٧١

(أ) دعوى مدنية : نظرها ، طعن في الحكم الصادر فيها . نقض ، طعن .

(ب) نقض : طعن ، جوازه . استئناف ، جوازه . محاكمة ، اجراءاتها . اجراءات م م م ٢٦٦ و ٢٨١ و ٤٠٣

المبادئ القانونية :

١ - ان الدعاوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية تخضع امام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها .

٢ - لما كان الطاعن في دعواه المدنية امام محكمة الجنايات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد ، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فان طعنه بطريق النقض في الحكم القاضي برفض دعواه المدنية ، يكون غير جائز .

المحكمة :

حيث ان الطاعن - وهو والد المجنى عليه القتل - ادعى مدنيا قبل المتهمين (المظعون ضدهما) بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن بينهما . ومحكمة الجنايات قضت ببراءة المتهمين ورفضت دعوى المدنية والزام رافعها المصروفات ، فطعن المدعي بالحق المدني وحده في هذا الحكم بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية - تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع امام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان الدعاوى المدنية تخضع امام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ، وكانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه " تتبع امام محاكم الجنايات جميع الاحكام المقررة في الجنايات والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية اجازت للمدعي بالحق المدني ان يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى

الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وكانت هذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعي بالحق المدني ان يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء النصوص المتقدمة وما جرى به قضاء هذه المحكمة ان مراد الشارع - بما نص عليه في المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية في باب الاستئناف - من ان شرط جواز الطعن في الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية - من المدعي بالحقوق المدنية - هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، قد انصرف الى وضاع قاعدة عامة تسري على طرق الطعن كافة فيمتد أثرها الى الطعن بالنقض اذ لا يعقل ان يكون في الوقت الذي اوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات لقلّة النصاب ان يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى في ذلك بين الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات ومحكمة الجنايات اذ القول بغير ذلك يؤدي الى المغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير ما مبرر ، وهو ما يتنزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور ان يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادرة من محكمة الجنايات غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلّة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنايات ورغم ان ضمان العدالة فيها أكثر توافرا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن في دعواه المدنية امام محكمة الجنايات قد طالب بتعويض قدره قرش واحد ، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فان طعنه في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة .

الطعن ١٥٨٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٤

١٨ يناير ١٩٧١

(١) بناء : تنظيم • عقوبة تكميلية • ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢

(ب) نقض : طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، عقوبة •
إزالة بناء •

المبادئ القانونية :

١ - الرسوم الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشؤون التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات وقد تغيا المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي إلى إلزام من يبني بدون ترخيص أن يقدم لها تلك الرسوم •

٢ - إذا كان الحكم قد قضى بعقوبة الإزالة في غير حالاتها ، وكان يتعين عليه القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة ، وكانت العقوبة المقضى بها بهذا الحكم لا تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

المحكمة :

• • • وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المطعون ضده أقام في يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٦٧ بناء حجريين وصالة بارتفاع غير قانوني وبغير الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على شؤون التنظيم وقضى بالحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بالغرامة والإزالة • وإذا كان الحكم قد قضى بعقوبة الإزالة في غير حالاتها ، وكان يتعين عليه القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة ، وكانت العقوبة المقضى بها بهذا الحكم لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص وفقا لنص المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

وفضلا عن ذلك فإنه لما كان المستفاد من نصوص القانون المذكور ولائحته التنفيذية أن الرسوم الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء

مستوف للشرائط المطلوبة فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشؤون التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات وقد تغيا المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر لجهة التنظيم وسيلة تؤدي إلى إلزام من يبني بدون ترخيص أن يقدم لها تلك الرسوم أو أن تقوم هي - أن تخلف عن ذلك - بإعادتها بمصاريف ترجع بها عليه • وهدف بذلك ألا يكون المخالف في مركز أفضل ممن أتبع حكم القانون فقدم الرسوم منذ البداية •

ولما كان الثابت من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن جهة التنظيم طلبت إلزام المطعون ضده بالحصول على رخصة فضلا عن الغرامة ورسوم الترخيص ولا يعدو هذا المطلب أن يكون في فحواه مطالبة بإلزامه بتقديم الرسوم الهندسية اللازمة أصلا للترخيص والتي لم يقصد القانون أو لائحته التنفيذية رسومات غيرها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل في قضائه إلزام المطعون ضده بتقديم الرسوم المنصوص عليها في القرارات المنفذة للقانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ يكون أيضا قد أخطأ في تطبيق القانون • لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين بالحكم بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الإزالة والحكم بتصحيح الأعمال المخالفة وإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص وتقديم الرسوم المنصوص عليها في القرارات المنفذة للقانون المذكور •

الطعن ١٥٩٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة •

٢٥

١٨ يناير ١٩٧١

(١) سرقة باكره : شروع ، اعتداء • اختلاس •
اكراه • قصد جنائي •

(ب) فاعل أصلي : سرقة باكره •

(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ في الإسناد •

(د) واقعة دعوى : استخلاصها ، أقوال شهود •

(هـ) شهود : أقوالهم ، إيرادها • حكم ، تسبيب عيب •

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة باكراه ، أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

٢ - لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جناية السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي أن يرتكب كل منهم أي الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا .

٣ - أن خطأ الحكم في الحالة التي كان عليها الشرطي الشاهد ، عندما ألقى الطاعن بنفسه في النيل - بفرض صحته - لا ينال من سلامته ، إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .

٤ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر للطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ - لا تلتزم المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود ، إلا ما تقيم عليه قضاؤها ، وفي عدم تعرضها للأقوال الأخرى ما يفيد اطراحها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم .

المحكمة :

٠٠ وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء وقوف المجنى عليه بالدرجة الثانية « بالأتوبيس » شعر بيد المتهم الأول الذي كان يقف إلى يساره تخرج من ملابسه وبها حافظة نقوده وفر هاربا من السلم الخلفي للسيارة فبادر المجنى عليه إلى متابعته وكان أن عمد المتهم الثاني (الطاعن) الذي كان يقف خلفه إلى أن يعوقه ولكنه تمكن من الهبوط

واللحاق بالمتهم الأول وأمسك بالحافظة في جيبه وحينئذ ضربه الأول بالحذاء في صدره وبالرأس في وجهه كما ضربه المتهم الثاني (الطاعن) باليد في أنفه يريدان الفرار بالحافظة لولا أن أدركهما الشرطي السرى وأمسك بهما ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، خلص إلى ادانة الطاعن وزميله بوصفهما فاعلين أصليين في جناية الشروع في السرقة باكراه .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن ما عول عليه الحكم من أقوال المجنى عليه رغم معارضة أقواله بالتحقيقات عنها بجلسة المحاكمة ، فمردود بأن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ومن المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها وفي عدم تعرضها للأقوال الأخرى ما يفيد اطراحها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أقام الدليل على إقتراف الطاعن لما نسب إليه مستندا في ذلك إلى أدلة سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن من قيام تناقض في أقوال المجنى عليه ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في تحصيل الحالة التي كان عليها الشرطي عندما ألقى الطاعن بنفسه في النيل - بفرض صحته - لا ينال من سلامته إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها . ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .

لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة بالاكراه

فى المعارضة بالتأييد ، فاستأنف وحده ،
ومحكمة ثانى درجة قضت غيابيا بالتأييد ،
فعارض وقضى الحكم المطعون فيه فى المعارضة
الاستثنائية بتعديل العقوبة الى الحبس مدة
شهر واحد .

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة القتل
الخطأ وهى الجريمة الأشد التى دين بها المطعون
ضده كنعن المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ،
هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة
التي لا تجاوز مائتى جنيه أو احدى هاتين
العقوبتين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد
نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على
النحو المار بيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ فى
تطبيق القانون .

لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة لم
تستأنف حكم محكمة أول درجة الذى قضى
بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر ، فانه كان
يتعين على المحكمة الاستثنائية وهى مقيدة بقاعدة
أن الطاعن لا يضار بطعنه - أن تقضى بتأييد
الحكم الغيابي الاستثنائي . لما كان ما تقدم ، فانه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً
جزئياً وتصحيحه باقضاء بتأييد الحكم الغيابي
الاستثنائي المعارض فيه .

الطن ١٥٩٣ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٧

١٨ يناير ١٩٧١

(أ) شيك بدون رصيد : حكم مدنى حائز لقوة الشيء
المقضى ، التمسك به أمام المحكمة الجنائية . اجراءات
م م ٢٢١ و ٤٥٧

(ب) سوء نية : اعطاء شيك بدون رصيد .

(ج) دعوى مدنية : نظرها . دفع بسقوط حق المدعى
المدنى فى اللجوء الى الطريق الجنائى .

(د) دعوى مدنية : اختصاص المحاكم الجنائية
بنظرها .

(هـ) دفع : باعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق
بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع

التى دين بها الطاعن أن يكون الاعتداء سابقاً أو
مقارناً لفعل الاختلاس ، بل يكفي أن يكون
كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس ، متى كان قد
تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء
المختلس ، وكان لا يشترط لاعتبار المتهمين
فاعلين أصليين فى جناية السرقة بالاكره أن
يقع من كل منهم فعل الاكره وفعل الاختلاس - بل
يكفى فى عدهم كذلك أن يرتكب كل منهم أى
الفعلين متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة
المتفق عليها بينهم جميعاً ، وكان الثابت من
مدونات الحكم أن الطاعن اعترض المجنى عليه
عند ملاحقته للمتهم الأول الذى سرق حافظته
ثم تبعه وضربه باليد فى أنفه بقصد تمكين
زميله السارق من الفرار بالمسروقات ، فان ما أثبتته
الحكم يجعله فاعلاً أصلياً فى جناية الشروع
فى السرقة باكره . لما كان ما تقدم ، فان الطعن
يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

الطن ١٥٩٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٦

١٨ يناير ١٩٧١

قتل خطأ : عقوبة ، تطبيقها . استئناف ، نظره .
نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . ارتباط . جرائم
مرتبطة ، عقوبتها . عقوبات م ٣٢ و ١/٢٣٨

المبدأ القانوني :

لما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة
عن الحد الأدنى المقرر قانوناً فيكون بذلك قد
أخطأ فى تطبيق القانون ، ولما كانت النيابة
العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذى
قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر ، فانه
كان يتعين على المحكمة الاستثنائية - وهى مقيدة
بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه - أن تقضى
بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه ،

المحكمة :

.. وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على
المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة
بحالة ينجم عنها الخطر ، ومحكمة أول درجة
قضت غيابيا بحبسه ثلاثة أشهر عن التهمتين
بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، فعارض وقضى

المحكمة :

• • • وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن الطاعن أصدر شيكين مسحوبين على بنك مصر لصالح المدعى بالحق المدني أولهما بتاريخ ١٩٦١/٦/٣ بمبلغ ٤٧٠ جنيها والثاني بتاريخ ١٩٦١/١/١٥ بمبلغ ٥٠٠ جنية وأن المدعى بالحق المدني قدم الشيكين إلى البنك فأفاد في ١٩٦١/٨/٩ بإعادة تقديمهما مرة أخرى ، وأشار إلى مستندات الطاعن ومن بينها حكم استئنافي صادر في القضية ٩٦٤ سنة ٨٠ ق بأن الشيك الذي قيمته ٥٠٠ ج (صحته ٤٧٠ ج) قد حرر ضمانا لعملية تجارية ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في هذا الشأن الذي يثيره بوجه النعي ورد عليه بقوله : « وحيث انه بين من سرد الوقائع المتقدمة أنه وان كان الشيك المؤرخ ١٩٦١/٨/٢٦ (صحته ١٩٦١/٦/٣) قد حكم بأنه حرر ضمانا لعملية تجارية إلا أن هذا لا يؤثر على المسؤولية الجنائية إذ أن هذه المسؤولية لا تتأثر بالبائع أو السبب الذي من أجله أعطى الشيك فالقصد الجنائي يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ، كما أن ما قضى به الحكم الاستئنافي سالف الذكر من اعتبار الشيك المؤرخ ١٩٦٦/٨/٢٦ (صحته ١٩٦١/٦/٣) قد حرر ضمانا لعملية تجارية لا يتمشى مع الشيك الآخر المؤرخ ١٩٦١/٦/٣ (صحته ١٩٦١/١/١٥) ، وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة في ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة كما أنه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدني حائز لقوة الشيء المقضي بأن الشيك المؤرخ ١٩٦١/٦/٣ حرر ضمانا

علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة • كما أنه لا محل لما يحتج به الطاعن من صدور حكم مدني حائز لقوة الشيء المقضي بأن الشيك حرر ضمانا لعملية تجارية أنه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها •

٢ - يتوفر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق •

٣ - متى كان المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت في أحد الشيكين موضوع الدعوى ، كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فإن ما يثيره الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق التجائه للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين •

٤ - أنه وإن كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية إلا أن القانون أباح استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية • بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية •

٥ - متى كان المتهم (الطاعن) لم يطلب اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، فإنه لا يجوز له أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأن الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هو من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا •

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت في أحد الشيكين موضوع الدعوى كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فان ما يثيره الطاعن من دفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق انتجائه للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين ولأنه وان كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية الا أن القانون أباح استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض ما أصابه من ضرر ناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام الطاعن بالتعويض .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه تحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٦٨/٤/٧ وفيها لم يحضر المدعى بالحقوق المدنية كما لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة غيابيا بالعقوبة والتعويض المدني المؤقت . ولما عارض الطاعن في الحكم تحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٦٨/٦/٢ ثم تأجل نظرها لجلسات متوالية وفيها جميعا لم يحضر المدعى بالحقوق المدنية كما لم يحضر الطاعن فقضت

لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تقتيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون ولا يجدى الطاعن منازعته في شأن الوفاء بقيمة الشيك الثاني المؤرخ ١٩٦١/١/١٥ الى محاسب المجنى عليه في ١٩٦١/٨/٢٦ ما دام الثابت أن الوفاء - على فرض صحته - جاء لاحقا على تقديمه الى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته في ١٩٦١/٨/٩ ولم يكن له رصيد قائم ولم يسترده الطاعن من المجنى عليه . لما كان ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

ولما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند اصدار الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المجنى عليه مما اقتضته الى اصدارهما ضمانا لوفائه بالتزامه ، فانها بدورها لا تنفي عنه توافر القصد الجنائي ولا تؤثر في مسئوليته الجنائية ، ذلك أن سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . وترتبيا على ما تقدم فلا عبرة بما تذرعه به الطاعن ما دام أنه يسلم في تقرير طعنه أنه أسقط قيمة الشيكين من حسابه في البنك .

فيه بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي بجلسة
١٩٧٠/٣/٢٢ .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر
اجلسات أن المتهم (الطاعن) لم يطلب اعتبار
المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه . فانه
لا يجوز له أن يشير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض لأن الدفع باعتبار المدعى المدني
تاركاً لدعواه هو من الدفوع التي تستلزم تحقيقاً
موضوعياً وبالتالي فان هذا الوجه من الطعن
يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعاً مع الزام الطاعن بالمصروفات المدنية .
الطعن ١٨٠٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٨

١٨ يناير ١٩٧١

محكمة ثاني درجة : اجراءاتها . دفع ، اخلال بحقه .
اثبات ، شهادة . حكم ، تسبيب ، عيب . اجراءات م ٢١٣

المبدأ القانوني :

متى كان الدفاع عن الطاعن تمسك بمناقشة
المجنى عليه وتقديم الايصال الدال على تسلمه
الأشياء المقاتل بتبديدها ، وكان الدفاع المسوق
من الطاعن على هذا النحو جوهرياً لتعلقه بتحقيق
الدليل المقدم في الدعوى ، بحيث اذا صح
لتغير به وجه الرأي فيها لانهايار الركن المادي
للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يجب
الطاعن الى طلب مناقشة المجنى عليه وتقديم
الايصال للطعن فيه بالتزوير والتفت كلية عن
التعرض لهذا الدفاع ، مكتفياً بتأييد الحكم
الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه ،
الذي خلا كلية من التعرض أو الرد على هذا
الدفاع ، فانه يكون مخلاً بحق الدفاع .

المحكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائي الغيابي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى
في قوله أن « المجنى عليه محمد زياده عبد العاطي
أبلغ وقرر بمحضر الضبط المرفق أنه بتاريخ
١٩٦٦/١٠/٦ سلم المتهم على سبيل المقابلة
كميات من الورق الموضحة الوصف والقيمة

بالمحضر غير أنه اختلس هذه الكميات من الورق
لنفسه اضراراً به وقدم تأييداً لقوله ايضاً لا يفيد
استلام المتهم كميات الورق الموضحة به لصنعها
دفاتر ، .

لما كان ذلك ، وكان يبين من جلسات
المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك بمناقشة
المجنى عليه وتقديم الايصال للطعن فيه بالتزوير
ولم يسبق لمحكمة أول درجة أن سمعت أقوال
المجنى عليه ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن
على هذا النحو - في صورة الدعوى المطروحة
جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في
الدعوى . بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأي
في الدعوى لانهايار الركن المادي للجريمة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم
يجب الطاعن الى طلب مناقشة المجنى عليه
وتقديم الايصال للطعن فيه بالتزوير والتفت
كلية عن التعرض لهذا الدفاع مكتفياً بتأييد الحكم
الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه
الذي خلا كلية من التعرض أو الرد على هذا
الدفاع ، فانه يكون مخلاً بحق الدفاع ذلك بأنه
وان كان الأصل أن المحكمة الاستثنائية لا تجرى
تحقيقاً وتحكم على مقتضى الأوراق الا أن حقها
في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق
الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقاً لنص
المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن
تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه
لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام
محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في
اجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل
على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على
وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها .
لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن
الأخرى .

الطعن ١٨٦٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٢٩

٢٤ يناير ١٩٧١

(أ) نقض : طعن ، مصلحة ، عقوبة الجريمة الاشد .
عقوبات م ٣٢ .
(ب) دليل : قتل ، احراز سلاح ناري . اثبات .

الموضوع التقدير فيها بغير معقب من محكمة النقض .

المحكمة :

• • • وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مؤدى الأدلة التى أقام عليها قضاءه بالادانة عرض لنية القتل فأثبت توافرها فى حق الطاعنين بقوله : « ان نية القتل لدى المتهمين متوافرة من اقدامهم على طعن المجنى عليها بالسكاكين وهى أسلحة قاتلة بطبيعتها واصابة المجنى عليها بهذه السكاكين فى عدة مواضع من جسمها وتعددتها أكثر من طعنة فى الصدر والبطن والكبد والطحال كما هو موصوف بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها السالف الذكر مما يقطع بأنهم تعمدوا ازهاق روحها وكان من شأن تلك الطعنات تحقيق النتيجة المبتغاة » • فان هذا حسبه للتدليل عن تلك النية كما هى معرفة به القانون •

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد طبق - فى حق الطاعن الثالث - المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى المقررة لجرمة القتل العمل مع سبق الاصرار والترصد ، فانه لا مصلحة فيما يثيره من بطلان اتصال المحكمة بدعوى جريمة احراز سلاح لرفعها اليها بغير الطريق القانوني •

وما دام هذا الطاعن لم ينازع فى صحة ما أثبتته المحكمة من أنه كان محرزا سلاحا ناريا ، فلا على المحكمة ان هى اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت واقعة القتل فى حقه ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت فى الأوراق • لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث لم يطلب الى المحكمة تحقيقا معينا فى صدد سبب اصابته ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها • وما يثيره فى شأن تلك الاصابة وكيفية حصوله واتخاذ المحكمة منها دليلا على اقترافه واقعة القتل ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى

(ج) عقوبة مبررة : ارتباط ، عقوبات م ٣٢ • قتل عمد • احراز سلاح • نقض ، طعن • مصلحة •

(د) دفاع : اخلال بحقه • حكم • تسبيب • عيب • اثبات •

(هـ) محكمة موضوع : سلطتها فى تقدير دليل • نقض ، طعن ، سبب موضوعي •

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم قد طبق فى حق الطاعن المادة ٣٢ عقوبات ، وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد ، وهى المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، فانه لا مصلحة لهذا الطاعن فيما يثيره من بطلان اتصال المحكمة بدعوى جريمة احراز السلاح لرفعها بغير الطريق القانوني •

٢ - اذا كان الطاعن لم ينازع فى صحة ما أثبتته المحكمة من أنه كان محرزا سلاحا ناريا ، فلا على المحكمة ان هى اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت واقعة القتل فى حقه ، ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت فى الأوراق •

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق الطاعن اقترافه جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى غير مشتمل وذخيرته ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، قد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسة جنيهات عن احراز السلاح ، فانه يتعين نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة ، وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها والمقررة للجريمة الأشد وهى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد •

٤ - اذا كان يبين أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين فى صدد سبب اصابته ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها •

٥ - ان ما يثيره الطاعن فى شأن اصابته وكيفية حصولها واتخاذ المحكمة منها دليلا على اقترافه واقعة القتل ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى مسائل واقعية تملك محكمة

وقع على قائمة الحكم بما يثبت اشتراكه في اصداره طبقا لما توجبه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فان الحكم يكون سليما وبمناى عن دعوى البطلان .

لما كان ذلك ، وكان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا لصحته ، فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابداه الطاعن ببطلان التفتيش لاجرائه فى غيبته طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن ١٦٢٩ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية ومحمود عطيفة والدكتور محمد محمد حسنين وطه دنانه .

٣١

٢٤ يناير ١٩٧١

(أ) نقض : طعن ، مصلحة ، محاكمة ، اجراءاتها ، حكم ، بطلان .

(ب) حكم : وصفه ، تدليل ، عيب ، معارضة . نظرها

(ج) ارتباط : عقوبة ، تطبيقها ، عقوبات م ٣٢ ، نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون ، تموين ، قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٩٠ لسنة ١٩٥٩

المبادئ القانونية :

١ - اذ كانت مصلحة المجتمع تقتضى ان تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة ، وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ والبطلان ، ومن ثم فان مصلحة النيابة فى الطعن تكون قائمة لهذا السبب ، ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى ديباجته « أن المعارضة قد أقيمت فى الميعاد عن حكم قابل لها مستوفية كل شروطها القانونية ، ومن ثم يتعين قبولها شكلا » فان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه - من قبول الاستئناف شكلا - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة وزلة

حق الطاعن الثالث اقترافه جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرته ، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمةين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتغريم ذلك الطاعن مبلغ خمسة جنيهات عن جريمة احراز السلاح فانه يتعين - انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها والمقررة للجريمة الأشد وهى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .

الطعن ١٦٢٨ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٠

٢٤ يناير ١٩٧١

(أ) حكم : اشتراك فى اصداره دون تلاوته . مرافعات م ١٧٠

(ب) تفتيش : اذن ، تنفيذ ، دفع ببطلانه ، حكم ، تسبيب ، عيب .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة والذى أثبت فى ورقة الحكم عدم اشتراكه فى تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت اشتراكه فى اصداره ، فان الحكم يكون سليما وبمناى عن دعوى البطلان .

٢ - حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى ابداه الطاعن ببطلان التفتيش لاجرائه فى غيبته طالما أنه دفع قانونى ظاهر البطلان .

المحكمة :

٠٠ وحيث انه لما كان يبين من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الأول من الطعن أن السيد المستشار ٠٠ أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة - والذى أثبت فى ورقة الحكم عدم اشتراكه فى تلاوته - قد

الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمة الأولى وبراءة المتهمين منها وتأنيده بالنسبة للتهمة الثانية المنسوبة للمتهم الأول - المطعون ضده - وحده .

ويبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في ديباجته أن المعارضة قد أقيمت في الميعاد عن حكم قابل لها مستوفية كافة شروطها القانونية، ومن ثم يتعين الحكم بقبولها شكلاً . لما كان ذلك ، وكان هذا التناقض بين ما أورده الحكم في ديباجته وما انتهى إليه منطوقه - من قبول الاستئناف شكلاً - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى إذ لا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله ، ومن ثم فهو لا يقدر في سلامته .

لما كان ذلك ، وكان القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة الأولى يقتضى عدم أعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويستتبع حتما توقيع عقوبة التهمة الثانية وحدها ، وكانت هذه العقوبة على ما جرى به نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في التهمة الثانية بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحبس والغرامة - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن التهمة الثانية .

الطن ١٦٣٢ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٢

٢٤ يناير ١٩٧١

استئناف : نظرة . دعوى مدنية . إجراءات المحكمة ، رسوم انتاج . إجراءات م ٤٠٨ . خصوم . تكليفهم بالحضور

المبدأ القانوني :

على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف - المطعون ضده - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كانت

قلم ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، إذ لا يخفى هذا الخطأ على من يراجع الحكم كله .

٣ - أن القضاء ببراءة المطعون ضده من إحدى التهمتين يقتضى عدم أعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ويستتبع حتما توقيع عقوبة التهمة الثانية وحدها . وإذا كانت هذه العقوبة هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في التهمة الثانية بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحبس والغرامة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن التهمة الثانية .

المحكمة :

وحيث أنه من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن - بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت الى المطعون ضده وآخر تهمة انتاج خبز أفرنكي صغير يقل عن الوزن المقرر كما أسندت الى المطعون ضده تهمة عدم امساك سجل حركة الدقيق أيضا ، وقضت محكمة أول درجة بحبس كل منهما ستة أشهر وغرامة ١٠٠ جنيه مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمطعون ضده، فطعننا عليه بالاستئناف وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ، ولما عارضنا قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي

٣٣

٢٥ يناير ١٩٧١

تموين • كتان • جريمة • اركانها • قرارات وزارية ،
قانون • تفسيره • حكم • تسببيه • معيب • نقض •
أسباب طعن • قرار وزير تموين ٦٥ سنة ١٩٦٦ •

المبدأ القانوني :

حظر نقل قش الكتان وبذرته خارج الأجران
ومراكز التجميع بالمحافظات الا بتصريح من مدير
الزراعة مقصور على تأييم الفعل المادى وهو النقل
دون التصرف القانونى بالبيع الذى لا يترتب
عليه فى كل الأحوال نقل المبيع من جهة الى
أخرى • واذا كان الحكم الابتدائى الذى أخذ
بأسبابه الحكم المطعون فيه ، قد اكتفى بنقل وصف
التهمة المسندة الى المطعون ضده ، من أنه تصرف
فى محصول الكتان بيعاً ، بغير ترخيص من
الجهة المختصة ، دون أن يبين حقيقة الواقعة ،
فهل اقتضت على التصرف القانونى بالبيع دون
النقل المؤتم قانوناً أم اشتملت عليه ، فإن الحكم
المطعون فيه ، يكون مشوباً بالقصور •

الحكمة :

• • • • •
وحيث أنه يبين من قرار وزير التموين
والتجارة الداخلية ٦٥ لسنة ١٩٦٦ أنه حظر
نقل قش الكتان وبذرته خارج الأجران ومراكز
التجميع بالمحافظات فى الفترة التى حددها الا
بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك أنه اقتصر
على تأييم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف
القانونى بالبيع الذى لا يترتب عليه فى كل
الأحوال نقل المبيع من جهة الى أخرى •

لا كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم
الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه -
أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى المطعون
ضده من أنه تصرف فى محصول الكتان بيعاً
على النحو المبين بالمحضر بغير ترخيص من الجهة
المختصة واستطرد من ذلك مباشرة الى القول بأن
التهمة ثابتة قبله ويتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام
دون أن يبين حقيقة الواقع وهل اقتضت على
التصرف القانونى بالبيع دون النقل المؤتم قانوناً
أم اشتملت عليه •

مصلحة الجمارك - المدعية بالحق المدنى -
خصما فى الدعوى المطروحة ولها ما للخصوم
الآخرين من حق الطعن فى الحكم الصادر فيها ،
فإن الحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان
مصلحة الجمارك « الطاعنة » يكون قد بنى على
بطلان فى اجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله
ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى
المدنية •

المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه صدر فى
١٩٦٧/١٠/٢٤ وقررت الطاعنة - مصلحة
الجمارك - الطعن فيه بطريق النقض فى
١٩٦٨/٦/٢٦ وقدمت أسباب طعنها فى السابع
والعشرين من الشهر ذاته ، ويبين من مطالعة
الأوراق أن الطاعنة لم تعلن بالحضور أمام محكمة ،
كما لم تعلن رسمياً بصدر الحكم المطعون فيه
حتى تاريخ التقرير بالطعن ، ومن ثم يكون ميغاد
الطعن مفتوحاً ، لما كان ذلك ، وكان الطعن قد
استوفى باقى الشكل المقرر فى القانون ، فانه
يتعين قبوله شكلاً • •

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات
المضمومة أن الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم
المستأنف ضده من التهمة المسندة اليه ورفض
الدعوى المدنية مع الزام الطاعنة بمصروفاتها
دون أن تكون مصلحة الجمارك - الطاعنة - قد
أعلنت فى الدعوى •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٨ من قانون
الاجراءات الجنائية قد أوجبت على النيابة العامة
تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف -
المطعون ضده - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر
الاستئناف ، وكانت مصلحة الجمارك - المدعية
بالحق المدنى - خصما فى الدعوى المطروحة ،
ولها ما للخصوم الآخرين من حق الطعن فى الحكم
الصادر فيها على ما جرى به قضاء محكمة النقض ،
فإن الحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان
مصلحة الجمارك - الطاعنة - يكون قد بنى على
بطلان فى اجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله
ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى
المدنية مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية
ومقابل أتعاب المحاماة •

الطعن ١٦٣٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة •

المحكمة :

من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٩ من نوفمبر ١٩٦٩ بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فقرر المحكوم عليه - بواسطة وكيله - الطعن فيه بطريق النقض في ٢٤ من فبراير ١٩٧٠ أى بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض، واعتذر الطاعن بعذر المرض الذي زعم بأنه حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستئنافية وعلمه بالحكم الصادر فيها وقدم شهادة مرضية مؤرخة أول فبراير ١٩٧٠ ورد بها أنه « كان مريضا بالتهاب تحت الماء بالحويصلة المرارية مع صفرة وارتفاع في درجة الحرارة واستمر طريح الفراش وتحت علاج من يوم ٩ من نوفمبر ١٩٦٩ حتى تاريخ تحريرها » .

ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة لأنها حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وانما اختيارا عن أمر غير مقطوع به ، يؤكد ذلك أن الثابت من محضر التوثيق على التوكيل ١٩٧١ سنة ١٩٦٩ الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن انتقل يوم ١٨ من نوفمبر ١٩٦٩ - وهو يقع في فترة ادعائه المرض - الى مكتب التوثيق ووقع بامضائه أمام الموثق مما يدل على أنه لم يكن مريضا وطريح الفراش كما جاء بالشهادة الطبية .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن للحضور بجلسة ٩ من نوفمبر ١٩٦٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مخاطبا مع شخصه ووقع على أصل ورقة الاعلان بما يفيد استلامه صورة منه . لما كان ما تقدم ، فإن اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة . واذ كان الطاعن لم يقرر بالطعن الا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون دون عذر مقبول ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الطعن ١٦٤٩ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

لما كان ذلك ، وكان ، الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تشير به النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الطعن ١٦٤٦ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود العمراوى وأنور أحمد خلف وإبراهيم الديوانى ومحمد ماهر حسن وحسن المغربى .

٣٤

٢٥ يناير ١٩٧١

نقض : طعن ، ميعاده . اجراءات المحكمة . ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ م ٣٤

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فقرر المحكوم عليه - بواسطة وكيله - الطعن فيه بطريق النقض بعد فوات الميعاد القانوني واعتذر بعذر المرض وقدم شهادة حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وانما اخبارا عن أمر غير مقطوع به يؤكد ذلك أن الثابت من محضر التوثيق على التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن انتقل يوم توثيقه - وهو يقع في فترة ادعاء المرض - الى مكتب التوثيق ووقع بامضائه أمام الموثق مما يدل على أنه لم يكن مريضا وطريح الفراش كما جاء بالشهادة الطبية . ولما كان الطاعن قد أعلن للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مخاطبا مع شخصه ووقع على أصل ورقة الاعلان بما يفيد استلامه صورة منه ، فإن اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

٣٥

٢٥ يناير ١٩٧١

عمل : تأمينات اجتماعية . اثبات . حكم . تسبيب .
عيب ، تناقض . نقض . نطاقه . اثره . محكمة نقض ،
سلطانها .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون
ضده صلته بالمخبر بالنسبة لتهمة عدم التأمين
على عماله ، وفي ذات الوقت أكد صلته به واعتبره
مسئولا عنه بالنسبة لتهمة عدم اعداده بمحل
العمل السجلات والدفاتر المقررة ، وعن ذات
الفترة محل المحاكمة ، فان الحكم يكون معيبا
بالتناقض والتخاذل .

المحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام
قضاءه ببراءة المطعون ضده من التهمة الثانية
وادانته عن الأولى استنادا الى قوله : « أن المتهم
مثل أمام المحكمة ودفع التهمة على أساس أنه
يؤجر هذا المخبر موضوع التهمة الى آخرين
بموجب عقد ايجار مؤرخ ٢٧/٤/١٩٦٨ وثابت
التاريخ في أول مايو ١٩٦٨ ، مما ينفي عن المتهم
هذه التهمة ويجعله غير مسئول جنائيا عنها
ووجب الغاء الحكم فيما قضى به بالنسبة لهذه
التهمة اما بالنسبة للتهمة الأولى فان المتهم لم
يقدم ما ينفيها مما ترى معه المحكمة تأييد الحكم
المستأنف بالنسبة لهذه العقوبة ، . ومؤدى ذلك
أن الحكم نفى عن المطعون ضده صلته بالمخبر
بالنسبة للتهمة الثانية وفي ذات الوقت أكد صلته
به واعتبره مسئولا عنه بالنسبة للتهمة الأولى وعن
ذات الفترة محل المحاكمة .

لما كان ذلك ، فان ما أورده المحكمة في
أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه
البعض الآخر مما يبين منه أن المحكمة فهمت
الدعوى على غير حقيقتها ، ومن ثم فان الحكم
يكون معيبا بالتناقض والتخاذل ويتعين نقضه
والاحالة بالنسبة للتهمة الأولى وكذلك وبالنسبة
للتهمة الثانية المقدمة من النيابة العامة بوصف
المخالفة والتي لا يجوز الطعن فيها - لوحدة
الواقعة .

الطعن ١٦٥٠ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٦

٣١ يناير ١٩٧١

شيك : بدون رصيد . حكم . تسبيب . عيب .

المبدأ القانوني :

يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اعطاء
شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في
ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف
بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم
صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية . ولما
كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد
الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه
شرائطه ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في
حق الطاعن ما دام البنك قد أفاد بتقديم الشيك
الأول مرة أخرى وبأن الحساب مقفل بالنسبة
للشيك الثاني دون بحث علة ذلك ، فانه يكون
قد انطوى على قصور في البيان بما يستوجب
نقضه والاحالة .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله
أن الطاعن أصدر شيكين لصالح المجنى عليه
أولهما بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥ على البنك العربي
بمبلغ ٨٠ جنيها وثانيهما بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٨
على بنك الاسكندرية بمبلغ ١١٢ جنيها و ٤٤٨
مليما وقد أفاد البنك العربي بتقديم الشيك
مرة أخرى وأفاد بنك الاسكندرية بأن الحساب
مقفل . ثم انتهى الحكم الى ادانة الطاعن استنادا
الى هاتين الافادتين .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر - على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين على الحكم
بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن
يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود
والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد
الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا
للأوضاع المصرفية . ولما كان الحكم المطعون فيه
لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا
وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر
الجريمة في حق الطاعن ما دام البنك قد أفاد

الهندسية أمام المحكمة من أنه لا يستطيع نفى أو اثبات ظهور الخلل في تاريخ سابق على الحادث . وكان من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني الى معلومات شخصية ، بل كان يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة .

الطعن ١٥٤٢ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

٣٨

٣١ يناير ١٩٧١

- (أ) معارضة : تقرير بالمعارضة . اجراءات .
- (ب) حكم : مسودته . بياناته .
- (ج) تقرير تلخيص : تلاوته ، انبائها ، محضر جلسة
- (د) شهادة مرضية : اطراحها ، استئناف ، نظره ، محكمة استئنافية ، اجراءاتها .
- (هـ) حكم : وصفه ، معارضة ، نظرها ، نقض ، طعن ، نفاقه ، تبديد .
- (و) محكمة استئنافية : اجراءاتها ، استئناف ، نظره ، محاكمة اجراءاتها .
- (ز) دفع : بعدم العلم بيوم البيع . دفع بعدم الالتزام بنقل المحجوزات . نقض ، طعن ، اسباب .
- (ح) دفع : بعدم العلم بيوم البيع ، محله .
- (ط) دفاع : اخلال بحقه .

المبادئ القانونية :

- ١ - التقرير بالمعارضة يصح في القانون أيما كان الشكل الذي يتخذه ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة في الحكم الغيابي ، طالما أن التقرير بالطعن لا يعلو أن يكون عملاً اجرائياً مباشراً موظف مختص بتحريره .
- ٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم الا في حالة وجود

بتقديم الشيك الأول مرة أخرى وبأن الحساب مقفل بالنسبة للشيك الثاني دون بحث علة ذلك ، فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان بما يستوجب نقضه وإحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث الرجة الآخر من الطعن .

الطعن ١٥١٩ سنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطية ومحمود عطية والدكتور محمد محمد حسين وطه دنانه .

٣٧

٣١ يناير ١٩٧١

النبات : خبرة . حكم ، تسيب . عيب . قتل خطأ .

المبدأ القانوني :

لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني الى معلومات شخصية ، بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها .

المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الحلية المركبة بسقف منزل الطاعنين سقطت فجأة فوق المجنى عليهما أثناء خروجهما من المنزل وأدت الى قتل أولتهما واصابة الثانية ، عرض لدفاع الطاعنين ورد عليه في قوله : « وحيث أن الثابت من شهادة السيد مدير الأعمال أمام محكمة أول درجة أنه كان يتعين على مالكي المنزل أي المتهمين ترميم المبانى عند ظهور خلل في البياض ، ومن ثم ترى المحكمة أن سقوط الحلية على هذا النحو فجأة فوق المجنى عليهما لا يحدث فجأة الا اذا كان هناك خلل سابق لم يقم المتهمين باصلاحه » .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن ما استند اليه الحكم في اثبات توافر ركن الخطأ في حق الطاعنين من الجزم بأن ثمة خلا سابقاً قد ظهر في البناء لم يبادر الطاعنان باصلاحه يخالف ما شهد به مدير الأعمال

مانع لدى انقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

٤ - متى كان الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام لم يشر إلى عذر المرض الذي يثيره الطاعن في طعنه كعلة لتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، فإن محكمة النقض لا تظمن إلى صدق ما ذهب إليه الطاعن وتطرح الشهادة المرضية المقدمة منه ويكون منعا في هذا الشأن على غير أساس .

٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الذي وصف خطأ بأنه حضوري اعتباري وقضى باعتباره معارضته كأن لم تكن بما لا مضارة منه للطاعن ، وكان الطاعن في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والذي أبان عن واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . ومن ثم يكون نعي الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس .

٦ - المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بأجراء تحقيق إلا لاستكمال النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لأجرائه .

٧ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع وبعدم الالتزام بنقل المحجوزات من الدفوع التي تتطلب تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

٨ - محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

٩ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها ، أو ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

المحكمة :

٠٠ - وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه حصل واقعة الدعوى في قوله : « بتأريخ ١٩٦٨/٩/٣٠ توقيع الحجز ضد المتهم لصالح عبد الظاهر على وفاء المبلغ ٣٥٢ جنيها و ٨٥٠ مليما وأصاب الحجز الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة له وعين المتهم حارسا على المحجوزات وتحدد للبيع يوم ١٩٦٩/٥/٢٠ وفي هذا اليوم تبين لمندوب الحجز أن المتهم بدد المحجوزات » ثم انتهت المحكمة إلى ثبوت الواقعة في حق الطاعن من امتناعه عن تقديم المحجوزات بقصد عرقلة إجراءات التنفيذ اضرازا بالذائن الحاجز . وقد صدر هذا الحكم غيابيا من محكمة أول درجة ، فعارض الطاعن وقضى بالتأييد لأسبابه فاستأنف وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا اعتباريا بالتأييد لأسبابه أيضا . فعارض وقضت بحكمها المطعون فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن .

لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام لم يشر إلى عذر المرض الذي يثيره الطاعن في طعنه كعلة لتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، فإن هذه المحكمة لا تظمن إلى صدق ما ذهب إليه وتطرح شهادته المقدمة في هذا الصدد ويكون منعا في هذا الشأن على غير أساس . وكان التقرير بالمعارضة يصح في القانون أيا كان الشكل الذي يتخذه ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة في الحكم الغيابي ، طالما أن التقرير بالطعن لا يعدو أن يكون عملا إجرائيا يباشره موظف مختص بتجريمه ، وكان الطاعن لا يماري في أن التقرير الذي ينعي عليه شكله قد أدى الغرض منه من ناحية علمه بالجلسة المحددة والمحكمة التي ستنظر دعواه ولم يتخلف عن الحضور إلا لسبب آخر لا صلة له بما يثيره في وجه طعنه ، ومن ثم فيكون منعا في هذا الصدد في غير محله .

أما ما يثيره بشأن خلو محضر الجلسة مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص فمردود بما هو ثابت في صدر مدونات الحكم المطعون فيه من حصول التلاوة وهو مكمل في هذا الصدد لمحضر الجلسة

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلتزم بإجراء تحقيق إلا لاستكمال النقص الذى شاب إجراءات المحاكمة أمام أول درجة أو ما ترى هى لزوما لإجرائه ، فىكون ما يثيره الطاعن فى شأن عدم تحقيق الدعوى على غير سند .

أما ما يثيره فى شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع وأنه غير ملزم بنقل المحجوزات فمردود عليه بما فاتته من التمسك بهما أمام محكمة الموضوع لما يتطلبانه من تحقيق موضوعى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . هذا فضلا عن أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يشره الطاعن أمام محكمة الموضوع التى اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجود المحجوزات فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

الطعن ١٨٨٩ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة .

حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن خلو الأوراق بما يدل على أن مسودة الحكم قد حررت فمردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم إلا فى حالة وجود مانع لدى القاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد إصداره ، ومن ثم فلا تشريب على المحكمة بفرض صحة ما يقوله الطاعن ان هى لم تحرر مسودة للحكم بخط أحد قضاتها ويكون نعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة . وكان الطاعن قد عارض فى الحكم الذى وصف خطأ بأنه حضورى اعتبارى وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن بما لا مضارة منه للطاعن .

ولما كان الطعن فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه والذى أبان عن واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة تبيد الأشياء المحجوز عليها التى دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوته فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس .

لا توجد فى الحكومات البشرية سوى قوتين ضابطين ، قوة السلاح وقوة القانون ، وإذا لم يتول قوة القانون قضاة فوق الخوف وفوق كل ملامة ، فإن قوة السلاح هى التى ستسود حتما ، وبذلك تؤدى الى سيطرة النظم العسكرية على المدنية .

« ستورى كبير القضاة الأمريكين »

قضاء محكمة النضر المدنية

٣٩

٣ نوفمبر ١٩٧٠

بيع : بائع ، التزاماته ، مبيع ، ضمانه ، مدنى
م ٤٣٣ .

المبدأ القانوني :

البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالعقد ، وذلك دون تمييز بين ما اذا كان الثمن قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة ، بل جعل المشرع للمشتري الحق فى هذا الضمان اذا وجد عجزا فى المبيع بطلب انقاص الثمن أو فسخ البيع بحسب الأحوال ، طالما أن مقدار المبيع قد تعين فى العقد .

المحكمة :

.. وحيث أنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٣٣ من القانون المدنى تقضى بأنه اذا كان المبيع قد عين مقداره فى العقد كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يجر الاتفاق على غير ذلك ، وكان مؤدى هذا النص أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالعقد وذلك دون تمييز بين ما اذا كان الثمن قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة ، بل جعل المشرع للمشتري الحق فى هذا الضمان اذا وجد عجزا فى المبيع بطلب انقاص الثمن أو فسخ البيع بحسب الأحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين فى العقد .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما قرره من أن العقد قد بين حدود الأرض المبيعة وأثبت فيه أن القدر المبيع خمسة

أفدنة تتراوح بين العجز والزيادة ، وعلى أن المطعون عليه قد استوقع الطاعن على عقود البيع المبرمة من آخرين ممن تقع أرضهم فى المساحة الملاصقة للمصرف الذى يحد الأرض المبيعة من الناحية الغربية وعلى ما استظهره الحكم من تقرير الخبير من أنه يبيع المطعون عليه للأطيان المشار اليها تكون قد استنفدت ملكيته فى المنطقة مما لا يسمح معه بتكملة النقص ، ولئن كان هذا الذى أورده الحكم يؤدى الى ما انتهى اليه من اثبات صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥/١/١٩٦٣ عن أرض محددة وأن نية الطرفين قد انصرفت الى عدم تجاوز هذه الحدود ولو نقصت المساحة المبيعة عن خمسة أفدنة ، الا أنه لا يؤدى الى ما قضى به - وهو بصدد تحديد ثمن المساحة المبيعة - من اعتبار هذا الثمن ١٩٠٠ ج ذلك أن البين من الحكم أنه كما أثبت أن الثمن المسمى فى العقد مقداره ١٩٠٠ ج فقد أثبت أيضاً ما ورد بالبند الثانى من ذلك العقد من أن ثمن الفدان الواحد قد حدد بمبلغ ٣٨٠ ج ، وكان المعول عليه فى هذا المجال هو ما أورده الحكم من أن البند الاول من العقد قد أبان أن القدر المبيع هو خمسة أفدنة تحت العجز والزيادة ، واذا أغفل الحكم دلالة اقتران هذا البيان بالعقد وذهب الى أن القدر المبيع يقابله الثمن المسمى بالعقد بأكمله ومقداره مبلغ ١٩٠٠ ج دون أى اعتبار لما أسفرت عنه المساحة الحقيقية للقدر المبيع ولما صار تسليمه فعلا الى الطاعن ، فانه يكون قد خالف القانون بانطوائه على مسخ لإرادة المتعاقدين فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه فيما قضى به من أن البيع نظير ثمن قدره ألف وتسعمائة من الجنيهات .

ذلك تقول الطاعنة أنها دفعت بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر النزاع واختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظره ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن النزاع في الدعوى يدور حول طلب فسخ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليها الأولى بسبب عدم وفائها بباقي الثمن وعن أطيان تصرف فيها البائع طبقاً للمادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي وليست محلاً للاستيلاء ، هذا في حين أن الثابت أن الاستيلاء الذي قامت به إحدى اللجان الفرعية التابعة للإصلاح الزراعي على الأطيان كان باعتبار أنها لا زالت مملوكة للمطعون عليه الثاني وأنها زائدة عن الحد الأقصى الذي يجوز له تملكه طبقاً للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ وأن حصل التصرف فيها طبقاً لأحكام المادة الرابعة منه ما دام أن الاستيلاء قد حصل في ١٩٦١/٢/٢٣ بعد صدور الحكم الابتدائي بالفسخ باعتبار أن الأطيان مملوكة للمطعون عليه الثاني فتختص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي طبقاً لنص المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي بنظر الدعوى ، باعتبار أن كل نزاع متصل بملكية الأرض المستولى عليها بطريق مباشر أو غير مباشر هو مما تختص هذه اللجنة القضائية بنظره ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير من ذلك أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي أصدرت قرارها في ١٩٦٤/١/٧ باستبعاد المساحة المتصرف فيها إلى المطعون عليها الأولى من الاستيلاء ، ذلك أن هذا القرار لم يصبح بعد واجب التنفيذ لأنه يخضع طبقاً للمادة ٥/١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي لاعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الذي أبدته الطاعنة استناداً إلى أن المنازعة في الدعوى قائمة بين المطعون عليه الثاني والمطعون عليها الأولى بسبب عدم وفائها بباقي الثمن المستحق وأن من حقه مطالبتها بتنفيذ التزامها بأداء الثمن أو فسخ

وحيث أن الموضوع صالِح للفصل فيه ، واذ قدر الطرفان ثمن القدان الواحد بمبلغ ٣٨٠ ج ، وكان العجز في المساحة المباعة المحددة بالعقد مقداره ١٩ ط و ٢١ س (٥ ف - ٤ ف و ٤ ط و ٣ س) ولما تقدم فانه يتعين انقاص الثمن المقدر بالعقد بما يوازي ذلك النقص ٠٠ والحكم باعتبار البيع نظير ثمن قدره ١٥٨٥ ج و ٢٨٠ مليماً (١٩٠٠ - ٣١٤ ج و ٦٢٠ مليماً) .

الطعن ١٨٥ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بابع نائب رئيس المحكمة وبطرس زفلول وأحمد حسن هيكل وإبراهيم علام ومحمد أسعد محمود .

٤٠

٣ نوفمبر ١٩٧٠

اختصاص : ولائي . اصلاح زراعي ، لجنة قضائية ، اختصاصها . بيع . ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢/١٣ مكرراً . ق ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ق ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني :

ان اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . مقصور على ما يعترض الاستيلاء من منازعات ، سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم ، أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها والتي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم ، والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها ، فانه لا اختصاص للجنة بنظرها ، وإنما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

الحكمة :

٠٠ وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان

قرارات اللجنة القضائية يخضع تنفيذها لاعتماد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقا للمادة ١٣/٥ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي سالف البيان ، ون القرار الصادر من اللجنة باستبعاد المساحة المتصرف فيها من الاستيلاء لم يصبح بعد واجب التنفيذ لعدم اعتماده بعد ، ذلك أن مجال هذا القول أن تكون جهة الإصلاح الزراعي قد نازعت فعلا في ملكية المطعون عليه الثاني للأطيان التي قامت فعلا بالاستيلاء عليها وهو أمر غير متحقق في الدعوى الحالية على النحو السالف بيانه .

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير اساس .

الطن ١٨٧ لسنة ٣٦ ق. بامبيشة السابقة .

٤١

٤ نوفمبر ١٩٧٠

أحوال شخصية : مسائل خاصة بالمصريين المسلمين .
حكم ، تدليل ، هيب

المبدأ القانوني :

اذ كانت الطاعنة أقامت دعواها بطلب التتطبيق من زوجها المطعون ضده على سببين ، أولهما جنونه وثانيهما اضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنة مكتفيا ببحث ما ادعته الزوجة من جنون الزوج ولم يعرض لما ادعته من اضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه .

الحكمة :

.. وحيث انه بالرجوع الى الأوراق يبين أن الطاعنة أقامت دعواها بطلب التتطبيق من زوجها المطعون ضده على سببين (أولهما) جنونه (وثانيهما) اضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما لادمانه الخمر والمخدرات

العقد لخلالها بالتزامها . واذ تنص المادة ١٣/٢ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانونين ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ سنة ١٩٥٥ على تشكيل لجنة قضائية أو أكثر ، من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرياسة ومن عضو بمجلس الدولة ومندوب عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقاري وآخر من مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الأقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها وذلك لتعين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها فقد أفاد هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم و كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأراضي التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقا للأقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي ، وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون ، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها ، فإنه لا اختصاص للجنة بنظرها وإنما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص .

لما كان ذلك وكان النزاع الحالي في الدعوى قائما بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليه الثاني بشأن ما ادعاه من عدم تنفيذها التزامها بوفاء باقي ثمن العقار المبيع وطلب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيه بل يدور حول تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعي ، وهو نزاع مما تختص جهة القضاء العادي بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، وكان لا يقدح في ذلك ما تقوله الطاعنة من أن

يستلزم قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالنسبة لاتفاق الزرعة الواحدة الاثبات بالكتابة وقد تأكد ذلك بما أفصح عنه في المذكرة الايضاحية للمادة ٣٦ مكررا (ا) المشار اليها في تبرير اضافة العبارة المتقدمة الذكر لقوله « انها قضت بوجود أن يكون عقد الايجار ثابتا بالكتابة ، وكذلك كل اتفاق على استغلال لأرض زراعية ولو كان لزرعة واحدة وذلك حتى لا يلجأ الملاك الى التحايل لعدم تحرير عقد الايجار والادعاء بأنه اتفاق على استغلال الأرض لزرعة واحدة » .

ولما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دعواه بطلب الحكم بطرد المطعون ضده من أرض النزاع وتسليمها اليه بما عليها من زراعة على أن هذا الأخير استأجر الأرض محل النزاع لزرعة واحدة وبقي فيها بغير سند من القانون بعد انتهاء هذه الزرعة في سنة ١٩٦٣ ، واذا انتهى الحكم رغم ذلك ودون تحرى حقيقة العلاقة التي نشأت بين طرفي النزاع وقبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان ، وهل هي علاقة ايجارية أم هي مجرد الترخيص بالانتفاع بالأرض لزرعة واحدة ، الى أن المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ تستلزم اثبات هذه العلاقة بالكتابة ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم سماع الدعوى على الرغم من أن القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي استلزم اثبات العلاقة الناشئة عن الترخيص باستغلال الأرض لزرعة واحدة ، قد صدر تاليا على الواقعة موضوع الدعوى ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه » .

الطن ١٣١ لسنة ٣٦ ق. رئاسة زعفرية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول وأحمد حسن هيكل وعباس حلمي عبد الجواد وإبراهيم علام .

٤٣

١٠ نوفمبر ١٩٧٠

سوسة : سمسار ، اجرة ، استحقاقه . التزام .
تنفيذ . تعويض ، تنفيذ بطريقة . حكم ، تسبيب ،
يب . دفاع جوهري .

ولعب الميسر في منزل الزوجية واعتدائه عليها بالألفاظ النابية والضرب المبرح الذي ترك عاهة في أذنها لاعتراضها على سلوكه ، ودأبه على ترك منزل الزوجية لفترات طويلة بسبب أنهما في ملذاته غير المشروعة ، وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه قام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ما قرره من أن المطعون عليه لم يدخل مستشفى الأمراض العقلية بعد خروجه من مستشفى بهمان وأنه يبين من البند الثاني من تقرير الخبير أنه هادئ وانفعالاته عادية وأن حالته العقلية تحسنت بدرجة كبيرة بحيث لم يبين عليه أي عرض ظاهر لمرض عقلي وأن المحكمة ترى أن ما ذكره بالتقرير يدل على شفاؤه ، واذا اكتفى الحكم المطعون فيه ببحث ما ادعتته الزوجة من جنون الزوج ولم يعرض لما ادعتته من اضراره بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، فانه يكون قاصرا مما يوجب نقضه » .

الطن ٢٣ لسنة ٣٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة .

٤٢

١٠ نوفمبر ١٩٧٠

ايجار : زراعة واحدة . اصلاح زراعي . ترخيص بالانتفاع . زرعة واحدة . اثبات بالكتابة . مرسوم ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٦ ق ١٧ لسنة ١٩٣٦ .

المبدأ القانوني :

المشرع لم يكن يستلزم قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالنسبة لاتفاق الزرعة الواحدة ، الاثبات بالكتابة .

الحكمة :

« وحيث أن المادة ٣٦ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي بعد تعديلها بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت في عقد ايجار الأراضي الزراعية وفي عقد المزارعة أن يكونا ثابتين بالكتابة مهما كانت قيمة أي منهما ، واذا أضيف الى الفقرة الاولى من هذه المادة بموجب القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ عبارة « وكذلك كل اتفاق على استغلال - أرض زراعية ولو كان لزرعة واحدة » فان مؤدى ذلك أن المشرع لم يكن

المبدأ القانوني :

تنفيذ الالتزام اما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بأداء عين ما التزم به ، أو تنفيذا بمقابل عن طريق التعويض . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن (السمسار) تأسيسا على أن الاتفاق قد تم بين الطرفين على أن استحقاق أجر الطاعن معلق على تنفيذ العقدين المبرمين بين المطعون عليها (الشركة البائعة) والشركة المشترية ، وأن هذا الشرط قد تخلف بفسخ العقدين وعدم تنفيذهما تنفيذا عينيا بفتح الاعتماد وشحن البضاعة ، دون أن يعنى الحكم بالرد على دفاع الطاعن من أنه يستحق أجره لأن العقدين قد نفذتا بطريق التعويض ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه .

الحكمة :

.. وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن الاطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٦٦/١/٣١ ، أنه تمسك في دفاعه بأنه وإن كانت المطعون عليها قد تعهدت في الاقرارين المؤرخين ١٤ و ١٩٥٩/١/٢٠ بأن تدفع له أجره عند تنفيذ العقدين المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية وأن هذين العقدين قد فسخا ولم ينفذا تنفيذا عينيا ، الا أنه يستحق أجره مع ذلك لأن العقدين نفذتا بطريق التعويض اذ قبضت المطعون عليها من الشركة المشترية عربونا قدره ١٣١٦٦ ج عن العقدين ودفعت في نفس الوقت الى المكتب التجاري الزراعي الذي اشترت منه صفتين البطاطس عربونا قدره ٦٥٢٨ ج و ٦٣ م وقد ثار النزاع بشأن هذه العقود وعرض على التحكيم وقضى المحكم بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠ بفسخ العقدين المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية واستحقاق المطعون عليها للجزء الباقي من عربون العقد الأول ومقداره ٧١٦٦ ج وعربون العقد الثاني ومقداره ٦٠٠٠ ج وبفسخ العقدين المبرمين بين المطعون عليها والمكتب التجاري الزراعي واستحقاق هذا المكتب للجزء الباقي من عربون العقد الأول ومقداره ٤٠٢٨ ج

و ٦٣ م وعربون العقد الثاني ومقداره ٢٥٠٠ ج ، و نه بذلك تكون المطعون عليها قد حصلت على تعويض يتمثل في الفرق بين العربون الذي قبضته والعربون الذي دقعتة وهو ما يعادل الربح الذي كانت تتوقعه من الصفقة .

لما كان ذلك ، وكان تنفيذ الالتزام اما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بأداء عين ما التزم به أو تنفيذا بمقابل عن طريق التعويض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن الاتفاق قد تم بين الطرفين بموجب التعهدين المؤرخين ١٤ و ١٩٥٩/١/٢٠ على أن استحقاق أجر الطاعن معلق على تنفيذ العقدين المبرمين بين المطعون عليها والشركة المشترية وأن هذا الشرط قد تخلف بفسخ العقدين وعدم تنفيذهما تنفيذا عينيا بفتح الاعتماد وشحن البضاعة ، دون أن يعنى الحكم بالرد على دفاع الطاعن من أنه يستحق أجره لأن العقدين قد نفذتا بطريق التعويض على النحو سالف البيان ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ١٩٠ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٤

١٠ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) محاماة : محام ، اتعابه . تأمينات عينية . اختصاص . تنفيذ . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م م ٤٦ و ٤٩ مدني م ١٠٨٥ .

(ب) دعوى : نظرها ، مذكرات ، قبولها . حكم . مرافعات م ٢/٣٤٠ .

(ج) وكالة : محام ، توكيله .

المبادئ القانونية :

١ - يشترط لكي يحصل المحامي على أمر باختصاصه بعقارات من صدر ضده أمر التقدير، أن يكون هذا الأمر واجب التنفيذ أسوة بالحكم الذي يصدر في الطعن في أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه .

٢ - متى كان الثابت في الأوراق أن المذكرة

هذا المدين ضمانا لحقه قبله متى كان حسن النية أن يكون ذلك الحكم واجب التنفيذ ، مفاد ذلك كله أنه يشترط لكي يحصل المحامي على أمر باختصاصه بعقارات من صدر ضده أمر التقدير أن يكون هذا الأمر واجب التنفيذ أسوة بالحكم الذي يصدر في الطعن في أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من بطلان الأمر الذي استصدره الطاعن باختصاصه بعقار مملوك للمطعون ضده بناء على أنه صدر بموجب أمر بتقدير أتعابه قبله دون أن يكون الأمر واجب التنفيذ ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس ، ولأعلى الحكم بعد أن انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة قانونا طبقا للنصوص القائمة والتي تحكم واقعة الدعوى ان هو لم يناقش ما أثاره الطاعن بشأن ما كانت عليه النصوص في قانون المحاماة ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ و ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وفي القانون المدني السابق .

وحيث أن . . . الثابت من الأوراق أن المذكرة التي قدمها المطعون ضده لمحكمة أول درجة أثناء حجز القضية للحكم قد أعلنت للطاعن ، وأن هذا الأخير قدم مذكرة بالرد عليها بما لا يمتنع معه على المحكمة قبول تلك المذكرة عملا بالمادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات التي لا تمنع المحكمة من التعويل على مذكرة مقدمة اليها من أحد الخصوم ولو بعد الميعاد الا أن يكون خصمه لم يطلع عليها . لما كان ذلك ، وكانت مباشرة المحامي للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم لا يؤثر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في سلامة الاجراءات التي يتخذها فيها الا اذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي ، فإنه لا تثريب على محكمة أول درجة ان هي عولت على المذكرة التي يشير اليها الطاعن والمقدمة لها من المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم . لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ١٩١ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

التي قدمها المطعون ضده لمحكمة أول درجة أثناء حجز القضية للحكم قد أعلنت للطاعن ، وأن هذا الأخير قدم مذكرة بالرد عليها ، فلا يمتنع على المحكمة قبول تلك المذكرة عملا بالمادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات التي لا تمنع المحكمة من التعويل على مذكرة مقدمة اليها من أحد الخصوم ولو بعد الميعاد الا أن يكون خصمه لم يطلع عليها .

٣ - مباشرة المحامي للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في سلامة الاجراءات التي يتخذها فيها ، الا اذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي ، لما كان ذلك فإنه لا تثريب على محكمة أول درجة ان هي عولت على المذكرة المقدمة لها من المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم .

المحكمة :

. . . وحيث . . . انه لما كان يبين من الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الذي يحكم واقعة النزاع ، أنها تستلزم وضع الصيغة التنفيذية على الأمر الذي يصدر للمحامي بتقدير أتعابه ضد موكله قبل اعلانه به ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة المذكورة تقضى بأن أمر التقدير لا يكون نافذا الا بعد انتهاء ميعاد الطعن فيه وتقديم شهادة مثبتة لذلك ، فإن مفاد هذين النصين مرتبطين بما تنص عليه المادة ٤٩ اللاحقة عليهما من القانون المشار اليه من أن للمحامي الذي صدر له أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو من المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل على أمر باختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده أو محضر الصلح ، وبما ورد في هذه المادة من التسوية بين أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه والحكم الصادر في الطعن في أمر التقدير بصدد جواز الحصول على أمر بالاختصاص بعقارات من صدر ضده أمر التقدير ، وفي ضوء ما تقضى به المادة ١٠٨٥ من القانون المدني التي اشترطت لحصول الدائن الذي بيده حكم صادر في موضوع الدعوى بالزام مدينه بشيء معين على أمر باختصاصه بعقارات

الحكمة :

.. وحيث انه لما كانت المادة الاولى من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت بأن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وهو ٢٢ من يوليو ١٩٦٥ ، فان مؤدى ذلك هو أن العودة الى النصوص الخاصة بالاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة لنقض قبل انشاء دوائر فحص الطعون بالطعون بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً سارياً من تاريخ صدور الحكم في ٩ من فبراير ١٩٦٦ وكان الطاعنان قد قررا بالطعن بالنقض في ٦ من أبريل ١٩٦٦ أي قبيل ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ، فان الطعن يكون قد رفع في الميعاد مما يتعين معه رفض الدفع ..

وحيث أن .. صدور قرار جمهوري بنقل القاضي من محكمة الى أخرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها ، الا اذا ابلغ اليه القرار الجمهوري بصفة رسمية من وزير العدل ، لما كان ذلك وكانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خلوا بما يفيد تبليغ قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر الى السيد المستشار رئيس الدائرة قبل صدور الحكم ، فانه لا يعتد بصدور هذا القرار قبل النطق بالحكم ، ويكون النعى بالبطلان لهذا السبب على غير أساس ..

وحيث .. انه لا يشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ، ولا محل للتفرقة في هذا الخصوص بين حالتي البيع الواحد والبيع المتوالي ، لما كان ذلك وكان يجب على الشفيع الذي يريد ممارسة حقه في الأخذ بالشفعة في حالة توالي البيوع أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني قبل المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل إعلان الرغبة في الشفعة ..

٤٥

١٠ نوفمبر ١٩٧٠

- (ا) نقض : طعن ، ميعاد ، قانون ، اثر رجعي .
ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .
(ب) حكم : اصداره ، قاضي ، نقله .
(ج) شفعة : تسجيل .
(د) دعوى : صورية ، خصوم ، مدني م ٩٣٨ .
(هـ) دعوى : تدخل ، شفعة .

المبادئ القانونية :

١ - العودة الى النصوص الخاصة بالاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة لنقض قبل انشاء دوائر فحص الطعون بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً سارياً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ - صدور قرار جمهوري بنقل القاضي من محكمة الى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها الا اذا ابلغ اليه القرار الجمهوري بصفة رسمية من وزير العدل .

٣ - لا يشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل ، ولا محل للتفرقة في هذا الخصوص بين حالتي البيع الواحد والبيع المتوالي .

٤ - يجب على الشفيع الذي يريد ممارسة حقه في الأخذ بالشفعة في حالة توالي البيوع أن يستعمل حقه وفقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني قبل المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل طلب إعلان الرغبة في الشفعة .

٥ - اذا اقتصر الشفيعان عندما أقاما دعواهما بالشفعة على مخاطبة البائع والمشتري الأول دون المشتري الثاني الذي أخطرهما بحصول البيع اليه ، فان قعود الطاعنين عن اختصاصه - حسبما انتهى اليه الحكم المطعون فيه - يجعل دعواهما بالشفعة غير مقبولة .

دعواهما بالشفعة غير مقبولة ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير من ذلك تدخل المطعون عليه الأول في الدعوى ، لأن شرط امكان القول باستقامة الدعوى بتدخله أن يكون هذا التدخل قد حصل قبل انقضاء المواعيد التي يخول فيها القانون طلب الشفعة ، وهو الأمر الذي أثبتت تدوينات الحكم عدم تحققه في الدعوى الراهنة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب بوجهيه على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٩٢ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة

٤٦

١٧ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، ميعاده . قانون . اثر رجعي .
ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .

(ب) اعلان : بطلانه . تمسك به .

(ج) اعلان : جهة الادارة . مرافعات م ٣/١٢ .

المبادئ القانونية

١ - العودة الى النصوص الخاصة بالاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل انشاء دوائر فحص الطعون بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ - البطلان المترتب على اعلان المطعون ضده الثاني في غير موطنه هو بطلان نسبي مقدر لمصلحته فليس لغيره أن يتمسك به .

٣ - اذا كان المحضر قام بعد أن سلم صورة الاعلان الى جهة الادارة بلصق ايصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان ، وكان ما يحويه هذا الايصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج في أصل الاعلان وأصبح جزءاً منه ، وكان ما نصت عليه المادة ٣/١٢ من قانون المرافعات السابق من وجوب أن يبين المحضر بأصل الاعلان جميع الخطوات التي قام بها ينصرف - وعلى ما جرى به

ولا يقدح في ذلك ما قد يوهم به ظاهر نص المادة المشار اليها من وجود اختلاف بينها وبين نص المادة التاسعة من قانون الشفعة الملغى ، لأن مرد ذلك الى عدم احكام الصياغة اللفظية للمادة ٩٢٨ سالفة الذكر ، فالوقت المعول عليه لعدم الاحتجاج على الشفيع بالبيع الثاني هو وقت تسجيل اعلان الرغبة ، ولا عبرة بتاريخ حصول الاعلان ، وكان مما يؤيد هذا النظر المادة ٩٤٧ من القانون المدني التي تقضي بأنه لا يسرى في حق الشفيع أي تصرف يصدر من المشتري اذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة ، مما مؤداه بمفهوم المخالفة أنه لا يحق للشفيع أن يتدخل من واجب ادخال المشتري الثاني في دعوى الشفعة طالما أنه قد ثبت أن البيع لذلك الأخير قد تم قبل تسجيل اعلان رغبة الشفيع ، وكانت المادة ٩٤٢ من ذات القانون قد أكدت هذا النظر اذ قضت بأن اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يكون حجة على الغير الا اذا سجل . وكان لا عبرة بما يسوقه الطاعنان في هذا الصدد من أن عقد المشتري الثاني عقد صوري قصد به التحايل لمنع الشفعة ، اذ أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة الا اذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا الأمر الذي يستلزم أن توجه الدعوى الى المشتري الثاني ، اذ هو صاحب الشأن الأول في دفع الصورية وإثبات جدية عقده .

لما كان ما تقدم وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أبديا رغبتهما في أخذ العقار المبيع بالشفعة بعد أن وصل الى علمهما نبأ العقد الأول المبرم بين المطعون عليهما الثاني والثالث بتاريخ ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٦٢ ، وأن المطعون عليه الأول أخطرها بحصول البيع الثاني اليه بموجب اذاره المعلن الى الطاعنين في ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٢ أي في تاريخ سابق على تسجيل ابداء رغبتهما الذي لم يحصل الا في ١٦ من مارس ١٩٦٣ ، وكان الطاعنان قد اقتصرا عندما أقاما دعواهما بالشفعة في ٣١ من ديسمبر ١٩٦٢ على مخاصمة المطعون عليهما الثاني والثالث دون المطعون عليه الأول وهو المشتري الثاني الذي أخطرها بحصول البيع اليه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى أن يعود الطاعنين عن اختصاص المطعون عليه الأول مع ثبوت تلك الوقائع يجعل

قضاء هذه المحكمة - الى تلك الخطوات التي سبقت تسليم الصورة أما الخطوات اللاحقة على ذلك فحسب المحضر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه بها على أصل ورقة الاعلان ، وكان أصل ورقة الاعلان في الحالة المتقدمة وبعد لصق الايصال به ينسب بذاته بدون الرجوع الى أى دليل آخر غير مستمد منه عن أن المحضر قد أثبت به ارساله الى المعلن اليهما الاخطار الذي يدل على تسليمه صورة الاعلان الى جهة الادارة وقيامه بهذا الاجراء في الميعاد على النحو الذي قصده المادة ١٢ سائلة الذكر .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كانت المادة الأولى من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وقررت أن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما ، وأشارت المادة الثالثة منه بأن يعمل بهذه المادة من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وهو ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ، فان مؤدى ذلك أن العودة الى النصوص الخاصة بالاجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض قبل انشاء دوائر فحص الطعون بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فيبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما جاريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . واذ صدر بالحكم المطعون فيه فى ١٩٦٦/٢/٨ وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض فى ١٩٦٦/٤/٧ ، أى قبل ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، فان الطعن يكون قد رفع فى الميعاد مما يتعين معه رفض الدفع المبدى من المطعون ضده الأول بسقوط الحكم فى الطعن ..

وحيث ان البطلان المترتب على اعلان المطعون ضده الثانى فى غير موطنه ، هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته ، فليس لغيره أن يتمسك به ، ولا يقدح فى ذلك ما يقوله المطعون ضده الأول من وجود مصلحة له فى هذا الدفع لما يستتبعه القضاء ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثانى من بطلان الطعن برمته بسبب صدور الحكم فى دعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص

معينين فيها ، ذلك أن افادة من صح اعلانهم من البطلان الحاصل فى اعلان غيرهم من المطعون ضدهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذى يتطلبه القانون ، فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة ، وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح اعلانه من المطعون ضدهم ، بطلانه أيضا بالنسبة للجميع . ومن ثم فلا يسوغ قانونا للمطعون ضده الأول التمسك ببطلان الطعن لعييب فى اعلان الطعن الى المطعون ضده الثانى وان صدر الحكم المطعون فيه فى دعوى مما يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها ، طالما أن هذا الأخير لم يتمسك ببطلان الطعن بالنسبة له ، لما كان ما تقدم فان هذا الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه ..

وحيث انه لما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات السابق تقضى بأنه يجب على المحضر أن يرسل الى المعلن اليه فى موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت لجهة الادارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الاعلان وصورته ، مما مؤداه أنه يجب على المحضر أن يرسل الاخطار فى الميعاد المنصوص عليه فيهما وأن يثبت فى محضره قيامه بارسال هذا الاخطار فى الميعاد ، الا أنه لما كان البين من تدوينات الحكم المطعون فيه أن المحضر قام - وبعد أن سلم صورة الاعلان الى جهة الادارة ، بلصق ايصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان ، وكان ما يحويه هذا الايصال من بيانات بعد لصقه قد اندمج فى أصل الاعلان وأصبح جزءا منه ، وكان ما نصت عليه المادة ٣/١٢ من وجوب أن يبين المحضر بأصل الاعلان وصورته جميع الخطوات التى قام بها ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى تلك الخطوات التى سبقت تسليم الصورة ، أما الخطوات اللاحقة على ذلك فحسب المحضر وقد سلم الصورة أن يثبت قيامه بها على أصل ورقة الاعلان وكان أصل ورقة الاعلان فى الحالة المتقدمة وعلى النحو السالف بيانه ، وبعد لصق الايصال به ينسب بذاته بدون الرجوع الى أى دليل آخر غير مستمد منه عن أن المحضر قد أثبت به ارساله - الى المعلن اليهما - الاخطار الذى يدل على تسليمه صورة الاعلان الى جهة

لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر بمحكمة النقض لفحص الطعون .

وهذا الالتزام لم يرتفع بالغاء القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ذلك أن قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يقضى في المادة الأولى من قانون إصداره بالعمل بأحكام المواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ الخاصة بالأجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ومنها المادة ٨٨١ سالفه البيان ، فيبقى التزام الطاعن بالإيداع قائما لا يضي عنه أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بمقتضى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الابتدائية الموجود به أصل الحكم بعد فوات الميعاد القانوني .

إذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع بعد العمل بأحكام قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وكان الطاعن لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه خلال الميعاد المحدد فإن الطعن يكون باطلا .

الطعن ٦ لسنة ٣٩ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة المستشارين صبرى أحمد فرحات ومحمد نور الدين عويس وعثمان زكريا على ومحمد أبو حمزة سندور وجسن أبو الفتوح الشريبي .

٤٨

٢٤ نوفمبر ١٩٧٠

- (أ) استئناف : نطاقه . نقض ، طعن ، سبب جديد .
(ب) قوة قاهرة : مسئولية عقدية . انبات ، عبوة .
التزام ، خطأ . سبب اجنبى .
(ج) حادث طارئ : التزام مقاوله . عقد ، فسخه .
مدنى م م ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ .
(د) شرط الارهاق : نقض ، طعن ، سبب جديد .
مدنى م م ١٤٧ و ٦٥٨ .

المبادئ القانونية :

١ - أنه وإن كان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دُفع أو أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة

الادارة وقيامه بهذا الاجراء فى الميعاد على النحو الذى قصده المادة ١٢ سالفه الذكر ، واذ قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الاعلان الموجه الى المطعون ضده الأول ورتب على ذلك قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .
الطعن ١٩٤ لسنة ٣٦ بالهيئة السابقة .

٤٧

١٨ نوفمبر ١٩٧٠

- نقض : ايداع الاوراق . بطلان . احوال شخصية .
ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ م م ٨٨١ و ٤٣٢ .

المبدأ القانوني :

يتعين على من يطعن بطريق النقض فى الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال ميعاد الطعن ، صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي ، اذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه فى أسبابه .

الحكمة :

.. وحيث أنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٨٨١ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٤٣٢ منه ، كان يتعين على من يطعن بطريق النقض فى الأحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أن يودع قلم كتاب محكمة النقض - خلال ميعاد الطعن - صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي اذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال اليه فى أسبابه وانه وإن كان التزام الطاعن بإيداع هاتين الصورتين قد رفع عن كاهله ، بمقتضى القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض معدلا بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، إلا أن هذا الالتزام قد عاد اليه بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من أنه تتبع الاجراءات التى كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ، وهى الاجراءات التى كان معمولا بها فى ظل قانون المرافعات ٧٧

الاستئناف بمجرد رفع الاستئناف ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً ، إلا أنه لما كان الطاعن يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة أول درجة بالدفاع الذي يثيره بسبب الطعن . وكان هذا الدفاع هو مما يخالطه واقع ، فإن النعي به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

٢ - يكفي قيام الخطأ في المسؤولية العقدية ، ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد ، ولا ترفع عنه المسؤولية إلا إذا قام هو بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب أجنبي أو بخطأ التعاقد الآخر .

٣ - إذا حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند انعقاد التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد مرهقاً ، فإنه يكون للقاضي وبصفة خاصة في عقد المفاولة ، فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المفاول المتفق عليه بما يؤدي إلى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول .

٤ - شرط الإرهاق الذي يهدد بخسارة فادحة أمر تخالطه عناصر واقعية ويقتضي تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها ، وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذي أثاره بسبب الطعن ، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

• • • • • وحيث أنه وإن كان الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع أو أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف بمجرد رفع الاستئناف ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً ، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة أول درجة بالدفاع الذي يثيره بسبب الطعن وكان هذا الدفاع هو مما يخالطه واقع فإن النعي به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول . . .

وحيث أن الحكم المطعون فيه نفى عن المطعون عليها الخطأ وأسندته إلى الطاعن وذلك في قوله «أنه فيما يتعلق بالتعويض ، فإن المستأنف عليه (الطاعن) قد أخطأ بعدم قيامه بتنفيذ التزامه ببناء العمارة رغم قيام المستأنفة (المطعون عليها) بإصداره باستلام ترخيص البناء بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ بعد حصولها عليه بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ ولم ترتكب المستأنفة أى خطأ من جانبها إذ أن عقد المفاولة المؤرخ ١٩٦٣/٦/٨ لم يحدد فيه ميعاد لاستخراج الترخيص ، ولم يكن حصول المستأنفة على هذا الترخيص بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ راجعاً إلى إهمال أو تقصير منها إذ أنه بعد مرور شهر وتسعة أيام من تاريخ عقد المفاولة صدر قرار وزير الإسكان بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٧ بإيقاف إصدار تراخيص البناء ، وعدم تقديم المستأنفة طلب ترخيص البناء في تلك الفترة القصيرة لا يدل على تقصيرها ، إذ أنها لم تكن تتوقع صدور قرار وزير الإسكان بإيقاف إصدار تراخيص البناء . وكذلك الحال بالنسبة للفترة التي مضت بين صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ونشره في ١٨/٣/١٩٦٤ وتاريخ تقديم المستأنفة طلب الحصول على الترخيص بالبناء ، كما أن حصول المستأنفة على الترخيص في ١٩٦٤/١٢/٢ أى بعد ما يقرب من خمسة شهور من تاريخ تقديم الطلب في ١٩٦٤/٧/٧ لا يرجع إلى إهمال المستأنفة إذ أن هذه الفترة استنفدتها الجهة المختصة باستخراج تراخيص البناء ولا سلطة للمستأنفة عليها» لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون عليها على النحو السالف بيانه ولأسباب سائغة الخطأ في استخراج الرخصة في الفترة منذ تاريخ عقد المفاولة حتى صدور الترخيص ، وكان يكفي لقيام الخطأ في المسؤولية العقدية ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد ، ولا ترفع عنه المسؤولية العقدية ثبوت عدم تنفيذ التعاقد لالتزاماته المترتبة على العقد ، ولا ترفع عنه المسؤولية إلا إذا قام بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى قوة قاهرة أو بسبب أجنبي أو بخطأ التعاقد الآخر ، وإذا أثبت الحكم - وبعد أن نفى عن المطعون عليها الخطأ في استخراج الرخصة - أن الطاعن قد أخطأ إذ أصر على عدم تنفيذ عقد المفاولة ولم يقم على الرغم من إذاره بالحصول على

المبدأ القانوني :

متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات فقد تعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير المصروفات جزافا بخمس الايراد .

المحكمة :

• • • وحيث أنه متى كانت حسابات الممول غير منتظمة ومؤيدة بالمستندات ، فقد تعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير المصروفات جزافا بخمس الايراد طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، واذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه وهو من المولين الخاضعين للضريبة على ارباح المهن غير التجارية لا يمسك حسابات منتظمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافا بخمس الايرادات متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ١ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة .

٥٠

٢٤ نوفمبر ١٩٧٠

وقف . مأذون بالخصومة . دعوى ، صفة . نقض .

المبدأ القانوني :

المأذون بالخصومة عن الوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير مسلط عليه ، لأن مهمته مقصورة على اتخاذ الاجراءات المأذون له فيها . واذا كان هذا الطعن مرفوعا من المأذون بالخصومة الذي اقتصرت المحكمة المختصة على اذنه بالسير في الاستئناف فانه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

المحكمة :

• • • وحيث انه بالرجوع الى الأوراق يبين أن مسيحة عطا الله حنا بصفته رئيسا لجمعية الأقباط

الرخصة والتنبيه عليه ببدء العمل ، فان الحكم لا يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس . • •

وحيث أن المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني ادّعى بأنّه اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وان لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ، وتقضى المادة ٦٥٨/٤ من القانون المدني على أنه اذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد وتدعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالى لعقد المقاولة ، جاز للقاضي أن يحكم بزيادة الأجر و يفسخ العقد فقد أفاد هذان النصوص وباعتبار أن النص الثانى هو تطبيق للنص الأول انه اذا جرت بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع اسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل ، وكان ذلك بسبب حادث استثنائى غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد ، مرهقا ، فانه يكون للقاضي وبصفة خاصة في عقد المقاولة فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه ، بما يؤدي الى رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول .

لما كان ذلك وكان شرط الارهاق الذى يهدد بخسارة فادحة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمرا تخالطه عناصر واقعية ، ويقتضى تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها . وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذى اثاره بسبب الطعن ، فانه لا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

الطعن ١٩٩ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٤٩

٢٥ نوفمبر ١٩٧٠

ضريبة : من غير تجارية . مصروفات ، تقديرها .
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص في المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة » .

٢ - إذا كان الحكم قد أقيم على دعامين ، وثابت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه ، فإن تعييبه في الدعامة الثانية - بفرض صحته - يكون غير منتج .

٣ - النسب يثبت شرعا عند الإنكار بالبينة .

٤ - لا تثريب على محكمة الموضوع أن هي لم تجب الطلب المقدم اليها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات ، متى كان قد قدم اليها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى ، إذ تصبح إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من الإطلاقات التي لا يعيب المحكمة الالتفاف عنها .

٥ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج عما يؤدي اليه مدلولها .

٦ - شهادة المستاجر للأجير ، على عكس شهادة الأجير للمستاجر ، مقبولة شرعا ، لأنها لا تجر للشاهد مغنا ولا ترفع عنه مغرما .

الحكمة :

٠٠ وحيث أن الرأي عند فقهاء الشريعة الإسلامية على أن المواطن الأصلي هو موطن الإنسان في بلده أو في بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده ، وليس في قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن ، وهو ما استلهمه المشرع حين نص في المادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة » ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي - الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه - قد جرى في قضائه على أن محل الإقامة هو « المركز المنسوب إلى الشخص الذي يفترض علمه بما يجري فيه مما هو متعلق بنفسه وأنه موجود فيه دائما ، ولو غاب عنه بعض الأحيان » ثم رتب على ذلك الحكم بصحة إعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى في المنزل ١٠٢ شارع محمد كريم

الكاثوليك بالمنصورة تقدم بالطلب ٢٢ لسنة ١٩٥٧ إلى هيئة التصرفات بمحكمة المنصورة الابتدائية يستأذنها في مخاصمة اسكندر حليم غالى للسير في الاستئناف المرفوع من فريدة عوض سعد والنيابة في ابطال اشهادات وقف جبران اسحق ، وأنه بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٥٨ قررت المحكمة «الاذن لمسيحة عطا الله حنا بصفته بمخاصمة المدعى عليه بصفته ناظرا لوقف حليم جبران في الدعوى الاستئنافية بدلا من فريدة عوض سعد التي كانت مأذونة بالخصومة قبله» وأنه استنادا الى هذا الاذن وحده اتخذ اجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ، واذ كان ذلك وكان المأذون بالخصومة عن الوقف - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مسلط عليه لأن مهمته مقصورة على اتخاذ الاجراءات المأذون له فيها ، واذ كان هذا الطعن مرفوعا من المأذون بالخصومة الذي اقتضت المحكمة المختصة على اذنه بالسير في الاستئناف ، فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

الطعن ١٦ لسنة ٣٦ في « احوال شخصية » بالهيئة السابقة .

٥١

٢٥ نوفمبر ١٩٧٠

(ا) اعلان : في موطن أصلي . احوال شخصية . موطن . اختصاص .

(ب) حكم : تسبيب . نقض .

(ج) نسب : اثبات ، بينة .

(د) دعوى : اعادتها للمرافعة . حكم ، اصداره . محكمة موضوع .

(هـ) اثبات : بينة . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

(و) مستاجر : شهادة . اثبات بالبينة .

المبادئ القانونية :

١ - الرأي عند فقهاء الشريعة الإسلامية ، على أن الموطن الأصلي هو موطن الإنسان في بلده ، أو في بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيها مع أهله وولده ، وليس في قصده الارتحال عنها ، وأن هذا الموطن يحتمل التعدد ولا يستقص بموطن

(المستأنف عليها) بأدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وان هذه المحكمة ترى ما رآه الحكم المستأنف ، وأن ما ارتآه سائغ قانونا ، ومؤد الى النتيجة التي انتهى اليها . وشهادة شهوده قاصرة ومكذبة بالقرائن والأدلة .

فما نعاه المسأنف بخصوص عدم الأخذ بأقوال شهوده في غير محله ذلك أنه لا تشريب على المحكمة ، اذ هي لم تأخذ بأقوال شهود أحد الخصوم فهذا الذي رآته المحكمة الابتدائية هو ما تراه هذه المحكمة وتقرها عليه .

وما قرره المستأنف بشأن من أشهدتهم المدعية وشهادتهم فانه لا مطعن عليها شرعا أو قانونا ذلك أن نصابها تام وعددها كاف للبيئة الشرعية اللازمة شرعا وليس منهم من لا تجوز شهادته شرعا ولا يوجد مانع شرعى يمنع الأخذ بشهادتهم وقد انصبت على الوقائع وقامت عليها جميعها وهي تامة ومستوفاة وكافية للحكم شرعا وقانونا بمقتضاها ، وهي تقارير سائفة تتصل بتقدير الدليل ولها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وتكفي وحدها لحمل قضائه ، فإن تعييبه فيما أورده بعد ذلك تزيدا من أن « سكوت المستأنف والد الصغيرة عن رفع دعوى في موعدها القانوني بنفى نسب الصغيرة مع تمكنه من اتخاذ اجراءات نفى ذلك النسب يعتبر قرينة واضحة وقوية على ثبوت النسب منه » يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث أنه ثابت من الدعوى أن مدار النزاع هو نسب الصغيرة المولودة في ١٣/٤/١٩٦٣ في حين أن المستندات التي تدرع بها الطاعن في نفى الدعوى ، وعلى ما سلف البيان تاريخها في الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٠ أى قبل ميلاد الصغيرة بمدة تزيد على الستة شهور وتربو على الستين ، وأذ كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لتلك المستندات بقوله « ان الطاعن قدم أوراقا لا تطعن على الحكم المستأنف ولا تشهد على الدعوى ولا تشهد له بما زعمه في هذه الدعوى ، مما يؤكد أن ما ذهب اليه محكمة أول درجة في محله وتوافقها عليه هذه المحكمة وتقرها عليه مع الاطمئنان الى أنه موافق للقانون » فانه لا يكون مشوبا بالقصور ، هذا الى أنه بحسب الأصل ،

بالاسكندرية باعتباره محل اقامته مستندا في ذلك الى ما قرره من أن « المدعى عليه ولو أنه يعمل في قنلا ، الا أن الاعلان سلم لأخته في موطنه الأصلي بالاسكندرية بشارع محمد كريم ١٠٢ راضت أخته . . بالاستلام » والثابت أن هذا هو العنوان الذي ذكره بواب المنزل عند سؤاله امام المحكمة من أن بهذا المنزل مسكن عائلة الجرجاوى ومنهم المدعى عليه ، وهي تقارير موضوعية سائفة ولها أصلها الثابت في الأوراق، ولم تكن محل نعى من الطاعن ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه .

ولا يغير من ذلك ما ورد به من أن المطعون عليها مخيرة وفقا للمادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بين رفع الدعوى امام المحكمة التابعة هي لها أو امام المحكمة التي يتبعها الطاعن ، ذلك أن الحكم قد أقيم في خصوص رفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي على دعائين الأولى أن للطاعن موطنها أصليا بالاسكندرية ، والثانية أن للمطعون عليها الحق في رفع الدعوى امام المحكمة التابعة هي لها عملا بالمادة ٢٤ المشار اليها ، واذا كانت الدعامة الأولى صحيحة وكافية وحدها لحمل قضائه فان تعييبه في الدعامة الثانية - بفرض صحته - يكون غير منتج كما لا يؤثر في الحكم ما أشار اليه في أسبابه من أن « بالملف اعلان خاص باستئناف الدفع » .

وقد دفع الدفاع عن المستأنف عليها بعدم جواز العودة الى ما أثارته من جديد حيث فصل فيه من قبل ، فيكون هذا من الأدلة التي تؤكد أن لا محل للكلام عن الدفع بعدم الاختصاص بعد كل ما ذكر ، ذلك أن هذه الأسباب - وفي هذا النطاق - تعتبر من الأسباب الزائدة التي لا حاجة للحكم لها بعد أن استقام قضاؤه على ما استظهره في أسباب سليمة من صحة اعلان الطاعن في محل اقامته .

وحيث ان النسب يثبت شرعا عند الانكار بالبيئة ، واذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باثبات نسب الصغيرة « سحر » للطاعن على البيئة حيث « قرر أن الحكم المستأنف بعد أن استعرض أقوال الشهود اثباتا ونفيا ، رازن بين أقوالهم انتهى الى ترجيح شهود المدعية

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الحكم قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة الى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق ذلك القانون ، وبالتالي لا يكون قابلا للطعن .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض . على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن .

٣ - ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم جواز الاستئناف ، فإنه ما كان له أن يعرض لدفاع المستأنفة المتعلق بالموضوع .

المحكمة :

... وحيث أنه متى كان الحكم قد استند في قضائه بتخفيض الأجرة الى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق ذلك القانون ، وبالتالي لا يكون قابلا للطعن الذي أباحته الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار اليه ، ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من عدم انطباق المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع استنادا لخضوعه لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك أن القانون الأخير هو من قوانين الايجارات المكمل لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التي تقضي بأن الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق

لا تشريب على محكمة الموضوع ان هي لم تجب الطلب المقدم اليها بفتح باب المرافعة والتصريح بتقديم مستندات متى كان قد قدم اليها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى اذ يصبح اجابة هذا الطلب أو عدم اجابته من الاطلاقات التي لا يعيب المحكمة الالتفات عنها ، وبالتالي فان النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي - الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه - يبين أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغيرة للطاعن بصفة أساسية على البيئة وهي شهادة شاهدي المطعون عليها سعد . والدكتور . . . حيث قرر «أن المحكمة ترى الأخذ بشهادة شاهدي المدعية ، اذ هي مطمئن اليها وترى أنها مطابقة للحقيقة ، وأنه لم يعول على أقوال الشهود الواردة بتحقيقات النيابة والتي أشار اليها الطاعن في طعنه . واذ كان ذلك وكانت شهادة شاهدي المطعون عليها غير متناقضة مع الدعوى ، كما لم تكن هي بذاتها محل نعي من الطاعن ، فان تعيب الحكم المطعون فيه فيما عداها بالخطأ في تحديد التناقض المغتفر في دعوى النسب يكون على غير أساس .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بوجود «الفراش» على البيئة وهي كافية وحدها لحمل قضائه . . . وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن اليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك ، الا أن يخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها . . . وشهادة المستأجر للأجير على عكس شهادة الأجير للمستأجر مقبولة شرعا ، لأنها تحمل للشاهد مغنما ولا ترفع عنه مغرما ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١١ لسنة ٣٧ في «أحوال شخصية» بالهيئة السابقة .

٥٢

٢٦ نوفمبر ١٩٧٠

(أ) ايجار : أماكن . دعوى . حكم . طعن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

(ب) حكم : استئنافه . قانون ، الفلأوه . ق ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ مرافعات م ٣٩٦ .

(ج) حكم : اصداره . استئناف .

في سلطة القاضى اجراء أى تغيير فى هذه الصفات
لخروج ذلك عن نطاق التحويل .

المحكمة :

وحيث أن فكرة تحويل العقد الباطل الى عقد صحيح تفترض قيام العقد الجديد بين نفس العاقلين بصفاتها التى اتصفا بها فى العقد القديم فليس من سلطة القاضى اجراء أى تغيير فى هذه الصفات لخروج ذلك عن نطاق التحويل .

لما كان ذلك ، فإن تحول البيع على النجو الذى يطلبه الطاعن يكون ممتنعاً لما يستلزمه ذلك من ادخال متعاقد جديد لينعقد العقد وهو المطعون عليه الأول بصفته الشخصية مع أنه لم يكن طرفاً فيه بهذه الصفة وبالتالى فلا جدوى من بحث أثر تراخى المطعون عليه الخامس فى تسجيل عقده وأيلولة ملكية العين المباعة للمطعون عليه الأول شخصياً بالميراث عن والدته . . . ، واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يقض - خلافاً لما قرره الطاعن - بتحويل العقد الأصيل الصادر من المطعون عليه الأول بصفته ممثلاً لغيره الى بيع جديد صدر منه بصفته الشخصية ، بل خلص الى أن المطعون عليه الأول لا يملك القدر المباع بصفته الشخصية ، وأنه لا جدوى من بحث طلب التحويل فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه . . .

وحيث أنه لما كان تحول العقد الأصيل ممتنعاً . . . فإنه لا يترتب على القضاء بصورية الاقرار الصادر من المطعون عليه الأول فى الاستئناف ٢٥٠ سنة ١ ق بصحة العقد المؤرخ ١٣/٣/١٩٣٨ الصادر من مورثة المطعون عليه الأول وببصورية الحكم الاستئنافى المبني عليه وصول الطاعن الى اعتبار عقده صادراً من مالك . ومن ثم فلا جدوى من تمسك الطاعن بهذا الوجه من الدفاع .

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الطعن .

الطن ١٦٠ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٥٤

٢٦ نوفمبر ١٩٧٠

عقد : فسخ العقد . شرط فاسخ صريح . مدنى م ١٥٧ .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو

هذا القانون لا تكون قابلة لاي طعن ، لأن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل الى إلغاء أحكام الا بتشريع خاص ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا الإلغاء من نص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، اذ للتصود بهذا التعديل الأخير على ما أوضحته المذكرة الايضاحية لهذا القانون هو دفع اللبس الذى ثار حول معنى عبارة «بصفة نهائية» التى وردت بنص تلك المادة بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ فرأى المشرع أن يستبدل بها عبارة «فى حدود نصابها الانتهاى» ليوضح أن المقصود بالنص هو استئناف الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الانتهاى للمحكمة .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتخفيض أجرة العين المؤجرة تطبيقاً للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس . . .

وحيث ان هذا النعى فى جميع ما تضمنه مردود بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم جواز الاستئناف فإنه ما كان له أن يعرض لدفاع المستأنفة المتعلق بالموضوع .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن . . .

الطن ٥٩٠ لسنة ٣٥ ق برئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر مندى نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدى والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صدقى البشبيشى ومحمد سيد أحمد حماد .

٥٣

٢٦ نوفمبر ١٩٧٠

عقد : بطلانه . تحوله . بطلان . بطلان تصرفات . بيع .

المبدأ القانونى :

فكرة تحويل العقد الباطل الى عقد صحيح تفترض قيام العقد الجديد بين نفس العاقلين بصفاتها التى اتصفا بها فى العقد القديم ، فليس

انذار عند الاخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ، الا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاقي ووجوب أعماله .

٢ - متى انتهى الحكم الى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ، في حين أن الثابت أن العقد لم يتقدم النص على الفسخ بإرادة الدائن ، وإنما نص فقط في البند الثاني على حلول الأقساط المتفق عليها عند التخلف عن دفع احداها في موعده مع استحقاق فائدة بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد ، ومن ثم فلا يترتب على مخالفة هذا البند سوى فسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ الضمني المفترض في العقود الملزمة للجانبين . ولما كان شرط الفسخ الصريح وشرط الضمني يختلفان طبيعة وحكما وكان الشرط الضمني لا يستوجب الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالالتزام ، اذ هو خاضع لتقدير القاضي ، وللقاضي أن يمهل المدين كما أن للمدين أن يتفادى الفسخ اذا قام بتنفيذ الالتزام قبل صدور الحكم النهائي .

المحكمة :

.. وحيث أنه وإن كان صحيحا ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو انذار عند الاخلال بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ، الا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الاتفاقي ووجوب أعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي يمكن أن تحول دون أعماله ، فإن تبين له أن الدائن قد أسقط خياره في طلب الفسخ بقبوله الوفاء بطريقة تتعارض مع إرادة فسخ العقد أو كان الدائن هو الذي تسبب بخطئه في عدم تنفيذ المدين لالتزامه ، أو كان امتناع المدين عن الوفاء مشروعا بناء على الدفع بعدم التنفيذ في حالة توافر شروطه ، تجاوز عن شروط الفسخ الاتفاقي ، فلا يبقى للدائن سوى التمسك بالفسخ القضائي طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني .

لما كان ذلك وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن اتفاق الطرفين على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بلا حاجة الى تنبيه أو انذار لم يرد الا في حالة عدم قيام الطاعنين بسداد ما يكمل ٦٠ ج عن كل فدان في أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ طبقا للبند التاسع من عقد البيع وأن التخلف عن وفاء أي قسط في موعده لا يترتب عليه طبقا للبند الثاني من العقد سوى «حلول باقى الأقساط واستحقاق فائدة قدرها ٤٪ سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد مع حق البائعة (المطعون عليها) في طلب وضع الأطنان المبيعة تحت الحراسة القضائية حتى تستوفى حقوقها أو تباع الأطنان» وكان الطاعنون قد تمسكوا لدى محكمة الموضوع بعدول المطعون عليها من أعمال شروط الفسخ الاتفاقي نظرا للثقة المتبادلة بينهم ، واستدلوا على ذلك بقيام المطعون عليها من أعمال شروط الفسخ الاتفاقي نظرا للثقة اكتفاء بقبول مبلغ ١٥٠٠ ج فقط من مقدم الثمن ، وبطلبها فرض الحراسة على هذه الأطنان لاستيفاء الثمن بدلا من المطالبة بطردهم من الأرض كذلك ، وبقبضها مبلغ الألف جنيه الباقية من مقدم الثمن في ٢٢/١/١٩٦٤ أثناء نظر دعوى الحراسة وبعد يوم أول نوفمبر ١٩٦٢ المحدد لوقوع الفسخ الاتفاقي بمدة تجاوز السنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى وجوب أعمال الشرط الفاسخ الصريح رغم قيام هذه الظروف والاعتبارات التي قد تحمل على القول بعدول المطعون عليها عن التمسك بهذا الشرط ودون مناقشة دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ، مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فانه يكون مشوبا بقصور يبطله ، ولا يغير من ذلك قول الحكم ان البائعة قد احتفظت بحقها كاملا في اعتبار العقد مفسوخا عند قبولها مقدم الثمن بعد فوات موعده لأن قبولها الأداء على هذا النحو رغم قيام الشرط الفاسخ الصريح ، مما يتعارض مع اتجاه إرادتها الى فسخ العقد ، كما لا يغير منه قول المطعون عليها أنها كانت تعتقد عند قبض هذا المبلغ أن من حقها الحصول عليه بوصفه عربونا ما دام الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم أن العربون المتفق عليه وقدره ٥٠٠ ج قد دفع بتمامه وقت تحرير العقد .

و .. يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى

البطلان الذي يدعيه في عمل الخبير ، فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - اذا اوضح الحكم في أسبابه عناصر الضرر الذى لحق المطعون عليه بسبب خطأ الطاعن ، وبين وجه أحقيته فى التعويض عن اكل عنصر منها ، فانه لا يعيبه تقدير تعويض اجمالى عن تلك العناصر ، اذ لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه .

الحكمة :

• • • وحيث ان الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ٢٨١ لسنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق ، والذى أصبح نهائيا بالقضاء ببطلان الاستئناف المرفوع عنه قد أكد خطأ الطاعن وأخلاله بما التزم به فى عقد المقابلة والمستحق المطعون عليه للتعويض الجابر للضرر والناسئ عن هذا الضرر والذى قدره بمبلغ ٤٤٦ ج و ٨٢٩ م ، وأجرى خصمه من المبالغ المستحقة للطاعن والمطالب بها فى الدعويين ٢٨١ و ٣٦٧ سنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق ، واذ كان ذلك فلا على المطعون عليه ان تازع فى مقدار التعويض المقضى له به وطلب زيادته ، اذ لا تحول قوة الأمر المقضى دون ذلك .

لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يشر أمام محكمة الموضوع البطلان الذى يدعيه ، فانه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث ان الحكم المطعون فيه على ما أفصحت عنه أسبابه أقام قضاءه على ما ثبت له من تقرير خبير محكمة ثانى درجة الذى أورد مضمونه ، ولم يشر الى تقرير خبير محكمة أول درجة أو خبير دعوى اثبات الحالة ، مما مؤداه أنه لم يعول فى قضائه على أى منهما .

و • • الحكم المطعون فيه وقد اوضح بأسبابه عناصر الضرر الذى لحق المطعون عليه بسبب خطأ الطاعن وبين وجه أحقيته فى التعويض عن كل عنصر منها فانه لا يعيبه تقدير تعويض اجمالى عن تلك العناصر اذ لا يوجد فى القانون نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطن ٢٢٣ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

الى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه اعمالا لنص البند التاسع ، أضاف الى ذلك قوله « هذا فضلا عن أن المستأنف عليها (البائعة) قامت رغم ذلك بانذار المستأنفين (الطاعنين) مرتين الأولى فى ١٩٦٢/١٢/٩ والثانية بعريضة الدعوى فى ١٩٦٤/١/٣٠ ، دون أن يسدد المستأنفون بهية الثمن جميعه لحلول جميع الأقساط تطبيقا لنص البند الثانى من عقد البيع وفوائدها بواقع ٤٪ سنويا ليوم الوفاء بمبلغ ٢٥٠٠ ج حتى ١٩٦٢/١١/١ فى حين أن الثابت من الوقائع التى أوردها الحكم أن البند الثانى من العقد لم يتضمن النص على الفسخ بارادة الدائن ، وانما نص فقط على حلول الأقساط المتفق عليها عند التخلف عن دفع احدها فى موعده ، مع استحقاق فائدة بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ التخلف حتى السداد ، ومن ثم فلا يترتب على مخالفة هذا البند سوى فسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ الضمنى المفترض فى العقود الملزمة للجانبين .

ولما كان شرط الفسخ الصريح وشرطه الضمنى يختلفان طبيعة وحكما ، وكان الشرط الضمنى لا يستوجب الفسخ جتما بمجرد حصول الاخلال بالالتزام ، اذ هو خاضع لتقدير القاضى ، وللقاضى أن يمهل المدين ، كما أن للمدين أن يتفادى الفسخ اذا قام بتنفيذ الالتزام قبل صدور الحكم النهائى ، فان الحكم المطعون فيه ، اذ استند فى قضائه باعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه الى ماورد بالبند الثانى من العقد ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق ومسح اتفاق الطرفين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

الطن ١٦١ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٥٥

٢٦ نوفمبر ١٩٧٠

- (أ) خبرة : خبير ، بطلان عمله • محكمة موضوع •
نقض ، طعن • سبب جديد •
(ب) تعويض : تقديره • مسئولية عقدية • ضرر •

المبادئ القانونية :

١ - اذا لم يشر الطاعن أمام محكمة الموضوع

٥٦

٢٦ نوفمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، مصلحة ، خصوم .

المبدأ القانوني :

لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وإن يكون قد بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه .

المحكمة :

.. وحيث أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في

مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وأنه بقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه .

وإذا كان الثابت أن المطعون عليه الثاني هو الذي رفع التظلم ضد الطاعن والمطعون عليه الأول بطلب إلغاء الأمر ١١٧٩ سنة ١٩٦٢ ، الصادر من رئيس محكمة القاهرة بصفته قاضياً للأمور الوقتية بتسليم المطعون عليه الأول الصورة التنفيذية لحكم مرسى المزداد ٣٨ سنة ١٩٥٥ بيوع كلي القاهرة ولما صدر الحكم الابتدائي برفض التظلم استأنفه المطعون عليه الثاني ، واختصم الطاعن في استئنافه ، وكان الطاعن لم ينازع خصمه المطعون عليه الأول في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ، كما لم يرفع استئنافاً عن الحكم الابتدائي الصادر في التظلم ، ومن ثم فإن الطعن منه بالنقض في صورة الدعوى يكون غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن

الطعن ٢٤١ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة .

إذا جاء يوم أغلقت المحاكم في أبوابها لانعدام التقاضي ، فأننى لا أدري على وجه التحقيق ، هل يكون ذلك مبعثاً لابتهاجى أم اكتئابى !! ذلك لأننى سأبتهج إذا كان ذلك بزوغ فجر عهد جديد ، لا يجنح فيه الرجل إلى الاضرار بجاره ، عهد تقوم المحبة فيه مقام القانون ، أما إذا عنى ذلك أن الإنسان قد يش من جدوى الثورة على الطغيان ، والكفر بقوة الدولة على رد الحقوق لأصحابها ، فإن ذلك اليوم سيكون آتئس أيام حياتى ، إذ سائمر فيه بهزيمة التقوى ، وغلبة الشر على الخير .

« المحامى الإيطالى ببيرو كالمندى »

قضاء محاكم الاستئناف

٥٧

٢٣ مايو ١٩٧٢

محكمة استئناف القاهرة

(١) دعوى : صفة ، جمعية المؤلفين والناشرين والملحنين بالجمهورية العربية المتحدة . مؤلف ، حق ادبي ، مادي ، حمايته . ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) مؤلف : مؤلفاته ، نقلها الى جمعية الناشرين والمؤلفين والملحنين ، طبيعته .

المبادئ القانونية :

١ - الجمعية المؤلفين والناشرين والملحنين بالجمهورية العربية المتحدة حق التقاضي باعتبار أنها متصرفا اليها في حق المؤلف المالي بموجب التفويضات التي تقرر أن المؤلفين والملحنين قد نزلوا بمقتضاها عن حقوقهم المالية اليها ، وهي تقيم الدعوى استنادا الى هذا الوضع . باعتبار أن الشركة المدعى عليها كانت تنقل المؤلفات دون اذن كتابي منها .

٢ - المؤلف والملحن اذ ينقل حق استغلال مؤلفاته الى جمعية الناشرين والملحنين لا يتصرف في مجموع انتاجه الفكري المستقبل ، بل أن الجمعية تقوم باستغلال مؤلفاته لحسابه هو ، وليس لحسابها .

الحكمة :

.. وحيث تنص المادة ٥ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أن للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر ، وله وحده

الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون اذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه . ولما كان من المستقر عليه بأن للمؤلف حقين منفصلين كل منهما عن الآخر أحدهما ادبي يخول للمؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه على الجمهور ، وثانيهما حق مالي يتناول ناحية مادية اذا مقرر المؤلف نشر مصنفه ، وهذا الحق مستقل قائم بذاته له طبيعته الخاصة فهو حق عيني أصلي وهو مال منقول ويجوز النزول عنه ، خلافا للحق الادبي الذي لا يجوز النزول عنه . وقد بينت المادة السادسة من ذات القانون أن حق المؤلف في الاستغلال يتضمن اما نقل المصنف الى الجمهور مباشرة بأي صورة ، واما نقله الى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه . وتقضى المادة ٣٧ من القانون أن للمؤلف أن ينقل الى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ١/٥ و ١/٧ من هذا القانون ، على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر . وعلى المؤلف أن يمتنع عن أي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

وحيث أنه يبين من مطالعة لائحة النظام الأساسي لجمعية المؤلفين والملحنين والناشرين المعدل طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أنه قد تم في ٥ من سبتمبر ١٩٦٦ تأسيس جمعية بين الموقعين على اللائحة ومن ينضم اليهم من كافة أنحاء الجمهورية العربية مستقبلا ، ونص في البند الثاني فقرة /ج منها على أن من أغراضها العمل على تطبيق قوانين حماية الملكية الادبية والفنية وحماية حقوق المؤلف أو أية تشريعات أو قوانين معمول بها حاليا أو تلك التي تصدر مستقبلا ،

قانونا خصوصا وان الجمعية تطالب بهذا الحق قبل المستأنف ضدها شركة اسطوانات صوت القاهرة .

وحيث أنه متى كان ذلك فان الدفع المبدى من الشركة المستأنف ضدها فى الاستئناف المقابل وهو عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فهو مردود ذلك ان الجمعية قد أقامت الدعوى باعتبار أنها متصرف اليها فى حق المؤلف المالى بموجب التفويضات التى تقرر أن المؤلفين والملحنين قد انزلوا بمقتضاها عن حقوقهم المالية اليها وقد أقامت الدعوى استنادا الى هذا الوضع وباعتبار أن الشركة المدعى عليها قامت بنقل المصنفات دون اذن كتابى سابق منها عملا بالمادة ٢/٥ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فان بها صفة فى التقاضى ، ويتعين لذلك رفض الاستئناف المقابل وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع .

وحيث أنه قد جرى قضاء محكمة أول درجة على أن الثابت ان الجمعية تستند فى دعواها الى ان المؤلفين والملحنين الذين يطلبون الانضمام اليها يقومون بتوقيع تفويض لها يتنازلون بموجبه عن كافة حقوق استغلال مصنفاتهم لتصبح هى صاحبة الحق فى التصريح باستغلال هذه المصنفات ، واذ كان ذلك وكان الثابت ان الجمعية المدعية تتقدم الى المحكمة بالتنازلات المدعى بها والمثبتة لقيام المؤلفين بالتصرف لها فى حقوقهم فى استغلال مصنفاتهم الفنية فى حين اشترط القانون أن يتم التصرف كتابة كركن فى الانعقاد ، وقصارى ما قدمته نموذج من التصرف بحفاظتها رقم ٢/ دوسيه ، وبالإطلاع عليه ، يفرض أن المؤلفين والملحنين قد وقعوا على مثله ، يبين أنه يتضمن نقل المؤلف كافة حقوق الاستغلال المقررة له عن مصنفاته فى الحاضر والمستقبل دون تحديد صريح وبالتفصيل لكل حق على حدة ومداه حسبما اشترطت المادة ٢/٣٧ ، بل أنه أطوى أيضا على نصرف المؤلف فى مجموعة انتاجه الفكرى المستقبل ، فان مؤدى ذلك ان نحى مثل هذا التصرف بفرض قيامه باطلا عملا بالمادة ٤٠ سالفه البيان لأن مثله اهدار لشخصية المؤلف ولحقوقه المعنوية البحتة. التى قد يتضاءل قبلها ما يجنيه من مزايا مالية .

وإدارة الأجهزة التنفيذية اللازمة لهذه الحماية وتبادل هذه الحماية مع الجمعيات والهيئات المماثلة القائمة عليها فى الخارج وتوزيع الحقوق الناتجة عن هذه الادارة على أعضائها كل بنسبة ما يستحقه بعد خصم المصروفات الفعلية التى تتفق فى هذا الخصوص - ويتضح من مطالعة النظام الأساسى للجمعية علاقة كل عضو بها على أنها علاقة تعاقدية قامت بين مجموعة من الاشخاص الطبيعيين تلاقى ارادتهم على أن ينتظموا فى جماعة ذات صفة دائمة ينون لها الشخصية الاعتبارية ويزاول هذا الشخص الاعتبارى الاغراض التى هدف اليها المؤسسون وضمنوها نظامهم الأساسى ، وليس لمن بينهم النظام الأساسى لها ، القيام بالاعمال التجارية أو المضاربة بقصد الربح ، اذ الواضح من البند الثانى فقرة /ج نه لا يجوز أن تستقطع الجمعية من أموال حق المؤلف الا المصاريف الفعلية فى سبيل تحصيلها ، وانه يتعين توزيع المبالغ الناتجة على أصحابها كل بنسبة ما يستحقه بعد خصم المصاريف الفعلية .

وحيث أنه يبين من مطالعة حوافظ المستندات المقدمة من المستأنفة انها تقدمت بتفويضات وفقا للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ من بعض المؤلفين وموقع عليها منهم استنادا للنظام الأساسى واللوائح العامة لجمعية المؤلفين والملحنين وطبقا لشروط العضوية بنقل كافة حقوق وصور الاستغلال المنصوص عليه فى المادتين الخامسة والسادسة من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وما يستجد مستقبلا وللجمعية وحدها حق منح الاذن اللازم لذلك الاستغلال أو منعه ، وتحصيل المقابل المالى المستحق عن الاذن وذلك جميعه طوال قيام الجمعية ، كما أعطى لها الحق فى تبادل التحصيل مع الجمعيات الاخرى بما يحقق مجموع المصالح المشتركة للاعضاء - ومن جماع ما تقدم يتضح أن الجمعية انما تقوم بما نص عليه التفويض وهو حق مالى للمؤلف أو المعلن الموقع على عقد التأسيس أو الذى انضم بعد ذلك الى الجمعية ولا يتعدى ذلك الى من لم ينضم اليها ، وقيامها بهذا العمل لصالح الاولين منهم أى المنضمين للجمعية وأن تحصيل ما هو مستحق لهم انما لصالحهم يستأدونه منها بعد خصم المصروفات الفعلية التى تنفقها الجمعية فى هذا الخصوص ، وهو أمر جائز

(ب) دعوى رد : تقادم .

المبادئ القانونية :

١ - ايجار العقار الخاضع للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يحدد القانون المذكور ، ويبطل كل اتفاق على الأجرة يخالفه بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العالى .

والسكوت عن دعوى تخفيض الأجرة المبنية على بطلان الاتفاق ، لا يسقط الحق فى رفع الدعوى . ولكنها مع ذلك كسائر دعاوى البطلان ، تسقط بمضى خمسة عشر عاما ، تسرى من وقت انتهاء الايجار .

٢ - الأجرة القانونية لا تستقر وتعرف على وجه اليقين الا بعد أن يقررها الحكم الصادر بالتخفيض . ودعوى الرد لا يرد عليها التقادم متى اثناء استمرار جريمة الاتفاق على أجرة تزيد على الحد القانونى .

المحكمة

.. ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الأول من أسباب هذا الاستئناف فقد ردت عليه محكمة أول درجة فى حكمها الصادر بجلسة أول فبراير ١٩٦٧ ، بأسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لها وقد سبق بيانها فى صدر هذا الحكم وتضيف إليها ان دعوى تخفيض الأجرة مبنية على بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الاقصى ، والبطلان هنا بطلان متعلق بالنظام العام لايجوز النزول عنها صراحة أو ضمنا فالسكوت عنها مدة طويلة لايسقطها لكنها كسائر دعاوى البطلان تسقط بمضى خمس عشرة سنة تطبيقا لاحكام الفقرة اثنائية من المادة ١٤١ من القانون المدنى ، لكن مدة التقادم هنا لا تسرى من وقت العقد لان عقد الايجار عقد زمنى مستمر فلا تسرى مدة التقادم الا من وقت انتهاء الايجار ، ذلك لان الاتفاق على اجرة تزيد على الحد القانونى يعتبر جريمة مستمرة لا تسقط الدعوى بشأنها الا من وقت انقطاع حالة الاستمرار فيكون دفاع المؤجر بان حق المستأجر فى المطالبة بالتخفيض قد سقط بالتقادم وهو ما زال قائما فى العين غير سديد ..

ومن حيث أن السبب الثانى من أسباب الاستئناف الذى يقول فيه ان الدعوى رد ما دفع

وهذا الذى اقام الحكم قضاءه عليه غير سليم اذ لاينطبق على الوقائع المطروحة ، ذلك لأن المستأنفة تطالب بحق للمؤلف والملحن استنادا الى اللائحة الموقعين عليها ، وأن ما تقوم بتحصيله لصالح كل ملحن أو مؤلف يستأديه كل منهما بنسبة حقه بعد خصم المصروفات الفعلية ، ولم يعترض أحد ممن قدم التفويض عنه على الاجراء أو تدخل فى الدعوى مطالبا الحق لنفسه . ولا ينال من ذلك ما قدمته المستأنفة ضدها (شركة اسطوانات صوت القاهرة) من اقرارات بنسبها الى بعض أهل الفن بالتعامل معهم رأسا دون أى شخص آخر ، اذ من المحتمل أن يكون أحدا منهم غير موقع على اللائحة أو لم ينضم الى الجمعية بعد ذلك كما أن المادة ٤٠ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا تنطبق على النزاع المطروح ، ذلك لأن المؤلف أو الملحن لم يتصرف فى مجموع انتاجه الفكرى المستقبل ، بل ان الجمعية تقوم بالعمل لحسابه دونها .

وحيث أن المحكمة وقد سبق أن انتهت الى رفض الاستئناف المقابل ، اذ هو يقوم على طلب الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، فان مصروفاته يلزم بها من رفعه عملا بالمادتين ١٨٤ و ٢٤٠ من قانون المرافعات .

وحيث أنه لم يتبين من أوراق الدعوى أسماء الموقعين على لائحة النظام الأساسى لجمعية المؤلفين أو الذين انضموا إليها بعد ذلك كما أن العقد المؤرخ ١٤/١١/١٩٦٨ الذى قدمته المستأنفة كان للاستشهاد بنسبة ٨٪ من ثمن البيع كحق للتأليف لا كدليل على أن هذه النسبة هى المقررة بين الطرفين وتبعا ذلك ترى المحكمة بدب خبير لاداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم .

الاستئناف رقم ٦٩ و ٥١٠ سنة ٨٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محيى عبد العزيز أمين وعبد الستار أبو ناعم وعبد العزيز شومان .

٥٨

٢٤ فبراير ١٩٧٣

محكمة استئناف القاهرة

(١) ايجار : دعوى . سقوط بمضى المدة . أجرة . اتفاق ، بطلان . مدنى م ١٤ . جريمة مستمرة .

القانوني يعتبر جريمة مستمرة لا يرد عليها التقادم في أثناء سيرها ما دامت الدعوى العمومية نفسها لم تسقط .

وعلى ذلك يكون هذا الاستثناء على غير أساس متعين رفضه مع الزام رافعه مصروفاته عملاً بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ مرافعات ومتى انتهت المحكمة الى هذا النظر وهو أن دعوى رد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية لا تسقط في هذه الحالة بالتقادم القصير أو التقادم الطويل طالما انها ناشئة عن جريمة مستمرة ولا زالت حالة الاستمرار قائمة فان محكمة أو درجة وقد خالفت هذا النظر قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون الاستثناء رقم ٣٥٦٦ سنة ٨٧ ق المرفوع من استأجر على أساس صحيح من القانون ويتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من مبلغ الزيادة القانونية .

الاستثناءات ٢٦٤٣ ، ٣٤٦٠ سنة ٨٧ ق رئاسة وعضوية الصادة المستشارين ولسن وحبه نخلة وأحمد السلاوي وممدوح عبد الحافظ عمر .

بغير حق يسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه قيام حقه في الاسترداد ، فانه مردود بأنه وان كان المستأجر قد ارسل كتباً مسجلة الى هذا الحارس ومن قبله يطلب معاملته بالأجرة القانونية ، فان ذلك لا يعنى أنه علم بمقدار هذه الأجرة القانونية على وجه التحديد ، وهذه الأجرة القانونية لم تستقر وتعرف على وجه اليقين الا بعد أن قررها الحكم الصادر بالتخفيض واذ بان ان هذه الأجرة القانونية تقل كثيراً عن تلك الأجرة المدونة في عقد الإيجار وكان من المقرر قانوناً ان هذه الزيادة باطلة بطلاناً مطلقاً على ما تقدم البيان وتكون جريمة مستمرة ، فان دعوى الرد لا يرد عليها التقادم في أثناء استمرار الجريمة وهي مستمرة من وقت شغل المستأجر للعقار حتى الآن وبناءً على ذلك متى حكم بتخفيض الأجرة ثبت للمستأجر الحق في استرداد ما سبق ان دفعه زائداً على الأجرة القانونية مهما بلغت هذه الزيادة ومهما طال المدة التي استمر فيها دفع الزيادة لما سبق ذكره من أن الاتفاق على أجرة أزيد من الحد

قضاء المحاكم الابتدائية

٥٩

٣٠ مارس ١٩٧١

محكمة القاهرة الكلية

اجرة عامل : مساواة بين عمال شركة واحدة • عدالة
اجتماعية • تكافؤ فرص • اجر ، تقييمه •

المبدأ القانوني :

المساواة بين العاملين في الشركة الواحدة
تستمد منطقها من قواعد العدالة الاجتماعية •
وتقوم اساسا على تكافؤ الفرص وتقييم الأجور
وفقا لنوع العمل وابعائه ، وانه يجب المساواة في
الأجور والفئة المالية بين عمال صاحب العمل •
متى تساووا في المؤهلات وظروف العمل •

المحكمة :

• • وحيث ان السيد الخبير قد تقريره انتهى
فيه الى (١) احقية المدعى في تطبيق قاعدة المعادلة
طبقا لقرار رؤساء مجالس ادارات البنوك
في ١٩٦٩/٥/٣١ بشأن احتساب مدة خبرة
من حصلوا على مؤهل أعلى أثناء الخدمة - العاملين
بالبنوك وذلك أسوة بزميليه • • الذين طبقت
عليهما هذه القاعدة • • (٢) انه يترتب على تطبيق
هذه القاعدة احتساب مدة خبرة المدعى حتى تاريخ
التسكين في ١٩٦٤/٦/٣٠ لمدة ٤ شهور ، ٦ سنة
(ستة سنوات واربعة شهور) على أساس المؤهل
العالي • •

وحيث أن المحكمة ترى أن ما انتهى اليه تقرير
الخبير يتفق والمقدمات التي استمد اليها كما انه
استهدف العدالة بل كانت العدالة - المعيار

الموضوعي - ركيزة هذا التقرير اذ انه قارن حالة
زميلي المدعى وكانا حاصلين على مؤهل متوسط ثم
حصلوا على مؤهل عال أثناء الخدمة وتم تسكينهما
على ذات النحو الذي أخذ به تقرير الخبير في
تسكينه للمدعى وتحديد ووصف مدة خدمته ،
بما ترى المحكمة الأخذ بهذا الذي انتهى اليه وتجعل
قرام ما ورد به من أسباب أسبابها ، وتحيل عليه
وتضيف الى أن السيد الخبير ثم هذه المحكمة -
قد راعت أعمال شروط موضوعية ومعايير
موضوعية بما يجعل ماتضمنه وما انتهى اليه انما
يستند الى قاعدة المساواة التي استقر القضاء على
الاعتراف بها واعمالها في هذا المجال - على نحو
خاص - بما أصبح معه المجادلة في شأنها أمرا
يتعين اهداره خاصة وتكرر هذه المحكمة - اذا
كانت المساواة ، والعدالة مرة أخرى المساواة ،
قد تم التوصل اليها اعمالا وتطبيقا لشروط
موضوعية والى معايير موضوعية •

وترى هذه المحكمة ان المساواة بين العاملين في
الشركة الواحدة تستمد منطقها من قواعد العدالة
الاجتماعية ، كما انها تقوم أساسا على تكافؤ
الفرص وتقييم الاجور وفقا لنوع العمل وابعائه ،
وانه يجب المساواة في الاجور والفئة المالية بين
عمال صاحب العمل متى تساووا في المؤهلات
وظروف العمل وانه يتعين على صاحب العمل ان
يسوى بين عماله على النحو « الوسيط في
قانون العمل » - فتحي عبد الصبور - طبعة
١٩٦٧ ص ٢١٩ - وما بعدها (استئناف القاهرة
رقم ٧٧٠ لسنة ٨٣ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢)
الدائرة العاشرة - وأيضا (استئناف القاهرة رقم
١٠٥٠ لسنة ٨٣ ق جلسة ٦٧/١٢/٢١ الدائرة
الرابعة عشرة) وأيضا (نقض مدني جلسة

يعتبر قرار مشسوبا بالتعسف والانحراف في استعمال السلطة ، يلحق بالمحامي ضررا أدبيا يستحق عليه تعويضا كافيا لجبر الضرر .

المحكمة :

من حيث أن واقعات الدعوى حسبما تكشف عنها الأوراق حاصلها أن المدعى أقام تداعيه الماثلة بصحيفة قدمت لقلم الكتاب في ١٠/٣/١٩٦٩ طلب المدعى في ختامها الحكم بالزام المدعى عليها الأولى أولا بتنفيذ ما قضت به المواد ٧٢ ، ١٠٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ : ثانيا سداد مبلغ ٤٦ جنيها قيمة رسوم قيده واشتراكه . ثالثا أن تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنية تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقته نتيجة ذلك مع المصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ وبلا كفالة . وقال المدعى شرحا للدعوى أنه يشغل وظيفة محام بمراقبة الشئون القانونية بالشركة المدعى عليها الأولى اعتبارا من ١/٧/١٩٦٦ وهو تاريخ موافقتها على قيده كمحام بها والذي بناء عليه قيد بالجدول العام بنقابة المحامين برقم ١٥٨٥٤ في ٢٨/٩/١٩٦٦ . ومنذ ذلك التاريخ وهو يباشر عمله كمحام على خير وجه وبكل أمانة ودقة في جميع الأعمال القانونية التي يوكل القيام بها اليه وكان يباشر أعمال الدفاع عن الشركة المدعى عليها في قضاياها المرفوعة بمدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد وكان يكبد في سبيل أداء وظيفته المشاق الجسام من السفر شهريا من القاهرة الى الواحات الخارجة هذا بالإضافة الى قيامه بالعمل بالشئون القانونية بالإدارة بالقاهرة من تحقيقات وفتاوى وعقود ومباشرة مأموريات خبراء وزارة العدل ، ويشهد على حسن قيامه بالتزامات عمله كافة على خير وجه التقارير السرية وكذلك نتائج القضايا التي كان يباشرها بأعمال محكمة الخارجة بالوادي الجديد وكان يعمل بمراقبة الشئون القانونية المذكورة مع المدعى ثلاثة آخرون :

صدر القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ بتنظيم مهنة المحاماة وعملها بالمادة ١٧٢ منه تقسم جميع العاملين بتلك الإدارة بطلبات لتتولى الشركة المدعى عليها سداد قيدهم واشتراكهم بجدول المحامين المقيدين أمام المحاكم الابتدائية لاستيفائهم شروط

١٩٦٧/١/٤ في الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٨ القاعدة رقم ٢٤٥ ص ١٣٢٨ .

وحيث أنه - وقد تحدد ما تقدم عليه المحكمة تقضى بالزام المدعى عليه (البنك الصناعي) بتعديل اقدمية المدعى بحيث تصبح في ٣٠/٦/١٩٦٤ ٤ شهور ، ٦ سنة بمؤهل عال مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أنه عن طلب المدعى الزام المدعى عليه (البنك الصناعي) بتعويض قدره ألف جنيه عن الأضرار التي ادعى المدعى أنها لحقته فانه - لما كانت الأحكام كاشفة - فان الضرر الذي لحق بالمدعى نتيجة عدم تسكينه على النحو الذي انتهت اليه المحكمة في حينه - أي في ٣٠/٦/١٩٦٤ - قد تم جبر الجانب الأكبر منه بما قضت به المحكمة من عبارة أعقبت قضائها بتعديل اقدميته وهي عبارة - مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وتري المحكمة أن تقضى بعد ذلك بتعويض جزافي قدره بمبلغ مائة جنيه عن بقية الأضرار التي لحقته وقد راعت المحكمة في شأن استعراضها وتقديرها لعناصر التقدير ما نصت عليه المادتان ٢٢١ ، ٢٢٢ /١ مدني .

وحيث أنه عن المصاريف فيلزم المدعى عليه بالمصاريف المناسبة مع اعفاء المدعى من باقي المصاريف .

وحيث أنه عن طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة فأمر له مسوغ من القانون وتقضى به المحكمة .

القضية رقم ٢١٧٧ لسنة ١٩٧٠ - عمال كلى القاهرة ، رئاسة وعضوية السادة الاساتذة طه أحمد حسين رئيس المحكمة ولويس أبادير رئيس المحكمة ومصطفى كامل القاضي .

٦٠

٢٨ أبريل ١٩٧٠

محكمة القاهرة الكلية

محام : نذبه لعمل ادارى . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م م ٧٢ و ١٠٥ ، ضرر ادبي ، تعويض .

المبدأ القانوني :

قرار نذب محام مقيد تحت التمرين ، كان يعمل قبل نذبه بمراقبة الشئون القانونية

مع تكليفه بأعمال دنيا لا تتلائم مع مهنته ولا تحتاج الى أى خبرة الا مجرد معرفة القراءة والكتابة فقد سعى الى نقله من الشركة المدعى عليها وقد وفق الى النقل لشركة النيل العامة للخرسانة المسلحة (سبيكو) حيث يعمل الآن محاميا غير أن هذا النقل أضر به من النواحي الآتية :

(١) انضم المدعى الى مراقبة الشئون القانونية بالشركة المنقول اليها وبعمل خمسة محامين آخرين غيره فأصبح فى آخر قائمة الأقدميات على خلاف ما كان عليه الحال بالشركة المدعى عليها حيث كان اسمه فى أول القائمة فى كشف الأقدمية للترقية .

(٢) انه كان يستحق الترقية الى الفئة السادسة بالشركة المدعى عليها اعتبارا من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ونظرا لاضطهاده وما اتخذ ضده من اجراءات تعسفية حرم من الترقية رغم أن الشركة المدعى عليها قامت بالترقيات مرتين خلال المدة من أكتوبر ١٩٦٨ حتى آخر يونيو ١٩٦٩ وكان لزاما على الشركة المدعى عليها غير أن ترقية فى أى هاتين الحركتين ، وكل ذلك كان بفعل اساءة استعمال السلطة من الشركة المدعى عليها قبله .

ومن حيث ان المدعى قدم مذكرتين أعاد فيها بنسب النزاع وأصر على طلباته الثابتة المذكورة وقال انه نتيجة للقرارات التعسفية وأعمال الاضطهاد التى باشرت بها الشركة المدعى عليها ضده واساءة استعمال السلطة مع مخالفة القانون امعانا فى هذا الاضطهاد فقد تحققت الأضرار التى أوضحتها المدعى عليه فى العريضة .

ومن حيث ان المدعى عليها الأولى قدمت مذكرتين شرحت فيهما وقائع الدعوى وقالت أنها استعملت حقها القانونى دون تعسف لعدم أحقية المدعى فى حصوله على شهادة لقيده أمام المحاكم الابتدائية فهى لم تخالف نص المادة ١٠٥ من قانون المحاماة لأن الأمر الصادر بالنسبة للطلبين الأول والثانى المؤقت وأنه بالنسبة للطلبين الأول والثانى الواردين بالعريضة لا محل لهما الآن بعد أن أصبحا غير ذي موضوع لأنه نقل الى شركة (سبيكو) اعتبارا من ١٩٦٩/٦/٩ وانتهت الى طلب رفض الدعوى .

ومن حيث ان نقابة المحامين قدمت مذكرة

القبول بالقيود بالجدول المذكور مع ملاحظة أن زملاء المدعى لم يكونوا قد قيدوا بعد كمحامين ، ولكن الشركة المدعى عليها رفضت السداد عن المدعى وقامت بسداد قيمة رسوم القيد الابتدائي لثلاثة من زملائه .

رفع المدعى مذكرة الى السيد رئيس مجلس ادارة الشركة فى ١١/١٢/١٩٦٨ بالموافقة على صرف رسوم القيد والاشتراك المطلوبة لنقله الى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أسوة بزملائه ، ولكنه فوجئ فى ١٣/١/١٩٦٩ بصدر امر ادارى من سيادته بنقله الى ادارة شئون العاملين ، ولما رفع المدعى مذكرة محتجا على ذلك ومتمسكا بالمادة ١٠٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ كما طلب اعطائه شهادة تثبت قيامه بالعمل كمحام بالشركة المدعى عليها لتقديمها للنقابة لنقله الى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية والادارية طبقا لنص المادة ٧٢ من القانون المذكور ، ولكن الشركة المذكورة لم تحرك ساكنا فأعاد تظلمه فى ٩/١/١٩٦٩ موضحا أنه لا يعرف موقفه من العمل لأنه من يوم نقله من الشئون القانونية الى ادارة شئون العاملين فى ١٨/١/١٩٦٩ لم يسند اليه أى عمل الا انه فى ٢٦/١/١٩٦٩ فوجئ بصدر قرار ادارى من الشركة المدعى عليها تتضمن تعديل قرار نقله المذكور الى ندبه لادارة شئون العاملين .

ولما كانت هذه الاجراءات اجراءات تعسفية تقصد بها انحراف الشركة الاضرار به وابعاده عن عمله القانونى دون أن تكون له أعمال بالشئون الادارية مما وضعه فى حرج كبير بين زملائه وأضر به ضررا كبيرا وجعله مثارا للأقوال والمهاثرات بين العاملين فقد عمد الى رفع دعواه الماثلة سعيا للحكم له بما سلف .

واذ قررت المحكمة بجلسته ٢٩/٤/١٩٦٩ شطب الدعوى قام المدعى بتجديد السير فيها باعلان تم فى ٢٧/٧/١٩٦٩ طالبا الحكم له بطلباته سائلة الذكر ثم قام باعادة اعلان المدعى عليها باعلان تم فى ٢٨/١٠/١٩٦٩ طلب فى ختامه الحكم له بالطلبات السابقة مع تنازله عن طلب تنفيذ المادة ١٠٥/٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأضاف فى ورقة ذلك الاعلان انه ازاء ما لاقاه من اضطهاد فى الفترة من ١٢/١/١٩٦٩

العامة أو الشركة أو الجمعية التي يعمل بها المحامي - ولما كان المدعى قد نقل من الشركة المدعى عليها ويعمل الآن محاميا بشركة (سبيكو) سائلة الذكر فإن هذا الطلب المبني من المدعى بالزام الشركة المدعى عليها بمبلغ ٤٦ جنيها رسوم قيده يكون غير قائم على أساس متعينا رقبته .

ومن حيث ان هذه المحكمة ترى في ظروف ندب المدعى بالقرار الإداري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ ٢٦/١/١٩٦٩ بالادارة الادارية ، وقد ياشير المدعى في هذه الادارة الأخيرة أعمالا كالتأبث من المستندات المقدمة . . بعد أن تمسك بالمادة ١٠٥ من القانون ٦ لسنة ١٩٦٨ ، وقرار الشركة انه قيد محاميا تحت التمرين وانه كان يعمل قبل ندبه بمراقبة الشئون القانونية ، كل هذا يجعل قرار الندب المذكور قد شاب العسف والانحراف في استعمال السلطة .

ولما كانت المحكمة ترى للظروف والملايسات التي انتهى بها قرار الندب المذكور من سعي المدعى الى نقله الى شركة (سبيكو) بالقرار ٩٩ في ايونية سنة ١٩٦٩ بعد أن استمر ندبه من ٢٦/١/١٩٦٩ ، ومع ملاحظة أن هذا الخطأ من الشركة المدعى عليها قد أصاب المدعى ولا شك بأضرار أدبية لاحظتها المادة ١٠٥ من قانون المحاماة ، عندما قررت بأنه لا يجوز نقل المحامي من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية ، ومن ثم فإن المحكمة تقدر له عن هذا الضرر وعن عدم إعطائه الشهادة المنصوص عليها في المادة ٧٢ من قانون المحاماة دون وجه حق تعويضا قدره مائة جنيه ترى أنه كان كافيا لجبر الضرر .

القضية ٣١١١٥ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة برئاسة
وعضوية السادة الاساتذة السيد حامد الهامك رئيس المحكمة
وسعد الاذهرى وحسن صبره القاضيين .

٦١

٤ ديسمبر ١٩٧٤

محكمة أسيوط الكلية

(١) دعوى : حساب ، اشتراك تأمين عمالة ، سيقوطها
حساب صيرورتها نهائيا . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١٣ .

قالت فيها انها تنضم الى المدعى في طلباته وتطلب الحكم له بهما حتى يكون ذلك رادعا لأمثال الشركة المدعى عليها لتحترم حكم القانون وسيادته وحماية المحامين العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث ان الشركة المدعى عليها قررت بمذكرتها أنها بناء على طلب المدعى منحته سلفة لسدادها كرسوم قيد اسمه في جدول المحامين وصرفت له بالفعل في ٢٦/٦/١٩٦٧ مبلغ ١٩ جنيه مقسطة لسداد رسوم قيده بالنقابة فهي لم تعترض على قيده محاميا تحت التمرين وقد قيد فعلا وتحملت هي بنصف رسوم القيد طبقا لقرار المؤسسة وتم ذلك حسب ما جاء بصحيفة الدعوى الا أنها لم تعطه شهادة لقيده أمام المحاكم الابتدائية لعدم استيفائه الشروط الواردة بنص المادة ٧٠ من قانون المحاماة .

وإذ كان المدعى قدّم بحافظة مستنداته المقدمة بجلسته ٢٤/٢/١٩٧٠ شهادة رسمية من نيابه ابحارجه نفيد حضوره والمرافعه في القضايا المدلورة ارقامها بتلك الشهادة المؤرخة ٩/١/١٩٧٠ ولم تجادل الشركة المدعى عليها هذا الدليل الا بقولها انه لم يصدر له توكيل من السيد رئيس مجلس الادارة ولم يستوف الشروط المبينة بالمادة ٧٠ من قانون المحاماة واذا أن ما أبدته المدعى عليها من مبررات لعدم اعطاء المدعى شهادة المبينة بالمادة ٧ من قانون المحاماة بدفعها ما تنص عليه الفقرة الأخيرة من الفقرة (أ) عن أنه لا يحق الامتناع عن اعطاء المحامي هذه الشهادة لاي سبب فانه لا يكون جائزا للشركة المدعى عليها الامتناع عن اعطاء المدعى الشهادة المنوه عنها بالمادة ٧٢ (أ) ومن ثم كان هذا منها فعلا خاطئا لا مراء فيه .

ومن حيث ان المدعى يقرر في مذكرته الأخيرة المقدمة لجلسة ٢٤/٢/١٩٧٠ انه ما زال لم يقيد محاميا أمام المحاكم الابتدائية وذلك لحدائث عمله بالشركة المنقول اليها والتي لم يمض بعمله بها سوى ستة شهور ، واذا كان نص المادة ١٧٢ من قانون المحاماة ينص على أن تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد وتمغيات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فقد دل هذا النص على أن الذي يتحمل رسوم القيد هي المؤسسة

المشتغلين بالآلات الميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون - وليس خفير ماكينة رى الأراضى الزراعية من بينهم - وبالتالي يسرى فى شأنه نص المادة الثانية - ولا ينال من هذا النظر ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون من أن المقصود بالعاملين فى الزراعة المستثنى من أحكامه فى مادته الثانية هم القائلون بأعمال الفلاحة البحتة - فلا يمتد الاستثناء الى من يؤدون الأعمال الادارية أو أعمال الجراسة كناظر الزراعة والخفير - ذلك أن ما ورد فى المذكرة الايضاحية تخصيص لما جاء بنص المادة الثانية بفغير مخصص - ومن المقرر فى قواعد التفسير بقضاء النص المطلق على إطلاقه إلى أن يخصص بإداة مماثلة له فى القوة - والمذكرة الايضاحية لا ترفى الى مستوى النص التشريعى - الذى خلا من أى لبس أو غموض - بالاخصافه الى أن الأخذ بالمذكرة الايضاحية يجعل الاستثناء الوارد بالمادة الثانية بشأن عمال الزراعة لغوا لم يكن ثمة مسوغ لايداعه - ذلك أن عمال الزراعة البحتة الذين شاعت المذكرة قصر الاستثناء عليهم ، عمال عرضيون لا يتصور قيام عمالة دائمة معهم - وأية سلامة مما تقدم من نظر أن الشارع عندما شاء استثناء الميكانيكيين العاملين فى خدمة قطاع الزراعة شأن مشغلي ماكينات الري والجرارات من نص المادة الثانية واخضاعهم لتأمين اصابات العمل فحسب - أودع هذا الاستثناء المادة ١٩ من القانون - رغم أن الميكانيكي لا يفلح الأرض شأنه شأن الخفير والناظر - بما يعنى أن فلاحه الأرض ليست هى العمل اللازم لقيام العامل الزراعى فى حكم المادة الثانية - اذ لو كان الأمر كذلك لما كانت هناك حاجة للاستثناء الوارد فى المادة ١٩ بشأن العمال الزراعيين الميكانيكيين - فنص المادة الثانية مطلق يشمل كل العاملين فى قطاع الانتاج الزراعى - الا من استثناهم الشارع بنص خاص .

وحيث انه متى كان ما تقدم - وكانت الهيئة قد منحت بمذكرتها أن العاملين اللذين جرى الربط بشأن عمالتهما من عمال الزراعة - وليس من بينهم من يعد ميكانيكيا فى حكم المادة ١٩

(ب) ماكينة رى : ارض زراعية ، خفير . عامل زراعى . قانون ، تفسيره ، ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م ٢ و ١٩ .

المبادئ القانونية :

١ - المقصود بالمادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، انما هو حالات النزاع فى حساب قيم الأجور ، أو مدة العمالة وحجمها أى عدد العماله ، لا حالات الخلاف على خضوع العماله محل الحساب لأحكام القانون .

٢ - الشارع عندما استثنى الميكانيكيين العاملين فى خدمة قطاع الزراعة شأن مشغلي ماكينات الري والجرارات من نص المادة الثانية ، واخضاعهم لتأمين اصابات العمل ، أودع هذا الاستثناء المادة ١٩ من القانون ، رغم أن الميكانيكي لا يفلح الأرض ، شأنه شأن الخفير والناظر ، بما يعنى أن فلاحه الأرض ليست هى العمل اللازم لقيام وصف العامل الزراعى فى حكم المادة الثانية .

الحكمة :

.. وحيث أن الدفع .. بالسقوط استنادا للمادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فدون خوض فى مدلول عبارة نهائية الحساب المودعة تلك المادة - وما اذا كان المقصود بها اغلاق باب الطعن عليه قضاء اذا لم يعترض صاحب العمل لدى متبب الهيئة المختص ثم المحكمة فى المواعيه التى رسمتها المادة - أم أن النص لم يهدف الى ذلك - دون خوض فى هذا كله - فان الدفع مردود - لأن صياغة النص تكشف عن أن المعنى به انما حالات النزاع فى حساب قيم الأجور أو مدة العمالة وحجمها أى عدد العمال - لا حالات الخلاف فى خضوع العماله محل الحساب أو عدم خضوعها أصلا لأحكام القانون كما فى الحالة المنظورة - ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث ان المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نصت على سريان أحكامه على جميع العاملين بما فيهم المتدرجين عدا فئات استثنيتها من بينها العاملين فى الزراعة - الا فيما يرد به نص خاص - ومثل هذا النص ورد فى المادة ١٩ من القانون بشأن تأمين اصابات العمل التى نصت على سريان حكمها على عمال الزراعة

مسؤولاً عن الضرر الذي ترتب مباشرة على خطأه ويتعين الزامه بتعويض المالك عنه بالتطبيق للمادة ١٦٣ من التقنين المدني .

٣ - رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة مسؤول عن الخطأ الذي يرتكبه رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية، لأن من أغراض المؤسسة التوجيه والإشراف على الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي ، ومن ذلك مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

٤ - الجمعية التعاونية الزراعية لا تتبع وزير الإصلاح الزراعي ، فهي من أشخاص القانون الخاص ، ولا يسأل الوزير عن الخطأ الذي يرتكبه رئيس مجلس إدارتها .

٥ - تنازل المستأجر الأصلي لآخرين ، عن أطيان يستأجرها ، تصرف غير جائز وباطل لوقوعه بعد نفاذ القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي منع التنازل عن الإيجار ، والإيجار من الباطن .

المحكمة :

.. وحيث أن ما يضع كل من المدعى عليهم الثلاثة الأول اليد عليه ثابت بأقوالهم بملف المؤسسة المختصة المودع بملف الدعوى ..

وحيث أن قيام المدعى عليه الخامس - رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بتوقيع محررين نيابة عن المدعية بتأجيرها ١ فدان و ٤ قراريط و ٢ سهم للمدعى عليه الثاني ومثلها للمدعى عليه الثالث كما ورد بملف المؤسسة المشار إليها آنفاً - دون أن يثبت أن الجمعية قامت بتحقيق قيام الإيجار بين المدعية وبين ذينك الشخصين بإيجاب وقبول مسوفيين الشروط القانونية - بعد أن ترك لهما - المستأجر الأصلي مورث المدعى عليهما الأولى هاتين المساحتين . وذلك بسؤال جيران الأطيان وأعضاء اللجنة المنوه عنها بالمادة ٣٦ م من م بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ مكتفياً في إثبات الإيجار بمجرد الحيازة المادية للمدعى عليهما الثاني والثالث - التي جاءت وليدة التنازل لهما عن الإيجار - وهو تصرف غير جائز وباطل لوقوعه بعد نفاذ القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - كالوارد بملف المؤسسة - فقد منع هذا القانون في المادة ٣٢ منه التنازل عن الإيجار

من القانون - حتى ينطبق بشأنه تأمين اصابات العمل بواقع ٣٪ من الأجر - إذ كان ذلك - فقد حق الغاء المطالبة دون حاجة الى بحث باقي الأسباب التي ركن اليها المدعى في طلباته .

القضية ١٤٨١ سنة ١٩٧١ مدني رئاسة وعضوية السادة الاساتذة خيرى أبو الحسن رئيس المحكمة ومكرم على ومحمود غالى القاضيين .

٦٢

٢٦ مارس ١٩٧٣

محكمة أسيوط الكلية

(أ) أرض زراعية : تأجير من الباطن ، جمعية تعاونية زراعية ، توقيع رئيس مجلس إدارتها نيابة عن المالك على عقد لورثة المستأجر الأصلي ، شرطه . مرسوم قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ق ١٧ لسنة ١٩٦٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(ب) جمعية تعاونية زراعية : رئيس مجلس إدارة ، امتناعه عن تسجيل عقد . خطأ ، ضرر ، تعويض . مدني م ١٦٣ .

(ج) مؤسسة : تعاونية زراعية عامة ، رئيس مجلس إدارة ، مسؤولية . ق ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ م ٢/ج . قرار جمهوري ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

(د) وزير اصلاح زراعي : جمعية تعاونية زراعية ، اشراف . دعوى خصوم .

(هـ) مستأجر أصلي : تنازله عن أطيان استأجرها . مسؤولية ، ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٢ .

المبادئ القانونية :

١ - رئيس مجلس إدارة الجمعية الزراعية التعاونية ليس نائباً عن المؤجر في التعاقد بموجب أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، وإنما تقوم نيابته في توقيع سند العقد عن الطرف المتمنع عن التوقيع ، حال ثبوت انعقاد الإيجار بالوسائل التي نص عليها القانون .

٢ - امتناع رئيس مجلس إدارة جمعية تعاونية زراعية عن تسجيل عقد إيجار موقع عليه من المالك ومن المستأجر الأصلي ، فور تقديمه اليه ، بغير سبب مقبول ، مما منع المالك من التداعى بالعقد ، واضطره الى رفع دعوى دامت سبع سنين ، وحرمة المطالبة بالإيجار فترة طويلة هدد حقه بالاستهداف للتقادم الخمسي ، يجعله

الأصل بما يفيد الإيداع - جاء امتناعه هذا مفتقرا للأسباب المقبولة - فالعقد موقع من طرفيه - وكان هذا المسلك السلبي وليد الخطأ السابق المتمثل في تحرير عقدين للمدعى عليهما الثاني والثالث دون اجراء التحقيقات التي استلزمها القانون - وثابت أن المدعى عليه الخامس لم يزعم هذه التحقيقات سواء بملف المؤسسة أو في الدعوى الماثلة - ولو زعمها لتعين عليه أن يشفع قوله بملف التحقيقات السابقة على تحرير العقدين والموقعة أى التحقيقات من المستجوبين فيها - واذ كان الضرر الذى لحق المدعية ترتب مباشرة على الخطأ بآدى البيان بشقيه - فقد تعين إلزام المدعى عليه الخامس بتعويض المدعية عنه بالتطبيق للمادة ١٦٣ من التقنين المدنى .

وحيث أن المدعى عليه السادس . رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ، مساءل عن الخطأ الذى ارتكبه المدعى عليه الخامس ، ذلك أن من أغراض تلك المؤسسة عملا بالمادة ٢/ج من القانون ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٣ من القرار الجمهورى ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ التوجيه والإشراف على الجمعيات التعاونية فى القطاع الزراعى - ومن ذلك مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

وحيث أنه لا سند لمطالبة وزير الإصلاح الزراعى - ذلك أن الجمعية التعاونية الزراعية لا تتبعه فهى من أشخاص القانون الخاص - كما أنها لا تخضع لأشراقه .

وحيث أن مورث المدعى عليها الأولى مساءل أيضا - اذ أتى عملا غير مشروع - بالتنازل عن جانب من الأطنان لآخرين - فهو تصرف حرمه القانون كما سلف البيان - وكان متعينا عليه وقد رغب عن امتداد الإيجار المشرع لصالحه - أن يرد العين المؤجرة ماديا للمدعية عملا بالمادة ٥٩٠ مدنى - وإخلاله بهذا الالتزام العقدى سبب الضرر الذى لحق المدعية وعرضها للمتعاب كافة ومن بينها الدعوى الماثلة - بمحاولته التحلل من التزاماته فى عقد الإيجار بإرادته المنفردة خلافا لقاعدة أصولية فى القانون ، ودون أن يرد العين المؤجرة للمدعية - وكان بمسلكه هذا أيضا دافعا للمدعى عليه الخامس إلى ارتكاب خطأه بشقيه ، وكذلك شأن المدعى عليهما الثانى

والإيجار من الباطن - وآية ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بيانا لعلة تعديل تلك المادة بالاضافة نصا على البطلان حال التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن - اذ ورد فى المذكرة الإيضاحية أن الاضافة كان مقصودا بها إيضاح ما قصده المشرع من نص المادة ٣٢ المستبدلة - بمعنى أن ما طواه النص المعدل من بيان - كان هو مقصود المشرع من النص قبل إبداله - وهو ما اقتضى من المشرع عند إصدار المرسوم بقانون لسنة ١٩٥٢ - تنظيم العلاقة بين المؤجرين وبين المتنازل لهم عن الإيجار والمستأجرين من الباطن فى تاريخ سابق على نفاذ هذا المرسوم بقانون ، بأن جعل العلاقة مباشرة بينهم وبين الملاك (مادة ٣٩/٢) - وهذا المسلك من جانب رئيس مجلس إدارة الجمعية يعد إخلالا بما ناط به القانون من اختصاصات - ومشكلا لخطأ يساءل عن الضرر المترتب مباشرة عليه ، سواء كان متعمدا أم مقصرا - وسواء كان حسن القصد أو سيئه (نقض مدنى ١١ من يناير ١٩٣٤ و ٢٦ من ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة ج ٢ ص ٩٦٦ القاعدتان ١ و ٤) - ذلك أن رئيس مجلس إدارة الجمعية ليس نائبا عن المؤجر فى التعاقد بموجب أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ وإنما تقوم نيابته فى توقيع سند العقد عن الطرف الممتنع عن التوقيع - حال ثبوت انعقاد الإيجار بالوسائل التى نص عليها القانون - وليس فى هذا التقرير تداخل من المحكمة فى اختصاص اللجنة المشكلة بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ - ذلك أن المحكمة لا تحقق قيام الإيجار أو انتفاءه - وإنما تسائل المدعى عليه الخامس عن إخلاله بالتزام خصه به القانون ، مستخدما السلطة التى منحت له دون أن يثبت أن استخدامهما كان على النحو القانونى .

كما تسائله عن امتناعه عن تسجيل العقد الموقع من المدعية ومورث المدعى عليها الأولى بمساحة ٢ قدان و ١٨ قيراط و ٩ سهم فور تقديمه إليه ، كما يتيسر للمدعية التداعى به مما أرهاقها واضطرها إلى رفع الدعوى الماثلة التى دامت نحو سبع سنين - وجرمها المطالبة بالإيجار فترة طويلة هددت حقها بالاستهداف للتقادم الخمسى - وجاء امتناع المدعى عليه الخامس عن إيداع صورة خطية من العقد أو صورته الشمسية بالجمعية مع التأشير على

اما تسديدات المدعى عليهما الثاني والثالث في المطلوبات الأميرية على التكاليف المقسول بأن الأطيان تقع خلالها والمودعة أوراقها حافظتيهما المقدمتين بجلسة ١١/٥/١٩٧٢ - فهي عن مدد لاحقة للسنوات الثلاث سالفة البيان - ليست محل مطالبة في القضية المعروضة - وتضيف المحكمة لقيمة ريع السنوات الثلاث كتعويض تكميلي ما تكبدته المدعية من آتاع محاماة ، ومصروفات ثرية في دعواها على مدار سبع سنوات وتقدره المحكمة بثلاثين جنيها .

وحيث انه اذ كان في مقدور المدعية مطالبة كل فريق من خصومها منفردا بالتعويض فان في استطاعتها مطالبتهم جميعا بالتضامن بينهم .
القضية ٣٧٠ سنة ١٩٦٧ كلى أسيوط رئاسة وعضوية السادة الاساقفة خيرى أبو الحسن رئيس المحكمة وجبر مصطفى ومحمود غالى القاضيين .

٦٣

١١ يوتيه ١٩٧٣

محكمة أسيوط الكليا

- (١) جهة ادارية : اختصاص قضائي ، قرار ، طعن .
ق ١١ لسنة ١٩٧٢ م ١ ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ م ٧ ، مجلس دولة ، ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م ١٠٩ / ١ .
(ب) دعوى يد : قبولها بين المؤجر والمستاجر .
(ج) لجنة فصل : منازعة زراعية . اخلاء من اطيان .
يد ، طلب استمرارها .
(د) حجة . دعوى مطالبة بأجرة عقار . دعوى ملكية عقار . محل ، اختلاله .

المبادئ القانونية :

- ١ - الاختصاص في نظر الطعن على قرارات اللجنة الاستئنافية للفض في المنازعات الزراعية يتعهد لمحكمة القضاء الاداري لمجلس الدولة .
- ٢ - دعاوى اليد غير مقبولة بين المؤجر والمستاجر لما يلزمها من التعرض للعقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين .
- ٣ - قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية باخلاء المدعى من الأطيان ، لا يحول دون الفصل في طلب المدعى بالحكم باستمرار يده عليهما ، وبغير حاجة لوقف الخصومة في هذا الطلب حتى تفصل محكمة القضاء الاداري في الطلب الأول .
- ٤ - الحكم الصادر في دعوى المطالبة بأجرة عقار ، لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى ملكية هذا العقار .

والثالث - اذ ما كان لهما أن يتسلما الأطيان من مورث المدعى عليها الأولى الا بعد أن ينعقد بينهما وبين المدعية ايجار بشأنها بايجاب وقببول صحيحين - واذ فعلا فقد حقت مساءلتها على سند من المادة ١٦٣ مدنى - ولا يحول دون هذا التقريران سندهما في يدهما العقدان اللذان أصدرتهما لهما الجمعية التعاونية الزراعية بمير - بعد أن تبين أنهما باطلان وكان لم يكونا - لأنه لم تسبقهما تحقيقات تكشف عن قيام الايجار بين طرفيه - ومن أجل ذلك ساءلت المحكمة المدعى عليه الخامس توقيع دينك العقدين نيابة عن المدعية - وليس من اختصاص المحكمة تحقيق اثبات أو نفي الايجار المدعى قيامه معها - وكان في مقدور المدعى عليهما اللجوء للجنة الفصل في المنازعات الزراعية المشكلة بقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ طلبا لاثبات هذا الايجار - ولكنهما لم يفعلوا - رغم أن الدعوى مضى على رفعها نحو سبع سنوات وتقوم على جحد العقدين سالفى البيان .

وحيث انه يبقى القول بأن ارميا المدعى عليه الرابع يستحق ريع ٦٧ قيراط و ١٥ سهما بموجب الحكم ٦٨٤ سنة ٢٩٥٩ كلى أسيوط المودع حافظته المقدمة بجلسة ٢١/٥/١٩٧٢ - وبفرض صحة ذلك فانه لما كان الثابت بهذا الحكم أن مشترى ارميا شائع في باقى الأطيان - والمدعية لها الأغلبية - وبالتالي قلها بتلك الصفة حق الإدارة عملا بالمادة ٢/٨٢٨ مدنى - فان لها تحصيل عائد الأطيان كلها ، وارميا وشانه معها في مطالبة مستقلة يتنازعان فيها الأحقية التى يدعيها .

وحيث أن الثابت من الصورة التنفيذية لأمر الأداء ٧٤ لسنة ١٩٧٠ القوصية المودعة حافظة المدعية المقدمة بجلسة ١٨/١٢/١٩٧٢ انه صدر لها ضد مورث المدعى عليها الأولى بايجار سنة ١٩٦٥ وملحقاته وقدره ٧٤ جنيها بعد أن أفلحت مؤخرا في ايداع نسخة العقد ، وبذلك تراعى المحكمة في تقدير التعويض قيمة ايجار السنوات ٦٢ و ٦٣ و ١٩٦٤ الذى لم تستظم المطالبة به بسبب الامتناع عن ايداع نسخة العقد - واستهدف للتقادم الخمسى - ولم يثبت أحد من المدعى عليهم أن المدعية قبضت شيئا من ايجار تلك السنوات الثلاث أو أنها حفظت حقها فيه بمطالبة منظورة أو بأوامر دفع أو بأحكام -

الحكمة :

٠٠ وحيث ان المدعى عليهم - أودعو صورة رسمية من قضاء رفض التظلم المقام من المدعى طعنا على امر الاداء الصادر بالايجار - وتأسس قضاء الرفض على ما جاء بتقرير الخبير المرجح بمصلحة الطب الشرعي من أن الامضاء المنسوبة اليه بعقد الايجار صادرة منه ، وعلى أن تسجيل صحيفة دعواه طلبا لصحة البيع الصادر اليه باطيان النزاع لاحق للمدة المطالب بايجارها ، وعقد البيع غير المسجل لا يرتب سوى التزامات شخصية بين طرفيه ، ولا أثر له في دعوى المطالبة بالاجرة بعد أن ثبتت صحة عقد الايجار ، كما طوت حافظة المدعى عليهم ٠٠ صورة رسمية من تحقيقات الشكوى ٤٢٠٤ سنة ١٩٦٦ ادارى ابنوب ، اقر فيها المدعى بعقد الايجار واحتج به في منازعة آخرين له حيازة الأطيان وأجاب دلال الناحية ٠٠ بأن الاطيان كانت مؤجرة لاحمد عطيه ثم اشتراها المدعى عليهم وطرده منها واجروها للمدعى الحال بعقد الايجار سند المطالبة .

وحيث ان المدعى عليهم دفعوا بعدم قبول الطلب الثاني . (استمرار يد المدعى على أرض (النزاع) المبدى بجلسته ١٩/٣/١٩٧٣ لأنه في حقيقته طلب برد الحيازة أو منع التعرض ، ودعاوى اليد غير مقبولة بين المؤجر والمستأجر ، لما يلزمها من التعرض للعقد الذى يحكم العلاقة بين الطرفين فضلا عن ان الخصومة القائمة بين الطرفين أمام محكمة الجيزة الابتدائية تناولت أصل الحق بما لايجوز معه بعد ذلك تحدى أيهما بالحيازة المادية .

وحيث أن طلب الحكم بعدم الاعتداد بقرار اللجنة واعتباره كأن لم يكن يطرى طعنا على ذلك القرار وطبقا لنص المادة الاولى من القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ ، زالت الحصانة التى كانت مكفولة لمثل هذا القرار بحكم المادة السابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، الا أنه لما كان القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ لم ينص على الجهة القضائية المختصة بالفصل فى الطعون على قرارات اللجان المشكلة بقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، وكانت هذه اللجان كما وصفتها المذكرة الايضاحية للقانون ١١ لسنة ١٩٧٢ جهة ادارية ذات اختصاص قضائى ، لما كان ذلك - فان الاختصاص فى نظر الطعن عليها ينقذ لمجلس الدولة عملا بالفقرة الثامنة من المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى

تقضى باختصاص محاكم المجلس دون غيرها بالفصل فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح ، أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها .

وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم لا تكون لهذه المحكمة ولاية بحث الطلب الاول وهى تحكم بذلك من تلقاء نفسها عملا بالمادة ١/١٠٩ مرافعات مع الاحالة الى محكمة القضاء الادارى المختصة (م ١٣ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢) عملا بالمادة ١١٠ مرافعات .

حيث ان ٠٠ الدفيع بعدم قبول (طلب استمرار وضع اليد على أرض النزاع) ٠٠ مؤسس على أصل الحق لا مجرد الحيازة المادية ، وعلى عقد شراء (المدعى) الاطيان ممن باعها للمدعى عليهم طاعنا على عقدهم بالصورية المطلقة ويتعين لذلك رفض الدفيع .

وحيث ان قرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية باخلاء المدعى من الاطيان لا يحول دون الفصل فى طلب المدعى الحكم باستمرار يده عليها ، وبغير حاجة لوقف الخصومة فى هذا الطلب حتى تفصل محكمة القضاء الادارى فى الطلب الاول ، وذلك لسببين :

الاول : اختلاف المحل فى الطلب الثانى عن المحل فى الخصومة الصادر بشأن قرار اللجنة ، فالقرار صدر تأسيسا على عقد الايجار انهاء له فى منازعة ايجارية تختص بها اللجنة ، بينما الطلب المنظور يركز على أصل الحق متمثلا فى عقد البيع سند المدعى فى يده كما يقول .

الثانى : انه لو فرض ان قرار اللجنة قصد التصدى لعقد البيع الصادر للمدعى مغلبا عليه عقد خصومة باسقاط حالة الصورية المطلقة المطعون بها على عقد هؤلاء الخصوم - لو فرض ذلك ، وهو فرض مستبعد ولم يطرأ القرار أسبابا تكشف عنه - لكان هذا خروجا من اللجنة عن نطاق اختصاصها الوظيفى المرسوم فى المادة الثالثة من القانون الأمر بتشكيلها - وفصلا فيما لا ولاية لها فيه - ومن المقرر ان الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة ، وان كان له حجية أمام محاكم الجهة التى أصدرته ، الا أنه لا يحتاج به أمام جهات القضاء الأخرى (نقض مدنى ٢٤ من فبراير ١٩٦٦ السنة ١٧ ص ٤١٢) ومن باب

الطلب المعروض يتناول وضع اليد القائم حالياً على الاطيان - أى ان المحل مختلف فى الدعويين ، بالإضافة الى أن الحكم الصادر فى دعوى المطالبة باجرة عقار لا يجوز قوة الامر المقضى فى دعوى ملكية هذا العقار (نقض مدنى ٢٥ من أكتوبر ١٩٥٤ السنة ٦ ص ١٦٥) وظاهر أن طلب المدعى الحكم باستمرار يده على الاطيان يقوم على الملكية استعمالاً لحق مدينه البائع .

وحيث أن العقد الصورى يعتبر غير موجود ولو سجل (نقض ٢٥ من ابريل ١٩٤٦ و ٢٥ من نوفمبر ١٩٤٣ مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة ج ٢ ص ٧٥٩ القاعدتان ١٦ و ١٥) وترتيباً على ذلك يلزم تحقيق الصورية المطعون بها على عقد المدعى عليهم المقول منهم بانهم سجلوا الحكم الصادر بصحته وقد سبقوا فى تسجيل صحيفة دعوى طلب صحته قبل أن يسجل المدعى الحالى صحيفة دعواه طلباً لصحة عقد بيع ذات المحل .

وحيث أن فشل المدعى فى دعواه ١١٧١ كلى الجيزة يسقط سنده فى حيازة الاطيان ، ذلك ان عقد استئجاره لها من خصومه يعد منتهياً ، ليس بقرار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية فحسب ، وانما أيضاً يجحده هو نفسه له - فإذا ما قضى برفض دفعه عقد شراء خصومة الاطيان بالصورية المطلقة ، واستتبع ذلك رفض دعواه لانهم سبقوه فى تسجيل صحيفة دعواهم وسجلوا الحكم القاضى بصحة عقدهم ، حق اخلاؤه على أساس الغصب وتكون دعواه الحالية خلية بالرفض - وان حدث العكس ونجح فى اثبات صورية عقدهم وقضى له بصحة عقده ، كان من حقه الاستمرار فى يده على اطيان النزاع استناداً للعقد الصادر اليه بما يكشف الارتباط بين هذه الدعوى والدعوى ١١٧١ سنة ١٩٧١ كلى الجيزة ، ويوجب احواله الدعوى الحالية الى محكمة الجيزة الابتدائية لنظرها مع دعوى صحة البيع الصادر للمدعى لحسن سير العدالة ومنعاً من تضارب الأحكام - سيما ومحكمة الجيزة قطعت شوطاً فى نظر الدعوى التى أمامها وأصدرت فيها حكماً بالاثبات .

وحيث أن الحكم المائل لم يمه الخصومة فى كلا الطرفين ومن ثم ترجى المحكمة الفصل فى المصروفات .

القضية ١٣٦ سنة ١٩٧٣ ك بالهيئة السابقة .

أولى يطبق هذا النظر على قرارات اللجنة المشكلة بقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وهى مجرد جهة ادارية ذات اختصاص قضائى . ولا يمنع من ذلك ان المادة السابعة من القانون ٥٤ سنة ١٩٦٦ منعت الطعن على قرارات هذه اللجنة ، حتى جاء القانون ١١ لسنة ١٩٧٢ فالغى هذه الحصانة ، مما يلزم معه وقف الخصومة حتى تفصل محكمة اتقضاء الادارى فى الطلب الاول - ذلك ان الحصانة المكفولة لقرارات اللجنة ، انما هى بشأن القرارات التى تصدرها فى نطاق اختصاصها الولائى ، بما لا حاجة معه الى الايقاف فى نظر الطلب الثانى .

وحيث أن طلب المدعى تمكينه من الاستمرار فى وضع يده على الاطيان طلب غير مقدر القيمة ، وبالتالي تخص المحكمة الابتدائية بنظره . وحيث أنه بفرض صحة عقد الايجار سند المطالبة فى أمر الاداء ٧٥ سنة ١٩٦٩ كلى أسيوط ، فانه لا يحول دون نظر طلب المدعى المعروض - لان سنده فيه ليس عقد الايجار - انما عقد البيع الصادر له من مالك ، اقر المدعى عليهم انفسهم بملكيتهم الاطيان بقولهم انهم تلقوها عنه وهو وان كان عقداً غير مسجل لا يرتب سوى التزامات شخصية بين طرفيه - الا أن من شأن المدعى كمشتتر أن يستأدى المدعى عليهم حق مدينه البائع فى ثمار المبيع ان كان فى يدهم وفى كف منازعتهم له فيه ان كانوا قد أفلحوا فى حيازته متى توافرت شروط الدعوى غير المباشرة .

وحيث أنه لا ينال من النظر المتقدم ان المدعى كان يستأجر الاطيان من المدعى عليهم ، ذلك ان عقد البيع ينهى هذا الايجار ، وفى هذا يقول الدكتور سليمان مرقص فى مؤلفه عقد الايجار الطبعة الثانية بند ١٧٢ ص ٣٠٦ () . يعتبر فى حكم التعرض بل فى حكم استحقاق منفعة العين المؤجرة فى حالة صدور الايجار من غير مالك اضطرار المستأجر الى الاتفاق مع المالك الحقيقى ليحصل منه على ملكية العين المؤجرة أو على حق المنفعة فيها أو على مجرد الانتفاع بها الذى يخوله اياه عقد ايجار جديد يعقد مع ذلك المالك .) .

وحيث انه لا ينال من التقريرات القانونية السابقة ما ركنت اليه هذه المحكمة فى أسباب حكمها بالدعوى ٧٢١ سنة ١٩٦٩ كلى أسيوط المطعون عليه بالاستئناف ، ذلك ان تلك الأسباب تناولت المطالبة بايجار مدة معينة سابقة ، بينما

الاتجاهات الدستورية المعاصرة

للدكتور محمد سعيد رافعتي / المحامي

مقدمة :

لقد اخترت، لحديث اليوم موضوع الاتجاهات الدستورية المعاصرة ، ومن المعلوم أن هناك اليوم حوالي ١٤٥ دولة مستقلة في العالم ولكل منها دستور مكتوب ، أو غير مكتوب موجز أو مفصل ومعنى ذلك أنه يوجد حوالي ١٤٥ دستور في الوقت الحاضر ولكن هذه الدساتير على وفرتها العددية يمكن أن ترد في النهاية إلى نماذج محددة . فهي ، من حيث منصب رئيس الدولة وهل يشغل بالتوارث أو بالانتخاب أما دساتير ملكية أو جمهورية ، وهي من حيث سلطات رئيس الجمهورية وعلاقته بوزرائه وبالمجلس النيابي أو بالسلطة التشريعية ، أما برلمانية أو رئاسية وهي أخيرا من حيث التنظيم الحزبي أو السياسي وتفاعله مع المؤسسات الدستورية في الدولة أما ديموقراطيات تقليدية تتعدد فيها الأحزاب يقال لها غربية لأنها تتمثل في دول الكتلة الغربية ، وأما ديموقراطيات شعبية تقوم على نظام الحزب الواحد كدول الكتلة الشرقية .

ولا يعني هذا الحديث بحث كل نظام من هذه الأنظمة أو كل مجموعة منها بقدر ما يعني متابعة الاتجاهات المعاصرة التي تنشق عنها هذه الدساتير جميعا . وفي نظري أنه يمكن تيسيرا للامور حصر هذه الاتجاهات في نواح ثلاث :

- ١ - التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري .
- ٢ - التحول من الجمهوريات البرلمانية إلى الجمهوريات الرئاسية .
- ٣ - التحول من الديمقراطيات التقليدية الغربية إلى الديمقراطيات الشعبية .

ولنبدا بأول هذه الاتجاهات .

« القسم الاول » التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري تقلص عدد الدول الملكية في أوروبا . . النظام الملكي من أقدم النظم التي عرفها التاريخ وقد عرفناه نحن في مصر منذ أكثر من أربعة آلاف سنة منذ عهد الملك مينا أو ميناس وتطور مع الزمن من الملكية المطلقة المستبدة القائمة على حق التفويض الإلهي أو تقديس ذات الملك كما كان الحال عندنا في عهد الفراعنة ، إلى الملكية المعتدلة ، فالملكية البرلمانية المعاصرة التي أصبح للملك فيها رمزا قوميا أكثر منه حاكما . وظلت أوروبا مهد الحضارة الحالية قرونا طويلة معقل النظام الملكي ، رافضة لغيره لا أكثر

لنظام الجمهورى فيها تقريبا . وعندما اندلعت الثورة الفرنسية الكبرى فى أواخر القرن الثامن عشر سنة ١٧٨٩ وتحولت فرنسا الى جمهورية ثورية للمرة الاولى فى تاريخها ، ظلت فترة من الزمن منبوذة من جيرانها الذين حاولوا قرض ما يشبه الحجر الصخرى عليها لمنع تفشى العدوى اليهم . ولم تلبث فرنسا ان عادت الى النظام الملكى أولا فى عهد نابليون بونابرت الذى نصب نفسه امبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الاول مستغلا انتصاراته العسكرية الخالدة ومحبة الشعب له . ثم بعد عودة الأسرة المالكة الشرعية - أسرة البربون - الى العرش فى الفترة من ١٨١٤ حتى ١٨٤٨ ثم فى عهد لوى نابليون - ابن شقيق نابليون الاول - والذى اراد تقليد عمه الاسطورى فنصب نفسه هو الآخر امبراطور على فرنسا باسم نابليون الثالث بعد استفتاء فى ٢ ديسمبر ١٨٥٢ ، ولم يستقر النظام الجمهورى فى فرنسا ذاتها الا بعد سقوط الامبراطور نابليون الثالث فى عام ١٨٧٠ وعلان الجمهورية الثالثة فى دستور ١٨٧٥ (١) . وحتى بداية القرن العشرين كانت جميع دول أوروبا تقريبا دولا ملكية ، ثم جاءت الحرب العالمية الاولى فجرفت فى تيارها أكبر العروش ، فزال حكم آل رومانوف فى روسيا ، وهو هانزولرن فى ألمانيا ، وهابسبورج فى النمسا والمجر ، بالإضافة الى آل عثمان فى تركيا . . . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فأتت على البقية الباقية من الانظمة الملكية فى شرق أوروبا وانحاء أخرى منها فأقامت كل من رومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا النظام الجمهورى على أنقاض العروش المنهارة كما أنهى حكم الأميرال هورثى الوصى على العرش فى المجر وتحولت هذه الدول الاربع بعد ذلك الى ديمقراطيات شعبية أى الى دول شيوعية وأعلنت الجمهورية فى إيطاليا فى عام ١٩٤٦ كما أعلنت الحكومة العسكرية التى كانت قائمة فى اليونان منذ ١٩٦٧ ويرأسها الكولونيل بابا دوبولوس الغاء النظام الملكى فى أول يونيو سنة ١٩٧٣ ونصب بابا دوبولوس نفسه رئيسا مؤقتا للجمهورية وتأييد ذلك فى استفتاء شعبى فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٣ طعن فى نتائجه الملك الشاب قسطنطين من منغاه فى روما ولم يفقد الأمل فى استرداد عرشه يشجعه على ذلك عدم استقرار الحالة فى اليونان ووقوع انقلاب عسكري جديد فى نوفمبر ١٩٧٣ أطاح بحكم بابا دوبولوس وزمرته ومعلوم ان الجنرال فرانكو شرع فى السنوات الأخيرة يعد الجو لعودة النظام الملكى الى اسبانيا بعد زوال حكمه الدكتاتورى الذى استمر قائما منذ عام ١٩٣٦ ولكن يبدو أن الجو فى شبه جزيرة أيبيريا لم يعد مناسباً لذلك منذ أحداث أبريل ١٩٧٤ فى البرتغال وما أعقبها من انفتاح على أحزاب اليسار .

النظام الملكى فى بريطانيا ودول الشمال الأوروبى :

ولم يبق مخلصا للنظام الملكى فى أوروبا الا بريطانيا ودول الشمال . وإذا كان من المحتمل أن ينجح حزب العمال يوما ما فى الغاء مجلس اللوردات كأثر من أثار الماضى السحيق فليس هناك دلائل على رغبة هذا الحزب أو غيره فى الغاء الملكية رغم تهجم بعض السياسيين والكتاب من وقت لآخر على هذا النظام . . . أو على بعض أعضاء الأسرة الحاكمة والواقع أن الشعب البريطانى فى مجموعه يكن التقدير للأسرة

(١) أعلنت الجمهورية الاولى بعد الغاء الملكية عام ١٧٩٢ ابان الثورة الفرنسية الكبرى وأعلنت الجمهورية الثانية عقب ثورة ١٨٤٨ وخلق آخر ملوك البربون ، الملك لوى فيليب . ولم تستمر لأكثر من أربع سنين حيث انتهت بقيام رئيس الجمهورية المنتخب « لورى نابليون بونابرت » فى ٢ ديسمبر ١٨٥٢ بانقلابه الشهير وتنصيب نفسه امبراطورا على الفرنسيين بعد استفتاء شعبى وافق الشعب الفرنسى فيه على هذا الاجراء تحت سحر الاسطورة النابليونية .

المالكة الحالية ويتابع فى شغف زائد كل كبيرة وصغيرة عن أنبائها كانباء ولى العهد الامير شارل وتحركاته وهواياته ، وانباء خطوبة أو زواج هذه الأميرة أو تلك من البيت المالک ولازلنا نذكر مدى اهتمام الشعب البريطانى بزواج الأميرة آن (١) ألى الكابتن مارك فيليبس فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٣ رغم الاضرابات العمالية وقنابل الجيش السرى الايرلندى وأزمة الطاقة والأزمات الاقتصادية والسياسية الأخرى التى كانت تعكر صفو الهدوء والاستقرار . ويرجع تعلق الشعب البريطانى بالنظام الملكى الى السلوك المثالى للأسرة الحاكمة وتفانيها فى الخدمة العامة وإذا كان قد أخذ على الملك ادوارد الثامن عم الملكة اليزابيث الحالية ، أنه أثر فى عام ١٩٣٦ التنازل عن العرش للزواج من السيدة التى اختارها ، رغم كونها مطلقة أمريكية ورغم معارضة رئيس وزرائه استانلى بولدوين وجانب كبير من رأى العام البريطانى (٢) ، فإن شقيقه جورج السادس الذى تولى الحكم بعده (٣) ، كان طوال مدة حكمه مثلاً أعلى لإنكران الذات وتجلى ذلك فى كثير من المواقف كاصراره رغم اشتداد الغارات الجوية النازية على العاصمة لندن أبان معركة بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية ، على البقاء فى عاصمة ملكه لمشاركة شعبية ويلات هذه الغارات التى أصيبت فيها بعض القصور الملكية فى لندن وضواحيها كغيرها من المنشآت العامة .

ونكاد نلمس نفس الشعور الطيب نحو الاسر المالكة فى دول اسكندنافيا (السويد والنرويج والدنمارك) وفى هولندا ، وحتى فى بلجيكا رغم الأزمة الشديدة التى تعرض لها النظام الملكى بعد الحرب العالمية الثانية بسبب استسلام لىبولد الثالث والد الملك بودوان الحالى دون قيد ولا شرط للغزاة الالمان ورفضه العمل بنصيحة وزرائه والالتجاء الى بريطانيا كما فعل وقتذاك ملوك النرويج واليونان ومملكة هولندا . ويبدو أن آثار تلك الأزمة التى هزت العرش قد زالت الآن وأن الشعب البلجيكى فى مجموعه سعيد بملكه الشاب بدوان وقرينته .

اسباب استقرار النظام الملكى فى بريطانيا ودول الشمال :

١ - عدم التدخل فى شئون الحكم :

وإذا كانت الانظمة الملكية تبدو راسخة القدم فى بريطانيا ودول الشمال فذلك لان الاسر الحاكمة فيها استفادت من دروس التاريخ ، فتفادت الدخول فى ضدام مع الارادة الشعبية أو مع الوزارات المتمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية المعبرة عن تلك الادارة (كما فعل فاروق حينما أقال وزارة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ رغم أغليبيتها البرلمانية والشعبية ولم يكن قد مضى على توليه سلطاته الدستورية سوى خمسة شهور) واكتفت بالسيادة الرمزية دون ممارسة الحكم . وحسب الجالس على العرش اسداء النصيح والتشجيع لوزرائه ، أو تحذيرهم عند الاقتضاء من مقبة قرارات معينة قد يرى فى اتخاذها خطراً على بلاده مع ترك الامر لهم فى النهاية . وكما ذكر أحد فقهاء الدستور فى أواخر القرن الماضى أن الملكية الصالحة المستنيرة

(١) كريمة الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا .

(٢) لأن زوجة الملك سوف تصبح ملكة والدة لولى العهد . وقد اختار الملك ادوارد الثامن بعد تنازله لقب دوق وندسور وظل يعمل الى تاريخ وفاته فى عام ١٩٧٢ وعرفت زوجته الأمريكية مسز سمبسون باسم دوقة وندسور .

(٣) والد الملكة الحالية اليزابيث الثانية وكان لقبه قبل اعتلائه العرش هو دوق يورك .

ليست بحاجة الى أكثر من هذه الصلاحيات الثلاث النصيح والتشجيع والتحذير لتؤدي رسالتها كاملة في عصرنا المتطور (١) .

٢ - البساطة التامة في السلوك الحيائى للأسرة المالكة :

يضاف الى ذلك البساطة التامة في السلوك الحيائى لهذه الاسر المالكة الا في بعض المناسبات الرسمية التى تسيطر عليها التقاليد العتيقة كالاحتفال بافتتاح الدورة البرلمانية السنوية مثلا وفيما عدا ذلك لا عظمة ولا ابهة ! فمن الأمور العادية في الدول الاسكندنافية مثلا أن يشاهد رئيس الدولة ملكا كان أو ملكة وهو يسير في الاسواق أو يستقل دراجته أو يتود سيارته الخاصة كأي مواطن عادى من المواطنين ورددت بعض الصحف في ٢٥ مايو ١٩٧٤ أن كارل جوستاف ملك السويد البالغ من العمر ٢٨ سنة افتتح حماما للسباحة في ستوكهولم بأن سبج مسافة مائة متر بدلا من قص الشريط الحريز التقليدى . وكان جده الملك السابق جوستاف أدولف السادس الذى توفى في صيف عام ١٩٧٣ بعد أن جاوز التسعين عاما من عمره وتولى الحكم وهو في السابعة والستين ، مشهورا هو الآخر ببساطته ومحبويا من جميع رعاياه ومع ذلك قرر البرلمان السويدي في عام ١٩٧٢ تقليص سلطات الملك بسحب بعض حقوقه وامتيازاته كالقيادة الشرفية للقوات المسلحة وحق تعيين رئيس وزرائه وسائر الوزراء أو حضور جلسات مجلس الوزراء (٢) . وزايد بعض أعضاء اليسار في البرلمان السويدي فاقترح في عام ١٩٧٢ إلغاء الملكية لكن اقتراحه لم يؤخذ مأخذ الجد ورفض بأغلبية كبيرة ، وعلق عليه الزعيم الاشتراكي ورئيس الوزراء أولاف بالم بأن لدى البرلمان السويدي « ما هو أهم وأكثر وضوحا » مشيرا بذلك الى أن النظام الملكى حتى قبل تقليص سلطات الملك مؤخرا لا يكلف شيئا ولا يضايق أحدا . ولا ننسى أن على عرش كل من بريطانيا وهولندا والدنمارك الآن ملكة (٣) . وربما كان هذا من أسباب تعلق الشعب بالعرش ، وإن كان يثير مسألة دستورية دقيقة حول صلاحيات زوج الملكة ومدى تدخله في الشئون العامة وهى مسألة سبق أن أثارت في القرن الماضى في عهد الملكة فيكتوريا وزوجها الألماني الأصل الأمير ألبرت فكان حضوره في شرفة الزوار في مجلس العموم لمتابعة ما يجرى في جلساته موضع انتقاد من جانب بعض الأعضاء باعتباره تصنعا لحساب زوجته الملكة !

تقلص النظام الملكى في أنحاء أخرى من العالم :

١ - فى أمريكا وأفريقيا وآسيا :

وإذا انتقلنا الى أنحاء أخرى خارج القارة الأوربية لوجدنا أن المد الجمهورى

(١) والترييجوت « السناتور الانجليزى » لندن ١٨٦٧ وعدم اتباع هذه النصائح الغالية كلف الملك فاروق عرشه في مصر ، وما زال يهدد عروشاً عربية أخرى في الاردن والمغرب ناهيك عن دول وامارات الخليج العربى وإن كان بعضها وعلى رأسها دولة الكويت طورت نظام الحكم فيها نحو الديمقراطية النيابية والزمتم نفسها بدساتير عصرية الى جانب الحد من امتيازات الاسر الحاكمة .

(٢) ولكن احتراماً للملك الشيخ الجالس على العرش تقرر ألا يعمل بهذه التعديلات الا اعتباراً من عام ١٩٧٥ .

(٣) الملكة اليزابيث الثانية في بريطانيا وزوجها الأمير فيليب وتولت الملك فى ٦ فبراير ١٩٥٢ بعد وفاة والدها جورج السادس ، والملكة جوليانا فى هولندا وزوجها الأمير برنارد ، والملكة مارجريت الثانية فى الدنمارك وتولت الملك بعد وفاة والدها الملك فردريك التاسع فى يناير ١٩٧٢ وزوجها الأمير هنريك (أو أليكونت هنري دو مونييرا اسمه الفرنسى الاصل قبل زواجه) .

مستمر في الزحف على حساب الانظمة الملكية ، فدخل أمريكا جميعا شمالها وجنوبها ووسطها فضلت النظام الجمهوري منذ تاريخ حصولها على استقلالها وانفصالها عن الدول الأوروبية الآن باستثناء كندا التي لاتزال مخلصه للتاج البريطاني رغم وجود حركة انفصالية ضده ليس فقط في مقاطعة كوبيك التي يغلب عليها الطابع الفرنسي القديم بل وأيضا في بعض أوساط كندا البريطانية . ولا يكاد يوجد في القارة الأفريقية وهي تضم اليوم أكثر من أربعين دولة مستقلة غير عرشين اثنين عرش الملك الحسن الثاني ملك المغرب وعرش الامبراطور هيلاسلاس في أثيوبيا وهو وأن كان من أقدم العروش اذ يعود الى عهد النبي سليمان عليه السلام ، الا أنه بدأ يهتز مؤخرا اهتزازا خطيرا عقب أحداث فبراير الى يوليو ١٩٧٤ (١) . ولاننسى أن الملك الحسن الثاني تعرض لمحاولتين خطيرتين لقلب نظام حكمه ، الأولى في يوليو عام ١٩٧١ على يد فئة من الضباط المتحدرين الذين حاولوا اغتيال الملك أثناء حفل كان يقيمه في قصر الصخيرات والثانية عام ١٩٧٢ على يد اخلص خدامه الجنرال محمد أوفقيير وزير داخلية المغرب والذي قيل أنه انتحر بعد فشل محاولته (٢) كما نلمس نفس الظاهرة ظاهرة تقلص الانظمة الملكية في آسيا منذ بداية هذا القرن ففي عام ١٩١١ طردت حركة الزعيم الصيني مان يات تسن أسرة مانشو الحاكمة وتحولت الصين من ملكية الى جمهورية لتصبح في عام ١٩٤٩ دولة شيوعية كبرى تضم ثلث سكان العالم . ومن أغرب صور التحول من الملكية الى الجمهورية في آسيا ماجرى عند إعلان النظام الجمهوري في كمبوديا اذ اختير ملكها الشاب سيهانوك كأول رئيس لهذه الجمهورية قبل أن يطيح بحكمه انقلاب عسكري في عام ١٩٦٧ بمعاونة المخابرات الأمريكية ولا يزال الامير سيهانوك يناضل لاستعادة رئاسة الجمهورية من غريمه الرئيس لون نول . وكان آخر تحول من الملكية الى الجمهورية في آسيا في ١٧ يوليو من العام الماضي ١٩٧٣ بإعلان النظام الجمهوري في أفغانستان (٣) .

٢ - وفي العالم العربي :

وكان من الطبيعي أن يصل المد الجمهوري الى العالم العربي فسقطت الملكية في مصر بعد نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتبعها تونس ١٩٥٧ وأصبح الحبيب بورقيبة رئيسا للجمهورية وما زال . ثم العراق بعد انقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨ ثم اليمن الشمالي بعد انقلاب عبد الله السلال على أسرة حميد الدين والامام البدر في عام ١٩٦٢ . كما أعلن النظام الجمهوري في ليبيا بعد انقلاب الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ على يد

(١) لقد شرع الامبراطور هيلاسلاس في اجراء اصلاحات دستورية وادارية واقتصادية عاجلة لانقضاء النظام الملكي ، ولم يبق له الدستور المقترح الجديد الا سلطات رمزية .

(٢) أعلن الملك الحسن الثاني في خطاب الى الامة في فبراير ١٩٧٢ عن تعديلات دستورية هامة تزيد من صلاحيات الهيئة النيابية وهيئة الوزارة بقصد تهدئة العناصر المعادية للنظام الملكي وسلطات الملك شبه المطلقة .

(٣) يلاحظ مع ذلك تمسك اليابان بالنظام الملكي رغم الهزيمة المنكرة في الحرب العالمية الثانية والنظام الملكي الياباني من أقدم الانظمة الملكية في العالم والامبراطور الحالي هيروهيتو هو الحاكم رقم ١٢٤ في سلسلة الابطرة اليابانيين وهو في نظر شعبه رمز الدولة عبر تاريخها الطويل ويحتفل الشعب بعيد ميلاده ٢٩ أبريل ١٩٠١ كل عام باعتباره عيداً وطنياً تعطل فيه الاعمال ولا يزال النظام الملكي راسخاً في إيران وبعض الدول الآسيوية المتوسطة والصغيرة مثل سيام ونيبال .

العقيد معمر القذافي واخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي وانهى عهد الاسرة السنوسية الحاكمة (١) .

التحول من النظام الملكى الى النظام الجمهورى فى مصر

١ - تردد حركة الجيش فى إلغاء النظام الملكى رغم تعدد المناسبات :

يستحق منا هذا التحول التاريخى وقفة تأمل لقد سبقت قيام حركة ٢٣ يوليو حملة عارمة ضد النظام الملكى وضد الملك فاروق بالذات وهمتفت الجماهير بسقوطه وسقوط حكمه فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وكان من المتصور أن يعلن النظام الجمهورى فى مصر والغاء الملكية فور نجاح حركة الضباط الأحرار واستيلائهم على مقر القيادة العامة للجيش ومبنى الاذاعة وغيرها من المنشآت الهامة فى العاصمة وتنصيبهم اللواء أ ح / محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة بعد منتصف ليل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ دون أخذ موافقة أحد على هذا التعيين لكن البيان الاول الذى استمع اليه الناس صبيحة يوم ٢٣ يوليو جاء مؤكدا اعتزام الجيش كما ورد فى صلب البيان « العمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا فى اية غاية » (٢) وفى بيان آخر أذيع يوم ٢٤ يوليو موجهها الى أبناء وادى النيل (٣) أكد القائلون على الحركة مجددا أنهم ينشدون الاصلاح والتطهير فى الجيش وجميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور والدستور المعنى بطبيعة الحال هو الدستور الملكى الصادر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ . فلم يكن هناك دستور آخر سواه .

وكانت المناسبة الثانية لاعلان الجمهورية عند خلع الملك فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو وارغامه على مغادرة البلاد قبل السادسة من مساء ذلك اليوم غير أن الاتفاق كان قد تم بين الوزارة الجديدة التى شكلها على ماهر فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وقادة الحركة على أن يتنازل الملك لابنه وولى عهده الأمير أحمد فؤاد وكان وقتها طفلا فى الشهر السادس (٤) . وأكد الرغبة فى الإبقاء على النظام الملكى صدور عدة مراسيم بقوانين لتنظيم شئون الاسرة المالكة كمنح هيئة الوصاية على العرش حق مباشرة السلطات المقررة للملك بوصفه رئيسا للاسرة الحاكمة ، وأنشاء وزارة للقصر ، وتعديل بعض أحكام نظام الاسرة المالكة وتحديد مخصصات الملك القاصر والبيت المالک ومرتبات أعضاء هيئة الوصاية أو الوصى على العرش ، واستمرت المراسيم بقوانين والمراسيم فى الصدور من هيئة الوصاية باسم « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان » وجدير بالذكر أنه بعد صدور التشريع الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والذى طالب الأحزاب القائمة عند إعادة تشكيلها وكل من يرغب فى تكوين حزب سياسى جديد ، بأن يخطر وزير

(١) لا يخفى العقيد القذافى عدائه للانظمة الملكية فى المغرب والاردن ولكن هذا العداء امتد مؤخرا الى بعض الانظمة الجمهورية ذاتها كمصر والسودان مما يدل على عقليته المريضة .

(٢) اذاع هذا البيان البكباشى انور السادات قائد الحركة على لسان اللواء أ ح محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة وقائد حركة الجيش .

(٣) اذاع هذا البيان اللواء محمد نجيب بنفسه بوصفه القائد العام للقوات المسلحة موجهها بيانه الى « اخوانه أبناء وادى النيل » .

(٤) وصدرت وثيقة التنازل فى شكل امر ملكى (الامر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢) اشير فيه الى رغبة فاروق الاكيدة فى تجنب البلاد الصاعب فى الظروف الدقيقة التى يواجهها « وتزولا على امانة الشعب » .

الداخلية كتابة بنظام الحزب مع بيان أسماء مؤسسيه وموارده المالية ، اعترض وزير الداخلية الاستاذ سليمان حافظ (١) على اخطارات الأحزاب التي طالبت بالنظام الجمهورى أو باختبار رئيس الدولة بطريق الانتخاب لافتسا النظر الى أن النظام القائم فى البلاد والواجب المراعاة هو النظام الملكى الوارثى .

وجاءت المناسبة الثالثة لالغاء الملكية عند اعلان الرئيس اللواء محمد نجيب باسم الشعب سقوط دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ (٢) ولكنه رأى مع ذلك أنه ليس ثمة تلاحم بين هذا الدستور وبين النظام الملكى ، فالملكية قائمة فى مصر من قبل صدوره ويمكن أن تستمر بعده وبدونه ، واستمرت المراسيم فى الصدور بعد العاشر من ديسمبر ١٩٥٢ ، من الوصى المؤقت على العرش باسم ملك مصر والسودان . ثم كانت المناسبة الرابعة لالغاء الملكية عند اصدار القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش اللواء محمد نجيب الدستور المؤقت لفترة الانتقال فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ والنسب ينص على تولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ، بالاضافة الى السلطة التنفيذية ، وعلى أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وحق تعيين وعزل الوزراء ، وعلى اجتماع مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بهيئة مؤتمر للنظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات . وهكذا فقد العرش أهم سلطاته وهى سلطة تعيين الوزراء وعزلهم . ولم يعد لبقائه مبرر بعد تجريده من جميع اختصاصاته .

٢ - ترك البيت فى الموضوع للجنة الدستور المعينة فى يناير ١٩٥٣ :

ويبدو من هذا كله أن قادة حركة حركة الجيش أو قادة الثورة لم يستشعروا الحاجة لالغاء الملكية وعلان الجمهورية بعد أن دانت لهم الأمور وأصبح على كرسى العرش طفل لا يدري مما يجرى حوله شيئاً وبعد أن حلت قضية الوصاية على العرش بما يطمأنهم وآلت الى وصى مسالم لا يشكل خطراً على الثورة ولا يستطيع أن يعصى لهم أمراً ، فأثروا ترك البيت فى موضوع النظام الملكى أو الجمهورى الى اللجنة التى شكلت من ٥٠ عضواً فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع دستور جديد للبلاد . يتفق وأهداف الثورة ، واختارت اللجنة التى كان يرأسها الرئيس السابق على ماهر ، لجنة فرعية من ١٥ عضواً لوضع الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور الجديد ، واختارت هذه بدورها لجنة خماسية شكلت من عبد الرزاق أحمد السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ومكرم عبيد والسيد صبرى وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم وهل يكون ملكياً أو جمهورياً كموضوع أساسى يتعين الفراغ منه قبل اعداد مشروع الدستور . وبعد عدة جلسات تقدمت هذه اللجنة العامة بتقرير مفصل تضمن قراراتها الاجماعية بأن يكون الحكم جمهورياً على أن يتم اقرار النظام الجمهورى فى استفتاء شعبى . وطلعت

(١) بعد استقالة وزارة الرئيس على ماهر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وتاليف وزارة جديدة مدنيه برئاسة اللواء محمد نجيب فى نفس اليوم عين الاستاذ سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة السابق نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للداخلية فى الوزارة المذكورة .

(٢) جاء فى « بيان اللواء محمد نجيب أن دستور ١٩٢٣ كان مليئاً بالتناقض فلا منسلس من أن يستبدل بدستور جديد يمكن اللامه من أن تفصل الى أهدافها حتى يكون بحق مصدر السلطات » واعلن فى نفس الوقت أن الحكومة آخذة فى تاليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يفره الشعب ويكون منزلها عن عيوب الدستور الزائل ومحققاً لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف وسليم .

الصحف صباح ٢٥ مارس ١٩٥٣ وعلى صفحاتها الأولى نص قرار اللجنة الخماسية (١) كما تضمن تقريرها نقدا لازعا للنظام الملكي في جوهره ولتطبيقه في مصر بنوع خاص فأورد التقرير « أن النظام الملكي من حيث إنكاره لسيادة الشعوب يقوم على أصول فاسدة ومن حيث اعتماده على مبدأ الوراثة يقوم على منطق غير صحيح » . وعن عدم صلاحيته لمصر بالذات أورد التقرير أن النظام الملكي « أصبح غير صالح لمصر بعد أن تعذر ترويضه فلم تستطع أن تجعله نظاما رمزيا أو على الأقل نظاما متوازنا . . وأنه قد استشرى فسادا واستعصى على العلاج ، وليست من حسنات هذا النظام أن الأجنبي بعد وضع قدمه في البلاد كان دائما يستند إلى العرش في توطيد سلطانه ، وليس من حسناته أن كان موثلا للرجعيين من جميع الطوائف والهيئات . . وأنه قد فقد هيئته وانحطت قيمته الأدبية وذاع على الناس من تصرفات الملك السابق ما يجعل سيرته ذاتها إيذانا بانتهاء حكم أسرته ، فقد جمع في شخصيته كل العيوب التي كانت موزعة بين أسلافه ، مما أدى إلى تغلغل الفساد في أداة الحكم وفي الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد ، ولم يكن بد من أن تتطلع إلى الحكم الجمهوري ليكون بديلا عن نظام ملكي فاسد أدى إلى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه » ورغم إقرار لجنة الدستور (لجنة الخمسين) لهذا التقرير بالاجماع ونشر النبا في الصحف في ٦ مايو ١٩٥٣ لم يعلن رسميا عن سقوط الحكم الملكي وإحلال الحكم الجمهوري محله إلا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ بقرار من مجلس قيادة الثورة تضمن في الوقت ذاته اسناد رئاسة الجمهورية إلى اللواء أ. ح. محمد نجيب مع احتفاظه بسلطاته الأخرى كرئيس لمجلس الوزراء ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وكان بذلك أول رئيس لجمهورية مصر بعد نجاح حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وتقرر الاحتفال بيوم ١٨ يونيو في كل عام كعيد للجمهورية كما خصص قصر عابدين الذي أنشأه الخديوي اسماعيل منذ مائة عام ليكون مقرا رسميا لرئاسة الجمهورية وأطلق عليه اسم القصر الجمهوري .

أسباب التردد في إلغاء الملكية :

ويصح التساؤل لماذا وقد بلغ النظام الملكي هذه الدرجة من الفساد كما أشير إليه في تقرير اللجنة الخماسية ، لم تعجل حركة ٢٣ يوليو بإسقاطه وتخليص البلاد من آثاره ، ولماذا استبقت حوالى أحد عشر شهرا من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٣ قبل أن تقرر إلغائه (٢) ؟ لقد سبق أن نوهنا بأن قادة الثورة لم يستشعروا الحاجة لانتهائه بعد أن دانت لهم الأمور وآل العرش إلى طفل وأصبح الرعى عليه أداة طيعة في يدهم ولكن يبدو أنه كان لهذا التريث أسباب أخرى معنوية وسياسية .

١ - تلطيخ سمعة النظام الملكي قبل وأده :

فقد ظلت مصر تحكم في ظل أنظمة ملكية متعددة الأشكال والأصناف منذ أكثر من أربعة آلاف سنة فلم يكن من السهل إلغاء الملكية بجرة قلم وربما رؤى من حسن

(١) أمر الرئيس علي ماهر بإبلاغ هذا القرار إلى الصحافة حتى يكون الرأي العام وثيق الصلة بأعمال لجنة مشروع الدستور العامة ولجانها الفرعية .
(٢) جاء في إعلان الجمهورية الذي أذاعه مجلس قيادة الثورة في ١٨ يونيو ١٩٥٣ أنه منذ مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ومنذ انفك الأحزاب ، وجبت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة في النظام الملكي الذي أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه وأن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من اغتيالات . . الخ .

الظن لو سلطت الأضواء ابتداء على مفاصل النظام الملكي وتجسيمها حتى يجتث من جذوره. فلا يثبت ثانية .. ومن هنا كانت الحملة المسعورة في الصحف طوال الأشهر الأولى من حركة ٢٣ يوليو على الملك المخلوع وحاشيته وبطانته حتى من جانب من كانوا يتعيشون من فتات الموائد الملكية وكرم احساناتها (١) ثم كان تقرير لجنة الدستور الخماسية التي نصب أعضاؤها من أنفسهم قضاة يصدرون حكمهم لا على التجربة المصرية للنظام الملكي وما آلت إليه من فساد فحسب ، بل وعلى النظام كله في أصله وجوهره كشكل من أشكال الحكم فكانوا في ذلك مغالين متحيزين تدحض أقوالهم واستنتاجاتهم بهذا الصدد تجارب غيرنا من الدول ونجاح هذا النظام واستمراره فيها الى وقتنا هذا ولا أظن أن « ليبريا » مثلا وهي أقدم « جمهورية » أفريقية أحسن حالا من « أثيوبيا » وهي من الدول الملكية .. فليس العيب في جوهر النظام ذاته بل في سوء تطبيقه .

٢ - المحافظة على شعرة معاوية بين مصر والسودان :

أما السبب الثاني لتردد الثورة في اعلان الجمهورية فيعود في تصوري الى أن التاج المصري كان حتى ذلك الوقت همزة الوصل بين شمال الوادي وجنوبه ، بين مصر والسودان كما أن التاج البريطاني مثلا هو همزة الوصل بين دول الكومنولث . ولا ننسى كم جاهد الرئيس السابق اسماعيل صدقي في مفاوضاته مع اللورد ستاننجيت وأرنست بيغن وزير الخارجية البريطانية في عام ١٩٤٦ للحفاظ على وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، وكم كانت فرحة اسماعيل صدقي عظيمة عندما وافق الجانب البريطاني على ذلك كحل مؤقت لقضية السودان ، فأبرق من لندن يقول : « أن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة وأن ملك مصر قد عاد الى حدوده الطبيعية (٢) وكيف تأمر الانفصاليون في السودان من أنصار الزعيم المهدي وغيرهم مع غلاة المستعمرين البريطانيين لسحب هذه الموافقة مما أدى الى فشل تلك المفاوضات وسقوط مشروع صدقي بيغن .. وكيف استمر الجانب البريطاني في رفضه هذا الاتحاد الرمزي لمصر والسودان تحت التاج المصري المشترك في مفاوضات حكومة الوفد بعد ذلك في عام ١٩٥١ (٣) مما حدا برئيسها مصطفى النحاس وحكومته الى الغناء معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا لعام ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وتعديل دستور ١٩٢٣ للنص في المادة ٦٠ منه على أن اللقب الرسمي للجالس على عرش مصر هو « ملك مصر والسودان » (٤) .. ولا شك أن إلغاء النظام الملكي بعد نجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مباشرة كان سنيوذي الى قطع هذه الرابطة الدقيقة المتبقية بين القطرين الشقيقين في وقت لم يكن فيه مصير السودان قد تحدد بعد .. إذ لم يتم توقيع اتفاقية السودان بين

(١) اشتركت في هذه الحملة جميع الصحف والمجلات المصرية بقصد الاثارة ورفع رقم توزيعها وليس بقصد الصالح العام . كما اشترك فيها عدد من موظفي السراى الملكية السابقين زلفى وتقربا الى الحكام الجدد او تحت تأثير بعض المؤثرات .

(٢) انظر « مذكراتي » بقلم اسماعيل صدقي دار الهلال سنة ١٩٥٢ ص ١١٩ .

(٣) انظر مجازر المعادلات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة

مارس ١٩٥٠ ، نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ١٩٥١ .

(٤) ولقد جافظت الثورة على هذا اللقب الى تاريخ اعلان الدستور المؤقت لنظام الحكم في فترة الانتقال في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وكانت المراسيم بقوانين والمراسيم تصدر باسم « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان » او باسم « ملك مصر والسودان » ، أما بعد ١٠ فبراير ١٩٥٣ فصارت تصدر من الوصي المؤقت باسم الامة الى تاريخ الغاء النظام الملكي نهائيا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

حكومة الثورة والحكومة البريطانية الا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ والتي تقرر فيها
تخيير السودان بين حلين ، الانفصال عن مصر أو الدخول فى اتحاد معها وذلك وفقا
لما يقرره الشعب السودانى بكامل الحرية فى استفتاء عام ٥٠

مشكلة الوصاية على العرش :

على أن هذا التردد فى إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية أيا كانت أسبابه
الحقيقية كان لابد وأن يخلق لرجال الثورة بعد المشاكل الدستورية وفى مقدمتها
مسألة الوصاية على الملك القاصر ٥٠ ذلك أن دستور سنة ١٩٢٣ الملكى كان ينص
فى المادة ٥٢ منه على أنه اثر وفاة الملك يجتمع مجلس الشيوخ والنواب بحكم
القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة فإذا كان مجلس النواب منحل
وكان الميعاد المعين فى أمر الحل لاجتماعه يجاوز اليوم العاشر ، عاد المجلس المنحل
للعمل حتى يلتئم المجلس الذى يخلفه ، وذلك لتمكين الملك الجديد من حلف اليمين
الدستورية أمام مجلس البرلمان ان كان بالغاً أو لكى يؤديها الأوصياء على العرش
ان كان قاصراً وللنظر فى موضوع هذه الوصاية وإقرارها كما يتطلبه الأمر الملكى
الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام توارث المملكة المصرية (١) . ويلاحظ
أن نصوص الدستور تحدثت عن وفاة الملك وهل يجوز قياس حالة تنازل الملك عن
العرش وإن كان لم يرد لها ذكر فى الدستور على حالة وفاته ؟ هذه هى المشكلة
الدستورية التى واجهتها وزارة على ماهر فى مستهل الثورة فاتفق الرئيس على ماهر
مع اللواء أ. ح. محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر أبرز شخصية بين الضباط
الأحرار وقت ذاك على استفتاء مجلس الدولة والنزول على فتواه . وانهقد قسم
الرأى بمجلس الدولة فى الثانى من أغسطس ١٩٥٢ بحضور الدكتور عبد الرزاق
أحمد السنهورى الذى رأس الاجتماع بنفسه للأهمية كما حضره جميع مستشارى
قسم الرأى والأستاذ سليمان حافظ وكيل المجلس لقسمى الرأى والتشريع .

ونوقش الموضوع وانفرد رأى بجواز القياس استناداً الى السوابق فى بلجيكا
البلد الذى أخذنا عنه دستور ١٩٢٣ الملكى (٢) وإلى صيغة القياس عموماً فى شتى
فروع القانون عدا القانون الجنائى وإلى أن التنازل عن العرش أمر نادر لا تتناول
الذات أو تتخرج من التحدث عنه بعكس الوفاة فهى حتمية ولا حرج من النص عليها
فيها ، وأخيراً الى أن قياس حالة التنازل على حالة الوفاة تبرره ذات العلة ألا وهى
الخلو المؤقت للعرش أيا كان سببه . وعارض المرحومان السنهورى وسليمان حافظ
هذا الرأى بشدة لامتناع القياس فى الشئون الدستورية حسب وجهة نظرهما ،
ولوضوح أحكام الدستور المصرى التى لم تتعرض الا لحالة وفاة الملك بالذات فوجب
معالجة هذا النقص بتشريع جديد . وانضم جميع المستشارين عدا صاحب الرأى
الأول الى وجهة نظر السنهورى وسليمان حافظ وأصدر قسم الرأى توصيته بأن

(١) ينص الامر الملكى المذكور على أن يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتألف من ثلاثة
أوصياء يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين وتحفظ فى ظرف مختوم ولا يفتح
الظرف الا بعد وفاته وأمام البرلمان . ولا ينفذ اختيار الملك لأشخاص الأوصياء الا اذا وافق عليه البرلمان
والا عين البرلمان هيئة الوصاية . وحدد الأمر الملكى الفئات التى يختار منها الأوصياء الثلاثة على
العرش .

(٢) عندما أرفع الملك ليوبلد الثالث على التخل عن العرش لنجله وولى عهده الأمير بدوان فى أعقاب
الحرب العالمية الثانية ولموقف الملك ليوبلد الثالث ، اتبعت نفس المراسيم الخاصة بوفاة الملك لعدم وجود
نص خاص بحالة التنازل فى الدستور البلجيكى .

علاج الحالة المعروضة لا يكون بالقياس وإنما بتشريع جديد يصدر بتعديل الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية . وسارع الرئيس على ماهر الى اذاعة نص هذه الفتوى من دار الاذاعة الحكومية ، وصدر التشريع المقترح (المرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢) في نفس اليوم أى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، مقررا أنه في حالة تنازل الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء ان كان مجلس النواب متحلا ، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يختارهم من بين الفئات التى حددها الأمر الملكي المذكور (كأفراد الأسرة المالكة وأصهارهم ورؤساء الوزراء السابقين والحاليين ورؤساء مجلس النواب والوزراء السابقون والحاليون .. الخ) .

وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد أداء اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لأحكام ذلك الأمر الملكي والمادة ٥١ من الدستور (١) . وهكذا فصل النص التشريعى الجديد على حجم الحالة المعروضة ولبلوغ غاية معينة سنتحدث عنها بعد قليل ، رغم غرابته ويكفى ثبيان وجه الغرابة فيه أن الأوصياء على العرش والمفروض أنهم أعلى مرتبة من مجلس الوزراء يؤدون اليمين أمام هذا المجلس بدلا من مجلس البرلمان وربما خفف من ذلك الوضع الشاذ وصفهم بأنهم مؤقتون . وقد كانوا مؤقتين فعلا ولاقصر مما كان متوقعا اذ أقبل أحدهم القائمقام محمد رشاد مهنا فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ بعد أن خيل اليه أنه حل محل الملك فى سلطاته (٢) . وطلبهم من آخر الاستقالة فاستقال فى نفس اليوم وهو المرحوم بهى الدين بركات (٣) . وبقي ثالث الثلاثة وهو الأمير عبد المنعم وصيا فريدا حتى تاريخ اعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣

الخلفية السياسية لمشكلة الوصاية على العرش :

وكان وراء هذه الفتوى الدستورية المتعلقة بمشكلة الوصاية على العرش خلفية سياسية هدفها عدم بعث الحياة فى مجلس النواب المنحل . فدعوة البرلمان الوفدى الذى عطله نجيب الهلالي عندما كان رئيسا للوزارة فى مارس ١٩٥٢ كان يعنى عودة الوفديين الى الظهور وبعث النشاط فى حزب الوفد من جديد ولم تكن العلاقات بين الرئيس على ماهر وبين حزب الوفد على ما يرام منذ انشقاقه عليه فى أول عهده بعد ثورة ١٩١٩ ومناهضته لمعظم الوزارات الوفدية بعد ذلك . ثم كيف ينسى الرئيس السابق على ماهر اهدار وزارة مصطفى النحاس فى مايو ١٩٣٦ لجميع المراسيم بقوانين التى استصدرها على ماهر خلال المائة يوم التى قضاه فى رئاسة الوزارة الانتقالية قبل تولى الوزارة الوفدية الحكم بدعوى أن هذه المراسيم بقوانين

(١) استدعت تنحية اثنين من الاوصياء الثلاثة المؤقتين فى أكتوبر ١٩٥٢ تعديل المرسوم بقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٢ بمرسوم بقانون آخر رقم ٢٣٢ فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ بجيز تعيين وصي مؤقت واحد بدلا من هيئة الوصاية المؤقتة الثلاثية .

(٢) صدر بأمره من منصب الوصاية المؤقتة على العرش قرار من اللواء محمد نجيب بوصفه قائد عام القوات المسلحة فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ مع بيان مفصل نشر فى جميع الصحف فى ذات التاريخ يشرح اسباب هذه الاقالة وكيف جاوز الوصى المؤقت حدود سلطته .

(٣) انظر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقلم عبد الرحمن الرافعى ص ٦١ حيث يقول « وأعقب أحالة رشاد مهنا ان استقال بهى الدين بركات من عضوية مجلس الوصاية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ أيضا ولم تكن استقالته اختياريا بل ارادتها الثورة وأبلغته هيئة الرغبة بواسطة سليمان حافظ ، وبقي الأمير السابق محمد عبد المنعم وصيا وحده وقتنا ما » .

لم تعرض على مجلس البرلمان عرضاً صحيحاً ! وكيف ينسى على ماهر أن الرئيس مصطفى النحاس أصدر أمراً باعتقاله في عام ١٩٤٢ استجابة لطلب الحكومة البريطانية وسفارتها في القاهرة أثناء الحرب العالمية الثانية بدعوة أن على ماهر من المتعاطفين مع دول المحور . ولم يكن المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري من ناحيته يطبق حكم الوفد بعد أن حاولت الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس عام ١٩٥٠ حمله على الاستقالة من منصبه كرئيس لمجلس الدولة بدعوى أنه كان وزيراً حزبياً (١) . أما سليمان حافظ وهو من قدامى المتعاطفين مع الحزب الوطني فكان من أعداء الرئيس مصطفى النحاس وبعض زعماء الوفد الآخرين وكشف عن ذلك فيما بعد وهو وزير للداخلية في الفترة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٣ عندما اعترض على رئاسة النحاس الشرفية لحزب الوفد بعد إعادة تشكيله طبقاً لقانون الأحزاب السياسية الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ . ويبدو أن هذه الاعتبارات الشخصية أثرت إلى حد كبير على فتوى الوصاية . حيث تضافرت جهود ودهاء هؤلاء الثلاثة على ماهر والسنهوري وسليمان حافظ في أغسطس ١٩٥٢ لاستبعاد عودة البرلمان الوفدي بأية حال ولا سيما متى لاحظنا أنه كانت هناك اتصالات تجري في الخفاء بين بعض رجال الثورة وبعض رجال الوفد ولقد ذكر بعض الكتاب الذين تناولوا هذه الفترة (٢) أنه تمت فعلاً أكثر من مقابلة بين البكباشي جمال عبد الناصر عن الضباط الأحرار وفؤاد سراج الدين عن الوفد في أغسطس ١٩٥٢ تحدث فيها عبد الناصر بالخير عن حزب الوفد وأنه يمكن لهذا الحزب الكبير متى قوم من أوضاعه وعدل من برامجه وأهدافه بما يتفق والوضع السياسي الجديد ، أن يسير دفة الأمور ولكن الوفد لم يستجب لهذه الدعوة واستمر في رفضه لتحديد الملكية الزراعية مما حمل رجال الثورة على التفكير في حكم البلاد مباشرة بعد أن يأسوا على حد قولهم من التعاون مع الأحزاب السياسية (٣) .

هذا إلى جانب طموح على ماهر واعتقاده أن بوسعه وحده بدهائه السياسي تطويع حركة الجيش واحتوائها ، وربما أصبح رجلها الفذ والمرشح الوحيد من بين الزعماء السياسيين القدامى لرئاسة الجمهورية متى تقرر الأخذ بالنظام الجمهوري وعودة الوفد إلى حلبة السياسة كان من شأنه القضاء على هذه الآمال والأحلام . . .

(التكملة بالعدد القادم)

(١) روى الاستاذ على أمين بطريقته الخاصة في كتابه « هكذا تحكم مصر » قصة مطالبة الوزارة الوفدية في يناير ١٩٥٠ للدكتور عبد الرزاق السنهوري بالتشحي عن منصبه كرئيس لمجلس الدولة بزعم أنه كان وزيراً حزبياً سعدياً قبل تولى ذلك المنصب القضائي الهام .

(٢) انظر محمد أنور السادات « القصة الكاملة لثورة ٢٣ يوليو » و « ثورة على ضفاف النيل » .

(٣) حزب الوفد « ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » بحث مقدم من محمد فريد عبد المجيد حشيش لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الآداب بجامعة عين شمس « قسم التاريخ » في يوليو ١٩٧٠ حيث يقول « في صفحة ٣٤٢ » وقد تمت عدة اجتماعات بين بعض رجال الثورة وبعض قادة الوفد ، وكان أهم الموضوعات التي طرحت للبحث قانون تحديد الملكية . وقد اشترط « البكباشي » جمال عبد الناصر لكي يتم التعاون بين الثورة والوفد أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه موافقته على ذلك القانون ، لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية قائلاً أنه سيعرض الأمر على الوفد ، ثم رفض الحزب الموافقة . . . ثم كان الموضوع الثاني الذي أثير حول تطهير الوفد والهيئة الوفدية من العناصر الفاسدة وكان موقف قيادة الوفد هو عدم الاستجابة لتلك الدعوة أيضاً . . .

القانون المستضعف

للأستاذ سعد أبو السعود الحمادي

(٢)

مقدمة :

بينما في مقال سابق كيف أن تعديل قانون المرافعات لم يؤد الغاية المرجوة منه ، وكيف أن التعديلات الكثيرة التي أدخلت على هذا القانون كانت تتم بتسرع شديد ، ففي كل مرة وفي أي مرة ينتقد فيها مرفق القضاء لا يجد المشرع لدينا وسيلة للرد على هذا الانتقاد إلا وسيلة تعديل التشريع ويغضى المسئولون الطرف عن العيب الحقيقي في المرفق ، فيزداد هذا العيب تمكنا وضراوة ، ويبعث داء خطيرا حقا مفرعا حقا ، حتى ليكاد يستعصى على العلاج .

العدل بطبيعته بطيء كان بطيئا في كل زمان ، وهو بطيء في كل مكان . على أنه ليس معنى ذلك أن يطول نظر الدعاوى دون حد زمني أو ألا نسعى الى محاولة الاسراع في نظرها ، ولكن معناه أن ندرك أن السرعة نسبية ، وأن المنازعات تختلف طبائع وأنواعا ، ولا يجوز لذلك أن نضع قيودا زمنية يجب أن ينتهي خلالها أنظر في أي دعوى مهما يكن نوع الخلاف وحجمه وعدد أطرافه ففي ذلك اهدار للعدل وتقديم لعامل السرعة وذلك ما لا يقبله عاقل .

حدث بعد سنة ١٩٥٢ أن ثودى بوجوب الاسراع في نظر القضايا ، فاتخذ لذلك اجراء ان جد سقيمين ، أولهما محاسبة القضاة على عدد القضايا التي يفصلون فيها - والثاني اختصار الاجازة القضائية . وترتب على الاجراء الأول أن أسرع بعض القضاة بالفصل فعلا دون دراسة فانحرف مرفق العدالة عن وجهته واهتز في نظر الناس كرسى القضاء اهتزازا خطيرا - أما الاجراء الثاني فقد كان نوعا من الهزل ، مازلنا من أسف نعاني منه . فشهر سبتمبر شهر عمل لا عمل فيه يضنى فيه القضاة والمحامون والمتقاضون دون ثمرة .

ذلك مثل من أمثلة التفكير الفج الذي يسيطر على وزارة العدل ، تفكير يتوارى عن المشكلة ويعالجها باجراءات سطحية غير مدروسة وغير مثمرة وعلى الرغم من مضي وقت طويل على اتباع هذه السياسة البسيطة ، فإن المسئولين لا زالوا عليها مصرين ، لأنهم ما زالوا يهربون من مجابهة الحقيقة ودراسة المشكلة دراسة جادة وعلاجها علاجاً سليماً شاقياً .

ما يطالب الناس ولا يقبلون أن يتسرع القاضي في الفصل في الدعوى دون دراسة ، فإن الاسراع في الحكم قبل حسن استيعاب الواقع وقبل حسن دراسة القانون والعمل على حسن تطبيقه يؤدي الى ظلم بين لم يلتجأ الناس الى القضاء

الا لتحاشيه . . لكن الناس يطالبون بأن يحسن القاضي دراسة الدعوى بجانبها الواقعي والقانوني ، ويحسن الحكم فيها حكما عادلا مبنيا على تحصيل كامل ودقيق للقاعدة القانونية وتطبيق أمين وسليم لها . وما يؤتى القاضي هذه الفرصة إلا أن يكون لديه عدد محدود من القضايا يتسع وقته لدرسه والحكم فيه . فوجب أن ينظر الى مشكلة قلة القضاة بالنسبة للقضايا ، ووجب العمل على حل هذه المشكلة بوسيلتها الصحيحة والوحيدة ، أي بزيادة عدد القضاة .

الحذار الحذار من ألفاظ طنانة لا مدلول دقيقا لها . تلك عبارات ترضى ساعة ، وتسبب آثارها أيا ما وأجيالا . . . الحذار الحذار من إجراءات سطحية غير مدروسة ، فتلك إجراءات ضررها أكثر من نفعها . الحذار الحذار من الهروب من المشكلة ، فإن أول طريق العلاج الصحيح هو تشخيص الداء تشخيصا كاملا وصحيحا .

تلك مقدمة نسوقها لأننا ما زلنا نقرأ بين الحين والحين تصريحات لمسؤولين بوزارة العدل تتضمن العيوب التي أوجزناها فيما سبق . وكم نأمل أن يكف هؤلاء المسؤولون عن التصريحات التي تصدر قبل دراسة كاملة دقيقة ، وكم نأمل أن ينفذ بصر المسؤولين الثاقب الى العيب وأن يحاولوا محاولة صادقة علاجه ، ولا نشك في أنهم على ذلك قادرين لو أرادوا .

ثم نعود الى الحديث عن القانون المستضعف قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فننتكلم في هذا المقال عن أربعة مواضع تناولتها يد التعديل كانت غير موفقة وكان التعديل غير مدروس فأدى الى عكس المبتغى منه . وهذه المواضع الأربعة هي :

أولا : إلغاء اعتراض الخارج عن الخصومة .

ثانيا : تعميم نظام أوامر الأداء .

ثالثا : اعتبار تاريخ صدور الحكم بدءا لميعاد الطعن فيه

رابعا : الأخذ بنظام قاضي التنفيذ .

أولا : إلغاء اعتراض الخارج عن الخصومة :

من العدل أن يباح للخصم الذي يتعدى اليه أثر الحكم ولا يكون ممثلا بشخصه في الدعوى أن يعترض على الحكم ان كان من مثله في الدعوى قد تواطىء مع خصمه فيها أو أهمل أهمالا جسيما ترتب عليه اهدار مصالحه ، فان قامت رابطة تضامن بين مدينين مثلا أو كان هناك التزام غير قابل للتجزئة ، واختصم أحد المدينين فتواطىء مع الدائن وصدر الحكم بناء على هذا التواطىء ، فإن العدل يأبى ان يحرم المدين الآخر من الاعتراض على الحكم . كذلك الأمر بالنسبة لمن كان ممثلا بآخر ينوب عنه نيابة اتفاقية أو قانونية وثبت ان النائب قد وقف من الخصومة موقف الغش أو الإهمال الجسيم .

من أجل ذلك ، قررت المواد من ٤٥٠ - ٤٥٦ من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ طريق الاعتراض للخارج عن الخصومة ليدفع بها أثر الحكم الذي لم يكن ليصدر لولا

ما صدر من غش أو أهمال جسيم . وقالت المذكرة الايضاحية في بيان حكمة تقرير هذا الطريق وفي تكييفه القانوني :

« افرد هذا الباب للاعتراض على الحكم من الخارج عن الخصومة ولم يجعل فصلا من الباب السابق عليه لأن الاعتراض على الحكم ممن لم يكن طرفا في الخصومة ليس طعنا في الحكم من المحكوم عليه ، بل الغرض منه هو دفع الضرر الذي يصيب المعتراض من حكم لا حجية له عليه ولا يمتد اليه أثره قانونا . والاعتراض على الحكم من الخارج عن الخصومة يقابل معارضة الشخص الثالث في القانون الفرنسي والمختلط - ولما كانت معارضة الشخص الثالث غير معروفة في القانون الاهلي وكان نظامها محل نقد شديد من كثير من شراح القانون الفرنسي ، فقد قلبت اللجنة وجوه الرأي فيها وانتهت الى ان تدخلها في القانون الجديد بعد قصر الحق فيها على اشخاص معينين وجعلها في حدود معينة وبعد تسميتها بالاسم المناسب لطبيعتها الدال على حقيقتها » .

على الرغم من وضوح الحكمة من تقرير نظام اعتراض الخارج عن الخصومة على النحو السابق ، فقد الغاء قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ولم نقف فيما نشر من الاعمال التحضيرية لهذا القانون على علة هذا الالغاء ، لا ولا تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون ذكر أي سبب له .

تري لماذا الغي هذا النظام ؟

لماذا الغي وهو نظام عادل مفيد ، كان مقررا في القانون المختلط ، وعرفته لائحة المحاكم الشرعية في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ منها تحت اسم « الطعن في الاحكام من تتعدى اليه » ؟

الالغاء حكمة ؟ لماذا لم تذكر اذن ؟

أم كان الالغاء تحقيقا لشهوة التعديل ، وجورا على قانون مستضعف !

ثانيا : تعميم أوامر الاداء :

رأى واضعو القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ان يأخذوا بنظام أوامر الاداء بالنسبة للديون الصغيرة الثابتة بالكتابة ، فصاغوا المواد ٨٥١ وما بعدها التي تجيز للدائن بدلين لا تتجاوز قيمته خمسين جنيها ان يحصل على أمر من القاضي الجزئي بأداء دينه بدلا من ان يقيم بسنده دعوى عادية وقالوا بياننا لغايتهم انهم قصلوا بما وضعوا من قيود وشروط « ان يقصر النظام على الديون الصغيرة التي غالبا ما اثبت العمل أن قضايها كانت تنتهي بصدور احكام غيابية تندرج المعارضة فيها أو يعتمد المديونون فيها التخلف كسببا للوقت . الخ . . . »

طبق النظام السابق سنوات قليلة ، ثم ابتدأت الشكاوى من بطلان التقاضي مايلقاه المتقاضون من عنق من جراء هذا البطء ، فلمح المسئولون في وزارة العدل في نظام أوامر الاداء مخرجا لهم من هذا البطء دون كلفة ، فصدر بعد ذلك القانون

٢٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، الذي جعل استصدار أمر بالاداء وجوبيا على الدائن لا جوازيا له متى كان دينه ثابتا بالكتابة ، والغي القيد الذي كان موضوعا من قبل من حيث نصاب أوامر الاداء فأصبح الدائن مجبرا على الحصول على أمر بأداء دينه متى كان ثابتا بالكتابة باللغة ما بلغت قيمة الدين ، وقيل في تبرير هذا التعديل أنه « طالما ان الدين ثابت بالكتابة وحال الاداء ومعين المقدار ، فانه يستوى في ذلك ان يكون مقدار الدين صغيرا أو كبيرا » .

هذا التعديل قام على فلسفة خاطئة ، وأدى الى نتائج عملية شديدة السوء .

اما ان فلسفة التعديل خاطئة ، فذلك واضح من وجهين ، (أولهما) انه ليس مفهوما ان يكون استصدار أمر الاداء اجباريا على الدائن ، بل النظر الى ان يكون ذلك جوازيا له ، حتى اذا رأى ان اختيار طريق التقاضى العادى اكثر تحقيقا لمصلحته . كان له ذلك .

من المتصور عقلا ويكثر عملا ان يفضل الدائن اتخاذ طريق التقاضى العادى بدلا من الالتجاء الى استصدار أمر بأداء دينه ، وذلك حيث يوقن الدائن أن مدينه سيعارض في أمر الاداء ويشير منازعات تحتاج الى فصل من القضاء . وليس كل دائن متلهفا على الحصول على أمر بالاداء يكون مثار منازعات جديدة ممن صدر ضده الأمر . لا ، بل بعض الخصوم يفضلون أن يجابها مدينيهم وان يصفوا ما بينهم من منازعات في حضور الخصوم . فكان رأى على ان يكون الدائن بالخيار بين أى الطريقين أفضل ، والا يحرم من سلوك الطريق العادى حيث يكون دينه ثابتا بالكتابة .

(ثانى) وجهى بطلان فلسفة التعديل أهم من الاول ، لأن استحداث نظام أوامر الاداء خروج على الاصل العام فى التقاضى . فالاصل الا يصدر حكم الا بعد دعوة الخصم الى مجلس القضاء وبسط حجة وتقدير مالدیه من مستندات - ولا يغير من هذا الاصل ان يدعى خصم ان دينه ثابت بالكتابة ، لأن هذا الادعاء لا ينفى ان السند مزور ، أو الدين قد نشأ باطلا ، أو انه نشأ صحيحا وأنقضى - فليس معنى ان الدين ثبت بالكتابة خلوه من المنازعة من حيث نشأته أو من حيث وجوده . ولا يمكن معرفة النزاع والحكم عليه فى غيبة الخصم . وليس من العدل فى شيء ان يسمع طرف واحد وأن يصدر الأمر على اساس ما يدلى به من بيانات لم يطلع عليها الخصم ولم يرد عليها بالتالى .

انما استثنى من هذا الاصل حالة واحدة ساقها القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، هي حالة ما اذا كان الدين قليل القيمة لا يتجاوز النصاب الانتهاشى للقاضى الجزئى ، اذ قدر المشرع أن الدين فى هذه الصورة قليل الخطر ، ولاحظ ان العمل دل على ان كثيرا من هذه الديون الصغيرة لا يثور حوالها نزاع جدى ، فاذن للدائن ان كان دينه على هذا القدر من الضالة وكان ثبت بالكتابة ، أن يخرج على الاصل العام فلا يقيم دعوى ، بل يحصل على أمر فى غيبة خصمه ، تغلبا لجدية الدين وثبوته ، على صورته ، وتقديرا لضالة الاثار الضارة التى قد تلحق الدين حتى ان اعتسف الدائن حقه وحصل على أمر بالاداء لم يكن فيه محقا .

ولا كذلك الامر ان عظم مقدار الدين ، فإن المخاطر التى قد تلحق المدين من

جراء اعتساف دائنه تكون شديدة ، فلا يجوز من ثم الخروج على الاصل العام في التقاضى ، بل يجب التقيد بها بحيث يجبر الدائن على سلوك طريق التقاضى العادية دون طريق أمر الاداء الاستثنائية .

يزيد من خطورة أوامر الاداء فى هذه الحال ، أن النظام الذى اخذ به القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٣ يجيز للقاضى شمول الامر بالنفاذ المعجل ، ولا يجيز الدائن بأن يقدم مع مستندات طلب استصدار الامر رد مدينه على المطالبة ، فإن وجه الدائن مطالبة لمدينه بدفع المبلغ الثابت بالسند ، فرد المدين بانكار المديونية لأن السند مزور مثلا ، أو لكونه نشأ باطلا ، أو لانقضائه ، فإن للدائن أن يخفى هذا الرد ويتقدم للقاضى على اساس ان دينه خال من النزاع ويصدر القاضى هناك أمر الاداء مشمولا بالنفاذ المعجل ، ثم يباشر التنفيذ على اموال المدين بمقتضى أمر الاداء الذى قد يتضمن مبالغ باهظة القيمة !

يحار المرء فى تصور الدافع الى كل هذا العنت يوجه للمدين . . . أفلا يكون له حق الاعتراض على استصدار أمر الاداء حتى ان كان السند مزورا أو كان الدين الثابت فيه منقوضا ؟ !

فى التشريع الالماني نظام شبيه بنظام أوامر الاداء ، لكنهم يشترطون هناك ان ينذر المدين بأداء دينه بناء على أمر الاداء ، الذى يصدر فى غيبته ، فان لم يعارض فى خلال مدة محددة وضعت الصيغة التنفيذية على الأمر (١) - أما ان عارض ، فلا توضع الصيغة التنفيذية على الأمر ويظل معلقا على نتيجة الفصل فى المعارضة . وواضح ان هذا النظام يحقق العدل ، فى نفس الوقت الذى يحقق فيه الرعاية للخصم الجاد ذى الدين الثابت بالكتابة .

على ان مشرع سنة ١٩٥٣ عندنا اهدر اعتبارات العدالة السابقة ، وتسرع فى اصدار القانون ٢٦٥ على زعم ان هذا الاجراء يؤدى الى تقليل عدد القضايا والاسراع بالفصل فيها . ولو تنعم واضعو القانون النظر ، لعلموا - فى يسر وبسرعة - ان النظام فى صورته الحالية يزيد من عدد القضايا ، ويزيد بالتالى من بطء الفصل فى القضايا بصفة عامة ، وذلك ما بان فعلا من فحص النتائج العملية لنظام أوامر الاداء .

النتائج العملية لنظام أوامر الاداء أدت الى زيادة عدد القضايا :

أدى استصدار أوامر أداء مشمولة بالنفاذ المعجل الى زيادة ملحوظة فى عدد القضايا ، فالمدين الذى يصدر ضده أمر أداء يلاحقه دائنه بالتنفيذ ، فيضطر ، ان كان منازعا فى الدين - وهذه هى الحالة الغالبة - الى اتخاذ اجراءين :

أولهما الاستشكال فى التنفيذ .

والثانى طلب وقف النفاذ بصفة مؤقتة حتى يفصل فى المعارضة فى الأمر .

هذا طبعا بالاضافة الى دعوى المعارضة فى أمر الاداء .

بذلك زاد نظام أوامر الاداء - بصورته الحالية - زيادة ملحوظة فى عدد القضايا

(١) يراجع فى هذا جلاسون ونيسيه وفوريل - الطبعة الثالثة - الجزء الرابع - بند ١٠١٢ . ويشير المؤلف فى البند ١٠٠٨ من نفس المرجع الى نظام مماثل فى القانون الفرنسى تخوله الادارة بالنسبة لبعض ديونها ، الا انه من المقرر هناك ان المعارضة فى هذه الاوامر توقف التنفيذ على الرغم من ان الدين مستحق للدولة وما تتمتع به الادارة من مزايا فى كل البلاد .

حتى لا نخالفنا مبالغين ان قلنا ان غالبية أوامر الاداء ، خاصة التي تصدر بمبالغ كبيرة ، تتخذ حيالها الاجراءات السابقة ، فلا يكسب إصدار أمر بالاداء الا وتعقبه دعوى اشكال بالتنفيذ ، وطلب وقف التنفيذ .

المتقاضون - دائنين ومدينين - معنورون في اتخاذ اجراءات أمر الاداء وفي المعارضة فيه . أما الدائنون ، فلانهم لم يعد امامهم خيار اللجوء الى طريق التقاضي المعتادة ، فبعد تعديل القانون استقرت الاحكام على عدم قبول الدعوى اذا كان الحق المطالب به ثابتا بالكتابة (١) وأما المدينون فلانهم مضطرون - وقد اشهر عليهم سيف أمر الاداء المشمول بالتنفيذ - الى أن يحاولوا دفع خطر التنفيذ بكافة الوسائل . . .

من ناحية اخرى ، فقد أدت خطورة الآثار التي قد تترتب على إصدار أوامر الاداء الى ان اتخذ بعض القضاة جانب الحذر في إصدارها الى حد بعيد . فمن القضاة من يرفض إصدار أمر الاداء بمبالغ كبيرة مهما تكن درجة ثبوت الدين وأحقية طالب الأمر في الحصول عليه . تقديرنا منهم بأنهم - وقد استحال عليهم الوقوف على وجهة نظر المدين - قديعصفون بحقوقه أو يأترون فيها تأثيرا بليغنا ، فغلبوا الرفض على القبول .

ما كان لذلك كله من سبب الا ان نصوص أوامر الاداء معيبة . ونرى الغاء كل التعديلات التي ادخلت على قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ في باب أوامر الاداء ، فهي جميعا تعديلات غير ذات اساس نظري سليم ، وأدى تطبيقها في العمل الى عيوب عديدة ولعل أقل هذه العيوب هو زيادة عدد القضايا . وهو في ذاته عيب كبير الخطر يستحق الاصلاح العاجل الجاسم .

لسنا نرى اتباع النظام الموجود في التشريع الألماني والذي يبيع استصدار أوامر الاداء دون شمول هذا الأمر بالتنفيذ ، لأننا نحسب ان أمر الاداء لن يخلو من المعارضة ان زادت قيمته على خمسين جنيها في الغالب الأعم من الحالات ، فلا تكون للامر فائدة ويكون اتباع الاجراءات المعتادة أولى من ثم (٢) .

من أجل ذلك ، نطالب بالغاء نظام أوامر الاداء جملة فيما عدا الاطار الذي حدد بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

ثالثا : بدء ميعاد الطعن :

عدل نص المادة ٣٧٩ مرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت صدوره لا من وقت اعلانه ، الا اذا كان الخصم لم يحضر في الدعوى ، فيسرى في هذه الحال الميعاد من تاريخ الاعلان .

(١) هذا الاتجاه محل نظر رغم صراحة النصوص . وقد كنا نقضل ان تتجه الاحكام الى عكسه ، تحقيقا للمدالة وتخفيفا من غلواء المشرع من جهة ، ولكون قبول الدعوى يمكن حمله - قانونا - اقرار الدائن بعدم توافر شروط استصدار أمر الاداء ونظرة ، اعتبارا بان الدين رغم ثبوته غير خال من النزاع ، وبذلك يكون غير حال . . على أن المحاكم استقرت على عدم قبول الدعوى في هذه الحال اخذا بظاهر النص .

(٢) على أننا نشك كثيرا في صحة ما استقر عليه العمل من جواز شمول الأمر بالاداء بالتنفيذ العجل . لأن التنفيذ هنا يبنى على أن السند الصادر به الأمر لم يجتهد الخصم . وهذا نظر غلط ، إذ أن المدين لم يدع لمجلس القضاء أصلا . فكيف يفترض انه لم يجتهد السند ؟ ومع ذلك فقد ندر أن يصدر أمر اداء دون أن يشمل بالتنفيذ العجل !!

وبينت المذكرة الايضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الصلة من هذا التعديل بقولها « وقد عني المشرع بالنص على جعل ميعاد الطعن في الحكم ساريا من وقت النطق به لا من وقت اعلانه على تقدير ان الخصم يفترض فيه عادة العلم بالخصومة وبما يتخذ فيها من اجراءات » .

كان هذا التعديل مبنيا على رأى خطير ، وكان كسوالقه وتوابعه منتجا آثارا سيئة في العمل ،

ذلك انه ليس صحيحا ان بدء ميعاد الطعن يكون من تاريخ علم الخصم بالحكم فحسب ، بل انما يبدأ الميعاد من التاريخ الذي يعلم فيه المحكوم ضده بقصد خصمه بالتمسك بالحكم الصادر لصالحه . فمن البداية ، انه ليس كل حكم يتمسك به من صدر لصالحه ويسعى الى تنفيذه ، فمن الاحكام ما ينقض بالتقادم ، ومن الخصوم من يدرك ان الحكم وان يكن صادرا لصالحه ، لا يقوى على التأييد ان طعن فيه ، فيفضل ان يسكت بعد صدوره فلا يسعى الى تنفيذه قيل في بيان فلسفة التشريع السابق بجعل ميعاد الطعن مبتدئا من تاريخ اعلان الحكم لا صدوره ان « اعلان الحكم هو الوسيلة الوحيدة التي يراها الشارع كفيلة باخبار المحكوم عليه بمنطوق الحكم واسبابه ، وتمكينه من مراجعته ودراسته ، وانهذاره بأن المحكوم له جاد في التمسك به ، وتكليفه باستئنافه في الميعاد اذا هو لم يقبله (١) » .

فليس كل المبتغى من اعلان الحكم ان يعلم الخصم بصدوره ، بل ان يعلم بذلك وان يخطط باسباب الحكم ومنطوقه احاطة كاملة ، ثم يعلم بأن من حكم لصالحه قاصد الى التمسك به مزعم تنفيذه ، حتى ان شاء المحكوم عليه ان يعترض على الحكم عن طريق الطعن فيه ، كان تحت يده الحكم اسبابا ومنطوقا ، وكان بالاضافة الى ذلك ، مدركا قصد خصمه الى تنفيذ هذا الحكم هنالك يصح افتراض ان من فوت ميغاد الاستئناف قد تنازل عن حق له مقرر في القانون . لأنه خصم حاز صورة من الحكم ووقف على موقف خصمه من التمسك به ، فلا يغدو لديه عذر في عدم الطعن فيه خلال الميعاد الذي حدده القانون .

ولا كذلك الشأن حيث يصدر الحكم ولا يعلن به الخصم . ذلك ان المحكوم عليه - حتى ان افترض فيه العلم بمنطوق الحكم - لم يعلم اسبابه ، ولا بد من مضي وقت حتى يستطيع ان يحصل على صورة من الحكم كاملة . ومن العسف ان يطلب من المحكوم ضده ان يحدد موقفه من الطعن في الحكم دون ان يكون لديه صورة منه كاملة ، يتوفر على دراستها ويبدى رايه فيها كذلك كان عسفا ان يطلب من المحكوم عليه ان يتخذ موقفا من الحكم الصادر ضده قبل ان يتخذ الصادر لصالحه الحكم موقفا من التمسك به - فالنظر على ان يبدى المحكوم لصالحه موقفه أولا ، ثم يطلب الى من حكم عليه ان يحدد بعد ذلك موقفه من الطعن .

كل تلك الاعتبارات النظرية غابت عن واضعي القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فلما عدل قانون المرافعات بعد ذلك في سنة ١٩٦٨ سار المشرع على نفس النهج وأثر أن يجعل ميعاد الطعن جاريا من تاريخ صدور الحكم فقررت المادة ٢١٣ منه نفس القاعدة . ولم يعن ببيان علتها ولا يبين من مراجعة المذكرة الايضاحية لهذا القانون الاخير انه تنبه الى ما فيها من عسف ومخالفة للقاعدة العامة .

أما ان جزنا فلسفة التشريع الى الاعتبارات العملية ، فإن التعديل الجديد يبين

خطأه على صورة أجلي ، اذ ترتب على اعتبار ميعاد الطعن سساريا من تاريخ النطق بالحكم ان لحق بالمتقاضين جانب من الظلم شديد ، ولحق بالمصلحة العامة جانب أكبر من التفريط .

المتقاضون ظلموا ، لأن الفرض الذي ساقه مشرع القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ كان بعيدا عن الواقع ، فليس صحيحا ان الخصوم يعلمون بالاجراء فور صدوره في المحاكم المصرية التي تشكو من سوء النظام وقصور قلم الكتاب ٠٠٠ ما اكثر ما يتردد المرء على قلم الكتاب للسؤال عن الحكم ، فلا يجد الكاتب ، أو يجده ولا يجد الملف - وفي كل الفروض تضييع ايام قبل ان يستطيع أى خصم - محكوما له أو عليه - الحصول على صورة من الحكم كاملة شاملة الاسباب والمنطوق .

قلم الكتاب في هذا معذور ، لأنه ليس لديه الوقت الكافي ولا الادوات الكافية لطبع الحكم يوم صدوره وتسليم صورة منه للخصوم - وان تعددوا - فلا مندوحة عن انتظار ايام حتى يتمكن الكاتب من طبع الحكم .

على ان هذه الايام التي يقضيها الخصوم في انتظار استلام صورة الحكم تضييع من ميعاد الطعن عليه ، حتى اذا ما تسلموا صورة الحكم لم يعد امامهم فرصة كافية لدراسته ، واسرعوا الى الطعن وهم خائفون من ضياع الميعاد . ولو قد استأنوا في دراستهم ، ولو قد خولوا من الوقت ما يكفي لحسن الاعداد ومراجعة مواقفهم ، لتغير في الغالب ، رأيهم في الطعن أو لتغيرت - في القليل - خطتهم فيه .

وأما المصلحة العامة فقد اهدرت أو فرط فيها بسبب هذا التعديل . ذلك ان جعل ميعاد الطعن مبتدئا من تاريخ صدور الحكم قد دفع أطرافا الى اتخاذ طريق طعن لم يكونوا ليتخذوه لولا ضيق الميعاد ، وعرضت على المحاكم طعون اعدت في عجلة كان مقدرا أن يحسن أعدادها لولا ضيق الميعاد . هذا الى ان كثرة الطعون على نحو لم يكن مألوفاً قبل تعديل القانون ، فايما خصم حكم عليه أو رفض طلبه بادر الى الطعن ، دون التفات الى موقف خصمه وما يكون عليه من تمسك بالحكم أو تنازل عنه . صار الناس في عجلة يقررون ملهوفين غير متبدين . ومع العجلة لا يحسن التفكير ولا يجمل التدبير ، بل تضطرب الاعصاب وتتوفاز ويزيد أوار الخصومة اشتعالا واحتداما . كل ذلك مضييع للمصالح العام . فالأصل أن يحاول المشرع ان يهدأ من غلواء الناس في خصوماتهم ، وان يشيهم - جهد المستطاع - عن ولوج باب المحاكم ، ويبث فيهم المصالحة والاسماح . انها لا تبلغ هذا الهدف ولا تقرب منه حيث يحدد للناس مواعيد جد قصيرة للتقاضى والطعن ، بل تبلغه حيث يكون الميعاد متسعا فسيحا ، فيراجع الرجل نفسه قبل اتخاذ اجراء وقد يتباطىء عن الطعن في حكم تباطئا يضيق شقة الخلاف بينه وبين خصمه ، ومع مضي الوقت تتطامن في النفوس سخائم وتنجاب منها احقاد ، ويفيء ضال الى هدى ، ويدنو من المسامحة من كان عنها عازقا والى نقيضها ماضيا .

ومع ذلك . . . فأي مصلحة تعود من تحديد بدء الميعاد من تاريخ الحكم ؟ وأي مصلحة تفوت من اتباع القاعدة الاخرى ، يجعل الميعاد لا يبتدأ الا من تاريخ اعلان الحكم ؟

لئن قيل ان الهدف من تعديله سرعة استقرار الحقوق حتى يعرف كل خصم موقف خصمه في اسرع وقت - قلنا فان ذلك كان يقتضى ان يعجل طالب الاستقرار اعلان الحكم الصادر لصالحه . ولا يكون ثمن استقرار حقه ضياع حق خصمه . فان كان المحكوم لصالحه جادا حقا مستغجلا حقا ، فليعلن خصمه في ميعاد قصير ويتلبث بعد الاعلان حتى يفوت ميعاد الطعن ثم يستقر وضعه . هنالك تتحقق

مصلحته ولا يضار خصمه الذى يؤتى من الوقت ما يكفى لدراسة الحكم واسباب الطعن ووسائله فى تودة وبعناية .

ولئن قيل ان المصلحة العامة تقضى بأن ينتهى النظر من القضية - بكافة مراحل التقاضى - فى اسرع وقت . قلنا ، بل ذلك مصلحة الطرفين وحدهما وحققهما . ولا تتأثر المصلحة العامة بذلك من قريب أو بعيد ، فإن لم ينظر الطعن الا بعد سنوات تمضى على صدور الحكم الاول لا يضار مرفق العدل ولا يفوت على الدولة حق ولا تنحسر عنها مصلحة .

لم يبق الا عيب العجلة فى التشريع ، والا شهوة التعديل . ولم يبق الا ان قانون المرافعات هو القانون المستضعف يسهل الاعتداء عليه ، ويحلو هذا الاعتداء احيانا !

رابعاً : نظام قاضى التنفيذ :

كان التنفيذ وما زال محل شكوى من المتقاضين . ذلك ان اقسام المحضرين قاصرة عن الاستجابة الى ما يتطلبه تنفيذ الاحكام والسندات من جهد ووقت ومقدرة . فكثرت اشكالاته ، وكثرت طرق التحايل عليه حتى صار التنفيذ مشكلة عسيرة كانت وما زالت مستحقة اهتمام اولى الشأن .

فى كل مجتمع متخلف تكثر محاولات التهرب من تنفيذ الاحكام ، ومع قلة الرواج يزداد اهتمام الناس بالافلات من وفاء ما عليهم من حقوق ، ويسعون الى اتباع أى وسيلة وكل وسيلة فى سبيل الامتناع عن الوفاء . وبعض الناس لا يفى عن املاق ، وبعضهم لا يفى بشعاً ، ويجمع كل المتهربين من وفاء الحقوق جامعة واحدة هى عدم اكترائهم بحسن السمعة فى معاملاتهم المالية أو التجارية .

مشكلة اشكالات التنفيذ - بهذه المثابة - مشكلة عامة مرتبطة بحالة الرواج والكساد ، وجانبها الفنى مع ذلك موجود دائماً ، وهو جانب كفاية القاسمين على التنفيذ عدداً وعلماً وخبرة .

وقد كثر التفكير فى هذه المشكلة من قديم وتعددت الاقتراحات ازاءها . وكان من بين الاقتراحات نظام قاضى التنفيذ المتبع فى بعض التشريعات الاجنبية ، وهو نظام يقتضى ان ينشأ لكل قضية ملف خاص بالتنفيذ ترصد فيه كل ما يتم من اجراءات ، ويباشره قاض مختص يقوم بالاشراف على كل ما يتم من اجراءات ، ويرجع اليه فى كل امر يستعصى على اقسام المحضرين .

على ان هذا الاقتراح لم يكن ليؤتى ثمرته الا ان تعدل وزارة العدل عن نظرتها الى القضاء ، وان تبذل من المال ما يكفى لتعيين عدد كاف من القضاة والكتبة والمحضرين لتولى هذا الجهد الضخم الذى اريد بالتعديل بذله . لا يستقيم الاقتراح الا ان يكون قاضى التنفيذ متفرغاً لعدد محدود من ملفات التنفيذ يستطيع ان يشرف عليها ويواليها ، ويكون مرجعاً هادياً لاقلام المحضرين فى كل ما يتخذ من اجراءات ويشور من صعوبات . ولا يستقيم هذا النظام ، الا ان يكون عدد المحضرين كافياً وعلى قدر من العلم والخبرة تؤهلانه لحسن التنفيذ .

غير ان المشرع المصرى فى سنة ١٩٦٨ لم ينظر الى العيوب الحقيقية ، واكتفى بانشاء نظام قاضى التنفيذ دون ان يرصد من المال ما يكفى لملاواة اعبائه ، فنشأ عن ذلك ان عدل اسم قاضى الامور المستعجلة الى اسم قاضى التنفيذ دون ان يتبدل شئ:

من الاوضاع ... كل الذى تغير هو ان ينظر قاض اشكالات التنفيذ بدلا من قاضى آخر . والقاضى الجديد كالقاضى القديم مستغرق بالعمل عليه عيبه ينو القاضى بحمله متثاقلا ، فلا وقت لديه لحسن الدرس ، ولا جهاز فنيا يحسن تنفيذ الاوامر التى تصدر والتوجيهات التى تعطى ، ولا مكان للتقاضى والمحاكم على حالها رثة اثاث واختلال بناء وضيق مساحة !

تقول المذكرة الايضاحية لقانون سنة ١٩٦٨ « يهدف نظام قاضى التنفيذ الى توفير اشراف فعال متواصل للقاضى على كل اجراءات التنفيذ فى كل خطوة من خطواته وعلى القائمين به فى كل تصرف يتخذ منهم ، كما يهدف الى جمع شهادات المسائل المتعلقة به فى ملف واحد فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ يسهل على الخصوم الالتجاء اليه » ... وذلك فى الحق هدف سام لاشك فى ان العاملين بالقضاء يحلون محلله المناسب من التقدير . لكن المشرع هنا أطلق القول ولم ينظر الى كيفية تطبيقه . فما يكفى ان تعدل النصوص حتى يستطيع القاضى ان يؤدي وظيفته فى الاشراف على التنفيذ فى كل مراحله ، وان يتجمع فى ملف واحد كل الامور التى تتعلق بالتنفيذ وتتم تحت رقابة القاضى وفى ظل توجيهاته ، بل يجب ان يسبق ذلك ويصاحبه بذل قدر من المال كاف لتعيين عدد ملائم من القضاة والموظفين على السواء ، فان لم يحدث هذا لم يكن التعديل مثمرا ، وكان القانون بعد تعديله كالقانون قبل تعديله غير ذى اثر فى منع عيوب التنفيذ او الحد من آثارها السيئة .

ليس قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ معيبا ، بل هو اكمل وادق واكثر ملائمة من كل التعديلات التى طرأت عليه ، وهو - بغير جدال - اوفى وادق من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٨ لكن العيب فى التطبيق : فان اريد الى اصلاح فان ذلك يكون بإلغاء كل التعديلات التى طرأت على القانون القديم ، والنظر الى معالجة عيوب التطبيق بعد تحديدها بدقة ، ووصف احسن الوسائل لعلاج كل منها .

سيستمر العيب ملابسا مرفق القضاء ما لم ينفذ المشرع بنظره اليه ، وما دام قانون المرافعات مستضعفا الى هذا الحد الذى يلصق فيه كل عيب الاجهزة التنفيذية، بل بعض عيوب المجتمع .

مسألة اخرى تسوقها فى نهاية هذا المقال ... تلك هى الطريقة الشائنة التى يعدل بها قانون المرافعات ، فانه يعدل فى سرية كما لو كان قانونا يمس أمن الدولة من جهة الخارج ، لماذا لا يطلب الراى من العاملين بالقانون ، ولماذا لا تناقش الاقتراحات بأناة وتدرس بعناية ؟ ! ولماذا تستقل الوزارة بالتعديل ، ولا تستمع الى آراء القضاة والمحامين ومختلف الهيئات التى تتولى الاشتغال بالقانون دراسة او تطبيقا !

الا فان النتيجة الصحيحة لا يمكن التوصل اليها الا بالبحث الجاد ، وتغليب وجهات النظر ،

الا فان السرعة فى التشريع سيئة الاثر ومدرج الخطر .

ولئن احسن الدرس ، واستمع الى وجهات النظر من اولياء الراى ، لما اختلف اثنان فى وجوب العودة الى القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ووجوب الكف عن اعمال يد التعديل والتجربة فى قانون المرافعات .

العكالة الإدارية

للكاتب د. طه كمال وصفي / المحامى

من اسوء مظاهر الاتجاهات الملحوظة فى القانون الادارى ان تنقيد المحاكم تقيدا حرفيا بالنص .. واللفظ والكلمة والفاصلة والنقطة .. حتى ترى العدالة تتخبط فى دماثها ذبيحة الألفاظ والحروف ..

هذا الاتجاه - الذى يعتبر بذاته مرفوضا من الأصل فى أى فرع من فروع القانون - قد أصبح أشد رفضا وأشد استهجانا بعد ان تغير وجه النظام المصرى تغيرا تاما من رأسمالية وفردية نظام ما قبل الثورة ، الى اشتراكية ومذهبية مابعد الثورة ..

ومن باب أولى ، ان كان مرفوضا فى القانون المدنى ونحوه ، فسانه يكون أشد رفضا فى القانون الادارى ..

ان النظريات العتيقة الجامدة التى توجب الوقوف عند عبارة النص وتقديسه قد عفى عليها الزمان . وهذه النظريات كانت فى عنقوان سيطرتها على اساتذة الجيل الماضى الذى درس عليه جيل (الذى يوشك أن يولى ويصبح ماضيا) ولسوء الحظ لم يجدد جيلنا ولا الجيل التالى المتربيع الآن على هيلمان الفهم والتفقه ، اى شئ .. لا أدرى هل بسبب تعطل الاستيراد ؟ وعدم توافر الكتب الجديدة فى المكتبات ، أم بسبب تعقد الظروف التى خاضتها البلاد فى صراع مرير منذ قيام الثورة الى الآن .

وكانت هذه النظريات القديمة تملى علينا ما يقوله أوستن وامثاله من أصحاب النظرية الشكلية : التى تقرر أن علة النص شكله ، وأنه مختوم بخاتم الدولة الرسمية .. تماما كالعملة الورقية !

ولذلك فليس هناك بحث ولا عدالة ولا تصرف مع حرفية النص ..

وكذا نظرية اوتو ماير ومن يقولون مثله بنظريات التحديد الذاتى للدولة والقانون ، والتى من شأنها ان تطلق للمشرع سلطة لانهائية فى التشريع كيف يشاء ، حتى يشاع على الألسنة قولهم : ان للمشرع ان يشرع كيف يشاء .. الا ان يجعل الرجل امرأة .. وشاع على ألسنة العامة اتهام القانون بالغباء وسوء الفهم بعبارة ترفضها كرامة رجال القانون وتأبأها ..

وهكذا نشأنا كآبراء عن كآبر في احضان هذا الفهم الحرفي الشكلي العنيف ،
الذي قلب القانون من عدالة الى صناعة .

ولقد تغيرت الدنيا الآن ..

جميع البلاد تسير بما يسمى « بالروح الشعبية »

وصارت النظم الآن مذهباً اجتماعياً تسيطر عليها العقيدة الشعبية والايمان العام .

وصار معنى « الشعب مصدر السلطات » أى ان يعمل المشرع بروح شعبية
والحاكم والادارى بروح شعبية والقاضى بروح شعبية

وصارت هذه الروح الشعبية هي أساس التضامن الشعبى ، الناشئ بسبب
العقيدة العامة ووحدة الفكر ، ووحدة الفهم والتفاهم ووحدة الوسائل .

وان اسباب النزاع - بسبب سوء التشريع وبسبب عدم انصاف الحاكم
أو الادارى أو القاضى - ينقض هذه الروح الشعبية ويقضى عليها .

ولذلك فيجب أن يعمل الحاكم والادارى والقاضى شاعرين بانهما جزء من الشعب
وان يعلموا أن القانون هو معيار العدالة ووعائها ، ولم يوضع اطلاقاً ليؤدى الى
الظلم ، وانه متى أدى الى الظلم بسبب الحرفية والتشبه باللفظ فان ذلك معناه
سوء الفهم وسوء التطبيق .

وهذا الفهم على وجه الخصوص فى القانون الادارى

لأن العلاقات الادارية احوج للعدالة وروح الانصاف من العلاقات العادية .
فالفرد العادى قد يستطيع ان يستخلص حقه من الفرد العادى - فى علاقات القانون
الخاص - باليد والتنفيذ الواقعى . ولكنه لا يستطيع ذلك أبداً فى القانون الادارى .
لأنه حيال خصم ضخم كبير لا مساواة بينهما .

لذلك فان القانون لا يروح على الادارى بنصه وحرفه بل يترك له دائماً حيزاً
للتصرف والملاءمة هو ما نسميه بالسلطة التقديرية . وليست السلطة الادارية إلا
وسيلة أو مجالا تنفخ فيه العدالة الادارية ..

وكذلك فان القانون الادارى تسيطر عليه نظريات عامة غير مقننة بنصوص
جامدة ، وانما قننها الشعور بالعدالة وما يجب من توازن خاص لهذه العلاقة ،
واعادة اسباب الاستقامة ومنح الشذوذ والاختلال الطبيعى فى تكوينها بسبب اختلاف
وزن الثقلين المتقابلين : فيها الفرد يضعفه والادارة بقوتها ، وذلك فى ظل المصلحة
العامة المرعية والمقصودة من هذا القانون .

ان تنظيم أوجه الطعن على هذا الوجه المكتمل ، واثابة الفرصة للفرد للطعن
السريع حماية للقانون ، ووقاية من مخالفته ، قد قننته روح العدالة الادارية قبل ان

يصاغ في النصوص . وان المعاملة الخاصة لعبيب التعسف هي أيضا من وضع العدالة الادارية وايحائها . وان الاعتراف بان القرار الباطل بطلانا مطلقا ، يعتبر منعما ولا ينجبر أبدا ما به من عيب هو استثناء املتته العدالة الادارية ويخالف نصوص قانون مجلس الدولة مخالفة صريحة . فهي لم تنص أبدا على اى استثناء من مدة الطعن المقررة فيه .

وان حماية الفرد من الغصب والاعتداء المادى وتقرير هذه الآثار الخاصة في حالة وقوعه هو من املاء العدالة الادارية وليس لدينا أى نصوص تقر هذه القواعد الخطيرة .

وان حماية الفرد من الغصب والاعتداء المادى وتقرير هذه الآثار الخاصة في حالة وقوعه وعن نصوصه الصريحة ، والتي ارسست التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، كل ذلك من وحى العدالة الادارية وقرار التوازن اللازم .

وان الاعتراف بما يسمونه « المبادئ العامة للقانون » *Principes generaux du droit* من الحق والعدل والمساواة والحرية ، وحقوق الانسان من الكرامة والشرف وعصمة العرض والنفس والمال ، كل ذلك فى الحقيقة اعمال للعدالة المحضة واعلاء لها فوق النصوص ، حتى صارت اطارا أعلى للقانون ، وغالبة على نصوص الدستور ذاته . فانه ان وجد أن نص الدستور يخل بالحرية ، فان القضاى يجب عليه أن يعمل بما تقتضيه الحرية - باعتبارها أسمى المقاصد الانسانية - دون نص الدستور المخالف لها .

وان عودة الفقه العالمى الى الاعتراف بالقانون الطبيعى . وان ما قامت به الثورات من اعلاء الايدولوجية فوق النص ، واصدار الاتحاد السوفىيتى مرسوما - فى أوائل الثورة سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ - باعمال روح الثورة بدلا من نصوص القوانين انقيصرية ، هو انتصار للروح الشعبية والمذهبية العقيدية واعلائها على النصوص . وان ما نص عليه بيان ٣٠ مارس من تنفيذ اهداف الثورة عن طريق سيادة القانون وانشاء المحكمة العليا لتفسير القوانين طبقا لذلك والغاء ما يكون مخالفا لها ، كل ذلك دعوة صريحة لاعلاء اعتبارات العدالة المذهبية على النص المكتوب .

ولذلك يؤلمنى أشد الألم ان تقف الشكليات والالفاظ حجرة عثرة فى سبيل العدالة . . خصوصا فى العدالة الادارية حيث يتحمل الفرد من القهر والجبر ما يجعله يفر الى ساحة القضاء فرارا بغية الانتصاف ونشدان للعدالة . . فكيف وجدناه يفر منها من القضاء . . الى أين ؟

ان تحكيم الشكل تحكما أعمى يؤدى الى اكل اموال الناس بالباطل . . ان الحكم بسقوط الحق فى رفع الدعوى ، ومصادرته من أساسه بغير الحق هو عمل غير أدبى . . مجرد من الانسانية . ولذلك ابتدعت محكمتنا الادارية العليا نظريتها فى العلم اليقينى بعناصره الاربعة ، متمشية مع هذه الروح الأدبية ومحقة جوهر العدالة الادارية ، ولو بخلاف ظاهر نصوص القانون والفاظه .

هذه اصول ارجو ان نخرج بها من التحكم والتعننت الذى تمليه الروح الوضعية ، الى سماحة العدالة والانصاف الذى تمليهما روح الحق . الله سبحانه وتعالى الموفق للخير .

عن سجل الخالدین .. رائع المرافعات ..

المحاماة في مجدها وشموخها .. في عظمتها وسموها .. هكذا كانت .. وهكذا ينبغي لها ان تكون ... رسالة الحق والحرية والمجد والخلود ..

ان تراثا خالدا وعظيما قد تركه الاولون من ملوك المحاماة واصحاب التيجان في هذا الفن الرفيع ، وكان حقا علينا احياء هذا التراث ، كيما يكون لنا النبراس والمنار .. والقدوة والاسوة .. لا في مجال العلم والفن فحسب ، وانما فيما تركوه ايضا من خلق سامي ، وادب رفيع .. فلم يعرف هؤلاء الخالدون الا طريقا واحدا هو طريق أداء الواجب في أروع وأبدع ما يكون الأداء

وانه ليسعد لجنة المجلة ان تسهم بجهد متواضع في احياء ذلك التراث ، فتوالى نشر أروع مرافعات هؤلاء الخالدين ، بادئة بمن أجمع المحامون على أن لواء العبقرية قد عقد له ، وهو المرحوم الأستاذ مرقس فهمي

لقد كان مرقس فهمي عالما واديبا ، وكاتبا وخطيبا ، ومحاميا فذا اشتهرت جنبات المحاكم لمرافعاته ، وليس ثمة وصف يمكن أن يوصف به أبلغ مما وصفه زميل له من الخالدين هو المرحوم الأستاذ علي أيوب ، فقد قال في رثائه (لم تعرف الخطابة بعد ديموستين من هو أخطب من مرقس فهمي) .

وقال فيه القاضي الذي سمع مرافعته في قضية زنا (لو لم تكن الا بقية ضئيلة من خشية المجتمع بعد مرافعة مرقس فهمي لحكمنا بأن الزنا ليس حراما) .

واذ نبدا بنشر مرافعته في قضية تأديب المحامين الشهيرة عام ١٩٣١ ، وكان مجلس التأديب منعقدا برئاسة قاضي قضاة مصر المرحوم الأستاذ عبد العزيز فهمي ، الذي قال معلقا على مرافعة الأستاذ مرقس فهمي :

(ان الذي كتبه والذي قلته انما هو سحر البيان والعلم لم يصل اليه كانت ولا شوبنهاور ولا هيجل ، انك مخلق في السماء ، ولن نستطيع لا أنا ولا زملائي المستشارون اللحاق بك .. نحن في أثرك نريد أن نستفيد منك) .

رحم الله هؤلاء الخالدين بقدر ما أرسوه من مبادئ وقيم ستبقى على مر التاريخ راسخة خالدة ... وسلام على من ألقى السمع وهو شهيد ..

سكرتير التحرير

عصمت إلهواري

المجامي

مجلس الشيوخ للمحاميين

بمبحث

في المسؤولية لكحضرات الاساندة للمحامين المنسحبين

موقفنا وما يقتضيه

ان لكل مقام مفعالا - فجدير بمن يطمع في أن يبدي رأيا في مقام خطير وأمر
جلل أن يتدين مقامه فلا يخرج عن حكمه .

يخطيء من يفهم اننا في مقام خصومة ، بين فريقين متنازعين ، نترافع فيها أمام
محكمة تفصل في تلك الخصومة القائمة .

انما نحن عائلة ، نجتمع في داخلية بيتنا ، بعيدين عن الأنظار ، والآذان ،
نتفاهم في حادث عكر صفو التضامن المفروض ، يعرض كل منا رأيه على الآباء الأجلاء
الذين يشرفون على تركيز هذا التضامن ليقولوا فيه كلمتهم .

لقد نختلف في الرأي لكننا لا نتنازع في مال ، ولا في غرض ، ولا في غاية ،
ولا مطمع لأحدنا يختلف عن مطمع الآخر ، بل الفريقان يتفقان على غرض واحد ، هو
مطمع كليهما ويصهران عن مبدأ شريف واحد يجمع بينهما ، وجودا ، وعملا ، وغاية ،
وكلاهما في هذا الموقف - يريد أن يحرص على هذه الوحدة ، فهما حتى في خصومتها
متفقان متضامنان !!

هكذا الحياة وقسوتها ، فانها في الوقت الذي توحد فيه بين النفوس والعقول ،
فتجتمع على مبدأ قويم ، نراها تسرع فتفرق بينها ، لشبهة تافهة ما كانت - لولا ضعف
الإنسان ، وسرعة تحول النفس من شعور الى نقيضه - لتحدث خلافا يأخذ حيزا في
الوجود ، فيطغى على ذلك التضامن الأكيد ، ويخيل للناس أن هناك خصومة ، وأنها
قضية بين المحاماة والقضاء .

كلا !! انه لا خصومة !! وانه لا يحزنتني في موقعي غير الوهم بانى أدافع عن
المحاماة - فانها جملة لا معنى لها غير انها جنائية علينا - اذ هي تفصلنا الى قسمين
وسيطهر في بحثنا انه لا سنبل لهذا الانقسام .

انما أرجو أن أوفق لأن أقول وأكتب للدفاع عن عائلة واحدة عرفت بانها العائلة
القضائية تغلبا في وضع الاسم لعمل القضاء لأن كلمته هي الفاصلة - لكنها لا توجد -
ولا يفهم وجودها - ولا تؤدي مأموريتها الا بعنصريها القضاء والمحاماة ، متفقين
متضامنين .

وإذا سألت ما هو موضوع الجدل فلا تجد إلا أنه خلق ، وآداب ، وكرامة ، فيظلم نفسه ويخالف شعوره الطيب من يفهم أنه يدافع عن فريق ضد آخر إنما هي ملاحظات مغلصة تبديها دفاعاً عن شرف عائلة القضاء ، بعنصريها .

على أن ليس هذا فضلاً مني ، ولا تظاهراً بفضل ، ولا رغبة في كسب قلب بل هي طبيعة الأشياء تأبى على المخامى ، إلا أن تكون ملكات نفسه قائمة على احترام القضاء ، لأنه شرط وجوده وقوام مهنته .

من أجل هذا لا نتقدم بجدل ، بل بشعور تفيض به قلوبنا ، لا نرجع في بيانه إلى المؤلفات والكتب كما رجعت النيابة . فإن هذا إنما مقامه تحديد المسائل العلمية وهي حفظ ، وتقليد - أما في مقام أخلاق وفغنائل . فإذا لم تكن نفوسنا شامرة بها فمن ؟؟

بل انى لأشعر أن كل ما كتب وحفظ - لا يصور بما تكنه النفس من سمو تلك الواجبات .

ولست أدري هل يوفق القلم إلى بيان هذا الشعور في نوعه - وفي عمقه - وفي جلاله - اللهم إلا بقدر ما يشير الأيكس يحاول أن يعبر عن طوفان يفيض به قلبه ، فتتهتز جوانحه ، وتضطرب يده - وهو لا يدري ، هل يصور شيئاً من اضطرابه الداخلي أو لا يصور !!

والنيابة لها عذرهما فإنها لا تستطيع أن تشعر بما نشعر فتراها مضطربة لترجع إلى كتب وضعها المحامون زملاؤنا ، فهي من صنعنا ، وهي تعبر عن آرائنا ، وتصنف بعض شعورنا ، فلسنا في حاجة إلى قراءتها - ولا ينتظر أن نكون في موقفنا أقل تشدداً في تأكيد احترام القضاء من زملائنا المؤلفين - فقد كتبوا في خلواتهم قصوروا ما في نفوسهم مخلصين - أما نحن فنقف أمام الآباء : وجهها لوجه والقلب يخشع للقلب . وقلما يخشع القلم للقارىء المجهول البعيد !!

إنه لمقام جامع لحرمت - كل منها ذات أثر فعال - فللأشخاص الذين ثار بينهم الخلاف حرمة - وللموضوع المطروح حرمة - وللمجلس الآباء حرمة - ولتضامن العائلة القضائية حرمة - فلا بد للقلم إذا كتب أن يلحظ في طريقه هذه الحرمت جميعها يمنة ويسرة . فيتخير من الألفاظ ما يمليه عليه الوجدان الخاشع . ولا بد للقلب أن يوجه شعوره إلى الخير . ولا بد للعقل أن يدقق في التدليل ، وأن لا تدفعه مصلحة غير تلك الحرمت المقدسة .

ملكات القاضى والمحامى

أثرها في الخلاف بينهما

مصدر هذا الخلاف ثلاثة من حضرات المستشارين - أثاروه وهم يشكلون محكمة جنائية ترتب من المسؤوليات أشدها ، محوطة بثقة الناس واحترامها - وأثاروه بعد مداورات عديدة بينهم فأجمعوا على أن حضرات المحامين قد أخطأوا ، بل وصفوا عملهم بأكثر من الخطأ ، ولهذا الاجماع أثر وخطورة .

غير أن نظرة عامة الى الناحية الأخرى ، تضطرننا الى أن نلاحظ :

١ - أن هذا الخطأ - ونود أن نسميه كذلك مؤقتا - لا يسند الى محام واحد قد يدفعه طرف فلم يتدبره . بل الى جمع من المحامين منهم الشيخ الهادي وقد مارس المحاماة من يوم أن عرفت في مصر . ومنهم الكهل وقد تجاوز عهد الشباب وحدثه - ومنهم الشباب وهم يريدون أن يثبتوا أقدامهم بين أعضاء العائلة القضائية - فلا بد لنا أن نسأل كيف توافقت آراء هذا الجمع على اختيار موقف يخالف ما توافقت عليه آراء حضرات المستشارين الثلاثة !!؟

هل للمحامى عقل . وللقاضى عقل يخالفه ؟

٢ - ثم لا بد لنا أن نلاحظ أن هذا الاختيار عند المحامين لم يكن وليد ظرف مفاجئ ولا نتيجة فكرة نبئت فى لحظة . أو شهوة دفعت بالعقل فلم يتدبر . بل نتيجة تفكير ومداولات كثيرة دامت بين المحامين الستة وبين جمع أكبر من زملائهم . وقد استغرقت مداولاتهم ثلاثة أيام . فاذا كان حقا ما نجتمع عليه قولا من احترام القضاء بغنصريه كان لاجتماع المحامين على اختيار هذا الموقف خطورة - فيرجع بنا البحث مضطرين الى هذا السؤال : كيف ولماذا نتج مثل هذا الخلاف بين عنصرين متفقين فى العمل - والمبدأ - والغاية !!؟

٣ - واذا ما لاحظنا أخيرا أن هذا الخلاف بين الفريقين انما نشأ فى عقيدة كليهما ، عن أصل واحد . هو صون الكرامة ، وشرف القضاء ، زاد عجبنا ، فى كيف يقوم الخلاف . وكان من مجموع هذا حيرة يود الباحث لو أنه اهتدى الى ما يكشف الظلام فيها .

على أن تضامن القاضى والمحامى فى أداء مأمورية واحدة يفتح لنا طريق البحث - اذ يكون الخلاف بالضرورة واقعا على الطرق التى توصل الى هذا الغرض المجمع عليه - فقد يكون فى اختلافها أثر فى توجيهات النفس - فلا بد لنا أن نتحرى أصول الكرامة فى نفس كل من القاضى والمحامى . وكيف هى تتفق عند الاثنين فى المبدأ - ثم كيف تختلف بعد ذلك أو تتحول الى وجهات مختلفة - وما هى ملكات النفس التى تتأثر بهذا التحول عند كل منهما فتوجه أعماله فى طريقها - ثم كيف تترتب المسؤولية عند الخلاف بينهما . . . ! ! !

* * *

يختار المحامى مهنته مدفوعا بأحد الرغبتين - فاما كسب المال الوفير - واما جلال المهنة على انها مروءة ونجدة . وجهاد فى سبيل تحقيق العدالة بين الناس - واما بالاثنتين معا اذا أحسبت أن تفهم انه لا تعارض بينهما .

ومهما يكن من قوة أحد العاملين - فان النفس مطبوعة على تحميل رغباتها بأحسن البواعث - فمهما كان الطمع فى المال قويا ترى الشاب عند تقدير أسباب اختياره . يغالط نفسه . ويجهل ميوله ، ويؤكد فى داخلية نفسه لنفسه أن السبب الأقوى فى اختياره أن لم يكن الوحيد ، انما هو جلال المهنة الساحر - ثم تراه يعيد هذا التأكيد كلما تداول مع نفسه . ويعيده كلما حدثه أهله . أو أصدقائه - أو أستاذه .

واذا لاحظت هذه التأكيدات بين اليقظة والتدقيق وجدتها فى أول الأمر عند النفس المسحورة بالمال الفاظا هادئة باردة . يقولها اللسان . ولا يتحرك لها الحنان . ثم بعد ذلك تتحول فتبلو قوية - ثم تأخذ ركنا فى القلب وتصبح جزءا ميتنا من

شعوره - ثم ترى هذا الشعور يكبر فيبعث في النفس كثيرا من المعاني - فإذا به قد تحول جلالا يخشع له القلب • وحينئذ تصبح خدمة العدالة عند المحامي ملكة أصلية هي مثله الأعلى وغرضه من الوجود •

غير أن تحقيق هذا الحلم الجميل • إنما هو منوط بالقاضي • فهو الذي يمثله في الوجود الخارجي • فتري المحامي كلما فكر في جلال هذا المثل الأعلى وقد اختاره لنفسه - مضطرا لأن يرى القاضي النقطة المركزية لبثارة هذا الجلال • فلا سبيل عنده لتصوره بدونه - ولا لتحقيقه في الوجود بغيره •

حينئذ تتحد الصورتان وتتغلغل أجزاءهما حتى تعجز النفس عن أن تراها إلا صورة واحدة - لأن الفصل بين الاثنين يسلب منها ذلك الحلم الجميل اذ يبدو لها وهما غير مركز في قوة تمثله - تراها الانظار ويؤمن بها القلب - والنفس في حاجة الى تمثيل ما تصبو اليه من المعاني السامية • وعلى هذا يقوم احترام القضاء وتقديسه •

المحامي حينئذ هو الذي يخلق هذا الاحترام • وهو أول من يتصور هذا التقديس - لا وهما ولا خديعة - ولا تمليقا - بل لأنهما لازمان لتكوين مثله الأعلى - وضروريان لتشريف جهوده ومساعدته على الجد في عمله •

هل لك - اذا كنت في شك من هذا - ان تتصور جلالا لقاضي يفضل بلا محام - أي بلا صوت يرتفع في جمهور من الناس يتغنى بمعاني العدالة • ويطمئن الناس على عدالة القاضي • وينير أمامه الطريق • ويشرح أسانيد حكمه المنتظر • ويهيئ للناس السبل لتقدير الحكم اذا ما صدر - فترتاح له الضمائر • ويثبت جلال القضاء كما تتأكد به كرامة المحاماة !

بل لا نملك مشقة التصور وامامنا التاريخ يؤكد أن جلال القضاء إنما عرفة الناس يوم أن وجار المحامي • وانما فهموه من صرخاته • أما كل عهد كان فيه المحامي مجهولا فكان قاضيه لا يمثل إلا بطش الحاكم • لا يراه الناس • ولا يعرفون عن عمله شيئا • ولا لأحكامه سند • وكل قوة اجتماعية تعمل وراء ستار فيصيبها سوء الظن وثورة القلوب •

بناء على هذا قلنا أن نفتخر بأنه لا يستطيع أحد أن يحدثنا عن جلال القضاء أكثر مما نحدث عنه - ولا يستطيع أحد أن يشعر به أكثر مما نشعر !!!

* * *

تدفعنا اليه غريزة البقاء وتجميل مأموريتنا في الحياة كما شه حنا •

أما هذا الجلال في قلب القاضي • فما هو أصله ؟ ! وما هي الغريزة التي يحياها العمل في نفسه وينميها ؟

يختار الشاب مهمة القضاء • وهو مدفوع بأحد أمرين أيضا • فأما أبهة الوظيفة والتمتع بمظاهر الاحترام - وأما جلال المأمورية من حيث هي رغبة مجردة في تحقيق العدل بين الناس • وهو أيضا مطبوع على تجميل رغباته فيؤكد لنفسه أنه لا ينبغي في اختياره غير تحقيق ذلك المثل الأعلى • فهو والمحامي متفقان في اختيار مأمورية واحدة • لغرض واحد • فمثلهما الأعلى لاخلاق فيه •

غير انهما ينفذان هذه المأمورية الواحدة من طريقين مختلفين . فاذا بطرق التنفيذ تفرق بينهما تفريقاً هائلاً . وتوجه غرائزهما الى وجهات متباينة . وان شئت فقل تخلق في كل منهما أخلاقاً - ونزعات قد تدهش لتناقضها .

قأولا : ان المحامى يرجو . ثم يرجو . ثم يرجو . وقد يقبل طلبه يوماً . ويرفض أياماً فيصبر . وتمر حياته بين الرجاء والصبر - وهذا يحكم . ويأمر . ويحسم . ولا يعرف فى أعماله التى يظهر بها على الناس غير كلمات الأمر والنهى . والوظيفة تخلق انعضو فاذا بالمحامى الراجى قد تكونت عنده غريزة الزفق . والحلم . والصبر على المكاره . واذا بالقاضى الأمر قد تكونت عنده غريزة التفرد بالرأى واقتضاء الطاعة من كل من يحيط به . خصوصاً من شركائه الظاهرين فى عمله - ولا تنسى ما يتفرع عن هذه الغريزة من الملل . والضجرا . ثم الغضب . اذا عورض فى أمره .

وثانيا : ان المحامى يترافع علناً أمام الجماهير فيؤكد كل يوم ، وفى كل جلسة انه يحب تحقيق العدالة . ويؤكد أنه واثق بعدالة قاضيه . ولا يوجه كلماته الا لتلك العدالة المعنوية . يقول ذلك فى الجلسات . ثم يعيده فى المذكرات . يكتبها فى خلواته . فكأنه يعبد قاضيه علناً وسراً . والعبادة تخلق الايمان فتتمو بذلك فى نفسه غريزة اجلال القضى كما ترسخ الاديان فى العقائد بتكرار العبادة . فانت اذ تثم محامياً باخلال بذلك الاجلال . وقد خلقه . ثم جعله عبادة دائمة . فانما تذهب الى أنه قد كفر بدين هو واضعه . وهو يرعاه ليل نهار . وفى هذا الاتهام خروج عن طبائع الانسان .

أما القاضى فسباكت على الدوام . لا يتكلم عن آداب المأمورية المشتركة . بل ولعله لا يراها كذلك . ولا يعلن عقيدة . ولا يذكر المحامى بخير . والصمت امتناع عن التقدير . وبين الامتناع والافكار خطوة سهل تجاوزها . بل تراه اذا اضطرتة جهود المحامى الى أن يذكر عنها شيئاً فى خلواته . فقد تكون كلمته «أنه لمحام قادر» - ولا تسأل هل هذه المقدرة . موجهة الى الخير . وتنبئنا الحوادث ان هذه المقدرة اذا عرفت عن محام كانت سبباً لتغيبص حياته . فانها هى التى تعرضه لغضب القاضى اذ تكون هذه الشهرة سبباً للاتهام بالثية والكبرياء . فتجربى بذلك الظنون وتخلق من التهم ما يؤيدها .

وثالثا : ان ضرورات العمل القاهرة . تملى على القاضى عقيدة قاسية . ستكون على الدوام مصدراً للخلاف بينه وبين المحامى . حتى يفتن المسئولون عن سير العدالة الى ضرورة تعديل النظام .

ذلك ان المحامى يأتى الى الجلسة . وقد درس قضية واحدة أو اثنتين . أما القاضى فقد درس أو يريد أن يدرس عشرة أو عشرات القضايا . وهنا يختلف الفرضان وتتضارب المصلحتان . فيؤدى هذا التصادم الى المنافسة والاحراج . وهما مصدر الغضب وسوء التأويل . وما كان لضعيف أن يتسلح بضعفه فى وجه قوى اذا غضبت !! فى هذا الطريق يريد المحامى ، أن يشرح دراسته الواسعة المرامى ، ويظن أن هذا الشرح لازم لتقدير النزاع والفصل فيه . أما القاضى فلا يتسع وقته لسماع تلك المباحث الطويلة فيدركه الملل . والدواء الطبيعى للملل السماع انما هو احتقار الكلام - ثم المتكلم بعده .

وحينئذ تتكون لدى القاضى عقيدة أن مرافعة المحامى مضيعة لوقته • معطلة لغرضه من تحقيق العدالة بالسرعة الواجبة • وإن حظ المحامى من هذه المرافعة الزائفة - إنما هو ادراك حظوه لدى الجمهور لا تتفق مع كرامة موقفه أمام القضاء •

وإذا ما تأكدت هذه العقيدة • وقد تركزت معها غريزة الامر على ما وصفنا • كان من الاثنتين مجتمعتين • نزعة الى عدم سماع المرافعات فاذا بالقاضى يتلمس طريقا - واذا برؤساء الجلسات المدنية يصرخون الى المحامين «مذكرات» !! «مذكرات» • واذا بقضاة الجلسات الجنائية يقرأون أوراق الدوسيه والمحامى يتراجع • واذا التفتوا اليه كان من نتيجة التفاتهم • تلك العبارات التى توجه الى المحامى خصوصا اذا كان لسوء حظه قد قيل عنه أنه قدير •

« هل عندك مرافعة طويلة » ؟

« هل تنتهى مرافعتك اليوم » ؟

« لقد أخذت نصف الجلسة »

« لقد بلغت الساعة كذا »

هذا غير ما يصحب تلك الكلمات من مظاهر السخرية والتأفف مما يمثل احتقار المحاماة • وعلان أنها معدومة الأثر فى توجيه العدالة • وتحويلها فى أنظار العامة الى أنها طريق ارتزاق يحتكره المبطلون والمكابرون !! رأس مالهم فيه إنما هو الضحك على عقول الجماهير الجاهلة !!

لا يفوت المتأمل ان تكرر هذه الاوامر - «مذكرات» «لا بد أن تنتهى المرافعة اليوم» إنما هو تمرين مستمر للقاضى على احتقار مرافعات المحامين واحياء لغريزة التحقير - وهذا يخلق الاشكالات بين القريئين • ولا سبيل لتصوير أية مسئولية فيه على المحامى مهما كان جوابه فانه ضحية الواجب • وانه يهان فى كرامته ولا تسلم ممن أهين ان يجمد قلبه فلا يشعر أنه أهين •

نرى اذن أن سوء النظام - وما يتبعه من العوامل التى تملئها الظروف القاهرة فى نفس القاضى - قد غيرت فى نظره واجب التضامن المقروض لأدراك غايته التى يشترك المحامى معه فيها • فاقامت بينهما خلافا ما كان ليحدث • لو أن القاضى كان فى مقدور نفسه أن لا يتأثر بظروف موقفه • وما يكلفه به النظام مما لا يطيقه • ولا يكلف الله نفسا ألا وسعها • !

رابعاً : أن القاضى فى القضايا الجنائية يجلس فى القضية لسماع المحامى • وقد أرسل اليه الدوسيه • ودرسه قبل الجلسة • وجاء اليها وفى نفسه عقيدة مقرر • وهنا يتجسم الخطر المحقق بالمحامى • وتزيد أسباب الاشكالات بينه وبين القاضى تعقيدا - اذا ما طالت القضية وتشعبت فيها المباحث - ودامت فيها المرافعات •

حينئذ يكون القاضى ملزماً أن يسمع أياما متوالية ما تتورضه عقيدته • فقد يصبر ساعات • وقد يصبر يوما لسماع ما يعتقده بأطلا ومضيعة لوقته • لكنه لا يستطيع أن يصبر أياما • وهذا فى نظرنا كان السبب الفعال الذى نتجت عنه الجاذبة المعروضة •

غير أن عدم ملاحظة تلك الظروف • وعدم تحليلها على ما تقتضيه • خلق من الموقف السليم خطأ ومن حفظ الكرامة اخلايا بالكرامة على ما سيجيء •

وخامسا : ان المحامي غرضه الوحيد • اقناع القاضي • وأول مراتب الاقناع كسب الاستعداد النفسى - فهو مضطر بحكم موقفه لا الى الحذر من اثاره غضب القاضي فقط - بل الى كثير من استمالته - وقد يتدفع الى كثير من التظاهر • بما قد يحسب تمليقا • وقاعات الجلسات ممتلئة بهذه المظاهر التى تسيء النفس الكريمة •

أما القاضي فانه لا يبتغى من المحامي شيئا - ولا تهمه حالته النفسية • بل وهو اذ يرى من المحامي ذلك الخضوع العلى يتكرر على الدوام • والعادة تخلق طبيعة ثانية لها منطقها ولها أوامرها ونواهيها - فانه لا يرى - اذا ظن المحامي أن له مأمورية مستقلة يؤدنها - وان له كرامة يحرس عليها - فأبدى ملاحظة للقاضى أو اعتراضا - أو اندفع مع ألم اصابه - لا يرى حينئذ الا أن هذا موقف قد خرج عن حكم تلك الطبيعة التى رسخت • فاذا بموقف المحامي قد تشكل حتما • بأنه خروج عن الخضوع المفروض • ثم خروج على كرامة القضاء • وستقرأ هذا صراحة فى تقاريرات حضرات المستشارين الذين رأوا عرض الحادثة على سلطة التأديب •

وسادسا : ان المحامي يتحمل من آلام النفس • مالا تتسع له الصدور • فهو معذب على الدوام • يتململ بين عقوق من أغاثهم - وبين سموم وعقائد الجماهير الجاهلة اذ تظنه آلة للكذب - وبين شبهات القاضي فى مواقفه مهما كان نقيًا • وبين خيبة آماله فى تحقيق عدل يرتجيه - أو فى تأييد مذهب يراه صالحا •

ومن عجائب هذا العذاب الدائم انه للقلب ظهور • فتراه يزيد جلال الشهور حياة عوضا عن أن يميته أو يضعفه • وقديما كان ألم النفس مقدمة للقداسة والزهد •

لا تظنه قولا يخالف أحكام الطبيعة الانسانية • بل هى باحكامها تقتضى هذا التطهير - فإن الألم اذا اشتد وصل بالنفس الى اليأس • والحياة لا تقبله ولا تطيقه • - عملا بقانون رد الفعل - فاذا بقواتها القاهرة تتلمس المخارج من ظلماته • فتخترع الماذير لما قد لا يقبل اعتذارا • واذا بالمحامي يجرى بعقله • وقلبه • وكل قوة فى نفسه الى ما يهون عليه مزاورة اليأس • ولا طريق لهذا غير أن يرجع الى عقيدته الدائمة • هى عقيدة الخير واجلال القاضي • وتنزيهه عن كل ريبة • يرجع اليها ليستريح • ويستطيع أن يعيش • ! !

أما القاضي فلا يشعر بشيء من الألم • فلا يلحق به عقوق - ولا يرى من الجماهير غير احترام واجلال - ولا تعذبه مرارة يأس - بعد مجهود جبار ضاع هباء • بل يؤدى وظيفته وسط ابتسامات مملقة • وخضوع مفر من كل ناحية - والمسال المكدر يفقد قيمته • ويجعل صاحبه عاجزا عن تقدير مرارة الجرماني • فلا يستطيع القاضي أن يدرك ما فى نفس المحامي من الألم المخزون • ولا أن يقدر كيف يكون وقع كلماته أمام الجماهير على تلك الجروح المكبوتة • فتراه اذا ما قام بينه وبين المحامي مناقشة فى أمر من الأمور لتأدية عملها المشترك تدفعه تلك الغرائز المجموعة • وهو لا يريد سواه

ولا يقصده • الى التصرف في شأن المجامى تصرفا قد يبعث في نفسه الألم - وللألم صرخة لا يطيق القلب أن يحبسها تراه عند ذلك يأخذ هذه الصرخة لاعلى وجهها الطبيعي - ولا على أصلها الكامن في النفس - وهو شرف على شرف - بل يظنها ثورة واخلالا بجلاله فحقت لاجلها المسئولية !

وسابعا : ولا ننسى فوق كل ما تقدم كطابع يتم تصوير الواقع - أن المجامى في حاجة الى احترام الناس • وهو يستمد كثيرا من هذا الاحترام من تصرف القاضي معه في الجلسات - والقاضي قوى مسلح بكل أنواع الاسلحة من ابتسامة سباهرة - الى كلمة مؤذية - الى غضب - الى انتهار - الى طلب تأديب - الى حكم بعقوبة - والمجامى أمام هذه القوة التي لاحد لها • ضعيف - ضعيف - لا يستطيع حتى أن يثبت الواقع من أى طريق - فملجأه الوحيد أن يقف موقف الحيطة - الى ما لاحد لها - حتى أنها لتتخول جبنا •

* * *

نرى من هذا التحليل أن الطبيعة تحدثنا : ان المجامى بحكم موقفه ولمصلحته الذاتية - ومن غرائزه المكتسبة • لا يعتدى على القاضي بادىء بدء • بل لا يمكن أن يتوجه قصده الى هذا التعدى الا اذا ثار على جميع غرائزه - وأولها غريزة الدفاع عن نفسه • وهى ثورة لاتصدر من كائن في الوجود •

فاذا ما حصل نزاع بين قاض ومحام • فالطبيعة ترشدنا الى أن حوادث الجلسة - هى التي تحمل في مفاجاتها وتطوراتها عذرا قاهرا للمجامى ولا سبيل لمحضرة الجلسة أن يصورها كما وقعت •

لأنقول أن هذه الملاحظات تقوم دليلا في كل حالة • لاستبعاد كل ما يسبب إلى المجامى من الخروج على القضاء في الجلسة - بل نقول ان اتهام المجامى بذلك يبدو للنظر المنصف وبمجرد وصفه • أنه تقدم على خلاف طبائع الاشياء - فلا بد - حتى تكون النفس مستعدة لسماعه - ان يكون من الوقائع ما يبين ان المجامى قد اندفع الى موقف جعله ينتفض على شعوره ويخالف غرائزه الثابتة الفعالة - حتى غريزة الدفاع • !

من يحكم القاضي في واقعه جنائيه بدون ان يهتدى الى سببها الحقيقي - لأن الواقعة الجنائية شيء مادي وقع فعلا - وهدد أركان الأمن العام بلا نزاع - واستحق العقوبة اذا قام عليه الدليل - أما المسئولية التأديبية فلها حكم آخر •

ذلك أن السبب في المسئولية التأديبية هو كل الدعوى - بل هو كل المسئولية - وهو في حادثتنا يعرض فعلا على أنه كل الاتهام وركنة الوحيد •

انسحب المحامون لانهم اعتقدوا انهم اهينوا - فيقول الاتهام بل انسحب المحامون - لانهم كان لهم في داخلية نفوسهم تعرض آخر • وأن هذا الغرض بذاته اذا قام في نفس محام كان مؤحضا للتأديب •

ولم يغلب هذا عن ذهن حضرات المستشارين - الذين يطلبون تفويض المسئولية ولا عن فكر النيابة - ان الاهانة التي تصورها انها تنحصر لا في العمل بذاته بل في

ما قام فى ذهن المحامى مكرم واخوانه - وهو قصدهم تحقير المحكمة . والاخلال بجلال القضاء .

المسئولية حينئذ . مركزة على تحري نية حضرات المحامين ومقاصدهم . بحيث انها ترتبط وجودا وعدما بتلك النية ، وتحديدتها تحديدا يقينيا لا يقبل الشك .

اذا تقرر هذا بالاجماع - أفندري ما هو السبب !!؟ هو أن المحامى مكرم تذكر وهو فى الجلسة أنه كان وزيرا !!! وتوهم لذلك انه كان - ومع جموع الوهم قل ولا يزال - أكبر من القضاء وأعلى !! فهو حينئذ يستطيع أن يأمرهم فيخضعوا !!

هذا هو العامل النفسى الذى يعرض باعتبار أنه عامل قوى . كان من شأنه أن يظفر بتلك العوامل العديدة التى شرحناها - فتصور المحامى جنونا - وفعل جنونا - فكان مسئولا !!

انه لكلام باطل ومحزون من كل ناحية - ومن أكبر المحزونات فيه أن يعرض ، وأن يضطر لمناقشته .

أما من ناحية جلال القضاء الذى يراد الدفاع عنه . فانه انكار لهذا الجلال وتقليل من شأنه . لأن فيه تقريراً صريحاً أن الوزير فى تقدير الناس - وفى وهم بعضهم أكثر احتراماً وأجلالاً من القضاء . وهذا تنزيل للقضاء عن مرتبته فى العقائد الثابتة فى الأذهان عند كل فئة وفى كل زمان ومكان . فلم يخطر على بال أحد - ولا وهما - أن جلال القضاء يستوى به جلال أية سلطة من السلطات . بل لم يقل أحد إن للوزير « جلالة » - حتى تنظر بعد ذلك فى هل يستوى مع جلال القضاء أو لا يستوى .

والذى يزيد فى حزننا أن يكون هذا التفكير مصدره حضرات المستشارين - وهم يشعرون بمقدار كرامتهم - ويعلمون مقدار جلالهم .

هو اخلال بجلالهم - لأنه فى جملته وتفصيله - تقرير بأن ستة من المحامين قد اعتقدوا أن المستشارين الثلاثة يجوز أن يخضعوا لذكرى سلطة قد زالت - وإذا ما كان هذا مما يجوز أن يمر فى فكر جمع من المحامين فانه يمر من باب أولى فى عقائد جماعات من الجماهير - وانما وضع الجلال للجمهور ليطمئن للعدالة - فأين هذا الاطمئنان اذا تصورت القضاة أشخاصاً يجلسون مضطربين أمام صاحب وزارة - بل أمام ذكر وزارة زالت ؟ !!

أما من ناحية الاستدلال بالعوامل النفسية - وتحليلها فهو باطل بطلاناً بعيد المدى .

أولاً : لأن الذكرى المجردة للماضى اذا خطرت فى الذهن - لا يمكن علماً وطبيعة أن يكون لها من القوة - اعدام العوامل النفسية القائمة فعلاً وحالاً والتمكنة من الشعور فى الواقع وفى نفس اللحظة التى تمر فيها الذكرى بما كان فى القدم !!

بل الذكرى اذا حضرت فى هذا المقام - فانما تتلشى بحكم العوامل القاهرة ثم يمر ظلها كأنها لم تخطر وتترك للحياة العامة قوتها وطريقها فلا تتغلب على غريزة متنبهة بحدة فى طريق معين - بل اذا تنبهت فان تلك العوامل المتمكنة تمتيتها لأنها تتناقض معها حكماً .

طبق هذا على موقفنا ترى محاميا وقف أمام قضاة - وظل يؤدي وظيفته أمامهم شهورا • يقدم طلبات فيرفض بعضها ويقبل البعض الآخر - فلا يعترض - ويسأل شهودا فيسمح ببعض الأمثلة ويرفض البعض فلا يعترض - وترافع فيعترض عليه في المرافعة فيقبل الاعتراض ويمتثل - وينفذ الأمر - ثم هو مثقل بمسئولية كبرى - بحياة رجل محترم له مركز اجتماعي - وله صلة متينة به - ومثقل بعقيدة أنه برىء - وبعقيدة أن البوليس هو الذي لفق الاتهام - ويتوجه بجميع قواه الى اقناع القضاة بهذا التلقيق - فهو لا مطمع له غير استمالتهم - فأين هذا المركز من تلك الوزارة القديمة - وماله بتلك الذكرى المؤلمة في نفسه - وفي أية ناحية من نواحي رأسه أو قلبه نبتت هذه الفكرة أو هذا الوهم ؟ !!

وكيف - اذا توهمت انها تخطر على خلية فني وكن مظلوم من أركان منحه - كيف تعدم في نفسه تلك العوامل المتعددة - وما يتركز عليها من مسئوليات • وكلها تدفعه الى احترام القضاة • واجلالهم • لغلهم يسمعون - ولعلهم في سماعهم يكون لهم من هدوء الشعور وحسن الاستعداد - ما يسهل عليهم التقدير دفاعه ؟ !

وثانيا : انه خطأ نفسي من ناحية أخرى • فليت مكرما تذكر أنه كان وزيرا اذ لو تذكره لوجه قواه اذا استطاع ولو بقوة سحرية الى أن ينساه المستشارون •

بل لو تذكره ووقعت عليه الاهانة ليتحملها - وتظاهر بأنها لم تحصل - لعل الناس أو بعضهم يفهمون أنها لم تقع •

نعم انه لو تذكر وزارته القديمة وكان من أسس عقليته أن المستشار - انما تهدده السلطة - بل ذكرها - لتذكر في الوقت نفسه أنه كان وزيرا وفديا - ثم أنه لا يزال وفديا - ثم أنه يجاهد الحكومة والحكومة تجاهده - بل تنقم عليه جميع السلطات - من الحاكمة الى المسيطرة - وكلها غاضبة عليه - لو تذكر هذا - وكان ممن يعتقدون أن المستشارين يخشون السلطة - اذن لعلم مقدار ضعفه - بل لتشكك في ثقته بقضاته لأن الخشية من السلطة القائمة هي التي تزعج فلا تعارضها ذكرى سلطة نفدت - فكان من مصلحته أن لا يذكر القضاء بشيء من هذا • بل وأن يضيع أثره من ذاكراتهم تماما •

* * *

واذا جئت بعد هذا الى التقدير الفعلي والنفسى لهذا التصور - يظهر لك أنه انما صدر عن غصبة لا تدري لماذا نبتت - وقد تملك نفوسا تعودت العدالة وتشعر بأنها مسئولة عنها • فلما سدت الطرق والموضوع عقم في عقم ولد السبب مبتورا ناقصا - كأنه قطعة من لحم لا حياة فيها ولا وجود •

وفي الواقع فاذا وضعنا هذا السبب أصلا وأردنا أن نتمشى لفهم أثره في الاستدلال - فلا بد لنا أن نكملة فنقول أن الوزير القديم قد أراد أن يهدد بسلطته القديمة لأنه اعتقد أنه سيرجع الى الوزارة قريبا وحينئذ فليخشى القضاة !! أو ليفزعوا !! ثم فليخضعوا !!

غير أن الواقع ينفي هذا قطعا • فان المحامين الوفدين يترافعون في تهمة موضوعها - اتهام الوقف بتبرير جنایات القتل والتخريب في البلد - !! فأين لواحد

منهم أن يلوح بسلطانه ووزارته المقبلة !!؟ وهو متهم ضعيف مثقل - ولقد طرق سمعهم أن الحكومة القائمة قد غيرت الدستور - وانها تطارد الوفديين لأنهم خطر على البلد - وتنذرهم بأن دولتهم لن تعود .

فلو أن مكرما فى نفسه ظل من عقيدة أن القضاة يخضعون للوزراء - ويخافون بطشهم - اذن لاعتقد حتما - والقضية يبدو عليها أنها قتال بين الحكومة وبينهم - انهم أن القضاة سيخضعون لتأكيدات الحكومة فى أن الوزراء الوفديين لن يعودوا - !!

واذا كان هذا هو الواقع - فأين تلك القوة التى تقوم فى وهمه فيهدد بها فيظفر .

* * *

وتظهر الفكرة عقيمة كذلك من ناحية أخرى - اذا سألت : ولكن ما الذى قام فى نفوس المحامين الخمسة - ولم يكن واحد منهم وزيرا . ولا مطمح لأحدهم فى وزارة ١٩

لماذا وشبهح الوزارة معدوم لديهم - فى الماضى ومعدوم لديهم فى المستقبل - نراهم قد انسحبوا مع مكرم ١٩

ثم كيف انسحبوا فى الحال . ان لم يكونوا قد اعتقدوا أنهم فوجئوا بما آلمهم حقيقة - فتوافقت قلوبهم فجأة . على شعور واحد فجرحوا !!؟

كلا !! يقول الاتهام - اترك حسن الطن فانه لغير هؤلاء ١٩! وأليس فى مجال سوء الظن متسعاً لكل وهم ١٩

انهم قد انسحبوا لأنهم تذكروا أيضا - انهم وفديون ١١

واننا اذا جئنا الى حدود هذا التخيل - ورأينا من الجائز أن نتخذ من مجرد الانتماء الى حزب معين تهمة تقدم للقضاء - فانما نقف موقف الحيرة والعجز - لا عن الرد - بل لأننا نجل موقفنا أن يكون مجالا لهذه المناقشات - ولأننا نرجو لكرامتنا أن يكون لأعمالنا - حتى عند الخلاف - مظاهر جلال القضاء حقا . وطابع الاحترام والأنصاف حقنا !!

وتحزن قلوبنا أن نسمع أن المحامين يشيرون على القضاء لأنهم وفديون ١١ . وأن هذه الصلة بالوفد تصلح سببا يلون به ما يصدر من أعمالهم عند أداء واجباتهم القضائية مع ما يتبعها من التصادم الطبيعى بدون حاجة الى ائارة هذه الأوهام المظلمة فى النفوس .

ألا ترى هنا أن الوفدية هى التى لونت عمل المحامين الخمسة ١١؟ يؤخذون جماعة لنقضاء عليهم ؟ !!

هم يؤكدون أنهم شعروا بأهانة فاضطروا الى الخروج - فيقول لهم الاتهام كلا - لقد كذبتهم فى تظاهرهم بهذا الشعور - لأنكم وفديون - وقد أردتم مظهرة مكرم ضد المحكمة - لأنه وفدى معكم !

الحزبية حينئذ هي السبب لتهمة الاعتداء - بل هي كل الاتهام وكل الدعوى ؟ !

انه لحزن • ولحزن عميق !! فلا نرد • ولا ندافع !!

* * *

واذا سقط هذا التعليل للواقعة - فان سقوطه في ذاته يدل على أن هناك عاملا آخر قام في نفس مكرم ثم اتصل بنفوس الزملاء فصدرت أعمالهم على وجهها البريء المشرف للمحامى والقضاة معا !! فما هو هذا العامل ؟

قلنا ان مكرم وفدى - تطارده الحكومة - فلو انه يفهم ان للوزارة سلطانا على القضاة لما تقدم اليهم يطلب أن يسمحوا له بأن يعود الى الهجوم على الحكومة - لكنه تقدم يطلب هذا • فهو حينئذ لا يؤمن بنفوذ الوزارة على القضاة - فلماذا فعل ؟ !

انى لأرجو حضرات الآباء الاجلاء أن يضعوا هذا السؤال محل عنايتهم - وأن يتأملوه مليا •

انه لابد حقيقة لمكرم من قوة • قامت في نفسه وملكت شعوره • حتى جعلته يعتقد اعتقادا جازما ان حضرات المستشارين سيعيدلون عن موقف اتخذوه • ونشر في الجرائد - وهو موقف يرضى الحكومة - والعدول عنه يفضيها - فلماذا يطلب مكرم من حضرات المستشارين أن يغضبوا الوزارة اذا كان كما يصوره الاتهام ممن يتوهم أن القضاة يخضعون للوزراء ؟ !

انك مهما بحثت وفتشت لا تجد شيئا غير ذلك الجلال الذى يملأ نفس المحامى - هو جلال مأموريته - وجلال القاضى - وجلال العدالة - وكرامة الموقف !!!

فى هذه المعانى النبيلة - وفيها وحدها تجد النفس المنصفة تعليلا صادقا تطمئن له لتفسير عمل مكرم وزملائه !!

غير أن الظروف القاهرة - كان من شأنها أن تتحول عقيدة حضرات المستشارين الى ما لم يقيم فى حسابان المحامين بل ولا فى أحلامهم فانتحلوا للواقعة سببا يتعارض مع جلال القضاء فى ذاته ومع ما يملأ قلوب المحامين من التقديس للقضاء ولوقفهم أمامه • وسترى هذا فى بحث الوقائع وظروفها •

بحث الوقائع

نظرة عامة

نعم هي ظروف القاهرة خلقت فى نفوس حضرات المستشارين عقائد • لولاها لما كان لهذه الواقعة أثرا - وكل الحوادث انما تفسرها العوامل الكامنة فان كانت خيرا فخييرا وان كانت شرا فشرا - ولقد تحرينا هذه العوامل واليك نتيجة ما هدانا اليه البحث وتحليل الموقف •

عاصفة عامة كبرى

انه قد هبت علينا عاصفة • وإذا هبت عاصفة فلا يعلم الا الله منبتها ومجراها
ولا من تكسح ومن تبقى !!

إذا هبت عاصفة • فمن شأنها أن تعطل غرائز الثقافة من فضل ووفاء • وتضامن •
وجلال • فيكون التفرد لغريزة البقاء وهي قتال عنيف • وتسابق الى طرق النجاة •
لا محل للبحث فيه عن مسئولية •

نشر بيننا قبل أن يجلس حضرات المستشارين للنظر فى القضية خبر فاجعة اذا
صحت واقعتها • كانت عاصفة تكسح القضاء ونظامه • وتنتزع من القلوب كل ثقة
بعادلة القضاء • وترجع بنا الى أن يكون القضاء رسل القوة المستبدة يتصرفون فى
الناس بما تشاء أهواؤها •

نعم • قالوا • وأعادوا ان الحكومة تريد أن تنزع القضية من يد قضاة معينين -
لتعين للنظر فيها قضاة معينين •

هذه هي العاصفة الهوجاء - اهتزت لها أركان مصر - وانزعج لها قلب كل مصرى
من أفراد وجماعات • فأرسلت الجرائد صرخاتها - وأهاج نواب الأمة خبرها فقاموا
ينبهون الحكومة للخطر الداهم - وكان أثر الفجيرة فى قلوب حضرات المستشارين أشد
وأعمق - لأن جلالهم هو المهدد - وهم يعلمون أن عماد الحياة الاجتماعية إنما هي
عقيدة الناس فى استقلالهم ونزاهتهم •

ثارت نفوس المستشارين ودقوا أجراس الخطر - فطلبوا عقد جمعيتهم العمومية
ليدافعوا عن وجودهم القضائى بهيكله وميزاته حتى لا ينهدم - وكان من هذه الصرخات
التي هبت من كل جانب أن هدأت العاصفة فظن الناس أنها قد انقضت - ثم جلس
القضاة الأول فهدأت النفوس واطمأنت • لا على قضية معينة بل على أن لديهم قضاة
حقا لا سبيل لأن تتصرف القوة فى شأنهم تصرفا يطفىء أمامهم نور العدل فيضلوا •

غير أن العاصفة - كما قلنا - لا يدري الا الله منبتها ومجراها فاذا بها تعود
أقوى - وإذا بالقضاة بعد أن جلسوا - ونظروا فى القضية أيا ما يعلن رئيسهم انه
مضطرب للانسحاب من الجلسة - لأسباب لا ترجع الا الى ضميره •

أعاد هذا الانسحاب تلك الصرخات التي صدرت من أعماق القلوب عامة • والتي
قدسها اجماع حضرات المستشارين فزادت العاصفة شدة وصلت الى منبتها •

المستشار الرئيس - مضطرب للانسحاب !!! لسبب يرجع الى الضمير والواجب !!!
اذن لقد كسحت العدالة من بيننا - ولقد هدم نظامنا القضائى • ولقد أصبح المستشارون
العوبة فى يد الشهوات السياسية •

لست أدري أهو وهم معز • أو هو واقع - ان للأقدار حكما ؟ !

كان للمستولين اذا شاء القدر فرصة يقللون بها أثر العاصفة • وكان الطريق سهلا • فان العواصف يتبعها الهدوء - والجزع يتبعه الاطمئنان • فاذا ترك للأيام أن تحدث أثرها وللعقول أن ترجع الى سلامة تقديرها - لكان أولى - لكن العاصفة تأتي الا أن تكسح أمامها كل شيء بشدة وقسوة - فاذا بالجلسة تحدد ولا تزال العاصفة تجرى • واذا بالقضاة الذين قيل عنهم أن الحكومة كانت تريد تعيينهم - يجلسون لنظر القضية • والله يعلم أنهم لقد ظلموا !!

أحدث نفسي - لو كنت مستشارا - ماذا يكون شعوري • وكيف تكون آلامي • وماذا كنت صانعا ؟

انه لموقف تضطرب له نفس القاضي النبيل بجميع قواها وتقديراتها • فتراها تنتقل من مرحلة الى مرحلة • الى أن تتركز عند موقف معين !

ما هذا ؟ ! لقد أوقفت نفسي من أول خطوة في حياتي على تحقيق العدالة بين الناس • ولقد قطعت في سبيل هذا المثل الأعلى أحسن أيامي وأبهاها • ولقد أصبحت ملكة العدالة عزائي • ولقد كفلت الأنظمة استقلالي لاكون هادئا مطمئنا حريصا على الدفاع عن هذا الكنز الثمين • وأراني اليوم يقال عني من كل ناحية أنني صفتي القوة !!! وأني أجلس وعلى صندري وسام شرف القضاء - ولكن في قلبي وحي القوى الظالم !!!

ثم ماذا ؟ وكيف أجلس وصوت الفاجعة يدوي في أذني ان السلطة - أقصت زميلي فانزلته من كرسى القضاء - وهو الكرسي الذي أجلس عليه - وقد يكون للسلطة ان أنا قبلت اليوم - أن يقصيني عن هذا الكرسي بعينه فاذا قبلت فانما أؤيد الظنون وأهين نفسي وأهدم استقلال القضاء وجلاله ؟

هذه هي نزعة الكرامة المجروحة - فلا تتردد أن تقر - اذن لا أجلس في القضية •

لكن المسألة ليست بهذه البساطة • فان للمواجهات حكما • ولكل مقام موقفه فترجع المداولة بالنفس الى الواقع القهري • وحينئذ تكون المرحلة الثانية كيف لا أجلس ؟ ! أنني قاض - واني ملزم ان انظر في كل قضية تعرض - وان الامتناع عن القضاء لا يجوز الا بشروط لم يتحقق احدها فليس في استطاعتي ان امنع - بل وعلى الامتناع مسئولية قاسية فماذا انا صانع ؟

وفي هذه المرحلة من التفكير حيرة قاسية وفزع مؤلم يدفعان بالنفس الى الصرخة ! ما هذا العذاب - وكيف هبت العاصفة ومن هو ذلك الذي أثارها فجئني على القضاء ؟

انها ثارت بلاشك من ناحية معينة وان دوت صرخات الفزع من كل ناحية • لكن الذي أثارها هو المستول !!! !

غير ان الذين اثاروها لا يخفون انفسهم - فانهم هم الوفيديون يعلنون كل يوم انهم البادئون بها ثم انهم بانفسهم المحامون عن المتهمين

انكروا على الحكومة علنا ما قيل في اول الامر انها تريد انتزاع القضية من الدائرة السابقة - وأنكروا عليها أن تنتخب قضاة معينين - بل قل ان مكرما بالذات والتعيين هو الذي برز بشخصه جهارا للناس يحمل لواء الاستنكار • ويعلن على صفحات الجرائد صرخة الفزع والهول لهذا الحادث الخطير ! « الجهاد ٢٥ مارس سنة ١٩٣٢ صحيفة رقم ٣٤ من المجموعة المقدمة تحت رقم ٨ »

وعند هذه النقطة تنتقل النفس الى مرحلة ثالثة لا تنسى انها نفس حائرة وان
فى الحيرة حاجة الى الهدوء والاستقرار - واذا ما عرفت النفس مصدر ما هى فيه من
العذاب - كان لا بد لها أن تصغر من شأنه بسرعة . لأنها محتاجة الى هذا التصغير
لا تهدأ بدونه . ومن الأمثلة - اذا عرف السبب بطل العجب . حينئذ تقف النفس
عند اكتشافها الجديد - ثم تهدىء من روعها - فتصغر الواقعة - ثم تصغر . وتتلشى
شدة العاصفة .

واذا تلاشت فلا يبق من أثرها غير مسئولية من اثارها . وكل مسئولية تتقرر
يترتب عليها ذنب واجرام ! !

هذا هو المسئول - أما صرخة زملائى المستشارين - فقد أزعجتهم تلك الصرخة
الاولى فسرعان ما تبينوا الامر فسكتوا - وأما اسئلة النواب - فتلك اجراءات
مرسومة أو حكمة لتهدئة الخواطر - وأما صرخة الجرائد فمن اصطناع الوفد
والوفدين - وحينئذ تتركز المسئولية على هذه الناحية وحدها - ثم تنقضى الحيرة
ويهدأ القلب .

لكنه هدوء مصحوب بالغضب والنقمة - يولدان عاصفة من نوع آخر لأنها
خفية - هادئة - مستترة حتى على من ملكت عاطفته . فلا يعلمها الا الله . ولا بد لها
أن تكتسح المسئول فى طريقها ! ! !

واذا جئت فى تفكيرى الى هنا فماذا يبقى ؟ يبقى انى مستشار ملزم أن أفصل
فى جميع القضايا التى تعرض ويبقى ما هو أعلا من هذا وأجل . فانى أثق بنفسى -
واعتز بنزاهتى . وادافع عن استقلالى . لا يعيننى من هياج الجماعات صراخا
مضطربا - ولا يهمنى من ظلمات المحن أمرا - فلا بد لى أن أجلس متوكلا على الله
وسيرى الذين أذهلتهم الحوادث عن جلال القضاء انهم ظلموا ! ! !

* * *

وانى اسمح لنفسى أن اتحدى كل من يعلم شيئا عن توجهات النفس وكل ذى
شعور صادق . ان ينكر هذه المداولات النفسية بمراحلها الاربعة وتكوينها الطبيعى
المتناسك فى علاقاته . مع ما تقتضيه من الغضب الصامت على من اثار هذه العاصفة
فجعلت المستشارين يجلسون محوطين بسوء الظنون وقد تعودوا ان يجلسوا محوطين
بالثقة والاحترام والاجلال ! ! !

انها مداولة الكرامة والعز والجلال . وسترى من تحليل وقائع الجلسة ومن
أقوال حضرة الرئيس الصريحة انه انما يترجم عن هذا الشعور بذاته - يدافع عن
نفسه ضد هذه العاصفة الظالمة ! ! !

* * *

عقدت الجلسة وهذا محضرها يندى أقرأ الصفحة الاولى منها . فلا أجد كلمة
ولا إشارة الى هذا الحادث الخطير .

هل معنى هذا ان حضرات المستشارين - جلسوا فى القضية ونفوسهم خالية
من أثر تلك العاصفة خلوا تاما كاملا ؟

وإذا كانت نفوسهم قد خلت منها بعد مجاهدة النفس وبعد الشعور بواجب القاضى - وبعد التسليح بثقتهم بعد التهم - فهل فهموا أن المتهمين أيضا - وأن أفراد الجمهور مراقب على عدالتهم كذلك قد جاهدوا أيضا أنفسهم تلك المجاهدة • فانقضى أثر العاصفة من نفوسهم مع الفواصل الجوهرية بينهم ولذلك جلسوا سكوتا !!!

كلا !!! انى واثق كأتى اراهم بعينى يتكلمون - واثق بانهم قد القوا كلاما املاه المقام على قلوبهم ليهدئوا به روع الجماهير وليثبتوا لانفسهم بحق موقف القاضى المستقل - لا الذى عينته السلطة فيجوز ان يميل مع شهوتها •

اعتقدت هذا فى داخلية وعجبت من خلو المحضر من كلمة تشير اليه •

لكن لم يأخذنى اليأس من التدليل عليه وأنا أحترم موقفى وأشعر انى فى مقام جليل لابد فيه من الدليل فقلت ان محضر الجلسة ليس من الضرورى ان تدون فيه هذه العبارات فما وضع لاجلها ولعل فى وقائع الجلسات وفى تلك المحاضر المترامية ما يدل على أن حضرة الرئيس قد تكلم فعلا بما قام فى نفسى انى كنت أقوله حتما لو كنت مستشارا • فصحت عزيمتى على قراءة المحاضر •

مهما كان العمل شاقا ومهما كان عدد الصحف مضعفا للهمم •

وانى لاحمد الله فلم تكن مشقتى لاكتشاف الحقيقة كبيرة - فقد وصلت الى الصفحة ٥٤ - فاذا فيها ما انقله بحروفه •

« هنا قال الاستاذ ميخائيل - ارجو المحكمة أن تستوفى اسئلتها مع المتهم »

« الرئيس - المتهم له اعتراف • والآن ينكر • والمحكمة لها الحق ان تقدر هذه الاعترافات • واذا كان عنده أقوال فله أن يبيدها » •

وقفت أمام هاتين الجملتين • اسأل ما هى الواقعة التى حدثت ولانجدها فى المحضر - وكان من شأنها ان حصل هذا الكلام •

ان المحكمة كانت قبل هاتين الكلمتين تستجوب المتهم فما معنى ان المحامى يرجوها ان تستوفى أسئلتها؟ ١٩

لا معنى له • غير ان واقعة حصلت كان مظهرها ان الدفاع يمنع المحكمة من استمرار الاستجواب • وان المحكمة امتنعت فعلا - فكان هذا الرجاء •

لكن كيف قبلت المحكمة ان تقطع استجوابها؟ ١٩ بعد أن تقرر فى أول الجلسة انه لازم لكشف الحقيقة وذلك باتفاق جميع المحامين - وبعد أن وضع نظامه • وبعد أن أخذت المحكمة فى تنفيذه فعلا • ١١

انه ظلام لا يفسره الا ذلك الحرج القائم فى الصدور واغوى نزعاته حرص القاضى على مظهر استقلاله - فكان لابد ان يدفعه وفى قلبه آثار العاصفة - الى المبالغة فيه - لأنها غريزة البقاء تعمل - واستقلال القاضى مظهر وجوده وأصل حياته - فترك القضاة الاستجواب مادام ان هناك معارضة من الدفاع !!!

بل لعدول محام واحد عن اجماع جميع المحامين والمعارض منهم على قبول الاستجواب وضرورته ..

لا يمتنع رئيس المحكمة فقط - بل يعلن في جلاء اننا لا نريد أن نستجوب واننا سنقدر الاعترافات - وسنقتصر فقط على سماع أقوالكم فلکم أن تقولوا ما تشاءون اما نحن فلا نسأل .

هي غضبة مقدرة لضمير ممتلئ جلس وفي نفسه اضطرابات يشعر انها تفسد عليه بعض الطرق اللازمة لتنفيذ مأموريته - فيصمم على أن لا يستعملها - فيرجوه المحامي أن لا يمتنع فيصبر على الامتناع !!!

ماذا تريد من اعلان الحرج أكثر من هذا بل أين رأيت مثله في موقف قضائي من قبل ؟ !

استمر في القراءة بعد هاتين الجملتين فاذا بالحرج بل بالعاصفة الاولى تتمثل امامك بوضوح وجلاء ثم اذا بالجهود تتضامن لمحو أثرها ، اذا كان للمحو سبيلا

اقرأ :

« قال سعادة الغرابلي باشا أن لنا الحق أن نطمح في أن تكون المحكمة مرتاحة ولذلك أرجو ان تستمر في استئلتها مع المتهم » .

ما هذه الجملة ١١٩ وما معناها ١١٩ - أهو موقف قضائي له حدوده وما يقتضيه ١١٩ ! او موقف آخر تلقى فيه الجمل المبهمة التي تحتل التأويلات وتقبل كل ظن !

المخامي - أو المتهم . له الحق ان يطمح في أن تكون المحكمة مرتاحة !!!

ما علمت قبل أن أقرأ هذه الجملة ان راحة ضمير القاضي حق من حقوق المتهم أو المخامي . ولكنني أعرف ان ضمير القاضي له - وان راحته ملكه هو . لاحق لاخذ أن يتحدث عنها أو يطمح فيها - اللهم الا ليقدم الدليل على ما يرتاح له كل ضمير بحسب اعتقاده . فيصل بذلك الى ضمير القاضي .

ثم ما علمت قبل قراءة هذه الجملة ان القاضي لا يهتم في مجلس قضائه براحة ضميره الا اذا طلب المخامي منه ذلك وشدد . وكانت راحة الضمير من حقه !!! اما القاضي فيزهد فيها ويعرض عنها اعراضا ظاهرا . معلنا . مؤكدا !!!

ان في المسألة سرا أعمق وان في كلمة الباشا ابهاما مقصودا لعله من عادات السياسيين في الكلام - وسنجد تفسير هذا السر فيما يجيء .

رأى الاستاذ محمد علي باشا ان ابهام النقيب لم يحدث أي أثر لزاول الغمة - ولا يزال حضرة الرئيس مضمما على الامتناع فاضطر الى الكلام فقال :

« قال سعادة محمد علي باشا ان المحكمة لا تريد الا أن تطمئن - كما اعلنت منذ اللحظة الاولى - وهذا ما اغتبطنا له كثيرا . ونرجو ان لا يحدث تغيير في هذه الخطة » .

لقد رفع الستار !!! وتمثل الواقع أمامنا فظهر أنه هو الذي اعتقدناه حرفا بحرف .

لقد ثبت من هذه الكلمات .

أولا : ان حضرات المستشارين عند جلوسهم في القضية كانت نفوسهم ممتلئة بآثار تلك العاصفة . وكانوا يشعرون - دفاعا عن كرامتهم - انهم لا يستطيعون أن يجلسوا لتأدية مأموريتهم الا اذا هم جهدوا لازالة أثر العاصفة من النفوس ولو الى حد معين ، فقال الرئيس في هذا الموضوع كلماته ، لكنها لم تدون .

ثانيا : ان موضوع كلماته قد تعين تعيينا دقيقا كاملا وهو « أن المحكمة لا تريد الا أن تطمئن » أي لا تريد غير العدالة . ولا تريد غير اطمئنان ضميرها - لتكون في نظر الناس بعيدة عن الظنون والشهوة - !!

ولا يقول هذا الا من يجلس وهو شاعر بأن هذا الاطمئنان محل الشكوك والأوهام .

ثالثا : ان حضرة المحامي يترجم هو أيضا عن شعوره أو شعور الناس حيث يقول : .

« وهذا ما اغتبطنا له كثيرا » فكان حينئذ تصريح المحكمة عند الناس قواما للرجوع الى حسن الظن بالقضاة فاغتبطوا له كثيرا . .

رابعا : بل وما هو أكثر من هذا كله ويجعلنا نفهم خطورة الحادثة التي حصلت - ان حضرة المحامي يضيف - « فنرجو أن لا يحدث تغيير في هذه الخطة » - والخطة هي أن يرتاح ضمير القاضي - فكانت بحادثة كان من شأنها أن تمكن الجفاء بين ضمير القاضي ودفاع المتهمين - أو من شأنها أن تثير غضب القاضي - وهو عامل يجب أن يستبعد .

اقرأ بعد كل هذا كلام حضرة الرئيس نراه قاطعا حاسما :

« فقال رئيس المحكمة - انني مكثت ثلاثة أسابيع على مكتبي ليلا ونهارا أدرس القضية ، وليكن الجميع مطمئن من ناحية العدالة » .

انه في معنى تحليلنا لتصريح جليل ، بل انها لكلمات ضمير مقدس ، يشعر أنه أمام شكوك تؤلمه فيجاهد في ابعادها عن الافهام ، ولولا تلك العاصفة لما كان لهذا الموقف المعبث أثر .

تلاحظ مبلغ تأثير القاضي ومدى ألمه في حاجته الى أن يؤدي للجمهور حسابا - حتى عن الأيام التي خصصها لدراسة القضية - وعن المشقة التي تحملها ليتعرف الحقيقة - وعن تضحيته لراحته ليلا ونهارا .

وتراه لا يخاطب المتهمين بل ولا المحامين الذين يحدثونه ويبسطون له الرجاء - ويعلنون حسن عقيدتهم فيه - كأنه لا يصدق تأكيداتهم • لأنهم في نظره أصل البلاء - بل يصرف الحديث عنهم - ثم يتوجه الى عامة الجمهور - وإلى الناس جميعا - ولكن في عبارة مؤدبة - هادئة • فيقول : « وليكن الجميع مطمئن من ناحية العدالة » •

يزيدك تأكيدا انه لا يقصد ادماج المحامين في لفظ « الجميع » - انه استمر على رفض رجاء المحامين كأنه لا يزال يعتقد أنها أقوال غير مخلصه • لأنها تتناقض مع تلك الواقعة الثابتة وهي أنهم أثاروا العاصفة عندما اتصل بعلمهم خبر جلوسه •

على أن الجملة واضحة تراها مرتبطة ومتممة لقوله الأول • ان الاعتراف في الأوراق • وأن المحكمة ستقدر • فلا تريد أن تستجوب - وهي رد على رجاء الاستجواب معللا براحة الضمير والعدالة • فيقول كلا !! ان هذا التعليل باطل لا يجوز أن يكون له وزن في الرجاء - فقد درسنا - وقد ضحينا - وليطمئن الناس على العدالة - وأن الاستجواب لا يزيدهم اطمئنانا - !! اذا هم لم يكونوا مطمئنين أصلا فلا نستجوب •

ثم يزيد هذا قوة أيضا أن حضرات المحامين - رأوا تصميم حضرة الرئيس • وهو أثر غضب قام، وتأكد - فاذا بهم يعيدون عليه الكرة ليرجع الى هدوئه - فنقرأ في المحضر :

« قال محمد علي باشا • والذي يزيدنا اطمئنانا هو استمرار المحكمة في استجواب المتهم » •

ثم ، « وسعادة الغرابلي باشا قال اني أشعر أن الزميل المحامي عن المتهم أراد أن يبين عقلية المتهم » •

« وقال الأستاذ مكرم يهنا جدا أن ينوب عنا حضرة رئيس المحكمة في توجيه الأسئلة عنا لأن مناقشته فيها استنارة لنا » •

وبعد هذه الجهود الأخيرة - نرى حضرة الرئيس يعدل عن تصميمه ويعود الى أداء مأموريته ويستمر في الاستجواب !!

ثبت من هذا البيان أن حضرات المستشارين جلسوا في ظروف قاهرة - كان من شأنها أن تحدث هوة عميقة بينهم وبين حضرات المحامين أولا وبالذات - وان ثقتهم بأنفسهم - وثقتهم بجلالهم أمام الجمهور كان من شأنها أن أحسوا في جلستهم الأولى بضرورة معالجة هذا الجو المظلم - لعلمهم يبددون بعض ظلماته - فألقى حضرة الرئيس كلمة عاهد الله - وعاهد الناس علنا - على أن القضية سيتحررون الحق - بلا اضطراب - وما كان لولا صدى تلك الصرخات القديمة في الأذان في حاجة الى اعلان هذا العهد - وهو عهد الدائم الساكت في كل قضية يتولاها - والناس يعرفون هذا العهد ويؤمنون !!!

غير أنه رغم هذا الاعلان - رأى بعد قليل - أنه لم يفلح واعتقد من كلمة لم يدونها المحضر أن تلك العاصفة لا يزال دويها المزعج في النفوس وأن المحامين بأقون عليها • حريصون على ما تقتضيه من موانع الثقة وموجبات التظن • ففهم أن الموقف

لا دواء له ولا ينفع فيه اشهاد ولا اعلان . ورفض أن يستمر في الاستجواب . ثم أجاب على ما ظنه من قبل المحامين وقوفا على ضفاف الهاوية - انى أنا أيضا أقف عليها فلکم کلام ولنا حکمنا . فتكلموا بما شئتم أما نحن فساكتون ولا نسألكم ولا نتفاهم معكم !!

لا نطن أن حضرة رئيس الجلسة . اذا رجع الى الاستجواب قد تغيرت عقيدته .

أولا : لأن اليأس لا ينقض وأسبابه قائمة . والسبب هو ذلك المحامي الذي أرسل صرخاته يزعج الناس في ثقتهم بالقضاء - ولا يتسع الشعور عند الانزعاج لفهم معنى هذه الصرخة . فيطمئن الى أنها في الواقع دفاع عن ذلك الجلال المهدد .

وثانيا : أنه لم ينقض لأن الرجوع الى الاستجواب كان ضروريا . وكان واجبا . وهو جزء من المأمورية التي قبل حضرات المستشارين أن يؤدوها - وضمائمهم لا تسمح لهم أن يؤدوها ناقصة فيتركون طريقا هو أول الطرق للاستنارة .

انما وقف حضرة الرئيس وقفة بين غضبه وواجبه وما كان ليترك واجبه تسليما للغضب . فكان لابد أن يستمر .

وثالثا : وهو الأهم من كل ذلك - والمقصود بهذا التحليل - ونعتذر أن نحن أطلنا في بيانه - أن هذا الشعور الذي يدفع بالنفس الى مالا تقصد والذي تراه قد دفع بحضرة الرئيس الى التخلي عن جزء من مأموريته - بقى ثابتا في نفس حضرة الرئيس لم يتغير - حتى كانت الواقعة التي نبحت في مسئوليتها - بل استمر كذلك بعد هذا الحادث - فكان حضرة الرئيس يشعر أنه في حاجة دائمة الى دعوة الناس للاطمئنان على عدالته - ومعنى هذا أنه كان في جهاد مستمر . وفي قتال دائم - ضد الذين أثاروا الظنون فأساءوا الى القضاء اساءة كبرى !!!

أقرأ وقائع الجلسات بعد أن تركها مكرم ومن ناصره - تجدها تصور نتائج القتال الذي انتهى باستبعاد مكرم بأبدع ما صور المصورون !!!

لقد خرج مكرم . اذن لقد استبعد من أقام تلك الثورة الجانبية على كرامة القضاء - ولقد هدا الغضب قليلا - ولابد من استمرار الجهود لاعداد آثار العاصفة واقناع الناس بنزاهة القضاء واستقلاله

لذلك ولذلك فقط تقرأ محاضر الجلسات وهي لا تدون كل شيء - فتجد في صفحة ٩٣١ - وأوله في صفحة ٩٣٠ ، أن الأستاذ سلامة بك عندما بدأ في مرافعته موضوعا وبين المباحث التي يتناولها على أنها تنقسم الى ثلاثة أقسام - وهو بيان عادي لا يشير شيئا في الفكر يتعلق بحق المحكمة . ولا بحق المحامي . ولا بحق الدفاع . ولا بأن المحامي يمنع من دفاعه . وكان ذلك في يوم ٣١ يوليو . بعد الحكم على مكرم بساعات - تجد حضرة الرئيس في حاجة الى أن يستوقف حضرة المحامي ليعلن على الناس ويثبت في المحضر العبارة الآتية .

« نحن نعطي لحضراتكم كل الحرية في الدفاع عن الدكتور من غير قيد - ولكم ما تشاءون من الحرية في الدفاع عن المتهمين » .

ضع هذه الجملة القيمة أمامك - ثم ارجع بنا الى جلسة أمس قبل ذلك بخمسة صحف فقط (٩٢٥) - تقرأ فيها :

« الأستاذ مكرم قال أنا مستعد للمرافعة بعد أن زال عذري القهري » .

« حضرة الرئيس - وان شاء الله تنتهى مرافعتك اليوم » •

« الأستاذ مكرم • فى الغالب انتهى فى نصف الجلسة المقبلة - ولا يمكنى أعد بانتهائى اليوم من المرافعة » •

ثم :

« المحكمة قررت سماع الأستاذ مكرم فى دور الدكتور نجيب اسكندر المتهم الأخير » •

قف بنا برهة واستنجد بكل ما فى نفسك من انصاف وتأمل هذين الموقفين •

هل تستطيع أن توفق بين الذى تقرأه عن حضرة الرئيس وهو يخاطب مكرما • والذى قرره المستشارون يوم ٣٠ يوليو من عدم السماح له بالمرافعة لأنه لم يتعهد أن يتراعى ساعات محددة - وبين عقيدة حضرة الرئيس - والتي يعلنها للناس بلا مناسبة ولا حاجة ؟ !

انه لا فارق بين أمس واليوم • غير أن أمس كان المحامى مكرم أما اليوم فالمحامى غيره - ولا فارق بين مكرم وبين الآخرين - غير أن مكرما هو مشير العاصقة فتركز أثرها كله على رأسه وكان للغضب حكم فى شأنه - أما المحامون الباقون فلا شركة لهم فى هذا بل هم باقون على احترام القضاء والثقة به فكان لهم حق المحامين !!!

من أجل هذا ومن أجله فقط • أذ لا شئ غيره أمامنا • وضع حضرة الرئيس السماح لمكرم مشروطا بالتعهد بأن ينتهى اليوم - فيخرج من الجلسة ولا تراه أنظارهم مذكرا ومشيرا بما جنى على القضاء •

تكلم إذا شئت !!! - ولكن يجب أن تعلم اننا قد سمعناك كثيرا وقد أتعبتنا كثيرا • وقد ألتنا من قبل أن تتراعى أكثر - وانا حريصون على هدوئنا • وأطمئنان ضمائنا - فنرجو بفروغ صبر - تلك اللحظة التى تتركنا فيها - فنحن على استعداد أن تعدل عن رأينا وأن نسمح لك بالمرافعة رغم تنبيهنا بالأمس - ولكن فى مقابل أمر معين - هو كل شئ فى نظرنا - هو أن تريح أنظارنا وقلوبنا مما تثيره فى أذهاننا رغم كل جهودنا !!! على هذا فان تعهدت أن تنتهى اليوم سمحنا لك بالمرافعة - فهل تعد ؟ !

كان هذا هو الشرط الوحيد الذى وضع • لكن القدر دفع بمكرم الى عدم الادعان • وحينئذ رفض طلبه وتمت واقعة الانسحاب

أما وقد ذهب مكرم - وهذا الغضب - فرجع الى القاضى صفوه وتبين أن عمله بالأمس كان فى غير حدوده - وقد علمه الناس فهو بذاته يعرض عدالته للظنون - حينئذ بان له أن الدفعة كانت غير موفقة وإن النتيجة تتضارب مع الغاية المقصودة شيان كل الحركات الغريزية - فأحس حينئذ أنه فى حاجة لأن يزيل من أذهان الناس نتيجة عمل الأمس • !

لذلك انتزع الفرصة انتزاعا فاذا به بدون أى مناسبة ولا كلمة توجه الأذهان الى هذا الموضوع - يقول تلك الألفاظ الصريحة القوية ويعيدها - ويكررها من غير

حاجة - ومن غير اضطرار سوى ذلك الشعور المتمكن في نفسه - أثرا للقتال القديم بعد أن انتهى اذن كان لابد له أن يقول : نعطي لحضرتكم كل الحرية .

وكان يكفي للتعبير القنوع وهو تعبير القاضي . وللنفس الهادئة - كان يكفي لهما أن تعطى « الحرية » وينتهى الكلام فانها لا تتجزأ - ولا يعطى بعضها ويمنع البعض - ولا يتوقع أن السامع يفهم - انها ستكون حرية ناقصة . أو ستكون جزءا منها - أو شبيحا من أشباحها - غير أن الشعور القائم هو أن هناك سوء ظن منتشر فلا بد من تبديده بالتكرار والتأكيد والزيادة والاعادة .

لهذا كانت النفس في حاجة الى اضافة . ان هذه الحرية هي « للدفاع عن نجيب اسكندر » . ما هذا التعيين يا ترى ؟ ! - وليس لهذا المتهم في نظر العدالة ميزة يمتاز لأجلها بحرية الدفاع دون جميع المتهمين . ولكن ذلك الشعور بنفسه جعله في حاجة لأن يفصح أننا لا نريد بالدفاع عن هذا المتهم شرا كما ألقى في روع الناس . بل تؤكد له حرية الدفاع - والحرية كلها - فلا تأخذوا من عمل الأمس ما يزعزع الثقة بنا أو يلقي بكم في الشكوك !!!

ولكن هذه العبارة أيضا غير موفقة وجلال القضاء متمكن في نفس الرئيس فإذا ما دفعته العاصفة الى كلمة تؤذيه فانه يشعر في الحال بوقعها - فيرتد عنها الى ما يخفف من أثرها فتراه يضيف تكرارا . وبلا فائدة غير صرف الأنظار عما تكنه نفسه فيصرح أخيرا « ولكم ما تشاعون من الحرية في الدفاع عن المتهمين » .

ولا نجد في هذه الاعادة فائدة غير وضع لفظ الجمع « المتهمين » بدلا من لفظ المفرد . وهنا استقام المعنى وأسدل على الاضطراب الستار .

* * *

لا تظن أنها جملة فرطت . بل هو شعور راسخ قد لازم الرئيس في أيام الجلسة كلها الى آخر لحظاتها .

انتقل من هذا المحضر الى جلسة ٢ أغسطس في الصفحة ٩٦٠ - الجزء السابع - تجد حضرته يخبرنا أنه لا يزال على هذا الشعور بذاته - وأنه في حاجة لأن يزيل من الأفهام مظنة أنه يعطل الدفاع عن المتهمين أو يريد بهم سوءا .

ترافع الأستاذ عرفه وحلت الساعة الواحدة الا عشرين دقيقة أو الساعة ١٢ و ٤٠ دقيقة كما هو مكتوب في المحضر - فقال الأستاذ « أنا تعبت ودفاعي يستغرق جلسة أخرى ، واذا بحضرة الرئيس يأخذها فرصة - فيكون جوابه : « نحن لا نحجر عليكم في الدفاع . والوقت الذي تريدوه تأخذوه . على أن يكون حضرات المحامين مستعدين حتى لا نضيع الوقت » .

نعود فنقول أين هذا أيضا من اقتضاء الشرط الذي وضع قيда لقبول طلب مكرم وهو أن ينتهي من دفاعه اليوم - فلما اعتذر عن التعهد رفض الطلب !!!

* * *

تقدمت في القراءة وجئت الى محضر ١٠ أغسطس فإذا بالأيام تمر . وحضرة الرئيس لا يزال على هذا الشعور المضطرب . ولا يزال في حاجة الى إعلان ما يهدده - وصلت الى مرافعة الأستاذ كامل بك . فقرأت في صفحة ١٠٣٢ :

« هنا قال حضرة كامل بك صدقني الساعة ١ و ٢٠ دقيقة - والبا احتياج الى ساعة » .

وكانني بحضرة الرئيس يشعر أن ما سبق من التقارير المتكررة لا تكفى لرفع ما قام في نفسه من معاملة مكرم فلا بد أن يدفع اضطرابه بأشد مما تقدم وأفصح فيرد بهذه الجملة البليغة الجامعة :

« لك أن تأخذ الوقت الذي تريده وواجبنا أن نسمع دفاعك كما تريد » .

الا فانصفونا يا حضرات الآباء !!!

الأستاذ سلامه يبدأ مرافعته في صبيحة النهار ولم تكن الجلسة قد انتهت . ولا هو تعب . ولا هو يطلب أى امتداد لمرافعته - ولكن حضرة الرئيس في نفسه شيء عظيم يضطره الى أن يعلن بلا مناسبة - ألا أيها المحامون أن لكم الحرية . وخذوا من الوقت ما شئتم - !! وهذا ليخرج أمام نفسه أولا وأمام الناس ثانيا من مركز الأمس . ويعلن أن الشرط الذي اقتضاه من مكرم كان غير عادل . وأنه لا يراه صوابا فلا تنزعجوا !! . وانما أردت أن أدفع بلاء !!!

ثم بعد ذلك بثلاثة أيام ٢ أغسطس يرجع الى هذا الاعلان نفسه .

ثم بعد ذلك بثلاثة عشر يوما يعود الى اعلانه مرة ثالثة - والله يعلم بأنها أعيدت رابعة وخامسة وعاشرة - لكن المحاضر لم تدونها - فائق كل هذا - من معاملة مكرم بأن السماح له معلق على أن يسكت بعد أن ينطق . وأنه سماح ظاهري قد يزيل الاهانة التي لحقت به شكلا - ولكن في مقابل ثمن هو أن لا يتراجع !!

أما كامل صديقي - في يوم ١٠ أغسطس - فيقال له .

« لك الوقت الذي تريده » - « يا يوما أو يومان - ثم يضاف الى هذا مبالغة في احترام الأستاذ والمحاماة . ورفعاً لمنزلتهم . فوق كل سلطة . واغراقاً في رغبة اطمئنان الجمهور . يضاف الى هذا تلك العبارة البالغة « وواجبنا أن نسمع دفاعك كما تريد » .

أما مكرم مثير العاصفة ومشكك الناس - و . . . غير هذا من أسباب الاجرام مما ستراه فيما يجيء - فليس له أن يأخذ الوقت الذي يريده . وليس هو ممن يعلم الرئيس « أن واجبه أن يسمع دفاعه كما يريد » . بل لابد في شأنه من واجب جديد . هو أن يمنعه من المرافعة بقدر ما يريد وللرئيس أن يسمح له بساعتين - فان قبل هذا فليتكلم . والا فليخرج الى شهر مقبل . ان شاء الله !!!

نكتفى بهذا ولا ندون الفقرات الأخرى منعا للتكرار لأنها ستأتي في موضع آخر - ارتباطها به أشد من ارتباطها بالنقطة التي أردنا إثباتها هنا - ونعتقد أننا دللنا بالدليل القاطع على أن معاملة مكرم كانت نتيجة عاصفة قلعت الأوتاد فلم تبق ولم تذر - وكان خروجه من الجلسة لازما فلما خرج رأيت القضاة في حاجة لأن يعلنوا أن عملهم في حق مكرم قد خرج بهم عن عقائدهم القضائية العادية فتأروا على تصرفهم وأخذ الرئيس يؤكد ثم يؤكد - أنه أخطأ كأنها قداسة تثور في نفسه . تذكره بأنه قد أخطأ - فطلق يعترف ثم يعترف . ثم يعيد اعترافه حتى استراح ضميره وهذا !!

زمنه جديدة...

أيها الزميل العزيز

على طريق الحق والعدل والشرف...
تستقبلك المحاماة أملاً يثريها...
وعلى طريق النضال دفاعاً عن الحق...
تتطلع إليك المحاماة فكرياً يغذيها...
فأهلاً بك في رحاب أقدس رسالة

جلسة ١٢/٣/١٩٧٣

الأستاذ عبد الهادي محمد الحسيني
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ الدكتور علي حامد الغثيت
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ عبد الفتاح علي حجاج
الأستاذ مالك محمود صبره محمد أبو عرام
الأستاذ ماهر أحمد عبد السميع
الأستاذ محسن السيد محمود
الأستاذ محمد عبد المقصود مصطفى أبو العيص
الأستاذ محمد محمد محمد حسنين حجازي

الأستاذ حسن صالح عبد الله أحمد
الأستاذة أمينة يسري محمود يسري سلامة
الأستاذة سوسن عز الدين كامل مسعود
الأستاذ أحمد محمود محمد فرج
الأستاذ شوقي عبد الحق علي أبو لين
الأستاذ عادل مصطفى محمد عيسوي النويهي
الأستاذ عباس عباس عباس حماد
الأستاذ عباس محمد سيد
الأستاذ عبد الغفار محمد مصطفى حلمي

جلسة ٢٦/٣/١٩٧٣

الأستاذ علي أحمد علي نصار
الأستاذ فتحي أحمد محمد أبو الفضل
الأستاذ كمال أحمد محمد سالم
الأستاذ محمد جاد أحمد سالم عيسى
الأستاذ محمد حسن إبراهيم الدين
الأستاذ محمود محمد حسنين أبو العينين
الأستاذة ممتازة إبراهيم محمود مصطفى
الأستاذ نالجع طه محمود البرعي
الأستاذة نادية رشيد حسين عبد الله
الأستاذة نجيبه محمد محمد المحلاوي

الأستاذ إبراهيم محمد عمر هندی
قيد مع الاستئناف (ثم قيد نقص في
١٦/٥/١٩٧٣)
الأستاذ رفيق الصاوي أحمد النجار
الأستاذ سالم اسماعيل سالم الخديدي
الأستاذ سعيد محمد علي العليمي
الأستاذ طلعت ثروت شاكر غبريال رزق
الأستاذ عز الدين بدوي سراج الدين
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذة عزة حسن أبو شنيف

جلسة ١٩٧٣/٤/١

الأستاذ سمير ينى عطا الله عطيه
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذة منى محمد عوض ابراهيم
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذة سهير يوسف اسماعيل يوسف
الأستاذة صفية السيد طلبه القصاص
الأستاذ صلاح الدين مراد محمد كمال
الأستاذ عبد الحميد محمد ابراهيم المنياوي
الأستاذ عبد العزيز حلمي السيد عبد العزيز
الأستاذ عبد القادر حسن اسماعيل الفقي
الأستاذ عبد الله السيد ابراهيم عويضة
الأستاذ عبد الله حسن سلامة
الأستاذ عبد المنعم أحمد محمد منصور
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ عزت توفيق محمد صبره
الأستاذ عصمت مرغني علي عبد الله
الأستاذ عصمت متولي علي أحمد ناصف
الأستاذ عنتر ابراهيم غنيم
الأستاذ عيسى محمد يوسف النعناعي
الأستاذ فاروق حسب الله عيش داود
الأستاذ فاروق علي حسن رجب
الأستاذة فاطمة نبيه محمد المهدي
الأستاذة فتحية محمد محمد شهبون
الأستاذ فريد محمد ماهر السيد حلمي
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ فكرى هنرى روفائيل
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ فؤاد محمد سالم الطماوي
الأستاذة فوزيه محمد مجاهد
الأستاذة فوقيه محمد لطفي هاشم
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذة كاميليا محمد مصطفى عبد المنعم
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ كمال الدين حسين علي حمدي
الأستاذ كمال محمد عبد الحميد سلام
الأستاذة كوكب عثمان شرقاوي
الأستاذة ليلى نسيم يوسف نسيم
الأستاذ مأمون شفيق محمد نصرى
الأستاذ ماهر رزق الله ابراهيم رزق
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ أحمد علي عطيه
الأستاذ جون عبد المسيح بشاي فينوده
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذة زينب عباس عباس حماد
الأستاذة سميحة محمد المأمون أبو هشيمة
الأستاذ عبد الرزاق عبد القادر محمد خلف
الأستاذ عمر عبد الرحمن عقل
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ لظى حمدي أمين مسعود
الأستاذ محمد صالح حسن صالح
الأستاذ محمد عبد السميع عباس قطاش
الأستاذ ابراهيم الحسيني أحمد الامام
الأستاذ ابراهيم عبد الرحمن ابراهيم
الأستاذ أحمد حسن طاهر عبد الله
الأستاذ أحمد عبد الوهاب حسن مایله
الأستاذ أحمد علي مهدي
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ أحمد محمود توفيق خليفة
الأستاذ اسماعيل عبد المعبود محمود
الأستاذ السعيد أحمد يوسف جعفر
الأستاذ الفونس ابراهيم خله
الأستاذة الهام أمين ابراهيم البسيوني
الأستاذة أمال أحمد محمد القولي
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذة بشينة محروس عامر فخير
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ جابر أحمد بكار محمد
الأستاذ جعفر مراد مرعى ابراهيم نور الدين
الأستاذ جمال الدين يوسف السيد أبو عمر
الأستاذة جيهان محمد عبد الحميد أحمد السيد
الأستاذ حسام الدين محمد أحمد
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ حسن نصر مصطفى عطيه
الأستاذ حسين محمود علي الأزهرى
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ خليل صلاح الدين فريد خليل عبد الله
الأستاذ رمسيس سند اسخرون
الأستاذ رزق ابراهيم الشاهيني
الأستاذ رمضان عبد الباسط عبد الله
الأستاذ سراج الدين أحمد علي
الأستاذ سمير فريد عبد السيد

فهرس الأبحاث

رقم الصفحة

الاتجاهات الدستورية المعاصرة :

للسيد الأستاذ الدكتور وحيد رافت المحامى ٨١

القانون المستضعف ...

للسيد الأستاذ سعد أبو السعود المحامى ٩٣

الهيئة الادارية ...

للسيد الأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى المحامى ١٠٣

من سجل الخالدين ... روائع المرافعات ..

(مجلس التأديب للمحامى بحث فى المسئولية المهنية

حضرات الأساتذة المحامى المنسحبين) ١٠٦

١٣٠

زمانية جديدة

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			قضاء المحكمة الدستورية العليا
١	٥	أول أبريل ١٩٧٢	(أ) اختصاص : محكمة عليا ، تشريع سابق على انشائها . رقابة دستورية . قانون (ب) دستورية قانون : دفع أمام محكمة غير مختصة بنظر دعوى . محكمة موضوع ، انفرادها بالفصل في دفع عدم اختصاصها . (ج) حالة ضرورة : قرار بقانون ، مجلس شعب ، اقراره دستور ١٩٦٤ م ١١٩٩ قرار رئيس جمهورية بقانون ٢٠ لسنة ١٩٦٩ . (د) تقاض : حظر لحقه . قانون ، تطبيقه ، أثر رجعي . دستور ١٩٦٤ م ١٦٣ . قرار جمهورى ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . دستور قائم م ١٧٨ . (هـ) مبدأ المساواة : اخلال به . دستور ١٩٦٤ م ١٢٤ دستور قائم م ٤٠
٢	٧	أول أبريل ١٩٧٢	محكمة عليا : دعوى ، قبولها ، ميعاد . دستورية قانون . دفع . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤
٣	٨	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) محكمة عليا : اختصاص . قرار وزير صناعة ١٨ لسنة ١٩٦٩ . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤ (ب) محكمة عليا : دعوى ، قبولها ، ميعاد . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤ . (ج) محكمة موضوع : انفرادها بالفصل في دفع بعدم اختصاصها . محكمة عليا : دعوى ، قبولها . (د) دعوى دستورية ، رفعها ، وسيلته (هـ) نص تفسيري : قرار لائحى ، تفسيره . قرار وزير صناعة ٣٩٣ لسنة ١٩٦١ . (و) أثر رجعي : قرار تفسيري ، سريانه من وقت نفاذ تشريع أصلى . (ز) قرار تفسيري : سريانه من تاريخ القرار المفسر . أثر رجعي دستور ١٩٦٤ م ١٦٣ ، دستور قائم م ١٨٧ . (ح) مبدأ مساواة : اخلال بحقه . دستور قائم م ٤٠
٤	١٣	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) دعوى : مصلحة . قرار رئيس جمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ و ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ . لائحة نظام العاملين م ٦٠ ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ٣١ . (ب) مصروفات : دعوى (ج) كفالة : مصادرتها . ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ٣٤
٥	١٤	٦ مايو ١٩٧٢	هيئة تحكيم : حكم ، وقف تنفيذ . ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ م ٧٥

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٦	١٥	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) تنازع اختصاص : جهة قضاء ، لجنة فض منازعات زراعية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧/١ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤ (ب) تعارض حكيم : حكم قضاء مستعجل ، قرار لجنة فض منازعات زراعية استثنائية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٢/١٧
٧	١٦	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) تنازع اختصاص : حكم محكمة عمال جزئية ، حكم محكمة جزئية . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤ (ب) دستورية قانون : محكمة عليا ، ولايتها . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ١/١٤
٨	١٧	٣ يونيه ١٩٧٢	(أ) اختصاص : تنازع سلبى ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ١٧ ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٤/٤ (ب) دعوى تعويض : اختصاص : ضرر ، خطأ ، عمل مادي ، مسئولية ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٨ ثانيا : قرار ادارى
قضاء محكمة النقض الجنائية			
٩	١٩	٣ يناير ١٩٧١	(أ) اثبات : قرينة ، دماء آدمية . (ب) جريمة : ركن جوهري . اعتداء . آله ، خطأ الحكم فيها . (ج) دعوى : واقعيتها ، استخلاصها ، محكمة موضوع . حكم ، تسبيب ، عيب . (د) دليل : تقديره ، محكمة موضوع (هـ) شاهد : أقواله ، تعويل عليها ، عدوله (و) محكمة موضوع : سلطتها فى تقدير دليل
١٠	٢١	٣ يناير ١٩٧١	بناء : وصف التهمة ، محكمة ثانى درجة ، اجراءاتها . نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٢
١١	٢٢	٣ يناير ١٩٧١	معارضة : نظرها ، الحكم فيها . نقض ، طعن ، نطاقه . حكم ، اصداره ، توقيعه ، بطلانه . بطلان حكم
١٢	٢٣	٣ يناير ١٩٧١	(أ) معارضة : نظرها ، حكم فيها . نيابة ، حقها فى الطعن . حكم ، طعن (ب) عذر قهرى : تقديره . معارضة ، حضور
١٣	٢٣	٤ يناير ١٩٧١	اختلاس : أشياء محجوزة . جريمة وقتية . دعوى جنائية ، انقضاؤها بمضى المدة . دفاع ، اخلاص بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب . دفع بانقضاء دعوى جنائية . تبديد

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١٤	٢٤	٤ يناير ١٩٧١	(أ) مخدر : عقوبة ، أنواعها ، جريمة ، أنواعها ، حكم ، طعن ، استئناف ، ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٢ عقوبات م م ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ (ب) اثبات : دليل ، تقديره ، محكمة موضوع ، سلطاتها ، نقض ، طعن ، أسباب .
١٥	٢٥	٤ يناير ١٩٧١	(أ) شيك بدون رصيد : اثبات ، استدلالات ، حكم ، تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه . (ب) دفاع : اخلال بحقه ، محضر جلسة ، حكم ، بطلانه ، معارضة ، بطلانها ، نقض ، طعن ، أسباب ، عذر المرض .
١٦	٢٦	٤ يناير ١٩٧١	(أ) اثبات : محكمة موضوع ، سلطاتها في تقدير دليل ، تقرير خبير . (ب) حكم : تسبيب ، عيب ، نقض ، طعن ، أسباب ، دعوى ، استخلاص واقعها ، قتل خطأ ، اصابة خطأ ، شهود ، أقوالهم .
١٧	٢٦	٤ يناير ١٩٧١	قانون : الغاؤه ، تعديله ، خبز ، دقيق ، تموين ، قرار وزير تموين ١١٦ لسنة ١٩٦٧ ، قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ قرار وزير تموين ٨٩ لسنة ١٩٥٧
١٨	٢٧	٤ يناير ١٩٧١	(أ) هتك عرض : بالقوة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، قصد جنائي . (ب) نصب : هتك عرض بالقوة ، جريمة أركانها اكراه ، هتك عرض . (ج) عقوبة : مبررة ، نقض ، طعن ، مصلحة ، عقوبات م ٣٢
١٩	٢٨	١٠ يناير ١٩٧١	حكم : بياناته ، بطلان ، استئناف ، نظره والحكم فيه ، محضر جلسة .
٢٠	٢٨	١١ يناير ١٩٧١	(أ) تزوير : أوراق رسمية ، قصد جنائي ، ضرر . (ب) قصد جنائي : حكم ، تسبيب ، عيب (ج) ضرر : حكم ، تسبيب ، عيب . (د) دليل : حكم ، تسبيب ، عيب . (هـ) شهود : سماعهم ، استثناء المحكمة عنهم ، اجراءات م ٢٨٩
٢١	٣٠	١٧ يناير ١٩٧١	(أ) شيك : بدون رصيد ، جريمة ، أركانها . (ب) شيك : تقديمه ، ميعاده ، تجاري م ١٩١ (ج) سوء نية : شيك بدون رصيد ، سبب اصداره . (د) مسئولية جنائية : شيك ، استرداده من المستفيد . (هـ) دفاع : اخلال بحقه ، حكم ، تسبيب ، عيب .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			(و) محكمة ثانى درجة : اجراءاتها ، تحقيق ، لزوم اجرائه . (ز) مرافعة : طلب فتح بابها .
٢٢	٣١	١٨ يناير ١٩٧١	(أ) نقض : طعن النيابة ، قصره على الدعوى الجنائية . (ب) حكم : بياناته ، تاريخ صدوره . بطلانه .
٢٣	٣٢	١٨ يناير ١٩٧١	(أ) دعوى مدنية : نظرها ، طعن فى الحكم الصادر فيها . نقض ، طعن . (ب) نقض : طعن ، جوازه ، استئناف ، جوازه . محاكمة ، اجراءاتها . اجراءات م م ٢٦٦ و ٣٨١ و ٤٠٣
٢٤	٣٣	١٨ يناير ١٩٧١	(أ) بناء : تنظيم . عقوبة تكميلية . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . (ب) نقض : طعن ، خطأ فى تطبيق قانون ، عقسوبة . ازالة بناء .
٢٥	٣٣	١٨ يناير ١٩٧١	(أ) سرقة باكره : شروع ، اعتداء . اختلاس . اكراه . قصد جنائى . (ب) فاعل أصلى : سرقة باكره . (ج) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ فى الاسناد . (د) واقعة دعوى : استخلاصها ، أقوال شهود . (هـ) شهود : أقوالهم ، ايرادها . حكم ، تسبيب ، عيب .
٢٦	٣٥	١٨ يناير ١٩٧١	قتل خطأ : عقوبة ، تطبيقها . استئناف ، نظره . نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق قانون . ارتباط . جرائم مرتبطة ، عقوبتها . عقوبات م ٣٢ و ٢٣٨ / ١
٢٧	٣٥	١٨ يناير ١٩٧١	(أ) شيك بدون رصيد : حكم مدنى حائز لقوة الشيء المقضى ، التمسك به أمام المحكمة الجنائية . اجراءات م م ٢٢١ و ٤٥٧ . (ب) سوء نية : اعطاء شيك بدون رصيد . (ج) دعوى مدنية : نظرها . دفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اللجوء الى الطريق الجنائى . (د) دعوى مدنية : اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها . (هـ) دفع : باعتبار المدعى المدنى تاركاً لدعواه .
٢٨	٣٨	١٨ يناير ١٩٧١	محكمة ثانى درجة : اجراءاتها . دفاع ، اخلاص بحقه . اثبات ، شهادة : حكم ، تسبيب ، عيب . اجراءات م ٢١٣
٢٩	٣٨	٢٤ يناير ١٩٧١	(أ) نقض : طعن ، مصلحة . عقوبة الجريمة الأشد ، عقوبات م ٣٢ . (ب) دليل : قتل ، احراز سلاح نارى . اثبات . (ج) عقوبة مبررة : ارتباط ، عقوبات م ٣٢ . قتل عمد . احراز سلاح . نقض ، طعن ، مصلحة .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			(د) دفاع : اخلال بحقه • حكم • تسبیب • عیب • اثبات •
			(هـ) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل • نقض • طعن • سبب موضوعي •
٣٠	٤٠	٢٤ يناير ١٩٧١	(أ) حكم : اشتراك في اصداره دون تلاوته • مرافعات م ١٧٠ •
			(ب) تفتيش : اذن • تنقيده • دفع ببطلانه • حكم • تسبیب • عیب •
٣١	٤٠	٢٤ يناير ١٩٧١	(أ) نقض : طعن • مصلحة • محاكمة • اجراءاتها • حكم • بطلان •
			(ب) حكم : وصفه • تدليل • عیب • معارضة • نظرها •
			(ج) ارتباط : عقوبة • تطبيقها • عقوبات م ٣٢ • نقض • طعن • خطأ في تطبيق قانون • تموين • قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٩٠ لسنة ١٩٥٩ •
٣٢	٤١	٢٤ نوان ١٩٧١	استئناف : نظره • دعوى مدنية • اجراءات المحاكمة • رسوم انتاج • اجراءات م ٤٠٨ • خصوم • تكليفهم بالحضور •
٣١	٤٢	٢٥ يناير ١٩٧١	تموين • كتيان • جرية • أركانها • قرارات وزارية • قانون • تفسيره • حكم • تسبیب • معیب • نقض • أسباب طعن • قرار وزير تموين ٦٥ لسنة ١٩٦٦ •
٣٤	٤٣	٢٥ يناير ١٩٧١	نقض : طعن • ميعاده • اجراءات المحاكمة • ق ٥٧ • لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ •
٣٥	٤٤	٢٥ يناير ١٩٧١	عمل : تأمينات اجتماعية • اثبات • حكم • تسبیب • عیب • تناقض • نقض • نظاره • أثره • محكمة نقض • سلطتها •
٣٦	٤٤	٣١ يناير ١٩٧١	شيك : بدون رصيد • حكم • تسبیب • عیب •
٣٧	٤٥	٣١ يناير ١٩٧١	اثبات : خبرة • حكم • تسبیب • عیب • قتل خطأ •
٣٨	٤٦	٣٢ يناير ١٩٧١	(أ) معارضة : تقرير بالمعارضة • اجراءات • (ب) حكم : مسودته • بياناته •
			(ج) تقرير تلخيص : تلاوته • اثباتها • محضر جلسة •
			(د) شهادة موضوعية : اطراحها • استئناف • نظره • محكمة استئنافية • اجراءاتها •
			(هـ) حكم : وصفه • معارضة • نظرها • نقض • طعن • نظاره • تمديد •
			(و) محكمة استئنافية : اجراءاتها • استئناف • نظره • محاكمة • اجراءاتها •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			(ز) دفع : بعدم العلم بيوم البيع • دفع بعدم الالتزام بنقل المحجورات • نقض ، طعن ، أسباب • (ح) دفع : بعدم العلم بيوم البيع ، محله • (ط) دفاع : اخلال بحقه •
			قضاء محكمة النقض المدنية
٣٩	٤٨	٣ نوفمبر ١٩٧٠	بيع : بائع ، التزاماته • مبيع ، ضمانه • مدنى م ٤٣٣
٤٠	٤٩	٣ نوفمبر ١٩٧٠	اختصاص : ولائى • اصلاح زراعى ، لجنة قضائية ، اختصاصها • بيع • ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٢/١٣ مكررا • ق ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ق ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦
٤١	٥٠	٤ نوفمبر ١٩٧٠	أحوال شخصية : مسائل خاصة بالمصريين المسلمين • حكم ، تدليل ، عيب •
٤٢	٥١	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	ايجار : زراعة واحدة • اصلاح زراعى • ترخيص بالانتفاع زراعة واحدة • اثبات بالكتابة • مرسوم ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، م ٣٦ ق ١٧ لسنة ١٩٣٦
٤٣	٥١	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	سمسرة : سمسار ، أجره ، استحقاقه • التزام • تنفيذه • تعويض ، تنفيذ بطريقة • حكم ، تسبيب ، عيب • دفاع جوهري •
٤٤	٥٢	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) محاماة : محام ، أتعابه • تأمينات عينية • اختصاص • تنفيذ • ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م م ٤٦ و ٤٩ مدنى م ١٠٨٥ • (ب) دعوى : نظرها ، مذكرات ، قبولها • حكم • مرافعات م ٢/٣٤٠ • (ج) وكالة : محام ، توكيله •
٤٥	٥٤	١٠ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، ميعاده • قانون ، أثر رجعى • ق ٤ لسنة ١٩٦٧ (ب) حكم اصداره • قاض • نقله • (ج) شفعة : تسجيل • (د) دعوى : صورية • خصوم • مدنى م ٩٣٨ • (هـ) دعوى • تدخل ، شفعة •
٤٦	٥٥	١٧ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، ميعاده • قانون • أثر رجعى • ق ٤ لسنة ١٩٦٧ (ب) اعلان : بطلانه ، تمسك به • (ج) اعلان : جهة الادارة • مرافعات م ٣/١٢ •
٤٧	٥٧	١٨ نوفمبر ١٩٧٠	نقض : ايداع الأوراق • بطلان • أحوال شخصيه • ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ م م ٨٨١ و ٤٣٢

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٤٨	٥٧	٢٤ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) استئناف : نطاقه . نقض ، طعن ، سبب جديد . (ب) قوة قاهرة : مسئولية عقدية . اثبات ، عبء . التزام ، خطأ . سبب أجنبي . (ج) حادث طارىء : التزام مقاوله . عقد ، فسخه . مدنى م م ٢/١٤٧ و ٤/٦٥٨ . (د) شرط الارهاق : نقض ، طعن ، سبب جديد . مدنى م م ١٤٧ و ٦٥٨ .
٤٩	٥٩	٢٥ نوفمبر ١٩٧٠	ضريبة : مهن غير تجارية . مصروفات ، تقديرها ، ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ و ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ .
٥٠	٥٩	٢٥ نوفمبر ١٩٧٠	وقف . ماذون بالخصومة . دعوى ، صفة . نقض .
٥١	٦٠	٢٥ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) اعلان : فى موطن أصلى . أحوال شخصية . موطن . اختصاص . (ب) حكم : تسبيب . نقض . (ج) نسب : اثبات ، بينة . (د) دعوى : اعادتها للمرافعة . حكم ، أصدره . محكمة موضوع . (هـ) اثبات : بينة . محكمة موضوع ، سلطتها فى تقدير دليل . (و) مستأجر : شهادة . اثبات بالبينة . (أ) ايجار : أماكن . دعوى . حكم ، طعن . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . (ب) حكم ، استئنافه . قانون ، الغاؤه . ق ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ مرافعات م ٣٩٦ . (ج) حكم : أصدره . استئناف .
٥٣	٦٣	٢٦ نوفمبر ١٩٧٠	عقد : بطلانه . تحونه . بطلان . بطلان تصرفات . بيع .
٥٤	٦٣	٢٦ نوفمبر ١٩٧٠	عقد : فسخ العقد . شرط فاسخ صريح . مدنى م ١٥٧ .
٥٥	٦٥	٢٦ نوفمبر ١٩٧٠	(أ) خبرة : خبير ، بطلان عمله . محكمة موضوع . نقض ، طعن . سبب جديد .
٥٦	٦٦	٢٦ نوفمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، مصلحة ، خصوم .
			قضاء مجاكم الاستئناف
٥٧	٦٧	٢٣ مايو ١٩٧٢	(أ) دعوى : صفة ، جمعية المؤلفين والناشرين والملحنين بالجمهورية العربية المتحدة . مؤلف ، حق أدبى ، مادى ، حمايته . ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . (ب) مؤلف : مؤلفاته ، نقلها الى جمعية الناشرين والملحنين والملحنين ، طبيعته .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٥٨	٦٩	٢٤ فبراير ١٩٧٣	(أ) ايجاز : دعوى • سقوط بمضى المدة • أجره ، اتفاق • بطلان • مدني م ١٤ • جريمة مستمرة • • دعوى برد : تقادم •
			قضاء المحاكم الابتدائية
٥٦	٧١	٣٠ مارس ١٩٧١	أجره عامل : مساواة بين عمال شركة واحدة • عدالة اجتماعية • تكافؤ فرص • أجر • تقسيمه •
٦٠	٧٢	٢٨ أبريل ١٩٧٠	• محام • ندبه للعمل اداري • ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م م ٧٢ • ١٠٥ • ضرر أدبي • تعويض •
٨١	٨٤	٤ ديسمبر ١٩٧٤	(أ) دعوى : حساب • اشتراك تأمين عمالة • سقوطها • حساب • صيرورتها نهائيا • ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م ١٣ • (ب) ملكية رى : أرض زراعية • خفير • عامل زراعي • قانون • تفسيره • ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م م ٢ و ١٩ •
٨٢	٧٦	٢٦ مارس ١٩٧٢	(أ) أرض زراعية : تأجير من البذائل • جمعية تعاونية زراعية • توقيع رئيس مجلس ادارتها نيابة عن المالك على عقد لورثة المستأجر الأصلي • مرسوم قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ • ق ١٧ لسنة ١٩٦٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ • (ب) جمعية تعاونية زراعية : رئيس مجلس ادارة • امتناعه عن تسجيل عقد • خطأ • ضرر • تعويض • مدني م ٦٣ • (ج) مؤسفة : تعاونية زراعية عامة • رئيس مجلس ادارة • ولاية • ق ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ م ٢/ج • قرار جمهوري ٢٠١١ - لسنة ١٩٦٠ • (د) وزير اصلاح زراعي : جمعية تعاونية زراعية • اشراف • دعوى • خصوم • (هـ) مستأجر أصلي : تنافس عن أطيان استأجرها • مسؤولية • ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ م ٣٢ •
٦٣	٧٨	١١ يونيو ١٩٧٣	(أ) جهة ادارية : اختصاص قضائي • قرار طعن • ق ١١ لسنة ١٩٧٢ م ٢ • ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ م ٧ • مجلس دولة • ق ٥٧ لسنة ١٩٧٢ • من افعات م ١/١٠٩ • (ب) دعوى يد • قبولها بين المؤجر والمستأجر • (ج) لجنة فصل : منازعة زراعية • اخلاء من أطيان • يد • طلب • استمرارها • (د) جمعية : دعوى مطالبة بأجرة عقار • دعوى ملكية عقارية • محل اختلاف •

دار الطباعة الحديثة
ت ٩٠٨٣١٨

الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ
وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ
مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
« قرآنكريم »

الحجامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمَلِكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ
وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ
مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
« قرآنكريم »

هذا العدد ..

منذ فترة وجيزة صدر العددان السابع والثامن من السنة الثالثة والخمسين وتضمنت كلمتنا الافتتاحية لهما الاعتذار عن عدم الانتظام في اصدار المجلة في مواعيدها ، وأوضحنا أن مرجع ذلك ومردده ما هو معروف بأزمة الورق ، الا أننا في الوقت ذاته قد التزمنا ببذل قصارى الجهد لقهر الصعاب كيما تسترد المجلة انتظامها .

وتنفيذا للعهد الذي قطعناه ، والتزاما بالوعد الذي التزمنا به ، يصدر العددان التاسع والعاشر من السنة الثالثة والخمسين ، يتضمنان - بالإضافة الى أحكام القضاء على اختلاف درجاته وأنواعه - الأبحاث الآتية :

● كلمة الاستاذ النقيب مصطفى البرادعي التي ألقاها بجلسة افتتاح مؤتمر اتحاد المحامين العرب الذي انعقد في بغداد بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٤

● الجزء الثاني والأخير من محاضرة الاستاذ الدكتور وحيد رأفت المحامى في موضوع (الاتجاهات الدستورية المعاصرة) ، وهي المحاضرة التي ألقاها سيادته بدار النقابة بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢١ ، وقد سبق نشر الجزء الأول منها بالعددین السابقین .

● الجزء الثاني من بحث (حل السرقة في الشريعة الاسلامية) للسيد الاستاذ صلاح الدين عبد الله وكيل النيابة الادارية بالاسكندرية ، وقد سبق نشر الجزء الأول من هذا البحث بالعددین الخامس والسادس من السنة الثالثة والخمسين .

● الجزء الثاني من بحث (المدى الزمني لسريان القاعدة القانونية التأديبية) للسيد / الاستاذ مغاوري محمد شاهين رئيس المحكمة ، وقد سبق نشر الجزء الأول من هذا البحث بالعددین الخامس والسادس من السنة الثالثة والخمسين .

● الجزء الثاني من مرافعة المرحوم الاستاذ مرقص فهمي المحامى دفاعا عن المرحوم الاستاذ مكرم عبيد المحامى والتي سبق نشر الجزء الأول منها بالعدد السابق .

تلك هي موضوعات وأبحاث العددین الحاليين .

والله نسأل التوفيق والسداد والصواب

عصمت الهوارى
المحامى
سكرتير التحرير

قضاء المحكمة العليا

٤ - يستحق العامل بداية مربوط الفئة التي عودلت بها وظيفته ، دون اعتداد بما يترتب على ذلك من زيادة في النسبة المئوية للمصاريف الادارية للشركة .

المحكمة :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة نص في مادته الأولى على أن «تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة » ، ثم نص في المادة الثانية على أن « تلغى لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار ولا تسري القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام كما نص في المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد تم هذا النشر في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يبين من نصوص المواد سالفة الذكر أن نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به القرار الجمهوري ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ هو التشريع الذي نظم شئون العاملين بهذه الشركات منذ تاريخ العمل به في ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ ، ومن ثم فلاتسرى في شأنهم منذ هذا التاريخ أحكام اللائحة الملغاة الصادرة بالقرار الجمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما لا يسرى في شأنهم أي حكم آخر يخالف أحكام ذلك النظام .

أول أبريل ١٩٧٢

- (أ) لائحة نظام عاملين : نفاذها ، تاريخه ، قرار رئيس جمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ .
(ب) اعانة غلاء : سرياتها .
(ج) تسوية حالة : عامل ، فئة وظيفه لم يستوف شروط شغلها - وظيفة ، بداية مربوط فتحها .
(د) وظيفة : عامل ، مربوط الفئة التي عودلت بها وظيفته ، بدايته ، استحقاقه .

المبادئ القانونية :

١ - تعتبر أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ نافذة منذ ٢٩ منه ديسمبر ١٩٦٢ ، عدا ما تعلق منها بتسوية حالات العاملين ، ومنح العلاوات الدورية والترقيات ، فإن تنفيذها معاق على اتمام التوصيف والتقييم والتعادل .

٢ - لا تسري القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على من يعين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة من تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ .

٣ - لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفه لم يستوف شروط شغلها المحدد بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة وفقا لأحكام النظام الصادر به قرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، فاذا عهلت الشركة الى عامل بالقيام بأعمال وظيفة أعلى لم يستوف شروط شغلها ، فإنه لا يستحق بداية مربوط هذه الوظيفة .

الذكر ما يحول دون التعيين في وظائف الشركات قبل اتمام التوصيف والتقييم والتصنيف والتعادل وذلك حتى لا يؤثر وقف التعيين على نشاط الشركات - على أن هذا التعيين كان مقيدا بأحكام ذلك النظام التي كان يتعين التزامها حتى قبل وضع جدول وظائف الشركة بعد تقييمها وتصنيفها ومعادلتها ، وقد بينت هذه الأحكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة منه فحددت المادة الخامسة الشروط العامة للتعين وتضمنت المادة السادسة قواعد تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات وبينت المادة السابعة حكم التعيين رأسا في وظائف الفئة السادسة فما فوقها وحددت المادة التاسعة الاجر عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال كما تضمن الجدول المرافق للنظام بيان الفئات وبداية ونهاية الأجر السنوي الاساسي المحدد لكل فئة ومقدار العلاوة الدورية المقررة لها والحد الاقصى لنسبية بدل التمثيل الجائز منحه .

ومن حيث انه يبين من مجموع نصوص النظام سالف الذكر أنه اعتبر الاجر الذي يحدد لكل وظيفة وفقا لاحكامه وفي حدود الجدول المالحق به اجرا شاملا لكل ما يستحقه العامل قبل الشركة ، فلا تضاف اليه اعانة غلاء معيشة يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من قرار اصداره من عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام ذلك النظام كما يؤيد القرار الجمهوري ٣٦٣٤ سنة ١٩٦٦ الذي قضى بأن « يتجاوز عن استرداد فروق اعانة غلاء المعيشة التي صرفت للعاملين في اشركات التابعة للمؤسسات العامة بالمخالفة لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قرار اصدار لائحة نظام العاملين في الشركات المشار اليها وذلك في الفترة من ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ حتى ٣٠ من يونيو ١٩٦٤ ويحتفظ بهذه الزيادة للعامل بصفة شخصية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على أن تستهلك بواقع نصف ما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات وعلاوات أو أية زيادة أخرى في المرتبات وهذا النص قاطع في الدلالة على أن ما عناه المشرع بنص المادة الثانية من قرار اصدار نظام العاملين بالشركات المشار اليه هو عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين

ومن حيث أن المادة ٦٣ من النظام الصادر به القرار الجمهوري سالف الذكر نصت على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات كما نصت المادة ٦٤ منه على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا لتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية - ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات وعلاوات الترقية » .

ويستفاد من هذين النصين أن مرتبات العاملين بالشركات التي كانوا يتقاضونها عند العمل بأحكام ذلك النظام تظل على ما هي عليه دون تغيير حتى يضع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات في حدود الجدول المرافق للنظام وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه وتتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين .

وقد كان من شأن تثبيت مرتبات العاملين بالشركات على هذا النحو عدم جواز ترقيةهم أو منحهم علاوة دورية أو اجراء أى تعديل في اعانة غلاء المعيشة التي استحققت لهم حتى يتم التعادل وتسوى حالاتهم ، ومن ثم فقد كانت بعض أحكام نظام العاملين سالف الذكر ممتنعا تطبيقها قبل اتمام معادلة الوظائف بعد توصيفها وتقييمها وتصنيفها على الوجه المبين بالمادتين ٦٣ و ٦٤ من ذلك النظام - وهذه الاحكام هي الخاصة بتسوية حالات العاملين ومنح العلاوات والترقيات اذ يتراخى العمل بها الى حين اتمام معادلة الوظائف .

ومن حيث أنه لم يكن في أحكام النظام سالف

ذلك ان هذا الالتزام انما يقع على عاتق الشركة عند اجراء التوصيف والتقييم والتصنيف وليس من شأن اخلالها به حرمان العامل من حقوقه التي ترتبت على مغادلة وظيفته .

طلب التفسير رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين بدوى حموده رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة وعمر حافظ شريف نائب رئيس المحكمة وحسين قاسم وحسين زكي وأحمد طوسون حسين ومحمد بهجت عتيبه . وحضور السيد المستشار عادل عزيز خاري نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .

٢

أول أبريل ١٩٧٢

تعيين : اعادة . ق ٣٠ سنة ١٩٦٧ . ق ٤٦ سنة ١٩٦٤
ق ٣٤ سنة ١٩٦٧ ق ٦٠ سنة ١٩٧٠

المبدأ القانوني :

يعتبر وضع بعض العاملين بالدولة على الدرجات أو الفئات المقررة لمؤهلاتهم تنفيذا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، اعادة تعيين لهم مما يعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق احكام المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، المعدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وبالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠

المحكمة :

حيث ان طلب التفسير يستهدف تحديد وضع العاملين المعينين على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لمرسوم ٦ من أغسطس ١٩٥٣ على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لأحكامه أو الفئات المقابلة لها وذلك تطبيقا لأحكام القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهل يعتبر ذلك اعادة تعيين لهم ومن ثم يأخذ حكم الالتحاق بالخدمة في تطبيق احكام المادة ٣٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وما يترتب على ذلك من تعديل مواعيد علاواتهم الدورية فتستحق بعد انقضاء سنتين من أول مايو التالي لتاريخ العمل بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أو لا يعتبر اعادة تعيين ومن ثم فلا يكون له أثر على مواعيد علاواتهم الدورية .

بتلك الشركات منذ ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢ تاريخ العمل بذلك النظام ولم يكن في تعيين العاملين بالشركات المذكورة بأجر شامل في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور مخالفة لحكم المادة الأولى منه التي قضت بسريان أحكام قانون العمل على العاملين بالشركات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ذلك ان ما قرره قانون العمل في شأن اعانة غلاء المعيشة هو استمرار العمل بأحكام الامر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ بزيادة اعانة غلاء المعيشة بصفة مؤقتة حتى يتم تحديد الأجور على الوجه المبين بذلك القانون وقد حددت الاجور الشاملة للعاملين بتلك الشركات في الجدول المرافق لنظامهم المشار اليه والأجر الشامل الذي يحدد أو يتفق عليه بعد نفاذ الامر العسكري المذكور يفترض فيه أنه قد روعي في تقديره مواجهة غلاء المعيشة - وعلى مقتضى ذلك فلا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين الذين عينوا في ظل نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه ولئن كان الاصل بعد اجراء التوصيف والتقييم والتصنيف والتعادل وفقا لاحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من النظام المشار اليه أن تسوى حالة العامل على فئة الوظيفة التي عودلت بها وظيفته والتي يكون مستكملا لشروط شغلها الا أنه لم يكن ثمت مانع يحول دون تكليف عامل القيام بمهام وظيفة أعلى بقرار يصدر من السلطة المختصة بالتعيين لمدة لا تجاوز سنة قابلة للتجديد وفقا لما كانت تقضى به المادة ٢٣ من النظام وبحيث لا يستحق العامل الا أجر الوظيفة التي استكمل شروط شغلها واذا كان النظام لم يتضمن أى حكم يجيز تسوية حالة العامل بصفة شخصية على فئة وظيفة أعلى من الوظيفة التي استوفى شروط شغلها فان مثل هذه التسوية المؤقتة تعتبر بمثابة ندب العامل للقيام بمهام وظيفة أعلى ومن ثم فلا يستحق في هذه الحالة بداية مربوط فئة هذه الوظيفة .

ومن حيث أنه لا يؤثر على حق العامل في الحصول على بداية مربوط فئة الوظيفة التي عودلت بها وظيفته عدم مراعاة الشركة عند تطبيق احكام نظام العاملين بالشركات لحكم المادة ٦٥ منه التي تقضى بالآ يترتب على هذا التطبيق أى زيادة في النسبة المئوية للمصاريف الادارية للشركة

٣٤ لسنة ١٩٦٧ على الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون العاملين المشار إليها وهو أن يشمل هذه العبارة من وضعوا على الدرجات الأعلى تطبيقاً للقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ثالثاً : هذا المفهوم للعبارة سالفة الذكر قد أكدته تقرير لجنة القوى العاملة الذي قدم به مشروع القانون المذكور إلى مجلس الأمة بجلسته ٧ من يوليو سنة ١٩٧٠. إذ أشار صراحة في البند ٦ منه إلى أن « العاملين الذين يعاد تعيينهم بسبب حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة سواء من سويت حالته طبقاً لأحكام القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أو من سويت حالته بالطريق العادي » وقد تضمن هذا التقرير ملخصاً لفتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة الصادرة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ والتي انتهت إلى اعتبار وضع العاملين الذين طبق في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ إعادة تعيين في صدد تحديد مواعيد علاواتهم الدورية طبقاً للمادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وقد أقرها مجلس الأمة ، ووافق على مشروع القانون المعروض (والذي صدر بعد ذلك برقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠) والذي يتضمن استثناء بعض الحالات من تطبيق نص المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المعدلة بالقانون ٣٤ سنة ١٩٦٧ مفسراً على النحو الذي أخذت به الفتوى المذكورة مما يدل على أن المشرع أراد ، مع إقراره لفهم النص على النحو المتقدم ، أن يستثنى من تطبيق أحكامه بعض الحالات ومنها حالة « من كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة المستحقة إذ لو أخذ المشرع بالرأي العكسي لما كان هناك حاجة إلى استصدار التشريع المذكور .

وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن وضع العاملين في الدرجات الأعلى المقررة لمؤهلاتهم طبقاً للقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ويكون تعيين مواعيد استحقاق علاواتهم الدورية التامة على هذا الأساس

وحيث أن شغل الوظائف العامة بصفة أصلية لا يكون إلا بالتعيين في الوظيفة أو الترقية إليها أو النقل إليها .

وحيث أن عبارة « وضع العامل على الدرجة الأعلى » الواردة في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ إنما يعنى تعيينه على هذه الدرجة ذلك لأنه لا تدخل في مفهوم الترقية أو النقل .

وحيث أن صياغة نص المادة الثانية من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تؤكد هذا المعنى إذ تنص بأن « وضع » هؤلاء العاملين على الدرجات الأعلى إنما هو « استثناء » من القواعد العامة الواردة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتطبيقاً لما ورد بمرسوم ٦ من أغسطس ١٩٥٣ في شأن تحديد المؤهلات العلمية اللازمة « للتعيين » ومفاد ذلك كله أن عبارة وضع العاملين على الدرجات الجديدة يعنى إعادة تعيينهم بحكم القانون واستثناء من أحكام قانون العاملين يؤيد هذا النظر :

أولاً : أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « يعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة » ولم يفرق النص في حالة إعادة التعيين نتيجة الحصول على مؤهل أثناء الخدمة بين ما إذا كانت إعادة التعيين تتم بحكم القانون وتطبيقاً لقاعدة عامة أو بقرار فردي .

ثانياً : أن المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والسابق تعديلها بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ تقول تبريراً وتأييداً لهذا القانون « أن من أسباب إصداره أنه ترتب على تطبيق المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد تعديلها بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الأضرار بطائفتين :

« الأولى - هي طائفة العاملين الذين يعاد تعيينهم بسبب حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة ، سواء منهم من سويت حالته طبقاً لأحكام القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أو من سويت حالته بالطريق العادي (أى بالتعيين العادي) » وهذه العبارة تكشف عن قصد المشرع من عبارة إعادة التعيين التي وردت في التعديل الذي أدخله القرار بقانون

ولا يلحق بالاجر ما يعطى على سبيل الوهبة
الا اذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد
تسمح بضبطها .

ويجوز فى بعض الاعمال كاعمال الفنادق والمطاعم
والمقاهى والمشارب ألا يكون للعامل أجر سوى
ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام على
أن يحدد عقد العمل قواعد ضبطها .

وحيث أن مضمون طلب التفسير هو ما أثاره
العاملون من أحقيتهم فى مكافأة الانتاج ضمن
الاجر الذى يستحق لهم عن الاجازات فى الحالات
التي نص فيها قانون العمل ولوائح العاملين على
استحقاق « أجر كامل » عن هذه الاجازات وما
تمسكوا به من أن عبارة الاجر الكامل تفيد شمول
الاجر لهذه المكافأة واعتبارها أحد عناصره .

ومن حيث أن القاعدة العامة فى استحقاق الأجر،
وعلى ما جرى به نص المادة المذكورة ، انه لقاء العمل
الذى يقوم به العامل أما ملحقات الاجر فمنها
ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت أسبابها ،
فهى ملحقات غير دائمة ، وليست لها صفة الثبات
والاستقرار ، ومنها مكافأة الانتاج فى نظام الاجر
بالطريقة ، التي لا يستحقها العامل الا اذا تحقق
سببها وهو زيادة الانتاج على المعدلات المقررة ، فاذا
باشر العامل عمله فعلا وحقق زيادة فى الانتاج
فانه يستحق المكافأة وبمقدار هذه الزيادة ، أما
اذا عمل ولم يحقق زيادة فى الانتاج ،
ومن باب أولى اذا لم يعمل أصلا - فانه لا يستحق
مكافأة الانتاج . فهى اذن مكافأة مرتبطة بسببها هو
العمل الذى يحقق زيادة فى الانتاج عن المعدلات
المقررة ، يؤيد هذا النظر :

أولا : أن مكافأة الانتاج بحكم طبيعتها ليست
الا حافزا من جوائز الانتاج فلا يستحقها العامل
الا بزيادة الإنتاج .

ثانيا : ان المشرع أبرز هذا المعنى وأكده فى
لوائح العاملين فى القطاع العام ، حين أورد نظام
مكافأة الإنتاج . فهى اذن مكافأة مرتبطة بسببها وهو
بحوافز الانتاج كما يتضح من مراجعة نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس
الجمهورية ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ ونظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .

٣

٦ مايو ١٩٧٢

(أ) اجر : عامل ، قطاع عام . مكافأة انتاج . ق ٩١
سنة ١٩٥٩ م ٣ قرار جمهورى ٣٣٠٩ سنة ١٩٦١ م ٢٢ ق
٦١ سنة ١٩٧١ اجازة .

(ب) مكافأة زيادة انتاج : معدل انتاج . اجر ق ٩١
سنة ١٩٥٩ م ٩ . اجر كامل . اجر بالطريقة .
المبادئ القانونية :

١ - الأجر الكامل الذى يستحقه العامل عن
فترة الاجازات فى الحالات المنصوص عليها فى
قانون العمل وغيره من التشريعات والانظمة الخاصة
بالعاملين بالقطاع العام ، لا يشمل مكافأة الانتاج .

٢ - الأجر الكامل الذى يستحقه العاملون عن
الاجازة الاعتيادية وغيرها من الاجازات التى ينص
قانون العمل أو نظم العاملين فى القطاع العام على
استحقاق أجر كامل عنها ، لا يشمل بالنسبة الى
العاملين بنظام الاجر بالطريقة مكافأة زيادة الانتاج
عن المعدلات المقررة ، وذلك مع عدم الاخلال
بالاحكام القضائية .

المحكمة :

عن تفسير المادة الثالثة من قانون العمل
الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

من حيث أن هذه المادة تنص على ما يأتى :
« يقصد بالاجر فى تطبيق أحكام هذا القانون
كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه ،
مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى
الأخص ما يأتى :

١ - العمالة التى تعطى للطوافين والمندوبين
الجوابين والممثلين التجاريين .

٢ - الامتيازات العينية وكذلك العلاوات التى
تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة .

٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر
وما يصرف له جزاء أمانته أو كفاءته وما شابه ذلك
اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية
أو المشتركة أو الانظمة الاساسية للعمال أو جرى
العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا
من الاجر لا تبرعا .

المادة الثالثة من قانون العمل أن مكافأة الانتاج التي يستحقها العامل مقابل الزيادة التي يحققها على معدلات الانتاج المقررة لا تدخل في ضمن عناصر الأجر الذي يستحقه العامل عن فترات الأجازات المقررة قانونا ، ومن ثم فليس ثمة حاجة للقياس على حكم المادة التاسعة من قانون العمل المشار اليها لتقدير أجور عن زيادة الانتاج لا يستحقها العامل عن فترات الأجازات المقررة قانونا .

طلب التفسير ٧ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة .

٢

٦ مايو ١٩٧٢

محكمة عليا : اختصاص - تفسير اتفاق . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩
م ٢/٤ . ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ١٤

المبدأ القانوني :

اختصاص المحكمة العليا يتعلق بحسب بتفسير النصوص القانونية لتجلية معناها وكشف الغموض عنها ضمنا لوحدة التطبيق القانوني للنصوص التشريعية . أما تكييف العقود واستظهار شروطها واستخلاص قصد المتعاقدين منها ، فلا يدخل في اختصاص المحكمة ، وإنما يدخل في اختصاص قسم الافتاء بمجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن وزير العدل طلب بكتابه المؤرخ في ٨ أغسطس سنة ١٩٧١ ، تفسير الاتفاقات التي تبرم بشأن استغلال كبائن المعمورة بالاسكندرية لبيان ما اذا كانت هذه الاتفاقات تعتبر عقودا مدنية أو إدارية .

ومن حيث أن المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن تختص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمنا لوحدة التطبيق القانوني وذلك بناء على طلب وزير العدل ، ويكون قرارها بالتفسير ملزما كما تنص المادة الرابعة عشرة من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانوني المطلوب تفسيره

ثالثا : ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد كشفت عن المعنى المتقدم وأيدته اذ تنص على أنه : « وفي جميع الحالات لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات » .

من حيث أنه يخلص مما تقدم ان الأجر الكامل الذي يستحقه العاملون عن فترة الأجازات في الحالات المنصوص عليها في قانون العمل وغيره من التشريعات والأنظمة الخاصة بالعاملين بالقطاع العام لا يشمل مكافأة الانتاج باعتبارها حافزا ليس له صفة الثبات والاستقرار ، فلا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها وهو العمل فعلا وتحقيق انتاج يزيد على المعدلات المقررة .

عن تفسير المادة التاسعة من قانون العمل :

حيث أن المادة التاسعة من قانون العمل تنص على ما يأتي :

« يكون حساب متوسط الأجر اليومي لغير العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم ، على أساس ما تناوله العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة » .

ويستفاد من هذا النص أنه يقرر القاعدة التي تنظم حساب أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم لا بالشهر أو بالأسبوع أو باليوم بل على أساس انتاجهم الفعلي وتقضى هذه القاعدة بأن يكون تقدير تلك الأجور على أساس متوسط ما تقاضاه العامل عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة وهي ذات القاعدة التي يراد تطبيقها في تقدير مكافأة الانتاج التي يستحقها العاملون بنظام الطريحة مقابل الزيادة التي يحققونها فعلا على معدلات الانتاج المقررة - ومن أجل ذلك كان طلب تفسير المادة التاسعة من قانون العمل لتطبيق أحكامها اذا انتهى الرأي في تفسير المادة الثالثة من هذا القانون الى استحقاق العمال مكافأة زيادة الانتاج عن مدد أجازاتهم المقررة قانونا .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ذكره في تفسير

١٩٦٦ يرفضه وبالإستمرار في تنفيذ الحكم ،
مما كانت الدعوى الحالية والأشكال المتتار اليه
يجمع بينهما وحدة الخصوم ووحدة المحل ووحدة
السبب ، وقد صدر في الأشكال حكم حاز قوة
الشيء المقضى فانه يمتنع على المدعية إثارة هذا
النزاع حول تنفيذ الحكم مرة أخرى أمام المحكمة
العليا في صورة طلب وقف تنفيذ الحكم بعد
القضاء برفض الأشكال في تنفيذه وبالإستمرار
في التنفيذ على الوجه المتقدم .

ومن حيث أنه وأن اتحدت دعاوى وقف تنفيذ
الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم التي تختص
المحكمة العليا بالفصل فيها تطبيقاً للفقرة الثالثة
من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر
بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، مع اشكالات التنفيذ
التي نظمها قانون المرافعات المدنية والتجارية في
المادتين ٢٧٥ و ٣١٢ من حيث الخصوم والمحل
وهو طلب وقف تنفيذ الحكم ، إلا أنها تختلف
في سببها وأهدافها اختلافاً جوهرياً عن اشكالات
التنفيذ . ذلك أن المشرع إنما يستهدف بتحويل
المحكمة العليا سلطة الاشراف على تنفيذ أحكام
هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات
الحكومة والقطاع العام ، ارساء المبادئ القانونية
التي تنظم علاقات المؤسسات والوحدات
الاقتصادية بعضها البعض تحقيقاً لأهداف الخطة
الاقتصادية العامة للدولة ، وضماناً لحسن سير
المرافق العامة حتى لا يؤدي تنفيذ هذه الأحكام الى
الاضرار بتلك الأهداف أو الاخلال بسير هذه
المرافق - وقد خولها في هذه السبيل سلطة وقف
تنفيذ الحكم اذا كان من شأنه الاضرار بأهداف
الخطة أو الاخلال بسير المرافق العامة وذلك بغض
النظر عن الحكم ذاته والحق المقضى به ، فقد يكون
الحكم سليماً شكلاً وموضوعاً ومع ذلك تقضى
المحكمة بوقف تنفيذه اذا ترتب عليه أثر من الآثار
التي سلف ذكرها وهي آثار تتصل اتصالاً وثيقاً
بالصالح العام للمجتمع ، ومن أجل هذا لم يطلق
المشرع للخصم المحكوم ضده من هيئة التحكيم
الحق في تقديم طلب وقف تنفيذ الحكم الى المحكمة
العليا ، بل قيده بموافقة الوزير المختص بحيث
لا يقبل هذا الطلب اذا قدمه الخصم المحكوم ضده
مباشرة الى هذه المحكمة بل يتعين تقديمه من
النائب العام بناء على طلب الوزير المختص .

وتقدم مع الطلب مذكرة توضح فيها الأسانيد
والمبررات التي تستدعي التفسير .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة العليا وفقاً
للمادتين المشار اليهما إنما يتعلق فحسب بتفسير
النصوص القانونية لنجلىة معناها وكشف
الغرض عنها ضماناً لوحدة التطبيق القانوني
لنصوص التشريعية ، أما تكييف العقود
واستظهار شروطها واستخلاص قصد المتعاقدين
منها فلا يدخل اختصاص المحكمة وإنما يدخل
في اختصاص قسم الافتاء بمجلس الدولة ومن ثم
فإن المحكمة تكون غير مختصة بنظر الطلب .

طلب تفسير ٨ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة .

٥

أول يوليو ١٩٧٢

(أ) وقف تنفيذ حكم : اشكال في التنفيذ . قوة شيء
مقضى ، سبب ، اختلافه . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٣/٤ ،
مرافعات م م ٢٧٥ و ٣١٢

(ب) حكم : هيئة تحكيم . طعن . تعديل حكم . وقف حكم

المبادئ القانونية :

١ - تختص المحكمة العليا بنظر دعوى وقف
تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ،
ولو كان الحكم المطلوب وقف تنفيذه قد سبق
للمدعية أن رفعت الى هيئة التحكيم اشكالا في
تنفيذه فقضت برفضه وبالإستمرار في التنفيذ ،
وهو حكم حائز لقوة الشيء المقضى .

٢ - للمحكمة العليا تعديل طريقة تنفيذ حكم
نهائي صادر من هيئة تحكيم على نحو يحول دون
الاخلال بسير المرفق الذي تقوم عليه الشركة
المدعية ، بمنحها أجلاً لسداد المبلغ المحكوم به
وفوائده على أقساط سنوية .

المحكمة :

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
فيها :

من حيث أن مبني هذا الدفع أن المدعية
سبق أن رفعت الى هيئة التحكيم اشكالا في تنفيذ
الحكم المتقدم ذكره فقضت في ٢٣ من مارس

٤٥٢٤٩٦٦٤٠ جنيها كما أنها مدينه محكوم بها بمبلغ ٨٧٠٦٥٠ ر ٠٩٧ جنيها وقد طالبتها المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ بسداد هذا المبلغ الأخير على اثنى عشر قسطا سنويا قيمة كل قسط ٧٢٦٤٣ جنيها يضاف اليه جملة الفوائد ومقدارها ١٨٠ ر ١٠١٣٦١٠ جنيها عن المدة من سنة ٦٤/٦٥ الى سنة ٧٠/٩٧١. ولا ريب فى أثر هذه الديون على السيولة النقدية لديها ومن ثم على سير المرفق الذى تقوم عليه وقد أشار الى ذلك وزير التخطيط فى كتابه المؤرخ فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠.

ولهذا ترى المحكمة تعديل طريقة تنفيذ الحكم على نحو يحول دون الاخلال بسير مرفق النقل الذى تقوم عليه الشركة المدعية ، وذلك بمنحها أجلا لسداد المبلغ المحكوم به وفوائده على خمسة أقساط سنوية متساوية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٣.

القضية ١٠ لسنة ١ ق « تحكيم » بالهيئة السابقة

٦

أول يوليو ١٩٧٢

- (أ) هيئة تحكيم : حكم ، وقف تنفيذ . ق ٨١ لسنة ١٩٦١ م ٣/٤
(ب) حكم نهائى : هيئة تحكيم . ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣
ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ م ٦٩

المبادئ القانونية :

١ - يشترط لوقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم أن يكون من شأن تنفيذها الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة ، أو الاخلال بسير المرافق العامة . فإذا كان المبلغ الذى قضت هيئة التحكيم بالزام مصلحة الجمارك برده الى الشركة الماعى عليها ضئلا ، فلن يترتب على تنفيذه اخلال بسير مرفق الجمارك ، والاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة .

٢ - دعوى وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم التى تختص المحكمة العليا بالفصل فيها ، ليست

والأمر جدد مختلف بالنسبة الى اشكالات التنفيذ التى تستهدف تحقيق مصالح شخصية ذاتية للخصوم وتقوم أسبابها على عقبات قانونية تتعلق بالتنفيذ ، بحيث يجوز لكل ذى شأن ممن أصابه ضرر من تنفيذ الحكم أن يستشكل فى تنفيذه أمام القضاء مباشرة وهى أسباب مغايرة للأسباب التى استحدثت المشرع من أجلها نظام وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ووكل أمره الى المحكمة العليا ، ومردّها الى ضمان تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة وأطراد سير المرافق العامة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يقوم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضه .

عن الموضوع :

ومن حيث أن مبنى الدعوى أن حكم هيئة التحكيم يلزم المدعية بدين غير مستحق عليها لأنها غير مسئولة عن ديون الشركة المؤممة الا فى حدود ما آل اليها من أصولها ، وإن الشركاء فى هذه الشركة تعمدوا اخفاء دين المحافظة عن لجنة التقييم فلم يخصص له ما يقابله من الأصول ، وأن تنفيذ الحكم يؤدى الى الاخلال بسير المرفق الذى تقوم عليه المدعية اذ أنها مدينة للبنك الأهلى بمبلغ ٤٥٢٤٩٦٦٤٠ جنيها كانت قد اقترضته لمعالجة ضعف السيولة النقدية لديها كما أنها مدينة للحكومة بمبلغ ٨٧٠٦٥٠ ر ٠٩٧ جنيها وقد طالبتها المؤسسة المصرية العامة للنقل البرى بسداد هذا المبلغ الأخير .

ومن حيث أن طلب وقف التنفيذ الذى تختص المحكمة العليا بالفصل فيه ليس طريقا للطعن فى أحكام هيئات التحكيم ، فما زالت هذه الأحكام نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن طبقا للمادة ٦٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم فلا محل لما تثيره الشركة المدعية من أوجه دفاع موضوعية سبق عرضها على هيئة التحكيم فاطرحتها وانتهت الى تقرير مسئوليتها عن دين محافظة القاهرة بحكم نهائى .

ومن حيث أنه يبين من المستندات التى قدمتها المدعية أنها مدينة للبنك الأهلى بمبلغ

طريقا للطعن في هذه الأحكام ، فهي لا تزال أحكاما نهائية غير قابلة لأي طعن .

المحكمة :

•• ومن حيث أنه يشترط لوقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم وفقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن يكون من شأن تنفيذها الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الاخلال بسير المرافق العامة .

ومن حيث أن المبلغ الذي قضت هيئة التحكيم بالزام مصلحة الجمارك برده الى الشركة المدعى عليها هو مبلغ ضئيل غير ذي أثر في موارد الدولة المخصصة للانفاق العام ، ومن ثم فلن يترتب على تنفيذ الحكم اخلال بسير مرفق الجمارك والاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة .

ومن حيث •• أن دعوى وقف تنفيذ أحكام هيئات التحكيم التي تختص المحكمة العليا بالفصل فيها ليست طريقا للطعن في هذه الأحكام فهي لا تزال أحكاما نهائية غير قابلة لأي طعن تطبيقا للمادة ٦٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧١

ولما كانت مصلحة الجمارك أنما تنعى على حكم هيئة التحكيم الصادر ضدها لصالح المدعى عليها مخالفة لقانون الجمركي ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو نعى ينطوى على طعن في هذا الحكم النهائي غير قابل لأي طعن فإنه يكون غير مقبول .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن دعوى وقف التنفيذ لا تقوم على أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضها .

التضية ٧ لسنة ٢ ق « تحكيم » بالية السابقة

ليس الرجل يمامون على نفسه ، ان اجتمه

او اخفته او حبسته أن يقسر على نفسه .

« عمر بن الخطاب »

قضاء محكمة النفس الجنائية

٧

أول فبراير ١٩٧١

الطلب على سند من القول أنها لا ترى محلا
لسماعهم « لأن تقدير الدليل مسألة موضوعية
مرجعها الى اقتناعها »

دفاع : اخلال بحقه • محاكمة ، اجراءاتها ، شفويتها

حكم ، تسييب ، غيب • اثبات ، شهود

المبادئ القانونية :

١ - يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وعندئذ
يحق للمحكمة أن تبدأ ما تراه في شهادته ،
وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها
المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة
تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل
سماعه •

٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على
التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة
وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولما
كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة
الغائبين من شهود الاثبات ، فإن الحكم المطعون
فيه اذ قضى في الدعوى بادانة الطاعن وركن الى
أقوالهم دون سماعهم رغم اصرار الطاعن على
ذلك فإنه يكون مشوبا بعيب الاخلال بحق الدفاع
بما يستوجب نقضه والاحالة •

المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أن محكمة الموضوع عولت على أقوال
جميع شهود الاثبات وحصلتها وركنت اليها
في ادانة الطاعن على الرغم من أن الثابت بمحضر
الجلسة أنها اقتضت على سماع البعض منهم
دون البعض الآخر رغم تمسك الدفاع بطلب سماع
شهادة الغائب منهم وأسست المحكمة رفضها لهذا

لما كان ذلك ، وكان القانون يوجب سؤال
الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدأ
ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء
هذه الشهادة التي تسمعها المحكمة ويباح للدفاع
مناقشتها بما يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي
ثبتت في عقيدتها من قبل سماعه • وكان الأصل
في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي
الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه
الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وكان المدافع
عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الغائبين
من شهود الاثبات ، فإن الحكم المطعون فيه
اذ قضى في الدعوى بادانة الطاعن وركن الى
أقوالهم دون سماعهم رغم اصرار الطاعن على ذلك
فانه يكون مشوبا بعيب الاخلال بحق الدفاع
بما يستوجب نقضه والاحالة ولا يؤثر في ذلك
أن تكون المحكمة قد ركنت في الادانة الى أدلة
أخرى هي اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة وباقي
أقوال شهود الاثبات الذين سمعتهم والمعاينة
لأنها لم تعتد بهذه الأدلة وحدها وانما أدخلت في
اعتبارها أيضا أقوال الشهود الغائبين الذين لم
تستمع اليهم رغم اصرار الدفاع على سماعهم
والأصل أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة
يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها
مجتمعة ، وليس من المستطاع - مع ما جاء في
الحكم - الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا
الدليل - لو حقق - في الرأي الذي انتهت اليه
المحكمة • لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض

٩

١٤ فبراير ١٩٧١

حكم : ادانة • تسبيب ، عيب • خبز • تموين • قرار
وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧

المبدأ القانوني :

يشترط في الحكم الصادر بالادانة أن يبين
واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة
منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفي في ذلك أن
يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن
يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاد بها
على ادانة المتهم •

المحكمة :

• • • وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان
الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن على
قوله : « ان التهمة ثابتة قبل المتهم بما جاء بمحضر
الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط
بمخبر المتهم وهو القائم على ادارته خبزا خاصا
بخبز لصالح الأفراد فضلا عن اعتراف المتهم
بالمحضر » •

لما كان ذلك ، وكان يشترط في الحكم الصادر
بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي
استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ،
ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي
اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه
وجه استشهاد بها على ادانة المتهم ، فاذا اقتصر
الحكم على القول بأن التهمة ثابتة مما جاء بمحضر
الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط بمخبر
المتهم وهو القائم على ادارته خبزا خاصا يخبز
لصالح الأفراد فضلا عن اعتراف المتهم بالمحضر دون
أن يذكر نوع الخبز الذي كان اطاعن قائما بخبزه
وهل هو من النوع البلدي أو الأفرنكي أو الشامي
لاختلاف الأحكام التي سننها الشارع لكل نوع
منها سواء من جهة الترخيص بانتاجه أو من جهة
بيان المواصفات اللازمة ، كما لم يورد الحكم
مضمون الاعتراف المنسوب للطاعن واكتفى
بالاشارة الى ما جاء بمحضر الضبط ولم يبين
ما اذا كان المخبر الذي يديره الطاعن يعمل

الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث
باقي أوجه الطعن الأخرى •

الطعن ١٦٦٠ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة
المستشارين محمود العمراوى وأنور خلف وإبراهيم الديوانى
ومحمد ماهر حسن وحسن المغربى

٨

أول فبراير ١٩٧١

دفاع : اخلاص بحقه • حكم ، تسبيب ، عيب

المبدأ القانوني :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام
عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن
تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ،
وفى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق
الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه •

المحكمة :

• • • وحيث انه يبين من الرجوع الى محضر
جلسة ٢ من مارس ١٩٧٠ وهى الجلسة الثانية
التي حددت لنظر معارضة الطاعن في الحكم
الغيابى الاستئنافى القاضى بتأييد الحكم المستأنف ،
أن الطاعن قد تخلف عن الحضور في هذه الجلسة
وأن محاميا اعتذر عن هذا التخلف بمرض الطاعن
وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، وبالرغم
من ذلك فان المحكمة قضت في المعارضة بقبولها
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض
فيه وسكت الحكم كلية عن هذا الدفاع ايرادا أو
ردا فلم يبين سبب اطراحه للشهادة المرضية
المقدمة من الطاعن •

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا تقدم
المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم
الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد
عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال
الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في
الدفاع بما يستوجب نقضه • فانه يتعين لما
تقدم نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة
لبحث باقي أوجه الطعن •

الطعن ١٦٦١ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

المحكمة :

• • • • • حيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط شهد بأن تحرياته السرية والتي تأكدت من أقوال المرشدين السريين دلت على أن المطعون ضده وآخرين - يتجرون في المواد المخدرة ويعملون على ترويجها ، واذ أذنت النيابة العامة بتفتيشهم وتفتيش منازلهم ، قام الضابط أثناء حملة تفتيشية بضبط المخدر في حيازة المطعون ضده ، وانتهى الحكم الى قبول الدفع ببطلان اذن النيابة لابتناؤه على تحريات غير جدية تأسيسا على أن الضابط عول في تحرياته على المرشدين السريين مما حجب المحكمة عن تقدير مدى جديتها وأن هذه التحريات شملت أشخاصا آخرين في بلاد مختلفة وتم تنفيذ الاذن أثناء حملة تفتيشية ولم يواجه الحكم ما قام به الضابط بنفسه من تحريات •

لما كان ذلك ، وكان يتعين على المحكمة أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها واذ لم يواجه الحكم ما قام به الضابط بنفسه من تحريات ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، فضلا عن أنه من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بأجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة (جناية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات •

للمؤمنين أم لا اذ أن حظر الخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص محظور على المخابز التي تعمل للتموين دون غيرها عملا بنص المادة ٢١ من القرار الوزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك دون حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن •

الطعن ١٦٣٥ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطيه ومحمود عطية والدكتور محمد محمد حسنين وطه دنانه

١٠

١٤ فبراير ١٩٧١

(١) تفتيش : اذن ، اصداره • بطلان التفتيش •

اجراءات •

(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير تحريات

(ج) حكم : تسبيب ، عيب

المبادئ القانونية :

١ - القانون لا يوجب تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة شخصية مسبقة بمن يطلب تفتيشه ، وله الاستعانة فيما يجريه من تحريات بمعاونيه من رجال السلطة والمرشدين السريين وبمن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم •

٢ - لئن كان تقدير الظروف التي تسوغ التفتيش من الأمور الموضوعية ، التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به ، تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع ، التي لها الا تعول على التحريات أو أن تطرحها جانبا ، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها •

٣ - يتعين على المحكمة ، أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى ، وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، واذ لم يواجه الحكم المطعون فيه ما قام به الضابط بنفسه من تحريات ، فإنه يكون مشوبا بالقصور •

التحقيقات التي تمت فيها وما دار في الجلسة تتحصل في أنه في الساعة السادسة من صباح يوم أول يونية ١٩٦٥ كان الشرطي السرى السيد محمد حسنين يمر - وبرفقته زميله الشرطي السرى محمد محمود على محطة سكة حديد انقصاصين حين شاهد المتهمين يقفان برصيفهما القبلي ، ولعلمه بأنهما ليسا من أهالي البلدة فقد أثار وجودهما في ذلك الوقت شبهته بافتادهما الى مقر نقطة شرطة القصاصين للتحري عن أمرهما ولما أن أقبل ضابط النقطة الملازم أول عصام ابراهيم وهدان وسألهما عن سبب حضورهما الى القصاصين أجابا بأنهما حضرا اليها لشراء مواد مخدرة ممن يدعى السيد ابراهيم جبر من أهالي القصاصين وأنه بتفتيشه لهما عثر مع المتهم الأول السيد المرسى الشاذلى على لفافتين من مادة الحشيش ولفافة من مادة الأفيون ومع المتهم الثانى على لفافتين من مادة الحشيش وبوزن المخدر المضبوط تبين أنه ٩٧٠ جراما من الحشيش ، ٤٩٥ جراما من الأفيون .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانبا ، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها، وكان شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة واجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية ، لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها ، اذ الأعمال الاجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا أيضا بالفساد في الاستدلال مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

الطعن ١٦٧٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

١١

١٤ فبراير ١٩٧١

(أ) عقوبة : اعفاء منها . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٨
(ب) اسباب اباحة : موانع عقاب ، قانون ، تطبيقه

المبادئ القانونية :

١ - ان مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع - وفقا للمادة ٤٨ من انقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ .

٢ - تفرق المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين حالتين ، الأولى : اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة ، والثانية : لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل اشترط في مقابل الفسحة التي منحتها للجاني في الأخبار أن يكون إخباره هو الذي يمكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبي الجريمة .

الحكمة :

من حيث أن واقعة الدعوى - على ما يبين من

وحيث ان الواقعة على الضورة المتقدمة قد قام الدليل على صحتها في حق المتهمين من أقوال الضابط عصام ابراهيم وهدان والشرطيين السريين السيد محمد حسنين ومحمد محمود على ، ومن اعتراف المتهمين في تحقيقات الشرطة والنيابة واعتراف أولهما بالجلسة ومن تقرير المعامل الكيماوية ، فقد شهد الملازم أول عصام ابراهيم وهدان بالتحقيقات أنه في يوم الحادث أبلغه الشرطيان السريان السيد محمد حسنين ومحمد محمود على باقتيادهما المتهمين الى مقر الشرطة للتحري عن أمرهما وما أن سأل المتهمين عن سبب قدومهما الى ناحية القصاصين حتى اعترفا له بأنهما يحملان مخدرا اشترياه من السيد ابراهيم جبر من أهالي القصاصين وذلك بقصد الاتجار فيه ، وأنه بتفتيشه عثر معهما على المخدر المضبوط وشهد الشرطيان السريان السيد محمد حسنين ومحمد محمود على بأنهما اقتادا المتهمين الى مقر الشرطة للتحري عن أمرهما فهناك أقرأ للضابط - الشاهد السابق - بأنهما قدما الى القصاصين لشراء مخدر من السيد ابراهيم جبر وأنه بتفتيشه لهما عثر معهما على الكمية المضبوطة من المخدر . واعترف المتهم الأول السيد

يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعد بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

وإذا كانت المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين : الأولى : اشترط القانون فيها فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة - والثانية - لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل اشترط في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة ، فإن المقصود بالمبادرة في الحالة الأولى هو المبادأة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها . وذلك يقتضى أن يكون الجاني في موقف المبلغ عن جريمة لا موقف المقترب لها حين يستجوب أو يسأل فيجزي على كشفه عن مرتكبي تلك الجرائم بالإعفاء من العقاب أما في الحالة الثانية فإن موجب الإعفاء يتوافر إذا كان إخباره السلطات بالجريمة - بعد علمها بها - هو الذي مكنها من ضبط باقي الجناة .

وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التي تفيهاها الشارع في هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقي الجناة الذين ساهموا في اقتراف الجريمة فلا يكفي أن يصدر من الجاني في حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل والا انفسح المجال للصاق الاتهامات بهم جزافاً بغية الافادة من الإعفاء وهو ما ينأى عنه قصد الشارع فإذا كان ما أدلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقي الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها ، فلا حق له في الانتفاع بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لتخلف المقابل المبرر له .

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم ، وإذا كان الثابت من التحقيقات في هذه الدعوى أن ما صدر من المتهمين لا يعد مبادرة منهما بإبلاغ السلطات بالجريمة قبل علمها بها وإنما اعترافاً بارتكابها - بعد أن أودعا مقر الشرطة ووضعاً في

محمد المرسى الشاذلى بتحقيقات الشرطة والنيابة أمام هذه المحكمة باحرازه للمخدر المضبوط معه ، وبأنه اشتراه ممن يدعى السيد ابراهيم جبر من أهالي انقصاصين بقصد الاتجار فيه وأقر المتهم الثانى محمد المصلحي أحمد زهرة بالتحقيقات بضبط المخدر معه وأضاف أنه للمتهم الأول الذى اشتراه من السيد ابراهيم جبر ، وأنه مرافق للمتهم الأول إلى القصاصين لمعاونته في نقل المخدر إلى بلدتهما . وثبت من تقرير العامل الكيماوية أن المخدر المضبوط هو من مادتي الحشيش والأفيون .

وحيث أنه بتفتيش السيد ابراهيم جبر وتفتيش مسكنه لم يعثر على أية مواد مخدرة وبسؤاله أنكر معرفته بالمتهمين كما أنكر أى صلة له بالمخدر المضبوط معهما وشهد الضابط عصام ابراهيم وهذان ورجلا الشرطة اسريان بأن السيد ابراهيم جبر يعمل في تجارة الحديد ، وأنه لم يصل إلى علمهم أنه يتجر في المواد المخدرة وليس له نشاط معروف في تجارة هذه المواد .

وحيث أن المدافع عن المتهم الأول طلب الحكم بإعفاء المتهم من العقاب تطبيقاً لنص المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تأسيساً على أنه أخبر السلطات العامة بالمصدر الذى اشترى منه المخدر قبل علمها بالجريمة .

وحيث أن المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن : يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادروا من الجناة بإبلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة تغين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقي الجناة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير مبلغ ، بما مفاده أنه حتى يتوفر موجب الإعفاء يتعين أولاً أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء - وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق ذلك منحه الإعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فإذا لم

في سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق
الحياسة المادية .

٢ - ان القصد الجنائي في جريمة احراز
أو حيازة مخدر ، انما هو علم المحرز أو الحازر ،
بأن ما يحزره أو يجوزه من المواد المخدرة .

٣ - ان المحكمة غير مكلفة بالتحدث عن ركن
القصد الجنائي في جريمة حيازة أو احراز المخدر ،
اذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على
أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر .

المحكمة :

.. وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة
لجريمة احراز جواهر مخدرة ، بغير قصد الاتجار
أو التعاطي أو الاستعمال ، التي دان الطاعن بها
واقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال
ضابط مباحث بندر المحلة ورجل الشرطة الذي
كان يرافقه وقت الحادث ومن نتيجة التحليل وهي
أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ، وكان لا جدوى فيما ينعاه الطاعن
على الحكم بشأن وصف التهمة المسندة للطاعن
بالنسبة للمخدر المضبوط داخل علبة الثقاب بأنه
حيازة وليس احرازاً ذلك أن المادة ٣٨ من القانون
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تتناول بالعقاب
من حاز أو أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال
المصرح بها ، وكانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن
بالأدلة التي أوردتها أنه هو صاحب المواد المخدرة
التي ضبطت في حجر جلبابه وبداخل علبة الثقاب
التي وجدت بجوار فخذه فقد حق عليه العقاب
طبقاً لتلك المادة سواء أكان حائزاً للجواهر
المضبوطة أو محرزاً لها إذ أن مناط المسؤولية في
كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجنائي بالمخدر
اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه
بأي صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة
مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك
والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وإذا
كانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة
التي نص عليها القانون لجريمة الاحراز التي
اتهم ودين بها الطاعن ، فإن ما ينعاه في طعنه
لا يكون له محل .

موقف التحقيق ، ولم يكن اخبارهما عن مصدر
المخدر جدياً بدلالة ما كشف عنه التحقيق من
انقطاع صلة السيد ابراهيم جبر بالمخدر المضبوط
معهما بل كان اتهاماً أرسله على غير سند ، فإن
طلب الدفاع تطبيق المادة ٤٨ واعفاء المتهمين من
العقاب يكون غير سديد .

وحيث ان قصد الاتجار متوافر في حق المتهمين
من اعترافهما بشراء المخدر بقصد بيعه في بلديهما ،
ومن كبر الن كمية المضبوطة منه فقد بلغ وزنها
٩٧٠ جراماً من الحشيش ، ٤٩٥٠ جراماً من
الأفيون .

وحيث انه لما تقدم ، يكون قد ثبت للمحكمة
أنه في يوم أول يونية ١٩٦٥ بدائرة مركز التل
الكبير محافظة الاسماعيلية - المتهم الأول : حاز
وأحرز جوهريين مخدرين (حشيش وأفيون) في
غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكان ذلك بقصد
الاتجار . المتهم الثاني : أحرز جوهراً مخدراً
(حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً
وكان ذلك بقصد الاتجار . الأمر المعاقب عليه
طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبتدين ١ و ١٢ من الجدول
١ الملحق به .

وحيث ان المتهم الثاني أعلن قانوناً ولم يحضر
ويصح الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٣٨٤ من
قانون الاجراءات الجنائية .

الطعن ١٨١٩ لسنة ٤٠ ن بالهيئة السابقة ،

١٢

١٥ فبراير ١٩٧١

(أ) مخدر : جريمة ، اركانها . مسئولية . اثبات .
ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٦
(ب) قصد جنائي : مخدر ، احراز ، حيازة .
(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، قصد جنائي

المبادئ القانونية :

١ - ان مناط المسؤولية في كلتا حالتى احراز
الجواهر المخدرة أو حيازتها ، هو ثبوت اتصال
الجنائي بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة ،
وبسط سلطانه عليه بأي صورة عن علم وإرادة .
أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه

النقود ، تعين البحث في أمر الرصيد في ذاته بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية .

المحكمة :

• • • • • وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قد أعطى بسوء نية • • شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وقد حصل الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي اعتنق الحكم المطعون عليه أسبابه واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن أصدر للمجنى عليه بتاريخ ٢ من أغسطس ١٩٦٦ شيكا بمبلغ خمسمائة وخمسين جنيها مسحوبا على بنك الاسكندرية وبتقديمه للبنك أفاد بالرجوع على الساحب وانتهى الحكم من هذا التقرير تبريرا لقضائه بادانة الطاعن الى ما نصه . « وحيث ان السند الأول مستوفى أركان انشاء الشيك وشرائط صحته • • وحيث ان المتهم لم يواجه التهمة • • وحيث أن أركانها قائمة قبله بما تقدم ويتعين عقابه وفقا لمادتي الاتهام » .

وهذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه ينطوى على الخطأ في تأويل القانون ، ذلك بأن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن يحكم بالعقوبات المقررة في المادة ٣٣٦ لجريمة النصب على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه المادة أن النص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي « المادة ٤٥٢ » وهو يعاقب معطى الشيك في الأحوال الآتية : (أولا) اذا كان الشيك الذي أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، فلا يكفي أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه • • (ثانيا) اذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك (ثالثا) اذا سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك (رابعا) اذا أمر

أما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن اقامة الدليل على علمه بكنه الجوهر المخدر المضبوط بداخل علبة الثقاب ، فمردود بأن القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة مخدر إنما هو علم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استغلالا عن هذا الركن اذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر .

واذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق الطاعن ، فان ما ينعاه على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قطع أظافره والقائها ونتيجة تحليلها وغموض عقيدة المحكمة في شأنها فمردود بأن الحكم لم يشر الى هذه الوقائع الا في مقام التذليل على كذب المتهم الذي ادعى أن شاهدي الاثبات اعتديا عليه وأكرهاه على تجزئة الأفيون بيديه فجاءت نتيجة التحليل سلبية وقد جاء الحكم خاليا من كل تناقض أو اتهام يعيبه ولم يكن لما أثاره الطاعن بشأن واقعة محاولة اخفاء أظافره أو نتيجة تحليلها أي أثر في عقيدة المحكمة بشأن ثبوت الواقعة في حقه • • لما كان ما تقدم • • فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

الطعن ١٤٥٣ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين أنور خلف وإبراهيم الديوانى ومحمد الدين الرفاعى ومصطفى الاسيوطى ومحمد ماهر حسن .

١٣

١٥ فبراير ١٩٧١

شيك : بدون رصيد • جريمة : أركانها : نقض ، خطأ في تأويل القانون • حكم : تسبيب ، عيب • عقوبات م ٣٣٧

المبدأ القانوني :

متى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام

المبادئ القانونية :

١ - للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بنسب خبير آخر في الدعوى ، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

٢ - الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ، إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

المحكمة :

• • • • • وحيث أن الحكم الابتدائي - المكمل أسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن بين واقعة الدعوى وأقام عليها في حق الطاعن أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - عرض إلى طلب الطاعن نذب خبير آخر في الدعوى ورد عليه في قوله : « وتكون التهمتان قد ثبتتا قبله ويتعين عقابه عنهما طبقا لمادتي الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ - ٣٠١ ج دون حاجة إلى اجابته إلى طلب نذب خبير آخر في الدعوى أو التصريح له بتقديم تقرير خبير استشاري ما دام أن المحكمة قد وجدت في أوراق هذه الدعوى وفي الدعوى المنضمة ومن مطالعتها الشخصية بالعين المجردة للشيك ما يكفي لتكوين عقيدتها » .

فإن هذا الذي أورده الحكم كاف ويسوغ به اطراح طلب الطاعن لما هو مقرر من أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهي في ذلك ليست ملزمة بنسب خبير آخر في الدعوى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في

البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته ويشترط للعقاب في كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالما بأن الرصيد لا يفي بقيمة الشيك .

ومفاد ما جاء في نص الشارع وما أعرب عنه في مذكرته الايضاحية أنه يشترط لتحقيق الجريمة توافر أركان ثلاثة هي : اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معيناً هي الشيك أي اعطاؤه أو مناولته للمستفيد ، وتخلف الرصيد الكافي القابل للصرف أو تجميده ثم سوء النية . ولا جريمة في الأمر ما دام للساحب عند اصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق ، محقق المقدار ، خال من النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك ، قابل للصرف وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم الدفع ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود ، تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع ، أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملابس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد افادة من البنك بالرجوع على الساحب فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون فوق قصوره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن ١٧٠٢ لسنة ٤٠ ق بالهيئة الشابة

١٤

٢١ فبراير ١٩٧١

(١) اثبات : خبرة ، محكمة موضوع ، سلطتها في

تقدير دليل .

(ب) حكم : اصداره ، توقيعه ، بطلانه

٢ - لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالتقصير في التدليل على ارتكابه جريمة الشروع في التهريب ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي أثبتها الحكم في حقه .

المحكمة :

.. وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي جلب المخدر والشروع في التهريب اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة نها معينها الصحيح في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - عرض لدفاع الطاعن القائم على انتفاء علمه بماهية ما بداخل الحقيبة المضبوطة وبأنها تضم بين طياتها جوهرا مخدرا ورد عليه بقوله « وحيث أن المتهم الأول .. أنكر ما عزي إليه وزعم أنه لا يعرف أن الحقيبة المضبوطة تحوى جواهر مخدرة وزعم في المراحل الأولى من التحقيق أن الحقيبة تخص المتهم الثانى .. ثم عدل عن ذلك في مرحلة تالية وأمام المحكمة فقرر أن الحقيبة تخص شخصا آخر .. وأنه سلمها له لتوصيلها إلى قريب له بالقاهرة .

وهذا التلون في الأقوال عن الحقيبة ومصدرها بالاضافة إلى ما ورد في التحريات السابقة على وصوله إلى مطار القاهرة يدل على أن الحقيبة له وأنه أراد القاء التهمة على المتهم الثانى أو غيره عندما ضبط في المطار والجريمة في حالة التلبس الأمر الذى تطمئن معه المحكمة بالاضافة إلى الوقائع والأدلة السابقة إلى أن المتهم المذكور .. لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى في جريمة احراز وحيازة المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر . وكان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيبة التى ضبطت حاملاً أياها بالاضافة إلى ما ورد بالتحريات التى سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التى ضبطت معه وبكنهها مما يسوغ به اطراح دفاعه .

اثبات عدم انتوقع على الحكم فى خلال الثلاثين يوماً اثباتية لصدوره إنما هى الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتى ثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقدم هذه الشهادة، فإن منعه على الحكم الابتدائى بالبطلان يكون غير سديد . ويكون غير مجد ما يثيره من تقديمه طلباً إلى قلم الكتاب تأشراً عليه من أحد مستخدميه بعبارة أن القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الأسباب ، وأخذه على محكمة ثانى درجة قعودها عن تقصى صحة ذلك البيان مادام الثابت أنه لم يحصل من ذلك القلم على الشهادة موضوع الطلب والتى لا يغنى عن تقديمها ما تأشراً به من كاتب الجلسة على الطلب المقدم إليه من الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن ١٦٨٦ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين نصر الدين عزام وسعد الدين عطيه ومحمود عطيه والدكتور محمد محمد حسين وطه الصديق دنابه

١٥

٢١ فبراير ١٩٧١

(أ) قصد جنائى : مخدر ، احرازه حيازة مادية . حكم ، تسبیب ، عیب .
(ب) حكم : تسبیب ، عیب . تهريب ، مشروع . ارتباط ، عقوبات م ٣٢ عقوبة مبررة

المبادئ القانونية :

١ - يتوافر القصد الجنائى في جريمة احراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر . ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيبة التى ضبطت حاملاً أياها بالاضافة إلى ما ورد بالتحريات التى سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التى ضبطت معه وبكنهها مما يسوغ به اطراح دفاعه .

المحكمة :

• • • وحيث انه من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه الى صلته بالمخدر بعد أن ألم بأداة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجسده انه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده •

• • • لا كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بالاضافة الى ما ارتآه من بطلان اذن التفتيش لصدوره باسم غير الاسم الحقيقي للمطعون ضده ، قد استند في قضائه بالبراءة الى أسباب أخرى مبناها الشك في التهمة المسندة الى المطعون ضده •

• • • واذا كان يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كى يقضى بالبراءة اذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه ، فإن تعيب الحكم فى احدى دعائمه بالخطأ فى تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج • لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

الطعن ١٧١٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

١٧

٢٢ فبراير ١٩٧١

(أ) نقض : طعن ، مصلحة • نيابة عامة • دعوى ، مصلحة •

(ب) معارضة : اعتبارها كان لم تكن • محال صناعية وتجارية • ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ق ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ • اجراءات م ٤٠٦

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن ، هى خصم عادل تختص بمراكز قانونى خاص ، اذ تمثل المصلحة العامة وتسمى فى تحقيق موجبات القانون ، ولها تبعاً لذلك ، أن تطعن بطريقى النقض فى الأحكام من جهة الدعوى الجنائية ، وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين •

مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافيا فى الدلالة على أن الطاعن كان عالما بوجود المادة المخدرة التى ضبطت معه وبكنهها مما يسوغ به اطراح دفاعه ، ومن ثم فإن ماساقه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير ذى وجه ولا يعتد به •

• • • لا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٢ من فبراير ١٩٧٠ صحة ما نسبته الحكم للطاعن من قوله بأن الحقيقة التى ضبطت معه تخص • • • الذى أعطاه اياها لتوصيلها تقرب له يقيم بالقاهرة ، فان ما يثيره من قالة الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل •

• • • لا كان ما تقدم ، وكان لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور فى التدليل على ارتكابه جريمة الشروع فى التهريب ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبت به بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب الجواهر المخدرة التى أثبتتها الحكم فى حقه ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

الطعن ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة

١٦

٢١ فبراير ١٩٧١

(أ) حكم : تسبيب ، عيب • نقض ، طعن • أسباب ، مصلحة • خطأ قانونى •

(ب) تهمة : تشكك قاض فى صحتها • براءة

المبادئ القانونية :

١ - الخطأ القانونى فى الحكم القاضى بالبراءة لا يعيبه ما دام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه الى صلته بالمخدر بعد أن ألم بأداة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجسده انه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته فى اعتقاده •

٢ - يكفي أن يتشكك القاضي فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة اذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه •

تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة وذلك بالنسبة للمطعون ضده الأول .

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ولها تبعا لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام من جهة الدعوى الجنائية وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتنبو عنهم في الطعن لمصلحتهم وتنفيد في ذلك بقيود طعنهم ، بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى .

واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالنسبة للمطعون ضده الثاني دون أن يقضى بعدم جواز المعارضة عملا بالمادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون - الا أنه لما كان الحكم بعدم جواز المعارضة يلتقي في النتيجة مع الحكم المطعون فيه باعتبارها كأن لم تكن . فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني لا يكون مقبولا لانعدام المصلحة فيه ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن ١٧٢٤ لسنة ٤٠ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمود العمراني وإبراهيم الديواني ومصطفى الاسيوطي ومحمد ماهر حسن وحسن المغربي

٢ - ثن كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن يقضى بعدم جوازها عملا بالمادة ٣١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون الا أنه لما كان الحكم بعدم جواز المعارضة يلتقي في النتيجة مع الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد .

المحكمة :

.. وحيث أن المطعون ضدهما عارضا في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإدانتهم في جنحة ادارة محل للنسيج بدون ترخيص فقضى الحكم المطعون فيه بقبول معارضة المطعون ضده الأول شكلا والاكتفاء بتغريمه ١٠٠ قرش وتأنيده فيما عدا ذلك ، وباعتبار المعارضة كأن لم تكن بالنسبة للمطعون ضده الثاني .

لما كان ذلك ، وكان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - المطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٢١ على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » واذا كان الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون لا يقبل المعارضة فانه يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها .

لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا يكون قد أخطأ في

قضاء محكمة النقص المدنية

١٨

٨ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) اثبات : اجراءاته : ارث . مدني م ٣٩٤ . مرافعات سابق م ٢٦٢

(ب) ورقة عرفية : انكار توقيع

(ج) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل . نقض . سلطة محكمة النقض .

(د) اثبات : قرينة .

(هـ) حكم : تدليل . عيب . دفع جوهرى . ايجار

اماكن . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨

المبادئ القانونية :

١ - اذا نفى الوارث علمه بان الامضاء التى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه ، وحلف اليمين ، زالت عن هذه الورقة مؤقتا قوتها فى الاثبات وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها .

٢ - الاستفادة من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق سواء فى حالة انكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب اليه التوقيع ، أو انكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة ، ولا يلتزم قاضى الموضوع فى أى من هذه الحالات باجراء التحقيق المشار اليه فى هذه المادة ، بل ان له اذا رأى فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بأن التوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة من غير اجراء هذا التحقيق .

٣ - لقاضى الموضوع السلطة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها صحيحا ، وترجيح ما يطمئن اليه منها ، وفى استخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سليما .

٤ - لا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه قاضى الموضوع من القرائن فى الدعوى متى كان استنباطه سائقا ، ومحكمة الموضوع وهى تباشر سلطتها فى تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ، ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائقة كافية لحمله .

٥ - اذا كان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن التى قدمها أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك فى دفاعه بأن المقار موضوع النزاع تم بناؤه فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ فتخضع أجرته للتخفيض الذى قرره القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

المحكمة :

... وحيث ... أنه لما كان المشرع قد أباح فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع لمورثه دون أن يطعن فى هذه الأوراق بطريق الادعاء بالتزوير أو حتى يقف موقف الإنكار صراحة ، فاذا نفى الوارث علمه بأن

مع واقع الدعوى ، دون رقابة عليه لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سليما . واذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه رأى أن المستندات التى قدمها الطاعن لا تدل على أنه هو الذى قام بالانفاق من ماله الخاص على هدم المنزل واعادة بنائه ، وان دلت تجوزا على أنه هو الذى باشر ذلك العمل لأن شريكه فى المنزل سيدتان ، وكان هذا من الحكم استخلاصا سائغا ، فان النعى بهذا الوجه يكون فى غير محله .

•• انه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف رفضت احالة الدعوى الى التحقيق أو ندب خبير لاثبات أعمال الهدم والبناء التى يدعى الطاعن أنه قام بها ، وتقدير قيمتها وتحديد نصيب كل من الشركاء فيها تأسيسا على أنه لا جدوى من اتخاذ هذا الاجراء ، بعد أن ثبت لها أن الطاعن عجز عن اقامة الدليل على أنه هو الذى قام بالهدم واعادة البناء من ماله الخاص .

•• انه لما كان المحرر الذى استند اليه الحكم المطعون فيه هو ذلك المقدم من الطاعن ويتضمن اقرار الشريكة الثالثة - المطعون عليها الرابعة - بأنها تحاسبت معه ودفعت له ما خصها فى المصروفات التى أنفقتها فور اتمام البناء ولم يستند الحكم الى المحرر الآخر الذى أشاد اليه الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٣ الاسكندرية الابتدائية ، والذى يقسول الطاعن ان المطعون عليه الاول قدم صبورته الشمسية ، وكانت محكمة الاستئناف فى حدود سلطتها الموضوعية قد فسرت الاقرار سائفاً البيان الذى قدمه الطاعن ، بأن ما تضمنه من أن الشريكة الثالثة قد دفعت له ما استحق عليها فور اتمام البناء ، يخالف مؤدى دفاعه من أنه اتفق مع شركائه ، على أن يقوم بهدم المنزل واعادة بنائه على أن يستوفى قيمة هذه التكاليف من ريع المنزل ، وكان هذا الذى استخلصته المحكمة سائغا ويؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها فان النعى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه •• لم يخطئ فى تطبيق القانون فيما أورده عن طعن المطعون عليه الاول بجهالة توقيع مورثته على الاقرار المنسوب صدوره منها وحلفه اليمين على

الامضاء التى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثته وحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ سالفة الذكر ، زالت عن هذه الورقة مؤقتا قوتها فى الاثبات ، وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت مضمون الاقرار المؤرخ ١٩٥٧/٦/١ الذى قدمه الطاعن والمنسوب صدوره الى مورثة المطعون عليهم الثلاثة الاول حصل أن المطعون عليه الاول طعن بأنه يجهل توقيع مورثته على الاقرار المشار اليه وحلف على ذلك اليمين المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى ، فأوجب على الطاعن انذى تمسك بهذه الورقة أن يقيم الدليل على صحتها باتباع الاجراءات الخاصة بتحقيق الخطوط اعتبارا بأن حجية الورقة المذكورة قد زالت مؤقتا بخلف اليمين المشار اليها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اتبع صحيح القانون .

•• لما كان المستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق على سواء ، فى حالة انكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب اليه التوقيع أو انكار خلفه ذلك أو طعنه عليه بالجهالة ، ولا يلتزم قاضى الموضوع فى أى من هذه الحالات باجراء التحقيق المشار اليه فى هذه المادة ، بل ان له اذا رأى فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بأن التوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة من غير اجراء هذا التحقيق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد وجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها والقرائن التى ساققتها ما يكفى لتكوين عقيدتها فى شأن عدم صحة التوقيع المنسوب الى مورثة المطعون عليه الاول ، وما يغنيها عن الالتجاء الى التحقيق ، فلا عليها بعد ذلك ، ان هى لم تأمر بهذا الاجراء ، لأن الغرض منه هو اقتناعها برأى تراتح اليه فى حكمها . فاذا كان هذا الاقتناع موجودا بدونه ، فلا لزوم له ، ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

•• لقاضى الموضوع السلطة فى بحث الدلائل المستندات المقدمة له تقديمها صحيحا وترجيح ما يطمئن اليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقا

وحيث ٠٠ أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر أن المستندات التي قدمها الطاعن الأول تدل على أنه هو الذي قام بهدم العقار وإعادة بنائه من ماله الخاص ، فإنه لا يعيبه حالته إلى أسباب الحكم الابتدائي التي تقوم على عدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة لدعواه ، إذ أن حالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي لا تنصرف إلا إلى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو .

ان الحكم المطعون فيه انما استند إلى اقرار المطعون عليها الرابعة لتدليل على عدم صحة دفاع الطاعن من أنه اتفق مع شركائه على أن يقوم بهدم المنزل وإعادة بنائه على أن يستوفي قيمة هذه التكاليف من ريع المنزل .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الاستئناف رقم ٢٠/٥٣١ ق الاسكندرية ٠٠

وحيث انه لما كانت المادة الخامسة مكررا (٤) المضافة بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ تقضى بأن تخفض بنسبة ٢٠٪ أجور الأماكن التي أنشئت منذ ١٨/٩/١٩٥٢ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يولييه ١٩٥٨ ، وكان يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام محكمة الاستئناف لجلسة ٢١/٢/١٩٦٦ أنه تمسك في دفاعه بأن العقار موضوع النزاع تم بناؤه في آخر ديسمبر ١٩٥٦ فتخضع أجرته للتخفيض الذي قرره القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطن ٢٠٥ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وطرسي زغلول وأحمد حسن هيكل وعبد الحليم عبد الجواد وإبراهيم علام .

١٩

٨ ديسمبر ١٩٧٠

(١) مسئولية : تعويض . ضرر متوقع ، عناصره . مدنى

م ١/٢٢١ . ٢

ذلك ، وكان الحكم قد استند فى قضائه بـرد وبطلان هذه الورقة الى أن الطاعن وجه انذارا الى المطعون عليه الأول وباقى الورثة فى ١٩٦٣/١٢/٢١ ذكر فيه أن الاتفاق بين الشركاء على قيام الطاعن بهدم وإعادة بناء المنزل بمصاريف من عنده كان اتفاقا شفويا ، وأن الطاعن أقام ضد هؤلاء الورثة الدعوى ١٦٤ سنة ١٩٦٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية يطالبهم بما هو مستحق عليهم فى المصروفات دون أن يشير الى هذا الاقرار والى أن الورثة أنكروا فى تلك الدعوى حصول ذلك الاتفاق ، فرد الطاعن بأن هذا الاتفاق كان شفويا ولم يقدم الاقرار المشار اليه مع أنه قدم مستندات أخرى فى الدعوى ، ولو كان هذا الاقرار بين يديه وقتذاك لبادر الى تقديمه لأنه حاسم فى النزاع ، كما أنه حين استأنف الحكم الصادر فى تلك الدعوى ذكر فى صحيفة الاستئناف أن الاتفاق بينه وبين الشركاء كان شفويا ، كذلك لم يشر الطاعن الى الاقرار المذكور فى الدعوى ٠٠ التى رفعها المطعون عليه الأول لفرض الحراسة على المنزل ولا فى الدعوى ٠٠ التى رفعها المطعون عليه الأول للمطالبة بنصيبه فى الريع أو فى صحيفة استئنافها ولم يظهر هذا الاقرار الا بجلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ مع أن النزاع ثار بين الطرفين منذ سنة ١٩٦٣ . والى أنه لا محل لما ذهب اليه الطاعن من القاء تبعة عدم تقديم الاقرار على محاميه لأن الطاعن لم يشر الى الاقرار فى الانذار المؤرخ ١٩٦٣/١٢/٢١ الذى أرسله بنفسه الى الورثة .

لما كان ذلك وكانت القرائن سالفة الذكر سائغة وتؤدى فى مجموعها الى النتيجة الترائتية اليها الحكم وتكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص ، وكان لا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه قاضى الموضوع من القرائن فى الدعوى متى كان استنباطه سائغا ، وكان لمحكمة الموضوع وهى تباشر سلطتها فى تقدير الادلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضائها على أسباب سائغة كافية لحمله ، فان ما يشير به الطاعن بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فى تقدير محكمة الموضوع للادلة بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

(ب) نقل بحري : ناقل ، مسئولية • تعويض ، تقديره •
(ج) تعويض : ضرر ، عناصره • محكمة نقض ، سلطتها

المبادئ القانونية :

١ - المدين في المسؤولية العقدية يلزم بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد • ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، والضرر المتوقع انما يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات •

٢ - مسؤولية الناقل البحري تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة الى المرسل اليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن ، والا التزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد •

٣ - تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض •

المحكمة :

• • • وحيث انه لما كان المدين في المسؤولية العقدية يلزم طبقا لنص المادة ٢٢١/١ ، ٢ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد ، ويشمل تعويض الضرر ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، وكان الضرر المتوقع انما يقاس بمعيار موضوعي لا بمعيار شخصي ، بمعنى أنه ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين ، لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وكانت مسؤولية الناقل البحري تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة الى المرسل اليه في ميناء الوصول طبقا للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن والا يلزم بتعويض المرسل اليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، طبقا لما يتوقعه الشخص المعتاد •

واذ قصر الحكم المطعون فيه التعويض عن العجز في الرسالة على ثمنها بسعر شرائها في

ميناء الشحن ، ولم يقدّر اعتبارا لما عسى أن يكون قد فات الطاعنة من كسب بسبب الزيادة في سعر البضاعة الفاقدة وفقا لقيمتها السوقية في ميناء الوصول على سعر شرائها في ميناء الشحن فلم يضع حدا معقولا لما كان يمكن أن تحصل عليه الطاعنة من أرباح تتناسب وسعر التكلفة لهذه السلعة • وكان هذا من الحكم خطأ في تعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض المستحق للطاعنة بتفويت عنصر منها هو ما فاتها من كسب ، وكان تعيين العناصر المكونة للضرر ، والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض يعدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض •

لما كان ما تقدم وكان لا عبرة بما تسوقه الشركة المطعون عليها في المذكرة المقدمة منها ردا على سبب الطعن من أن سند الشحن قد حوى نصا يحصر بموجبه قيمة التعويض فيما لا يتجاوز ثمن البضاعة الواردة به أو بفاتورة الشراء أيها أقل ، ذلك أنه طالما أن المطعون عليها لم تقدم ما يفيد تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض له ولم يتخذ منه دعامة لقضائه ، فإنه لا يجوز للمطعون عليها إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف النظر المتقدم وقدر التعويض الذي تستحقه وزارة التموين الطاعنة بما لحقها من خسارة على أساس سعر البين في ميناء الشحن ولم يقدر لها التعويض المناسب عما فاتتها من كسب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص •

الطعن ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٢٠

٨ ديسمبر ١٩٧٠

ايجار اماكن : حكم ، طعن • ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧

٤ / ١٥ م

المبدأ القانوني :

يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن أن يكون صادرا في منازعة ايجارية ، يستلزم

المستأجر الأصلي وبصورته العقد الصادر الى المطعون عليهما الآخرين ، مطبقة في ذلك أحكام القانون المدني في الصورية وضمان عدم التعرض والمفاضلة بين المستأجرين ، فان مفاد ذلك ألا تعتبر المنازعة مفصورة في حقيقتها على تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وناشئة عنه بالمعنى الذي تتطلبه المادة ٤/١٥ منه للقول بعدم جواز الطعن فيه ، وعلى ذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن ، واذ جرى انحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن حكم المحكمة الابتدائية يخضع للحظر من الطعن سالف الإشارة اليه ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ٢٠٨ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة

٢١

١٠ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) نقص : طعن ، اعلانه . بنك ، شخصية اعتبارية .

مرافعات سابق م ١٤

(ب) دعوى : نظرها . حكم : تسبيب . مرافعات سابق

م ١/٤٠٢

(ج) اعلان : شركة اجنبية ، بطلان . مرافعات سابق

م ١٠/١٤

(د) نقص : مسائل الواقع . محكمة موضوع . شركة

(هـ) قوة القاهرة : التزام ، انقضاؤه . حكم : تسبيب .

استيلاء . ادوية . ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين من اعلان تقرير الطعن انه وجه الى بنك القاهرة بمركزه الرئيسى ، وأن صورة الاعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك ، وكان للبنك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير وكان الاعلان موجها الى البنك المطعون عليه باعتباره الاصيل المقصود بذاته فى الخصومة دون مثله ، فان ذكر اسم البنك فى اعلان التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - كافيا لصحته وفقا لما نصت

الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام التشريع الاستثنائي ، فاذا كان قد أبدى أثناء نظر المنازعة الأصلية ، منازعة مدنية أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام وتطبق بشأنها أحكام القانون المدني ، فان هذه المنازعة ، وان كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعة الأصلية أو تابعة لها أو مرتبطة بها . إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى الذي تتطلبه المادة ٤/١٥ منه ، وعلى ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية اذ فصل فى هذه المنازعة يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

المحكمة :

وحيث : . انه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأى طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا فى منازعة ايجارية يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، فاذا كانت أبديت أثناء نظر المنازعة الأصلية المشار اليها منازعة مدنية أخرى تخرج بطبيعتها عن نطاق تلك الأحكام وتطبق بشأنها أحكام القانون المدني ، فان هذه المنازعة وان كانت قد اعتبرت مسألة أولية بالنسبة للمنازعة الأصلية التى ينطبق عليها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو تابعة لها أو مرتبطة بها ، إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بالمعنى الذى تتطلبه المادة ٤/١٥ منه ، وعلى ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية اذ فصل فى هذه المنازعة يكون خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول ، وإن كان قد أقام دغسواه على الشركة الطاعنة يطلب تخفيض الايجار استنادا الى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أن الشركة تمسكت بأن عقد الايجار المبرم بينها وبين المستأجر الأصلي لا يشمل دورة المياه موضوع النزاع والذى صار تأجيرها الى كل من المطعون عليهما الثانى والثالث ، وقد اطرحت محكمة أول درجة هذا الدفاع وذهبت الى أن دورة المياه تندرج ضمن ملحقات عقد ايجار المكتبة المبرم مع

عليه المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات السابق دون اعتداد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في اسم الممثل له .

٢ - متى كان يبين من الحكم أنه لم يعسول في قضائه على ما ورد بالذاكرة التكميلية المقدمة من الخصم المطعون عليه - وهي المذكرة المقدمة بعد الأجل المحدد لتقديم المذكرات ودون اطلاع الطرف الآخر (الطاعن) عليها - وإنما على الوقائع والبيانات المثبتة بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة والخصوم قبل حجزها للحكم وكان لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار في أسبابه الواقعية الى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع ، طالما أن الحكم لم يقيم عليها قضاءه فذل على المحكمة ، ان هي رفضت طلب هذا الخصم إعادة القضية للمرافعة المرفق بهذه المذكرة ولا يكون للطاعن ان يعترض على رفض هذا الطلب .

٣ - النص في المادة ١٤/٦ من قانون المرافعات السابق على أنه « فيما يتعلق باتشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر تسليم صورة الاعلان الى هذا الفرع أو الوكيل » لا يقصد به حرمان صاحب ائشان من أصل حقه في اجراء الاعلان في مركز الشركة الرئيسي في الخارج .

٤ - واقعة وجود فرع للشركة الاجنبية في مصر ، تعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سائغا ومستهدا من وقائع ثابتة في الأوراق .

٥ - يشترط في القوة القاهرة التي ينقضي بها التزام المدين أن تكون أمرا لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ، ويترب عليه استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة .

المحكمة :

وحيث . . انه يبين من اعلان تقرير الطعن أنه وجه الى بنك القاهرة (ش.م.ع) بمركزه الرئيسي ٢٢ شارع عدلى بالقاهرة ، وأن صورة الاعلان قد تسلمها الموظف المختص بالبنك . لما كان ذلك وكان للبنك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المدير وكان الاعلان موجها الى البنك المطعون عليه باعتباره الاصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثله ، فان ذكر اسم البنك في

اعلان التقرير بالطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كافيا لصحته ، وفقا لما نصت عليه المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات السابق ، دون اعتداد بما يكون قد وقع فيه من خطأ في اسم الممثل له . .

وحيث ان . . الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه « بالنسبة للدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد اليعاد ، فان الثابت من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن عليها عبارة صادرة من البنك تفيد تقديم هذه الصحيفة الى قلم المحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ وبجوارها عبارة بالمصادد الأخضر تفيد تقديم هذه الصحيفة للمحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ تحت رقم ١٦٠٩ ، ومن ثم تكون الصحيفة قدمت للمحضرين خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ١٤/٢٠ مرافعات ، وبما أنه بالنسبة للدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن فان الثابت من صحيفة دعوى الشركة أن وزارة التسيوين قد استولت على فرع تجارة الادوية التابع لها ، ومفاد ذلك أنه لم يعد للشركة المذكورة فرع في القاهرة ، ولما كان موطن الشركة في الخارج فان البنك المستأنف يكون على حق اذا قام باعلانها بصحيفة الاستئناف في مقرها الرئيسي ببائريس ، طبقا لما هو وارد في صحيفة الدعوى الابتدائية وطبقا لنص المادة ١٤ فقرة عشرة من قانون المرافعات وبالتالي يكون اعلان صحيفة الاستئناف للشركة . المستأنف عليها في ٢٠/٤/١٩٦٥ قد وقع صحيحا ويكون قد تم خلال الثلاثين يوما من تاريخ تقديمها للمحضرين ، ومن ذلك يبين أن الحكم لم يعول في قضائه برفض الدفعين على ما ورد بالذاكرة التكميلية المقدمة من البنك وإنما على الوقائع والبيانات المثبتة بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة والخصوم قبل حجزها للحكم ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار في أسبابه الواقعية الى ما ورد بهذه المذكرة من دفاع ، طالما أن الحكم لم يقيم عليها قضاءه ، اذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن البنك المطعون عليه هو الذي طلب إعادة القضية للمرافعة فانه لا يكون للشركة الطاعنة ان تعترض على رفض هذا الطلب . .

من أن القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ لم يقض بتأميم مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية ، وإنما قرر الاستيلاء فقط على ما يوجد بها من هذه المواد وترك لأصحاب هذه المخازن حق التصرف في أموالهم الأخرى دون قيد ، فإن ذلك يكون استخلاصاً سائفاً ولا مخالفة فيه للقانون .

ما قرره الحكم المطعون فيه وهو بصسدد بحث مدى الارهاق في تنفيذ التزام الشركة من أنه لم تفرض أية قيود على تعامل الشركة مع البنك ولم تمس أرصدة الشركة لديه ولا زماماتها لدى الغير ، ومن أن الاستيلاء على فرع الشركة بالقاهرة لم يؤثر في نشاطها في الخارج فضلاً عن أنه بعد هذا الاستيلاء قد صدر قرار لجنة التعويضات بتقدير التعويض المستحق لها عما تم الاستيلاء عليه لديها من الأدوية ، وكذلك من اقرار الشركة في ١٤/٣/١٩٦١ بعد الاستيلاء وبعد انقضاء فترتي تأجيل الديون الصادر بهما القانون ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ بمديونيتها وبأحقية البنك في الحصول على أصل الدين والفوائد ، وهي تقديرات موضوعية سائفة ، من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها بالحكم باستبعاد تطبيق المادة ١٤٧/٢ من القانون المدني ، وتكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص .

وحيث . . انه طالما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي القوة القاهرة ، فإن اغتسال المحكمة الرد على دفاع الطاعن في خصوص كتاب وزير التموين لا يعيبه بالقصور . ولما تقسدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ١٤٥ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ مريدي والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صديقي البشبيشي ومحمد صيد أحمد حماد

٣٢

١٠ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) شفعة : دعوى ، ثمن ، شرط ايداعه . مدني

م ٢/٩٤٢

(ب) دعوى : رفعها ، تقادم ، قطعه . مرافعات سابق

م ٦٩ مرافعات م ٧٥

وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف على ما قرره من أنه مؤشر على صحيفة الاستئناف من البنك المستأنف بتقديم هذه الصحيفة الى قلم المحضرين في يوم ١٩/٤/١٩٦٥ . وبجوار هذه العبارة تأشيرة أخرى محررة بمداد مختلف تفيد أن الصحيفة قدمت للمحضرين بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٥ تحت رقم ١٦٠٩ واستخلص من ذلك تقديم الصحيفة المذكورة الى قلم المحضرين خلال الاجل المنصوص عليه في المادة ٢٠٢/١ من قانون المرافعات السابق ، ادّان ذلك وان ما استخلصه الحكم في هذا الخصوص سائفاً وما يدخل في سلطه قاضي الموضوع ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان . . النص في المادة ١٤/٦ من قانون المرافعات السابق على أنه « فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر تسليم صورة الاعلان الى هذا الفرع أو الوكيل » لا يقصد به حرمان صاحب الشأن من أصل حقه في اجراء الاعلان في مركز الشركة الرئيسي في الخارج ، وإنما قصد به مجرد التيسير عليه في اتمام الاعلان والتعجيل باجرائه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة اعلان الاستئناف الموجه الى مقر الشركة في الخارج لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، هذا إلى أن واقعة وجود فرع للشركة الأجنبية في مصر تعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الدعوى دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سائفاً ومستمداً من وقائع ثابتة في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص عدم وجود فرع للشركة الطاعنة في مصر من غلق هذا الفرع بعد الاستيلاء على موجوداته ومن اقرار الشركة نفسها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن يشوبه القصور .

وحيث انه يشترط في القوة القاهرة التي ينقضي بها التزام المدين أن تكون أمراً لا قبل للمدين بدفعه أو التحرز منه ، ويترتب عليه استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة ، وإذا كان الحكم قد استخلص عدم استحالة تنفيذ التزام الشركة بدفع الفوائد مما أورده في أسبابه

المحكمة :

... وحيث انه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني تتضمن شرطين (أولهما) : أن يودع الشفيع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة ، (والثاني) : أن يكون هذا الايداع سابقا على رفع الدعوى ، وكان هدف المشرع من الشرط الثاني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ضمان الجدية في طلب الشفعة دون تحديد فاصل زمني معين بين الايداع ورفع الدعوى ، واذ يتحقق هذا الهدف باسبقيه الايداع أو القبلية على رفع الدعوى ، فإن اشتراط حصول الايداع في اليوم السابق يعد قيذا لا يحتمله نص المادة ٩٤٢/٢ من القانون المدني .

٢ - مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق ، أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه ، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفتها الى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا لا يعتبر رفعا لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ومؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه ، وأنه استثناء من هذا الأصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو السقوط .

٣ - ان كل ما تشترطه المادة ٩٤٢ من القانون المدني في اعلان الرغبة أن يكون رسميا ، ولم يستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على اعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع ان أعلن رغبته في ذات اعلان الصحيفة ، ما دام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات اعلان الرغبة .

٤ - ان اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبيئة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس حقا للخصوم تحتم اجابتهم اليه في اكل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه بما لها من سلطة التقدير اذا لم تكن بها حاجة اليه ، لو كان غير مجد بالنظر الى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

(ج) شفعة : رغبة ، اعلانها

(د) احواله الى التحقيق : محكمة موضوع . سلطتها . اثبات . بيئة .

المبادئ القانونية :

١ - لما كان هدف المشرع من شرط ايداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو ضمان الجدية في طلب الشفعة دون تحديد فاصل زمني معين بين الايداع ورفع الدعوى ، واذ يتحقق هذا الهدف باسبقيه الايداع أو القبلية على رفع الدعوى ، فإن اشتراط حصول الايداع في اليوم السابق يعد قيذا لا يحتمله نص المادة ٩٤٢/٢ من القانون المدني .

٢ - مفاد نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق ، أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه ، وأن أداء الرسم عنها وتقديم صحيفتها الى قلم الكتاب أو قلم المحضرين مجردا لا يعتبر رفعا لها ، وقد أكد المشرع ذلك بما نص عليه في المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ومؤداه أن الدعوى لا تعتبر مرفوعة وتنتج آثارها الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه ، وأنه استثناء من هذا الأصل جعل المشرع تقديم الصحيفة لقلم المحضرين قاطعا لمدة التقادم أو السقوط .

٣ - ان كل ما تشترطه المادة ٩٤٢ من القانون المدني في اعلان الرغبة أن يكون رسميا ، ولم يستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على اعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع ان أعلن رغبته في ذات اعلان الصحيفة ، ما دام قد تم في الميعاد واستكمل جميع مقومات اعلان الرغبة .

٤ - ان اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبيئة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس حقا للخصوم تحتم اجابتهم اليه في اكل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه بما لها من سلطة التقدير اذا لم تكن بها حاجة اليه ، لو كان غير مجد بالنظر الى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي في هذا الوجه يكون على غير أساس .

ان كل ما عليه اشترطته المادة ٩٤٢ من القانون المدني في اعلان الرغبة أن يكون رسميا ، ولم يستلزم حصوله بورقة مستقلة سابقة على اعلان صحيفة الدعوى ، ومن ثم فلا على الشفيع ان أعلن رغبته في ذات اعلان الصحيفة ، ما دام قد تم في

على وكالة الوالد عن ولده المستأنف عليه الأول فانه لايجدى المستأنف التذرع بهذين المستنديين للقول بأن المستأنف عليه الأول قد تنازل ضمنا عن طلب الشفعة لأن محاسبته عن الريع كانت مع الوالد وهو صاحب النصيب الأكبر ولم تكن مع المستأنف عليه، وأن «المستأنف وقد طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات التنازل الضماني لم يذكر شيئا عن الوقائع التي يمكن أن يستفاد منها هذا التنازل على النحو السابق بيانه في شأن تعريف التنازل الضماني، ولو كان المستأنف جادا في طلبه، لذكر هذه الوقائع. كما ذكر واقعه المحاسبية والتي ظهر فساد الاستدلال بها، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى مبررا للاستجابة الى طلب الاحالة الى التحقيق» وهذا الذي قرره الحكم سائغا، ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث انه لما تقدم، يتعين رفض الطعن.

الطعن ٢٢٩ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٢٣

١٥ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) أدوية : استيلاء . تأميم . ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠

(ب) استيلاء : التزام ، أوصافه . فوائد . ن ٢٦٩

لسنة ١٩٦٠ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠

(ج) التزام : انقضاؤه . نقص ، سلطة محكمة . قوة قاهرة .

(د) حادث طاريء : ارهاق . التزام . محكمة موضوع

مدني م ٢/١٤٧

(هـ) حكم : تسييب ، استئناف ، حكم

(و) قرار اداري : حجيته . لجنة تعويض . اختصاص

المبادئ القانونية :

١ - أنه وان قضى القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠

بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، أن لوزير التمهوين حق الاستيلاء الفوري على المهمات الطبية ولكن ألزم هذا القانون كل شخص توجد لديه أموال بأى صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالهها أو يكون مدينا لأى منها ، أن يقدم بيانا الى وزير التمهوين خلال شهر من تاريخ العمل

الميعاد واستكمل جميع مقومات اعلان الرغبة ، واذ أخذ الحكم بهذا النظر وكانت الدعوى - على ما يبين من مدونات الحكم - قد استكملت صحتها جميع مقومات اعلان الرغبة ، فإن النعي بهذا الوجه يكون أيضا على غير أساس .

وحيث أن اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقا للخصوم تتحتم اجابتهم اليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه - بما لها من سلطة التقدير - اذا لم تكن بها حاجة اليه ، أو كان غير مجد بالنظر الى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الادلة والوقائع التي تكفى لتكوين عقيدتها ، وبحسبها أن تبين في حكمها الاسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على قوله « وحيث أنه عن سقوط الحق بالشفعة للتنازل الضماني » وهو ما تمسك به المستأنف في مذكرته ، فإن الشفيع لا يعتبر متنازلا عن حقه في الشفعة ضمنا ، الا اذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشتري مالكا نهائيا للبيع ، وأن المستأنف لم يذكر من وقائع تنازل الضماني سوى أن والد المستأنف عليه الأول قد وقع شاهدا على أحد عقدي البيع ، وأن هذا الوالد كان وليا على المستأنف عليه حتى بلغ سن الرشيد في ١٢/٩/١٩٥٨ ، وأنه بعد ذلك كان يتحاسب معه عن الريع قبل وبعد بلوغ المستأنف عليه هذه السن ، وأن توقيع والد المستأنف عليه على العقد المؤرخ ١/٢/١٩٥٨ لم يكن مقترنا بصفته المدعى بها ، وبالتالي فإنه لا يصح الاستناد الى هذا التوقيع لانصراف أثره الى المستأنف عليه الأول وقت أن كان قاصرا خصوصا وان تنازل عن الشفعة من أعمال التصرف ، أما عن الاتفاق المؤرخ ١٢/٥/١٩٦٣ والاقرار الذي يخلل نفس التاريخ فانهما يمثلان محاسبة بين المستأنف وبين والد المستأنف عليه الأول عن نصيب الأول في ريع المنزل عن حصته المشفوع فيها ، فاذا كان الثابت من عقد تملك المستأنف عليه الأول والعقد المسجل ١٣/٦/١٩٦٣ أن ذلك الوالد كان في تاريخ ١/٥/١٩٦٣ المذكور يملك ١٠ ط و ١٢ س في منزل النزاع ، وكان ملحوظا أنه لم يوقع على الاتفاق والاقرار ، الا بصفته الشخصية ، ولم يقدم المستأنف عليه دليلا

١٧/٧/١٩٦٠ حتى تسلمه التعويضات ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون استطرادا وتزييدا تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها وهو تقدير التمويش عما يتم الاستيلاء عليه ، فان ما قرره اللجنة تزييدا في هذا الخصوص لا يكتسب حجية يصح التحدى بها في هذه الدعوى ، ولا على محكمة الاستئناف ان هي لم تعرض له .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيمياويات المستلزمات الطبية وان نص على ان لوزير التموين حق الاستيلاء الفوري على المهمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الاجنبية وفي مخازن الادوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء وعلى ان يسلم وزير التموين ما يتم الاستيلاء عليه من هذه المواد الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية ، ونحن انتم هذا القانون كل شخص توجد لديه اموال باية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالهها أو يكون مدينا لاي منها ان يقدم بيانا الى وزير التموين خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، الا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ، فلم يلزم هذا القانون دائتي المستولى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قائمة بدون انقضاء .

واذ يؤكد ذلك صدور القانون ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ والنص في مادته الاولى على أن تؤجل لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الديون التي يحل ميعاد استحقاقها خلال هذه المدة وذلك بالنسبة للمبالغ المدين بها المستوردون ووكلاء شركات الادوية الأجنبية وأصحاب مخازن الادوية التي تم الاستيلاء على ما لديهم من أشياء طبقا لأحكام القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ المستحقة لأشخاص لا يباشرون نشاطا يتعلق بتجارة الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية ، وحظر هذا القانون اتخاذ أى اجراء تحفظى أو تنفيذى بسبب الديون المشار اليها قبل انقضاء هذه المهلة ثم صدر القانون ٢٧٢ لسنة

بالقانون المشار اليه ، الا أنه ليس في نصوص هذا القانون ما يمس التزامات المستولى لديهم قبل الغير ، فلم يلزم هذا القانون دائتي المستولى لديهم بتقديم بيان عن ديونهم ، وبذلك ظلت حقوق هؤلاء الدائنين قائمة بدون انقضاء .

٢ - أراد المشرع مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل في تعديل الاتفاق على الفوائد المعتبرة شريعة المتعاقدين ، ذلك أن عبارة القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ صريحة في تأجيل الوفاء بالدين فحسب لمدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير الى وقف الفوائد التي تظل سارية بحكم الاتفاق الذي لم يمسسه القانون .

٣ - الاستحالة في تنفيذ الالتزام التي تقوم على أسباب قانونية تعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، واذ كان تأجيل سداد ما على شركات الادوية من ديون مرجعه أن تحديده مرتزها يتطلب بعض الوقت ، فان اثر هذا التأجيل يقتصر - أخذا بالعلة التي ارادها المشرع وبالقدر الذي توخاه منها - على أصل الديون دون إيقاف سريان فوائدها ، ومن ثم فان التشريعات المشار اليها لا تعتبر قوة قاهرة يستحيل معها على الطاعن (المستوى لديه) القيام بالتزامه

٤ - تدخل القاضي لرد الالتزام الى الحسد المعقول رخصة من القانون ، يجب لاستعمالها ، تحقق شروط معينة أهمها شرط الارهاق المهلدا بخسارة فادحة ، وتقدير مدى الارهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث الطارىء ، هو ما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ومناط هذا الارهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصيغة ذاتها ، لا الظروف المتعلقة بشخص المدين .

٥ - يجب على محكمة الاستئناف أن تفكر في حكمها ما قضت به ، وأسباب الغائها للحكم الابتدائي ، دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها ، لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة .

٦ - لا كانت لجنة التعويض قد تطرقت الى القول بعدم التزام الطاعن (المستوى لديه) بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن الفترة من

وحيث ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم انطباق نظرية الظروف الطارئة على قوله «ان التشريعات التي أصدرها المشرع والقوانين أرقام ٢١٢ و ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ كان من نتائجها الاستيلاء على الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستأنف ضده وتعويضه تعويضاً عادلاً عن هذا الاستيلاء على أساس التكاليف الحقيقية مع نسبة ربح في حدود ٦ ٪ وتأجيل الديون المطلوبة منه والتي يحل ميعاد استحقاقها بعد ستة أشهر على النحو الوارد في القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، ولم تمس هذه التشريعات أمواله الأخرى ولم يحرمه من حقه في سداد ديونه التي يحل ميعاد استحقاقها إذا شاء إذ أن القانونين رقمي ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ قد أجلا الديون المستحقة على المشتغلين بتجارة الأدوية ومنعاً اتخاذ أى إجراء تحفظي أو تنفيذي بسبب هذه الديون ولم يمنعاً سدادها ، كما أن هذين القانونين لم ينصا على وقف سريان الفوائد عن تلك الديون خلال فترة التأجيل ،

لما كان ذلك وكان المستأنف ضده قد حصل على تعويض عادل مضاف اليه نسبة ربح في حدود ٦ ٪ عن الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية المستولى عليها ، فمن ثم ترى المحكمة أن لا يتأتى القول بأن التزامه بسداد الفوائد المستحقة للبنك المستأنف بموجب عقد فسخ الاعتماد قد صار مرهقاً له بحيث يهدده بخسارة فادحة بعد صدور التشريعات سالفة البيان ، إذ أنها لم تات بنتائج تسبب له ارهاقاً أو خسارة فادحة بل حصل على تعويض عادل ونسبة ربح معقولة .

ولما كان تدخل القاضي لرد الالتزام الى الحد المعقول طبقاً للمادة ١٤٧/٢ من القانون المدني رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الارهاق المهدد بخسارة فادحة ، وكان تقدير مدى الارهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ هو مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ومناط هذا الارهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفقة ذاتها لا الظروف المتعلقة بشخص المدين ، واذ دلت الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف البيان - على انتفاء ذلك الشرط من ظروف الصفقة وملابساتها ، وجعل المناط في تحديد الارهاق بقيمة التكاليف والربح الذي قدرته اللجنة والفوائد التي يريد

١٩٦٠ بتأجيل الوفاء بتلك الديون لمدة ثلاثة أشهر أخرى تبدأ من ٧ أكتوبر ١٩٦٠ وتأجيل ما يستحق منها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من ١٨/١٠/١٩٦٠ لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق . وكان هذان القانونان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يفصحان عن ارادة المشرع في التدخل بسبب ظروف اقتصادية خاصة قرر ازاؤها وقف المطالبة بالديون المستحقة على شركات الأدوية المستولى لديها خلال مدة معينة وهذه المدة انما تعتبر أجلاً محدداً « قانوناً » يتوقف على حلوله نفاذ الالتزام ، بمعنى أن الالتزام نشأ منجزاً ولكنه تحول أثناء التنفيذ الى التزام مؤجل بناء على تدخل المشرع ، واذ أراد المشرع مجرد تأجيل الديون المستحقة بعد سريان القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ دون أن يتدخل في تعديل الاتفاق على الفوائد المعتبر شريعة المتعاقدين ذلك أن عبارة القانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ السابق ذكرهما صريحة في تأجيل الوفاء بالدين فحسب لمدة أقصاها ستة شهور دون أن تشير الى وقف الفوائد التي تظل سارية بحكم الاتفاق الذي لم يمسسه القانون ، وقد قرر القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الاستيلاء على المستحضرات الطبية لدى شركات القطاع الخاص التي تتجر في الأدوية ، ونظم أحكام هذا الاستيلاء تمشياً مع سياسة الدولة الاشتراكية حتى لا تنظم أرباح تلك الشركات على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب بالتحكم في السوق ورفع الأسعار ، وكانت الاستحالة في تنفيذ الالتزام التي تقوم على أسباب قانونية تعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان تأجيل سداد ما على هذه الشركات من ديون طبقاً للقانونين ٢٦٩ و ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ مرجعه أن تحديد مركزها يتطلب بعض الوقت بسبب الاستيلاء عليها على المواد التي تقوم بالاتجار فيها من المستحضرات الطبية مما مفاده أن يقتصر أثر هذا التأجيل - أخذاً بالعلة التي أرادها المشرع وبالقدر الذي توخاه منها - على أصل الديون ودون إيقاف سريان فوائدها وكان في ذلك مغنم لهذه المنشآت ، الأمر الذي لم يدر في نخل المشرع بل ويتعارض مع أهدافه ، فإن التشريعات المشار اليها لا تعتبر قوة قاهرة يستحيل معها على الطاعن القيام بالتزامه ، واذ جرى الحكم المطعون فيه على هذا النظر ، فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها لأن في أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم بالتناقض والقصور في التسبب يكون على غير أساس . .

وحيث . . انه لما كانت لجنة التعويض قد تطرقت إلى القول بعدم التزام الطاعن بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن الفترة من ١٧/٧/١٩٦٠ حتى تسلمه التعويضات ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون استطرادا وتزييدا تجاوزت به اللجنة حدود اختصاصها الذي رسمته لها المادة التاسعة من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو تقدير التعويض عما يتم الاستيلاء عليه على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وامكانيات التوزيع وعلى الا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدها الأقصى ٦٪ ، فان ما قرره اللجنة تزييدا في هذا الخصوص لا يكتسب حجية يصح التحدى بها في هذه الدعوى ولا على محكمة الاستئناف ان هي لم تعرض له . . لما كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون غير سديد .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٢٤٥ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة وأحمد حسن هيكل وعباس حلمي عبد الجواد وإبراهيم علام ومحمد أسعد محمود .

٢٤

١٥ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) افلاس : منازعة في الدين

(ب) بروتستو : بطلانه . حكم ، حجته

المبادئ القانونية :

١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أي ورقة في الدعوى جدية المنازعة التي تثار بشأن الدين المطلوب الحكم بشهر افلاس التاجر من أجله . ولا يشترط القانون للحكم بشهر الافلاس تعدد الديون التي يتوقف التاجر عن الوفاء بها .

٢ - اذ كان الحكم الصادر ببطلان البروتستو قد نزع على أن هذا البروتستو كان عن مبالغ لم

الطاعن اسقاطها ، ولم يعتبر الاستيلاء على المهمات الطبية الموجودة لديه مقابل تعويض عادل ونسبة ربح محددة من شأنها أن تجعل تنفيذ التزامه بوفاء فوائد ديونه مرهقا له ارهاقا يهدده بخسارة فادحة ، وكان ما قرره الحكم في هذا الشأن سائغا ومما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله . .

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه فيما قرره عن أن التزام الطاعن بسداد فوائد ديونه لم يصبح مستحيلا قد استند الى القانون ٢١٢ سنة ١٩٦٠ الذي قضى بالاستيلاء على المستحضرات الطبية ومستلزماتها لدى المشتغلين بتجارة الدواء مقابل تعويض ونسبة من الربح ، وكان هذا القانون وما تلاه من تشريعات . . لا يعد قوة قاهرة فينقض بها التزام الطاعن بدفع الفوائد خلال فترة التأجيل ، فان الحكم المطعون فيه اذ استند الى القانون المشار اليه لا يكون معيبا بالخطأ في الاستناد . .

وحيث . . انه لما كان يبين من الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأحقية البنك المطعون ضده في اقتضاء الفوائد خلال فترة تأجيل الدين على أن القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قد نص في مادته التاسعة على تعويض الطاعن عما استولى عليه منه على أساس التكاليف الحقيقية ونسبة من الربح في حدود ٦٪ ، وعلى أن لجنة التعويضات قدرت له تعويضا عادلا عن كافة البضائع المستولى عليها ، وعلى أن هذا القانون وما تلاه من تشريعات لا يعتبر قوة قاهرة ينقض بها التزام الطاعن بسداد الفوائد خلال فترة التأجيل وعلى أن الاستيلاء على المهمات الطبية الموجودة طبقا للقانون المشار اليه ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ التزامه بالفوائد مستحيلا أو مرهقا ، وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني ، وكان ما أوردته المحكمة على النحو المتقدم ليس فيه ما يمكن حمله على الاتجاه إلى القول بأنه قبل تقدير التعويض وصرفه يكون تنفيذ الالتزام بالفوائد مستحيلا أو بالأقل مرهقا . . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يحسب محكمة الاستئناف أن تقرر في حكمها ما قضت به وأسباب الغائها للحكم الابتدائي دون أن تكون

اليه على أن العمليات التجارية استمرت بينه وبين المطعون ضده ، طالما أن الحكم قد نفى جدية المنازعة الطاعن في مديونيته بالمبلغ موضوع السند الاذني المقدم الذكر ومشغولية ذمته بقيمة ذلك السند في تاريخ تحرير ورقة المحاسبة ، وذلك طبقاً لما أثبتته الحكم الصادر في الدعوى ١٤٥/١٩٥٠ تجاري كلي سوهاج ، وعلى النحو السالف بيانه ، بما يكون معه النعي على الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق على غير أساس .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان بين من مطالعة الحكم الصادر في الدعوى ١٩٥٠/٥٩٥ مدني كلي سوهاج ببطلان البروتستو المعلن للطاعن في ٩ من أغسطس ١٩٥٠ أنه بني على أن هذا البروتستو كان عن مبالغ لم تكن مستحقة الاداء وقت توجيهه ، وكان لا تعارض بين هذه الحقيقة وبين ما استند اليه الحكم المطعون فيه للقضاء بشهر افلاس الطاعن من أنه توقف عن دفع ديونه في يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٠ وهو بتاريخ لاحق على اليوم الذي حل فيه أجل الوفاء بالدين في ١٥/١٠/١٩٥٠ فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث أنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

الطن ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٢٥

١٥ ديسمبر ١٩٧٠

(١) تركة : تصفيتها . وارث . حقه في التركة . دعوى شروط قبولها . مدني م ٨٩٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ .
(ب) حكم : تسييب . اثبات ، قرينة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل

المبادئ القانونية :

١ - أنه وان كان القانون المدني ينص على أن الوارث لا يتصل أي حق له بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة ، الا أن أوراق الطعن وقد خلت مما يدل على أن التركة خضعت لاجراءات التصفية وانما أقام مورث الطاعنين الاعتراض على قائمة شروط البيع بصفة كونه حارساً قضائياً على التركة المذكورة ، وهو ما يختلف عن التصفية ، فلا محل لتطبيق أحكامها .

تكن مستحقة الاداء وقت توجيهه ، فانه لا تعارض بين هذه الحقيقة وبين ما استند اليه الحكم المطعون فيه للقضاء بشهر افلاس الطاعن ، من أنه توقف عن دفع ديونه في يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ لاحق على اليوم الذي حل فيه أجل الوفاء بالدين .

المحكمة :

وحيث . . انه لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أية ورقة في الدعوى جدية المنازعة التي تثار بشأن الدين المطلوب الحكم بشهر افلاس التاجر من أجله ، وكان القانون لا يشترط للحكم بشهر الافلاس تعدد الديون التي يتوقف التاجر عن الوفاء بها ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه بشهر افلاس الطاعن الى القضاء بمديونيته للمطعون ضده في الحكم الصادر في الدعوى ١٤٥/١٩٥٠ تجاري كلي سوهاج ، بل حصل مما ورد في مدونات ذلك الحكم وباعتباره ورقة في الدعوى . أنه بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٠ تمت محاسبة بين طرفي الخصومة أسفرت عن مديونية الطاعن للمطعون ضده في مبلغ ٣٥٩٠ ج ٨٠٠ م لم يورد ما يقابلها من أقطان تنفيذاً للعقد الذي التزم بموجبه بالتوريد ، وأنه في ذات التاريخ وقع الطاعن على سند اذني بمديونيته للمطعون ضده بالمبلغ المقدم الذكر ، واتفق على استحقاق ذلك المبلغ في ١٥/١٠/١٩٥٠ وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك الذي حصله من الحكم السابق على النحو السالف بيانه الى عدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن بشأن مديونيته بذلك المبلغ ، والى أنه توقف عن دفعه قبل الوقت الذي اعتزل فيه التجارة ، اذ حدد تاريخ ذلك التوقف باليوم الذي أقام فيه المطعون ضده على الطاعن الدعوى ١٤٥/١٩٥٠ تجاري كلي سوهاج في ٣٠/١١/١٩٥٠ ، واذ رتب لحكم المطعون فيه على هذا الذي حصله من أوراق الدعوى وظروفها قضاءه بشهر افلاس الطاعن واعتباره متوقفاً عن الدفع في يوم ٣٠/١١/١٩٥٠ وهو تاريخ اعلانه بدعوى المطالبة بالدين والسابق على اعتزاله للتجارة ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض يكون على غير أساس .

ولا يجدي الطاعن بعد ذلك ما يثيره من أن الحكم قد نسب اليه ، على خلاف الثابت في الأوراق أنه أقام منازعة في الدين موضوع الدعوى المشار

٢ - تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائفاً .
ولمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ، ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
كافية لحمله .

الحكمة :

٠٠ وحيث أنه وإن كان مفاد نصوص المواد ٨٨٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ من القانون المدني أن الوارث لا يتصل أي حق له بأموال التركة ما دامت التصفية قائمة ، إلا أن أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن تركة المرحوم وهبه . خضعت لأجراءات التصفية المنصوص عليها في المادة ٨٧٦ وما بعدها من القانون المدني ، وإنما أقام المرحوم محمد وهبه . . الاعتراض على قائمة شروط البيع بصفته حارساً قضائياً على التركة المذكورة ، وهو ما يختلف عن التصفية سائفة الذكر ، مما لا محل معه لتطبيق أحكامها .

وحيث . . أنه لا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أشار إلى أن مورث الطاعنين استدل على براءة ذمته من الدين المنفذ به بعبارة معينة وردت في الدفتر الذي قدمه في الدعوى ١٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا التي كانت منضمة للدعوى الحالية ، وقرر الحكم أن هذه العبارة وهي « الأسمدة التي كانت طرف السيد / محمد وهبة نجل العميل المتوفى المرحوم الشيخ وهبة حسن ، تسلمت جميعها وأصبح نخالصة منها » إنما وردت بشأن العهدة التي وجدت فعلاً بمخازن المورث الأصلي المرحوم وهبة حسن عند جردها عقب وفاته ، والتي سلمت إلى مورث الطاعنين على سبيل الوديعة بمقتضى الإقرار المؤرخ ١٩٥٤/٧/١ ثم تسلمتها المطعون عليها بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٩ ، وأنه لأصله لهذه العبارة بالدين المنفذ به مقابل العجز في الأسمدة الذي اكتشف في عهدة المورث الأصلي ، وأنه لذلك تكون ذمة مورث الطاعنين قد برئت من العهدة التي سلمت إليه لا من الدين المنفذ به ، وكان مما استخلصه الحكم على النحو السالف بيانه من العبارة سائفة الذكر هو استخلاص موضوعي سائغ ويتفق مع دعوى المطعون عليها من قيامها بالتنفيذ بدینها مقابل النقص الذي اكتشفته في عهدة

المورث الأصلي ، وإذ أضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم أن الدين المنفذ به ثابت من محضر الجرد الموقع عليه من مورث الطاعنين المؤرخ ١٩٥٤/٦/١٣ ، ثم انتهى إلى أنه لا جدوى من تمسك المورث المذكور بالدفتر الذي كان منضمماً إلى الأوراق ، فإن الحكم يكون فيما قرره على النحو المتقدم قد أورد الدليل على ثبوت الدين المنفذ به ، وتضمن الرد الكافي على طلب مورث الطاعنين تقديم الدفتر بأكمله للتدليل على صحة دفاعه من عدم ثبوت دين ما في ذمة المورث الأصلي باعتبار أن الحكم رأى أن هذا الطلب أصبح غير منتج ، بعد أن تبين أن الدين المنفذ به ثابت من محضر الجرد الموقع عليه من مورث الطاعنين بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٣ ، وهو تاريخ لاحق على تحرير بيانات الدفتر المطلوب تقديمه .

لما كان ذلك ، وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائفاً ، وكان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة كافية لحمله ، وكان ما يقول الطاعنون من أن الحكم أهدر دالة حبس المطعون عليها للدفتر واعتباره قرينة تؤيد صحة دفاع مورثهم ، هذا القول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والاخلال فلا تقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن

الطعن ٢٤٩ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٢٦

١٧ ديسمبر ١٩٧٠

بيع : بائع ، التزام بتسليم المبيع ، استحالة التسليم

مدني م ٢٠٣

المبدأ القانوني :

يشترط لإجبار المدين البائع على تسليم العين المبيعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكناً ،

مظنة التهريب ، وأجاز للربان دفع هذه المظنة بتقديم البراهين المبررة لهذا النقص ، فإذا ادعى أن النقص راجع إلى أن البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أصلاً من ميناء الشحن أو أنها لم تفرغ في ميناء الوصول أو فرغت في ميناء آخر ، وجب أن يكون البرهان على ذلك بمستندات حقيقية أي كتابية فإذا أمكن الربان تقديم البراهين المبررة للنقص في خلال ٢٤ ساعة من كشفه ، فلا يلزم بشيء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ أو من الرسوم الجمركية ، وإذا لم يستطع وطلب مهلة لتقديم هذه البراهين جاز لمصلحة الجمارك أن تمنحه مهلة بحيث لا تتجاوز أربعة أشهر .

ولما كان قصد المشرع من تحديد هذه المهلة بما لا يجاوز أربعة أشهر هو وضع حد لماطلة الربان في تقديم البراهين ، وتقاضي تأخير صدور قرار مصلحة الجمارك بتوقيع الغرامة المقررة ، وتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة حتى تقدم تلك البراهين ، وكان النهي عن مجاوزة المهلة موجهها في المادة ١٧ إلى مصلحة الجمارك فإنه وإن كان يمنع على هذه المصلحة إهمال الربان لتقديم البراهين المبررة للنقص مدة تزيد على أربعة أشهر ، وعليها متى انقضت هذه المدة أن تصدر قرارها بتوقيع الغرامة المقررة وتحصيل الرسوم الجمركية ، إلا أنه إذا عارض الربان في هذا القرار أمام المحكمة المختصة عملاً بالحق المخول له في المادة ٣٦ ، فإن له أن يقدم لهذه المحكمة ما شاء من أوجه الدفاع ، والأدلة المؤيدة لها بما في ذلك البراهين المبررة للنقص الذي وجد في شحنة سفينته ولو لم يسبق عرض تلك الأوجه وهذه الأدلة على مصلحة الجمارك إذا ما دام لا يوجد نص في اللائحة يمنع المحكمة من قبول أوجه دفاع أو أدلة جديدة لم يسبق عرضها على مصلحة الجمارك قبل إصدار قرارها أو يقضى بسقوط حق الربان في تقديم البراهين المبررة للنقص بانقضاء ميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ، فإن سلطة المحكمة في قبول تلك الأوجه والأدلة تكون تامة وغير مقيدة إلا بما قد يرد عليها من قيود في قانون المرافعات ، وبالتالي يكون للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ، ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧ من اللائحة الجمركية

فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلق بها ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً استحال الوفاء بهذا الالتزام عينا للمشتري الأول .

المحكمة :

٠٠ . وحيث أنه - طبقاً للمادة ٢٠٣ من القانون المدني - يشترط لإجبار المدين البائع على تسليم العين المباعة إلى المشتري أن يكون هذا التسليم ممكناً ، فإذا كانت هذه العين مملوكة للبائع وقت انعقاد البيع ثم تعلق بها ملكية شخص آخر تعلقاً قانونياً استحال الوفاء بهذا الالتزام عينا للمشتري الأول ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن إدارة تصفية الأموال المصادرة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنها باعت العقار موضوع النزاع إلى مشتر آخر سجل عقده قبل رفع الدعوى ، وأنها لم تعد مالكة له ويستحيل عليها تسليمه عينا إلى المطعون عليه الذي لم يسجل عقده ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

الطعن ٣٧٧ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٢٧.

١٧ ديسمبر ١٩٧٠

جمرك : عجز بفاعلة ، محكمة موضوع

المبدأ القانوني :

للربان تقديم البراهين المبررة للنقص إلى المحكمة ، ولو كان قد استعصى عليه تقديمها لمصلحة الجمارك خلال الأربعة أشهر لأن هذا التحديد إنما تنقيد به مصلحة الجمارك دون المحكمة التي تنظر المعارضة في قرارها .

المحكمة :

٠٠ . وحيث أن مفاد نص المادتين ١٧ و ٣٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ أبريل ١٨٨٤ ، والتي تحكم هذه الدعوى أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد افترض في حالة وجود نقص في الطرود المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن (المانيستو) قيام

فى بيان وجه الطعن بما يرد فى التقرير وان النعى بهذا السبب يكون مجهلا .

٤ - لئن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده اذا توافرت احدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، الا أن الفصل فى هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه اثبات متروك لتقدير قاضى الموضوع ، فله أن يرفضه اذا ما كون عقيدته فى الدعوى من الأدلة التى اطمأن اليها .

٥ - اذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بطلب احالة الدعوى الى التحقيق أو ندب خبير بصفة جازمة ، فانه لا يقبل منه النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة القانون ، ولما كان ذلك وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع فى المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق فى أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق ، متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة هو حق جوازى متروك لرايها ومطلق تقديرها فان هى لم تربها حاجة لاحالة الدعوى الى التحقيق ، فلا معقب لمحكمة النقض عليها فى ذلك .

المحكمة :

• • • وحيث أنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها أساءت استعمال حقها المقرر فى البند السادس من دفتر الشروط ، أو أن ما تضمنه هذا البند هو من شروط الإذعان يجوز للقاضى تعديله أو الاعفاء منه ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع ، فان ما جاء بهذا النعى يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وأما ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه خالف أحكام المادتين ٨ ، ١٠ من القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ فانه نعى غير مقبول كذلك لعدم ذكره فى تقرير الطعن • • •

وحيث أنه لما كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدفاع التى يقول ان الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها ، وكان لا يغنى عن هذا البيان ما أورده الطاعن عن تلك الأوجه بمذكرته الشارحة لأن العبرة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض

لأن هذا التحديد - على سلف القول - انما تنقيد به المصلحة دون المحكمة التى تنظر المعارضة فى قرارها ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وترتب على هذا تحجبه عن بحث مبررات النقض التى قدمتها الشركة الطاعنة ، فانه يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ٢٣١ سنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٢٨

١٧ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) نقض : طعن ، سبب جديد ، حق ، تعسف فى استعماله ، عقد ، شرط اذعان .
(ب) طعن : سبب جديد
(ج) للنقض : طعن ، سبب مجهول
(د) اثبات : كتابة ، طلب الزام خصم بتقديم ورقة تحت يده ، مرافعات م ٢٥٣
(هـ) تحقيق : احالة ، نقض ، محكمة موضوع ، مرافعات سابق م ١٩٠

المبادئ القانونية :

١ - لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع ، بأن المطعون عليها أساءت استعمال حقها المقرر فى البند السادس من دفتر الشروط ، أو أن ما تضمنه هذا البند هو من شروط الإذعان يجوز للقاضى تعديله أو الاعفاء منه ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع ، فان ما جاء بهذا النعى يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - اذا كان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف أحكام المادتين ٨ و ١٠ من القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، فهو نعى غير مقبول لعدم ذكره فى تقرير الطعن .

٣ - لما كان الطاعن لم يبين فى تقرير الطعن أوجه الدفاع التى يقول ان الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها ، وكان لا يغنى عن هذا البيان ما أورده الطاعن عن تلك الأوجه بمذكرته الشارحة لأن العبرة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض

٢٩

٢٢ ديسمبر ١٩٧٠

حكم : بياناته ، بطلانه . دستور ١٩٦٤ مؤقت م ١٥٥

المبدأ القانوني :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بدستور ١٩٦٤ ، وكان يبين من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة ، فإنه يكون باطلا متعينا نقضه .

المحكمة :

.. وحيث انه لما كانت المسألة ١٥٥ من الدستور المؤقت الذي عمل به في ١٩٦٤/٣/٢٥ تنص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٦٦/٣/٨ أي بعد العمل بهذا الدستور ، وكان يبين من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون ، فإنه يكون باطلا متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن ٢٤٨ لسنة ٣٦ ق وثاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وبطرس زغلول وأحمد حسن هيكل وإبراهيم غلام وعباس حلمي عبد الجواد

٣٠

٢٢ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن ، ميعاده . ق ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات

سابق م ٤٢٨

(ب) نقض : طعن ، اعلانه ، محل مختار . مرافعات

سابق م ٣٨٠

(ج) نقض : طعن ، خصوم . دعوى .

(د) حكم : تدليل ، عيب ، خبرة .

(هـ) نقض : طعن ، أسباب .

(و) اثبات : اجراءاته . محكمة وضوع . حيازة ،

وضع يد .

المبادئ القانونية :

١ - أن العود الى النصوص الخاصة بالاجراءات المواعيد التي كان معمولاً بها أمام محكمة النقض

هذه المحكمة - في بيان وجه الطعن بما يرد في التقرير فإن النعي لهذا السبب يكون مجهلا .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أحسأ اليه الحكم المطعون فيه قد استبدل على رفض عطاء الطاعن بعدم اخطاره رسميا بقبوله استكمال التأمين الابتدائي وبعدم استعداد الورشة التي يقوم بالتشغيل فيها ، وأفصح عن أن الطاعن قد قدم العينات المنوه عنها في الفقرة (د) من البند ٢٥ من دفتر الشروط من تلقاء نفسه ، واذ كان هذا الذي أورده سائغا ويبرر قضاءه فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ..

وحيث انه وان أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده ، اذا توافرت احدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، الا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الاثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يرفضه اذا ما كون عقيدته في الدعوى من الأدلة التي اطمأن اليها ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت الى أن العطاء لم يرس على الطاعن وكونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة السائغة التي أوردها .. فإنه لا جدوى من تعييب قضاء الحكم برفض طلب الزام الشركة المطعون عليها بتقديم الأوراق التي ألمح اليها الطاعن ..

وحيث ان ما جاء بالحكم المطعون فيه عند سرده أسباب الطعن من أنه « كان في امكان المحكمة والمادة تجارية أن تأمر بالاثبات » لا تدل على أن الطاعن قد تمسك بطلب احالة الدعوى الى التحقيق أو ندب خبير لاثبات ما ألمح اليه بسبب الطعن ، واذ لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه بهذا الطلب بصفة جازمة ، فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة القانون ، لما كان ذلك وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق في أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق ، متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ، هو حق جوازي لها متروك لرأيها ومطلق تقديرها فان هي لم تر بها حاجة لاحالة الدعوى الى التحقيق ، فلا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن

الطعن ٢٨٥ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

اليه في كل حالة ، بل أمر ذلك متروك لمحكمة الموضوع ، ترفض الاجابة اليه متى رأت بمالها من سلطة التقدير أنه لا حاجة لها به وأن في أوراق الدعوى والقوانين المستنبطة من هذه الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين في حكمها القرائن المقبولة التي استندت اليها ، والأسباب السائفة التي اعتمدت عليها في رفض طلب التحقيق .

المحكمة :

وحيث ان الدفع الذي أبداه المطعون عليه الأخير بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ قد عدلت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية وقررت أن ميعاد الطعن بالنقض يبقى ستين يوما وأشارت المادة الثالثة من القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ بأن يعمل بالمادة الأولى سائلة البيان من تاريخ نشر القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو ٢٢ من يولييه ١٩٦٥ ، فان مؤدى ذلك هو أن العود الى النصوص الخاصة بالاجراءات والمواعيد التي كان معمولا بها أمام محكمة النقض قبل انشاء دوائر فحص الطعون بالقانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٠ لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وانما يبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . واذا صدر الحكم بتاريخ ٧ من مارس ١٩٦٦ ، وكان للطاعن ميعاد مسافة يقدر باضافة يوم الى ميعاد الطعن لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا عن المكان الذي يجب الانتقال منه ، وهو محل اقامة الطاعن بمركز ههيا بمحافظة الشرقية ، والمكان الذي حصل الانتقال اليه لمباشرة الاجراء فيه وهو القاهرة مقر محكمة النقض التي حصل ان تقرير بالطعن في قلم كتابها ، ويوم لكل ما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا مما مؤداة أن يزداد على ميعاد الطعن المقرر ميعاد مسافة قدره يومان على أساس أن المسافة بين مدينة ههيا والقاهرة تزيد على ثمانين كيلو مترا ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بتاريخ ٨ من مايو ١٩٦٦ ،

قبل انشاء دوائر فحص الطعون لا يمتد الى نص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات السابق قبل تعديله وانما يبقى ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوما ساريا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ - مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز للطاعن أن يعلن خصمه في الموطن المختار ، الا اذا أثبت أن هذا الخصم قد أدرج هذا الاختيار في ورقة اعلان الحكم المطعون فيه . واذا خلت الأوراق مما يدل على أن المطعون عليهم السبعة الأول قد اتخذوا موطن . . موطنًا مختارًا لهم في ورقة اعلان الحكم المطعون فيه ، فانه لا يصلح اعلانهم بالطعن في موطنه .

٣ - لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفًا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره .

٤ - متى كان الثابت أن محكمة الاستئناف نذبت من مكتب الخبراء خبيرًا آخر خلاف الخبير السابق نذبه أمام محكمة أول درجة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، ترفع الخصوم فيما جاء بهذا التقرير وانتهى اليه ، فان الحكم المطعون فيه اذا اخذ بهذا التقرير يكون قد قضى حتما وضمنا بعدم تعويله على التقرير السابق تقديمه في الدعوى ولا يمكن اعتبار اغفاله الاشارة اليه قصورا في اسبابه .

٥ - اذا كان الطاعن لم يبين بوجهي الطعن ماهية الاعتراضات التي قدمها على تقرير الخبير ، وماهية المستندات التي تمسك بها واغفل الحكم الرد على كل منها ، ولا يكفي في ذلك القول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات على تقرير الخبير والمستندات التي قدمها الطاعن دون بيان لها بتقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة فان النعى بهذين الوجهين يكون غير مقبول .

٦ - تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الاثبات ، واذا كان من المقرر أن اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم يتحتم اجابته

بعدم تعويله على التقرير السابق تقديمه في الدعوى ، ولا يمكن اعتبار اغفاله الإشارة إليه قصورا في أسبابه .

والطاعن لم يبين بوجهي الطعن ماهية الاعتراضات التي قدمها على تقرير الخبير ، وماهية المستندات التي تمسك بها وأغفل الحكم الرد على كل منها ، ولا يكفي في ذلك لاقول بأن الحكم لم يرد على الاعتراضات على تقرير الخبير أو المستندات التي قدمها الطاعن دون بيان لها بتقرير الطعن ، مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة .

والثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى ٢٣١ لسنة ١٩٤٤ مدني كلي الزقازيق كانت مضمومة الى الدعوى الحالية وأشار الحكم المطعون فيه الى الاطلاع على أوراقها والحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم فان النعي على الحكم بالقصور . . يكون على غير أساس . .

وحيث انه لما كان تحقيق وضع اليد هو مما يجوز فيه قبول القرائن كدليل من أدلة الإثبات ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اجراء التحقيق لاثبات وقائع يجوز اثباتها بالبينة ليس حقا للخصوم يتحتم اجابتهن اليه في كل حالة ، بل أمر ذلك متروك لمحكمة الموضوع ترفض الاجابة اليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن لا حاجة لها به وأن في أوراق الدعوى والقرائن المستنبطة من هذه الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين في حكمها القرائن المقبولة التي استندت اليها والأسباب السائغة التي اعتمدت عليها في رفض طلب التحقيق .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في بيان بدء وضع يد الطاعن على أرض النزاع في سنة ١٩٤٧ الى تقرير الخبير الذي أخذ به والى ما استند اليه هذا الخبير ، مما ثبت له من الدعوى ٢٣٣ سنة ١٩٤٤ مدني كلي الزقازيق المضمومة لأوراق الدعوى الحالية ، من أن الطاعن بدأ وضع يده على أرض النزاع في سنة ١٩٤٧ بطريق الإيجار بالبدل الزراعي مع تفتيش صبيح ومن أقوال شهود المطعون عليه

فان الطعن يكون قد رفع في الميعاد بما يتعين معه رفض ادفع بسقوط الحق في الطعن . .

وحيث ان ٠٠ المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات السابق اذ قضت بأن يكون اعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة اعلان الحكم ، فقد أفادت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للطاعن أن يعلن خصمه في الموطن المختار ، الا اذا أثبت أن هذا الخصم قد أدرك هذا الاختيار في ورقة اعلان الحكم المطعون فيه ، واذ خلت الأوراق ، مما يدل على أن المطعون عليهم السبعة الأول قد اتخذوا موطن محمد . . موطننا مختارا لهم في ورقة اعلان المطعون فيه ، فانه لا يصح اعلانهم بالطعن في موطنه ويكون اعلانهم بتقرير الطعن على الوجه الذي حصل به قد وقع باطلا ، ويتعين لذلك قبول الدفع الذي أبدته النيابة في هذا الخصوص وبطلان الطعن بالنسبة لهم .

وحيث . . أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم المطعون عليهما الثامنة والتاسعة أمام محكمة الموضوع ، ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن المطعون عليهما سألتي الذكر قد وقفتا من الخصومة موقفا سلبييا وقررتا أن لا صلة لهما بعين النزاع ، وطلبتا اخراجهما من الدعوى ولم يحكم بشيء عليهما ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها الا بالمطعون عليهم السبعة الأول والمطعون عليه الأخير ، فانه لا يقبل اختصاصهما في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة الى المطعون عليهما المذكورتين . .

وحيث انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف ندبت من مكتب الخبراء خبيرا آخر خلاف الخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة ، وكلفت الخبير الجديد بتحقيق وضع اليد على أعيان النزاع وسببه ومدته ، وأنه بعد أن قدم الخبير تقريره ترافع الخصوم فيما جاء بهذا التقرير وانتهى اليه . فان الحكم المطعون فيه اذ أخذ بهذا التقرير يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد قضى حتما وضمنا

أثر الاحالة الواردة في المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ذلك أن المادة ٥٤ مكررا - وعلى ما يبدو من سياقها - استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، وقد وردت ضمن الكتاب الثانى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيقتصر أثرها على طرق واجراءات الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يتعداها الى غيرها من أنواع الضرائب الأخرى الا بنص خاص في القانون ، واذ كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطعن ٦ لسنة ١٩٥٧ محل النزاع الحالى قد رفع بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة سوهاج الابتدائية وقضى الحكم المطعون فيه الصادر بجلسته ١٩٦٢/٦/٣ رغم ذلك برفض الدفع ببطلان هذا الطعن ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى . وبما يستتبع نقض الحكم الصادر فى الموضوع بجلسته ١٩٦٢/١١/٨ المؤسس عليه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وبطلان الطعن رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ سوهاج الابتدائية .

الطعن ٣ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين صبرى أحمد فرحات وعثمان ذكرى على ومحمد أبو حمزة مندور وحسن أبو الفتوح الشربينى واحمد ضياء الدين حلى

٣٣

٢٣ ديسمبر ١٩٧٠

حكم : تسبيب

المبدأ القانونى :

الأصل فى الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، فان صح للمحكمة أن تستند الى أمر تقرر فى حكم آخر ، فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند اليه قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا بملف الدعوى ، وأصبح ضمن مستنداتها وعنصر من عناصر الاثبات فيها .

العاشر الذين سمعهم الخبير وتأيدت أقوالهم بالشهادة الادارية المؤرخة ١٩٦٤/١٠/٢٥ ، وكشوف حساب تفتيش صبيح التى أرفقها الخبير بأوراق الدعوى ، والتى تثبت أن علاقة الطاعن بالتفتيش بدأت فى سنة ١٩٤٧ ، الى ما هو ثابت من هذه انكشوف من أن الطاعن استرد فى سنة ١٩٥١ أطيانه التى كان قد تبادل عنها زراعيها فى سنة ١٩٤٧ ، وتصرف فيها بالبيع والرهن ، وخلص الحكم من كل هذا الى أن وضع يده على أرض النزاع بدأ فى سنة ١٩٤٧ ، ولم تكمل به المدة المكسبة للملكية ، وكان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن على أن وضع يد الطاعن على أرض النزاع كان فى سنة ١٩٤٧ ، على النحو المتقدم هو تدليل سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويفنى عن احالة الدعوى الى التحقيق ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب فى هذا الخصوص يكون غير أساس .

الطعن ٢٥٠ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة .

٣١

٢٣ ديسمبر ١٩٧٠

ضريبة ترككات : دعوى . رفعها . بطلان . ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩

المبدأ القانونى :

الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترفع بطريق التكليف بالحضور لا بطريق الایداع وتقديم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة .

المحكمة :

.. وحيث ان الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترفع بطريق التكليف بالحضور ، لا بطريق الایداع وتقديم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بأن المادة ٦٤ مكررا جاءت مكملة للمادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بحيث يمتد اليها هى الأخرى - تلقائيا وبغير نص -

المحكمة :

... وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي القطعي الصادر في ١٩/١١/١٩٦٠ - الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال اليه في أسبابه - يبين أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن « البادى من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج المرفوعة من الطاعنين في الدعوى الحالية ضد مصلحة الضرائب بشأن تقدير الأخيرة لصافي تركة مورثهم المرحوم عطيه ... والمحجوزة للحكم مع الدعوى الحالية لجلسة اليوم أن الخبير انتهى الى أن الأطيان المتروكة عن المورث تبلغ ٤٠ ف و ١٥ ط و ٧ س قيمتها الايجارية في السنة ٦٩٩ ج و ٦٢٦ م ، وأنه لما كانت المحكمة قد اعتمدت ما جاء بتقرير ذلك الخبير بحكمها الصادر في القضية سالفه الذكر وأخذت بما انتهى انيه في تقديره لعناصر التركة ومن بينها مقدار الأطيان المتروكة عن المورث والقيمة الايجارية لها ، فانه يتعين الأخذ بما جاء بتقرير الخبير عند تقدير عناصر ربط ضريبة الايراد العام على مورث الطاعنين » .

كذلك وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في الدعوى على ما قرره من أن « البادى من مطالعة أوراق الاستئناف ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المرفوع من مصلحة الضرائب ضد نفس المستأنف عليهم في الاستئناف الحالي عن الحكم الصادر في الدعوى ٦ سنة ١٩٥٧ كلى سوهاج والخاص بضريبة التركات أن المحكمة الحالية قد قضت برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، ولم تأخذ باعتراضات مصلحة الضرائب على تقرير الخبير المعين في الدعوى الابتدائية للأسباب التي أوردتها ، وأنه « متى كان الأمر كذلك وكانت محكمة أول درجة قد اعتمدت في فضائها في الدعوى الابتدائية المرفوع عنها الاستئناف الحالي على تقرير الخبير المقدم في الدعوى ٦ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج الخاص بضريبة التركات عن نفس مورث المستأنف عليهم ، وكان اعتماد مصلحة الضرائب في الاستئناف الحالي هو النعى على هذا التقرير وطلب انتظار ما تحكم به المحكمة الاستئنافية في الاستئناف ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى ٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوهاج وهو المحجوز للحكم مع الاستئناف

الحالي ، وكانت هذه المحكمة قد قضت في الاستئناف المذكور برفضه وتأييد الحكم المستأنف واعتماد ما ورد بتقرير الخبير ، فانه يتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف في الاستئناف الحالي للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف، ولما أوردته المحكمة في أسباب رفضها الاستئناف ٤٤٩ سنة ٣٦ ق المحجوز للحكم مع الاستئناف الحالي ، واذا كان ذلك وكان الأصل في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، فان صح للمحكمة أن تستند الى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند اليه قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا بملف الدعوى وأصبح ضمن مستنداتها وعرضها من عناصر الاثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالته ، وكان كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي، الذي أيده الحكم المذكور وأحال اليه في أسبابه ، قد أقام الدعامة الأساسية لقضائه - وعلى ما سلف البيان - على ما استخلصه من قضية أخرى كانت منظورة أمام نفس المحكمة ولكنها غير منضمة للدعوى محل النزاع ، فان احالة الحكم المطعون فيه الى المستفاد من هذه القضية الأخرى تكون قاصرة ولا تغني عن تسبيب قضائه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

الطن ٧ لسنة ٣٣ ق بالهيئة السابقة

٣٣

٢٤ ديسمبر ١٩٧٠

نزع ملكية : منقعة عامة . مل عام . مدنى م ١/٨٧

المبدأ القانوني :

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدنى لم تحصر الأموال العامة في تلك التي تخصص بالفعل للمنفعة العامة ، بل أضافت الى ذلك الأموال التي يصدر بتخصيصها قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

المحكمة :

... وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق

وأخذ من ذلك أن ما نزع للمنفعة العامة لتعديل ميدان الجيزة جزء من أرض النزاع ، ولكن الخبر انتهى من ذلك الى تقرير أن مستندات الحكومة جاءت قاصرة عن توضيح مساحة هذا الجزء ، وأن مستندات المدعية هي التي تنطبق على أرض النزاع ، وقد اعتمدت محكمة الدرجة الأولى على هذا التقرير في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لتخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة مقرر أن هذه الأرض تدخل ضمن مستندات المدعية وأن الجزء المنزوع ملكيته من هذه الأرض لم يتمكن الخبر من بيان مساحته لأن الحكومة لم تقدم المستندات الدالة على ذلك فتكون قد عجزت عن اثباته .

ولما استأنفت الحكومة هذا الحكم تمسكت بصحيفة الاستئناف بدفاعها السابق ورددته بمذكراتها المقدمة لجلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ مؤكدة أن أرض النزاع جزء مما خصص للنفع العام ، وأن تقرير الخبر جاء مخالفاً للاصول العلمية التي كانت تحتم عليه تطبيق ما ورد بقرار التخصيص للمنفعة العامة على الموقع بالطبيعة للوصول الى حقيقة الأرض التي نزع ملكيتها وهو الأمر الذي أهمل الخبر فحصه .

لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٨٧ من القانون المدني لم تحصر الأموال العامة في تلك التي تخصص بالفعل للمنفعة العامة ، بل أضافت الى ذلك الأموال التي تصدر بتخصيصها قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص وكانت الحكومة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بصدر القرار الوزاري بنزع ملكية العين كلها للمنفعة العامة ، فان الحكم المطعون فيه اذ نفى صفة المال العام عن هذه العين بحجة أنها لم تخصص بالفعل للمنفعة العامة وأن ذلك شرط أساسي لاعتبارها كذلك يكون مخالفاً للقانون ، هذا فضلاً عن أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الحكومة قدمت للخبر للتدليل على صحة دفاعها الخرائط المساحية ، كما قدمت للمحكمة الاستئنافية حافظة مستنداتها في هذا الصدد ، وكان تقرير الخبر لم يفحص هذا الدفاع رغم تكليفه ببحثه وتطبيق المستندات على الطبيعة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه بالحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ، بينما اكتفى الحكم المطعون فيه بقوله أن الحكومة

أن المطعون عليها حددت أرض النزاع بصحيفة دعواها بأنها أرض جزائر ومحدودة من كل الجهات بأملك الحكومة ، وبينت أن مصدر ملكيتها هو حكم مرسى المزداد الصادر ضد مدينتها ، ودفعت الحكومة الدعوى بعدم سماعها وعدم جواز نظرها تأسيساً على أن الأرض وقد نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، فانها نخرج عن دائرة التعامل ويمتنع على المحاكم التعرض للمنازعات التي تنشأ عن ذلك ، وأن تخصيصها للمنفعة العامة يمنع من نظر الدعوى بشأنها ، وأن ما تستند اليه المدعية من أحكام لا يحتج بها عليها ، إذ لم تختصم فيها وتمت إجراءاتها بطريق التواطؤ بين القائمين بها ، وقدمت الحكومة للتدليل على الملكية خرائط مساحية وقرار نزع الملكية وكشوفاً رسمية تفيد عدم الاستدلال عن وجود اسم الياس كبائع لأرض النزاع الى مدين المدعية المنزوعة ملكيته ، كما قدمت عقود ايجار أرض النزاع بوصفها أرض جزائر طرح نهر مملوكة لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الدفاع نذبت المحكمة في ١٩٦٣/١٢/٢٥ خبراً كلفته بيان ما اذا كانت هذه الأرض من أرض الجزائر طرح نهر وما اذا كانت قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة وكلفته تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة المالك لهذه الأرض وأمام الخبر المنتدب تمسكت الحكومة بأن الأرض أرض جزائر طرح نهر ، ودلت على ذلك بأنها محوطة بأطيان الحكومة والشارع ، وبأن المدعية لم تقدم ما يدل على أن الياس خير البائع لمدينتها كان قد اشترى تلك الأطيان من الحكومة قبل بيعه لها لمدينتها وصدر حكم نزع الملكية ومرسى المزداد الذي اتخذته إجراءاته تواطؤاً لاغتصاب ملكها دون اختصاص الحكومة التي ظلت تضع يدها على هذه الأرض ، وكان ذلك سبباً في رفض دعوى المدعية يمنع تعرض الحكومة لها فيها وقد أثبت الخبر في تقريره أن الحكومة قدمت خريطة مساحية مبينة عليها أن أرض النزاع نزع ملكيتها لتعديل ميدان الجيزة بالقرار الوزاري ١٤٧٦ سنة ١٩٦٠ والمنشور في ١٩٦٠/٧/٢٨ بعدد الوقائع ٥٨ وصورة معتمدة من هذا القرار مع تقرير المنفعة العامة طبقاً لرسم مرافق ، كما أثبت الخبر أن تلك الخريطة المساحية تدل على أن أرض النزاع تنطبق حتى كازينو النيل من الناحية الغربية ،

التقسيم والذي يبين منه أنه أعد لتحديد تكاليف المرافق العامة لأراضى تقسيم الكاملى وما يخص كل قطعة منها على حذتها ومنها القطعة المباعة فى هذه التكاليف ، وكان لا يتعارض مع هذا النظر ما ورد بعقد البيع فى بند الثالث المتألف ذكره ، من أن المطعون عليه اطلع على خريطة التقسيم وجدول المرافق وقرار اعتماد التقسيم وأنها تعتبر جزءا من العقد - إذا جاء هذا النص تنفيذا لحكم المادة ١١ من قانون التقسيم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - معدلة بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ التى أوجبت أن يذكر فى عقد البيع ان قرار الوزارى باعتماد التقسيم وقائمة شروط البناء المرفقة به ، وان ينص فى العقد على سريان قائمة الشروط المذكورة على المشترين والا ترتب بطلان العقد على اغفال ذكر هذه البيانات اذا طلب ذلك أحد من هؤلاء ، وكان لا محل للتحدى بما نص عليه برنامج تنفيذ المرافق العامة الملحق بقرار التقسيم من أن تنفيذ هذه المرافق يكون على حساب المقسم ، ذلك أن أحكام هذا البرنامج لا تتصل بالنظام العام ويجوز الاتفاق على ما يخالفها يدل على ذلك ما تقضى به المادة ١٣ من قانون التقسيم المشار اليه من أنه يجوز أن يتم تسجيل عقد البيع عن قطعة أرض من الأراضى المقسمة ، ولو لم تتم أعمال المرافق العامة اذا دفع المقسم أو المشتري المبالغ التى تخص هذه القطعة فى أعمال المرافق العامة ، وما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون من عدم جواز إقامة أى مبنى على قطعة أرض من أراضى التقسيم الا اذا دفع المقسم أو المشتري الى السلطة المختصة نصيب تلك القطعة فى تكاليف المرافق العامة ، مما يستفاد منه أنه يجوز للمشتري أن يدفع نصيب القطعة التى اشتراها فى تكاليف المرافق العامة .

لما كان ذلك ، وكان البند الرابع من العقد قد نص على أن يلتزم المطعون عليه بالمرافق التى تخص القطعة - المباعة على ما سلف بيانه - وذلك بعد أن نص فى ذات البند على التزامه بمراعاة الشروط المرفقة بقرار اعتماد التقسيم عند البناء ، وهذه الشروط على ما يبين من هذا القرار قد وردت تحت عنوان « قائمة شروط البناء التى يجب اضافتها الى شروط البيع وهى تختلف

لم تقدم أى دليل قاطع على صحته ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ٢١٨ لسنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة المنشارين
الدكتور محمد حافظ مريدى والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد
صدقى البشبيشى ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عيد الرحمن

٣٤

٢٩ ديسمبر ١٩٧٠

بيع : اراضى التقسيم ، نظام عام . تقسيم . ق ٥٢
لسنة ١٩٤٠ ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣

المبدأ القانونى :

ما ورد بأحكام البرنامج الخاص بتنفيذ المرافق العامة الملحق بقرار التقسيم ، من أن تنفيذ المرافق يكون على حساب المقسم ، لا يتصل بالنظام العام ، ويجوز الاتفاق على ما يخالفه .

الحكمة :

.. وحيث .. أنه لما كان عقد انبيع المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٩ المبرم بين الطرفين قد نص فى البند الثالث منه على أنه « يقر الطرف الثانى (المشتري) - المطعون عليه أنه عاين الأرض المباعة .. كما يقرر أنه اطلع على خريطة التقسيم المعتمدة وجدول المرافق الملحق بها وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٦ من يناير ١٩٥٤ باعتماد التقسيم وكافة الشروط المرفقة به ويقر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العقد الحالى ، ونص فى البند الرابع منه على أنه يلتزم الطرف الثانى (المشتري) عند إقامة أى بناء على الأرض المباعة أن يراعى شروط البناء المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بذلك والشروط المرفقة بالقرار الوزارى سالف الذكر ، كما يلتزم بالمرافق الخاصة بالقطعة المذكورة وفقا للجدول المرفق بخريطة التقسيم ، وكانت عبارة البند الرابع المشار اليه واضحة وصريحة فى أن المرافق التى اتفق الطرفان على أن يلتزم بها المطعون عليه هى المرافق العامة التى تخص القطعة المباعة ، اذ نص صراحة بالبند المذكور على أن الالتزام بهذه المرافق العامة لأراضى تقسيم الكاملى وما يخص

بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجرى المصلحة ربطا اضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصلي فانها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون قد دلت على أن الربط الاضافي غير جائز الا في حالات حددتها المشرع وحصرها وهي أحوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفي غير هذه الأحوال لا يجوز اجراء ربط اضافي ، لأن الممول اذا قبل تقدير المصلحة لأرباحه ، فانه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا ، وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة الى مناقشة موضوعه ، متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا .

اذ كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أحالت الى هذا النص وأعملت حكمه في الضريبة العامة على الايراد ، وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية الضرائب المختصة اخطرت الممول بالتصحيحات التي أدخلتها على اقراراته عن ايراده في سنوات النزاع على النموذج رقمه ضرائب في ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ ، ولم يعترض على هذه التصحيحات بشيء ، مما يفيد قبوله لها وأبرام اتفاق بينه وبين المصلحة بشأنها له كيانه القانوني ، وأهدر الحكم المطعون فيه هذا الاتفاق دون سبب ، واعتد بالربط الاضافي الذي أجرته مصلحة الضرائب بعد ذلك ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ٣١ لسنة ٣٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين صبرى أحمد فرحات ومحمد نور الدين عويس وعثمان زكريا على وحسن أبو الفتوح الشريضى وأحمد ضياء الدين حنقى

٣٦

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) تأمين : قاعدة نسبية . نظام عام . مدنى م ٧٥١
(ب) محكمة موضوع : سلطتها في تفسير عقد

في موضوعها عن المرافق المبينة في برنامج تنفيذ المرافق العامة الملحق بقرار التقسيم ، مما لا يسوغ معه القول كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه بأن المرافق التي يلتزم بها المطعون عليه طبقا للبند الرابع من العقد تنصرف الى شروط البناء .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد فسر شروط العقد بأنها تجعل تكاليف المرافق العامة على عاتق الطاعنين ، فانه يكون قد خالف اقواعد المقررة في تفسير العقود بأن انحرف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد . واذ اعتمد الحكم في قضائه على هذا التفسير بأن أجاز للمطعون عليه أن يحبس باقى الثمن تحت يده لحين قيام الطاعنين بهذا الالتزام وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

الطعن ١٨٩ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وأحمد حسن ميكل وعباس حليى عبد الجواد وإبراهيم علام ونحمد أحمد منصور .

٣٥

٣٠ ديسمبر ١٩٧٠

ضريبة عامة : ايراد ، ربط اضافي . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٤٧ مكررا . ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٢٤

الربط الاضافي غير جائز الا في حالات الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفي غير هذه الأحوال لا يجوز اجراء ربط اضافي .

المحكمة :

.. وحيث .. أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ، ومع ذلك اذا تحققت مصلحة الضرائب دون اخلال بأجل التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٧ من هذا القانون والقوانين المعدلة لها من أن الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدام

(ج) نقض : طعن ، سبب جديد . مدني م ١٥١

المبادئ القانونية :

١ - لما كان قد حذف من القانون المدني مادة من المشروع التمهيدى كانت تنص على قاعدة النسبية في التأمين ، وكان حذف هذه المادة لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام ، فإن النص في وثيقة التأمين على أعمال قاعدة النسبية يكون جائزا .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات بما لا يخرج عن مدلول عباراتها .

٣ - التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة التأمين بما يضر بمصلحة الطرف المدعى طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا جديدا لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع .

المحكمة :

.. وحيث .. أنه بالرجوع الى الأعمال التحضيرية للقانون المدني يبين أن المادة ١١٠٠/٢ من المشروع التمهيدى لهذا القانون ، والتي كانت تنص على قاعدة النسبية بقولها « اذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة اشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة اشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك » قد حذفت في لجنة المراجعة لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة .

لما كان ذلك وكان حذف المادة ١١٠٠/٢ من المشروع التمهيدى لا يرجع لتعلقها بالنظام العام وكان العقد شريعة المتعاقدين ، فإن النص في وثيقة التأمين على أعمال قاعدة النسبية يكون جائزا ، واذ عمل الحكم المطعون فيه هذه القاعدة طبقا لما ورد باتفاق الطرفين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

ان عبارة البند ١٧/ج من وثيقة التأمين كما ورد بسياق الحكم المطعون فيه تنص على أنه

« اذا ثبت أن الأشياء المؤمن عليها كانت تيمتها وقت الحريق أزيد من المبلغ المؤمن به عليها بموجب هذه الوثيقة فإن المؤمن له يعتبر نفسه في هذه الحالة كآته هو ذاته المؤمن عن نفسه فيما يختص بالفرق الزائد ، ومن ثم يتحمل حصة نسبية من الخسائر والاضرار ، وبناء على ذلك فلا تدفع من هذه الخسائر الا بقدر النسبة الموجودة بين المبلغ المؤمن به وبين قيمة اشيء الحقيقية وقت وقوع الحريق » وهذه العبارة صريحة في وجوب اعمال قاعدة النسبية .

لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود والمستندات بما لا يخرج عن مدلول عباراتها ، وكان غير صحيح ما يقرره الطاعنان من أن الفقرة ج المشار اليها ليست سوى مجرد تطبيق لنص المادة ٧٥١ من القانون المدني الخاصة بحالة الهلاك الكلي للأشيء المؤمن عليه دون حالة الهلاك الجزئي الخاصة بواقعة هذا الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه اذ عمل اتفاق الطرفين في هذا الخصوص يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ..

وحيث .. ان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن « الشركة طلبت احتساب المبلغ الواجب دفعه على أساس التناسب بين مبلغ التأمين والقيمة الحقيقية للمبنى عند حصول الحريق » ، وأنه في حالة اعتراض المستأنف عليهما « الطاعنين على التقدير الذي تم بمعرفة مندوب المستأنفة يتعين اعمال البند التاسع عشر من وثيقة التأمين بأن يعين كل طرف خبيرا وبعد تعيينهما يختاران خبيرا مرجحا » كما أثبت الحكم أن « المستأنف عليهما ردا على دفاع الشركة بما سبق ايضاحه بالمذكرات المقدمة منهما لمحكمة أول درجة » .

ولما كانت المذكرة المقدمة من الطاعنين لتلك المحكمة بجلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ والمرفقة صورتها بملف الطعن قد ورد بها قولهما « والغريب من الأمر أن الشركة المدعى عليها قد استندت الى تقدير المبنى بمعرفة مندوبها الفني دون أن تتبادل الهيئة أعضاء لجنة تشكل لهذا الغرض وتقوم المبنى على حقيقته ان كان صحيحا ما تيمسك به ثم عولت على هذا التقدير وامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها التي يرتبها عقد التأمين ، ومن ثم

ما دام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولا
قانونا .

٣ - محكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير
ما يقدم اليها من الأدلة والموازنة بينها وترجيح
ما تظمن اليه منها .

٤ - التناقض الذى يبطل الحكم هو ما
تعارض فيه الأسباب وتتهافت فتتماهى ويسقط
بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم
ويحمله .

المحكمة :

.. وحيث ان .. احكم المطعون فيه أقام
قضائه بانتفاء ركن الخطأ على أن « الثابت
بالأوراق أنه ما كان يدور بخلد المخرج أن هناك
لوكاندة تحمل اسم لوكاندة النور الكبرى ، ولا
يعد وضع هذا الاسم انحرافا يستوجب
المسئولية ، خاصة وأن هذا الاسم لا يفترض علم
الشخص العادى به فهو ليس من الأسماء المشهورة
التي تستوجب الانتباه ، وقد اختير بطريق
الصدفة وفضلا عن ذلك فقد تم حذف الاسم
فورا عقب إرسال البرقية عند عرض الفيلم لأول
مرة ، وان اللوكاندة التي ظهرت بالفيلم رغم
الاختلاف الشاسع بينهما وبين لوكاندة المدعى ،
فإنها تقع فى حى بلدى ولوكاندة المدعى تقع فى
ميدان رمسيس ، وهو من أهم ميادين القاهرة ،
فضلا عن أن الفيلم لم يحدد المدينة أو الحى الذى
وقعت فيه الحوادث ، وقد أكد الخبير فى تقريره
أن حذف اسم اللوكاندة لم يكن له أهمية خاصة
أو تأثير على مجريات الحوادث لأن الاسم لم
يظهر الا ثوان معدودة مما يقطع بالاختلاف البين
وعدم الخلط بينهما عند مشاهدة الفيلم بمعرفة
الرجل العادى ، فضلا عن أن « المعروف لدى
الكافة أن الأفلام السينمائية هى من نسج الخيال
وأن معظم القصص الهادفة يقصد منها التهذيب
والارشاد » وهذا الذى أورده الحكم يفيد أنه لم
يثبت لدى محكمة الموضوع أن المطعون عليهم قد
تعمدوا الاضرار بالطاعن ، أو أنهم قد تسببوا فى
ذاك نتيجة تقصيرهم فى بذل العناية المتوقعة من
الرجل العادى ، وأن اقحام اسم لوكاندة الطاعن
فى الفيلم لا يعتبر خطأ تقصيريا حتى ولو لم

يغدو فى موقفها التعنت والخروج على أحكام
وثيقة التأمين » وكان هذا القول منهما يتضمن
اعتراضا صريحا على التقدير المشار اليه ، فان
الحكم المطعون فيه اذ التفت عن هذا الاعتراض
وعول فى قضائه على أن الطاعنين قد ارتضيا هذا
التقدير وسلما به ، يكون قد خالف الثابت فى
الأوراق بما يستوجب نقضه .

الطعن ١٦٩ لسنة ٣٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين
ابراهيم عمر هندى نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ
مريدى والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد سيد أحمد حماد
وعلى عبد الرحمن

٣٧

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

- (ا) حكم : تسبب كاف . مسئولية تقصيرية . خطأ
(ب) مسئولية تقصيرية : ضرر . محكمة موضوع
(ج) محكمة موضوع : سلطتها فى تقدير دليل
(د) حكم : دليل ، تناقض

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين مما أورد الحكم أنه لم يثبت
لدى محكمة الموضوع أن المطعون عليهم - منتج
أحد الأفلام والمخرج وشركة التوزيع - قد تعمدوا
الاضرار بالطاعن - صاحب لوكاندة - أو أنهم قد
تسببوا فى ذلك نتيجة تقصيرهم فى بذل العناية
المتوقعة من الرجل العادى ، وأن اقحام اسم لوكاندة
الطاعن فى الفيلم لا يعتبر خطأ تقصيريا حتى
ولو لم يتم حذف اسم اللوكاندة من النسج
المعروضة بعد العرض الأول ، استنادا الى أن
المعروف أن الأفلام السينمائية هى من نسج
الخيال ولا ظل لها من الحقيقة ، وأن الخلاف الذى
أثبتته الخبير بين لوكاندة الطاعن واللوكاندة التى
ظهرت فى الفيلم ليس من شأنه أن يقود الى
الخلط بينهما لدى جمهور المشاهدين ، فان هذا
الذى أورده الحكم سائغ وتؤدى اليه المقدمات التى
ساقها ولا يشوبه فساد فى الاستدلال .

٢ - استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من
مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع

فان النعى على الحكم بهذا السبب يعتبر جدلا موضوعيا مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . .

وحيث ان التناقض انذى يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب ، وتنتهي آثار فتتاحي ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة . اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نفي حصول ضرر للطاعن نتيجة عرض الفيلم وبه اسم اللوكاندة ، فان تناقضه في مسألة ثانوية لا يعيبه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطن ١٧٤ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٣٨

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

(ا) نقض : طعن ، اعلانه . بطلان . ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .
مراعات سابق م ٤٣١ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ مراعات قديم
م ١٤٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥

(ب) تجزئة : احوالها . نقض ، طعن ، خصوم . ملكية
(ج) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل . تقادم
مكسب . نقض . اثبات . حيازة .

(د) احالة للتحقيق . محكمة موضوع ، سلطتها .

(هـ) نقض : طعن ، سبب جديد . خبرة .

المبادئ القانونية :

١ - على الطاعن أن يعلن تقرير الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولا يغير من ذلك حضور محام عن اثنين منهم الى قلم الكتاب وتقديره مذكرة بدفاعهما خلال الميعاد المحدد للإيداع ، لأن تقرير الطعن - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بحضور المطعون عليه الذي لم يعلن ، بل هو اجراء من اجراءات الطعن التي ينتجتم مراعاتها ، والا كان الطعن باطلا .

٢ - المطالبة بتثبيت ملكية اطيان زراعية موضوع قابل للتجزئة ، ومن ثم فان بطلان الطعن

يتم حذف اسم اللوكاندة من النسخ المعروضة بعد العرض الأول استنادا الى أن المعروف لدى الكافة أن الأفلام السينمائية هي من نسج الخيال ولا ظل لها من الحقيقة وأن الخلاف الذي أثبتته الخبير في تقريره بين لوكاندة الطاعن واللوكاندة التي ظهرت في الفيلم ليس من شأنه ان يؤدي الى الخلط لدى جمهور المشاهدين - واذ كان ما أورده الحكم في هذا الخصوص سائغا وتؤدي اليه المقدمات التي ساقها ، فان النعى عليه بمسح أقوال شاهدي الطاعن من بقاء اسم اللوكاندة في الفيلم بعد العرض الأول أو الفساد في الاستدلال بأوجه الخلاف الثابتة بتقرير الخبير بين لوكاندة الطاعن وتلك التي ظهرت في الفيلم يكون غير منتج ولا جدوى فيه . .

وحيث ان . . استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ما دام الدليل الذي أخذ به في حكمه مقبولا قانونا .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم توافر ركن الضرر الى أن شاهدي المدعى « الطاعن » لم يشهدا فيما يختص بحصول ضرر له من جراء عرض الفيلم وبالعكس فان الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أن عدد نزلاء الفندق قد زاد في الفترة من مارس الى سبتمبر ١٩٦١ وهي الفترة التي بدأ فيها رخص الفيلم . كما رد الحكم على دفاع الطاعن بقوله « انه وان كان هذا العدد قد تناقص بعد ذلك فان هذا ليس مرجعه عرض الفيلم بل يرجع الى تغيير اسم اللوكاندة في شهر يونيو ١٩٦١ وتغيير الرخصة والسجل والمطبوعات ، فضلا عن أن ما ورد بالدفاتر الخاصة بالفترة الأخيرة لا ينهض دليلا على صحة عدد النزلاء ، فقد يكون ما أثبت في الدفاتر غير صحيح وعمل خصيصا خدمة للدعوى » .

وبين من ذلك أن محكمة الموضوع أقامت قضاها بنفي الضرر على ما استخلصته من البيانات التي أوردها الخبير في تقريره ، والتي اقتنعت هي بصحتها ، ولما كان هذا الاستخلاص سائغا ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير ما يقدم اليها من الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها ،

وذلك بالمعنى الذى يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات قديم ، بل هو اجراء من اجراءات الطعن التى يتحتّم مراعاتها والا كان الطعن باطلا .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا فى موضوع قابل للتجزئة بثبوت ملكية المطعون عليهم عدا الأخير منهم للأطيان الزراعية ، فان بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم الثانى والرابع والثانى عشر لا أثر له بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث . . انه بالرجوع الى الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال اليه فى أسبابه يبين أنه استند فى قضائه الى ما انتهى اليه الخبير فى تقريره من أن نصيب . . مورت المدعين (المطعون عليهم عدا الأخير) فى التكاليف باسم أحمد على وبقية الورثة هو ٢ ف و ١٣ ط و ١٢ س شيوعا فى جملة أرض التكاليف وقدرها ١٧ ف و ١٢ ط و ٢ س طبقا لكشوف التكاليف المستخرجة من واقع سجل المساحة ، وعلى أساس الورثة الوارد ذكرهم بالحكم الشرعى ١٣ لسنة ١٩٤٨ كلى قنا ، والى أن الطرفين أقرا بأن مورت المدعين لم يتصرف فى شيء من نصيبه كذلك وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أورد أسانيد الحكم الابتدائى أضاف إليها « وزيادة على ما تقدم قالته ثابت من الكشوف الرسمية المرفقة بتقرير الخبير أن الأرض المخلفة عن مورت مورثى الطرفين مكلفة باسم ورثته وفى وضع يدهم ، وهو ما يجعل قول المستأنفين « (الطاعنين) بتكليفها باسم مورثهم وحده غير صحيح » ، ومن ذلك يبين أن الحكم قد اعتبر الكشوف الرسمية المقدمة فى الدعوى شاملة لاسم مورت المطعون ضدهم استنادا الى أن هذه الكشوف صادرة باسم بقية الورثة ، وأن هذه العبارة تشمل المورث المذكور حسبما جاء بالحكم الشرعى وأفصح عنه البيانات المساحية التى اطلع عليها الخبير ، إذ كان ذلك ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد . .

وحيث . . انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند فى اطراح ما تمسك به الطاعنون

بالنسبة لأحد المطعون عليهم لا أثر له بالنسبة للباقيين .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أى تحقيق قضائى أو ادارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دام ما استنبطته مستمدا من أوراق الدعوى ومستخلصا منها استخلاصا سائغا ويؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة باحالة الدعوى الى التحقيق متى استبان لها وجه الحق فى الخصومة .

٥ - اذ كان يبين أن الطاعنين لم يتمسكو أمام محكمة الموضوع بأن الخبير قد أخطأ فى احتساب مندار الأطيان الموروثة ، فإنه يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

. . وحيث ان . . الثابت من الاطلاع على تقرير الطعن أنه لم يعلن للمطعون عليهم الثانى والرابع والثانى عشر لاقامتهم فى جهات أخرى أثبتها المحضر غير تلك التى وجه اليهم الاعلان فيها . واذا كانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ ، والتى أعيد العمل بها بمقتضى قانون السلطة القضائية ٤٣ سنة ١٩٦٥ ، توجب على الطاعن أن يعلن تقرير الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . اذ كان ذلك ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعنين باعلان المطعون عليهم المذكورين بتقرير الطعن خلال هذا الميعاد أو فى خلال الميعاد الذى منحه لهم القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ، لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات ولتصحيح ما لم يصح منها ، فان الطعن يكون باطلا بالنسبة للمطعون عليهم الذين لم يتم اعلانهم ، ولا يغير من هذا النظر حضور محام عن اثنين منهم الى قلم الكتاب وتقديمه مذكرة بدفاعهما خلال الميعاد المحدد للايداع ، ذلك أن اعلان تقرير الطعن - وعلى ما جرى به فضاء هذه المحكمة - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذى يلحقه بحضور المطعون عليه الذى لم يعلن ،

بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه لم يستند في التدليل على ملكية مورث المطعون عليهم لأرض النزاع ووضع يده عليها كمالك الى تقرير الخبير أو محاضر أعماله ، بل الى أدلة أخرى . .

وحيث أن . . محكمة الموضوع ليست ملزمة باحالة الدعوى الى التحقيق متى استبان لها وجه الحق في الخصومة ، واذ كانت قد حصلت من القرائن التي ساقتها واطمأنت اليها . . ان وضع يد مورث الطاعنين على أرض النزاع كان بطريق الانابة لا بنية التملك ، فان عدم استجابتها لطلب الاحالة الى التحقيق لا يعتبر منها اخلاا بحق الدفاع . .

الطن ٢١١ لسنة ٢٦ في بالهيئة السابقة .

٣٩

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

- (أ) دعوى : نظرها . محكمة موضوع ، سلطتها في اعادة الدعوى للمرافعة . حكم .
- (ب) حكم : بسبب كاف
- (ج) قرينة قانونية : مدني م ٩١٧ . وصية . بيع ، وضع يد المشتري .
- (د) صورية : اثباتها . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - اذا رأت محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن طلب اعادة فتح باب المرافعة في الدعوى بعد أن حُجِّزَ للحكم هو طلب غير جدي لم يقصد به سوى اطالة أمد الخصومة ، فلم يستجب اليه ، فان النعي على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

٢ - اذا كان فيما قرره الحكم ما يكفي لحمل قضائه ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فان النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس . .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضيته على أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم الا باجتماع شرطين ، الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبالتالي احتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين ، على أن

من أن مورثهم تملك أرض النزاع بوضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية الى أن « ما يثيره المستأنفون (الطاعنون وآخرون) في أوجه استئنافهم من أن مورثهم تملك أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مردود بما تبينته المحكمة من أنه وان كان الخبير قد أيدهم في هذه الواقعة ، الا أن وضع يده حسبما تكشف عنه الأوراق كان بالنيابة عن أخيه مورث المستأنف عليهم (المطعون ضدهم عدا الأخير) وهو وضع يد غير مملك مهما طال الزمن ، وآية ذلك أن المستأنف الأول . . (المطعون ضده الأخير) وهو زوج ابنة المورث ووكيله في ادارة أمواله حسبما قرر في الشكوى ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٤ اداری دشنا أنه تلقى من مورث المستأنف عليهم خطابا أثبتته محققها وأنه بموجبه قد وكله في ادارة ذات أرض النزاع بعنه وفاة صهره وشقيق مورث المستأنف ضدهم وأنه قام بتأجيرها بهذه الصفة لآخرين ، وهو ما يدحض ادعاء المستأنفين بتملك مورثهم أرض النزاع بأن . . شقيق المستأنفين عدا الأول قد أقر في الشكوى باستعداده لاستئجار الأرض وادارتها نيابة عن مالکها مورث المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم عدا الأخير) وأيد هذه الأقوال بالاقرار الصادر منه والثابت به أن والده كان يدير الأرض بالنيابة عن شقيقه مورث المستأنف عليهم ، واذ كان يبين من ذلك أن الحكم قد استدلل على أن يد مورث الطاعنين على أرض النزاع كانت يدا عارضة بما استخلصه من الشكوى الادارية ٢٨٣٤ سنة ٤٤ اداری دشنا ومن أقوال المطعون ضده الأخير فيها وما تضمنه الخطاب الذي قدمه للمحقق أثناء سماعه أقواله .

واذ كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستدل على نوع وضع اليد من أي تحقيق قضائي أو اداری أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، ما دام ما استنبطه مستمدا من أوراق الدعوى ومستخلصا منها استخلصا سائغا ويؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، اذ كان ذلك فان النعي لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب . .

وحيث . . أنه وان كان الحكم الابتدائي قد تضمنت أسبابه ما جاء بسبب النعي ، الا أنه

بجلسة ١١/١٠/١٩٦٥ مستندات ، فطلب الطاعن التأجيل للاطلاع والرد عليها ، فاستجابت المحكمة بطلبه واجلت الدعوى لجلسة ١٤/١٢/١٩٦٥ ، ولم يثبت أن المطعون عليها الأولى قد تقدمت بمستندات ، وعاد الطاعن وطلب التأجيل ليقدم مستنداته ردا على المستندات التى سبق أن قدمتها . واستجابت المحكمة لطلبه وأجلت الدعوى لجلسة ٢٢/٢/١٩٦٦ لذات السبب وفى هذه الجلسة الأخيرة لم تقدم المطعون عليها الأولى مستندات وطلبت حجز الدعوى للحكم مع تقديم مذكرات أما انطاعن فقد عاد يطلب التأجيل لتقديم مستندات ولم تجبه المحكمة بل قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من مارس ١٩٦٦ مع التصريح بتقديم مذكرات . واذ كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أفسحت للطاعن أثناء نظر الدعوى أمامها وقبل قفل باب المرافعة فيها فى أن يقدم ما يشاء من مستندات ردا على خصمه . فلا تثريب عليها اذا ما هى حجزت الدعوى للحكم فيها أن ترفض طلب الطاعن اعادتها للمرافعة لما تراءى لها للأسباب المسوغة التى أوردتها على ما سلف بيانه فى الرد على الوجه الأول من أن هذا الطلب غير جدى .

وحيث . . أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن استعرض ما تضمنته صحيفة الاستئناف من أسباب وما أبداه طرفا الخصومة من دفاع عقب على ذلك بقوله « وأما ما ادعاه المستأنف أن مورثة الطرفين لم تكن تعلم بالعقد أو باجراءات الدعوى ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة تلك الاجراءات المشوبة . كذلك بطلان محضر الصلح لأنه بنى على اجراءات غش وتدليس من وكيل المستأنف عليها الأولى والمطعون عليها الأولى وزوجها وهو نفس وكيل المورثة ويتولى شئونها - فهذا الادعاء مردود بأن المورثة وقعت أكثر من مرة على عقد البيع سند الدعوى ٤٣٤٩ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة . كذلك انتقلت الى مكتب الشهر العقارى بالقاهرة وقعت على توكيل رسمى لمحام مثلها بجلسة ٨/١٢/١٩٥٨ وأقرت فى محضر الصلح الذى وقعت عليه أيضا بامضاءها .

وكل هذه الأوراق - الموقع عليها منها حجة على المستأنف والمستأنف عليها الثانية ما دام

يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفى لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته ، دون أن يكون مستندا فى هذا الانتفاع الى مركز قانونى يخوله حقا فى هذا الانتفاع ، فان الحكم لا يكون فيما قرره قد خالف القانون ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على انجاز للتصرف ، فانه ليس شرطا لازما فيه اذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة بسبب من الأسباب التى لا تتنافى مع انجاز التصرف .

٤ - تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع ، كما أن له سلطة تامة فى استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش ، ومالا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض فى ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

المحكمة :

وحيث . . أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه رد على طلب الطاعن فى هذا الخصوص بقوله « أما ما طلبه المستأنف من إعادة القضية للمرافعة لأنه سوف يطعن على عقد البيع بالتزوير وليقدم مستندات وأهمها استمارة رسمية عن الحيازة وليستكمل دفاعه فان هذا كله من قبيل الماطلة فى الخصومة فقط ، لأنه لو كان جادا فيما يدعيه لما تخلف عن متابعة الدعوى أمام محكمة أول درجة ولا اتخذ طريق الطعن بالتزوير على العقد فور تقديمه بجلسة المرافعة ، الأمر الذى لم يسلكه حتى خلال فترة حجز الدعوى للحكم . ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذه الطلبات التى لا ترمى الا الى الماطلة والتسويق » ومن ذلك يبين أن المحكمة قد تراءى لها فى حدود سلطتها الموضوعية للأسباب السائغة التى أوردتها أن طلب إعادة القضية للمرافعة بعد أن حجزت للحكم هو طلب غير جدى لم يقصد به سوى اطالة أمد الخصومة فلم تستجب اليه . ومن ثم فان النعى على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث ان . . الثابت من الصور الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أن المطعون عليها الأولى كانت قد قدمت

والثاني احتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا - كما هو الشأن في الدعوى الحالية - حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع الى مركز قانوني يخوله حقا في هذا الانتفاع ، وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على انجاز التصرف ، فإنه ليس شرطا لازما فيه ، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي انجاز التصرف .

أما نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يهيء له الفرصة لاثبات أن التصرف مشوب بالغش والتدليس بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة باعتباره من الغير بالنسبة للمتصرف المذكور ، فمردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه . . أنه نفى عن العقد ومحضر الصلح الصورية والغش والتدليس بقوله انها طعون غير مقبولة ، فالصورية منتفية لأن عقد البيع جرى ، كما تدل ظروف التعاقد واصرار المورثة على نفاذ البيع وتوكيلها محام لاقرار الصلح الذي تضمن أركان عقد البيع وتنجيذه ، وقبض الثمن ، وأنه لم يثبت أن هناك غشا أو تدليسا أو مخالفة لنظام الارث .

اذ كان ذلك وكان تقدير أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع كما أن له سلطة تامة في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به . . اذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت في أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها ما يكفي لنفي الصورية والغش والتدليس المدعى بها ، فإنها ليست في حاجة بعد ذلك لسماع شهود الاثبات ونفي هذه الطعون . ويكون النعي في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

لم يطعن عليها أحد بالتزوير ، وانه وان كان محضر الصلح الذي وثقه القاضي وأضحى رسميا يقبل اطعن عليه بكافة الطعون التي توجه للعقود ، الا أن المستأنف لم يحدد طعنا محددا على هذا الصلح أو عقد البيع بل شمل السبب الثاني من أسباب الاستئناف كلاما عاما في الطعن على العقود بالصورية والغش والتدليس ، وهذه الطعون لو صح توجيهها على عقد البيع ومحضر الصلح محل الدعوى الحالية لكانت طعونا غير مقبولة ، فالصورية منتفية لأن عقد البيع جرى كما تدل ظروف التعاقد واصرار المورثة على نفاذ البيع وتوكيلها محام لاقرار الصلح الذي تتضمن بنوده - كما سلف البيان - أركان عقد البيع ونص في كل من عقد البيع ومحضر الصلح على دفع الثمن وتنجز البيع ، الأمر الجائز قانونا حتى ولو ستر هذا العقد تبرعا على سبيل الهبة التي يملكها المرء ، ما دام أنه في حالة صحية في كل ماله وما دامت الهبة مستورة بعقد البيع ، كذلك لم يثبت أن هناك غشا وتدليسا أو يمثل هذا مخالفة لنظام الارث ما دام أن عقد البيع ومحضر الصلح قد صادرا من المورثة غير مشوبين بعيب فلم يكونا وصية لعدم ثبوت أن اتجاه قصد المورثة - المتصرف - الى التبرع وازدادة التملك الى ما بعد موتها . . اذ كان ذلك وكان في هذا الذي قرره الحكم ما يكفي لحمل قضائه ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس . .

وحيث . . انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « أن عقد البيع ومحضر الصلح قد صادرا من المورثة غير مشوبين بعيب : فلم يكونا وصية لعدم ثبوت أن اتجاه قصد المورثة - المتصرف - الى التبرع وازدادة التملك الى ما بعد موتها - ولا يغير من هذا النظر استمرار وضع يد المورثة على الأتيان المبيعة حتى وفاتها أخذا بما جاء بانذار رئيس الجمعية التعاونية الزراعية للمستأنف ردا على انذارها بأن عقود الايجار المودعة بالجمعية هي لصالح المورثة حتى وفاتها يوم ١٩٦٣/٥/٩ لأن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم الا باجتماع شرطين الأول هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ،

٤٠

المبادئ القانونية :

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، صفة . دعوى ، شرط قبولها ، صفة .
قرار جمهوري ٧٨ لسنة ١٩٦٦ و ٧١٧ لسنة ١٩٥٩

المبدأ القانوني :

زالت عن المدير العام مؤسسة الاذاعة صفته
في تمثيل هيئة الاذاعة ، وأصبح رئيس مجلس
ادارة هيئة الاذاعة هو وحده صاحب الصفة
في تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو
عليها . واذا كان الثابت أن الطعن قد قرر به
المدير العام للهيئة بصفته ممثلاً لها ، فإنه يكون
غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

المحكمة :

وحيث أن . . . اذاعة الجمهورية العربية المتحدة
كانت - طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية
٧١٧ لسنة ١٩٥٩ - مؤسسة عامة ، وكان يمثلها
في التقاضي مديرها العام ، ثم صدر قرار رئيس
الجمهورية ٧٨ لسنة ١٩٦٦ ، بتنظيم هذه الاذاعة
فجعل منها هيئة عامة ، ونص في المادة الخامسة
منه على أن يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة
أمام القضاء وقد عمل بهذا القرار من يوم صدوره
في ٣ من يناير ١٩٦٦ ، ومن ثم فقد زالت
عن المدير العام صفته في تمثيل هيئة الاذاعة
وأصبح رئيس مجلس ادارتها من تاريخ العمل
بالقرار الأخير هو وحده صاحب الصفة في
تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها .
اذ كان ذلك وكان الثابت أن الطعن قد رفع
بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ ، وأن الذي قرر به هو
المدير العام للهيئة بصفته ممثلاً لها ، فإنه
يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

الطعن ٢٨٦ لسنة ٣٦ ق. بالهيئة السابقة

٤١

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) وكالة : اثباتها .

(ب) محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره .

١ - اذ استند الحكم في اثبات الوكالة الى
اقرارات الموكل في دعوى جنائية ودفاعه في
دعوى أخرى ، فلا مخالفة في ذلك للقانون لأن تنفيذ
الوكالة أو الاقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة
التي يجيزها القانون لاثبات الوكالة أو لاعفاء
الخصم من تقديم الدليل عليها .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير
الأدلة المطروحة عليها وفي استخلاص القرائن
مما تحت يدها من أوراق ومن ظروف الدعوى .

المحكمة :

وحيث أن . . . الحكم المطعون فيه عول في
قضائه بانزام الطاعن بالدين على ما استخلصه مما
قرره الطاعن في محضر الجنحة ٢٣١٦ سنة ١٩٦٣
كفر الزيات ، والتي اتهم فيها ديمتری يني بتبديد
محصول الزراعة والتي قضى فيها بانقضاء
الدعوى ب وفاة المتهم - من أنه عين ديمتری يني
في نوفمبر سنة ١٩٦١ مفتشاً للزراعة ثم تغيب
عن أرضه عاماً بسبب مرضه دون أن ينبى عنه
آخر في هذه الفترة ، ومما ورد في كشف
الحساب الذي قدمه الطاعن في الدعوى العمالية
التي أقامها ديمتری يني والموقع عليه من هذا
الأخير من أن ديمتری يني كان المشرف الأعلى على
الشئون المالية للزراعة ، وبلغت سلطته في
هذا الشأن مكنة منح القروض وحجب نفسه
بقرض مرتب خمسة شهور ، وكان كذلك المرجع
الأعلى في شئون العمال الزراعية وعسدهم
وأجورهم والمواشي اللازمة وأجرها والوقود
اللازم للماكينات ، كما أخذ علم الطاعن بتصرفات
ديمتری يني وقبوله لها ، مما ذكره بتحقيق
الجنحة من أن ديمتری يني كان قد عرض عليه
ايضالا مؤرخا أول سبتمبر ١٩٦٢ يفيد تسلم
المطعون عليه ٤٨٤٩ كيلوجراما من محصول
اللوبياء دون أداء ثمنها ، وأنه لما كان يطالب
ديمتری يني بقيمة هذا الثمن كان يسوف بحجة
التيسير على المطعون عليه ، كما أخذ ذلك من
سكوت الطاعن عن معرفة ما أنتجته زراعته من
محاصيل من تاريخ تعيين ديمتری يني حتى مطالبة
المطعون عليه له بصافي حسابه ، مع أنه كان قد
حصل من ديمتری يني على الايصال المؤرخ أول

(ج) قرار ادارى : محله . اختصاص ولائى . حراسة .
عمل مالى .

(د) وظيفة : عمل آخر ، جمع بينهما . ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨

المبادئ القانونية :

١ - لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون
خصما للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة
فى الدفاع عن الحكم .

٢ - متى كان الثابت أن تقرير الطعن قد
أعلن فى الميعاد وقدم المطعون عليه مذكرة
بدفاعه ، ولم يبين فيها وجه مصلحته فى التمسك
ببطلان اعلان الطعن ، فإن الدفع ببطلان الطعن
يكون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض -
غير مقبول .

٣ - لما كان محل القرار الادارى هو المركز
القانونى الذى تتجه ارادة مصدر القرار الى
احدائه وذلك بانشاء حالة قانونية او تعديلها
او الغائها فان قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص
- برفض تجديد الاستيلاء على احدى المدارس
وتسليمها للمالك الظاهر - لا يعتبر قرارا
اداريا الا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء اما امره
بتسليمها الى المالك الظاهر فلا يعلو ان يكون
عملا ماديا قصدت به الى مواجهة الحالة الناجمة
عن رفع يد مديرية التعليم عن ادارة المدرسة ،
ومن ثم فان تعيين حارس على المدرسة لا يمس
القرار الادارى المذكور وتختص به المحاكم
العادية .

٤ - ان مخالفة القانون ٢١٠ لسنة ٥١
بشأن موظفى الدولة الذى منع الموظفين من الجمع
بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى لا تنال من
صحة التصرفات التى يبرمها أولئك الموظفون
بالمخالفة لذلك .

الحكمة :

وحيث ان : المطعون عليه الأول اذ اقام
الدعوى لم يوجه الى وزير التربية والتعليم أية
طلبات ، ولم يحكم عليه بشئ ما ، واذا كان ذلك
وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به ، وكان

سبتمبر ١٩٦٢ يتسلم المطعون عليه لما اشتراه
من ديمترى ينى ، وكذلك أخذ مما قرره الطاعن
بمحضر تحقيق اللجنة من أنه يقبل أن يسلمه
ديمترى ينى ثمن محصول اللوبيا التى باعها
وقبض ثمنها أن هذا الأخير كان له سلطة قبض
الثمن ، وخلص الحكم الى القول بأن « جميع
هذا انما يقطع بأحد أمرين اما أن يكون المستأنف
عليه قد عهد للسيد ديمترى منذ البداية سلطات
واسعة شملت التصرف فى المحصول وقبض ثمنه ،
واما أن يكون السيد ديمترى قد سمح لنفسه
بمباشرة تلك السلطات الواسعة فأقر المستأنف
عليه الطاعن ذلك ، وكلا الأمرين يلزم المستأنف
عليه بأعمال السيد ديمترى فى هذا العام
اما على أساس سبق الاثابة أو قبولها واجازة
التصرفات الصادرة من السيد ديمترى » .

اذ كان ذلك وكان الحكم قد استند فى اثبات
الوكالة الى اقرارات الموكل فى دعوى اللجنة
وكذلك من دفاعه فى الدعوى العمالية ، فان هذا
الاستناد لا مخالفة فيه للقانون ، لأن تنفيذ الوكالة
أو الاقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التى
يجيزها القانون لاثبات الوكالة أو لاعفاء الخصم
من تقديم الدليل عليها .

وحيث : انه لما كان لمحكمة الموضوع سلطة
مطلقة فى تقدير الأدلة المطروحة عليها ، وفى
استخلاص القرائن مما تحت يدها من أوراق ومن
ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد
أخذ من الأدلة والقرائن التى ساقها : قيام
الوكالة أو اجازة التصرف ، وكان استخلاص
الحكم المؤدى الى هذه الأدلة والقرائن سائغا
ومقبولا ، فان النعى يصبح فى حقيقته جديلا
موضوعيا فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به
محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة
النقض .

الطعن ٢٨٨ لسنة ٣٦ فى بالهيئة السابقة

٤٢

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

(أ) نقض : طعن . خصوم

(ب) نقض : طعن ، اعلانه ، بطلانه ، مصلحة فى
التمسك به .

مالى مستقل عن الترخيص . ومتى تقرر هذا فان دفاع الطاعن بشأن أثر بطلان عقد الشركة على دعوى الحراسة لا يكون جوهريا ، وبالتالي لا يعيب الحكم عدم الرد عليه .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
الطعن ٣١٩ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٤٣

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

ايجار : أماكن . دعوى ، تكييفها . استئناف . حكم .
طعن في الاحكام . اختصاص . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ١٥

المبدأ القانوني :

المنازعات التي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن انما هي المنازعات الايجارية التي يستلزم انفصل في تطبيق حكم من احكام التشريع الاستثنائي فاذا أثير نزاع يتعلق باختصاص المحكمة المطروحة عليها محليا فان هذا النزاع تنطبق عليه احكام القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .

المحكمة :

وحيث ان المقصود بالمنازعات التي تشير اليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن انما هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المنازعات الايجارية التي يستلزم انفصل فيها تطبيق حكم من احكام هذا التشريع الاستثنائي، فاذا أثير نزاع يتعلق باختصاص المحكمة المطروحة عليها الدعوى ، فان هذا النزاع يخرج عن نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتنطبق عليه احكام القواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه ، وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سبألة الذكر .

واذ كان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه - أن الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده بالاخلاء ، طالبا الحكم أصليا ببطلانه واختياطيا بالغائه ، واستند في أسباب استئنافه الى أن محكمة الاسكندرية الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف غير مختصة محليا

لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني .

وحيث . . انه لما كان الثابت أن تقرير الطعن قد أعلن في الميعاد وقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه ولم يبين فيها وجه مصلحته في التمسك بالبطلان فان الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير سديد .

وحيث . . انه لما كان محل القرار الاداري هو المركز القانوني الذي تتجه ارادة مصدر القرار الى إحداثه وذلك بانشاء حالة قانونية أو تعديلها أو إلغاؤها . فان قرار اللجنة العليا للتعليم الخاص المؤرخ ١٨/٧/١٩٦٤ لا يعتبر قرارا اداريا الا بالنسبة لعدم تجديد الاستيلاء على المدرسة ، أما أمرها بتسليم المدرسة الى المالك الظاهر لأنه - على ما قالت اللجنة في أسباب قرارها - يوجد نزاع على ملكيتها مطروح أمره على القضاء فانه لا يعدو أن يكون عملا ماديا قصدت به الى مواجهة الحالة الناجمة عن رفع يد مديرية التعليم عن ادارة المدرسة ، ومن ثم فان تعيين حارس على المدرسة لا يمس القرار الاداري المذكور وتختص به المحاكم العادية واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .

وحيث ان مخالفة القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة الذي منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى لا تعدو أن تكون مخالفة ادارية تقع تحت طائلة الجزاء الاداري ، ولا تنال من صحة تصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون بالمخالفة لذلك .

ومتى كان هذا ، وكانت المادتان الثالثة والرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعليم الخاص ، وأن حددتا الشروط الواجب توافرها في مالك المدرسة الخاصة ومن بينها ألا يكون من موظفي الدولة ، الا أن ذلك لا يعدو أن يكون أمرا من الشارح للجهة المنوط بها الترخيص بالمدارس الخاصة ، دون أن يكون ذلك شرطا من شروط صحة انعقاد الاتفاقات التي يبرمها الأفراد فيما بينهم . أن المدرسة كنظام

فاذا أهمل القيام بهذا الاجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وتبدأ مدة السنة فى هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر اجراء صحيح فى الدعوى .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الممثل الجديد للشركة الطاعنة ناب عنها عند نظر الطعن بالنقض وظلت صفته قائمة حتى تاريخ تعجيل الاستئناف فى ١٦/١١/١٩٦٥ ، أى بعد أكثر من سنة من تاريخ صدور حكم النقض فى ٢٠/٤/١٩٦٤ ، فإن الخصومة تكون قد سقطت بمضى سنة على هذا الحكم ، واذ التزم الحكم هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

باصداره ، لأنه يقيم بدائرة محكمة القاهرة وأن المستأنف عليه يقيم بدائرة محكمة طنطا وليس له محل اقامة بالاسكندرية ، كما أن عقد الإيجار لا يتضمن النص على اختصاص محكمة الاسكندرية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض دفاع الطاعن فى هذا الخصوص قضى بعدم جواز الاستئناف استناداً الى أن الحكم المستأنف غير قابل لأى طعن ، عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ دون أن يرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر النزاع . اذ كان ذلك فان الحكم يكون قد خالف القانون وجاء مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن ٣٢٥ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٤٤

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

نقض : الحكم فى الطعن . اثر نقض الحكم والاحالة .
استئناف . دعوى . سقوط الخصومة ، مرافعات م ٣٠١

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن ٣٢٦ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

٤٥

٣١ ديسمبر ١٩٧٠

نقض : طعن ، اجراءاتها . ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . مرافعات م ٤٣٢ ق ٤٠١ لسنة ١٩٤٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥

المبدأ القانوني :

على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وهو اجراء جوهري يترتب على اغفاله - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الطعن . واذ كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله عند التقرير بالطعن حتى انقضى الميعاد الذى منحه له القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وهو عشرون يوماً فانه يتعين الحكم ببطلان الطعن .

المحكمة :

وحيث ان . . الطعن قد رفع فى ١٩/٦/١٩٦٦

المبدأ القانوني :

لئن اكان الحكم الصادر فى الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى ، الا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاحالة لتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ، ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض احكام سقوط الخصومة وانقضائها .

المحكمة :

وحيث انه وان كان الحكم الصادر فى الاستئناف من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينهى الدعوى الا ان نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة الى محكمة الاحالة لتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ، ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض احكام سقوط الخصومة وانقضائها شأن القضايا المتداولة بالجلسات ، فاذا كان حكم النقض قد صدر لمصلحة المستأنف فى الحكم المنقوض فيجب عليه اذا ما أراد متابعة السير فى الخصومة أمام محكمة الاحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض ،

أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله منذ انتقريب بالطعن حتى انقضى الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وهو عشرون يوما تبدأ من ١١ مايو ١٩٦٧ ، تاريخ نشر القانون الأخير ، وكان لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن استحالة مطلقة حالت دون تقديم صورة الحكم المطعون فيه وهي امتناع قلم الكتاب عن تسليمها اليه لاستحقاق رسوم قضائية عليها ، لأن ذلك لا يجعل الاستحالة مطلقة إذ الطاعن ملزم قانونا بسداد الرسوم ، إذ كان ذلك فانه يتعين الحكم ببطالان الطعن .

الطعن ٣٣١ لسنة ٣٦ ق بالهيئة السابقة

واذ كانت المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ قد نصت في فقرتها الثانية على أن تتبع الاجراءات التي كان معمولاً بها قبل انشاء دوائر فحص الطعون ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي انشأ دوائر فحص الطعون قد أوجبت على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وهو اجراء جوهري يترتب على اغفاله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الطعن .

، إذ كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن

القضاء سلطة ، وسلطة مستقلة ، ولا تجوز ولايته لغير

التخصصين وعدم ، بعيدين عن مزالق السياسة حساسيتها

حلفا لرجالها ، وصونا لفهوم العدالة عند المواطنين .

« المستشار المصري عبد الغفار حسني »

وظائف في الكادر العام سواء كانت دائمة أو مؤقتة . مماثلة لوظائف الصناع من العمال الذين تنطبق عليهم أحكام زجر العمال - وذلك بحسب أجورهم ، وهم بعد ساعلون وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، و وظائف الكادر العام - على أساس ما يناله زملائهم عمال اليومية المتعادلون معهم في الوظائف وتدرج مرتباتهم بالعلاوات ولو تجاوزت نهاية مربوط الدرجات التي يشغلونها في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو في الكادر العام ، ولكن لا يجوز أن تجاوز مرتباتهم نهاية ربط درجات العمال المقررة لزملائهم الذين باليومية . وكان الأصل هو السماح بأن يجاوز مرتب الصناع الذي يشغل درجة في كادر المستخدمين أو في الكادر العام نهاية ربط درجة وظيفته حتى ١٩٤٥/٤/٣٠ - فان لم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ وجاوز مرتبه بالتسوية المتقدمة نهاية مربوط درجة وظيفته في كادر المستخدمين أو في الكادر العام ، لم يمنح أية علاوة بعد ١٩٤٥/٥/١ - ما لم يرق الى درجة أعلى في كادر المستخدمين أو في الكادر العام يسمح مربوطها بمنح العلاوات المقررة . ثم وافق مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ على أن تكون تسوية حالة الصناع شاغلي درجات كادر المستخدمين أو الكادر العام في حدود الدرجات المقررة لوظائفهم وفقا لأحكام كادر العمال وفي حدودها ، ولو بعد ١٩٤٥/٥/١ . وقد قضت المحكمة الادارية العليا أن المقصود من البند الثالث عشر الفقرة (٢) من كادر العمال هو وضع حكم وقتي يقضي بتسوية جملة الموظفين الداخلين في الهيئة ، والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، الموجودين بالخدمة وقت نفاذ كادر العمال في أول مايو ١٩٤٥ ويشغلون وقتذاك وظائف مماثلة لوظائف العمال على أساس ما يناله زملاؤهم من أرباب اليومية الذين يتعادلون معهم في الوظائف ، اذا كان لهم مثيل من هؤلاء في نفس المصلحة التي يعملون فيها . وقد أجاز المشرع تحويل وظائف أولئك الموظفين والمستخدمين من سلك الدرجات الى سلك اليومية ، بشرط موافقتهم على هذا التحويل ، مما يستفاد منه أن القاعدة العامة في تسوية حالتهم تقتضي حساب مرتباتهم في ذات درجاتهم الداخلة في الهيئة أو الخارجة عنها على أساس

مقتضى أعمال الأثر المباشر لقانون نظام الادارة محلية أن تطبق أحكام كادر عمال الحكومة على ال مجالس المحلية العاملين في مجالس محافظات ومجالس المدن والمجالس القسرية اعتبارا من ١٩٦٠/٧/٤ دون اعتداد في مجال التسوية - بمدد خدمتهم السابقة على العمل بأحكام قانون نظام الادارة المحلية ، ما دام لم يرد في أحكام ذلك القانون ، ما يفيد حساب مدد خدمة عمال المجالس المحلية السابقة على تاريخ العمل بقانون نظام الادارة المحلية في ١٩٦٠/٧/٤ في التسوية طبقا لكادر عمال الحكومة .

القضية ٨٦٤ لسنة ١٩٦٠ برئاسة وعضوية السادة المستشارين صادق حسن مبروك رئيس المحكمة وعزيز بشاي سيدهم ومحمود يسرى .

٤٨

١٠ نوفمبر ١٩٧١

عامل : حكومة ، كادر ، علاوة .

المبدأ القانوني :

المستخدمون خارج الهيئة أو العمال الذين يشغلون درجات في الكادر العام ، وطبق عليهم كادر العمال - تدرج أجورهم بالعلاوات الدورية المقررة في كادر العمال في حدود درجات هذا الكادر ولو تجاوزت أجورهم نهاية مربوط درجاتهم خارج الهيئة أو في الكادر العام ، وأساس ذلك مستمد من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٦/٢٤ - هذه الأحكام تقررت بقرار من مجلس الوزراء وتعارض مع حكم المادة ٤٢ من نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو لاحق عليها وأعلى منها مرتبة - أثر ذلك - عدم جواز اعمال تلك الأحكام ووجوب أن يكون منح العلاوات في حدود مربوط التدرج التي يشغلها العامل في الكادر العام أو في سلك المستخدمين خارج الهيئة .

المحكمة :

إن المشرع أجاز في البند الثالث عشر - لفقرة (٢) من أحكام كادر عمال الحكومة تسوية حالة الصناع الشاغلين وظائف خارج الهيئة أو

المبادئ القانونية :

١ - أثر الحكم الجنائي على القضاء الإداري ،
تقيده بما أثبتته الحكم الجنائي من وقائع كان
فصله فيها لازما ، دون تقيده بالتكييف القانوني
لهذه الوقائع .

٢ - خطأ العامل الذي يثبت بحكم جنائي ،
لا يعتبر لازما خطأ شخصيا .

٣ - للمحكمة أن تنزل حكم القانون على طلبان
المدعى دون تقيده بما يبيده من أسباب .

المحكمة :

١ - أنه ولئن كان للحكم الجنائي قوة الأمر
المقضي أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم
يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع
الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى
فاعلها ، إلا أن القضاء الإداري وإن كان يتقيد
بما أثبتته الحكم الجنائي من وقائع كان فصله
فيها لازما ، إلا أنه لا يتقيد بالتكييف القانوني
لهذه الوقائع فقد يختلف من الناحية الإدارية
عنه من الناحية الجنائية ، وتأسيسا على ذلك
فإن الواقعة التي انتهت إلى الحكم على المطعون
ضده جنائيا وإن كانت تشكل في حقه جريمة
جنائية استوجبت توقيع الجزاء عليه إلا أن للقضاء
الإداري تكييف هذه الواقعة من الناحية الإدارية
والفصل فيما إذا كان الفعل الذي صدر عنه ومع
التسليم بثبوته ، يشكل خطأ يوجب مساءلته
عن الأضرار التي نتجت عن هذا الخطأ أم لا .

٢ - أن المطعون ضده وإن كان قد تسبب
بخطئه في وقوع حادث تصادم إلا أن ثمة
أخطاء أخرى فرطت من الإدارة ذاتها وشاركت
خطأ المطعون ضده في وقوع الحادث ، فقد
عهدت بقيادة الترام إلى الكمساري وهو أمر
محظور طبقا لللائحة الجزاءات لعمال إدارة النقل
العام لمنطقة الإسكندرية كما تمت عملية التدوير
دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة
المذكورة ، ولما كان خطأ المطعون ضده سالف
الذكر هو من قبيل الأخطاء التي تصدر عن
موظف معرض للخطأ والصواب دون تعمد من
جانبه ، فإنه في ضوء ما تقدم يعتبر من قبيل
الأخطاء المرفقية التي لا يسأل عنها الموظف في

الأجور المقررة لزملائهم من عمال اليومية الذين
يتماثلون معهم في الوظائف ، المحكمة الإدارية
العليا الحكم الصادر بجلسته ١١/٦/١٩٦٠ في
الطعن ٤٧٨ لسنة ٥ ق وحكمها الصادر بجلسته
٢١/٦/١٩٦٤ في الطعن ١١١٠ لسنة ٧ ق وحكمها
الصادر بجلسته ٢١/٦/١٩٦٤ في الطعن رقم ١٢٤٨
لسنة ٧ ق . . . وبديهي أنه لما كانت الأحكام
المتقدمة قد شرعت بمقتضى قرارات صادرة من
مجلس الوزراء فإنه لا يجوز أعمالها إذا تعارضت
مع أحكام واردة في تشريع صادر بأداة القانون
ولا سيما إذا تعارضت مع أحكام واردة في تشريع
صادر بإدارة القانون ولا سيما إذا كان هذا
القانون قد جاء لاحقا عليها زمنا . وتقضى المادة
٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ النافذ
اعتبارا من ١/٧/١٩٥٢ بأن « يمنح الموظف
علاوة اعتيادية طبقا لنظام المقرر بالجداول
المرافقة ، بحيث لا يجاوز المرتب نهائية مربوط
الدرجة . . . وعلى ذلك فلئن كانت أحكام البند
الثالث عشر - الفقرة ٢ من كادر عمال الحكومة
قد تناولت أحكام وقتية في شأن الموظفين
الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجيين عن
الهيئة ، الموجودين بالخدمة وقت نفاذ كادر العمال
في ١/٥/١٩٤٥ ويشغلون وظائف مماثلة لوظائف
العمال ، وكانت أحكام الفقرة هـ من قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٢٤/٦/١٩٥١
مطلقة من القيد المتقدم وتسرى في حق الموظفين
والمستخدمين الصناع بعد ١/٥/١٩٤٥ ، إلا أنه
من البديهي أنه لا يجوز منح الصانع المعين في
سلك المستخدمين أو في الكادر العام - علاوات
وفقا لأحكام كادر العمال إلا أن يكون المنح
في حدود مربوط الدرجة التي يشغلها في الكادر
العام أو في سلك المستخدمين الخارجيين عن الهيئة -
طبقا لحكم المادة ٤٢ من القانون ٢١٠ لسنة
١٩٥١ .

القضية ١٠٩٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة .

٤٩

١٥ نوفمبر ١٩٧١

(أ) حكم جنائي : امر مقضى : قوته .

(ب) مسئولية : خطأ شخصي : خطأ مرفقي .

(ج) دعوى : حكم .

المحكمة :

١ - انه ولئن كان الأصل - طبقا لحكم المادة الثامنة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - ألا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الدعاوى التى تقام بإلغاء القرارات الادارية الا اذا كانت هذه القرارات قابلة للتنفيذ دون حاجة الى تصديق أو اعتماد جهة أخرى لها ، ومن ثم فاذا وجهت الدعوى الى قرار ادارى غير نهائى فإن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يقصر عن نظر تلك الدعوى . لئن كان ذلك إلا أنه اذا ما تحققت النهائية للقرار الادارى بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها فإن القضاء الادارى يغدو مختصا بنظرها بعد أن أفصحت الجهة الادارية عن تصميمها على أعمال الأثر القانونى للقرار المطعون فيه بإضفاء صفة النهائية عليه .

٢ - لئن كانت المحكمة الادارية المطعون فى حكمها لم تفصل فى موضوع الدعوى فإن لهذه المحكمة أن تتصدى للفصل فيه بعد أن أبدى ذوو الشأن أمام المحكمة الادارية ملاحظاتهم بصدد استوفوا فيه دفاعهم ومستنداتهم .

القضية ١٧٢٩ سنة ١ ق بالهيئة السابقة .

٥١

١٥ نوفمبر ١٩٧١

(أ) عامل بالقطاع العام : تأديب . محكمة تأديبية . اختصاص . ق ١٩ لسنة ١٩٥٩ قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قرار جمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .
(ب) تأديب . قرار ادارى . عيب ، عدم الاختصاص ، تصحيحه . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .

المبادئ القانونية :

١ - ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات العامة والهيئات العامة الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا تنعقد بصفة عامة للمحاكم التأديبية وفقا للقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ . أما نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة

ماله وانما تقع مسئولية التعويض عما تسببه من أضرار على عاتق الادارة وحدها .

ولا مقلع فيما ذهبت اليه الجهة الطاعنة من أن خطأ المطعون ضده وقد ثبت بحكم جنائى فانه يكون خطأ شخصيا ، ذلك أن الخطأ الجنائى لا يعتبر لازما خطأ شخصيا ، بل يتعين النظر اليه فى مجال مساءلة الموظف عن الأضرار التى نشأت عنه كما لو كان لا يمثل خطأ جنائيا ، فاعتبار الخطأ جنائيا أو غير جنائى لا يؤثر بذاته على اعتباره خطأ شخصيا أو مرفقيا . إذ أن الخطأ الجنائى قد يكون فى بعض الأوقات خطأ مرفقيا .

٣ - لا يسعف الطاعنة ما ذهبت اليه من أن المحكمة تجاوزت حدود ولايتها إذ أقامت سببا آخر للدعوى غير ما قال به المدعى ذلك أن من المسلم فى القضاء الادارى انه ينزل حكم القانون على وجهه السليم ان كان ثمة سند قانونى آخر يفيد منه المدعى .

القضية ٨٤٣ سنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عثمان عبد الحليم عثمان رئيس المحكمة ويوسف شلبي وعبد الفتاح بسيونى .

٥٠

١٥ نوفمبر ١٩٧١

(أ) اختصاص : مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . قرار ادارى . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .
(ب) محكمة قضاء ادارى بهيئة استئنافية ، ولايتها . مداها .

المبادئ القانونية :

١ - عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات الادارية الا اذا كان القرار المطعون فيه نهائيا - صيرورة القرار نهائيا بعد رفع الدعوى بطلب انقائه ثبوت الاختصاص الادارى بنظر الدعوى .

٢ - صدور حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، والطعن فى هذا الحكم أمام محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية ، يسوغ لهله المحكمة أن تتصدى للفصل فى موضوع الدعوى .

١٩٦٦ انذى عدل فى اختصاص المحاكم التأديبية فى هذا الشأن ، فانه نص مخالف للدستور ، بناء على حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ٣ من يولية ١٩٧١

٢ - القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة بفصل عامل يجاوز مرتبه خمسة عشر جنيها شهريا ، قرار مشوب بعيب عدم الاختصاص . وصدور نظام العاملين بالقطاع العام بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ونصه على أن لرئيس مجلس الادارة سلطة توقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ، لا يؤدي الى تصحيح القرار وازالة عيب عدم الاختصاص انذى اعتوره .

المحكمة :

١ - ان مفاد احكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ان ولاية تأديب العاملين بالمؤسسات أو الهيئات العامة الذين تزيد مرتباتهم عن خمسة عشر جنيها تتعقد بصفة عامة للمحاكم التأديبية فيما عدا ما نصت عليه المادة الثانية من القانون سالف الذكر التى وكلت الى انجهاات الرياسية فى المؤسسات أو الهيئات العامة سلطة توقيع الجزاءات على هؤلاء الموظفين فيما لا يجاوز عقوبة الخصم من الراتب لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ، وقد صدرت بعد ذلك لائحة نظام العاملين بالقطاع العام بالقرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتقضى المادة ٦٠ من هذه اللائحة بعد تعديلها بالقرار الجمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بأن لرئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة السابعة وأن يكون الطعن فى هذا الجزاء أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع ، ويستنادا الى هذا النص صدر القرار المطعون فيه بفصل المطعون ضده من الخدمة .

ومن حيث أن شرعية المادة ٦٠ من لائحة

العاملين فى القطاع العام فيما تضمنته من تعديل فى اختصاص المحاكم التأديبية واسناد بعض هذا الاختصاص الى رؤساء مجالس الادارة فى المؤسسات العامة كانت موضعاً للجدل الى أن حسمت المحكمة العليا الصادر بانشائها القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ هذا الأمر بحكمها الذى انتهت فيه الى الحكم بعدم دستورية المادة ٦٠ من القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ هذا الأمر بحكمها الصادر بجلسته الثالث من يولية ١٩٧١ فى القضية ٤ لسنة ١ ق « دستورية » انذى انتهت فيه الى الحكم بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما يتضمنه من تعديل فى قواعد اختصاص جهات القضاء .

٢ - ان راتب المطعون ضده عند صدور القرار بفصله من الخدمة يجاوز خمسة عشر جنيها فمن ثم فان المحكمة التأديبية هي المختصة بتوقيعه واذ صدر هذا القرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتنمية الاراضى المستصلحة التابع لها المطعون ضده يكون قد صدر ممن لا يملك اصداره قانونا وبالتالي مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث أنه لا يجدى الجهة الطاعنة الحجاج بأن المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد عقدت لرئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة السلطة لتوقيع جزاء الفصل بالنسبة للعاملين شاغلي وظائف المستوى الثالث التى تعادل وظائف الفئات من الثامنة الى الحادية عشرة وبذلك يكون هذا التشريع قد أزال العيب الذى كان يعيب القرار المطعون فيه ذلك أنه يتعين للحكم على مشروعية القرار الادارى الرجوع الى القوانين القائمة وقت صدوره دون ما يصدر من قوانين لاحقة هذا فضلاً عن أن القول بذلك فيه اعمال لأحكام القانون المذكور بأثر رجعى وهو أمر لا يجوز الا بنص صريح من القانون .

بعد صدور القانون المذكور على ما هو عليه من حيث القواعد التي يتحدد على مقتضاها مركزه القانوني في مجال علاقته الوظيفية على الوجه سالف البيان .

وانهاء العلاقة الوظيفية بالكيفية المشار إليها لا يستلزم توفر سوء السلوك من جانب الموظف أو اتخاذ إجراءات تأديبية في حقه وإنما هو أمر متروك طبقا لصريح نص المادة السابعة آنفة الذكر لرغبة كل من الطرفين سواء الموظف أو الحكومة .

ولا صحة للقول بأن فصل المدعى مخالف لأحكام القرار الجمهوري ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ الذي حظر فصل العمال المؤقتين والموسمين إلا بالطريق التأديبي ، ذلك أن المدعى ليس من المعنيين بهذا اقرار الذي إنما صدر لينظم طائفة العمال الموسمين والمؤقتين الذين يعينون لفترة موسمية ولأعمال عرضية مؤقتة تنتهي بانتهائها ، والأمر مختلف بالنسبة للمدعى الذي يحدد مركزه القانوني عقد الاستخدام المشار إليه ومن ثم فلا تشريب على الجهة الإدارية ان هي رأت الاستغناء عنه .

ولا وجه للقول بعدم قانونية أعمال شروط العقد سالف الذكر بالنسبة للموظف الذي التحقق بخدمة الحكومة وفقا لهذا العقد قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فقد اتضح جواز انتهاء خدمة الموظف في هذه الحالة ، ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بقواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية من أن « يستمر العاملون المعينون بربط ثابت أو مكافآت بوضعهم الحالي إلى أن يتم تسوية حالاتهم أو يوضعون على درجات » .

واستقطاع جزء من مرتب المدعى للمعاشن لا يغير من مركزه القانوني بوصفه من العمال المؤقتين ، كما أن عديم الغاء القسم الذي كان يعمل فيه لا يفيد في شيء طالما أن إنهاء خدمته قد تم وفقا لشروط عقد استخدامه .

القضية ٨٠٣ من ٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين صادق حسن ميروك رئيس المحكمة وعزيز بشاي سيدهم ومحمود يسرى .

٥٢

١٧ نوفمبر ١٩٧١

عامل مؤقت : انتهاء خدمته . قرار مجلس وزراء ٣١ من ديسمبر ١٩٥٢ قرار رئيس جمهورية ٢١٨ سنة ١٩٦٠ و ٢٢٦٤ سنة ١٩٦٤ . ق ٤٦ ١٩٦٤ .

المبدأ القانوني :

تعيين عامل مؤقت على قرار عقد الاستخدام الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٣١/١٢/١٩٥٢ ، تكون علاقته بجهة الإدارة على مقتضى العقد المبرم بينهما . ويجوز إنهاء خدمته طبقا لنصوص هذا العقد ، ولا يلزم لانتهاء الخدمة توفّر سوء السلوك في جانب العامل أو اتخاذ إجراءات تأديبية ضده . وقرار رئيس الجمهورية ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحولان دون إنهاء خدمة العامل طبقا لعقد استخدامه ، كما لا يحول دون ذلك خصم احتياطي المعاش من أجر العامل أو عدم إلغاء وظيفته .

المحكمة :

ان المدعى انتحق بالخدمة سنة ١٩٦٠ بصفة موظف مؤقت بمكافأة شاملة وحرر معه عقد استخدام على قرار العقد الصادر به قرار من مجلس الوزراء في ٣١/١٢/١٩٥٢ وقد نص في المادة السابعة منه على أن مدة العقد ثلاثة أشهر ويتجدد من تلقاء نفسه ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بخطاب موصى عليه بعدم رغبته في التجديد قبل الانتهاء بشهر على الأقل .

والمركز القانوني للموظف المؤقت إنما يستمد عناصره ومقوماته من عقد استخدامه وإلا كانت العلاقة القانونية على مقتضى العقد المبرم مع المدعى هي علاقة مؤقتة لمدة محددة تنتهي بالأداة القانونية المنصوص عليها فيه ، فمن ثم يكون من حق الجهة الإدارية استنادا إلى نص المادة السابقة المشار إليها التي عينت هذه الأداة أن تنهى الرابطة الوظيفية في أي وقت بالكيفية المنصوص عليها .

وما دام الثابت أن المدعى لم يعين على درجة طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشئان نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فيستمر وضعه

٥٣

١٧ نوفمبر ١٩٧١

عمدة : تعيين • جريمة مخلة بالشرف • ق ٥٩
لسنة ١٩٦٤ •

المبدأ القانوني :

يشترط فيمن يرشح لشغل وظيفة العمدة
أى يكون حسن السمعة ، ولا تعتبر جريمة
التبديد التى تقع من الحارس على أمواله المحجوز
عليها من الجرائم المخلة بالشرف ، ولا تنهض
دليلا على سوء السمعة •

المحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن جريمة التبديد
اتى تقع من الحارس على ماله المحجوز عليه
لا تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف وبالتالي
لا تنهض وحدها دليلا على سوء السمعة التى
يفقد معها المرشح لمنصب العمدة شرط حسن
السمعة وهو أحد الشروط التى يتعين توافرها فى
المرشح على ما نصت عليه المادة الثالثة من
انقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ ، ومتى كان ذلك فإن
مجرد الاتهام فى جريمة تبديد المال الخاص
لا يستقيم من باب أولى - سببا يصم الشخص
بسوء السمعة ويحول بينه وبين الترشيح
لمنصب العمدة ، ولا يغير من ذلك أن تكون واقعة
التبديد التى نسبت الى المطعون ضده ، قد وقعت
على محجوزات مملوكة له ولأخيه ذلك أن الظروف
والملايسات التى صاحبت هذه الواقعة لا تكشف
عن انحراف فى الخلق أو جنوح فى الطبع يصم
المطعون ضده بسوء السمعة ويفقده الثقة والاعتبار
بين مواطنيه إذ الثابت أى المبلغ المحجوز من أجله
هو باقى رسوم تسجيل الحكم الصادر بصفحة
عقد البيع الصادر من والد المطعون ضده بسداد هذا
له ولأخيه وقد بادر المطعون ضده بسداد هذا
الرسم فى ١٩٦٤/٧/١ الأمر الذى رأت معه
مديرية أمن محافظة الجيزة فى تقريرها المؤرخ
١٩٦٤/٧/١٨ الذى أيدت فيه رأيها فى التظلم
المقدم من المطعون ضده فى عدم إدراج اسمه فى
كشف المرشحين أن ما فرط من المذكور لا يمنع
من قبول ترشيحه لمنصب العمدة •

القضية ١٣٥٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية النيابة
المستشارين عثمان عبد الحليم رئيس المحكمة ويوسف شلبي
وعبد الفتاح بسيولى •

٥٤

٢٩ نوفمبر ١٩٧١

عمدة : ترشيحه • شرط اجادة القراءة والكتابة •
٥٩ سنة ١٩٦٤ •

المبدأ القانوني :

يشترط فيمن يرشح لشغل وظيفة العمدة
أن يجيد القراءة والكتابة •

المحكمة :

ان المادة الثالثة من القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤
توجب توافر عدة شروط ، ومن بينها اجادة الكتابة
والقراءة ، فيمن يرشح لشغل وظيفة العمدة
مع أن المشرع كان يكتفى فى قوانين العمد والمشايع
السابقين بالامساك بالكتابة والقراءة وقد ورد
بالمذكرة الايضاحية للقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤
فى شأن العمد والمشايع ان هذا القانون قد
استحدث فى المادة الثالثة فيه شرطا جديدا
يتفق والنهضة الشاملة فى القرى وهو اجادة
القراءة والكتابة ولا معدى من توافر هذا الشرط
فيمن يرشح للعمدية نظرا لأهمية الأعباء التى
يضطلع بها وتتطلب قدرا من الثقافة والمعرفة •

ومن حيث أن مفاد هذا التطور التشريعى ،
الذى دعا اليه الى توالى وجوه الاصلاح فى القرى
وتعدد المشروعات العامة بها بما يلحق على
كاهل العمدة بوصفه ممثل السلطة التنفيذية
ومن مأمورى الضبط القضائى أعباء يقف فى
الصف الأول منها مراعاة أحكام القوانين واللوائح
صونا للأمن وأقرارا للنظام ، مفاد هذا التطور
أن يكون المرشح لشغل هذه الوظيفة قد اجتاز
مرحلة الامساك بالكتابة والقراءة ليأتى خطبه
واضحاً صحيحاً مبيناً - الى حد بعيد - من الأخطاء
الاملائية • وإذا كان الحد الأدنى لاجادة الخط
قد يختلف فيه وجه الرأى فيتذبذب معياره من
شخص الى آخر الا أن الحد الذى يتلاءم معه القول
باستيفاء هذا الشرط يجد مكانه عند وضوح
الجروف وسلامة كتابتها وفق أصولها المعروفة
بحيث تبين مراميها ومقاصدها لقارئها دون جهد
أو عناء •

القضية ١٧٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة

٥٦

١٣ ديسمبر ١٩٧١

(أ) عمل مدنى : تعيين ، اختبار ، ترقية - قرار
جمهورى ٢١٩١ سنة ١٩٥٩

(ب) عمل مدنى : تعيين تحت الاختبار : ترقية - قرار
ادارى .

المبادئ القانونية :

١ - وجوب وضع العامل المعين لأول مرة تحت الاختبار ، والأصل أنه يستوى فى ذلك العامل الذى يعين لأول مرة ومن تكون له مدة خدمة سابقة ولا محل لوضع العامل تحت الاختبار اذا كان له مدة خدمة سابقة قضائها فى خدمة الجهة الادارية فى أعمال هى بعينها أعمال وظيفته الجديدة وتجاوز المدة المقررة للاختبار .

٢ - وضع العامل تحت الاختبار هو مركز قانونى يحدده القانون ولا تملك الجهة الادارية تعديله او الغاءه على خلاف حكم القانون فلا اثر لما يتضمنه قرار التعيين فى هذا الشأن من احكام مخالفة . ولا يتحصن قرار التعيين فيما تضمنه من احكام فترة الاختبار بعدم الطعن فيه فى الميعاد .

المحكمة :

١ - الأصل طبقا لحكم المسادة العاشرة من القرار الجمهورى ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بالهيئة العامة للبريد - وهو النظام المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه - هو وضع الموظف المعين لأول مرة فى احدى المراتب المنصوص عليها فى عجز المسادة المذكورة تحت الاختبار الفترة الزمنية المقررة قانونا لامكان الحكم على مدى صلاحيته للقيام بأعمال الوظيفة المسندة اليه ، لا يختلف فى ذلك الموظف الذى يعين أول مرة فى خدمة الحكومة أو ذلك الذى تكون له مدة خدمة سابقة متى كانت فى غير الكادر الذى أعيد تعيينه فيه ولو ضمت له تلك المدة فى حساب أقدمية الدرجة التى عين فيها لأول مرة وذلك لأن لكل من نظام الاختبار وقواعد ضم مدد الخدمة السابقة مجاله الواجب اعماله فيه ، بيد أنه ولئن كان هذا هو الأصل مما يستتبع

٥٥

١٣ ديسمبر ١٩٧١

عامل مدنى : تعيين .

المبدأ القانونى :

الاختلاف الظاهر فى تاريخ ميلاد المرشح للتعيين بين الشهادة الدراسية وشهادة الميلاد يسوغ لجهة الادارة الامتناع عن تعيينه ، لأن مسوغات التعيين تتكامل فى الدلالة على توافر شروط الصلاحية للتعيين .

المحكمة :

أنه ولئن كان صحيحا ان انبات بل شرط عن شروط الصلاحية للتعيين انما يرجع فى شأنه الى المستند أو المسوغ المعد أصلا لاثباته ، بصرف النظر عما قد يرد بخصوصه فى مستند أو مسوغ أعد لاثبات شرط آخر وكانت الشهادة الدراسية قد أعدت لاثبات ما يحوزه المرشح من درجات علمية ، ولم تعد أصلا لاثبات تاريخ ميلاده ، بل يثبت هذا التاريخ بالمستندات المعدة خصيصا لهذا الغرض ، وهى شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية المستخرجة من سجلات المواليد أو بقرار من القومسيون الطبى العام بحسب الأحوال ، الا أنه مما لا جدال فيه أن مسوغات التعيين جميعها تكمل بعضها بعضا فى الدلالة على صلاحية شخص بذاته للتعيين فى الوظيفة المرشح لها الأمر الذى يفترض معه لزوما اتفاق هذه المسوغات جميعها ومطابقتها تماما فى كل البيانات المشتركة بينها ، فشهادة الميلاد هى المستند المعد أصلا لاثبات تاريخ الميلاد ، وهى وتاريخ ميلاده ويجب أن يتحقق التطابق بينها التى يعول عليها قانونا فى اثبات سن المرشح وتاريخ ميلاده ويجب أن يتحقق التطابق بينها وبين كل مستند آخر يتضمن ذكر تاريخ الميلاد ، كشهادة المعاملة العسكرية والشهادة الدراسية وصحيفة الحالة الجنائية فاذا قام بينها تعارض أو تناقض فى هذا البيان المشترك ، كان لجهة الادارة مطالبة المرشح باتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة ما بينها من تعارض للاطمئنان الى أن هذه المسوغات جميعها هى لشخص واحد وحق لها عندئذ الامتناع عن تعيينه الى أن يتحقق لديها التطابق التام بين هذه المسوغات كلها .

القضية ١٢٢٦ من ١ ق بالهيئة السابقة .

أن أمضى خلال فترة تعيينه الأول مدة تزيد على
المدة المقررة للاختبار .

القضية ١٢٢٨ سنة ١ ق بالهيئة السابقة .

٥٧

١٥ ديسمبر ١٩٧١

دعوى إلغاء : إجراءات سابقة على رفعها . تظلم وجوبى .
قرار إدارى تأديب .

المبدأ القانوني :

اتفرات الصادرة من مجالس التأديب ،
لا يشترط التظلم منها قبل رفع الدعوى بطلب
إلغائها لاستنفاد مجلس التأديب سلطته بإصدار
قراره وامتناع سحبه أو تعديله عليه وامتناع
ذلك أيضا على جهة الإدارة . والقرار الذى يصدره
مجلس التأديب ويخضع لتصديق جهة الإدارة
ويجب فيه التظلم من القرار الإدارى الصادر
بالتصديق قبل الطعن فيه بالإلغاء ولا تحول نهائية
هذا القرار دون جدوى التظلم منه بل العبرة فى
التظلم وفى مواعيد دعوى الإلغاء بالقرار الذى
يحدث الأثر القانونى دون القرار التنفيذى .

المحكمة :

تنص المادة ٣٢ من لائحة جزاءات العاملين
بهيئة النقل العام بالقاهرة على أن : « للمدير العام
للهيئة أن يشكل مجلس تأديب أو أكثر للفصل
فى المخالفات المحالة اليه فى حدود سلطته التأديبية
المشار اليها فى المادة ٤٥ والجدول المرافق لهذه
اللائحة . ويصدق رئيس مجلس الإدارة على
قرارات هذه المجالس بالنسبة للعاملين من مستوى
رئيس قسم « أ » ورئيس فرع « أ » ورئيس
مكتب « أ » أو من يعادلهم ويصدق المدير العام
على هذه القرارات بالنسبة للعاملين دون هذا
المستوى ، وتكون قرارات هذه المجالس نهائية
بعد التصديق عليها ، وإذا رأى المصدق خلاف
ذلك يحلها الى دائرة أخرى تكون قراراتها فى
هذه الحالة نهائية » وظاهر من هذا النص أن
مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام لمدينة
القاهرة هى على خلاف المجالس التأديبية التى
كانت قائمة فى ظل العمل بأحكام القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل انشاء المحاكم التأديبية ،

امتناع ترقية مثل هذا الموظف خلال فترة الاختبار
وقبل أن يستقر وضعه بالقرار الذى يصدر بتقرير
صلاحيته للقيام بأعمال الوظيفة التى عهد بها
اليه ، الا أنه اذا تبين أن للموظف مدة خدمة
سابقة قضائها فى خدمة الحكومة وتحت رقابتها
واشرافها مضطعا بأعمال هى بعينها أعمال الوظيفة
الجديدة وعلى نفس مستواها ومسئوليتها
وكانت تلك المدة السابقة تزيد على المدة المقررة
للاختبار فإنه لا يتصور فى هذه الحالة أخضاع
مثل هذا الموظف لنظام الاختبار للتحقق من
صلاحيته للقيام بأعمال ثبت بالفعل صلاحيته للقيام
بها لأن صلاحية الموظف فى هذه الحالة للقيام بأعمال
الوظيفة الجديدة التى هى ذات أعمال الوظيفة
السابقة تكون قد ثبتت خلال فترة خدمته السابقة
ولم تعد بالإدارة حاجة بعد ذلك الى وضعه
تحت الاختبار لتبين صلاحيته ما دامت هذه
الصلاحية قد ثبتت له بالفعل قبل ذلك .

٢ - لا وجه لما دفعت به الجهة الطاعنة من أنه
كان يتعين على الطاعن وقد صدر فى ١٣/٢/١٩٦٣
قرار بتعيينه فى وظيفة من المرتبة الخامسة ونص
القرار المذكور على أن يكون التعيين تحت الاختبار
أن يطعن فى هذا القرار فى المواعيد المقررة
قانونا اذا كان هذا القرار قد صدر على خلاف
ما يقضى به القانون أما وقد تقاعس عن ذلك فان
هذا القرار يفدو سليما ومنتجا لإثارة من حيث
اعتبار المطعون ضده معينا تحت الاختبار وبالتالي
لا تجوز ترقيته خلال فترة الاختبار ، لا وجه
لذلك إذ أن وضع الموظف المعين تحت الاختبار
هو مركز قانونى يحدده القانون ويمتنع معه على
الجهة الإدارية تعديله أو إلغاؤه على خلاف مانص
عليه القانون فلا هى تملك إعفاء الموظف من قضاء
فترة الاختبار كما لا تستطيع أن تخضعه لقضاء
هذه الفترة على خلاف ما نص عليه القانون ،
ومتى وضح ذلك القرار الصادر فى ١٣ فبراير
١٩٦٣ بتعيين المطعون ضده فى وظيفة من المرتبة
الخامسة المتوسطة يكون غير ذى أثر فيما نص
عليه من وضع المذكور تحت الاختبار بعد أن
تحدد مركزه القانونى بقضائه مدة خدمة سابقة
فى ذات العمل الذى أعيد تعيينه فيه و ثبتت
خلالها صلاحيته للخدمة الأمر الذى يعتبر إعادة
تعيين المذكور قبل صدور باتا ونهائيا لعدم جواز
وضع المطعون ضده تحت الاختبار مرة أخرى بعد

مجلس التأديب وأحوال العامل المخالف الى دائرة أخرى من دوائر المجلس لاعادة محاكمته ، والحكم فى هذه الحالة الثانية وتلك الصورة المشابهة وهو أن التظلم من قرار الدائرة الأخرى من دوائر مجلس التأديب لا يكون - فى هذه الحالة وتلك الصورة - مجديا لان الدائرة المذكورة أو جهة الادارة لا يملك أيهما سحب القرار المتظلم منه ، لا تملك ذلك الدائرة لأنها استنفدت ولايتها باصدارها للقرار ، كما لا تملكه جهة الادارة لأنها ليست هى التى أصدرت القرار النهائي ولأنها لا تعتبر جهة رئاسية للمجلس الذى أصدر القرار . لا يقدح هذا فى ذلك ، لان النص فى القانون على نهائية القرار ليس معناه عدم جواز سحبه (اذا كان من غير القرارات الممنوعة سحبها أو التى تكون جهة الادارة قد استنفدت ولايتها بالنسبة لها بمجرد إصدارها لها أوالتى لا توجد سلطة رئيسية تملك التعقيب عليها سواء باللغاء أو التعديل بالتخفيض أو التشديد) ، وبالتالي ليس معناه عدم جدوى التظلم من مثل هذا القرار أو مانعا من التظلم منه ، بل أن التظلم الوجوبى السابق لا يكون الا من القرارات النهائية القابلة للسحب والمنصوص فى المادة ١٢/٢ من قانون مجلس الدولة الحالى على عدم قبول الدعوى بطلب الغائها قبل التظلم منها .

أما عما ما تستشهد به الحكومة تأييدا لوجهة نظرها من أحكام المحكمة الادارية العليا الصادرة فى شأن فصل العمد ولمشايع طبقا لأحكام القانونين ١٤١ لسنة ١٩٤٧ و ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ، فان هذه المحكمة قد استشهدت فعلا فيما أوردته فيما تقدم من أسباب عن الدفع بالمبدأ العام الذى رددته المحكمة الادارية العليا فى أحكام سالفة الذكر . وإذا كانت المحكمة الادارية العليا قد أشارت فى أسباب أحكامها الى عدم جدوى التظلم من قرارات لجنة الشياخات أو لجنة العمد والمشاريع عندما تنعقد بهيئة تأديبية أو من قرار وزير الداخلية بالتصديق عليها ، فانها تبعا وتأسيسا على المبدأ العام الذى أرسسته وددته فى أوائل أسباب أحكامها الثلاثة التى أشارت اليها الحكومة والتى استندت اليه هذه المحكمة فيما تقدم انما كانت تقصد بذلك عدم جدوى التظلم من قرار اللجنة لانها بحكم تشكيكها وصدور قراراتها بأغلبية الأصوات والاجراءات ، التى تتبع أمامها تمهيدا لاصدار قراراتها بالبراءة أو بالادانة تستنفد

فهذه المجالس الأخيرة كانت قراراتها لاتخضع للتصديق عليها من أى جهة ادارية وتصبح نهائية بعدم استئنافها أمام مجلس التأديب العالى المختص فاذا استؤنفت وأصدر مجلس التأديب العالى قراراته كانت قراراته نهائية غير خاضعة لأى تصديق ادارى ، وكان لايطعن فى هذه القرارات الا امام مجلس الدولة ، ومن ثم كان التظلم من هذه القرارات للجهات الادارية قبل رفع الدعوى بطلب الغائها غير مجد ، لأنه لا لمجلس التأديب الذى أصدر القرار ولا جهة الادارة تملك سحب مثل هذه القرارات ولهذا تضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - استثناء الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية الصادرة من المجالس التأديبية من التظلم الوجوبى الذى أشارت اليه الفقرة المذكورة بالنسبة لسائر القرارات النهائية للسلطات التأديبية وغيرها من القرارات المشار اليها فيها قبل رفع الدعوى بطلب الغائها . أما مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام لمدينة القاهرة فقراراتها - وفقا للنص السالف ايراده - ما هى فى واقع الأمر الا أعمال تمهيدية تتضمن توصيات لاتصبح قرارات نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس مجلس ادارة الهيئة أو من مديرها العام حسب الأحوال أو الا اذا كانت هذه القرارات صادرة من دائرة أخرى من دوائر مجالس تأديب الهيئة خلاف الدائرة التى يكون رئيس مجلس الادارة أو المدير العام قد امتنع عن التصديق على قراراتها وأحوال العاملين المخالفين الى الدائرة الأخرى لاعادة محاكمتهم ، ففى الحالة الأولى وهى التى يصدق فيها رئيس مجلس الادارة أو المدير العام على قرار مجلس التأديب والتى لا يصبح القرار فيها نهائيا الا بهذا التصديق ، فلا شك فى أن التظلم من القرار الادارى الصادر بالتصديق يكون - فى هذه الحالة - مجديا ، اذ يملك رئيس مجلس الادارة أو المدير العام حسب الأحوال والتدرج الرئاسى سحب قرار التصديق اذا رأى أن المتظلم على حق فى تظلمه وعليه عندئذ أن يحيل العامل المخالف الذى صح تظلمه الى دائرة أخرى من دوائر مجالس تأديب الهيئة لاعادة محاكمته ، فاذا أحاله الى هذه الدائرة الأخرى كان قرارها نهائيا غير خاضع لأى تصديق ادارى ، وهذه هى صورة مشابهة وان كانت غير مطابقة فى الصورة للحالة الثانية التى يكون فيها رئيس مجلس الادارة أو المدير العام قد امتنع عن التصديق على قرار

قاطعا لميعاد رفع الدعوى حسبما هو منصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة . أما في الحاة الثانية وفي الصورة المشابهة لها السالف بيانها فان التظلم من قرار الدائرة الأخرى ليس شرطا لازما لقبول الدعوى . بطلب إلغاء القرار ، وبالتالي لا ينقطع به ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء ذلك القرار .

ولا يقدح في ذلك ، (أولا) ما تقول به الحكومة في مذكرتها المودعة في ١٦/١١/١٩٧٠ لجلسة ٣٠/١٢/١٩٧٠ مما مؤداه أن نهائية قرارات مجالس تأديب الهيئة بعد التصديق عليها مانع من التظلم من هذه القرارات (ثانيا) ما تستند اليه تأييدا لوجهة نظرها من أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة في شأن فصل العميد والمشايخ . (ثالثا) ما تقول به هيئة مفوضي الدولة في تقريرها التكميلي المقدم منها لجلسة ٣٠/١٢/١٩٧٠ من أن المسدعي وهو لم يتظلم من القرار المطعون فيه الصادر في ١٧/٨/١٩٥٦ من النائب الأول للشئون الإدارية بالنيابة بل رفع الدعوى ابتداء بطلب الغائه في ٤/١١/١٩٦٥ ، فان دعواه تضحى غير مقبولة شكلا لعدم سابقة التظلم من القرار المطعون فيه . اعمالا للمادة ١٢/٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، لأن التظلم المقدم منه في ٢١/٧/١٩٦٥ كان سابقا على صدور القرار المطعون فيه ، ومن ثم لا يعول عليه كاجراء قانوني قاطع للميعاد في مجال دعوى الالغاء .

القضية ١١٢٠ سنة ١ ق رئاسة . وعضوية السادة المستشارين صادق حسين مبروك رئيس المحكمة ومحمد عزت مذكور وعزيز بشاي سيدهم .

ولايتها باصدار القرار ويمتنع عليها تبعا لذلك اعادة النظر فيه لالغائه أو تعديله سواء بالتشديد أو بالتخفيف ، وعدم جدوى التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على هذه القرارات عندما يمتنع عليه سحب قرارا أو حيث يعتبر تصديقه عليها ضمنيا وبحكم القانون بمضى ستين يوما من تاريخ صدورهما دون أن يستأنفها .

وأما عن ما رآته هيئة مفوضي الدولة من عدم قبول الدعوى شكلا لعدم سابقة التظلم من القرار الصادر من النائب الأول للشئون الإدارية بالنيابة بالهيئة في ١٧/٨/١٩٦٥ ، فان التكييف الصحيح للدعوى هو أن المدعى انما يطعن بالالغاء في القرار الإداري النهائي الصادر بإرساء وضعه وتحديد مركزه القانوني تجاه الهيئة وهو قرار المدير العام الصادر في ٢٣/٥/١٩٦٥ بالتصديق على قرار مجلس التأديب بفصله من الخدمة ، وهذا القرار هو وحده الذي يصح للمدعى طلب الغائه وقد تظلم المدعى فعلا من هذا القرار بعدم صدوره بتظلم سابق على رفع الدعوى وذلك في ٢٠/٧/١٩٦٥ . أما ذلك القرار الذي تشير اليه الهيئة في تقريرها التكميلي فما هو الا القرار التنفيذي الذي قصد به اعلام الجهات الإدارية المعنية بما رتبته قرار التصديق على قرار مجلس التأديب من آثار لتقوم بتنفيذ مقتضاها في حقه .

وترتبا على ذلك فان التظلم في الحاة الأولى من قرار التصديق قبل رفع الدعوى بطلب الغاء هذا القرار يكون أمرا لازما ، والا كانت الدعوى غير مقبولة ، وإذا قدم التظلم في موعده كان

كلمة الأستاذ النقيب مصطفى البرادعي

في مؤتمر اتحاد المحامين العرب الذي

انعقد ببغداد

السيد الرئيس - السادة الزملاء

أن من دواعي الثقة والتفاؤل أن انعقد مؤتمرنا اليوم غداة ذكرى هذا النصر الذي تحقق للأمة العربية بعد الضياع الطويل والحسرة المريرة . وأن اختيار بغداد مكان لانعقاد هذا المؤتمر إنما هو تحية يوجهها المحامون العرب الى العراق وقائده المناضل الرئيس أحمد حسن البكر الذي شارك في تحقيق هذا النصر وتدعيمه .

وقف العراق مع الأمة العربية كلها ، يقاتل كما تقاتل ، ويحارب بكل طاقاته لم يتخلف أحد والحرب حربه والقتال قتاله .

الأمة العربية التي مزقتها الفرقة وتشعب شقاقها ، توحدت كلمتها حين انطلقت الشرارة الأولى ، فانطلقت بانطلاقتها طاقاتها ، وتحرر العربي من أغلاله ، حطم قيوده عاد حرا يقاتل كما كان يقاتل آباؤه وأجداده ، حقق البطولات ، اهتدى لنفسه واطمأن لذاته ، فعرف أنه يدافع عن أببل غاية وأسمى رسالة ، يدافع عن بلده العربي كله يدافع عن حضاراته . يدافع عن عقائده ، يدافع عن تاريخه ، يدافع عن ثقاليده . يدافع عن كل القيم التي سارت مع مسار هذا التاريخ وقامت عليها هذه الحضارة .

وكان لا بد أن ينتصر وقد تجمعت كل الأسباب لانتصاره :

قدرات من البشر لا تحد ، ثروات وطاقات يستطيع أن يبهز بها الدنيا ويهز بها العالم .

لم يكن لهزائمنا السابقة من سبب الا لأننا كنا قد فقدنا أنفسنا ، فقدنا مقوماتنا ، فقدنا حرياتنا .

وكنا نحن المحامين ورجال القانون أول المسئولين عن سيادة القانون وقد تعطل ، والمسئولين عن حريات الناس وقد حجبت اعيننا الغشاوة .

ولسنا هنا بصدد المؤاخنة والحساب ، ولكنه كفانا ما كان .

ونرجو أن ما حصل لن يتكرر .

القيت هذه الكلمة في جلسة افتتاح المؤتمر يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

أيها الزملاء :

نحن نجتمع اليوم لنحدد الطريق الصحيح على هدى ما بدأناه من نصر تحقق وعلى ضوء واقعنا وحالنا بعده .

طاقتنا البشرية تزيد في نمو مستمر ، ويقدر البعض عددنا الآن بما يقارب المائة وخمسين مليون عربى .

ثرواتنا أكبر من أن تقدر :

تنتج الدول العربية يوميا من البترول ٢١ مليون برميل أى حوالى ٣٨٪ من الانتاج العالمى .

ويمثل الاحتياطى عندنا ٦٥٪ من الاحتياطى العالمى للبترول .

الدول العربية تملك فى يدها المستقبل ، تستطيع أن تشكله كما تريد وفى يدها الطاقة مصدر الحياة للناس وللصناعة .

ويقدر الخبراء المبالغ التى تحصل عليها الدول العربية سنة ١٩٧٤ من البترول بمبلغ ٦٥ ألف مليون دولار .

الودائع العربية بالبلايين تفيض بها البنوك والأسواق الأجنبية وأصبح فى يد العرب نسبة كبيرة من السيولة النقدية العالمية .

وقد بان أثر هذه الطاقة حين استخدم البترول كسلاح فى المعركة اذ تركت أزمة البترول وقتئذ بصماتها فوق كل بيت ، توقفت السيارات وتعطلت المصانع والفنادق ، وشرح العمال ، واضطربت حياة الناس واختل التوازن .

وقد جاء بالتقرير الأخير لمعهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن عن الشرق الأوسط « أن الاستعمال الناجح لسلاح البترول الذى صاحب حرب أكتوبر كان أكبر صدمة لعصر جديد ، وهو أكبر حدث شهده العالم فى السنوات الأخيرة ، وكان ذلك أوسع استخدام للسلاح السياسى منذ الثورة الصينية » .

أصبح العرب قوة سادسة فى هذا العالم .

ولعل على التقدير الصحيح قوة ثالثة لا سادسة لو أستمروا سيرنا على الطريق الصحيح .

ولكنه مع كل الأسى والألم :

هذه الطاقة البشرية الهائلة للأمة العربية يتهدد أبنائها المفاقة والحرمان والذى يسرى فى جسمها كالسرطان ، تعاني من التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وتصل فيها الأمية الى نسبة تتراوح بين الثمانين والتسعين فى المائة .

وهناك ثروات طبيعية هائلة ببعض البلاد العربية معطلة .

بأراضينا ثروات معدنية ضخمة لا يستفاد بها .

عندنا ما يزيد عن المائتين وخمسين مليون فدان صالحة للزراعة لا تستغل

رغم هذه الأموال العربية التي تفرق الأسواق الأجنبية بالبلايين والتي يتهددها الضياع .

وكلكم تعرفون ما تخطط له لجنة العشرين بالبنك الدولي لتجميد هذه الأموال . .

وبعض هذه الطاقات الضخمة للوطن العربي تستغلها أمريكا وتعود على إسرائيل نفسها في صورة مساعدات وأموال العالم العربي بذلك هي التي تتسلح بها إسرائيل لضرب العرب .

وأرضنا العربية الطاعرة ما زالت ترزخ تحت وطأة المستعمر ، والشعب الفلسطيني المجيد ما زال مشتتا ممزقا ، الشعب الذي عانى من ظلم المجتمع الدولي السنين الطوال وأن كان قد عصمته أصالته وتاريخه العريق من التفكك والضياع ، ولم تزد الأحداث التي فرضت عليه الا تمسكا بوجوده وتصميما على التصدي لكل التحديات بشجاعة واقدام .

ولا زلنا نخشى الفرقة والشقاق ، نهتم كثيرا بالدعاية وتسجيل المواقف ، يسيطر على فكرنا الهوى والسطحية .

كل هذه الأسباب يجب ان تزول :

يجب أن يحرص كل عربي على وحدة أمته ولن يتم أي تحرير لأي شبر من أرضنا بغير هذه الوحدة .

يجب أن يعلم كل عربي أن أطماع إسرائيل لا تقف عند حد فلسطين وسيناء والجولان ومخططاتها القديم تمتد الى أغوار بعيدة عميقة من الوطن العربي والهدف البعيد هو الحضارة العربية .

يجب أن تتجمع هذه الطاقات الهائلة للأمة العربية كلها لتسير في مسار واحد تواجه به عدوها في عزم وتصميم . لا نفرط في شبر من أراضينا ولا في أي حق من حقوق شعب فلسطين .

لا نقبل حالة اللاسلم واللاحرب ، فاما سلام عادل دائم يحقق كل أمانينا ، واما الحرب فورا ونحن عليها قادرون .

ولنا من تجربتنا في أكتوبر الماضي ووحدتنا وطاقاتنا ما نطمئن به الى أننا قادرون .

وأذكر بالذات ما قاله الرئيس السادات والمبارك دائرة في سيناء وفي الجولان « اننا لسنا مغامر حرب وانما طلاب سلام واننا لم نحارب لكي نعتدى على أرض غيرنا وانما حاربنا ونحارب وسوف نواصل الحرب لهدفين اثنين » :

١ - استعادة أراضينا المحتلة منذ سنة ١٩٦٧

٢ - استعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

أيها الزملاء :

أيها المحامين العرب دعوة للحرية والسلام ، والسلام لا يتجزأ والحرية

لا تتجزأ .

وهو كما يسعى للسلام والحرية لأمته العربية يظهر كل الشعوب التي تناضل ضد

الاستعمار أينما كان .

ولذلك فإن الاتحاد يهتم كل الاهتمام بالأحداث الواقعة في الهند الصينية ، وفيتنام ، كما يدعو إلى ترك شعبي كمبوديا ولاوس يقران شئونهما دون أي املاء أو ضغط ، كما يطالب بسحب القوات الأجنبية من أراضي كوريا الجنوبية وترك الشعب الكوري في الشمال أو الجنوب يقرر أموره بنفسه بعيدا عن أي تدخل .

ويطالب الاتحاد بوجوب اعلان استقلال موزمبيق طبقا لاتفاقية لوزاكا والتسليم بنفس الحق لشعب انجولا المكافح .

ويشجب الاتحاد الحكم في جنوب أفريقيا والذي لا زال قائما على أساس التفرقة العنصرية وحرمان الشعب الأفريقي صاحب الأرض من أبسط حقوقه لمصلحة أقلية مستغلة .

أيها الزملاء :

العربي لا ينكر الفضل ولا ينساه ، بل ولا يهدأ له بال الا اذا رده وتجاوز مداه .

ونحن لذلك نقدر للشعب السوفيتي وقيادته الوقوف الى جانب الشعب العربي في المعركة التي يخوضها ، على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساندة الأمة العربية في نضالها المشروى .

أيها الزملاء :

سلام على الشهداء ، تحية لجنودنا الأبطال

تحية لكم جميعا تحية الحق والعروبة

الإنجازات الدستورية المعاصرة

للدكتور وحيد رافقت المحامى

٢

القسم الثانى : « التحول من النظام البرلمانى الى النظام الرئاسى »

ملامح النظام البرلمانى :

(أهمية هيئة الوزارة ورئيسها فى النظام البرلمانى) :

أهم ما يتميز به النظام البرلمانى بايجاز شديد هو تركيز السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء ورئيس الوزراء أو الوزير الأول فالوزراء فى هذا النظام لا يعملون فرادى بل كفريق برئاسة الوزير الأول ، وهيئة الوزارة Cabinet هى التى تقرر السياسة العامة للدولة فى الداخل والخارج وتعمل على تنفيذها تحت رقابة البرلمان وبالتعاون الوثيق معه . وترجع أهمية هيئة الوزراء وتركيز الأعضاء عليها فى النظام البرلمانى الى أنها من جهة تمارس الحقوق الدستورية المقررة عادة لرئيس الدولة ومن جهة أخرى تقود الأغلبية البرلمانية وتوجهها . ولم ينشأ هذا النظام المعقد طفره بل بالتدرج وعلى مدى قرون طويلة وكان أول ظهور له فى إنجلترا موطنه الأصلي ومنها انتشر بطريق التقليد والمحاكاة الى العديد من الدول الملكية ثم الى عدد من الدول الجمهورية وما زال مطبقا فى بعض هذه الجمهوريات حتى الآن (١) .

نشأة النظام البرلمانى فى بريطانيا (انتقال السلطة من الملك الى وزرائه) :

كان ظهور النظام البرلمانى فى إنجلترا نتيجة لظروف محلية مختلفة توفرت فيها قبل غيرها . بدأت بالصراع الطويل بين البرلمان بعد انقسامه الى مجلسين ، مجلس لوزارات يضم النبلاء ورجال الدين ، ومجلس العامة أو العموم ، وبين الملوك المستبدين من أسرة ستيورات ووصل الصراع الى حد الاقتتال فى عام ١٦٤٨ انتصرت قوات البرلمان بقيادة كرومويل ، على جيوش الملك شارل الأول وأعدم الملك فى يناير ١٦٤٩ وأعلنت الجمهورية أو الكومنولث لمدة ١٢ عاما ، وأعيدت الملكية بعدها عام ١٦٦٠ برجوع شارل الثانى الى عرش أبيه . ولكنها نظرا لهذه الظروف لم تعد بنفس قوتها السابقة فحينما حاول جيمس الثانى الذى اعتلى العرش عام ١٦٨٥ بعد أخيه شارل الثانى استعادة السلطة المطلقة وفرض المذهب الكاثولى على من جديد ، أرغم على الهرب الى الخارج عام ١٦٨٩ . وأعلن البرلمان خلو العرش وتنصيب أبنته ماري وزوجها وليام أورانج الهولندى البروتستانتى المذهب على عرش بريطانيا (٢) ثم تلتهما أختها الملكة آن فى ١٧٠٢ حتى ١٧١٤ (٣) وبانفراض الفرع الحاكم من أسرة ستيورات نودى بأمير

(١) فى فرنسا قبل دستور أكتوبر ١٩٥٨ دستور ديغول (وفى إيطاليا منذ اعلان الجمهورية فى عام ١٩٤٦ وفى الهند وفى لبنان . وقد أخذت دولة بنجلادش بهذا النظام الجمهورى البرلمانى بعد انفصالها عن باكستان فى عام ١٩٧٢ . الخ .

(٢) توفيت الملكة ماري فى عام ١٦٩٤ وانفرد وليام أورانج (أو وليام الثالث حسب لقبه الرسمى) بشئون الحكم حتى تاريخ وفاته عام ١٧٠٢

(٣) عندما تولى العرش امرأة فانها غالبا ما تترك تعريف شؤون الحكم لمستشاريها من الرجال .

(أو مختار) هانوفر ملكا على بريطانيا عام ١٧١٤ فتولى الحكم تحت اسم جورج الأول (٤) ٠٠ ولجعله التام اللغة الانجليزية كانت ادارة التفاهم بينه وبين وزرائه بلغة لاتينية ركيكة ٠٠ وكان خلفه جورج الثاني ضعيفا مثله (١٧٢٧ الى ١٧٦٠) واسترد التاج بعض نفوذه فى عهد جورج الثالث الذى حكم من ١٧٦٠ حتى ١٨٢٠ ولكن أصيب بالجنون فى أواخر عهده وأصبح عاجزا تماما عن تصريف شئون الدولة وانتقلت السلطة الفعلية الى وزرائه (٥) ٠٠٠ وبعد ملكين ضعيفين من نفس الأسرة (جورج الرابع ووليام الرابع) (٦) اعتلت عرش بريطانيا امرأة هى الملكة فيكتوريا من عام ١٨٣٧ الى عام ١٩٠١ وبعد وفاة زوجها الأمير ألبرت عام ١٨٦١ تضائل اهتمامها بشئون الحكم وتركت الممارسة الفعلية لوزرائها من أمثال بالمورستون وجلادستون وديسرايل الذين خلدوا أسماءهم فى تاريخ بلدهم وتبلورت فى عهدهم التقاليد البرلمانية السليمة المرعية حتى يومنا هذا . وفى ذلك قال بعض الطرفاء من أساتذة القانون الدستورى أن النظام البرلمانى ترعرع فى بريطانيا بفضل الدموع التى زرفتها الملكة فيكتوريا على قبر زوجها الحبيب !

انتقال زعامة البرلمان الى هيئة الوزارة :

وهكذا وبتأثير ظروف تاريخية متعددة تم انتقال السلطة الفعلية تدريجيا من الملك الى وزرائه بينما تغيرت فى الوقت نفسه نوعية هؤلاء الوزراء فلم يعد الملك يختارهم وفق أهوائه ومزاجه كما كان الحال فى سابق الاوان ، بل أصبح مقيدا أكثر فأكثر ومنذ القرن الثامن عشر برغبات البرلمان وميوله ٠٠ وعندما أصبح استمرار بقائهم فى الحكم متبذرا بدون تأييد مجلس العموم والاحتفاظ بثقته ، صاروا يختارون من بين زعمائه أو بعبارة أدق من زعماء الحزب الحائز على الأغلبية العددية فى هذا المجلس الذى يملك وحده حق محاسبة رئيس الوزراء والوزراء - وإجبارهم على الاستقالة بسحب ثقته منهم وأصبح هذا التطور أمرا مستقرا ومألوا فى القرن التاسع عشر ونظرا لظروف الحياة السياسية فى بريطانيا التى قامت منذ القرن الثامن عشر على أساس وجود حزبين كبيرين متنافسين ، حزب المحافظين (التورى) وحزب الأحرار (الويغ) أو حزب المحافظين وحزب العمال فيما بعد لتراجع حزب الأحرار الى المرتبة الثالثة ، فقد أصبح متعينا على التاج البريطانى دعوة زعيم الحزب الفائز فى الانتخابات العامة لمجلس العموم لتشكيل هيئة الوزارة ٠٠ وهو لا يشكلها بطبيعة الحال الا من البارزين من أعضاء حزبه فى البرلمان (حيث أن الوزارات الائتلافية فى بريطانيا نادرة) فى حين يمارس الحزب الآخر المعارضة البرلمانية ، ويتبادل هذان الحزبان الكبيران رئاسة الوزارة وممارسة الحكم تبعا لنتائج الانتخابات النيابية لمجلس العموم فى جو من الحرية والتنافس الشريف قل أن يوجد له مثيل فى العالم ٠٠ وبحكم تشكيلها من زعماء الحزب الغالب فى مجلس العموم

(٤) وقع عليه الاختيار لانه ينتمى الى المذهب البروتستنتى مذهب الاغلبية الساحقة للشعب البريطانى ولانه ينتمى الى أسرة ستيوارت من ناحية البطون فوالدته الاميرة صوفى حفيدة جيمس الاول مؤسس أسرة ستيوارت .

(٥) فى عهده وبسبب تصلب سياسته الاستعمارية فقد التاج البريطانى المستعمرات الامريكية الثلاثة عشرة التى أصبحت نواة لدولة الولايات المتحدة الامريكية التى تضم اليوم خمسين ولاية أو دويلة وتعتبر من أكبر دول العالم .

(٦) هما ولدا جورج الثالث واذا توفى جورج الرابع فى عام ١٨٣٠ فقد خلفه أخوه وليام الرابع حتى وفاته عام ١٨٣٧ .

أصبحت هيئة الوزارة هي التي تقود الأغلبية البرلمانية ، كما تمارس في الوقت نفسه سلطات رئيس الدولة . ولذلك قيل أن هيئة الوزارة أو Cabinet في النظام البرلماني البريطاني لا تعدو أن تكون لجنة من لجان مجلس العموم اختارها المجلس بطريق غير مباشر (أي عن طريق التاج) لتتولى السلطة التنفيذية (٧) ويوضح هذا التصور رغم ما فيه من مغالاة مدى تفاعل السلطتين التنفيذية والتشريعية وتلاحمهما في هذا النظام .

ملامح النظام الرئاسي (تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية) :

أما النظام الرئاسي على العكس من ذلك وموطنه الأصلي والمثالي في الولايات المتحدة الأمريكية (٨) ، فيقوم على فصل أكبر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية وسبب ذلك أنه منتخب من الشعب في انتخابات عامة . ولما كانت الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال في بريطانيا ، تدور هي الأخرى على قيام حزبين رئيسيين ، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي ، فترئيس الولايات المتحدة لا يصل إلى كرسى الحكم الا بترشيح من أحد هذين الحزبين الكبيرين . ومن ثم فهو طوال مدة رئاسته لاربعة سنوات أو لثمانى سنوات في حالة تجديد رئاسته ، الزعيم المؤقت لهذا الحزب والمنفذ لسياسته في الداخل والخارج . فلا عجب إذا كان يمارس إلى جانب الصلاحيات التقليدية لرئيس الدولة ، الصلاحيات الدستورية التي يمارسها رئيس الوزراء في بريطانيا وسائر الدول البرلمانية . فهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، أو إذا شئت رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معا . . . ومن الطبيعي أن تضائل أمامه سلطة الوزراء فليس هناك مجلس وزراء بمعنى الكلمة يرسم ويخطط ويتخذ القرارات لأن ذلك من صلاحيات رئيس الجمهورية . . . أما الوزراء أو السكرتيريون كما يسمونهم فهم رؤسوزون لرئيس الجمهورية يجتمع بهم متى أراد التشاور في الشؤون العامة دون أن يكون ملزما باتباع رأيهم ولو كان أجماعيا ، ويختارهم وفق مشيئته لتنفيذ سياسته ويفصلهم متى أراد . . . كما يصح له التماس المشورة لدى غيرهم من معاونيه العديدين دون أن يكون في ذلك خروج على أحكام الدستور أو تجاوز لصلاحيات الرئيس . وقد كان هنري كيسنجر مثلا وهو مستشار الرئيس نيكسون لشئون الأمن القومي الكلمة المسموعة في الشؤون الخارجية رغم وجود وزير للخارجية هو وليام روجرز (٩) . . . ويروى رجال الفقه الدستوري الطريف عن علاقة رئيس الجمهورية

(٧) والتريبيجوت « الدستور الانجليزي » الطبعة الاولى في عام ١٨٦٩ والطبعات التالية .

(٨) أخذت جميع جمهوريات أمريكا اللاتينية نظامها الرئاسي عن الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض التحوير وحاول بعضها الانتقال منه الى النظام الجمهوري البرلماني - كجمهورية شيلي مثلا في العشرينات - ولكن هذه التجربة منيت بالفشل وعادت شيلي الى النظام الرئاسي الأمريكي . . . انظر في ذلك « النظام البرلماني والنظام الرئاسي » بقلم أدوروايساندري الرئيس السابق لجمهورية شيلي طبعة بازيرو ١٩٣٠ باللغة الفرنسية .

(٩) أصبح هنري كيسنجر بعد ذلك وزيرا للخارجية للرئيس نيكسون وأبدى ذكاء نادرا ومهارة فائقة في فك الارتباط بين القوات الاسرائيلية والقوات المصرية والسورية بعد حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ومهد لحل قضية الشرق الاوسط بالطرق السلمية . ولإعادة العلاقة الدبلوماسية والثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية . وتجسم ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس نيكسون لمصر والسعودية وسوريا والأردن في يونيو ١٩٧٤ .

الأمريكية بوزرائه أو سكرتيريه (١٠) فعندما حاول وزير الخارجية أو كما يسمونه سكرتير الدولة للشئون الخارجية المستر لانسنج إبان اشتداد المرض على الرئيس ودروو ويلسون منذ أواخر عام ١٩٠٩ وحتى نهاية سنة ١٩٢١ أن يجمع الوزراء للتدريس معهم في بعض الشئون العامة الطارئة (اضراب عمال السكك الحديدية) واتخاذ ما يلزم من قرارات عاجلة عزله الرئيس ويلسون فوراً مندداً في كتاب العزل بتلك المحاولة مذكراً بأن الذي يحكم ويقرر حسب الدستور الأمريكي هو رئيس الجمهورية وليس الوزراء أو السكرتيريون (٨١) .

ولذلك يقال أن الرئيس الأمريكي يمارس من السلطات والصلاحيات الدستورية ما لا يتوافر لأي رئيس في أي نظام ديمقراطي آخر . وهذه السلطات والصلاحيات تزداد وتقوى بطبيعة الحال زمن الطوارئ والحرب مما جعل مجلس الكونجرس يفكران في الحد من هذه السلطات ولا سيما بعد ما منيت به السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا من نكسات وازدادت ثورة الشباب ممن هم في سن التجنيد وقلق الرأي العام عموماً من جراء انغماس الولايات المتحدة لعدة سنوات في الحرب الفيتنامية خشية تكرار ذلك في مناطق أخرى من العالم ، وذلك بالنص في الدستور على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حتى بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة استخدام هذه القوات خارج الولايات المتحدة إلا بموافقة مجلس الكونجرس .

(القيود « والفراجل » على سلطة الرئيس) :

لكن هذه السلطات التي يمارسها الرئيس الأمريكي تواجه مع ذلك قيوداً عديدة أولهما طبيعة النظام الفيدرالي ففي الولايات المتحدة الآن ٥٠ دويلة أو ولاية لكل منها حاكمها ومجلسها التشريعي ومحاكمها وتشريعاتها ، وكل ولاية من هذه الولايات تفار على كيانها الذاتي ولا تفرط فيه مما يحد بطبيعة الحال من اختصاصات الحكومة المركزية (الفيدرالية) وبالتالي من صلاحيات رئيس الجمهورية . وهناك من جهة أخرى مجلس الكونجرس الأمريكي أي مجلسا الشيوخ النواب وهما اللذان ينفردان ويستأثران حسب نصوص الدستور الاتحادي بالسلطة التشريعية وسن القوانين الفيدرالية . وبوسع مجلس الكونجرس إذا ما استخدم الرئيس الأمريكي حق الفيتو أو الاعتراض على مشروع تشريع صادر عنهما أن يخذلا هذا الاعتراض بالتصويت على مشروع القانون نائبة بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين (١٢) وللمجلس الشيوخ بوجه خاص صلاحيات أخرى تحد من ممارسة رئيس الجمهورية لسلطاته التنفيذية ذاتها كضرورة حصول الرئيس الأمريكي على موافقة هذا المجلس على التعيينات في المناصب الاتحادية العليا بما في ذلك تعيين الوزراء والسفراء والقضاة وخاصة القضاة التسعة الذين تشكل منهم المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في الاتحاد (١٣) وكضرورة موافقة مجلس الشيوخ

(١٠) قصة الرئيس أبراهام لنكولن مع وزرائه مشهورة عندما أجمعوا على رأي مخالف لرأيه في المسألة المعروضة فقال ما زجاً فلتأخذ الأصوات سبعة بالرفض ، واحد بالقبول إذن هذا الرأي الأخير هو الأرجح . أي أن رأيه وحده يجب رأي وزرائه جميعاً ولو كان إجماعياً .

(١١) أكد هذا الحسادن هارولد لاسكي في مؤلفه « الرئاسة الأمريكية » لندن ١٩٤٠ باللفظة الانجليزية ص ١٠٣ .

(١٢) أسرف بعض الرؤساء في استخدام حق الفيتو هذا ومن بينهم الرئيس كليفلاند والرئيس فرانكلن ديلاون روزفلت .

(١٣) يغالى البعض في تصوير الصلاحيات التي تمارسها المحكمة الاتحادية العليا وحققها في فحص دستورية القوانين وتقرير بطلان ما يخالف منها أحكام الدستور الاتحادي حسب تقديرها فوصفوا نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه « حكومة قضاة » .

أيضا بأغلبية الثلثين على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية . ويشهد العالم منذ أكثر من عام تضالا مريرا على السلطة بين الرئيس الحالى ريتشارد نيكسون ومجلسى الكونجرس بسبب ما عرف بفضيحة ووترجيت أو فضيحة التصويت على مقر الحزب الديمقراطى المعارض أثناء انتخابات نوفمبر عام ١٩٧٢ واتهام الكونجرس للرئيس نيكسون بالتستر على هذه الفضيحة التى كان من أبطالها عدد من كبار موظفى قصر الرئاسة (البيت الابيض) ومن أقرب المقربين الى الرئيس نيكسون ويزيد من هذا الصراع أن الأغلبية فى الكونجرس من الحزب الديمقراطى المعارض وأن الكونجرس فى مجموعة يبدو سعيدا لاستغلال هذه الفضيحة وتورط الرئيس نيكسون فيها لاثبات وجوده هو تاراه لعدم اهتمام الرئيس نيكسون الاهتمام الكافى برغبات مجلسى الكونجرس ونصائحه لا سيما فيما يتعلق بممارسة السياسة الخارجية واستخدام القوات المسلحة الأمريكية فى الخارج ويهدد الكونجرس الآن بالاقتصاص من الرئيس نيكسون عن طريق تحريك اجراءات محاكمته برلمانيا (١٤) لغرض احراجه وحمله على الاستقالة ويقال أن للحركة الصهيونية العالمية ضلعا فى هذا الصراع بين الرئيس والكونجرس بضغطها على أعضاء الكونجرس الموالين لاسرائيل ليزيدوا بدورهم من ضغطهم على الرئيس ليفدم استقالة من منصبه ويؤكد ذلك حملتهم على وزير خارجية هنرى كيسنجر لدوره الكبير فى مباحثات فك الارتباط بين القوات العربية والاسرائيلية فى سيناء والجولان ولضغط كيسنجر الشديد على حكومة اسرائيل من أجل ذلك .

أيهما الأقوى الرئيس أو الكونجرس :

ويتسائل البعض عن أى الطرفين أقوى فى النظام الأمريكى أهو رئيس الجمهورية مما أدى الى تسمية النظام « بالنظام الرئاسى » ، أم الكونجرس ومن هنا كانت تسمية البعض للنظام الأمريكى « بنظام حكومة الكونجرس » ومن الطريف أن الرئيس وودرو ويلسون عندما كان استاذاً للعلوم السياسية باحدى الجامعات الأمريكية قبل توليه رئاسة الجمهورية فى عام ١٩١٢ كان من بين الذين أوار فى بعض مؤلفاته وصف النظام الأمريكى بأنه نظام « حكومة الكونجرس » استنادا الى أن الكونجرس هو مركز الثقل وأنه أعلى شأنا من رئيس الجمهورية (١٥) ولكنه عدل ذلك بأعترافه حتى قبل أن يتولى بنفسه رئاسة الجمهورية الأمريكية فى الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٢١ ، ومارس سلطات الرئيس . والواقع أن الأمر يتوقف الى حد كبير على شخصية الرئيس ومميزاته فإذا ما تولى منصب رئاسة الجمهورية رؤساء حاملون أو عاديون أمثال هاردينج ، وكوليدج ، وهوفر فى الفترة من (١٩٢١ الى ١٩٣٢) ، رجحت كفة الكونجرس ، وعلى العكس عندما تولى الرئاسة رؤساء أقوياء الشخصية ترجح كفة رئاسة الجمهورية كما كان الشأن فى عهد تيودور روزفلت وتافت وودرو ويلسون ، وفرانكلين ديلانو روزفلت

(١٤) وتتلخص هذه المحاكمة فى قيام مجلس النواب باتهام الرئيس بينما يقوم مجلس الشيوخ بدور القاضى ويرأسه عندهند رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقد القى القضاء بثقله فى فضيحة ووترجيت باصدار اوامره الى الرئيس نيكسون بتسليم الاشرطة المسجلة ذات الصلة بتلك الفضيحة .

(١٥) ذكر ذلك فى الطبعة الاولى لمؤلفه عن الدستور الأمريكى فى عامى ١٨٨٣ و ١٨٨٤ ولكنه عدل عن ذلك عندما أخرج كتابه الثانى عن « الحكومة الدستورية فى الولايات المتحدة » فى عام ١٩١٢ ولعل السر فى هذا التحول أنه فى الفترة من ١٨٨٥ حتى ١٩١٢ تولى الرئاسة رجال أقوى شخصية ممن تولوها منذ نهاية الحرب الأهلية فى عام ١٨٦٦ الى عام ١٨٨٤ .

وجون كنيدي (١٦) . والرئيس الحالي ريتشارد نيكسون الذي فاز بالرئاسة في انتخابات نوفمبر ١٩٦٨. وجددت رئاسته في نوفمبر ١٩٧٢ ، يعد في نظر الكثيرين من الرؤساء البارزين الأقوياء كما يدل عليه شراسة الصراع بينه وبين الكونجرس ورفضه الرضوخ لارادة هذا الأخير رغم ما أصاب مركزه من وهن نتيجة لفضيحة ووترجيت . .

أمثلة للدول التي تحولت من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي (فرنسا ومصر) :

وعلى أية حال فإن السلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من الجمهوريات الرئاسية المنتشرة في القارة الأمريكية ، تفوق بكثير السلطات التي يمارسها رئيس الدولة البرلماني سواء أكان ملكا وراثيا أو رئيسا منتخبا . لهذا كان النظام الرئاسي محط أنظار الساعين وراء الأنظمة الدستورية القوية . . وربما كان خير مثل على ذلك التحول الفرنسي مؤخرا من جمهورية برلمانية الى جمهورية رئاسية ، ثم التحول المصري بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولنبدأ بالتجربة الفرنسية أولا .

التجربة الفرنسية :

١ - دستور ١٨٨٧/١٨٧٥ (الجمهورية الثالثة) :

كان لابد لفرنسا عقب سقوط نابليون الثالث عام ١٨٧٠ بعد الهزيمة في الحرب الفرنسية البروسية ، وإعلان الجمهورية في الرابع من سبتمبر ١٨٧٠ أن تختار دستور جديدا . ولما كان النظام البرلماني هو السائد في أوروبا في ذلك الوقت بينما النظام الرئاسي مقتصر على القارة الأمريكية ، فقد اختارت الجمعية التأسيسية الفرنسية المنتخبة عام ٨٧١ النظام البرلماني بحكم الواقع الأوروبي ، وحاولت نقل خصائصه الى الدستور الذي أقرته عام ١٨٧٥ للجمهورية الفرنسية الثالثة فأقامت رئيسا للجمهورية على غرار صاحب التاج البريطاني يملك ولا يحكم بل لا يملك ولا يحكم فجعلت تعيينه عن طريق مجلسي البرلمان مجتمعين فأصبح الة في يدهما . . ولم تجز له حل مجلس النواب الا بموافقة مجلس الشيوخ ، فأصبحت الوزارات للفرنسية معرضة للسقوط لسحب الثقة منها من وقت لآخر دون أن يكون بوسعها أن تدرك ذلك باستخدام سلاح الحل أو حتى التلويح به خاصة بعدما أساء المارشال ماكماهون أول رئيس للجمهورية الثالثة استعمال هذا الحق . وزهد بعض رؤساء الجمهورية في منصبه فاستقال أحدهم الرئيس كازمير بيريه تاركا قصر الاليزيه في ينساير عام ١٨٩٥ ولم يكن قد مضى على رئاسته الا بضعة أشهر . ذاكرا في كتاب استقالته أنه لا عمل لرئيس الجمهورية الفرنسية الا ترأس الحفلات والمراسيم القومية . ولما حاول رئيس اخر الكسندر ميليران وقد كان علما من أعلام المحاماه أن يضيف على منصب رئاسة الجمهورية بعض الهيبة أرغمه البرلمان على الاستقالة مغلوبا على أمره في عام ١٩٢٤ وزاد في أضعاف السلطة التنفيذية بفرعيها (رئاسة الجمهورية وهيئة الوزارة معا) تعدد الأحزاب الفرنسية مما جعل من العسير تشكيل وزارة متجانسة تعتمد على أغلبية برلمانية مستقرة . فلا عجب اذا ما توالى الأزمات الوزارية . وفشلت جميع

(١٦) معلوم أن الرئيس جون كنيدي لم يكمل مدة رئاسته بسبب اغتياله في مدينة دالاس عاصمة تكساس في نوفمبر عام ١٩٦٣ فتولى الرئاسة نائبه لندون جونسون وجددت رئاسته لاربع سنين . وقد اختلف الناس في الحكم على شخصيته وكفاءته .

الجهود التي بذلت لتقوية السلطة التنفيذية لموقف الاحزاب البرلمانية منها (١٧) . وكان عدم الاستقرار الوزاري وضعف السلطة التنفيذية من اسباب هزيمة فرنسا في يونيو عام ١٩٤٠ في الحرب العالمية الثانية واحتلال اراضيها بواسطة قوات ألمانيا النازية . . . وكان آخر عمل اجراه برلمان الجمهورية الفرنسية الثالثة هو دعوة المارشال « فيليب بيتان » من ابطال الحرب العالمية الاولى لتولى مقاليد الحكم وتفويضه تفويضا كاملا في ١٠ يوليو ١٩٤٠ من قبل مجلسي البرلمان منعقدين في هيئة مؤتمر بمدينة فيشي ، لوضع دستور جديد للبلاد . .

٢ - حكومة فيشي ١٩٤٠/١٩٤٤ :

وكانت الفترة من استسلام فرنسا في يونيو ١٩٤٠ حتى تاريخ تحرير عاصمتها باريس من الاحتلال النازي في أغسطس ١٩٤٤ فترة استثنائية حرجية . فبينما كان المارشال بيتان وحكومته التي عرفت باسم حكومة فيشي يحكمون في الداخل في ظل الاحتلال النازي كان الجنرال شارل ديغول الثائر على هذه الحكومة والتي أصدرت عليه محاكمها حكما بالاعدام يواصل جهوده في الخارج متعاوناً مع الحلفاء ولا سيما بريطانيا لتنظيم حركة الفرنسيين الأحرار التي تحولت فيما بعد الى حكومة فرنسية مؤقتة في الخارج اعترفت بها بريطانيا والولايات المتحدة وأسهم جنودها في المجهود الحربي للحلفاء ضد دول المحور ثم انتقلت الى باريس في أغسطس ١٩٤٤ بعد تحريرها لتصبح الحكومة الفرنسية الشرعية المؤقتة .

٣ - دستور أكتوبر ١٩٤٦ (الجمهورية الرابعة) :

ومرة أخرى في تاريخه الحافل بالدساتير والتقلبات دعى الشعب الفرنسي لاعداد دستور جديد للجمهورية الرابعة لكي يحل محل نظام المارشال بيتان المنهار ودستور الجمهورية الثالثة الذي أنهار هو أيضا في عام ١٩٤٠ . وبعد جمعيتين تأسيسيتين متتاليتين (١٨) ، اختار الشعب الفرنسي في استفتاء أكتوبر ١٩٤٦ النظام البرلماني من جديد وجاء دستور أكتوبر ١٩٤٦ والمعروف بدستور الجمهورية الرابعة وكأنه نسخة منقحة لدستور الجمهورية الثالثة . اذكرس اختيار رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات عن طريق مجلسي البرلمان . وسلبه حتى بعض الحقوق الدستورية التي كان يتمتع بها الرئيس الفرنسي في الجمهورية الثالثة كحق اقتراح القوانين ، وحق التعيين في أغلب الوظائف المدنية والعسكرية والقيادة العليا للقوات المسلحة وتنسيق عمليات الدفاع الوطني . ونقل هذه الحقوق الى رئيس الوزراء . وقيد حق السلطة التنفيذية عموما في حل الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) بقيود ثقيلة ، بينما أطلق حق هذه الجمعية في عقد دوراتها وتأجيلها وفضها دون أي تدخل من جانب السلطة التنفيذية . . وهذا في وقت كانت فرنسا اشد ما تكون حاجة الى حكومة قوية لمواجهة مشكلات ما بعد

(١٧) جرت أهم المحاولات لتقوية السلطة التنفيذية في عام ١٩٣٤ عقب فضيحة ماية كبرى (فضيحة ستافسكي) أثارت الرأي العام وهزت النظام . فدعى رئيس جمهورية سابق مسيو جاستون دومرج لتولى رئاسة الوزارة وانقاذ ما يمكن انقاذه ولكنه فشل في مساعيه لتعديل الدستور لمعارضة الاحزاب السياسية لهذا التعديل فاضطر للاستقالة دون أن يحقق شيئا .

(١٨) انعقدت الجمعية التأسيسية الاولى في باريس من ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ حتى ١٩ أبريل ١٩٤٦ وبالفعل في مشروع الدستور الذي اقتره في اضعاف سلطات رئيس الجمهورية فسلبته حتى سلطة تعيين رئيس الوزراء ومنحت هذا الحق للجمعية الوطنية أي البرلمان ورفض الشعب الفرنسي هذا المشروع في استفتاء عام . وانتخبت جمعية تأسيسية جديدة في يونيو ١٩٤٦ بدأت أعمالها في ٢١ أغسطس لاعداد مشروع دستور آخر ووفق عليه في استفتاء شعبي أجرى في ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ .

الحرب والاحتلال النازي ، والحركات التحررية في المستعمرات الفرنسية في كل من آسيا وأفريقيا خاصة بعد هزيمة ديان بيان فو عام ١٩٥٢ في الهند الصينية ، واندلاع الشرارة الأولى لثورة التحرير في الجزائر في نوفمبر ١٩٥٤ . وفشلت الوزارات الفرنسية المتعاقبة في مواجهة هذه المشاكل وانتشر التذمر لاسيما بين صفوف المستوطنين الفرنسيين والقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر ولاح في الافق شبح انقلاب عسكري محتمل كإنقلاب الجنرال فرانكو على الحكومة الأسبانية الشرعية عام ١٩٣٦ . ومرة أخرى استنجدت السلطات الفرنسية الدستورية بالجنرال شارل ديغول فاستدعى من سكنه الريفي الذي ظل يلزمه منذ ترك الحكم في ٢٠ يناير عام ١٩٤٦ (١٩) وأسندت إليه الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) في أول يونيو ١٩٥٨ رئاسة الحكومة ومنحه البرلمان في ٣ يونيو سلطة اعداد مشروع دستور جديد للبلاد .

٤ - دستور ديغول في أكتوبر ١٩٥٨ (الجمهورية الخامسة) :

وكان واضحا أن زعيما بعظمة الجنرال ديغول لا يمكن أن يحكم من خلال سلطات محدودة كتلك المقررة لرئيس الجمهورية الثالثة أو الرابعة وأن شخصية فذة مثل شخصيته لا يمكن أن ترضى بأقل من الصلاحيات الدستورية التي يمارسها رئيس كرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان . وهكذا تحولت فرنسا لأول مرة في تاريخها الدستوري الطويل من النظام البرلماني التقليدي الذي مارسه على مدى أجيال الى النظام الرئاسي الأمريكي وتمثل ذلك في الدستور الفرنسي الذي أعد بإشراف الجنرال ديغول نفسه وأقره الشعب الفرنسي في استفتاء ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ بأغلبية ٨٠٪ من أصوات الناخبين المشتركين في هذا الاستفتاء (٢٠) . وكان في صدوره في ٤ أكتوبر ١٩٥٨ والعمل به منذ ذلك التاريخ نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة التي اختير الجنرال شارل ديغول كأول رئيس لها وبموجب هذا الدستور يمارس رئيس الجمهورية حق تعيين وعزل رئيس الوزراء والوزراء ولا يجوز لهم الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان وأصبحوا مسؤولون لرئيس الجمهورية بكل معنى الكلمة (٢١) . ومنح رئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) بدون قيود ، وحق استفتاء الشعب في الأمور الهامة ، كما منح سلطات استثنائية لاتخاذ ما يلزم من تدابير اذا تعرضت الجمهورية أو سلامة الوطن للخطر على أن يعرض الأمر على الأمة (٢٢) وزاد من أهمية منصب رئاسة الجمهورية تعديل الدستور في ١٩٦٢ بناء على طلب ديغول نفسه كجعل اختيار

(١٩) قيل أن الجمعية التأسيسية الأولى التي انعقدت في الفترة من أكتوبر ١٩٤٥ حتى ١٩ أبريل ١٩٤٦ تهمت اضعاف سلطات رئيس الجمهورية ومشروع الدستور الذي أعدته للحد من صلاحيات الجنرال ديغول بالذات الذي كان ينتظر أن يكون أول رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة . . .

(٢٠) من الشراح الفرنسيين من يرى أن دستور أكتوبر ١٩٥٨ لم ينقل الى فرنسا النظام الرئاسي الأمريكي ، وأنه مزيج من الانظمة البرلمانية والانظمة الرئاسية المطبقة في أمريكا اللاتينية مع اعترافهم بأنه بعيد جدا عن الانظمة البرلمانية التقليدية بتقويته من مكانة وسلطات رئيس الجمهورية على حساب البرلمان ومجلس الوزراء .

(٢١) لعل قيام رئيس الجمهورية الفرنسية الجديد فاليري جيسكار دستان في ٩ يونيو ١٩٧٤ بعزل جان جاك سيرفان شريبير من الوزارة التي لم يمض على تشكيلها سوى بضعة عشر يوما أكبر دليل على تبعية الوزراء لرئيس الجمهورية تبعية شبه مطلقة ، في نظام الجمهورية الفرنسية الخامسة .

(٢٢) ولكن يتعين على رئيس الجمهورية حالئذ حسب المادة ١٦ من الدستور استشارة رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي البرلمان والمجلس الاستوري للجمهورية . . .

رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر (٢٣) . وبذلك أصبح رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة المنتخب مباشرة من الشعب والمزود بهذه السلطات الدستورية الكبيرة هو مركز الثقل في الدولة والمسيطرة تماما على السلطة التنفيذية وهو الذي يرسم السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة ويشرف على تنفيذها بواسطة وزرائه الذين تجب مسؤوليتهم أمام رئيس الجمهورية ، ومسؤوليتهم البرلمانية أمام الجمعية الوطنية ولا سيما وأن هذه المسؤولية البرلمانية أخضعت لعدة قيود لضمان الاستقرار الوزاري وللتقليل من اعتماد رئيس الوزراء والوزراء على البرلمان ، وبالتالي أتبعته أكثر فأكثر لرئيس الجمهورية ..

٥ الجمهورية الخامسة بعد ديغول :

ولقد تشكك البعض في امكان بقاء النظام الرئاسي في فرنسا بعد زوال الجنرال ديغول ولكن أثبتت الأيام المكان ذلك فعلا فقد حل الرئيس الراحل جورج بومبيدو محل الجنرال ديغول في منصب رئاسة الجمهورية ومارس بالكامل جميع سلطات الرئاسة منذ أن تولاهما بعد استقالة الجنرال ديغول في عام ١٩٦٩ وحتى تاريخ وفاة بومبيدو في أبريل ١٩٧٤ .. وساعد على استمرار النظام الرئاسي بعد زوال ديغول وجود حزب ديغولي قوي ومتماسك في الجمعية الوطنية هو « حزب الدفاع عن الجمهورية » يساند الرئيس ويؤيد سياسته .. وربما اختلف الحال في عهد ثالث رئيس للجمهورية الخامسة ، المسيوفاليري جيسكار ديستان الذي تولى الرئاسة في ٢٨ مايو ١٩٧٤ بعد فوزه في الانتخابات العامة لرئاسة الجمهورية على غريمه مرشح اليسار ، ونظرا لعدم انتماء الرئيس جيسكار ديستان الى الأغلبية الديجولية وان كان زعيما للكتلة البرلمانية المتحالفة معها (٣٤) . وعلى أية حال فمن السابق لأوانه اصدار حكم بهذا الشأن قبل مضي بعض الوقت ومن جهة أخرى فان المعارضة المثلثة في أحزاب اليسار وعلى رأسها الحزب الاشتراكي بزعامة الميسيو فرانسوا ميران المنافس لجيسكار ديستان في انتخابات الرئاسة الأخيرة ، لا تخفى عدم رضاها على النظام الرئاسي وأثارها العودة الى النظام البرلماني التقليدي ، اذا ما قدر لها الوصول الى كراسي الحكم .. وهذا مما يدعو رئيس الجمهورية الجديد وكتلته البرلمانية الى بذل الجهود للاحتفاظ بأحسن الصلات مع الأغلبية الديجولية للابقاء على كيان الجمهورية الخامسة (٢٥) وعلى النظام الرئاسي في فرنسا .

(٢٣) بعد أن كان اختياره بواسطة جماعة انتخابية مكونة من عناصر مختلفة منتخبة بواسطة الشعب .
(٢٤) وقت عهده رئيس الجمهورية الجديدة الى احد الديجوليين بتأليف الوزارة الفرنسية الجديدة وهو الميسيو جاك شيراك . فشكلها من ١٥ وزيرا ، أربعة من احزاب الوسط ، وأربعة غير سياسيين .
وثلاثة من المقربين الى رئيس الجمهورية من العائلات النبيلة في فرنسا ، والبساقون من انديجوليين المتحررين وكانت الوزارة السابقة في عهد الرئيس الراحل بومبيدو تضم ١١ وزيرا ديغوليا مقابل خمسة فقط في الوزارة الجديدة . ومع ذلك حصلت وزارة جاك شيراك هذه على الثقة في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أقرت برنامجهما السياسي بأكثرية ٢٩٧ صوتا مقابل ١٨١ صوتا وذلك في ٦ يونيو ١٩٧٤ ..

(٢٥) اشرنا فيما سبق الى قيام جيسكار ديستان بعزل وزير الاصلاح في حكومته الجديدة الميسيو جان جاك سرفان شريبير بعد ١٢ يوما فقط من تشكيلها لمعارضته سياسة الحكومة الفرنسية في الاستثمار في اجراء التجارب النووية ولما كان الوزير المعزول هو رئيس الحزب الاشتراكي الراديكالي ، فقد تحول هذا الحزب الى صفوف المعارضة دون أن يؤثر ذلك كثيرا على الاكثرية التي تعتمد عليها الحكومة في الوقت الحاضر .

التجربة المصرية :

١ - الدستور الملكى البرلمانى (١٩٢٣/١٩٥٢) :

وما قلنا عن التحول الفرنسى من النظام البرلمانى الى النظام الرئاسى ودواعى هذا التحول ، ينطبق لحد ما على التحول المصرى . . . لقد عشنا فى ظل النظام البرلمانى منذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ أى حوالى ثلاثين سنة وكانت هذه الفترة رغم كل ما قيل أو كتب عنها مؤخرا لتشويه صورتها فترة تضال مستمر من أجل إعلاء ارادة الشعب وترسيخ الديمقراطية النيابية فى مصر ولم تعرف الحياة البرلمانية فى بادئ الأمر الاستقرار لظروفنا الخاصة فعطل الدستور أكثر من مرة (فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٨) ونتيجة للصدام المتكرر بين الارادة الشعبية ممثلة وقتها فى حزب الغالبية وهو حزب الوفد من جانب ، وبين الملك وسلطة الاحتلال البريطانى من جانب آخر وفى عام ١٩٣٠ استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور آخر يقوى من ساعد السلطة التنفيذية ازاء البرلمان مع بقاء النظام نيابيا برلمانيا . وقاوم الشعب الدستور الجديد وطالب بعودة دستور ١٩٢٣ الذى اكتسب فجأة بفضل تلك الأحداث شعبية كبيرة . وكان للشعب ما أراد فأعيد هذا الدستور فى عام ١٩٣٥ وظل نافذا حتى تاريخ إعلان سقوطه فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ بعد قيام حركة الجيش . وكانت هذه الفترة من تاريخ البلاد كما ذكرنا من أروع الفترات التى تجلت فيها ارادة الشعب رغم كل العقبات التى اعترضتها فجددت مصر فى هذه الفترة القصيرة من عمرها تشريعاته المدنية والتجارية والجزائية وقوانين المرافعات وغيرها . واستكملت مؤسساتها القضائية والادارية بانشاء محكمة النقض فى عام ١٩٣٣ ومجلس الدولة عام ١٩٤٦ ، وافتتح ديوان الموظفين وديوان المحاسبة ، وتم توحيد القضاء بإلغاء المحاكم المختلطة فى أكتوبر عام ١٩٤٩ ونقل اختصاصاتها الى القضاء الوطنى وأقيم أكثر من صرح للتعليم الفنى والعالى كجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس الى جانب إعادة تنظيم الأزهر أقدم جامعة اسلامية ، بالإضافة الى قيام عدد كبير من المؤسسات الأخرى التى مازالت البلاد تجنى ثمارها فى مجالات العلوم والفنون والصحة والشئون الاجتماعية وفى المجال الدولى عقدت مصر معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا فى عام ١٩٣٦ للحد من انتشار قوات الاحتلال البريطانى فى البلاد وقت السلم ، ونقلها الى منطقة قناة السويس ، وألغيت الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونثرو عام ١٩٣٧ بعد أن قاست معها البلاد الأمرين ، وانضمت مصر الى عصبة الأمم فى نفس العام فبرزت شخصيتها الدولية . وفى ظل هذا الدستور النيابى البرلمانى استطاعت مصر أن تخرج سالمة من الحرب العالمية الثانية التى كانت تجرى من حولها ووصلت قوات المحور فيها بقيادة المارشال أيروين رومل فى صيف عام ١٩٤٢ الى مشارف الاسكندرية ودلتا النيل واذا كانت تلك الفترة لم تخل من الصراع الحزبى المرير بين حزب الأغلبية (الوفد) وبين الملك وحزب الاقلية المعارضة التى انشق معظمها فى حزب الوفد ، واذا كان الفساد قد تسرب الى بعض الأجهزة الحكم خاصة فى الدوائر العليا ، فقد كان هذا امرا متوقعا فى بلد حديث عهد بالاستقلال ، ولم يكن قد تخلص بعد من مساوىء الاحتلال الاجنبى ، ويمارس لأول مرة الحكم النيابى البرلمانى فى صورته المعاصرة بحسناته وسيئاته . لهذا ورغم قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى كان من نتائجها المباشرة إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ فى العاشر من ديسمبر ١٩٥٢ وحل الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ وإعلان النظام الجمهورى فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، فإن اللجنة التى أمر بتأليفها

مجلس قيادة الثورة وصدر في ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوم بتشكيلها من ٥٠ عضواً يمثلون فئات واتجاهات مختلفة لوضع مشروع دستور جديد للبلاد يتمشى وأهداف الثورة ، أنهت من عملها في أغسطس ١٩٥٤ بتكريس النظام الجمهوري البرلماني .

٢ - مشروع لجنة الدستور ١٩٥٤ :

إذا جاء مشروع الدستور الذي اقترحته شبها بدستور عام ١٩٢٣ إلا فيما اقتضاه إحلال الجمهورية محل الملكية فنص على تشكيل البرلمان من مجلسين ، مجلس نواب منتخب انتخاباً شعبياً مباشراً ، ومجلس شيوخ بعضه معين ، وعلى أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بواسطة هيئة مكونة من أعضاء مجلسي البرلمان منضماً إليهم مندوبون منتخبون بواسطة الهيئات والنقابات وغيرها . كما نص مشروع الدستور قياساً على دستور عام ١٩٢٣ ، على أن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، وعلى أن رئيسه أي رئيس الوزراء هو الذي يوجه السياسة العامة للوزارة وبذلك جعل مشروع الدستور الوزير الأول أو رئيس مجلس الوزراء هو مركز الثقل أو حجر الزاوية في هذا الدستور المقترح وكان واضحاً أن دستوراً بهذه الصورة يقوم على ازدواجية السلطة التنفيذية . وعلى تغليب كفة هيئة الوزارة أو مجلس الوزراء ورئيسه ، على كفة رئاسة الجمهورية ، قد يكون هو الدستور المناسب لرئيس جم التواضع كاللواء أ.ح/محمد نجيب الذي مارس فعلاً أو ظاهرياً على الأقل ، سلطات الرئيس الجمهوري البرلماني في الفترة من ١٨ يونيو ١٩٥٣ تاريخ تعيين مجلس قيادة الثورة له كأول رئيس للجمهورية بعد إعلان سقوط الملكية ، حتى تاريخ إعفائه من هذا المنصب نهائياً في نوفمبر ١٩٥٤ ، وذلك رغم الأزمات التي تخللت تلك الفترة الحرجة من تاريخ الثورة كآزمة فبراير ومارس ١٩٥٤ ، ورغم وجود مجلس لقيادة الثورة يمارس فعلاً الحكم وأعمال السيادة العليا من وراء الأجهزة الدستورية الأخرى ، كرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء الخ ولكن ذلك النظام الجمهوري البرلماني الذي تمخضت عنه قريحة لجنة الخمسين بعد سنة ونصف من المناقشات والاجتماعات والمداولات ، لم يكن ليلائم على وجه اليقين شخصية جبارة متسلطة كشخصية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر القائد الفعلي لحركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي غدا المحرك الأول للأحداث بعد إعفاء اللواء/محمد نجيب من رئاسة الجمهورية في نوفمبر ١٩٥٤ ورغم أن منصب رئاسة الجمهورية ظل شاغراً من ذلك التاريخ إلا أنه كان واضحاً للجميع أن المرشح الأوحده ليشغله هو جمال عبد الناصر نفسه ولذلك وضع مشروع دستور لجنة الخمسين على الرف وقبر في المهدي . . .

٣ - الأخذ بالنظام الرئاسي في دستور يناير ١٩٥٦ :

وجاء أول دستور دائم لمصر الذي أقره الشعب في استفتاء ٢٣ يوليو ١٩٥٦ مكرساً النظام الرئاسي الأمريكي أو ما يشبهه ، فجعل اختيار رئيس الجمهورية بواسطة الشعب في استفتاء عام بناءً على ترشيح مجلس الأمة (٢٦) . . . وهذا المؤشر وحده يتم عن رجحان كفة رئيس الجمهورية على كفة هيئة الوزارة ، فضلاً عن أنه هو

(٢٦) في النظام الرئاسي الأمريكي هناك أكثر من مرشح للرئاسة وراء كل منهم حزب قوى يساند .
أما في النظام الرئاسي المصري فلا يوجد إلا مرشح واحد يرشحه - ويكاد يقرضه - مجلس الشعب ؛

الذى يعين الوزراء ويعزلهم من مناصبهم بكامل الحرية .. كما ينص دستور ١٩٥٦ الدائم على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وعلى أنه يجتمع بوزرائه لتبادل الرأى فى الشئون العامة ، ويشركهم معه فى وضع السياسة العامة للدولة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية .. وهو الذى يشرف على تنفيذها وهى أشبه بمشاركة الذئب والأسد بل أن هذه المشاركة تكاد تكون فى دستور ١٩٥٦ اختيارية ، لرئيس الجمهورية ، له أن ينفذها أو يهدرها وينفرد بالسلطة التنفيذية دون أن يكون فى ذلك مخالفة لروح الدستور لطابعه وخصائصه الرئاسية الواضحة وعدم النص فى الدستور على وجود رئيس للوزراء يمكن أن يحد ولو نظريا من سلطة رئيس الجمهورية ..

٤ - استقرار النظام الرئاسى فى دساتير ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٧١ :

وبالرغم من أن دستور ١٩٥٦ لم يعمر طويلا بسبب العدوان الثلاثى الغادر على البلاد ثم إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ الا أن نفس الظروف القائمة من قبل استدعت استمرار الأخذ بالنظام الرئاسى فى دستور الوحدة الصادر فى مارس ١٩٥٨ حيث نص فيه على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطيا ورئاسيا .. يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويعزلهم ويكونون مسئولين أمامه ، بينما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد .. كما كرس هذا النظام الرئاسى كل من الدستور المؤقت لمصر الصادر فى مارس ١٩٦٤ فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، ثم دستور مصر الدائم الحالى الذى ووفق عليه فى الاستفتاء الشعبى فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ فى عهد الرئيس الحالى محمد أنور السادات (٢٧) .

٥ - ملامح النظام الرئاسى فى دستور ١٩٧١ الدائم :

وملامح النظام الرئاسى فى هذا الدستور الأخير واضحة نلمسها فى العديد من نصوصه .. أبرزها تقرير اختيار رئيس الجمهورية فى استفتاء شعبى بناء على ترشيح مجلس الشعب (مادة ٧٦ فى الدستور) ومنحه السلطة المطلقة فى تعيين رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم واعفائهم من مناصبهم (مادة ١٤١) . ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وطلب تقارير من كل وزير عن أعمال وزارته (مادة ١٤٢) فالوزراء ورؤسهم فى هذا الدستور مؤسسون لرئيس الجمهورية مباشرة ومسئولون أمامه مسئولية كاملة .. وهو الذى يضع حسب نص الدستور ، وبالتشراك مع مجلس الوزراء ، السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على

(٢٧) تولى السادات رئاسة الجمهورية بالنسابة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، ثم رشحه مجلس الأمة لرئاسة الجمهورية طبقا لاحكام دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤ فى الاستفتاء العام الذى جرى فى ١٥ اكتوبر ١٩٧٠ واقسم اليمين الدستورية فى ١٧ اكتوبر أمام مجلس الأمة بعد حصوله فى الاستفتاء على أكثر من ستة ملايين صوتا ضد حوالى ٧٥٠ ألف صوتا .

تنفيذها ، وبحكم رئاسته الشعبية وتبعية الوزراء له تعيينا وعزلا وتوجيها . . فهو المخطط الأول لهذه السياسة والمشرف الأول على تنفيذها وأكد الدستور ذلك اذ تحدث عن اختصاصات رئيس الجمهورية فى مكانين مختلفين أولا كرئيس للدولة (مواد ٧٣ الى ٨٥) ثم كرئيس السلطة التنفيذية (مواد ١٣٧ الى ١٥١) (٢٨) ومنحه الدستور بالإضافة الى ذلك حق استفتاء الشعب فى المسائل الهامة انى تتصل بمصالح البلاد العليا (٢٩) وهى رخصة لا يملكها الرئيس الأمريكى فى دستور الولايات المتحدة . . . وان وردت فى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (دستور ديجول) كما خوله الدستور فى حالة الخطر على الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو على مؤسسات الدولة الدستورية من أن يتخذ من الاجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر مع طرح الأمر على الشعب فى استفتاء عام لاقرار تلك الاجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها (مادة ٧٤) وهو لا يخضع فى ممارسة هذه الرخصة الخطيرة التى قد تتضمن وقف بعض الضمانات الدستورية مؤقتا ، لما يخضع له الرئيس الفرنسى فى النص المقابل من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (٣٠) . . وهكذا نرى أن سلطات الرئيس المصرى فى دستور ١٩٧١ الحالى قد تجاوزت من بعض النواحي سلطات الرئيس الفرنسى كما تجاوزت من نواح أخرى سلطات الرئيس الأمريكى ، دون أن يرد عليها نفس القيود والقراميل التى تحد من سلطة الرئيس الأمريكى نتيجة لطبيعة النظام الفيدرالى ، ووجود سلطة تشريعية قوية ، ومجلس شيوخ يشارك الرئيس بعض اختصاصاته التنفيذية ، وتعدد الأحزاب السياسية هناك ، ووعى قومى قوى ضد كل انحراف .

٦ - الجمع بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الوزراء :

ومعلوم أنه منذ شهر مارس ١٩٧٣ يمارس رئيس الجمهورية عندنا بالإضافة الى مهام هذا المنصب . صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ونظرا لقيام بعض الشكوك حول صحة هذا الجمع دستوريا ، فقد حرص رئيس الجمهورية نفسه ومجلس الشعب أو اللجنة الدستورية المنبثقة عنه والتى أحيل اليها بحث هذا الموضوع ، على التأكيد بأن هذا الجمع بين اختصاصات رئاسة الجمهورية واختصاصات رئيس مجلس الوزراء ، هو اجراء مؤقت اقتضته ظروف خاصة مآلها الى زوال ومؤدى ذلك أنه لا يصح مثل هذا الجمع فى الظروف العادية لاستقلال منصب رئيس الوزراء ، عن منصب رئيس الجمهورية فى نصوص الدستور فضلا عن أن اختصاصات رئيس الجمهورية عندنا كما حددت فى دستورنا الدائم تكاد تكون مطلقة . . اذ لا ترد عليها كما ذكرنا القيود والقراميل الموجودة فى النظام الرئاسى الأمريكى مثلا . . ومن ثم فإن شاغل كرسى رئاسة الجمهورية فى ظل الدستور المصرى ليس بحاجة الى مزيد

(٢٨) مادة ١٣٧ . يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية « ويمارسها على الوجه المبين فى

الدستور . .

(٢٩) مادة ١٥٣ قارن م ١٤٥ فى دستور يناير ١٩٥٦ « لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الامة

ان يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا وينظم القانون طريقة الاستفتاء . .

(٣٠) حسب المادة ١٦ من ذلك الدستور الفرنسى يتعين على رئيس الجمهورية قبل اتخاذ

تلك التدابير استشارة رئيس الوزراء ورئيس كل من مجلس البرلمان والمجلس الدستورى

للجمهورية . .

من الصلاحيات بل لعله بحاجة الى مزيد من القيود حتى لا يتحول الحكم الرئاسي الى حكم شبه ديكتاتوري .

التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ظاهرة عادية :

« واذا كنا قد اقتصرنا في حديثنا عن التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي على ذكر تجربتين الفرنسية والمصرية » . فذلك على سبيل المثال لا الحصر فهذه الظاهرة أعم من ذلك بكثير مسواء في دول أوروبا أو غيرها من الدول ذات الأنظمة الجمهورية والمنتظر أن تحدثوا إيطاليا مثلاً هذا الحدو فهي قد عانت وتعاني من سلبيات تطبيق النظام البرلماني على جمهورية متعددة الاجزاب السياسية مما أدى الى أضعاف دكنى السلطة التنفيذية ، رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة كليهما فوزارة ماريانو رومور التي استقالت في ١٠ يونيو ١٩٧٤ هي الوزارة رقم ٣٦ منذ إعلان الجمهورية في عام ١٩٤٦ وربما كان في الاخذ بالنظام الرئاسي الذي سبقت اليه فرنسا ، العلاج الشافى للأوضاع المتردية حالياً في الجمهورية الإيطالية البرلمانية ، والتي تكاد تشبه من عدة وجوه ما كانت عليه إيطاليا في عهد الملكية قبل ظهور النظام الفاشي فيها عام ١٩٢٢ بقيادة بينيتو موسوليني . (٣١) . . .

القسم الثالث - التحول من الديمقراطيات التقليدية الى الديمقراطيات الشعبية :

خصائص الديمقراطيات التقليدية (الغربية) :

قبل أن نتحدث عن هذا التحول يجب أن نحدد أولاً خصائص نظام الديمقراطيات التقليدية المطبق في دول عديدة خاصة في غرب أوروبا ومعظم دول القارة الأمريكية وهي الدول المعروفة بالرأسمالية أو دول المعسكر الغربي . . .

١ - أول هذه الخصائص المساواة المطلقة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين ، فكل مواطن يبلغ سناً معينة ١٨ أو ٢١ سنة مثلاً (٣٢) ولم يسبق الحكم عليه في جرائم معينة ، يملك ممارسة الحقوق السياسية ويشترك في الانتخابات العامة . ولكل مواطن مقيد في أحد جداول الانتخابات يبلغ سناً

(٣١) يعتقد الكثيرون أن إيطاليا تقف على عتبة انقلاب خطير ينذر بانتهيار النظام الديموقراطي القائم في الجمهورية الألمانية القوية والشيوعية النازية والفاشية الجديدة والاضطرابات العمالية وأعمال العنف والمضايقات البترولية واتهام الأحزاب الحاكمة على احتلالها أشنع أنواع الفساد والرشوة كل ذلك لا يبشر بالخير لهذا البلد . ويقارن البعض بين الأوضاع الحالية في إيطاليا والوضع الذي كان سائداً في فرنسا قبل نهاية الجمهورية الرابعة ولكن الإيطاليين يفتقدون منقذاً مثل الجنرال شارل ديغول الذي أقام الجمهورية الفرنسية الخامسة كما يفتقرون الى موسوليني جديد الذي أقام النظام الفاشي في عام ١٩٢٢ قبل أن يتورط في التحالف مع زميله الألماني هتلر ويربط مصير إيطاليا بمصير الريح الثالث - فيقضي بذلك على كل الحسنيات التي كان النظام الفاشي خلال حوالي عشرين عاماً منذ ١٩٢٢ حتى دخول إيطاليا الحرب عام ١٩٤٠ ثم حتى ظهور شبح الهزيمة العسكرية في عام ١٩٤٢ ، وقد حققها للشعب الإيطالي . ولإيطاليا كدولة يحسب لها حساب بين الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط خاصة . . .

(٣٢) هناك اتجاه عام الى تخفيض السن الانتخابية أو سن ممارسة الحقوق السياسية بوجه عام من ٢١ الى ١٨ سنة لاشراك أعداد أكبر من الشبية في الحياة السياسية وهذا هو المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي ودول أخرى كثيرة شرقية وغربية .

معينة ٢٤ أو ٣٠ (٣٣) سنة مثلا حق ترشيح نفسه في الانتخابات لعضوية المجلس النيابي أو البرلمان دون قيد على حريته في ذلك من حيث العقيدة أو المذهب السياسي ، وهل هو يميني أو يساري أو غير منتمي إلى أي حزب من الأحزاب (٣٤) بعكس الحال في الديمقراطيات الشعبية حيث يشترط في المرشح مواصفات عقائدية معينة .

٢ - كما تتميز المجالس النيابية في الديمقراطيات التقليدية أو « الغربية » كما تسمى أحيانا بأنها تمارس جميع سلطاتها ممارسة فعلية سواء فيما يتعلق بالتشريع أى باقتراح مشروعات القوانين المختلفة ، وإقرار الميزانية العامة للدولة ، والموافقة على الضرائب والحساب الختامي ، ومراقبة السلطة التنفيذية مراقبة فعالة سواء أكان لهذه المجالس حق إسقاط الوزارة كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية أو لا تملك ذلك كما هو الشأن في الأنظمة الرئاسية . ولهذا نراها تعقد دورات تشريعية سنوية تمتد لعدة أشهر وربما استمرت طوال العام ، مما قد يرهق السلطة التنفيذية أحيانا ، بعكس المجالس النيابية في الديمقراطيات الشعبية فهي تنعقد مرة أو مرتين في السنة الواحد لتتسرع قصيرة لتجاوز الأسبوع أو الأسبوعين لإقرار ما تعرضه عليها السلطة التنفيذية من تشريعات وقرارات .

٣ - والخصوصية الثالثة للديمقراطيات الغربية هي أفساح المجال للمعارضة داخل المجالس النيابية وخارجها لنقد تصرفات الحكومة ليس فقط عن طريق الصحافة الحرة المستقلة عن الدولة وما ينشر فيها بل وعن طريق نشاط الأحزاب السياسية المختلفة وتنافسها . فتعدد الأحزاب وتنافسها في الانتخابات العامة للوصول إلى كرسي الحكم من أجل تنفيذ برامجها ووعودها للناخبين ، هو أهم ما يميز هذه الديمقراطيات التقليدية (الغربية) . فالحكم فيها ليس وفقا لـ على حزب بذاته لأنه يمثل طبقة معينة كما هو الحال في الدول الشيوعية بل في متناول كل حزب سياسي يفوز بأغلبية أصوات الناخبين يمينيا كان أو يساريا أو أوسطيا ، وتبادل هذه الأحزاب مقاليد الحكم وفقا لنتائج الانتخابات العامة الحرة التنافسية أمر عادي بل أساسي في تلك الديمقراطيات الغربية . في انتخابات يونيو عام ١٩٧٠ في بريطانيا مثلا فاز حزب المحافظين على حزب العمال خلافا لما كان متوقعا (٣٥) فخرج هارولد ويلسون زعيم العمال وحل

(٣٣) سن الثلاثين هي السن المعتادة الآن للنيابة عن الأمة في المجالس التشريعية إذ تفترض النصوص السياسية .

(٣٤) إلى جانب مرشحي الأحزاب السياسية في انتخابات الديمقراطيات الغربية وهم بطبيعة التنظيم الحزبي الأكثرية ، هناك دائما مجال للمستقلين الذين لا ينتمون إلى أي حزب وقد يتوزع بعضهم في دوائر الانتخابية نظرا لشخصيته وماضيه أو مدى تأثيره على الجماهير .

(٣٥) كانت انتخابات يونيو ١٩٧٠ في بريطانيا أول انتخابات عامة تجري في البلاد بعد تخفيض سن الانتخاب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة واعتقد البعض أن دخول أعداد كبيرة جديدة من الشباب في السياسة الانتخابية - والشباب في عصرنا الحاضر أكثر تطرفا نحو اليسار - سيؤدي إلى دعم حكومة العمال القائمة في الحكم برئاسة هارولد ويلسون . ولكن نتائج الانتخابات جاءت على خلاف ما كان متوقعا وقبل تفسير ذلك أن النسبة والذين في بريطانيا حق الانتخاب صوتن لصالح حزب المحافظين الذي وعد زعماءه أثناء الحملة الانتخابية بالعمل لتخفيض أسعار الحاجيات المعيشية وخاصة المواد الغذائية .

مجله في الحكم ادوارد هيث زعيم حزب المحافظين المنتصر .. وفي انتخابات ٢٨ فبراير عام ١٩٧٤ دارت الدائرة على المحافظين وانتصر حزب العمال بأغلبية خمسة مقاعد في مجلس العموم رغم تفوق نسبة الاصوات التي حصل عليها المحافظون وهي ٣٨٪ مقابل ٣٧٪ للعمال فتخلى ادوارد هيث عن الحكم لغريمه هارولد ويلسون كل ذلك دون رجة أو حقد وبصورة شبه روتينية وروح رياضية عالية ومن المعلوم أن المعارضة البرلمانية في بريطانيا أصبحت وظيفة رسمية يتقاضى زعيمها راتباً محترماً من خزانة الدولة فكما أن هناك حكومة جلالة الملكة في كراسي الحكم هناك المعارضة لحكومة جلالته في الانتظار لتولية يوما ما .. ومثل هذا تجده في النظام الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية ولكن على مستوى رئاسة الجمهورية لاهل مستوى الوزارة ، فالرئيس اليسوم ريتشارد نيكسون من الحزب الجمهوري وقد يكون غداً من الحزب الديمقراطي وهكذا .. ولا يمكن في الواقع تصور الديمقراطيات الغربية التقليدية (انجلترا والولايات المتحدة . ألمانيا الغربية . إيطاليا . بلجيكا . هولندا . دول اسكندنافيا . الخ . بدون هذا التنافس الحزبي وتبادل السلطة بين زعماء الأحزاب المختلفة .

عيوب تعدد الأحزاب أخف من عيوب نظام الحزب الواحد :

وإذا كان تعدد الأحزاب في هذه الديمقراطيات الغربية من أبرز خصائصها فهو أيضاً وبلا جدال من أكبر مساوئها إذا تعددت الأحزاب لدرجة تجعل من المستحيل تشكيل وزارات متجانسة مستقرة ، وتفرض قيام وزارات ائتلافية ضعيفة مهددة بالسقوط في أية لحظة بانسحاب أى من الأحزاب المشتركة في الائتلاف وهو ما كانت تشكو منه فرنسا إبان الجمهوريتين الثالثة والرابعة وما زالت تشكو منه الجمهورية الإيطالية وغيرها في الوقت الحاضر .. ومع ذلك أثبتت تجربة الديمقراطيات الشعبية التي تقوم على ركيزة الحزب الواحد الذي يحتكر النشاط السياسي ويستأثر وحده بالترشيح للمجالس النيابية والمناصب الأخرى في الدولة .. أن تعدد الأحزاب رغم عيوبه أجدى من نظام الحزب الواحد في الكشف عن الأخطاء والسلبيات وحماية الحريات والحيولة دون استبداد السلطة وانحرافها ..

٤ - حرية الصحافة :

يضاف الى الخصائص الثلاثة السابقة للديمقراطيات التقليدية (الغربية) خصوصية رابعة وهي حرية الصحافة . هناك بلاشك صحافة حزبية هي لسان حال الحزب الذي تنتمي اليه . ولكن يوجد الى جوارها صحف ومؤسسات صحفية حرة مملوكة لأصحابها ملكية خاصة بعضها ليس بمنأى عن المؤثرات الخارجية والداخلية عن طريق اغداق الاموال الأجنبية أو السرية ، أو عن طريق النشر والاعلان ، وهو من أهم مصادر الدخل الصحفي في عصرنا الحاضر .. ولكنها في مجموعها ورغم كل المؤثرات تعبر عن آراء ووجهات نظر مختلفة ومتعارضة أحياناً . بعكس الحال في الديمقراطيات الشعبية والدول الاشتراكية عموماً .. فالصحافة فيها اما مؤمنة وبالتالي مملوكة للدولة . أو نصف مؤمنة أى تتبع الحزب أو التنظيم السياسي الواحد . فهي لا تنطق الا في إطار مرسوم ، ومجال محدود لا يجوز لها تخطيه وبذلك تفقد المادة الصحفية جاذبيتها ويفقد رؤساء تحريرها ملكة النقد والابتكار ، ويتحولون الى أشياء موظفين في الدولة قابلين للعزل ، وللقفل من جريدة الى أخرى مثل قطع

الشطرنج . . كما لمسناه عندنا في مصر . . ولعل هذا مما ازهد المثقفين في السنوات الأخيرة في مطابقة صحفنا المصرية المسماة للوقوف على الوفيات أو الأنباء اليومية الروتينية وتحول العديد الى الصحف والمجلات اللبنانية التي لاقت رواجاً لم يسبق له مثيل لما تتمتع به صحافة لبنان من حرية الكلمة رغم العيوب والمثالب المعلومة للكثيرين منها (٣٦) . . وفي لبنان اليوم حملة مسعورة يقودها نقيب الصحفيين اللبنانيين الأستاذ رياض طه . . ضد تفكير الحكومة اللبنانية في بسط نوع من الرقابة على موارد الصحف وتنظيم توزيع الاعلانات الصحفية عليها . .

وإذا كانت هذه - في نظرنا - هي خصائص الديمقراطيات التقليدية (الغربية) فما هي خصائص الديمقراطيات الشعبية ؟ ولنحاول أولاً تعريف هذه الديمقراطيات الشعبية .

تعريف الديمقراطيات الشعبية وانتشارها :

١ - البول الشيوعية الماركسية :

يطلق هذا التعبير الآن على كافة الدول الشيوعية التي تستوصى تعاليمها ومبادئها وأنظمتها من فلسفة كارل ماركس (٣٧) القائم على التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ والنضال الطبقي وحتمية زوال الرأسمالية والطبقة البيروقراطية القائمة عليها وسيادة الطبقة العمالية أو « البروليتاريا » . . علماً بأن هذا اللفظ في مذهب كارل ماركس كان يعنى في الاصل عمال المصانع وحدهم وقد الحق بهم عمال المتاجر ولم يكن يشمل عمال الزراعة أو الفلاحين . . ولقد عمل لينين فيما بعد على نقل هذا الفكر الماركسي من المجال النظري أو ما عرف بالماركسية العلمية الى التطبيق العملي بعد نجاح ثورة أكتوبر ١٩١٧ الشيوعية في روسيا القيصرية والقضاء على حكم القياصرة من آل رومانوف والنبلاء وعلى الطبقة البورجوازية وبذلك قدر لهذه البلاد الشاسعة والقائمة أصلاً على الاقتصاد الزراعي المتخلف أن تكون أول دولة شيوعية في العالم تطبق الفلسفة الماركسية كما أصبحت القاعدة الراسخة للشيوعية العالمية . .

٢ - انتشار الشيوعية الى شتى أنحاء العالم :

منها انتشرت الى شتى أنحاء العالم ابتداء من دول شرق ووسط أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمساعدة الأحزاب الشيوعية المحلية فيها . وفي ظل وحماية الاحتلال العسكري الروسي لهذه الدول التي يتألف منها الآن حلف وارسو وهي رومانيا . وبلغاريا . والمجر . وتشيكوسلوفاكيا . والمانيا الشرقية . وبولندا وذلك فضلاً عن يوغوسلافيا التي احتفظت بكيانها الخاص بزعامة المارشال جوزيف بروز تيتو

(٣٦) يدفع رؤساء تحرير الصحف اللبنانية غالباً هذه الحرية . فعادى اغتيال كامل مروءة رئيس تحرير جريدة الحياة البيروتية معروف . وأوشك زميل له ميشيل أبو جودة رئيس تحرير النهار على نفس المصير لولا عناية الله . (الصحف اللبنانية في يوليو (تموز) ١٩٧٤) . .

(٣٧) شارك هذا الألماني اليهودي الأصل في ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا ثم هاجر الى باريس فلندن حيث تفرغ لوضع كتابه الشهير رأس المال في ثلاثة أجزاء صدر الأول منها في حياة عام ١٨٦٧ . والجزآن الاخران بعد وفاته وعلى يد صديق كفاحه « أنجيلز » وكان للأفكار التي تناولها هذا المصنف الضخم التكون من بضع آلاف من الصفحات العمرة الفهم تأثير هائل على المفكرين الثوريين في العالم والطبقات العاملة وترجم الى العديد من اللغات وظل حتى اليوم أنجيل الشيوعيين والاشتراكيين ومرجعهم الأول . .

الذي رفض الخضوع عقائديا لموسكو ، ثم ألبانيا الشعبية المتمردة هي الأخرى على زعامة موسكو . . . وجاوز المد الشيوعي أوروبا إلى آسيا وأفريقيا والقارة الأمريكية فتحوّلت جمهورية الصين إلى الشيوعية عام ١٩٤٩ . بعد استيلاء الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماتسو تونج على مقاليد الحكم في بكين وطرد الجنرال شان كاي شيك وحكومته إلى جزيرة فرموزا أو تايوان كما تسمى أحيانا وأصبحت الصين الآن بعد تجربة ربع قرن أكبر منافس للاتحاد السوفييتي على زعامة الحركة الشيوعية العالمية . . . كما شملت الشيوعية كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وانتقلت إلى الكونغو (برازفيل) في إفريقيا وإلى كوبا في القارة الأمريكية ، وجمهورية شيلي في عهد الرئيس الراحل سلفادور الليندي قبل الانقلاب العسكري الأخير الذي أطاح بنظامه اليساري في عام ١٩٧٣ . . .

٣ - الشيوعية والعالم العربي :

كما غزت الشيوعية العالم العربي ويتمثل ذلك في ظاهرتين واضحتين :

١ - في وجود أحزاب شيوعية في عدد من الدول العربية تمارس نشاطها سرا أو علنا حسب ظروف كل منها . . . ولقد احتفل الحزب الشيوعي اللبناني مثلا في ٢٢ يونيو ١٩٧٤ في فندق « سان جورج » ببيروت بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب في لبنان . . . وتشترك الأحزاب الشيوعية في الائتلاف الحكومي في بعض هذه الدول كما هو الحال في العراق وسوريا (٣٨) .

٢ - تحول عدد من الدول العربية رسميا إلى الاشتراكية (٣٩) وهي تعد في نظر الفلسفة الماركسية النظرية مرحلة من مراحل التحول نحو الشيوعية . . .

انقسام العالم إلى معسكرين يميني ويساري :

ويترتب على ذلك انقسام العالم إلى معسكرين رأسمالي من جهة وشيوعي أو اشتراكي من الجهة الأخرى أو إلى يميني ويساري ويحاول كل منهما اجتذاب أكبر عدد من دول العالم إلى جانبه . . . والملاحظ أن معظم الدول الرأسمالية دول صناعية متقدمة ، بينما معظم الدول الشيوعية والاشتراكية وتضم نصف سكان العالم تقريبا الآن مازالت دول متخلفة تنتمي إلى ما يسمى بالعالم الثالث وينتشر فيها الجهل والمرض والفقر مما يساعد على انتشار المذاهب اليسارية فيها بشعاراتها الخلابة التي تستحوذ على أفئدة الجماهير خاصة من الطبقة العاملة ، والتأثر بدعاية الأحزاب الشيوعية وتوجد أحزاب شيوعية الآن في أكثر من ٩٠ دولة تضم خمسين مليون عضوا عاما . . . لهذا تحاول الدول الرأسمالية المتقدمة المناهضة عقائديا للشيوعية ، رفع مستوى الشعوب لدول العالم الثالث اجتماعيا واقتصاديا بأمل أن يثنيها ذلك عن الانسياق وراء المذاهب اليسارية المتطرفة . . .

(٣٨) انضمت بعض العناصر الشيوعية في مصر إلى الاتحاد الاشتراكي العربي واندمجت فيه بينما ظلت عناصر أخرى خارج الاتحاد الاشتراكي تمارس نشاطها في الغطاء . . . كما حاول الحزب الشيوعي السوداني الاستيلاء على السلطة وكاد أن ينجح في ذلك في يوليو ١٩٧١ لولا مساعدة ليبيا ومصر للحكومة الشرعية بزعامة اللواء جعفر نميري . . .

(٣٩) مصر وسوريا والعراق والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تجاوزت الاشتراكية المقتدلة إلى رحاب الشيوعية . . .

وهذا يفسر لنا ظهور برنامج مارشال الاوروبي ثم برنامج النقطة الرابعة اللذين ابتدعتهما الدبلوماسية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، لمعاونة الدول الاوربية المتقدمة التي تأثرت من هذه الحرب ، ثم دول العالم الثالث التي تجد صعوبة في بناء اقتصادها المتخلف وسط الظروف العالمية القاسية ..

خصائص الديمقراطيات الشعبية :

١ - (الدور البارز للحزب الشيوعي) :

أهم ما يميز الديمقراطيات الشعبية أو بمعنى آخر الدول الشيوعية هو الدور البارز الذي يلعبه الحزب الواحد ، أي الحزب الشيوعي ، في الحياة السياسية العامة بوصفه طليعة الطبقة العاملة الكادحة « البيوليتاريا » وسيطرته الكاملة على مختلف نواحي الحياة بما في ذلك الحياة الخاصة للأفراد والحركة الفكرية والثقافية فهو مصدر الوحي والتوجيه والارشاد جميعا وهذا واضح بوجه خاص فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوفييتي .. أكبر الاحزاب الشيوعية في العالم وأهمها شأنًا .. وهو يقوم على أسس حازمة وصارمة « وتضم نحو ٥٪ » من مجموع السكان ولا ينضم الى صفوفه الا العناصر البجادة الواعية التي تؤمن ايمانا مطلقا بالأيديولوجية الماركسية اللينينية باعتبارها العقيدة الوحيدة الملزمة لأعضاء الحزب وسلوكهم .. ويراعى ذلك بوجه خاص في اختيار « كوادر » الحزب من القاعدة الى القمة في الاتحاد وجمهورياته الخمس عشرة ويقوم الحزب من وقت لآخر « بتطهير » نفسه وذلك باقصاء العناصر الانتهازية أو التي تنمرد على أوامر الحزب ونواهيه ..

٢ - تنظيمات الحزب :

والسلطة داخل الحزب تكمن نظريا في مؤتمره القومي العام الذي يعقد حسب قوانين الحزب مرة على الاقل كل ثلاث سنين وان كان جوزيف ستالين لم يدع المؤتمر الحزبي التاسع عشر للانعقاد « الا فقط في عام ١٩٥٢ قبل وفاته بأشهر وبعد مضي حوالي ثلاث عشرة سنة على المؤتمر الحزبي الثامن عشرة ، ولكن السلطة الفعلية هي بيد اللجنة المركزية التي تضم حوالي ٢٤٠ عضواً وتجتمع دوريا بكامل هيئتها ثلاث أو أربع مرات في السنة .. وتنبثق عنها عدة لجان أو مكاتب في مقدمتها وأهمها مكتب التنظيم ، ومكتب السكرتارية « والمكتب السياسي » وهو أعلى وأهم هيئة سياسية في بيروقراطية الحزب وعدد أعضاء المكتب السياسي محدود اذ يضم ١٦ عضواً من صفوفه أقطار الحزب (من بينهم الآن المارشال جريتشكو وزير الدفاع وأندريه جروميكو وزير الخارجية) وعلى قمة هذا التنظيم الهرمي يتربع السكرتير الاول للجنة المركزية ويرأس بهذه الصفة المكتب السياسي .. وهو أقوى شخصية في الحزب وبالتالي في الدولة وبوسعه أن يحشد أنصاره في أجهزة الحزب فيزيد ذلك سيطرته عليه وكثيرا ما تغطي شخصيته على شخصية من يشغل رئاسة الدولة أو رئاسة الوزارة .. وعندما قام الرفيق ليونيد برجنيف بوصفه السكرتير الاول للحزب الشيوعي السوفييتي بزيارة العاصمة الفرنسية في أواخر عام ١٩٧١ في عهد الرئيس جورج بومبيدو استقبل فيها استقبال رؤساء الدول وبذات المراسيل وقيل انه اشترط ذلك قبل قيامه بهذه الزيارة ، وقد يجمع السكرتير الاول للحزب الى مهام منصبه هذا رئاسة الدولة أو رئاسة الوزارة كما كان الحال في عهد جوزيف

ستالين (٤٠) أو نكيتا خروتشوف مما ينتقص من مبدأ القيادة الجماعية لهذا عدل عن ذلك الجمع في الوقت الحاضر واستقل ليونيد برجنيف لمنصب السكرتير الأول للحزب ، ونيقولاى بودجورنى برئاسة الاتحاد ، وكوسجين برئاسة الحكومة . . وهؤلاء الثلاثة هم الذين يحكمون الاتحاد السوفييتى فى الواقع تحت إشراف الحزب وهيئاته .

سيطرة الحزب على الدولة ومؤسساته الدستورية (التشريعية والتنفيذية)

١ - الترشيح للهيئة النيابية :

وإذا كان الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية عامة يفرض سيطرته وهيمنته على الدولة وعلى الشعب فليس ذلك فقط لأنه التنظيم الأوحد الذى يمثل طبقة الطبقة العاملة أو البروليتاريا بل وأيضا لأنه مصدر السلطات جميعا فهو صاحب الكلمة العليا فى الترشيح لمختلف الدوائر الانتخابية لعضوية المجالس النيابية . .

ففى الاتحاد السوفييتى مثلا لا يستطيع أحد أن يرشح نفسه فى إحدى الدوائر الانتخابية وعددها حوالى ١٥١٧ دائرة لعضوية ما يسمى بمجلس السوفييت الأعلى وهو البرلمان الاتحادى (ويتكون من مجلس سوفييت الاتحاد ٧٦٧ نائبا ومجلس سوفييت القوميات ٧٥٠ عضوا) . . الا بناء على تزكية أجهزة الحزب (٤١) وجرى العمل على الا يرشح فى كل دائرة الا مرشح واحد وهذا أقرب الى التعيين منه الى الانتخاب بالمعنى المعروف فى الدول الغربية . . ودورات هذا البرلمان الاتحادى قصيرة جدا فهو لا يجتمع كما ذكرنا الا مرة أو مرتين فى السنة . . لاقرار ما تعرضه عليه المؤسسات التنفيذية للدولة الاتحاد

٢ - اختيار المؤسسات التنفيذية :

وأهم عمل لهذا البرلمان الاتحادى الى جانب اقرار التشريعات هو اختيار تلك المؤسسات التنفيذية (٤٢) فهو الذى يختار مجلس الرئاسة المكون من حوالى ٤٢ عضوا ، ويختار من بينهم الرئيس وهو رئيس دولة الاتحاد ويعادل مع الفارق الكبير من حيث الشكل أو الاختصاصات رئيس الدولة فى الانظمة الغربية ، ونواب الرئيس وعددهم حوالى ١٦ نائبا كما يتولى البرلمان الاتحادى اختيار رئيس الوزراء والوزراء قوميسيرى الشعب كما كانوا يسمون فى الماضى قبل ١٩٤٦ وعددهم حوالى

(٤٠) وبذلك أمكن لستالين ان يحصل الزعامة الجماعية الى زعامة فردية وخاصة ابان سنوات الحرب العالمية الثانية ويعلم البلاد حكما استبداديا رهيبا قل ان يعرف له مثل وهكذا تحولت دكتاتورية الطبقة الكادحة أو البروليتاريا التى نادى بها ماركس وانجلز فى القرن الماضى ، الى دكتاتورية الطبقة أى الحزب ، ثم الى دكتاتورية مادة الحزب أو زعمائه ثم الى دكتاتورية الفرد الواحد ! ولكن هذا لم يتكرر بعد وفاة جوزيف ستالين . .

(٤١) ترشح هذه الاجهزة احيانا اشخاصا من غير الاعضاء العاملين فى الحزب لكفاءتهم المختلفة ولكنهم يلتزمون بالخط الشيوعى الماركسى ولقد أجريت الانتخابات فى الدوائر ال ١٥١٧ فى ٦ يونيو ١٩٧٤ فنجح المرشحون جميعا ما عدا وزيرة الثقافة التى أخدعها أنها ابتاعت فيلا لنفسها فى الضواحي بما يساوى مئتين ألف روبل !

(٤٢) وذلك لأن الفصل بين السلطات وخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير مصق فى النظام السوفييتى ولا فى الديمقراطيات الشعبية أى الدول الشيوعية بوجه عام . .

٤٥ وزيراً يرأسون انوزراء والمؤسسات الاتحادية المختلفة ومجلس الرئاسة هو السلطة العليا في الدولة التي ترسم وتخطط وتتخذ القرارات تحت اشراف الحزب الشيوعي ولجنته المركزية والمكتب السياسي ويتولى تعيين وعزل الوزراء في غياب البرلمان الاتحادي (السوفييت الاعلى) على شرط مصادقته بعد ذلك ٠٠ وليس لرئيس مجلس الرئاسة بوصفه رئيس دولة الاتحاد الا صوت واحد داخل المجلس المذكور عملاً بمبدأ القيادة الجماعية ٠٠ وتتخذ القرارات الهامة في دولة الاتحاد بواسطة مجلس الرئاسة أو بواسطة مجلس الوزراء واللجنة المركزية للحزب أى باشتراك القيادات الدستورية والسياسية .

تأثير الدول الشيوعية الأخرى والدول الاشتراكية بهذه الانظمة :

تلك بأيجاز شديد صورة سريعة للتنظيم السياسي والمؤسسات الدستورية في الاتحاد السوفيتي وانتشرت هذه الصورة بطريقة التقليد والمحاكاة في الجمهوريات الشعبية في شرق أوروبا ودول أخرى في العالم الشيوعي (٤٣) مع تطويرها وفقاً للظروف المحلية الخاصة لكل منها بل وانتقلت الى الدول الاشتراكية ومن بينها دول عربية كالعراق وسوريا ومصر بعد تحولها الى الاشتراكية وتعنيها بصفة خاصة التجربة المصرية ٠٠

التجربة المصرية للتحول الى الاشتراكية :

١ - الملاحظة أن التحول الى الاشتراكية في مصر بدأ تدريجياً وعلى مراحل ثلاث متتالية ففي المرحلة الأولى لم يرد ذكر للاشتراكية اطلاقاً وفي المرحلة الثانية ارسيت قواعدها وفي المرحلة الثالثة كرسست وقرضت ٠٠

(المرحلة الاولى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦) :

فعندما نجحت حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الاستيلاء على السلطة ركز قادة هذه الحركة على الاصلاح الزراعي وتقييد الملكية الزراعية فقرر قانون الاصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد خفضت الى مائة فدان ثم الى ٥٠ فدان فيما بعد وبذلك قضى نهائياً على ما يسمى بالاقطاع الزراعي وبالتالي على نفوذ كبار الملاك الزراعيين ٠٠ وكان من المبادئ الستة المشهورة التي أعلنها قادة الحركة في بدايتها القضاء على الاقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة عدالة اجتماعية ، وهي مؤشرات تشير من بعيد وبتفحظ شديد الى الاتجاه الاشتراكي وحرصت الحركة في تلك المرحلة على عدم ترديد كلمة الاشتراكية أو رفع شعارها في مجتمع كان لا يزال رأسمالياً خجواً ودماً ٠٠ ولهذا عندما صدر أول دستور دائم للثورة في يناير ١٩٥٦ تحاشى واضعوه الإشارة الى الاشتراكية أو الى الاقتصاد والتخطيط الاشتراكي ، واكتفوا بالنص على العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي وتنظيم الاقتصاد القومي

(٤٣) في بعض الدول الشيوعية أكثر من حزب يساري ولكن الحزب الشيوعي هو الاغلب فهو اما الحزب الاوحد كما في الاتحاد السوفيتي أو الحزب الاغلب المسيطر كما في الدول المذكورة وبذكرنا هذا بالقول المأثور للزعيم الشيوعي الصيني ماوتسوتونج « دع الف زهرة تفتح » . ولكن تحت شمس المذهب الشيوعي وحده بطبيعة الحال ٠٠ فلا مكان فيها لأحزاب اليمين ٠٠

وفقا لخطط مرسومة لتنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة ووجوب استخدام رأس المال الخاص في خدمة الاقتصاد القومي والخير العام للشعب (٤٤) ٠٠ كما أن التنظيم السياسي الذي أقامه وقتها الدستور في صورة الاتحاد القومي والذي كان يملك وحده بموجب المادة ١٩٢ منه حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة لم يكن مقصورا على فئات معينة من المواطنين بحسب تصنيف عقائدهم السياسية أو غير السياسية بل كان كهيئة التحرير التي سبقته (٤٥) مفتوحا لجميع المواطنين باستثناء من حرّموا من الحقوق السياسية والمدنية وطبقا لنص المادة ٧ من قانون عضوية مجلس الأمة (رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦) كان الاتحاد القومي يتولى فحص طلبات المتقدمين لعضوية هذا المجلس خلال ١٥ يوما من تاريخ الترشيح افعال باب الترشيح ولا يستبعد من هؤلاء عملا بما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور الا فقط من يرى الاتحاد القومي الاعتراض على ترشيحهم لمقتضيات الصالح العام ٠٠ ومهما توسعنا في تفسير عبارة « الصالح العام » فلم تكن تعنى استبعاد من لا يدينون بالمذهب الاشتراكي ٠٠ فلم يكن الاتحاد القومي أذن تنظيما شعبيا اشتراكيا على الاقل في البداية ٠٠

٢ - المرحلة التالية ارساء قواعد الاشتراكية (١٩٥٩ / ١٩٦٢)

وجاءت أول إشارة رسمية وصريحة الى الاشتراكية كبرنامج للعمل السياسي في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ في عهد الوحدة مع سوريا والخاص بتحديد اغراض الاتحاد القومي المذكور (والذي أصبح التنظيم السياسي الوحيد المعتمد في القطرين المصري والسوري) ٠٠ فقد أشير في ذلك القرار الى أن من بين هذه الاغراض بل من أهمها « العمل على بناء المجتمع العربي الاشتراكي التعاوني » وتحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ويلاحظ أن لفظة الاشتراكية لم تذكر في ذلك القرار عبارة مفردة ٠٠ بل وردت مقرونة بمفاهيم أخرى كالديمقراطية والتعاون ربما لتكون أقرب الى القبول لدى جميع الفئات في مصر ثم جاءت قوانين التأميم الشهيرة في عام ١٩٦١ معلنة التحول السافر الى الاشتراكية في المجال الاقتصادي ٠٠ ثم صدر بعد انفصام الوحدة مع سوريا الميثاق الوطني الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المنعقد في القاهرة في ٢١ مايو ١٩٦٢ وناقشه المؤتمر واقبره في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ معلنا الاشتراكية كمذهب سياسي وكمنهج اجتماعي اقتصادي فأعلن الميثاق « أن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق في افق الغد المرتقب » وأن الديمقراطية على غير هذا الأساس ليست الا ديكتاتورية الرجعية (الميثاق الوطني الباب الخامس) كما جاء في « الباب السادس » من الميثاق تحت عنوان (في حتمية الحل الاشتراكي) « أن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصولا ثوريا الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري إنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين »

(٤٤) مواد ٤ الى ١٧ من دستور يناير ١٩٥٦ الدائم .

(٤٥) أعلن عن قيام هيئة التحرير في ٢٣ يناير ١٩٥٣ وجلت نهائيا في ديسمبر ١٩٥٧ وألتم ملكية فروعها في الاقاليم والمدن الى الاتحاد القومي ، التنظيم الشعبي الجديد قبل الاتحاد الاشتراكي العالي .

٣ - المرحلة الثالثة تكوّن الاشتراكية في الدساتير والتنظيم السياسي :

١ - الدساتير :

وانطلاقاً من ذلك صدر الدستور المصري المؤقت في ٢٥ مارس ١٩٦٤ مكرساً الاشتراكية إذ نص فيه لأول مرة في تاريخ البلاد ودساتيرها على أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة (مادة أولى من الدستور) كما نصت المادة التاسعة منه على أن « النظام الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي » وأكدت نفس المفاهيم المادتان الأولى والرابعة من دستورنا الدائم الصادر في عام ١٩٧١ فجاء في المادة الأولى « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وذكرت المادة الرابعة « الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات » وزاد دستور ١٩٧١ على ذلك بتكريس منصب المدعي العام الاشتراكي الذي من بين صلاحياته الحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي (مادة ١٧٩) ، وبالنص في (المادة ١٨٠) على أن من مهام القوات المسلحة « حماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية » .

٢ - لتنظيم السياسي :

وبناءً على ذلك التحول إلى الاشتراكية حل الاتحاد الاشتراكي العربي كت تنظيم سياسي محل الاتحاد القومي منذ العمل بدستور ١٩٦٤ المؤقت ثم في ظل الدستور الحالي الصادر في عام ١٩٧١ وأصبح الاتحاد الاشتراكي بمؤتمره القومي ولجنته المركزية ولجنته التنفيذية ولجانه الأخرى وأمانته العامة هو التنظيم السياسي الشعبي والفارق كبير بين الاتحاد القومي من حيث نوعية العضوية « فبينما كانت عضوية الاتحاد القومي في ظل دستور يناير ١٩٥٦ مفتوحة ولو نظرياً لجميع المواطنين بدون تصنيف بضرف النظر عن عقائدهم السياسية والاقتصادية باستثناء المحرومين من حقوقهم السياسية والمدنية فإن عضوية الاتحاد الاشتراكي عدت مقصورة بطبيعتها على من يؤمنون بالاشتراكية كما شرحها الميثاق الوطني هذا إذا تغاضينا عن العديد من المواطنين الذين يشعرون إلى عضوية هذا التنظيم لا عن عقيدة وإيمان بل لقضاء حاجاتهم اليومية أو للوصول إلى أغراضهم فهم في الواقع عبء على التنظيم وليسوا عوناً له « . إذ جاء في القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر في ٩ مايو ١٩٦٨ مادة أولى أن عضوية هذا الاتحاد مفتوحة لكل مواطن من قوى الشعب العاملة يتوافر فيه الشروط المقررة في تلك المادة ومن بينها أن يؤمن بالميثاق ويتعهد بالعمل في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي عاملاً على تحقيق أهدافه وجاء في المادة الرابعة منه أن من واجبات العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي أن يتعمق في فهم مبادئ الميثاق الوطني ويتولى شرحه للغير وأن يضحى دائماً بمصلحته الشخصية في سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي ومصلحة الشعب « (٤٦) » وطالما

(٤٦) كما تنص المادة الرابعة المذكورة على أنه يجب على العضو العامل « أن يقف بكل قواه ضد أعداء الثورة الاشتراكية » « القومية العربية » وما أسهل من اتهام كل من لا يؤمن بالاشتراكية بأنه عدو الثورة وبالتالي عدو الشعب !! والاشتراكية على أي حال ليست ديناً سماوياً بل هي مذهب اقتصادي =

ظل الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي اختياريا ولا يترتب على عدم الانتساب اليه حرمان من بعض الحقوق السياسية أو المدنية فلا ضير .. ولكن الامر يبدو على العكس من ذلك تماما فقانون عضوية مجلس الامة الصادر في ظل دستور عام ١٩٦٤ كان يتطلب ممن يرشح نفسه لعضوية هذا المجلس أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي منذ سنة على الأقل ، وقانون عضوية مجلس الشعب في ظل دستور عام ١٩٧١ الدائم مازال يتطلب في المرشح أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي ومؤدى ذلك أن يحرم من شرف النيابة عن الامة من لا ينتمى الى هذا التنظيم السياسي .. بل أن عضوية الاتحاد الاشتراكي رغم أنها اختيارية أصلا أصبحت بموجب نصوص عديدة في القوانين شرطا أساسيا للترشيح لمجالس إدارة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية والزراعية وللممارسة مهنة الصحافة ..

ونظرا لما في تلك القيود التشريعية من حجب على حرية الفكر والرأى ، وتحكم في ضمائر المواطنين وعقائدهم السياسية ، وأهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة الذي كفله الدستور في المادة ٤٠ منه فقد ترفع طعون أمام المحكمة الدستورية العليا بطلب بطلان هذه النصوص التشريعية لعيب عدم الدستورية .. ومازلنا نرقب هذا الاحتمال ونتأججه ..

ملاحظات على التطبيق الاشتراكي في مصر :

١ - ولنا في النهاية على هذا التطبيق الاشتراكي بعض ملاحظات الاولى خاصة بمدى تغلغل المذهب الاشتراكي في بلدنا والملاحظة الثانية خاصة بالتناقض بين التنظيم السياسي وبين مؤسساتيا الدستورية أما عن مدى تغلغل الاشتراكية أو المذهب الاشتراكي فالمشاهد أنه رغم مرور عدة سنوات على تبني النظام الاشتراكي كمذهب سياسي واجتماعي واقتصادي في دستور عام ١٩٦٤ بل ومن قبله في الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ لازال مفهوم الاشتراكية لم يتغلغل بعد في النفوس ربما لان تطبيق النظام الاشتراكي لم يكن نتيجة لثورة شعبية جاءت من تحت كما حدث في روسيا في ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، ولا كان نتيجة للفوز في انتخابات حرة تنافس فيها جميع الاحزاب والهيئات السياسية ومختلف طبقات الشعب وفئاته كما حدث في جمهورية شيلي وأدى الى تولي الزعيم اليساري سلفادور الليندي في ديسمبر ١٩٧٠ منصب رئاسة الجمهورية وتقلده زمام الحكم بهذه الطريقة البرلمانية السلمية بعد حصول ائتلاف احزاب اليسار على أغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات التي أجريت في شسيلي في نوفمبر ١٩٧٠ (٤٧) ، بل جاء اعلان الاشتراكية عندنا في مصر كما هو الحال في سوريا والعراق أيضا ، في أعقاب انقلابات عسكرية وبارادة من

اجتماعي تقبل العدل والمعارضة . وهي موضع جدل ومعارضة في جميع الدول الديمقراطية العربية التي تتعدد فيها الاحزاب السياسية ..

(٤٧) من أسف أن هذه التجربة الرائدة في أمريكا اللاتينية لوصول احزاب اليسار الى الحكم بالطريق الدستوري السليم بناء على انتخابات شعبية حرة لم يكتب لها البقاء طويلا ولم تصمد أمام القوى المضادة اذ قضى عليها في صيف عام ١٩٧٣ في انقلاب عسكري أطاح بنظام الرئيس سلفادور الليندي ودفع هذا الاخير حياته ثمنا لهذه التجربة ويبدو أن هذه النهاية الحزينة سوف يلقي بثقلها على الحياة السياسية في جمهورية شيلي لفترة طويلة مقبلة ..

استولوا على الحكم بعد نجاح هذه الانقلابات فالاشتراكية فى هذه الدول الثلاث فرضت ابتداء من أعلى ولم تنبت من أسفل ولا بد من مرور بعض الوقت قبل أن يستقر السلوك الاشتراكي وترسخ المفاهيم الاشتراكية فى الأعماق .. هذا بالإضافة الى أن التحول الاشتراكي عندنا قد صاحبه الكثير من المظالم والانحراف فى التطبيق بتأميم الممتلكات دون تعويض ومصادرة الاموال وتحريسها ونهبها ، واضطهاد الناس وأهدار القانون والحريات جميعا ولا بد أن تتطهر التجربة الاشتراكية من هذه السليبيات والانحرافات . ويؤخذ المسئولون عنها لكى تصبح هذه التجربة الاشتراكية مقبولة لدى مجموع الأمة بفئاتها المختلفة .. وتجدر الإشارة بهذه المناسبة الى المادة ٥٧ من دستورنا الحالى ونصها « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » ..

٢ - أما الملاحظة الثانية فهى خاصة بالتناقض الواضح بين التنظيم السياسى وبين المؤسسات الدستورية والواقع أن أوضاعنا الحالية هى مزيج غريب بين الانظمة المطبقة فى الديمقراطيات الشعبية أى الدولة الشيوعية ، وبين الأنظمة الرئاسية السائدة فى بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة الامريكية .. فرئيس الجمهورية عندنا - وهو قمة المؤسسات الدستورية - يصل الى كرسى الرئاسة عن طريق استفتاء شعبى بناء على ترشيح مجلس الشعب ولا ينفرد هذا المجلس باختياره كما هو الحال فى الجمهوريات الشعبية .. والرئاسة عندنا فردية وليست جماعية كما هو الحال فى تلك الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفيتى .. فالرئيس المصرى بما له من سلطة التفرد وحق تعيين وزرائه وعزلهم ورسم السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة وتوجيهها والاشراف على تنفيذها هو أقرب الى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون (٤٨) منه الى الرئيس السوفييتى نيكولاى بيجورنى بينما التنظيم السياسى الشعبى فى جوهره ومعظم تفاصيله والمائل فى الاتحاد الاشتراكي العربى يكاد يكون صوره مطابقة للتنظيم السياسى فى الديمقراطيات الشعبية والاتحاد السوفييتى نفسه وكان لابد لهذه المتناقضات من أن تنفجر يوما ما وقد حصل ذلك عندما حاول أعضاء اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى فى مايو عام ١٩٧١ أن يخضعوا رئيس الجمهورية لاشرافهم كما يشرف المكتب السياسى فى الحزب الشيوعى السوفييتى مثلا على رئيس مجلس الرئاسة وأعضاء هذا المجلس .. وإذا ما بغاضينا عن النواحي الجنائية التى لاتعنيننا هنا (٤٩) فإن الصدام الذى حدث فى ما يو عام ١٩٧٢ بين رئيس الجمهورية وبين زعماء التنظيم السياسى من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب الاشتراكي العربى .. كان من الناحية الدستورية تفجيرا لا محيضر عنه للمتناقضات التى أشرنا اليها وبين مؤسسات دستورية مقتبسة من الجمهوريات

(٤٨) راجع ما قلناه أعلاه عن التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ..

(٤٩) مما أدى الى اتهامهم بجريمة الخيانة العظمى ومحاكمتهم أمام محكمة خاصة لامن الدولة والحكم

عليهم بقرابات مختلفة مقيدة للحرية وصلت الى ١٥ سنة أشغال شاقة بالنسبة لبعضهم ..

الرئاسية الغربية وبين تنظيم سياسي شعبي مقتبس من الجمهوريات الديمقراطية الشعبية أي من الدول الشيوعية .. (مؤتمر قومي ، لجنه مركزية ، لجنة تنفيذية عليا ، أمين عام التنظيم ، أو الأمين الأول ، مضافا الى ذلك أن القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الصادر من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ٩ مايو ١٩٦٨ ينص صراحة على مبدأ القيادة الجماعية .. وعلى قيام مجلس الامة وهو مؤسسة دستورية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي بوصفه السلطة الشعبية (٥٠)

٣ - وثمة ملاحظه ثالثة وأخيرة ذلك أننا عندما نقلنا عن النظامين السوفييتي والأمريكي بعض عناصرهما .. أغفلنا عمدا عناصر أخرى هامة كمبدأ الزعامة الجماعية السائد في الديمقراطيات الشعبية والذي يحد من تسلط الرئيس الفرد، وكمبدأ تعدد الاحزاب السائد في الديمقراطيات الغربية والذي يحد من تسلط الحزب الواحد .. وأن أمكن التغاضي عن الزعامة الجماعية التي قد لاتلائم ظروفنا وتقاليدنا فلا أقل من التخفيف من نظام الحزب الواحد ولو اتخذ الحزب صورته تحالف قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال وجنود ومنتقنين ورأسمالية وطنية .. فهذه القوى وأن تعددت انما يضمها فكر واحد هو الفكر الاشتراكي ، ولواء واحد هو لواء الاشتراكية .. وأيا كانت مزايا الاشتراكية نظريا وعمليا فلا يتصور اجماع جميع سكان البلاد وهم يعدون بالملايين .. على مذهب واحد ، في عالم تعددت فيه المذاهب السياسية والاقتصادية والاجتماعية متدرجة من اليمين الرجعي الى اليسار الماركسي مرورا باليمين المتزن والمذاهب الوسطى ، واليسار المعتدل ومنه الاشتراكية العربية ، فلا يجوز اذن للاتحاد الاشتراكي وهو لا يمثل الا مذهباً من هذه المذاهب ، أن يحتكر الحياة السياسية ويستأثر بالترشيح للمجالس السياسية والنقابية ، فيصادر بذلك حرية انصار المذاهب الاخرى في التعبير عن آرائهم وافكارهم بالوسائل المشروعة في ظل سيادة القانون .. ولعل هذا هو ما حدا الى فتح باب النقاش حول تعدد الاحزاب السياسية (٥١) ومهما يكن من أمر هذا النقاش الذي قد يطول .. فثمة شعور عام بأنه لامجال للحرية السياسية - وللحرية عموماً - بدون معارضة منظمة تستطيع محاسبة الحكام ، وكشف الاخطاء والحيلولة دون الانحراف ، ولا يعوز عن هذه المعارضة الحرة أي نقد ذاتي فنقد النظام لنفسه داخل هيئة ومنظماته ، يؤدي عاجلاً أو آجلاً الى التستر الذاتي على الكبائر ، والكشف لما عمن الصغائر . وخير دليل على ذلك تاريخ ماضينا القريب في السنوات العجاف الاخيرة وما اقترب فيها من مآسى انسانية ما كانت لتقع لو كان هناك من يكشف عنها ..

(٥٠) لو وقع مثل هذا الصدام في الاتحاد السوفييتي بين المكتب السياسي وبين رئيس مجلس رئاسة دولة الاتحاد لكانت نتيجته العتمة هي تنحية للحزب الشيوعي ممثلاً في اللجنة المركزية والمكتب الرئيس لأن القيادة هناك جماعية ولأن جميع المؤسسات الدستورية التنفيذية هناك خاضعة تماماً للمكتب السياسي

(٥١) انظر مقال الأستاذ علي أمين في الاهرام ١٢/٤/١٩٧٤ بعنوان « السادات يعارض تعدد الاحزاب في الوقت الحاضر » وجاء فيه أن الرئيس السادات يعرف أن الديمقراطية المثالية تتطلب قيام أكثر من حزب ولكن تحقيق هذه المثالية يحتاج الى اعداد والى استقرار ..

أن المعارضة الحرة والنقد الحر كفيلا يمنع تكرار هذه المآسى ومن حق هذا الشعب على حكامه الا يحرم من الراء الحرة لاعلى صفحات الجرائد فحسب بل وداخل مجلس الشعب ذاته . . . ولتكن نقطة البداية « فك الارتباط » بين عضوية هذا المجلس وعضوية الاتحاد الاشتراكي . . . فلا يحرم مجلس الشعب من مشاركة مواطنين متحررين غير منتمين ولا ملتزمين ، الا بالولاء والاخلاص للوطن . . . ولنترك للشعب حرية الاختيار بين من يرشحهم الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي قائم نص عليه في المادة الخامسة من الدستور ، وبين من يزكيهم ماضيهم وكفايتهم . . . المنياة عن الامة . وليس في الاخذ بهذا الاقتراح المتواضع خروج على أحكام الدستور . . . بل لعله اضعف الايمان . . .

وبذلك نرفع عن حياتنا السياسية هذا الجمود الذي نعيش فيه منذ أكثر من عشرين عاما ، وندفع الى مجلس الشعب بدم جديد يدعمه ويقويه . . .

« ان الحرية هي قدرة الشخص على أن يفعل ما يشاء بحيث لا يتعارض مع حقوق الآخرين . وهي تقوم أساسا على الطبيعة ، وترتكز على العدل ، وتستند في حمايتها على القانون . ويقوم معيار الحرية الاخلاقي على مبدأ ألا تفعل بغيرك ما لا ترفضه لنفسك »

المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان ١٧٨٩/٨/٢٦

المَدَى الزمَنِ

لَسْرِيَانِ الْفَاعِدَةِ الْقَانُونِيَّةِ النَّارِيْبِيَّةِ

للسيد الأستاذ / مغاوري محمد شاهين
رئيس المحكمة

(٢)

الفصل الثاني

البَحْثُ الْأَوَّلُ

القاعدة العامة في سريان القانون التأديبي

تحديد النطاق الزمني :

ان القانون ، بوجه عام ، يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ، أى فى الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه الا بنص خاص يقرر الاثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى ، لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد الغائه ، الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكونها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها ، فتخضع القانون الجديد بحكم اثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ماتولد منها بعد العمل بالقانون الجديد (١) ، ومنه يبين أن القاعدة العامة في سريان القانون ذات وجهين الأول سلبي هو انعدام الأثر الرجعى والثاني ايجابي هو اعمال اثره الحال المباشر .

ولما كان العامل بالقطاع العام انما يستمد حقوقه وتفرض عليه الواجبات مباشرة من نصوص القوانين واللوائح المنظمة لها ، ومن ثم فهو فى مركز تنظيمى ، وقرار تعيينه لا ينشئ له مركزاً ذاتياً خاصاً ، وانما يسند اليه مركزاً قانونياً عاماً ، فهو قرار شرطى (٢) ومن ثم فان مركزه يجوز تغييره فى أى وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقاً مكتسباً فى ان يعامل بالنظام القديم الذى عين فى ظله ، ويتفرغ عنه ان النظام الجديد يسرى على العامل بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى ، بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت لصالح العامل فى ظل النظام القديم ، قانوناً اكان أم لائحة ، الا بنص خاص

(١) الإدارية العليا فى ٧/١١/٣٠ مجموعة المبادئ فى عشر سنوات ص ٦٢٠ رقم ٦٠٠ .
(٢) الوظيفة العامة والتعيين فيها بالجهاز الإدارى والقطاع العام مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ١١ ع ٣ ص ٦٣٧ .

في القانون (٣) ، وترتيباً عليه فإن العامل ومركزه العام يخضع لقواعد التأديب ، فإن ارتكب مخالفة وعوقب من أجلها . فإنه يوضع في مركز ذاتي بصدد قرار تأديبي في شأنه ، سواء بوقفه عن العمل أو إحالته الى المحاكمة التأديبية أو بتوقيع جزاء عليه . وبغير هذا القرار يظل في مركزه العام . ولو ارتكب مخالفة تأديبية ، لأن الذي يضعه في المركز الذاتي هو القرار التأديبي الصادر في شأنه ، وإذا كان هذا المركز القانوني العام ، وما نشأ فيه للعامل من مراكز ذاتية قد ادركتها قاعدة قانونية جديدة ، تتضمن حكماً مغايراً فإنه تثار حينئذ مشكلة التنازع الزمني . بما يتعين معه توضيح ابعاد أعماله في شقيه الرجعي والمباشر .

المطلب الأول : انعدام الأثر الرجعي للقانون :

ويقوم هذا المبدأ على أساس أن الرجوع بالقاعدة القانونية الى الماضي ، فيه خروج على المدى الزمني لسريانها - وهو الذي يبدأ من وقت نفاذها (٤) - واعتداء على اختصاص القاعدة القانونية القديمة ، بالانتقاص من المدى الزمني لسريانها الذي يمتد الى وقت انقضاءها .

كما أن انسحاب القاعدة القانونية على الماضي ، فيه إخلال بالاستقرار واهدار الثقة الواجبة في القانون ، ولا ينبغي أن يكون تعديل القانون فرصة للمساس بمراكز للأفراد وانتقاص من الآثار التي ترتبت صحيحة في ظل القواعد القانونية القديمة (٥) .

على أن أعمال هذا المبدأ بالنسبة الى نشأة المراكز الذاتية للعامل ، يقتضي القول بأن المراكز القديمة ، لا تسري عليها القواعد الذاتية التي نشأت صحيحة ، في كنف القواعد الذاتية التي نشأت صحيحة في كنف القواعد القديمة لا تسري عليها القواعد الجديدة ، بالنسبة للاحكام المتعلقة بنشأة هذه المراكز ، وعلى

(٣) الإدارية العليا سنة ٦ ع ١٠ ص ١٤٦ : والمركز القانوني العام ، يتميز بأن مضمونه عام وموحد . لأنه محدد بقواعد عامة . ومن ثم فإن كل العاملين في مركز قانوني عام واحد ، لا يختلف فيه عامل عن آخر ، ويظل العامل يباشر حقوقه وواجباته التي يضمها مركزه ما بقي فيه ، أما المركز القانوني الذاتي أو الفردي والشخصي فهو ما تحدده التعريفات القانونية الفردية الخاصة به والنافذة في حقه . ويترتب عليه أن كل العاملين في مركز عام واحد ولكن لكل منهم مركز ذاتي خاص به تحددته القرارات الصادرة بشأنه . وعلى ذلك إذا كان قرار التعيين هو قرار شرطي ، يسند المركز العام المنظم قانوناً الى شخص معين ، فإنه في داخل هذا المركز العام ينشأ له مركزاً ذاتياً في الوظيفة المحددة للقرار وفي درجتها ، ثم يدور العامل في حياته الوظيفية خاضعاً للمركز العام متقلباً في عدة مراكز ذاتية بمقتضى القواعد القانونية التي تطبق في حقه ، أو القرارات الفردية الصادرة في شأنه (نظام العاملين المدنيين للسميد إبراهيم ص ٢٨ وما بعدها) .

(٤) ومن المقرر أنه لا يعمل بالقانون الجديد إلا من تاريخ العلم به الذي يفترض من واقعة نشره ، الذي قد يتراخى الى آخر اليوم ومن ثم فإن يوم النشر لا يدخل في المجال الزمني للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالي ، وعلى ذلك فلا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم (الإدارية العليا في ١٩٥٩/٣/٢١ رقم ١٢٥ سنة ٤ ق مجموعة الاحكام ص ١١٩ ق ٥٩٩ فتوى الجمعية في ١٩٦٧/١٠/٩ مجموعة الفتاوى ج ١ ص ٥٦٩) .

(٥) حسن كيرة اصول القانون ص ٤١٢ . ويتفرع عنه أنه إذا كان القرار ذو الأثر الرجعي لا يقف عند حد المساس بمراكز قانونية ذاتية ، قد ترتبت قبل صدوره . بل أنه يتمخض عن نفع لمن صدر في شأنهم ، بما يترتب لهم من ميزات مالية ، من تاريخ أسبق فإنه ليس ثمة ما يمنع من إباحة الرجعية - (فتوى الجمعية في ١٩٦٣/٨/٣١ مجموعة الفتاوى ج ١ ص ٥٧٥ ق ٣٣٥) .

ذلك فلا يؤثر في صحة قرارات الجزاءات في كنف القواعد القديمة ، ما يستحدثه القانون الجديد ، من قواعد تتعلق بأجراءات توقيع الجزاءات ، أو الجهات المختصة بتوقيعها أو سقوط الحق في توقيعها .

وبالنسبة للآثار الحالة للمراكز الذاتية : وهي ما يرتبها المركز من آثار حالة ، تنفذ وتنتهي بمجرد نشؤ المركز ، كحق العامل في اقتضاء أول مربوط الدرجة المرقى إليها ، أو علاوة من علاواتها ، وهو أثر ينفذ وينتهي بتسوية المرتب وفقا له ، فالقانون الجديد لايسرى على تلك الآثار التي تحققت في ظل القواعد القديمة .

وبالنسبة للآثار الممتدة للمراكز الذاتية : اذ من المراكز الذاتية ما تمتد آثارها فترة ، تطول أو تقصر ، ويظل العامل طوال هذه الفترة في مركز قانوني ذاتي ، خاضعا لما يرتبه هذا المركز من آثار تمتد بامتداده ، فالقرار الصادر بوقف العامل عن عمله احتياطيا يضعه في مركز ذاتي يمتد بآثاره ما امتد الوقف ، والقاعدة في هذه الآثار الممتدة للمراكز القانونية الذاتية ، أن ما وقع منها في ظل القانون القديم يفلت من سلطان القانون الجديد ، وما امتد منها في ظل القانون الجديد يخضع للآثر المباشر لهذا القانون اعتبارا من تاريخ نفاذه (٦) .

على أن مبدأ عدم الرجعية ، يجوز استثناء منه ، سحب التشريع الجديد على الماضي ، حينما تصبح الرجعية ضرورة تفوق ضرورة الحفاظ على تلك المراكز وآثارها ، بيد أنه اذا كان من شأن رجعية القاعدة اهدار المراكز الذاتية أو آثارها أو الانتقاص منها ، وجب أن تتقرر الرجعية بنص صريح في تشريع وليس في أداة أدنى ، اما اذا كان من شأنها تحسين المراكز الذاتية أو آثارها ، فانه يجوز تقرير هذه الرجعية بنص صريح في اى مصدر تشريعي ، مع مراعاة قاعدة التدرج في القواعد القانونية .

كما يستثنى من مبدأ عدم الرجعية التفسيرات التشريعية التي تسرى على ما ترتب قبل صدورها من مراكز ذاتية تحققت في ظل التشريع الذي تفسره ، وعلى النحو الذى سنعود اليه تفصيلا .

المطلب الثانى : الأثر الحال المباشر :

ومن مقتضى ذلك هو تطبيق القانون الجديد بأثر حال مباشر على المراكز القانونية العامة السارية فى ظله ، واعتبارا من تاريخ نفاذه (٧) ، وعلى ذلك فان القرارات التى تصدر بعد نفاذ القانون الجديد فى مسائل التأديب ، تخضع لاحكام

(٦) نظام العاملين المدنيين للسيد ابراهيم ص ٤٤ وما بعدها .

(٧) ومن الاصول المسلمة أن الجهول بالقانون ليس بعذر ، يبرز مخالفة احكامه ، ومرد هذا الاصل الى قرينه قانونية ، اراد المشرع أن يضع بها حدا لادعاء الجهول بالقانون ، ذلك انه لو افصح مجال الاعتذار بجهل القانون ، لاستحال تطبيقه تطبيقا منتجا ، ومن ثم لم يكن فى وسع المشرع الا أن يفترض علم الناس بالقانون بعد فوات مدة معينة من تاريخ نشره ، وتلك هى الوسيلة التى قرر انما تكفل العلم به ، على أنه يرد على هذا الاصل استثناء فى حالة القوة القاهرة . وهى الحالة التى تنتفى فيها القرينة المشار اليها ، بحيث يمتنع علم الناس بالقانون بسببها (فتوى الجمعية العمومية فى

القانون الجديد ولو كانت صادرة في شأن مخالفات وقعت في ظل القانون القديم، لان ارتكاب المخالفة لا يضع العامل في مركز قانوني ذاتي ، بحيث يتمتع سريان القانون الجديد عليه ، بل يظل في مركز عام ، الى أن يصدر بشأنه قرار ، وما دام هذا المركز العام قد أدركه القانون الجديد فانه يسرى عليه بأثر حال ، ويحكم كل القرارات التي تصدر في ظله .

وعلى أن سريان القانون الجديد بأثر حال لا يقتصر على المراكز القانونية العامة وقت نفاذه بل يسرى كذلك على الآثار الممتدة للمراكز الذاتية التي امتدت بعد نفاذه (٨)

البحث الثاني

مدى أعمال قاعدة السريان الزمني للقانون التأديبي

في مختلف نواحيه

أوردنا للقاعدة العامة في السريان الزمني للقاعدة القانونية ، ثم نستطرد في بحث أعمال هذه القاعدة في شتى مناحي القانون التأديبي ، فنوضح مداهم في نطاق الجزاء التأديبي ، وسلطة توقيعه ، والقواعد المعدلة للاختصاص منها وطرق التنظيم أو الطعن ، والقواعد المتعلقة بوقف العامل وأثرها في المرتب والترقية ، وكذلك في شأن سقوط الدعوى التأديبية والعقوبة ومحوها .

المطلب الأول : التنازع الزمني للقاعدة القانونية في شأن الجزاء التأديبي :

مؤدى تطبيق القاعدة العامة في سريان القانون بوجهيها ذي الأثر المباشر وعدم الرجعية ، أن القوانين المتعلقة بالجزاءات التأديبية لا تسرى الا بالنسبة للجزاءات التي تصدر بعد العمل بها ، ولا أثر لها على المخالفات والجزاءات الصادرة قبل العمل بها (٩) ، وبعبارة أخرى فان السلطة التأديبية مقيدة بالقوانين النافذة وقت استعمال اختصاصها ، بغض النظر عن العقوبات التي كانت قائمة وقت ارتكاب المخالفة ، . تقريرا على أن العامل يشغل مركزا نظاميا فيخضع للقوانين الجديدة ، ومن ثم فان القرارات أو الأحكام الصادرة بالعقاب انما يحكم على شرعيتها وفقا للقوانين السارية وقت صدورها .

وتطبيقا له حينما عقيبت المحكمة التأديبية موظفا بخفض درجته للخطأ الذي ثبت قبله ، الا أن المحكمة الادارية العليا قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه ، لان

(٨) ص ٥٦ بالرجوع السابق للسيد ابراهيم .

(٩) وتطبيقا له قضى بأنه لما كان القرار ٣٣٠٩ سنة ٦٦ قد أقام تنظيما متكاملًا من حيث تحديد وتدرج الجزاءات ، ومن حيث السلطة المختصة بتوقيعها ومن حيث التنظيم منها ومن حيث الطعن في القرارات الصادرة بها ، ثم صدر القرار ٨٠٣ سنة ٦٧ معدلا المادة ٦٠ فيها رسمت من سلطة مختصة بتوقيع الجزاء وكيفية التنظيم منه وطريقة الطعن في القرارات الصادرة به، وبالفهم التنظيم السابق في النطاق الذي حددته ، أنه يسرى على المخالفات التي لم توقع بشأنها الجزاءات المناسبة لها حتى تاريخ نشره أو تعديله ومحكمة القضاء الاداري ، الدائرة الإستئنافية الثانية في ٦٩/١١/٢٩ قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه .

المحكوم عليه كان في الدرجة السادسة ، وهي أدنى درجات هذا الكسادر (الفنى العالى) ولذا فان مجازاته بخفض درجته إلى الدرجة السابقة عليها ، وهي الدرجة السابعة - ينطوى على خفض الكادر التابع له ويتجاوز ، خفض الدرجة الى تغيير نوع الوظيفة بنقله من الكادر الفنى العالى . ولما كانت عقوبة خفض الكادر ليست من العقوبات التى ورد على سبيل الحصر ، النص على جواز توقيعها على الموظفين فى قانون موظفى الدولة (٢١٠ سنة ٥١) فمن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالاقتصار على توقيع احدى العقوبات الواردة فى المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ٦٤ الذى أصبح واجبا التطبيق (١٠) .

على انه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطة الرئاسية أو المحاكم التأديبية ، هي جزاءات ادارية تؤثر فى المركز القانونى للعامل ، ولا تنطوى على جزاءات جنائية ، لذلك فانه اذا صدر اثناء نظر الطعن فى القرار أو الحكم التأديبى قانون جديد يلغى عقوبة تأديبية أو يخفف منها ، فان هذا القانون لا أثر له على الاجزاءات التأديبية الصادرة قبل العمل به ، اذ المستقر عليه فى قضاء التأديب العالى أن شرعية الجزاءات التأديبية تقاس بالقانون الذى صدرت هذه الجزاءات فى ظله دون القانون الذى يكون قائما وقت نظر الطعن ، فليس من شأن صدور القانون الجديد ، المنظم للعقوبة التأديبية ، أن ينقل واقعة صدور الجزاءات الموقعة قبله ، من الماضى ليخضعها لسلطانه ، ولا ينسحب عليها حكمه بأثر رجعى ، مادام لم يرد نص صريح فى القانون على ذلك .

وهذه النتيجة تصدق سواء أكانت النصوص الجديدة منشئة لعقوبات تأديبية جديدة أو مشددة من عقوبات قائمة أو كانت ملغية لعقوبات كانت مقررة أو مخفضة لعقوبات لاتزال قائمة (١١) .

المطلب الثانى : قاعدة التنازع الزمنى فى شأن سلطة توقيع الجزاء والقواعد المعدلة للاختصاص :

(أ) سلطة التأديب ، جزاءات تظلمات ، الى ما قبل القرار ٨٠٢ سنة ٦٧ المعدل للمادة ٦٠ من القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ :

كانت تنظم التأديب فى هذه الحقبة القانون ١٩٥٩/١٩ ، فى شأن سريان احكام قانون الشيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على العاملين بالقطاع العام ، وكذلك احكام المادة ٦٠ القرار ٣٣٠٩/١٩٦٦ وكان من مؤدى هذه الأحكام :

(١٠) الادارية العليا فى ١٧/٦/٦٧ سنة ١٢ ص ١٢٠٤ ، ومن المقرر أنه يترتب على تحديد المشرع للعقوبة التأديبية اعمال التفسير الضيق ، فيما يتصل بتفسير وتطبيق العقوبات التأديبية ، اذ ان هذه ، وما يترتب عليها من آثار عقابية ، لا يسوغ أن تجد لها مجالا فى التطبيق ، الا حيث يوجد النص الصريح - شأنها فى ذلك شأن العقوبات الجنائية - اعتبارا بأنها قيد على حقوق العامل ، والزاي التى تكفلها له القوانين واللوائح (القضاء الادارى للظماوى ج ٣ ص ٢٦٤) .

(١١) تعليق الاستاذ محمد عجمى عبد الباقي على حكم منشور بمجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ١٤-١٥ ص ١٩٥ .

١ - العاملون الذين لا يزيد مرتب ادهم عن ١٥ جنيه يجوز للرئيس الادارى ممارسة حق التأديب بالنسبة اليهم ، وتوقيع كافة الجزاءات المقررة قانونا حتى الفصل من الخدمة

٢ - العاملون الذين يجاوز مرتب كل منهم ١٥ جنيه ، فلا يجوز للرئيس الادارى أن يمارس ولاية التأديب بالنسبة لهم بما يتجاوز الإنذار والخصم لمدة خمسة عشر يوما ، ويكون توقيع باقى الجزاءات التأديبية من اختصاص المحاكم التأديبية .

٣ - يكون الطعن فى قرارات التأديب الرئاسية بالنسبة للعاملين بالمؤسسات طبقا لقانون مجلس الدولة (محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية حسب الاحوال) ويكون هذا الطعن بالنسبة للعاملين بالشركات من اختصاص المحاكم العمالية .

(ب) الوضع بعد صدور القرار ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ :

أما بعد صدور القرار سالف الذكر ، معدلا المادة ٦٠ من القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فقد أحدث تعديلا جوهريا فى احكام التأديب تمثل فى انتزاع رؤساء مجالس الادارة معظم سلطة التأديب القضائية ، بما صارت معه الجزاءات التأديبية فى معظمها تفرغ فى صورة قرارات تأديب رئاسية ، نص القرار على عدم جواز الطعن فى معظمها ، والقليل صار الطعن فيه من اختصاص المحاكم التأديبية ، لا بوصفها جهات تأديبية أصيلة ، وإنما بوصفها جهات رقابة قضائية ، وبعض احكام المحاكم التأديبية الصادرة فى هذا الشأن ، تخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا ، وذلك على النحو الذى فصلته المادة ٦٠ معدلة - وعلى النحو الذى معنا اليه .

المطلب الثالث : تقدير القرار ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ من حيث المشروعية :

نار حول هذا التعديل ، كثير من المآخذ والاعتراضات ، فهو فضلا عن تعقيد مسائل الاختصاص ، فإنه حرم الطعن امام أية جهة قضائية ، فى عديد من القرارات والاحكام ، مخالفا بذلك المبادئ الدستورية العامة ، كما عدل فى الاوضاع الأساسية لنظام التأديب ، المقررة بالقانون ٥٩/١٩ ، بغير اداة تشريعية مماثلة ، كما عدل فى اوضاع النظام القضائى الادارى ، باخراج الطعن فى بعض القرارات الادارية من اختصاصه وادخالها فى ولاية القضاء التأديبى بما انفتح معه باب الجندل فى وزن هذا القرار ومدى مشروعيته .

فذهبت بعض المحاكم التأديبية الى مشروعية هذا القرار ، اعتبارا بأن القانون ١٩٦٦/٣٢ - مادتيه السابعة والثامنة - قد عهد الى رئيس الجمهورية فى اصدار اللائحة التنفيذية ، وفوضه تنظيم اوضاع العاملين بالقطاع العام ، بما انبنى عليه أن اللائحة التفويضية التى تصدر من رئيس الجمهورية ، استنادا الى هذا التفويض السليم ، تعد بمثابة القانون ولها قوته ، بما تملك معه أن تعدل أو تلغى من احكام

وردت في قانون سابق ، فقد مارس رئيس الجمهورية هذا التفويض بإصدار القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ ، فيكون له قوة القانون ، ولهذا لا يكون القول بأن هذه اللائحة ، وقد تضمنت احكاما في توزيع الاختصاص التأديبي بين أجهزة القطاع العام والمحاكم التأديبية ، في خلاف ما ورد بالقانون ١٩ سنة ١٩٥٩ ، قد خالفت حكم القانون وجاءت باطللة ، لا يكون صوابا مثل هذا القول (١٢) بينما ذهبت بعض المحاكم الادارية الى خلاف ذلك ، قولا بأن التفويض التشريعي المشار اليه ، لا يتسع بحال لتعديل احكام قانون مجلس الدولة ، بما يكون معه القرار ٨٠٢ سنة ١٩٦٧ ، فيما نص عليه من اختصاص المحاكم التأديبية ، يتعارض مع القانون ٥٥ سنة ١٩٥٩ الذي ناط الاختصاص ، فيما نحن بصدده - بالمحاكم الادارية أو محكمة القضاء الاداري ، بحسب الاحوال ، بما يتعين معه تغليب احكام قانون مجلس الدولة ، وهو القانون الاعلى (١٣) .

اما المحكمة الادارية العليا فقضت بأنه لو صبح قيام هذا التفويض غير الدستوري ، فإنه لا بد وان يكون مقصورا على الموضوع الذي انصب عليه ، لا يجاوزه الى شأن اخر يتعلق بحدود اختصاص القضاء الاداري أو بنطاق ولاية المحاكم التأديبية ، ومن ثم فإن اللائحة التي صدرت بناء عليه ، تكون مجردة من قوة القانون ، ويكون حكم المادة ٦٠ فيما قضت به من سلب اختصاص المحاكم التأديبية مخالفة لاحكام القانون ١٩ سنة ٥٩ ، ويتعين معه استبعاده من دائرة التطبيق لعدم المشروعية بما يكون معه حقيقا على القضاء أن يمتنع عن تطبيق قانون التفويض - لو صبح انه كذلك - كما يمسك عن انفاذ حكم اللائحة التفويضية ، باعتباره معدلا أو ملغيا لاحكام القانون في مجال الاختصاص ، حتى تكون الكلمة العليا للقانون وحده (١٤) .

واخيرا قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٦٠ من القرار

(١٢) التأديب للصناعة في ٦٧/١١/٧ المحاماة سنة ٤٨ ج ١ ص ١٤٤ ، وفي حكم آخر بان اسناد التنظيم من القرارات الرئاسية لا يتعارض مع الدستور لانه تضمن تقرير ضمانه للعاملين الخاضعين لاحكامه من عسف المنوطة بهم معاقبتهم تأديبيا ، كما وانه لا يتعارض مع القانون ، لانه لم يسبق تنظيمه بقانون ومن ثم جاز اسناده الى المحكمة التأديبية بمقتضى القرار الجمهوري (التأديبية بالاسكندرية في ٦٩/٢/١ رقم ١١/٨ ق الاحكام الحديثة للفقولي ص ١٨١) .

(١٤) الادارية العليا ٦٨/٦/٢٦ لظا ١٢/١١/١٩٦٧ رقم ٣١٢ سنة ١٤ ق .

(١٣) المحكمة الادارية للمؤسسات في الحكومة سنة ١٣ ع ٢ ص ٤٩٥ ، وعلى هذا سار القضاء - مع تردد البعض - مرتبا القول انه بذلك يظل للمحاكم التأديبية اختصاصها المقرر بالقانون ١٩٥٩/١٩ ، وبالرغم من صدور القرار الجمهوري سالف الذكر (التأديبية بالاسكندرية في ٧٠/١/٢٧ رقم ٢٧٢ سنة ١١ ق ، دمنهور الابتدائية في ٧٢/٤/١٩ رقم ٥٦٨ سنة ٧١ كل لم ينشر) كما اضطرت احكام محكمة القضاء الاداري - دائرة الجزاءات - على ان القرارات التأديبية التي توقع من رؤساء مجالس الادارة ، على العاملين الذين تتجاوز مرتباتهم الشهرية ١٥ جنيه ، وتكون متضمنة جزاء أكثر من الالذار أو الخصم من المرتب لخمس عشرة يوما ، تكون جزاءات صادرة بناء على سلطة مقتضية ، ومشوبة بعيب جسيم يؤدي الى انعدامها (الحكمين ٥٨٣ ، ٥٨٤ سنة ٢٣ ق في ٧٠/٧/١٤ مشار اليه في تأديب العاملين لعصفور ص ١٠٥) وهو ما قضت به المحكمة الادارية قولا منها بأن قرار الجزاء يكون قد صدر من سلطة لا تملك اصداره ، ومن ثم يكون مشوبا بعيب عدم الاختصاص . ومخالفا للقانون مخالفة جسيمة تعده ولا تجعل له اثرا قانونيا ، لانه في هذه الحالة يكون من قبيل غصب السلطة الذي يصل بالقرار الى حد الانعدام ، وبالتالي لا تلحقه اية حصانة ولا يزيل عيبه فوات المواعيد ، ويتعين لذلك الحكم بالفائه ، وطبيعي أن ذلك لا يقلل يد الادارة عن مساءلة العامل عن المخالفات المنسوبة اليه (الادارية لرئاسة الجمهورية في ٧٠/١٢/١٤ رقم ٢٠٨ سنة ١٧ ق ، لم . ٧١/١١/١٤ رقم ٤٨٤ سنة ١٧ ق) .

٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون ٨٠٢ ، اذ هي عدلت اختصاص جهات القضاء
الموضحة بالقانون ١٩٥٩/١٩ وذلك بقرار جمهوري ، وهو ما لا يجوز اجراؤه بغير
القانون تطبيقا للمادة ١٥٣ من الدستور (١٥) .

الطلب الرابع : مقتضى حكم المحكمة العليا ومؤداه :

يصدر حكم المحكمة العليا بعدم دستورية المادة ٦٠ من القرار المعدلة ، تكون
الاحكام الجائرة والمنافبة للقانون قد انتفيت . وهي المتمثلة في ولاية التاديب
الرئاسية الواسعة التي جارت على ولاية التاديب القضائية ، وكذلك ولاية التعقيب
التي كانت قد استندت للمحكمة التأديبية على ما توقعه سلطة التاديب الرئاسية
من جزاءات ، وبذلك يكون القانون ١٩٥٩/١٩ قد استرد هيمنته ، ولا يبقى نافذا
من نصوص القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ الخاصة بالتاديب الا تلك النصوص التي
لا تخالف هذا القانون أو القوانين الاخرى المنظمة للتاديب ، وعلى النحو الذي المعنا
اليه قبل صدور القرار المعدل ، وبه تعود للمحاكم التأديبية ولايتها الاصلية في
التاديب ، بتوقيع الجزاءات في الحدود الموضحة ، وتزول عنها فكرة الرقابة
القضائية التي تجريها على الجزاءات التأديبية الرئاسية ، كما انه بسقوط نصوص
التاديب المعدلة ، يعود الى القضائي الاداري والعمالي اختصاصهما في نظر الطعون
في الجزاءات التأديبية الرئاسية ، التي لها ان تعتبر الجزاءات التأديبية التي وقعتها
سلطات التاديب الرئاسية ، متجاوزة الحدود التي وضعتها المادة الثانية من القانون
١٩٥٩/١٩ ، هذه الجزاءات منعدمة (١٦) لا تلحقها أية اجازة لاحقة .

الآثار المترتبة على حكم المحكمة العليا في المجال التأديبي وحتى صدور القانون ٦١ سنة ٧١ :

على أن الأمر ، بعد ، قد ثار معه التساؤل ، عن مدى الآثار القانونية المترتبة على
حكم المحكمة الدستورية العليا بالنسبة لولاية التاديب أو بالنسبة لما صدر عن

(١٥) الدستورية العليا رقم ٤ سنة ١ ق في ٧/٧/٧١ ، ومن المقرر أن احكام المحكمة العليا
ملزمة لجميع جهات القضاء ، عملا بنص المادة ٣٩ من القانون ٧٠/٦٦ باصدار قانون الرسوم والاجراءات
امام المحكمة العليا بما يتعين معه على المحاكم التزول على مقتضى ذلك الحكم .
(١٦) وقد قضي بأنه لما كان مثل هذا الجزء منوطا بالمحكمة التأديبية وحدها طبقا لاحكام القانون
٥٩/١٩ ، واذا صدر القرار التأديبي بفصل العامل من الخدمة من رئيس مجلس الادارة فانه يكون قد
صدر ممن لا يملك ولاية اصداره قانونا ، ومن ثم جاء مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، ويتعين لذلك
الحكم بالفائه ، وما يترتب على ذلك من الغاء (محكمة القضاء الاداري - الدائرة الاستئنافية الثانية طعن
٣٨٩ سنة ٢ ق في ٢٣/٦/٧١ ، مجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ١٦ ع ٣ ص ٨٨٠) كما قضي بأنه
اذا انط التشرية بموظف ما اختصاصا معين بنص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص ،
أو أن يحل فيه محل صاحبه ، الا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضا) ولا كان المتصدى
مقتصبا للسلطة (الادارية العليا في ٣/٤/١٩٧١ المرجع سالف الذكر ص ٨٦٠) كما قضي بأنه واذا
كان حكم المادة ٦٠ من القرار ، فيما قضي به من سلب اختصاص المحاكم التأديبية مخالفا لاحكام
القانون ٥٩/١٩ فانه يتعين استبعاده من دائرة التطبيق لعدم المشروعية ، ويكون الحكم المطعون
فيه الصادر بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضد المتهم المستند الى حكم
المادة المذكورة غير قائم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائه واختصاص المحاكم التأديبية
بنظر الدعوى وباعادتها للفصل فيها (الادارية العليا في ٢٦/٦/٦٨ ادارة قضايا الحكومة سنة ١٣
ع ٢ ص ٤٩٥) .

السلطات التأديبية من قرارات في شأن العاملين بالقطاع العام ، وذلك في الفترة السابقة على صدور القانون ٦١ سنة ٧١ .

وبداهة ليس من شأن حكم المحكمة العليا أن يكون بذى أثر في حالة ما اذا كانت سلطة التأديب الرئاسية قد مارست سلطتها ، في الحدود التي أوردتها القانون ٥٩/١٩ ، وهي توقيع جزاءات الانذار والخصم لمدة خمسة عشر يوما لمن تتجاوز مرتباتهم ١٥ جنيه شهريا ، أو اذا كانت هذه السلطة قد تخلت عن اختصاصاتها التأديبية المقررة باللائحة لتمارسها المحكمة التأديبية ، فلهذه الأخيرة ان تمارس - بعد الحكم بعدم الدستورية - ولايتها الاصلية في التأديب بما يتفق والاضاع التي كانت سائدة قبل صدور القرار الجمهوري ٨٠٢ سنة ٦٧ المعدل (١٧) اما اذا كانت السلطة الرئاسية قد مارست ولايتها التأديبية بالمخالفة للاوضاع التي كان يجب أن تسود قبل صدور القرار ٨٠٢ سنة ٦٧ ، نزولا على حكم المحكمة العليا فان الأمر يفترق في عدة حالات :

١ - ان يكون قرار الجزاء التأديبي نهائيا وفقا لحكم المادة ٦٠ الملغاه :

فإذا كان قرار الجزاء داخلا في حدود ما تملك السلطات الرئاسية توقيعه ، طبقا لاحكام القانون ٥٩/١٩ (الانذار والخصم لمدة ١٥ يوما لمن تتجاوز مرتبه ١٥ جنيه) ، ففي هذه الحالة يكون الجزاء مشروعا ، بيد انه يكون من اثر حكم المحكمة العليا ازالة القيد الذي كان قد فرضه القرار ٨٠٢ سنة ٦٧ بعدم اجازة الطعن ، ومن ثم يعود الوضع الى القواعد السارية قبل حكم المادة ٦٠ الملغاه ، ومنها قابلية قرار الجزاء للطعن ، طبقا للقاعدة العامة ، وذلك أما المحكمة المختصة ، وهي القضاء الاداري بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة ، والقضاء العمالي بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام .

أما اذا كان قرار الجزاء ، قد وقع متجاوزا لما تملكه السلطات الرئاسية - طبقا للقواعد التي المعنا اليها سلفا - فقد غدا مخالفا للقانون ، لصدوره من غير مختص باصداره قانونا ، ولا يعدو ان يكون مجرد عمل مادي يتعين ازالته وعدم ترتيب اي اثر على صدوره (١٨) . فتستطيع السلطة الرئاسية تحريك الدعوى التأديبية ، ما لم توقع جزاء مناسبا في حدود سلطتها ، والا جاز لصاحب الشأن الطعن على قرار الجزاء امام المحكمة المختصة ، لتقرير بطلان الجزاء وزواله - هذا ما لم يكن قد

(١٧) هذا ما لم يكن قد صدر حكم المحكمة التأديبية في المخالفة المعروضة ، وكان غير قابل للطعن فيه طبقا لحكم القرار ٨٠٢ سنة ٦٧ ، وفي هذه الحالة يرى البعض أنه حتى على الرغم من مضي المدة التي كان المفروض أن يرفع فيها الطعن ، فإنه يجوز توجيه الطعن طبقا للاجراءات المعتادة ، اي خلال ستين يوما محسوبة من تاريخ نشر الحكم بعدم الدستورية ، وقد نشر في ٧١/٦/٢٩ (تأديب العاملين في القطاع العام للدكتور محمد عصفور ص ١٠٩) .

(١٨) دمنهور الكلية في ٧٢/٤/١٩ سالف الإشارة اليه ، واصدار سلطة التأديب الرئاسية لقرار تأديبي مما تختص المحكمة التأديبية باصداره ينطوي على اعتداء للسلطة التنفيذية على اختصاص السلطة القضائية ، وتلك صورة من أبرز صور غصب السلطة التي تعمد القرار وتجعله مجرد عمل مادي ، لا يكتسب اية حصانة مهما طال به الزمن ، والدعوى بطلب إلغاء ذلك القرار لا تنقيد بالواعيد او الاجراءات المقررة قانونا لرفع دعوى الإلغاء (الادارية لرئاسة الجمهورية في ٧١/٣/١ رقم ٤٨٥ سنة ١٧ ق ٢) .

طعن على هذا القرار فعلا وتصدت له جهة القضاء بالفصل فيه ، منتهية الى سلامة هذا الجزاء ، بحكم حاز حجية الامر المقضى المانعة من معاودة النظر فيه .

٢ - أن يكون قرار الجزاء مطعونا فيه أمام القضاء :

فاذا كان الطعن منظورا امام المحكمة التأديبية ، باعتبارها جهة تعقيب لا تأديب ، بالمخالفة لمقتضى حكم المحكمة العليا ، التي زالت به ولايتها ، فتقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها وبإحالة المنازعة الى المحكمة المختصة بالقضاء العمالي أو الإداري ، حيث تقضى هذه الأخيرة بإلغاء الجزاء التأديبي الرئاسي ، لتجاوزه الحدود القانونية ، وتكون جهة الادارة المختصة بين توقيع الجزاء التأديبي المناسب الداخل في اختصاصها أو تحريك الدعوى التأديبية طبقا للقانون (١٩) .

(أ) اما اذا كان الطعن منظورا امام جهة قضائية :

فاذا كان الطعن منظورا امام القضاء الإداري أو العمالي ، الذي أصبح الاختصاص معقودا له ، بعد أن زالت ولاية المحكمة التأديبية بالتعقيب على القرارات التأديبية الرئاسية ، وسلطة محكمة الطعن هذه تقتضي بإلغاء قرار الجزاء واعتباره منعدما ، وإن ذهب القول الى أنه وإن اعتبر أنه صادر من جهة كانت له ولاية وقت إصداره ، فإن المحكمة سوف تراقبه مراقبة كاملة في كافة عناصره الموضوعية (٢٠) .

(ب) اما اذا كان الطعن منظورا امام المحكمة الإدارية العليا عن حكم تأديبي في قرار تأديبي رئاسي :

فاذا كان الحكم صادرا بعدم الاختصاص أو بعدم القبول ، فإن المحكمة الإدارية العليا تلغى الحكم وتحيل الطعن الى المحكمة المختصة . اما اذا كان الحكم التأديبي صادرا في موضوع الطعن ، فإن المحكمة العليا تقضى بإلغاء الحكم والقرار التأديبي ، على اساس عدم ولاية سلطة التأديب في إصدار القرار التأديبي اصلا . إذ من المقرر أن الحكم الذي يقوم به سبب من أسباب الطعن إنما يخضع الفصل فيه للقانونين المتنافذين وقت الفصل أمام المحكمة الإدارية العليا (٢١) .

٣ - أن يكون هناك حكم تأديبي نهائي :

فإن الاصل في هذا الحكم ، شأنه شأن باقي الاحكام ، أنه يحوز قوة الامر المقضى ، التي تمنع من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم ، وللبور

(١٩) التأديبية بالاسكندرية في الدعوى رقم ١٣/٧٧ ق بتاريخ ٧١/٩/٤ (غير منشور) ، ومما قالته أنه نزولا على حكم المحكمة العليا . . . وعملا بالمادة ٣١ من القانون ٧٠/٦٦ تكون المحاكم التأديبية غير مختصة بنظر الطعن في الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام . وهو الاختصاص الذي أسندته المادة ٦٠ من القرار ١٩٦٦/٣٣٠٩ المعدل . . . ولما كان مفهوم ما ذهبت اليه المحكمة العليا هو اختصاص القضاء العادي بنظر الطعن في الجزاءات التي توقع على العاملين بشركات القطاع العام ، بما يقتضى معه القول باختصاص القضاء العادي بنظر هذا الطعن والامر بإحالاته الى المحكمة العمالية المختصة ، وهو ما قضت به .

(٢٠) التأديب لعصفور ص ١١٣ .

(٢١) الادارية العليا في ١٨/١٢/١٩٦٥ س ١١ ص ١٧١ .

بأدله قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها ، وهذه الحجية التي اكتسبها الحكم تعلق على اعتبارات النظام العام (٢٢) .

ومن ثم فلا يكون من شأن الحكم بعدم الدستورية المساس بحجية الاحكام القضائية النهائية ، وبالتالي يتعين الابقاء على المراكز القانونية التي تولدت وفقا للاوضاع القانونية السابقة ، ايا كان القول في شأن عدم دستوريته ، ولو أنه كان مما يتفق مع الشرعية وسيادة القانون أن يعتبر الحكم بالغاء القانون غير الدستوري اعداما له منذ مولده وما يترتب على ذلك من تداعى كافة المراكز التي تولدت بالاستناد اليه ، الا ان دواعى استقرار المراكز القانونية للعاملين ، وما تولد عنها ، وما ترتب عليها توجب الابقاء عليها وعدم زعزعتها .

الا ان البعض يذهب الى انه من التجاوز البعيد ان تفرض على اصحاب الشأن مراكز واوضاع جائزة تولدت في ظل لائحة متعسفة ، تمثل عدوانا صارخا على قواعد الاختصاص وأصول التأديب (٢٣) ورتب على ذلك القول بأن الحكم بعدم الدستورية يفتح باب الطعن ، طبقا لاحكام مجلس الدولة ، ففي الحكم التاديبى الذى كان يعد نهائيا طبقا لاحكام القرار ، لان مثل هذا الحكم كان وفقا للقاعدة العامة قابلا للطعن ، لولا نص المادة ٦٠ معدلة ، والتي بسقوطها تكون قد زالت العقبة المادية التي كانت تعترض سبيل الطعن ، وهو ما يصدق على حالة صدور حكم نهائى بعدم جواز الطعن فى الجزاء التاديبى من القضاء الادارى أو العمالى . أما اذا كان الحكم النهائى صادرا فى موضوع الجزاء التاديبى من القضاء الادارى أو العمالى أو الادارية العليا ، فانه لا يجوز معاودة المنازعة فى هذا الحكم نزولا على حجته

المطلب الخامس : أثر صدور القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ على القرارات التاديبية والعمون القائمة :

لا مشاحة في أن القرارات التاديبية الصادرة قبل صدور القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، طبقا لاحكام المادة ٦٠ المعدلة ، والمقضى بعدم دستوريته ، والتي تتجاوز أحكام التأديب المقررة بالقانون ٥٩/١٩ ، ان الاصل فيها هو اعتبار هذه القرارات معدومة ، اذ هي مشوبة بعيب غصب السلطة ، اذا كانت معقودة أصلا للمحكمة التاديبية وحدها ، بما يتعين معه القضاء بالغائها (٢٤) لان المعلوم لا يصحح حتى ولو اصبحت الوحدة الادارية مختصة بتوقيع مثل هذه الجزاءات طبقا للقانون ١٩٧١/٦١ . كما انه وقد استبعدت المادة ٦٠ من القرار من دائرة التطبيق ، على ما قضت به المحكمة الدستورية العليا ، فانه لم يعد من سند للدعاء باختصاص المحكمة التاديبية . بنظر الطعن فى الجزاء التاديبى الرئيسى ، ولا يغير منه صدور القانون ١٩٧١/٦١

(٢٢) نقض ١٩٦٤/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض سنة ١٥ ص ٧١٦ .

(٢٣) الدكتور عصفور الرجبع السابق ص ١٠٨ .

(٢٤) اذ أن قرار الجهة الرئيسية فى هذا الشأن يكون مخالفا للقانون مخالفة جسيمة تعده ولا تجعل له أثرا قانونيا ، لانه فى هذه الحالة يكون من قبيل غصب السلطة الذى يصل بالقرار الى حد الانعدام ، وبالتالي لا تلحقه اية حصانة ولا يزيل عيبه قوات مواعيد الطعن فيه (الادارية لرئاسة الجمهورية رقم ٥٧٣ سنة ١٧ فى ١٩٧١/١٠/٣١ لم ينشر) .

الاختصاص وهو مستحدث فلا يسرى الا على القرارات التأديبية التي تصدر في مستندا الى المحاكم التأديبية الاختصاص بالنظر في تلك الطعون (٢٥) . لان هذا ظل القانون الذي استحدث الاختصاص بالقرارات الصادرة قبل تاريخ العمل به (٢٦) غير أن المحكمة الادارية العليا قد اعتبرت القانون ٧١/٦١ من القوانين المعدلة للاختصاص ، اذ اضيف على المحاكم التأديبية اختصاصا كانت قد حرمت منه بالحكم بعدم دستورية المادة ٦٠ من اللائحة الملغاة ، واعتبرت المحاكم التأديبية مختصة الآن (٢٧) بمقتضى هذا القانون ، باعتباره سنداً شرعياً يخولها الاختصاص بنظر الطعون على الجزاءات اعتداداً بما جرى على قضاياها من اعتبار القوانين المتعلقة بوسائل الطعن (الغاء أو تعديلاً أو استحداثاً) قوانين متعلقة بالاختصاص تسرى على ما يكون قائماً من المنازعات وان تولدت في ظل قوانين سابقة مغايرة (٢٨) .

كما اعتبرت المحكمة هذا القانون قانوناً مصححاً لعيب عدم الاختصاص ، الذي كان يشوب القرارات التأديبية ، الصادرة بالمخالفة للمادة الثانية من القانون

(٢٥) ولئن كانت المحكمة التأديبية قد تصدرت في حكمها لموضوع الدعوى ، الا أن تناولها له لم يكن على أساس من السلطة التقديرية المبتدأة التي أولها إياها القانون ٧١/٦١ ، الامر الذي لا تكون معه تلك المحكمة قد استنفدت ولايتها ، وألغتها في شأنه بعد ، في نطاقها الجديد ، وسماها التي تختلف كل الاختلاف عن سمات صلاحيتها الاولى (الادارية العليا في ٧٢/١/٢٢ رقم ٥٠٥ سنة ١٦ ق مجلة العلوم الادارية سنة ١٤ ع ٣ ص ١٠٢ وما بعدها) .

(٢٦) التأديبية للصناعة في ٧١/١١/١٤ رقم ٧ سنة ٥ ق مشار اليه مؤلف الدكتور عصفور السابق ص ١١٨ .

(٢٧) غير أن اختصاص المحكمة التأديبية في هذه الحالة يكون محدوداً للغاية إذ أنها لا تملك بمقتضى القانون ٧١/٦١ ولاية التعقيب على الجزاءات التأديبية التي وقعت بالاستناد الى المادة ٦٠ من اللائحة التي سقطت في مجال التطبيق بعد صدور حكم المحكمة العليا بعدم دستورية هذه المادة ، ففي حين تنسبط ولاية المحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات التأديبية التي تكون قد وقعت في ظل القانون ٧١/٦١ ، تقتصر ولاية المحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات التأديبية التي تكون وقعت في ظل لائحة العاملين الملغاة على تقرير انعدام تلك الجزاءات التي تكون وقت صدورها تجاوزت حدود المادة الثانية من القانون ٥٩/١٩ إذ ليس هناك تلازم حتمي بين الاختصاص القضائي وتطبيق قانون بعينه ، فقد تستمد جهة قضاء ولاية جديدة من قانون مستحدث ولكنها تكون مقيدة بتطبيق النظام القانوني السابق الذي كان يحكم الواقعة وفضلاً عن ذلك فإن في استمرار قيام المحكمة التأديبية بنظر حقوق مرفوعة عن جزاءات وقعت في ظل نظام قانوني سابق لا يحول بينها وبين أن تنزل حكم هذا النظام القانوني ، وهي إذ تقرر انعدام القرار الطعن فيه أمامها ، أعمالاً لنظام القانون السابق ، لا تتجاوز اختصاصها كجهة قضاء ، ولا تفعل أكثر من الكشف عن واقع قانوني لا يحتاج الى حكم قضائي يحسمه (راجع عصفور المرجع السابق ص ٩) .

(٢٨) وبهذا المعنى قضت محكمة استئناف القاهرة دائرة ١٢ رقم ١٥٤٦ سنة ٨١ ق في ٦٩/٣/١٣ إدارة قضايا الحكومة سنة ١٤ ع ٣ ص ٨١٦ ، وهو ما قضت به المحكمة الادارية العليا إذ قضت (أن القانون رقم ٤٦ سنة ٦٤ وقد عدل اختصاص المحكمة التأديبية وذلك بسحب ولايتها على العاملين الشاغلين لوظائف مؤقتة بعد أن كانت غير مختصة بذلك في ظل القانون ٢١٠ سنة ٥١ ، فإنه يعتبر في هذه الشأن من القوانين الاجرائية التي تسرى طبقاً لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالمرور المباشر على الدعاوى التي لم يفصل فيها بعد ، ولما كان يبين من القانون ٤٦ لسنة ٦٤ كان سارياً أثناء نظر الدعوى التأديبية مشاهدته المنازعة ، وقبل الفصل فيها ، وأن المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظرها ، وما كان يجوز لها أن تقضي بعدم اختصاصها بنظرها ومن ثم تكون قد خالفت حكم القانون الامر الذي يتعين معه الغاء حكمها ، والغناء باختصاصها بنظر الدعوى التأديبية واعادتها اليها للفصل فيها (الادارية العليا في ١٩٧٠/١/١٧ قضايا الحكومة سنة ١٤ ع ٤ ص ١٠٦٠) .

وقضت المحكمة الادارية أنه ينبغي على اعتبار القانون ١٩٧١/٦١ معديلاً للاختصاص أن يسرى بأثره

٥٩/١٩ ، ومما قالت المحكمة « أن المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية لائحة نظام العاملين بالقطاع العام ، فيما تضمنته من اسناد ولاية الفصل في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع المبدي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وباختصاصها يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بالغائه ، وكان يتعين كذلك بعد الغائه إحالة الدعوى الى الجهة القضائية المختصة الا انه بصدر القانون ٧١/٦١ أصبحت المحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٤٩ من هذا النظام هي صاحبة الاختصاص بالفصل في مشروعية قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بفضل العاملين بالقطاع العام ، شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ، بجانب الاختصاصات الأخرى ، واذ تصدت المحكمة التأديبية لنظر موضوع المنازعة وفصلت فيه ، فلا يكون ثمة مجال لاعادة الدعوى اليها من جديد ولا محيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من التصدي للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون ، وتنزل على المنازعة المطروحة حكم القانون الصحيح ، أعمالا لحكم القانون ٥٩/٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، أما مانصت عليه المادة ٤٩ من القانون ٧١/٦١ من اعتبار أحكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل في قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، فان ما تضمنته هذه المادة من الغاء طريق الطعن لا يسرى طبقا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧١/٦١ ولا كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل تاريخ العمل بهذا القانون فلا يكون ثمة اثر على اختصاص المحكمة الادارية العليا ، بالنظر في الطعن المائل والفصل في موضوعه ، وحيث أن المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بالتطبيق لحكم القانون ٧١/٦١ باعتبار انه كان يشغل الفئة الثامنة قبل تاريخ العمل به ، وقد خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى ، فلم يعد ثمة جدوى من الغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره - ليعود الامر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها ان افصحت عن رأيها فيه ، فتصر على موقفها وتصحح قرارها باعادة إصداره بسلطتها التي خولت لها في هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة في دورة اخرى لا مسوغ لتكرارها ، ويعتبر القانون الجديد ، والحالة هذه ، وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره ، ويتعين ، من ثم ، تناول القرار ومرافعة بالسبب لاركانه الأخرى (٢٩) .

== المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من القضايا قبل تاريخ العمل به طبقا للقاعدة المقررة في صدر المادة الأولى من قانون المرافعات ... وهذه القاعدة من الاصول المسماة ، اذ أن القوانين المنظمة لاصول التقاضي هي في مجموعها منظمة لراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير ، ولا كان القانون ١٩٧١/٦١ لم يتضمن أي حكم خاص لا صراحة ولا ضمنا بتخصيص من جانب المشرع اثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التي ترفع بعد نفاذه دون سواها فإنه يسري بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه - الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة (الادارية لرئاسة الجمهورية في ٧٢/١/٢٤ رقم ١٥٤ سنة ١٨ ق) .

(٢٩) الادارية العليا رقم ٢٩٦ سنة ١٦ ق في ٧٢/١/١٥ مشعان اليه بمؤلف الدكتور عفيف

ومع ذلك ، فلم تساير المحكمة الادارية العليا هذا الاتجاه على اطلاقه ، فقضت انه اذا كان الجزاء التأديبي هو الفصل الرئاسي ، في حين أن سلطة الفصل كانت تملكها المحكمة التأديبية وحدها وظلت كذلك في القانون ٧١/٦١ . فان العيب الذي يكون قد اعتور القرار المطعون فيه لا ينفك عنه في ظل أحكام القانون ٧١/٦١ . ولذلك تقضى المحكمة بالغائه دون مساس بسلطة الشركة في اتخاذ ما تراه مناسباً . ولها في هذا الشأن اما أن توقع على العامل - في حدود السلطات المخولة لها قانوناً - الجزاء التأديبي المناسب ، أو تتخذ اجراءات احالته الى المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمته تأديبياً (٣٠) .

وانه اذا كانت المحكمة التأديبية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى تأديبية مقامه ضد احد العاملين في القطاع العام بحجة ان الاثر المباشر للمادة ٦٠ من لائحة العاملين الملغاة قيام السلطة الرئاسية بممارسة سلطاتها التأديبية الشامل ، فان المحكمة الادارية العليا تقضى بالغائه الحكم بعدم الاختصاص . اذ تعلق الامر بعامل ، كان يشغل عند احالته الى المحكمة التأديبية ما يعادل وظائف المستوى الثاني ، طبقاً للقانون ١٩٧١/٦١ . استناد الى أن هذا العامل لا يخضع في تأديبه للسلطات الرئاسية بسلطاتها الشاملة ولكن يشاركها في ذلك المحكمة التأديبية المختصة ، التي خولها القانون دون سواها ، سلطة توقيع عقوبة الفصل من الخدمة ، على العاملين شاغلي وظائف هذا المستوى ، ويتعين من ثم اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية (٣١) .

وانه وان كانت المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام تعتبر احكام المحاكم التأديبية الصادرة بالفصل في الطعون ضد قرارات السلطات الرئاسية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة ، على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث ، نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . الا أنه لما كان ما تضمنته هذه المادة من الغاء طريق من طرق الطعن لا يسرى طبقاً لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بالقانون ٧١/٦١ فلا يكون بها ثمة اثر على اختصاص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طعن موجه ضد حكم صدر من قبل تاريخ العمل بالقانون ٧١/٦١ (٣٢) .

وانه اذا كانت المحكمة التأديبية قد قضت باختصاصها بنظر طعن موجه الى قرار تأديبي رئاسي بالفصل ، وتصدت لنظر موضوع المنازعة وفصلت فيه ، فانه بعد ان اصبحت المحكمة التأديبية وفقاً لحكم المادة ٤٩ من القانون ١٩٧١/٦١ هي صاحبة الاختصاص بالفصل ، فلم يعد جائزاً اعادة الدعوى اليها لتقضى فيها من جديد ، ولا محيص اذن امام المحكمة الادارية العليا من التصدي للقرار المطعون فيه لتزنه بميزان القانون الصحيح ، ومفاد ذلك أن المحكمة التأديبية في ظل المادة ٦٠ ق ٣٣٠٩/٦٦ معدلة اذا تصدت لموضوع القرار التأديبي الصادر في حق العامل ، رغم عدم اختصاصها بذلك وفقاً لحكم المحكمة العليا بعدم الدستورية ، يكون

(٣٠) الادارية العليا في ٧٢/٢/١٢ رقم ٤٩٧ سنة ١٥ ق .

(٣١) الادارية العليا في ٧٢/٢/١٢ رقم ١٠٩٩ سنة ١٣ ق .

(٣٢) الادارية العليا في ٧٢/٢/١٢ رقم ١٠٦٨ سنة ١٥ ق مشار اليها بمؤلف مصطفى المشار

تصديها مدعاة لعدم إعادة الدعوى اليها عندما تقضى المحكمة الادارية العليا بالغاء حكمها لعدم اختصاصها ، ذلك أن القانون ١٩٧١/٦١ قد عمد الى تقرير الاختصاص للمحاكم التأديبية بالفصل فى مشروعية القرارات التأديبية الرئاسية ، وعلى ذلك تلتزم المحكمة الادارية العليا بالتصدي للقرار للطعون فيه (٣٣) .

المطلب السادس : التنازع الزمنى فى شأن القواعد المنظمة لسقوط الدعوى والعقوبة :

عندما صدر القانون ٢١٠ سنة ٥١ لم يكن يتضمن نصا خاصا فى شأن تقادم الدعوى التأديبية ، الى أن صدر القانون ١٣٢ سنة ٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، فخصى فى المادة ٢٠ - لأول مرة - على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة ، ثم الغى هذا المجلس بالقانون ٧٣ سنة ٥٧ ، واضيف الى القانون ٢١٠ سنة ٥١ المادة رقم ١٠٢ مكررا ، وهى تقضى بعدم سقوط الدعوى التأديبية طوال وجود العامل بالخدمة ، والنص بصيغته يشمل المخالفة المالية والادارية على السواء ، ثم صدر القانون ٤٦ سنة ١٩٦٤ ونص فى المادة ٦٦ على استحداث ميعادا لسقوط الدعوى التأديبية هو ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة (٣٤) ، ومنه يثور الخلاف حول التاريخ الذى يبدأ منه جريان مدة السقوط وهل يبدأ من تاريخ علم الرئيس بوقوع المخالفة ام من تاريخ نفاذ القانون ، وهو الخلاف الذى ثار من قبل عند تطبيق المادة ٢٠ المشار اليها . وقد تنازع المشككة رأيانا مختلفا بحسب تحديد طبيعة نظام التأديب ، والتالى تحديد طبيعة الدعوى التأديبية والقواعد العامة الواجبة التطبيق عليها .

فذهب رأى فى القضاء التأديبي الى أن الدعوى التأديبية أقرب صلة بالدعوى العمومية وان الجزاءات التأديبية التى يقضى بها أقرب صلة بالعقوبات ، ومؤدى ذلك ان تخضع الدعاوى والجزاءات التأديبية للاصول العامة التى تخضع لها جرائم القانون العام وعقوباته ، وتطبيقا له قضت المحكمة التأديبية بسقوط الدعوى التأديبية طبقا للمادة ٢٠ من القانون ١٣٢ سنة ٥٣ بعد أن عملت المادة الخامسة عقوبات ، وذلك باعتبار ان المادة ٢٠ من القانون هى الاصلح للمتهم ، قولا منها ان الجزاء التأديبي هو بمثابة عقوبة فى شئون الوظيفة ، فتسرى عليها كافة القواعد العامة المقررة بشأن تطبيق القوانين من حيث الزمان والمكان ، وما يجب توافره من ضمانات فى التحقيقات ، وغير ذلك من القواعد الأساسية فى هذا الشأن ، ما لم يرد نص خاص بشأن المحاكمات التأديبية ، واعتبرت المحكمة المادة الخامسة عقوبات من قبيل القواعد الأساسية التى تحكم التأديب ، لانها تقرر حكما عاما يسرى على كافة الجرائم ، ايا كانت طبيعتها ونوعها ، وبهذه المثابة يسرى على المخالفات الادارية بشأن تحديد مدة السقوط ، ما دام قد وقع الفصل قبل صدور المادة ١٠٢ مكررا ، الذى يعتبر نصا استثنائيا فى نفيه على عدم سقوط الدعوى

(٣٣) الادارية العليا فى ١٥/١/٧٢ رقم ٢٢٣ سنة ١٦ ق مجلة العلوم الادارية سنة ١٤

ع ٣ ص ١٠٢ ، رقم ١٧٤ سنة ١٥ ق فى ١٩٧٢/٢/٥ .

(٣٤) وهى تقابل المادة ٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام مع تعديل فى المدة وكذا المادة ٥٩

من القانون ٧١/٦١ والمادة ٦٢ من القانون ٥٨ سنة ٧١ .

التأديبية طوال مدة الخدمة ، وهذا النص الاستثنائي لا يسرى بأثر رجعى على المخالفات التى ارتكبت قبل تاريخ العمل به ، وانما يسرى عليها حكم المادة ٢٠ ق ١٣٢ سنة ٥٢ ، ولا يجوز القول بأن مدة السقوط مستحدثة ، ذلك لان السقوط قاعدة مقررة سواء فى الحقوق أو الجزاءات (٣٥) ، وهذا الرأى يقتضى ، أيضا ، القول بأنه وقد قررت المادة ٦٦ من قانون العاملين حكما جديدا بسقوط الدعوى التأديبية أثناء الخدمة ، وهى ولاشك قاعدة الأصلح للمتهم ، فان هذا السقوط ينسحب على المخالفات التى وقعت فى تاريخ سابق على نفاذ قانون العاملين ، وتسرى مدته بالنسبة اليها اعتبارا من تاريخ علم الرئيس بها .

وذهب رأى آخر معتبرا نظام التأديب على انه جزء من القانون الادارى درن اعتداد بطبيعته العقابية المميزة ، وأخضع مشكلاته لاحكام القانون الادارى وضوابطه ، مطبقا فى المسائل الاجرائية قواعد قانون المرافعات ، وقيل فى هذا الصدد ان الدعوى التأديبية كالخصومة الادارية ، فتخضع لما جاء بقانون المرافعات من احكام ، اذ ان الشارع لم يورد بقانون التوظيف نصا خاصا بالمشكلة ، لذلك لا محيص من الاستهداء بما جاء فى قانون المرافعات من نصوص متعلقة ببدء سريان مواعيد السقوط وبقواعد القانون المدنى ، ذلك ان هذه النصوص وتلك القواعد ، وان كانت قد وردت فى تلك القوانين ، تطبق أمام القضاء الادارى فى نطاق المنازعات الادارية فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس فى اوضاعه الخاصة ، وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا بأن المادة الرابعة من قانون المرافعات تقرر ان ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العام لهذه العبارة لا يسرى الا من تاريخ العمل به ، وانه فيما يتعلق بمدد السقوط خاصة ، فضلا عن انه لا يجوز التمسك بها الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، فانها لا تبدأ فى السريان ايضا الا من تاريخ العمل بذلك القانون ، وازافت ، ان المادة ٨/٢ مدنى قد رددت هذا الحكم ، اذ نصت على ذلك بقولها اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، وينبغى ان هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدد للتقادم لم تكن مقررة من قبل اصلا ، وهذا كله تطبيق لمبدأ عدم سريان القانون على الماضى ، والقول بغير ذلك يؤدى الى سقوط الدعوى التأديبية بالمدد التى استحدثها القانون الجديد قبل صدور هذا القانون ، وهو ما لا يجوز القول به وما يتجافى مع المنطق القانونى ، ومقتضى ذلك فان مدد سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات التى وقعت قبل صدور قانون العاملين لا تسرى الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون الجديد (٣٦) .

وقد ذهب البعض الى ان نظام التأديب ، ايا كان المجال الذى يمارس فيه ، هو نظام ذو طبيعة مزدوجة - نظام طائفى ونظام عقاب - وهو لا يخضع لاي من النظامين خضوعا مطلقا ، بيد ان كل نوع من العوامل التى تفرض على نظام التأديب نوعا من التبعية تحقق له فى نفس الوقت نوعا من التحرر حيال النظام الاخر ، ومؤدى ذلك ان تنطبق معالم هذا التنازع بين نوعى العوامل على القانون التأديبى ، وهى التى تعطيه سماته المميزة ، بيد انه مع التسليم بالتقارب بين ولائى التأديب والتجريم

(٣٥) المحكمة التأديبية للتربية والتعليم رقم ٦ سنة ٣ ق فى ٦١/٢/١٥ .

(٣٦) الادارية العليا رقم ١٠٥٨ لسنة ٦ ق فى ٦١/٤/٢٩ ، العليا فى ٦٧/٣/٦١ .

من حيث الطبيعة القانونية ، أو حتى الماثلة بينهما . فان هذا لا يعنى خضوع نظام التأديب للنظام الجنائي خضوع تبعية ، فهو يستعير من الضوابط الجنائية تلك التى تتفق مع فكرة عادلة للعقاب فحسب ، بغض النظر عن نوع هذا العقاب ، وهو لهذا السبب يطبق هذه الضوابط إلى المدى الذى لا يخل باستقلاله أو ذاتيته (٣٧) .

وذهب البعض الآخر إلى ان عدم رجعية مواعيد السقوط يرتد إلى ضرورة احترام الحقوق المكتسبة فى ظل الروابط والعلاقات الخاصة ، أما فى الروابط والمراكز الوظيفية ، وعلى الاخص فى نطاق السلطات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قائمة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة بأثر رجعى ، كما هو الشأن فى الروابط الخاصة ، والاصل ان اعمال القانون بأثر رجعى غير جائز ، إذا ترتب عليه اهدار مراكز ذاتية للعاملين أو ترقيب حقوق مالية على الدولة عن مدة سابقة ، والا فالرجعية جائزة ، ومن المسلم أن مراكز العاملين هى مراكز تنظيمية عامة يسرى عليها كل تعديلات جديدة فيها دون أن يكون للعامل حق الاحتجاج بقواعد القانون القديم ، كما أن هذه المراكز تنظمها قواعد آمرة لا يجوز الخروج عليها أو الاتفاق على عكسها ، لما تهدف إليه من تحقيق المصالح العامة وتتعلق لذلك بالنظام العام ، ومن المسلم بأن المخالفات والأجزاء والدعاوى التأديبية أقرب صلة بالجرائم والعقوبات والدعاوى الجنائية ، ولهذا فانه عند النقص فى القواعد التأديبية ينبغى استلهاً الحلول المناسبة من الاصول والمبادئ والقواعد الجنائية لا من القواعد المدنية والمرافعات ، ولقد نهلت المحكمة الادارية العليا الكثير من معين القواعد الجنائية بما يتبغى معه فى استنباط الحلول التأديبية من المصادر الجنائية استلهاً مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم وأعماله فى المجال التأديبى ، بما يتأدى معه ، احتساب مدة سسقوط الدعوى التأديبية اعتباراً من تاريخ علم الرئيس بوقوع المخالفة قبل نفاذ قانون العاملين اذا كانت قد استوفت مدة سقوطها (٣٨) .

على ان قاعدة القانون الاصلح للمتهم التى استند إليها هذا الرأى رفضت اعمالها المحكمة الادارية العليا مقررّة ان هذا المبدأ لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية التى تنصل بالتجريم والعقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصوص المقررة لاجراء ادارى ، يتحدد على مقتضاه المركز القانونى للموظف العام فى مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو الاجراء لا ينطوى على أى جزء جنائى (٣٩) .

وقد رتب البعض على هذا القول ان الطبيعة العقابية للتأديب لا تحجب الفروق الجوهرية بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية ، ولما كان المشرع نفسه ، فى بعض الحالات ، يرفض التقادم كلية فى المجال التأديبى ، بينما يعترف به فى المجال الجنائى ، فانه حين ينتقل من تنظيم الى آخر فإن واجبه ان يفصل فى هذا الامر صراحة ، فاذا صمت فانه يميل الى ترجيح مسلك المحكمة الادارية العليا لأنه أكثر تعبيراً عن ارادة المشرع من ناحيته ولانه أكثر انسجاماً مع طبيعة الروابط بين الادارة وبين العاملين (٤٠) .

(٣٧) اصول التأديب والعقاب ج ٣ ص ٢٢ .

(٣٨) نظام العاملين المدنيين بالدولة للسيد ابراهيم ص ٥٧٩ وما بعدها .

(٣٩) الادارية العليا فى ٦٩/٤/٢٦ ق ١٤ ص ٦٢٣ .

(٤٠) التأديب للطحاوي ص ٦٣٠ .

وتطبيقاً لهذا النظر رفضت المحكمة العليا تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الاحكام التأديبية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، لانه لايسرى عليها باثر رجعى اذ « لا اثر له على الحكم التأديبى المطعون فيه الصادر فى ٦٢/٢/٢١ ، والذي تبعث سلامة تطبيقه للقانون على اساس القانون الذى كان معمولاً به عند صدوره دون غيره » (٤١) .

وانتهت المحكمة العليا الى انه اذا استحدث القانون ميعاداً لتقادم الدعوى التأديبية فان هذا الميعاد لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدث الميعاد ، وكذلك الحكم اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم ، سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، وان هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم تكن مقررة من قبل أصلاً . ولا ترى المحكمة ثمة تعارضاً بين هذا الحكم وما سبق ان قضت به من استعارة بعض احكام القانون الجنائى فى مجال الدعوى التأديبية ، ذلك أن المحكمة التأديبية اذ خلا قانونها من نص يحكم العلاقة المعروضة عليها ، فلها ان تستعير من احكام القانون الجنائى أو الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية أو القانون المدنى ، ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها بما يضمن حسن سير المرافق العامة ، وليس ثمة الزام عليها بأن تستعين بأحكام قانون معين دون قانون آخر ، ولا ترى المحكمة - فى مجال تقادم الدعوى التأديبية - أعمال مبدأ تطبيق القانون الأصلح لمتهم ، وهو المبدأ المقرر فى القانون الجنائى ، ذلك أن المشرع حين نص على المادة ٦٦ من القانون ١٩٦٤/٤٦ لم يدر بخلفه أن يجعل حكمها بمثابة رد اعتبار قانونى ، يؤدي الى سقوط جميع الجرائم التأديبية التى تنص على ارتكابها ثلاث سنوات قبل العمل بالقانون (٤٢) .

المطلب السابع : التنساز مع الزمنى فى شأن القواعد المنظمة للوقف ، والجزاء واثره فى صرف المرتب وفى الترقية ، وكذا المتعلقة بمحو العقوبة :

كان قانون العاملين ٢١٠ سنة ٥١ يرتب على وقف العامل عن عمله - كقاعدة عامة - حرمانه من صرف مرتبه عن مدة الوقف وهو اثر يمتد بامتداد الوقف عن العمل ويزول بزواله ، ثم عدل هذا الحكم واصبح الاصل فى القانون ٤٦ لسنة ٦٤ ، وكذا فى دائرة العاملين بالقطاع العام ، الاصل أن الوقف عن العمل لا يترتب عليه الا وقف صرف نصف مرتبه ، فما حكم قرارات الوقف التى صدرت فى ظل القانون القديم وظلت ممتدة لها من نفاذ القانون الجديد . لما كان القرار الصادر بوقف العامل عن عمله احتياطياً يضعه فى مركز قانونى ذاتى ، يمتد باثاره ما امتد الوقف والقاعدة فى الاثار الممتدة للمراكز الثانوية الذاتية ، أن ما وقع منها فى ظل القانون القديم يفلت من سلطان القانون الجديد ، وما امتد منها فى ظل القانون الجديد ، يخضع للآثر المباشر لهذا القانون اعتباراً من تاريخ نفاذه ، احتراماً لمبدأ عدم الرجعية ، وتطبيقاً له فان كل حالات الوقف التى امتدت حتى لحقها القانون الجديد لا تسرى عليها احكامه فيما يتعلق بمدة الوقف السابقة على نفاذه ، ولكنه يسرى عليها باثر حال مباشر اعتباراً من تاريخ نفاذه ، وبهذا يكون لكل الموقوفين

(٤١) الادارية العليا فى ٦٧/٢/١٠ رقم ١٠٤٦ سنة ٨ ق منشور فى مجلة قضايا الحكومة س ١٤

ع ١ ص ١٨٥ .

(٤٢) الادارية العليا فى ٧١/٥/٢٢ - قضايا الحكومة سنة ١٦ ع ٤ ص ١١٢١ .

عن العمل قبل نفاذ القانون الجديد ان يتقاضوا - اعتبارا من تاريخ نفاذه - نصف مرتباتهم عن مدة وقفهم الممتدة في ظل القانون الجديد .

وبالمثل بالنسبة الى الآثار الممتدة لقرار انجزاء ، فقد كان يترتب على هذا القرار أثر ممتد يتمثل في خطر ترقية العامل مددا معينة من تاريخ توقيع العقوبة عليه ، وقد خفض القانون الجديد هذه المدد ، والقاعدة أن هذه المدد الجديدة المنخفضة لا تسرى على الحالات التي انقضت مدتها وانتهت في ظل القانون القديم ، اعمالا لمبدأ عدم الرجعية واستقرار للمراكز ، أما الحالات التي لم تستكمل مدتها في ظل القانون القديم ، واستمرت ممتدة في ظل القانون الجديد ، فإنها تقع تحت سلطان القانون الجديد ، ويسرى عليها باثر حال ، ومن ثم تسرى عليها المدد الجديدة ، المنخفضة ، اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون الجديد . ولا يخلو الحال عند احتساب المدد الجديدة المنخفضة من أحد أمرين ، فاما أن يتبين ان هذه المدد تعتبر منقضية في تاريخ سابق على نفاذ القانون الجديد ، وعندئذ لا يرد أثر انقضائها الى وقت هذا الانقضاء في تاريخ سابق على نفاذ القانون ، وانما تعتبر هذه المدد منقضية وقت نفاذ القانون الجديد ، تطبيقا لآثره الحال اعتبارا من تاريخ سريانه ، واما أن يتبين ان المدد الجديدة لم تكتمل وقت نفاذ القانون ، ومن ثم فإنها تجري لتستكمل في ظله .

والامر كذلك بالنسبة الى محو العقوبات التأديبية ، اذ يجوز محوها اذا ما توافرت شروط موضوعية ، وبعد انقضاء مدد معينة على توقيعها ، وقد اتجه قانون العاملين المدنيين ٦٤/٤٦ ، ٧١/٥٨ من بعده الى خفض هذه المدد ، واذا يسرى القانون بأثر حال على الجزاءات التي لم يتم محوها حتى تاريخ نفاذه فإنه تطبيقا لذلك يجوز اعتبارا من تاريخ نفاذه محو العقوبات السابقة توقيعها في ظل القانون القديم ، متى استوفت الشروط المدد الجديدة (٤٣) .

المطلب الثامن : قاعدة التنازع الزمني في مجال القواعد المستحدثة وتلك المعدلة للقواعد التأديبية :

لا مشاحة في أن القواعد المستحدثة شأنها شأن القواعد المعدلة ، تسرى باثر حال مباشر ، اذ تدخل في اطار المركز القانوني العام للعامل ، ولا يتصور تقسيم المركز العام الى مجموعتين من النظم أحدهما مستحدثة والاخرى معدلة ، وافراد كل مجموعة بقاعدة سريان مستقلة ، وانما ينظر الى المركز العام في مجموعة كوحدة قائمة تسرى عليها قاعدة سريان زمني واحدة ، وقد قضت المحكمة العليا في هذا المقام انه النص الذي استحدث مدة سقوط الدعوى التأديبية اثناء الخدمة لا يسرى الا اعتبارا من تاريخ نفاذه - كما لا يبدأ احتساب مدة السقوط الا اعتبارا من تاريخ هذا النفاذ (٤٤) .

الفصل الثالث

التفسيرات التشريعية وآثرها على القواعد والمراكز والظنون القائمة

أولا : التفسير التشريعي

التفسير التشريعي تقوم به السلطة التي تتولى التشريع في الدولة لضبط

(٤٣) راجع العاملين المدنيين في الدولة للشيخ إبراهيم ص ٤٤ وما بعدها .

(٤٤) وهذا الحكم سبق الإشارة اليه بما أثير حوله من مناقشة المبدأ الذي تضمنته .

المقصود بقواعد تشريعية سابقة بسبب ما اكتنفها من غموض أو ما صادفته من خلاف فى التطبيق أو تصدر القواعد المفسرة فى صورة قانون جديد يسمى بالقانون التفسيرى ، والاصل أن يصدر هذا القانون من نفس السلطة التى أصدرت القانون المراد تفسيره ، ولكنه يصدر أحيانا بطريق التفويض ، وتطبيقا لذلك فضت المادة ٩١ من القرار ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ « على أنه تصدر التفسيرات التشريعية الملزمة لاحكام هذا النظام بقرار من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشئون التنفيذية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ويختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة » ، كما جاء بالقانون ٧١/٦١ بالمادة ٨٣ أن مجلس الدولة يختص دون غيره بإبداء الرأى مسببا فيما يتعلق بتطبيق احكام النظام عن طريق إدارة الفتوى المختصة .

وقد قصد بهذا النص حسم ما قد يثور من اختلاف فى تفسير بعض النصوص، مما حدا بالمشرع الى منح هذه الإدارة سلطة إصدار تفسيرات تشريعية ملزمة ، ومن ثم فإن هذا التفسير يعتبر جزءا مكملًا للتشريع الاصلى وعن طبيعته وقوته ، وينفذ من تاريخ سريان القرار المفسر ، ولا يعتبر ذلك تطبيقا للقانون بأثر رجعى ، اذ المفروض أنه لا يأتى بأحكام جديدة ، وإنما مهمته قاصرة على ضبط وإيضاح المقصود بأحكام قديمة ، وبعبارة أخرى فهو إنما يصدر ليكشف عن غوامض القانون ، وليزيل الابهام الذى قد يلابس بعض نصوصه ، فهو لا يخرج عن احكام القانون أو يعدله أو يستحدث أحكاما لم يتناولها (٤٥) . بيد أنه لا يجوز الالتجاء اليه الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد اكماله أو تعارض يراد ازالته ، بحيث اذا كان النص صريحا سليما من هذه العيوب فلا يجوز الالتجاء الى تفسيره تشريعا بما يعارض واضح احكامه ، لخروج ذلك عن وظيفة التفسير ، ايا كانت وسيلته ، حيث لا يجوز تعديل التشريع الا بعد إصدار قانون معدل له يكون له اثره فقط على ما يجد من الوقائع ، بعد تاريخ العمل بأحكامه ، وذلك فضلا عما تنطوى عليه وسيلة الالتجاء الى التفسير التشريعى لتعديل احكام القانون من حظر سريان هذا التفسير بأثر رجعى يعود الى تاريخ العمل بالقانون المفسر ، مما يترتب عليه المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد وزعزعة المراكز القانونية التى نشأت فى ظل قانون واضح صريح (٤٦) .

والحق فى إصدار تشريع تفسيرى لا يؤثر فيه استتالة الزمن ولا استقرار القضاء فيما فصل فيه من قضايا مماثلة ، على وجهة نظر واحدة غير متعارضة ، ذلك أن قيام التعارض فى الأحكام ليس بشرط يلزم توافره قبل أن يعمد المشرع الى إصدار التشريع التفسيرى ، بل يكفي فى هذا الخصوص أن يراد بالمشرع أن المحاكم لم تستتب قصده الحقيقى من التشريع المفسر (٤٧)

على أنه ينبغى على الجهة المنوط بها هذه التفسيرات التشريعية أن تتقيد بنطاق احكام ونصوص امقانون ومراميها ، لتزيل ما اعتورها من غموض أو تناقض ، فى ضوء نية المشرع الحقيقية أو المفترضة مستهدية فى ذلك بأهدافه وأسس وأساببه

(٤٥) الادارية العليا فى ٦٨/١١/١٧ رقم البائى ج ١ سنة ٦٧ .

(٤٦) فتوى الجمعية العمومية رقم ٣٤١ مجموعة ١٩٥ سنة ١٣ ق ١ طامة سنة ٥٠ ع ٢ ص ١٤٣ .

(٤٧) نقض ٥٩/٥/٧ مجموعة احكام النقض سنة ١٠ ص ٣٩٠ .

ونصوصه ، دون أن يتجاوز هذه الحدود ألا تخلق قواعد وأحكام أخرى جديدة ،
تجافى أحكام القانون أو تخرج عنه . والا كان عمل جهة التفسير معيبا يعيب اغتصاب
السلطة ومعدوما (٤٨) .

**ثانيا : أثر التشريع المفسر على الدعاوى القائمة ، وتلك التى فصل فيها بأحكام
حازت قوة الأمر المقضى :**

ويرتد نفاذه بأثر رجعى الى تاريخ سريان القانون الأصيل دون حاجة الى نص
بذلك ، لاشك أن التفسير التشريعى يأخذ حكم القانون معه ويجرى مجراه فيسرى
على ما ترتب قبل صدوره من مراكز ذاتية تحققت فى ظل التشريع الذى تفسره ،
ويعمل حكمه على كافة الدعاوى القائمة والمطروحة على المحاكم عند صدوره . ما لم
يكن قد صدر فيها حكم نهائى .

أما بالنسبة للأحكام النهائية التى حازت قوة الأمر المقضى ، فذهب رأى الى أن
الأحكام كاشفة للمراكز الذاتية وليست منشئة لها ولذلك فإن هذه المراكز التى تكشف
عنها الأحكام تظل مستندة لا الى الحكم الى سببها الأصيل ، وهو نص القانون ، الذى
استمد منه المركز وجوده وكيانه ، ويصبح هذا المركز فاقد السبب ، ولا يجوز
الاحتجاج فى هذا المقام بحجية الأحكام ، وما تتمتع به من قوة الأمر المقضى ، لأن
هذه الحجية ، أيا كانت الاعتبارات التى أقيمت عليها ، لا تضى على المراكز التى
تقررها حصانة خاصة تعاو بها على رجعية القانون . هذا فضلا عن أن هذه الحجية
هى من وضع القانون ، ومن ثم لا يتصور أن تقف عقبة أمام نفاذ القانون بالأثر
الرجعى الذى أوجبه (٤٩) .

غير أننا نرى أن الحكم ، متى أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، فلا تملك
المحكمة التى أصدرته العدول عنه ، بل يفرض عليها وعلى جميع المحاكم الأخرى ،
لأنها تكون قد استنفدت بالحكم ولايتها فى هذا الصدد ، وهذه قاعدة أساسية من
النظام العام ، وهى لا تملك ذلك ولو فى خلال الميعاد المقرر للطعن فى حكمها . لأن
المحكمة لا تسلط على قضائها ، وحكمة هذه القاعدة أن استقرار الحقوق لدى
أصحابها ، يقتضى احترام الأحكام ، بحيث إذا انقضت مواعيد الطعن فيها دون الطعن
أو طعن عليه وصدر حكم فى الطعن ، عد هذا للحكم فى نظر المشرع عنوانا للحقيقة
والصحة ، وأغلق كل سبيل لاعادة النظر فيه ، وقوة الأمر المقضى تقتضى منع الخصوم
من العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها
هذا النزاع ، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى ، أو
أبديت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، كما أن قوة الأمر المقضى ، التى اكتسبها
الحكم ، تعلو على اعتبارات النظام العام (٥٠) .

وعلى ذلك فلا يصح اهدار ما قضى به الحكم النهائى ، ارتكانا الى صدور تفسير
تشريعى يغير من الأساس الذى بنى عليه الحكم ، بيد أن حكم هذا التفسير ، إنما

(٤٨) محكمة القضاء الإدارى فى ٢٠/١٢/٥٤ رقم ٤٠٨١ سنة ٧ ق .

(٤٩) نظام العاملين المدنيين بالدولة للسيد إبراهيم ص ٥٠ .

(٥٠) نقض ٢١/٥/٦٤ مجموعة أحكام النقض سنة ١٥ ع ٢ ص ٧١٨ .

ينطبق على الدعاوى المطروحة وقت صدورده ، وأن يفصل فيها بعد ، وكذلك على ما يجاوز نطاق الحكم النهائي السابق من وقائع لاحقة . حتى ولو كانت مترتبة على حكم نهائي سابق ، ما دامت عن مدة لاحقة عليه لاتشمئها حجتها ، ولورحت في ظل التفسير التشريعي المغاير للأساس الذي ابتنى عليه الحكم السابق (٥١) .

الفصل الرابع

مدى انفعال القانون التأديبي بالقانون الجنائي

والأخذ بقاعدة القانون الأصلي للمتهم

لاشك ان القانون التأديبي - كما سبق القول قد انفل ببعض أحكام القانون الجنائي ، وخاصة في مجال العقوبة التأديبية ، فقامت لديه منه ضوابط العقوبة الجنائية ، منها مبدأ شرعية العقوبة ، فلا عقوبة بغير نص ، ومبدأ توحيد العقوبة ، بحيث لا توقع أكثر من عقوبة عن ذات الفعل ، ومبدأ تفريد العقوبة ، بما يعنى مراعاة التناسب بين الجزاء والفصل ، والاعتداد بالعناصر الشخصية في توقيع الجزاء المناسب (٥٥) وتأكيدا له ذهبت المحكمة العليا الى أن العقوبات التأديبية وما يترتب عليها من مباشرة من آثار عقابية لا يسوغ أن تحولها مجالا في التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح ، شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية ، بسبب انها قيد الحريات فكذلك العقوبة التأديبية وآثارها العقابية ، فانها قيد على حقوق الموظف والمزايا التي تكفلها له القوانين واللوائح ، فلا محيل لأعمال أدوات القياس ولا محل للاستنباط (٥٣) .

على أن الصفة العقابية لقواعد التأديب لا تغير طبيعتها الادارية ، ونظام التأديب قائم بذاته ومستقل عن النظام القانوني الجنائي كل الاستقلال ، سواء في اساسه او مجال تطبيقه او في طبيعة جزاءاته ، فالغاية من العقوبة الجنائية رعاية النظام العام للجماعة والدفاع عن النظام الاجتماعي ، في حين يهدف النظام التأديبي الى حماية المرفق العام وكفالة حسن انتظامه ، والعقوبة التأديبية بقصر أثرها على المركز الوظيفي للموظف في حين تمس العقوبة الجنائية الشخص في حريته أو ثروته أو أهليته القانونية ، ولا تخضع الجريمة التأديبية لقاعدة لاجرمية بغير نص في حين أن الفعل لا يعتبر جريمة جنائية الا اذا خلع عليه القانون هذا الوصف ، وعلى حين يسود القانون الجنائي مبدأ تخصيص العقوبة ، جرت أغلب التشريعات على مبدأ عدم تخصيص عقوبة تأديبية معينة لكل جريمة تأديبية (٥٤) ، وقد ذهبت المحكمة العليا في هذا الصدد ، الى القول بأن المخالفة التأديبية هي أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية ، قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته

(٥١) الاسكندرية الابتدائية في ٢٤/٤/٦٦ رقم ١٨٥٢ سنة ٦٥ عمال مستأنف ، التنظيم القانوني

لعلاقات العمل بالقطاع العام ص ١٤ وما بعدها .

(٥٢) طبيعة الخطأ التأديبي للدكتور عصام مجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ٦ ع ١ ص ٦٧ .

التأديب في الوثيقة العامة للدكتور عبد الفتاح حسن ص ٢٧٥ .

(٥٣) الادارية العليا في ١٣/١/٦٣ رقم ١٥٧ سنة ٦ ق .

(٥٤) الدعوى التأديبية وصلتها بالدعوى الجنائية للأستاذ عادل يونس - مجلة قضايا

الحكومة س ١ ع ٣ ص ٤٩

وبمقتضياتها أو كرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به ، وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة الخاصة بتأديب الموظفين (٥٥) .

رقد رتب المحكمة العليا على ذلك الاستقلال ، استبعاد قاعدة سريان القانون الاصلح للمتهم بالنسبة للجزاءات الادارية والتأديبية ، ومما قالت « ان الحكم الذى تنهى بادانة المطعون عليه فى جناية احراز سلاح بدون ترخيص قد صدر فى ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ سنة ٥١ ، وبذا لزم أن تترتب الآثار القانونية التى استتبعها ، والتى نص عليها هذا القانون ، ما دامت الواقعة التى أثبتت عليها هذه الآثار وهى صدور الحكم ، وقد تحققت بالفعل قبل إلغاءه بالقانون ٦٤/٤٦ ، فليس من شأن صدور هذا القانون الأخير فى أثناء نظر الدعوى أن ينقل الواقعة المذكورة من الماضى ليخضعها لسلطانه ، كما لا ينسحب حكمه عليها بأثر رجعى دون نص فيه على ذلك ، ومن ثم ، فلا يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد الذى اشترط لانتهاء الخدمة أن يكون الحكم على العامل بعقوبة جنائية لتعلق الامر بواقعة لم تستجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه ، وخاضعة لحكم القانون القديم وحده ، الذى يبقى بعد الغائه ساريا فى شأن الآثار التى تحققت بالفعل إبان نفاذه ، ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط بالتالى الاستناد الذى قام عليه الحكم المطعون فيه لتطبيق أحكام هذا القانون ١٠٠ ولا صحة كذلك لما استند اليه الحكم المطعون فيه لتطبيق القانون ٦٤/٤٦ على الحالة المعروضة من أنه هو القانون الاصلح للمدعى ، وذلك أن مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية التى تتصل بالتجريم والعقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصص المقررة لاجراء ادارى ، يتحدد على مقتضاه الركن القانونى للموظف العام فى مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو اجراء لا ينطوى على أى جزاء جنائى (٥٦) وهو ما كانت قد قضت به فى حكم آخر اذ قالت « انه عن قول هيئة مفوضى الدولة بأنه من مقتضى الأثر المباشر للقانون ٦٤/٤٦ تصبح عقوبته خفض الدرجة المقضى بها على الطاعن غير مشروعة ، فانه وإن كانت عتوبة خفض الدرجة لم ينص عليها فى هذا القانون ، الا أنه قد عمل به اعتبارا من ٦٤/٧/١ فليس له أثر على الحكم التأديبى المطعون عليه الصادر فى ٦٦/٢/٢١ والذى تبعت سلامة تطبيقه للقانون على أساس القانون الذى كان معمولا به عند صدوره دون غيره (٥٧) » .

وهذا الذى ذهب اليه المحكمة العليا انما مبناه ما هو مستقر فى قضائها من أنه مادام القرار أو الحكم التأديبى مستخلصا استخلاصا مائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا ، وواقع عقوبة مناسبة عن المخالفة الثابتة فى حق العامل من بين العقوبات المنصوص عليها فى القانون النافذ وقت صدور القرار أو الحكم التأديبى ، فإن هذا القرار يكون مطابقا للقانون ، حقيقيا بمؤازرة القضاء الادارى ، أو المحكمة العليا عند الطعن أمام هذه أو تلك ، بغض النظر عن القوانين اللاحقة التى تصدر

(٥٥) الادارية العليا فى ٥٨/١٢/٢٧ رقم ٦٧٢ سنة ٣ ق مجموعة العشر سنوات ص ٢٠٢ ، بحث الاستاذ محمد عيسى عبد الباقي فى سريان القوانين المتعلقة بالجزاءات التأديبية - مجلة قضايا الحكومة سنة ١٤ ج ١ ص ١٩٠ وما بعدها .

(٥٦) الادارية العليا فى ٦٩/٤/٢٦ رقم ١٩١

(٥٧) الادارية العليا فى ٦٧/٢/١١ رقم ١٠٤٦ سنة ٨ ق مشار اليه بالمرجع السابق

بعد صدور الحكم أو القرار على سريانه عليها ، بأثر رجعي (٥٨) . ذلك أن العبرة في تقدير ما إذا كان القرار صحيحا أو غير صحيح هو بكونه كذلك وقت صدوره . لا بما قد يجد بعد ذلك من أحداث من شأنها أن تغير وجه الحكم عليه ، إذ لا يسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل أثر الظروف اللاحقة المستجدة ينعطف على الماضي لإبطال قرار صدر صحيحا ، أو تصحيح قرار صدر باطلا في حينه (٥٩) .

بيد أن بعض البشراح قد ذهب وهو يصدد بيان المدة الزمنية للاحكام المستحدثة بمادة ٧/٧٧ من القانون ٦٤/٤٦ ، الى أنه يجب التفرقة ما بين الاحكام المستحدثة والتي تسرى من مركز الموظف العام . والذي صدر الحكم الجنائي ضده في ظل القانون ٢١٠ سنة ٥١ ، وهذه لا تسرى بداهة بأثر حاسل ، والا كان فيها معنى الرجعية ، وبين الاحكام المستحدثة التي تعد اصلاح للموظفين العامين وهذه تكون واجبة التطبيق بوصفها القانون الاصلح للمتهم واستطرد قائلا أنه لا مانع يمنع القضاء الإداري من أن يأخذ بفكرة القانون الاصلح للمتهم في نطاق العقاب الإداري . وهو إذ يفعل لا يتقيد بداهة بالضوابط الفنية لهذا المبدأ ، وإنما يأخذ فحسب بجوهر المبدأ ، ويكون الأثر المجتمى للاحذ بهذا المبدأ هو عدم الاعتداد بشرعية القرار الإداري بالعقاب وقت صدوره . وإنما يعتد بشرعية القرار الإداري وقت صدور الحكم في المنازعة الإدارية ، ذلك أن من شأن تغيير الأركان القانونية للعقاب ، زعزعة فكرة الائتم ذاتها التي تعد قوام القرار الإداري كله ، ذلك أن هذه الزعزعة لاتصيب ركنا واحدا فحسب من القرار ، وإنما هي تهدم كيانه كله ، الذي يتمخض عقابا ، وتأييدا لذلك النظر قضى . بأن عزل الموظف من وظيفته ، كنتيجة لصدور حكم جنائي ضده ، هو عقوبة بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، لأن الفصل أن هو الا جزاء لما اقترفته من أثم في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف والعقوبة ما هي الا جزاء . وفي مجال العقاب لابد وان تطبق القواعد المنظمة له - والتي تستحدث أوضاعا جديدة - بأثر فوري بغض النظر عن الفكرة الجنائية للقانون الاصلح للمتهم ، وقد أخذت المحكمة العليا بهذا النظر (٦٠) ، كما أفتت ادارة الفتوى بسريان المادة ٧/٧٧ من القانون ٦٤/٤٦ بوصفها لقانون الاصلح للمتهم ، قولا منها أنه اذا صدر قانون أصلي للموظف وجب أعمال هذا القانون ، ولو لم يحل بعد تاريخ العمل به استثناء بعض المادة ٢/٥ ع ، وطالما أن القانون ٦٤/٤٦ قد صدر في فبراير سنة ١٩٦٤ - وقد صدر الحكم الجنائي بعده - وتضمن نصا أصلي للموظف ، اذا أصبح الفصل من الخدمة - في حالة الادانة مع وقف التنفيذ - جوازيا بعد أن كان وجوبيا ، فإن قاعدة الاعتداد بالقانون الاصلح ، واستثناسا بالمادة ٥ ع توجهان الى الاعتداد بتاريخ القانون الاصلح - غير أن الجمعية العمومية قد ذهبت في فتوى أخرى الى أعمال حكم القانون القديم دون حكم القانون الجديد ، لأنه لا يترتب عليه المساس بالعلاقة الوظيفية ، واعتبر صاحب رأى الفتويين في الحالتين تطبيق لقاعدة القانون الاصلح للمتهم .

وعلى أي حال سنعالج مدى أعمال هذه القاعدة في المجال الإداري والتأديبي في مبحث مستقل .

(٥٨) بحث الاستاذ عجمي عبد الباقي سالف الذكر بالمرجع السابق ص ١٩٨

(٥٩) الادارية العليا في ٦٢/١١/١ ص ١٧٥١ مجموعة المبادئ في عشر سنوات .

(٦٠) الادارية العليا في ٦٧/٢/٢٣ مجموعة احكام المحكمة العليا سنة ٨ ج ٢ . حكمها في

٦٥/٥/١٥ رقم ٧٠٣ سنة ١٠ ق .

حَدَّ الشَّرْعِ فِي الشَّرْعِ حَتَّى الْإِسْلَامِيَّةِ

بِالْمُقَارَنَةِ بِالْأَنْظُمَةِ الْأُخْرَى

لِلسَّيِّدِ الْأَسْتَاذِ / صَالِحِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ - وَكَلِّمِ النَّظْمِ الْإِسْلَامِيَّةِ

(٢)

الباب الرابع

حد التقطع في العصر الحديث

من خصائص الشريعة الإسلامية ، المرونة وصلاحياتها للتطبيق في كل زمان ومكان . وعلى هذا ساعرض تلك الخاصية ، ثم الآراء التي فسرت الآية الكريمة الموجبة للقطع ، ثم بعد ذلك سأدلى بدلوى في الأدلاء . عارضا في لمحات سريعة مناهج الاجتهاد والتفسير ، في عهد الرسول (ص) ، والصحابه (ر) ، وكبار الائمة ، ثم الانتهاء الى تفسير الحد وفقا لمنهج عمر (ر) في التشريع والاجتهاد .

الفصل الأول

مرونة الشريعة الإسلامية

يتميز التشريع الاسلامي بجملة أمور منها ، أنه تشريع الهى ، ووضعى ، وأحكامه عامة كلية ، ويراعى التيسير على الناس ، والاعتدال والوسطية والمرونة . وهذه الخاصية الأخيرة هي ملازمة الشريعة في التطبيق لكل زمان ومكان . فهي ترعى المصلحة العامة . وتقوم نظرية المصلحة على دعامين أولهما أن الشريعة كاملة بنصوصها وتنفى بحاجات الجماعة ، وثانيها أن الشارع قصد بشريعته مصالح الناس (١) : وتيفى الحرج عن الأمة ، وترفع المشقة عن كاهلها .

الأدلة على مرونتها ومراعاتها مصالح الناس :

أولا : الكتاب الكريم : قال تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقال سبحانه « لا يكلف الله نفسا ألا وسعها » (٢) ، وقال « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا » (٣) وقال « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٤) .

(١) نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي - الدكتور حسين حامد طه - سنة ١٩٧١ .

(٢) البقرة ٢٨٦ .

(٣) النساء ٢٨ .

(٤) الحج ٧٨ .

ولهذا كان من أسس هذا الدين : المشقة تجلب التيسير ، اذا ضاق الأمر اتسع .
وقال تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » (٥) .

ثانيا : السنة : توجد أحاديث تأمر بالمصالح وتنهى عن المقاسد ، وقال (ص)
« لا ضرر ولا ضرار » . وقد روت السيدة عائشة (ز) أن الرسول (ص) ما خير بين
أمرين الا واختار أيسرهما ما لم يكن أثما . مثال ذلك نهى الرسول (ص) عن قطع
السارق زمن الحرب خشية أن ينتقل الى صفوف الاعداء هربا من الحد ، وهو ضرر
أشد . ومن المبادئ المقررة أنه اذا اجتمع ضرران ارتكب الأخف .

ثالثا : الاجماع : أجمع الصحابة على الأخذ بالمصلحة . فلم يطبق عمر (ر)
حد القطع عام المجاعة .

رابعا : العقول : راعى الله مصالح الناس . فالأحكام معقولة المعنى
لأنها تستند الى المصالح (٦) .

وبذلك نجد أن طابع الشريعة المرونة وصلاحيتها للتطبيق بفضل مبادئها كما
تقدم . وقد كانت من ضمن قرارات مؤتمر المحامين الدولى المنعقد بمدينة لاهى
سنة ١٩٤٨ الاعتراف بما فى التشريع الإسلامى من مرونة (٧)

الفصل الثانى

بعض اتجاهات حديثة فى إقامة الحد

توجد بعض آراء حديثة تقول بأن حد القطع مما يشير الشعور العام ، ويعتبر
أكبر عقبة تحول دون اتخاذ الشريعة الإسلامية (اذا استثنينا السعودية) أساسا
للتشريع فى الدول الإسلامية ، ويعتبر هذا الحد من اشد الأسلحة فى يد خصوم
الشريعة الإسلامية . كما يقولون . ولذلك يفسرون الآية الكريمة تفسيرا واسعا
يتلاءم مع العصر الحديث ولا يؤدى الى الخروج على أحكام الشريعة . وعلى هذا
سنعرض تلك الآراء كالاتى :

المبحث الأول

القطع فى حالة التكرار أو العود

الرأى الأول : يقولون بأن حد القطع يطبق عند تكرار السرقة ، ويستندون للآتى :
أولا : نص الآية الكريمة لم يرد به عسارة (من سرق) ، وانما (السارق
والسارقة) ، وهما وصفان وليسا فعلين . والوصف لا يتحقق فى الشخص
الا بالتكرار . فلا يقال عمن ظهر منه الجود مرة أو مرتين أنه جواد ، ولا يوصف

(٥) مذكرات فى تاريخ التشريع الإسلامى - فضيلة الشيخ بدر متولى عبد الباسط عام ٦٨/٦٧
ص ٢٤ - مبادئ نظام الحكم فى الإسلام الاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى سنة ٦٦ ص ٢٣
وما بعدها .

(٦) تعليل الاحكام لفضيلة الشيخ محمد مصطفى شلبى ص ٢٨٧ وما بعدها . مبادئ نظام
الحكم ص ٣١ وما بعدها .

(٧) المدخل فى التعريف بالفتنة الإسلامى - فضيلة الشيخ محمد مصطفى شلبى ص ٦ .

الشخص الذى عقل مرة واحدة أنه عاقل ، ولا يقال على الكاذب الذى صدق مرة واحدة أنه صدوق . فلا بد فى السرقة من التكرار . ولا بد بالتالى من العود فى السرقة (٨) .

ثانيا : لا خلاف بين العلماء على أن الققطع ليس هو العقوبة الوحيدة للسرقة ، بل توجد عقوبات تعزيرية مثل الضرب أو السجن ، وأن الققطع هو مجرد أقصى عقوبة فحسب (٩) .

ثالثا : تشددت الشريعة فى أثبات جريمة السرقة نظرا لشدة الحد . وجعلت أدنى شبه تسقطه ، عملا بقاعدة درء الحدود بالشبهات . فمثلا من شروط السرقة ، كما رأينا ، وجود نصاب معين وأن يكون من حرز ، وتكون لغير حاجة (١٠) .

ويضيفون أنه بجانب هذه الشروط يوجد شرط التكرار أو العود (خمس أو ست مرات) . وأنه إذا اجتمعت تلك الشروط ، فإن الشعور العمام لن يثيره . حزاء قطع اليد بل سيطالب بقطع اليدين معا (١١) .

ويزكى هؤلاء الباحثون نظرهم بالآتى :

اولا : ثبت أن المرأة التى سرق ، وقطع الرسول (ص) يدها ، أنها كانت معتادة السرقة فضلا عن أنها كانت معروفة بعدم ردها للودائع والعواري التى تستعيرها .

ثانيا : قال عمر (ر) لأم شاب سرق عندما طلبت منه العفو بسببه أن السرقة أول مرة : (ان الله أرحم من أن يكشف سر عبده لأول مرة) . ومن هنا يظهر ان عمر (ر) وقر فى نفسه أن ضبط السارق متلبسا بوجود شهود دليل على التكرار .

ثالثا : كثير من الفقهاء يرون أن التوبة تسقط الحد ، ومن المعروف أن التوبة لا تكون عند التكرار . قال تعالى « انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ، أى لأول مرة دون اعتياد (١٢) » .

ويرى فضيلة الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : أن الآثار (١٣) الواردة لم يكن فيها ما يشير الى وجوب التكرار (١٤) . وعندى ، أن منطوق الآية الكسرية

(٨) عرض هذا الاتجاه وأدلته فى : مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ص ٣٩٦ وما بعدها . الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى - العقوبة ص ١٤٩ ، مجلة لواء الاسلام العدد العاشر سبتمبر ١٩٦٦ فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة . الاستاذ الدكتور عبد العزيز عامر التعزيز فى الشريعة الاسلامية ص ٣٠ الاشارة الى هذا المرجع فى مبادئ نظام الحكم الصحفية السابقة .

(٩) مبادئ ونظام الحكم ص ٣٩٩ .

(١٠) المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(١١) المرجع السابق ص ٤٠١ .

(١٢) مجلة لواء الاسلام العدد السابق ص ٥٩٧ .

(١٣) أى اقوال الرسول (ص) واقوال الصحابة والتابعين تابعيه (د) .

(١٤) العقوبة ص ١٥٠ .

لا يدل على التكرار . لأن لفظ « السارق » ال اسم موصول بمعنى من سرق ، وهو لفظ عام مفرد معرف بأل الاستغراقية (١٥) . فتستغرق الكلمة كل من يسرق ولو لمرة واحدة . لا كل من يحدث منه التكرار . وأن فعل السرقة في ذاته ، هو سبب القطع بغض البصر عن التكرار . لأن الحكم وهو القطع ، مترتب على العلة وهي السرقة ، بمعنى أن السرقة هي سبب القطع . والعلة تدور مع المعامل وجودا وعدما . ولو أن العلة أي سبب الحكم (السرقة) غير منصوص عليها في النص بطريقة جلية ، وإنما اللفظ النواضح الجلي في النص هو السارق ، وهو لفظ مشتق من المصدر وهو السرقة . وبما أن الحكم (القطع) قد علق على اللفظ المشتق وهو « السارق » فدل ذلك على أن العلة هي السرقة ، ومن هنا قال علماء الأصول :

(ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلته ما منه الاشتقاق) (١٦) . وقصارى القول ، فإن العبرة في القطع هو مجرد فعل السرقة .

المبحث الثاني

علم تطبيق القطع إطلاقا

الرأي الثاني : يقولون بأن الآية الكريمة مجملة . ومن المقرر طبقا لعلم أصول الفقه أن المجمال لا يصلح حجة قبل البيان . وبالتالي لا يمكن توقيع حد القطع ، فلم تبين الآية نصاب السرقة ، ولا مقدار القطع ، وإنما السنة التي بينت ذلك الاجمال ، هي أحاديث آحاد لا متواترة . ومن المعروف أن أحاديث الآحاد لا تفيده اليقين ، وإنما الظن . والمبدأ المقرر شرعا هو دوز الحدود بالشبهات (١٧) ويستندون الى قول الامام المرحوم الشيخ شلتوت : أن الحدود لا تثبت بأحاديث الآحاد (١٨) .

المبحث الثالث

مدى نجاح القطع في السعودية

يحتج الكثيرون بنجاح تطبيق حد السرقة في المملكة السعودية ، بأنه قد حولها من بلد كله فساد الى بلد كله سلام وأمان . وأن الاحصائيات الرسمية تدل على أن حد السرقة لا يطبق الا مرة أو مرتين خلال العام في شتى أنحاء البلاد (١٩) .

ويرد المعارضون لحد السرقة عليهم بالآتي :

١ - تطبيق حد القطع في دولة اسلامية واحدة في العصر الحديث دليل على عدم ملائمة هذا القطع في العصر الحديث

٢ - غالبية أهالي المملكة السعودية بدو ، لا يكادون يتجاوزون المرحلة البدائية .

(١٥) أصول الفقه فضيلة الشيخ بدران أبو العينين بدران ص ١٢٥

(١٦) المرجع السابق ص ٢٧٩ ، محاضرات في الحدود ص ٩ .

(١٧) مبادئ نظام الحكم ص ٤٠١ وفيه إشارة الى التجانيات المتحدة في القانون والشريعة

الاستاذ رضوان المتعالي ص ٧٩ ، ٨٠ .

(١٨) مبادئ نظام الحكم ص ٢٠٤ وفيه إشارة الى كتاب المرحوم الشيخ محمود شلتوت

(الاسلام عقيدة وشريعة) ص ٣٥٢ .

(١٩) مبادئ نظام الحكم في الاسلام ص ٤٠٤ .

- ٣ - بندر وجود غير المسلمين من المواطنين والأجانب في هذه الدولة .
- ٤ - في سائر الدول الإسلامية الأخرى ، يكثر الأجانب وغير المسلمين .
- ٥ - ويقولون بأن القطع في السعودية لا يطبق الا على صغار اللصوص المعدمين ، أما كبار اللصوص من كبار الموظفين ، فلا يطبق عليهم . ولعل السبب في عدم تطبيق حد السرقة على الموظف الذي يختلس بعضا من أموال الدولة الموضوعة تحت يده عن طريق التزوير ، هو تخلف أحد الشروط الشرعية ، وهي نقل الشيء المسروق من الحرز الى مكان آخر (٢٠) .
- ٦ - ويذكرون بأنه اذا أردنا أن نطبق حد القطع فلا يخرج الأمر عن فرضين :
- (أ) اما عدم تطبيق الحد على الوطنيين غير المسلمين ، والأجانب : فيكون هذا انتهاكا لمبدأ المساواة بين الوطنيين ، والتي تحرص كافة الدساتير على أن تقرره . ويكون هذا بالنسبة للأجانب احياء لعهد الامتيازات الأجنبية التي عرفتھا مصر ثم ألغتها في أكتوبر ١٩٣٧ (٢١) .
- (ب) واذا طبقنا هذه العقوبة على غير المسلمين من مواطنين وأجانب ، لآدى هذا الى الوقوع في الحرج ، بتعبئة الرأي العام العالمى ضدنا . وقد قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ويستندون الى ما قاله الاستاذ الشيخ المراغى من أن مبدأ نفى الحرج يجب أن يسيطر سيطرة تامة على جميع التشريع الاسلامى . ويقولون فاذا وجدنا ان العمل بالنصوص من شأنه أن يؤدى الى الوقوع في الحرج ، كان واجبا ألا تطبق النصوص الخاصة بهذا الموضوع الذى سيترتب عليه الحرج . وانما يطبق النص العام الموجب لنفى الحرج (٢٢) .

الفصل الثالث

حد القطع فى ضوء مناهج الاجتهاد

- الشرعية الإسلامية كاملة بنصوصها ، ونظمها بتلبيتها حاجات الجماعة . وقال تعالى « ما فرطنا فى الكتاب من شيء » . وقال « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى » (٢٣) . وقال (ص) فى حجة الوداع : ألا هل بلغت اللهم فاشهد ، (٢٤) .
- وآيات الأحكام الشرعية قليلة اذا ما قورنت بمجموع آيات الكتاب الكريم ، البالغ عددها ستة آلاف آية . وقد اختلف الفقهاء فى عددها . فقد قال ابن القيم فى اعلام الموقعين : أنها مائة وخمسون آية ، ومنهم من قال بأنها تبلغ مائتى آية (٢٥) . وعددها بعضهم خمسمائة آية . وذلك من الاعجاز التشريعى للقرآن . فقد عالج موضوعات تتطلب آلافا من المواد القانونية فى آيات قليلة يسهل حفظها والرجوع اليها (٢٦) .

(٢٠ و ٢١ و ٢٢) مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ص ٤٠٤ .

(٢٣) المائدة - ٣ .

(٢٤) ابن حزم - فضيلة الشيخ محمد أبوزهرة ص ٤١٣ .

(٢٥) مبادئ نظام الحكم ص ٢٧٠ .

(٢٦) مذكرات فى تاريخ التشريع الإسلامى ص ٢٥ .

ولذلك وجدت مذاهب في طرق الاجتهاد والتفسير ، واستنباط الاحكام التفصيلية عن الأصول الكلية (٢٧) واجتهاد المجتهدين يكون في ثلاث حالات :

- ١ - تعيين المراد من نص ظني (لان النص الظني يحتمل أكثر من معنى) .
- ٢ - ترجيح دليل على دليل آخر عند تعارضهما في الظاهر .
- ٣ - الحاق مسكوت عنه بمنصوص عليه لوجود معنى مشترك بينهما ، أي العلية، وهو القياس (٢٨) .

فالقرآن ذو وجوه . أي أنواع من الفهم . فهناك آيات كما يقول الامام الغزالي لها خمسة ر ستة أو سبعة معان : وقد تصل الآراء في المسألة الواحدة الى ثمانية آراء . ويقول العقاد : ان المسلم في العصر الحديث مأمور بالتفكير والتأمل والتدبر في القرآن (٢٩) . ويقول تعالى « أفلا يتدبرون القرآن » (٣٠) . وقد دعى الرسول (ص) الى ابن عباس قائلا « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » ١٠ وقال (ص) : « من أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد » . وقال (ص) أيضا : « اختلاف أمتي رحمة » وكان الرسول (ص) يحض على الاجتهاد ، فقد وافق الصحابي معاذ بن جبل على الاجتهاد بالرأى عندما بعثه قاضيا . وكذلك وافق الرسول (ص) على (ك) على الاجتهاد . وقال (ص) : « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » .

وليس معنى الاجتهاد بالرأى أنه قطعا الصواب ، فان العلم عند الله . قال تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » .

وعلى هذا سأتناول في اشارة سريعة ، مناهج الاجتهاد في عصر الرسول (ص) ، والصحابة (ر) ، وكبار الأئمة المجتهدين على سبيل التمهيد ، ثم الانتهاء الى التفسير وفقا لمذهب عمر (ر) في الاجتهاد

المبحث الأول

الاجتهاد في عصر الرسول (ص)

كان الوحي هو مصدر التشريع . قال تعالى : « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى » (٣١) وكان الرسول (ص) يجتهد فيسمى اجتهاده سنة وكأنت السنة مبينة لمجمل الكتاب « لتبين للناس ما نزل اليهم » (٣٢) وكان الرسول (ص) يجتهد بالرأى ، ويعمل بالمصالح ، وينهى عن المفاسد وقال (ص) « لا ضرر ولا ضرار » . وكان (ص) يمتنع عن فعل أمر ان ترتب عليه مفسدة أعظم . واذاخير بين أمرين اختار أيسرهما ما لم يكن اثما . وقال الرسول (ص) « لا تقطع الايدي في الغزو ، كي لا يلحق السارق بصفوف الاعداء » . فحكم القطع واجب . ولكن قد يترتب عليه مفسدة ، هي التحاقه بصفوف الاعداء . فأخذ بالمصلحة نهى

(٢٧) مبادئ نظام الحكم ص ٢٧٠ .

(٢٨) مذكرات في تاريخ التشريع الاسلامي ص ٥٣ .

(٢٩) مبادئ نظام الحكم ص ٢٩٥ وفيه اشارة الى مؤلف الفلسفة القرآنية للعقاد ص ٢٣٣ .

(٣٠) النساء ٨٢ .

(٣١) النجم ٣ ، ٤ .

(٣٢) مبادئ نظام الحكم ص ٢٩٦ .

الرسول (ص) عن القطع (٣٣)

ويرى المحققون من العلماء أن الاجتهاد من الرسول (ص) جائز وواقع بوصفه رسولا . وأن الوحي كان يصحح للرسول ان أخطأ (٣٤) . مثال ذلك عندما جاءت خولة بنت ثعلبة إلى الرسول (ص) تشتكي إلى الله من أن زوجها قد ظاهرها (أي أقسم عليها أن تكون عليه كظير أمه ، فتظل محرمة عليه رغم بقاء الرابطة الزوجية قائمة بينهما ، كما كان الأمر عليه قبل الاسلام) ، فكان الرسول (ص) يقول لها « ما أراك إلا وقد حرمت عليه » ، فتعاود مجادلته (ص) ، وتقول بأنها نثرت لزوجها ما في بطنها . . . ويرد عليها الرسول (ص) في كل مرة تلك المقالة . فأنزل الله تعالى « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ، والله يسمع تحاوركما . ان الله سميع بصير . الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم ، وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا . وان الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا . . . » (٣٥) هنا اجتهد الرسول (ص) بأنها قد أصبحت محرمة على زوجها وذلك تحكيما للعرف . فنزل الوحي وصحح للرسول وجه الاجتهاد (٣٦) .

المبحث الثاني

الاجتهاد في عصر الصحابة (ر)

في عهد الرسول (ص) كان الصحابة يجتهدون ، فيقرهم الرسول (ص) ويأخذ برأيهم ان كان صوابا (٣٧) . وعند وفاته (ص) ترك نخبة طيبة من الصحابة حملت عبء التفقه في الدين (٣٨) .

المطلب الأول : مذهب الصحابة بوجه عام

كان الصحابة (ر) يجتهدون في فهم النص القرآني طبقا لروح التشريع (٣٩) . ويجتهدون بالرأى بالمصلحة ان كان لها شاهد من الشرع .

وقد سأل الامام علي (ك) الرسول (ص) عندما بعثه قاضيا : أأكون كالسكة المحماة . أم الحاضر يرى ما لا يرى الغائب ؟ فقال له الرسول (ص) : « بل الحاضر يرى ما لا يرى الغائب » . هنا سأل الامام علي (ك) الرسول (ص) هل يطبق النص بحرفيته ، فيكون مثل آلة سك النقود ، أم يجتهد ويعمل رأيه ؟ فأقره الرسول (ص)

(٣٣) تعليل الاحكام ص ٢٨٧ وما بعدها

(٣٤) تاريخ التشريع الاسلامي ص ٥٤ .

(٣٥) المجادلة ١ - ٣ .

(٣٦) كذلك صحح الوحي للرسول (ص) في واقعيتين هما اسارى بنو ، والاذن لبعض المنافقين في التغلف عن غزوة تبوك . يراجع كل ما تقدم تاريخ التشريع الاسلامي ص ٥٤ وما بعدها . ويرى ابن خزم الظاهري ان الرسول (ص) لم يجتهد لوجود الوحي . يراجع الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢١٠ .

(٣٧) الراي في الفقه الاسلامي الاستاذ الدكتور محمود القاضى ص ٣٢ طبعة سنة ١٩٤٩

(٣٨ ، ٣٩) تاريخ التشريع الاسلامي ص ٦٤ ، ٦٥ .

في الاجتهاد (٤٠) ، وكان الصحابة (ر) يختلفون في التوسع أو التضييق في الاجتهاد .

ولعل أبا بكر (ر) كان أكثر الصحابة تحرجا بالأخذ بالمصلحة أن خالفت أمرا .
 أن على عهد الرسول (ص) وأكبر شاهد على ذلك تحرجه (ر) من كتابة القرآن وجمعه . ولكنه نزل على رأي عمر (ر) ، عندما استبان له وجه المصلحة (٤١) .
 فضلا عن تحرجه في تفسير الآية الكريمة «وفاكهة وأيا» . وقد سئل عن معناها فقال : أي أرض تقلني ، وأي سماء تظلني لو قلت في كتاب الله برأي (٤٢) .

ولعل أعظم الصحابة (ر) في اعتبار المصلحة متى شهد لها الشارع ، هو عمر (ز) ،
 ذلك منعه كبار الصحابة (ر) من الانتقال إلى البلاد المفتوحة ليستعين
 رأيهم ، ويتقى افتتان الناس بهم .

وقد كان على (ك) يجتهد فقد رأينا لا يقيم حد القطع في المرة الثالثة والرابعة،
 أخذ بالاستحسان . وقال (ك) : « بأي شيء يتمسح ، وبأي شيء يأكل ؟ ، اني
 لأستحي من الله . » وبذلك الرأي أخذ الحنفية وهو الاستحسان بالمصلحة (٤٣) .

وعلى هذا سأعرض مذهب عمر (ر) في التفسير .

المطلب الثاني : مذهب عمر (ر) في التفسير :

كان عمر (ر) مشرعا مجتهدا بالرأي والمصلحة . والعمل بروح النص . ولا يفسر
 النص طبقا لحرفيته ، وإنما طبقا لحكمته وباطنه . ولو أدى ذلك إلى عدم تطبيق
 ظاهر النص . (٤٤) ان أدى هذا إلى مفسدة أعظم . فقد كان (ر) واسع الأفق ،
 يفضل العمل بروح التشريع وفجواه . على الآثار التي يداخله فيها ريب (٤٥) .

تطبيقات مذهب عمر (ر)

سأعرض بعض أمثلة توضيح مذهب عمر (ر) في الاجتهاد : بالمصلحة (المؤلفه
 قلوبهم ، أشرك الأخ الشقيق مع الاخوة لأم في فرضهم الثلث) . وسندا للذريعة
 (إسقاط الحد عام المجاعة ، ودفعاً لغائلة الجوع ، الزواج بالكتابيات) .

أولا : الاجتهاد عملا بالمصلحة : هو فهم روح التشريع وجوهر النص ، والغاية
 الأساسية منه ، لا الوقوف على المعنى الظاهر . والمصلحة لغة : المنفعة ، وهي ضد

(٤٠) تحليل الاحكام ص ٢٨٧ وما بعدها

(٤١) تاريخ التشريع الاسلامي ص ٧٣ .

(٤٢) مبادئ نظام الحكم ص ٢٩١ .

(٤٣) ص ١١ من هذا البحث .

(٤٤) مبادئ نظام الحكم ص ٧٢ .

(٤٥) تاريخ التشريع ص ٩٤ .

المفسدة . وشرعا : جلب منفعة أو دفع مضرة ، بما يحافظ على مقصود الشرع .
(ومقصود الشرع من الناس خمسة : الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال)
طبقا لتعريف الامام الغزالي (٤٦) .

١ - المؤلفات قلوبهم : هم رؤساء الناس الذين كانوا يأخذون السهام في الصدقات
ليكفوا أذاهم عن الاسلام ، أو لتثبيتهم عليه . قال تعالى : « انما الصدقات
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » .

منهج عمر (ر) : منع عنهم هذا السهم منذ خلافة أبي بكر (ر) ، وقد وافقة
الصحابه . وليس معنى ذلك أن عمر (ر) قد خالف صريح النص ، بل فهم روح
النص وجوهره والحكمة منه ، وهو أن الاسلام كان في حاجة اليهم . وبعد زوال
هذا الظرف أي الحكمة أو المصلحة ، زال الحكم وهو منحهم السهام . وبالتالي
فإن هذه الآية قائمة ومحكمة الى يوم القيامة ، ويعمل بها المسلمون حين يحتاجون
الى تأليف القلوب (٤٧) .

٢ - اشراك الشقيق مع الاخوة لام في الثلث : قال الرسول (ص) « الحقوا
الفرائض بأهلها ، فما أبقت فلاولي رجل ذكر » . ومن المقرر شرعا أن أصحاب
الفروض مقدمون في الارث على العصبات . وأن الاخوة لأم من أصحاب
الفروض . وأن نصيبهم الثلث بقوله تعالى في آية الكلاله المشتوية « وإن
كان رجل ، يورث كلاله أو امرأة ، وله أخ أو اخت فلكل واحد منهما السدس
فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » (٤٨) . وقد تأتى حالة
تستغرق الفروض كل التركة ، ولا يتبقى شيء للأخ الشقيق برثه ، رغم أن
الاخوة لأم يرثون الثلث . وقد قضى عمر (ر) في حالة بعلم اشراكه مع
الاخوة لأم في الثلث ، وعندما حدثت واقعة مائلة ، قيل له : هب أن أباهم كان
حمارا أو حجرا ملقى في اليم . (بمعنى أنه إذا كان الأب سببا في حرمانه
من الميراث ، فنفترض عدم وجوده ، واعتبار الأخ الشقيق أمرا لأم) . فمقتضى
الاستحسان والاخذ بالمصلحة ، اجتهد عمر (ر) وقضى باشتراك الأخ الشقيق
مع الاخوة لأم في الثلث ، لأنه أقوى قرابة منهما ، فلا أقل من أن يتيسر
معهم في الثلث وهي المسألة المعروفة في علم الفرائض ، بالمسألة المشتركة
أو الحجرية ، أو الحمارية ، أو اليمية ، أو العمرية ، هنا نجده (ر) قد فهم
حديث الرسول (ص) وطلبه في جوهره لا في ظاهره (٤٩) .

ثانيا : الاجتهاد سدا للثريعة : الذريعة لغة الوسيلة التي يتوصل بها الى

(٤٦) نظرية المصلحة ص ٥ ، ٦ وفيه اشارة الى مؤلف الامام الغزالي « المستصلى » ج ١

ص ٢٨٦ .

(٤٧) منهج عمر بن الخطاب في التشريع ص ١٧٧ .

(٤٨) النساء - الآية ١٢ .

(٤٩) يراجع احكام التركات والمواريث فضيلة الشيخ بدران أبو العيثين ص ١٤٧ ، فضيلة الشيخ
حسنين مخلوف ص ٨٨ المواريث في الشريعة الاسلامية فضيلة الشيخ المرحوم عمر عبد الله ص ١٧٦ . وفي
ذلك يقول صاحب الرحبية :

اجملهم كلهم لأم واجعل أباهم حجرا في اليم

الشيء (٥٠) ، وشرعا : منع الفعل الجائر ان أدى الى مفسدة تساويه أو تزيد (٥١) فالحكم في الامثلة المقبلة واجب وجائز شرعا ، ولكن العمل به يؤدي الى مفسدة أكبر من العمل بهذا التحك

١ - استقاط حد السرقة على المجاعة ، ودفعاً لغائلة الجوع : قال تعالى « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم ، فان الله غفور رحيم » (٥٢) . وقال (ص) « لا قطع في مجاعة مضطر » . وقال عمر (ر) « لا نقطع في عذق ولا في عام السنة » (٥٣) وقد أوقف عمر العمل بالحد عام المجاعة ، بل ودفعاً لغائلة الجوع ، فقتل سرق غلمان خاطب بن أبي بلتعة ناقة لرجل ، فأثى بهم الى عمر (ر) فأقروا ، فلم يقيم عليهم الحد ، وقال لصاحب الغلمان « أنكم تستعملونهم وتجنعونهم » وألزمه بدفع غرامة ضعف قيمة الناقة . وقد قال الامام احمد لا فرق بين أن تكون المجاعة عامة أو خاصة (٥٤) .

٢ - النهي عن الزواج بالكتابية : قال تعالى بعد أن عدد المحرمات من النساء : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٥٥) . فيكون الزواج بالكتابية (التي تؤمن بدين سماوي) مشروعاً بعبارة نص أية المحرمات . ومع ذلك نهى عمر (ر) أجد الصحابة عن الزواج بالكتابية ، منعاً من مفسدة هي أن يقتدى به الناس ، والتزوج باليهوديات لجمالهن ، والعزوف عن الزواج بالمسلمات ، وفي ذلك من الفتنة والفساد ما فيه (٥٦) .

المبحث الثالث

الاجتهاد في عصر كبار الأئمة المجتهدين

توحيد مذهبين (مذهبين) . أهل الرأي ، وأهل الحديث . نشأتا في العصر الأموي . الأولى في العراق ، ومؤسسها ابراهيم النخعي ، وعمادها الامام أبو جنيمة النعمان . وفي الواقع فإن امامها الاول هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ر) . والثانية في المدينة ، ورأئدها الامام مالك ، وعن هاتين المدرستين أخذ الامام الشافعي ، وعنه أخذ الامام أحمد بن حنبل (٥٧) . ثم ظهرت مدرسة أهل الظاهر في الأندلس ، ومؤسسها داود بن خلف (٥٨) وحجتها البالغة ابن حزم .

(٥٠) مختار المحتاج ص ٢٢١ - أصول الفقه المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٥١) نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي - الأستاذ الدكتور حسين حامد ص ٢٠٠ وفيها اشارة الى

تعريف الشاطبي في المواهب ج ٤ ص ١٩٨ .

(٥٢) المائدة ٣ .

(٥٣) المغل - ابن حزم الظاهري ج ١١ ص ٤١٥ .

(٥٤) منهج عمر بن الخطاب في التشريع الأستاذ الدكتور محمد البلتاجي ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ .

(٥٥) النساء ٢٣ ، ٢٤ .

(٥٦) نظرية المصلحة ص ٢٢٩ وفيها اشارة الى احكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٩٧ . تطبيق

الاحكام ص ٤٣ .

(٥٧) مبادئ نظام الحكم ص ٣٠٨ .

(٥٨) ابن حزم الأندلسي الأستاذ الدكتور زكريا ابراهيم ص ١٨٠ سلسلة اعلام العرب .

المطلب الأول : مدرسة أهل الرأي

يرى أصحاب هذا المذهب ، أن الشريعة معقولة المعاني والأحكام ، وتهدف إلى تحقيق مصالح الناس . وعمدوا إلى تفسير النصوص ، لاستنباط الأحكام فيما لانص فيه ، ولو أدى ذلك إلى الميل عن المعنى الظاهر لأحد النصوص ، إلى معنى آخر تتحقق به المصلحة . فيبحثون عن العلل والغايات التي من أجلها شرعت الأحكام . ولهذا نجدهم يتوسعون في الاجتهاد بالرأي خاصة القياس . وحكمة التشريع ولو أدى إلى تقييد النص أو تخصيصه ، بينما نجدهم يتخرجون في الأخذ بالحديث (٥٣) . وقد أكثر الحنفية من تفريع المسائل (٥٤) . ومن المشهور عن الإمام أبي حنيفة أنه قال (علمنا هذا الرأي ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن اتانا بخير منه قبلناه) . (٥٥) ومن هذه المدرسة الإمام الغزالي (الشافعي المذهب) يقال أن عبارات القرآن تدعو للتعمق في فهمه ، ودل على ذلك بقوله تعالى « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا » وأن الرسول (ص) دعى لابن عباس (ر) فقال « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » (٥٦) .

المطلب الثاني : مدرسة أهل الحديث

تقف عند النص دون الاهتمام بالبحث عن علته وحكمته ، وينصرف اهتمامها إلى الأخذ بالحديث ولو كان ضعيفا ، وأيضا الأخذ بفتاوى الصحابة ، ويتخرجون في الاجتهاد ولا يلجأون إليه إلا عند الضرورة القصوى (٥٧) . وكان الفقهاء من المجازيين وقافين على النصوص والآثار . وفي الواقع ، فإن رأس هذه المدرسة عبد الله بن عمر الذي كان أبعد الصحابة عن الأخذ بالرأي إلا لحاجة ملحة ، بعكس أبيه ، بسبب كثرة ما عندهم من الآثار عن الرسول (ص) ، وبساطة حياتهم (٥٨) .

وينظر الإمام مالك إلى القرآن على أنه كلى الشريعة ، وعمدة الملة ، وينبوع الحكمة . ولم ير الا قارئا للقرآن أو راويا للحديث ، أو مستنبطا منهما فتاوى في المسائل التي تعرض له . ولم ينظر في القرآن نظرة الجدليين .

وأخذ بالاستحسان والاستصحاب والمصالح والمرسلة ، وسد الذرائع (٥٩) .

وصفوة القول ، فإن أهل الرأي يتهيبون بالحديث ، كما يتهيب أهل الحديث الرأي (٦٠) .

ومع ذلك فقد اشتهر عن الإمام مالك ، القول بالمصالح والمرسلة . وأن الفقه المالكي يمتاز عن غيره بأنه فقه المصالح (٦١) فمثلا قد خصص مالك النص الظني

(٥٣) مبادئ نظام الحكم ص ٣١٠

(٥٤) أبو حنيفة - فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٢٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠

(٥٥) تصدير رسالة الرأي في الفقه الاسلامي

(٥٦) ، (٥٧) مبادئ نظام الحكم ص ٣٣٨ ، ٣٩١

(٥٨) تاريخ التشريع ص ٩٤

(٥٩) مالك - فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٥٩ ، ٢٨٤ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٤٠٥

تاريخ التشريع الاسلامي ص ٩٤ ، فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ٧٣

(٦٠) مبادئ نظام الحكم ص ٣١٢ وفيه إشارة إلى ضحى الاسلام للأستاذ أحمد أمين ص ١٦٠ ط ٥٦

(٦١) نظرية المصلحة ص ٥٠

بالمصلحة (٦٢) . فقد أفتى بقبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض الوقائع المترتبة عليها حدوث الجراح . (في حالة الضرورة ، أن لم يحضرها الكبار) . رغم قوله تعالى « واشتشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء » . ورغم أن العدالة شرط في الشهادة . ومن شروط العدالة البلوغ (٦٣) .

المطلب الثالث : مدرسة ظاهر النص

تأخذ بظاهر القرآن ، وترى أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها . (٦٤) وتعتمد على الكتاب والسنة والاجماع فقط . ورفض القياس جملة . وتتشدد في الأخذ بحرفية النصوص (٦٥) . وابطال الرأي والقياس والتعليل والاستحسان . وعرفنا أن مؤسسها داود بن خلف . وحجتها القوة ابن حزم ، والذي دافع عنها ، وتشدد بحرفية النصوص . والتمسك بمنطوق الآيات والأحاديث . وقد جادل ابن حزم في ذلك جدالا حادا عنيفا ، حتى يسمع لجذله قعقة تشبه قعقة السلاح (٦٦) .

المطلب الرابع : الترجيح بين مذاهب الاجتهاد

من هذا العرض الموجز ، نجد أن مدرسة أهل الرأي ، تقف على العلل والغايات والمصالح التي شرعت الأحكام من أجلها . ولا تقف عند حرفية النصوص . وقد كان رائدها ، وأمامها ، ومؤسسها الأول ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ر) . وتتبع هذه المدرسة في النص ، وتسبر أغواره ، وتكشف عنه غطاءه ، وتصل إلى باطنه ، حيث توجد الحكمة منه . فها نحن قد وجدنا عمر (ر) يوقف حد السرقة عام المجاعة ، ويدفع لأائلة الجوع ، ومنع سهام المؤلف قلوبهم . عملا بالمصلحة ، أو سدا للذريعة . رغم أن عبارة النص واضحة هي قطع يد السارق ، ومنح المؤلف قلوبهم سهما من الصدقات . فهنا فهم عمر (ر) أعماق النص ، وجوهده على أن القطع لعدم الحاجة . وذلك لأن الشريعة الإسلامية من المرونة والصلاحية للتطبيق في كل زمان ومكان .

وعلى هذا سنسير على الدرب الذي سار عليه عمر (ر) في التفسير ، ومن بعده الأئمة المجتهدين . والمثال على ذلك أن الامام الغزالي (الشافعي المذهب) من القائلين بتفسير القرآن بالرأي والاجتهاد (٦٧) .

(٦٢) تعليل الاحكام ص ٣٦٦ - يقارن الاستاذ الدكتور حسين حامد ص ١١٠ .
 (٦٣) قارن نظرية المصلحة ص ١٢٨ وفيه اشارة الى تعليل الاحكام ص ٣٦٨ .
 (٦٤) ابن حزم - فضيلة الاستاذ الشيخ محمد ابو زهرة ص ٢٩٥ و ٢٩٤ .
 (٦٥) ابن حزم الاندلسي - الاستاذ الدكتور زكريا ابراهيم ص ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ .
 (٦٦) المرجع السابق ص ١٨٦ و ١٨٩ و ٢٠٤ و ١١ - انظر الاحكام في اصول الاحكام - ابن حزم ج ٥ ص ٨ و ٩٢٩ و ١١١٠ . وما بعدها مطبعة العاصمة - المحل ج ١ ص (٤) ويقول فضيلة الاستاذ الشيخ محمد الغزالي مدير الساجد في تقديم الطبعة وما تشين ابن حزم الا حلة في مزاجه تجعله شديد الوطأة على مخالفيه في الرأي .
 (٦٧) مبادئ نظام ص ٣٣٨ وما بعدها .

المبحث الرابع

دلالة آية السرقة

كفى نستطيع استنباط حكم ما من النص القرآني أو السنة النبوية ، يجب معرفة المعنى المراد ، أو ادراك مرمى اللفظ والوقوف على دلالاته على المعنى المستعمل فيه . لأن دلالة اللفظ قد تكون قطعية أو ظنية (٦٨) .

ومن المقرر طبقاً لعلم أصول الفقه أن اللفظ العام ، وهو اللفظ الموضوع وضعاً واحداً للدلالة على أفراد كثيرة غير محصورة على سبيل الشمول والاستغراق لجميع ما يصلح له ، ويقبل التخصيص كقاعدة عامة . وأن دلالة العام بعد التخصيص تكون ظنية . وأن اللفظ الظني يقبل التخصيص بالتعليل بالمصداقة وسد الذرائع .

وعلى هذا سأتناول تفسير الآية على ضوء علم أصول الفقه . وهو العلم بالقواعد الكلية ، والأدلة الاجمالية التي يتوصل بها إلى معرفة الأحكام الشرعية العملية ، واستنباطها من أدلتها التفصيلية (٦٩) .

المطلب الأول : الآية ظنية الدلالة

من المقرر طبقاً لعلم أصول الفقه أن اللفظ العام هو اللفظ الموضوع وضعاً واحداً للدلالة على أفراد كثيرة غير محصورة على سبيل الشمول والاستغراق لجميع ما يصلح له كما تقدم (٧٠) . وهذا اللفظ موضوع للأفادة عن العموم وإمارته هو الجمع المعروف بأن . مثال قوله تعالى : « والوالدان يرضعن أولادهن » . أو مفرد معروف بأل مثل قوله تعالى : « والسارق والسارقة » . وقوله (ص) : « مطل الغنى ظلم » . وغير ذلك من الألفاظ الموضوععة للدلالة على العموم .

وحكم اللفظ العام : يفهم على عمومته ، ويتناول جميع أفرادها ، وتكون دلالاته قطعية ، فيثبت به الحكم قطعاً على سبيل الشمول والاستغراق عند الحنفية وعند الجمهور تعتبر ظنية (٧١) .

تخصيص العام : ومن المقرر أيضاً أن صيغة العام موضوعة للاستغراق ، أي الشمول ، لكافة أفراد اللفظ مثل السارق ، بمعنى أي سارق كان ، إلا إذا وجد دليل على إخراج بعض أفراد اللفظ العام من العموم . فتخصيص العام هو صرف اللفظ عن عمومته ، وإخراج بعض ما كان داخلاً في العموم ، وقصر العام على بعض أفرادها (٧٢) .

ومن وسائل تخصيص العام الاستثناء المتصل مثل قوله تعالى في آية الحرابة « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » . « إلا الذين تابوا » (٧٣) . فاللفظ العام

(٦٨) أصول الفقه الأستاذ الشيخ بدران أبو العنين ص ١٠٨ سنة ١٩٦٩ :

(٦٩) سلم الوصول لعلم الأصول فضيلة الشيخ المرحوم عمر عبد الله ص ١٢ .

(٧٠) أصول الفقه ص ١٣٣ ، ٣٨ - سلم الوصول لعلم الأصول ص ١٨٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٧١ و ٧٢) أصول الفقه ص ١٣٣ ، ١٣٨ - سلم الوصول لعلم الأصول ص ١٨٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٧٣) المسألة ٣٣ ، ٣٤

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... (الذين تابوا) » (٧٣) فاللفظ العام (الذين يحاربون الله) قد خصص بأداة - الاستثناء (الذين تابوا) ، والمعنى أن جزاء الذين يحاربون الله ورسوله هو أن يقتلوا ... ويخرج عن هذا العموم ، التائبون منهم قبل القدرة عليهم . فيبقى في الحكم (في العموم) الذين يحاربون الله ورسوله ولم يتوبوا قبل القدرة عليهم . وهذا التخييع يقال كذلك بالنسبة للآية الكريمة (والسارق والسارقة) فهو لفظ عام ، قد لحقه اختصاص . يقول تعالى « فمن تاب » ، تكون بمثابة الاستثناء الوارد في آية الحراة (٧٤) .

دلالة العام بعد التخصيص : بعد اخراج بعض الأفراد من العموم . تكون دلالة اللفظ على الباقي من أفراده ظنية الدلالة ، بمعنى أن كل فرد من الباقي من أفراد اللفظ العام بعد التخصيص محتملا أن يكون خارجا ابتداء بالقياس على ما أخرج ، وبهذا لا يكون اللفظ العام قطعي الدلالة . وبالتالي يقبل التعليل (٧٥) . فلا يكون العام في دلالة قطعية بل ظنية ، فيجوز أو يخص بدليل ظني مثله (٧٦) .

وقد قال الجمهور أنه ما من عام الا وقد خصص . وقد صار هذا القول مثلاً . حتى هذه الكلية ليست على عمومها ، بل خصصت أيضا بمثل قوله تعالى « والله بكل شيء عليم » (٧٧) .

وعند الحنفية : لا يجوز تخصيص اللفظ العام في الكتاب أو السنة المتواترة أو المشورة ، بخبر الواحد أو القياس قبل التخصيص ، ويجوز ذلك بعد التخصيص . وعندهم أنه لا بد من أن يكون المبين - بكسر الياء - في درجة المبين - بفتح الياء - أو أقوى منه .

وعند الجمهور : يجوز أن يخص اللفظ العام من نصوص القرآن والسنة المتواترة ابتداء ، بالقياس وبخبر الواحد ، لكون اللفظ العام ظني الدلالة (٧٨) .

وتخصيص القرآن : أما أن يكون بالقرآن مثل الحالة المتقدمة . أو بالسنة مثل حديث الرسول (ص) : « رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يحتلم ... » فقد أخرج من عموم كلمة (السارق والسارقة) ، الصبي والمجنون والنائم .

وصفوة القول ، فإن الآية الكريمة « والسارق والسارقة » لفظ عام قد لحقه التخصيص بدلالة قوله تعالى « فمن تاب » وقوله تعالى « فمن اضطر في مخصصة ١١٠ » وقوله « وقد فضل لكل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » . وأيضا بقوله (ص) (رفع القلم عن ثلاثة ...) وأن دلالة العلم بعد التخصيص ظنية ، وأن الدليل الظني يقبل التعليل . (وسنرى أن من وسائل التعليل : المصلحة وسد الذرائع) .

(٧٤) يراجع العدد الخامس والسادس من مجلة المعاماة الجزء الأول من البحث

(٧٥ ، ٧٦) أصول الفقه ص ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٣ سلم الوصول ص ٢٠٠ ، ١٩٨ يسان النصوص

التشريعة. فضيلة الشيخ بدران أبو العيين ص ١٥٩ ، ١٤٩ ، ١٦٠ .

(٧٧) و (٧٨) سلم الوصول ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ وأصول الفقه ص ١٤٣ - ١٥٩ .

المطلب الثاني : قصر عموم الآية على التكرار

من المعروف أن مصادر الفقه الاسلامي أصلية (القرآن والسنة) . وتبعية (الاجماع ، والقياس ، والاستصحاب والمصالح المرسلة ، والاستحسان ، والعرف ، ومذهب الصحابي ، وشرع من قبلنا) (٧٩) . ولو أن تلك المصادر الأخيرة على خلاف بين الفقهاء .

ويناط الأمر في مجال تفسير الآية بمنهج الاجتهاد ، وما اذا كان طبقاً لمدرسة أهل الرأي ، أم أهل الحديث ، أم أهل الظاهر ؟ (هذا هو بيت القصيد في الموضوع بأسره .)

إن المنهج الذي ساقسر به الآية ، بإذن الله ، هو المنهج الذي سار عليه كبار الصحابة (ر) ، خاصة عمر (ر) ، وعلي (ك) ، وهو فهم جوهر النص . وهو المنهج الذي دعى إلى الأخذ به بعض كبار العلماء المصلحين في العصر الحديث هو الزعيم الاسلامي الكبير محمد اقبال ، والامام محمد عبده ، ومن قبل شيخ الاسلام ابن تيمية والامام الغزالي (٨٠) .

وقد عرفنا أن من حالات مناط الاجتهاد تعيين المراد من نص ظني . وأن كلمة (السارق) ظنية الدلالة ، بعد أن خصصت . وأن اللفظ الظني يقبل التخصيص بدليل ظني مثله ، بالتعليل بالمصادر التبعية (وهي ظنية الدلالة) مثل المصلحة ، ومذهب الصحابي وبالتالي يمكن اخراج طائفة من السارق من مجال العموم في الآية بدليل ظني ، وقصر مدلول عمومها على السارق الذين حدث منهم التكرار أو العود . رغم أن ظاهر الآية في ذاته لا يدل على هذا التكرار كما سبق القول (٨١) ، بمعنى أن مدلول التكرار لا يتأتى من عبارة النص وإنما باخراج « طائفة السارق لأول مرة » ، ويبقى في دائرة العموم السارق الذين حدث منهم التكرار ، طبقاً لما هو آت من تخريج وتاصيل .

وعلى هذا سأعرض تخصيص الآية الكريمة بالأدلة الظنية (وهي مساوية لها في الدلالة) ، وفقاً للخطوات المنطقية الآتية :

المطلب الثالث : خصوبة الفقه الاسلامي

الفقه الاسلامي كنز . وللائمة العلماء فضل ساطع لا يغرب في المساهمة في بناء الثورة الفقهية الزاهرة ، التي ورثها الاخلاف من بعدهم ، فكان هذا (الفقه الخصب الاصيل الذي لا ينتضب البتة) . والذي له أصل ثابت وفروعه في السماء ، يؤتى أكله كل حين بإذن ربه (٨٢) . وقد عرفنا أن الشريعة الاسلامية من المرونة والصلاحية لكل زمان ومكان ورفعها المفسد ، وأنها جاءت رحمة للناس ، وهدايتهم إلى الخير . يقول تعالى « ورحمتي وسعت كل شيء » ، « الرحمن الرحيم » ،

(٧٩) سلم الوصول من ٣٢٨ - المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي ص ١٤٨ .

(٨٠) مبادئ نظام الحكم ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ .

(٨١) راجع ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٨٢) موسوعة الفقه الاسلامي ج ١ لسنة ١٩٦٧ ص ٤ اشراف فضيلة الشيخ محمد

«... وهدي ورحمة للمؤمنين» (٨٣) . وقد وصف الله نفسه في حديث قدسي
«أنا الرحمن...» .

وحسبي أن أبين خصوصية الفقه الإسلامي ، ومرونة الشريعة الإسلامية . فقد
تجتمع كلمة الفقهاء قاطبة على حكم شرعي في مسألة . ويخالفهم رأي واحد له
وجهته . ومع ذلك قد يكون في هذا الرأي المنفرد المصلحة التي هي مقصود
الشارع ، الاستفادة من جوهر النص وباطنه إذا كشفنا عنه ظاهره . فيأخذ المشرع
الوضعي بهذا الرأي الذي فيه المصلحة للناس :

١ - مثال الوصية للوارث : فقد أخذ المشرع في قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
(مادة ٣٧) برأي الإمامية وبعض الزيدية ، في صحة الوصية للوارث ،
دون الوقوف على إجازة الورثة (في حدود ثلث التركة) ، رغم أن كافة
الفقهاء قد اجتمعت كلمتهم على أنها باطلة (وإن حدث بينهم الخلاف على
صحتها بإجازتها من الورثة) (٨٤) .

٢ - مثال المسألة المشتركة : كذلك فإن المشرع قد أخذ في المادة العاشرة من
قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بمذهب عمر (ر) في المسألة المشتركة،
مخالفاً لمذهب الحنفية الذي كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون . من
عدم تشريك الأخ الشقيق في فرض الأخوة لأم الثلث عند استغراق الفروض
كل التركة . وقد بينت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بأن الأخذ بهذا
المذهب والعدول عن مذهب الحنفية يرجع إلى أن (المصلحة تقضى بعدم
حرمانهم من الميراث) ويقول فضيلة المرحوم الشيخ عمر عبد الله بأن ذلك
هو ما يقتضيه الاستحسان... رغم أن ظاهر النصوص عدم إشراك الأخ
الشقيق في الثلث طبقاً لما تقدم (٨٥) . وفي الواقع فإن المصادر التبعية ومنها
الاستحسان مثلاً هو طريقة للخروج من مأزق ظاهر النص الموقع في الحرج ،
والاستحسان به يرجع إلى قاعدة رفع الحرج في الشريعة الإسلامية . ولهذا
روى عن الإمام مالك أنه قال : « الاستحسان تسعة أعشار العلم » وقيل
كذلك « الاستحسان عماد العلم » وقد أخذ بالاستحسان الأئمة أبو حنيفة
ومالك وأحمد (٨٦) . والخلاصة فإن الفقه الإسلامي غيث منهزم لا ينقطع .

المطلب الرابع : الظروف الاقتصادية للدول العربية

كل شخص متبصر ، لا يستطيع أن ينكر الحقائق الاقتصادية والاجتماعية في
الدول العربية . فأنها تعتبر من الدول المتخلفة اقتصادياً . رغم أنه قد تعاقبت
في هذه المنطقة عامة ، ومصر خاصة ، خلال الستة آلاف سنة الماضية ، حضارات
عريقة ، أُنذت العالمين من راحتيها بالخبرات ، وأثرت العالم بأجمعه بالعلم .

(٨٣) الجريمة ص ٣١ - موسوعة الفقه الإسلامي ص ٦ - من توجيهات الإسلام فضيلة الأئمة
الأكبر الشيخ شلتوت ص ٣٠٣ .

(٨٤) موسوعة الفقه الإسلامي ص ١٢٦ - الوصية الأستاذ الدكتور أحمد قراج ص ٨٨ وما بعدها
سنة ١٩٧٣ .

(٨٥) فضيلة المرحوم عمر عبد الله أحكام المواريث ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٨٦) المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي ص ١٧٨ ، ١٧٩ وفيه إشارة إلى موافقات الشاطبي

ج ٢ ص ٣٠٧ .

والمعرفة . وبقيام الطفرة الصناعية منذ منتصف القرن الماضي ، حدث تطور جارف لدى الشعوب الأوروبية . فانقسم العالم تبعاً لذلك الى دول متقدمة ، ودول متخلفة . وزاد من تقدم الدول الاولى ، احتكارها للصناعة ، وما صاحبه من زيادة في الانتاج بنسبة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ (منذ عام ١٨٥٠ الى عام ١٩٦٥) ، في حين أن عدد سكانها زاد بنسبة من ١٠٠ الى ٣٠٠ هذا الانفجار الاقتصادي ، ترتب عليه أن زاد متوسط دخل الفرد الى سبعة أمثال ما كان عليه عام ١٨٥٠ ، (بما يعادل تسعة أمثال متوسط دخل الفرد في الدول الأخرى) . في حين أن الدول المتخلفة ، قد زاد من تخلفها الزيادة الهائلة في السكان . وأصبحت المسافة تزداد اتساعاً كل يوم ، وأضحت المشكلة التي تواجهها تلك الدول (هي كيفية تقريب هذه المسافة ، لا مجرد الالتحاق بالدول المتقدمة) (٨٧) .

أذن الموضوع الأساسي الذي نواجهه هو كيفية رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ، وكيفية توفير حاجياته . ولا شك في أن كل دولة تريد أن تصل بمواطنيها الى هذا المستوى . وسنرى أن لهذه الحقيقة الاقتصادية أهميتها في الموضوع محل البحث .

المطلب الخامس : السرقة لعدم الحاجة

رأينا أن من ضمن الشروط الأساسية لاقامة الخلد ، هو السرقة لعدم الحاجة . فان كانت دفعا لغائلة الجوع ، فلا قطع . بدلالة قوله تعالى « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم ، فإن الله غفور رحيم » وهذه قاعدة الضرورات تبيح المحظورات . وبالتالي فإن هذه الآية الكريمة تكون قد خصصت آية السرقة ، فأخرجت من عمومها (السارق المضطر) . وقد قال (ص) عندما سئل عن السرقة المعلق على الشجر « من أصاب منه بغية من ذي حاجة غير متخذ خبئه فلا شيء عليه » وقال أيضاً (ص) « لا قطع في مجاعة مضطر » . وقد رأينا عمر (ر) لا يقيم الحد عام الرمادة ، ولم يقيمه على غلمان حاطب بن أبي بلتعة لهذا السبب .

وقد قيل ان البؤس هو مصدر الجريمة . وقد قال الإمام علي (ك) لو كان الفقر رجلاً لقتلته (٨٨) . وبالتالي يخرج من دائرة عموم الآية ، السارق المضطر .

المطلب السادس : الأدلة الظنية المخصصة لعموم الآية

رأينا ان منهج عمر (ر) هو تفسير النص بطريقة التعمق فيه ، حتى الوصول الى باطنه وجوهره ، لا الاكتفاء بظاهره . وأن ذلك من دروب مذاهب الاجتهاد . وعلى هذا سافس عموم الآية طبقاً لهذه المدرسة .

ورأينا أن كلمة (السارق) لفظ عام قد لحقه التخصيص . فيكون ظني الدلالة . وأنه يمكن للأدلة الظنية تخصيص اللفظ العام ، مثل القياس ، وتجبر الواحد ، والمصلحة ، والاستحسان . . .

وعلى هذا سأعرض هذه الأدلة الظنية المخصصة لكلمة (السارق) وبها تخرج

(٨٧) الملكية الصناعية الأستاذ الدكتور محمد حسني عيسوي سنة ١٩٧١ - المقدمة من

ص و الى ص ي .

(٨٨) علم الاجرام ج ٢ ، ص ٣ ، وما بعدها .

طائفة (السارق لأول مرة) من دائرة العموم في هذه الآية . ويضحى عمومها منحصرًا على السارق العائدين . وهذه الأدلة « نقليّة وعقليّة » فيما يلي :

أولا : الأدلة النقليّة :

١ - جىء الى الرسول (ص) بعبد سرق . وقد قامت البينة عليه . فقال رجل : يا رسول الله ، أن عنده أيتام ليس لهم مال غيره . فتركه (ص) . ثم جىء به سارقا الثانية ، ثم الثالثة ، ثم الرابعة . فكان يقال للرسول (ص) فى كل مرة تلك المقالة . ثم أتى به الخامسة ، فقطع الرسول (ص) يده - ثم السادسة ، فقطع (ص) رجله . ثم السابعة ، فقطع (ص) يده . ثم الثامنة ، فقطع (ص) رجله . وقال الحارث : أربع بأربع . أعفاه الله أربعا ، وعاقبه أربعا . (عن ابن جريح ، عن عبد ربه بن أمية أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، حدثه وابن سابط الأحوال عن الرسول (ص) . ويقول ابن حزم فى المحلى : هذا الحديث «مرسل» ولا حجية فى المرسل ، وأن قطع السارق واجب فى أول مرة بعموم الآية (٨٩) .

والحديث المرسل : هو ما سقط الصحابى من آخر أسناده (٩٠) .

واختلف الفقهاء فى حجّيته :

- ١ - فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد على المشهور عنهما وكثير من أتباعهم بحجّيته ، إذا توافر حسن الظن بالتابعى الراوى .
- ٢ - وذهب الشافعى ، بعدم قبوله ، إلا إذا تقوى بحديث غيره موصولا ، أو مرسلًا مثله (٩١) .
- ٣ - ويرى ابن حزم الظاهرى عدم حجّيته ، كما تقدم (٩٢)

وعندى : أن المرسل ، ولو أن ظنى الثبوت إلا أنه الاحناف والمالكية وأحمد وأتباعهم يأخذون به . ورغم أنه ليس قويا فى ثبوته ، إلا أنه يقوى بالأدلة الظنية الأخرى . وبالتالي يصح الاستدلال به .

٢ - كثير من الفقهاء ومنهم الشافعى ، يرون أن التوبة تسقط الحد . يقول تعالى : « فمن تاب ... » ، والتوبة النصوح لا تكون عند التكرار ، وإنما لمن يرتكب الفعل بجهالة . قال تعالى : « إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة » ، وبالتالي فإن القطع يكون للذى تكرر منه الفعل ، لأن معتاد السرقة لا يصدق فى توبته ، ولا تصح التوبة منه ، بالنسبة لسقوط الحد (٩٣)

(٨٩) المحلى ج ٨ ص ٤٢٣ .

(٩٠) الاستاذ حسن سرى - أضواء على سنة الرسول مدخل الى علم مصطلح الحديث سنة ٧

ص ٤٧ .

(٩١) الاستاذ حسن سرى - الأوضح السابق .

(٩٢) المحلى ج ٨ الموضع السابق .

(٩٣) عرض هذه الأدلة عن بعض الباحثين فى العقوبة - المرجع السابق من ص ١٤٠ الى ص

٢٨٧ - مجلة لواء الاسلام ص ٥٩٩

٣ - قال الرسول (ص) « ادعوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ، فان كان له مخرج فخلوا سبيله ، فان الامام ان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة » . وتشوف الشريعة نحو اسقاط الحدود بأدنى شبهة . وبالتالي فان اخراج (السارق لأول مرة) من عموم الآية ، فيه مخرج له من الحد عملاً بهذا الحديث . وان كان ذلك خطأ . فانه من دروب الخطأ في العفو ، وهو أمر مستحب ، أفضل من الخطأ في اقامة الحد ، بدلالة الحديث . خاصة وأن الدين الاسلامي دين السماحة والرحمة كما تقدم . وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يتلمس الستر على المذنب ، فعندما جاء ماعز للرسول (ص) مقراً بالزنا ، كان الرسول (ص) يحمله على الرجوع عن اقراره بطريق التعريض قائلاً له « لعلك قبلت ، لعلك لامست . . » وعندما علم (ص) بأن أحدهم كان قد حرض ماعزاً على الاقرار ، وجه اليه اللوم قائلاً : « لو سترته بشيابك لكان خيراً لك » (٩٤) وفي حد السرقة نجد الشريعة تضيق كثيراً من دائرة الحد بالشبهات ، فلا يقام على التائب قبل القدرة عليه ، ومن سرق من مضيئه . . . وغير ذلك (٩٥) .

٤ - فان قيل لم يرد في الأثر دليل قطعي عن الرسول (ص) أنه أخذ بالتكرار ، ولم يقل أحد من الفقهاء ذلك ، نقول : بما أن التوبة تسقط الحد ، عند جانب كبير من الفقهاء) . وبما أن مجال التوبة فعل السوء بجهالة أي لأول مرة ، وبما أن الرسول (ص) كان يفتح لماعز باب الرجوع عن اقراره ، وبما أن السنة لم يرد بها أن الرسول (ص) قد استتاب ماعزاً (أي طلب منه التوبة قبل الحد) ، اذن لكان أولى بالصادق الأمين أن يستتبه من غير أن يحمله على الرجوع الكاذب عن اقراره . اذن الرسول (ص) قد فرض من ماعز التكرار ، وهو شرط ينفي التوبة . وقد حكم (ص) بالحد (٩٦) .

٥ - المرأة المخزومية التي أقام الرسول (ص) عليها الحد كانت معتادة السرقة وكانت معروفة بذلك (٩٧) .

٦ - بالنسبة لسارق رداء صفوان وقت نومه عليه بالمسجد ، فان سرقته بهذه الطريقة ، تدل على أن السارق قد تكررت منه السرقة ، حتى أنه يسرق وهو في بيت من بيوت الله ، فضلاً عن أنه يسرق الرداء وقت نوم صاحبه عليه (٩٨) .

٧ - من مبادئ الشريعة الوسطية والاعتدال ، قال تعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » . وهذا الاتجاه فيه رحمة ، وهذا مقتضى الاستحسان . وقد قال الامام مالك : الاستحسان تسعة أعشار العلم . وقال بعض العلماء كذلك : الاستحسان عماد العلم .

٨ - قال عمر (ر) لأم شاب سرق عندما طلبت منه العفو عنه بسبب أنها أول مرة : « ان الله أرحم من أن يكشف ستر عبده لأول مرة » ، فهذا ينبئ عن أنه (ر) قد وقر في نفسه أن القطع يكون عند التكرار . ووجود شهود وضبطه متلبساً ما يدل على ذلك (٩٩) .

ثانيا : الأدلة العقلية :

١ - نظرية العقوبة في الفقه الإسلامي ، هي زجر الجاني دفعا لمفسدته . لما ينزل بالمجتمع من فزع عام أثر حدوث السرقة (١٠٠) . والشخص لا يعد خطرا على الأمنين بالسرقة في المرة الأولى . بل يكون ذلك بالاعتيان . واتخاذ السرقة حرفة له . فيكون لحمة ثابتا من حرام . وقال (ص) « من ثبت لحمة من حرام فالنار أولى به » (١٠١) .

٢ - العقوبة في الفقه الإسلامي مثل العقوبة في القانون الوضعي الحديث . وهي تقويم المجرم واصلاحه وفي اقامة الحد عليه أول مرة . ما يخالف هذا الاعتبار وهو الاصلاح ، كما وأنه يذهب اعتباره الاجتماعي ، ويصبح عدوا للمجتمع ولنفسه ، كما قرر الماوردي (١٠٢) .

٣ - ضيق الفقهاء دائرة السرقات التي تقطع فيها الايدي ، صيانة لجسم الانسان من التشويه ما أمكن ، وأضحى القطع منحصر في أحوال قادرة للغاية ، وأن القطع لا يكون الا في موضع اجماع الفقهاء عليه (١٠٣) بمعنى أن الشريعة الإسلامية ليست متعطشة لقطع الايدي .

٤ - يرى العالم الجليل فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة أن يقام الحد على السارق الغائبين . وفي حدود ما اتفق عليه الأئمة كافة ، فلا يقام الحد اذا كان بعضهم لا يرى اقامته ، وألا توجد شبهة في شتى موضوعات السرقة (١٠٤) .

٥ - الحد يقام على كافة المواطنين ، كما سنرى ، وفي اقامته لأول مرة ما يشكل حرجا على الدولة ، فسادا للذريعة (١٠٥) وطبقا لمبدأ نفي الحرج . يقام عند التكرار ، ويكون للدولة السند الشرعي القانوني في أن العقوبة لم تصلح السارق وتقومه ، وأنه أضحى عضوا فاسدا يحق للمجتمع بتر يده . ولا يكون هناك بالتالي أي حرج .

٦ - بالنسبة للأجانب ، فإن تطبيق الحد لأول مرة عليهم فيه حرج . لأن الدولة لا تستطيع أن تنفك في علاقاتها عن الدول الأخرى . قال تعالى : « وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » . وتطبيق القطع على الأجنبي لأول مرة فيه شر مستطير . وإنما اذا حدثت سرقة من الأجنبي لأول مرة ، يؤدي العقوبة (غير القطع) ، ثم بعد ذلك لا تجدد اقامته بالدولة ، ويمنع من الدخول ثانية ، فإن دخل بطريقة غير مشروعة ، وحدثت منه سرقة أخرى ، فيكون لدى الدولة السند القانوني والحجة البالغة أمام الرأي العام العالمي عامة ، والدولة التابع لها خاصة بالقطع تطبيقا لمبدأ اقليمية القانون الجنائي ، أي سريانه في إقليم الدولة . وبالنسبة للأجانب أصحاب الحصانة ، مثل رؤساء الدول الأجنبية ، وأعضاء البعثات السياسية المعتمدة ، وأفراد القوات الحربية الأجنبية ، فهم مستثنون من حكم قانون العقوبات وأن العرف الدولي في هذه الحالة قد جرى على مجرد استبعادهم من إقليم الدولة ، ويسمى في اصطلاح القانون الدولي العام (شخص غير مرغوب فيه) .

(١٠٤) مجلة لواء الاسلام العدد العاشر سبتمبر ١٩٦٦ ص ٥٩٩ .

(١٠٥) يراجع ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

وخلاصة القول، فإن هذه الآية الكريمة ظنية الدلالة، وتخصص بأدلة ظنية الدلالة مثلها، بإخراج السراق لأول مرة، ويصبح داخلا في دائرة عمومها السراق العائدين.

المبحث الثالث حكم القطع

سأتناول الرد على القائلين بعدم القطع اطلاقا، ثم الانتهاء الى وجوب القطع.

المطلب الأول: الرد على القائلين بعدم القطع اطلاقا

يقولون بأن الآية مجملة فلم تبين نصاب السرقة، ولا كيفية القطع وأن المجمل لا يصلح حجة قبل البيان، وبالتالي لا يوقع حد القطع البتة. وإن السنة التي بينت القطع هي أحاديث آحاد وهي ظنية لا تفيد اليقين (١٠٦).

والرد على ذلك بالخجج الآتية:

١ - ينقسم اللفظ الى ظهور المعنى المراد منه وخفائه الى واضح الدلالة، وغير واضح الدلالة، وينقسم الأخير الى (خفى ومشكل ومجمل ومتشابه) (١٠٧). والمجمل لغة المبهم، وشرعا ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد منه (عند العنفية) وعند غيرهم من المبهم (١٠٨). واللفظ المجمل لا يدرك المعنى المراد منه إلا ببيان من الشارع، وإذا جنى البيان وأفيا قاطعا أصبح مفسرا غير محتمل التأويل (١٠٩). ومن هذا قوله تعالى: «والسارق والسارقة»، فإن لفظة السارق مجملة، في مقدار النصاب، وشروط السرقة، فجاءت السنة مبينة لذلك. ومن هذا الأحكام الدستورية، والمدنية، فإنها وردت على هيئة قواعد كلية دون تفصيل، واكتفى فيها بوضع المبادئ الأساسية (١١٠).

٢ - السنة أما ان تكون مقررة (تدل على نفس الحكم)، أو شارعة (تأتى بحكم جديد مسكوت عنه في القرآن)، أو مفسرة (لنص مجمل). والسنة المفسرة هي التي بينت مكان القطع وهو الرسغ (١١١).

٣ - اجتمعت كلمة الفقهاء قاطبة على أنه يجوز أن يكون المبين - بكسر الياء - أدنى من حيث الثبوت من المبين - بفتح الياء -، بمعنى أنه يمكن لحديث الآحاد أن يفسر مجمل الكتاب. فلا يشترط المساواة بين البيان والمبين في الثبوت (١١٢).

٤ - انعقد الاجماع من لدن الصحابة والتابعين وتابعيهم وأخلافهم الى يومنا هذا على أن القطع واجب. والاجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الاسلامي، وهو حجة قطعية الدلالة، ودليل من الأدلة الشرعية باتفاق (١١٣). وقد ورد في

(١٠٦) يراجع المبحث الثاني من هذا البحث ص ١٣١، ١٣٢.

(١٠٧) سلم الوصول ص ٢١٣.

(١٠٨) بيان النصوص التشريعية ص ٣٤ وما بعدها.

(١٠٩) سلم الوصول ص ٢٣٩.

(١١٠ و ١١١) بيان النصوص التشريعية ص ٢، ٦.

(١١٢) بيان النصوص التشريعية من ص ٨٢ - ٨٤.

(١١٣) سلم الوصول ص ٢٧١.

الأثر العمل بالقطع كما تقدم • وأن الرسول (ص) قد نفذ القطع قولاً وعملاً ومن طرق البيان (أي الايضاح) البيان بالفعل • وأكثر العلماء على أن البيان بالفعل • كالبيان بالقول جائز ، بل أبلغ وأولى منه (١٠٤) • فكل هذا يرفع هذه الأحاديث من درجة الضعف إلى درجة القوة • وأن القاعدة ، أن الاجماع على الأخبار الظنية يرفعها من درجة ظنيتها إلى درجة القطع (١١٥) •

وتصاري القول ، فإن الأحاديث المبينة للقطع ، ولو أنها أخبار آحاد ، إلا أن الاجماع قد انعقدت على وجوب العمل بها ، وبالتالي فإن حجية القطع هي الاجماع • ومن هذا تبين بجلاء أن الدليل القائل بعدم القطع إطلاقاً يعتبر أوهن من بيت العنكبوت ، وإن أوهن البيوت لبیت العنكبوت •

المطلب الثاني : وجوب القطع

وأينا أن حكم السرقة هو وجوب القطع ، وحرمة تركه يقول تعالى «فاقطعوا» وهو أمر • وكل أمر للوجوب مالم يوجد صارف يصرفه •

ولما كانت الشريعة الإسلامية هي شريعة الخلود ، وأن الفقه الإسلامي من الخصوبة ، والحدود ، حتى أنه يعتبر أجود من الريح المرسلة ، ولما كانت المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع • فإنه يجب تطبيق حكم القطع على ضوء هذا المنهج الذي بينته ، أو أي منهج يكون أفضل منه ، وكما يقول الامام ابو حنيفة (علمنا هذا رأى ••• فمن جاءنا بأحسن منه قبلنا) •

المطلب الثالث : السلطة التقديرية للمشرع الوضعي

القانون العقابي يسرى على الوطنيين والأجانب ، طبقاً لمبدأ اقليمية القانون الجنائي (أي يسرى على كل من يوجد في إقليم الدولة) وهذا الحكم مطابق للشريعة الإسلامية (١١٦) (المادة الأولى من قانون العقوبات) •

وبعد أن بينت نطاق تطبيق حد السرقة ، فإنه يترك للمشرع الوضعي تقدير الأحكام الجزئية في الحد ، مثال ذلك الموضوعات الآتية :

١ - عدد المرات الموجبة للقطع ، حسب نوع كل جريمة (مصاحبة بظروف مشددة ، أم سرقة بسيطة ؟) • فلا يستوى هذا مع ذاك •

٢ - يقدر المشرع نصاب السرقة الموجب للقطع (وهذا النصاب يخضع للظروف الاقتصادية وقيمة العملة السائدة في السوق) وما إذا كان يشترط ذلك النصاب في السرقة الأولى أو السرقة الموجبة للقطع فقط ؟

٣ - يترك للمشرع سلطة التقدير في تحديد معيار عدم الحاجة (كيف يعتبر الشخص في حاجة) •

٤ - يترك للمشرع التقدير في القطع مرة واحدة أم مرتين عند تكرار السرقة بعد القطع • وقد رأينا أن الأحناف يأخذون بمذهب الإمام علي (ك) في عدم

(١١٤) بيان بيان النصوص التشريعية ص ٣٤

(١١٥) محاضرات في الحدود ص ٢٨

(١١٦) العقوبة ص ٣٤٥ ، ٣٤٨

القطع في المرة الثالثة ، وهو ما عليه رأى الامام أحمد ، ومن أخذ رأى فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة (١١٧) .

٥ - طبقا للظروف الاقتصادية المتقدمة ، فإن الحد سيطبق في حالة نادرة للغاية (بسبب شرط عدم الحاجة ، وشرط التكرار ، فضلا عن باقى الشروط) ، فالاحصائيات قد تشير الى أن من بين كل نحو ٥٠٠ أو ٦٠٠ حالة سرقة للحاجة ، توجد حالة واحدة سرقة لعدم الحاجة . وأنه من بين كل نحو ٤٠٠ حالة سرقة لعدم

الحاجة ، توجد حالة سرقة في حالة عود . ولهذه الندرة في التطبيق ، يحدث الردع والزجر ، ويأتى نظام الحد بشماره ، هو اصلاح المجتمع من كل شر وفساد . (١١٩)

٦ - يقدر المشرع الأسباب الدافعة الى الجريمة ، طبقا لعلم الاجرام ، كما تقدم . كما لو كانت السرقة بدافع مرض نفسى (مثل السرقة الكليبتومانية) .

٧ - ويقدر أيضا عقوبة المختلس (الذى يستولى دون وجه حق على مافى عهدته من أموال) . فيمكن أن تكون العقوبة الاعدام على أن يضع حدا أدنى للمبلغ المختلس (مثل ٣٠ الف جنيه) مع ملاحظة أنه لا قطع على المختلس - قال (ص) ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع . رواه الخمسة

خاتمة

لعل هذا البحث يبين السبيل للمشرع الموضوعي ، ولكل من يريد اقامة حدود الدين واصلاح المجتمع . ان أريد الا اصلاح ما استطعت ، وما توفيقى الا بالله ، عليه توكلت واليه أنبت . وأقول :

«ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا . ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا . ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، وأغفر لنا وأرحمنا . أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

«رب أوزغنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على . وعلى والدى ، وإن اعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين » .

«اللهم آت نفسى تقواها ، وزكها فأنت خير من زكاهها ، وأنت وليها فى الدنيا ومولاها» .

«اللهم انى أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن عين لا تدمع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها» .

مِنْ سَجَلِ الْحَالِ الدِّينِيِّ ...

مرافعة المرحوم الأستاذ مرقس فرهمي المحامي

في مجلس تأديب المحامين

بمبحث

في المسئولية المسندة لحضرات الأساتذة

المحامين المنسحبين

موقف مكرم في المرافعة

عامل جديد

قلنا في نظرتنا العامة • ان من أخطار النظام الجنائي أن يوزع الدوسيه على القضاة فيدروسونه قبل الجلسة ويجلسون وقد تكونت لهم عقيدة فاذا ما ترفع المحامي بأخرى يرونها ظاهرة البطلان - وقلنا ان هذا قد يكون في بعض الحالات من شأنه أن يعجل بالتصادم بين الاثنين - اذ هو يضع القضاة في المركز الملل - ثم ينقله الى الضجر • ثم الى الغضب فاذا استبد كان من شأنه ان يستبد بالمحامي ليسكت - وهذا يدفع بالمحامي الى المعارضة حرصا على حقه • وعلى كرامته • وضنا بواجبه من ان يضيع ! !

كان لهذا العنصر في واقعنا أثرا متضاعفا من النادر ان يتوافر مثله في قضية أخرى - وذلك لعدة اسباب وعوامل •

المتهمون في القضية عديدون • والمحامون أكثر منهم عددا - سبعة من المحامين يحضرون جميعا عن الدكتور نجيب •

كل من هذا الجمع سيتكلم ويناقش • ويستجوب - وقد انقطع القضاة لدراسة تلك الاوراق المتسعة - قال حضرة الرئيس انه انقطع على مكتبه ثلاث اسابيع يدرس ليلا ونهارا - عشرون يوما متوالية • في دراسة شاقة متعبة • تضني الجسم • وتورث الكلال • وتعجز ملكات النفس كلها - ثم جلسوا للبحث والمناقشة علنا - والقضايا في موضوعها على ما هي فيه من الحرج تتعلق بالحكومة القائمة وبالسلطات المهيمنة تلقى فيها التهم رميا على رؤوس الحكومة فتذكر وزارة الداخلية • ويذكر رئيس الحكومة ويذكر موظفو البوليس • وتقدم الادلة على شراء الذمم • لقتل الابرياء من الوفدين مما يزعم السامع ويزيده مللا وكللا • خصوصا اذا كان لا يعتقده صحيحا - ففي هذا الوسط المضطرب كان من حظ مصر - ان اعطيت القضية لأدق المستشارين بحثا - واطولهم صبورا على المكاره فبحثوا وقرأوا وخرجوا من بحثهم بان مصر - احزابا وحكومة - ليست عصابات من المجرمين تتقاتل بمثل ما يدعى ! ! فهذا كان موقف من يحاول أن يردهم عن هذه العقيدة لدليل جديد يبديه - ولكل باحث طريق ولكل منطق استنتاج - كان موقعه ثقيل على قلوبهم • بجرح فيها العقيدة العادلة • ثم يجرح العزة الوطنية • ثم هو في نظرهم يعطل مسير عدالتهم - فيشير بسخطهم ويجعل كرامته الفنية محل شبهة ثم انكارا !!!

ومما زاد البلاد أن هذا كان متصلا بأصل العاصفة التي هبت ومصدرها أن الحكومة لفقت الاتهام ثم أرادت أن تختار قضاة يؤيدونه - فالذى يشير ذلك التلفيق إنما يشير فى الوقت نفسه عاصفة اختيار القضاة وما يتبعه من الانزعاج والغضب .

لو أن مكرما كما تعتقد - لم يكن مأخوذا بواجب القضاءى بمحض وهو يقتضى قول حق كله كما تصوره - أو لو أنه لم يكن مأخوذا بتيار الحزبية إذ احسن لغيرنا أن يفترض ذلك فى حقه . وليس هذا مقام النظر فى تغليب أى الغرضين - ولو أن ظروف القضية على سمعتها والعوامل الكثيرة التى تعمل فيها ملتوية متضاربة - كانت تسمح له بشئ من التفكير الهادئ . إذن لعلم أن الدفاع على هذا المنحدر قد لا يكون مجديا .

لكنه رجل الصراحة مثلنا - لارجل اللف والدوران - ثم هو ممتلىء بجلال القضاء . وممتلىء بأن هذا الجلال شرطه الحق مهما كان مؤلما . ثم هو يشعر أن الواجب الذى يشغل ضميره لا يحتمل سياسة ولا جبن - فإذا ما توفر لديه دليل صحيح الوزن ثم استبعده بحجة تقدير الظروف . واستعداد القاضى . فقد خان واجبه وقد أهدر حياة وشرف البرىء الذى تحمل مهمة الدفاع عنه وقد ظنوا بالقضاة سوءا - لذلك كله رأى أنه محام - ومحام فقط . لا يدخل فى تقديراته أية فكرة تخرج عن أنه محام أمام قاض . كلاهما تعاقد على نصرته الحق بكل شجاعة وإقدام . بل بلا شجاعة ولا إقدام وبالبساطة الساذجة - لأن هذا هو الموقف الطبيعى لهما - لا يحتمل أى وصف أو تلوين !!

حينئذ وقف مكرم - والعاصفة الاصلية غائبة عن ذهنه - إذ لم يقصد بها الا نظاما ودفاعا عن جلال القضاة لا طعنا على ذمة أحد - ثم لم يقدر غير أنه محام فآثار هذه العاصفة بذاتها وطقق يثيرها بكل قوة وشدة أياما متوالية - حتى امتلأ الجو ظلاما وثار القلب مما يجد - فتمثل مكرم أمام حضرات المستشارين أنه هو هو المثير للعاصفة ضد كرامتهم . وانه يستمر يثيرها أمامهم وفى وجههم - فهو لا يؤدي واجبا قضائيا ولا يتراجع عن متهم ولا يقرر فى مرافعته حقيقة - لكنه يكابر ويكابر ليسمع الجماهير ما تريد اشباعا لشهوته الحزبية . وفى هذا تضييع لوقت المحكمة وتعطيل من همتها . وقد يكون من مقاصده التحايل على أن لا تنظر المحكمة الدعوى . تحقيقا للظنون التى أثارها من قبل .

أما أن حضر رئيس الجلسة - كان قد تكونت عنده العقيدة بصفة نهائية قاطعة بأن البوليس لم يلفق . فكانت مرافة مكرم تناقض عقيدته فلا نهون الطريق على أنفسنا فنقول أنها ثابتة فى الحكم . لأن تدوينها فيه قد يكون نتيجة مداولات جاءت بعد واقعة الاستد مكرم بشهرين - ونحن نقول أنها كانت قد تكونت عند حضرة الرئيس قبل أن يسمع دفاع مكرم . وإذا رجعنا الى محضر الجلسة وجدنا الرئيس يلعن عقيدتها مرارا وتكرارا - أثناء استجواب المتهمين . وأثناء مرافعات المخامين . وقد ظل يعلن هذه العقيدة شهورا من أول صحف المحضر . مبتدئة من صفحة ٥٣ - (٢٥ ابريل) - الى آخر الصحف عند المرافعات فى صفحة ١٠٢٩ - (١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢) - فلم تتغير . واليك بعض عبارات منقول من المحضر .

ص ٥٣ - « س - لا يوجد دليل غير ادعائك أن البوليس ضربك »

وظاهر جدا أن هذا ليس سؤالا يوجه للمتهم لكنه تقرره عقيدة مؤكدة .

ص ٥٨ - « س - هل التلفيق أمام رئيس النيابة »

ص ٧٧ - «س - الطريقة دي معناها ان رئيس النيابة متفق مع البوليس على التلفيق»

ص ١٧٩ - س - كيف أن البوليس يقول لك على حاجات غير صحيحة»

هذا بعض ما فى استجواب المتهمين

انما القتال العنيف بين عقيدتين - تناكرت ، اسبابهما فى ذهن كل من المتقاتلين - تراه اثناء مرافعة الاستاذ مكرم انك لاتقرأ مناقشة سليمة يراد منها معرفة الحق - بل قتالا بين حق وباطل . وبين فضيلة فى نفس القاضى ورذيلة توهمها فاراد ان يقاتلها ص ٨٥٥ - « حضرة رئيس الجلسة - ماذا كنت تعمل لو كنت محله فى هذا ؟ ! »

اترى كيف يكون سؤال الساخر من المترافع - وكيف يعلن احتفاره - ويؤكد فى صراحة ان العمل طبيعى سليم - ولايمكن لاحد ان يتصور غيره بل ولو كنت انت محله لفلعت فعلته لكنك تحاول وتداول . وتضيع وقتنا عبثا وتضليلنا - واشباعا للشهوة ، ولابد أن تعلم ان هذا الحكلام وقع فى أول يوم من ايام المرافعة

وفى صفحة ٨٦٦

« حضرة رئيس الجلسة - اتهام الداخلية بهذا التصريح لايجوز - هي لاتهم»

ثم فى صفحة ٨٧٢

« اذا كان متمشيا مع البوليس هل هذا يفيد ان الامر كان من البوليس »

وفى آخر صفحة ٨٧٣

« حضرة رئيس الجلسة - البوليس قال عراحة هذا مرشدى ومفهوم انه لا يكتفى باقواله الا اذا وجد دليل يؤيده - فاذا كان الغرض التشكيك فى اقواله فاترك لنا ،

ص ٨٨٧ - « على حسب نظرية حضرتك اذا كان البوليس هو الذى دبر الوقائع فما هو اللزوم لهذه الاختلافات »

ص ٨٩٨ - « اذا كنتم تقولون بان سجن الاجانب تحت تصرف البوليس السياسى فلماذا ثبتت هذه المقابلات »

ص ٩١١ - « هل تعتقد ان رئيس النيابة يعده بالوعد » !!؟

نحن لانريد ان نعلق لان البحث يطول - فنستمر فى النقل

ص ٩١٢ - « ماهو الدليل ان الاثر الذى وجد بتوفيق هو من ضربة بالكيفية التى وصفها » - (وهذا اعادة لتأكيد الرئيس سابقا للمتهم - أنه لا يوجد دليل)

ص ٩١٣ « ضعوا انفسكم موضع المحقق فماذا تصنعوا اذا كان متهم منكسر وآخر يشهد عليه »

استمر هذا التحدى المتكرر وهذه السخرية القارصة اياما - لم يرض حضرة الرئيس ان يعلنه مرة بل ظل يعيده على الدوام . ويرجع اليه كليا قدم مكرم دليلا

ودام هذا القتال ايام ١٣ يوليو و ١٧ يوليو و ٢٠ يوليو و ٢٣ يوليو و ٢٥ يوليو حتى انتهينا الى صفحة ٩١٣ .

ثم فى الجلسة التالية مباشرة وفى صفحة ٩٢٤ (٢٧ يوليو) ارسلت العاصفة شررها . فاذا بمكرم يحرم من المرافعة . يتلوه الحكم بالغرامة . ثم تقديمه للتأديب . !! هو ومن يشعر شعوره . !!

الا ترى كيف ان العاصفة تعمل - ثم تعمل - وتتطور ثم تتطور . وتنتقل بالقضاة والمحامى من خطوة الى ما بعدها . انتقالا طبيعيا منطقيا . بحيث أن كل خطوة تنذر بما يليها . فكان لابد لهذا الانفجار ان يقع كرها !! وكلنا وارىد القضاء والمحامين ضحية عوامل قاهرية خفية ما كان لقوة انسان ان تمنعها

عوامل خفية ثالث

كم ترددت ان اذكر هذا العامل - وكم وددت ان اتركه - اذا صحت عزيىتى ان لا اذكر من العوامل الا ما كان قهريا . فلا اسى احدا - وكل اساءة فى هذا المقام تلحقنى وتحزننى

غير أنى رجعت الى ضميرى اتبين سند هذا التردد فلم أجد سوى انه شعور يضعف - مع ما فيه من نصرة الباطل على الحق

وانى مهما كنت غنيا عن بيان هذا العامل الجديد على اعتبار ان ما تقدم يكفى بعضه للتدليل . غير انه عمل مابى ظاهر وللأعمال المادية قوة - قد تكون فى نظر البعض اظهر من البحث النفسى أو المنطقى وانا مدين بان لا اترك دليلا وليس فى وسعى ان احلل نفسى من بعض الواجب - !!

اذن فلنستمر فى البيان وان اضطرب القلم - وجاهد الواجب

هذا العامل مركب من عنصرين . هما خصومتان . قامتتا بين مكرم والنقيب شريكه فى الدعوى

الخصومة الاولى نبتت فى الوفد - وعمادها شهوة الحكم فالغرايلى باشا يريد وزارة ولو مشتركة مع الغير . ومكرم لا يريد لها الا للوفد وحده . وقديما كانت شهوة الحكم مفسدة لآخس المقاصد . تفرق بين الصديق والصديق . وبين الأب والابن . !!

هذه هى الخصومة نشرتها الجرائد على الناس من قبل القضية - ثم جاءت جلسات القضية - فاذا بحوادثها تزيد الخصومة شدة - ثم اذا بالجرائد تنشر فى اثناء اشتراكه مع مكرم فى الجلسة - ان النقيب يتعاون مع الحكومة التى لا يعرفها الوفد - ثم اذا بالمحامى ينشرون عند انتخاب النقيب الغرايلى باشا ان الحكومة ترشح الغرايلى باشا للنقابة - وكان أن فصله الوفد - واذا به الآن قد أصبح وزيرا !! الواقعة حينئذ لآخلاف فيها - يراها النظر كأنها تجري أمامه - من مبدئها الى النهاية . واثرها فى النفس معروف

انعقدت جلسة القنابل وهذه الخصومة قائمة ولكن فى اول نشأتها - وقد يكون عند الفريقين أمل فى تسوية الخلاف - فاخذت القضية اياما طويلة . والخصومة

السياسية تزيد وتنسج .. وجاء دور المرافعات والخصومة على أشدها - فإذا بها تثير في النفس خصومة ثانية . عمادها شهوة الحرص على ما يشبه الحكم - فشهوة النقيب لأن يترافع أولا . لأنه الرئيس - !!! ومن ذاق شهوة الحكم ثم زالت عنه يود أن يراها في كل موقف يشبهها - مهما كانت الفوارق

هذا هو الذي لأجله ترددت لأنه تصور المحامين على ما لا أحب . لكن لا حيلة لي في الحق . وفي يدي دليله القاطع

اقول دليله القاطع لأنه هو كلام النقيب بذاته - وهو يبيده في معرض الدفاع عن نفسه لدى زملائه المحامين - في موقف احتياجه الى حسن تقديرهم ليسروا فيه فضائل المحاماة فينتخبوه نقيبا

لا اساجل الاستاذ النقيب السابق بحثا . ولا انا اتبع اقواله في بيانه فان هذا يخرج بنا عن حدود البحث - ولكنني استخرج من تصريحاته بان الخصومة قامت بينه وبين مكرم على شهوة رئاسة المرافعة - وانه هو الذي دفعته هذه الشهوة الى إثارة الخصومة بلا مقتضى - وان مكرما بالعكس كان يقرر ويعيد ويصمم أنه لابد أن يترافع النقيب أولا !!

نقرأ من رد الاستاذ النقيب في المجموعة المنشورة صفححة ٢٣ من منتصف السطر الثاني ما يأتي :

« قال الاستاذ مكرم يا أخواني انا لا ادري ماذا يكون موقفك في المرافعة - فالغرابلي باشا سيترافع أولا - ثم يترافع سعادة محمد علي باشا طبعاً . . . »
ثم في أول الفقرة الثانية من الصفحة

« قلت يا استاذ مكرم الامر هين جدا ترافع انت أولا ثم يترافع سعادة محمد علي باشا . وباقي اخواني - ثم اترافع أنا أخيراً »

الا ترى في هذا موقفين مختلفين تمام الاختلاف فكلمة الاخلاص يبيدها مكرم يطلب فيها أن يترافع زميلاه قبله ويقول ان هذا « حكم الطبيعة » - أما كلمة الخصومة . والتهكم . والغضب فيلقينها الاستاذ النقيب . . !!

١ - نراه يعطى مكرم الحق في أن يترافع قبل الاستاذ محمد علي - وإذا كان هذا تكمراً فكان يجب ان يكون مصدره الاستاذ محمد علي - ومكرم يقول انه لا يترافع الا بعده فلا معنى لهذه الجملة غير تعبير مكرم واتهامه في مقاصده - بانه إنما يريد ان يحقق شهوة التفضيل على اخوانه المحامين - يزيدك دلالة في هذا ان الغرابلي باشا يضع هذه الواقعة تحت عنوان كبير « مصلحة شخصية لا مصلحة القضية » - فهو حينئذ ينتهم مكرم في امانته بصفته محامياً - فيتصل ذلك في ذهنه باتهامه في امانته السياسية بأنه يعمل لمصلحته الشخصية !!

٢ - يضيف الاستاذ النقيب بعد ذلك ان جميع الزملاء يترافعون ايضاً قبله - !! اي قبل النقيب .

وفي هذه الكلمة قتال خصم لخصم - يريد أن يقول انك تريد ان تنكل بي فتترافع قبلي - ولكنك لن تفلح ولن ينقص هذا من قدرى - وان ترافعت بعد جميع المحامين - حتى الشهبان منهم . !!

أمام هذا نرى مكرما • وهو ذلك الرجل السليم القلب كما وصفته - يسمع هذا الكلام فلا يشير خصومة في نفسه • ولا يؤذيه • ولا يعكر صفوه بل يستمر على موقفه فيخبرنا الاستاذ النقيب أنه أجاب وصمم على ما أبداه أولا - وهذه عبارته في آخر الفقرة •

« قال سعادة محمد علي باشا كلاما بهذا المعنى • وعرض أن يتراجع هو في الآخر - ولكن الاستاذ مكرم لم يوافق » •

يستمر النقيب بعد هذا في كلمات اللذع والسخرية والتعجيز - ويستمر مكرم في حديث الاخلاص والتواضع لتأدية الواجب يكتب النقيب

« قلت لقد أبديت ملاحظة فاقترحنا معالجتها بما أسلفنا ولكنك لا تريدتها فما هو رأيك »

ليست هذه الكلمة هي السخرية واضحة - وهي الغضب ممثلا - فان كلام النقيب الذي أبداه فيما تقدم ليس فيه أى علاج للملاحظة التي أبداه مكرم بل فيه مغاضبة وعلان حرب •

ينبئنا الاستاذ النقيب عن جواب الاستاذ مكرم فيقول :
« وعندئذ اقترح الاستاذ مكرم ان يتراجع في القسم العام من القضية - لاعتبارات أبداه - وقال ان هذا يقتضى - أن يكون دورى فى المرافعة - قبل المحامين الآخرين - حتى لا يشوش القسم العام اذا تناوله كل واحد من المحامين عن المتهمين الآخرين على طريقته »

لم أخطئ اذن فى التقدير اذ قلت أن الاستاذ مكرم مخلص • صادق فى شعوره اذ تراه يصمم على أن يتراجع بعد النقيب • وبعد الاستاذ محمد علي • ولكن قبل المحامين الآخرين فقط ثم هو يبدى السبب فى اقتراحه • وهو توجيه مقبول لأن عموميات القضية لا يجوز أن تناولها أفكار متعددة • فيتضارب الدفاع ويهدم بعضه بعضا !!! ان مكرما مخلص أيها الناس لقضيته - لا لشخصه - وانه يفهم مأموريته على ما تقتضيه • لا تضله عنها نزعة ولا شهوة • فهو يقترح ما يحب ويضع الأسباب لما يقترح ويبين المصلحة مخلصا بلا ابهام ولا تعقيد

أمام هذا الجواب نرى النقيب مندفعاً مع تينار غضبه فينتقل من السخرية بخصمه الى السخرية برأيه فلا يرى معنى للدفاع العام !!!

لكنه لا يعجز عن أن يوجد أسبابا يبدىها لانكار الشمس الطالعة - فيكتب مبتدئا من آخر كلمة فى الصفحة ٢٣ ما يأتى :

ودار الكلام بيننا كمحامين فى هذا الاقتراح من الوجهة الفنية - وعلاقة ذلك بالدكتور نجيب ...

« وكانت نظرية العامة هي أن يبدأ دفاعه فى القسم العام عند مستهل المرافعة عن الدكتور وان تكون هذه العموميات فيما يتعلق بالدكتور ... ثم يترك لكل واحد من حضرات المحامين الآخرين أن يبدى دفاعه عن متهمه فى العام والخاص ... وأنه يجب علينا أن لا نخلط بين الأدلة على الدكتور والأدلة على غيره ومصلحة المتهمين جميعا تقضى ألا نربط مصير أحدهم بمصير الآخر ... »

لا يمكنك أن تفهم من هذا الشرح الطويل شيئاً - إلا أنه يمثل خصومة سدت على العقل سبيله ؟ !

ما معنى أن النظرية العامة - هي أن يترافع مكرم في العموميات - ولكن فيما يتعلق بالدكتور ؟ !!! والكلمتان متناقضتان !! كيف نسميها عموميات - إذا كانت في عقلك خاصة بالدكتور ؟ !! أتدرك أن دليلاً واحداً يكون عاماً أى يشمل جميع المتهمين - ولكنه في الوقت نفسه خاص لا يعنى إلا متهماً واحداً ؟ !!

الجملة واضحة التناقض لا يدركها العقل . لكنها ترضى شهوة الخصومة وهي مفهومة لديها والجملة مفهومة جداً لدى الشهوة لأن نتيجتها أن لا يترافع مكرم ! وفي الواقع فإن النقيب إذا قال لمكرم :

ترافع في العموميات . ولكن فيما كان خاصاً بالدكتور - فما هذا . انه يحرم عليه المرافعة في الأدلة التفصيلية التي يقدمها الاتهام ضد الدكتور . لئلا فدليلاً .

ثم إذا قال له أيضاً ترافع في العموميات ولكن اياك أن تخرج عن الدكتور وخصوصياته . فقد استحال عليه أن يترافع في شيء مطلقاً . إذ حرمت عليه العموميات والخصوصيات في وقت واحد . فالشهوة تفهم في منطقها أن مكرماً حينئذ لن يترافع فتهداً !!!

الأيذكرك هذا قول أمهات الجيل السابق - صحيح ما نكسر . ومكسور ما ناكل - أو قول الشاعر : القاه في اليم مكتوفا وقال له ؟

نعم هو الغرض الواقعي أن لا يترافع الاستاذ مكرم . وسيبذل الاستاذ النقيب جهده لدى المحكمة وخارج المحكمة ليتم له ما ينبغي وهو، يثبتنا بذلك بقلمه فلنقرأ
نقرأ في صفحة ٢٥ :

« نشرت بعض الصحف أن الاستاذ مكرم سيترافع في القسم العام في القضية » فقال حضرات المستشارين ما هذا الذي نشر في الجرائد ؟ هل صحيح ما هو منشور في الجرائد أن الاستاذ مكرم سيترافع في القسم العام من القضية عن جميع المتهمين - قلت نعم قالوا وكيف يمكن التوفيق بين مصلحة المتهمين جميعاً في حين أن مصلحة الدكتور لا تتفق مع مصلحة متهمين آخرين .

قلت ولكن الاستاذ مكرم مقتنع بصواب وجهة نظره .

قالوا . ولكن المحكمة لا توافق - ومن حقها أن تراعى ذلك والأوفق أن تنبهه أنت إلى ذلك . . . قلت أن الاستاذ مكرم لديه اعتبارات تبرر اختيصاره هذه الخطوة - وهو أقدر على أن يشرحها لكم فأرجو أن تتصلوا به مباشرة حتى يبين لكم وجهة نظره ،

انها لسموم تسطر !! وانها لاحزان تثار !!

ما هذا الموقف ياسيدي النقيب مع زميلك المحامي في قضية واحدة تشتركان في الدفاع عن متهم واحد ؟ !

يقول لك القضية إن زميلك يختار لنفسه موقفاً مذبذباً يقتضي المسئولية فانه سيترافع بكيد موكله وعلى غير مصلحته (ولا بد لذلك من سبب !!) فنقول نعم - وكذلك ضد موكله وعلى غير مصلحته (ولا بد لذلك من سبب !!) فنقول نعم هو كذلك

ولقد عجزت عن اقتناعه بأن لا يقف هذا الموقف المذرى - فأرجو أن تستدعوه - وهنا يقول النقيب ليبين لكم وجهة نظره - والصواب لمتنعوه عن هذا الموقف !! فان عجزت أنا - فلن تعجزوا انتم وببذلك الامر والفصل .

حينئذ لن يتراجع مكرم !!!

ومن دلالات الواقع - أنك سترى هذا الموقف بنفسه يتكرر من النقيب عندما تشتد العاصفة - وسيقول فى خطبة بليغة - ان مكرما لديه اعتبارات جعلته يفهم انه أهين وهو واهم - كما كان لديه اعتبارات جعلته يفهم أنه يجب أن يتراجع أولا وكان واهما - وقد ضاعت الفرصة ولكنها رجعت اليوم فخذوها واقصوه من المرافعة . وفرصة اليوم انفس من فرصة الامس !!!

لكن النقيب فى المرة الاولى كان غير موفق فى الحساب فان مكرما لم يكن تراجع أمام القضاة . ولم يكن اثار فى أذهانهم تلك العاصفة الغاضبة - فكان المستشارون على صفوهم لا يشتركون مع النقيب فى غضب - فلما جاء مكرم الى أودتهم وبين لهم «وجهة نظره» تحولوا عن العقيدة التى يسندوها اليهم النقيب - وهى عقيدة هو ورايه وراوا ان موقف مكرم فى الدفاع موقف واجب وصواب . بل ويقولون فى تقرير الشكوى أخيرا - حتى بعد ان غضبوا أنهم رأوه موقفا يوفر على المحكمة وقتها - ويساعد على تحقيق العدالة ويقولون أن جميع المحامين أقروه وتعهدوا ان لا يتراجعوا فى أى شىء من عموميات الدعوى - !!

حينئذ خاب أمل النقيب - وتقرر ان يتراجع مكرم - أولا - فى العموميات كما يفهمها العقل - لا فى العموميات الخاصة كما أراد النقيب وكل شهوة يغيب أملها تتضاعف قوتها فى نفس صاحبها فتتربص الفرص

تراجع مكرم وأطال وطغت العموميات على جميع أركان القضية فزاد غضب النقيب ثم هاجم مكرم عقيدة المستشارين فى شأن البوليس . وأخذ يهجم أياما متوالية فملسوا ثم غضبوا فتمثلت فى نفوسهم آثار العاصفة الأولى وتذكروا العراك على المرافعة - وتذكروا وسوسة النقيب بشأنها - فرجعوا الى كلام النقيب ان مكرم لا يريد من المرافعة فى تلك العموميات غير البوليس وتصرفاته - وان مكرم قد أعمته الشهوة فهو يحول موقف القضية الى مسرح للجهمور يقتل فيه موكله بهجوم يرضى شهواته ! وكان من هذا ان توافق غضب النقيب مع غضب المستشارين فراجع بهم الى عقيدة واحدة وهى تلك التى كانوا قد اتفقوا عليها فيما مضى ففرقت بينهم حجة مكرم اذ تيسر له أن يبديها قبل أن يغضب عليه المستشارون - اما الآن وقد غضبوا فكانت حجة النقيب هى الأقوى !!

يزيدك النقيب فى بيسانه أدلة على ما نقول فنادا كانت أعماله عندما بدأ الخلاف ؟

يقول لقد بذلت كل جهدى لازالة سوء التفاهم بين المستشارين ومكرم - ثم نقرأ أعماله على ما يكتبها هو فالذا بها المهارة والدهاء يشتملان فى طريق السوء لتضحية مكرم وبأسرع ما يكون !!

أما مكرم - فتلك البساطة وذلك القلب المقعم بالاخلاص يسيرانه فلا يتذكر ان النقيب خصمه في الوفد من قبل - ولا يورد على خاطره تحاسدا على رئاسة المرافعة بل يؤمن بالإخاء . ويؤمن بالتضامن ويؤمن بجلال القضاء ومأمورية المحامين معا - ويرفع زميله الى هذا السمو كله - فيرجوه ان يكون وسيطا بينه وبين المستشارين !!! !
 « وهنا اترك ترفعا تلك الكلمات التي حسن لقلم النقيب ان يكتبها - وهي كلمات الحمد لله على السلامة يا استاذ مكرم وما اليها .. » !!

ولست بسائل هل ياترى الاستاذ النقيب نقل هذه الكلمات النفيسة الى حضرات المستشارين كما نقل انيهم من مداولات المرافعة « واعتبارات » مكرم الماطلة !! وارتخم انه رأى ان واجب الامانة في النقل اقتضى عليه ان ينقلها !!
 انما أقف عندما اريد من التدليل وهو ان الاستاذ النقيب اتخذها فرصة للتشكيل بمكرم .

اما الدليل الاول فتقرير حضرات المستشارين حيث قرأ فيه ما نصه :

« وفي اليوم التالي ... كانت الهيئة مجتمعة بصفة لجنة قبول المحامين وكان حاضرا معها الاستاذان كامل بك صدقي ومحمد بك يوسف وحضر سعادة الغرابي باشا النقيب ورجا الهيئة ان تسمح للاستاذ مكرم باتمام مرافعته .. »

« وبعد المناقشة مع سعادته - وزميليه الحاضرين فيما كان من تساهل المحكمة مع الاستاذ مكرم - والخطة التي سلكها ونمذة اطويلة التي استغرقها - قبلت منه الهيئة أخيرا أن تجيب طلبه على شرطين .. »

« وفي صباح السبت لما كانت المحكمة تتأهب لدخول الجلسة حضر سعادة النقيب وعاد للكلام وابلغها ان الاستاذ مكرم لم يقبل الحل الذي عرضته المحكمة . وانه لا يريد ان يتقدم اليها بالشكل المتفق عليه . »

أهذا بلاغ وسيط الخير والتوفيق أو هو اعلان الحرب والقتال !!! واني المحام في الجلسة ضعيف - ان يعلن القتال على محكمة تملك من نفسه كل شيء وأعز شيء !!

هب ان مكرم ، في عزته المجروحة - قال لزميله - مضاعفا - اني لا أقبل كذا ولا أقبل كذا ! فما هي الفائدة عند هذا الازميل مضاعفا - الوفد من جهة والنقيب الشاعري بواجب العمل على حفظ الاتفاق ومظاهر التضامن بين المحامين والقضاء من أخرى - ما هي الفائدة التي قصدها من هذا التبليغ - وهو فتنة ونميمة ولو كانت بحقيقة وقعت .

أما الاستاذ النقيب فاليك رأيه في هذا الموضوع بيديه للمستشارين (صفحة من مجموعة) .

« وربما اني لاحظت من مناقشتكم يوم الخميس أن المحكمة مهتمة بأن لا تعدل عن قرارها من تلقاء نفسها فقد اعددت طلبا مكتوبا ليرفق بدوسيه القضية لاثبات ان عدول المحكمة كان بناء على طلب الدفاع .

وأود ان تفهم في هذا الطلب قبل تقديمه حتى اذا كان مقبولا اقدمه .

وعندئذ قال حضرة رئيس المحكمة هل نفهم من ذلك أن الاستاذ مكرم متوقف عن أن يطلب من المحكمة العدول عن القرار.

« فقلت تأكدوا انى لم اطلع الاستاذ مكرم على هذا الطلب بل قدمته من تلقاء نفسى »

قال حضرة رئيس المحكمة : أظن أنكم لا تقبلون أن تنهائون المحكمة فى كرامتها . ونحن نفهم من تقديم هذا الطلب ان الاستاذ مكرم لا يريد ان يطلب هو من المحكمة العدول عن قرارها وهو حر فى ذلك .

بارك الله فى همتك . وفى حذقك ومهارتك ايها النقيب ! !

تأمل كيف يبدأ بتأكيد أسباب الخلاف تأكيداً يزيد أثرها فيصور اضطراب المحكمة الى ارجاء مرافعة مكرم الى دوره لعذر اطلنته على ما يقول المستشارون فى تقريرهم انه قد يطول أياما - يصور هذا الاضطراب بأنه قرار صدر أى حكم فى مسألة اختلفت عليها .

هو قرار حقا عند من يرجع للذاكرة الى ذلك النزاع لتقديم قبل المرافعات وبشرط أن تكون نفسه قد بقيت متأثرة به غاضية لاجله فالنزاع قائم فى جوانبها - فنجاحه فى هذا النزاع الداخلى قرار - وقرار واجب الاحترام والتنفيذ - ومن يعترض على تنفيذه فعليه اجراءات - وطلبات وقلما نجح ! ! !

ثم بعد ان يؤكد هذا - يستمر فى تمكين الرأى فيقول - لا بد من تقديم شىء فى الدوسيه يثبت ان المحكمة لم تعدل الا بناء على طلب الدفاع !!!

ما هذا ؟! ومن ذا الذى يستطيع ان يسأل لماذا ردت الكلمة الى مكرم لينتهى من دفاعه ! وهل خيف ياترى ان يكون هذا وجهها للنقض .

ثم بما أنه وهو يقدم طلبا - يضع الطلب بذاته فى مقام اهانة للمحكمة لا تجوز - فيقول انى لا أقدم هذا الطلب الا اذا رأيتم انه لا يمس كرامتكم - اما اذا رأيتموه كذلك فانى أحرض مخلوق على هذه الكرامة ! ! وسامح الله مكرماً الذى يضعنى - وأنا أحب له الخير - فى مقام يتحمل اتهامى بأنى قد نسيت احترامى لكم !

انها مهارة حقا - وكان لا بد له أن يصيب غرضه كاملاً فاذا بحضرة الرئيس يسأل غاضباً - حينئذ مكرم لم يقبل الحل ! ! ! مكرم يتعالى عن أن يطلب من المحكمة العدول عن قرارها ! ! !

وأمام هذه التهمة وقد تكونت وتحددت وهى مقدمة الآن - يلتقط النقيب الفرصة التقاطاً - فيؤكد التهمة ويزيدها استقراراً . ويقول بل ان مكرماً لم يقبل حتى ان أقدم أنا هذا الطلب عن المحامين جميعاً - وان هى الا حيلة منى لعلاج ذلك التعالى أو التسامى الجنونى - ولست أطيق له علاجاً .

لقد نقلنا فيما مضى عن همسات النقيب فى مسألة المرافعة وهو يقول للمستشارين ان لمكرم وجهات نظر لا أفهمها - ولا أقدر أن اشرح - ولا أن أمتنع عنها وانما أتم القادرون على منعه - فاطلبوه - وهنا نراه يرجع الى تلك الطريقة بعينها - فيتحدث ان مكرماً يريد اهانتكم ويريد ارغامكم على ان تعدلوا عن قراركم بدون ان يتنازل الى طلب هذا العدول - ولقد اردت ان ادافع عن كرامتكم هذه - وان أمتنع الاعتداء عليها

فحضرت هذا الطالب فاذا رأيتموه مانعا لذلك التحقير فخذوه ليكون اسنادا لخبلكم -
واذا نفرت نفسك من هذا وقد نفرت عنه قبلكم - فدونكم مكرم فاقتلوه !

هذا هو وسيط الخير فقد عيا السبيل واصلح الجو وهدأ القلوب وجعل القضاة
يدخلون الى الجلسة ليوجهوا مكرما هادئين راضين لنياته الطيبة وموقفه المخلص !!
اليس كذلك !!!

ولقد كانت النتيجة على ما مهد النقيب وطبقا لتدبيراته البالغة !

أريد أن أفهم انها أخطاء وان توالى ولكننى مهما جاهدت نفسى لا اجد لذلك
سبيلا

وحتى يبدو يقينا أن أحاديث النقيب مع حضرات المستشارين انما كان موضوعها
اتهم مكرم فى نواياه ومقاصده - وفى تحديد خطته فى المرافعة - حتى غير عقائدهم -
وجعلهم يعتقدون ان مكرما يخدم شهوته من التظاهر أمام الجماهير على حساب
المحكمة - يقول بذلك على هذا ان حضرة رئيس الجلسة يخبر به علنا بعد ان منع مكرم
من المرافعة اذ يخاطب الاستاذ سلامة بك فى جلسة ٢١ يوليو بالعبارة الآتية :

« فى الواقع مسألة قسم عام وخاص مش فاهمها وانت تذكر أن حضرة الرئيس
سبق فيما مضى ففهم هذا التقسيم جيدا وأقره بعد أن سمع مكرما وبعد أن تداول مع
حضرتى زميليه وأقرته المحكمة ونفذته »

ولكن وقعت حادثة التخلف عن الحضور فخلقت هذا الخلاف - فرآه النقيب
فرصة ليرجع الى كل نزاع ويصور الاستاذ مكرم بما يشاء ان يصور - فكان أثره أن
انضم اليه الرئيس فأعلن أنه معه فيما يرى فلا معنى لتقسيم الدفاع الى عام وخاص .

انتقل بعد هذا الى أعمال النقيب - بعد الحكم على مكرم والزملاء الخمسة ! !
لقد جرحوا . وطردها - ! ! ألا تهدأ الشهوة ؟ الا يتذكر القلب أن فى الكون
رفقا وان للمقهور حرمة !

كلا ! ! - يستمر النقيب فى خصومته فيسعى فى أن يطمئن على أن مكرم قد
مهد له طريق القبر حتما .

ينبئنا فى بيانه آخر صفحة ١٧ انه اتخذ الجهد الآتى - دائما لمصلحة مكرم !

« مررت بمكاتب حضرات المحامين المنسحبين المقيمين بمصر ... فقلت لهمنا
الاستاذان غنام وصبرى - اننى حزين لما وقع وهو ما كنت أبذل جهدى لملافاة -
« وهو حادث اقلق بالى - وأنا افكر من ساعته للوصول « الى حل » امامنا امران -
اولا الحكم الذى صدر واصبحنا بخصوصه أمام امر واقع ورأى فى هذا أن نجتمع
ونتشاور فيما يمكن اتخاذه بشأنه الامر الثانى ما يحتمل ان يكون بسبب ما توهت
به المحكمة الى النيابة فى الجلسة عن الاجراءات التأديبية . وأنا أريد ان نطمئن
من هذه الجهة ... ونتقى الوصول الى هذه النتيجة وعندى فى ذلك رأى هو أول ما يدر
لى ذلك أن نعود للمرافعة عن المتهمين وأن تكون عودتكم على صورة كريمة . وأنا
أقترح فى هذه الصورة الكريمة أن يتوسل اليكم المتهمون كتابة لتعودوا الى المرافعة
عنهم ... وعلى شريطة أن تكون عودتكم للمرافعة - بعد أن نطمئن تمام الاطمئنان
الى أن النيابة لن تسيير فى اجراءات تأديبية .

ولا شك أن قبولهم العودة للمرافعة يعزز موقفى فى ذلك مع العلم بأن حفظ الاجراءات التأديبية يجب أن يكون لكم جميعا بما فيكم الاستاذ مكرم بقطع النظر عن عدم عودته للمرافعة »

ماذا يمكننا ان نتصور من هذا السعى الحثيث الكبير الخطر فى نفس أربعة من الشبان يشعرون بأنهم ظلموا !!

ثم ماذا قائم فى نفس النقيب وهو يقول - ان عليكم حكما بغرامة - وهذا لابد من تنفيذه - ولكننا نجتمع ونتشاور !! فيم تكون المشورة والمداولة واننت تقرر أنه أمر واقع أى هو حكم لا حيلة فيه ولا مداولة فى أمره غير تنفيذه ودفع الغرامة المحكوم بها !!

اذن أنت تعرض على زملاء جرحوا بالحكم - ان لم يكونوا قد جرحوا فى نظرك قبله مادمت تعلن ذلك تعرض على نفس كريمة جرحت أن تداوى جرحها بخمسين جنيها تقدمها لها !

هل هذا موقف الزميل الحزين لشعور أخيه - أو موقف الذى يريد أن يشتري الكرامة بدراهم معدودة - ليست هى الرشوة تقدم !

ثم بعد ذلك تهدد !! انكم مقدمون لمجلس الناديب وأنتم شبان - وأنا حزين - حزين لكن فى يدى أن أمنع عنكم هذا الشر المقيم - ولكن على شرط أن تحكمعوا على انفسكم بالمهانة والتسفل !

التسفل - فى صورة كريمة - !

ان للشهوة منطقا ساحرا - بليغا !! - نعم فى صورة كريمة !! - هى كما يقول النقيب أن يتوسل المتهمون اليكم كتابة بأن تعودوا الى المرافعة .

انها لصورة كريمة حقا !! انما نرجو أن نذكرها بواقعها - فقل على شرط أن يتوسلوا الى المتهمين فترجونهم أن يقذفوا اليكم - وقد أغرقتم فى اليم - بحزام الانقاذ يجذب بكم الى الشاطئ سالمين !!

وليته حزام الانقاذ - بل دفعه الاغراق والموت فان النقيب يدعوهم : قررروا عن انفسكم أيها الزملاء الشبان - قررروا أنكم كنتم نسيتم أنكم حاضرون عن متهمين أنتم مسئولون عنهم - فخرجتم وأن المحكمة ذكرتكم بهم وبمصلحتهم فأخذتكم الغواية وصمتم - ولكن رأيتم المتهمين يتوسلون فزجتم !

على من يخفى ياترى هذا التفاف التسفل ومن هو المحامى الذى اذا اتخذ أمام المحكمة موقفا معتزا بكرامة جرحت فيقدم الى مجلس التأديب لا يجد دفاعا عن نفسه الا أن يتسفل الى ما لا نعرف له وصفا فيكذب - وينافق - ويحتال - ويجرى الى المتهمين المساكين فى سجونهم بعد أن تركهم - يتوسل لهم أن يمثلوا لأجل انقاذه دور توسل كاذب - ثم يأتى الى الجلسة مثقلا بهذه الاعييب - ويكون هذا فى نظر النقيب ما يجسر قلمه أن يسميه « رجوع على صورة كريمة » ذلك الرجوع المخزى - هو الذى دفع النقيب الى أن يجسرى على دور المحامين الخمسة - فاذا كان يقتلهم - فما هو غرض النقيب حتى تعب ودار على الابواب ! ؟

غرضه أن يعزل مكرما فى موقفه • ويكون من ذلك اجماعا من المحامين على أنه قد أخطأ فترتكز عليه المسؤولية التأديبية وحده - فمن المحال أن يتنجو !!

لم ينجح الاستاذ النقيب فى مشروعه الماهر - اذ يقول حضرته فى صفحة ١٩ أن المحامين حضروا اليه فى دار النقابة وأبلغوه أنهم لا يستطيعون أن يقبلوا اقتراحه وانهم لا يريدون أن يعرضوا أى اقتراح آخر

حينئذ ماذا يفعل الاستاذ النقيب ؟! فليكن شاعدا اثبات عليهم جميعا - بعد أن كان يتهمهم فى انجاسة - فكتب بياناته وأذاع مداولات ما كانت لتذاع - بل اذاع سرا شخصا اذا نشره محام فقد خان سرا أمن عليه

كتب النقيب فى صفحة (١٨)

ان الاستاذ أغا الذى انسحب محتجا بأن كرامته وكرامة المحامين قد أهينت بلغه فى خلوته بصفته زميلا أنه «لا يرى فى الأمر اهانة وأن الحل الذى قبلته المحكمة كان كافيا» • • (آخر صفحة ١٨)

يا استاذ !! يا استاذ - انك لو جاءك قاتل من عرض الطريق ورجاك أن تتراجع عنه ثم وثق بك واعترف لك أنه القاتل لما جاز لك أن تذيب هذا الاعتراف عنه ولا أن تشهد عليه - وان فعلت فقد خرجت عن أول واجب للمحامين - ووجب أن تخرج من بينهم •

أنت حر اذا كنت فاضلا وتفهم من الفضل أن لا تشمل بشفتك من أخطأ أو اجرم - اذا كان للشفقة ظروف تبررها - أنت حر ان لا تتراجع أما أن تذيب السر وتكتب أنه اعترف وأنه جنى فانت الذى جنيت !! ويجب أن تسمى الاعمال بأسمائها • فما بالك وهذا زميل يحدثك فى ستار الزمالة وبحقها - فاذا هو قال لك ما تدعى فبأى شعور نشرته وأية شهوة تدفعك الى هذا مهما كانت ظلماتها !!؟

وما رأيك فى أنه يكذب هذا ؟!

أتظن أنك وقد ظهرت بخيانة الأمانة التى تعهدت أن ترعاها - أظن أن الرتبة أو وهم المركز من شأنهما تصديق من يعترف بالخيانة ويعلمها ثم تكذيب شاب أبى • وانت نفسك تقول أنه رفض منك حلا • لأنه رآه لا يتفق مع خلقه الكريم !!

هذه هى العوامل النفسية التى كونت الحادثة وأقامت التهم - واذا جئت الى تفصيلات الوقائع وظروفها وعناصرها فستجدها جميعا تتمشى مع هذا التحليل وتظهر لك أن الخلاف كان نتيجة منطقية لتلك العوامل بحيث لولاها لما وقعت •

« له دقة »

رسالة جديدة...

أيها الزميل العزيز

على طريق الحق والعدل والشرف...
تستقبلك المحاماة أملاً يثيرها...
وعلى طريق النضال دفاعاً عن الحق...
تتطلع إليك المحاماة فكرياً يغذرها...
فأهلاً بك في رحاب أقدس رسالة

جلسة ١٩٧٣/٤/١

الأستاذ نضحي محمد عبد العزيز أبو العلا
الأستاذ نقادي حسن عثمان محمد
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذة نفيسة حسين مصطفى الكرادسي
الأستاذة نفيسة محمد فوزي زايد محمد
الأستاذ وصفي محمد أحمد علي
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذ يوسف محمد سالم
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ أحمد مصطفى خليفة محمد
الأستاذ عبد الله عبد الحميد عبد الله
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ محمود خضر علي خضر
الأستاذ أحمد علي عطيه

الأستاذة زينب عباس عباس حماد
الأستاذة سفيحة محمد المأمون أبو حشيمة
الأستاذ عبد الرزاق عبد القادر محمد خلف
الأستاذ عمر عبد الرحمن عقل
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ نظمي حمدي أمين مسعود
الأستاذ محمد صالح حسن صالح
الأستاذ محمد عيد السميع عباس قعنا مش

الأستاذ ماهر قلديس ليس
الأستاذ محمد أحمد علي إبراهيم القاضي
الأستاذ محمد المشهور عبد المنعم طه أحمد
(قيد مع الاستئناف)

الأستاذ محمد سمير محمد محمد العربي
الأستاذ محمد سعيد عبد الواحد
الأستاذ محمد عبده السيد مندور
الأستاذ محمد فاروق السيد المنشاوي
(قيد مع الاستئناف)

الأستاذ محمد منير حمزة متولي الأنصاري
الأستاذ محمد مهدي فرغلي أحمد
(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ محمد يوسف علي عبد الله
الأستاذ محمود عبد المنعم اسماعيل مصطفى نبيه
(قيد مع الاستئناف)

الأستاذ محمود محمد حسين الجرم
الأستاذ محيي الدين محمود حسين طبري
الأستاذة مرفت محمد عبد الهادي محمد النحاس
الأستاذ مصطفى حسن علي بدران
الأستاذ مصطفى عبد المنعم مصطفى
الأستاذ منير أحمد علي الصاوي

(قيد مع الابتدائي)

الأستاذ نبيل أحمد القبيسي

جلسة ١٩٧٣/٥/١٠

الأستاذ عبد السلام عبد الرحمن علي
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ عبد العظيم عبده جبر محمد
قيد مع الاستئناف (ثم قيد مع نقض في
١٩٧٣/٥/٢٩)
الأستاذ عبد الله عبده حسان بن محمد بدوي
الأستاذ عبد المقصود نصر الله عبد اللطيف قنديل
الأستاذ عبد المنعم ربيع حسن عبده
الأستاذ علي محمد علي عبد النبي
الأستاذ فكري جورجى كيرلس ملطى
الأستاذ كمال السيد أحمد حماد
الأستاذة ليلى وهبى حنا
الأستاذ محسن حسن عثمان
الأستاذ محمد أحمد عبد الباقي صادق
الأستاذ محمود عبد المجيد عمر
الأستاذة مدحت محمد خليل عفيفي
الأستاذ ميخائيل عبد الملاك ابراهيم مرقص
الأستاذة ناهد سيد مصطفى شديد
الأستاذ نبيل فانوس مسعد داود
الأستاذة نجوى محمد طه محمود
الأستاذة هناء حسين صبيحي الغمراوي
الأستاذ يسرى أحمد عواد الجازي

الأستاذ ابراهيم محمد ابراهيم أحمد
الأستاذ أبو الحسن عبد النعيم نور
الأستاذ أحمد محمود محمد عوض
الأستاذ بدير العايق عطيه عبد الستار
الأستاذ حافظ شحات حافظ الكرداسي
الأستاذ حسن كامل عبد الحميد اسماعيل
الأستاذ حسن محمد حسن نصر الدين
الأستاذ حسن محمد عبد العال حسين
الأستاذ سليمان عليوه غانم عويضة
الأستاذ سيد أحمد محمد شحات
الأستاذ شريف أحمد كامل قطب
الأستاذة صفاء عبد الفتاح عبد الجواد
الأستاذ عادل محمد أحمد حسن محمود
الأستاذ عبد الرؤوف عبد العظيم أحمد عثمان
الأستاذ محمد صادق ابراهيم صادق
الأستاذ دكتور محمد عوض الأحول
(قيد مع الاستئناف ثم قيد مع نقض
في ١٩٧٣/٥/٢٩)
الأستاذ محمد نصر الدين علي محمد أحمد الفراش
الأستاذ عبد البرزاق أحمد ابراهيم حجازي
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذ أحمد عبد القوى حسين أيوب
الأستاذ عوني عبد العزيز أحمد غانم

جلسة ١٩٧٣/٥/٢١

الأستاذ عبد اللاه ابراهيم سالم
الأستاذة عدلات عبد الحميد مرسى حسنين
الأستاذة فاطمة محمد محمد مصطفى
الأستاذ مأمون كامل منصور
الأستاذ محمد أمين محمد بدوي
الأستاذ محمد طارق محمود محمد سالم
الأستاذ محمد فؤاد عبد الرحمن
الأستاذ نصر جريس سعد جريس
الأستاذ يحيى جلال فضل علي

الأستاذ أحمد محمود الحناوي
(قيد مع الابتدائي)
السيد محمد محمد أحمد
الأستاذ بشرى جبران لوقا نصر الله
(قيد مع الابتدائي)
الأستاذة حكمت سعد مرزوق
الأستاذ رشاد ابراهيم طایل الفل
الأستاذ سراج الدين ربيع سيف النصر موسى
الأستاذ صلاح الدين أحمد مرسى حنفي

جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨

الأستاذ كمال رياض زيدان
الأستاذ مجدى حسب الله هارون
الأستاذ مصطفى عبد السلام محمد الشرقاوي
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذة نعيمه زكريا عبد الرحمن العجاوي

الأستاذ سعد لطفى زغلول
(قيد مع الاستئناف)
الأستاذة شادية عبد المنعم الدسوقي البسيوني
الأستاذ علي ناجي عمر وشوان حسن
الأستاذ كمال خلف سيد اروس ميخائيل

فهرس الابحات

- كلمة الأستاذ النقيب مصطفى البرادعي
٧٣ في مؤتمن المجامين العرب الذي انعقد ببغداد
- الاتجاهات الدستورية المعاصرة
٧٧ للدكتور وحيد رأفت الحامي
- المدي الزمني لسريان القاعدة القانونية التأديبية
١٠٤ للسيد الأستاذ مناوري محمد شاهين رئيس المحكمة
- حد السرقة في الشريعة الاسلامية
١٢٨ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الله وكيل النيابة الادارية
- من سجل الخالدين ٠٠٠ روائع المرافعات
١٥١ (مجلس التأديب للمحامين • بحث في المسئولية المسندة
لحضرات الاساتذة المحامين المنسحبين)
- زمالة جديدة
١٦٤

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
قضاء المحكمة العليا			
١	٥	أول أبريل ١٩٧٢	(أ) لائحة نظام عاملين . نفاذها ، تاريخه ، قرار رئيس جمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . (ب) اعانة غلاء : سريانها . (ج) تسوية حالة : عامل ، فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها . وظيفة ، بداية مربوط فقتها . (د) وظيفة : عامل ، مربوط الفئة التي عودلت بهما وظيفته ، بدايته ، استحقاقه .
٢	٧	أول أبريل ١٩٧٢	تعيين : اعادة . ق ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ق ٣٤ لسنة ١٩٦٧ . ق ٦٠ لسنة ١٩٧٠ .
٣	٩	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) أجر : عامل . قطاع عام . مكافأة انتاج . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٣ قرار جمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦١ م ٢٢ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ اجازة . (ب) مكافأة زيادة انتاج : معدل انتاج . أجر ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٩ . أجر كامل . أجر بالطريقة . محكمة عليا : اختصاص . تفسير اتفاق . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٢/٤ . ق ٦٦ لسنة ١٩٧٠ م ١٤ .
٤	١٠	٦ مايو ١٩٧٢	(أ) وقف تنفيذ حكم . اشكال في التنفيذ . قوة شيء مقضى ، سبب ، اختلافه . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٣/٤ ، مرافعات م ٢٧٥ و ٣١٢ . (ب) حكم : هيئة تحكيم . طعن . تعديل حكم . وقف حكم .
٥	١١	أول يوليو ١٩٧٢	(أ) وقف تنفيذ حكم . اشكال في التنفيذ . قوة شيء مقضى ، سبب ، اختلافه . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٣/٤ ، مرافعات م ٢٧٥ و ٣١٢ . (ب) حكم : هيئة تحكيم . طعن . تعديل حكم . وقف حكم .
٦	١٢	أول يوليو ١٩٧٢	(أ) هيئة تحكيم : حكم ، وقف تنفيذ . ق ٨١ لسنة ١٩٦٩ م ٣/٤ . (ب) حكم نهائي : هيئة تحكيم . ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ م ٦٠ لسنة ١٩٧١ م ٦٩ .
قضاء محكمة النقض الجنائية			
٧	١٤	أول فبراير ١٩٧١	دفاع : اخلال بحقه . محاكمة ، اجراءاتها ، شفويتهما . حكم ، تسبيب ، عيب . اثبات ، شهود .
٨	١٥	أول فبراير ١٩٧١	دفاع : اخلال بحقه . حكم ، تسبيب ، عيب .
٩	١٥	١٤ فبراير ١٩٧١	حكم : ادانة . تسبيب ، عيب . خبز . تموين . قرار وزير تموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .
١٠	١٦	١٤ فبراير ١٩٧١	(أ) تفتيش : اذن ، اصداره . بطلان التفتيش . اجراءات . (ب) محكمة موضوع سلطتها في تقدير تحريات . (ج) حكم : تسبيب ، عيب .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
١١	١٧	١٤ فبراير ١٩٧١	(أ) عقوبة : اعفاء منها . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ م ٤٨ . (ب) أسباب إبادة : موانع عقاب . قانون . تطبيقه .
١٢	١٩	١٥ فبراير ١٩٧١	(أ) مخدر : جريمة ، أركانها . مسئولية . اثبات . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . (ب) قصد جنائي : مخدر ، احراز ، حيازة . (ج) حكم : تسبيب ، عيب ، قصد جنائي .
١٣	٢٠	١٥ فبراير ١٩٧١	شيك : بدون رصيد . جريمة ، أركانها . نقض ، خطأ في تأويل القانون . حكم ، تسبيب ، عيب . عقوبات م ٣٣٧ .
١٤	٢١	٢١ فبراير ١٩٧١	(أ) اثبات : خبرة . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . (ب) حكم : اصداره . توقيعه ، بطلانه .
١٥	٢٢	٢١ فبراير ١٩٧١	(أ) قصد جنائي : مخدر ، احرازه ، حيازة مادية . حكم ، تسبيب ، عيب . (ب) حكم : تسبيب ، عيب . تهريب ، مشروع . ارتباط عقوبات م ٣٢ عقوبة مبررة .
١٦	٢٣	٢١ فبراير ١٩٧١	(أ) حكم : تسبيب ، عيب . نقض ، طعن ، أسباب ، مصلحة . خطأ قانوني . (ب) تهمة : تشكك قاض في صحتها . براءة .
١٧	٢٣	٢٢ فبراير ١٩٧١	(أ) نقض : طعن ، مصلحة . نيابة عامة . دعوى مصلحة . (ب) معارضة : اعتبارها كأن لم تكن . محال صناعية وتجارية . ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ق ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ . اجراءات م ٤٠٦ .
قضاء محكمة النقض المدنية			
١٨	٢٥	٨ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) اثبات : اجراءاته . ارث . مدني م ٣٩٤ مرافعات سابق م ٢٦٢ . (ب) ورقة عرفية : انكار توقيع . (ج) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل ، نقض ، سلطة محكمة النقض . (د) اثبات : قرينة .
١٩	٢٧	٨ ديسمبر ١٩٧٠	(هـ) حكم : تدليل ، عيب ، دفاع جوهرى . ايجاز أماكن . ق ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . (أ) مسئولية : تعويض . ضرر متوقع ، عناصره . مدني م ٢٢١ / ١ ، ٢ . (ج) تعويض : ضرر ، عناصره . محكمة نقض ، سلطتها .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
٢٠	٢٨	٨ ديسمبر ١٩٧٠	ايجار أماكن : حكم ، طعن ، ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ٤/١٥
٢١	٢٩	١٠ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، اعلانه ، بنك ، شخصية اعتبارية . مرافعات سابق م ١٤ . (ب) دعوى : نظرها . حكم ، تسبيب . مرافعات سابق م ١/٤٠٢ . (ج) اعلان : شركة اجنبية ، بطلان . مرافعات سابق م ١٠/١٤ . (د) نقض : مسائل الواقع . محكمة موضوع . شركة . (هـ) قوة قاهرة : التزام ، انقضاؤه . حكم ، تسبيب . استيلاء . أدوية . ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ .
٢٢	٣١	١٠ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) شفعة : دعوى ، ثمن ، شرط ايداعه . مدني م ٢/٩٤٢ . (ب) دعوى : لرفعها . تقادم ، قطعه . مرافعات سابق م ٦٩ ، مرافعات م ٧٥ . (ج) شفعة : رغبة ، اعلانها . (د) احالة الى التحقيق : محكمة موضوع . سلطتها . اثبات . بينة .
٢٣	٣٢	١٥ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) أدوية : استيلاء . تأميم . ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ . (ب) استيلاء : التزام ، أوصافه . فوائد . ق ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٦٠ . (ج) التزام : انقضاؤه . نقض ، سلطة محكمة . قسوة قاهرة . (د) حادث طاريء : اضرار . التزام . محكمة موضوع مدني م ٢/١٤٧ . (هـ) حكم : تسبيب ، استئناف ، حكم .
٢٤	٣٦	١٥ ديسمبر ١٩٧٠	(د) قرار اداري : حجته . لجنة تعويض . اختصاص . (أ) افلاس : منازعة في الدين . (ب) بروتستو : بطلانه . حكم ، حجته .
٢٥	٣٧	١٥ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) تركة : تصفيته . وارث . حقه في التركة . دعوى ، شروط قبولها . مدني م ٨٩٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ . (ب) حكم : تسبيب . اثبات ، قرينة ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
٢٦	٣٨	١٧ ديسمبر ١٩٧٠	بيع : بائع ، التزام بتسليم المبيع ، استحالة التسليم . مدنى م ٢٠٣ .
٢٧	٣٩	١٧ ديسمبر ١٩٧٠	جمرك : عجز بضاعة . محكمة موضوع .
٢٨	٤٠	١٧ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، سبب جديد . حق . تعسف فى استعماله ، عقد . شرط اذعان . (ب) طعن : سبب جديد . (ج) نقض : طعن ، سبب مجهل . (د) اثبات : كتابة . طلب الزام خصم بتقديم ورقة تحت يده . مرافعات م ٢٥٣ . (هـ) تحقيق : احالة . نقض ، محكمة موضوع . مرافعات سابق م ١٩٠ .
٢٩	٤١	٢٢ ديسمبر ١٩٧٠	حكم : بياناته ، بطلانه . دستور ١٩٦٤ مؤقت م ١٥٥ .
٣٠	٤١	٢٢ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، ميعاده . ق ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات سابق م ٤٢٨ . (ب) نقض : طعن ، اعلانه ، محل مختار . مرافعات سابق م ٣٨٠ . (ج) نقض : طعن ، خصوم . دعوى . (د) حكم : تدليل ، عيب ، خبرة . (هـ) نقض : طعن ، اسباب . (و) اثبات : اجراءاته . محكمة موضوع . حيازة ، وضع يد .
٣١	٤٤	٢٣ ديسمبر ١٩٧٠	ضريبة تركات : دعوى . رفعها . بطلان . ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ق ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٣٢	٤٤	٢٣ ديسمبر ١٩٧٠	حكم : تسبيب .
٣٣	٤٥	٢٤ ديسمبر ١٩٧٠	نزع ملكية : منفعة عامة . مال عام . مدنى ١/٨٧ .
٣٤	٤٧	٢٩ ديسمبر ١٩٧٠	بيع : اراضى التقسيم ، نظام عام . تقسيم . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ .
٣٥	٤٨	٣٠ ديسمبر ١٩٧٠	ضريبة عامة : ايراد ، ربط اضافى . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٤٧ مكررا . ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٢٤ .
٣٦	٤٨	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) تأمين : قاعدة نسبية . نظام عام . مدنى م ٧٥١ . (ب) محكمة موضوع : سلطتها فى تفسير عقد . (ج) نقض : طعن ، سبب جديد . مدنى م ١٥١ .

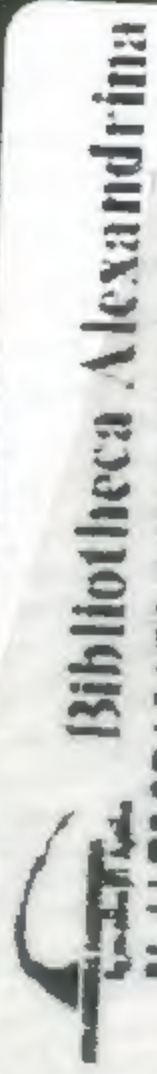
رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٣٧	٥٠	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) حكم : تسبيب كاف • مسئولية تقصيرية • خطأ • (ب) مسئولية تقصيرية • ضرر • محكمة موضوع • (ج) محكمة موضوع • سلطتها في تقدير دليل • (د) حكم : تدليل ، تناقض •
٣٨	٥١	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن ، اعلانه • بطلان • ق ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات سابق م ٤٣١ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ مرافعات قديم م ١٤٠ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ • (ب) تجزئة : أحوالها • نقض ، طعن ، خصوم • ملكية • (ج) محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل • تقادم مكسب • نقض • اثبات • حيازة • (د) احالة للتحقيق : محكمة موضوع ، سلطتها • (هـ) نقض : طعن ، سبب جديد • خبرة •
٣٩	٥٣	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) دعوى : نظرها • محكمة موضوع ، سلطتها في اعادة الدعوى للمرافعة • حكم • (ب) حكم : تسبيب كاف • (ج) قرينة قانونية : مدني م ٩١٧ • وصية • بيع ، وضع يد المشتري • (د) صورية : اثباتها • محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل •
٤٠	٥٦	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، صفة • دعوى ، شرط قبولها ، صفة • قرار جمهوري ٧٨ لسنة ١٩٦٦ و ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ •
٤١	٥٦	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) وكالة : اثباتها • (ب) محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره •
٤٢	٥٧	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(أ) نقض : طعن • خصوم • (ب) نقض : طعن ، اعلانه ، بطلانه ، مصلحة في التمسك به • (ج) قرار اداري : محله • اختصاص ولائي • حراسة • عمل مادي •
٤٣	٥٨	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	(د) وظيفة : عمل آخر ، جمع بينهما • ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ • ايجار : أماكن • دعوى ، تكييفها • استئناف • حكم • طعن في الأحكام • اختصاص • ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ • ١٥٠ •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٤٤	٥٩	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	نقض : الحكم فى الطعن • أثر نقض الحكم والاحالة • استئناف • دعوى • سقوط الخصومة • مرافعات م ٣٠١ •
٤٥	٥٩	٣١ ديسمبر ١٩٧٠	نقض : طعن ، اجراءاتها • ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه • مرافعات م ٤٣٢ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ •
قضاء المحاكم الادارية			
٤٦	٦١	٢٧ أكتوبر ١٩٧١	تقدير درجة الكفاية : فصل من الخدمة • قرار ادارى • عامل مدنى • ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •
٤٧	٦١	١٠ نوفمبر ١٩٧١	(أ) ادارة محلية : كادر عمال الحكومة • مجلس محلى ، عامل •
٤٨	٦٣	١٠ نوفمبر ١٩٧١	(ب) كادر عمال الحكومة : عامل ، مجلس محلى ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ • قرار رئيس جمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ • عامل : حكومة ، كادر ، علاوة •
٤٩	٦٤	١٥ نوفمبر ١٩٧١	(أ) حكم جنائى : امر مقضى ، قوته • (ب) مسئولية : خطأ شخصى ، خطأ مرفقى • (ج) دعوى : حكم •
٥٠	٦٥	١٥ نوفمبر ١٩٧١	(أ) اختصاص : مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى • قرار ادارى • ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ • (ب) محكمة قضاء ادارى بهيئة استئنافية ، ولايتها ، مداها •
٥١	٦٥	١٥ نوفمبر ١٩٧١	(أ) عامل بالقطاع العام : تأديب • محكمة تأديبية ، اختصاص • ق ١٩ لسنة ١٩٥٩ قرار رئيس جمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قرار جمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ • (ب) تأديب : قرار ادارى ، عيب عدم الاختصاص ، تصحيحه • ق ٦١ لسنة ١٩٧١ •
٥٢	٦٧	١٧ نوفمبر ١٩٧١	عامل مؤقت : انتهاء خدمته • قرار مجلس وزراء ٣١ من ديسمبر ١٩٥٢ قرار رئيس جمهورية ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ و ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ • ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •
٥٣	٦٨	١٧ نوفمبر ١٩٧١	عمدة : تعيين • جريمة مخلة بالشرف • ق ٥٩ لسنة ١٩٦٤ •
٥٤	٦٨	٢٩ نوفمبر ١٩٧١	عمدة : ترشيحه • شرط اجادة القراءة والكفاية • ق ٥٩ لسنة ١٩٦٤ •
٥٥	٦٩	١٣ ديسمبر ١٩٧١	عامل مدنى : تعيين • (أ) عامل مدنى : تعيين ، اختبار ، ترقية • قرار جمهورى ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ • (ب) عامل مدنى : تعيين تحت الاختبار • ترقية • قرار ادارى •
٥٦	٦٩	١٣ ديسمبر ١٩٧١	دعوى الغاء : اجراءات سابقة على رفعها • تظلم وجوبى • قرار ادارى تأديب •
٥٧	٧٠	٢٥ ديسمبر ١٩٧١	

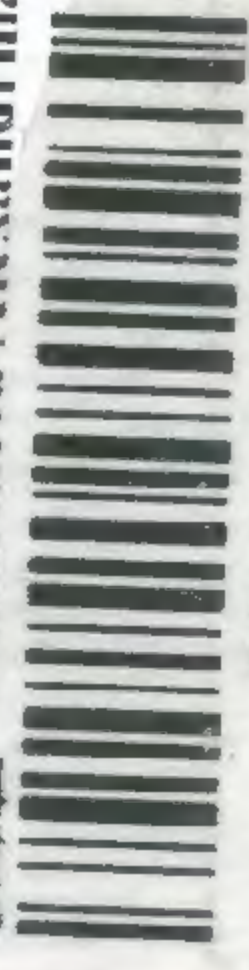
رقم الايداع ١٩٧٤/٥١٨١

دار الطباعة الحديثة

ت ٩٠٨٣١٨



Bibliotheca Alexandrina



0542519